

شروح
الشمسية
مجموعه حاشي و تعلیقات



القطب الرازي الشريف الجرجاني العلامة السيل الكوفي
العلامة الرسوفي جمال الدين لودي
الشريفي شيخ أبي اسع الازهر

مطبعة دار الكتب
بمكة المكرمة

الشمسية مجموعة حواشٍ وتعليقات

الجزء الأول

جلال الدين السيوطي

الحامد السوقي

الشيخ الشريفي

طلب الدين محمود بن محمد الرازي

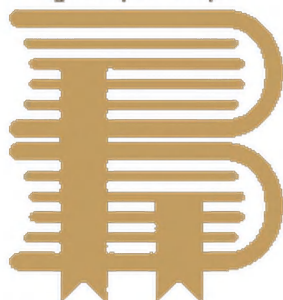
السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني

الحامد عبد الحكيم السالكوتي

نظمت مواد هذا الكتاب كالتالي : بدأنا في
صلب الصفحة بشرح القطب الرازي للرسالة
الشمسية في المنطق تأليف نجم الدين عمر بن
علي الفزويني المعروف بالكاظمي ثم بحاشية
الشريف الجرجاني ثم بحاشية السالكوتي
وبدأنا في الهامش بحاشية الدسوقي ثم بترتيب
الشيخ عبد الرحمن الشريفي شيخ الجامع
الأزهر على حاشية السالكوتي ثم ألحقنا
حاشية جلال الدين الدواني ومن الشمسية
بآخر الكتاب .

حقوق الطبع محفوظة

شبكة كتب الشيعة



shiabooks.net

رابط يدیل < nktba.net

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين (أما بعد) فهذه تقايد جمعنا من
تقرير شيفا العلامة الشيخ على العدوي على القطب شارح التسمية (قوله بسم الله الخ) قد ورد في الشارع الأمر بالدعاء بالبسملة والحمد
وقد ظهر امتثال الشارع من حيث الابتداء بالبسملة وأما بالحمد فلا يلهي ابتداء كتابه بالتسليم على الحمد بالحمد والجواب أن التسليم على
الحمد جزي من جزئيات الحمد فقد أتى بالمطلوب بهذا الاعتبار (قوله إن أبي الخ) يؤتى بأن في مقام التسليم استحضار ما هو باقي مقام الانسك
والانكار إمام حقيقي أو تنزيلي والاتباع ما هانع أنه لا انكار هنا ولا شك حقيقة نظر الكون المخاطب بزل منزلة المتكفر صار هذا الحكم
المسلم كالنكر عند ما أتى بأن في مقام الإخبار عن هذا الشأن العظيم فلما حصل أنه يؤتى بأن لا انكار الحقيقي والتنزيلي على أن الاتيان بها
لا ينصرف في مقام الشك والاكثار بل يؤتى بها للتغريب نحو أن الذين آمنوا وعملوا الصالحات كانت لهم جنات الفردوس نزلا ولقرهيب نحو
أن بطش ربك لشديد ولتحقيق نحو أنا أعطيناك الكثرة وكما هنا وأبي بمعنى أحسن من البهاء وهو الحسن اسم من وجه مدح خبر وهو
مشكل لأن كون الحمد أبي الدر يقتضي أنه من أفراد الدر ولا موصوف أقل بعض ما يضاف إليه مع أن الحمد يمين للدر وأوجب
بأن في العبارة حذف الأصل أو مثل أبي أي أزين وأحسن الدر فبسم الحمد بأبي الدر يمين تشبيه العقول بالحدوس بجمع المرجوة
في كل فان قلت أبا المشبه حقه التقديم على المشبهه أجب بأن هذا قد عارضه نكته أخرى وهو الإشارة إلى أن المشبه عظيم
يبنى أن يجز به على وجه تنسوق إليه النفس وأنه من قبيل التشبيه المعكوس فهو من تشبيه المحسوس بالعقول مبالغة في شأن الحمد
لأن الدر بحسب الحسن والبيان أقوى من الحمد فمكس التشبيه فالأد معذوقه على هذا من خبر إن بخلافه على الجواب الأول وهذا
كلامنا على استعمال لفظ الدر في حقيقته (٣) ويصح أن يكون في الكلام استعارة على مذهب السلف في زيد أسد فثبت

التشابه من حيث
المرغوبة بالدر رأى
بخلق الدر واستعير
اسم التشبيه لنفسه
وأبي ترشح وكذا تنظم
وأورد بأن الموصوف
بأقل التفضيل يجب
مطابقته لما يضاف
إليه أفراد وتنبه وجها

بسم الله الرحمن الرحيم

إن أبي در تنظم بينان البيان

بسم الله الرحمن الرحيم أحلى منطوق أقصم به لسان القصصاء وأولى بمدرك أن رسم في أذهان الأذكياء حده
يصدق بكبرائه وشكرهم لا يتصور عذآلانه تحمده جدا لا يجد ولا رسم وشكر مشكر الأيقاس
ولا يوم ونصلى على من أرسله جفجفورهانا وجعله هدى ونبيانا أوضع سبيل العقل والتفكير وأقام
الحجة على أعوجاج الجهل والتعير وعلى آله وأصحابه المستقرئين لسنه وأتارهم والمتملكين بسننه وأتارهم

وأزهي

وليس هنا كذلك لأن الموصوف به وهو الحمد مفرد وأوجب بأن المراد من الدر ومن الحمد

الجنس وهو نفي واحد فصلت المطابقة في الأفراد وأما زيد بالحمد الجنس من حيث تحققه في أفراد التثنية فصلت المطابقة في الجمعية
فان جعلت الإضافية في الحمد للاستغراق فظاهر والدر يرجع در وهى الجوهر الثمينة والتشكيك في تعظيم (قوله تنظم) التظليق الأصل
ادخال الجواهر وجهها في السلف فهو جمع مخصوص لا مطلق الجمع فأطلق وأريد منه مطلق الجمع ثم أريد جمع مخصوص وهو جمع
الحامد ولا يجوز في تنظم أن أريد بالدر حقيقة وان أريد بها التثنية ففيه يجوز كالمثل (قوله بينان البيان) البناء عبارة عن أطراف
الاصابع والبيان مصدر بان إذا ظهر ثم استعمل في معنيين أحدهما المنطق الفصيح أى المنطوق به الفصيح المربع عما في الضمير والثاني
التبيين وهو إخراج الشيء من حيز الاشكال إلى حيز التجلي والاحسن هنا الأول وبعد ذلك في العبارة استعارة بالكتابة فبسم المنطق الفصيح
بالاصابع من حيث أن كمال التجلي لا يظهر ولا يخفى أن المنطق محل لظهور المعاني كما أن الاصابع محل لظهور النعمة والبيان تخيل لانها في
الأصل رؤس الاصابع هذا على أن الدر راقية على حقيقتها وأما على أنها مستعارة للتثنية فموزان تكون إضافة البيان للبيان من
إضافة المشبه لنفسه أى تنظم تلك التثنية وتجمع بالكلام الفصيح الشبه بأطراف الاصابع من حيث أن كلاً يحصل لأمر مرغوب
فيه فكان البيان يحصل به المعاني الشريفة كذلك أطراف الاصابع يحصل بها دخول الجواهر في السلف فظهر أن كلامنا محلي

بسم الله الرحمن الرحيم خير منطوق بعضهم عن الخطاط سام الدعاء ويتنظم في صدر كل كلام يطلبه من الانتهاء اسم قديم خص بذاته

بسم الله الرحمن الرحيم (قوله ولا يوم) في نسخة وثم وقوله وجعله في نسخة وخلقه

في تحصل أمر مرغوب فيه ويجوز أن تكون إضافة بيان البيان إضافة للبيان لفظية البيان استعبرت لشي يحصل به أمر مرغوب فيه لكن ذلك الأمر مهم ثم يضافه للبيان فتكون الإضافة للبيان لا مناسبة لأن بين المضاف والمضاف إليه عموما وخصوصا مطلقا لا وجهيا ويجوز أن يكون المراد من البيان التبيين فأطلق وأريتمه المئين من استعمال اسم البعض في الكل والبيان استعارة للسان أي أن أحسن دري أن ثبات تجمع لسان المئين أي العلماء المئين للعاني الدقيقة فشبّه لسان البيان بجماع أن كلا يحصل به الأمر المرغوب فيه (قوله وأزهي زهر الخ) أي وأشرق نور النبات جدا ثم ما تقدم من الأوجه الثلاثة من جعل الدرر على حقيقتها وفي الكلام حذف الأول من الأول والاخر ومن الاستعارة يقال هنا أيضا (قوله شرفي أردان الأذهان) الأردن جمع ردن وهو الكم الواسع والموجود في القبة هو أصل الكم أي ما كان من تحت وكذا قرره بعض المشايخ والأذهان جمع ذهن وهو قوته مثله لا ككتاب العلوم فشبّه الأذهان بالشباب على طريق الاستعارة لكن كما يجتمع أن كلا يشتمل على الأشياء العظيمة ويشرّح والأردان تخيل أو أنه من إضافة المنسب إليه فالأذهان تشبه بالأكام الواسعة بجماع أن كلا يجتمع فيه أمر مستحسن لأن الأكام جمع فيها بحسب عرف العرب ما كان مستحسنا من الصف الواصلة من السلطان ونحوه والمعنى أزهي زهر شرفي الأذهان الشبهة بالأكام وبعبارة قبل التأويل تقتضي أن شأن الأزهرة أن تضع في الأكام وهو كذلك لأن الأزهرة الطيبة شأنها أن تجمع في الأكام لا محال فصار تحتها وهذا ظاهر أن يريد بالأزهار حقيقتها فان أراد بها الثبات على سبيل الاستعارة فاللغني أشرق ثبات شرفي أردان الأذهان أفراد الأذهان السامعون من المصداق اسم التلق على المتلق والمراد بالأردان الأسباع مجازا وبشرط يلقى وعلى هذا الاستعارة (قوله جندمعد) من إضافة المصدر للفاعل بناء على أن المراد بالجد لا كل الصادر من الله أي الحمد الصادر من الله المبدع وهذا شامل لجد القديم ولجد القديم والحمد على ما قيل ويصح أن يراد بالجد الجنس فيكون من إضافة المصدر للفعول أي جد الحامدين (٣) المبدع أي الله المبدع والحامدين يشمل المولى وغيره وحسب أنه هو شامل لجد القديم والحادث لجد القديم ويخرج جدا للخلق بعضهم بعضا ومبدع من الأبداع والأبداع

وأزهي زهر شرفي أردان الأذهان جندمعد أنطق الموجودات

(وبعد) فيقول الفقير المسكين عبد الحكيم بن شمس الدين قدسائي الولد الأغر نور حقة السعادة وتورثه بركة العبادة وفؤاد الفؤاد لهذا القريب عبد الله الملقب بالبيب عند قراءته الشرح المنسوب إلى الطود العظيم والمعتد الجسيم والخواصني المعلقة عليه السيد السند والحرير الأحد أن اكتب

والاختراع كلاهما بمعنى وهو إيجاد الشيء على غير مثال سبق كذا يقول أهل السنة والتكوين والأحداث أعم وعند الفلاسفة الأبداع والاختراع إيجاد الشيء من غير سبق مدة ولا مادة والتكوين إيجاد الشيء مع سبق مادة وإن لم يكن هنالك مدة كإيجاد السموات والأحداث إيجاد الشيء مع سبق مدة وبلز ذلك سبق المادة بحسب قواعدهم ولا يلزم من سبق المادة سبق المدة كإيجاد الله وعندهم قديم بالذات وقديم بالزمان فالقديم بالذات هو الذي لم يؤثر فيه أحد والقديم بالزمان هو الذي لم يسبق بعدمه وأن أثره الغير والحادث بالذات هو الذي أثر فيه الغير والحادث بالزمان هو الذي سبقه عدم والقديم بالذات يلزم أنه قديم بالزمان بمعنى أنه لم يسبقه عدم والحادث بالزمان يلزم أنه الغير أثره فالذات العلية قديمة بالذات بالمعنى المتقدم والزمان بالمعنى المتقدم أيضا وصفاته تعالى عندهم حادثة بالذات قديمة بالزمان ومعنى كونها حادثة بالذات أن الله أثرها بمعنى كونها قديمة بالزمان أن عدمه لم يسبقها وهذه طريقة الأعاجم كالنيلابي وحسبنا يتعلق بها الأبداع والاختراع وأما الأفلاكي كالسموات فقدم أهل السنة من الأعاجم وغيرهم حادثة بالذات والزمان بمعنى أن الغير أثرها وأنهم مسبوقة بعدمه وعند الفلاسفة حادثة بالذات قديمة بالزمان فتعلق بها التكوين لأنها مسبوقة بمادة لا بمثلها فتقدم دون الأحداث وهذا كله طريقة الفلاسفة ثم وقع خلاف بين الماتريدي والاشاعري في التكوين فقال الماتريدي هو صفة وجودية تتعلق بالاشياء وهي غير القدرة فاقدره عندهم ونظفها جعل الأشياء قابلة للوجود وعدمه والتكوين ونظفها التواجد والعدم كان على سبقي مثال أم لا وأما الاشاعري فيقولون إن القدرة ونظفها التواجد والعدم سواء كان على سبقي مثال أم لا والتكوين عبارة عن أمر اعتباري وهو تعلقات القدرة (قوله أنطق الموجودات) أعلم أن المتقرر في نفسه إما جواهر كالزمان أو أعراض كالعدم والعلم وأحوال على القول بها ككون الإنسان عالما أو جاهلا فليس من قبيل الأعراض ولا الجواهر وهما يتصفان بالوجود دون الأحوال فأنها لا تتصف إلا

من عامة الموجودات بالبقاء ولزم صفاته وجوب الوجود واستتاع الفناء وجد كريم لا يمكن أن يجري في ملكه الامايشاء أوضع

وقوله والمعتدى نصفه وللقمقام والقمقام بالغض ويطلب كافي القاموس السيد والأمير العظيم والبحر والعدد الكثير

بالثبوت في نفسها والعالم هو الجوهر والاعراض والاحوال على القول بها فالمراد بالموجودات الجوهر والاعراض على القول بانكار الاحوال والمراد بالموجودات المتبثت على القول بالاحوال واعلم أن الدليل على وجوب الوجود لله اجبالي وانه متبث بالاجباليين للتفصيل لان هذا العالم يقال له دليل اجبالي وأما التفصيل فهو قولك العالم حادث وكل حادث له صانع واجب الوجود فاذي وقع فيه التركيب من ضروري وكبري هو التفصيل واعلم أنه اختلج حل التسبيح في قوله تعالى « ومن نهي الايسج بمحمد » بلسان الحال أو بلسان المقال بأن يقول الله واجب الوجود أو سبحانه الله أو العالم حادث الى آخر ما تقدم اذا علمت هذا فالآيات في الاصل نفس ذات العالم أعني الدليل الاجبالي وليس مرادها هو الايجاد الناطق والمنطوق به فالمراد به الدليل التفصيلي فنبه التفصيل بالاجبالي بجمع مطلق الدلالة واستعاره اسمه والمعنى أن الله أنطق الموجودات بالدليل التفصيلي ولا مانع من كون الاستحسان تنطق بالدليل التفصيلي أو هو من المطلق اسم المجهول على المفصل ويجوز أن يراد بالآيات العبارات التي مدلولها ثبوت وجوب الوجود للصانع كقولك الله واجب الوجود أو وجود الله واجب مثلاً واستعمال الآيات في العبارات مجاز من المطلق اسم السبب على السبب لان هذا العالم سبب في تحقق مدلول هذه العبارات هذا كله أن اريد بالخلق حقيقة على ما قيل في آية وان جرناعي الطريقة الاخرى وهو أن المراد التسبيح بلسان الحال فنقول المراد بالنطق الدلالة فاعلم أولاً أن العالم قبل له يدل على الصانع من جهة الحدوث وقبل بالامكان وقبل بهما وقبل بالامكان بشرط الحدوث والحق أنها كلها طرق موصولة للعالم الصانع وزينة بعض شراح النسبية غير هذه الطرق خطأ اذا علمت هذا فالنطق جعل الله تلك الموجودات دالة على وجوب وجوده بأشكالها على الحدوث أو امكانها أو هما معا هذا ان جعلت الباء التعدية بمعنى على ويحتمل أن الباء السببية والمراد بالآيات نفس الحدوث والامكان والمعنى جعل الله الموجودات دالة على وجوب الوجود بسبب الآيات أي بسبب الحدوث والامكان وعلى هذا فالمراد بالآيات المعنى القوي وهو العلامة (قوله وجوب وجوده الخ) الوجود وجوبه كلاهما نظري والوجوب وصف محلي أعني عدم (٤) قبول العدم والانتفاء فهو مستلزم لكون الله تعالى قديماً وباقياً فالاستلزام القديماً بالقدم بالطرف

الاول والبقاء الثاني والشارح بطلان الدالة على وجوب الوجود ويلزم من تلك دلالة على الوجود فان قلت كما

بآيات وجوب وجوده وشكر من أغرق المخلوقات في بحار فضله

ما ينسخ لذهن الكل في حل مشكلاتهما وأحرار ما يتقررن في كشف معضلاتهما سالكا طريقة الاقتصاد ومقتصر على اراد ما يتعلق بحل الكتاب لما أن ما علق عليهم الفضل مع استنثارهم بها

أن هذه الآيات دالة على هذه الصفة كذلك هي دالة على باقي الصفات

وجوبه

فالجواب أن وجوب الوجود هو الاصل وبقية الصفات تفرع عنه نم السمع والبصر والكلام دليلها سمى والوجود عين الموجود أي حقيقة وقيل بمعنى أنه ليس له تفرع في الخارج زائد على الذات فلا ينافي به بحسب المفهوم مغاير وأنه أمر اعتباري لجعله عينا تسمى هذه طريقة السعد وامثاله وكلام الشارع على هذه الطريقة وأما على الطريقة الاولى ففي كلامه اضافة الشيء الى نفسه وهي حارة عند اختلاف المتناهيين لفظا على الصميم (قوله وشكر من) في اضافة الشكر لمن اشارة الى ما قاله من أن الشكر لا بد أن يكون في مقابلة لنعنة لا تعليق الحكم بمسئق بؤذن بالعبادة أي والشكر له لانعامه بخلاف الحمد فانه لا يشترط فيه نفع فلذلك اضاف الحمد للسعد أي حمد الحمد لمن البسعد لاجل ابداعه وقدم الحمد على الشكر لانه رأس الشكر لان مورد الشكر أمور ثلاثة اللسان والجنان والاركان والابلاغ منها اللسان والحمد مورد اللسان فورد الحمد هو القدر الاعظم من الامور الثلاثة فلذا كان رأس الشكر لان المقصود عن ثبوت العلم لا بد منها هو اللسان دون القيام لانه يمكن أن يكون موارد أولئك والجنان خفي وقولهم دلالة الفصل أقوى من دلالة القول بخصوص بالافعال التي هي آثار الممتلكات اذا لا قوى في ثبوت الكرمز يداعها لغيره قوله أكرم (قوله في بحار) جمع بحر وهو الماء الكثير مطلقا وبعد كونه لمحا والافعال عبارة عن الاحسان وهو صفة فعل واطافه ببحر الافعال من اضافة التشبيه له لشيء وأغرق تشريح التشبيه ويصح أن يكون في الكلام استعارة تصريحية فسيبت النعم بمعنى النعم به بالبحر بجامع الاشياء أي أغرق المخلوقات في النعم التي تعلق بها افضاله وجوده فاطافة بالبر ما بعده حقيقة من اضافة المتعلق للعلق فالتعلق التي هي أثر

راهن وحدته بما بكل شيء من الاشياء وأوصلنا الى معرفته التي هي أجل النعماء وعرفنا ما يزيد النعمة من شكر الآلاء فقصده بقدر الطاقة أجل حد ولا يوصي به الشئ ثم نضلي على من لا يتصور مثله في الخلق والبهاء محمد الذي صدق قبل وجوده بله دليل أم

(قوله استنثارهم) أي ولوعهم

الاحسان كالجبر وبقره في بجمار الخ اندفع ملى الاغراق من الدم (قوله وجوده) الجود نارة يقسونه فاذا تم ما ينبتى لن ينبتى لان الغرض
ولاعمله فهو صفة فصل ونارة يقسونه بانه مبدأ افادته ما ينبتى الخ والمبدأ عبارة عن القسوة والارادة وحسنه فهو صفة ذات والجود
لا يكون الا لله وتفسير الجود بهذا التفسير ليس في القبة بل هو معنى اصطلاحى وامأى القبة فهو مطلق الاكرام فلذا يوصف حاتم بالجود
وعطف الجود عطف خاص على المعنى الاصطلاحى ومرا داف على القوى (قوله تلاً لا فى ظلم الخ) يحتمل أن مرجع هذه العبارة أمور
محسوسة ويحتمل أن مرجعها أمور معنوية ثم اعلم أن الليل يطلق على الظلمة المخصوصة التي هي من غروب الشمس الى طلوعها ويطلق
على الزمان المخصوص أعنى حركة الفلك من الغروب للشروق والظلم جمع ظلمة وهي أعين الليل لانها توجع في النهار في مكان محصور
والاضافة لبيان ان كانت الظلم مستعاره لثنى متبعا ثم هذا العام يقسم باليالى التي هي ظلمة مخصوصة هذا معنى كلام الشيخ المولى في
شرح الديباجة ويحتمل أن يقال ان الظلم عام أضيق لليالى الخاص وازافة العام لخاص لبيان هذا كله ان اردنا باليالى الظلمة ويحتمل أن
يكون أراد بها حركة الفلك وحسنه فاذا لاضافة حقيقة أى الظلم المنسوبة لليالى من نسبة الظروف للظرف والحكمة في الاصل الاتقان
والكواكب منسوبة عن انتقاله تعالى فاطلق الحكمة على نفس هذه الكواكب من اخلاق اسم السبب على السبب والمعنى تلاً لا فى ظلم
اليالى أو أواركوا كبه المسيبة عن انتقاله والباهرة بمعنى المضنة قاله الشيخ المولى وهو تفسير مراد لنسب الكواكب والافلاكيه
في الاصل الغالبه والقاهره من ههرا ما غلبه وقهره وهذا كله ان اردت بالظلم واليالى أمور المحسوسة ويحتمل أن تقر هذه العبارة بغير
ما ذكرناه فترد باليالى الجهالات والاضافة من اضافة الشبهه للشبهه أو أن الجهالات مشبهه بأمر المحسوس واستعراجه لها هو الظلم
ترسج والمراد بالحكمة العلم من اطلاق اسم السبب على السبب لان الحكمة هي الاتقان وهو موجب عن العلم وراد بالانوار المصنوعات
الحكمة وهي من أنار العلم والمعنى حسنه تلاً لا فى ظلم الليل هذه المصنوعات الهيبة المنسوبة لعل لاهل الانشأ الاعن العالم أى ازال
ظلم الجهالات الصانعة الناشئة عن علمه بمعنى أنها دلت عليه والباهرة الغالبة التي يقهرها الخصم الذي ينكره ويحتمل أن
تكون اضافة ظلم اليالى من اضافة الصفة للوصف وازافة الانوار للحكمة من اضافة (هـ) الشبهه للشبهه والمراد باليالى حقيقة

وجوده تلاً لا فى ظلم اليالى أو أواركها الباهرة واستندار على صفات الايام أو ناسطته القاهرة
نحمده
بعضها غير وافيه لوجود الظفره وبعضها غير شافيه لعدم الظفره وبعضها لم لا طاب غير متعلق
بالكتاب وبعضها لم لا احتواء على شكله صعبه للطلاب فشرعتم مستعينين بالله وحسن توفيقه
في جمع ما ينقر لدى وتبينه شارطاً على نفسى الطريقة المذكورة مشيراً الى دفع الشبه الزبوره

واستندار أى أنوار السنين والتاريخ ائذ تان (قوله على صفات الخ) الصفات عبارة عن جهات الوجود فشبه الايام بالوحد بجماع
أن كلا محل لاظهار النور واثبات الصفات تحصيل ويحتمل ان الصفات مستعار لما أشرق من الايام على طريق الاستعارة
المصرحة بجماع مطلق الضاء والاشراق ويكون اضافة الصفات للايام من اضافة البعض للكل والمعنى واستندار في المشرق من الايام
(قوله سلطته الخ) السلطنة قوة الملك ويصح أن تفسر بصفة تقوم بالسلطان تقتضى تنفيذ أوامره ونواهيها ناشئة من تولى أهل المل
والصفدة والمراد بالانوار تنفيذ الاوامر والنواهي الناشئة عن هذه القوة وقوله القاهرة أى لاهل الشر والاضلال وهو موجب
للاذلة فلا يرد أن القهر لا يناسب النور لان القهر الضبط وهو انما يناسب الظلمة فالترصعة الجلال على صفه الجلال اشارة الى أنها ماضية
ذلك النور واستندال استندالاً نارمع أن حقها أن تستندل كواكب على طريق المجاز العقلى أو أنه استعاره بالكتابة وكذا استندال القهر
للسلطنة مجاز عقلى وحقه أن يستندل صاحبها (قوله نحمده الخ) الحمد تارة تؤدى بالجهة الاحسية وتارة تؤدى بالفعل فحمد أو بالجهة
الاجمية الدالة على الدوام والاثبات ثم بالفعل الدالة على التجدد والحدوث بشرى بكل من الكاسين وأقربون العظمة اظهار المزموها
من تعظيم الله فالنوع موضوعه العظمة اللازمة للتعظيم فعبه اظهار اللزوم الذي هو تعظيم الله بجمعه أهلاً لافادة العلوم امتثالاً

الانبياء وعلى فروعه وصحبه الذين ثبت بهم أصول الدين غاية التمام (وبعد) فهذه أشعة كاتبة يظهر من لمعان كل شعاع منها
(قوله لوجود الظفره) أى ترك بعض المواضع بدون كتابة عليه فالظفره بالطاء الانتقال من شى لا تخرم ترك الوسط وقوله لعدم الظفره
أى الظفر بحقيقة المراجع التصديقه

لقوله تعالى « وأما بعد ذلك فخذت » وهل الأولى اظهار النعمة أو الخضوع طريقين فطريفة الصوفية أن الأولى الخضوع وللمريفة المحدثين أن الأولى اظهار النعمة وقد جرى الشارح على هذه الطريقة أن جعلت النون العظيمة والضمير في محمد البدع (قوله على ما أولانا) ما هم موصول ومن آلاءه بيان لما هو مرجع الى معنى النعمة فيكون جدا على ذات النعمة والأولى الجدة على الانعام لأنه جدير واسطة لان الجدة على المنه به انما هو بواسطة الجدة على الانعام ويمكن أن يقدر مضاف والاصل لمحمد على آلاءه أى اعطاهما أو لا فان يكون آتيا بالوجه الاكمل ولا يصح أن تكون صدره لان البيان بطل المصدرية (قوله من آلاء) أى نعم وفسر بعض الاعاجم الآلاء بالتم الظاهرة كالخوس الخس (قوله رياضها) جمع روضة وهي البستان وقد أثبت لآلاءه رياضها مره تفق البصرة استعارة بالكناية فشبهت الآلاء برياض يرتاح اليها على طريق الاستعارة بالكناية والرياض تخييل ولك أن تقول أراد برياضها مهمات النعم فشبه أهمات النعم برياض على طريق الاستعارة التصريحية وأزهرت ترشيح ويصح أن يكون من إضافة المشبه له لشيء أى مزهرة تلك الآلاء الشبهة برياض وحسنه فأزهرت ترشيح لشيءه لكن هذا الوجه بعد لأن أزهرت في كلام الشارح نفسي لآلاء وهذا الوجه مخرجه عن كونه سببا الى كونه حقيقيا (قوله ونشكرها) عطف على نحمده ولما كانت الآلاء النعم الظاهرة والتعاهد النعم الخفية ناسب في الجانب الأول الحمد الذي مروره بظاهر وهو اللسان وفي الجانب الثاني الشكر الذي من جملة موارد الجنان وهو حق (قوله من نعماء) مفرد بمعنى النعمة وقيل اسم جمع للنعمة وقيل جمع لنعمة وعلى كون نعماء مفرد لم تحصل المطابقة بينه وبين الآلاف الحمد فالناسب المشي على القول بأنه جمع أو اسم جمع الآن يراد الجنس (قوله أترعت حياضها) شبه تلك النعماء بالماء العذب على طريق الاستعارة بالكناية (٦) واثبات الحياض تخييل أو أنه استعار الحياض لمهمات النعم بجمع الاحتواء على

على ما أولنا من آلاء أزهرت رياضها ونشكره على ما أعطانا من نعماء أترعت حياضها ونساءه أن يفيض علينا من زلال هدايته وبوفقنا
 راكافوف التأمل في فهم المعاني تارة كطريق التعصف في حل المباني لجاء بحمد الله كثرا لا تحصى فوائده وبحر الاستقصى فرائده ثم بعد ما تيسر لي انعامه وقضى بالاختتام ختامه جعلته عروضة لحضرة من خصه الله تعالى بالسلطنة الأبدية وأبد الدولة السرمديه نخل الملوكة والسلاطين زين الاساطين والخواقين صاحب النفس القدسية وارث الرياسة الانسية كاسر اعناق الاكاسره

ما به النفع فالخوض محتو على الماء العذب وكذلك أهمات النعم محتوية على نعم كثيرة وأترعت بمعنى ملئت ترشيح أو بمعنى كثرت أو عظمت على طريق المجاز لان معناه الأصلي

ملئت (قوله ونساءه الخ) السؤال طلب الأدنى من الأعلى مع التذلل والخضوع فالأتان بالتون للتكلم وغيره لان في الاجتماع رجة وفيه ترج القبول للعلامة (قوله أن يفيض) أى يصب علينا من الافاضة وهي الصب والزلال هو الماء العذب البارد الصافي الذي يسلك الحلق بسهولة فليس اسما مطلقا ما عذب والهداية الدلالة على ما فيه الصواب حصل وصول أم لا وتطلق على الدلالة الموصلة والمراد بها هنا خلق الاعتداء أو الدلالة الموصلة وإضافة زلال الهداية بأى معنى كان من إضافة المشبه به لشيء وذكر بعض الاعاجم أنه شبهت الهداية بالماء العذب واثبات الزلال تخييل لان الزلال هو صفاء الماء مع أن هذا القائل فسر الزلال أول الماء العذب وحسنه فقتضى أنه من إضافة المشبه له لشيء لأنه استعارة وبعد هذا المعنى نسال الله أن يفيض علينا من الدلالة الموصلة وأخلق الاعتداء الشبه بزال مع أن المقاض علينا نهائى أن نأزقك وهي الطاعات وإذا كان كذلك فالأولى أن يستعار الزلال لا نأزقك على طريق الاستعارة التصريحية واثبات الفيض ترشيح باقى على حقيقته أو مستعارة أو يجعل في الكلام حذف مضاف أى يفيض علينا من آلاءه نساءه الشبهة بزال (قوله من زلال) أى يفيض علينا من زلال ولك أن تقول من زائفة والاحسن جعل المفعول محذوف لان الزائدة تقتضى أنه يفيض جميع الزلال وليس كذلك (قوله وبوفقنا) التوفيق خلق قدرة الطاعة في العبد والطاعة عبارة عن الحركات فالخلق شأن الحركات والقدرة التي هي عرض وهما مقترنان غير أن القدرة سابقة في التعقل وان كانت مقترنة زمنا لا سببا والسبب مقدم على السبب تعقلا والاحسن أن يفسر التوفيق بخلق الطاعة المقارنة للقدرة لان التوفيق

أو أثاره بذلك على فصول من أكار اجناس كلمات قدسية لم يطعنوا قولهم يقولون انسيه كن في غرائب محاسن على بصيرة فلا تكون من الحائرين وخدما أتيالك بقوة وكن من الشاكرين لا يتنفع بها أشغالهم بركة التقليد فاتها إلى قلبه أو ألقى السمع وهو

(قوله الاساطين) جمع اسطوانات والمراد بارتفع به المثل

لغناه بالرفاق والامثال والذي به الامثال الطاعة لا القدرة وهو يرجع للهداية (قوله العروج الخ) العروج هو الترقى والصعود والمعراج محل العروج أى الامر الذي يرجع به كاسلم فالعنى وأن يوفقنا الى العروج والصعود الى الامر الذي يرجع به لعنايته والعناية هي ارادة الاحسان أو الاحسان وفي العبارة استعارة بالكناية فشبهت العناية بالافلاك المرتفعة على طريق الاستعارة بالكناية بجماع الارتفاع وانبات المعارج تخيل استعارة الاعمال الصالحة الموصلة بجماع التوصل والعروج ترجيح مستعار لتوجه المعنى ووفقنا للتوجه للاعمال الصالحة التي هي سبب احسانه وهو ظاهر ان كانت العناية صفة فعل بمعنى الاحسان وان كانت صفة ذات بمعنى ارادة الاحسان فخطأ أى الاعمال الصالحة سببها باعتبار تعلفها للتصغير والافلاك ارادة قدسية (قوله محمدا) بدل أعطف بيان وهو أشرف اسمائه فلذا خصه بالذكر (قوله أشرف البريات) جمع برية أصلها برية قلبت الهمزة ياء وأدغمت الياء فى اليا من برأ الله الخلق بمعنى خلقهم ويدخل فى البريات القرآن بمعنى الالفاظ المتأولة فالتى أشرف منها به صرح بعضهم (قوله بأفضل الصلوات) البناء داخله على المقصور وانما عدله بذلك أى بعض أفضل الصلاة عليه لا بعض أكل الصلاة لان الهدية على قدر المهدي فان قلت أفضل الصلوات قد ثبتت فى الوجوه عليه الصلاة والسلام قبل ذلك وإذا كان كذلك فكيف يطلب منه أنه لا يطلب إلا ما يحصل لا المحاصل بأفضل والجواب أن فى الصارحة فإى عتلى أفضل فان قلت هذا الذى ثبت فى الوجود عندنا انه ما هو اعظم منه فكيف التعبير عنه بالأفضل أجيب بأنه أفضل باعتبار ما هو أحسنه فلا ينافى أن عندنا أنه أفضل منه وقد يقال حيث كان كذلك فلا مدح فى ذلك فلاحسن أن يقال المراد جنس الأفضل أى الجنس المتحقق فى الفرد الا كمال الذى يحصل فى الخارج الكامل بالنسبة لما حصل لان النبى ما زال يترقى فى مراتب الكمال والصلوات قبله هى مطلق الانعام وقيل انعام (٧) مقرون بتعظيم (قوله وآله) مطلق الامة ولو عطفوه

العروج الى معارج عنايته وأن يخص رسوله محمداً أشرف البريات بأفضل الصلوات وآله المتقين وحصه المتقين بأكل الصلوات (وبعد) فقد طال إلحاح المشتغلين على الترددن إلى أن أشرح الرسالة

ما لرقاب القياصرة مروج الملة الحنيفة البيضاء مؤسس قواعد الشريعة الفراء ظل اقه فى الارضين غياث الاسلام والسلمين عامر بلاد الله خليفة رسول الله المؤيد بالتأييد والنصر الربانى أمير المؤمنين

المتقين بالخاء المذكور تأنيو عطف العجب عطف خاص على عام وبمع أن يراد بالبنو هاشم والمطلب أو بنو هاشم فقط (قوله وجهه) جمع لأصحاب أو اسم جمع (قوله المتقين) أى المختارين من كل أمة (قوله بأكل الصلوات) أى التعظيمات والا كمال مقول بالتشكيل فلا يراد أن الاكمل مخصوص به عليه السلام (قوله وبعد) محتمل أن تكون الواو العطف على جملة البسملة وما بعدها لان الاصل فى الواو العطف ويجوز أن تكون للاستئناف وقوله فقد طال فيه اشارة الى أن الواو تأنيو عن أمأوه عن مهما وآثر الواو لانها أم الباء ولأنه لو أنى بما أو مهما فهو كلام مستأنف فأنى الواو التى قد تكون للاستئناف ويجوز أن يكون وبعدمعولا لمحدوف والقاهرة تأنيو والاصل وأقول بعد ما تقدم فقد طال الخ (قوله إلحاح المشتغلين على الخ) قدور ليس منان من تعاطف بالمع قال العلماء مقادير ليس منان لم يعذب نفسه بما أعطاه الله من العلم عظميا وليس المراد الغفرو العجب لانه حرام فى كلام الشارح اشارة الى أن الله عظمه بالمع وعبر بالاشتغال اشارة الى أن الطالب ينبغي له أن يكون مشغلا بالمع أى ملقا ذهنه ومعه ما لبق اليه (قوله المترددن الى) أشار بذلك الى أن اشتغالهم عليه كمرة الحمى والتردد وفى بعض النسخ بالعاطف فقه اشارة الى أن المترددن عليه من أهل العلم أعم من أن يكونوا يأخذون عنه أو كانوا راضين لا يأخذون عنه قدس أو فى هذا الشرح فالعطف من عطف العام على الخاص فقيه تحديث بالنسبة وهو طريقة أهل الحديث علب بقوله تعالى وأما نعمت ربك فخذنث وأما المصوفية فيقولون المراد بالتعديت بالنسبة الشكر عليها (قوله أن أشرح الرسالة) أى أوضحها ببيان أعراجه وبيان معانيها وبيان الاشكال (قوله الرسالة) هو مجموع من أسسه الكتب من قبيل علم الجنس بخلاف أسماء العلوم فى قبيل علم الشخص كذا قيل وإلحق أنهم لمن علم الجنس شاع على أن النبى يتعدد بتعدد

شهد ما هذا الاتحة القلب المعادن المتصمم بصمام الحكمة ضالة المؤمن يا مشاهدا لا زهار كل بقاع فاع وانبت كل

(قوله قواعد) فى نسخة معاهدا

عنه والا فبقيل علم النقص والفرق بينهما تحكم (قوله التسمية) نسبة لشمس المذا والذين الذي علمها الكائن لاحله ففنه نسبة لقب باعتبار صدره (قوله وأمين) معطوف على أشرف من عطف الخاص على العام (قوله القواعد) جمع قاعدة وهي قضية كلية تعرف منها أحكام جزئية موضوعها والكلام فيها معروف (قوله المنطقية) نسبة للمنطق يطلق المنطق ويحوسن العلوم على المسائل الكلية أعني النسب التامة وعلى الملكات وعلى الإدراكات وقيل الإدراكات التصديقية وأما قواعد احتمالات إذا علمت هذا فالمنطقية نسبة للمنطق بمعنى الملكات من نسبة الشيء إلى ملكته أو إلى المنطق بمعنى الإدراكات من نسبة الشيء إلى متعلقه أو من نسبة الجزء إلى الكل إن أريد بالمنطق المنسوب إليه المسائل وذلك لأن مسائل المنطق كثيرة وما في هذا الكتاب جزء منها إذا إن أريد بالمنطق مجموع القواعد وبمحتمل أن النسبة من نسبة الشيء إلى نفسه مبالغة بأن بالغ في مسائل الرسالة حتى أنه لا منطق إلا مسائلها فأنفسه بنفسها (قوله علماء منهم بأنهم سأوا الخ) هذا علمه لطول إلحاحهم وفيه أن الباعث على طول إلحاحهم ليس علمهم بسؤالهم للعارف بل علمهم بقيام العلم به وقيام العلم سابق على السؤال قلت هذا ممنوع لأن هذا علمه لطول إلحاحه الطارئ على طول إلحاحهم على السؤال الأول وليس علمه لسؤال الأول والحاصل أن سؤالهم أول الأقيام العلم به والباعث على طول إلحاحه هو علمهم بأنهم سأوا عريفا (قوله عريفا) كثيرا القرآن (قوله ما هرا) فقد جمع بين كثرة العلوم وسرعة الفهم وهذا من باب التحدث بالتمه وفيه إشارة إلى ما قاله للفقيه من أنه ينبغي للإنسان شهره علمه (قوله واستطروا) أي طلبوا المطر من صاحب أطلق السحاب وأراد به عالما عظيما على طريق الاستعارة التصريح بجميع الاحتواء على ما به النفع لأن ما احتوى عليه العالم به حياة الأرواح والسحاب يمتد على ما به حياة الأجسام لكن احتواء العالم على ما به النفع معنوي واحتواء السحاب على ما به النفع حسي وليس في هذا عكس التشبيه لأن السحاب أقوى من حيث أن ما به النفع الذي احتوى عليه أمر حسي وإن كان ما به حياة الأرواح (أ) أشرف ولذا يقال حق الشيخ كدمن حق الوالد لأنه مربى الروح والوالد مربى الجسم

ولذا قال التوريس
عن شيخه لا تقبل قوله
بغلاف الولد والاستطار
توسيع أيضا وما هرا في
الاصل بمعنى ما ترفع
باق على حقيقته أو
متعارفا بعد في هذا

التشبه وأمين فيه القواعد المنطقية علماء منهم بأنهم سأوا عريفا ما هرا واستطروا صاحبها ما هرا
ولم أزل أدافع قوما منهم بعد قوم وأسوف الأمر من يوم إلى يوم لاشتغال بال قداستولى على سلطانه
واختلال حال قديتين لدى برهانه وعليه بان العلم في هذا العصر قد خبت ناره وولت الأدبار أنصره
أو المظهر شباب الدين شامس جهان بادشاه صاحب القرآن الثاني لازالت سرادقات دولته ركنية الأوتاد
وقباب سلطنته مرفوعة إلى يوم التاد موقف المايحبه الله ورضي ومقفق التنيه وحبيبه المصطفى صلى
الله تعالى عليه وسلم مادامت السموات العلى ورحم الله عبدا قال آمينا

الثغاف والأفقتى الثماهر أن يقول واستطروا وكذا يقال فيما قبله واركتب الاتفات لاجل التوضيف بقوله
عريفا ما هرا وسحابها ما هرا (قوله ولم أزل) جلة حالية (قوله أدافع قوما الخ) لا يخفى ما في المفاعلة من سوء الادب إذ يلزم عليه أن يدفعوه
لأن المدافعة مفاعلة من الجانبين فهم يدفعونه وهو يدفعهم وأجيب بان المفاعلة قد بقصد منها المبالغة أو قصد دفعهم دفعا كثيرا وهذا
يدل على شدته وفتته حيث كان يدفعهم كثيرا وهم يطلون منه أو يقال أن طلبهم منه مدافعة منهم كذا قيل (قوله وأسوف الأمر)
أي الاجابة إما بالقول أو بالفعل بل يقول لهم أخبركم بما يظهر لي بعد يوم أو يقول لهم بعد يوم أو لفت لكم (قوله وأسوف الأمر الخ)
إن قلت ورود في الحديث من سئل عن علم فكنته الجم بعلام من نار ولا شأن أن التاليف من العلم بل قال العلماء التاليف أفضل من التدريس
قلت تأخيرها لعذر لا بعد كتبها وفيه إشارة لعذر بقوله لاشتغال الخ (قوله من يوم الخ) من بمعنى عن وفيه أنى لا انتهاء وهو يقابل الابتداء
فتأمل فالأظهر بقاؤه على حقيقته أي وأخرا الأمر تأخيرنا شأن من هذا اليوم متبها إلى يوم آخر (قوله لاشتغال بال الخ) شروع
في ابداء عنده في تأخيرها لاجابة وبالال قلب (قوله سلطانه) أي شدته والضمير لاشتغال وقوله استولى على بمعنى قهرى ومنعنى والقاهر
لشارع ليس مطلق الاشتغال بل شدته وإن أقول أراد بالسلطان الحكم فبشبه الاشتغال بأمير قاهر والسلطان بمعنى الحكم فبشبه
(قوله قديتين لدى) أي عندي هذا هو المتبادر والأظهر أن يضربني إشارة إلى أن رهاه وأماراته قد تنين فيه فلهنا هذا هو الأبلغ
بغلاف ما لوفر بعندي فانه فاصر لانه يقتضى أنه يبين برهانه لدون الناس وعند حقيقة في الملابس الخاصة فالخلقت وأر بدها نطق
الملايسة ثم أريد ملايسة خاصة وهي ملايسة الظرفية (قوله قديتين لدى برهانه) فيه إشارة إلى أن هذا القائم به من اختلال الحال
صاحفة منبهة له وادفع لانه بعد أن جرى في مثل جنائي أنها هرا العاني وبدامته يحجر من الجوار ليس له ثاق فله بناه بان أي يأتي

(قوله القرآن) لعل المراد به قرآن التجموع الذي يكون عنده الغور والظفر فراجع

نظري لاضروري فيه اشارة الى أنه نظر له على خلاف العادة والذي طرأ عليه أمر مخالف للعادة غير قائم به بعذبه (قوله مطلا) أي متعاوهر في الأصل الامتناع من أداء الدين مع القدرة على وفائه شبه نفسه بدين عليه حتى وعند ما يوفي به على سبيل الاستعارة المكتبة والمطل تخيل ففيه اشارة الى أن العلم عنده والواجبة واجبة عليه وأن قوله مطلا مجاز مرسل علاقته بالاطلاق (قوله وتسويفاً) أي تأخيراً في الاجابة (قوله ازدادوا حاشاً) أي شدة طلب (قوله وتسويفاً) أي شدة تشوق بالفاء وفي بعض النسخ بالقاف وعلى النسخة التي بالقاف ينسويها الاول وتشويهاً فاحسان لاحقاً لاختلافهما بحرفين متعاضدين المخرج (قوله بذاً) أي فراراً (قوله بما اقترحوا) الاقتراح هو الطلب على غير روية أي فكره وطلب الشيء على غير فكر يلزمه الشدة والقوة والأسعاف قضاء الحاجة وفيه ركة لأن ما طلبوا هو الحاجة فتجعل الباء التصوير ويقدر مضاف فالعنى من قضاء حاجتهم المصور بتحصل ما اقترحوا أو راد من الأسعاف لازمه وهو زوال الكدر والبلاء السببية ويقدر مضاف أي بسبب تحصل ما اقترحوا (قوله الى غاية ما اتسوا) فيه التفتت الفضوع لان الاتساع لا يكون الا من المساوي فيكون عاملاً بالمرتبتين وفيه اشارة الى أن الفائدة في بلوغ الغاية لا في المساواة في الوسط (قوله ركب النظر) اسم جمع ركب والركاب حقيقة في الابل التي شأنها أن يحمل عليها الى البلاد البعيدة والنظر يطلق على ترتيب أمور معلومة للتأدي الى مجهول وعلى حركة النفس في العقول وازدواج ركب للنظر من اضافة المشبه الى شبيهه بجمع أن كلا يتوصل به أو أنه شبه النظر بشئ كالسفر الذي يستعان عليه بالركاب واثبات الركاب تخيل ويجوز أن يكون أراد بالركاب القوة العاقلة ففيه استعارة تصرفية أي فوجت القوة العاقلة التي يحصل بها الترتيب وحينئذ فالاشفاق من حيث أن ذلك النظر بتحصلها (قوله الى مقاصد الخ) المسائل جمع مثله تطلق على نسبة القضية وعلى القضية وقد قيل فيها انها مطلوب خبري يبرهن عليه في العلم وهذا التعريف انما يناسب تفسير المسئلة بالنسبة ولكن العلماء اصطفاوا على أنها تطلق بالاطلاقين اذا علمت هذا فان أراد بالمسائل النسب فاضافة مقاصد للمسائل للبيان وازدواج مسائل للضمير من اضافة المدلول للدال وان أراد بها القضايا فالاشفاق من اضافة المدلول للدال وازدواج المسائل للضمير للبيان فالاحتمال الثاني عكس الاول والمقاصد على كل حال مراد به (٩) المعاني وشبه مقاصد المسائل بامر

الانهم كما ازدادت مطلا وتسويفاً ازدادوا حاشاً وتشويفاً فلم أجذبهم الى اسعافهم بما اقترحوا واصالهم الى غاية ما اتسوا فوجت ركب النظر الى المقاصد مسائلها وصحت مطارف البيان في مسائل دلالتها وشرحها شرماً كشف الاصداغ عن وجوده فرائد فوائدها وناط اللائي على معاهد

شريف باسفر لاجل
تحصله في العبارة
استعارة بالكناية واثبات
الركب تخيل (قوله

(٣ - حواشي التسمية) وصحت مددت مطارف جمع مطرف ردها من فيه خطوط والبيان يطلق بمعنى التبيين وهو اخراج الشيء من حيز الاشكال الى حيز التجلي ويطلق على المنطوق به القصص اذا علمت هذا فاشبه البيان بأي معنى كان بامراً حسنه عظيمة على طريق الاستعارة بالكناية واثبات المطارف تخيل ويجوز أن يكون مطارف مستعار الانفس التبيينات على طريق الاستعارة التصريفية والصبر شريع باق على حقيقته واستعار لارتدت أي فصلت أنفس التبيينات (قوله في مسائل دلالتها) مثلاً العالم متغير وكل متغير حادث دليله ما ذكره من صورته أعني الهيئة الحاصلة بعد تركه وهي تحصل في التمهية اذا علمت هذا فالمسائل جمع مثلاً أراد به صور الادلة كذا قال شيخنا المولى وفيه أن ظاهر الشرح أن المسائل يحصل بها الدليل لانه قال مسائل الدلائل فالدليل متأخر عن المسائل والهيئة من تمة الدليل وحينئذ فكيف تفسر بالصورة التي توجد في الغاية ولعل الاحسن أن يراد بالمسائل القواعد التي طرق للدلائل أي القواعد المبنية لدلائلها وإن أن تقول اضافة مسائل للدلائل من اضافة المشبه الى شبيهه فكما يتوصل بالمسائل للقصود فكذلك الدلائل (قوله وشرحنا الخ) الاصداغ جمع صدف وهو وعاء الجوهر الذي يكون الجوهر في داخله ففي العبارة استعارة بالكناية فاشبه نفائس القوائد بامر من امر أحسنه والجواهر ثم استعار باسم الفرائد لانفس استعارة تصرفية بحيث باعتبار التشبيه بالمرأة استعارة بالكناية والوجود تخيل وليس فيه جمع بين الطرفين باعتبار التشبيه الاول لان المستعارة ليس القوائد بل انفس منها والوجود اما باق على حقيقته أو مستعار لانفس الانفس والاصداغ يلزمها الخفاء والكشف راديه الازالة وكأنه قال ازال الخفاء عن أنفس الانفس في الاصداغ مجاز مرسل وذكر الشيخ المولى أن كشف اما حقيقة في التوضيح أو مجاز والمعنى عليه حينئذ وضع الاصداغ وفيه ان الاصداغ حاجب فلا يتعلق به توضيح ولو جاز في الاصداغ اذ لا معنى لتوضيح الخفاء الذي يتعلق به الازالة (قوله وناط اللائي الخ) المعاهد جمع معقد وهو نفس الخيط الذي ينظم فيه اللائي وحينئذ فاضافة معاهد للقواعد من اضافة المشبه الى شبيهه بجمع أن كلاً لا ينظم

على شيء والآخر في ترجيح باق على حقيقته أو مستعار الالفاظ التي شرح بها القواعد والمعنى واما أي علق ذلك الشرح إلا في أي الالفاظ على القواعد الشبهة بالخطوط وقضية كلام الشارح أن الجواهر تعلق على الخطم فبما أنها تنظم فيه ويجوز أن يراد بالمعقد عمل العقد أي محل غقد الجواهر وهو، ومن النساء الحسن فبما القواعد بنساء حسن وانبات المعاهد تحصيل فكان القواعد لها رؤس وعلق عليها الآخر والآخر في ترجيح والمعاهد باق على حقيقته أو مستعار لافاض القواعد على الخلاف في الاستعارة بالكناية والآخر في اضافات على حقيقته أو مستعار الالفاظ الفصيحة (قوله وضمت اليها الخ) الابحاث جمع بحث وهو لغة النكت في الارض يعود ويحور واصطلاحاً نبات المحمولات للوضوعات اذا علمت هذا فالتفتيش في الارض والنكت فيها يلزمه ظهور شيء مخالف لما حاط به فاستعمل اسم المزموم في اللازم وهو حتى ثم استعمل في المعاني الغامضة المخالفة للغير على طريق الاستعارة فالاول مجاز مرسل والثاني استعارة تصريحية فبما نسبت المعاني الغامضة شيء حتى ظهر مخالف لما كان ظاهره والعلاقة هنا المشابهة ويحتمل أنه أراد بالابحاث المسائل الدقيقة مجازاً من سلا علقته المجاورة لان عادة مستخرج المعاني الدقيقة أن نكت في الارض يعود والنكت جمع نكتة والذي قيل في البحث يقال في النكتة لان البحث هو النكتة وانبات المحمولات للوضوعات يلزمه ظهور دغائقي فاستعمل اسم البحث وأردنا لزمه هذا كله بحسب الاصل والافاض البحث صار حقيقة عرفية في المسائل (قوله اللطيفة) وصف كلف لان المسائل الدقيقة لطيفة والاحسن أن يراد بالطيفة البالغة في الدقة فهو وصف يخص (قوله ما خلت الخ) هو المين بقوله قبل من الابحاث الخ وقدم البيان على المين مع أن شأنه التأخير اذ الالكرب وتشوف النفس من أول الامر (قوله ولا بد منها) دفع لما يقال ما فعلته لا يحتاج اليه (قوله بعبارات) متعلق بمحذوف أي وضمت اليها معاني دقيقة بمعبراتها بعبارات والعبارة في الاصل اسم مصدر غير أنه نقل للالفاظ المعبر بها عن المعاني المراد المصدر والتعبير والتعبير في الاصل اسم لتعبير الرؤيا ثم استعمل في التفسير القصور (قوله راقعة) مصدر راقعه اذا عجب أي هبته أي مصرته لمن سمعها فبما يحتمل انه أراد راقعة صافية فبما العبارات جمادى بخلو جميع الرقة وراثة تحصيل باق على حقيقته أو مستعار للالفاظ الخ والتعقد (قوله تسابق الخ) فبما المعاني (١٠) بفرسان وانبات السبق تحصيل أي كل من المعاني والاذنان تسابقا في المبادأة وأما

قوله الاذنان معني الى الاذنان وهذا كتابة عن ظهور معانيها لظهورها ينشأ (قوله وتقريرات) التقريرات انبات الذي في

قواعدها وضمت اليها من الابحاث الشريفه والنكت اللطيفة ما خلت عنها ولا بد منها بعبارات راقعة تسابق معانيها الاذنان وتقريرات شاقفة بهج استماعها الاذان وسببته (بفتح القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمية) وخدمته على حضرة من خصه الله تعالى بالنفس القدسية والرياسة الانسية

قراره وأراد بها المنا العبارات على طريق الحقيقة العرفية (قوله شاقفة) أي موزنة للاشتياق (قوله بهج الخ) الاذان مفعول فبما الشبهة بالاشبه على طريق الاستعارة بالكناية وببعض تحصيل ويجوز أن يكون مجازاً عقلياً باقياً على بهج أن يقع على الأشخاص فأوقعتنا على الاذان (قوله وسببته) في العبارة استخدام لان الشارح سابقاً قال شرحتها شرحاً والمراد به التوضيح والتبيين وأعاد الضمير عليه بمعنى آخر وهو الالفاظ كذا قيل والاولى جعل الشرح فيما معنى الالفاظ أي وجعل عليها شرحاً بليل ما بعده فلا استخدام (قوله بفتح القواعد) التقرير في الاصل التقليل من الرق والمراد هنا قلوصها من الصعوبة فبما القواعد رقيقة فنجامع التذلل والتعبر بتخيل أو أنه شبه تخليص القواعد من الصعوبة بالتخلص من الرق واستعار اسم المشبه لشيء استعارة مصرحة أو أن في التعبر بمجازاً من سلا علقته الاطلاق والتقييد والمنطقية نسبة للطق وتقدم وجه النسبة وقوله في شرحه تعلق بفتح القواعد بالنظر قبل جعله على لانه حينئذ اسم جامد (قوله وخدمته) عطف على سميت وقوله أي بتأني له (قوله على حضرة) من اضافة الصفة الى الموصوف أي الحضرة العالية أو أنه من قبل الاضافة اليانية أي خدمته على أي ذاتها رقيقة وعالية وهذا مجمل فيتم باقوله هي حضرة فهمون ذكر الفصل بعد الجمل وهو واقع في النفس والحضرة مثلت الحاء في الاصل محل الحضور والمراد هنا الذات وأعمالها بعبادات اشارة الى حضرات المددوح في القلب معنى واحداً واصافة حضرة لما بعده لبيان (قوله بالنفس) الباداخله على المصور عليه أي خدمته بالذات المصورة على النفس الشريفة لاتعدها الى غيرها من النفس الحسية فهمون قصر الموصوف على الصفة ويحتمل دخوله على المصور أي أن النفس المطهرة فاصرة عليه وفيه من البالغة ما لا يخفى فهمون قصر الصفة (قوله القدسية) نسبة للقدس وهو الطاهر أي أن تلك النفس منسوبة للطهارة من نسبة الموصوف الى الصفة أي أن تلك النفس أي الروح مطهرة أي لم يخطر فيها الوسواس الشيطانية (قوله والرياسة) هي نفاذ الكلمة مع

الصورة وأحوال الرئيس ثلاثة أما جلال أي مهابة أو حال أو مهالك لكن الرئاسة لا تتم إلا بهما عاواناً ولم يحد فقط فقوله الأنسية إشارة إلى أنه جمع بينهما وأن الغالب عليه صفات الجمال كحسن الخلق لأنه لو غلب الجلال لم يحصل الانس بل التفرد إذ لا يحصل الانس والثاني للناس الانبثاق (قوله الدنيا) قيل إنها الفراغ الذي بين السماء والأرض وقيل هي الجواهر والأعراض وقوله مراتب فاعل يتصاعد فمراتب الدنيا مثل سياسة الأمر وراحة الخلق ومراتب الدين مثل اشتغال العلماء بالعلم والاشتغال بالعبادة لأن المراد بالدين الإسلام (قوله ويتطأ) أي يخفض وقول بعض أي يتحرك ويضطرب الظاهر أنه نفس بالدين فهو دولة أي تحت وقوله سرادقات جمع سرادق وهو في الأصل الخيمة التي تنصب في وسط الدار ودولته بفتح الدال وخمها فقد سمع دولة ودول كقرفة وغرف ودولة ودول مثل قصعة وقصع وهو من إضافة المشبه إليه فسمه الدولة بالسرادق بجمع إزالة ما يكرمل من أي إلى كل والدولة هي انتقال الملك إلى الشخص وعلته (قوله الأعظم) أي من غيره (قوله دستور الخ) هو في اللغة الذي يرجع إليه أي أعظم العظماء من الوزراء وهذا يقتضي أن المددوح كان وزيرا أو سلطانا وأراد بالعالم جميع الخلائق وأتى بهذا دفعا لما يقال أنه عظيم الوزراء في ظرف فقط (قوله صاحب السيف) إشارة إلى أنه صاحب سيف وقوله والقلم إشارة إلى أنه كان عالما وكان يكتب الخط العظيم له معرفة بالإنشاء فكانه قال الشجاع العالم الكاتب (قوله سباق الخ) اعلم أنه جرت العادة أن العرب تنسب راية في آخر الميدان وكل من رجع وأخذ الراجة قبل الآخر عندما يقاومته الشرف وبهذا يعلم أن في الكلام استعارة غنمته شئت حاله بحالة من رجع وأخذ الراجة فقوله سباق الغنمات أي سباق الهوا غنما أي صفة المبالغة للإشارة إلى أن هذا لاداء وعادة لأنه فلتة وأضافه إشارات إلى السعادة من حيث أن الوصول لها أو لا يسبب لها عذو ويصع إجراء الاستعارة في المفردات فنسبها إشارات إلى الكالات الدالة على السعادة والنصب للتخصيص والمعنى أنه سباق إلى الغنمات أي غنم الكالات أي يحصل الكالات الدالة على السعادة وعلى الوجه الأول من أن التجوز في جملة الكلام فهو إشارة إلى ما كانوا يفعلونه في الابتداء لانهم كانوا يتسارعون في نصب الرايات ابتداء وفي أخذها انتهاء ويصع أن يراد (١١) بالنصب الأخذ على جهة الجواز

المرسل والعلاقة السببية لان الإخذ ينسب عن النصب وحيثه فكون إشارة إلى تسارعهم في انتهاء وهذا هو المشهور في الكتب وأما التسارع

وجعله بحيث يتصاعد بتصاعد مرتبة مراتب الدنيا والدين ويتطأ دونه سرادقات دولته رقاب الملوك والسلاطين وهو الخدم الأعظم دستور أعظم الوزراء في العالم صاحب السيف والقلم سباق الغنمات في نصير رايات السعداء البالغ في إشاعة العدل أقصى النهايات ناظرون دونه الوزراء عين أعيان الامارة اللازم من غزته القراء لو اقم السعادة الأيدي الفاتح من همة العلياء واثم العناية السرمديه محمد قواعدها له الرابيه مؤسس

في النصب فلم يسمع به فها هو كان غزاه شجنا ولكنه مطلع (قوله البالغ) أي الذي بلغ والأشاعة الظاهر والنهايات جمع نهاية والنهاية شيء واحد وهي آخر الشيء فلا أقصى لها الآن برادق تحته أفراد هو قد حصل الفرد الأعلى منه (قوله ناظرون الخ) أي ناظرون أهل دوان الوزارة يعني أن أهل الدوان ينظرون إليه كثيرا فحفظ نظرهم إليه لأن قيام أمرهم وانتظام حالهم به فهو منظور هوهم ناظرون إليه ويحتمل أن المراد كثيرا لنظر في شأن الدولة فناظرونه صفت مسالفة والتام فيه تاء كدالم بفتح الميم من كثرة نظره فيها فحفظه لها ويحتمل أن اللفظ مستعمل في الغنم مع أعيان أهل الدولة ينظرون إليه وهو يتظر لهم وهذا أولى والدوان في الأصل اسم للدق الذي يرسم فيه ما يتعلق بالسكر وهو بفتح الدال وكسرها (قوله عين أعيان الأمارة) أي أهل الأمارة وعين بمعنى خياري أي أنه خياري لغير من أهل الأمارة ويحتمل أن في العبارة استعارة بالكناية فشبها الأعيان بذات غنمته فاعين على طريق المكتبة وثابت العين فحفظ وقفه إشارة إلى أن أهل الأمارة يدونه عي (قوله اللازم) أي الظاهر من غزته القراء الفرع بسا من الوجه ويطلق على الوجه والقراء معناها البيضاء فالعنى على الأول اللازم من بسا من وجهه الأبيض فقه مسالفة حيث جعل البياض يباضا وعلى الثاني اللازم من وجهه الأبيض فتقول البيضاء بالأبيض (قوله الواثق) فاعل الواثق أي أمارات السعداء أي الظاهر علم ذلك لأهل القراءه وأستحق لغيرهم (قوله الفاتح) أي المنتشر من همة الخ الهمسة حاله النفس أن تعلقت بحال الأمور فهي عليه الألفى دينية والعليا بالضم والقصر (١) وقد تفرع مع المذهب العناية بمشهور وثبات روايته تخيل والعناية صفة فعل إن كانت بمعنى الاحسان أو صفة ذات والسرمديه بمعنى الدافع من السرمد وهو الدوام (قوله محمد قواعدها الخ) الملة والدين بمعنى واحد وهي الأحكام وقواعد كدولة والربانية نسبة للرب من حيث أنه أمرها على غير قياس والمراد بقوله محمد أي باسطه فهو محمد تلك القواعد باعتبار جرح ثباتها لعل الظاهر أنه محمد بنات (١) قوله وقد تفرع مع المذهب لهذا لاثباته لأننا هنا الفتوح الممدود اسم وليس صفة كافي كتب اللغة فالتعين هنا المضموم المقصور الذي هو مؤنث الأعلى فله وقع صفة لهما كالأخفى كتبه محصيه

القواعد أي مستقر ج لها فهو وصفه بكونه كان مجتهدا ويصح أن يراد بقوله محمد أي مقدر (قوله ما في الدولة) جمع مبني فالدولة تتوقف على أمور يعنى بها والمؤسس لهذا الملك الوزير لضافته تلك الأمور (قوله العالي عنان الخ) عنان القنع والكسر وفي كل الباء اما ثابتا ومحدوفة فعلى الكسر مع الباء المعنى العالي رايات اقبال الناس عليه بسبب مسكه عنان الجلال ففيه الجلال بديه صاحب عنان وعلى حذف الباء فهو منصوب على زرع الخاضع فيرجع للاول وعلى القنع مع حذف الباء فالمعنى العالي عنان الخ فإضافة عنان للجلال من إضافة التشبيه للتشبيه والعنان السحاب والجلال العظمة التي قامت بغيره في تشبيهها بالسحاب إشارة لقرب زوالها أي علت رايات اقباله على جلال غيره التشبيه بالسحاب وعلى وجود الباء فالباء بمعنى على فيرجع للاول هذا أن جعل رايات فاعلا (قوله التالي لسان الخ) شبه الاقبال بشخص واثبات اللسان تخييل واستعار اسم الايات لمبارته مدحه أي لسان الاقبال تال وقارئ لا ياتى العبارة المشابهة لايات القرآنية الله على جلالة جماع الحقيقة (قوله ظل الله) لاشك أن ظل الأجسام الذي يلبأ به مخلوق لله وحينئذ فصح نسبة الظل اليه من حيث أنه خالق له وموجهة لامن حيث لها كلمة والمماناة له وبعد ذلك فالكل من باب التشبيه البليغ أي أنه كالظل للمخلوق في الأجسام من حيث أن كلا يلبأ اليه في المشاق ويصح أن يستعار الظل لدرجة جماع الاستفاضة لأن الظل يستغاث فكذلك الملك لكونه ملها للناس في حوائجهم ودفع المشاق عنهم رجة لهم يستغيثون به فيه الرحمة بالظل واستعار الظل لدرجة على طريق الاستعارة الصريحة . والحاصل أن قوله ظل الله لما على حذف الكاف أو أنه مستعار لدرجة الله ثم علم أنه ليس المشبه في الاستعارة نفس السلطان بل أمر عام يحمل على السلطان وهو مطلق رجة فأنفع ما يقال أنه قد جمع هاتين الطرفين وهو ممنوع وهذا نظير زيد أسد فزيد ليس هو المشبه على كلام السعدني جريان الاستعارة فإن المشبه هو كلى وهو الرجل الصاع الذي جعل على زينة بقايا الأمر أنه صرح (١٣) بفرس من أفراد المشبه في الاستعارة هنا وفي زيد أسد (قوله الافاضل) جمع

أفضل والعالمين جمع عالم وهو عطف خاص على عام بحسب المفهوم لأن الأفضل ذات ثبت لها الفضل أعين العلم وغيره وأعطف مرادف نظرا لتساوهم بحسب

مباني الدولة السلطانية العالي عنان الجلال رايات اقباله التالي لسان الاقبال آيات جلالة ظل الله على العالمين ملأ الافاضل والعالمين شرف الحق والدولة والدين رشيد الاسلام ومرشد المسلمين الأمير أحمد الله لقيه من عنده شرفا . لانه شرف قدس الهدى شيه ان الامارة باهت انبه نسبت . والجهد جعلنا اشتق منه سمه لازل اعلام العدل في أيام دولته عاليه

المصدق لانه لا يقال فاضل عرفا الا لعلماء والعالمين جمع عالم وهو ما سوى الله وجهه لا خلاق العالم على كل صنوع وكل نوع (قوله شرف الحق) أي شرفه وانما عبر بذلك ما لتعقوفي الحقيقة انما هو مشرف أهل الحق وأهل الدين والحق هو النسب الثابت في نفس الامر كانت شرعا أم لا والدين هو النسب المنسوبة للشارع فهو من عطف الخاص على العام (قوله رشيد الاسلام) أي رشيد أهل الاسلام والمراد أنه اكمل السليفي في رشد أي في حفظ المال والدين لان الرشيد عندما فهو الحافظ لملكه وان لم يحفظ لدينه وعند الشافعي من حفظهما (قوله ومرشد المسلمين) أي هاديهم الى الطريق الصواب بأقواله وأفعاله لان من قام به العلم من الامراء يهدي الناس بأقواله وأفعاله (قوله شرفا) يحتمل أن يكون مفعولا مطلقا أي لقيه تقيس بشرف أي تقصيدا على الشرف ويحتمل أن يكون مفعولا به وأن هذا لقيه لكنه قد حذف بعض القاب لمضرورة لان لقبه شرف الدين وفيه إشارة الى أن المدحة بالقاب انما حصلت بالجزء الاول وقوله الله لقيه أي ألهم الناس القاب لان القاب للناس ويصح نسبة القاب لله نظر للنفس الامر لكونه فاعل الاشياء كلها واستناد الفعل الى الله حقيقة ثم ان هذا القاب ملأ على اوجه لان اسمه أحد وهو الذي وضعه أولا ولا وكل ما وضعه أولا واسم ولواشعر مدح أوزم (قوله من عنده) إشارة الى قاعدة توحيدية وهي ان كل الاشياء من الله وحده ولا عبرة بما نقل عن بعض من أن العبد ففسار له المولى في الفعل الاختياري (قوله دين الهدى) أي الدين الذي به الاهتداء والمراد بوجه نصالة الحيدة (قوله باهت) أي انضرت ونصنت كذا فسر الشيخ المولى ولعله رأى أنه مأخوذ من يلى ودائرة لاخذ أوسع من دائرة الاشتقاق والافق الحقيقة أن منسحق من المباحة وهي الافتقار وقوله به أيه (قوله والجهد) أي كثر جهده أي ان الناس أنشوا على الجهد كثيرا بسبب كون اسمه مشتق منه (قوله اعلام العدل) جمع علم بمعنى الجبل قيل مطلقا وقيل بحد كونه عاليا بمعنى الراية والمراد بها هنا الأسباب التي يحصل بها العدل فسميها بجلال الصالحين وبالرايات واستعار اسم التشبيه للتشبيه على طريق الاستعارة المصروفة وقوله عالم ترشيع ويصح أن يراد بالاعلام مراتب

العدل وحسنه فيكون شبه تلك المراتب الجبال الطوال بجامع الحصن بكل (قوله من آثار ربه) هي العطايا العظيمة وحل الناس على تعظيمهم
ويترب على ذلك اشتغال الناس بالعلم وإذا اشتغل الناس بالعلم صار لهم طوائف فكل الطوائف والعرا حاصل لهم من الناس من آثار
الترية ولائلا في تلك الحالة يكون العلم قبة غالية كل أحد يرغبه ثم انه شبه العلم بجواهر نفيسة واثبت القيمة تخصيل والفوز ترشح
(قوله فائضة) أي كثيرة ثم انه أراد بالآياتي التمس على طريق الجواز المرسل والعلاقة التعلق ثم بعد ذلك شبه تلك التمس عما عذب واثبت
الفض تخصيل (قوله غائصة) بالصاد المهمة أي نازلة في الماء وفي نسخة بالصاد المجيبة أي ذاهبة في الأرض (قوله بأفاضته العدل)
أي آثار العدل وآثار الاحسان لأن كلا ثابت لا يفاض أي لا يوصل للغير بل آثاره ثم ان قوله أفاضته مستعار لا يصل على طريق الاستعارة
التصريحية (قوله بغواضل) اعلم أن الغواضل هي الصفات القاصرة التي لا تتعدى الفكر كدرالك المسائل الدقيقة والشجاعة والفضائل هي
المراتب والصفات المتعدية كالكرم اذا علمت هذا تعلم أنه لا يضمن حذف في الكلام أي خصهم بأمور ثابته عنها الصفات القاصرة والمتعدية
لانه اذا عظمهم وأعطاهم المال مثلاً فقد قوامه وصاروا من ناحيتهم فهمون الدقائق ولائلا أنهم حتى تلك الحالة قام بهم الفضائل
والغواضل (قوله غير متناهية) اعلم ان ما دخل في الوجود قد وصف بكونه غير متناه كصفات الله الوجودية فله تعالى صفات غير ما قام
الدليل عليه غير متناهية أي غير محصورة بعدد ولا يقال ان كل ما دخل في الوجود مستثنى لا تقول ذلك حتى الحوادث وأما القديم فلا
مانع منه وان كانت عقولنا تقصر عن ذلك وقد يطلق عدم التناهي على ما لا يقف على حد وان كان الموجود منه بالفعل متناهياً كنسب
أهل الجنة اذا علمت هذا فقد تسع الشارح في اطلاق عدم التناهي على تصرف الاحياء بعد أي تنعصر حصرها وهذا التسع مبني
على المعنى الاول أو ما لو اريد المعنى الثاني فلا تسع لكن تلاحظ المبالغة (قوله ورفع لاهل العلم مراتب الكمال) هذا يقتضي أن مراتب
الكمال كانت ثابتة لهم الا أنه رفعها مع أنه هو الذي أخرجها من العدم الى الوجود والجواب أن أهل العلم كانوا يستحقون المراتب في
نفس الامر فهي ثابتة لهم بالقوة وهو الذي رفعها بعد أن كانت خفوضة أو يقال ان (١٣) معنى قوله رفع الخ أثبت لاهل

وقبة العلم من آثار ربه غالية وأبدي على أهل الحق قائمه وأعاده من بين الخلق غائصة فهو الذي
عم أهل الزمان بأفاضته العدل والاحسان وخص من بينهم أهل العلم بغواضل متواليه وفضائل غير
متناهية ورفع لأهل العلم مراتب الكمال ونصب لأرباب الدين مناصب الاجلال وخفض لأصحاب
الفضل جناح الافعال حتى جلب الى جنب رفعة بضائع العلوم كل مرعى حتى وجه تلقاه
مدن دولته مطايا الآمال

العلم مراتب حتى في
نفسها رفعة (قوله
ونصب) أي أظهر
مناصب الاجلال أي
أسباب الاجلال
والتعظيم أي الأسباب

المؤدية الى تعظيمهم بآثار الناس أن يعظمهم بالقيام والكلام وفي هذا اشارة الى أن الأسباب كانت ثابتة الا أنها كانت خفية وهو الذي
أظهرها (قوله جناح الافعال) شبه الافعال بطائر الجناح تخصيل وخفض ترشح وفي هذا اشارة الى أنه كان متواضع كونه أميراً
(قوله حتى جلب الخ) غاية لما سبق أي قرب على تخصيصه العلماء بالفضائل والغواضل ورفع لهم المراتب وخفض الجناح لهم أنه
جلب أي ساق (قوله الى جنب رفعة بضائع العلوم) أي الى جنب رفعة العلوم الشبيهة بالضائع فهو من اضافة المشبه للشيء والمراد
بجناح الرفعة مكان السلطة أو ذات الملك يوضع أن تكون بضائع مستعارة لأنواع وحيث تكون الاضافة لبيان (قوله مرعى) أي
محل الرى والبصير المحل البعيد ولا يضمن تجر يد المرعى عن بعض معناه وهو الرى أي من كل محل يعبد على هذا فصيح مؤسس ويصح
أن يراد من محل الرى لازمه وهو العدل لأن اذا رمت السهم يصل الى المكان يعبد المراد من الرى لازمه على هذا فصيح مؤكداً ويراد
من بصير المتناهي في العبد فلا يضمن هذا والا كان في الكلام نهافت (قوله تلقاه) أي حقه من المؤمنين المؤمنين في الاصل مدينة شعب
المعروفة التي حصل فيها الامن لموسى والاضافة من اضافة المشبه للشيء بجامع الامن في كل أوفى الكلام استعارة تعريضية أصلية
فاستعار من لدنة التي هو فيها تامل وقوله مطايا الآمال شبه الآمال بجماع مفسرين والمطاي تخصيل وأنه استعار المطايا للعلماء الذين
أملوا في المدوح المعروف وأن اضافة المطايا لآمال من اضافة المشبه للشيء أي وجه آمال الناس الشبيهة بالمطاي به وذلك الشبهة
بمدن (قوله مطايا الآمال) في الآمال استعارة بالكناية حيث شبهها بالرجال الذين لهم مطايا أي جبال واثبت المطاي تخصيل ويصح أن يراد
بمطايا الآمال أكار العلماء على طريق الاستعارة المصرية بجامع مطلق المحل فكأن المطاي لبعثة محل الانتقال كذلك العلماء كثرت
آمالهم فكانهم لم يكون لها مضاروا كالطاي تامل

(قوله من كل فج) أى طريق واسع وفى هذا الإشارة الى كثرة ما لا يوصف بحل اتساقها بالسعة وقوله من كل طريق بقوله المذكور وقوله عميق أى بعيد (قوله كلمتك) أراد بها كلمة التوحيد أى الكلمة الدالة على ثبوت الألوهية والخلق والكلمة عليها مجاز وعلاوة للكلمة بقتاله للتركيز ونزجه لاجلهم والتأييد التقوية (قوله فأبديه) أى فى الاعلان من العبارة بحسب المعنى فيها تقديم وتأخير وبأداة الغاء والاصل اللهم كما أحسن الله بالتأيد فأحسن الله بالتأييد وأما بحسب اللفظ فلما علم تقديم فكأن التأيد مفرغ على التأيد باعتبار ما جرت به عادة الكريم أنه اذا صدر منه احسان أن يعبد ولا يقطع (قوله خلده) أى قلبه وقوله نظم مصالغ خلقك شبه المصالح بلدبر والنظم تخيل أو أنه اذا صدر منه احسان أن يعبد ولا يقطع (قوله خلده) أى قلبه وقوله نظم مصالغ خلقك شبه المصالح مجازا (قوله أبقي الله) بمحتمل أن تكون جملة خبرية لفظا انشائية معنى وعبر بالخبر لفظا ليعاين المحصول ويصح أن تكون خبرية لفظا ومعنى على تقدير أنه حصل بالفعل بحيث صار لا يطلب أصلا وقصده الاخبار به (قوله مهجته) أى حياته أو أربابها ذاته (قوله فان هذا دعاء بشمل البشر) أى لانه دعاء للنافع للبشر الذى دوامه فيه نفع لهم وقوله فان هذا الخ لانه لا نشاء الحكم لانه الحكم أى انما طلبت الدعاء بان يدعو وقال آمين لان هذا الخ (قوله فان وقع) أى الدعاء وفيه ان هذا الكلام محال للحدث ادعوا لله وأنتم موقوفون بالاجابة ويختلف أيضا مقتضى الحال لان مقتضى الحال الدعاء للآل مع التلن بقبوله وان التمسك فالاولى الاتيان بالذاتى للتحقيق والجواب انه عبر بان تواضعه اشارة الى انه حقير لا يجاب والاحسن أن يكون الضمير فى وقع للشرح وعبر بان التالى لانه تواضع للآل للتواضع للسلطين والتواضع للعلماء ولا بما واجب (قوله فى حيز القبول) الحيز هو المكان وهو الفراغ الذى يشغل بالشيء وفيه أن حيز القبول حال فيه القبول فكيف يقع فيه غيره وهو (١٤) الشرح مع انه مشغول بالقبول والجواب انه انما عبر بذلك اشارة الى أنه انعم مع

القبول بالقبول حتى انهم خلا فى محل واحد ترجيح من الملك أن يقبله قبولاً تاماً وعلى هذا فيكون شبه القبول بحسب واثبات الحيز تفصيل لان الحيز الاجسام لا لاهلها أو ان الاضافة بيانية وقوله فى حيز القبول أى من الملك

من كل فج عميق اللهم كما أبدته لاعلام كلمتك فأبديه وكانورت خلده نظم مصالغ خلقك خلده من قال آمين أبقي الله مهجته • فان هذا دعاء بشمل البشر فان وقع فى حيز القبول فهو غاية المقصود ونهاية المأمول وافقه تعالى أسأل أن يوفقنى للصدق والصواب ويحفظنى عن الخطأ والاضطراب انه ولى التوفيق وبسببه أزقة التعقيد • قال (بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذى ابدع نظام الوجود واخترع ماهيات الاشياء بمقتضى الجود وأنشأ بقدرته أنواع الجواهر العقلية وأفاض رحمة محررات الاجرام الفلكية والصلوات على ذوات الانفس القلبية المزخرفة من الكدورات الانسية خصوصاً على سيدنا محمد صاحب الآيات والمهيزات وعلى آله وأصحابه التابعين السبع واليبنات • وبعد فلما كان باتفاق أهل العقل واللباق ذوى الفضل أن العلوم بما يقبنيه أعلى المطالب وأجبه المناقب وأن حاجتها أشرف الانخاص البشرية

(قوله فهو غاية المقصود) الغاية والتأدية تسمى واحد كان المقصود والمأمول شيئاً واحداً واختلفا غاية المقصود بياناً وأنه أراد الغاية الفرد العالى من المقصود لان المقصود مقول بالتشكيك وفى نسخة فهو غاية المقصود والاول أولى لان كون القبول غاية المقصود يبلغ من كونه مغر وفائق الغاية (قوله والله أسأل) بمحتمل أن تكون جملة اسمية خبرها مضارع وقد تقرر أنها تفيض الدوام والثبت والفضل بعيد التجديد والحدوث فقد درها من انجزها وأجيب بان قولهم الاسمية تفيض الدوام والثبت اذا كان خبرها اسماً وأما اذا كان خبرها ماضراً فاتها بتجدد دوام التعبد فهى هنا مفيدة لدوام تجدد السؤال لادوام السؤال وبمحتمل أن تكون جملة فعلية تفيض التعبد والحدوث والدوام غير مفاد ولكنها تفيض الحصر واسطة تقدم المفعول ويرجع كل بالاعتبار (قوله أن يوفقنى للصدق) التوفيق خلق قدرة الطاعة والصدق مطابقة الخبر الواقع والصواب ضد الخطأ فى الأقوال والافعال فهو أعظم من الصدق والمعنى أن يخلق فى قدرة الطاعة للصدق ولا معنى للصدق وأجيب بأنه أراد بالتوفيق الارشاد أى يرشدنى للصدق (قوله عن الخطأ) الخطأ هو الخطأ والاضطراب هو التردد واعلم أن حال المؤلف والمدرس إما التردد وإما التناقض بالخلق أو الباطل وأحسنه التناقض بلحقى وبليه التردد وقد دعا بمجانبة الخطأ ومجانبة التردد فالمطلوب به هو الاول (قوله انه ولى التوفيق) أى مواليه ومعطيه التوفيق خلق قدرة الطاعة اذا علمت هذا فالتوفيق بمعنى الخلق لا يتعلق به اعطاء وأجيب بان فى العبارة قد أى معطى أسباب التوفيق وأنه بالفتح والكسر استثناف للفظا وهو علة فى المعنى أى وانما قصرت سؤاله عليه دون غيره لانه الخ (قوله وبسببه أزقة التعقيد) لفظ اليمين المتشابه فالمراد باليد القدرة على طريقة الخلف وقد شبه التعقيد بالمطايا والازمة جمع زمام فكأن المطايا يحصل بها الامور

العظمة فكذلك التحقيق والزام تخيل باق على حقيقته ويجوز أن يكون مستعار الطرق الحقيقية وفي ذلك راحة استهلال لان هذا الفن يحتاج للحقيق (قوله ورتبه) أي رتبته ماذا كمن مجموع الامرين المسي بالرسالة وهما الذي أشار به على من سعد بلطف الحق مع الزيادة لانه قال قبل قوله ورتبه أشار على من سعد بلطف الحق بتصرير كتابي المنطق جامع لقواعد مفادرتي الى مقتضى اشارته مع زيادات شريفة من عندي غير تابع فيها لاحد من الخلائق بل الحق الصريح الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه وسببه بالرسالة الشمسية للمسي بالرسالة الشمسية شتان مقتضى الاشتراك مع تلك الزيادة وأن الضمير في رتبته بالرسالة كما اشار له الشارع لكن فيه أنه كان عليه أن يقول رتبته لان الرسالة مؤنثة وأضاعوا الضمير بالرسالة فيه فساد وذلك لأن الترتيب ليس وأدعا في لفظ الرسالة بل في مدلولها وهو مجموع الامرين المسي بالرسالة والجواب عن الاول أن الضمير راجع للرسالة لكن بمعنى المؤلف فاطلقت أولاً وأريد بها اللفظ وأعيد عليها الضمير بمعنى المؤلف وعن الثاني بأنه بقدره ضاف أي ورتبت مسمي الرسالة وسماها بالانطاف المحصورة الدالة على المعاني المحصورة ثم اعلم أن الترتيب له معنى لغوي ومعنى اصطلاحى فالاول وضع كل شيء في مرتبته والثاني جعل الاشياء بحيث يطلق عليها اسم الواحد ويكون بعضها نسبة بالتقدم والتأخر في الرتبة العقلية وقوله على مقدمة (١٥) متعلق برتبته وفيه أن ترتيباً لا يتعدى بهلى سواء أريد به المعنى

ونفسه أسرع اتصالاً بالعقول الملكية وكان الاطلاع على دقائقها والاطاعة بكنه حقائقها لا يمكن الا بالعالم الموسوم بالمنطق انه يعرف حتمته من مقعها وغتمهن جميعها فأشار الى من سعد بلطف الحق وامتياز بتأييده من بين كافة الخلق ومال الى جنبه الداني والقاصي وأطلع بتابعه الطبع والعاصي وهو المولى الصدر صاحب المعظم العالم الفاضل المقبول النعم الحسن الحبيب النسيب ذو المناقب والمفاخر نسب الملة والدين بهاء الاسلام والمسلمين قدوة الأكارب والأمانات ملك الصدور والافاضل قطب الاعالي قل المعالي محمد ابن المولى الصدر المعظم صاحب الاعظم دستور الآفاق آصف الزمان ملك وزراء الشرق والغرب صاحب ديوان الممالك بهاء الحق والدين ومؤيد عليا الاسلام والمسلمين قطب الملوك والسلاطين محمد آدام الله طلالها وضاعف حللها الذي مع حدائسنة فاني بالساعات الأبدية والكرامات السرمديه واختص بالفضائل الجيلة والحاصل الجيده بتحرير كتابي المنطق جامع لقواعده حاول أصوله وضوابطه فبادرت الى مقتضى اشارته وشرعت في تته وكتابته مستلزماً لآخر بشئ يعتد به من القواعد والضوابط مع زيادات شريفة ونكت لطيفة من عندي غير تابع لاحد من الخلائق بل الحق الصريح الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه وسببه (بالرسالة الشمسية في القواعد المنطقية) ورتبته على مقدمة وثلاث مقالات وخاتمة

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله والصلاة على نبيه (قوله ورتبته على مقدمة وثلاث مقالات وخاتمة) أقول هكذا وجدنا

(قوله هكذا وجدنا الخ) كذا امر كتب من كاف التشبيه واسم الاشارة

نفسه والجواب أن الاشتغال من اشتغال الكل على أجزاءه أو الحمل على الفصل فيلاحظ من الرسالة الهيئته الاجتماعية ومن المشتغل عليه أمور مفصلة كل واحد يلاحظ على حده ويصح أن يكون من اشتغال الذي على بعض أجزائه فنظر الكون الرسالة اسم لهذه الأمور مع الهيئته الحاصلة من اجتماعها والجزء الصوري واعلم أن الخاتمة والمقالات ألقاها محصورة دالة على معان محصورة ضرورة أنها راجع وكذلك المقدمة ألقاها ان أريد بها مقدمة كتاب كاهو التبليغ من العطف لان الاصل فيه المناسبة وحينئذ فيكون أرادها المقدمة الآتية الضابطا فهي مقدمة كتاب أو مان أريد بها المعاني المقدمة الآتية فهي مقدمة علم لانها أي مقدمة العلم معان ثلاثة فقلت أمام المقصود لتوقف كمال الشروع في الفن عليها وأما مقدمة الكتاب فهي ألقاها قدمت أمام المقصود لارتباطه بها وانتفاع بها فانه سواء كان مدلولها المعاني الثلاثة أو غيرها فين المقدمتين السابقين وأما بين دال مقدمة العلم ومقدمة الكتاب فهو العموم والخصوص المطلق وكذلك العكس (قوله قال ورتبته على مقدمة وثلاث مقالات وخاتمة) نقل عن المصنف لفظ ثلاث متتابعة لكن من النسخ ولم يلفت الى نسخ لم يثبت فيها مخالفتها (قوله كذا امر كمال الخ) توضيحه أن كذا قدمت تكون كتابة عن العدد كما يقال عندي كذا درهما وقد تكون كتابة عن غيره كما يقال ذات

ثم ان المقدمة بكسر الدال اما من قدم اللازم معنى تقدم أو من المتعدي معنى أنها مقدمة لمن استقبل بها على غيرها وهي مقدمة لنفسها فالمتعدي الطالب أو ذاتها وأما ان قرئت بفتح الدال فهي من قدم المتعدي معنى ان الطالب قدمها على غيرها لحسنها (قوله وثلاث مقالات) اعترضه السيد بأنه لا حاجة لقوله وثلاث لان قوله فيما يأتي وأما المقالات فتشلت يدل على الاجمال هنا بيان ذلك أن أما موضوعة للتفصيل والتأكيّد فلا تبيان بها يقتضى كمال عناية المتكلم بالحكم يكون المقالات ثلاثا وعدم علم الخاطب بها سابقا فتكون الثلاث المذكورة سابقا لاند (قوله معصما بحمل الخ) هذا ثابت في بعض النسخ وعليه فمعصما حال من فاعل رب أي حال كوني معصما أي مستكبحا للتوفيق أي التوفيق الذي كالحلل في الاستسكال بكل وقوله من واهب العقل متعلق بكأن صفة لتوفيتي وأل في العقل لكالم وفيه اشارة الى أن هذا الفن محتاج لكل العقل

لما هو عادة المؤلفين من عد أجزاء الكتاب أولاً ثم تعيين كل جزء به في أي شيء هو فاشا بقوله وأما المقالات فأولها في المفردات الى أن لفظ ثلاث في قوله فيما بعد وأما المقالات فتشلت ثلاثة لانه يحكم بها التكرار الثاني منه بلا فائدة ولهاذا يحكم بزيادة الثاني في كل ما كرهه الكاتب سهواً فيجعل مخطوطا دون الاول ونعقبه السيد السند الحق بان الصواب ان لفظة ثلاث ههنا على ما وقع في كثير من النسخ زيادة وقت سهواً من ظم النسخ يدل على ذلك قوله فيما بعد وأما المقالات فتشلت هذا واختلفت في وجه الدلالة أنظار الناظرين فهم من جعله كون الثلاث في الاول فسله وههنا عدا والحكم بزيادة الفضلة أدخل في الفصل ومنهم من جعله كون الثاني في مقام التفصيل والاول في مقام الاجال والحكم بالحدف في مقام الاجال أجل ومنهم من جعله كون الزيادة في الثاني موجبا لسهو بعد الوقوع عن الكتاب وهو قطع القامع كلمة (١٦) ووصلها الى أخرى بخلاف الاول فانه ليس الازحطة كلمة بين لفظين منفصلين في

الكتابة ومثله غير عزيز ومنهم من جعله اتفاق النسخ في الثاني واختلافها في الاول والحكم بزيادة التهم بها أحكم وأورد عليها كلها أن شأنها لا يوجب زيادة الاول قطعاً حتى يحكم بكون زيادة الثاني خطأ كما يدل عليه قوله والصواب واستنصب هذا

معصما بحمل التوفيق من واهب العقل
عبارة المتن في كثير من النسخ
وليس بكتابة عن غير العدد لان دخولها التنبيه على غير اسم الاشارة لم يثبت على ما في الرضى في موقع الحال أو المتعدي الثاني لوجود وليس مبتدأ لعدم العائد في الخبر والمعنى وجدنا عبارة المتن في كثير من النسخ مماثلة لما نقل في الشرح وهما مختلفان من حيث الوجود الكتابي متحسنان من حيث الذات وهو معنى التماثل ولم يقل هكذا عبارة المتن لعدم الحرز بكونه من المصنف وفي زيادة لفظ عبارة المتن اشارة الى أن ضميره قوله راجع الى الشارح لانه على تقدير رجوعه الى المصنف يكنى أن يقال هكذا وجد في كثير من النسخ وهذا الجملة اعتذار من قبل الشارح لاختياره هذه النسخة مع استلزامها التكرار

الاشكال حتى انه قال بعض من له الدرجة العليا من الكمال ان الحكم بزيادة الاول أرجح والذهب ومتوكلا من الاربع الى المرجوح في قوة الخطا عند المحصلين فاتجه عليه أنه ناشئ من عدم الفرق بين قولنا والصواب أن لفظة ثلاث ههنا زيادة قولنا والصواب الحكم بان لفظة ثلاث ههنا زيادة والفرق بين حتى انه قال بعض ان الصواب بمعنى الاول عبر به بالصنف الاولوية وليس ثلث المرتبة من الصعوبة ملاحظة بادق أحد الموضوعين مطابقة للواقع دون الآخر والدليل بقيد ظن الزيادة بالاول فأذا ظن كون الزيادة فيه صوابا والسلك ظني ومما جعله دال على ان الصواب زيادة لفظة ثلاث في الاول دون الثاني عدم عطف المقالة الثانية في القضايا كذا كما تفرق في النحو وليس ههنا عدي حتى تكون كاية عنه فلو كانت ههنا كاية لكانت كاية عن غير العدد فنقول انها ليست كاية عن غير العدد كذلك فانهم (قوله وليس بكتابة عن غير العدد) أي لا يصح أن يكون هنا كاية عن غير العدد في قولك فلان كذا لانه حيث كان كاية لا تدخله ههنا التنبيه وقد دخلته ههنا (قوله في موقع) في نسخة موضع (قوله لعدم العائد) أي زيادة على ما تقدم فانه لا يكون مبتدأ الا اذا كان كاية تدبر (قوله ايضا لعدم العائد) أي بأقواه الاربع لا يقال يجوز أن يكون من قبل وضع الظاهر موضع الضمير وهو عائد لا نقول وضع الظاهر موضع الضمير معناه أنه كان الاكتفاء بالضمير جائزاً ولم يؤت به بل أي بالظاهر ووضع الظاهر

(قوله ومتوكلا على جوده) الجود اما صفة ذات وعليه فمفسر عبد افادة ما ينشئ على وجه ينشئ والبداء القدر والارادة اوصفة فعل وعليه فمفسر بافاد ما ينشئ الخ وعلى كل فالترك ليس على الجود بل على الله في الكلام مجاز على ايقاع لان حقه أن وقعه على الله فأوقعه على جوده (قوله الغيبض الغبير) صفة الجود في الكلام مجاز على أيضا لان الغيبض الغبير رأى الموصل له هو الله وعطف العدل على الخيرين عطف الخاص على العام وأراد بالعدل العدالة وهي أعظم الخيرا للشخص العدل (قوله انه خير موقوف) الضمير الجود على حذف مضاف أي ان ذا الجود وفيه ان التوفيق خلق قدرة الطاعة والخلق لها هو الله لا غيره فامعنى الاتيان بخير المصيدة أن غيره يخلق والجواب أن المراد انه خير موقوف أي على فرض أن هناك غيره خلق له فهو خير منه أو يفسر التوفيق بالارشاد يوفى الكلام على حاله (قوله) ففيها بحثان) فيه أن الصحت هو اثبات المحولات للموضوعات والاثبات ليس منطوقا في المقدمة بل في الشخص لان اثبات حصة الثبت والجواب أن البحث قد يطلق على القضية التي أثبت مجموعها للموضوعها وإذا أريد بذلك هاتين الدفاع الاشكال (قوله الاول في ماهية الخ) فيه أن هذا يقتضي أن الصحت الاول منطوق في ماهية المنطق مع أنه جعل أول اطرفة المقدمة وقد جعل الصحت الاول طرفين والتي انما يكون له ظرف واحد لاستحالة طرفية الشيء في طرفين في آن واحد والجواب أنهم قالوا ان الالفاظ ظرف المعاني باعتبار فهم السامع المعاني من تلك الالفاظ وكذلك المعاني ظرف الالفاظ باعتبار انها تتحضر أولا ويؤق بالالفاظ على طبعها فكذلك يقال هناك الصحت الاول منطوق في المقدمة باعتبار انه جزء منها فهو من طرفية الجزء في الشكل والحاصل أنه شبه احتمال المقدمة عليها باشتغال الطرف على المظروف ومظروف في ماهية باعتبار أن ماهية تتحضر أولا ثم يؤق بالصحت على طبعها فهو من طرفية الدال في الدلول فلا مانع من كونه له ظرفان باعتبارين مختلفين ثم ان المصنف جعل المظروف في ماهية المنطق وبيان الحاجة الموضوع الجنتين والشارح جعل المظروف في الثلاثة نفر المقدمة حيث قال اما المقدمة ففي ماهية المنطق وبيان الحاجة اليه وموضوعه فيهما تانف والجواب أن الانسليم التنافي لان العتين هما نفس المقدمة وإذا انحصر في الثلاثة تانف انحصار المقدمة في تلك (١٧) الثلاثة فان قلت لأي شيء انحصر

ومتوكلا على جوده الغيبض الغبير والعدل انه خير موقوف ومعين • اما المقدمة ففيها بحثان الاول في ماهية المنطق وبيان الحاجة اليه

الشارح ولم يفعل مثل ما فعل المصنف قلت اشارة الى أن بطريق

(٣ - حواشي التسمية) المحصر التي هي مقصودة لا تنوقف على ما قاله المصنف من التطويل في كلام الشارح اشارة الى الاعتراض على المصنف بلطف من ارتكابه التطويل (قوله في ماهية المنطق الخ) اعلم أن عندنا تعريف واحد وموضوع واحد وكل منهما يتعلق به اذراك ولكن الادراك المتعلق بالتعريف تصور والمطلق بالحاجة الموضوع تصديق انما علمت هذا فاعلم أن طرفية الصحت الاولى في ماهية من طرفية اللفظ في المعنى وهي مجازية فذلك أن تعريفي العبارة استعارة تبعية فشب الارتباط بين اللفظ والمعنى بالارتباط الذي بين الطرفين والمظروف ثم سرى التسمية من الامور الكلية الى الجزئيات واستعير لفظ في الموضوعه ليربط الخاص بين طرف ومظروف خاصين ليربط بين المعنى واللفظ الخاصين يعني أن ماهية المنطق عن المنطق أعني قواعد مواد كانت تلك القواعد عمدة كورق في المقدمة فلا حاجة للفتات الثلاث على أن الانسليم أن المذكور في المقدمة ماهية لانها بالذاتيات والذي فيها التعريف الرسمي وأوجب بان ماهية على قسمين ماهية حقيقة وماهية وهمية والمراد الثاني سلمنا الاول ولكن في العبارة حذوا فالاصل في بيان ما يفيد الحقيقة الذاتية على طريق الاجمال وماهية المجملية غير القواعد المفصلة (قوله وبيان الحاجة) أي في بيان جواب أن الناس يحتاجون للمنطق في أي شيء فالمراد بالحاجة هنا السؤال وجوبه بعصم الفكر وقد تقدم أن العلم المتعلق بالحاجة تصديق وحجته فالعنى المقدمة في تبين ما يفيد العلم بالتصديق بجواب هذا السؤال أي ما يفيد التصديق بالصحة فالمراد بالبيان التبيين والكلام على حذف مضاف وقال بعض المحققين ان البيان الخاص بالحاجة مراد ما يفيد التصديق وحجته فالعنى اما المقدمة ففيها ما يفيد التصديق بالحاجة اليه أي بجواب ما بالحاجة اليه كذا اقر الشيخ ولكن الظاهر والاوليان المراد بالحاجة الاحتياج أي ان المقدمة في بيان الاحتياج الى المنطق أي في بيان جهة الاحتياج اليه من حيث كونه بعصم الفكر عن الخطأ الخ

والقالة الثالثة في القياس على قوله المقالة الاولى في المفردات فانه لو كان التفصيل باعتبارها لوجب عطفها فلا يتولد الطغيان من أجزاء التفصيل ولم يصح الفصل بينهما بفصل طويل وقيل ليس زيادتي شيء من الموضوعين بل ذكره ثانيا عاذا لم اضف لطول العهد المورث لذهول والغفلة ورد بان الاجمال حينئذ يكون عين التفصيل وأوجب بان التفصيل بالنسبة الى اذاهل ليس عين المجمل وفيه نظر لان التفصيل لا يكون عين المجمل في المحاورات سواء كان الخطاب ذاهلا أولا ولا يعادله المذهول عنه بكلمة اما التفصيلية

(قوله الرسالة مرتبة) فيه إشارة إلى أن قول المصنف ورتبه أي الرسالة بمعنى المؤلف ثم أعلم أن الخطبة مقدمة على التأليف بقوله قوله الشارح على الخوض في العلوم أن قوله ورتبه جهل خبره فتقدم أن الرسالة مؤلفة مع أنم تحصل والجواب أنه أخبر عنها نظر الاستحضار في الذهن فالمراد الترتيب في الذهن وهو مختصر فيما مضى أو أن المراد الترتيب الخارجي ولاحظ أنه واقع بالفعل لقوله رتبه بالابتداء بها فهو مجاز والفرق بينه وبين ما قبله أن ما قبله لاحظ حصوله بالفعل غاية الأمر أنه تقديرى بخلاف الآخر فإنه يلاحظ أنه الواقع أو أن المراد الترتيب الخارجي ولاحظ أنه سيرتها فالقبيح حيث نأثر ترتيبها وعبر بالماضي اعتمادا على قوتها فهي على الاحتمالين الأولين خبرية لفظا ومعنى لكن الأول تحقيقا والثاني تقديرى وقوله مرتبة أعلم أنم يقل رتبها لأن الفصل الأخبار بشوت الترتيب لها ولا التفتان فاعل الترتيب (قوله في ماهية المنطق) أي في ذكر ما يفيد تصور ماهية المنطق وليس المراد بيان ما يفيد ذات الماهية ولا ما يفيد التصديق بها لما علمت سابقا وقوله وبيان الحاجة أي وفي تبين ما يفيد التصديق بحجوب الحاجة وقد علمت أن الحاجة هو السؤال عن فائدته بأن يقال ما فائدة المنطق فالمراد بالبيان التبيين وقال الشيخ الأجهوري إن البيان شاع في التصديق أي شاع في ذكر ما يفيد التصديق وليس المراد أن بيان معناها التصديق ولا ما يفيد التصديق وهذا تعلم الجواب عن الشارح في كونه ترك بيان في قوله أما المقدمة ففي ماهية المنطق وذكره تأييد لقوله وبيان الحاجة وحاصل الجواب أنه لما كان الماهية المتعلقة بها التصور لا التصديق بخلاف العلم المتعلقة بالحاجة فإن المراد به التصديق وكان البيان هو ذكر ما يفيد التصديق ذكره تأييد بخلاف الأول فإنه لم يستعمل فيه بيان بل ترك لأن البيان إنما يستعمل في جانب التصديق

(قوله أقول الرسالة مرتبة على مقدمة وثلاث مقالات وخاتمة) لا فائدة فيه لا يقال المقصود بيان مرجع الضمير لأن الضمير ليس راجعا إلى الرسالة التسمية وأن تقرر في موضعه أن الضمير إذا دار بين قريب وبعيد يتعين القريب وأضع عند كل أحد أن العلم في تعيين الضمير يرجع من اسم الجنس بل إلى الكتاب ليكون كالضمائر المسرودة على منوال واحد ويكون المراد بالرسالة التسمية لفظها في رجوع ضمير رتبته إليها تكلف (١٨) لأن الضمير الرابع إلى المؤنث يجب تأنيته وإن كان مؤنثا لفظيا لأنه وإن اشتركت كذلك

لكنه خص منه مؤنث لفظي لا يفيد معنى

بدون علامة التأنيث كحركة والركعة والشركة قبل المراد بيان حاصل المعنى وفيه أن بيان حاصل المعنى أعما وموضوعه يكون مفيد لما كان في نفس تعين المعنى خفا ولا يبعد أن يقال إنه على أن الماضي مجرد عن الدلالة على الماضي كالإفعال الواقعة في التعريفات ودفع هذا ما يورد على أمثاله من أن الترتيب لم يقع بل سيقع وأغما عايش تكلف في جوابه تارة بأن الأخبار عن الترتيب في الخيال لا في الخارج وتارة بأن الخطبة الحاقية على أن الأخير يأتي عنه قوله أما المقدمة ونظائرها لا تفصيل ما في الخطبة ثم الذي لا بد منه ههنا معرفة معنى الترتيب وكأنه لم يبينه ههنا اعتمادا على أنه سيبيته في تعريف النظر بمعناه القوي والاصطلاحي ولوليه ههنا المكان أوفى بالحكمة ولا بدق تعلق على الترتيب من اعتبار تضمنين أو تقدير كالإختي على عارف معنيهما واشتهر جعل الضمير أو المقدر ههنا الاشتمال فكانه قال رتبته مشتملا على مقدمة الخ ولو جعل القصر لكان أوفى بهام دعوى الحصر فيكون المعنى ورتبه مقصورا على مقدمة الخ ومن الأفضل من ضمن تفصيل التعدي به على غير تقدير والتضمن فتعدي في في ذاته أثبت الدعوى لأنه قال بمقتضى الترتيب انحصار شي في محتاج الكشف عن الصواب بخصوص الذي ذكر طرف متعلق به فكانه قال رتبته ترتيبا واقعيا على هذا المنهج ولا يخفى على من له ذائقة وأافية بدرك أن السلب التراكيب أن التعدي به بالحرف لا يلزم بمجرد الصلاحية من احتياج خصوصية الحدث إلى كشف فإن الكشف عما لا يتيسر يتعلق الظرف به فيؤيد في مصدر منصوب موصوف بما يحصل منه الكشف فيقال مثلا رتبته ترتيبا واقعيا على مقدمة الخ كما اضطر إليه في بيان حاصل المعنى وفي محل هذا المقام يحتاج إلى التقدير أو التضمن ولو كن في ما ذكره في التعدي لكان اعتبار التضمن أو التقدير في أي فعل كان لغوا ومنهم من قال على معنى من أو عن وما هذا الأعدم الفرق بين الترتيب والتركيب ولا بدق تعلق الترتيب بالكتاب من اعتبار تجزؤ لأن حقيقة الترتيب أن يكون الكتاب كتابا قبل الترتيب مع أنه كتاب بهذا الترتيب فالتركيب من قبل من قبل قتيلا (قوله أما المقدمة ففي ماهية المنطق) فإن قلت قد ضبط أهل الحكمة ما في في فقالوا نطلق بالاشتراك أو التشابه على معان مختلفة كرون الشيء في الزمان والمكان وكون الشيء في المحل وكون الشيء في الحصر والراحة وكون الشيء في الحركة وكون الكل في الجزء وكون الخاص في العام فقول المصنف المقدمة فيمحيثان وقول الشارح المقدمة في ماهية المنطق ونظائره من أي قبيل قلت لم يردوا الحصر بل يربوا بعدد معان مختلفة على تعدد معانيها ومن معانيها كون الجزء في الكل ومنه قول المصنف

(قوله وموضوعه) اعلم ان ثبات الموضوع والادراك المتعلق بالموضوع سواء كان تصورا أو تصديقا والنسبة أي التي في القضايا المركبة لا تعد من مقدمات العلوم أصلا اتفاقا بل هي أجزاء العلوم فعمل الفقه مثلا من كسب من نسبة وموضوع ومصاد ذلك المادي عبارة عن تصور الموضوع والتصديق به أي بثبوته وجوده مقصور للموضوع من أجزاء العلم والتصديق به كذلك وإذا كان كذلك فكيف بعد الشارح إدراك الموضوع من المقدمة محض قال وموضوعه أي وفي ذكر ما يفيد التصديق بالموضوع والجواب أن في الكلام هذا فالأصل وفي بيان موضوعه موضوعه فأي من المقدمة وليس من أجزاء العلوم هو التصديق بالموضوع أي التصديق بكون موضوعه وأما الإدراك المتعلق بالموضوع فهو من أجزاء العلوم ووفق بين إدراك الموضوع وإدراك الموضوع فإن قلت يقول المصنف في المقدمة موضوع الفن المعلومات مطلقا أي ما يشتهه عن عوارض الذات كما يأتي فقد جعل ذات الموضوع من المقدمة فالجواب أنه يلاحظ فيما يأتي التصديق بموضوعية الموضوع ففي الكلام لا يحنف أي التصديق بموضوعية المعلومات (قوله في المفردات) جمع المفرد يطلق مجازا كإني باب الأعراب على ما يقابل الشيء والجمع فيقال هذا اسم مفرد أي ليس بمعنى والجمع بمعنى أنه واحد ويطبق مجازا أيضا كإني باب لا والنداء على ما ليس بضاف ولا يشبهه فيقال هذا اسم مفرد أي ليس بضاف ولا يشبهه ويطبق حقيقة كإني محض الكلمة على ما يقابل المركب ويطبق حقيقة على ما يقابل الجملة كإني باب المتبادر والخبر والعين الأول والأول لا يراد أن لوجود الحقيقة والجل عليها أولى فتعين الجمل على أحد المعنيين الآخرين ثم إن المراد بذلك الأحاد الآخر يدل على مقابلة المفردات بالقضايا فلهذا هو القرينة على إرادة بعض أفراد المشتراك وإذا كان المراد للمفرد صالسي بجمله كان شاملا لتعريفات التي هي مركبات تفسيدي وللكلمات الخمس فاندفع الاعتراض على المصنف أنه يقتضي أن العرفان ليستمد كورة لافي المقالة الأولى ولا الثانية فإن قلت القضية أخص من الجملة وأخص من المركب فلا دليل في المقابلة والجواب أن القضية أخص من الجملة لتصلح الجملة (١٩) بالتبعية والاشارة والجملة أخص من المركب لصدقه

وموضوعه وأما المقالات فأولها في المفردات

والصواب أن لفظة ثلاث ههنا ثالثة وقعت سهوا من قلم الناظرين يدل على ذلك قول المصنف فيما بعد وأما المقالات فثلاث (قوله فأولها في المفردات الخ) أقول قد يطلق المفرد ويراد به ما يقابل الشيء والجمع أعني الواحد وقد يطلق ويراد به ما يقابل المضاف فيقال هذا مفرد أي ليس بضاف وقد يطلق على ما يقابل المركب وسأني في بساط الألفاظ وقد يطلق على ما يقابل الجملة فيقال هذا مفرد أي ليس بجمله وهو هذا المعنى الأخير يشترك المركبات التفسيرية أيضا والمراد بالمفردات ههنا هو هذا المعنى (قوله ههنا) أي في تعداد الأجزاء (قوله وقعت الخ) فيه ما لفتحت نسب السهول والقول دون الكاتب وفي لفظ الناظر رضي أن أن ههنا راد نسخ لصبار المتن (قوله يدل على ذلك الخ) لأن أاما موضوعه

القضية كان مجازا وهذا إطلاق خامس وهو مجاز أيضا وعلاقته التفسيرية فاستعمل اسم المقيد في المطلق وأن ما ليس بقضية أعم مما ليس بجمله وما ليس بجمله أخص مما ليس بقضية فهو من المطلق اسم العام على الخاص وأما بحث الألفاظ فليكن بالقضية ذكره المصنف فيها لشدة ارتباط اللفظ بالمعنى ولذا ما يذكره الشارح

المقدمة فيها بحثان لأن الكتاب عبارة عن الألفاظ والعبارات المخصوصة من حيث الدلالة على المعاني وكل جزء منها عبارة عن طائفة مخصوصة منها فالمقدمة جزء من الكتاب وكل من الصنن جزء من ذلك الجزء وأما قول الشارح فيقول أن يكون من قبل كون الشيء في الراحة فيكون في تقدير في بيان ماهية المنطق حذفه ونسبه عليه بذكره في الحاجة والموضوع ويحتمل أن يكون قوله في ماهية المنطق من قبل كون اللفظ في المعنى فلهذا شاع التعبير عن نسبة اللفظ إلى المعنى ونسبة المعنى إلى اللفظ بني فيقال هذا اللفظ في هذا المعنى وهذا المعنى في هذا اللفظ ومنه قول علماء العربية الألفاظ قوال المعاني ويكون قوله وبين الحاجة من قبل كون الشيء في المنصب أو في الحركة ويكون مقصوده التنبيه على سبله طريق في الضرورة في أمثال هذا المقام (قوله فأولها في المفردات) انقل البلي في كتابه كان الباب مقصرا على التعريفات والتصورات كان المعنى أنه في بيان كذا وأن كان مستملا على المسائل فالتمهيد في تفسيره في بيان موضعه وههنا لا اكتفاء بالضمير لانه لا هو كذا وحقق كثير الخ لكان الضمير عبارة عن عبارة المتن والمشار إليه بذات هكذا الذي هو مبتدأ عبارة ههنا نقل في الشارح فافهم (قوله في تعداد الأجزاء) يشير إلى أن ما ههنا مقام تعداد الأجزاء لا مقام بيانها بكونها ثلاثة أو غيرها (قوله يدل على ذلك) لأن أاما المعدود من حروف الشرط موضوعه بالوضع العلم المختص في موضع الحروف

(قوله وأحكامها) هي التناقص والعكس

أحوال كذا بمعنى أن مفعولها الحقيقي كذا الموضوعها الذي ذكرى ولك أن تفسر عما هو أعم وتقول المعنى أنه في بيان كذا سواء كان بيان أحوالها أو أفعالها التعريفات فلو لاها في المفردات معناه أن المقالة الأولى في بيان أحوال ثابته لما صدق عليه المفرد من حيث هو كذلك أو في بيان ما يصدق عليه المفرد من حيث هو كذلك سواء كان بياناً بالتعريف أو بياناً بالأحكام وإنما قلنا من حيث هو كذلك لأن ما من مركب إلا وهو مفرد باعتبار دلالة لفظ المفرد عليه وأفعه هذا وذلك أو هو أو هي ومن لم ينسب لهذا أشكل عليه الأمر بان المسائل كلها محتجعة على أحوال ما يصدق عليه المفرد لأن ما من مثله إلا موضوعه الذي ذكرى مفرد صادق على موضوعه الحقيقي وأكسنى في الجواب بل صدق العنوان لا وحده بل صدق المفرد بل صدق ما يصدق عليه المفرد بدنيته يصدق عليه شيء ولا يصدق عليه الصادق على ذلك الشيء واعتبره يصدق الإنسان على زيد وعدم صدق النوع الصادق على الإنسان على نفسه ولا تكن من المقاصرين وبالجملة يقصد بحل قولهم الباب في كذا احصران وإن خلا عن أداته أحد هذان الباب ليس فيه إلا كذا وثانها أن كذا ليس كذا لأن في الباب وقد يقصد من المقصود بالذات من الباب ليس إلا كذا وليس كذا مقصوداً بالذات لأن الباب وذلك لانه كالمعرف في أن المقصود به غير الباب عن أخواته ولا يتبينه إلا رعاية المحصرين فاتحه على قوله فلو لاها في المفردات أن المقالة الأولى لا تنحصر في المفردات لأن مقاصدها بحث المعارف التي هي مركبات تصدق على الجملة أو أفعالها على اختلاف فيقال هو المقصد الأقصى والطلب الأعلى فأجاب عنه السند السند الحق بأن هذه المغالطة ناسئة من اشتراك لفظ المفرد فانه يطلق على ما يقابل الشيء والجميع أعني الواحد وعلى ما يقابل الضاف فيقال هذا مفرد أي ليس بمضاف وعلى ما يقابل المركب وسأقي وعلى ما يقابل الجملة فيقال هذا مفرد أي ليس بمحملة والمراد هنا المعنى الآخر فنسدر فيه بالتعريفات والقرينة على تلك الاردة حجة في مقابلة القضايا بحيث قال المقالة الثانية في القضايا هذا يعني أن يعلم أن المراد بالليس بمضاف ما ليس بمضاف (٣٠) ومن شأن نوعه الإضافة إذ لا يقال الجملة مفرد بهذا المعنى وإن المقصود ليس حصر معاني

المفرد في الأربعة انماها
ما يقابل المشترك فيقال
هذا مفرد أي ليس
بمشتراك بل موضوع
لمعنى واحد ومنها
ما يقابل المركب بمعنى

والثانية في القضايا وأحكامها

الآخر فنسدرج فيها الكليات الخمس والتعريفات أيضاً لأنها مركبات تقييدية والدليل على ذلك أنه جعل
المفردات في مقابلة القضايا بحيث قال المقالة الثانية في القضايا
لتفصيل والتأكيد ولزوم ما بعد الفاعل

ما له جزء أعني البسيط بل مقصوده التنسيع على مجرد الاشتراك والانساب أن يقتصر على بيان معنى ما يقابل المركب والثالثة والجملة وأورد عليه أن المقالة في القضايا أوجب إرادته ما يقابل القضية حتى يندرج فيه المركبات الثمانية الانشائية فانه ما صورها يلحق بها السدراجها في هذا القسم لا ما يقابل الجملة فنخرج تلك المركبات عن قسمي المنطق وأوجب بله لا يعدل عن الحقيقة من غير قرينة موجبه وليس ما يقابل القضية معنى حقيقة المفرد فله يعدل به لا بما هو حجب ومقابلته القضايا لا يرجح من معانيه الحقيقة إلا ما يقابل الجملة أو المركب الذي هو أعم من الجملة وترجيحها ما يقابل الجملة أقوى لأن القضية أقرب من الجملة وأما خروج المركبات الانشائية عن قسمي المنطق فليس بقادح إذ بحثه عمله دخل في الإصالة ولا دخل لها فيه وفيه نظر لأن المفرد بمعنى ما يقابل الجملة ليس من اصطلاح الفن بل اصطلاحهم على ما يقابل المركب فاستعماله في كتب الفن استعمال مجازي فالأقرب إرادته ما يقابل القضية ونسبه على ما ذكر من القرينة أن المفردات ليست في مقابلة القضايا لأن المقالة الأولى في مقابلة باقى أقسام الكتاب لا في مقابلة قسم دون قسم الأثرى أنه لو وقع في المقالة الثالثة التعريفات لمكان المراد بقوله في المفردات ما يقابل المركب فالقرينة قوة المقالة الثانية في القضايا والثالثة في القضايا والخامسة في مواد الأقسام بل عنوان المقسمه أيضاً وأقرب القرائن حمل الفصل الثاني في المعاني المفردة المقالة يطلق المركب فلو كان البطل كالمفرد ما يقابل المركب (يكن يحمل الفصل الثاني فيه معنى مذكر باب التعريفات فيها ولا يتخلل في قلبه أن مما يشكل به قوله في المفردات بيان المركبات التامة في الفصل الأول من المقالة الأولى لانه جمع كونها مقصوداً فيها على أنه ستعرف أن الفصل الأول ليس من المقالة عند التصديق بل هو من المقدمة وإرادته ما يلحق (قوله والثانية في القضايا وأحكامها) أي العكس والتعويض ولوازم

(قوله لتفصيل) أي تفصيل ما أحمله المتكلم ما في الذكر وما في الذهن ويعلم ذلك بواسطة القرينة كذا قالوا (قوله والثالث كيد) أي تأكيدهم كمن في الكلام الذي دخلت هي عليه فتكون كلمة أمان من موكدات الحكم وهي ثمانية مفصلة في الطول وقد تكون أما المفرد التأكيده كذا ما في قولنا ما يصدق كذا كذا انقل عن الروي وكلام المحقق صريح فيما هو المشهور من أن ما لتفصيل الجملة مع التأكيد (قوله ولزوم) عطف على التفصيل أي ما موضوعه لزوم ما بعد الفاعل هو هنا عبارة عن لفظ الثلاث

قوله في القياس) أي من حيث صورته لا من حيث مادته (قوله في مواد الأقيسة) فيما سأتى في قول الخاتمة في الجدل البرهاني الخاطئ والجدلي والشعري والوسطاني فالخاتمة اتعاهي محتوية على القياس فكيف يقول أنها في مواد الأقيسة والجواب أنها وإن كانت محتوية على الأقيسة لكن المقصود مواد تلك الأقيسة فلذا عبر بقوله الخاتمة في مواد تلك الأقيسة فان قلت إن المادة التي تقدمت على صورته لأن المادة ما به الشيء بالقوة والصورة ما به الشيء بالفعل ولا شأن إن ما به الشيء بالقوة تقدم في الوجود فكان عليه أن يقدم الخاتمة على القياس والجواب أنه لا خلق في تقدم القياس شرف ما به الشيء بالفعل على ما به الشيء بالقوة وإضالما كانت المواد مضافة لقياس فلا نغفل أن المبدء تعقل القياس ضرورة أن الحاصل لا يعلم إلا بعد علم المضاف إليه مقدم الأقيسة لا لحل أن تضاف إليهم موادها فان قلت إن القضايا هي مواد القياس فلا حاجة لما في الخاتمة والجواب أن ما في الخاتمة قضايا لكن مقروضا في البحث عنها وصفا من حيث كانت أختها لا عين أو الظن وليس المحفوظ كونها مواد في نفس الأمر في حد ذاتها حتى يأتي الاعتراض والحاصل أن المواد مذكورة في الخاتمة وفي المقالة الثانية لكن البحث عنها في الخاتمة إنما هو من حيث كونها تفيد علما ثانيا كان ثانياً وقطعاً كان قطعة ولا شأن أن البحث عن تلك الحالة ومعرفة تلك الحالة إنما يحصل بعد معرفة صورة القياس ومعرفة القياس متوقفة على معرفة ذات القضايا فذلك جعل الخاتمة متأخرة (قوله وأجزاء العلوم) وهي المبادئ والموضوعات والنسب والمراد بالمبادئ تصور الموضوع والتصديق به مثلاً الموضوع واجب النسبة ثبوت الوجوب لموضوعه والموضوع هو الموضوع والمبادئ هو تصور الموضوع والتصديق به وهذا خلاف التحقيق والتحقيق إن العلم نفس النسبة التامة وبعلمهم الموضوعات وتصورها والتصديق بها من أجزاء العلوم نسج (قوله وانما رتبها) أي الرتبة وقوله عليها أي على تلك المباحث الخمسة وهذا جواب عن سؤال حاصله لأي شيء رتبها على هذه الخمسة وهل هو لوجوبها ولغيره موجب فيكون معنا وحاصل الجواب أنه لوجوب وقوله رتبها أي أنبأها وأقرها علمها بالاستعلاء مجازي مثل علمه من واتعاه على إشارته لتسعة يمكن الرتبة من تلك المباحث الثلاثة (قوله لأن ما يجب) أي صناعة وقوله المنطق يطلق على المنطق وعلى الإدراك مطلقاً وعلى القواعد والضوابط وهو المراد وقوله عليه أي على ما يجب وقوله فيه أي في المنطق فقد علمنا من هذا الكلام أن المقدمة (٣٩) يتوقف عليها الشروع فيه لكن

والثالثة في القياس وأما الخاتمة في مواد الأقيسة وأجزاء العلوم وانما رتبها عليها لأن ما يجب أن يعلم في المنطق (قوله لأن ما يجب أن يعلم في المنطق) أقول قيل عليه أن ما يجب أن يعلم في المنطق يكون جزءاً منه لما قبله بأقامة لزوم القصد مقام اللزوم الادعائي أعني الشرط المحذوف

في كلام الشارح في ذلك لأن قوله لا

ما يجب أن يعلم في المنطق الخ المفهوم منه أن المقدمة من جملة

المنطق لأن ما يعلم في الشيء يجب أن يكون جزءاً منه

الشرطيات كأنها سميت أحكام القضا بالانها يحكم على القضايا بأحكام باعتبارها يقال القضية الكلية الموجبة تنعكس إلى الموجبة الجزئية ولا يقال القضية الموجبة الجزئية عكس الموجبة الكلية وانما ذلك في العنوان مع اندراجها في القضايا بالاسم كأنها محمولون الأحكام في باب مقابل لباب القضايا فإلها جمعاً للتاسعة أريد بالتسعة على ذلك فلم يتعبد كذا القضا بمحمولها الأحكام (قوله والثالثة في القياس) أي من حيث الصورة مقابل الخاتمة التي في القياس من حيث المادة وانما ترك التسعة إشارة إلى أن أحوال القياس من حيث الصورة لكثرة ما كانتا يجب القياس كله (قوله لأن ما يجب أن يعلم في المنطق) اعترض عليه بعض الشارحين بأن كون المقدمة بما يجب أن يعلم في المنطق نظراً والنظر ما له لا يجب أن تعلم المقدمة في المنطق بل يمكن أن تعلم وحدها فلا تكون معلومة في شيء فضلاً عن أن تكون معلومة في المنطق وانما تكون معلومة فيكون كان المعلوم أمراً مستلزماً عليها ويرى في حل النظر عليه أنه لا يخص المقدمة بل مشترك بينها

(قوله لما قبله) أي لما قبل الفاء وهو هنا لفظ المقالات وذلك لزوم بأقامة اللزوم القصد أي اللزوم في قصد التكلم وهو هنا عبارة عن لفظ المقالات مقام اللزوم الادعائي أي الأمر الذي جعل في كلامهم ملزوماً فخر المزموم الادعائي بقوله أعني الشرط المحذوف وهو هنا عبارة عن قولنا يمكن من شيء فان أصل قولنا أن المقالات ثلاث متشابهة يمكن من شيء فالمقالات ثلاث بمعنى أن يقع في الدنيا شيء يقع معه ثلاث المقالات فهذا الجزم وقوع ثلاث المقالات لزوم الثلاث المقالات لأنه حصل ثلاث المقالات لازماً لوقوع شيء في الدنيا وما دامت الدنيا فاته يقع فيها شيء فيلزم أن يقع ثلاث المقالات لوقوع ملزومها فتكون المقالات ملزوماً مقصداً في هذا الكلام الشرطي والثلاثة لازمة له المحذوف الشرط الذي هو عبارة عن اللزوم الادعائي أعني قولنا يمكن من شيء وأقيم ملزوم الثلاث وهو المقالات مقامه وحذف مهما أيضاً وأقيم مقامهما فإصراً أن المقالات ثلاث فتكون المقالات ملزوماً مقصداً فثبت مقام اللزوم الادعائي الذي هو الشرط المحذوف أعني قولنا يمكن من شيء هذا الحل مأخوذ عما ذكره التتالي في المطول في بحث أحوال مستطاعات الفعل فيهم من كلامه

لان ما هو خارج عنه لا يعلم منه الا لا يذكر فيه وحيث كان الذي يعلم في الشيء يجب أن يكون جزأ منه فيلزم أنها جز من المنطق وكونها جز من المنطق بخالف لاجماعهم وأيضاً على تقدير كون المقدمة جزاً من المنطق كان الشروع فيها شرعاً في المنطق اذ لا معنى للشروع في المنطق الا الشروع في جزء منه وعندنا مقدمة أخرى خارجية صحيحة قطعاً وهي ان الشروع في المنطق موقوف على الشروع في المقدمة فلا تضمنت المقدمتين ما را القياس هكذا الشروع في المقدمة شرعاً في المنطق والشروع في المنطق موقوف على الشروع في المقدمة فاذا حذفنا المكرر أتتج أن يكون الشروع في المقدمة موقوفاً على الشروع في المقدمة وهذا محال لمافيه من توقف الشيء على نفسه وهذا البطلان انما حاصل من المقدمة التي ذكرها الشارح بقوله لان ما يجب أن يعلم في المنطق المقدّم أن المقدمة جز من المنطق وأما المقدمة الثانية فهي معلومة الصدق ولا شأن ما أدى الى البطلان فهو باطل والجواب بان في الكلام حذف مضاف أي ان ما يجب أن يعلم في كتب المنطق فأن دفع الاعتراض ان المقدمة عنوان علمت من كتب المنطق فلا يلزم من ذلك أنها جزء منه والدليل على تقدير هذا قوله ورتبته الخ اذ لا شك أن المرتبة الرسالة ولا شك أن الرسالة من جملة كتب المنطق ولما أن تقول ان في معنى لام التعديل وبقد مضاف والمعنى لان ما يجب أن يعلم حصول المنطق أو تقول (٣٣) مرادهم بالمنطق ما يشمل المقدمة ويرتكب الاستدغام في الضمير فيه (قوله لان ما يجب

ان يعلم الخ) هذا شامل لكل قضية فتكشف الحصر في الخمسة وأوجب بان المراد يجب أن يعلم أي وبعديراً مستقلاً (قوله اما ان يتوقف الخ) أن وما بعدها منسب لمصدر والمعنى ما يجب أن يعلم فيه اما التوقف وهو غير ظاهر وبين ما في الاقسام ودفعه بان المراد ما يجب على من يعلم المنطق أن يعلمه فيه ولا ينفع في دفعه أن المراد ما يجب أن يعلم في كتب المنطق واما ان

اما ان يتوقف الشروع فيه عليه أولاً

لان ما هو خارج عنه لا يعلم فيه قطعاً وحيث يلزم أن تكون المقدمة جزاً من المنطق وهو باطل لا تنافيهم على أن مقدمة الشروع في العلم خارجة عنه وأيضاً اذا كانت المقدمة جزاً منه كان الشروع فيها شرعاً في المنطق اذ لا معنى للشروع فيه الا الشروع في جزء من أجزائه والمفروض أن الشروع في المنطق موقوف على المقدمة فتكون الشروع في المنطق موقوفاً على الشروع في المقدمة قطعاً فنقول الشروع في المقدمة شرعاً في المنطق والشروع في المنطق موقوف على الشروع في المقدمة فيلزم أن يكون الشروع في المقدمة موقوفاً على الشروع في المقدمة وذلك محال

وكل من ذل في يقتضي كمال عناية المتكلم بالحكم بكون المقالات ثلثاً لا وعدم العلم سابقاً فيكون الثلاث المذكورة متباينة اذ لا فائدة من ما قيل ان التكرار حصل بالثاني والحكم بزيادة أولى على ما هو مهم لان منشأ الحكم بالزيادة ليس لزوم التكرار بل اقتضاء هذا القول عدم علم المخاطب بثلاثية المقالات وكذا ما قيل ان الاعادة بعد العهد وما قيل ان المقصود بالحكم الثلاثية المقيدة بكون اولها في المفردات لان الثلاثية لكونها معلومة مما سبق لا يصح أن تكون مقصودة ولقد بالغ في عدم أن ترك العاطف في المقالة الثانية والثالثة بآي عن ذلك وما ذكره الناظر وفي توجيه الدلالة ممن كون ثلاث في الاول فصلة وفي الثاني عمدة وكون الاول اجمالاً والثاني تفصيلاً واتفاق النسخ في الثاني دون الاول وكون السهوي في الاول في لفظ ثلاث فقط وفي الثاني فيه وفي اتصال الضامه فمع كونه

المقدمة التي رتب الكتاب عليها الفاظ وعبارات لانها من اجزا وهو الاقطار والعبارة فلا تكون مما يجب أن يعلم في المنطق وهو مريض كالاول على أن وصفها بكونها معلومة في المنطق وصف لها محال للدلول كما في الاقسام ولا ضئفة واما ان المقدمة هي الادراك كان على ما نطق به به حيث قال ووجهه توقف الشروع اما على تصور العلم الخ فلا تكون مما يجب أن يعلم في المنطق ويزعم أن العترض في تقسيم ما يجب أن يعلم في المنطق الى المقدمة جعل المضم الذي كوفي الكتاب وليس ادراكاً كان مما يذكر فيه ودفعه بان قوله والاول والمقدم مسامحة والتقدير والاول معلوم المقدمة واما ان كلمة في وجب أن يكون ما يجب أن يعلم فيه جزء منه سواء تعلقت بالوجوب أو بالعلم اما ان تعلقت بالوجوب فلما ذكره الشارح فيما بعد ان قول المصنف كل تصديق لا بد فيه من تصور الحكم عليه وبه والحكم بوجوب

هناك أن اما أقدم مقامهم هو احد دون مقامهم هو يمكن من نفي الذي هو فعل الشرط وبه فهم من كلامه في أول الطول أن اما أقمت مقامهم جميعاً حيث قال فوقعت كلمة أمام موضع اسم هو المبتدأ وفعل هو الشرط وبضمت معناها اه فين كلامه تنافي أجاب المحقق الجلي في حواشه بقوله ويمكن دفعه ببناء كلمة على المذهبين وقوله موضع اسم هو المبتدأ وهو هو مقالة اسم والعهد صاحب الكشف وقيل قد يأتي حرفاً أيضاً وبني كلام الفخراني على الاول كذلك طائفة الجلي على الطول وهناك زيادات يرجع اليها (قوله لا يصح أن تكون مقصودة) وهنا كذلك لانها لم يذكر (قوله بآي عن ذلك) لانه من تمام القيد في بعبه بما قبله

والجواب أنا قد مر مضافاً أي ذوال توقف على ان الاحتياج التقدير انما هو في المصدر الصريح لا المؤول اذ لا يحذر ورفه أي بان الخدش الملاحظ في الجهة انما هو اذ انظر للمصدر الصريح وأما لانتظار ظاهر المصارفة فلا شيء (قوله فان كان الأول) أي فان كان هو أي الذي يجب ان يعلم فيه الأول ولاشك ان الأول قوله ان يتوقف عليه الخ وحديثه فيعمل المعنى فان كان الذي يجب أن يعلم هو ان يتوقف الخ ولاشك ان الأول هو ما يتوقف عليه والجواب ان في الكلام حذفاً أي ذوالان يتوقف فان قلت انه قد سبق ان المقدمة الآتية الفاظ مخصوصة وما يتوقف عليه الأول وهو الشروع معاني التي هي مقدمة كتاب فكيف الاخبار والجواب ان في الكلام حذفاً أي ذوال المقدمة

كون الحكم جزأ من التصديق لا اقتصاداً كلية في ذلك وأما ان تعلقت بالمعنى فلا ذكراً السيد السند المحقق ان ما هو خارج عن الشيء لا يعلم فيه قطعا وتحرره ان ما يجب ان يعلم في المنطق جزأ من المنطق لان ما يجب ان يعلم فيه يعلم فيه وما هو خارج عنه لا يعلم فيه فينتج من الشكل الثاني ما يجب ان يعلم فيه لا يكون خارجاً عنه وما يقضي منه الجيب ولا وجه للنشأ والسبب أنه مع وضوح ما ذكرناه في تحرير مراده أنه اتفق كلتجه من العيول وتلقاهم بعداً بالقبول ان الواجب على المحقق ان يقول لان ما هو خارج عنه لا يجب ان يعلم فيه بل يجب ان ما يجب ان يعلم فيه غير خارج عنه على ان يكون نظم الدليل حينئذ هكذا ما يجب ان يعلم في المنطق يجب ان يعلم فيه وما هو خارج عنه لا يجب ان يعلم فيه وقولنا ما يجب ان يعلم في المنطق يجب ان يعلم فيه وان كان صادقا لكانه هذا بان يختلف ما يجب ان يعلم فيه يعلم فيه لعدم اتحاد الموضوع والمحمول هذا كلامهم في المتن لكن يرجى ان لا يعدم في الفصول (٢٣) فليرجع الى ما كنا فيه فاسمنا لما نقول

واذا وجب ان يكون ما يجب ان يعلم في المنطق جزأ منه فيلزم ان تكون المقدمة جزأ من المنطق وهو باطل اما لان المنطق يبحث عن الامور التصورية والتصديقية من حيث الاتصال والمقدمة تلبس من هذا القليل وأما لان العلم عبارة عن المسائل والمبادئ وليس ثمن

فان كان الاول فهو المقدمة وان كان الثاني فاما ان يكون والجواب ان في الكلام مضافاً أي ما يجب ان يعلم في كتب المنطق فيلزم حينئذ ان تكون المقدمة جزأ من كتب المنطق لاجزائه فان دفع المحذور ان معنا والدليل على تقدير هذا المضاف ان المقصود بيان ما لا يدل عليه عبارة السيد قدس سره انما يقصد اولية الحكم برباطه الاول دون موافقه (قال الشارح الرسالة مرتبة الخ) هذه المقدمة تمهيد لبيان ما هو المذكور في الاجزاء الخمسة لان بيان وجه المحصر الذي هو المقصود بالثبات متوقف عليه بيان مرجع الضمير والمراد من الرسالة تسمى الرسالة على ما هو الشائع من ذكر اللفظ وادارته معناه وما قالوا من ان الضمائر كلها راجعة الى الكتاب فتنشأ فله التدرج في المتن قاله قاله اشاراتي من سعد بلفظ الحق بغير تحرير كتاب في المنطق جامع لقواعده فبادرت الى مقتضى اشارته وشرعت في تبينه وكتابته ملتبساً ان لا اخل بشئ يعتد به مع زيادته شريفة الى ان قال وجبت به رسالة التمهيد في القواعد المنطقية ورتبته الخ فان الضمير في تبينه وكتابته راجع الى مقتضى اشارته لانه اقرب وفي تبينه الى

المقدمة شيئا منهما أما بيان الحاجة والموضوع فلاهما بالاضميتين كليتين حتى يكونا متلبتين وليسا من المبادئ التصديقية وأما تعريف المنطق فلانه ليس من المبادئ التصورية وإما ما ذكره السيد السند المحقق من اتفاقهم على ان مقدمة العلم خارجة عنه ومن أنه اذا كانت المقدمة جزأ من المنطق كان الشروع فيها شروعا في المنطق اذ لا معنى للشروع فيه الا الشروع في جزم من اجزائه يعني لامعنى للشروع في شئ ذي اجزاء الا الشروع في جزم من اجزائه وأما الشروع في البسيط فبالتبس بنفسه والالاتم مع الشروع مطلقا والمفروض ان الشروع في المنطق موقوف على المقدمة فيكون موقوفا على الشروع في المقدمة فنقول الشروع في المقدمة شروعا في المنطق والشروع في المنطق موقوف على الشروع في المقدمة ينتج الشروع في المقدمة موقوف على الشروع في المقدمة هذا خلف أو نقول الشروع في المنطق موقوف على الشروع في المقدمة وهو شروعا في المنطق ينتج الشروع في المنطق موقوف على الشروع في المنطق وهذا تبين ان من قال ان الشبهة مبني على تعلق الطرف بالعلم أو تعلق بالوجوب فلا تنبيه كما يقال يجب في الصلاة الوضوء لا يثبت كلامه والجواب ان في الكلام حذف مضافاً أي ما على تقدير التعلق بالوجوب فالتقدير ما يجب في تحقق العلم علم ما يجب في تحقق الشيء لا يجب ان يكون جزءاً بخلاف ما يجب في الشيء وأما على تقدير التعلق بالعلم فالتقدير ما يجب ان يعلم في كتب المنطق على

(قوله ما لا يدل عليه الخ) حيث نسب الدلالة لقوله وأما المغالات فتشلا فقط دون مجموع الكلامين (قوله تمهيد الخ) ردف قول الصام لافائدة فيها وقوله عليه ضمير يرجع لما من قوله لبيان ما هو المذكور وقوله وبيان عطف على تمهيد وقوله من ذكر الغلط في الكثرة عنه الضمير وان كل المراد ولا نفس اللفظ بذر (قوله والمراد من الرسالة الخ) اعتذار عن تذكير الضمير مع عود المراد (قوله راجع الى مقتضى الخ) أي لا الى الكتاب ثم ان مقتضى الاشارة بالكلية هو جزم في تصديق به

(قوله الصنفية الخ) الصنفية التنفسي واصطلاحاً اثبات المحمولات للوجودات كافي قولك الحيوان جنس ونحن ندفعني البص عن
المفردات اثبات حالاتها من أحوالها كاثبات الجنسية للحيوان وكاثبات النوعية للإنسان في قولك الإنسان نوع وكذلك وثق في العالم حادث

ما ذكره السيد السند وجعل القرية عليه أن المقصود بيان حصر الرسالة في الأجزاء الخمسة وذلك لا يحصل بمحصر ما يجب أن يعلم
في الفن إلا تقتصر أجزاء كتب الفنون على أجزاءها بل من أجزائها ما له نفع في الفنون بل يحصل بمحصر ما يجب أن يعلم في الكتب
ولا ينبغي علينا أن مانصب من القرية عدم صحة الدليل على المحصر بدون تقدير الكتب فلأننا نجعل القرية على تقدير الكتب عدم
صحة كون المقدمة مجرداً من العلم وصحة كونها جزءاً من الكتب ولأننا نجيب بأن قوله ما يجب أن يعلم في المنطق تقليلاً للتزليل ما أشد
حاجة العلم اليه منزلة الجزئية في إفادته على الاهتمام بضبط المقدمة وتكميل معرفتها وحفظها للقسمة عن أن يدخل فيه أجزاء العلوم وديباجة
الكتاب ونظائرهما، إذ كفي الكتاب للصحة فيما يجب أن يذكر فيه وليس بمنزلة أجزاء الفن وقد شاق في بادئ كرفي إبطال كون المقدمة
جزءاً من العلم من لزوم توقف الشروع في المقدمة على الشروع فيها بان الشروع في الجزء الثاني يكون شروعا في الكل إذ أقصد بالشروع في الجزء
تحصيل الكل أمال وقد تحصيل (٣٤) الجزء نفسه فليس الشروع فيه شروعا في الكل فاللزام توقف الشروع في المقدمة

مع قصد تحصيل المنطق

البصنفية عن المفردات

انحصار الرسالة في الأشياء الخمس لا بيان انحصار العلم لخاصل الكلام أن هذه الرسالة كتاب هذا
المشروع فيه فاه المسمى بالشارب لانه مفهوم كلي وليس فيه زادات وفي رتبته إلى المسمى بالرسالة وهذه
الضمائر على طريقة الضمائر المسروقة وفي خطة القوائد الضمائية حيث قال الحمد لوله إلى آخره وعما ذكرنا
ظهر أن الخطبة ابتدائية وليست باللاحقة وأن التسمية وقعت لما في ذهن بعد الشروع في كتابته وكذا الترتيب
فيصح تصديقه بقوله معتمداً ومتوكلاً كما لا يخفى وإنما آخر الترتيب الذي ذكر ليكون تفصيل الأجزاء متصلاً
بأجله (قال الشارح) أما المقدمة ففي ماهية المنطق الخ اختصار عبارة المتن حيث قال أما المقدمة ففيها بحثان
الأول في ماهية المنطق الخ لعمد دخل التفصيل المذكور وفي وجه المحصر وذلك لأن طرفية المقدمة للبحث
طرفية الكل الجزآن في تشبيهها الاشتمالها عليهما بالاشتغال الطرف على الطرفين ومظروفة البحثين لماهية
للمنطق وبيان الحاجة والموضوع مظروفة الألفاظ للعاني تستلزم أن مظروفة المقدمة لهما فاقبل عبارة
الشرح بخلافه لأن حيث جعل المقدمة في الشرح ومظروفة وفي المتن طرفاً وهمي وعلم أن بين اللفظ والمعنى
علاقة فيصح جعل كل منهما طرفاً لا آخر فاعتباراً أراد الاستكمال اللفظ على وفي المعاني المرتبة في ذهن من غير
زاد وقد حفظها كما أنها مظروفة للعاني واعتباراً أخذ السامع المعاني عنها وفهمها منها كما أنها طرفو المعاني
ولذا اشتهر أن اللفاظ قوال المعاني والشارح هو الأول لا لالتها على عدم زيادة اللفاظ (قال الشارح) وأما
المعالات فأولاهما تعرض للصنف بان اللائق بعد ذكر عدد المقالات جعل الحكم بالتفصيل والتعيين مقصوداً

(قوله وليس فيه زادات)
لأن الزادات إنما تكون
على شيء معين والمراد زيادة
على كلام القوم كما صرح
به المتن (قوله وفي رتبته
إلى المسمى) أي يقطع
النظر عن التسمية لانها
بعد الترتيب (قوله)
على طريقة الضمائر الخ)
حيث أرجع ضمير لوله
لعمد وضمير نبيه لولي الحمد
وبه يدفع قول العصام
أن الضمائر كلها على
متوال واحد راجعة
للكتاب (قوله إلى آخره)

أي والصلاة على نبيه (قوله وعما ذكرنا الخ) أي من أن ضمير سيندراج إلى المشروع فيه (قوله وكذا الترتيب) فهو

أي لما في ذهن بعد الشروع وكتب أيضاً قوله وكذا الترتيب أي لما في ذهن قبل التسمية لأن المسمى هو المرتب ففيه المسمى لاسن
حيث التسمية (قوله فيصح تصديقه بقوله معتمداً) لأن الاعتصام بمحل الترفيق والتوكل على الفضل للغير إنما هو ولا يحصل فيه
زائل وذلك إنما يكون قبل الوجود خارجاً وبه قد حصل على ما هو عليه فلا يصح التصديق بذلك ولا يتخلو عن شيء تأمل (قوله)
وكذا الترتيب فيصح تصديقه الخ) يعني أنه إذا كان الترتيب في ذهن مع التصديق بقوله متوكلاً الخ خوفاً من وقوع الزلل فيه عند الاثبات
مفصلاً في الخارج أو من وجود مانع لوجوده خارجاً بخلاف ما إذا كان الاختراع عن الترتيب الخارجي بعد وجوده بأن يكون ضمير رتبته
عائداً لما وجد في الخارج وتكون الخطبة حينئذ باللاحقة فلهذا يصح ذلك التصديق لعدم الخوف مما يحرم بعد ذلك فتدبر (قوله وإنما آخر
المرتبة في ذلك ذكر) أي مع أنه مستخدم على التسمية لأن المسمى هو المرتب (قوله لأن طرفية الخ) طرفية اسم أن ومظروفة
معهطو عليه وقوله وبيان عطف على ماهية المنطق مظروفة وقوله تستلزم خبراً أن وقوله لهما ضمير يرجع إلى ماهية وبيان (قوله وهم)
لأن طرفية البحثين باعتباراً إنما جاز آهالاً باني كون البحثين مظروفين في الماهية وما معها تدبر (قوله والشارح هو الأول) أي كأنها فأن
المقدمة اسم للآلفاظ المخصوصة وإذا كان المعنى طرفاً لزم أن لا يكون القضاة ثمانية (قوله بأن اللائق الخ) يعني أن عبارة المصنف

المصنف تقييداً أن المقصود بالأفادة ثلاثية المقالات وهذا هو الموجب للحكم بزائد الأول والثاني لكن هذا في ذاته غير لائق بل اللائق أن يجعل المقصود بالأفادة هو الحكم بالتفصيل لا العدد تدبر (قوله كيف الخ) اعتراض من المحشي على القيل وخبره مقصوده السيد وقوله هذه الحانسة التي أتى كتبها السيد (قوله تنها كردن) أي جعل الشيء فرداً فهو أعين الأربعة المذكورة أن تناول المفرد بمعنى ما ليس مشتركاً فالافتقار عليها لما ذكره (قوله ووجود العلاقة) عطف على قوله الاستعمال يعني أن الداعي لجعله مجازاً في الاستعمال ووجود العلاقة بقوله لعله على تركبها مجازاً تأمل وقوله وهو الاشتراك الخ اعتبار العلاقة بين هذين المعنيين والمعنى الثالث بعد أن النقل لهما عنه وهو كذلك وقوله وإن كان أي التركيب في الأولين أي المعنيين المجازيين تركباً التي منع غير هذا الشيء الذي هو المفرد ما ليس معنى ولا مجموعاً ولا مضافاً فهو شيء اعتبر انفراد معنى العلامة من المضاف إليه فهي غيره بخلاف (٣٥) ما ليس مركباً فان معناه شيء ليس في نفسه مركباً فلم يعتبر عدم تركبه مع الغير بل في نفسه أعني اللفظ الدال على ما ينصف بالوحدة خرج عنه ما عدا المضاف فلا يتناول المركب التقييدي الذي هو من أشكال والمعنى الثاني وإن تناوله لكن مع غيره ولا يمنع إرادته أيضاً فكسافي (قوله دورياً) لاخذ المفرد لا يؤخذ في تعريفه فيه فيجئ في تعريف المفرد هو اللفظ الدال على ما ينصف الخ لا ما ليس معنى الخ فلا دور وقوله تقابل التضاد لهما يدلان على غير الوحدة بخلافه فهما وجودان (قوله بينهما) أي المفرد والمركب وقوله تقابل الإيجاب الخ فهما نقصان لأحدان (قوله

فهو المقالة الأولى

بالأفادة لا العدد وليس مقصوده الإشارة إلى أن لفظ ثلاث في الثاني زائد لما عرفت وبهاتين فساد ما قيل أن الشارح أشار بقوله وأما المقالات فأولها الخ إلى أن لفظ ثلاث الثاني زائد أنه حصل التكرار فاعترض السيد السند عليه بأن الصواب أن الأول زائد كيف ولو كان مقصوده ذلك لجعل مناط هذه الحانسة قوله وأما المقالات فأولها (قوله قد يطلق المقصود الخ) في التاج الأفراد تنها كردن فإذا كرر المعاني المستعملة بين أرباب العلوم وزاد في الأولين لفظ الإرادة لتكون بمعنى مجازياً وهو مشروط بالإرادة لعله الاستعمال فيها بالقياس إلى ما يقابل المركب ووجود العلاقة وهو الاشتراك في انقضاء التركيب وإن كان في الأولين مع الغير أعني علامتي التنشئة والجمع ومع المضاف إليه وفيما يقابل المركب في ذاته (قوله أعني الواحد) أشار بذلك إلى أن المفرد بهذا المعنى مفهوم وجودي أعني اللفظ الدال على ما ينصف بالوحدة وليس أمر معلماً والالكان تعريف للمشي والمجموع على ما تحمده الخ دورياً والتقابل بينهما حيث تقابل التضاد (قوله أي ليس بضماف) فالتقابل بينهما حيث تقابل الإيجاب والسلب وشموله بهذا المعنى للركبات التقييدية والانتشائية والخبر لا يستلزم استعماله فيها إذ لا يجب استعمال اللفظ في جميع أفراد معناه إنما اللازم جواز الإطلاق وهو غير مستبعد كيف وقد قال الشيخ ابن الحاجب والمضاف إليه كل اسم نسب إليه شيء بواسطة حرف الجر لفظاً أو تقديرًا فادخل مررت في قولنا مررت بذي المضاف وجعل التقابل بينهما تقابل العدم والمثبة باعتبار قيد عما شأته أن يكون مضافاً مع مخالفة تظاهر العبارة لا يدفع التحول المذكور على ما هو لأن الأضافتين المركبات المذكورة باعتبار جنسه أعني اللفظ الموضوع (قوله وقد يطلق الخ) أطلق الخ لعل إشارة إلى أنهما معنيان حقيقيان على ما في شرح المختصر العسدي إذا تصويرون يسمون غير الجملة مفرداً أيضاً بالاشتراك بينهما وبين غير المركب (قوله والتعريفات أيضاً الخ) فلا رد على المصنف أنه لا يصح حصر المقالة الأولى في المفردات لاشتمالها على التعريفات التي هي مركبات والمحصر مستغنى عن المقام لأن المقصود من تعيين الأبواب والفصول تغيير المسالك بعضها عن بعض وهو انما يحصل بحصر العنوان في المعنوي والمعنون في العنوان (قوله والتبليغ على ذلك الخ) لما كان المعنوي الأولان مجازيين لا يحتاج في نفي إرادتهما إلى دليل ذكر الدليل على إرادة المعنى الأخير لأن المشترك لا يثبت من قرينة

(٤ - حواشي التسمية) فلا دخل مررت الخ لأن المنسوب هو المضاف وهو منسوب (قوله وعدم) مبتدأ خبره لا يدفع وكتب أيضاً وفيه وجعل التقابل الخ بأن يكون الشيء لما كان ثابتاً باعتبار الشأن فإن الملكية هي العرض الثابت لا راسخ فيكون المراد ما ليس بضماف ومن شأن نوعه الأضافة كإثبات العصام فخرج الجمل والمركب التقييدية (قوله باعتبار جنسه) فيه بعد وقد اعتبر العصام النوع تدبر (قوله أطلق الإطلاق) أي لم يقيد بالارادة (قوله معنيان حقيقيان) رد على العصام حيث جعل الثالث مجازياً (قوله والمحصر مستغنى عن المقام) قال ذلك لأن الإجماع لم يهده أذى إشارة لما استفيد من قوله وثلاث مقالات فانه علم أن منها الأولى وثانية وثالثة فهي العهد الخارجي والمفيد للحصر انتهى لام الجنس على ما عرفت في موضعه وقوله والمعنون الخ بيان لما يحصل بالتمييز وإن كننا زائداً ما نحن فيه (قوله على إرادة المعنى الأخير) أي دون الثالث لأن راجحه المركب التقييدي

لكن فيه أن أحوال المفردات لا تقتصر وظاهره أنه يصح نحن أن تلك الأحوال كلها والجواب أن المراد أحوال مخصوصة وهي المزدية للجهولات بالنسبة لأن إثبات الجنس يؤدي إلى إدراك المعلوم تصويرها فإذ انقسم الفصل مثلا

على الشروع فيها قصد تحصيلها نفسها ولا استحالة فيه واستعبد ذلك أقوام حتى حكموا بأنه محال المدفع له ويمكن دفعه بان توقف الشروع في المقدمة مع قصد تحصيل الكل على المقدمة يستدعي أن تكون المقدمة حاصلة قبل الشروع في تحصيلها المقارن لذلك قصد وتحصيلها مع حصولها بان الاستحالة نعم لو قيل استحالة توقف الشروع في المقدمة مع قصد تحصيل الكل عليها لا يستلزم بطلان كون المقدمة جزءا من العلم لانه لا يستلزم الاستحالة هذا الشروع في العلم ولا قدح فيها بل هو مستحيل مع قطع النظر عن كون المقدمة جزءا كيف وقصد تحصيل الكل لا يمكن بدون تصور والتصديق بفائدته فلا يمكن الشروع في المقدمة مع قصد تحصيل الكل لان ذلك القصد يستلزم حصولها لكان متجها ولا يذهب علمنا أنه يمكن إبطال كون المقدمة جزءا من العلم بدون توقف الشروع في العلم على الشروع فهذا يؤكد فيه توقف الشروع في العلم على المقدمة فإن يقال الشروع في المقدمة شروع في المنطق والشروع في المنطق يتوقف على المقدمة ينتج الشروع في المقدمة يتوقف على المقدمة وهو محال لان الشروع في المقدمة مع حصولها يستلزم تحصيل الحاصل وهذا التقرير مع استحالة على عصر المسافة مستغن عن التمسك بقياس المساواة بخلاف ما ذكره السيد السند لانه لا يملك من التمسك بان الشروع في المنطق موقوف على المقدمة (٣٦) والمقدمة موقوفة على الشروع فيها حتى يحصل الشروع في المنطق يتوقف على الشروع في المقدمة

• واعلم أن قول الشارع
لأن ما يجب أن يعلم في
المنطق يصح أن يكون
بيان الانحصار وادله
كما أشار إليه السيد السند
ويكون مناط كل انما في
قوله وانما يرتب عليها قوله
عليها وقائدهم مع ظهور
الانحصار بمقتضى أجزاء
الكتاب غير ما عده كل
باب عن غيره مما يذكر
فيه نعم كيان وجوب
تقديم الموصول إلى التصور

والفصل في كتاب في هذا الفن يلحق به أن يرتب على هذه الاشياء الجنس فهذه الرسالة يلحق بها أن ترتب عليها
أما الصغرى فظاهرة وأما الكبرى فلان ما يجب أن يعلم في كتب هذا الفن الخ
نعم أحد معنيها بالارادة (قوله انه محل المفردات في مقابلة القضايا) فلا يمكن أن يراد بها ما ليس بمركب
مطلقا والآخر يخرج البعث عن المركبات التقيدية عن القسمين فاما أن يراد بها ما ليست بقضايا بالاعتمال
المطلق في القيد بخصوصه فيكون مجازا متفرعا على المعنى الآخر وتكون المركبات الانشائية
داخلة فيها والفصل الاول داخلا في مقاصد المقالة الاولى واما أن يراد بها ما ليست بمجمل فيكون
حقيقة وهو الظاهر اذ لا يصار إلى الجزاء الا عند تصدير الحقيقة ولذا اختاره السيد قدس سره وعدم
دخول المركبات الانشائية فيها لا يضر لان صاحب الالفاظ ليست من مقاصد المقالة الاولى بل هي من
المقدمة ذكرها المصنف فيها لشد ارتباط اللفظ بالمعنى ولذا يتعرض السيد قدس سره لمذخولها
واقصر على اندراج الكلمات الجنس والمركبات التقيدية كغلا ولوجعلت صاحب الالفاظ داخلا فيها
لبطلت المقالة ينهوا بين القضايا بالانه ذكر في الفصل الاول القضية أيضا حيث قال المركب ان احتمل
الصدق والكذب وغيره والافاناء قد برز فيما ذكرنا حتى التدبر لتدفع الشكوك التي عرضت للتأخيرين

(قوله فلا يمكن أن يراد بها ما ليس بمركب) يدفع هذا ما قيل المذكور في مقابلة المفرد أخص من الجملة فكيف يدل على أن
المراد بها ما يقابل الجملة وقيل في جوابه انه يدل باعتبار أنه فرد منها فقل عليه كانه فرد منها فكذلك فرد من المركبات فمن أين يعلم أن
المراد بها ما يقابل الجملة لا ما يقابل المركبات (قوله مطلقا) بأن لا يكون جملة ولا قضية ولا مركب كالتقيديا (قوله والآخر يخرج البعث الخ)
هذا موجب لأن راداً أحد المعنيين فاندفع قول العصام لا موجب لارادته ما يقابل القضية نعم له ما عساه (قوله باستعمال المطلق)
أعني المفرد المقابل للجملة سواء كانت قضية أو لا والمقصد مقابل القضية فقط فان القضية خاص بالمر والجملة تم الانشاء (قوله)
أيضا باستعمال المطلق في القيد قبل الصواب استعمال المطلق في المطلق لان ما ليس بقضية أعم مما ليس بمجمله وما ليس بجملة أخص لان
نقيض الأخص أعم من نقيض الأعم فمفهوم استعمال اسم المطلق وفيه أن ما ذكره عموم مخصوص لتقييد وإطلاق والكلام
فيه فان ما ليس جملة باعتبار كون الجملة تصحق في القضية وغيرها يكون مطلقا عن التقييد بكونه ليس قضية فقط أي لاجله سواء كانت خبرية
أو انشائية ثم استعمل في معنى لاجله خبرية والحاصل أن الالفاظ والتقييد معين المفرد بمعنى مقابل الجملة أي كانت بمعنى مقابل
خصوص القضية من حيث المقابل للبعث واما المصدق فشي آخر مترتب على ذلك تدبر (قوله متفرعا على المعنى الآخر) لان المقيد فرع
المطلق (قوله ولذا اختاره السيد) حيث اعتبر المقالة واقصر على المركب التقيدي وما معه (قوله وعدم دخول المركبات الانشائية
فيها لا يضر) فلا يضر عدم دخولها في مقالة من الغلات اذ لا دخل لها في الاصل بخلاف القضايا بوسايتي في الحاشية (قوله لبطلت
المقابلة بينها وبين القضايا) فهناك مقابلة بينها وبين القضايا وان كانت مقابلة لتفسيرها من باقي الكتاب فاندفع ما في العصام

(قوله أوعن المركبات) مقابلته المركبات بالمفردات تقتضي أن المفردات داخله في المقالة الثانية لانها مركبات تقيد به مع ان الواقع العكس وهو انها مذكورة في المقالة الاولى لان الثانية والجواب ان مراد المراكبات خصوص التامة واذا كان كذلك فتدخل المفردات في المفردات فتكون في المقالة الاولى (قوله اما ان يكون البعث في معنى المركبات) أي اثبات أحوالها بان نقول مثلا كل انسان حيوان كلبه ويضع الحيوان انسان حرية ولا شيء من الحيوان بحرية سالية وقوله الغير المقصود بالذات اعلم ان اغلب انصاف التي على القيود فتكون المعنى فحينئذ تلك المركبات مقصود لكن بالذات أي بل لاجل تركيب القياس منها وقوله الغير المقصود أي في المقصود منه لان المقصود منه انها الوصول الى الجهولات فحينئذ لا اقبسه لا يقال لها مقصود منه وقوله المقصود فيه لانه تفصل أن القضاء بمقصود فيه لكن بالذات

على الموصل الى التصديق في المقدمة وبيان اجزاء العلوم في الحاشية الى غير ذلك ويصح أن يكون بيان الباعث على هذا الترتيب وحينئذ يصح أن يكون مناط ادعاء المحصر قوله أن كانه قال ما رتب عليها الآن الخ والاولى في قوله اما ان يتوقف اما ما يتوقف وكذا في نظائر موعلي فطانتك التعويل في التأويل أو على اشتها وجوهه عند كل حقير وجليل والمراد بقوله فان كان الاول فهو المقدمة فهو معنى المقدمة وهكذا في نظائر لان المقدمة والمقالات والحاشية أجزاء الكتاب وما يجب أن يعلم معانيها (قوله أوعن المركبات) قال السيد السند اراد به المركبات التامة على ما ذكر فلا اشكال في كلام الشارح ايضا في الاشكال في كلام الشارح اما في المفردات (٣٧) فانه ذكر في المقالة الاولى

أوعن المركبات فلا يخفى اما ان يكون البعث في معنى المركبات الغير المقصود بالذات وهو المقالة الثانية (قوله أوعن المركبات) أقول اراد بها المركبات التامة بناء على ما ذكرناه فلا اشكال في كلام الشارح ايضا (قوله أوعن المركبات) هذا القول في الشرح مؤخر عن مناط الحاشية الآتية فقدمه السيد لانه متعلما بقوله (قوله اراد بها المركبات التامة الخ) فان قيل حينئذ لا يصح حصر البعث عنها في الاجزاء الثلاثة لجواز أن يكون البعث عن المركبات الانشائية قلت هو داخل فيما يتوقف عليه الشروع لكونه من المقدمة أو هو خارج عما يجب أن يعلم في المنطق لان ما يجب أن يعلم به ما له تعلق بالايصال أو الشروع موقوف عليه والمركبات الانشائية خارجة عنهما (قوله فلا اشكال في كلام الشارح) من أنه لا يصح حصر المركبات في المقالة الثانية لذكر التعريفات التي هي مركبات في المقالة الاولى (قوله ايضا) أي كالأشكال في كلام المصنف حيث قال الثانية في القضاء أي في تعريفات القضاء وتقسيمها وأحكامها من العكس والتعويض لانه يلزم أن يكون وجه المحصر دليلا لاشتمال على الامور المذكورة (قال الشارح وانما رتب عليها) في القاموس رتب رتبة ثابتة لم يتحرك كترتيب رتبته أن ترتيبا فالمعنى أثبت الرسالة وأقرها على هذه الأركان

المركبات التقيدية ايضا ولا يدفع بان المراد بالمركبات يقابل الجملة لانه لم يذكر الشارح في مقابلته الاطلاق المركب فيحتاج في الدفع الى بيان المراد بالمركبات بقرينة ما ذكره من قوله المقالة الثانية في القضاء فانه يعلم منه انه وقعت المركبات موقع القضاء واما في المركبات فان تكون البعث في

المقالة الثالثة عن المركبات المقصود بالذات من حيث الصورة وجب أن لا يبعث في المقالة الاولى عنها وتكون البعث في الحاشية عن المركبات المقصود بالذات من حيث الماد فوجب أن لا يبعث في المقالة الاولى عنها وقد يبعث عنهما من حيثين المذكورين في فصل التعريفات فاحتج في دفعه الى حمل المركبات على التامة بقرينة ما ذكر من ان المراد بالمركبات يقابل الجملة فالمراد بالمركبات المقابلة لذلك المفرد يكون معنى الجملة أو بقرينة ما ذكر من قوله المقالة الثانية في القضاء فالمراد بالمركبات الواقعة فوقها تكون محمولة على التامة ولم يقدر المركبات التامة بالخبرية امالاه يكتفي التقيد بالتامة لدفع الاشكال المذكور وإعلان الانشائية خارجة عن المقسم أي ما يجب أن يعلم في المنطق اذ هي بمنزلة عن الايصال وتوقف الشروع عليها ومن قال الاشكال في المركبات أن كون البعث عن المركبات في المقالة الثانية وجب أن لا يبعث في الاولى عنها فقد غفل عن المقصود (قوله ولا يخفى اما أن يكون البعث فيها عن المركبات الغير المقصود بالذات وهو المقالة الثانية

(قوله في الاجزاء الثلاثة) وهي القضاء والاقضية وموادها (قوله قلت هو داخل الخ) أي ان سلم دخوله فيما يجب أن يعلم في المنطق (قوله أي كالأشكال الخ) يعني أنه كالأشكال في كلام المتن لانه عبر بالقضاء الاشكال في كلام الشارح لان المراد بالمركبات هو القضاء ويحتمل ان المعنى كالأشكال في المفردات الواقعة في المتن على ما وجهنا لا اشكال في المركبات الواقعة في الشرح على ما ذكرنا تأمل (قوله أي في تعريفات القضاء الخ) يعني انه عبر عن تعريفات الأقسام بالقضاء لانها اجزاء ذاتها بخلاف الاحكام لانها أحوال لها فلم يكتف عنها بالقضاء بل قال في الصامم الاحكام هي تلك الثلاثة خلافا لما في الصامم أي ان تلك التلوازم الشرطية لاها ليست أحكاما قضائية (قوله في القاموس الخ) معنى الترتيب عليه الاتيان والاقرار وهذا هو المعنى القوي وعليه لا يحتاج للاجزاء

(قوله أو عن المركبات التي هي مقاصد الخ) أي إن البحث عن المركبات التي هي مقاصد بالذات أمان جهة الصورة أو من جهة المادة والاول هو المقالة الثالثة والثاني الخاتمة والحاصل أنه يثبت في المقالة الثالثة أحوال المقاصد بالذات لكن الأحوال التي تثبت من جهة الصورة مثلاً داخل كل إنسان حيوان وكل حيوان جسم ينتج كل حيوان جسم فتقول هذا القياس ينتج كلمة فقد أثبت له حقيقة أحواله وهي انتاجه الكلمة ولكن نلق الحالة من جهة الصورة أذاً وجب ذلك كونه من كيان كيتين موجبتين وإذا كانت المقدمتان يقينيتين أنتج يقيناً وإذا كانتا ظاهريتين أنتج ظاهراً وإذا كانتا صدقيتين أنتجاً صدقاً وإذا كانتا كاذبتين فلا ينتج انتاج الكذب مثلاً كل إنسان ماء وكل ماء ناطق ينتج كل إنسان ناطق وهو صادق فإذا قلت العالم متغير وكل متغير له محدث أنتج العالم محدث فهذا القياس أنتج يقيناً فقد أثبت له حال من أحواله وتلك الحالة انتمائاً من المادة لا من الصورة بقى إن حصل ما استبعد من الشارح أن البحث عن القضايا ليس مقصوداً بالذات وهو خلاف التحقيق بل هو مقصود بالذات في هذا الفن فان قلت إذا كان الذي يتعلق بالقياس محض من حيث المادة ومن حيث الصورة فلم يقدم الثاني على الأول فالجواب أن الصورة مائة الشيء بالفعل وهي أشرف مما هي الشيء بالقوة وأن الحالة التي تثبت من حيث المادة صفة للحالة التي تثبت من حيث الصورة فأنك تقول هذا القياس أنتج كلمة يقينية فتقولنا كلمتين حيث الصورة وقولنا يقينيتين من حيث المادة (قوله وهو الخاتمة) فنه أن الخاتمة تحتوي على المادة وعلى أجزائها العلوم كما تقدم فاجزأه في الحصر وأجيباً بما تقدم ذكر في الخاتمة تبعاً فلذا ذكر في علم النحو بالتبع مثلاً لنا أنها مناسبة للفظ فاجزأه ذكر في الخاتمة فالجواب أنها لما ذكر في كتب المنطق لاه متعلق بجميع العلوم ما يذ كر أجزائها

أو عن المركبات التي هي مقاصد (٢٨) بالذات يعني المقصود بالذات في المنطق وإنما قيد المقاصد بقوله بالذات لأن القضايا

أو عن المركبات التي هي مقاصد بالذات فلا يتحلى ما أن يكون النظر فيها من حيث الصورة وحدها وهو المقالة الثالثة أو من حيث المادة وهو الخاتمة	أضام مقاصد في الفن وكيف لا وما يثبت عنه في الفن لا يكون غير مقصود ولكن قد يكون غير مقصود بالذات فان المنطق قصد بالذات للموصل فلما أدى بحثه عنه إلى الحاجة للمعرفة ما يتوقف عليه الموصل
(قوله أو من حيث المادة وهو الخاتمة) أقول أو ردي عليه أن الخاتمة كاذ كرت أو لا تمتثل على المادة وأجزاء وفي التاج الترتيب (بكي أرسو ديكر فرا كردن) يقال رتب الطلاب موضع كذا والترتيب يدل على الاستقرار والانتصاب وحينئذ يكون متعلقه أموراً متعددة فتصاح إلى التقدير أي رتب أجزاء الكتاب على هذه المراتب وعلى التقديرين الاستعلاء معطى كافى عليهم كانه يجعل مقهور كنه فاقبل من أنه لا تتعلق كلمة على الترتيب بشئ من المعين الأقوى والاصلاحي الابتصاف معنى الاشتمال والحصر أو الجمل أو بتقديره	

بحث عنه بالعرض فلا يراد أن الهم ليس مقاصد بالذات بل المقاصد بالذات هي المطالب لأن المطالب مع أنها مقاصد والمراد بالذات في مقام التخصيص مقاصد التسع في الفن حتى إن قولهم البسط لا يحده مقصود بالتبع أو راجع إلى البحث عن الموصل ولأن القضايا كيف لا تكون مقاصد بالذات والبحث عنها من الفن وبما تقر بأن المراد مقاصد الفن ظهر ضعف ما قيل أن المراد بالمركبات أهم من العلوم والأفنية حتى يندرج بحث أجزاء العلوم في قوله أو من حيث المادة فله يثبت عن المركبات المقصود بالذات التي هي العلوم من حيث المادة التي هي الأجزاء لا لبرادته خرج عن حصر الخاتمة فيما حصرت فيه مع أنه داخل فيها وأولادياته نافي بقوله أما الخاتمة ففي مواد الأفنية وأجزاء العلوم على أنه لو كان أجزاء العلوم معدود في المواد لعل الشارح فيمأ سبق أما الخاتمة ففي مواد الأفنية والعلوم أو مواد العلوم فالجواب ما ذكره المحقق السعد السندان حصر الخاتمة في مواد الأفنية حصر المقصود بها فهي الحصر المذكور فله وليس بحث أجزاء العلوم مقصوداً من الخاتمة بل ذكر تبعاً لادخلها في الاتصال الذي هو المقصود هذا أو ردي عليه له وجوب أن لا يكون معنى مما ذكر مقصوداً في المقدمة إذ لا مدخل في الاتصال لشيء مما ذكرها ويمكن أن يجاب عنه أن المقصود من باجتماع فسه ما هو من الفن وما هو خارج عنه ما هو من الفن بخلاف ما اقتصر فيه على الخارج عن الفن وبعبارة أخرى ليس المقصود بهذا الشرع في الفن إلا الداخل

وقوله وفي التاج هذا هو المعنى الاصطلاحي المعبر عنه بجعل الأشياء المتعددة بحيث يطلق عليها اسم الواحد ويكون لبعضها نسبة إلى بعض بالتقديم والتأخير (قوله يكبراً) يعني لاحد فيكي أحد وهما اللام أرسو زعمان من بس عقب ديكر آخر فرا كردن الجعل فالعنى الجعل لاحسن عقب آخر وقوله يقال رتب الخ من تمام عبرة التاج وقوله وحينئذ الخ أي حين أن كان مقام ما في التاج لانه اعتبر تعدد ونبذة الأجزاء بعضها إلى بعض وقوله على هذه المراتب أي بعضها متقدم وبعضها متأخر على نسبة معينة وقوله الاستعلاء معطى وهو يمكن الشئ من أركله أو تحكى كل جز من مرتبة أعنى التقديم والتأخر

فيوملا كانت الخاتمة محتوية على المواد وهي أجزاء السبب كترك الأجزاء فيها لجامع الجزئية (قوله والمراد بالمقدمة الخ) هذا الكلام يتوقف على تقديم مقدمة وذلك لأن المقدمة تطلق على مقدمة الجش أي الجماعة المتقدمة منه وتطلق على ما يتوقف عليه المباحث الآتية بالمقدمة المذكورة في صدر المقالة الثانية كإثبات بسانه وتطلق على ما ذكرناه وهو ما يتوقف عليه الشروع في العلم وتطلق على ما حيل جزفاس كالخاتمة العالم المتغير وكل متغير حادث فالعالم متغير جزف قياس وهذا الرابع قاله بعضهم وهذا لا يشمل جزء التمثل والاستفراغ لأنه لا يقلل للمقياس وقال بعضهم إنهما ما جعلت جزءة وهذا المعنى يشمل جزء التمثل والاستفراغ والمقياس لأن الخاتمة أهم من القياس وتطلق على ما يتوقف عليه صحة الدليل سواء كان مقدمة أو شرطاً في الانتاج ككلية الكبرى وإيجاب الصغرى وهذا أهم من التوقيله والحاصل أن الرابع فيه تردد هل هو ما جعلت جزء قياس أو جزء حجة فيه مختلف والإطلاق الخامس أهم من هذا

فيه وما يجابه من الفرق بين أجزاء العلوم والمقدمة بأن المقدمة وإن لا تدخل لها في الإصايل لكنه مما يتوقف عليه الإصايل بخلاف الخاتمة فلا يمنع الحقن ثم تبين أن فال السبب السند في حواشي الطالع ان ذكر غير المقصود بالذات في العنوان مستكر مجدا فلا ينبغي ذكر غير المقصود بالذات في عنوان الخاتمة سابقا وغاية ما يمكن أن يقال أن الشارح تبع في ذكر العنوانات كلام الترتود كرها موافقا لما ذكره أوجع ما في المتن بلا تصرف ونسبة في وجه الحصر على ما ليس بمقصود بهذا كره المصنف في العنوان إجماعاً إلى أن ذكره كرفه ليس على ما ينبغي والصنف أن يمنع وجوب كون الخارج عن الفتن غير مقصود في بلد كرفه (٣٩) ثم من الفتن لأنه لما جاز أن يكون

ما ليس من الفتن مقصوداً في كتابه لم لا يجوز أن يكون مقصوداً في باب منذ كرفه ثم من الفتن لا بد لتفقيص دليل فان قلت إذا كان البحث عن مواد آتية بحثاً عن المركبات المقصودة بالذات كان الخاتمة الثانية

والمراد بالمقدمة ههنا

العلوم معلوماً ذكرته في الحصر بدل على اشتغالها على المادة فقط وأجيب عنه بأن المقصود من الخاتمة هو المادة وحدها وأما أجزاء العلوم فالتأثيرات كرتبها تعادلاً لا يدخل لها في الإصايل الذي هو المقصود فلا محذور في خروجها عن هذا الحصر (قوله والمراد بالمقدمة ههنا) أقول أن أعمال ههنا لأن المقدمة في مباحث القياس تطلق على قضية جعلت جزء قياس أو حجة وقد تطلق ويراد بها ما يتوقف عليه الدليل عليه فتناول مقدمات الآلة وشراطها كإيجاب الصغرى وفطيتها وكلية الكبرى في الشكل الأول مثلاً ليس بشئ لما عرفت من صحة التعلق ولأنه يلزم أن لا يكون وجه الحصر دليلاً للترتيب بل لاشتغالها على الأجزاء

أيضاً في المركبات المقصودة بالذات لأنها مواد الآتية قلت المراد بمواد الآتية من حيث المادة كآثاره وإشراعه بقوله من حيث المادة فإن البحث من حيث المادة عن القياس لا عن ذات المادة على أنه فرق بين البحث عن المادة من حيث أنها مادة وبين البحث عن ذات المادة والبحث عن القضايا من قبيل الثاني والبحث في الخاتمة من قبيل الأول فان قلت أي فالتدقيق بأن أجزاء العلوم قلت التميز بينهما وبين ما هو خارج عنها ما يذكر في كتابه داعي حاجة السلب لتقصير في تحصيل ما هو الخارج على قدر الحاجة ولا يطلب الاستقصاء فيه في هذا المقام فشغله عما هو حق الاهتمام في تحصيل العلم المطلوب فان قلت فنبني أن يذكر في الشروع في المنطق أيضاً لتفقيص دليله أيضاً قلت نعم لأن المنطق مقصود لتفقيص دليله في الحاجة إليه في تحصيل الحكمة لجمع مع ما يمنع في تحصيل الحكمة أعني بحث أجزاء العلوم وذكر بعد الفراغ عنه لأنه كالتامة ولتكميل ما هو الغرض منه ومن ينشئه لهذا أقل وجهه كبحث أجزاء العلوم في الخاتمة لعدم اختصاص البحث عن مواد الآتية بعلم دون علم كعدم اختصاص أجزاء العلوم عن تلك المناسبة موجود مع ما ذكر في المقالة الثالثة أيضاً (قوله والمراد بالمقدمة ههنا ما يتوقف عليه الشروع في العلم) لما كان المتأخر عما ذكر في وجه الحصر أن المراد بالمقدمة ما هو أخص من معناها أعني ما يتوقف عليه الشروع في المنطق احتاج إلى التنبيه على أن المراد بالمقدمة ما يتوقف عليه الشروع في العلم والمطالعاً على ما يتوقف عليه الشروع في المنطق لا بخصوصه فلا بد أن يبين المراد منه مستغنى عنه بما علم من وجه الحصر وقيل لم يفهم بمساقب أن المقدمة ما يتوقف عليه الشروع في العلم لأن جل المقدمة عليه يصح أن يكون من جل الأعم على الأخص وليس بشئ لأن المقصود من مثل هذا الجمل في وجه الحصر أنما يكون تحصيل مفهوم العمول جامع ومانع وأعمال ههنا أي في عرف أرباب التدوين إشارة إلى أن لها في المقدمة معنى آخر هو مقدمة الجش أو قال ههنا أي في أول الكتاب إشارة إلى أن لها في غير هذا المقام من الكتاب يكون معنى آخر باعتبارها تطلق على جزء الكتاب وهو ما يتوقف عليه المباحث الآتية وهذا المعنى وقعت في المقالة الثانية وهذا أحسن الوجوه قررته

وقوله يلزم أن لا يكون الخ لآن الطرف متعلق بمعنى الاشتغال بنا على تقديره حالاً كما يمنع ذلك القائل فيكون هو المقصود مع أن وجه الحصر دليل لترتيب أعني إقرارها على هذه الأركان المخصوصة وترتيب الأجزاء على هذه المراتب المعينة لا لطلق الاشتغال أي ما كان كالمهمومي به في الشر

الرابع وجهيه والاطلاقات الثلاثة الأخيرة مخصصة بهذا الفن بخلاف الأولين فإنه لا اختصاص لهما بهذا الفن ومن المعلوم ان المختص عنه لا بد ان يكون مما يحصل في ذلك الفن وجبته فالتحيز عنه بقوله ههنا المقدمة بالاطلاق لاخيرين لهما سببان (قوله ما يتوقف عليه الشرع في العلم) وذلك تصوره برسمه والتصديق بغايته والتصديق بموضوعه موضوعه أي رسمه التصور والفاية المصدق بها والموضوعية المصدق بها فهومن اضاف الصفة للوصوف لان هذه مقدمة العلم ثم اعلم ان هذه المقدمة الآتية مقدمة كالمقدمة كالمقدمة علم وجبته فقوله ما يتوقف لابد فيمن تقدير أي والمراد بحلول المقدمة معان يتوقف الخ ثم أن قوله والمراد الخ هذا وان استفيد مما سبق الآلة أعاده ليعين وجه التوقف عليها ووجه اطلاق المقدمة على الأمور الثلاثة وجبته فلا يقال ان هذا تكرار

قال السيد السند المحقق انما قال ههنا لان المقدمة في مباحث القياس تطلق على قضية جعلت جزء قياس أوجه وقد نطق ورادها ما يتوقف عليه الدليل فتتناول مقدمة الأدلة وشرائطها كالحجج الصغرى وقطعها وكلمة الكبرى في الشكل الأول مثلا ههنا وقوله جعلت جزء قياس أوجه عبارة الشيخ في الاشارات قبل هو لا تدنى الاصطلاح وقيل للشارة إلى تعدد الاصطلاح والثاني أظهر لان عدم التردد في الاصطلاح أشبه بحال الشيخ المحقق وما يقال ان أوجه بل رتدا اختصاص أهذه ما يلج نص عليه المحقق الرضى مع انه بعيد عن العبارة لا يفتى العلم من غرق رتبه ولا يخفى أن استعمال المقدمة في القضية المذكورة ليس صريحا في أنها تكون معنى قضية جعلت جزء قياس أوجه بل يجوز أن يكون معناه ما يتوقف عليه الدليل ويكون اطلاقها على القضية المذكورة لانها من أفرادها فلا تارة الى هذا التردد قال السيد السند المحقق (٣٠) في حواشي شرح المطالع كن الثاني أعم من الاول فتأمل بقی أن قوله ما يتوقف عليه

ما يتوقف عليه الشرع في العلم	الدليل ان اريده التوقف مطلقا بعيدا
<p>المذكورة ولا يمتنع استعماله بعلى في عباراتهم واعتبار التضمن أو التقدير في الكل تكلف كافى تفسير القاضي في قوله تعالى «الذين يؤمنون بالغيب» حيث قال ترتب عليه ترتب التعليمة على التعليمة (قوله قبل عليه) ابطال لوجه المحصر بأنه يستلزم ترتبة التعليمة المستلزمة للحال وسد هذا الاعتراض ما يستفاد من ظاهر عبارة الشرح من كون كلمة في الظرفية بلا توسع ومتعلقا به اذ المعنى للوجوب في المنطق والمنطق بعينه اذ لو جعلت في التحليل متعلقا بغيره أي ما يجب حصول المنطق عليه أوجب الظرفية على التوسع وان يجعل ما يجب علمه في حصول المنطق واجبا لعله فيه توقفه عليه ويجعل المنطق شاملا لما يتوقف عليه أيضا لا يرد كالأخفى (قوله لا يعلم فيه قطعا) فيدلني أي أملا اذ الخارج عن الشيء لا يكون في الشيء فامتنع أن يعلم فيه فضلا عن أن يجب (قوله وجبته) أي حين اذ كان ما يجب أن يعلم في المنطق جزأ منه تكون المقدمة جزأ منه لكونه مما يجب أن يعلم فيه (قوله وهو باطل) أي كون المقدمة جزأ منه</p>	<p>كان أقربيا يصدق على الموضوعات والمحمولات ولا تنسب موضوعات المقدمات ولا محمولاتها مقدمات وان أراد التوقف بلا واسطة يخرج المقدمات البعيدة • واعلم أن المراد بما يتوقف عليه الشرع في العلم علم</p>

يتوقف عليه الشرع في العلم كما يبعو اليه قوله ووجه توقف الشرع أما على تصور العلم فالمقدمة من قبيل باطل الادراكات المدركات • وهذا اندفع ما قيل ان تعريف المقدمة يصدق على التلبس بالجزء على قصد تحصيل الكل لان الشرع في العلم يتوقف عليها توقف الكل على الجزء وعلى ارادة الشرع لانه لكونه فعلا اختار ما يتوقف على ارادته ثم يصدق على ادراك ما يتوقف عليها الشرع وليس من المقدمة ودفعه يحتاج الى زيادة قيود لا يفي المقام يذكرها والمراد بالشرع شرع تام فهو من قبيل السوق في ادخل السوق فيشمل ما يتوقف عليه الشرع وعلى وجه البصيرة لانه يتوقف علمه شرع تام هو الشرع وعلى وجه البصيرة وكذا ما يتوقف عليه الشرع وعلى وجه زيادة البصيرة وهذا اندفع ما قيل أنه كان من الواجب على الشارح أن يعقل عن تعريف المقدمة كما عدل عن بيان وجه التوقف على التصوريه مما في عرفها بما يتوقف عليه الشرع اما مطلقا وعلى وجه البصيرة أو يزيدتها

قد در (قوله كافى تفسير القاضي في قوله تعالى) وفي نسخة كافى عبارة القاضي في تفسير قوله تعالى وقوله ترتب عليه وفي نسخة مرتبة وقوله لانه يلزم الخ أي وهو خلاف الفرض تدبر (قوله المستلزمة للمحال) صفة لقوله جزئية والمحال هو الدور بخلافه الاجماع (قوله لا معنى للوجوب في المنطق) علمه لقوله ومتعلقا به وهو رد على بعض الافاضل الدافع لسؤال بذلك (قوله والمنطق بعينه) عطف على كلمة في (قوله فيدلني) أي لا يعلم لا يستلزم مجازا علمه فيه وهو باطل (قوله فضلا عن أن يجب) يوفى بين الدعوى والاعتراض وبعضهم أرجع القطع لئلا يكون على وفق الدعوى لكنه يلزم مجازا أن يعلم فيه وهو باطل (قوله أي كون المقدمة جزأ الخ) أي لا لزوم كإظهار السيد وقوله أي اذا كان سعة قصد تحصيل الاجزاء الباقية الخ أما لو قصد تحصيل الجزء نفسه فليس الشرع فيه شرعا في الكل فاللزم توقف الشرع في المقدمة قصد

تحصيل المنطق على الشروع فيها المقصد تحصيلها أولا لا محالة فيه والمتوقف حثيثا الشروع في الكل من حيث هو كل علم وهو من تلك الحقيقة غير حاصل وان كانت هي حاصلة فلا يقال تحصيل الحاصل محال فان دفع ما في العصام (قوله انما يكون شروعا في الكل الخ) أي وهو المراد هنا (قوله اذا قصد الخ) اذا لا يقال لمن خرج من داره قاصدا لله سبحانه شارع في سفر الهند مثلا لا بالشروع في جز من أجزائه التي هي ذات أجزائه الشروع فيه هو أخذ جز من أجزائه فالشروع في شيء يستلزم أن يكون ذات أجزائه والا بان كان بسط العلم بكن شروعا بل أخذناه وحيث لا يكون ما فرض شروعا شرعا وهذا وجه الغلط الاول وقوله عبر الخ زلل الغلط الثاني وقوله مبالغته معول له وانما كان مبالغته لان الشروع في المنطق مفهوم كلي والشروع في جز منه جزئي (قوله التي هي ذات أجزائه) فالشروع في الجزء ذي الأجزاء لا يمكن الا باخذ جز مبالغته وجز الجزء جز الكل تدبر (قوله وليس ذلك تفسيره الخ) لانه يخرج عنه (٣١) الشروع في جميع أجزائه دفعة (قوله لان المقدمة ذات

باطل لوجهين مخالفته للاجتماع ولزوم الدور (قوله كان الشروع فيها) أي اذا كان مع قصد تحصيل الأجزاء السابقة للمنطق لان الشروع في الجزء انما يكون شروعا في الكل اذا قصد منه تحصيل الكل لا مطلقا (قوله اذا لمعنى الشروع فيه الخ) أي لا يتحقق الشروع في المنطق الا بالشروع في جز من أجزائه التي هي ذات أجزائه فلا بد أن الشروع فيه يتحقق باخذ جز من أجزائه لا بالشروع فيه عبر عن عدم تحقق الكلي بدون فرد من أفرادها به لا بمعنى له الا ذلك مبالغته وليس ذلك تفسيره فلتأمل أن يكون جامعا أو مانعا فانقطع عرق الترهات التي عرضت لنا طريرين (قوله موقوف على المقدمة) بناء على ما ذكر في وجه الحصر (قوله فيكون الشروع في المنطق الخ) لان المقدمة ذات أجزائه وتطرية لا يمكن حصولها الا بالشروع فيها فان قيل لا حاجة الى هذه المقدمة اذ يكفي أن يقال الشروع في المقدمة شروعا في المنطق وهو موقوف على المقدمة فيكون الشروع في المقدمة موقوفا على المقدمة فيكون تحصيل المقدمة موقوفا على حصولها وهو محال فلان لتسلل احتمالاته فان تحصيل المقدمة على وجه يكون الشروع فيها شروعا في المنطق موقوف على حصولها وجهه ما لم أن الشروع فيها أمر اخباري يتوقف على تصور ما هو وجهه ما والتصديق بغائده يترتب عليها ثم لزوم كون الشروع في المقدمة موقوفا على حصولها من الوجه الذي قصد تحصيلها بالشروع فيها الكمال محالا (قوله فنقول الخ) أي اذا علمت مقدمات القياس فنقول في تركيبها الشروع الخ فان جعل تعدد الشروع بحسب أجزائه المقدمة والمنطق تعددا حقيقيا كانت القضيةتان كائنتين وان جعل اعتبارا كانتا حصيتين والخصخصة في حكم الكلية في الشكل الأول (قوله الشروع في المقدمة شروعا في المنطق) وهي المقدمة التي ائتمت من فرض جزئية المقدمة المشار اليها بقوله وأيضا اذا كانت المقدمة جزأ منه الخ (قوله والشروع في المنطق) أي مطلقا موقوف على الشروع في المقدمة بناء على ما ذكر في وجه الحصر ولوقيد الشروع وجه البصيرة لا يلزم الدور لانه بصير القياس هكذا الشروع في المقدمة شروعا في المنطق مطلقا والشروع فيه على وجه البصيرة موقوف على الشروع في المقدمة فلا يتكرر الاوسط ولا يصح التقيد المذكور في الصغرى كالا يخفى قيل ان اللازم مما تقدم أن الشروع في المقدمة مع قصد تحصيل المنطق شروعا فيه وهو موقوف على الشروع في المقدمة مطلقا لا يلزم الدور وليس شيء وان تلقاه القوم بالقول لان تغاير الجهتين في الموقوف والموقوف عليه انما يفيد اذا كانتا متوحدتين في التوقف

(قوله لان المقدمة ذات أجزائه متطرية) يدفع لما يقال قد تكون جميع أجزائها بدنية تحصيل دفعة فلا يكون هناك شروع وقوله الا بالشروع فيها أي لا بالموصول دفعة (قوله فان قيل) قاله العصام وحاصله توقف التحصيل على الحصول ولا مانع منه بخلاف توقف الشروع على الشروع تدبر (قوله وهو موقوف) أي الشروع (قوله أي اذا علمت مقدمات القياس) ردلن قال ان هناك قياسين استثنائي حذف اقتراي وحذف كبراء وما ذكره بقوله فنقول الخ اقتراي مؤلف من تنقيح القياسين وقوله

مقدمات القياس غلب المقدمتين على النتيجة ذكرها سابقا ليسان قطعيتها (قوله التي ائتمت) صفة لقوله المقدمة وقوله المشار اليها نعمتها أيضا (قوله بناء) عمله لقوله موقوف الخ (قوله ولوقيد الشروع الخ) لان الشروع مطلقا الذي هو الشروع في المقدمة لا يتوقف على الشروع في المقدمة (قوله ولا يصح التقيد المذكور في الصغرى) أي لا يصح التقيد لاجل أن يتكرر الاوسط لان الشروع في المقدمة ليس شروعا في المنطق على وجه البصيرة اذ الشروع فيه على وجه البصيرة انما يكون باخذ المقدمة جميعها لا بالشروع فيها (قوله ان اللازم مما تقدم الخ) لما علم أن الشروع في المقدمة لا يكون شروعا في المنطق الا اذا قصد تحصيل المنطق لان الشروع في الجزء ذي الأجزاء لا يمكن الا باخذ جز مبالغته وجز الجزء جز الكل تدبر (قوله انما يفيد اذا كانتا متوحدتين في التوقف) مثال جهة التأثير توقف العالم على الواجب من حيث الوجود وتوقف الواجب على العالم من حيث المعرفة والمتوقف على المتوقف متوقف فلزم أن الواجب متوقف على العالم والعالم متوقف على العالم وجوابه أن اختلاف الجهة يفصل الدور ويرجع الى أن

وجود العالم متوقف على وجود الواجب ومعرفة الواجب تعالى متوقفة على معرفة العالم لانه دليله اذ امر (قوله وهما لاتأثير) لان المؤثر هنا هو الشرع في المنطق هو بعينه الشرع في المقدمة مع توقفه عليه وهذا موجود مطلقا واعلم ان ما هنا غير ما سبقه في جواب فان قيل لاجابة الخ لان ذلك في التحصيل والحصول وما هنا في الشرع فلا اشتباه (قوله وحصوله قبل حصوله) بخلاف ما قبله تدبر (قوله فظهر بذلك) أي بان ما يجب ان يعلم انما خرج بما ذكره بخلاف ما اذا جعل القسم ما ذكره كراهه يحتاج الى ان نقول ما ذكره كرفي جميعها فان ما ذكره لا يفسد ذلك بخلاف ما يجب وكتب ايضا قوله فظهر الخ فيرد على السد حيث جعل القسم ما ذكره كرفي في الرسالة معترض على من جعله ما يجب ان يعلم بان كون المقدمة من ذلك محل نظر (قوله لما عرفت من انه الخ) فيكون كون ذلك هو الغالب في ترتيب الرسالة عليه وينتج وهذا وجه الدفع (قوله فلو لم يفسد الخ) فلما قدراً فادان الوجوب في الكتب التي الرسالة منها تم الترتيب تدبر (قوله والباقي بالنظر الخ) عطف على الوجوب والسيد اشار اليهما بمعنى والباقي بالنظر لهما الوجه لاتنا في لياقة ترتيب

آخر تنظر لوجه آخر
(قوله اوصفة ما يجب)
أي يقول في الأول بان
يقال صفة ما يجب الخ
وفي نسخة اوصفة ذلك
يعني اما ان يقدروا
صفة (قوله لا يستلزم
الخ) لاشتراكه على الفاعل
(قوله والمراد فهو مدلول
الخ) لان جزء الكتاب
للمقدمة بمعنى اللفاظ
وما يجب ان يعلم هو
المعاني واعلم ان هذا
الكلام مبني على ان
يكون مدلول مقدمة
الكتاب مقدمة علم
وهو غير لازم فلا بد ان
يكون معنى فهو مدلول
المقدمة فهو جزء من
جزئيات مدلول المقدمة

فكان الموقوف والموقوف عليه هما الجهتان وهما لاتأثير لغير ان قصد تحصيل المنطق في التوقف (قوله وذلك محال) لانه يستلزم تقدم الشيء على نفسه وحصوله قبل حصوله (قوله أي ما يجب ان يعلم في كتب المنطق) أي في جميعها ولما يتلوه في كتاب منه شيء وهو ما يكون جزء من المنطق أو من بظاهره أو تاملاته اما وفيه احتراز عن الخطية ومثله أجزاء العلوم اذ لا اختصاص لهما بالمنطق فظهر بذلك وجه اوله في جعل القسم ما يجب ان يعلم دون المذكور لاحتياجه الى التخصيص (قوله فيلزم حيثئذ ان تكون الخ) لما عرفت من انه لا يتلوه ذكر ما يجب ان يعلم في الكتب الاندرا فلا يرد ان ما يجب ان يعلم في الكتب لا يلزم ان يكون مذكورا فيها لان الوجوب استصاني (قوله فاندفع المحذوران معا) أي بقدر واحد لانهما مبنيان على جزئية المقدمة لغير (قوله ان المقصود بيان انحصار الرسالة الخ) وليس يلزم ان يكون كل ما هو جزء من المنطق مذكورا في الرسالة ولان يكون كل ما في الرسالة جزءا من المنطق فلو لم يفسد المضاعف لم يفسد الوجه المذكور وانحصار الرسالة في الامور الخمسة (قوله يلحق به ان يرتب الخ) اشارة الى ان الوجوب المستفاد مما يجب استصاني والباقي بالنظر الى الوجه الذي ذكره الشارح فلا رده بان يلزم ان تكون الترتيبات الواقعية في الكتب غير لافضة (قال الشارح اما ان يتوقف عليه الخ) أي ذوات يتوقف عليه اوصفة ما يجب وقس على ذلك ما عداه ولان تفريق بين المصدر والفعل المصدر بان عدم صحة جعل الاول على ما يجب لا يستلزم عدم صحة جعل الثاني (قال الشارح فهو المقدمة) المحمل مبنى على السامحة لثلاثة الارتباطين لفظي المعنى والمراد فهو مدلول المقدمة وكذا في ما ساقى (قال الشارح فاما ان يكون البحث عن المفردات) البحث في اللغة التفخيش وفي الاصطلاح اثبات المحصول للوضوع فالعنى اما ان يثبت فيه احوال المفردات لهما بان يكون عنوان المسائل مفهومات يتعدى الحكم عنها الى المفردات وقس على ذلك ما ساقى وبذلك اندفع الشكوك التي اوردتها الناطرون (قال الشارح عن المركبات الغير المقصودات) أي في المنطق فان المقصود بالذات البحث عن احوال الموصحل وهو الحاجة والبحث عن القضايا التي توقفها عليه (قال الشارح اما ان

(قوله ايضا فهو مدلول المقدمة) جعل المقدمة اسما لالفاظ لان المراد بها خارجة عن الكتاب لالفاظه والخاصة ونحوها تامل يكون

(قوله بان يكون عنوان المسائل مفهومات) محصله ان البحث في المقالة الاولى عن امور كلية كقولهم الجنس هو المقول على كثيرين الخ لكن هذا الحكم على ذلك المعنى الكلي يسري الى المفردات من عنوان البحث وهو الجنس الى نحو حيوان وغيره من الاجناس فالمفردات هي هذه والبحث في المقالة الاولى يحد بضمان الجنس وفصل ونوع وغير ذلك فاذ احكم على ذلك الامر الكلي يحكم على المفردات لما ان المفردات غير مضمرة واتما احتيج لما ذكره لان المفردات الموصلة هي حيوان وانسان وما في مثل الاجنس وفصل ونوع التي هي عنوان المسائل (قوله أي في المنطق) أي لا الكتاب فان الكل مقصود فيه وكتب ايضا قوله أي في المنطق عدى المقصود يعني لاجن لان الكلام في المقصود فيه لانه ان المقصود هو الاصل الى المجهولات لا القضايا ولا الاقيسة تدبر

(قوله من حيث الصورة) ككونه ينتج كلية لكونه مركبا من موجبتين كلتین وقوله من حيث المادة ككونه ينتج تبعية طلبية لكونه مركبا من مقدمتين طلبيتين (قوله بخلاف المقدمة الخ) لانه لا يلزم من كونها في ماهية المنطق ومادتها ان يتوقف عليها الشروع فلا يعلم وجه الإطلاق (قوله و بين المراد المقدمة الخ) يعني انه علم عام المراد للمقدمة انه ما يتوقف عليه الشروع لكن لم يبين كونه يتوقف عليه الشروع فبينهنا بقوله وجهه توقف الشروع الخ فلذا تبين وجه التوقف تبين أنه لا يبين تقدمه بل هو على الشروع فيه فحينئذ تبين وجه الإطلاق لفظها عليه (قوله فالجواب عنه) أي بان المقدمة قد رتبها ما يعني المقصود ولا يتوقف الشروع عليه فينبغي أن ليس المراد ذلك (قوله فانه يقال للإشارة الخ) تعطيل للنفي يعني لو كانت لفائدة الإشارة إليها في المقام الخ لقال الشارح والمراد بالمقدمة عندهم ان تخرج المقدمة في اللغة والمقدمة بمعنى ما يتوقف عليه مجتس من الباحث (٣٣) كقائمة المقالة الثانية

(قوله عندهم) نائب فاعل يقال (قوله بيان فائدة ههنا) أي مفهومه وهو تلك المباحث تقدمها لهما المقصود (قوله وقد بسطنا في حاشية حواشي شرح الطالع) عبارة هنالك استحب الفضلاء هذا العطف فقيل انه بناء على المذهبين وقيل ان كلمة أو بمعنى بل للترقي من الخاص الى العام وفيه ان التي بمعنى بل تكون بعدها جملة التثنية وأيضا لفائدة لها في التعريفات وقيل ان الحجة بمعنى القياس بخصيص العام أو القياس بمعنى الحجة بتعميم الخاص وكلمة

يكون النظر فهما من حيث الصورة الخ أي يشتلها أحوال تعرض لهما من حيث الصورة أو من حيث المادة فالحكم فيها على الاقضية فلا يراد ان الصغرى انما يصح عن مواد الاقضية فكيف يكون غير مقصود بالذات (قوله أو يرد عليه) اطال وجه المحرر بستانها به خروج بعض الباحث لالتزام كرت أو لا في تعددا جزاء الرسالة أن انما تستفاد على أمرين وذكر ههنا أنها مشتملة على أمر واحد أو منع لالتزامه للسدى لان المقصود اشتغالها على الأمرين ولم يثبت ذلك (قوله هو المادة وحدها) فلا يضر خروج أجزاء العلوم من وجه المحرر لان المقصود حصرا هو مقصود في الكتاب (قوله فاما ذكرتها) لتسببها بالمنطق في عدم الاختصاص بعلم من العلوم وفي الحاشية لتسببها عموما بالاقضية بخلاف المقدمة فانها مقصورة في الكتاب لشدة ارتباطها بالمقصور بالذات أعني الصلح لتوقف الشروع فيه عليها (قال الشارح والمراد بالمقدمة الخ) لما كان معنى المقالة الأولى والثانية والثالثة والخاتمة ووجه الإطلاق على مباحثها ظاهرة بخلاف المقدمة لم يتعرض لها من بين المراد بالمقدمة ووجه الإطلاق على الأمور الثلاثة أقبل انه علم مما تقدم ماهو المراد بالمقدمة فاعادته تكرار فالجواب عنه اشتغال على المعنى (قوله انما قال ههنا الخ) يعني ان قوله ههنا أي في أوائل كتب المنطق مشعر بأن لها معنى آخر في غير هذا الموضع عند رباب هذا الفن فلا يكون فائدة الإشارة الى أنها في اللغة بمعنى مقدمة الجيش ولا أنها قد رتبها ما يتوقف عليه المباحث الآتية كقائمة المقالة الثانية لعدم اختصاصه برباب هذا الفن فانه يقال للإشارة الى مثل هذه الفائدة عندهم ولذا اقتصر قدس سره على بيان المعنيين المختصين برباب المنطق (قوله لهما في مباحث القياس الخ) الجار والمجرور متعلق بيطبق قدم لا اهتمام لان المقصود بيان فائدة ههنا للخصر (قوله جعلت جزء قياس أو حجة) هذه عبارة الاشارات والتزديد بالإشارة الى تعدد الاصطلاح فقيل انها مختصة بالقياس وقيل انها غير مختصة ويقال لم يجعل جزء التمثيل والاستقراء أيضا وقد بسطنا في حاشية حواشي شرح الطالع بما لا مزيد عليه (قوله ما يتوقف عليه صحة الدليل) أي بلا واسطة كما هو المتبادر فلا يراد بالموضوعات والمحمولات وأما المقدمات البعيدة لدليل فاقامها مقدمات لدليل مقدمة الدليل (قوله فيتناول الخ) فهي

(٥ - حواشي الشمية) أو التخصيص في العبارة وهو شائع في كلامهم ولا يعني تكلفه الاظهر انه من قبيل مقابلة العلم بالخاص فالمراد بالعلم أعني الحجة ماسوى القياس وهو الاستقراء والتمثيل فالمعنى جعلت جزء مقياس أو استقراء وتمثيل وانما يكف بالعلم وحده اهتماما بشأن الخاص فانه العدة في تحصيل القينيات وهذا التعريف مما يقى في عبارة الشيخ في الاشارات وهي ناطقة على الترجيح الذي ذكرنا حيث قال اذا وردت القضايا في مثل هذا الشيء المسمى قياسا أو استقراء أو تمثيل الا انه عبر بلفظ الحجة اختصارا قضية جعلت جزء مقياس أو حجة اه كلامه فانه مخرج في ان المقدمة جزء القياس أو الاستقراء أو التمثيل الا انه عبر بلفظ الحجة اختصارا في العبارة اه ولا يعني مغايرة هذا لما هنا فندير (قوله التمثيل) هو القياس الفقهي أعني اثبات حكم في الشيء لوجوده في غيره بالانتماء والاستقراء الحكم على كل حكم لوجوده في أكثر جزئياته كالحكم على الحيوان بتحرير الفيل الاسفل (قوله فلا يراد بالموضوعات والمحمولات) أي موضوعات المقدمات ومحمولاتها فاتها لا تنس مقدمات

(قوله ووجهه) بالنسبة للفعول وأما إذا قرئ اسما مستداً فالخبر محذوف أي حاسن بنه (قوله أما على تصور الخ) أي أما بيان وجه التوقف على تصور العلم الخ ثم اعلم أن الدليل أما استثنائي أو افتراضي وكل منهما مركب من صغرى وكبرى والصغرى في الاستثنائي هي الآتية عكس الافتراضي وإذا وردت الصغرى على الصغرى أو الكبرى قيل له نقض تفصيلي وأما إذا وردت على الدليل بمرتبته فانه لا ينعج المدعى قبل له نقض إجمالي وأما أن يعارض الدليل بدليل يدل على اختلاف فيقال لهذا معارضة واعلم أنه إذا كانت المقدمة ضرورية فلا يحتاج لدليل ثم قد ينه علمه الزالة لما في بعض الاوهام من الخفاء من كانت نظرية قائمها تحتاج لدليل واعلم أن الاستثنائي لا ينعج الا اذا استثنى عن المقدم فحينئذ ينعج التالى واستثنى نقض التالى فينفع بنقض المقدم والشارح أتى بدليل استثنائي حذف منه الصغرى وحاصله أن الشارع على علم لم يتصور ذلك العلم الشارع فيه أولاً لكان طالب الجهول وحذف الاستثنائية وأتى بمعناها هي قوله وهو محال والاصل لكن طلب الجهول باطل فطل المقدم وهو عدم تصور ذلك العلم وإذا بطل المقدم ثبت نقضه وهو تصور ذلك العلم أولاً وصح أن يكون قوله وهو محال قضية جلية وحينئذ فيكون الدليل افتراضياً مركباً من شرطية وحلالية والاصل لم يتصور ذلك العلم لكان طالب الجهول وطلب الجهول محال ينعج عدم تصور العلم للشارع فمحال ولما كانت الاولى ضرورية لا تحتاج لدليل تركها أو أقام الدليل على الثانية لكيونها نظرية بقوله لا امتناع الخ أي إنما كان محالاً لا امتناع الخ ويحتمل أن يكون ما ذكره تنبيهاً والثانية حينئذ ضرورية قد نبه عليها بقى أن الامتناع عبارة عن المحال والطلب والتوجه شئ واحد فالامر إلى أن المعنى طلب الجهول محال لمحالة طلبه فقد استدل على الشئ بنفسه وهو مصادرة وأجيب بأننا سلم أن التوجه هو الطلب مترادفان لأن الطلب العزم على تحصيل الشئ والتصميم عليه بخلاف التوجه فانه أعم فانه قد سبق العزم وجود العزم (٣٤) بعده فقد اختلفا ومن المعلوم أن في الأعم نفي للاخص فإذا انتفى التوجه انتفى

الطلب فالتعليل حكم بنى الأعم وأعلم أن حصول الفعل الاختياري للانسان يسبق بأمر أو بغيره أي أن تصور ذاته بتصور جزئى وأن يصدق بغائده أو بوجه ارادته وأن يوجه قدرته لتحصيها وتصوره بآثاره يكون وجه

وجه توقف الشروع أما على تصور العلم

بهذا المعنى أعم من الاول (قال الشارح ووجه توقف الشروع الخ) على صفة الماضى الجهول من التوجه في التاج ليس في التوجه جزئى أو بأكمله كقولنا فلا يحتاج إلى تقدير الخبر وبصح تعليق لام التعليل به في قوله أما على تصور العلم فلا نفي غير كلغة إذا كان أصل الكلام ووجه توقف الشروع على تصور العلم لأن الخ بدأ ما والعالم تفصيل التوقف والتوكيد وأما قرأته على صفة الاسم وتقدير الخبر أي متحقق أو جعل الام زائدة أو مفتوحة أو جعل لفظ الوجه زائداً فلا يخفى تركها على أن المقصود بيان وجه التوقف نفسه لا الحكم عليه بشئ من التحقق وغيره (قال الشارح أما على تصور العلم الخ) زاد لفظ

أعم وآثاره أخص وآثاره يكون الماسان والآثار بالمسارى فآثاره تصور الانسان بكونه حيواناً وآثاره تصور بكونه كاتباً فلان بالفضل وآثاره تصور بكونه مند الفرس فتمتعلق به تصور جزئى وهو طرق والطرق ما علمتها فبقوله لم يتصور العلم أي بأى جهة لكان مطالبا للجهول المطلق ولا يكون مجعولاً مطلقاً الا اذا انتفى التصور بجميع الوجوه ومطلقاً على النسخة التي فيها ذلك حال أي حال كون الجهول مطلقاً أي ذائلاً مطلقاً أي انتفى العلم بجميع الوجوه

(قوله ووجه توقف الشروع أما على تصور العلم فلا نفي الخ) التركيب من قيل وبنى وجهه ركب أي بنى ركب فوجه توقف الشروع معناه توقف الشروع فلا إشكال في ذلك كالألام التعليلية وليس بواجب أو نحو ذلك شئ مما لا الوجه وهو زيادة الألام في المواضع الثلاثة وحذف الخبر في المواضع الثلاثة أي وجه توقف الشروع أما على تصور العلم فمتحقق لأن الوجه له يلزم تعليل تحقق الوجه بنفسه وكيف وما ذكره على التحقق التوقف ووجهه لا على التحقق الوجه وبما ينبغي أن يتجه منه كل جليل وصغير قول من قال لا يصح تقدير الخبر لانه يصير التقدير هكذا ووجه توقف الشروع أما على تصور العلم فمتحقق فلا نفي الخ ولا معنى لذكر الفاعلين المتعلق والمتعلق فلا يعرف موضع التقدير ونسب غيره إلى التقدير ومن نحو هذا ما قاله أن الألام مفتوحة فجعل خبراً من مدخولات الألام ولا ينبغي أن الهم به ينبغي أن الألام بأنه كيف يلتفت لمثال هذا الكلام ولا ينبه العاقل الاعلى حضرات الكرام لتلايق مع متابعتهم أقوام بعد أقوام

(قوله خبره) معناه شئ أو يك بمعنى الذى يتوقف بمعنى جانب وكردن بمعنى جعل والمعنى جعل شئ إلى جانب (قوله أو مفتوحة) أي ويكون من قبيل • أم المجلس للجهول شهره • وقوله على أن الخ هذا الوجه مختص بتقدير الخبر متحقق ونحوه كإقيل أن التقدير ووجه التوقف أمراً ما توقف الشروع على تصور فلا نفي الخ فانه ليس المقصود الحكم على الوجه بآثاره أمور ثم تعليل التوقف بل بيان وجه التوقف

(قوله وهو محال) أي وطلب المجهول المطلق محال (قوله وفيه نظر الخ) حاصله أنه إن أراد هذا القائل التصور بوجه ما فالعري مسألة بدليها ولكن لا ينتج المدعى الحقيقي لأن المذكور في مقدمة كتابه رسم فإرادته يدل على أن المراد التصور بالرسم والدليل أنما ينتج التصور بوجه ما وهو أهم من التصور بالرسم ولا يباين من ثبوت الأعم ثبوت الأخص وهذا انقضاء جبال لأن الدليل في ذاته مسلم إلا أنه لا ينتج المدعى

(قوله فلان الشارع في علم لم يتصور أولا) أي بالآفات ذلك العلم لكان طالبا للمجهول مطلقا «أي لما يعلم بوجه ما» وهو محال لامتناع توجه النفس نحو المجهول المطلق () وليس فيه مصادرة بناء على أن توجه النفس عين الطلب لأنه ممنوع بل الطلب لازم التوجه لانه يكتفي في دفع المصادرة بالتفاوت بالإيجاب والتفصيل لأنه وإن تم لكن سياق من الشارح جعل مثله مصادرة جعله مكتفيا بهذا التفاوت فمرة بلا صفة ومن قال التوجه أعم من الطلب لأنه ربما توجهه النفس إلى الالامد والحية وهما ليسا على عين بل مهر وباعنهما فقد أتى بما يجب لأن المهر وباعنهما ملاقاةهما لا معرفتهما وتوجه النفس إليهما بالمعرفتهما ومنع امتناع توجه النفس نحو المجهول المطلق مستنداته واستمتع لامتناع التوجه مطلقا فمتنع العلم بالشيء على ذلك التقدير لوقوف العلم على التوجه فهم من قال المراد بتوجه النفس وجهها في مقام تحصيله وأما توجه النفس إلى المجهول مطلقا دفعة لحائز . ومنهم من أبطل توقف العلم على التوجه بان الأمور السامعة متعقبة تعلم بلا توجه فعليه التامل اللائق لعلك تعرف منها ما هو الصادق (قوله وفيه نظر) قيل (٣٥) الوجه المذكور للشارح المسمى

ذكره الشارح على سبيل النقل وأعرض عليه

فلان الشارع في علم لم يتصور أولا ذلك العلم لكان طالبا للمجهول المطلق وهو محال لامتناع توجه النفس نحو المجهول المطلق وفيه نظر

(قوله والبيان فيما ساقى) أي عبر به فيما ساقى ولم يأت به بالتصور كما هنا لأن لفظ البيان في الثاني مذكور في المصنف دون لفظ التصور في الأول وقوله عن الحد أي حد المقدمة بما يتوقف عليه الشروع (قوله ان الفعل الاختياري) أي

التصور ههنا والبيان فيما ساقى إلى أن المراد بما يتوقف عليه الشروع ما يتوقف على علمه تصور أو تصديقا فيخرج عن الحد ما يتوقف الشروع على حصوله وتحققه مثل التلبس بالجزء وفقد الباقي وغير ذلك (قال الشارح فلان الشارع الخ) قد نفرد في الحكمة أن الفعل الاختياري الحيوان مسوق عبادة أربع مئة مرتبة التصور الجزئي لذلك الفعل ثم التصديقي القائدة المخصوصة مطابقا وغير مطابق فان رأى الكل لا ينبعث عنه الفعل الجزئي ثم الإرادة المبيضة منه ثم صرف القوة المودعة في الأعضاء من هذا العلم ان تصور الشروع فيه مقدم على الشروع ذاتا وزمانا لأنه لا يمكن بدون تصور بوجه مخصوص فكلام الشارح مبنى على أنه قد نبذ دفع الطلب إلى شيء مخصوص باعتبار تصور بوجه أعم وأخص من حيث أنه مما يوجد فيه ذلك الوجه لا باعتبار خصوصه فلذا قال لم يتصور أولا أي قبل الشروع زمانا واذنا لكان طلبه وقصده متعلقا بحال عدم تصور بوجه من الوجود فكان طالبا للمجهول المطلق في زمان طلبه وهو محال لامتناع توجه النفس والإقبال منها على ما لم يتصور فضلا عن الطلب الذي هو عبارة عن قصد تحصيله والعزم عليه

الصادر عنه بعد الاختياره (قوله للحيوان احتراز عن فعل القادر المختار قاله يعلم حقيقة الفعل وقادته بدون ترتيب ولا يتوقف إرادته على القائدة فإن كان لا يقع خاليا عن أي التصور أو اعتقاد لقادته الكل لا ينبعث عنه الخ) أي لأنه تر جمع بلا مرجع (قوله ذاتا وزمانا) راعى الصالح حيث قال ان التقدم ذاتي (قوله فكلام الشارح مبنى الخ) أي حيث أطلق التصور في قوله لم يتصور أولا ثم قال لكان طالبا للمجهول مطلقا فيبدأ من المتعطل مع عدم التصور ولو بوجه أعم وأخص أمامه ولو بذلك الوجه فلا يمنع مع أن قد عرفنا أنه لا يمكن التصور الجزئي والتصديقي القائدة المخصوصة فكلام الشارح مبنى على أنه قد نبذ توجه الطلب إلى شيء مخصوص باعتبار تصور بوجه أعم وأخص لكن لا من حيث انحصار الوجه في الأول فيه أو مساو له في الثاني بل من حيث أن ذلك المتوجه إليه من الأفراد التي يوجد فيها ذلك الوجه كما إذا رادقت لسان تصور به حيوان ثم ادفع إلى قتله لا من حيث أنه إنسان لا سوا الحيوان بالنسبة إلى جميع أفراد بل من حيث أنه فرد من أفراد الحيوان وأرادقته وتصوره به متفكر بالفعل ثم ادفع إلى قتله لا من حيث أنه متفكر بالفعل بل من حيث أنه يوجد فيه التفكير بالفعل انلوا تدفع اليمن حيث خصوصه عما كان خاليا عن التفكير بالفعل (قوله وقصده) يعني أن الطلب هو القصد والتوجه هو الإقبال الذي هو لازم لطلب أو انتفاء فلا يزيم استلزام انتفاء المزوم فاندفع أنه تعطل للشيء بنفسه (قوله فضلا عن الطلب) يفيد تقدم التوجه على الطلب وهو كذلك فحقن لزومه لطلب لازم تقدمه عليه

(قوله فلم) أي فسلم ثبوته بهذا الدليل (قوله لكن لا يلزم الخ) أي لأن التصور هو جماعاً وعملاً لا يلزم من ثبوت الأعم ثبوت الأخص (قوله فلا يلزم التقريب) أي سوق الدليل لكونه ليس مطابقاً للدعي (قوله إذا المقصود الخ) علة أقوله فلا يلزم الخ أي وحينئذ تفكون الدعوى الشروع في العلم بتوقف على تصور العلم برسمه والدليل إنما أنتج الأعم فلم يطابق المدعي (قوله إيراد رسم العلم) أي علم المطلق (قوله في مفتاح الكلام) أراد بالمفتاح المقدمة بنائها

(قوله لأن قوله الشروع في العلم بتوقف على تصور أن إرادته التصور بوجه متافلسم) أي سلم بمقدمات دليله فان منع المدعي وتلبس برجمان إلى مقدمات الدليل والالطباع عن التوجيه (قوله لكن لا يلزم منه أنه لا يلزم تصور برسمه) الأول أن يقول لكن لا يكون مبياً لإرادته العلم في المقدمة لأنه يتضمن نفي كونه سبباً لإرادته العلم ذاته ونفي كونه لازماً لما هو سبب الإرادة أعني تصور برسمه بخلاف ما ذكره فله يختص بنفي كونه لازماً له (قوله فلا يلزم التقريب) قيل هو سوق الدليل على وجه يستلزم المطلوب وهو بهذا المعنى يختص القياس فلا وصف الاستقراء والتشابه بالتقريب وعدمه وقيل تطبيق الدليل على المدعي وهو أعم من الأول ويجري في أقسام الدليل كلها فعمل التغاير بين القولين بحسب العار يتدون المعنى كذا كره السيد السند في هذا المقام عمل نظر ولما كان انتهاء التقريب (٣٧٩) خفياً لانه على تقدير أن يكون المدعي توقف الشروع على التصور بوجه مالا يخفى في استلزام

ما ذكره من الدليل ياله كشف عنه الغطاء بقوله إذا المقصود بيان سبب إيراد رسم العلم في مفتاح الكلام يعني أن قوله يتوقف الشروع في العلم على تصور برسمه فلا يلزم التقريب (قوله هو سوق الدليل على وجه يستلزم المطلوب وبعبارة أخرى تطبيق الدليل على وفق المدعي) (قوله رسم العلم في مفتاح الكلام) فاندفع الشكوك التي عرضت لنا طرئين (قال الشارح لأن قوله الشروع) يعني المدعي الذي ذكره بقوله أما على تصور العلم (قال الشارح فلم) أي سلم ثبوته بالدليل المذكور (قال الشارح فلا يلزم التقريب) عرفوا الدليل بما يلزم من العلم به بغير آخر ومعنى الزوم أن يكون بينهما مناسبة معصية لا انتقال لبس للثبوت والجهل والجدلي فإذا لم يوجد القزم وأصلنا في المادة أو الصورة لم يتم الدليل وإذا وجد الزوم في الجملة لكن لا إلى المدعي بأن يكون المدعي عالماً بالدليل يستلزم الخاص أو بالعكس أو يكون المدعي مطلقاً والدليل ثبت المقيداً والعكس لم يتم التقريب ومعنى غلبة الدليل أو والتقريب أن لا يكون مدخولاً فيه ولما كان منصب السائل الدخول فيه شاع في عباراتهم فلا يلزم الدليل ولا يلزم التقريب بدون فلا دليل ولا تقرب لأن ورود الاعتراض لا يستلزم التقريب (قوله هو سوق الدليل) أي التقريب إيراد الدليل على وجه يستلزم المدعي قد عرف أن الدليل بم الاستقراء والتشابه فلا استلزام عبارة عن المناسبة المعصية لا انتقال والتطبيق عبارة عن إيراد الدليل على وجه موافق للمدعي فالاختلاف بين التعريين بالعبارة ومما قبل أن الأول

هم مخفيع من الفضلاء فوقوا في تأويل ما يلحق بشأن الأذكاره ونحن نحفظ كتابنا عن نقله فله مستودع الحوادث أقول الأضحية فإذا هديتلك الطريق المستقيمة فلا بأس أن لا نعرف ذلك الطريق العوجاه وأورد على قوله إذا المقصود بيان سبب إيراد رسم العلم في مفتاح الكلام أنه ليس رسم العلم في المفتاح فكيف يكون المقصود بيان سبب إيراد رسم العلم في المفتاح ونصه أضحية ليس المقصود بيان سبب إيراد المقدمه وكف لا وما ذكره الشارح أيضاً لا يفسد سبب إيراد في مفتاح الكلام والجواب أن المراد بفتح الكلام ما قبل الشروع في العلم وهذا أظهر ضعف مقال السيد السند أنه قال إذا المقصود بيان سبب إيراد رسم العلم في أثناء المقدمة إذا المقصود ليس البيان سبب إيراد رسم العلم في المقدمة سواء كان في مقصدها أو خارجها أو أنها هي ولأن تخييب عن النظر عن

(قوله أي سلم ثبوته بالدليل) أي ليس المراد تسليم الدعوى بل ثبوته بالدليل (قوله وإذا وجد القزم الخ) فالدليل حينئذ صحيح المادة والصورة إلا أنه لا يوافق المطلوب فعدم التمام للتقريب لا للدليل (قوله ولما كان منصب السائل الخ) ولما قبل أن الدليل أو التقريب إنما يكون دليلاً أو تقريباً إذا كان تاماً بأن يكون مستلزماً للدعوى موافقاً لها أو لا فلا دليل ولا تقرب أصلاً لأنه موجود غير تام (قوله بالعبارة) أي قال السيد وبعبارة أخرى وقوله فاقبل أي اعتمداً على السيد في وجهه اختلاف عبارة فقط

ان المقصود بيان سبب اراد رسم العلم في المقدمة وانما يكون المقصود ذلك ان لو كان من المقدمة وهو باطل لانه ليس مما يتوقف عليه الشرع بل على المقدمة هو التصور ووجه ما اراد الرسم ليتوصل به الى التصور . واجيب بان المقصود ذلك ويتم التقريب لكنه لما وجب التصور ووجه ما ولا يمكن تحصيله الا في ضمن تصور ووجه مخصوص اختيار المصنف التصور رسمه لاستلزامه ما هو الواجب اعني التصور ووجه ما وكون غير مستلزما له لا يقدح في ذلك كمن اتجهه طريقان الى المطلوب فانه يختار احدهما بعينه مع كون غيره مؤد باليه ايضا هكذا ذكر السيد السند وفيه ان التصور بالرسم مستغنى عنه في تحصيل ما هو الواجب لخصوصه بتصور الرسوم لم يكن تحصيله بالرسم والجواب بانه يجوز ان يعرف بالتعلم من غير رسم تصور بان يلقى المعلم الرسم قبل الرسوم لانه لا يتصور ان يرسم قبل الرسوم وانه ذهب الى ترجيح أحد المتساويين على الآخر بالا راد توهمه خلاف أصل الحكم فالا وجه ان يقال اختيار الرسم لاستتاع الحد كإساقى وهذا الرسم لانه رسم القوم كاتبه عليه بقوله ورسموه واختاره على الحد وغيره من الرسوم لكونه مما ينساق اليه بيان الحاجة هذا وقد يقال حق البصيرة فلا تقرب بهذا كالتماثل لقوا ليس هناك تقرب نقص حتى يفيد في التماثل قال في دفعه السالبة تصدق باتتعام الموضوع فقد دللنا وقد يجب بان نفي التماثل في مقام نفي التقريب قد شاع حتى صار الطريق الشائع في افادته والمتكلم بالشائع لا بعد لاغيا وقد يجب بان دعوى ان تصور العلم رسمه من المقدمة من كبر هو (٣٧) انه لا بد من التصور وان يكون ذلك

أقول اراد به رسم المنطق حيث قال ورسموه والمراد بفتح الكلام أوائل الكتاب قبل الشروع في المقصود أعنى الفن فكانت له قال ان المقصود بيان سبب اراد رسم المنطق في أثناء المقدمة وأما عن هذا النظر بعضهم بان المراد هو التصور ووجه ما ويتم التقريب لانه لما وجب التصور ووجه ما لا يمكن تحصيله الا في ضمن تصور ووجه مخصوص اختيار المصنف التصور رسمه لاستلزامه ما هو الواجب اعني التصور ووجه ما لا بخصوصه وكون غير مستلزما لذلك الواجب لا يقدح في اختياره كمن اتجهه طريقان

مخصص بالقياس اذا استلزام فيه والثاني شامل للاستقراء والتبثيل فالاختلاف فيه معنوي وهم (قوله اراد به الخ) خلاسته ان الام في العلم والكلام للعهد والمراد بالمفتتح معناه المر في أعنى ما قبل الشروع في المقصود فلا ريد ان الرسم ليس مذكور في المفتتح (قوله في أثناء المقدمة الخ) جمع نفي بالكسر في المصراع نفي بالكسر ينة ازانها أي في أجزاء المقدمة وأما هنا فما قبل ليس المقصود اراد في أثناء المقدمة بل اراد في المقدمة سواء كان في أولها أو في آخرها أو في أثنائها وهم (قوله ولا يمكن تحصيله الخ) اذا علم لا يحصل الا في ضمن الخاص (قوله لاستلزامه الخ) دليل لاصل لتعلق الاختيار والمقدمة وأما اختياره على آخر فخرج مثل كونه موجبا لتمييز التمام على رأى الحكماء أو مجرد الارادة على ما هو رأى المتكلمين (قوله لا بخصوصه) فعني توقف الشروع عليه وتوقفه على نوعه كإتقيل في مبادئ العلم أعنى ما يتوقف عليه المسائل

التصور بالرسم فاستلزام الدليل وجوب التصور حصل بعض التقريب وبعدم استلزام كونه تصور بالرسم فان بعضه وفيه نظرا له في مقام دعوى وجوب التصور بالرسم لا يكون وجوب التصور مقصودا بالظن حتى يكون الدليل بالنسبة اليه موصوفا بالتقريب وانما المقصود وجوب التصور بالرسم فاذا لم يستلزمه الدليل لم يستلزم شيئا من

الدعوى وان استلزم وجوب التصور ووجه ما لانه ليس الدعوى فلا يكون استلزام الدليل تقريبا وقد يجب بان التقريب يسوق مقيداً فلا يتحقق السوق فقد تحقق بعض التقريب ورد بان هذا من قبيل اشتباه مفهوم الشيء بمادى هو عليه اذ ليس التقريب أجزاء خارجية حتى يقال تحقق بعض أجزاءه دون بعض ولا يبعد ان يقال نفي تمام التقريب بغيره عن منعه لان التقريب انما يتم على الخصم اذا ثبت نفي التمام نفي الثبوت والظهور نفي التقريب يدعى

(قوله ليس مذكور في المفتتح) بل النفي في المفتتح تقسيم العلم ثم الرسم بذلك (قوله يذ) معناه الفرع من الافراد بقية الالفاظ تراجع من العارفين بالغة فانما نتم بأحد حين الطائفة (قوله دليل لاصل لتعلق الاختيار الخ) رد ما قبل ريد على هذا الوجه مثل ما ريد على السابق لان قوله لا بد من تصور رسمه ان اراد به التصور برسم ما فاسلم لكن لا يتم التقريب ان المقصود بيان سبب اراد هذا الرسم وان اراد به التصور بهذا الرسم فلا نسلم انه لو لم يتصور به لاستتاع الشروع على وجه البصيرة فان احب عنه عمل ما احبب عن الاول لم يكن بين الوجهين تفاوت في البناء على خلاف الظاهر فلا يكون هذا الوجه اولى وحاصل الراد ان استلزام دليل لاصل لتعلق الاختيار به وما مخصوصه فخرج آخر (قوله على رأى الحكماء) وهو ما دج عليه سابقا (قوله أعنى ما يتوقف عليه) وفي نسخة أي ما يتوقف وكتب ايضا قوله أعنى ما يتوقف عليه المسائل أي لا لبادي بعض ما يتوقف عليه الشروع في العلم كما ينبغي فيه

(قوله فلان سلم أنه لو لم يكن الخ) حاصله ابطال الطريقة فهو متضمن تفصيلي (قوله برسمه) أي مطلق رسم لا خصوص رسم المصنف وقد يحجب عن هذا النظر باختبار الشئ الأول وبمنه التعريب لأن بيان العلم بالرسم في المقضية لا من حيث ذاته بل لاجل أن يتحقق الوجه الأعم الذي يرتب عليه نفي الجهالة المطلقة والاشكال لا بد إلا أن يراد الرسم من حيث ذاته والحاصل أن المقصود الوجه الأعم لا بضر الصدول عن الطريق الموصلة إلى طريق أخرى موصلة له لأن الطريق المعدول إليها ليست مقصودا لها ثم إن الدليل ما يلزم من العلم به العلم بشئ آخر وهو لا يشمل هذا بدور في البطلان والصلاح وكل من هو كذلك فهو سارق فهذا سارق فهذا دليل مع أنه لا يلزم من العلم به العلم بشئ آخر فالجواب أن المراد بالدليل وما احتواه الدليل على مناسبة تقتضي الانتقال كان الانتقال إلى علم أو قلنا فإذا لم يوجد أحد القوم وأصل لفاسد الماداة والصورة لم يتم الدليل وإن وجد القوم في الجملة فإن كان المدعى عاما والدليل يلزم الخاص أو بالعكس أو يكون المدعى مطلقا والدليل يثبت المقدار والعكس لم يتم التعريب ومعنى تأنيبه أن لا يكون مدخولا فإيه أي معترضاً (قوله وهو ممنوع) أي وعدم التصور بوجه ما ممنوع لأن كل أحد بتصوره علم النطق بوجه وأقل ما يكون ذلك تصوره على أنه علم من العلوم فالتصور بوجه ما ضروري لكل أحد (قوله فالأولى الخ) أي وإذا علمت وجه هذا النظر على ما ذكره بعضهم في وجه توقف الشرع على تصور العلم فالأولى أن يقال في بيان وجه توقف الشرع عليه الخ ولما كان هذا الاعتراض يمكن الجواب عنه كما علمت لم يصعب بالصواب وقوله فالأولى أن يقال الخ

عنده وهو ليس منصب الخصم (٣٨) بل منصب منع التعريب ونفي تمامه (قوله وإن أراد به التصور برسمه الخ) حق البيان أن

يقول وإن أراد التصور برسمه فإن أراد بقوله لو لم تصور التصور بوجه ما قسم لكن لا يستلزم وجوب التصور بالرسم فلا يلزم التعريب وإن أراد التصور برسمه فلا سلم أنه لو لم يكن العلم الخ ولا يخفى أن التعريب غير حاصر لكن ابطال الشئ الثاني يكفل ابطال أي تصور خاص أريد	وإن أراد به التصور برسمه فلا سلم أنه لو لم يكن العلم متصورا برسمه يلزم طلب الجهول المطلق وإنما يلزم ذلك لو لم يكن العلم متصورا بوجه من الوجوه وهو ممنوع فالأولى أن يقال موصلا إلى المطلوب فله يختار أحدهما بعينه وإن كان الآخر مؤداه إليه أيضا وكان في عبارة الشارح إشارة إلى ذلك حيث قال فالأولى ولم يقل فالصواب (قوله فالأولى أن يقال الخ)
لاشتراك دليله بين جميع الخصوصيات فاحتج بذلك واستغنى عن التعرض لاسائر الخصوصيات (قوله وإنما يلزم ذلك لو لم يكن العلم متصورا بوجه من الوجوه) يعني على تقدير عدم التصور برسمه فقوله وهو ممنوع منع الملازمة لا منع عدم تصوره بوجه ما فافهم (قوله فالأولى أن يقال) فرع على توجه النظر على ما ذكره سابقا وأولى بما ذكره ههنا السلاسة عن هذا النظر وأشار بوصفه بالأولى إلى عدم ورود النظر على ما ذكره سابقا وما كان يدفعه وأورد عليه أن مثل النظر السابق متوجه إليه لأنه أن يراد التصور بهذا	أنه ما يتوقف على نوعه إذا توقف السلسلة على دليل خاص فلا يراد أن التصور بالرسم مستغنى عنه في تحصيل ماهو الواجب لحصوله تصور الرسوم ليكن تحصيله بالرسم لأن معنى التوقف حينئذ استلزامه لما يتوقف عليه وهو لا ينافي الاستثناء عنه والله أشرف قدس سره بقوله وكون غيره مستلزما لذلك الواجب الخ وإن كان ذلك الغير سابقا على التصور بالرسم كافي التصور بالوجه المخصوص غير الرسم إذا كان كسبيا (قوله يختار أحدهما بعينه) فأصل اختياره لاستلزامه ماهو الواجب للخصوصية وزجه برجح سوى الإرادة وأنفسها (قوله حيث قال فالأولى) فإن الظاهر أن الأولى يتم النظر إلى المذكور سابقا فلذلك قال إشارة أولا به يستعمل الأولى بمعنى الصواب أيضا (قال الشارح وإن أراد به تصور برسمه)

لاشتراك دليله بين جميع الخصوصيات فاحتج بذلك واستغنى عن التعرض لاسائر الخصوصيات (قوله وإنما يلزم ذلك لو لم يكن العلم متصورا بوجه من الوجوه) يعني على تقدير عدم التصور برسمه فقوله وهو ممنوع منع الملازمة لا منع عدم تصوره بوجه ما فافهم (قوله فالأولى أن يقال) فرع على توجه النظر على ما ذكره سابقا وأولى بما ذكره ههنا السلاسة عن هذا النظر وأشار بوصفه بالأولى إلى عدم ورود النظر على ما ذكره سابقا وما كان يدفعه وأورد عليه أن مثل النظر السابق متوجه إليه لأنه أن يراد التصور بهذا

(قوله أنه ما يتوقف على نوعه) مقول قيل وقوله حصوله تصور الخ على لقوله مستغنى عنه الخ وصغيره يرجع لماهو الواجب وقوله ليكن الخ على لقوله تصور الرسوم (قوله فلا يراد أن التصور بالرسم الخ) حاصله أن تصور برسمه كسبي وهو يقتضي أن يكون المطلوب مشهورا به فلا بد قبل تصور برسمه من أن يكون متصورا بوجه ما وذلك كافي في الشروع فقوله في تحصيل ماهو الواجب أي التصور المطلوب الواجب وقوله لحصوله أي ذلك التصور تصور الرسوم اللازم ليكن رسمه فله لا يمكن إلا أن كان الرسوم متصورا قبل وقوله استلزامه أي استلزامه ذلك الرسم ما يتوقف عليه الشرع (قوله استلزامه لما يتوقف عليه) أي استلزامه نوع ما يتوقف عليه سواء كان متوقفا عليه بالفعل بان يلقي العلم إليه تعريف العلم فيحصل بذلك تصور برسمه مع أنه لم يكن قبل ذلك معلوما بوجه آخر وألا بأن حصله هو بنفسه من الرسم فيكون قد تصوره بوجه ما قبل تصور برسمه فقوله وهو لا ينافي الاستثناء عنه أي لا ينافي أنه قد يستغنى عنه في صورته إذا حصله هو بنفسه من الرسم نذر (قوله كافي التصور بالوجه المخصوص) أي فالوجه المخصوص مستلزم لتصور بالوجه المطلق في ضمنه الذي هو لازم في الشروع وقوله إذا كان كسبيا قد لانه المحتاج للرسم فقدر (قوله فاصل اختياره الخ) ودعي العاصم حيث تفهيم الاختيار لترجيح فقال لا يوافق أصل الحكم فقال العاصم أن الاختيار لاستلزامه الواجب وزجه يعني بغير علم آخر

ظاهر أن الأولى أن يقال هذا مع كوننا بدمالقدمة المعنى المتقدم وهو ما يتوقف عليه الشروع في العلم بحيث يكون المعنى والمراد بالقدمة ما يتوقف عليه أصل الشروع في العلم ووجه توقف أصل الشروع في العلم على تصور أمه لا بد من تصور العلم الخ مع أنه لا يصح لانه حينئذ لا يتم الدليل لأن هذا المعنى لا يتوقف على تصور رسمه فالدليل لا ينتج المدعى وحينئذ فيعين أن يقال قوله فالأولى أن يقال الخ أي مع كوننا بدمالقدمة ما يتوقف عليه الشروع في وجه الصورة وقوله لا بد من تصور رسمه في معنى قولك وحب تصور العلم رسمه لاجل أن يكون الشارع الخ فالأول وجوب تصور العلم برسمه والعلة الكونية على بصيرة في طلبه واعتراض بأن معقول العلة لا بد أن يكون اختياريا للشخص والوجوب ليس كذلك والجواب أن الغاية تارة تكون علة ناعمة على الفعل وتارة لا فإذا أحضرت به لاجل الماء فالما يوصف بكونه غاية ويكونه علة ناعمة فإذا أحضر لاجل الماء فوجد كذا فالكتابة ولا يقال له علة ناعمة على الفعل إذا علمت ذلك تعلم أن قول الشارع ليكون الشارع غاية مترتبة على تصور رسمه لا أنها علة ناعمة على وجوب بحث فحصل الجواب أن الانسجام أن مدخول الامام علة ناعمة بل غاية مترتبة على تصور رسمه فإن قلت كأن الدليل الأول الذي ذكره للعلم الأول ورد عليه الصحن من جهتين كذلك هذا المعنى المراد يدعى لديه الصحن وجهين لأن قوله لا بد من تصور العلم رسمه أن أراد مطلق رسم فليس ذلك القياس الاستثنائي الذي تضمنته العبارة وهو لا بد من تصور رسمه الأول في تصور رسمه كما كان شارعا على وجه الصورة ولكن الساتر باطل فبطل المقدم وهو عدم تصور رسمه وإذا بطل عدم التصور برسمه ثبت التصور برسمه انم لوازم أي رسم كان أمه إذا اتقنى يتقنى الشروع في علمه على وجه الصورة لكن لا يتم التقريب لأن المقصود بيان أراد الرسم المخصوص في المقدمة وأن أراد لا بد من تصور الرسم المخصوص فلا بد من الشروع على وجه الصورة يحصل بأي رسم كان فلو ادعى الأول بردي الثاني وحاصل الجواب أن اختصار الترتيب الأول وهو أن المراد بالتصور بأي رسم كان ولكن اختصار المصنف لهذا الرسم الآتي في المقدمة لكونه محصلا للتصور بأي رسم لأن اختياره من حيث تعينه (قوله فالأولى الخ) قد علمت أنه لا أولوية لوجود الاعتراض على هذا الوجه مثل الوارد على الأول فهو مساو له

(٣٩)

لا بد من تصور العلم برسمه

أي بالتصور تصور العلم برسمه فكان المراد بقوله لم يتصور أيضا التصور برسمه لم يصح قياس الخلف فثبت أن لا بد من تصور العلم برسمه فلا يلزم طلب المجهول المطلق إنما يلزم ذلك إذا لم يكن متصورا أصلا (قال الشارع لا بد من تصور العلم برسمه) أي رسم كان كما يدل عليه العنوان

الرسم فلا نسلم توقف البصيرة عليه وان أراد بالتصور برسمه فلا نسلم التقريب إذ المقصود بيان سبب إيراد

هذا الرسم وأوجب أن المقصود بالتصور برسمه ما واره هذا الرسم لاستلزامه ما هو الواجب وإنما يكون هذا الوجه أولى لأنه يجعل بعض خصوصيات لم يكن من المقدمة في الوجه السابق من المقدمة فهو أقر بمن الأصل الذي هو كون جمع المخصوصات من المقدمة قولك أن يجب بأنه لا يصح عدم خصوصية رسم من المقدمة بخلاف خصوص الرسم في الأول فون جعل ما يناسب أن يكون من المقدمة منها وعدم رعاية خصوصية من غير ضرورة وليس في الثاني ذلك إذ لم يتلزم الاختصاص هذا الرسم دون الرسم والضرورة قاضية بتلك الهاذنون الرسم فيكون أولى ومن وجوه الأولوية كون جميع ما ذكر من المقدمة على وتيرة واحدة وهو إفادة الزيادة على أصل الشروع فيكون ذكر الرسم كيان الملحقة والموضوع ومنها أن الوجه الأول يفيد أن الرسم ذكره لتفصيل التصور بوجه ما جعل مقدمة باعتباره والثاني يدل على أنه ذكر لتبيين كل مسألة من العلم عن غيره وجعل مقدمة ذلك وهو المطابق للواقع يدل عليه أنه لم يكن الرسم جمعا وما نابعه من ذلك على فلو كان المقصود التصور بوجه تمام يتو جه الاعتراض عليه ومنها أن المتعلم بالوجه الأول يضع من الرسم مجرد تصور العلم في مقام الشروع والوجه الثاني رتبته كل مسألة ترد عليه وأن الثاني من الأول بغيره وهو أنه كما أنه في الوجه الأول كون الرسم بخصوصه من المقدمة فثبت في الوجه الثاني كون الرسم بما استلزمه من التصور بوجه ما من المقدمة فلا يكون أولى ويمكن أن يدفع بأن كون خصوص شيء غير مقصود في مقام ذكر الخاص بعد قليل بخلاف عدم القصد بما استلزمه الشيء وبعد بضمه أن الأولى أن يقال لا بد من التصور بوجه ما والامتنع الشروع وإن يكون ذلك التصور الرسم ليصل الصورة فعمل كون الرسم من مقدمات الشروع من وجهين (قوله لا بد من تصور العلم برسمه ليكون الشارع على بصيرة في طلبه) البصيرة في الطلب لا يفتقر عن الطالب ما هو من العلم إذا لقبه ولا يشتغل بالعلم المستغنى عنه يحصل ما منه فلا بد من أمر يقوم بمعرفة كل مسألة منه ومعرفة كل مسألة ليست منه حتى يلزم الأول ويعرض عن الثاني فلا يضيع وقتا من أوقات الحصول العلم ومن أمر يقوم بمعرفة موضوعه عن غير موضوعه فلا يفتقر عدم موضوعه من موضوعات مسأله إذا لقبه ولا يشغله عدم موضوعه من موضوعات مسائل غير العلم

(قوله فيكون المراد بقوله الخ) رد على الصامح حيث دد

(قوله على بصيرة في طلبه) تطلق البصيرة على التبصر وهو تمام الادراك وتطلق على عين القلب يدرك الشخص بها الاشياء كما يدركه بالعين الحقيقية والمراد هنا الاول اعمى التبصر (قوله فانه اذا تصور العلم برسمه) أي اعمى من أن يكون ذلك الرسم كسبأ أي نظري يأور بدورها وذلك لأن الرسم يكون بالاورام واللازم قد يكون ظاهرا وقد يكون خفيا فالخفي نظري و الظاهر يدعيه فالحدوث لازم للعالم وهو نظري وأما التفسير فهو لازم بدعي

اذا قلنا وان يعرف فائدة العلم كما هو حقها فعرف أن مستقضى فيحصل نافع فقلب نفعه ضررا المشقة فلا يفرج حده يوم شوقه الى أن يحصل العلم بشأته بسبب كمال اهتمامه فلا بد لأصل البصيرة من الامور الثلاثة المترتبة في مقدمه كتب الفن ولا حاجة الى ما ذكره السيد السندان معرفة الموضوع لم يذلل ولا يميز ولم يذلل البصيرة لاصل البصيرة كما هو ظاهر عبارة الشارع لان أصل البصيرة حصل بالرسم لان ذلك قد عرفت أن بصيرة يحصل المسائل باعتبار تميزها فاحتاجت منه لا بصيرة يحصل حدود الموضوعات وأجزائها وأعراضها الذاتية بل بصيرة يحصل المسائل من حيث انها مسائل هذا الفن أيضا فيحصل وأورد عليه أن ما ذكره في بيان وجوب التصور برسمه لا يفيد الوجوب سالم يضم اليه أن البصيرة لا تحصل بالوقوف التفصيلي وان الوقوف الاجمالي لا يحصل بدون الرسم وكلاهما ممنوعان والسند في منع الثاني انه يحصل بالمعرفة خاصة العلم يكون (٤٠) لكل مسألة مدخل فيها سواء كانت تلك المعرفة بالنظر فيكون معرفة برسمه أو بالبدية

فلا يكون معرفة برسمه
وانه يحصل بالصدق
بالموضوعية فقههم
دفعه بان معنى وجوب
معرفة العلم برسمي
الشروع بالبصيرة
أنها تحصل منها لانها
لا تحصل بغيرها وهذا
يعينه معنى التوقف في
تعريف العلم بما يتوقف
عليه الشيء ولذا صرح بهم
تجوير تصدق العلم
والاشارة اليه لم يفت
الشارح الى انبأ الجزء
السلي للوجوب

ليكون الشارع فيه على بصيرة في طلبه فانه اذا تصور العلم برسمه

أقول الوجه السابق يدل على وجوب التصور بوجه ما وامتناع الشروع مطلقا بدونه وهذا الوجه يدل على أنه لا بد في الشروع على بصيرة من تصور العلم برسمه ولا يدل على أنه لا بد لا تنوع الشروع مطلقا
حيث قال البحث الاول في ماهية المنطق أي تصور ماهيته بالرسم لا امتناع الحد واختيار الرسم المخصوص لا اتفاق عليه كما يشعر به قوله ورسموه فلا بد ما قبل ان السؤال واراد عليه ايضا لانه ان اراد به التصور بالرسم مطلقا فلا يتم التعريف بالمقصود بيان سبب اراد الرسم المخصوص وان اراد به التصور بوجه هذا الرسم فلا يتم الملازمة سواء حصول البصيرة برسم آخر على أن الشارع لم يدع توقف البصيرة عليه بل حصولها به حيث قال ليكون على بصيرة في طلبه فالمقدمة على ما يستفاد من كلامه ما يفيد البصيرة قبل الشروع في العلم (قال الشارع ليكون الخ) أي وجب تصور العلم برسمه قبل الشروع ليحصل الشروع على وجه البصيرة فاللام للسبب ومنحوله غاية مترتبة عليه لاعلة غائية حتى يرد عليه ان العلة الغائية انما تكون للفعل الاختياري ووجوب التصور ليس كذلك (قوله الوجه السابق الخ) يعني ظاهر كلام الشارع يقتضي أن الوجه الثاني قائم مقام الوجه الاول مثبت لما بينته وليس كذلك فلا بد من العناية في عبارة الشارع بان يقال مراده فالاولي أن تفسير المقدمة بما يتوقف عليه الشروع على وجه البصيرة أو بما يفيد الشروع على وجه البصيرة ويقال لا بد من تصور العلم برسمه الى الخ (قوله وهذا الوجه يدل الخ)

• ومنهم من اتفق دفعه بان جعل تنويز بصيرة للتعظيم فقال أراد ليكون الشارع على بصيرة كاملة وكل ما له دخل في كمال البصيرة يتوقف عليه كمالها فلا يرد عليه ما أوردنا ذلك أمر غير مضبوط ليعمل الزيادة فلا تنصير المقدمة فيما ذكرناه حق ان المصير ليس لبرهان دعائه بل لغرض الاطلاع عليه فنال على زائد فغلبه الى ما ذكره حتى يتم ما يحصل به كمال البصيرة ولأن ترتيب الرسم ما هو رسم بالقياس الى من يكون معرفة العلم نظر اليه انما من رسم يكون رسم الجميع العقول ونقول معرفة الموضوع لا تكون سببا لتعريف المسائل مالم ينسب منها رسم ولم تصور العلم به فاعرفه بتجميع التامس وتقوية الفعل وأما ما يقال

(قوله لا امتناع الحد) لما سبق في الشارع من قوله وهما فائدة جليلة الخ (قوله ما يفيد البصيرة) أي لا ما يتوقف عليه البصيرة كما هو قيام وجهه فقولنا فلا نسلم الملازمة باطل لبنائه على أن المراد ما يتوقف عليه البصيرة تدبر (قوله غاية مترتبة) الفائدة تارة تكون علة باعثة كأن تحضر بمرآة الاجل الماء فهو غاية و علة باعثة وتارة لا تكون علة أصلا كأن تحضر هالاحة فوجدت كثرافه و غاية لاعلة وقوله ليس كذلك لأن الوجود وجوب ذاتي لا مدخل فيه للاختيار (قوله بأن يقال مراد الخ) لأن هذا الوجه لا يثبت بدون تفسير تفسير المقدمة بما يتوقف عليه الشروع مطلقا (قوله أو بما يفيد الشروع الخ) أي شاء على ما ذكرنا سابقا أن الشارع لم يدع توقف البصيرة عليه بل حصولها به

(قوله وقف على جميع مسائله اجمالاً) بحيث اذا ورد عليه مسألة من ذلك الفن علم انها منه وذلك لان علم المنطق آلة قانونية تصمم مراعاتها الفهم عن الخلق الفكر وهذا التعريف مستلزم لفرض كلية قائمة كل مسألة من هذا العلم لها داخل في عصمة الفهم عن الخطأ في الفكر والتعريف مستلزم لهذه القضية لازمة فاذا قيل مثلاً كل انسان حيوان موجبة كلية فهي مشكلة لا بد من أى فن لكن اذا تأملنا وجدنا لها دخلاً في العصمة من حيث ان صفى الشكل الاول لا بد أن تكون موجبة كلية كراه لا بد أن تكون كلية فن حسب ايجابها حصل شرط الصفى ومن حيث كنهها حصل شرط الكبرى فنقول قولنا كل انسان حيوان موجبة كلية مشكلة لها داخل في العصمة وكل ما كان كذلك فهو من المنطق ينتج هذه مسائل المطلق فهذا قياس مركب من صفى خارجة ظاهري وكبرى وقد أخذنا من التعريف فان قلت الموجود في القياس ليس عن المأخوذ من التعريف فان محمول المأخوذ من التعريف غير محمول كبرى القياس لان محمول الاول هو العصمة وهي موضوع الثانية فالمأخوذ من التعريف قائمة كل مشكلة من هذا الفن لها داخل في العصمة وكبرى القياس قائمة كل ماله دخل في العصمة فهذه مسائل فن المنطق وحينئذ الكبرى ليست مأخوذة من التعريف فالجواب أن الكبرى لازمة للأخوذة من التعريف فان قلت لا جعل المأخوذة كبرى حقيقة فالجواب أن النتيجة بالعنوان المتقدم لا تحصل لا يجعل اللازمة كبرى فقوله علم انها

ان الوجه السابق يدل على انه لا بد من التصور بوجه ما وانه لولا لا تمتنع التروع مطلقاً (٤١) وهذا الوجه يدل على انه لا بد

لشارع من تصوره

برسمه ليكون شروعه

على بصيرة ولا يدل على

انه لولا لا تمتنع التروع

مطلقاً فالشارع به ان

الصواب هو الوجه

الاول لانه يحصل

ما يشبه الرسم من

التصور ووجه ما من

المقدمة المفسرة عما

يتوقف عليه التروع

و يظهر به وجه اراد

رسم العلم في المقدمة

بمخلاف هذا الوجه فانه

لا يجعل التصور بالرسم

من المقدمة المفسرة عما

من المقدمة ادفعه

قوله لان لكل علم مسائل كثيرة (أي عبارة عن مسائل كثيرة الخ وقوله بها اعمد الخ) فما يتعلق بتعدد هذه الجملة تحت مسائل (قوله فان أريد

بصور العلم برسمه الخ) أي يخص التصور بالرسم بالنظرى ولا بالجهول فالوجوب المستفاد من قوله لا يدعنى بمعنى أنه في الشروع

عقلان يكون ذلك التصور موجوداً فهو لزوم عقلى ليكون الشروع على بصيرة وهذا لا ينافى كون ذلك التصور موجوداً ولا كونه بديهياً

(قوله وان خص بالتصور) أي خص تصور العلم برسمه بالتصور النظرى أي الحاصل بالنظرى كان القوم استحبوا البعد النظرى عن

الخطا (قوله وأورد صفة الفرق الخ) أي اعلم بقول علم يعرف بها أحوال وأخر الكلام الخ مع أن المعلوم وهو الأصول متباعد إشارة إلى أن

الوحدة التي تخص علم النحو معتبرة في التعريف دون التي تعمه وعلم الصرف والبيان مثلاً كان يقال علمه تعلق بالكلمات العربية

فان ذلك تعريف بالاعم وهو يفيد الوقوف على جميع المسائل اجمالاً وان لم يقدم ذكر السيد قدس سره من حصول مقدم الخ وهذا

أخذ السيد قول الشارح اننا تصور العلم برسمه وقف على جميع مسائله اجمالاً لان الرسم مأخوذ من جهة الوحدة المعتبرة لاجل

التبميز فلا بد على الشارح أن تصور علمين بأمر بهما فيضم أرايه بقوله فلذا تصور العلم برسمه وقف الخ فلذا لا يسمى العلم وحده تدبر

(قوله الجزئية) أخذ من المعرفة لانهما تعلق بالجزئية فقط وأخذ العروض من لفظ أحوال وقوله المستهله أى وان كنت بحكمة الاصل

كقطاس (قوله بناء على أن الخ) دفعه بأن تكون الانخيلة للجموع (قوله وهذا الخ) يعني أن مراد السيد بسان معنى الوقوف

وقف على جميع مسائله اجمالاً

(قوله وقف على جميع مسائله اجمالاً) أقول أراد به أن من تصور الفهم لآله علم بأصول يعرف بها أحوال وأخر الكلام من حيث الاعراب والبناء حصل عند مقدمة كلية وهي أن كل مسألة من مسائل العلوم لها داخل في تلك المعرفة فلذا أورد عليه مشكلة معينة منها يمكن بذلك من أن يعلم انها من التصورات

ونذلك لان لكل علم مسائل كثيرة لها جهة واحدة مختصة بها اعمد علماً وله او نفر بالتدوين فلذا علم تلك الجهة امتاز عنده عما عداه تميزاً تاماً وان علمه بوجه أعم وأخص لم يحصل التميز التام فان أريد بتصور العلم برسمه التصور بوجه يفيد تميزاً عما عداه امسواه كان مجهولاً ولا بد منها أو كسبياً فالوجوب المستفاد من قوله لا يدعنى لا امتناع حصول البصيرة بحيث يمتاز عما عداه بغيره وان خص التصور باللازم النظرى كما هو المتعارف فالوجوب استحقاقاً فأن دعيت الشكوك التي عرفت فالتدوين (قوله علم الخ) أورد صفة المفرد إشارة إلى أن الوحدة معتبرة فلا بد من التصور بغيره نقضاً (قوله بأصول) أي بقواعد يعرف بها أى يعتمد بسببها على معرفة الاحوال الجزئية المعارضة للكلمات المستهله في لغة العرب من حيث انها معرفة أو مبينة وفائدة القيود ظاهرة فلا حاجة إلى المطالة (قوله حصل عند مقدمة الخ) بناء على أن افرادها بالتدوين من هذه الجهة وهذا هو المراد من الوقوف على جميع المسائل اجمالاً (قوله تمكن بذلك الخ) يضم

(٦ - حواشى التنبيه) ذكر حتى يتضمن بيان سبب اراد رسم العلم في المقدمة وقد عرفت بما بينا من تعريف المقدمة ادفعه

من ذلك أي تمكن من علم أنهم من ذلك العلم والتمكن يكون بالبيان بضمري سهلة الحصول وضمها الكبرى لازمة لا من مقتضى تعريف يتبع ان هذه المسألة من مسائل هذا الفن وعلمت ان التعريف تصور ويلزمه قضية من قبيل التصديق ويلزم تلك القضية قضية أخرى تضم للصغرى سهلة الحصول يتبع المراد وليس المراد علم أنهم من ذلك العلم بالفعل لانه خلاف الواقع فان قلت لان للضرورة بين القضية الاولى لازمة للتعريف والقضية الثانية لازمة لهذا لازم لجواز ان يكون لازما أعما كلان المحمول أعم الارى أنه يلزم من الانسان الحيوان دون العكس فالجواب ان المحمول في القضية اللازمة للتعريف متناول لموضوعها لا أعما فيكون لازما مساويا لها لا أعما منها

(قوله حتى ان كل مسئلة منه رد عليه علم أنهم من ذلك العلم) أي يمكن من أن يعلم أنهم من ذلك العلم كما كان العلم لا ينفك عنه ووجه التمكن ان تعريف العلم رسمه انما يكون بخاتمة يكون لكل مسئلة منه مدخل فيها فإذا ورد عليه مسئلة عرف أن لها مدخلا في تلك الخاصة قال هن مسئلة لها مدخل في تلك الخاصة وكل مسئلة كذلك فهو من النطاق مثلا علم أن تلك المسئلة منه وكذلك يعرف رسم العلم مسئلة غير العلم بانها ليست منه لان التعريف يكون بخاتمة لا مدخل فيها المسئلة غير العلم فإذا ورد عليه مسئلة غير العلم يقول هذه المسئلة لا مدخل لها في هذه الخاصة وكل ما لا مدخل له في هذه الخاصة ليس منه فيعلم أنهم ليست منه وليذكر الشارح هذه النتيجة لمعرفة العلم رسمه لانه يكتفي ما ذكره في ثبات مدخله في الصيغة ثم لو ذكر لمكان وجه آخر لمدخله فان قلت للتعريف علم رسم هو التعريف الجامع للمانع بالعرض وذلك (٤٣) لا يقتضي إلا ان يصدق رسم العلم على أفرادها ولا يصدق على غيرها وما أن يبين كل مسئلة منه عن

مسئلة غير فليس من شرط التعريف الرسي • قلت الترتيب في رسم العلم ذلك لان الغرض منه تمييز المسائل ومن ههنا يرتبط بطريق باب التعريف أهملوا بيان في محله وهو انما كان الغرض من التعريف تمييز كل جزء من العرف يجب أن يكون بخاتمة يكون لكل جزء من المصروف دخل فهو لا يكون لغيره دخل فهو لا يكون جمع

حتى ان كل مسئلة منه رد عليه علم أنهم من ذلك العلم كما أن من أراد سلو طريق لم يشاهد لكن عرف أماراته فهو على بصيرة في سلو كنه يقول هن مسئلة لها مدخل في معرفة اعراب الكلمة وبيانها وكل مسئلة كذلك فهي من الصفوف هذه المسئلة منه وكذا اذا تصور المران بأنه آلة قانونية تعصم مراتبها الفهم عن الخطا في الفكر حصل عنده مقدمة كلية وهي أن كل مسئلة لها مدخل في تلك الصفوف وتكن بذلك من أن يعلم مسائله ويعبرها عن غيرها كما أنما صغرى سهلة الحصول وما قيل انه يجوز ان يكون اندراج هذه المسئلة تحت موضوع الكبرى نظرا بما عر يقابه فالجواب عنه أن المراد سهلة الحصول بعد العلم بالكبرى لا يحتاج حيثنذا الى التحصيل صدق مفهوم موضوع الكبرى المعلوم على فرد بخلاف ما إذا لم يعلم قوه وكل مسئلة كذلك فهي من الصفوف قبل هذه المقدمة غير المقدمة السابقة والجواب أن المقدمة متلازمان لان جهة الوحدة مختصة بالعلم إلا أن الاولى لما كانت لازمة للتعريف صرح بها كراه ولا الثانية صرح بها في الانتاج ذكره ثانيا (قوله) وكذا اذا تصور المران الخ) وأورد مثالين اشار الى أن جهة الوحدة التي يؤخذ بالقياس اليها لازم قد يكون موضوع العلم كما في تعريف النحو وقد يكون غايته كما في ما نحن فيه وأما جواز كونها جهة أخرى كالامر العام للسلوات والمسائل فمستل

التعريف ومنه بالقياس الى الاجز لا بالقياس الى الافراد على أنه لو دخل جزء من آخر اغتر العلم في التعريف الرسي لا

(قوله وما قيل) أي اعتراضا على أهلية الحصول وقوله عريضا متاخلا في الظن وأغريا بالتعين أي ماضوا وحاصل الجواب ان المراد السهولة بالنسبة لتفصيل مفهوم الكبرى فعد حصوله لا يحتاج الى الياسات صدق على تلك المسئلة الواردة عليه (قوله غير المقدمة السابقة) اذا المقدمة السابقة كل مسئلة من الصفوف لها مدخل في تلك المعرفة وهي غير كل مسئلة لها مدخل فهي من الصفوف ولا مدخل السابقة في هذا الحصول الاجالي اذ اختصت الصغرى لانه يصير هكذا هذه المسئلة لها مدخل وكل مسئلة من الصفوف لها مدخل وهذا يحصل منه أن هذه المسئلة من الصفوف وانما المقيدة هو الثانية هذا تمام الاشكال وحاصل دفع الحسى أن جهة الوحدة أعنى معرفة أو آخر الكلم الخ مختصة بالعلم شأن على أن افراد تلك المسائل بالتدوير في تلك وحيثنذا يلزم من كون كل مسئلة لها مدخل في تلك أن كل مسئلة كذلك من الصفوف بالعكس وقوله صرح بها أي بلا توسط اختصاص جهة الوحدة بالعلم بخلاف الثانية وقوله والثانية صرح بها في الانتاج أي تتم بلا توسط اختصاص جهة الوحدة بخلاف الاولى (قوله) كالامر العام معمولات بأن تكون طائفة من معمولات واجبة اليه كالاعراب في العربيات أو النشاق في المنيات لو فرض أن كلامها علم برأسه وقوه أو المسائل بأن يكون عاملا لموضوعها لم يحولها كغيرها مما يتعلق به انيسة للعقل بالدينية فله علم لموضوعات مسائل الكلام ومحولها

لصدق على ما ليس فردا للعلم وهو مجموع العلم وجزءه من العلم ولم يصدق على العلم ولو خرج جزء من أجزاء العلم عنه لصدق التعريف الرسمي على غير فرد العلم وهو بعضه ولم يصدق عليه

(قوله الآن المتعبر عند القوم هاتان الجهتان) لكون المقصود من العلم بيان أحوال الموضوع والخصومات طلب لذوات الموضوعات (قوله أيضا الآن المتعبر عند القوم هاتان الجهتان) بيان ذلك أنها لم حاولوا معرفة أحوال الأشياء بقدر الطاقة البشرية على ما هو المراد بالحكمة وضعوا الحقائق أنواعا وأجناسا وغيرها كالإنسان والحيوان والموجود ويحتوا عن أحوالها المختص بها وأثبتوها بالادلة فحصل لهم فضاء كسبية محمولاتها أعراض ذاتية تلك الحقائق سواء بالسائل وجوابا كل طائفة منها رجوع إلى واحد من تلك الأشياء بأن تكون موضوعاتها بنفسه أو جزأه أو توحيته أو عرض ذاتاته علما خاصا يفرد بالتدوين والتسمية والتعظيم نظر إلى حالتها تلك الطائفة على كثرتها واختلاف محمولاتها من الاتحاد في جهة الموضوع أي الاشتراك فيه على الوجه المذكور وقد قصدت من جهات آخر كالتمصق والغاية ونحوهما وبوخذلهما من بعض تلك الجهات ما يفرد تصورهما من حيث الأحوال ومن حيث أن لها واحدة فتكون حدا للعلم أن يدل على حقيقة متبادعة في ذلك المركب الاعتباري كإحلال هو علم بصرفه عن كذا أو علم بقواعد كذا والأخرى كما يقال هو علم بقدره على كذا ويحترز عن كذا أو يكون أنه كذا فلنظر أن الموضوع هو جهة وحده مسائل العلم الواحد نظرا إلى ذاتها وأن عرضها جهات آخر كالتعريف والغاية وأنه لا معنى لكون هذا علما وذلك علما آخر (٤٣) سوى أنه يبحث عن أحوال شيء وذلك عن أحوال شيء آخر مفارقة للذات أو بالاعتبار فلا يكون غايها العلوم في نفسها وبالنظر إلى ذواتها إلا بحسب الموضوع وأن كانت تتباير عند الطلاب عمالها من التعريفات والغايات ونحوها اه من مقاصد (قوله أي إذا تصور العلم برسمه فقد عرفت خاصته وعلم أن كل مسألة منه لها مدخل في تلك الخاصة وبذلك يفرد إذا أورد عليه مسألة منه أن يعلم أنها منه قدرة تامة فكأنه قد علم ذلك أولا ولم ير أنه بمجرد تصور العلم برسمه قد حصل له بالفعل العلم بغير مسألة من غير ما حق برده على أنه خلاف الواقع فليس كل من تصور علم المنطق على كذا يحصل له العلم بالفعل بكل مسألة منه نورده على أنها منه

الآن المتعبر عند القوم هاتان الجهتان (قوله وبالجملة الخ) بيان إجمالي في جميع العلوم بعد التفصيل في جزئ أي إذا تصور العلم برسمه فقد عرفت بخاصته وحصل خاصته في ذهنه فلذا توجه إليها عرف أنها خاصة وعلم منه أن كل مسألة منه لها مدخل في تلك الخاصة فتكون لها خواتم من جهة الوحدة المشتركة (قوله إذا أورد عليه) نظري لم يعلم لا يقدر أن القدرة حاصله غير مشروطة بالإيراد (قوله فكأنه قد علم الخ) فالمراد بقول الشارح علم أنها من ذلك العلم فكل من علمها تمكن أن ما أو التمكن المذكور لا ينافي عدم حصول التمييز بالفعل في بعض المسائل كما كان التمكن من الاحتجال لا ينافي وقوعه لا يرى في بعض المسائل من التجهيد وهذه التمكن منشؤه كون التعريف ما أخوذنا من جهة الوحدة التي يشترك فيها جميع المسائل للاشتراط كونه جامعا لجميع أجزاء المحدود وما نعلم دخول غيرها فيه لم يشترط أمر آخر في التعريف أهله القوم في بيان الشروط أو التزام أن خروج مسألة أو دخول غيرها ينسب لمصدق المحدود على غير أفراد الحد وبالعكس

بخاصته وإذا عرفت بها فهي خاصة في ذهنه فهاتان الجهتان مندرجتان في قول السد إذا تصور العلم برسمه وذلك مقدمة بمخزوفة وهي قوله فلذا توجه إليها وهي التي يرتب عليها الحكم بأنها خاصة لأن الحكم عليها هو موقوف على ملاحظتها قصد وليس في الأولين إلا ملاحظتها لا حصل المعرفة بمجرد الحصول بل الثبات ولا يمكن حشدها لحكم عليها بأنها خاصة وقوله عرف أنها خاصة إشارة إلى أن قول السد فقد عرفت خاصته أي من حيث أنها خاصة (قوله لا اشتراط كونه جامعا) عطف على قوله كون التعريف أي هذا التمكن منشؤه كون التعريف ما أخوذنا من جهة الوحدة وليس منشؤه ذلك الاشتراط وقوله فلزم من مرتب على الاشتراط المنفي وهذا رد على الصالح حيث قال فإن قلت التعريف بالرسم هو التعريف بالجامع المانع بالعرض وذلك لا يقتضي الآن بصدق رسم العلم على أفراد ما لا يصدق على غيره أو ما لا يميز كل مسألة منه عن مسألة غيرهما فليس من شرائط التعريف الرسمي قلت التزموا في رسم العلم ذلك لأن القرض منه تمييز المسائل ومن ههنا يرتب في باب التعريف أنه ملوا ببيان في محله وهو أنه إذا كان القرض من التعريف تمييز كل جزء من المعرفة يجب أن يكون بخاصة يكون لكل جزء من المعرفة مدخل فيها ولا يكون لغيره مدخل فيها لا يكون جمع التعريف بوضعه بالقياس إلى الأجزاء لا بالقياس إلى الأفراد على أنه لو دخل جزء من أجزاء غير العلم في التعريف الرسمي لم يصدق على ما ليس فردا للعلم وهو مجموع العلم وجزءه من العلم ولم يصدق على العلم ولو خرج جزء من أجزاء العلم عنه لصدق التعريف الرسمي لم يصدق على غير فرد العلم وهو بعضه ولم يصدق عليه (قوله فلزم اشتراط أمر آخر الخ) وهو أن يكون جامعا للأجزاء وما نعلم دخول غيرها هو لم يشترطوا الإجماع والمنع للأفراد دون الأجزاء فكان المذموم

(قوله وأما على بيان الحاجة) تقدم أن المراد بالحاجة السؤال وهو في أي شيء يحتاج الناس إلى التعلق فالحق حيث لا وما وجه توقف الشرع على بيان هذا السؤال ولا شأن بالشرع لا يتوقف على بيان هذا السؤال وحيث تخفى الكلام حنف أي وأما وجه توقف الشرع على التصديق بحجوب هذا السؤال وهو أنه بعصم الفكر الخ (قوله فلا نه لولم يعلم الخ) قياس استثنائي حذف مفعله وهو الثانية لكونها ضرورية والأصل فلا نه لولم يعلم غاية العلم والقرض منه لكان طلبه عبثا لكن طلب العبث باطل لانه لا يليق بعقل فعدم علم غاية العلم باطل وإذا بطل عدم العلم بالغاية والقرض ثبت العلم بهما فان قلت اذا كان علم الغرض بهذا يستلزم معرفة الغاية في أي فائدة ذلك كراهية فالجواب أن الراسم انما يستلزم تصور الغاية لا التصديق بها والمقصود هنا التصديق بها ولا يقال ان الراسم يستلزم لقضيه وهي أنه بعصم الفكر وحيث قد فوسم استلزم التصديق بالغاية والجواب أنهم ذكر وأن القضاء بما لا يؤخذ في التعريف المقصود منه التمييز التصور لا الحكم وحيث فلا يستلزم التصديق بها ثم ان المناسب لمسبق في المقدمة من أن المراد بها ما يتوقف عليه الشرع وعلى وجه البصيرة أن يقول لانه لولم يعلم غاية العلم لم يكن على بصيرة الآن يقال ان قوله لكان طلبه عبثا مستلزم لكونه ليس على بصيرة لانه يلزم من وجود البصيرة عدم العبث فعدم العبث لازم للبصيرة والبصيرة ملازمة فعلية تقدر وجود العبث تنقضي البصيرة لانه يلزم من انتفاء اللازم انتفاء المزمع فيقتضد قوله لكان طلبه عبثا مستلزم لكونه لم يكن على بصيرة فكذا قال لم يكن على بصيرة وانما عمل عنه لان اثبات الشيء ينفي ما يستلزمه أبلغ لانه كدعوى الشيء بنبه فكذا نأخذ عن الثاني المزمع أن عدم البصيرة وأقناع عدم اللازم وهو العبث دليل على فانه قلت لأنسلم أنه يلزم من عدم العلم بالغاية كونه عبثا لا يجوز أن يكون في نفس الامر لا يعلم الغاية وهو غرض أي أن من الجائر أن شرع فيه على جهالة بغايته ثم يبين أنه خبر ولا يلزم من نفي العلم كونه عبثا لجواز أن يكون ذلك الشيء خيرا في نفس الامر والجواب أن مراده بالعبث في المقام السعي من غير (٤٤) غرض صحيح مصاحب للسعي فاذا لم يعلم بالغاية وجد طلب العبث أي السعي من غير تصور

<p>وأما على بيان الحاجة إليه فلا نه لولم يعلم غاية العلم والقرض منه</p> <p>بناء على أن هذا المصوغ غير العلم (قال الشارح وأما على بيان الحاجة) زاد لفظ البيان إشارة إلى أنه مفهوم تصديقي وكذا في الموضع أي توقف الشرع في العلم على إثبات أن الناس يحتاجون إليه لاجل كذا فهو في الحقيقة تصديقي بالغاية المترتبة عليه مع العلم باعتداله بالدليل (قال الشارح فلا نه لولم يعلم غاية العلم) أي لولم يعتقد ما جازما أو نالها بانيته أي بالغاية التي لها من بداختصاص به بأن يكون تدوينه لاجلها</p>	<p>غرض صحيح فالمنظور له الحالة القائمة به لا ما في نفس الامر والحاصل أن القرض عبارة عن المصلحة المترتبة التي قصدت بالتدوين فاذا شرع الشارع في ذلك القرن</p>
--	---

ملا حظا لهذا المعنى فلا يمكن ضعف اجتهاده ولا يحصل له فتور لانه يجرد المسائل الآتية موافقا للاخذ (قوله والقرض منه) كالعبث هنا لكان

(قوله وأما على بيان الحاجة إليه فلا نه لولم يعلم غاية العلم والقرض منه) أن يقولوا بشرط في تعدد يف العلوم أن تكون جامعة للأفراد وما نفعهم دخول غيرها أو ما نفعهم دخول غيرها ولا يلزم من الأول الثاني لتحقيق الأول عند أخذ التعريف من غير جهة وحيدة المسائل مع أن التعريف كذلك غير نافع في العلوم لعدم الشرع حيث على بصيرة أو يقال بدل هذا لا يجمع والمنع للأفراد من كون التعريف بالعلم من جهة وحيدة المسائل الآن يلزم أن ما صرحوا به من الجمع والمنع للفرع كافي عن هذا لأن دخول مسألة أو خروج أخرى يستلزم صدق المحدود إلى آخر ما ذكره وقد عرفت أن ذلك كله مردود بالأدلة مع مراعاة الوحدة (قوله فهو في الحقيقة الخ) أي لا يجرى تصديق بالغاية كالمظهر الشارح بل لا بد من اثبات الاحتياج الملائم لاجل تلك الغاية لا قبل فهو تصديق بالغاية لا قبل لانه لا يمكن عن دليل ربحا جمع عنصم العلم بالاعتداد والاهتمام بها حيث كان الاحتياج لتدوينه لاجلها فكذا كره لاجلها لبيان الاعتدال بها ودليل احتياج الناس إليه هو ما سأل في الشرح ودليل الاعتدال بها الاحتياج إليه لاجلها فلهذا لا قبل لراجع لهما فأن دفع قول العصام أن ما ذكره الشارح لا يثبت توقف الشرع على بيان الحاجة بل على العلم بالغاية المترتبة العتبها وان دفع أيضا أن بيان الغاية يحصل بالرسم لان ما فيه تصور والتصديق (قوله أي بالغاية التي لها من بداختصاص به) يعني أن الاضافة لزيادة الاختصاص والمراد بالاختصاص الارتباط لانه الذي يقبل الزاد بدون حقيقة الاختصاص وانما قال من مدارب ارتباط لان هذه الغاية تترتب بأضالى النفس القسدية الغير الخاصة بظن (قوله من بداختصاص) له لم يبق على فرض مقولته بالتشكيك والافهوا لا يتفاوت (قوله بأن يكون تدوينه لاجلها) تفسيره بدل الاختصاص ففي دون لاجلها لكن لها من بداختصاص به وكان محتاجا إليه فيها سواء حوّن غيره لاجلها أيضا أو لافان المدعى لربها عليه مدون توقفها كما قال وهي الغاية الخ فأن دفع قول المصمم لا بد من إثبات أن غاية العلم لا يحصل من غير الحاجة إلى الشيء التي في شيء انما تثبت لولم يكن ذلك الشيء حاصل من غير

لما هو موجود كذا كان ذلك غاية لا غرض لان الغرض المتعلق بالمرتبة على الفعل من حيث ان لاحلها الغدائم الفاعل على الفعل والغاية المصلحة المرتبة على طرف الفعل من حيث انها على طرفه فالغرض اخص من الغاية والغاية اعم وعطف الشارع الغرض على الغاية اشارة الى ان المراد بالغاية في المقام الغاية الباعثة لا الغاية غير الباعثة فهنا العطف عطف تفسير لانه قصد به تفسير الاول وان كانت الغاية في حد ذاتها اعم فان قلت هل قال من اول الامر الغرض ولا حاجة لذلك الغاية فالجواب انه اعاد ذكرها لانه في الواقعة على لسانهم فذكرها ثم ان الغرض لاحل ان بين ما مر ادهم بها والحاصل ان الرسم الآتي له وهو قوله آفة تامة تعصم الفكر مستلزم لغاية لانها اخذت فيه حيث قال تعصم الخ وتلك ان غاية العصمة وقد نسق انه لا بد من معرفة العلم وانما عرفه برسمه لم يعرفه لغاية لانها اخذت جزا من الرسم ثم ان العلم المتعلق بالغاية تصديق اعم من ان يكون دارجا او جازما فقولنا فلا ثم لو لم يعلم غايته اى لو لم يصدق بغاية العلم كالعصمة هنا على طريق الجزم والظن

بصورة يتبين لو لم يعلم غاية العلم والغرض منه لم يكن على بصيرة وكلام الشارع يشهد به ليس العلم تلك الفائدة من جهة الصيرورة قال من راسد اوله طريق لم يشاهده (٤٦) لكن عرف املوا فهو على بصيرة في طلبه جعل البصيرة حاصله من غير العلم بالفائدة المعتد بها

عرفا ونك يفترجده فيه قطعاً ولا بد ان تكون تلك الفائدة هي الفائدة التي ترتب على ذلك العلم اذ لو لم تكن اياهار بما زال اعتقاده بعد الشروع فيه لعدم النسبة بينهما فيصير عبثاً في طلبه عبثاً في نظره معتد بها في اعتقاده وكل ما كان هذا شأنه فهو عبث عرفاً أما الصغرى فمظاهرها أو ما لا تكبري فلما ذكره قدس سره فيما نقل عنه على حوائج شرح المختصر العتب بحسب العرف ما لا يرتب عليه فائدة أصلاً أو يرتب عليه ما لا يعتد به نظراً فهذا الفعل المشتمل على الشبهة ١٥ اى لا يرتب عليه في اعتقاده فائدة أصلاً معتد بها أو غيرها أو يرتب عليه فائدة لا يعتد بها في اعتقاده وان كانت في نفس الامر معتد بها بنسبة المتعارف المشهور في الاخلاق ان الفاعل اذا فعل فعلاً لم يرتب عليه غرضه يقال فعل فلما عاينوا وان جرت فائدته وبما ذكرنا من التقييد اندفع التناقض بين ما نقل عنه وبين ما في المتن حيث يفهم من الحاشية ان الفعل الذي يرتب عليه ما لا يعتد به عبث عرفاً وان اعتقد الفاعل الفائدة المعتد بها ونفهم من المتن ان الفعل الذي اعتد فيه فائدة لا يعتد بها عبثاً وان ترتب عليه الفائدة المعتد بها واندفع ما قبل ان العتب العرفي بالمعنى المذكور فيما نقل عنه لا يمكن وجوده في تحصيل العلوم لانه يرتب عليها الفائدة المعتد بها التي وضعت لها (قوله وبذلك يخرجه) اى بسبب اعتقاده فائدة غير معتد بها في اعتقاده يضعف سبب في تحصيل ذلك العلم فاما ان يتركه ولا يسي في حق السى فما كان في شروعه على بصيرة (قوله وان تكون تلك الفائدة) اى الفائدة المعتد بها التي اعتقدها الشارع (قوله لعدم النسبة) بين ما اعتقده وبين العلم فان كان ظاهر ازال الاعتقاد وان كان خفياً بقي فلذا قال ربما (قوله فيصير عبثاً) أو ما لا يجوز ان يعتد بعد زوال الاعتقاد الاول فائدة المرتبة عليه وتكون مهمته نفسى في تحصيله لاجل هذه الفائدة فلا يصير عبثاً السابق عنها فلا يضر لان قوله فيصير ايراد داخل يخرجه وانما اصابه السابق عبثاً علم انه لم يكن على بصيرة في شروعه (قوله عبثاً في نظره)

ولا ينبغي عليه ان كلمة لو هذه بمعنى كلمة وان وان ضمير عليه مجتمعت الطلب والطلب والمطلوب وان الظاهر من غاية العلم والغرض من غايته تدوينه فيصير المعنى لو لم يعلم غاية العلم التي بدت المدون التي تدوينه لكان طلبه عبثاً والملازمة ممنوعة بظاهرة المنع لانه يجوز ان يعلم غرض منه ارجح مما علمه المدون لان ما علمه المدون في المنطق العصمة عن الخطا في الاستكثار المحركة لانه دونه مقدمة الحكمة ويجوز ان يعلم الشارع الغرض العصمة عن

الخطا في اى فكر كان كالمو الغرض من تخصيصه الآن حيث ينبغي ان يراد بغاية العلم غاية التدوين أو ما يقوم مقامها وهو

عبث السابق عبثاً فلا بد فمن ان يكون ما شرع لاجله هو المرتبة في الواقع كالمو وسأى (قوله فذكر السد) وفي نسخة فلذا ذكره (قوله بحسب العرف) وأما في المقدم وهو القسم الاول فقط كافي حاشية المواظف (قوله من التقييد) اى بقوة في اعتقاده وقوله بناء على ذلك لنقص ذلك وقوله ما نقل عنه اى على حوائج الشرح فله عليه حوائج ونقل عنه على حاشيتها ذكره وقوله ما في المتن اى جلب تلك الحوائج وهو كافي هذه الحاشية (قوله وان اعتقاد الخ) هذا هو محل التناقض فيصير عبثاً لا يعتد به بقولنا في اعتقاده (قوله واندفع ما قبل) لانه ليس العتب العرفي بمجرد عدم الترتيب بل بعدم ترتب ما يعتد به في اعتقاده (قوله لعدم النسبة بين ما اعتقده وبين العلم) يعنى ان السبب في زوال الاعتقاد عدم النسبة بين الفائدة التي اعتقدها وبين العلم حين اشتغاله بذلك العلم لا عدم النسبة بين ما اعتقد وبين فائدة العلم كما قالوا لان الكلام انما هو بعد الشروع وقبل التمام والفائدة هي ما يرتب على العلم تمامه ولما قال السيد آخراً واسطة مناسبة مسألة تلك الفائدة فاعتبر الحاشية بين العلم والفائدة (قوله فلا يصير عبثاً السابق عبثاً) اى من حيث انه ترتب عليه معرفة ان ما اعتقده فائدة وليس فائدة

(قوله وأما على موضوعه) أي وأما وجه توقف الشرع على التصديق بموضوعه موضوع علمنا أن الموضوع والتصديق به من أجزاء

في المكافأة لشدة التصصيل فتتضح الملازمة إذ لو لم يعلم غاية العلم توازي مقتضى تحصيله لكان طلبه عبثاً إذ العبث ما لا لعب كالمهر
اللعبة أو الاشتغال بفعل لا تكافئ فائدته مشتقة أو بفعل لم يعلم له فائدة تكافئ مشتقة على اختلاف عبارات السد السدق في بيان العبث
العرف ولا ينبغي أنه إذا لم يعلم له مثل تلك الفائدة لكان طلبه لعباً فلا يحصل من الطلب على حاصل لأنه لا حاصل لأعب بل مدار تحصيل
الاشباع على الحد أو يكون عبثاً عارفاً وفقرة الحد وبضع السعي فلا ينتهي إلى المقصود • فإن قلت يصح أن لا يعلم مثل هذه الفائدة بل
يعتقله فائدة اعتقاد غير مطابق فلا يكون طلبه عبثاً لا عرفاً • قلت يكون عبثاً في باقي الحال لأنه إذا زال اعتقاده بعد الشروع
لعدم مناسبة العلم لتلك الفائدة التي اعتقدها يكون طلب الباقي عبثاً فيترجده في طلب الباقي فلا يتم تحصيله • لا يقال لا يطلب من
فائدته معتد بها بالنسبة إلى مشتقة الطلب سواء كان غاية العلم أو لا بل يجوز أن يكون غاية الطلب نفس العلم كافي العلوم النظرية فإن غايتها
أنفسها • قلت غاية الطلب يجب أن تكون نفعاً للطلب بترتب على تصورها الشوق إليه ونفس العلم لا يكون نفعاً له أعمال النفع فائدة
ترتب على حصول العلم وإن كان حصول العلم له وأصافه فيها إذا كان نفس العلم أمراً يترقب في ذات مقابلة المنطق عصمة الشارع عن
الخطأ وليس مع قطع النظر عن هذا النفع شرف حتى يكون غاية الطلب نفسه وغاية العلوم النظرية أنصاف الطالب بها الشرف فإغاة
الطلب كل ما كان يترتب على حصول العلم لأنفسه ومعنى قولهم وغاية العلوم النظرية حصولها لأنفسها حصولها للطلب وهو بغاير
حصولها في أنفسها فلا يحداد الغاية وذو الغاية • ولا يجوز أن يحمل قوله أولم يعلم (٤٧) غاية العلم في غاية ماله سواء كانت
معتد بها أو لا سواء

وأما على موضوعه

وأما إذا علم الفائدة المعتد بها لترتب عليه فله تكل رغبته فيه وبالع في تحصيله كما هو حكمه ويراد بذلك
الاعتقاد بعد الشروع بواسطة مناسبة مسئلة لتلك الفائدة

وهو العبث العرفي فلا ينافي ما في شرح المواقف من جعل هذا القسم عبثاً عرفياً (قوله فانه تكل الخ)
فعلهم ذلك أنه كان على بصيرة في شروعه وبما رزناث عبارة الشرح والحاشية بعد اطلاعه على
فوائد القيود يظهر أن دفع شكوك التاثير في هذا المقام واعلم أن كل حكمة ومصلحة ترتب على
فعل تسمى غاية من حيث انها على طرف الفعل ونهايته وفائدته من حيث ترتبها عليه فقتلنا أن اعتبارها
وتعنان الافعال الاختيارية وغيرها وأما الغرض فهو ما لا حله اقدم الفاعل على فعله وبسبب علة
غائية ولا يوجد في أفعاله تعالى وإن جت فوائدها وقد يخالف الغرض فائدة الفعل كما إذا أخطأ في اعتقاده

ودفع كون الطلب عبثاً سببي على العلم الفائدة المعتد بها المترتبة في نفس الامر • وما يتاخر به من أن الفعل الاختياري كغيره ما يصدر
بتوهم نفع فاشترط التصديق بفائدته ما يخالف الواقع • يستصحب حتى يجعل التصديق بمعنى جعل التوهم كشمول التصديق مقدمة
القياس الشرعي التي لا يتعلق بها التحصيل يمكن دفعه بان فعلا يتوهم له يصدر بتوهم النفع لا يصدر للنفع التوهم بل الفائدة
صيرورة النفع أقرب إلى الوصول وتلك الصيرورة تنصديقها لا الذهاب إلى قبحها لا المحصول ليس توهيمه وثبت به للزمان بقدر إدارة
أنسب ورؤيته وألزمه به أرى لا يقال أصل الطلب يتوقف على العلم بفائدة ما للطلب لا العلم بالانقضاء • ذكر • واعلم أن
الغاية والغرض مقعدان بالذات مختلفان للاعتبار فإدعوك إلى الشيء من حيث ينتهي إليه الشيء غاية له ومن حيث تقتضيه ذلك غرض
وإذا انضاف الغاية إلى الفعل والغرض إلى الفاعل وفي جمعها في الصارفاً إشارة إلى أن الشارع يجب أن يعلم الفائدة من حيث انها غاية
الطلب ومقصود الطالب حتى لو عرفها ولم يعرف أنها ينتهي إليها للطلب في الواقع أو لم يعرف أنها مهمة لم يخرج من العبث فافهم • واعلم أن
ما ذكره لا يثبت توقف الشرع على بيان الحاجة بل على العلم بالفائدة المترتبة المعتبر بها ولا بدق إثبات التوقف على بيان الحاجة من
مقدمتين آخرين أحدهما أن معرفة الحاجة لا تحصل بدون البيان وثانيهما أن غاية العلم لا تحصل من غيره إذ الحاجة إلى الشيء في شيء
انما تثبت لو لم يكن ذلك الشيء حاصل من غير الشيء الأول ولا يتوقف دفع العبث على تلك المعرفة (قوله وأما على موضوعه) أي وجه توقف
الشرع على بيان موضوعه على طبق قوله وأما على بيان الحاجة وفيه ما فيه تدبر أو على معرفة موضوعه على طبق قوله وأما على تصور العلم

فترتب على هذا المعرفة التفتش على فائدته تدبر (قوله وهو العبث العرفي) لأنه على ما مر ما لا يترتب عليه فائدته معتد بها في اعتقاده فحصل
عبثاً في نظر طائفة وليس المراد بالعبث في خطره أنه عبث عند هودين غير من أهل العرف كالمهر في الانشكال

العلوم من المقدمة (قوله فلان تبار العلوم الخ) أي فإذا كانت الموضوعات متعارفة ذاتا واعتبارا كانت العلوم كذلك وإذا كانت متعده ذاتا متعارفة اعتبارا فالعلوم كذلك مثلا علم الفقه موضوع أفعال المكلفين والأصول موضوع الأدلة وهما مختلفان ذاتا واعتبارا وموضوع علم النجوم والصرف الكلمات العربية وهما متضادان لكن مختلفان اعتبارا (قوله فإن علم الفقه) من إضافة العام الخاص فهي البيان

(قوله فلان تبار العلوم) أي بعض كان عن البعض الآخر بحسب أي بسبب تبار الموضوعات إذا لم يتجزأ بجميع أجزاءه عن علم آخر بجميع أجزاءه لا يعرفه الموضوع وقد عرفته وفهنا هذا بضدان كون التصديق بالموضوع مقدمة لاشروع على وجه البصيرة بمجرد وثق البصيرة على اعتبار العلم عن العلوم الآخر وليس كذلك بل لثوقها على التزعماء هذا العلم المشروع فسهو ما كان من العلوم المدونة أم لا لأن كمال الناس مسئلة من العلم مسئلة علم آخر البصيرة يحل التشابه على المسئلة فالأولى أن يقال لأن تبار العلم المطلوب مما عدها بغير موضوع وقد أشار بنصو والمذبي في علن حثين إلى أن هذه مقدمة لأسبابها إلا الاستقراء • وأما ما ذكره في تعيين موضوع الفقه فقد تعقبه لا يقتصر على أفعال المكلفين بل يشمل أفعال الصبي والمجنون وبديل المكلفون بالعباد ويمكن دفعه بأن المراد بالمكلفين (٤٨) المكلفون بالنوع والقرص منه أراج الملك فالتبديل بالعباد نوع خروج عن طريق

الساد والرد بالافعال
أفعال الجوارح كالجو
التبادر والبصت عن
النية بحث عن اشتراط
فصل الجوارح بالنية
ولا يضير توهم خروج
الصحن من حيث الإباحة
لأنه لا يخرج عن محل العمل

(قوله موضوع الهيئة)
فيبحث عنها من حيث
أشكالها ونسب بعضها
إلى بعض (قوله ومن
حيث الطبيعة) فيبحث
عنها من حيث التركيب
من الهيولى والصورت في
البعض والبساطة في

فلان تبار العلوم بحسب تبار الموضوعات فلان علم الفقه مثلا اعتمد على علم أصول الفقه بموضوعه لان علم الفقه

(قوله فلان تبار العلوم بحسب تبار الموضوعات) أقول وذلك لأن المقصود من العلوم بيان أحوال الأشياء ومعرفة أحكامها فإذا كان طائفتان من الأحوال والأحكام متعلقة بشئ واحد أو بأشياء متشابهة وطائفة أخرى منها متعلقة بشئ آخر أو بأشياء متشابهة أخرى كانت كل واحدة منهما اعتبارا لها بميزة عن صاحبها ولو كانتا متعلقتين بشئ واحد من جهة واحدة أو بأشياء متشابهة من جهة واحدة لكانتا كذلك في الماهية التي التريفة التريفة على شرح المختصر (قال الشارح فلان تبار العلوم بحسب تبار الموضوعات) أي التبار الثاني فالعلوم على قدر تبار الموضوعات ان كان تبارها بالذات كان تبار العلمين كذلك وان كان بالاعتبار فالاعتبار اعتبارا كإحرام العالم فانها من حيث الشكل موضوع للهئمة ومن حيث الطبيعة موضوع للسما والعال من الطبيعي والنفق قد يتفق اتحاد بعض المسائل فهما بالموضوع والمحمول واختلافهما بالبراهين كالقول بان الأرض مستديرة (قوله وذلك) أي كون تبار العلوم بحسب تبار الموضوعات ثابت لأن المقصود من تدوين العلوم سواء كانت آتية أو غير آتية فلا يراد أن الواجب أن يقول المقصود في العلوم بيان أحوال الأشياء أي إثبات العوارض الثابتة للوجودات لا لال والمقصود من ذلك البيان معرفة أحكامها أي التباين الجزئية العارضة للأشياء بالقياس إلى الأحوال وذلك لأن كمال النفس الإنسانية في الفترة الأدراكية هو التشبه بحضرة الواجب تعالى علما والتشبه انما يحصل بمعرفة أحوال الموجودات

بعض آخر ونحو ذلك كما ذكرناه أول حيز ما وعلة ذلك (قوله للسما والعال) أي علم السما والعال وهو علم يعرف فيه أحوال الأجسام التي هي أركان العالم وهي السموات وما فيها والعناصر وهو قسم من الطبيعي (قوله من السما والعال) (قوله وذلك الخ) أي ليكون تبارها باعتبارها باعتبارها في الخ فغيا إذا كان الشكل مقتضى الطبيعة ككون الأرض مستديرة (قوله كالقول بان الأرض الخ) فله مسئلة من الهيئة والطبيعة لكن في الهيئة ثبت ذلك بالبرهان الآتي وفي الطبيعي ثبت بالبرهان الثاني وكب أيضا قوله كالقول بان الأرض مستديرة واستدل على الاستدراك في الطبيعي بان جميع العناصر بل الفلكيات باسط والشكل الطبيعي البسط هو الكثرة لأن مقتضى الطبيعة الواحدة لا يختلف وهو دليل على مدله ما يقتضيه طبيعة الشيء واستدل عليها في الهيئة بأنه لو كان امتدادها الفضولي أي ما بين المشرق والمغرب على استقامة فكان طوع الكواكب على سكانها وكذا غرضها عنهم في أن واحد إلى آخر ما ذكره وهو استدلال بوجود المسبب على وجود السبب فهو برهان أفليس مبنيا على مقتضى الطبيعة فالعش في الطبيعة عن الاستدراك من حيث هو ومنها بواسطة عرض ذاتي أغنى البساطة بخلافه عنها في الهيئة (قوله آتية) هي ما قصد تفصيلها غيرها كالنطق وغيرها إلى ما قصد تحصيله لأنها كالهيئة على ما قبل (قوله فلا يراد الخ) لأن المقصود من تدوينها مقصودها (قوله العوارض) كالمحدودات للعلم وقوله أحكامها كبنون الحدود (قوله والمقصود من ذلك البيان الخ) فشارك في البيان المقصود من تدوين العلم فهو تدوين

لما كانت مواد التسمية في هذا المطبوع كثيرة يستغنى ببعضها عن بعض حذفت منها حاشية العصام بناء على طلب حضرة المرقم فطبع.

(قوله يبحث فيه عن أفعال المكلفين) أي عن أحوال أفعال المكلفين والمراد بالبحث عن أحوال الأفعال أثبت تلك الأحوال للأفعال فثبت

من التدوين بالواسطة وإنما أجل السيد (قوله فأفردوا كل طائفة الخ) فلما كان ذلك الأفراد انما هو الرجوع إلى الشيء متعين غير أو أشياء متساوية كذلك كان تغيير العلم أغنى الصولات لتمييز تلك الشيء أو الأشياء ولما كان ذلك الشيء أو الأشياء الذي يسمونه موضوعا كان تغيير العلم بتغيير الموضوع فتم المقصود وهذه العبارة كلها من شرح الموافض (قوله وجعلوه علما) فالعلم هو تلك الأحوال وسياق أي مماثلة (قوله وهذا معنى قوله الخ) يريد أن ظاهر عبارة السيد لا يلزم فيه ألا يلزم من كون المقصود من العلم تلك المعرفة كون كل طائفة علما برأسه إلا بعد ملاحظة التعذر المذكور وبإضاليس كونه علما برأسه ذاتا له فلا بد من ملاحظة التدوين أولا وآخر تدبر (قوله متعلقة بشئ واحد كأحوال العدد) قال السيد الشرح في حواشي المطالع العددا ما زادان كان كسوره التسعة وهي من النصف إلى العشر زائدا وإما تامان كانت مساوية كالتسعة وإما ناقصان كانت ناقصة (٤٩) عنه كالثمانية وإن انقسم

عساووين فهو الزوج
والأفرد الزوج
ان انتهى في النسخة إلى
الواحد فهو زوج الزوج
والأفرد لا يخلو من
أن ينقسم أكثر من
مرة واحدة فهو زوج
الزوج والفرد كاثني عشر
وان لم ينقسم الأمرة
واحدة فهو زوج الفرد
كالسبعة اه وقول السيد
وهي من النصف أي مع
القول إلى الأقل فالأقل
(قوله كما عرفت) أي في
قولنا سابقا فيما كتبه
على الشرح وان كان
بالاعتدال فبالاعتدال
تخرج العالم الخ (قوله
والاستحالة الخ) سواء
لو حظ أنها متشاركة

يبحث فيه عن أفعال المكلفين

علما واحدا ولم يستحسن عدل واحدة منهما علما على حدة وإعلم أن الواجب على الشارع في العلم أن يتصور بوجه تام أو الامتناع الشروع فيه وأما تصوره برسمه فالتعجب ليكون شروعه على بصيرة وأن يقتضد أن لتلك العلم قاعدة مخصوصة ترتب عليه سواء كان ذلك الاعتقاد جازما أو غير جازم. مطابعا للواقع أولا وأما الاعتقاد بغير فائده وعرضه في الواقع فالتعجب بذلك لا يكون سعيه في تحصيله مما يبعد عنا على ما صرح على ما هي عليه بقدر الطاقة وكانت مصيرها محتلفة متكررة متعذرة فأفردوا كل طائفة من الأحوال الراحعة إلى شيء أو أشياء متساوية التدوين وجعلوا علما على حدة لتسهيل التعليم ومما وثق الشيء أو الأشياء موضوع العلم لأنه وضع لأن يبحث عن أحواله ولأن موضوعات مسأله راحعة إليه وهذا معنى قوله وإذا كانت طائفة من الأحوال والاحكام (قوله متعلقة بشئ واحد) كأحوال العدد في الحساب أو أشياء متساوية ومعنى التناسل اشتراكها في أمر ذاتي كاشتراك الجسم التعليمي والسطح والخط في المقدار أو عرضي كاشتراك الأدلة الأربع في استنباط الأحكام اشتراكا في اعتداله بان راي جهة الاشتراك في جميع المسائل (قوله كان كل واحد منهما) أي من الطائفتين علما برأسه وأطلق العلم على طائفة من الأحوال على سبيل المبالغة لتمام المقصود من تدوين العلوم والأفكار العلوم المدونة عبارة عن المسائل (قوله ولو كانتا) أي الطائفتان المفروقتان وتلك أوردت كقولنا في الباقية على أنه فرض محض (قوله من جهة واحدة) إشارة إلى أن اختلاف الجهة موجب لاختلاف العلين كما عرفت (قوله ولم يستحسن الخ) إشارة إلى أنه استحسن اقتضاء حسن التعليم وتسهيله ولا استغفلة في أن يعد كل مسألة علما أو كل العلوم علما واحدا (قوله وعلم الخ) بيان للفرق بين الأمور الثلاثة بعد اشتراكها في توقف الشروع على وجه البصيرة عليها بان الأمرين الأولين يتوقف أصل الشروع على نوعهما بخلاف الثالث ولا اشتراكا بينهما ما هو الواجب في الشروع وعدم الترتيب بينهما جعل كل واحد منهما مفيدا لأصل البصيرة بخلاف الموضوع فله تأخر في المرتبة عنهما جعل مفيدا للزيادة البصيرة بولنا الأمرين الآخرين من قبيل التصديق بخلاف الأول فله تصور (قوله مما يبعد عنا) أي عرفا

(٧ - شروح التسمية)

في التشرح وقوله على نوعهما ما هو التصور بوجه ما فان منه التصور بالرسم واعتقاده فائدة ما مخصوصة فلان منها فائدة المعينة المترتبة عليه في الواقع (قوله وعدم الترتيب الخ) يحتاج للجمع بينهما من ما تقرر في الحكمة السابق بانه لا ترتيب بينهما في مرتبة توقف أصل الشروع في الفعل عليهما وان كان بينهما ترتيب في أنفسهما لان تصور فائدة الشيء انما يكون بعد تصور الشيء تدبر (قوله لتأخر في المرتبة) لعدم توقف الشروع عليه وقوله جعل مفيدا للزيادة البصيرة لانه اذا صدق بموضوعه للموضوع ازاد بتدبر بصيرة بموهذا التصديق لم يتقدم سواء كان جهة الوحدة فالماخوذ من القياس اله الا لازم المرسوم به الموضوع أولا لان ذلك التصور لا تصديق بالدليل ولا شأن أن التصديق بالدليل مفيد للزيادة البصيرة فاندفع ما أوردتها

(قوله فهو ايضا مفيد البصيرة) اشارة لتوفيق بينه وبين الشرح (قوله أى موجب زيادة اعتناء) فليس المراد أصل الاهتمام لحصوله بأى فائدة مخصوصة (قوله بما يقع جوابا) وهو مفهوم تصديقي وقوله أى أن اطلب التصور واصطلاح كايته في حاشية المطول (قوله لا بخصوصه الخ) أى ليس معرفة الموضوع بخصوصه بان يصدق بموضوعية موضوعه الواقعي أو نوعه بان يصدق بموضوعية أى موضوع معين وان كان غير مطابق (قوله زيادة البصيرة الخ) مراده توجيه الشرح لا الاعتراض على السيد لاجتماع مرادهما تدبر (قوله أيضا زيادة البصيرة الخ) ردلا (٥٠) يقال ان المقدمة ما كان لاجل الشروع على بصيرة لاما كان زيادتها فلا تكون معرفة الموضوع من

ولزيادة دسمه في تحصيله اذا كانت تلك الفائدة مهمة له وأما معرفته بأن موضوع العلم أى شئ هو فليس واجبة للشروع بل هي زيادة البصيرة في الشروع فقوله لم يتبرر العلم المطلوب عنده ولم يكن له بصيرة في طلبه أراد به أنه لم يتميز بزيادة تميز ولم يكن له زيادة بصيرة لان التميز والبصيرة قد حصلاه بتصوره برسمه وقد تحقق بما تقررا من مقدمة العلم المذكورة ههنا ثلاثة أشياء أحدها تصور العلم بوجه ما أورسجه وثانيها التصديق بقائده وثالثها التصديق بموضوعية موضوعه والأولى أن يجعل مباحث الألفاظ أيضا من المقدمة لتوفيق الاستفادة العلم وأفادته على معرفة أحوال الألفاظ الآن المنصف وأوردها في صدر المقالة الأولى وقد يجعل من المقدمة أيضا بيان مرتبة العلم بقياسين العلوم ببيان شرفه وبيان وجه تسميته باسمه والاشارة الى مساهله اجلا لهذه الأمور تسعة تخايمتها متعلقة بالعلم المطلوب وموجبة لمزيدة عند الطالب وزيادة بصيرته في طلبه وواحد منها متعلق بطريق افادته واستفادة أعني مباحث الألفاظ والأحسن في التعليم أن يذكر كلها أولا وقد يكفي بعضها ولا يحرق شئ من ذلك اذا ضرورة حال الاق التصور بوجه ما والتصديق بضائده ما كايته ولذلك قال بعضهم الأولى أن يقصر المقدمة بما يعين في تحصيل الفن المطلوب فهو ايضا مفيد البصيرة اذا خرج من العتس من البصيرة (قوله انا كانت تلك الفائدة مهمة) أى موجب زيادة اعتناء بشأنها كما يقال أهني الامر اذا أقلقت وحررت (قوله وأما معرفته بأن موضوع الخ) أى معرفة بما يقع جوابا عن هذا السؤال أى معرفته بأن موضوعه ذلك الشئ (قوله فليس واجب للشروع الخ) أى لاصل الشروع لا بخصوصه ولا بنوعه (قوله أراد به أنه لم يتميز الخ) وزيادة البصيرة أيضا بصيرة فيصدق عليه ما يمتوقف عليه الشروع على وجه البصيرة (قوله تصور العلم بوجه ما) على التوجه الاول أو رسمه على تقدير قوله فالأولى (قوله على معرفة أحوال الألفاظ) من الوضع والدلالة والافراد التركيب والاشتراك والترادف وغير ذلك وكونها مبنية في مبادئ اللغة لا ينافي توقف الافادته والاستفادة عليها (قوله الآن المنصف رحمه الله وأوردها الخ) لشددة الارتباط بين اللفظ والمعنى حتى أنه فلا ينفك تعقل المعاني عن تخيل الألفاظ (قوله بيان مرتبة العلم) أى في التصيل بالتقديم والتأخير بالقياس الى علم آخر (قوله وبيان شرفه) وله جهات الموضوع فما كان موضوعه أعم فهو أشرف والدليل فما كان دليله أقوى فهو أشرف والغاية فما كانت غايته أنفع فهو أشرف (قوله والأحسن في التعليم الخ) اشارة الى دفع ما أورده الشارح للتفتان في من أن البصيرة ليست أمرا مضويا حتى يقال أنه يتوقف على الأمور الثلاثة ولا يحصل واحد منها أوبا كتمنها (قوله الاولى الخ) انما قال ذلك لانه قد عرف أن ما لا يتوقف عليه الشروع على وجه البصيرة هو الالعة الآن هذه العبارة أظهر وأسلم من المناقشة والمراد بها العلوم كما هو السابق الى الفهم (قال الشارح فان علم الخ) تصوير للحكم الكلي

المقدمة (قوله مبادئ اللغة) أى علم الوضع (قوله لشدته الخ) يعنى ان مراده قدس سره توجيه صنيع المنصف لا الاعتراض عليه (قوله قلبا ينفك الخ) يفيد جواز تعقل المعاني لا عن الألفاظ ولو ذهنته وهو موضع خلاف قد كره في حاشية المطول فراجع (قوله المعاني) أى لامن حيث هي معان والافلا بيمين الألفاظ (قوله بالتقديم والآخر) كان يبين أن علم المنطق يقدم تحصيله على جميع ماعداء لاحتمال الكل اليه وعلم المعاني مقدم على البيان لان المقصود من البيان معرفة طرق أداء الأغراض المقصودة في المعاني وهكذا (قول الشارح وبيان شرفه) أى يلطس حقه من من الجد في تحصيله (قوله

وله جهات) وأما أقومية المسائل فراجعة الى فضيلة الدلائل كما في شرح المواقف (قوله اشارة الى دفع الخ) وجهه أنه لاجر (قوله ما أورده الشارح الخ) لم يخص هذا مع ان السيد تعرض لدفع شبه كثيرة في كلامه يعرفه من المطلع (قوله انما قال ذلك) أى قال الاولى لا الواجب لما ذكر (قوله هو الالعة) أى في تحصيل الفن كما هو القيل (قوله والمراد بها) أى في قول السيد بما عين الخ (قوله العلوم الخ) فلا مرداه يستل في المعين العلم والكتاب أيضا كما قيل

الأحوال التي أنشئت للأفعال خارجة عنها لأنها وصف لها ثم أن أفعال المكلفين لها جهات وأحوال فمن أحوالها أنها تحرم ومن أحوالها أنها تحل ومنها الحدوث ومنها أنها موجودة في غير ذلك مما لا يحصى وذلك آخر زعم بعض ذلك بغيره فمن حيث أنها تحل الخ ثم أنه جعل الحل والحرم متلاقيين في الموضوع وهذا يقتضي أن المحمول غير الحل والحرم والصحة والفساد مع أنها عين المحمول وأجيب بأن فعل المكلف الذي هو موضوع علم الفقه كل منه الوضوء والصلاة والسبح والشراء وغير ذلك فتحة أمور جزئية وكلية إضافة والعنف الفقه عن الأفعال الجزئية وإن كانت إضافة والموضوع عطلق الفعل المقيد بعقل الحل والحرم والصحة والفساد فلا يوقع محمولا لحالة خاصة لأنها وقعت محمولا على فعل جزئي كلي في قول السمع إذا كان مستوفيا لشرط حلال فلم يرد الشارع بالأفعال الجزئية بل مطلق الأفعال والذي نعت عنه ليس أحوال هذا الكلي بل أحوال جزئياته فتقار ما وقع قيد الموضوع وما وقع محمولا فتأمل فهذا الجزئي الذي قيد عليه يتوارد هذه الأشياء عليه حرام مثلا وأحوال وهذا تعلم أن قولهم موضوع كل فن ما يجب فيه عن عوارضه أي أحواله معناه عن أحوال جزئياته لأن المتيقن في العلوم أنها أحوال جزئياته وعلى هذا فنقول الشارع لا يحل علم الفقه ببحث عن أفعال المكلفين أي عن أحوال جزئيات أفعال المكلفين المقيدة بالحل الخ هذا ما يفهم من كلام عبد الحكيم وذكر بعض كلام آخر أسهل من هذا وهو أن قوله من حيث الحل أي من حيث صحة الحل أي صحة أنصافه للحل فلا ي أخذ بقيد أهو صحة الأنصاف والذي يحمل الحل المطلق (قوله) عن أفعال المكلفين) فيه أن الصبي ما مورب الصلاة عند بلوغه سبعاً من الشارع وحينئذ (٥١) فالأولى حذف قوله المكلفين لهم الآن

يقال أنه جار على القول الآخر وهو أن المأمور من الشارع أنما هو الولي (قوله) عن الأداة

من حيث أنها تحل وتحرم ونص وتفسد وعلم أصول الفقه ببحث عن الأداة السبعة من حيث أنها تستلزم عنها الأحكام الشرعية فلما كان لهذا موضوع وإذ لا موضوع آخر صار على من غير ذلك منها ما عاين الآخر فلولم يعرف الشارع في العلم أن موضوعه أي شيء هو لم يسمي العلم المطلوب عندهم ولكن في طلبه بصيرة

السبعة أي الكتاب والسنة والقياس والاجماع (قوله) من حيث أنها تستلزم (الخ) أي لأن من حيث أنها واردة عنه عليه الصلاة والسلام وعلى

في الجزئي كما يدل عليه قوله مثلا وليس يستدل (قال الشارع أفعال المكلفين الخ) إشارة إلى أن ليس موضوعه فعل المكلف مطلقا والأما بالبحث عن الأفعال المخصوصة فيه (قال الشارع من حيث أنها تحل وتحرم) الظاهر تعلقه ببحث كونه بياناً للأحوال والحق أنه متعلق بالمعروض المفهوم من الكلام وأنه قيد للموضوع والقيد مطلق الحل والحرم والمقصود عنه الحل والحرم المخصوصان فلا يراد أن الجنة تنه الموضوع فلا تكون مجعوتاً عنها (قال الشارع من حيث أنها تستلزم) أي يصح الاستنباط عنها لأن نفس الاستنباط مبعوث

هذا القيد بأقوى ما ورد على ما تقدم وأجيب بأن القيد صحة الاستنباط والذي جعله محمولا للاستنباط (قوله الأحكام الشرعية) عبارة عن النسب التامة ككتوب الوجوب للوضوء في قولنا الوضوء واجب والشرعية منسوبة للشرع وفيه ان الشرع عبارة عن النسب التامة ففيه نسبة الشيء إلى نفسه وأجيب بأنها منسوبة للشرع بمعنى الشارع لا بمعنى الأحكام على أنه لا مانع من نسبة الشيء إلى نفسه مبالغة (قوله) إنما استلزم عن علم أصول الفقه بموضوعه أي بخلاف موضوعه عمل موضوعه (قوله) منفردا كل الخ لا حاجة بعد قوله بمنزلة الخ وأجيب بأنه لا يلزم من ذلك الانفراد فان باب السبح وباب الصلاة متضمنان ومع ذلك لا يقال لهما منفردان بل هما مجموعان في كتاب منسوب لفقه (قوله) فلولم يعرف الشارع أي فلولم يصدق الشارع في العلم بجواب هذا السؤال وهو بالمدونات التصورية والتدبيرية والسؤال ما موضوع هذا الفن والتدبير إنما يتعلق بالجواب لا بالسؤال فلا يفتقر إلى جواب (قوله) لم يسمي العلم الخ) فيه أن التمييز البصري قد صلا بالرمس وبالتصديق بالصحة التي هي الغاية الآن يكون المراد بزيادة التمييز زيادة البصرية وفيه ان المقدمة أمر يشرف عليه الشرع وفي العلم على وجه البصرية فلولم يفسل على زيادة البصرية لأن إيراد البصرية حصولها أصلاً أو كلاً باعتبار الموضوع فلن قلت المذكور في الرسم البصرية لا التمييز وهذا التقدير يشترط بأن فيما تقدم تمييزاتهم لم يعبروا في الرسم بالتمييز وأجيب بأن التمييز تمييزاً غير محسب الخارج وتغير بحسب العقل وأغلبهما الأول فلا يخص الزيادة بالذكري في جانب الموضوع وأما الرسم فالوجود فيه التمييز العقلي فلا يذكري في زيادة

(قوله) وليس يستدل) لا يلزم منه المصادرة (قوله) إشارة إلى أن ليس موضوعه (الخ) يعني أن قول الشارع أفعال المكلفين يفسدان موضوع الفقه ليس بفعل المكلفين المطلق عن التقيد بالخصوصيات اذ لو اذ ذلك لعبر بفعل المكلفين ولم يأت بصيغة الجمع الدالة على الأفراد المعتبر فيها الخصوصيات سواء كانت إضافة لتعلق الصلاة ولا كالتعلق بالاقوات المذكورة والآن كان موضوعه الفعل المطلق لما جاز البحث عن الأفعال المخصوصة فيه مع أنه لا يثبت فيه إلا عنها (قوله) الظاهر تعلقه ببحث) فيكون بياناً للأحوال أي المصنوع عنها لأن البحث عن الأفعال من حيث تلك الأحوال ببحث عنها

(قوله ولما كان بيان الحاجة) أي ولما كان التصديق بأن هذا الفن بعصم الذهن عن الخطأ في الفكر ينساق إلى معرفته المراد بالمعرفة المعرفة المتصورة أي يؤدي إلى تصوره برسمه فالسبب التصديق بكونه بعصم الذهن والسبب تصوره برسمه فالاول ملزوم والثاني لازم هذا حاصله فيعمل منه أن التصور مكتسب من التصديق مع أن التصورات لا تكتسب من التصديقات لأن التصديقات لا تتحقق إلا بعد التصورات والجواب أن المراد بقوله ينساق أي يستلزم وليس المراد به يكتسب أي يستلزم التصور برسمه وليس المراد به ينشأ عنه التصور وإنما عبر بنساق إشارة إلى ظهور الزوم بخلاف ما لو عبر بسوق فربما يتوهم المعادة وإنما لم يعكس بأن يقول ولما كان معرفته برسمه تستلزم بيان الحاجة لزوم الفساد لأنه لو عزم به أنه علم بعث عن التصورات والتصديقات لوجد الرسم دون التصديق بالحاجة لأن هذا لازم أعم وأقرب هذا الكلام أي بقوله ينساق الخ أن بينهما معا وأن الأول سبب والثاني مسبب

فروض الفقه فعل المكلف لأنه يبحث عنه عن حله وحرمته ومجتهبه وفساده التي هي عوارضه وتفيد الحليسية على معنى أن البحث عن العوارض يكون باعتبار الحليسية وبالنظر إليها فيجب أن تلاحظ الحليسية في البحث عن أحواله ولا يكون لها مدخل في العروض الثلاث بل يتم تقدم الشيء على نفسه إذا ما يعرض الشيء للشيء لا بد أن يتقدم على العارض كذا ذكره السعد في التلويح قال السيد وفيه أن الحليسية لا بد أن يكون لها مدخل في عروض تلك الأحوال لتكون أعراضاً ذاتية للقيد ضرورة أن القيد أخص من الموضوع فلذا قال المحشي والحق أنه متعلق بالعروض المفهوم من (٥٣) الكلام إذا العنى عن أحوال أفعال المكلفين العارضة لها من حيث الحل والحرمه فتكون

الحليسية قد للوضوع ومن تنته ويذيق الاشكال السابق بأن القيد الذي هو من تقة الموضوع ومتقدم هو مطلق الحل والحرمه والموصوف عنه الحل والحرمه المخصوصان وهما متأخران وإنما قال المحشي فلا تكون مجزوءا عنها إشارة لدفع الاشكال بوجه آخر وهو أن الموضوع وفيه يجب أن يكون مسلم	ولما كان بيان الحاجة إلى المنطق ينساق إلى معرفته برسمه (قوله ولما كان بيان الحاجة إلى المنطق ينساق إلى معرفته برسمه) أقول وذلك لأن بيان الحاجة إلى المنطق هو عنه فيه (قال الشارح ولما كان بيان الحاجة إلى المنطق ينساق إلى معرفته الخ) في التاج الانساق و إن شذن في اختيار بدون السوق إشارة إلى أن استلزامه إياه من غير مدخل لتبرير المصنف ولذا تعرض قدس سره لاستلزامه إياه في نفسه من غير تخصيص ببيان المصنف رحمه الله وكون الرسم لازماً له من غير احتياج إلى تصرف وذلك لأن آخر ما ينساق إليه بيان الحاجة أنه مست الحاجة إلى قانون يفيد دعمه الذهن عن الخطأ في الفكر وهو لازم محمول مساو للمنطق ولذا قال وهو المنطق وكونه مستلزماً إياه لا يقتضي اكتسابه منه حتى يلزم اكتساب التصور من الجملة ومقصود الشارح بيان نكتة جمع بيان الحاجة والرسم في بحث واحد مع أن الظاهر أراد كل أو الكل في بحث ونكتة تفيد به بيان الحاجة عليه مع أن العنوان يقتضي العكس وخلاصتها ما ذكره السيد قدس سره من أن بيان الحاجة يتضمن الرسم فلذا جمعه ما دون العكس فلذا قدم البيان وعماد ذكره أنه يدفع ما قيل من أن بيان الموضوع أيضاً يتضمن الرسم فإن ذلك باعتبار أنه يمكن أن
---	--

التبوت في العلم فلا يثبت هو لا يقيد فيه بل في علم أعلى منه بصورته عنه فيه كسائل القياس والترجيح وغيرها أوردتها (قوله الانساق روي أن شذن) روي أن شذن ضرورة فالعنى ضرورة ما شاء اه (قوله إشارة الخ) لأن الظاهر من الانساق أنه ذاتي لبيان مطلقاً لخاص ببيان المصنف (قوله ولذا تعرض) حيث قال أن بين مبنياً للجهول (قوله وكون الرسم لازماً الخ) بحث قال ويحصل بذلك معرفة العلم برسمه وإنما لم يقل في الثاني من غير تخصيص ببيان المصنف لأن الشارح اعتمد أن البيان في الاستلزام دون الزوم تدبر (قوله لا يقتضي اكتساب الخ) لأن الاستلزام ليس اكتساباً بالوجود بين المفردين (قوله مع أن العنوان) أي قول المصنف أما المقدمة فقها بحثان الأول في ماهية المنطق وبيان الحاجة إليه فأخبر به بيان الحاجة (قوله وخلاصتها الخ) يعني لا يرد على البيان أن فيه استفادة التصور من التصديق وهو مما نص الشيخ على امتناعه وأطال في بانه لأن بيان الحاجة يستلزم التصور كالرسم فهو محض استلزام لا جهة فيه والممتنع هو الاكتساب (قوله لا ذلك باعتبار الخ) أي فهو محتاج لتصرف والكلام فيها ينساق بنفسه (قوله باعتبار أنه يمكن الخ) فإنه إذا ثبت أن موضوع المنطق المعلومات التصورية والتصديقية من حيث مطلق الإيصال إلى مجهول تصوري أو تصديقي أو من حيث صحة الإيصال إلى ذلك علم أن المنطق علم يبحث فيه عن المعلومات التصورية والتصديقية من حيث الإيصال المخصوص على الأول أو من حيث معلق الإيصال على الثاني لكنه محتاج لتصرف بخلاف بيان الحاجة فإن آخر مقدماته هو اللازم المحمول تدبر

(قوله أورددها في بحث واحد) ظاهر الجملة بينهما ولم ينظر في لازم الذي بينهما والافتقار أورددها في بحث واحد مقدم بيان الحاجة لانه سبب بينهما فان قلت هذا لا ذكر الشارح ذلك قلت انه ذكره بطريق الاشارة بقوله قري بالتوقف بيان الحاجة اليه عليه فان هذا يفيد انه قدم بيان الحاجة على تصوره

(قوله انما هي لجمعها الخ) أي فهو بيان مناسبة لبيان الداعي لذلك (قوله أي غرض المدون) لانه لا بد من الغرض انما هو للفاعل (قوله وهو لازم مساواة الخ) قال قري اذ ادعى قول السيد وهي تصوره برسمه ان قلت تصوره التي برسمه تصوير منحصره البينة الشاملة وتلك الخاصة لا تكون المساواة وغاية التي يجوز ان تكون اعم منه لجواز ان يكون الامر الواحد غايه لا مورد متعدد فنحن ان يلزم مساواتها العلم فللزوم المساواة من بيان الاحتياج الى العلم بقسمه في حصولها اذا الامر الواحد لو كان غايه لا مبرر ان لم يكن شيء منها مخصوصه محتاجا اليه في حصوله وانما الاحتياج اليه احد الامرين فلزم الاحتياج الى العلم في تلك الغاية اختصاصا به و يلزم الاحتياج الى جميع اجزائه في حصولها شموله ومن مجموع الامرين مساواتها اه والحقى رحمه الله واعتبر في كونها غايه انه يفيد انها لا تتوقف عليه اذ هو الحاصل من الحاجة اليه فيها فان افادته غير اياها لا ينافي الاحتياج اليه فيها ويؤيد ما مره من (٥٣) ان الغاية هي الامر القريب على الشيء لا المتوقف فلذا

قال فهو لازم مساواتها
بمعنى ان المساواة هي
الشمول فقط المتأني
لكونه اخص لا لكونه
اعم ولكن في كونه ليس
تعرضا بالاعم انما ذكر
جواز عقل لا واقعي
بل الواقع المساواة
واكتفى في كونه بينا
بكونه يينا بعد اقامة
الدليل عليه (قوله
بين الثبوت) صفة
اللازم ايضا (قوله للشغب)
الشغب الفتنة والتباهي
(قوله ولا يتوهم الخ)

أورددها في بحث واحد ومصدر البحث
أن بين أن الناس في أي شيء يحتاجون العلم بذلك يكون غايته وغرضه ويحصل ذلك معرفة العلم بغايته
وهي تصوره برسمه وأما بيان ماهية العلم برسمه فلا يستلزم بيان الحاجة لجواز أن يكون رسمه بشي آخر دون
غايته فصار بيان الحاجة أصلا مستغنيا لبيان الماهية برسمه فلا يفتقر إلى أورددها في صنف في بحث واحد وابتدأ
ببيان الحاجة فشرع في تقسيم العلم إلى قسميه أعني التصور والتصديق
يؤرخه من لازم محمول يعرف به على أن التسمية انما هي لجمعها بعد الوقوع (قوله وغرضه) أي غرض المدون
(قوله ويحصل بذلك الخ) لانه يحصل منه أنه علم يفيد الغاية وهو لازم مساواة شامل لجميع اجزائه والاولا
كل غايه بل لعنه وهو ظاهر بين الثبوت بعد اقامة الدليل وهو معنى تصوره التي برسمه ولو اريد بالتصور
المعنى الاعم أعني تصوره التي باهر خارج كل ادفع للشغب (قوله بشي آخر) كان يقال علم بصفتيه عن
المعلومات التصورية والتصديقية ولا يتوهم منه استلزام الرسم بالغاية لبيان الحاجة فان مقصود ما ارد صورة
لا اجتماع فيها بينهما في الوجود (قوله فلذلك) أي لصيرورة بيان الحاجة أصلا مستغنيا لبيان الماهية بالرسم
والاشارة الى استلزام البيان دون العكس يجعل قوله فصالح مستدركا (قوله فشرع الخ) تفسير لقوله
وابتدأ ببيان الحاجة أي ابتداء بان شرع وفيما اشار الى أن قول الشارح ومصدر البحث معطوف على قوله
أورددها وترى على الشرط اعتبار أن مصدر البحث بالتقسيم أي جعله في أوله كما هو معنى صدرت الشيء بالشيء

أي وهذا التوهم باطل لان تصور العلم بغايته متأخر عن التصديق بشيئها المتأخر عن بيان الحاجة اليه لما عرفت ان الرسم لا بد ان يكون
بلازم بين الثبوت (قوله ايراد صورة الخ) يعني انه اذا رسم بالغاية لم لان يكون ذلك رسم ان ثبت تلك الغاية بالدليل لتكون لازما بين
الثبوت كما مر فلزم اجتماع الرسم وبيان الغاية في الوجود بخلاف ما اذ رسم بغيرها فان اللازم ان ثبت تلك الغاية فلا يلزم اجتماع الرسم
وبيان الغاية حينئذ في الوجود وحاصل مراده قدس سره حينئذ دفع ما يحال انه كان بيان الحاجة يقضي الى الرسم فيكون بيانها أصلا ولا يرفع
كذلك الرسم بالغاية يقضي الى بيان الحاجة بمعنى انه لا يمكن الابعديان تكون الغاية لازما بينا فيكون بيان الحاجة أصلا وحاصل
الدفع انه يجوز الرسم بغير الغاية فلا يلزم تقديم بيان الحاجة قدس سره (قوله والاشارة) مستد آخره يجعل الخ أي مع ان قوله فصار ليس
مستدركا لان الغرض منه بيان ان الشارح جعل كون بيان الحاجة اليه أصلا مستغنيا لبيان الماهية برسمها سببا لتقديمه على بيان الماهية
(قوله وفيه اشارة الخ) أي في تفسير بيان الحاجة بالشرع في التقسيم اشارة الى أن قول الشارح ومصدر الخ معطوف على أورد لان الشرط
انفسا بيان الحاجة الى المعرفة بالرسم فلزم ان يكون جوابه هو الاراد مع التصدير ببيان الحاجة ووجه القرب ما ذكره

(قوله فكأنه في الحقيقة محتمل) لأنه من حيث أنه من مقدمات بيان الحاجة يكون تصديره تصدراً بيان الحاجة ومن غير تلك الجهة يكون شروعه في التقسيم وعلمته من الجهة الأولى تقدمت ومن الثانية ذكر بعده وكتب أيضاً قوله فكأنه أي تصدير البحث بالتقسيم وقوله تصدير البحث ببيان الحاجة وعلمته أن بيانها ينساق إلخ وقوله والشروع إلخ وعلمته توقف البيان عليه (قوله ومن لم يفهم إلخ) قال قراوا دعلي قول الشارح وصدر البحث أي جعل بيان الحاجة صدراً أي قدم بيان الحاجة على بيان الحاجة والباق في قوله بتقسيم العلم إلخ للآلة والطرف مستقراً حال من البحث أي صدره حال كونه ملتصقاً بالتقسيم وقوله توقف إلخ عملة للالتباس لا للتصدير فله معلل بالانسياق ثم قال إن عبارة السيد تنبه على ما ذكره حيث جعل التوقف عملة للشروع في التقسيم لا للتصدير وقد عرفت رد من الحاشي ثم قال قال بعض الأفاضل (٥٤) أن جواب المسأله مجرد قوله أو ردها وظن أن معنى قوله صدر البحث جعل التقسيم صدر

البحث وإن قوله لتوقفه عليه فإن قلت لأجابه في هذا التقسيم بل يكفي أن يقال العلم ينقسم إلى ضروري ونظري إلى آخر المقدمات قلت المقصود بيان الحاجة إلى العلم المنطقي بقسمه أعني الوصول إلى التصور والوصول إلى التصديق فلو لم ينقسم العلم إلا إلى التصور والتصديق ولم يبين أن في كل واحد منهما ضروري ونظري ما يمكن اكتسابه من الضروري لجاز أن تكون التصورات بأسرها مشتملة على ضرورة فلا حاجة إذن إلى الوصول إلى التصور وجاز أن تكون التصديقات بأسرها ضرورية فلا حاجة إذن إلى الوصول إلى التصديق فلا يثبت الاحتياج إلى جزأ يتضمن تصدير بيان الحاجة لأن التقسيم من مقدماته فكأنه في الحقيقة حكاية تصدير البحث ببيان الحاجة والشروع في التقسيم وكل واحد منهما ملل بعملة ومن لم يفهم المقصود وقع في تكلفات باذلة (قوله لتوقفه عليه) أي لتوقف بيان الحاجة على الشروع في التقسيم لأن مقدمات بيان الحاجة مقدمات مرتبة وأخرها ينحل البه هو التقسيم فإن التقسيم يتوقف عليه قوله وليس الكل من كل منهما ضروري بالاول نظرياً والتوقف عليه قوله بل البعض من كل منهما ضروري والبعض الآخر نظري يحصل بالفكر التوقف عليه قوله وذلك الترتيب ليس بصواب المتوقف عليه قوله فست الحاجة إلخ فعلى هذا الضمير في قول الشارح عليه راجع إلى التصدير ولأن تجمع الضمير إلى التقسيم ويكون المراد لتوقف بيان الحاجة بجميع مقدماته أي ماسوى التقسيم على التقسيم وعلى التقديرين اندفع ما قيل إن التوقف لا يقتضي التصدير لتوقف بيان الحاجة على كل واحد من مقدماته (قوله فإن قلت إلخ) منع لتوقف والجواب إثبات المقدمة الممنوعة (قوله أعني الوصول) أي بساحت الوصولين فلا يخرج مسئلة من مسأله من بيان الحاجة إليه (قوله فلو لم ينقسم العلم أولاً) أي قبل سائر المقدمات لما عرفت من ترتيب مقدمات بيان الحاجة وأما تقسيم العلم إلى الضروري والنظري ثم قسمه إلى التصور والتصديق أو تقسيم كل من الضروري والنظري إليهما كونه موجبا للترتيب المقدمات ومحجوباً بالعادة النظرية من كل منهما ما يحصل من الضروري قلب المعقول لأن التقسيم باعتبار كيفية الحصول بعد التقسيم باعتبار الحصول نفسه (قوله إلخ إلخ) ليس المراد الجواز العفلي لأن معناه عدم الحكم بشئ من الطرفين بل الجواز الوقوعي والمراد الجواز بالنظر إلى الشرط المذكور لا في نفس الأمر حتى

البحث وإن قوله لتوقفه عليه فإن قلت لأجابه في هذا التقسيم بل يكفي أن يقال العلم ينقسم إلى ضروري ونظري إلى آخر المقدمات قلت المقصود بيان الحاجة إلى العلم المنطقي بقسمه أعني الوصول إلى التصور والوصول إلى التصديق فلو لم ينقسم العلم إلا إلى التصور والتصديق ولم يبين أن في كل واحد منهما ضروري ونظري ما يمكن اكتسابه من الضروري لجاز أن تكون التصورات بأسرها مشتملة على ضرورة فلا حاجة إذن إلى الوصول إلى التصور وجاز أن تكون التصديقات بأسرها ضرورية فلا حاجة إذن إلى الوصول إلى التصديق فلا يثبت الاحتياج إلى جزأ يتضمن تصدير بيان الحاجة لأن التقسيم من مقدماته فكأنه في الحقيقة حكاية تصدير البحث ببيان الحاجة والشروع في التقسيم وكل واحد منهما ملل بعملة ومن لم يفهم المقصود وقع في تكلفات باذلة (قوله لتوقفه عليه) أي لتوقف بيان الحاجة على الشروع في التقسيم لأن مقدمات بيان الحاجة مقدمات مرتبة وأخرها ينحل البه هو التقسيم فإن التقسيم يتوقف عليه قوله وليس الكل من كل منهما ضروري بالاول نظرياً والتوقف عليه قوله وذلك الترتيب ليس بصواب المتوقف عليه قوله فست الحاجة إلخ فعلى هذا الضمير في قول الشارح عليه راجع إلى التصدير ولأن تجمع الضمير إلى التقسيم ويكون المراد لتوقف بيان الحاجة بجميع مقدماته أي ماسوى التقسيم على التقسيم وعلى التقديرين اندفع ما قيل إن التوقف لا يقتضي التصدير لتوقف بيان الحاجة على كل واحد من مقدماته (قوله فإن قلت إلخ) منع لتوقف والجواب إثبات المقدمة الممنوعة (قوله أعني الوصول) أي بساحت الوصولين فلا يخرج مسئلة من مسأله من بيان الحاجة إليه (قوله فلو لم ينقسم العلم أولاً) أي قبل سائر المقدمات لما عرفت من ترتيب مقدمات بيان الحاجة وأما تقسيم العلم إلى الضروري والنظري ثم قسمه إلى التصور والتصديق أو تقسيم كل من الضروري والنظري إليهما كونه موجبا للترتيب المقدمات ومحجوباً بالعادة النظرية من كل منهما ما يحصل من الضروري قلب المعقول لأن التقسيم باعتبار كيفية الحصول بعد التقسيم باعتبار الحصول نفسه (قوله إلخ إلخ) ليس المراد الجواز العفلي لأن معناه عدم الحكم بشئ من الطرفين بل الجواز الوقوعي والمراد الجواز بالنظر إلى الشرط المذكور لا في نفس الأمر حتى

التقسيم منها على التقسيم لما مر من ترتيبها فاندفع البحث المذكور تدبر (قوله منع لتوقف) (قوله بل يكفي سنداً لنوع
(قوله أي بساحت الوصولين) فالكمال على حذف مضاف ودفع بذلك ما قيل إن الوصولين أعني التعاريف والجهة موضوعان للبحث والقسمان هما الطائفتان اللتان هما الموضوعان والمحمولان فلا يصح تفسير القسمين بالوصولين وبوجه المدفع ظاهر (قوله فلا يخرج مسئلة إلخ) فإن المباحث هي المسائل (قوله موجبا لترتيب المقدمات) أي لما عرفت من الترتيب بينها (قوله إلى إعادة إلخ) أي بعد الانتقال من الضرورية والنظرية إلى التصورية والتصديقية يعود إليهما (قوله ليس المراد إلخ) انطوكان المراد ذلك لما صرح قوله فلا حاجة إذا إلى الوصول إذن الاحتياج إنما يترتب على الحكم بالفعل بأن التصورات مشتملة كلها على ضرورة (قوله بالنظر إلى الشرط) وهو عدم التقسيم فله بالنظر إلى ذلك وإن لم يكن جائزاً في نفس الأمر (قوله قدس سره فلا يثبت الاحتياج إلخ) قال قراوا ودفعنا قلت اختار المصنف في التصديق مذهبا لإمامه وهو عندهم كبحر أمور أربعة والبدعي منه ما يكون مجموع أجزاءه الأربعة بدعيه والنظري ما يكون

(قوله اله) الحاصل أن بيان الحاجة لا يبين إلا ذلك مقدمات المقدمة الأولى أن يقول العلم ينقسم الى تصور وتصديق والمقدمة الثانية وليس كل منهما ضروري ولا نظري والمقدمة الثالثة أن يقول بل البعض من كل منهما ضروري والبعض نظري وهذه لازمة لما قبلها والرابعة أن يقول إن النظر يات بتكسب من الضرورات والخامسة أن النظر يات بدقيق فها هنا الخطأ من اكتاب الفكر لها من الضروريات فذا احتج الى قانون بعص من الخطأ في اكتاب النظر يات من الضروريات فبان الحاجة متوقف على هذه المقدمات الخمسة فقوله بيان الحاجة اله عليه محتمل أن ضمير عليه راجع الى التقسيم وحينئذ فالمراد ببيان الحاجة ما عدا المقدمة الأولى لانها التقسيم أي لتوقف بيان الحاجة التي هي المقدمات غير الأولى مع الفرض وهو العصبية على التقسيم أعني المقدمة الأولى ويصح أن يكون الضمير راجعا الى التصديق المستفاد من مصدر وعلى هذا رايد بيان الحاجة بان الفرض وهو عصبية الفكر فقط والمراد بالتصديق الموقوف عليه التصديق بالحكمة وقد لزمن هذا أن بيان الحاجة مقدم على التعريف بالرسم لان هذه المقدمات مرتبة أو التقسيم ثم ما بعده ولا بد من الالتفات لها على الترتيب لاجل أن يحصل بيان الحاجة والتعريف بعدها ولزمن هذا أن التعريف بالرسم متأخر فاحذفه سابقا ونؤخذ من هنا كما علمت فان قلت فلا حذف التقسيم وقال من أول الامر العلم ينقسم الى ضروري ونظري (ه ه) الى آخر المقدمات المذكورة

فالجواب انه لو قال ذلك
لنقسم ان النقسم
للضروري والنظري
واحد من التصديق
والتصور أي اما هذا
أو هذا وغير النقسم
كله ضروري فلم ينج
الى النطق بقسمه أعني
الموصل الى التصور
والموصل الى التصديق
بقي أن بيان الحاجة
مستلزم للرسم أي
لوجوده لا لا كتابه
لان كتابه انما يحصل
بذكر الرسم فالتعريف
يذكر لا كتابه ولا

بنقسم العلم الى التصور والتصديق لتوقف بيان الحاجة اليه عليه (قاله) اما تصور فقط وهو حصول صورة الشيء في العقل واما تصور معه حكم وهو استناد امر الى آخر ايجابا أو سلبا ويقال للجموع تصديق (في) أقول العلم اما تصور فقط أي تصديق لاحكم معه

النطق معا وقد عرفت أن المقصود ذلك (قوله العلم اما تصور فقط)

يرد أن اللازم إمكان الجواز لا الجواز (قال الشارح بنقسم العلم الى التصور والتصديق) هذا بناء على أن التصور مع الحكم تصديق عند أرباب هذا التقسيم كما هو منصوب في عبارة المطالع حيث قال العلم اما تصور فقط ان كان ادرا كلسا ذاجا واما تصديق ان كان تصورا مع الحكم وأن قوله ويقال للجموع تصديق بيان لمذهب الامام ولهذا ذكر المجموع فلا يراد به قسم العلم الى التصورين دون التصور والتصديق (قال فاعلم) الفاء لتفسير بتقدير قال مطوف على قوله ومصدر (قال الشارح لاحكم معه) لما كان قيد فقط مقابلا لقوله معكم كانه معناه فائتة عن اعتبار القيد المذكور في القسم الثاني فيكون بمنزلة لاحكم معه وصدق على الحكم وهم لان قوله لاحكم معه قضية سالبة والسلب انما يتصور فيما يتصور فيه الإيجاب والامكان لا للجواب في الحكم فلا سلب وانتفاء الواسطة بين النقيضين المراد به ما سوى النقيضين فاقبل الأولى أن يقال تصور

يلزم من وجود الشيء تصوره وكتابه (قوله أي تصور لاحكم معه) تفسيره لتقديره ولو أراد تفسيره لقال أي لاحكم معه وانما قال لاحكم معه لاجل المقابلة بقوله بعد أي تصور معه محكم والمراد تصور معتقدهم بالحكم وليس المراد تصور من غير ارتباط حكم وهذا أي قوله تصور لاحكم معه صادق بتصور الموضوع فقط والعمول فقط وتصوره مع النسبة بان يدرك ذات زيد وذات القهام ويدرك ارتباط القهام بدولكنه لا يدرك هل هذا الارتباط واقع أو ليس واقع وتصور المركب الاضافي والتقديرية والمرجى وتصور القضية المشكوكة والقضية المتروكة ومن قال ان السالحا كاحد الطرفين لا يبينه فهو خلاف التحقيق لان الحكم يقتضي المرجح

جزء من أجزائه نظر لسواء كان الحكم أو غيره فلا يلزم من نظرية التصديق الاحتياج الى مباحث الحق نعم واختار المصنف مذهب الحكاه في التصديق وهو الحكم فقط لزمن نظريته الاحتياج اليها اه وسأني القضي بيان مذهب المصنفين التصديق عنده هو التصور الجاهل بالحكم والحكم وان لم يكن مستغفاد من شيء لكن ادراك أن النسبة واقعة اذا كان مجعما للحكم لا يستفاد الا من الحق قد قدر (قوله هذا بناء الخ) فان مقابل التصور والتصور لا فقط فيكون هو التصديق (قوله ساذجا) معرب ساذج أي عاري عن الامتزاج بالغير (قوله ولذا ذكرنا المجموع) اذ لو كان المقصود بيان ما قال به أرباب هذا التعريف لكتفي أن يقال ويقال به الضمير العائد لقسم الثاني (قوله أيضا ذكر المجموع) أي لفظ المجموع (قوله في القسم الثاني) متعلق بالمذكور (قوله وصدق على الحكم) أي ينما على أنه تصور كسافي في الشرح (قوله والامكان الخ) لعدم تاتي الحكم مع الحكم الا بتعدد قوته وانتفاء الواسطة الخ يدفع لما يقال به يلزم ان لا يكون واسطة بين النقيضين لان أحدهما سلب الآخر والحكم هنا واسطة لأنه لا يصدق عليه تصور لاحكم معه ولا تصور معه حكم لاذ كره من ان السلب الخ وخاصة أن الواسطة المنفية المراد بهما ما سوى النقيضين والتناقض ههنا انما حصل من اثبات الحكم وسلبه تدبر (قوله الأولى الخ) أي ثلثا يكون

وقوله وقاله أى التصور المحصور بعدم الحكم ثم ان هذا التعريف مفترض بكونه غير مانع لشموله للحكم لان الحق أنه ادراك فهو تصور ولا شك أنه لاحكم معه أى لم يتعلق بذلك الحكم حكم واجب بان نقي الشيء فرع عن امكان ثبوته ومعلوم أن الحكم لا يقبل حكما آخر فلما قال لاحكم معه خرج الحكم لانه ليس داخل لعدم محبة التي في جانب مقادله (قوله من غير حكم عليه) ظاهره ان تصور الانسان مع الحكمه تصديق كافى هذا الانسان وليس كذلك لانك اذا تصورت الانسان وهذا فقطن غير ايقاع النسبة كان تصور راسا ذبا والجواب ان في العبارة حذف والاصل من غير حكم عليه ولاه وان هذا في بعض الصور هو ما اذا وقع الانسان محكوما عليه (قوله بنى أو اثبات) التبادر ان الباطلة للحكم فيقتضى أن الحكم به نفس الشيء والاثبات مع أنها نفس الحكم لان الحكم يطلق على النسبة الحكيمة وعلى الإيجاب والسلب المعبر عنه بالنفي والاثبات والإيقاع والاتزان وأجيبان المراد بالنفي وكذا الاثبات فان المراد به المثبت وفيه نظر لانه لا يشمل الامور الغضبية الموجبة بقسمها أى العدول والمصلحة مثل زيد قائم زيد لا قائم اذا جعل حرف النفي جزءا من محمول القضية فالأولى حكم عليه فيها بحيث وهو القيام وفي الثانية حكم عليه بعدم القيام وهو منفي ولا يشمل موضوع السالبة لان قول ليس زيد بقائم لا يقال حكم عليه فيها بالنفي لان الحكم به فيها هو القيام مثل الموجبة لان النسبة فيها ثبوت القيام وان اختلفا في الحكم لان الحكم في السالبة ادراك أن هذا الثبوت ليس مطابقا للواقع وفي الموجبة أنه مطابق وان كان يقال لتكلم أنه نافي أى نافي الثبوت الذى هو النسبة (٥٦) فالحكم في السالبة نفي الثبوت أو ادراك نفي الثبوت والحكم في العدول نفس العدم أو ادراك

نفس العدم فالأحسن أن تجعل الباطل تصوير أى الحكم المصور بالانبات كزيد قائم وبالنفي نحو ليس زيد بقائم فالحكم محمول وقد فسر عاذر دفا لتوهم ان المراد بالحكم النسبة لكن رد على هذا نفي وهو ان التصديق ان الحكم كيف يأتى لانه فعل وحيث

و يقاله التصور الساذج كصورنا الانسان من غير حكم عليه بنى أو اثبات واما تصور معه حكمه يقال للجموع تصديق معه عدم الحكم وهم (قال الشارح وقاله التصور الساذج) فأجاب هذا الاطلاق ان المراد بقوله فقط التقييد بعدم الحكم معه أى بشرط لاني لا عدم التقييد بكون الحكم معه أى لا بشرط نفي قائم يستلزم انقسام الشيء الى نفسه وإلى غيره وأما الحلق التصور الساذج على مطلق التصور فغير كونه بعدا عن اللفظ انما يتوصف بصفة فرائد على ما يستفاد من الموصوف بعد التقييد دون الاطلاق خلاف المتعارف وان احتمل اللفظ له في الجملة كاصرح به في حاشية المطابع (قال الشارح من غير حكم عليه) أى بلا حكم عليه كافي خبر بنى من غير محرم فلا يستدعى وجود غير يكون نشأ التصور (قال الشارح من غير حكم عليه) المناسب من غير حكمه معه أو زيادة لفظه لان المختبر في القسم الاول عدم مقارنة الحكم مطلقا وكذا أراد كصورنا الانسان فيما وقع محكوما عليه (قال الشارح بنى أو اثبات) تفصيل للحكم وليس ملته على تأويلها بحيث أو منفي لانه يخرج عنه الحكم السلبى

فيفسر بادر ان النسبة واقعة أو ليست بافتقار كلاهما مناسبي على خلاف التحقيق وهو ان الحكم فعل وقد يجاب بان الحق أن الاثبات والنفي هو الادراك المذكور لا ما يقتضيه ظاهر اللفظ من أن ذلك فعل (قوله واما تصور معه حكم) دخل تحت قوله تصور ثلاث تصورات تصور الموضوع وتصور المحمول وتصور النسبة ونبي رابع وهو المشار اليه بقوله مع الحكم فالصدق في الحقيقة مركب من أربع ادراكات وان تكون الحكم ادراكا كائنى على المنصور (قوله ويقال للجموع الخ) أراد به الثلاث تصورات ومقارنة الحكم لانفس الحكم لان مع الحاجة والمقارنة وهذا جاريا من الشارح للصف والحق ان الرابع نفس الحكم لا مقارنته كاهو الماخو من المعية والحكم خارج من التصديق على كلام المصنف فلو قال وتصور وحكمه ويقال للجموع تصديق كان أولى

من باب الإيجاب والسلب فيه دعي عدم انتفاء الواسطة (قوله توهم) لما مر من قوله لما كان الخ وقوله وانتفاء الواسطة الخ (قوله على مطلق التصور) أى الذى هو معنى لا بشرط نفي (قوله أى بلا حكم عليه) وفي نسخة أى لا بالحكم عليه (قوله المناسب الخ) لانتفاءه ان تصور مع الحكم به تصور وانما كان مناسباً لاصواب الامكان أن يكون عليه متعلقا بطريق محذور فلو طر بان الحكم عليه لا ينافي كونه محكوما به ندر (قوله تفصيل للحكم) أى فهو منفي على أن الحكم فعل لا كلف (قوله على نأويلها بحيث أو منفي) أى لا يندفع ان الحكم عين الاتبات والنفي (قوله يخرج عنه الحكم السلبى) لانه رفع للحكم لاحكم بنى (قوله أيضا يخرج عنه الحكم السلبى) أى بخلاف الإيجابى نحو زيد قائم والعدولى نحو زيد لا قائم فان الاول مثبت والثانى حكم بعدم القيام وكلاهما موجبة الا ان الاولى محصلة والثانية معدولة

(قوله كانا) ما كلفة لامصدرية ولا موصوفة بالجهة الطرفية أي تصور حدثا إذا تصورنا الخ لانه على هذا المعنى لا يرتضيه المصنف إذ التصديق عندهما التصوران المتعلقان بالطرفين إذا قارنهما الحكم ولا يقول بحدوث تصور آخر أعني المجموع المركب من التصورات الاربعة وكذلك الشارح لا يرضى بهذا المعنى الذي على جعل ما مصدرية أو موصوفة لان قصده بيان مقصود المصنف مع قطع النظر عن صحته وفساده وان كان يأتي بتحقيق المصنف عليه

(٥٧)

كأذا تصورنا الانسان

أقول هذا التصور قد يكون تصورا واحدا كصورة الانسان وقد يكون متعددا بل ان نسبة تصور الانسان والكاتب أو مع نسبة غير انما أيضا اما تنقيدية كالحيوان الناطق أو اضافية نحو غلام زيد واما تامة غير خبرية كقولك أضرب أو ما خبرية بثلث فهاهنا كل ذلك من قبيل التصورات الساذجة لظواهرها عن الحكم وأما أجزاء الشرطية فليس فيها حكم أيضا الا قرضا فعدا كهل ليس تصديقا بالفعل بل بالقوة القريبة منه كما سيبي (قوله واما تصور مع حكم) أقول هذا التصور لا بد ان يكون متعددا اذ لا بد فيه من

(قال الشارح كما إذا تصورنا الخ) ما كلفة على ما هو الشائع في أمثال هذه العبارة ولم يقل تصورنا الانسان وحكمنا الخ إشارة الى أن القسم الثاني متحقق في هذا الصورة أعني مجموع تصوري الطرفين الذين اعتبرنا ساد أحدهما الى الآخر بالنفي أو الانبئات وجعل ما موصولة أو موصوفة بالجهة الطرفية والمراد كصورة حدثا إذا تصورنا الخ مما لا يرتضيه المصنف اذ التصديق عندهما التصوران المتعلقان بالطرفين إذا قارنهما الحكم ولا يقول بحدوث تصورا آخر أعني المجموع المركب من التصورات الاربعة ولا الشارح لان مقصوده مجرد بيان مقصود المصنف مع قطع النظر عن صحته وفساده وحله على أحد المذهبين ويرجى صحة ما قبل ان هذا التقسيم يستدعي ان لا يوجد في القسم الاول اذ لا تصور لامعه حكم ولا أقل من الحكم بان هذه الصورة صورية ففسدها على تقدير تسليبه ففرق بين الحكم الصريح والمعنى والمراد ههنا الحكم الصريح كاهو التبادر أو الاستزمام كل تصور حكمي لازم التسلسل (قوله هذا التصور قد يكون واحدا) أراد به بيان ما يصدق عليه القسمان حتى يظهر الانحصار ويضع حالهما انصافا تاما وكون التعدد الذي لا يكون معه نسبة من أفراد القسم الاول لا شافي اعتبار الوحدة في القسم لان التعدد النقصي لا ينافي الوحدة النوعية (قوله اما تنقيدية) كان الظاهر أن يقول اما غير تامة الا أنه لم يكن لها فرد غير التنقيدية أقامها مقامها اختصارا في العبارة والمراد بالتنقيدية ان لا يفيد فائدة تامة قد دخل الامتزاجية أيضا (قوله تامة غير خبرية) كان الظاهر انشائية اختارها تنصبا لعدم الواسطة (قوله بثلث فيها) أو تنوهدا (قوله لحصولها عن الحكم) أي بالنفي والانبئات وتفسير الحكم بالوقوع أو الالاء وقوع أو الابقاع أو الانتراع خروج عن مذاق المصنف (قوله واما أجزاء الشرطية) فصلها عما تقدم لكونها ذات جهتين بخلاف ما مر يعني حرف الشرط أخرجه المتقدم والتالي عن كونها مقاضيتين بالفعل فلاحكم في شئ منهما انما الحكم بينهما الاتصال والانفصال كما صرح به في تعريف الشرطية (قوله الاقرضا) بخلاف حرف الشرط أو اعتبار كل منهما قضية برأسها فادرا كهل ليس تصديقا بالفعل لعدم اقترانها بالحكم أي بالنفي أو الانبئات بالفعل بل بالقوة القريبة منه اذ لا يحتاج الى تغيير النسبة بل الى عدم اعتبار معنى حرف الشرط بخلاف ما تقدم فله يحتاج الى تغيير النسبة وتوأتا بلها بالخبرية فادفع الشكوك التي عرضت لبعض الظاهرين (قوله هذا التصور الخ)

(قوله متحقق في هذه

الصورة أعني الخ) أي ففسد أن التصديق عند المصنف هو مجموع التصورين المقارن للحكم فالحكم خارج عنه وانما يشترط في تحققة المقارنة له كإستخدام من قول المصنف وتصوريه حكم ووقال كصورةنا وحكمنا لا فادان الحكم جز من التصديق وليس كذلك تدبر (قوله أعني مجموع تصوري الطرفين) أخذ تصورا لمحصل من الحكم به فله فرع عن تصوره (قوله هو التصوران المتعلقان بالطرفين) أي متنسبا أحدهما الى الآخر تدبر (قوله ولو استزمام الخ) منع لاسله أولا (قوله ما يصدق عليه القسمان) فلفظ التصور مشترك بين التعدد والواحد (قوله الذي لا يكون معه نسبة) أي غير تامة وقد بعدم النسبة لان ما معه نسبة لا تعذبه لان النسبة

(٨ - شروع النسبة) هيئة تجعل للتعدد واحدا (قوله الامتزاجية) كقصة عشر وسيرة قبل العلية (قوله تنصبا لعدم الواسطة) أي لنقص على عدم الواسطة لعدم لفظه غير والنسبة لا يلزم المرادها فلا بد أن ما ذكره هنا يأتي في قوله غير خبرية كما أن ما ذكره هناك يأتي هنا أيضا (قوله أي بالنفي والانبئات) وهما فعلتان بخلاف الابقاع والانتراع فانهما ادراك الوقوع وادراك الالاء فوخلاف الوقوع والادوق فانها بمعنى الوجود الرباعي وسلبه (قوله فلاحكم في شئ) أي لالحكم يقارن شيئا منها (قوله بخلاف حرف الشرط) فالفروض المقدر حذف

(قوله وحكمنا عليه الخ) لم يقل كنه ونا وحكمنا اقتضائه ان الرابع هو الحكم لا المقارنة فيناق مافيه فاقى هذه العبارة لاجل أن لا يكون منافيا لما تقدم ولاشارة الى ان الثاني محقق في هذه الصورة (قوله وحكمنا عليه بأنه كاتب) ظاهره أن الحكم بمجرد تصور الانسان وليس كذلك لان الحكم متأخر عن تصور الثلاثة والانسان والكتابة وتوهمها وأوجب بان الحكم بالشيء فرع عن تصورهما قال وحكمنا الخ أفاد ان الكتابة متصورة كالنسخة (قوله وأوليس بكاتب) أي وحكمنا عليه بأنه ليس بكاتب ظاهره انه تمثيل لباله وليس كذلك لان هذه قضية معدومة المحمول أي حكمنا عليه بعدم الكتابة لأن القضية السالبة ليس الحكم فيها بالشيء بل سلب الثبوت في كلامه تسع (قوله أما التصور الخ) اعلم انه يختلف هل العلم كيفاً أي صفة وجودية يمكن أن ترى أو أم من الامور الاعتيادية فعلاً وانفعالا خلاف والتصديق أن العلم كيفاً أي صفة وجودية فهو الصورة والحاصلة والقول الثاني القائل انه ليس صفة وجودية يقول انه قبول الفعل لتلك الصورة والصفاه بها لا شئ (هـ ٨) ان هذا هو حصولها فهو انفعال وهذا غير القول بأنه فعل لانه يفسره بالتأثير والتأثير هو الفعل

والتأثير انفعال فاقا
مشتبعا على المعتمد كانت
الاضافة من اضافة
الصفة للموصوف أي
الصورة الحاصلة وحسب
يسأل ويقال لأي شئ
ذكر الحصول حيث كان
هو نفس الصورة وجوابه
انه امتداد كما اشارنا الى
انه لا يقال لتلك الصورة
علم الا من حيث حصولها
في العقل وأما اعتبارها
لا من تلك الحسنة فلا
يقال له علم ولاجل هذا
قدم الحصول لاجل
التنه لهذا يتخلف حالو
أخره فانه ربما يفهم أن
نفس الصورة لا من تلك
الحسنة في العلم وقيل
ان العلم اضافة بين العالم
حرف الشرط لا الحكم

وحكمنا عليه بأنه كاتب أو ليس بكاتب أما التصور

تصور المحكوم عليه هو المحكوم به والنسبة الحكمية حتى يمكن اقتران الحكم بها كإساقى (قوله أما التصور الخ) أقول القسم الاول مشتمل على شيئين أحدهما التصور والثاني كونه بلا حكم والقسم الثاني مشتمل أيضا على شيئين التصور وكونه مع الحكم فاحتج الى بيان الصور الذي هو المشترك بين القسمين والى بيان الحكم فكأن عدمه لا يعرف بالمقايضة اليه وحسب يتضح القسمان مجزأهما معا

أي ما يصدق عليه هذا التصور لا بد أن يكون متصدا في نفسه كما يدل عليه قوله حتى يمكن الخ وبعد الاقتران بصير نوعا مغايرا للقسم الاول فان اقتران الحكم به كقتران الهيئة السربية يخرج عن التمدد وبصيره أحرار مغايرة في الاحكام فلا يراد ان وحدة القسم معتبرة وان هذه تصورات متعددة لم يعتبر معها شي حتى يصير نوعا مغايرا للاول (قوله حتى يمكن اقتران الحكم) أي قصد ان اقتران الحكم أي الثاني والاثبت بالنسبة من حيث انها متعلقة بالطرفين ولا تعرف حالهما فلا بد من تصورات متعددة واقترانه بالنسبة فقط ومع أحد الطرفين اقتران بالتبع فقد رفته من الزماني (قوله مشتمل على شيئين) أراد به تعيين مجمل يستدعي كلاً أما وان المذكور تفصيل لتلك المجمل وبالشئين الشئين المحتاج الى البيان بقرينة قوله فاحتج فلا يتعسف بالهيئة التركيبية أكون معناها معلوما من اللغة وبالاتصال الاشتغال بلا واسطة فلا ضير في كون الجزء الثاني مشتملا على أجزاء كالعدم والحكم والكون والاضافة (قوله كونه بلا حكم) الظاهر لا حكم معه لكن لما كان المقصود من تقييده بلا حكم كأن معه كونه بلا حكم عبر عنه به وكذا الحال في قوله كونه مع الحكم (قوله فان عدم الحكم الخ) تقليل لتخصيص الاحتياج الى بيان الامر من مع احتمالها على ثلاثة أمور (قوله يعرف بالمقايضة اليه) في التاج القيس والقياس انداز كردن چیزی بمیزانی وبعدي الى المقصود الثاني بالباء وعلى فتدبره بالي تضمن معنى الاضافة أي يعرف بالتقدير حال كونه مضافا الى الحكم (قوله وحسب يتضح الخ) أي حين بيان الجزأين يتضح القسمان باعتبار جزأيهما مجتمعين فأتضح القسمان غاية

حتى يكون بمعنى الوقوع والادّعاء لانه المفروض وحسب لا وافق مذهب المصنف من أن الحكم فعل (قوله مقابله) فهو

ضميره بر جمع القسم الاول (قوله فلا يراد ان وحدة القسم معتبرة) أي وحدته النوعية معتبرة فتكونان نوعا واحدا (قوله وبالشئين) أي في كل من القسمين وكذا قوله وبالاتصال (قوله بالهيئة التركيبية) وهي بلا حكم والكون مع حكم فالكونان لا تقتضي معرفتهما الا ببيان الحكم أما انفسهما فمعلومان من اللغة فادفع ان مجزأ القسم الثاني ليس الحكم بل الكون مع الحكم (قوله وبالاتصال الخ) حاصل كلامه أن المشتمل عليه ولا وبالتالي هما الكونان وهما المميزان أيضا للقسمين لكن المحتاج الى بيانه انهما هو الحكم لعلم الكونين المميزين من اللغة ولذا علم الحكم فقد تم علم المميز فادفع التناقض بين كون الجزء الثاني هو الكونان وهما المميزان وكون المحتاج الى البيان هو الحكم وان دفع ايضا ان المميز هو الكونان لا الحكم فتدبر (قوله اندازه) بمناه قدر وكون معناه جعل ويجزئ معناه شئ ويجزئ معناه شئ والمعنى جعل شئ بمقدرا شئ وقوله تضمن في نسخة بتضمن (قوله باعتبار جزأيهما مجتمعين) متعلق بتضمن أي يتضح بسبب اعتبار الجزأين مجتمعين لان القسم

والعلوم والمراد بصورة الشيء ما عير سواء كان ماهية أو لا أي سواء كان حادثة أم لا كان ذلك الشيء خاص كالوصية الإنسان بالاضاحل
بالفعل وأعم كالوصية بالحيوان أو بآيات كالوصية بالفرس بان تصور الإنسان بالفرس والاول أي الميزة بالماهية كالوصية
الإنسان بالحيوان ناطق فالحيوان الناطق مميزات لا نسان عن غيرهم من افراد الحيوان وعن الجمادات وكذا الحيوان الضاحل مجملة عن
سائر افراد الحيوان فقط وبغيره بالحيوان غيرية عن الجمادات فقط وبغيره بالفرس غيرية عن الفرس فقط وبغيره الامور الميزة للانسان من
حيث حصولها في العقل يقال لها علم لعل ان العلم عبارة عن الصورة الحاصلة أعين ان تكون موافقة لواقع أو لا وهذا تعريف العلم عند
الناطقة وعند التكنين الحكم الجازم المطابق للقي عن دليل قادر المحدث العالم يقال له علم عند كل متجه أو ما انداك القدم والعالم يقال له
علم على الاصطلاح الاول والثاني فقد ظهر ان الصورة عبارة عن حيوان ناطق وعن حيوان ضاحل وعن فرس لان هذا هو العلم للشيء
فالصورة عبارة عن الماهية المفصلة والماهية المجملة هو نفس الشيء المذكور في مختلف المعارف والمعرف الابالاجال والتفصيل ولذا تراهم
يقولون ان العلم نفس المعلومات أي واختلافها بالاجال والتفصيل والحصول في الذهن أو الخارج ثم ان ما قلنا من كون التحقيق هو ان التصور
نفس الصورة انما هو نظر الواقع وان كان التبادر من قول الشارح الان ترسم الخ انه انفعال لان الارثام انفعال وان كان يمكن أيضا
أن يجعل من إضافة الصفة للوصف أي الصورة التي ترسم

هو الجازان المتضمن فلذا اعتبر الانضمام (قوله الشارح للضرورة الخ) قال الخلفاء في حواشي الدواني لانه يذهب العلم بالاشياء على وجهين
أحدهما يحصل صورة في نفس العالم أو آلتها أو يسمى حصولها الآخر بحضورها أنفسها عند (٥٩) العالم ويسمى حضورها كملنا

بنواتنا وبالصفت
القائمة بها الخ ليس فيه
ارتسام بل حضور المعلومات
بحقيقته لا بآثاره عند
العالم وهذا أقوى من
الحصول ضرورة أن
انكشاف شيء للعالم لاجل
حضوره بنفسه عند

فهو حصول صورة الشيء في العقل

الاتصاح لكونه علماً بالشيء بكيفية (قال الشارح فهو حصول صورة الشيء في العقل) ان جعل تعريفه للقوى
الاعم الشامل للضرورة والحصولي بانواعه الاربعة ولما يكون نفس المدرك وغيره فالمدرك العقل الذات المجردة
وبالصورة ما يم الخارجية والذهنية والحصول المحصور سواء كان بنفسه أو غيره وبالفارعة الاستفادة من
الطريقة اعم من الذاتية والاعتبارية وبني معنى عند كماله واختيار الحق الدواني ولا يخفى ما فيه من
التكلمات البعيدة عن الفهم وان جعل تعريفه لتعلق الحصولي بغيره ان المقصود تعريف العلم الكاسب
والمكتسب كان التعريف على ظاهره والمدرك العقل قوة تدرك الغائب بنفسها والمحسوس بالواسط وبصورة

أقوى من انكشافه عند لاجل حضور مثاله وصورة عند اه (قوله بانواعه الاربعة) هي التعقل والتفصيل والتوهم والاحساس (قوله ولما
يكون نفس المدرك) أي وبصورة تكون عن المدرك بكسر الراء كاف في علم الباري تعالى بذاته بناء على أن علمه عين ذاته ومجوز أن يكون بنفسها
(قوله فالمدرك العقل الذات المجردة) أي الامر المجرد فيشمل العقل والباري تعالى (قوله ما يم الخارجية) كافي العلم المحصور ولو كان علماً
بالعلم الحصولي لان الصورة الحاصلة في الذهن من حيث حصولها بنفسها لها وجود مجرد وحده والوجود الخارج في ترتيب الآثار عليه (قوله
والذهنية) أي المائل المتزعم من الامر الخارج في علمه أمر ذهني وذلك في العلم الحصولي (قوله وبالحصول المحصور) أي لا ما يقابل المحصور من
المعنى المتضمن بالعلم الحصولي (قوله سواء كان بنفسه) كافي التصور لكنه أوردته كافي التصور بالوجه (وبالفارعة الخ) أي مثلاً يخرج علم
الباري بذاته فانه عين الذات المجردة (قوله الاستفادة من الطريقة) لعله من الاضافة (قوله وبني معنى عند) أي ليكون جبراعاً للمذهبي
مذهب من يقول بارتسام الجراثيم الجسمانية في نفس ارتسامها غير بآتي خلا يقتضي الانضمام ومذهب من يقول انها ترسم في آلتها
والعالم هو النفس (قوله من التكلمات) أي الخمسة المذكورة (قوله وان جعل تعريفه الخ) بسط المقام حاشية دواني التهذيب والزايد
عليه فلما رجع وكسب اضافوه وان جعل تعريفه لتعلق الحصولي الخ أي لا يطلق الشامل للحضور ولا للحصول الشامل لتقبل والتوهم
والاحساس والتعقل بل لخصوص الحصولي القاصر على التعقل أي ادراك الكلي بالقوة العاقلة (قوله الكاسب) أي الذي يقع فيه
الترتيب والملاحظة والمكتسب الذي يترتب عليه الكسب (قوله والمحسوس بالواسطة) أي الامور المدركة بالحواس سواء كانت ظاهرة أو بالباطنة
فالقوة العاقلة تدركها واسطة ادراك تلك الحواس لها لكن التعقل قاصر على ما يدركه العقل بذاته وهو الكليات وهذا هو المراد هنا
لان هذا الادراك هو الكاسب والمكتسب فربحت الادراكات الثلاثة الباقية ولذا كانت الطريقة محدثة على حقيقة ان الكليات
حاصلة في العقل

(قوله صورة منه) التبادر ان منه متعلق بصورة وحيد فكون المعنى صورة ناشئة ومكتسبة منه فقط في أن الصورة المفصلة اكتسبت من الصورة المجملة مع ان التوصل لمعرفة الجملة الالهية بالصورة المفصلة والجواب ان في الكلام حذافون بمعنى عن أي الصورة كما حكي عنه أي ان الصورة المفصلة بحكاية (قوله بهما تمازا الانسان عن غيره) اراد بالانسان الماهية المجملة والمراد بالغير جنس الغير لا عن كل غير لان تميزه بالحيوان لا يميزه عن كل غيره وكذا تميزه بالماض بالفاعل ثم تميزه بالحيوان الناطق بتميزه عن جميع الغير أي أنه اذا تصور الانسان بالوجود فهو تميزه عن المعدم وأما تميزه بالممكن العام الصادق بالوجود الواجب وغيره بالمعدم الممكن فتميزه عن المستحيل فقط والحاصل ان تميزه بما ذكره تميزه عن شيء لم يتصور بهذا العنوان

(قوله سواء كان نفس ماهية الشيء) وهو في التصور بالكنه بان تتمثل ماهية الشيء في العقل بحيث تكون مرآة للاطلاع على الشيء وقوله أو شجائه وهو في التصور بالوجه فالصورة في التصور بالكنه عن ماهية المدرك في الحيوان الناطق عين ماهية الانسان والتعابير بين المرأة والمرء اعتبارا بالاجال والتفصيل والظاهر ان مرادهم التعميم بناء على المذهب من من يقول بان الحاصل في الذهن عين الماهية ومن يقول انه شجاء (قوله على الحقيقة) (٦٠) أي لا بمعنى عند (قوله على لزوم الاضافة) الى محله بالحصوله والاضافة الى متعلقه وكتب ايضا

قوله على لزوم الاضافة
 الخ أي التنبه على أنه
 لا يطلق عليه الصورة الا
 باعتبار حصولها به يعلم
 أنه اختلاف عبارة
 تدبر (قوله لان المراد
 الخ) أي المراد به حصول
 الصورة اتصافه بما هو قوله
 اياه من المبدأ الفاض
 أمان من الحصول فلم
 يقل به أحد (قوله أمان
 قال الخ) ذهب جمهور
 المتكلمين المنكرين لوجود
 الذهن الى ان العلم اضافة
 محصورة بين العالم والمعلوم
 فليس معنى تصورنا الانسان الآن ترسم صورة منه في العقل بهما تمازا الانسان عن غيره عند العقل
 الشيء ما يكون له لا تمازا سواء كان نفس ماهية الشيء أو شجائه والظرفية على الحقيقة ■ ثم العلم ان
 كان من مقولة الكلف فالمراد بالصورة الحاصلة وفائدته جعله نفس الحصول التنبه على لزوم الاضافة وان
 كان من مقولة الاتفعال فهو على ظاهره لان المراد بحصول الصورة في العقل اتصافه بما هو قوله اياه وأمان
 قال ان العلم تعلق بين العالم والمعلوم وصفة حقيقية ذات اضافة فلم يقل بالصورة الا الامام الرازي هذا هو القدر
 الضرر و في هذا المقام والتعرض لتفصيله خروج عن الكلام (قال الشارح فليس معنى الخ) تصور
 المعنى الكلي في مادة جزئية فلا يباح والتعبير بالمحصر لردعي من ذهب الى أنه مجرد اضافة (قال الشارح الا ان
 ترسم) الارشاد في اللغة الامتثال والتكبير والدعا وشي منها لئلا يناسب المقام ولطعمهم اخذوا من الرسم معنى
 العلامة واستعملوا بمعنى الانطباع والانتفاش والمراد ان تحصل لا انتفاء الانطباع حقيقة واختاروا بتصوير
 المعقول بالمحسوس (قال الشارح صورة منه) متعلق بصورة لتضمنه معنى الانتشاء والحكاية أي صورة حكاية
 منه لان شئ منه لا يخرج العلم العقلي وفيه اشارة الى أنه لا يجب مطابقتها وان يجوز ان تكون مساوية وأعم
 وأخص ومباينة وفي اعاد في العقل من غير تفسير اشارة الى أن الظرفية على الحقيقة (قال الشارح بهما تمازا
 صفة كاشفة لصورة اشارة الى وجه الخلاق الصورة على المعنى الحاصل في العقل فانها في اللغة بمعنى يكرر بمعنى كما
 ان صورة الشيء سبب لامتيان في الخارج كذلك المعنى سبب لامتيان في العقل (قال الشارح عن غيره) أي

وهي المسماة بالعلق وبعضهم الى أنه صفة حقيقية أي موجودة خارجا ذات تعلق أمان قال بالوجود الذهن فذهب بعضهم
 الى ان العلم الصورة الحاصلة وبعضهم الى أنه قبول الذهن لهما من المبدأ الفاض وبعضهم الى أنه اضافة بين العالم والمعلوم قاله أو الفتح (قوله أو
 صفة حقيقية) أي موجود في الخارج ثابتة في محله ليست تابعة للمعلوم كالصورة ولا اضافة (قوله فلم يقل بالصورة) اذ لا حاجة اليها بل يكون
 التعلق بنفس المعلوم لا بصورته (قوله الا الامام الرازي) قاله قال في شرح الاشارات ليس الادراك عبارة عن نفس تلك الصورة بل عن حالة
 نسبة اضافة اما بين القوة العاقلة وبين ماهية الصورة الموجودة في العقل أو بينا وبين الامر الموجود في الخارج لكن الامام بعد ذلك قال ان
 لقاتل ان يقول لم لا يجوز ان يكون الادراك عبارة عن حصول حالة نسبة بين القوة المدركة وبين الموجود خارجا (قوله لردعي من ذهب الخ)
 أي لا لردعي من ذهب الى أنه صفة حقيقية ذات اضافة فهو حصر اضافي (قوله والمراد ان تحصل) أي المراد بالانطباع والانتفاش ان
 تحصل الصورة لاحقة الانطباع والانتفاش الذي معناه ان هنالك صورة انطبعت في الذهن لمقابلته اياه اذ الصورة انما تحدث في الذهن
 بدون مقابلة شئ بل بطريق الانتفاع من الخارج هو قوله واختاروه أي الانطباع وان لم يكن على حقيقته هنالما ذكر (قوله لتضمنه معنى
 الانتشاء والحكاية) فمن ابا معني البه او عن (قوله لانه يخرج العلم العقلي) الى العلم المتعلق بالكل لان الحكاية انما تعرض للشيء في العقل فليس
 ناشئة عن الامر الخارجي (قوله وفيه اشارة الخ) أي حيث لم تكن لتضمنه بل ان توافق وتختلف (قوله بمعنى يكرر) أي الى الة الامتياز

(قوله كانت صورة الشيء الخ) تمثيل للعقول المحسوس فالنطبع في المرآة مثال المحسوس لانفس المحسوس كما قال الشارح (قوله تنطبع فيها مثل المعقولات) المعقولات عبارة عن الماهية المجردة مثلها عبارة عما وقع به التميز كان ماهية أو شفاف ليس صورة زيد منطبعة في العقل ولا مثلها بل النطبع في الآلات كالبرص مثالها لانه قال تنطبع فيها مثل المعقولات والحاصل أن الكلمات مندرجة بالعقل بمعنى أن صورها ومنها منطبعة فيه وأما الجزئيات فالحق انها مدركة بالعقل واسطة انطباع صورها في الآلات لا في العقل كما هو ظاهر الشارح وقد يقال قول الشارح تنطبع فيها مثل المعقولات غير حاصر ففيه إشارة إلى انها ينطبع فيها مثل المحسوسات بقوله في التعرف حصول صورة الشيء في العقل شامل لثل المعقولات وصورها وثل المحسوسات أي صورها فالمراد بالصورة ماهية الامتياز كان ماهية كلى كالحیوان الناطق بالنسبة للانسان أو وصفا خارجيا كتبنيها بالكاتب بالقوة أو كان غير ذلك مما تقدم أو كان مثال الجزئي كما في المحسوسات فالحاصل في العقل ليس هو الصورة الشاهدة بل مثالها فليس النطبع في العقل خصوص مثل المعقولات وبعد هذا كله فهذا تعريف العلم بالحادث اذ يقال عقل وحصول الا في حق الحادث والحاصل أن جميع الجهليات المركبات في اصطلاح أهل هذا الفن يقال لها علم لان قولهم الصورة الحاصلة أي كانت مطابقة أو لا والمراد بالحصول ما يشتمل الظن والجزم ولا يقصر على الجزم في ان العلم انما يضاف لما هو قد أضافه هنا الصورة فلا يعقل ان الحصول من أفراد العلم لان الحصول صفة للصورة وأجيب بأنه ليس المراد مطلق الحصول (٦١) بل الحصول بقيد كونه في العقل (قوله فقولها)

كانت صورة الشيء في المرآة لأن المرآة لا يثبت فيها الا مثل المحسوسات والنفس مرآة تنطبع فيها مثل المعقولات والمحسوسات فقولها وهو حصول صورة الشيء في العقل إشارة إلى تعريف مطلق التصور دون التصور فقط لانه لما ذكر التصور فقط فقد ذكر أمرين أحدهما التصور المطلق عن جنس الغير سواء كان عن جميع الأغيار أو لا ولا يشكلي تصويره بالشيء والممكن العلم لان زيد امتياز بهذا الوجه عام بعقل بهذا الوجه وإن كان متصفاه في الواقع (قال الشارح كانت صورة الشيء الخ) في الصراح ثبوت وثبات برجاي بون تشبيه الحصول العقلي بالحصول الحسي وهو متحقق عند الطبيعيين فان الرؤية عندهم لا انطباع فمثل عند الارياضين القائلين بالانعكاس (قال الشارح الامثل المحسوسات) في الصراح مثال بالكرمانند مثل بختين وسكون جماعة والمراد بالمحسوسات البصرات (قال الشارح مثل المعقولات) الاقتصاد على ذكرها يدل على ان التعرف في التصور العقلي والمراد بالمثل أهم من أن يكون نفس ماهية العقول أو شفافه (قال الشارح فقولها الخ) تعريف على تعريف التصور عاذا ذكر وانما قال إشارة لان الظاهر كونه تعريفًا للتصور الساذج (قال الشارح لانه لما ذكر الخ) أي لما ذكر هذا الفخذ ذكر أمرين ولما كان المراد من التصور فقط التصور الساذج كان ذكره بذكره يتناول ما لم يتعرض لبيان خلاف التصور المطلق

فقط أي هذا الظن (قوله لانه لما ذكر الخ) بيان لوجه الإشارة لانه يدفع به ما يقال ان مطلق التصور لم يتقدم فيه عود الضمير على غيره ذكر

(قوله سواء كان عن جميع الأغيار) كالصورة الحاصلة من الحد التام أو لا كالصورة الحاصلة من التعرف بالاعم (قوله ولا يشكلي الخ) أي لان ما ذكر لم يميز عن جنس الغير (قوله وان كان متصفاه) ضمير كان عائدا على ما من قوله عام بعقل (قوله برجاي بون) رمعناه على وحاي معناه محمل وبون الكسنة أي الكسنة على محمل واحد (قوله فمثل عند الارياضين) لان المرئي نفس الشيء بطريق الانعكاس لامثاله الا ان الواهمة مجنونة اعتيادت النفس ادراك المرئي بجانب يقابل الباصرة أدت النفس أن المرئي منطبع صورة في المرآة وهذا القدر كاف في التشبيه (قوله بالانعكاس) أي انعكاس الاشعة من سطح المرئي إلى الرطوبة الجليدية (قوله مانند) أي واحد (قوله والمراد الخ) أي ليس المراد كل محسوس اذ لا تنطبع المجموعات والمذوقات والملموسات والشمومات (قوله للتصور العقلي) أي تصور الامر الكلي (قوله تعريف على تعريف التصور عاذا ذكر) لانه تعريف للتصور المطلق واذا كان كذلك فتعريف المصنف كذلك (قوله لان الظاهر الخ) لانه المناسب للقيام (قول الشارح لانه لما ذكر الخ) بيان لوجود المصحح بعد بيان وجود المقضي بالتعريف على ما سبق (قوله أي لما ذكره هنا الفخذ) أي لفخذ تصور فقط فالمن الحكاية وانما قال ذلك لان المقصود الذي هو المعنى هو التصور الساذج كما في قوله ولما كان المراد الخ لكن لا ينافي تضمن الفخذ لهما (قوله ولا لم يتعرض لبيان) أي لم يتعرض الشارح لتشبيهه عليه كآبته على المطلق بقوله لان المقيد انما كان منذ كونه الخ

(قوله لأن المقدار) دليل على ما دعاسن أنه ذكر أمرين ولكن ذكر المقدار لاحتياج الدليل فلذا لم يعم عليه دليلا لكونه صرح به بخلاف المطلق وحاصل ذلك أن المقدار كل والمطلق جزء ويلزم من وجود الكل وجود الجزء فمقدّم مرجع الضمير ولكن ضمنا فان قلت أن لزوم الجزء لكل ضروري لاحتياج الدليل قلت أن ما ذكره بقوله لأن المقدار تنبيه لكونه ضرورياً بقية خفاء لأنه لا دليل اذ لا يقام بالأعلى النظريات (قوله بالضرورة) تطلق الضرورة على الوجوب وعلى البهامة ويصح إرادة كل فيصع أن يراد بها الصم والقطعية أي قطعاً والبهامة من جهة ما قلنا من لزوم الجزء لكل فان قلت غاية ما ظهر في هذا صحة عود الضمير للمطلق لكن يلزم عليه ترجيح المرجوح لأن الصريح أقوى فها وجه العدول عنه إلى غيره فالجواب أن محل كون ترجيح المرجوح خطأ ما لم يوجد موجب ترجيحه وقد وجد هنا موجب ترجيحه وهو أن عود الضمير لهذا الراجح يلزم عليه كون التعريف غير مانع فلهذا وجب الأول (قوله فذلك) الغاء التعليل وهو تعليل حذفه والأصل لم عدلت عن الرابع إلى المرجوح

(قوله لأن المطلق يتألف المقيد) (٦٣) أي إذا أخذنا مع وصف الإطلاق كلبه ذكره (قوله ونبيه) أي الشارح بقوله بالضرورة

(قوله ونبيه على ذلك) أي على ذكر المطلق -
تنبيه لأن الضروري يحتاج للتنبيه فقط لا الاستدلال وقوله ومنشأ الاشتباه أي فهم المناقاة (قوله عدم الفرق) فذات المطلق لا تنافي بالمقيد بخلاف ما إذا قيد وصف الإطلاق (قوله بين ذات المطلق) وهو الذي هنا دونه مع وصف الإطلاق (قوله ابطال السند) وهو جواز العدول إلى العلم وهو سالن مع المصير مع أنه لا يشبه سواه إذ لا احتمال للعود إلى رابع حتى يبطل به أيضا

لأن المقدار إذا كان مذكورا كان المطلق مذكورا بالضرورة وثانيهما التصور فقط الذي هو التصور اللاحق فذلك الضمير ما إن يعود إلى مطلق التصور أو إلى التصور فقط

(قوله فذلك الضمير ما إن يعود) أقول فان قيل لم لا يجوز أن يعود إلى العلم قلنا فلا معنى لتوسط تعريفه بين قسميه بل ينبغي أن يقدم عليها فان قلت مطلق التصور مرادف للعلم كلبه صرح به في الفائدة في الافتتاح فان في كونه مذكورا بذكره خفاء لأن المطلق يتألف المقيد ونبيه على ذلك أنه ضروري ومنشأ الاشتباه عدم الفرق بين ذات المطلق ونبيه مع وصف الإطلاق (قوله فان قيل لم لا يجوز الخ) منع لصرح العود فيبدأ ذكره والجواب ابطال السند المساوي إذا لا احتمال للعود إلى رابع ولهذا ورد الفاعل قوله فلا معنى أي لو عدل إلى العلم فلا معنى الخ والجل على إثبات المقدمة المنوعة وهم (قوله لتوسط تعريفه بين القسمين) لم يقل لتوسط القسم بين العلم وتعرفه مع تلازمهما السبقية القسم في الذكور كون التقسيم مقصودا بالذات (قوله بل ينبغي) إضراب عن قوله لا معنى الخ تنبيه على أن أحد محتمليه أعني التأخير وإن كان جائزا لكنه لا ينبغي لأن المقسم إن كان معلوما بوجه يكنى التقسيم بقرينة تعريفه وإن كان مجهولا فلا بد من تعريفه ولا يمكن تقسيمه الأولى أن يكون الوضع مطابقا لطبعه فينبغي التقديم في الذكور وما قبل أن التوسط يجوز أن يكون للاهتمام بالتقسيم فلهذا ينبغي أن يوسط به في الكلام (قوله فان قلت الخ) استفسار مستررب على اعتبار العود إلى مطلق التصور وإن الاستفهام على حقيقته وإن جعل انكاريا كان ابطالا بطريق النقض باستلزامه إضرابا بطلا وهو عدم القاعدة ويجوز أن يجعل معارضة (قوله فما الفائدة الخ) فان المتعارف تقديم التعريف على التقسيم إن لم يكن معلوما بوجه يكنى التقسيم أو كان معلوما بالافتتاح بالتقسيم المشعر بحلوسية المقسم ثم الاتيان بتعريف مرادفه الذي هو تعريفه في الحقيقة المشعر باحتياجه إلى التعريف مع توسط مرادف فلا فائدة فيه

الحصر (قوله إذا لا احتمال الخ) تحقيق لمساواة السند للتعوان كان مفهوم مع الحصر أعني تدبر (قوله ولذا أورد الخ) (قوله أي لكونه ابطالا للسند) أورد الغاء المقيدة لتصرع ما بعده على ذلك السند ولو كان إثباتا للمقدمة لما كان لغاها وجه فاقول به وهو قوله لسعة القسم في الذكر يعني أنه لما كان القسم سابقا في الذكور كان المضمر هو الضميرين التعريف والتأخر كان المانع توسط التعريف لا توسط القسم فعدم المعنى أعني أن يسمي توسط التعريف (قوله وكون التقسيم الخ) فلكونه مقصودا بالذات يكون لتقديم القسم معنى وهو الإشارة إلى قصدية الذات (قوله وما قبل أن التوسط الخ) أي قبل دفع أن المقسم إن كان معلوما الخ لا ينبغي أن يذكر في الكلام لأنه مخالف لطبع وهذا لأننا في كون التقسيم مقصودا بالذات فيكونه معنى كلبتي تدبر (قوله يجوز أن يكون للاهتمام بالتقسيم) أي لانه المصدق بيان الحاجة تدون التعريف (قوله فلهذا ينبغي أن يوسط به في الكلام) أي لا ينبغي أن يذكر توسط الكلام لانه مخالف لطبع مع حصول هذا التنبيه جعل التعريف لمطلق التصور (قوله المشعر باحتياجه) أي من حيث أنه تعريفه لمرادفه (قوله مع توسط المرادف) أن أوله وسطر كان تعريفه لمرادفه لا تعريفه لمرادفه

(قوله في ذلك المذكور) إشارة إلى أن الاتيان بشاراة العبد لا اعتبار مذكور امتنع ضيا (قوله إما التنبيه الخ) مقابلة قول السيد بعد أو التنبيه. وأما قول المحقق وعدم الخ فهو داخل في هذا أو أضاف قوله إما أن الجواب واحد مردد بتناعي على عدم الاحتياج للتعريف أو الاحتياج إليه فلا مرد أن السؤال إن كان انسيب فاللازم والتنبيه يدل أو وإن كان واحدا فاللازم حذف أحد التنبيهين وقوله وهو حاصل الضمير عائدا على كون التقسيم وقوله وعدم عطف على كون وقوله ونك اسم الإشارة عائدا على عدم كون الخ (قوله وذلك حاصل تعريف مرادفه) بخلاف ما لو ترك التعريف رأسا وبه يظهر فائدة تعريف المرادف (قوله ولو بعد التقسيم) غاية لقد رد على من قال كان يعرفه بعد التقسيم (قوله تبعاً لقصمه) أو التصور فقط (قوله فإن تعريفه) أي العلم بسبب تعريف (٦٣) مرادفه (قوله لما بالنسبة

إليه القصر) أي

الماخوذ من قوله التقسيم هو المسمى وكتب أيضاً قوله لما بالنسبة إليه القصر فلا ينافي أن باقي المقدمات بيان الحاجة عمدة (قوله وإذا كان

العلم الخ) بيان لقول

السيد والتنبيه على أن

الخ وهو المعلوم عليه

لقوله ففسر كما ذكره

(قوله لمعرفة القسم)

تعليل لتفسير المطلق دون

المقسم وقوله بذلك متعلق

بفسر كما قال السيد

فسره مطلق التصور به

ليعلم وقوله لا يغيره

مفهومه وقوله ليعلم على

لصوغه لا يغيره وقوله

يحصل مع معرفة القسم

أي معرفته من الشهرة

وقوله بتقدير الشرط

وهو ما ذكره بقوله وإذا

بتقسيم العلم ثم تعريف مرادفه الذي هو تعريفه في الحقيقة قلت الفائدة في ذلك التنبيه على أن التقسيم هو العمدة في بيان الحاجات دون تعريفه لأنه معلوم وجه ما وذلك كافي في نفسه أو التنبيه على أن تفسير العلم بذلك مشهور ففسره مطلق التصور به ليعلم أنه مرادفه كما صرح بذلك في قوله تنبيهاً على أن التصور كما يطلق الخ فإن قلت تقسيم العلم إلى التصور فقط وإلى تصور معه حكم يدل على أن معنى التصور أمر مشترك بين هذين القسمين بتقديره بقرائن الحكم وتارة بعدم الحكم فتدعى بذلك أن التصور يطلق على ما يوافي العلم وبم التصديق فلا حاجة في ذلك إلى أن يعرف مطلق التصور دون التصور فقط وأما المطلق التصور على

(قوله الفائدة في ذلك) أي الفائدة في ذلك المذكور إما بالتنبيه على كون التقسيم عمدة فيه وهو حاصل بالافتتاح بالتقسيم لأن شأنهم تقديم الأهم وعدم كون تعريفه عمدة وذلك حاصل بتعريف مرادفه لأنه لا يعرف العلم ولو بعد التقسيم لدل على كونه محتاجاً إليه بخلاف ما إذا عرف مرادفه الذي هو مذكور تبعاً لقصمه فإن تعريفه حينئذ يكون مذكوراً بتعريف قسمه فقولهم دون تعريفه بيان لما بالنسبة إليه القصر وقوله لأنه الخ دليله والمقصود دفع ما يمتوهم من أنه كيف لا يكون التعريف عمدة التقسيم موقوف عليه (قوله أو التنبيه على الخ) فإن الافتتاح بالتقسيم مع أن الشائع تقديم التعريف تنبيه على أن تفسيره به مشهور لا حاجة إلى ذكره وإذا كان العلم غير محتاج إلى التفسير ففسره مطلق التصور لمعرفة القسم بذلك التعريف لا يغيره ليعلم أنه مرادفه فله حينئذ يحصل مع معرفة القسم فائدة العلم بالمرادفه فقوله ففسره مطلق التصور معطوف على قوله التنبيه على أن الخ بتقدير الشرط هذا هو التوجيه الظاهر الحقيقي للقبول وللتأطرين في هذا المقام كلمات لا يليق أن تنقل (قوله) فإن قلت الخ) اعتراض على قوله ففسره مطلق الخ وحاصله أنه لا حاجة للعلم بالمرادفه الخ (قوله فقد علم الخ) لأن معنى التقسيم ضم قيود مختلفة أو متباينة إلى المقسم وههنا قد ضم القيود إلى التصور ولم يكن مرادفاً للعلم بل يكن التقسيم تقسيماً للعلم وأما الاعتراض بأن اللازم من ذلك أن يكون المراد منه ما واحد إلا أن يكون المعنى الموضوعات له واحد أفدفع عن بيان الظاهر في الإطلاق الحقيقة وذلك كافي في المقام الظني (قوله) فلا حاجة في ذلك) أي في العلم بالمرادفه التي تعريف مطلق التصور الذي هو غير مقصود بل تعريف التصور فقط الذي هو المقصود (قوله وأما المطلق الخ) جواب أدخل مقدر وهو أن المقصود من تعريف مطلق التصور التنبيه على اشتراكه بين المعنيين ومرادفه العلم والتقسيم لا يبيد إلا الأخير كما يدل عليه قول الشارح تنبيهاً على

كل الخ وبهذه التقدير اندفع ما قيل أن قوله ففسره الخ زائد على الجواب بل هو منه لبيان فائدة تعريف المرادف المسؤول عنها (قوله اعتراض على قوله ففسره الخ) لكن قوله بعد فلا حاجة في ذلك إلى أن يعرف مطلق التصور دون التصور فقط يبدأ باعتراض على الشارح إذ لم يتعرض السيد لقوله تعريف التصور فقط وقد يقال إن التعرض له غير لازم في ورود الاعتراض على كلامه هو كما يعرف بالتأمل (قوله فلو لم يكن مرادفاً للعلم الخ) اندفع به ما يقال أن التقسيم احتيايدل على أن التصور مشترك بين القسمين كما أن العلم كذلك ويجرد اشتراك القسمين بين القسمين لا وجب رد فدها فإن الحيوان والجمم مشايك مشترك بين الإنسان والفرس مع أن بينهما عموماً وخصوصاً مطلقاً فلا يصح قوله قلت الخ (قوله والتقسيم لا يبيد إلا الأخير) فيكون تعريف المطلق محتاجاً إليه لفائدة الأول وحاصل جوابه قدس سره أنه لا يبيد وليس ذلك مراد الشارح كما يدل عليه قوله كما يطلق فيما هو المشهور الخ حيث جعله مشبهاً بمفرغائه

(قوله لا جازئ الخ) أي لا جازئ أن يحكم بعدم مبالغ (قوله لا جازئ) بالرفع مبتدأ وأن يعود فاعل سمد الخبر ويصح البناء على الفتح وإن يعود خبر قطعا لا فاعل سمد الخبر لأن لا ذاعلت لا تعمل إلا في مبتدأ وخبر يحق أن لا شرط البناء على الفتح أن لا يكون اسمها عاملا فيها بعدها (قوله لم يكن التعريف حائما) وعده منعه بالمثل قبل كونه تعريفا لا تصور فقط وثبت كونه تعريفا بالطلاق (قوله فتعين أن يعود الخ) تعريضا على محذوف وهو ما قلنا في قوله لم يكن مانعا فان قلت انما يطل عوده على التصور فقط ولا يبرز من ذلك عوده على المطلق لجواز أن يكون هناك ثالث يعود عليه الضمير فالجواب أن الفرض أنه لا ثالث في الوجود فتعين حيث أن يعود على التصور المطلق فان قلت معنى عوده على المطلق عند انتفاء عوده على التصور فقط غير مسلم لجواز عوده على العلم في قول المصنف العلم اما تصور الخ فالجواب أن ذكر تعريف الشيء بين قسميه مما بعد عتافه عتابة المتعمق فان قلت مطلق التصور مرادف لمطلق العلم فانظر زائنه في العتبة فقد وقعنا فيه (٦٤) والجواب مسلم لكن التوسط على هذا ضعي لا صريح بخلاف لو عاد العلم فان التوسط

عليه صريح فيوقع في العبث فالوسط من حيث أن التصور ضمني من حيث مرادفته للعلم لا صريح كما في العلم (قوله وانما عرّف مطلق التصور الخ) أي مع أنه مذكور ضمنا والمذكور صراحة انما هو التصور الساذج فهو أرفع وأقوى فتعريف المصنف لمطلق التصور الذي هو مرجوح ترجيح المرجوح بل مرجح هذا حاصل السؤال وأجاب عنه الشارح بقوله وانما عرّف الخ فعلة ترجيح المرجوح هو التنبه على أن التصور الخ (قوله وانما عرّف الخ) انفسره بقولنا وانما جعل

لا جازئ أن يعود الى التصور فقط لصدق حصول صورة الشيء في العقل على التصور الذي معه حكم فلو كان تعريفا للتصور فقط لم يكن مانعا لدخول غيره فيه فتعين أن يعود الضمير الى مطلق التصور دون التصور فقط فتكون حصول صورة الشيء في العقل تعريفا له وانما عرّف مطلق التصور دون التصور فقط مع أن المقام يقتضي تعريضا تنبيهيا على أن التصور كما يطلق فيها هو المشهور على ما يقابل التصديق أغنى التصور الساذج ما يقابل التصديق فذلك معلوم من المعارف المشهورة ولا يخل فيه التعريف وهو ظاهر ولا للتقسيم اذ لم يعلم منه الاطلاق على المعنى المشترك دون الاطلاق على خصوصية القسم الاول قلت الحال كما ذكرت لكن في التعريف تنبيه على ما يدل عليه التقسيم اذ ربما يغفل عنه ولهذا التنبيه فائدة ستظهر عن قريب أن التصور الخ حيث أورد كلا الأمرين تحت التنبيه (قوله ولا تقسيم الخ) لادخله في دفع السؤال المقدّر بل فادعنا أمرا نذيقه بالمقام (قوله الحال على ما ذكرت) من أن التقسيم كافٍ للعلم المرادفة (قوله لكن في التعريف تنبيه الخ) فالمراد بالعلم في قوله ليعلم أنه مرادفة العلم المستغاب بالتنبيه (قوله ولهذا التنبيه فائدة) وهي عدم ورود الاعتراض الوارد على التقسيم المشهور (قال الشارح لا جازئ أن يعود) أن قرئ بالرفع فهو من القسم الثاني للبند وان قرئ بالفتح كما هو المشهور فهو اسم لا للترتيب وأن يعود خبره والمعنى لأن جازئ عوده ولا يجوز حيث أن يكون أن يعود فاعله وكلة لا استغنت بالاسم عن الخبر كما استغناء المبتدأ في ما قام زيد بالفاعل وان استقرجهما بعض الأذكياء لأن عملها عمل أن فهي من نواحي القسم الاول من المبتدأ ولأن سقوط تنوينه اما لتمامه اذ لا يجوز لأن شرط البناء أن لا يكون اسمها عاملا واما لضافته فابعد في موضع الخفض فلا يكون فاعلا سمد الخبر (قال الشارح وانما عرّف مطلق التصور الخ) ما سبق بيان المعنى كونه تعريفا لمطلق التصور دون التصور فقط وهذا بيان له في جملة أقال دون التصور فقط يعني انما عرّف مطلق التصور دون التصور فقط مع أنه المقصود بالتعريف تنبيه على المرادفة مع حصول المقصود وهذا غير ما ذكره السيد قدس سره بقوله فمصر مطلق التصور ليعلم أنه مرادفة فان مقصوده قدس سره أنه فسر مطلق التصور دون العلم كما يدل عليه عبارة السؤال

التعريف لمطلق التصور لأنه يقتضي جعل التعريف لتصور الساذج بل نقول معناه وانما عتفى المؤلف بتعريف كذلك

• طلق التصور (قوله تنبيه على أن الخ) ظاهر عبارة الشارح أن كون التصور يطلق على المعنى العام لاستغناء المتن مع أنه • تغلغله لأنه قال العلم اما تصور فقط أو تصور معه حكم ويحجب بأن قوله تنبيه على ما سبق منه (قوله فيما هو المشهور) أي في المألوف الذي هو المشهور رأي حالة كون هذا الاطلاق من جهة الاطلاق المشهور فالأطلاق المشهور بلا حظ كليا (قوله أغنى التصور الخ) أي الشارح بهذه العناية إشارة إلى أن قوله على ما يقابل الخ ليس المراد مقابلة الاعمال لا خص بل المراد مقابلة الشيء لبيان كاهو المتبادر

معلومات من الشهرة تندر (قوله وهي عدم ورود الخ) كما سأل في كلام السيد (قوله لا يكون اسمها عاملا) الا أن يقدر عليها قبل عمله (قوله فان مقصوده قدس سره الخ) كما علم من قول المحقق سابقا وإذا كان العلم غير محتاج الخ

(قوله كذلك يطلق) أى يطلق الحلافاً فى الاطلاق الاول فى كونه حقيقياً (قوله على ما رادف) أى على معنى يرادف العلم وقوله أن المرادفة من أوصاف الاتفاق لا المعاني وأجيب بأن فى الكلام حذف أو الأصل كذلك يطلق لفظاً للتصور على معنى يرادف العلم وهو لفظ علم وقوله وبم التصديق حينئذ صفة جرت على غير من هي له لان عموم التصديق من أوصاف المعاني أى وذلك المعنى بم التصديق الخ بخلاف المرادفة فانها من صفات الألفاظ (قوله على ما رادف العلم) ان قلت لانسب استغادة الترادف لجواز أن الانقسام باعتبار الأفراد يقول المصنف العلم أى أفراد العلم الخ وهذا لا يتناقض مع مفهوم العلم غير مفهوم مطلق التصور فلا يصح الترادف والجواب أن الانقسام أعني ما يكون المفهوم الكلى كما هو قاعدة التقسيم وبما أوضح السؤال أن أفراد الكاتب بالفعل عن أفراد الصاحب بالفعل ومع ذلك غير متضمن فى المفهوم (قوله فهو اسناد الخ) الاستناد عند الفاعل ضم كلة إلى أخرى على وجه يفيد فائدة عامة فمفهوم صفات الألفاظ لأن المراد ضم الكلمة انضمامها للمعاني تماها لحوان الناطق وغلام يدنو نحوهما من كل مركب توصفى أو تقسدى ليس فيه اسناد نحوى وعند أهل هذا الفن هو الانسبات والمعنى أن الحكم أنساب أمر آخر وهذا الانسب تحت نوعان لثلاثة بينهما الشارح بقوله إيجاباً أو سلباً أى اسناد إيجاب أو اسناد سلب فهو بيان لنوعى الاسناد (قوله اسناد أمر إلى آخر) اعلم أنه لا بد من السند له والمستند من اتحاد وتعارف فلا بد من تفرار فى المفهوم والالكان الحكم لأفائدة فيه واتحاد فى الماسدق والالكان بالحلافاً إذا نقلت الإنسان هجر فهذا باطل لمجانبة أفراد الإنسان لأفراد الحجر وكما ذاق فى الاول الانسان بشر لانهم موضوعان للضموان الناطق فهذا (٦٥) لأفائدة فيه ولا تغفل بشر موضوع لبادى البشره اذا علمت هذا فالغيار مالى أقادها الشارح بقوله اسناد

كذلك يطلق على ما رادف العلم وبم التصديق وهو مطلق التصور وأما الحكم فهو اسناد أمر إلى آخر إيجاباً أو سلباً والإيجاب (قوله وأما الحكم فهو اسناد أمر إلى آخر) أقول هذا بم الحكم الحلى والاتصالي والاتصالي إيجاباً أو سلباً (قال الشارح وأما الحكم فهو اسناد الخ) تعديل لقوله وأما التصور بيان للجزء الثانى من القسمين فى الصراح الاسناد تكيده نادى جيزى راجحيزى وفى العرف ضم أمر إلى أمر آخر بحيث يفيد فائدة عامة وقد يطلق بمعنى النسبة مطلقاً فعلى الاول قوله إيجاباً أو سلباً بيان لنوعيه وعلى الثانى تفصيل لاخراج ماسوى النسبة الخبرية فى الصراح وجوب لازم شدة والإيجاب متضمنه والسلب يردون وفى التاج الإضاع أفكندن والانتزاع ركندن والمناب لا ختار المصنف رحمه الله أعني كون الحكم فصلاناً بفسر كلها بالمعاني القوية المثبتة عن كونه فعلاً ولا يتعرض للتفصيل ههنا فان التفصيل مذكور بعده (قوله هذابم الحكم الحلى الخ) قد عرفت أن الحكم فى الحرف الذى رطب أعني الحكم بينهما بالاتصال أو الانفصال فالحكم عندهم ثلاثة أقسام (قوله إيجاباً أو سلباً) تفصيل لإقسام الثلاثة أى إيجاباً كان ذلك الحكم

(٩ - شروع النسبة) بالذات أو بالاتحاد كما فى شعرى وشعرى وحالى حالى جواباً لما قال أنت تغيرت حالتك أى حالى التى أنا عليها الآن هى حالى التى كنت تعهد هاتى سابقاً (قوله والإيجاب هو إضاع الخ) المتبادر من هذا أن الحكم فعل وسأنى أن الحق أنه كيف فن قال أنه فعل نظر إلى لفظ الإضاع كىابى وأما على التحقيق من أنه كىضبة والإضاع معناه ادراك الوقوع أى إدراك أن النسبة واقعة فهذه العبارة مصروقة عن ظاهرها والادراك كىضبة مفهوم الأمور الوجودية كما تقدم لانه عبارة عن الصورة الحاصلة

(قوله تكيده) الاتكاء الاعتماد ودان إعطاء جيزى راساً وبجيزى على شئ (قوله ضم أمر إلى أمر آخر) قال فى حاشية الحاشى المصادر الثلاثة أعني الاسناد والضم والنسبة عبارة عن الحاصل بالمصدر إلى المفعول وهى الحالة التى بين الكلمتين أو مبدئيهما والمراد ههنا ما بين الدولاب وهو النسبة التى هى عبارة عن الثبوت والاتحاد وما قال بعد وقد يطلق بمعنى النسبة مطلقاً أى بخلافه على الاول فهو بمعنى النسبة العامة الخيرة وقد يقال ان النسبة المعنى المصدري وكذلك الضم تدبر (قوله بحيث يفيد فائدة عامة) بان يكون حكاية عن شئ أذهى المقصد فخرج الانشائية والتقييدية (قوله لاخراج الخ) لان الإيجاب والسلب عندهم خاصان بإدراك النسبة التامة الخيرة (قوله شدة) معناه الصلابة أى الوجوب ضرورة الشئ لازماً وقوله رودون معناه اتزاع وأفكندن معناه الاتقاء وركندن الضاع (قوله أن بفسر كلها) أى الاسناد والإيجاب والسلب والإيضاع والانتزاع ولا يفسر الاسناد بالضم الذى معناه الانضمام ولا بالنسبة ولا بالإضاع والانتزاع إدراك الوقوع والسلب والإيجاب والسلب بالادراكين أيضاً (قوله ولا يتعرض للتفصيل) أى بين مذهب الحكماء وغيرهم تدبر (قوله مذكور بعده) سياتى فى الشارح (قوله ثلاثة أقسام) حلى واتصالي واتصالي

(قوله هو ايقاع النسبة) أي ادراك أنهم واقعة أي مطابقة لما في الواقع ونفس الأمر على طريق الجزم أو الارجح ونفس الأمر هو نفس الشيء فقولنا هذا الشيء ثابت في نفس الأمر أن ذلك الشيء ثابت في نفسه وحد ذاته بقطع النظر عن اعتبار المعتبر وفرض الفارض ومعنى ذلك هنا أن النسبة أعني ثبوت القيام زيد ثابتة في نفسها بقطع النظر عن فرض الفارض واعتبار المعتبر وقيل نفس الأمر هو الوجوه المحفوظ وقيل علم الله بعدد ما يرجع هذا الكلام إلى قول من يقول الحكم ادراك أن النسبة الكلامية مطابقة للنسبة الخارجية (قوله انزعاهما) أي انزع النسبة أي ادراك أنها غير واقعة أي غير مطابقة للواقع ونفس الأمر (قوله فإذا قلنا الإنسان كاتب وليس بكاتب) ليس القول الأول مسلط على الاثنين معاً والأول الثاني يدينهما أي أعادته قول واحد مرددين بينهما وليس كذلك بل الثاني معطوف على تقدير قول بخلاف أي أو قلنا الإنسان ليس الخ فهو قول ثان لأنه من جهة القول الأول (قوله فإذا قلنا الإنسان الخ) أن كان المراد فإذا تلفظنا فلا يلزم من التلفظ بالحكم لجواز أن يحاج اللفظ الشك وإن كان المراد فإذا احكمنا فإباده من قوله فقد أسندنا متاع لمافيه من التكرار وأجيب باختيار الشق الثاني والمراد فقد أسندنا المتألفات أو فغننا نسبة الخ (قوله فقد أسندنا الكتاب) أي أفدنا المتألفات أننا أنشأنا الكتابة فليس فيه تحصيل الحاصل كما تقدم (قوله أو فغننا نسبة ثبوت الكتابة) بمعنى أننا أدركنا أن نسبة الكتابة مطابقة لواقع وهو غير مطابق لما تقدم لأنه قال فقد أسندنا الكتاب وأجيب بأنه أي هذا إشارة إلى أن المقصود من الحصول الوصف أي فالمراد من (٦٦) الكتاب الكتابة (قوله أو فغننا الخ) تفسير لقوله فقد أسندنا وقوله نسبة ثبوت الخ بالإضافة

البيان (قوله وهو الإيجاب) أي الإيقاع هو الإيجاب فالضمير عائد على مقدم معنى وهذا بيان لتوحي الاستناد (قوله أو فغننا نسبة ثبوت الخ) هذا يفيد أن النسبة في القضية الإيجابية والسلبية واحدة وهي الثبوت (قوله فلا بد منها أي في استناد الكتاب

هو ايقاع النسبة واللب هو انزعاهما فإذا قلنا الإنسان كاتب وليس بكاتب فقد أسندنا الكتاب إلى الإنسان أو فغننا نسبة ثبوت الكتابة إليه وهو الإيجاب أو فغننا نسبة ثبوت الكتابة عنه وهو السلب فلا بد ههنا أن يدرك أولاً الإنسان

أولاً فانهم اصططوا على ذلك وإن كان ذلك في السلب رفع الجهل والاتصال والانفصال (قال الشارح فإذا قلنا الخ) تصوير لمعنى الحكم في جزئ واختار الحكم الجلي لأنه أكثر (قال الشارح أولاً وليس بكاتب) معطوف بتقدير قلنا قلنا وليس معطوف على كاتب فله حينئذ التردد إلى الحكم (قال الشارح فقد أسندنا أي أفدنا بهذا القول الاستناد المذكور كذا في أو فغننا أي أفدنا ايقاع نسبة ثبوت الكتابة إليه والظاهر ثبوت الكتاب لأنه تسامع بكريد الاشتقاق مقام الشق لأنه المقصود بالاثبات وكذا في رفعنا وقوله أو فغننا أو فغننا تفسير لاستدنا فله ليس الاستدنا فهم ما سوى ايقاع أو رفع (قال الشارح فلا بد منها) أي في استدنا الكتاب إلى الإنسان (قال الشارح أن يدرك أولاً الإنسان) لم يقل مفهوم الإنسان للاختلاف في كون الموضوع المفهوم من حيث اتحادهم الأفراد

للإنسان (قوله الإنسان) أي مفهوم من حيث تحققه في أفراده لأن حيث ذاته متلا بخلاف الحصول أو المراد ثم الإنسان الأفراد المتحقق فيها المفهوم فالحصل أن المنظورة في الموضوع الأفراد وأما الحصول فالمنظورة فيه المفهوم ولذا أتى الشارح بمفهوم في جانب الحصول دون الموضوع

(قوله أي أفدنا) إنما قال ذلك لأن المراد من القول الاستدنا في التكرار (قوله لأنه المقصود بالاثبات) ولو كان الذات مقصودة بالاثبات لكان مفهوم الناطق شيء له الطق وهو عرض علم (قوله للاختلاف في كون الموضوع المفهوم من حيث اتحادهم الخ) ههنا الحينية ليست قيداً في موضوع المحصورة بل في العبارة عنه فقط فهو قيد في الثبوت فقط بأن يكون ثبوت الحكم باعتبارها في الاثبات بأن يلاحظ حال الاثبات ويعتبر في جانب الموضوع ولهذا قال فعلى الأول لا بد من ادراك المفهوم ولم يقل من حيث اتحادها لثبات وهذا اختيار المحقق الدواني حيث قال أن موضوع المحصورة لو حط على وجه يصح للانطباق على الأفراد ولا يتحدى عنه الحكم بها بمعنى أنه لو لوط تلك الأفراد وجد ذلك الأمر منطبقاً عليها فتمت أحكامها وصح دخول السور الذي وهم الفردية ذلك الانطباق ورد بعض حواشيه بأنه حينئذ لا فرق بين موضوع الطبيعة وموضوع المحصورة وقرق الزاهد بان موضوع الطبيعية هو المطلق بأن يلاحظ المطلق مطلقاً من غير أن يؤخذ الاطلاق قيداً ولا لا يكون مطلقاً وموضوع المحصورة يؤخذ من حيث اتحادهم مع الأفراد بمعنى أن الحينية قيد في العبارة دون الموضوع وتحققه قلنا أن القيد فيها في الثبوت لا الاثبات وذلك لأن الحكم ليس الأعلى ما في النفس وهو الطبيعة لا الأفراد

(قوله ثم مفهوم الكاتب) هذا التأخير استحقاق فيصح تقديم تصور المحمول على تصور الموضوع وكذا تأخر ادراك ثبوت الكتابة عن الثاني أما الواجب تأخره أي الثالث عن الاثنين معا كل أربع أي كآخر الرابع عن الثلاثة لأنه عارض الثالث وتصور المعروض سابق على تصور العارض (قوله ثم وقوع تلك النسبة) أي ثم يدرك وقوع تلك النسبة أي أن تلك النسبة واقعة أو ليست واقعة (قوله والانسان المتصور) هذا لازم لماله وكذا يقال فيما بعده (قوله وادراك نسبة ثبوت الخ) لم يقبل والنسبة الحكيمة متصورة مع أنه المناسب لما سبق لأنه لو قال ذلك لتوهم أن تصورهما استقلال مع أنها انما تتصور رتبة الطرفين (قوله وادراك وقوع الخ) لما كان هذا اللفظ محتملا لثنتين تصور المضاف من حيث تقييده وهو مركب تقييدي وتصور أن النسبة واقعة أي نابعة في الخارج وهو المراد هنا قال الشارح بمعنى ادراك الخ ولا تغفل الثاني (٦٧) يرجع لادول لأن أن تسبق مع ما بعدها بمصدر لان

المنظورة الظاهر وحيث
فالاول تصور الثاني
نصديق فان قلت قد
تقدم أن تأخر النسبة
عن الطرفين واجب مع
أنه لا يعقل كون الاول
منسوبا والثاني منسوبا
إليه الا بعد تعقل النسبة
فالجواب أن التقدم
اغماها من حيث الذات
والتأخر اغماها من حيث
الوصف

ثم مفهوم الكاتب ثم نسبة ثبوت الكتابة إلى الانسان ثم وقوع تلك النسبة وألا وقوعها فادراك الانسان هو تصور المحكوم عليه والانسان المتصور محكوم عليه وادراك الكاتب هو تصور المحكوم به والكاتب المتصور محكوم به وادراك نسبة ثبوت الكتابة أو لا ثبوتها هو تصور النسبة الحكيمة وادراك وقوع النسبة أو لا وقوعها بمعنى ادراك أن النسبة واقعة أو ليست واقعة هو الحكم

(قوله ثم مفهوم الكاتب) أقول تأخر ادراك مفهوم الكاتب عن ادراك الانسان كاتقصيه لفظه ثم ليس أمرا واجبا بل هو أمر استحقاق فان الاوليان بلا اختلافات وألا ثم مفهوم الصفات وأما ادراك نسبة ثبوت الكتابة إلى الانسان فلا بد أن يتأخر عن ادراكهما معا (قوله بمعنى ادراك أن النسبة واقعة أو ليست واقعة) أقول يريد به أن لا تنفي بادرالك وقوع النسبة وألا وقوعها أن يدرك معنى الوقوع وألا وقوع مضاف إلى النسبة فان ادراكهما بهذا المعنى ليس حكما بل هو ادراك مركب تقييدي من قبيل الاضافة بل نفي بادرالك الوقوع أن يدرك أن النسبة واقعة ويسمى هذا الادراك حكما إيجابيا وادراك عدم الوقوع أن يدرك أن النسبة ليست واقعة ويسمى هذا الادراك حكما سلبيا ولأن ادراك وقوع النسبة أو لا وقوعها يجب أن يتأخر عن ادراك النسبة الحكيمة أو الافراد والمفهوم أنه لا للاختلاف في الاول لا بد من ادراك المفهوم وعلى الثاني لا بد من ادراك الذات من حيث المفهوم (قال الشارح ثم نسبة ثبوت الكتابة) أي ثبوت الكاتب من حيث أنه رابطة بينهما وان انضمام أحدهما إلى الآخر هو وبالانضمام أو بالانفصال (قال الشارح ثم وقوع تلك النسبة) أي ثم ادراك وقوع تلك النسبة الحاصلة في الذهن بينهما في نفس الامر مع قطع النظر عن الحصول في الذهن أو ادراك عدم وقوع تلك النسبة بينهما في نفس الامر (قال الشارح فادراك الخ) تفصيل وتيميز بين التصديق والقضية فانه قد أشبه على البعض وحاصله أن القضية من قبيل المعلوم والتصديق من قبيل العلم واكتفى عن بيان المغايرة في النسبة بالمقابلة على الطرفين (قوله تأخر ادراك الخ) أي التأخر الزماني الذي يقتضيه لفظه ثم بناء على وضعه ليس أمرا واجبا في الحكم لجواز أن يدرك مفهوم الكاتب قبل ادراك الانسان وأما جواز ادراكهما معا فباطل لأنه لا بد من احضار الطرفين في الحكم والنفس لا تقدر على احضار الامرين

(قوله أو الافراد والمفهوم
آلة الخ) أي لان المتوجه
إليه بالذات هو الافراد
دون الطبيعة لان الحكم
مناطه في المحصورات هو
الخصوصيات (قوله
لا بد من ادراك الذات
من حيث المفهوم) لان

المفهوم أنه في التوجه إلى الافراد فهي متوجه إليها بالذات وبالعرض تدبر (قوله من حيث أنه رابطة الخ) أي لا من حيث أنه مستقل لأنه لا يصح مع الاستقلال أن يكون متعلقا للحكم (قوله أي التأخر الزماني) أي لا الذي فاه واجب تأخر مرتبة الوصف في ذاته عن الموصوف (قوله الذي يقتضيه لفظه ثم) وأما لفظ أو لا بد من ثم فلا يقتضيه انخلاق فلا بد أن يدرك أولا الانسان ومفهوم الكاتب ثم نسبة ثبوت الكتابة لم يفهم منه وجوب تأخر ادراك مفهوم الكاتب عن ادراك الانسان ووقال فلا بد أن يدرك الانسان ثم مفهوم الكاتب لفهم منه وجوب التأخر فكلية ثم مستقلة في افادته التأخر دون (قوله وأما جواز ادراكهما معا الخ) رد على العصام بأن المراد في الوجوب في الحكم والحضور في الحكم لا بد أن يكون قصديا فلا بد أن يحضر واحد بعد واحد لأن يحضر معا فان النفس لا تقدر على احضار أمرين معا فدا

(قوله ورعماحصل الخ) اعلم ان مغارة الامر الاول أى تصور الموضوع والمحمول لثاني ظاهرة وكذلك مغارة كل من الاول والثاني لثالث ظاهرة وكذلك مغارة الاول والثاني للاربع وانما الخفاء بين الثالث والرابع لان النسبة قد كرت في الرابع كما أنها مذكورة في الثالث فلذا ميز الشارح بينهما بقواضيه وقوله ورعما الخ فلا شك ان من شك في نسبة القابل يصدق عليه أنه متصور لتلك النسبة ولا يصدق عليه أنه مدرَك لان النسبة واقعة وأليست واقعة لان ادراك أن النسبة واقعة وأليست واقعة عبارة عن جزئه بالنسبة وظنها فظهر أن الشك لا حكم عنده وكذلك من ظن أن زيد قائم وتوهم عدم القيام فيه جهة بحاجب القيام عنده حكم بذلك الإيجاب لأدراك أن نبوت القيام مطابق للواقع ومن جهة سلب القيام لم يوجد حكم السلب فقد تصور النسبة من جهة التوهم ولم يصاحبها حكم سلبى وكذلك من ظن عدم القيام وتوهم القيام إلا أنه بالعكس فظهر أن التوهم والشك لا حكم عنده مالا أن الشك لا حكم عنده أصلا والتوهم لا حكم عنده من جهة التوهم سواء توهم الإيجاب أو السلب وإن كان عنده حكم من جهة الظن (قوله يمكن تشكل في النسبة) أى في وقوع النسبة أى في نبوتها (٦٨) في الخارج وكذا نقول في قوله فإن الشك في النسبة الخ وليس المراد فان الشك في أصل

ورعماحصل ادراك النسبة الحكمية بدون الحكم كن تشكل في النسبة أو توهمها فإن الشك في النسبة أو توهمها بدون تصورهما محال

كيجب تأخر ادراكها عن ادراك طرفيها (قوله ورعماحصل الخ) أقول لاختفاء في تأخر ادراك الانسان وادراك مفهوم الكاتب وادراك النسبة بينهما وانما الالتباس بين ادراك النسبة الحكمية وبين الادراك الذى حينما حكم فلذلك أشار الى تأخرهما فقال رعيماحصل ادراك النسبة الحكمية بدون الحكم فان التشكك في النسبة الحكمية متردد بين وقوعها وألا وقوعها فقد حصل له ادراك النسبة الحكمية قطعا ولم يحصل له الادراك المسمى بالحكم فهما متفاران جزما وكذلك من ظن وقوع النسبة وتوهم عدم وقوعها فانه قد حصل له ادراك النسبة الحكمية وتجاوز جانب السلب تجاوزا مرجوحا ولم يحصل له الحكم السلبى فادراك النسبة الحكمية مغاير للحكم السلبى واذا ظن عدم وقوعها وتوهم وقوعها فقد حصل له ادراك النسبة الحكمية وتجاوز (قوله فان الاول أن يلاحظ الذات الخ) وكذا المقدم لكونه ملزوما والتالى لازما في المتصلة صريحا وفى المنفصلة استلزاما والمراد بالذات ما قابل الصفة المفسرة بما يجعل على الشيء كائن على السدى فى شرح المواظف في بحث الحال فيتناول الذات والعرض وفى اراد صيغة الجمع فى قوله ثم مفهوم الصفات إشارة الى جواز تعدد المحمول بالنسبة الى ذات واحدة (قوله وأما ادراك الخ) يعنى أن تأخر ادراك النسبة عن ادراك الطرفين بحسب الزمان واجب لامتناع احضار النسبة الإبهدا احضار الطرفين وإن كان تأخره عن ادراك مفهوم الكاتب لتأخر عن ادراك الانسان استحسانا فالمراد بقول الشارح لا بدعالم الوجوب العقلى والاستصافى لان المقصود بيان الترتيب بين الادراكات الثلاثة فى أنفسها لا مأخوذة بوصف التأخر (قوله أن يدرك أن الخ) أى يدرك أن النسبة المدركة بين الطرفين واقعة بينهما فى حد ذاتها مع قطع النظر عن ادراكنا إياها وهو الادعاء بطبيعة النسبة الذهنية لما فى نفس الامر وفى الخارج

لغير (قوله وإن كان تأخره عن ادراك مفهوم الكاتب المتأخر الخ) فالاستحسان من جهة أنه متأخر عن المتأخر أى الوجوب من جهة تأخره عنهما وتأخر ادراك مفهوم الكاتب أو تقدم قوله لا مأخوذة الخ) ان المقصود بيان ترتبها مأخوذة بوصف التأخر لكان ذلك الترتب واجبا (قوله أيضا لا مأخوذة بوصف التأخر) أى كما هو فى قضية الانسان كاتب (قوله واقعة) خبران (قوله قدس سره أن يدرك أن النسبة واقعة الخ) المصدر المؤول ليس فى حكم الصريح عند المناطقة فلا يقال أنه فى تأويل الوقوع حتى يكون سمورا (قوله فى حد ذاتها) فان بين الانسان والكاتب مثل نسبة ثلثة الى ثمانية أو سبعة مع قطع النظر عن ادراكنا لها فإذا شككنا ثم زال الشك لم يحصل لنا الآن النسبة على وجه أدركناها مطابقة لها على وجهه كانت عليه مع قطع النظر عن ادراكنا لقضي مطابقتها أيهما ثبوتين أو سلبتين والتعدد اعتبارى باعتبار تعلق الادراك وعدمه وهو كالتطابق ولا يعنى أنها بعينها الواقعة بينهما بل هو المآل وإن اختلف المفهوم تدبر (قوله مع قطع النظر عن ادراكنا إياها) أى ادراكنا إياها بينهما (قوله وهو) أى هنا الادراك (قوله الذهنية) أى المدركة بين الطرفين

النسبة لان أصل النسبة حاصل (قوله محال) وذلك لان الشك فيها أى فى وقوعها وتوهم وقوعها وتوهمها عارض له والعرض يجب أن يحصل قبل حصول ألعراض (قوله وكذا المقدم الخ) رد على العصام (قوله وفى المنفصلة استلزاما) نحو ما أن يكون العدد ١٠ و ٢ أو فردا فانه يستلزم متصلة وهى اذا كان العدد ١٠ وبالجملة يمكن فردا واذا لم يكن ١٠ و ٢ و ٣ كان فردا (قوله المفسرة بما يجعل الخ) أى لا بما قام بالغير فانه قد يكون ذاتا بمعنى ما ليس بمحمول على

(قوله أعنى النسبة) بيان لمعنى نفس الامر والخارج (قوله والمراد به) أى الادراك المذكور (قوله الحالة الاجمالية) أى الاذعان بمعنى القضية أى التصديق بان المحمول ثابت للموضوع متلاقي الواقع لا ادراك هذه القضية بان تصور هافاته تصور متعلق بما يتعلق به التصديق فليس الفرق بينهما باعتبار المتعلق بل باعتبار الذات كإسباني (قوله المعبر عنه بالفارسية بكر ودين) فيه كما قال المحشى فى حواشى الخبائى تأبعاله أن المعنى المعبر عنه بكر ودين قطعى والتصديق المنطقى عام شامل للظن والجهل أيضاً بالاتفاق لأن المنطقين يقسمون العلم بالمعنى الأعم أعنى الصورة الخاصلة عند العقل الى التصور والتصديق تقسيماً حاصراً توسلاً لذلك الى بيان الحاجة الى المنطق بمجمع أجزأه التى منها القياس الجدلى المتألف من المشهورات والمسلطات ومنها القياس الخطائى المتألف من المظنون والمضبولات ومنها القياس الشعري المتألف من الخيالات وحينئذ فى قولهم ان التصديق اليعنى هو (٦٩) التصديق المنطقى نظراً فتدبر (قوله

ولا التفصيل) أى
والادراك التفصيل
المستفاد من نفاهاً
النسبة واقعة (قوله
لانه خلاف الوجدان)
ولأن النسبة واقعة
ليس موضوعها القضية
بل هو عبارة عن معنى
اجمالى هو انتساب
المحمول للموضوع فى
ذاته (قوله ولاستلزامه
الخ) لان النسبة
واقعة فتصوّر التصديق
بها هو ادراك أن النسبة
التي بين طرفيها واقعة
وهذا التصديق أيضاً
هو ذلك الادراك وهكذا
(قوله وفيه إشارة)
أخى فى جعل متعلق
الادراك النسبة التى
بين الطرفين من حيث
الواقع فاتهاى النسبة
التامة الخبرية أى
الحكمة عن الخارج

أعنى النسبة مع قطع النظر عن ادراك المدرك بل من حيث انها مستفادة من البدئية أو الحس أو
النظر قال قولنا ان النسبة واقعة وقولنا انها مطابقة واحد والمراد به الحالة الاجمالية التى يقال لها الاذعان
والتسليم المعبر عنه بالفارسية بكر ودين لا ادراك هذه القضية فانه تصور متعلق بما يتعلق به التصديق بوجدنى
صورة التخييل والوهم ضرورية أن المدرك فى جانب الوهم والواقع فى جانب العلم بالذات المتعلق على وجه الاذعان
والتسليم ولا التفصيل المستفاد من ظاهر اللفظ لانه خلاف الوجدان ولاستلزامه ترتيب تصديقات غير
متناهية وفيه إشارة الى أن الحكم ادراك متعلقه النسبة التامة الخبرية فاتهاى كانت متعلقة بالنسبة
الخارجية كان ادراكها على وجهين من حيث انها متعلقة بالطرفين رابطة بينهما ومن حيث انها كذلك
فى نفس الامر وهذا هو الحكم وهو مخالف بالذات للتصور والى أن أجزاء القضية ثلاثاً المحكوم عليه وبه النسبة
التامة الخبرية لا يكذب اليه المتأخرون من أن أجزاء القضية أربعة المحكوم عليه وبه النسبة التقيدية ووقوع
تلك النسبة أو لا وقوعها وأن الاختلاف بين نوعي العلم باعتبار المتعلق اذ لا يشك أحد فى أن ليس فى القضية
سوى المحكوم عليه وبه وثبوتها أو انتفاءها عنه وأن الاذعان أمر مغاير بالذات للتصور مع قطع النظر عن المتعلق
وعاد كرناظهر اندفاع الشكوك التى أوردها الناظرين فى هذا المقام (قوله حكماً إيجابياً) من قبيل نسبة
الكلى الى الجزئى وكذا فى السلبى وقد تكاف بعضه فى بيان النسبة بما لا يرضى به الطبع السليم (قوله عن
ادراك النسبة) أى عن ادراكها من حيث انها متعلقة بالطرفين وهو ادراك ذات النسبة الذى يعبر عنه بادراراك
النسبة الحكمية أى مورد الحكم (قوله عن ادراك طرفيها) أى عن ادراك ذاتها وان لم يجب تأخره عن
ادراك المحكوم به المتأخر عن ادراك المحكوم عليه كما عرفت (قوله لاخفاق عما راجح) لتمام متعلقاتها
بالذات بخلاف ادراك النسبة الحكمية والحكم فان متعلقهما النسبة الخبرية باعتبارين (قوله مترددين
وقوعها الخ) أى بين أن النسبة الواقعة المتعلقة واقعة بينهما فى نفس الامر أولاً (قوله وتوهم الخ)
فى العطف إشارة الى أن الظن ادراك بسيط والتوهم أمر مغاير له حاصل بعدملاحظة الطرف الآخر وما
قالوا ان الظن ادراك يحتمل النقيض فالمراد به كذلك بالقوة نص عليه السيد فى الحواشى العضية (قوله ولم
يحصل له الخ) لانه عبارة عن الاذعان والتسليم

لا التقيدية (قوله وهذا هو الحكم) أى الادراك الشافى هو الحكم وليس الحكم وقوع النسبة التقيدية كما زعمه من جعل أجزاء القضية
أربعة زائدة الواقع (قوله وهو مخالف بالذات للتصور) لانه اذعان المطابقة لا حصول ضرورتها (قوله وأن الاختلاف الخ) من جملة
مآذبه اليه المتأخرون فهو عطف على أن أجزاء القضية (قوله اذ لا يشك أحد الخ) فانه لا يفهم من زيد قائم الانسبة واحدة ولا يحتاج فى
عقده الى نسبة أخرى (قوله أمر مغاير بالذات) لانه متعلق لا يتعلق بغيره وهو النسبة التامة الخبرية ولا تصور ليس له متعلق كذلك
واختلاف اللوازم يستلزم اختلاف المزومات فالقول بان اتحادها ذاتاً واختلافها متعلقاً قول المتألفين (قوله نسبة الكلى) أى
الحكم الى الجزئى أى الإيجاب فانه حكم وكذا السلبى (قوله بسيط) أى لا مركب من ظن الراجح وتوهم المرجوح (قوله بالقوة) أى
بلا يمكن لا يمكن الاحتمال بعدملاحظة الطرف الآخر

(قوله لكن التصديق الخ) يدفع به ما قد توهم من أن التصديق موجود وان لم يكن الحكم موجودا بل قد ذهب بعض إلى أن الشك صدق (قوله لكن التصديق الخ) أي لأن الحكم هو التصديق وان جرى بنا على أن الحكم جزء التصديق فلا يلزم من زهاب الجزء زهاب الكل فان قلتم من لوازم الشك في النسبة الحكم وحيثئذ الشك عند حكم قلنا اللازم للشك فيها تصور الحكم لاجوده فالتى حيثئذ وجوده لا خطور به وتصور (قوله وعند متأخرى الخ) عطف على محذوف أى أن ما تقدم من أن الحكم أدراك هو ما عند المتقدمين وأما عند الخ (قوله أى بإيقاع النسبة) لما كان الحكم يطلق على معان أخر كخطاب الله وعلى النسبة الحكيمه التى هى مورد الحكم وهما ليسا مرادين فسر الحكم المراد هنا بقوله أى بإيقاع الخ (قوله فعل من أفعال النفس) اعلم أن متأخرى المناطقة أخذوا بكون الحكم فعلا من قول المتقدمين الحكم بإيقاع النسبة وأنتزاعها ولاشك أن القضا ظاهريه فعل فأخذوا بظاهر اللفظ وقالوا ان النفس لا فعل لها ولأنها غير اختارى لان الأفعال بالاختيار فالحكم عند المتأخرين يرجع للحاكم نفسى وهو قولها أنت ذلك وجزئته وليس لهم دليل صريح على ذلك ورد على هؤلاء المتأخرين بما لا يخفى من أنفسنا نأخذ على تصور الأطراف الثلاثة للأدراك ولا يجد أنباءنا لأحدث نفس ولأننى وحديث فنعين أن المراد بالحكم هو إدراك أن النسبة واقعة أو ليست واقعة وحديث فقول المتقدمين بإيقاع النسبة وأنتزاعها المراد به إدراك وقوعها وإدراك عدم الوقوع (٧٠) وهو الصورة الخاصة بالأدراك من قبيل التكيف فالتصديق الذى هو الحكم من قبيل العلوم وهو بخلاف التصديق عند أهل الكلام فإنه عبارة عن كلام نفسانى وهو قول النفس رضى وأمت وهو لا يحصل إلا بعد حصول التصديق المنطقى ولذا عرفوه بانه حديث النفس التابع للمعرفة فالكفار الموجودون في زمن النبي عليه الصلاة والسلام صدقوا به لكن تصديقا منطقيا لانهم مدركون أن كونه نبيا مطابق للواقع وليسوا مصدقين تصديقا كلاميا لان أنفسهم لم تقل أمت ورضيت به وما ذكرناه من أن التصديق المنطقى من قبيل

لكن التصديق لا يحصل ما لم يحصل الحكم وعند متأخرى المنطقين أن الحكم أى بإيقاع النسبة وأنتزاعها فعل من أفعال النفس جانب الإيجاب تجوز أحر حوا ولم يحصل له الحكم إلا بإيجاب فادراك النسبة الحكيمه مغاير للحكم الإيجابى أيضا (قوله وعند متأخرى المنطقين) أقول قد توهموا أن الحكم فعل من أفعال النفس (قوله فادراك النسبة الحكيمه مغاير للحكم الإيجابى أيضا) أى كما أنه مغاير للحكم السلبى وإذا ثبت مغايرته لنسوى الحكم ثبت مغايرته للحكم مطلقا فصورته الوهم دليل ثان لاثبات المغايرة الآله استدلال بمغايرته للنوعين على مغايرته للحكم مطلقا بخلاف صورة الشك فإنه استدلال على المغايرة ابتداء فخابل أن التعرض لاثبات المغايرة بالحكم الإيجابى والسلبى بصورة الوهم بعد اثبات المغايرة بالحكم مطلقا بصورة الشك القول ليس بشئ (قال الشارح لكن التصديق الخ) عطف على قوله ربما يحصل أثبت المقدمة الاولى بمغايرته لإدراك النسبة الحكيمه والمقدمة الثانية أنه لا بد منه في التصديق وأورد كذا لكن يدفع توهم حصول التصديق عند إدراك النسبة الحكيمه وان لم يحصل الحكم كما توهم البعض من أن الشك الوهم من قبيل التصديق حيث قال لم يفرقوا بين تصور أن النسبة واقعة أو ليست واقعة وبين الادعاء به ولقد أشكل على الناظرين حل هذه العبارة فوقه على تكلفات باردة (قال الشارح وعند متأخرى المنطقين) معطوف على مقدراى هذا هو التحقيق من أن الحكم أدراك وإذعان لقبية الخبر به وعند متأخرى المنطقين فعل

فلا والعلوم فهو بالنظر المعتمد وأما على مذهبه المتأخرين فهو أيضا من حديث النفس الآله لا يستلزم الكلام لانه لا يلزم من قول النفس أثبت ذلك رضى به فنعلم أن بين ذات التصديق المنطقى والكلامى على القول الأرجح في المنطقى التباين وكذا بين مفهومهما وأما اعتبار الحمل الذى يعضق فيه فينبغيها العموم والخصوص المطلق فيصنعان في مؤمن بالنبي صلى الله عليه وسلم وينفرد المنطقى في الكافر الذى في زمنه وأما على قول المتأخرين فيعين مفهومهما العموم والخصوص المطلق لان كلام نفسانى فيصنعان في مؤمن وينفرد المنطقى في تصديق الكافر بالنبوة لمحمد عليه الصلاة والسلام هذا ما حققه العلماء المصرىون وحقق

(قوله على المغايرة ابتداء) أى على مغايرة الحكم مطلقا بمحايأ وسلما كما هو الدعوى الآله ابتداء بدون توسط مغايرة النوعين بخلاف صورة الوهم فإنه استدلال على مغايرة المطلق أيضا لكن بتوسط مغايرة النوعين (قوله لقو) أى لأن الدعوى حصول أدراك النسبة بدون الحكم مطلقا وصورتا الوهم اثنتان ادراكها بدون الإيجاب وإدراكها بدون السلب ودفعه المحشى عما ذكره (قوله أنه لا بد منه في التصديق) أى لا يعضق التصديق الآله سواء قلنا أن التصديق نفس الحكم أو مركبه من غير تدبر (قوله لا بد من الخ) أى لا يعضق بين النسبة الحكيمه والحكم حتى ردان الظاهر أن يقال يمكن الحكم الخ ويجاب بحمله على القلب (قوله توهم حصول الخ) أى نأثنى من تخصيص الحكم بعدم الحصول

(قوله والتصور الذي هو الحكم) لم يذكر متعلق التصور راعاه مقدم وهو أن النسبة واقعة وأليست بواقعة (قوله هنا على رأي الامام) فيه أن الامام قد صرح بان الحكم فعل والحواب أنه صرح أيضاً بأنه ادراك (قوله هو الحكم فقط) وهو الحق لأن القياس طريق للحكم فقط والقول الشارح طريق للتصور فقط ولأطرين في الاثنين معاً وأهل هذا الفن انما قسموا العلم الى تصور وتصديق وذكرنا أن لكل منهما طريقاً يخصه كاهو كذلك في نفس الامر فالصدق طريق الحكم لأن التصديق لو كان هو المجموع لم يكن له طريق يخصه

(قوله وفيه إشارة إلى الخ) أي في معنى أيضا المذكور لأنه نتيجة هذا القياس (قوله من الوجهة الكلية الخ) أي الادراك انفعال والفعل لا يكون انفعالا (٧٣) وضابط الشكل الثاني أن يكون الأوسط محمولا فيها ونزله الاختلاف في الكيف وكيفية

الكبرى فقوله من
الموجبة الكلية بيان
لواقع (قوله اذا ضمت
الى الموجبة الكلية) أي
ليكون قياسا من الشكل
الثاني متجانباً دعوى
الشارح وهي لا يكون
الحكم ادراكا ولا يقتصر
العض على القياس
الأول لكنه لا ينتج
المطلوب (قوله وهو ينضم
إلى الخ) زاده أنه أيضا على
ذلك البعض (قوله
فيها هو المطلوب) أي
نفي كون الحكم ادراكا
فانه انما ينضمه انضمام
نتيجة القياس الأول
أعني الادراك لا يكون
فعلا لا قولنا الحكم
فعل ولا يدخل نفي
كونه انفعالا في ذلك
وأيضا لو كان ذلك مراداً
لقال فلا يكون انفعالا
أيضا (قوله أي المذكور
قر بـ) أي بقوله وان

فلو قلنا أن الحكم ادراك لا يكون التصديق مجموع التصورات الأربع وهو تصور المحكوم عليه وتصور
المحكوم به وتصور النسبة الحكمية والتصور الذي هو الحكم وان قلنا أنه ليس بادرار لا يكون التصديق
مجموع التصورات الثلاث والحكم هذا على رأي الامام وأما على رأي الحكماء فالصدق هو الحكم فقط
(قوله وأما على رأي الحكماء فالصدق هو الحكم فقط) أقول هذا هو الحق لأن تقسيم العلم إلى هذين القسمين
أنا هو لا يميز كل واحد منهما عن الآخر بطريق خاص يستعمل به ثم ان الادراك المسمى بالحكم بغير طريق
خاص ويوصل اليه وهو الوجهة المنقسمة الى أقسامها وأما هذا الادراك له طريق واحد ويوصل اليه وهو القول
الشارح فتصور المحكوم عليه وتصور المحكوم به وتصور النسبة الحكمية بشارك سائر التصورات في الاستحصا
وفيه إشارة إلى أن القياس المذكور في الشرح قياس على هيئة الشكل الثاني من الموجبة الكلية والسالبة
الكلمية ينتج أن الادراك لا يكون فعلا وهذه النتيجة اذا ضمت الى الموجبة الكلية المستفادة من قوله الحكم
فعل من أفعال النفس وصير القياس هكذا الحكم فعل ولا شيء من الادراك بفعل فلا شيء من الحكم بادرار
وهو المطلوب وهكذا نقول على تقدير كون الادراك كفا الادراك كلف والفعل لا يكون كفا فالادراك
لا يكون فعلا وهو يضم إلى قولنا الحكم فعل ينتج المطلوب ومن قال معنى قوله أيضا كأنه لا يكون انفعالا لم يأت
بشيء اذا دخل نفي الانفعالية فيها هو المطلوب (قال الشارح فلو قلنا الخ) أي اذا ذكرناه لا يفي التصديق
من أمور أربعة أن الحكم يختلف فيه (قال الشارح هذا) أي المذكور في باب رأي الامام وفيه إشارة
إلى أن الأول مجرد احتمال لم يذهب اليه أحد وان قول المصنف ويقال للمجموع أي مجموع التصور والحكم
بيان لاختار الامام (قال الشارح والتصور الذي هو الحكم) لم يبين متعلقه إشارة إلى أن معطلة تلك النسبة
المتصورة لكن من حيث الوقوع والادّعاء كما مر (قال الشارح وأما على رأي الحكماء) أي جمعهم والقول
بترك التصديق قول الامام ومن تبعه من المتكلمين (قوله هذا هو الحق) أي ما ذهب اليه الحكماء وهو الحق
لأنه قاذب الدليل (قوله لان تقسيم العلم الخ) أي تقسيم العلم في المنطق إلى هذين القسمين دون أقسام أخرى
كالفعل والاعتقالي والاجبالي والتفصيلي لئلا يسببه ما هو مقصود ههنا المنطق وهو بيان الطرق الموصلة
إلى الجهولات وذلك لا يميز كل منها بطريق خاص كما بينا من أن الموصول الى التصور يسمى قولنا شارحا
والموصول الى التصديق جهة (قوله ثم ان الادراك المسمى بالحكم) أي ادراك أن النسبة واقعة له طريق
خاص وهو الوجهة المنقسمة الى القياس والتمثيل والاستفراء ولخصم أن يمنع ذلك وبقول ان ادراك أن

قلنا الخ (قوله لم يذهب اليه أحد) أي لم يتخذ هذا وهذا معنى على رد قول البعض أن في الامام تردّد بالقول
(قوله إشارة إلى الخ) وجهها أنه لا يكتفي بذلك النسبة قبل في قوله وتصور النسبة فأذا تم المتعلق وقوله لكن الخ تقيد من المحض ما خوذ
مماسق للشارح (قوله دون أقسام أخرى) رد لما يقال ان التقسيم لبيان الأقسام لا لبيان الطرق (قوله كالفعل) هو على الباري تعالى
عند الحكماء فان علمه ليس انفعالا يتقدمه على الصور التي بها الانفعال بل هو فني أي علمه الاشياء لا بالاحادها ماها فانظر حواشي
الحاشي على الدواني وقوله والاعتقالي كعلماته بانتقاش الازهار بالصور (قوله والاجبالي) هو على بسط مشتمل على علم جميع الاشياء
كالم الذي يحضرنا عند السؤال عن مسئلة فانظر حواشيه على الدواني وما كتبه هناك (قوله ولخصم الخ) أي المصنف خصم النسبة
الذي هو جزء التصديق عنده هو ادراك أن النسبة واقعة وأليست بواقعة لا تصور النسبة التي بين الطرفين بقطع النظر عن الوقوع وعدمه

كايقول به غيره فالحاصل هذا النوع أن الطريق ليس مجرد هذا الإدراك بل الإدراك المقترن بالإتيان (قوله فلا يحتاج إلى الجمع) لانه تصور متعلق بالقبضية كما يأتي قريباً (قوله أن الإدراك النسبة إلى الخ) حادراً كما انما هو من حيث انها بين الطرفين فلا بد من ادراكهما فتكون المنضم إلى الحكم ثلاثاً ادراكاً (قوله ثم لقائل الخ) هذا توجه لقول بان التصديق الذي هو مركب من ادراك كان أربع متكسب من الجهة بان معناه أنه حاصل بعد الجهة وان كان لاكتساب متعلقاً بالإدراك الأخير وضعت له بغيره الجهة لانه متعلق بها والحصول المجموع بعدا كتناسله (قوله الحاصل بعد الطرفين الخ) أي الحاصل بالجهة ليس إلا النسبة (٧٣) انظر طرفان حاصلان من قبل والجهة ثم نقداً لا وقوع النسبة

وقد جعلوا المعلوم بالجهة المجموع وليس له طريق خاص فنلاحظ مقصود القائل ببيان الطريق الموصلة إلى العلم لم يلبس عليه أن الواجب في تقسيمه ملاحظة الاستان في الطريق فيكون الحكم أحد قسميه السبي بالتصديق لكنه مشروط في وجوده بمحققه في ضم أمور متعددة من أفراد القسم الآخر وأذا عرفت هذا فنقول ان أدركت تقسيم العلم على هذا المذهب قلت العلم أي الإدراك مطلقاً ما ان يكون ادراكاً للنسبة واقعة وأولست بواقعة وأما ان يكون ادراكاً كالغير ذلك فالأول يسمى تصديقاً والثاني تصوراً وإذا أدركت تقسيمه

بالقول الشارح فلا فائدة في ضمها إلى الحكم وجعل المجموع قسماً واحداً من العلم المسمى بالتصديق لان هذا المجموع ليس له طريق خاص فنلاحظ مقصود القائل ببيان الطريق الموصلة إلى العلم لم يلبس عليه أن الواجب في تقسيمه ملاحظة الاستان في الطريق فيكون الحكم أحد قسميه السبي بالتصديق لكنه مشروط في وجوده بمحققه في ضم أمور متعددة من أفراد القسم الآخر وأذا عرفت هذا فنقول ان أدركت تقسيم العلم على هذا المذهب قلت العلم أي الإدراك مطلقاً ما ان يكون ادراكاً للنسبة واقعة وأولست بواقعة وأما ان يكون ادراكاً كالغير ذلك فالأول يسمى تصديقاً والثاني تصوراً وإذا أدركت تقسيمه

النسبة واقعة وأولست بواقعة اذا كان مع الإتيان وهو أن تسيب اختيارك الوقوع بها بطريق بقية الجهة وأما اذا حصل في ذهنك كونها متساوية بالها لوقوع غير اختيار فلا يحتاج إلى الجهة فالمتكسب بالجهة الإدراك المذكور بشرط الحكم وليس ذلك الإدراك نفس الحكم كما عرفت بل الحكم فعل مقارنه (قوله فلا فائدة في ضمها إلى الحكم) هذا سلم على تقدير كون الحكم ادراكاً كما أعلى تقدير كونه فعلاً فلا ادراكاً النسبة من حيث الإتيان الذي هو فعل النفس له طريق خاص لا ادراكاً كمن حيث الذات ثم لقائل أن يقول ان ذلك الإدراك لكونه متعلقاً بالنسبة المتعلقة بالطرفين من حيث انها آلة لملاحظتها بغيره الهيئة السريـر الحصلة للأمر الواحد الحقيقي فكان ان الحاصل في الخارج السريـر مع أن العلم لم يتعلق إلا بالهيئة فكذلك الحاصل بعد الجهة هو المجموع وان كان لاكتساب متعلقاً بالإدراك المذكور كأن متعلقه أعنى النسبة الحسبية بغيره الهيئة للقبضية تسيبها صارا لكل أعنى الطرفين والنسبة أمر واحد حقيقة لا يغير الكل واحداً من الطرفين والنسبة مع أن الحاصل بعد الطرفين ليس إلا النسبة فكما جعلوا الطرفين والنسبة أجزاء من المعلوم فكذلك العلم وما وجه مخالفة العلم بالمعلوم وجعل الأمور المذكورة شرطاً في الأول وشرطاً في الثاني وأنت بعد ما حلتك بما قلنا ظهر لك أن النزاع في التصديق لفظي فنظر إلى أن الحاصل بعد الجهة ليس إلا الإدراك المذكور قال يسألته ومن نظر إلى أن الإدراك المذكور بغيره الجزء الصوري والحاصل بعد أهلية الجهة إدراك واحد متعلق بالقبضية قال بتركه ومن نظر إلى أنه لا يكفي في التصديق مجرد الإدراك المذكور بل لا بد من نسبة الطائفة الاختيار والالكان ادراكاً كالتصور بمتعلقاً بالقبضية يسمى بالمعرفة قال انه ادراك مشروط للحكم سواء قلنا انه الإدراك المذكور أو مجموع الادراكات الثلاث فبمعنى تقسيم العلم إلى التصور والتصديق بأي معنى تريديه وأما النظر إلى مقصود القائل ببيان طرق الاكتساب فلا يرجع شيئاً من ذلك لتقدير التصديق على جميع التقادير بالكسب ما باعتبار نفسه وأعتبر جزئيه فتدبر (قوله) وأما ان يكون ادراكاً كالغير ذلك أي ادراكاً واحداً ولا يراد المقسم لأنه مدركاً وأما ادراكاً فهو داخل في القسم

(١٠ - شروح النسبة) التصديق على مذهب الامام تأمل (قوله ولا يراد المقسم) أي لا يراد أن العلم مطلقاً الذي هو المقسم ادراكاً لغير ذلك فالتقسيم صادق على المقسم وذلك مفيد للتقسيم لاستلزامه كون الشيء قسمين نفسه ووجه عدم ورود أن المقسم لم يترسخ من حيث كونه متعلقاً بشئ واحد كانه لان ماهية العلم ليست مرتبطة لاخلاقته شئ حتى تكون ادراكاً كله وأما الادراكات التي هي ما صدق عليه العلم والادراكات بل من حيث كونه مدركاً فلا يصدق عليه القسم ولا يكون قسمين نفسه وأما ادراكاً فداخل في القسم الثاني ولا استعماله في صدق القسم على ادراك المقسم إنما الاستعمال في صدقه على المقسم لاستلزامه ما مر وقد يجب بان معنى التقسيم أن ما صدق عليه العلم ما ان يكون ادراكاً كانه فلا يصدق شئ من القسمين على المقسم لانه العلم لا ما صدق عليه فانه ان المقسم حينئذ ما صدق عليه العلم لا العلم فيعود الاشكال

(قوله فلا فرق الخ) رد لما قيل ان ورود المقسم انما هو على التقسيم الثاني حيث قال فيه واما ان يكون ادرا كغير ذلك اعمالى الاول فلا لان المقسم وان كان ادرا كالتكليف ليس ادرا كالشي لان ماهية العلم ليست مرآتلا لخاصة حتى حتى يكون ادرا كاله وانما الادراك لشي هو ما صدق عليه العلم والادراك لانفس ماهيته ولو قال قدس سره في التقسيم على مذهب الامام واما ان يكون ادرا كالتفريع هابل قوله واما ان يكون ادرا كاهو غير ذلك الادراك فاضافى الغير الى المدرك الاول لاني الادراك كفاعله في التقسيم على مذهب الحكم لم يتوجه السؤال الثاني عليه ايضا ه وحاصل الرد ان الثاني كالاول لانه اخذ القسم من حيث انه ادراك سواء علقه بشي اولاد المقسم ليس بادر كبل مدرك فلا ورود ولا اعتراض على شي منها تدبر (قوله اى على القول بالترك) فارد من مذهب الامام القول بالترك مجازا (قوله كما هو المشهور من الامام) هكذا يفهم من المنص حيث قال ان لنا تصور او اذا حكم عليه بنى أو اثبات كان المجموع تصد بفاو فرق ما بينهما كافي البسيط والمركب (٧٤) لكن قال في معالي العلم اما تصور واما تصديق فالتصور هو ادراك الماهية من غير ان يحكم

عليها بنى أو اثبات والتصديق هو ان يحكم عليها بالتني أو بالاثبات وكلامه في الفصل وفع هكذا اذا اردت كراهية حقيقة فاما ان تعتبر من حيث هي من غير حكم عليها لانبني ولا اثبات وهو التصور او يحكم عليها بنى أو اثبات وهو التصديق ولا يخفى أن ضير هو في قوله وهو التصديق بمحمل أن يرجع الى مصدر ادركا وأن يرجع الى المصدر يحكم والظاهر هو الاول ونسبته للمجموع تصد بفا يمكن جعلها على المابقة في اعتبار الحكم كنسبة الحكم تصديقا وحيث يكون مختار المصنف

على مذهب الامام قلت العلم اما ان يكون ادرا كالا مورا ربعة هو المحكوم عليه والمحكم به والنسبة الحكمية وكون تلك النسبة واقعة أو غير واقعة واما ان يكون ادرا كاهو غير ذلك الادراك المذكور فالاول هو التصديق والثاني هو التصور واما تقسيم المصنف فلا يصح على مذهب الحكم فاعطى ان التصديق عندهم هو الحكم وحده لا التصور الذي معه الحكم ولا على مذهب الامام ايضا وبيان ذلك ان حاصل ما ذكره المصنف ان أحد قسمي العلم هو ادراك غير جماع الحكم والقسم الثاني هو ادراك جماع الحكم ويرد عليه أن تصور الحكم عليه وحده ادراك جماع الحكم فليزمن ان يخرج عن القسم الاول ويدخل في الثاني فيكون تصورا الحكم الثاني ولا اتصال فيه متعلقا بغير ان النسبة الحاصلة في الذهن واقعة في نفس الامر سواء كان متعلقا بالنسبة واقعة على جيل التصور كافي صورة الشك والوهم أو متعلقا بغيره فلا فرق بين أن يقال ادرا كغير ذلك أو ادرا كالتفريع في افادة المقصود (قوله على مذهب الامام) اى على القول بالترك فلا رد ان الامام لا يقول يكون الحكم ادرا كاهي أنه قد نفل البعض أن الامام يتردد في كون الحكم ادرا كا أو فله وفي حصر التقسيم على هذين الوجهين إشارة الى بطلان القول بترك التصديق مع فعية الحكم كما هو المشهور من الامام (قوله ادرا كالا مورا ربعة) اى ادرا كا واحدا متعلقا بمورا ربعة حيث حصل لها الوحدة بحيث صارت قضية واحدة فلا رد ان وحدة المقسم معتبرة فكيف تتدرج الادراكات الاربعة تحت العلم الواحد وتقسيمه على ذلك قال ادرا كا لفظ المفرد (قوله ادرا كاهو غير ذلك الادراك المذكور) اى ادرا كا واحدا سواء كان من تلك الادراكات الاربعة أو غيرها فالحكم داخل في التصور (قوله قطعا) إشارة الى بدهة عدم انطباقه على مذهب الحكم بخلاف مذهب الامام (قوله وبيان ذلك) اى أنه لا ينطبق على مذهب الامام (قوله ادراك غير جماع الحكم) لان قيد فقط في مقابلة معه الحكم (قوله ادراك جماع الحكم) بناء على أن الظاهر ان يكون الطرف لفظا (قوله ويرد عليه الخ) لا يخفى أن المتبادر من اللمية المقارنة بلا واسطة والتصور الذي يقارنه الحكم اعنى ايقاع النسبة واتزاعها بلا واسطة ادراك النسبة الخبرية أو مجموع الادراكات الثلاثة ان قلنا ان الحكم

فخر المذهب الامام تدبر (قوله حيث حصل لها الوحدة) والهيئة العارضة التي حصل بسببها الوحدة لاتفاق التعدد عليه الاصل الذي الكلام يصحده خلاف جهتي التعدد والاتحاد تدبر (قوله لان فقط في مقابلة معه) يعنى ان هذا المعنى انما اخذ من المقابلة والاضطراب معناه القوى اى لا يجمع شيئا (قوله بناء على أن الظاهر الخ) يعنى أن كون الثاني ادرا كا جماعا الحكم فيكون جماعا الحكم قيدا فيه والحكم خارج عنه بناء على الظاهر من أن الطرف لفظا أو ما كان مستقرا بان يكون المعنى وتصور يحصل معه حكم اى يكون حصول الحكم مع حصوله لتكون الحكم جزا اما الاخير وهو المجموع المركب من الادراكات الاربعة فلا تكون الجماعية قيدا بل يكون الحكم جزا منه قال السيد في حواشي حاشية شرح الطالع ان الطرف لفظا هو ما كان متعلقا بشي محضوما كالجماع والمقارن وقال المحشى في حواشي القاضى ان الطرف المستقرا كان متعلقه عاما كالكون والحصول بخلافه الطرف على الافعال العامة وانما كان لفظا هو الظاهر لاني الاستقرار من التكليف السابق (قوله ان يكون الطرف لفظا) والمعنى أو تصور مصاحبه الحكم

(قوله ادراكه) واحدمتعلق بالقضية أي بالموضوع والمحمول حال كون التسبيرا بطله بينهما فانك عند التصديق بتضييقه يدقاهم مثلا يحصل لنا أولا الاذعان بأن زيد قائم في الواقع لا الاذعان بوقوع التسبى في الواقع بل يحصل لنا هذا تأييدا كفى والتسبى من الأمور المتزاغة وكثيرا ما يحصل التصديق قبل انتزاع النسبة التي هي فيها وكونه ادراكا واحدا متعلقا بالقضية هو ما أفاده الشيخ الرئيس وغيره من المحققين قاله أئزاهد في شرح رسالة العلم الامام (قوله فلا انتقاض) لان التصديق اما ادراك النسبة وادراك القضية ولا يدخل ما عدا هذا وهذا (قوله ومعرض الخ) صريح في أن الحكم عند المنصف فعل كالامام لان المنصف جعله خارجا واشترط مقارنته والامام جعله داخلًا لكن في جمع المعنى السابق بين الاقوال - ايضا انه عند الامام خارج ايضا تدبر (قوله بطريق النتيجة) حينئذ من صريح التكرار وقوله للاضرب عنه الاعداد (قوله لا اضرب عنها الخ) لان مخالفة المذهبين لا تقتضي بطلان في نفسه لجواز كونه في نفسه صحيحا فلذا احتاج للاضرب لافادة فساد في نفسه (قوله فقوله (٧٥) الخ) تبرع على قوة نتيجة

للدليلين (قوله لكن الحكم الخ) أي والادراك الجامع له مستفاد من الحجة (قوله ليس معنى العروض الخ) دفع لما قيل ان أراد عرض العارض لمعرضه فالحكم كسائر الادراكات

عارض النفس اذهى محلها وان أراد تعلق الحكمه كمتعلق العلم بالعلوم فلا شبهة في أنه لا ينطبق بالادراك النسبة ولا بالادراك الجامع بل انما يتعلق بالمدرك وحاصل الرفع أن العروض هنا كناية عن مقارنة الحكم كقول الادراكات فكيف كان العروض بمعنى قيام العرض بالمثل بغيره كقول المقارنة لا يتيسر بغيره كذلك مقارنة الحكم يكون موجبا لكافة وتميز متعلقه في الذهن بحيث لا يتيقن التردد والتفاوت ولا شك أنه بهذا المعنى عارض بالذات النسبة الخبرية والجموع بالتبع وليس عارضا لاعدادها (قوله لا يلزم أن يكون الخ) أي لا يلزم على هذا المعنى دخول ما ليس بتصديق من تصور كل واحد وكل اثنين منها في التصديق

عليه وحده تصديقا وكذا يكون تصور الحكمه وحده تصديقا آخر ويكون تصور النسبة المقارن الحكم تصديقا ثالثا ويكون مجموع هذه التصورات المقارنة للحكم تصديقا رابعا ويكون كل اثنين من هذه التصورات تصديقا آخر فبقي عدد التصديقات في مثل قولك الانسان كاتب على مقتضى تقسيمه الى سبعة ويكون الحكم في كل واحد منها خارجا عن التصديق بجماعه فلا يكون تقسيمه متبعا على شيء من المذهبين بل لا يكون صحيحا في نفسه لان التصديق على هذا التفسير يكون مستفادا من القول الشارح ويكون ما يجمعه ويقترنه أعنى الحكم مستفادا من الحجة وهذا باطل ومنهم من قال معنى هذا التقسيم أن الادراك ان لم يكن معروضا للحكم فهو القسم الاول وان كان معروضا فهو التصديق وحينئذ لا يلزم أن يكون تصور الادراك الحاصل حين الحكم ادراكا واحدا متعلقا بالقضية والمقارنة بما عداها بالعرض فلا انتقاض على أن وحده المقسم معتبر فلا يصدق الا على تصور واحد مجامع الحكم ثم يلزم خروج الحكم عن التصديق وكونه شرطه وهو لم يمتثل ذلك ومعرض على الامام ما جعل المركب من الادراك والفعل قسما من العلم (قوله فلا يكون الخ) نتيجة للدليلين المذكورين على عدم صحة التقسيم المذكور على المذهبين أعاد ادعى بطريق النتيجة للاضرب عنها بانها غير صحيحة في نفسها فقوله ويرد عليه نتيجة لدليل عدم الانطباق على مذهب الامام (قوله لان التصديق الخ) وهو خلاف ما تقرر عندهم من أن الموصول الى التصور هو القول الشارح والموصول الى التصديق هو الحجة والقاتل أن يقول ان ادراك أن النسبة واقعة وألا ان كان مجامعا لا يقع كن مستفادا من الحجة وذلك يمكن بجماعه كن مستفادا من القول الشارح فلا يلزم ما ذكر ثم لو كان الحكم مستفادا من الحجة والتصور الجامع له مستفادا من القول الشارح يلزم ما ذكر لكن الحكم عنده فعل وليس مستفادا من شيء (قوله ومنهم من قال) وهو شارح الطوالع الاصفهاني بمعنى ليس المراد الجماع مطلقا بل الجامعة على وجه العروض (قوله وان كان معروضا فهو التصديق) ليس معنى العروض هنا القيام فانه بهذا المعنى معروضة النفس بل شمول العروض يعني كأن قيام العرض بالمثل بوجب كاله وتعيينه في الخارج بحيث لا يتيسر بغيره كذلك مقارنة الحكم يكون موجبا لكافة وتميز متعلقه في الذهن بحيث لا يتيقن التردد والتفاوت ولا شك أنه بهذا المعنى عارض بالذات النسبة الخبرية والجموع بالتبع وليس عارضا لاعدادها (قوله لا يلزم أن يكون الخ) أي لا يلزم على هذا المعنى دخول ما ليس بتصديق من تصور كل واحد وكل اثنين منها في التصديق

توجب تميز متعلقه فسميت المقارنة عروضا لاجتماعها التميز وان كانت المقارنة للادراكات والتميز تعلق الحكم ولا يخفى ما فيه ولوقيل سميت عروضا لانها لا تكون الا بعد تحقق الادراكات الثلاثة كأن تحقق العارض لا يكون الا بعد تحقق المعارض لكان أولى تدبر (قوله كذلك مقارنة الحكم الخ) يعني أن العروض هنا بمعنى المقارنة عبر عنها بالعرض الذي هو قيام العرض بالمثل لانه كأن العروض بوجب كاله محله وتعيينه في الخارج كذلك مقارنة الحكم ليس معنى التصورات بوجب كاله أي كاله تلك التغير الذي عنه تميز متعلقه في الذهن ولا شك أن المقارنة بهذا المعنى الذي هو محال غير المتعلق حاصل أولا وبالذات النسبة الخبرية والجموع بالتبع فيكون المعارض بمعنى المقارنة الموجبة لتغير المتعلق حاصله أولا وبالذات تصور النسبة وتصور الجامع بالتبع وانما احتيج لهذا لان التصور والتصديق ليس بينهما نسبة العروض بل نسبة المقارنة فاطلاق العارض والمعرض عليهما توسع (قوله ولا شئ الخ) مخالف لما مر من الشيخ ابن سينا

(قوله وان كان مستلزما له) أى وان كان ما أطلق عليه التصديق وهو الادراك المعروض للحكم مستلزما للتصديق عند الامام من جهة التصديق ان لما تحقق الادراك المعروض للحكم أى المقارن به تحقق مجموع الادراك والحكم فمقدفع ما يقال انه افاد التصديق عند الامام بالازم لانه لا ينفع في اطلاق التصديق على ما ليس بتصديق (قوله ولم يسمه تصديقا) أى لم يسم القسم الثانى تصديقا بل قال فيه تصور معه حكم وانما سمي المجموع حيث قال ويقال للمجموع تصديق (قوله أيضا ولم يسمه تصديقا) أى وانما سمي المجموع فكأن كون ما عدا داخل في التصديق وكون التقسيم تقسيما لطلق العلم الى تصور لا يقارن الحكم والى تصور لا يقارن الحكم الى تصور وتصديق ثم افاد التصديق بقوله (يقول الخ (٧٦) (قوله المعية الزمانية) أى لا الدائمية لان التصديق لما كان مركبا من الادراك كان

التسلاطة والحكم كان الحكم جزءا لاخرى في زمان حصوله يحصل التصديق وان كان الحكم لكونه جزءا منه متقدما عليه بالذات لوجوب تقدم الجزء على الكل بالذات فلذا انقيد المعية بالزمانية دون الدائمية لعدم امكانها بين الكل والجزء وقوله الدائمة لاخراج ادراك أحد الطرفين والتسبة انما كان مع الحكم فانه يكون لا دائما (قوله لكون الحكم الخ) أى والجزء لا يفضل عن الكل سيما وهو جزؤه الاخر فلا يتحقق الكل الا حيث يتحقق ذلك الجزء اه عط (قوله فان المعية تتحمل المقارنة) أى ويكون التلطف فلنقوا كما مر (قوله بضافة هذا

المحكوم عليه وحده أو تصور المحكوم به وحده ولا مجموعهما معا ولا أحدهما مع النسبة الحكمية تصديقا لكن يلزم أن يكون مجموع التصورات الثلاثة تصديقا له ادراك معروض للحكم بل يلزم أن يكون ادراك النسبة وحدها تصديقا لان الحكم عارض له حقيقة ويلزم أيضا أن يكون الحكم خارجا عن التصديق عارضه فان قلت قد صرح المصنف بأن المجموع المركب من الادراك والحكم يسمى بالتصديق وذلك مذهب الامام به فانه قد ذكر ذلك لا يجذب منه فاما ان القسم الثانى انما خرج عن التقسيم هو الادراك الجامع للحكم لا المجموع المركب منهما فان كان التصديق عبارة عن القسم الثانى فالحال على ما عرفت من عدم انطباقه على شئ من المذهبين وفساد معنى نفسه وان كان عبارة عن المجموع المركب منهما كما مر به لم يكن التصديق قسما من العلم بل مركبا من أحدهما مع الآخر مقارنه أعنى الحكم

لكن يلزم اطلاق التصديق على ما ليس بتصديق عند الامام وان كان مستلزما فعدم الانطباق باق (قوله أن يكون مجموع التصورات الخ) لان عرض الحكم لنفسه لكونه من حيث فيها ما بالطرفين عروض بالمجموع بسبب جزئه (قوله بل يلزم الخ) لا لضرب عن لزوم كون المجموع تصديقا بالازم كون تصور النسبة مفردا تصديقا أو لثبوت فان عدم الانطباق على مذهب الامام أظهر لانتفاء التركيب مطلقا (قوله فان قلت الخ) منع لقوله فيرتق عدالتصديق بان سبعة ويكون الحكم خارجا عنه صرح بان المجموع المركب من الادراك والحكم يسمى تصديقا حيث قال ويقال للمجموع تصديق وهو مذهب الامام فهو يلزم أن يرتق عدالتصديق الثانى الى التسبة ولم يسمه تصديقا (قوله ذلك لا يجذب منه) أى فى انطباق نفسه على مذهب الامام (قوله لا للمجموع الخ) قيل فيه بحث لانه يجوز أن يكون مراده بقوله تصور معه حكم المعية الزمانية الدائمة لانها المتبادر الى الفهم الكامل وليس تلك المعية الا للمجموع لكون الحكم جزءا أخبرانه وانما قال بمجموع ولم يقل به تنصيصا على المراد فان المعية تتحمل المقارنة بالخارج أيضا فيكون الخارج من التقسيم المجموع المركب منهما وأنت خير بضافة هذا التوجه لان التمييز في التقسيم بما هو خلاف المقصود بل بما هو صريح فيه ثم تداركه بعبارة صريحة في الخلاف أيضا لان زادة لفظ المجموع ظاهر في أن القسم الثانى الادراك الجامع ليس من باب المصطلح فضلا عن العالمين (قوله فان كان التصديق الخ) كما يدل عليه عبارة المطالع حيث قال العلم اما تصور ان كان ادراكا شاذا أو تصديق ان كان مع الحكم بنسبة أو اقبلت وحسب ذلك يكون قوله ويقال للمجموع تصديق ببيان المذهب الامام (قوله وان كان عبارة عن المجموع الخ) فيكون قوله ويقال للمجموع تصديق ببيان النسبة باسم التصديق (قوله لم يكن التصديق قسما من العلم)

التوجيه) هو لشرح المطالع (قوله بما هو خلاف المقصود) ولذا كان الظاهر أن الطرف لغو (قوله صريحة في ذلك الخلاف) أى فى أن الثانى خلاف الاول وغيره (قوله لان زادة لفظ المجموع الخ) اذ لو كان المراد به هو المراد بالقسم الثانى لقال ويقال له (قوله في أن القسم الثانى) أى المذكور بقوله ولما تصور معه حكم (قوله كما يدل عليه عبارة المطالع) حيث كان المسمى بالتصديق مرجع الضمير وهو الادراك المقارن بالحكم (قوله وحسب ذلك يكون الخ) أراد بهذا لما قبل ان هذا التردد فيجب لان التردد انما يكون بين العاقل والمنهمل وبعد تصريح المصنف بالتركيب لاحتمال لكونه عبارة عن القسم الثانى وحاصل الرد أن التردد مبنى على منع تصريح المصنف بذلك بل هو بيان لمذهب الامام قوله ببيان النسبة ولما كونه المجموع فستفاد من التقسيم

(قوله والفرق بينهما الخ) ما ذكره فروق ثلاثة وهي متلازمة بحسب التحقيق وغير متلازمة بحسب المفهوم (قوله بسيط) أي فليزمن أن الثلاثة شرط خارج لازم للشرطية (قوله بسيط) أي لا جزمة (قوله أن تصور الطرفين شرط) تركل تصور النسبة لأن الشرطية في تصور الموضوع والمحمول ظاهرة. وأما النسبة فلا تنهاية للجزم طالما لم يكن الحكم لازمًا لإدراك وقوع النسبة فبما أي أنه جزم مادي وإن كانت شرطية نفس الامر (قوله واعلم أن المشهور الخ) هذا الكلام يتوقف على مقدمه ومحاصلها أن الحكم قبل أنه فعل وقبل أنه ادراك والادراك قبل أنه كيفية وقبل أنه انفعال هذا مقام أول المقام الثاني هل التصديق نفس الحكم سواء كان فعلًا وأدراكًا أو قبله وقبل أنه التصورات الثلاثة والحكم جعلت الحكم فصلًا وأدراكًا وقيل إن التصديق عبارة عن التصورات الثلاثة بقيد أن يكون معها حكم فالحكم خارج عن حقيقة التصديق لأنه قد جعلت الحكم إدراكًا وفعلًا فعل القول الأول في التصديق أي أنه نفس الحكم ذاتيًا على أن الحكم إدراكًا كان الكلّي الجامع للتصديق ولقابله وهو التصور مطلق ادراكًا وإن متبنا على أن (٧٧) الحكم فعل كان الكلّي الجامع له ولقابله مطلق العرض وعلى القول الثاني في التصديق من أنه التصورات الثلاثة والحكم ذاتيًا متبنا على أن الحكم ادراكًا كان الكلّي الجامع له ولقابله مطلق ادراكًا وعلى القول الثالث في التصديق من أنه التصورات الثلاثة والحكم ذاتيًا متبنا على أن الحكم ادراكًا كان الكلّي الجامع له ولقابله مطلق العرض

والفرق بينهما من وجود أحدهما أن التصديق بسيط على مذهب الحكماء ومركب على رأي الامامية وانها أن تصدق الطرفين والنسبة شرط للتصديق خارج عنه على قولهم وشرطه الداخل فيه على قوله وانها أن الحكم نفس التصديق على زعمهم وجزؤه الداخل على زعمه. واعلم أن المشهور

وذلك المثل وأيضًا صدق على تصور المحكوم عليه والحكم معاته مجموع مركب من ادراك وحكم فليزمن أن يكون تصديقًا وكذا يكون تصور المحكوم به مع الحكم تصديقًا آخر وهكذا تصور النسبة الحكمية مع الحكم تصديقًا ثالثًا وكذا المجموع المركب من هذه التصورات الثلاثة والحكم تصديقًا رابعًا يحصل من تركيب كل اثنين منها مع الحكم ثلاثة أخرى فترى عدد التصديقات السبعة أيضًا لأن أحد هذه السبعة

والأما انحصار العلم في القسمين ولأن الحكم على هذا التقسيم فعل والباطل المحصر فلا يكون التصديق المركب منه ومن العلم علمًا (قوله وذلك المثل) لا طافهم على أن التصديق قسم من العلم إنما الاختلاف في حقيقته فلا يصح التقسيم فضلًا عن الانطباق (قوله وأيضًا صدق الخ) عطف على قوله لم يكن التصديق قسمًا من العلم أي يصدق قولنا الإنسان كاتب (قوله فترى عدد التصديقات السبعة أضام) أي كأن التصديق يرتقي السبعة إذا كان التصديق عبارة عن القسم الثاني لافرق بينهما لأن أحدهما وهو المجموع المركب من الادراك كالثلاثة والحكم مذهب الامامية بخلاف السبعة السابقة فإنه ليس شيء منها مذهب الامامية لكون الحكم خارجًا فيها فلا ينطبق التقسيم على كلا التقديرين على مذهب الامامية (قال الشارح والفرق الخ) تنبيه على الفرق المفهوم مما تقدم (قال الشارح بسيط عند الحكماء) ان قد عرفت أن المراد بقولنا ادراكًا أن النسبة واقعة أولاً حالة ادراكية إيجابية مبدأ هذا التفصيل فليست مركبة من الأجزاء الغير المحمولة كاهو مذهب الامامية ولا يتألف هذان كونه من الجنس والفصل لكونه داخل تحت مقولة من القولات (قال الشارح أن تصور الطرفين الخ) وكذا تصور النسبة إلا أنه تعرض في بيان الفرق بعما هو أظهر وجودا (قال الشارح أن الحكم نفس التصديق) ولا يخفى عليك الفرق بين الوجود الثلاثة من حيث المنشأ وعدم استلزام واحدتها الآخر من حيث المفهوم وإن كانت متلازمة في التحقيق (قال الشارح أن المشهور

له ولقابله مطلق العرض وعلى القول الثاني في التصديق من أنه التصورات الثلاثة والحكم ذاتيًا متبنا على أن الحكم ادراكًا كان الكلّي الجامع له ولقابله مطلق ادراكًا وعلى القول بأنه فصل كان الكلّي الجامع له ولقابله مطلق عرض

(قوله والأما انحصار الخ) أي والأما كان قسمًا منه لما انحصر العلم في القسمين الخارجين من قوله العلم أمّا تصور فقط الخ لم يكن هناك قسم هو المجموع لا الادراك الجامع للحكم الذي هو القسم الثاني مع أن التقسيم حاصر (قوله فعل) رقي نسخة داخل (قوله والام) أي كان ادراكًا وقوله فلا يكون تفرع على قوله

فصل (قوله فلا يكون التصديق الخ) أي أو القسم إنما هو العلم (قوله لا طيفهم) حتى الامام حيث قسم هو أيضًا العلم إلى التصور والتصديق كما نقلنا سابقا مع العلم أن عدم صحة التقسيم يلزم الامام أيضًا عند جميع مقالاته الثلاث المتقدمة إلا إذا أولت بما سبق لنا وإذا أولت به كلام المصنف كما سبق للنسبة إشارة إليه عند الجمع بين الأقوال اندفعت جميع الاعتراضات فتندر (قوله فلا يصح التقسيم) لأنه قسم العلم إلى علم وغير علم فجعل ما ليس بعلم قسمين العلم (قوله تنبيه الخ) دفع لما يقال أنه معلوم بما سبق فلا حاجة إليه فقال إن مراده مجرد التنبيه لا ينفصل وان سبق منشأه الفرق (قوله ان قد عرفت الخ) كلامه السابق كان في النسبة المدركة لكن إجمال المدرك يستلزم إجمال الادراك (قوله كاهو مذهب الامامية) لأنه لا يقال الادراك كل من الطرفين والنسبة وحده تصديق (قوله لكونه داخل تحت العلم بالداخل الخ) فهو مركب من جهة كونه قسم العلم ومن جهة كون العلم قسمًا ثالثًا المقولة تدبر (قوله بعما هو أظهر وجودا) لا لزوم وجود النسبة لا يبلغ وجود الطرفين حتى خفي على قدماء الحكماء وجودها فحصرها أجزاء القضية في ثلاثة (قوله في التحقيق) أي الوجود

وأما على القول الثالث وهوان التصديق عبارة عن تصور موصوف بمجموعة الحكم فهو على هذا القول التصديق بسيط وهو التصور لكنه موصوف بصفة عارضة وهي كونه مع محكم بالصفة خارجة لا بمجموعة أي أنها ليست جزءا على هذا القول الكلي الجامع له ولعاقبه مطلق تصور سواء جعلت الحكم فصلا أو ادرا كالان الحكم خارج عن مفهومه وعلم أن الحكم عند المصنف فصل (قوله في بيان القوم) أي أف الكتب التي بين القوم التي هي عندهم (قوله والمصنف عدل عنه إلى التصور الخ) ظاهر أنه ان العدول لم يصدر من المصنف إلا في الأول مع أنه عدل فيها حيث قال تصور فقط أو تصور مع محكم وإذا كان كذلك فكان الأول أن يقول والمصنف عدل إلى التصور والمادج والتصور الذي معه محكم والجواب أنه لما كان العدول عن الثاني ليس سببه فساد التقسيم الذي الكلام فيه لم يذكر عدول المصنف عنه بخلاف الأول فإن العدول عنه لفساد التقسيم وأما الثاني فببب العدول أن الحكم عنده فصل سواء جعلت التصديق بسيطا أو مركبا كما بينت الأربعة فانظر المصنف إلى العدول عن التصديق إلى تصور مع محكم لأن القسم مطلق تصور وهذا يتحتم فردان تصور لاحد مع تصور مع محكم وتبديل القسم مطلق التصور ولا يمكن تقسيم مطلق التصور إلى تصور مادج وإلى تصديق بل اتعاكس تقسيم مطلق (٧٨) التصور إلى تصور مادج وتصور مع محكم (قوله لأن أحدا لا من لازم وهو ما إذا يكون

فما بين القوم أن العلم إما تصور وإما تصديق والمصنف عدل عنه إلى التصور الساذج وإلى التصديق وسبب العدول ورد الاعتراض على التقسيم المشهورين وجهين الأول أن التقسيم فاسد لأن أحدا لا يربط بين لازم وهو إما أن يكون قسم الشيء قسمه أو يكون قسم الشيء قسمته وهما ما لا يلائمان

هو مذهب الامام بخلاف السبعة السابقة (قوله اما ان يكون قسم التي قسم الخ) أقول قسم التي هو ما كان مندرا تحتها أو ضمنه وقسم التي هو ما كان مقابله وندرجامه تحتها آخر مثلا ان اقامت الحيوان الى حيوان ناطق وحيوان غير ناطق كان كل واحد منهما قسما من الحيوان وقسما آخر

فما بين القوم) في القاموس المشهور المعروف بالمكان المذكور أي معروف المكان في كتب بين القوم ومن قال أي في بيان الحاجة بين القوم فقد أتى بتقدير خفيف (قال الشارح إلى التصور الساذج وإلى التصديق) عبر عن تصور معه حكم بالتصديق إشارة إلى أنه المسمى بالتصديق عندنا لا لزوم عدم الاختصاص في القسمين أو عدم كون التصديق علما وكلاهما باطل وإلى أن عدم ورود الاعتراض للعدول في القسم الأول دون الثاني بل العدول فيه لكون الحكم فعلا عنه (قوله قسم الشيء) في القاموس القسم بالكسر التنبؤ أو الجزم من الشيء القسوم وقامه الشيء أخذ كل قسمه والقسم القاسم والمناسبة بين المعنى القوي والامتناع حتى كذا القنطين ظاهرة (قوله ما كان مندرجا الخ) لما كانت قسمة الكل إلى جزئيه عبارة عن ضم قيود متباينة أو مخالفة إلى أمر لا ينفهم حصول مقيدين متباينين أو مختلفين باعتبار يكون كل منهما مندرجا تحت القسم وأخص منه مطلقا صدق القسم على كل واحد منهما بدون الآخر ولا اعتبارا ومعنى الاندراج تحته أن يكون محمولا عليه فيتمثل الماوي وإنما اعتبره

وذلك (الشيء) أعلن قسم الشيء ما كان أخضر منه ومنذر جامعته وأما قسم الشيء فهو ما كان مائلا له ومنذر جامعته ونكت أصل كل وقوله لازم إيمان يكون الخ وهذا لازم ما لم يكن فكذا اللازم في الصنف مقدمة محدودة وإنما كان هذا فاسدا لا في الواقع قسم وقدا للفتنة فوجدناه فيما قبل من عليه أن يكون الشيء داخل الشيء وغير داخل فيه فيلزم التناقض (قوله أو يكون قسم الشيء الخ) ما لم يكن فاقبله فقال عنه

(قوله ومن قال الخ) أي قال ذلك لدفع ما قيل لحصل لقوله فيما ألصق بالمشهور بين القوم (قوله فقد أتى الخ) إذ لا معنى لقولنا المعروف
المكين وبين الحاجة بين القوم (قوله والأزام الخ) أي أن كان السعي تصديقاً للمجموع مع كونه علماً وقوله أو عدم الخ أي أن انحصار في
القسمين ولكن المركب غير علم تركه من علم وغيره تدبر (قوله والى أن الخ) وبه الإشارة أنه أتى في الثاني بصلته بالمشهور بدون تغيير (قوله
لكون الحكم فعالاً عنده) فلا يمكنه تسمية المجموع تصديقاً للاحقاق على أنه علم (قوله أن يكون محمولاً عليه) لأن لا يكون فرعاً من فروعه
كفروع القضاء الكلية نحو الفاعل مرفوعه عن رفعه من قام برفع ليس قسم من تلك القضية (قوله فيسمل السأوى) كلنا طاق والواحد

(قوله وذلك) أي هو بيان ذلك أي بيان أنه يلزم كون قسم الشيء قسمًا الخ (قوله إن كان عبارة عن التصور مع الحكم) الحكم عند المنصف فعل ولا شك أنه إذا كان التصديق تصورًا مع الحكم الذي هو فعل كان ذلك التصديق قسمًا من مطلق تصور وقد جعل التصديق في التقسيم قسمًا للتصور فلزم أن قسم الشيء قسم ولكن قد يقال: زوم كون قسم الشيء قسمًا له متأً على القول بأن التصديق تصور مع حكم حتى على أن الحكم اندراك ومتأً على القول بأنه مركب من الأربعة وجعلت الحكم اندراكًا متأً أيضاً على القول بأن التصديق نفس الحكم ولكن جعل الحكم اندراكًا وإذا كان متأً على هذه الأقوال فلا وجه لتفسير الحكم بأنه فعل لوجود الزوم على ما ذكر من الأقوال والجواب أنه إنما اقتصر على هذا لكونه من مذهب المنصف وبنى مجازاً على كلامه إن قلت كيف يدور التصور مع الحكم قسمًا من التصور على أن الحكم فعل قلت قد تقدم أن الحكم على هذا القول خارج عن حقيقة التصديق لأنه على هذا القول التصور القيد عصا حصة الحكم والقيد خارج عن القيد (قوله التصور مع الحكم) أي الذي هو فصل فإن قلت كيف يضر التصديق بتصور مع حكم وهو فعل يجعل قسمًا من التصور قلت الحكم خارج عن التصديق كما علمت (قوله وإن كان عبارة عن الحكم) أي الذي هو فصل (قوله والحكم) أي الذي هو فعل قسم التصور هذا لا يتأً في الأعلى ما قلنا من أن الحكم فعل كما هو مذهب المنصف وقد يقال هو متأً أيضاً ولوارد بالتصديق الأمور إلا بعقول الحكم فصل

(قوله مع أن الاخص من عنده) أي الاخص مطلقاً لا الاخص في نفسه مثلاً في معنى الاندراج (٧٩) وهو أن يكون محمولاً عليه

وكتب أيضاً قوله مع أن الاخص من عنده لأن المراد بالخصوص والمعموم في باب التصورات ما هو بحسب الجدل دون التصديق فلزمه الاندراج (قوله تنبيه الخ) لعل اعتبار ذلك المناسبة المعنى القوي أعني الجزم من الشيء (قوله تحت الثالث) الثالث هو المقسم إذ هو ثالث الأمور الثلاثة أعني قسم وقسم

وذلك لأن التصديق إن كان عبارة عن التصور مع الحكم والتصور مع الحكم قسم من التصور وقد جعل في التقسيم المشهور قسميه فيكون قسم الشيء قسميه وهو الأمر الأول وإن كان عبارة عن الحكم والحكم قسم التصور

ومعنى كون قسم الشيء قسميه أنه أن يكون ذلك الشيء قسميه في الواقع وقد جعلته أنت قسميه ومعنى كون قسم الشيء قسميه عكس ذلك (قوله وذلك لأن التصديق إن كان عبارة عن التصور مع الحكم) مع أن الاخص من عنده تنبيه على أنه معبر في مفهوم القسم كما أن الاندراج تحت الثالث معبر في مفهوم القسم وإن بطلان كون القسم قسمًا بالعكس لاستلزامه الاندراج وعدم الاندراج والاختصاص والمباينة والمراد بالاندراج بلا واسطة فلا يرد أنه يصدق على فرد القسم ولا مجموع القسمين أن ليس مندرجات تحت اعتبار وحدة القسم والاطل الانحصار والقسم قد يكونان المجموع المركب من القسم والقيد وقد يكون القيد والتعريف بينهما وكذا القسم قد يقع في شكوك الناظرين (قوله ومعنى كون قسم الشيء الخ) بين معنهما يظهر وجه تخصيص كل منهما باحتمال وذلك لأن الأصل في الإضافة العهد ومعنى قسم الشيء ما هو معلوم

وقسمه هـ (قوله والمباينة) تبين الأقسام ما في الواقع بأن لاتصادق على شيء واحد إذا كان التقسيم حقيقة وفي العقل بأن لا يكون أحدهما جزءاً من الآخر كالإنسان والحيوان ولا أحدهما كالإنسان والحيوان الناطق فلا تعارض في هذين وأما الناطق والناحل فهما متماثلان بحسب المفهوم وإن لم يكن تماثلان بحسب الصدق بل يتساوىان بحسبه وهذا في التقسيم الاعتباري هـ ع (قوله ولا مجموع القسمين) فإنه مندرج واسطة اندراج كل واحد (قوله والاطل الانحصار) أي في القسمين لوجود قسم آخر هو المجموع (قوله وإن بطلان الخ) فأبطلان حيث لا يبرهن إلا بالواحد (قوله والقسم قد يكون المجموع المركب) كما إذا قيل الحيوان أما حيوان ناطق وأما حيوان غير ناطق وقد يكون القيد كما إذا قيل أما ناطق وأما غير ناطق فلا يقال إن تعريف القسم يشمل قيد القسم (قوله وكذلك القسم) أي قد يكون القسم المجموع المركب من القسم والقيد كما إذا قيل الحيوان الناطق قسم الحيوان الصاهل وقد يكون القيد كما إذا قيل الناطق قسم الصاهل وليس القسم مجموع القيد والقيد بالنظر إلى ما مضى إليه القيد ولا التقسيم هو ذلك المجموع بالنظر إلى القسم الآخر فإنه العصام فأورد أن تعريف القسم يدخل قيد القسمين كما أورد على تعريف القسم أنه يدخل قيد القسم هـ (قوله تخصيص كل منهما باحتمال) أي تخصيص زوم كون القسم قسمًا باحتمال كون التصديق معنى التصور مع الحكم وتخصيص زوم كون القسم قسمًا باحتمال كون التصديق هو الحكم وذلك الوجه هو ما لما كان الأصل في الإضافة العهد والذي بعده هو الأمر الواقعي والواقع أن التصور مع الحكم قسم من مطلق التصور لا قسم ضمن الأول الشارح بكون قسم الشيء قسمًا وذلك الواقع أن الحكم قسم لا قسم فخصه بكون قسم الشيء قسمًا منه فأنفع ما قيل أنه لا تفاوت بين شيئين التردد بلان كون قسم الشيء قسميه هو بعينه

(قوله وقد جعل في التقسيم قسمين العلم) أى وقد جعل الحكم قسمين العلم لا يقال ان الذى جعل قسمين العلم الحكم على أنه ادراك لا على أنه فعل لمسايق آخر السوابع من توضيح هذا

كون قسم الشيء قسمين مفعلا معنى التبريد ولا التخصيص كل شئ من التبريد في التصديق بحتمال (قوله ليس بشئ) لمخالفته مقتضى الاضافة والاقتران تدبر (قوله لو اعتبر قدس سره الخ) يعنى أنه اعتبرا وألا القسم نظرا الى الواقع والقسم نظرا الى الجمل وتبا عكس ذلك ولو اعتبر هاتنظر الى الواقع لكان أحسن (قوله دون الأولين) المراد بالاولين القسم والقسم الجعليين في الطرد والعكس (قوله نعم لو قيل الخ) خلوعين الاضافة القضية لمر وكتب أيضا قوله نعم لو قيل أى في الشارح (قوله وان قل واحد من الاولين محال) أى جعل القسم قسمين عكسه على تقدير محتمل استزاج الاندراج وعدمه في الواقع والمباينة وعدمها في الواقع لان حيث الجمل وهو محال (قوله فان قلت الخ) حاصل هذا (٨٠) أن الفساد لجعل التصديق فيما لطفى التصور وجعله فسخا له بسبب جعله فيما المرادفه وهو العلم وأما على الوجه الاول فالفساد

وقد جعل في التقسيم قسمين العلم

أقول هذا بناء على أن التصديق عبارة عن الادراك الجامع للحكم أو المعروض للحكم

كونه قسمين وزوم كونه قسمين من التقسيم ان التقسيم بقضيه وهو معنى الجمل وعكس ذلك معنى كون قسم الشيء قسمين ما قبل يمكن أن يكون التفاوت بين الشئين بعكس ذلك أيضا لان بيان الشارح يقتضى ما ذكر قدس سره ليس بشئ وكذا ما قبل لو اعتبر قدس سره القسم والقسم نظرا الى الواقع لكان أحسن أما لو افلانه المتبادرين كون قسم الشيء قسمين وبالعكس وأما ما افلانه أدخل في لزوم الفساد له محال دون الأولين وأما ما افلانه معنى لزوم الشئ من التقسيم دلالة عليه والتقسيم اعتبارا بديل عليه دون الأولين انتهى لان المتبادر ما ذكر قدس سره كما عرفت نعم لو قيل يلزم كون شئ واحد قسما وقسما كان المتبادر ما ذكر القائل وأن كل واحد من الأولين محال لاستزاجه الاندراج وعدمه والمباينة وعدمه وأن التقسيم دال عليه كما بينه الشارح فان قلت التصديق بأى معنى كان فجعل في التقسيم المشهور مقابلا لطفى التصور وقسم العلم الذى رادفه فقد جعل في التقسيم شئ واحد قسما وقسما فإلم يقل الشارح ان التقسيم فاسد لانه جعل شيئا واحدا قسمين شئ وقسما مع له وأخصر وأظهر قلنا ل جعل شئ واحد قسمين شئ وقسما جعل القسم نفس القسم فيقول الى تقسيم الشئ الى نفسه والى غيره وهو موز كور في الوجه الثاني (قوله هذا بناء على الخ) يريد ان الحكم ان كان ادرا كافوا فقلنا ان التصديق هو الحكم والأدراك كالأربعة يلزم على التقسيم المشهور كون قسم الشيء قسمين لكن لا يصير ذلك سببا لعدول المصنف بزيادة قدس فقط لانه لا يقبل بدار كية الحكم وان كان فعلا فلزوم كون قسم الشيء قسمين لا اغا على تقدير ان يفسر التصديق بالادراك الجامع للحكم أو المعروض له لان كونه قسمين التصديق الواقع حيث من معلوم ظاهر لان المقدر فرد المطلق بلا شبهة وقد جعل في التقسيم قسمين وأما اذا فسر التصديق بالركبين كما هو رأى الامام فلا يلزم ذلك لان كونه حيث قسمين العلم غير ظاهر بل متيقن علمه كما بينى الآله كنى بعدم الظهور لانه

وهو العلم وأما على الوجه الاول فالفساد لجعل ما هو قسم في الواقع قسمين لم يتعلق الجمل بكونه قسمين تدبر (قوله قلت مال الخ لان القسم الآخر الذى كان هذا قسما بالنظر اليه هو القسم ومقتضى كونه قسما لا آخر ان يكون قسمين من القسم فقد جعل القسم قسما (قوله جعل القسم نفس القسم) لانه انما يكون قسمه اذا جعل هو قسما (قوله فيقول الخ) لانه قسم وقسم (قوله وهو موز كور الخ) لان العلم هو التصور وقد قسم اليه والى ما ليس به وانا

كان مذ كورافه فلس أمرا آخر غير ما في الشارح كلفهمه العمام وجعله آخرا لفساد التقسيم (قوله بد الخ) الذى يعنى أن مراد السيد الشارح انما خص بين الفساد بما اذا كان الحكم فعلا مع ان هذا التقسيم لم يقول له فعل ومن يقول انه ادراك والوجه الاول من وجهى الفسادات عليهما جعلان الكلام في سبب عدول المصنف بزيادة قدس فقط وهو لا يقول بدار كية الحكم وانما كان هذا مراد السيد لقصره الكلام على ما اذا كان الحكم فعلا ولا يتقرر هذا التدفع ما قاله عماد (قوله فلزوم كون قسم الشيء الخ) أى الذى هو السبب الاول أما الثاني فأتى على مذهب الامام (قوله لان كونه قسمين التصديق الواقع) أى الذى هو معنى الاضافة العهدية كما سبق (قوله وأما اذا فسر التصديق الخ) فانك قد عرفت ان الامام قسم هذا التقسيم أيضا فلا بد ان يفسر التصديق فيه عذبه وهو أنه مركب ولا ينظر لواقع وحيث لا يكون قسمين العلم فلا يرد وجه الفساد الاول على التقسيم فقول العمامان كونه مركبا هو مذهبه والكلام في التقسيم وهو لا يفسد التركيب مدفوع (قوله بل متيقن) وفي نسخة متيقن (قوله الآله كنى الخ) لان الركبين الشئ وما يباينه قد يكون بحيث يصدق عليه الشئ لان الكلام في التصديق المركبين الاجزاء الداخلة في حقيقته وذلك في المركب بين الداخل والخارج كسبانيه فأنفع ما قبل انه انما محال لا يظهر ولم يقل يظهر ان لا يكون لمذاكر

(قوله فاندفع ما قاله السيد قدس سره ان هذا مبنى الخ) أى بل هو مبنى على قول الامام (٨١) أيضا يأتى فيه وجه الفساد الاول

(قوله أى على كون الخ)

فعبارة اعتماد على

أما ادراك المقيد وكون

التقسيد على وجه

الجامعة أو العروض

فذلك احتمال فى العبارة

وهو لا يأتى فى ظهورها

فى أحدهما (قوله قد

يكون) أى قد يتحقق

ما ذكره ومثله بالركب

الخ (قوله من الموجود

والمعدوم) أى فانه

معدوم كالركب من

القديم والحادث بناء على

امكان ذلك التركيب فانه

حادث تدبر (قوله ومن

الداخل الخ) أى القابل

فى الشيء وانما خرج عنه

فان ذلك التركيب خارج

عن ذلك الشيء كما ان

الركب خارجا عن

العالم ثم السيد رحمه

الله تعالى القوم نظر الى

ما ذكره وان لم يكن ما نحن

فيه من ذلك الذى قد

يكون (قوله لا يهام

التقسيم الخ) دفع به

ما قيل انه يندفع

الاعتراض على التقسيم

المشهور بان رافق الاول

التصور الازدج فقال

ان الارادة لا تدفع الابهام

الذى هو نفس التصور فيكون قسم الشيء قسماته وهو الامر الثانى وهذا الاعتراض انما يرد اذا قسم العلم المطلق للتصور والتصديق كما هو المشهور وأما اذا قسم العلم الى التصور الساذج والى التصديق كما فعله المصنف

كما يدل عليه ظاهر عبارة صاحب الكشف واتباعه كالصنف وغيره فى تقسيم العلم كما بينا سابقا وأما اذا ريد بالتصديق ما هو مذهب الامام أعنى المجموع المركب من التصورات الثلاث والحكم فلا يظهر أن التصديق بهذا المعنى قد مر من التصور اذ لا يلزم أن يكون المجموع المركب من شيء وآخر بحيث يصدق عليه ذلك الشيء حتى يكون قسماته ومندرجاته الا ترى أن مجموع الحداد والسقف لا يكون سقفا ولا جدارا بل يحتاج حينئذ الى أن يتملأ عازر كما اشرار فى التصديق بمعنى الحكم فيقال التصديق بمعنى المجموع المركب قسم للتصور كما عنى الحكم قسم له أيضا وقد جعلته فى التقسيم قسمين من العلم الذى هو نفس التصور فيكون قسم الشيء قسماته (قوله وهذا الاعتراض انما يرد لو قسم العلم المطلق للتصور والتصديق كما هو المشهور) أقول من قسم العلم الى مطلق التصور والتصديق لم يرد بالتصور بمعنى عاما شاملا للتصديق بل أراد بالتصديق ادراك أن النسبة واقعة أو ليست واقعة وأراد بالتصور ادراك ما عدا ذلك ولان ذلك هذين القسمين متقابلان ليس أحدهما امتنا ولا الاخر أصلا حتى يلزم أن يكون قسم الشيء قسماته وقسم الشيء قسماته وأما التصور بمعنى الادراك مطلقا أعنى ما هو مراد فى العلم فهو معنى آخر ولفظ التصور يطلق بالاشتراك اللفظى على هذا المعنى أعنى الادراك مطلقا وعلى المعنى الاول أعنى الادراك المغاير للادراك المسمى بالحكم فلا يلزم من المخذور من أو أراد بالتصديق بقى المجموع المركب من الادراك والحكم وأراد بالتصور ادراك ما عدا ذلك فلا محذور أيضا لان التصديق قسم للتصور بلعنى الاخص وقسم من التصور بالمعنى الاعم فلا إشكال على ما هو مراد القوم أصلا نعم ظاهر عبارة

كافية فى المقصود حينئذ يحتاج فى بيان فساد التقسيم المشهور الى أن يتملأ عازر كما اشرار فى التصديق بمعنى الحكم وانما يتعارض الشارح له لتكمية فى حكم الاحتمال الشافى واليه يشير قوله كما عنى الحكم قسم له وما قيل من أن التصور مع الحكم قسم من التصور فى الواقع سواء أريد بالتصور مع الحكم تصور مركب من الحكم أو تصور ما دون ذلك لان المقدس من المطلق فاندفع ما قاله السيد قدس سره ان هذا مبنى الخ فهو يعنى عدم الفرق بين المقدس والمركب (قوله كما يدل عليه ظاهر عبارة الكشف) أى على كون التصديق عبارة عن الادراك المقيد بالحكم على أحد الوجهين فلا يرد أن ظاهر العبارة لا يدل على العروض (قوله اذ لا يلزم الخ) نرى القوم اشارة الى أنه قد يكون كالركب من الموجود والمعدوم من الداخل والخارج (قوله التصديق بمعنى المجموع المركب قسم للتصور) وذلك لان المركب من المقتولين بينهما كاتنا مركبا أمرا اعتباريا ليس له وجود فى الخارج والمقولان التسع موجودات خارجية ولذا قالوا ان السرير الذى هو جوهر عبارة عن الخشب العروس للهبة المنصوصة وأما المركب منها فهو أمر اعتباري (قوله كما عنى الحكم قسمه) باعتقاد المصنف بناء على ما زعمه ان الحكم فصل (قال الشارح وهذا الاعتراض الخ) وذلك لابهام التقسيم اتحاد القسم والقسم (قال الشارح الى التصور الساذج) أى التصور المقيد (قال الشارح والى التصديق) لم يزل الى تصور معه حكم لا يترتبهم ان المعدول فى القسم الثانى أيضا مدخلية فى عدم الورد (قال الشارح كما فعله المصنف)

(١١ شرح النسخة) وكذا أيضا قوله لابهام التقسيم اتحاد القسم والقسم لعدم تعدد القسم الاول فيه بقدر يشير بتعار القسم والقسم فيلزم كون القسم قسميا (قوله أى التصور المقيد) أى المأني بقيد الذكر لا التصور الساذج ولوى الارادة فان ذلك لا يدفع الابهام كالسبق (قوله لم يقل الخ) دفع لما قيل ان المصنف لم يقل ذلك

له لا تختار أن التصديق الخ) أي أنه لا رد على ما قال المصنف لاختيار الطرف الأول فقله لا تختار على عدم الورد ولم يظهر لنا وجه كونه على عدم الورد ولذا شرع في بيانه فقال فقله التصور الخ وحاصله أن نقول المعارض التصور مع الحكم قسم من التصور لا يتم لأنه أن أردته قسم من التصور الساذج فظاهر أن التصور مع الحكم ليس قسم من التصور الساذج فلا يصح قولنا قسم الشيء قسم له وهو الطرف الأول وإن أردته قسم من مطلق التصور فليس أن التصور مع الحكم قسم من مطلق التصور ولكن الذي جعل قسما ليس مطلق التصور بل التصور الساذج حاصل ذلك أن هذا الاعتراض لا رد على المصنف لأنه غير ساذج لأن المصنف لم يقسم العلم إلى التصور الساذج والتصديق بل إلى التصور الساذج والتصور الذي معه حكم (قوله لا تختار أن التصديق الخ) أي لا تختار الطرف الأول ولتختار الطرف الثاني لأن الحصر يدعيه لأن التصديق عبارة عن الحكم وهو فعل والمقسم مطلق التصور لا مطلق العرض والمراد من التصديق الحكم والمراد بالحكم الفعل والفعل مقابل لمطلق التصور فيكون قسما وقد جعل قسما منه وكذا أن أردته بتصديق الأمور الأربعة وأردته بتصديق الحكم الفعل فم لا بد بالحكم الإدراك صرح ولا يراد (قوله لا تختار الخ) قد يقال إذا كان هذا جوابا عن الشارح يجاب به عن عبارة القوم (٨٣) بأن يراد من التصديق الحكم فقط مراد به الإدراك أو الأمور الأربعة والمراد من

الحكم الإدراك والقسم له هو التصور الساذج والمقسم مطلق التصور والاعتراض على عبارة القوم أقوى من الاعتراض على عبارة الشارح فلذلك كان الجواب قويا عن الاعتراض على عبارة الشارح دون الاعتراض على عبارة القوم وأما عبارة المصنف فلا يراد عليها صرح بقوله فقط وجعل المقسم العلم والحاصل أن العبارات ثلاثة واحدة للمصنف ولأخبار عليها وواحدة للشارح وهي رد على الاعتراض

فلا روده عليه لا تختار أن التصديق عبارة عن التصور مع الحكم فقله التصور مع الحكم قسم من التصور قلنا أن أردته أنه قسم من التصور الساذج المقابل للتصديق فظاهر أنه ليس كذلك وإن أردته أنه قسم من مطلق التصور فليس لكن قسم التصديق ليس مطلق التصور بل التصور الساذج فلا يلزم أن يكون قسم الشيء قسما له

بوجه التباس يزول بتفسيرهم التصديق والتصور المقابل له كما قرئناه (قوله فلا روده عليه لا تختار الخ) أقول أي جعل القسم الأول مقيدا بغيره فقط (قال الشارح فلا روده) أي لا يتوجه الاعتراض أصلا (قال الشارح لا تختار) أي على تقدير التقيد إلى التصور الساذج والتصديق لا على تقسيم المصنف فإنه لا حاجة فيه إلى هذا الاختيار (قال الشارح فقله التصور الخ) مبتدأ محذوف الخبر أي لا يراد بالجهة الاستثنائية كانه قيل ما سبب عدم ورود الاعتراض على ذلك الاختيار فأجاب بأن قوله والتصور الخ لا يردو كذلك قلنا لا آخر استثنائية جواب سؤال نشأ من الجهة الاستثنائية الأولى وما قيل أن قوله لا تختار لقله قوله بتقدير دفعه توهم لأن حذف العائد المحرور قياسا لا يجوز إلا في موضع مخصوص نص عليه الرضي ولأن عدم صحة العمل بالوجه لا يردو قلنا لا يردو على القول وإن قيد بالفقيد (قال الشارح فظاهر أنه ليس كذلك) وإن كان ظاهرا فلا يمكن توهم كونه قسما من مقابلة حتى يوهم لزوم كون القسم قسما (قال الشارح لكن قسم التصديق) أي في التقسيم المذكور ليس مطلق التصور وبناء جعل القسم قسما له على ذلك بل الساذج فلا يتوهم من

بالنظر لثقت الثاني دون الأول وأما عبارة القوم في رد على الاعتراض بالطرفين (قوله فقله) أي قول المعارض وهو مبتدأ التقسيم والخبر محذوف أي لا رد وجه عدم الورد بقوله قلنا أن أردته الخ فهو جواب عما يقال أن قلت ما وجه عدم الورد قلنا الخ (قوله أن أردته) أي بقولكم هكذا (قوله فظاهر أنه ليس كذلك) أي ظاهر ظهوره لا يتبين له جعل قسما له

(قوله أي جعل الخ) أي فلا مدخل للعدول عن القسم الثاني في عدم الورد وكتب أيضا قوله أي جعل القسم الخ فالمراد عما فعله المصنف هو تقسيم القسم الأول بذلك القيد فقط لا للعدول عن لفظ التصديق أيضا فلا توجه للاعتراض أيضا لأن في لفظ التصديق كاستدراكه بعد تدبر (قوله أي لا يتوجه الاعتراض أصلا) أهدم الإيهام فيه وأما اختلاف كلام القوم فإنه يتوجه وإن كان مدفوعا بكسائي فاندفع ما في السيد كسائي أيضا (قوله أي على تقدير التقسيم الخ) يعني أنه متى قيد التصور بالساذج لا يتوجه الاعتراض أصلا حتى لو فرض أنه قسم العلم إلى التصور الساذج والتصديق لا تختار ما قاله المعارض من أن التصديق عبارة عن التصور مع الحكم ونقول قوله التصور الخ (قوله أيضا) أي على تقدير الخ انما يبيى الكلام على ذلك التقدير لما علم أنه لا مدخل في دفع الاعتراض للعدول إلى التصديق (قوله عدم ورود الاعتراض) وهو أن التقسيم فليس (قوله نشأ من الجهة الاستثنائية الأولى) وكأنه قيل ما سبب عدم ورود هذا القول (قوله من مقابلة) أي التصور الساذج

(قوله وهذا صريح) أي التعدد صريح في تقسيم المصنف لصريحه بالتقييد (قوله وفيه أن القوم لم يقولوا الخ) بخلاف المصنف فإنه قال به فيصح هذا جوابا عنه (قوله بجامعة الكل مع الجز) بأن يحصل الكل مع حصوله لكونه الجزء الأخير لا تقدم (قوله يطلق على معنيين) أي بالاشتراك اللفظي أما فظ يطلق عليهم بالاشتراك المعنوي إذ لو كان مشتركا لفظيا أيضا لم يصح تقسيمه إلى قسمين وإنما جعله قدس سره مرادافا للتصور بمعنى مطلق التصور نذر (قوله على معنيين) أي التصور المطلق المرادف للعلم والتصور الساذج الذي هو قسم منه (قوله ولا يكتفي بمجرد تعدد التصور) بأن يكون هناك تصوران مختلفان اعتبارا اعتمادا ذاتا وهما التصور بدون حكم والتصور مع حكم (قوله لأنهم جعلوا القسم والقسم واحد) حيث جعلوا القسم العلم وقسمه مطلق التصور وهو مرادفه فلا بد أن يقولوا أن التصور يطلق على مرادف العلم وعلى التصور الساذج والقسم هو الثاني لا الأول (قوله أيضا لأنهم جعلوا القسم والقسم واحدا) لأنهم جعلوا القسم الأول مطلق التصور وهو القسم لاه مرادف للعلم وبمجرد التعدد غير كافٍ إذا لم يكن لفظا للتصور يطلق (٨٣) على التصور الساذج بطريق الاشتراك بينهما وبين مطلق

التقسيم المذكور لزوم كون قسم الشيء قسما له فعلم أنه لا توجه للاعتراض المذكور على تقدير تقدير القسم الأول بالقبض فهنا ما عندى في حل عبارة الشارح وأحسن التوجيهات التي ذكرها الناظر من ما قيل أنه لا ورود للاعتراض المذكور على تقسيم المصنف لا لما يخاف من دفع الاعتراض عن تقسيم القوم أن التصديق عبارة عن التصور مع الحكم وبين عدم لزوم كون قسم الشيء قسما لهما التزديد المبني على اعتبار تعدد التصور وهذا صريح في تقسيم المصنف فلا ورود له على تقسيمه أصلا وفيه أن القوم لم يقولوا بأن التصديق عبارة عن التصور الجامع للحكم سواء أريد بجامعة الكل مع الجز أم لا والعروض مع المعارض فإن التصديق عندهم هو الحكم فكيف يندفع الاعتراض عن تقسيمهم على مذهبهم وأن دفعه عنه مبني على أن التصور يطلق على معنيين ولا يكتفي بمجرد تعدد التصور لأنهم جعلوا القسم والقسم واحدا وأنه لا تخصيص لدفعه عنهم إلى اختيار كون التصديق عبارة عن التصور مع الحكم إذ لو اختير الشئ الثاني أعني كونه نفس الحكم ومنع كونه قسما للتصور لزم الجواب وأنه لا يصح قوله ولكن قسم التصديق ليس مطلق التصور بل التصور الساذج إلا أن ينصرف عن الظاهر وقال معناه لكن لم يرد بقسم التصديق مطلق التصور بل الساذج (قوله من قسم العلم الخ) بيان لدفع الاعتراض المذكور عن تقسيم القوم ووطئ ما لم يسمي من قوله هذا الكلام يدل الخ (قوله ما عدا ذلك) أي أن التسبق واقعة أولية وباقعة فالأخلاق لامية أو أدراك أن النسبة واقعة أولا فالأخلاق سبانية (قوله متقابلان) لتقابل متعلقيهما أو لتباينهما في حيزاتهما (قوله ليس أحدهما الخ) أي في الواقع بوجه من الوجود فلا يتوهم كون أحدهما قسما للآخر حتى يلزم كون قسم الشيء قسما له (قوله فهو معنى آخر) شامل للقسمين شمول العلم إياهما وليس التصديق قسما له حتى يلزم كون قسم الشيء قسما منه لكونه قسما من مرادفه (قوله ولفظا للتصور الخ) بيان لنشأ الاعتراض يعني أنه لم يرد أن التصور يطلق على معنيين والتصديق قسم منه بل المعنى الأول وقسم بالمعنى الثاني بل فهم منه معنى واحدا يعني مطلق الإدراك فأورد ما أورده (قوله فلا يلزم الخ) منفرع على مجموع ما تقدم من قوله ولا شئ إلى ههنا (قوله وأراد الخ) عطف

التصور فله حيثذاغا بدل على مطلق التصور فيفيد التقسيم أن القسم وهو المطلق المرادفة للعلم هو القسم من تقسيم العلم لأن القسم هو التصور بعينه فإنه شئ آخر وهو نفس القسم فالاشكال باق مع مجرد التعدد بخلاف ما إذا قيل أنه يطلق بالاشتراك اللفظي على التصور الساذج والتصور المطلق فإن التقييد جزء المسمى فلا يلزم كون القسم قسما هذا يعني وأما إذا جعل جوابا عن المصنف فلا يحتاج إلى الاشتراك اللفظي لأنه قيد

بصريح العبارة (قوله ومنع كونه قسما للتصور) أي بآيات أنه إدراك كما هو مذهبهم لا فعل (التم الجواب) بخلاف ما إذا كان جوابا عن تقسيم المصنف بقرينه فله فعل فلا يتم الجواب بفتح كونه قسما فخلافتهم مذهبهم فلتخصيص البقع باختيار كون التصديق عبارة عن التصور بوجه (قوله وأنه لا يصح قوله ولكن قسم التصديق الخ) لاختلاف هذه العبارة أن اللفظي ذاته يدل عليه بدون إرادة وليس كذلك لعدم موضعه (قوله أو إدراك الخ) أي وأما عدا إدراك الخ (قوله وتباينهما في حيزاتهما) لما تقدم من اختلافهما بالمهمة لا بالمتعلق فقط (قوله فلا يتوهم الخ) مفرع على قوله في الواقع أي بعدم صرف هذه الواقع لا يتوهم الخ أما ظاهر اللفظ فهو موهم كما تقدم للحسن وسأقي أيضا (قوله حتى يلزم كون قسم الشيء قسما له) يعني أن هذا دفع للاعتراض على اختيار الشئ الأول (قوله وليس التصديق قسما له) هذا دفع للاعتراض على اختيار الشئ الثاني يمنع أنه قسمة كاسبق في كلامه فهو أخذه من هنا وجاهل كلامه أن السيرة أنه دفع الاعتراض على الشئين (قوله لكونه قسما الخ) بيان الوجه الزم (قوله منفرع الخ) لما عرفت من وجع دفع الاعتراض على كل منهما فلا يصح هذا منافية لأول كلامه لأنه فاصر على دفع الاعتراض بناء على اختيار الشئ الأول كما يتوهم لما عرفت من دفعه على اختيار الثاني الذي تضمن قوله وأما التصديق الخ كما بينه المحقق

(قوله الثاني ان المراد الخ) هذا البحث الثاني متعلق بالتفتيش عن التصور وحاصله أنه يلزم على التقسيم المذكور اما بنفسه الشيء الى نفسه وغيره واما ان يلزم عليه التناقض واما الاول فهو متعلق بالتفتيش عن التصديق لكن يقال ان من المعلوم تقديم التصور على التصديق فكان عليه ان يقدم الثاني على الاول وأج بآن هذا الاعتراض وادعى التقسيم لأول الان البحث عن التفتيش عن التصديق فيفسد التقسيم من وجهين والوجه الثاني عن التفتيش عن التصور فيفسد التقسيم من وجه لانه قال في بحث التصور يلزم انقسام الشيء الى نفسه والى غيره وهذا بيان لفساد التقسيم ثم قال وان عني به المقيد بعدم الحكم امتنع اعتبار الخ وهذا يلزمه فساد التعريف فلذا قدم البحث المتعلق بالتصديق (٨٤)

● الثاني ان المراد بالتصور اما الحضور الذهني مطلقا
 هذا الكلام يدل على ان الاعتراض متوجه على تقسيم المصنف أيضا لكنه مندفع بالجواب الذي قرره الشارح واما على التقسيم المشهور فهو وارد عليه غم مندفع عنه وقد عرف اندفاعه عنه ان شاء الله تعالى الان اندفاعه عن تقسيم المصنف اطهر من اندفاعه عن التقسيم المشهور كالاجنبي (قوله الثاني ان المراد الخ) على اراد الاول وقدم التوجيه الاول لانه مبني على كون التصديق عبارة عن الحكم وهو المذهب الحق واما كونه مجموع الادرا كان يقدر احتمال لم يذهب اليه احد (قوله للتصور بالمعنى الاخص) وهو التصور الذي ماعدا ذلك المجموع وقسم منه بالمعنى الاعم وهو الادراك مطلقا (قوله ثم الخ) تقرير لما قبله أي الامر كذلك اوضحر ولما نصده والجهة على التقريرين مستأنفة كانه قيل هل فرق بين التقسيمين (قوله وبهم التباس) لعدم تقييد القسم الاول فيه بقدر شعرت بغير القسم والمقسم فلا بد من اعتبار المغايرة بينهما من الخارج بخلاف تقسيم المصنف فانه صريح في تغايرهما (قوله هذا الكلام الخ) يعني ان اخذنا اراء أحدثي الاعتراض وبيان عدم لزوم الحال المرتب عليه على تقسيم المصنف يدل على أن ذلك الاعتراض متوجه على ذلك التقسيم لكنه يتنفع بالجواب ولما كان هذا الكلام في مقابلة قوله وهذا الاعتراض انما يدخل على أنه وارد عليه غم مندفع عنه وليس كذلك اذ قد عرف اندفاعه عنه أيضا أقول ظهر اندفاعه ما ذكره قدس سره عن كلام الشارح بما قرره انما سابقا فلا نفعه (قوله الان اندفاعه الخ) توجيه لاعتراض الشارح به عن عري أطهرية الاندفاع عن تقسيم المصنف بعد اللور ومبالغة في الأطهرية بخلاف تقسيم القوم فانه وارد عليه ظاهرا (قال الشارح الثاني ان المراد الخ) مناسا لوجه الاول محل التصور على معناه المتبادر والتفتيش عن التصديق وانه بالمعنى الاول قسم واقعي من التصور وقد جعل قسميه بالمعنى الثاني قسم واقعي له وقد جعل قسميه منه محصل قسميه من مرادفه وليس في هذا الوجه ملحوط حال التصور وان كان يلزم بعد الملاحظة قسمة الشيء الى نفسه والى غيره ولذلك قال الشارح رد الاعتراض من وجهين ولم يقل رد الاعتراضات ومنشأ الوجه الثاني التفتيش عن التصور وانه ان جعل على معناه المتبادر يلزم قسمة الشيء الى نفسه والى غيره وان جعل بقرينة المقابلة بالتصديق على معنى يقابله يلزم عدم اعتبار قسمة فلا يلزم على هذا التقدير جعل القسم الواقعي للتصور قسميه ولا جعل القسم الواقعي منه قسميه اذ لم يلاحظ حال التصديق وانه أي شيء هو وبجوارنا ظهور اندفاع ما قيل ان الوجه الاول يدل على جزم المعارض بان للتصور معنى واحدا وترد يدق الوجه الثاني يدل على تردده وعلى أنه عالم بان له معنيين والجواب يدل على أنه جاهل به وان قسمة الشيء الى نفسه وعلى غيره يستلزم كون قسم الشيء قسميه لان التصديق قسم من التصور وقد جعل قسميه وبستلزم كون قسم الشيء قسميه لانه قسم من العلم وقد جعل قسميه للتصور المرادف له ووجه الدفع ظاهر من ملاحظة

(قوله بما قرره سابقا) وهو ان الاعتراض لا يتوجه على تقسيم المصنف أصلا بخلاف التقسيم المشهور فانه يتوجه عليه لانه اعم اتحاد القسم والقسم فهذه اراء الشارح ولا ينفع فيه ما ذكره السيد فتاوى جبهان توجيه العصام السابق وقد رده المحض وتوجيه السيد وقد رده الهنسي ما عدا الاعتراض على الشارح فتدبر (قوله عبارة الخ) لم ير ضربه المحض أصلا بل قال انه لا يتوهم وروده بعد التقييد (قوله وقد جعل قسميه أي أي بلا واسطة بخلاف جملة قسميه) قوله وان كان يلزم بعد الملاحظة الخ فيكون الاعتراض واحدا لانتين (قوله ولا يلزم الخ) أي حتى يكون الاعتراض واحدا أيضا (قوله وترد يدق الوجه الثاني يدل الخ) فلا يكون الاعتراض من وجهين بل من وجه واحد (قوله وعلى أنه عالم الخ) اعتراض آخر حاصله أن التريدي في المراد بالتصور يدل على أنه عالم بان له معنيين متردفي المراد والجواب يدل على أنه جاهل به (قوله وان قسمة الشيء الى نفسه) وهذا ملحق بالاعتراض الثاني حال التصديق ووجه دفع الاول أنه في الوجه الاول محل التصور على المعنى المتبادر لان التفتيش هناك عن التصديق وفي الوجه الثاني يدعى حال التصور لان التفتيش فيه عنه دون التصديق فلا تناقض ولو كان المعارض واحدا وجدهم دفع الثاني أن التريدي يكتفي فيه علم معناه المتبادر والمعنى الذي يدل عليه المقابلة وهو حاصل الجواب فتلططه على المعنى الذي يدل عليه للمقابلة بسبب أنه لم يفرق بين مفهوم التصور والآخر ما سابقا للمعنى واعلم أن عماد كراما المعنى من أنه في كل اعتراض قطع النظر

(قوله لان الحضور راجح) لما كانت تلك القضية خفية وهي قوله لزوم انقسام الخبز كراهة كذا دليلها وبني واحدة محذوفة أي وهو محال فلذا حذفها ودليها (قوله وان عني به المقيد الخ) حاصله أنه ان أراد بالتصور المقيد بعدم الحكم لزوم أن يكون عدم الحكم معتبرافي التصور ولاشأن أن التصديق معتبر فيه التصور ومن العداوم أن المعتبر في المعتبر معتبر فلزم اعتبار عدم الحكم في التصديق وهذا الزوم مؤد للجمال لتأديته لتركيب الشيء من النقيضين لان التصديق اعتبر فيه الحكم جزاً وكذلك التصور فيكون التصديق مراً من اعتبار الحكم وعدم الحكم وهو باطل وتأديته لاعتبار الشيء ونقضه على القول بان التصور شرط وهذا فاسد ولا قسم ثالث موجود للتصور غير هذين المعنيين وكل منهما قد ظهر لنا أنه فاسد فليكن تقسيم القوم العلم الى التصور والتصديق لا يصح ثم ان هذا الاعتراض كما أنه وارد على القوم ولا يمكن الجواب عنه بردي المصنف لكن يمكن الجواب عنه وذلك ان قوله التصور ان اراد به الحضور مطلقاً لم انقسام الشيء الى نفسه وغيره ولزم لقوله فقط وان اراد به المقيد بعدم الحكم لزوم عليه ترك التصديق من النقيضين وأجاب الشارح عنه بان التصور يطلق بالاشتراك على الحضور مطلقاً وعلى الحضور المقيد والمراد بالتصور في التصديق الحضور مطلقاً وأما الذي جعل قسمياً فالمراد به الحضور المقيد وليس هو هذا المعنى مقابل التصديق حتى يلزم انقسام الشيء الى نفسه وغيره فقول الشارح وجوابه الخ أي الجواب عن المصنف لأنه جعل عدول عما قاله القوم كونه بردي عليهم الاول والثاني ولا جواب عنه وأما هو فهو وان ورد عليه الثاني فيمكن الجواب عنه بخلافه فانه بردي عليهم الثاني ولا يمكن الجواب عنه فالاعتراض ان اردان عليهم وايرادها على العدول بخلاف كلامه فلا بردي على الاعتراض ان الثاني وان ورد يجب عنه بكذا لكن يقال للشارح انه يمكن الجواب ايضا عن القوم بما أجيب به بان يقال ان المراد بالتصور المقابل للتصديق التصور المقيد بعدم الحكم فالمراد (٨٥) بالتصور المعتبر في التصديق الحضور الذهني مطلقاً

أو المقيد بعدم الحكم فان عني به الحضور الذهني مطلقاً لم انقسام الشيء الى نفسه والى غيره لان الحضور الذهني مطلقاً نفس العلم وان عني به المقيد بعدم الحكم امتنع اعتبار التصور في التصديق لان عدم الحكم حينئذ يكون معتبرافي التصور فلو كان التصور

ما تقدم فلا نكرره (قال الشارح أو المقيد بعدم الحكم) اذ لا ثالث يطلق عليه التصور وما قبل ان المراد بالقيد بعدم الحكم أن لا يكون نفس الحكم أو امر كيان التصور والحكم ولا يكون ملحوق بالحكم فلس شيء لأنه مبني على التفتيش عن حال التصديق وقد عرفت أنه غير ملحوظ في الوجه الثاني (قال الشارح فلو كان التصور الخ) مبتدأ عدم الفرق

قيد بانطق كان انساناً وان قيد بصاحل كان فرساً فقول المصنف فقط بمنزلة طابق فلا يفهم من المصنف أن التصورة معنيان على أنه من المشترك بخلاف جعله من المشترك فله مفهوم من كلامهم حيث أطلقوا التصور فقال مرادهم به الحضور الذهني المقيد وهذا غير المعتبر في التصديق (قوله في التصديق) تقدم أن التصديق امعاير عن الهيئة الاجتماعية والتصور والمصاحب للحكم وانفس الحكم فالظرفية حينئذ انما تظهر على الاول والثاني لا على الثالث الا ان يقال التصديق عبارة عن الحكم المشروط بشرط فالاعتبر فيه الحكم المشروط والمعتبر انما هو مطلق الحكم فلزم اعتبار الشيء في نفسه (قوله فلو كان التصور الخ) أي فلزم اجتماع النقيضين وهو اعتبار الحكم وعدم اعتبار في التصديق ومجاليته في المفردات ليس باعتبار تحققها في نفس الامر والواقع بل باعتبار جعلها على موضوع واحد الآزلي الى انسان لان الانسان فعاليتها باعتبار العمل على موضوع واحد لا باعتبار التحقق في نفس الامر لضعفها في بدو الجار اذا غلب هذا فقوله فلزم الخ يقال له لاضرر في هذا الزوم لان التناقض في المفردات باعتبار جعلها على موضوع واحد لا باعتبار التحقق وأجيب بان محالة التناقض هنا باعتبار رجوعه الى نقيض ان يحصل الكلام حينئذ الحكم معتبر في التصديق الحكم ليس معتبراً في التصديق ولا شأن أن هاتين القضيةين متناقضتان فصع الحكم بالمخالفة

عن منشأ الاعتراض الآخر يتدفع أيضاً ما قبله بالجواب عن الاعتراض الثاني لارادتي من الاول لئلا يمتنع أن المقابل للتصور المطلق تدبر (قوله ما تقدم) أي في صدر القولة (قوله اذ لا ثالث يطلق عليه التصور) أي لا ثالث بين المطلق عن التصديق والمقيد لكن كون النقيض على أي وجه لم يعتبر لانه لا يكون ملحوظاً حال التصديق فيلزم ورود البصيرة الاول ولا ينافي هذا كون أخذ مقيماً من مقابله للتصديق يلحق لان الملحوظ

يكون عدم الحكم جزئيا مركب فذات المقيد معتبر دون القيد فالعبر في التصديق هو التصور لا بشرطه وان كان موصوفا بعدم الحكم في نفس الامر كما سياتي (قوله بين ٨٦) مفهوم التصور أي مفهوم التركيب التصويفي بتمامه (قوله أو على وجه الخ) يعني أن المورد فرق

معتبرا في التصديق لكان عدم الحكم معتبرا فيه والحكم معتبرا فيه أيضا فيلزم اعتبار الحكم وعدمه في التصديق أقول قبل تبينه هذا على كلام المصنف أيضا بان يقال ان أراد بالتصور فقط الحضور الذهني مطلقا لم ينقسم الشيء إلى نفسه وإلى غيره كاذ كرموز أيضا ان يكون قوله فقط لغير الاحالة أصلا وان اراد به المقيد بعدم الحكم لزم امتناع اعتبار التصور فقط في التصديق بعين ما ذكره ثم فان قلت قوله وجوابه إشارة إلى جواب الاعتراض الثاني اذا أورد على تقسيم المصنف لحاصل كلامه على قياس ما تقدم في الاعتراض الاول ان الاعتراض الثاني أيضا متوجه على عبارة المصنف لأنه مندفع بهذا الجواب وأما على عبارة القوم فهو وارد غير مندفع قلت هذا الجواب كما يدفع الاعتراض الثاني عن كلام المصنف يدفعه عن كلام القوم أيضا بل هو بكلامهم أنس لان كون لفظ التصور مشتركا بين ما اعتبر فيه عدم الحكم وبين الحضور الذهني مطلقا انما

بين مفهوم التصور المقيد بعدم الحكم وبين ما يصدق عليه أو على وجه ان هذا المفهوم ذاتي لافراده والافراد يلزم من اعتبار ما يصدق عليه اعتبار مفهومه مفضلا عن اعتبار عدم الحكم وما أورد عليه من أنه اذا كان التصور مقيدا بعدم الحكم كان عدم الحكم خارجا عنه فلا يلزم من اعتبار التصور في التصديق اعتبار عدم الحكم فيه اذ لا يلزم من جعل الشيء جزاء الشيء جعل قيده الخارج جزاءه فليس بشئ لأنه ان أراد خروج عدم الحكم عن مفهومه فنقل بين البطلان وان أراد خروجه عما يصدق عليه فلا معنى لقوله لا يلزم من جعل شيء جزاء شيء جعل قيده الخارج جزاءه (قال الشارح معتبرا في التصديق) أي فيما يصدق عليه (قال الشارح لكان عدم الحكم معتبرا فيه) لان المعبر في المعبر في شيء معتبر في ذلك الشيء (قال الشارح والحكم معتبرا فيه أيضا) لانه عبارة عن مجموع الادراكات الاربعة والتلازم مع الحكم والحكم الشروط بالتصورات على ما سيبيح في قوله لان كل تصديق لا بد فيه من تصور المحكوم عليه وبه والحكم لامتناع الحكم عن جهل أحد هذه الامور والطرفية على التقديرين الاولين ظاهر وعلى الثالث باعتبار المقارنة بين نفس الحكم وكونه مشروطا بالتصورات فلا يراد ان الطرفية لا تصح على رأي الحكم اذ لا معنى للطرفية التي لنفسه ولا للطرفية تحققة لنفسه فلا ينفع تقدير التصديق في قوله فيه (قوله قبل تبينه الخ) حاصله ان الوجه الثاني يقبض على تقسيم المصنف أيضا فلا يصير وجهه للعدول وانت غير خبير ان الشيء الاول بعيد عن الارادة بالتأويل بعيد لا ينسب اليه الفهم بان يكون قيد فقط مع كونه في مقابلة مع حكمه بآلة اطلاق مع كونه مستغنا بدون قيد بل ذكره موهم خلافه وان الشيء الثاني متضمن الارادة وتقسيم المصنف صريح في اعتبار التصور المطلق فلا تحامله على تقسيمه أصلا فان قلت قد أورد الشارح الوجه الثاني على عبارة المطالع مع موافقة العبارة المصنف حيث قال العلم اما تصور ان كان ادراكا او اما تصديق ان كان ادراكا كع الحكم قلت في عبارة المطالع وقع التصور من غير قيد في مقابلة التصديق وقيد بالادراك الساذج فيمكن ان يجعل المطلق التصور قرينة على نصير الساذج بالاطلاق وان يجعل بالعكس بخلاف عبارة المصنف عليه جعل فيها المقيد في مقابلة المقيد ذكر القدر المشترك بينهما صريحا (قوله فان قلت الخ) أي في جواب قبل الخ ومصلحة الخ الجواب المذكور جوابين قبل المصنف وفيه إشارة إلى أن الوجه الثاني وارد على تقسيمه مندفع بهذا الجواب بخلاف تقسيمه وحينئذ يكون هذا الكلام على طبق ما تقدم في الوجه الاول (قوله قلت الخ) حاصله منع قوله غير مندفع واذا اشتد الورود لا اندفاع فلا يصح كون وجهه للعدول (قوله بل هو بكلامهم أنسب)

بين المفهوم وبين ما يصدق عليه الآله فهم ان هذا المفهوم ذاتي لافراده فيلزم من اعتبار افراده اعتباره وهذا الفهم باطل لان عدم الحصول منع الحكم انما ثبت للتصور مقبضا إلى غيره لان عدم الحكم انما هو على متصوره أولا فعدم الحصول مع الحكم على متصوره أولا ثابت له بالقياس إلى متصوره وما هو ذاتي للشيء لا يكون كذلك (قوله فلا معنى الخ) لان القيد انما هو لفهمه لا لصدق (قوله أي فيما يصدق عليه) لافي مفهومه انظر حاشية المطالع (قوله لانه عبارة عن مجموع الادراكات الاربعة) فالطرفية من طرفية الكل للبشر (قوله أو الثلاثة مع الحكم) جزاء التصديق هو المقارنة بالحكم والطرفية من طرفية الكل لتعلق الجزء (قوله بين نفس الحكم) وهو المخروط في الطرف الحكم الشرطي بالتصورات (قوله مع كونه مستغنا) وحينئذ يكون لهما كما

قاله السيد فلا يراد ما قيل ان كونه بآلة اطلاق يدفع القوة (قوله وتقسيم المصنف صريح الخ) حيث قيد الاول وانه بقيد فقط وأطلق الثاني المعبر في التصديق فادفع ما له قدس سره بتعريفه غيره (قوله وحينئذ يكون هذا الكلام الخ) فاندفع ما قيل ان احتمال كلام الشارح هذا المعنى بصيغة البعد حاصل الدفع ان هذا المعنى هو المطابق لما تقدم فلا يكون بعيدا

(قوله وجوابه) أي باعتبار المصنف كما تقدم وليس الجواب عن القوم وجه ذلك أنه فيما تقدم قال وعدل عن الواقع في كلامهم لأنه مفترض ولا جواب عنه بخلاف المصنف فقد يجب بما تقدم وبما هنا

(قوله أي تقسيمهم) أي لا مطلق كلامهم حتى يراد أن مطلق كلام المصنف أضاب على ذلك (قوله المقابل والمعتبر) المقابل هو التصور الساذج فإنه جعل مقابلا للتصديق والمعتبر هو التصور المطلق لأنه اعتبر في مفهوم (٨٧) التصديق (قوله ولا دلالة الخ)

وأنه محال وجوابه أن التصور يطلق بالاشتراك على ما اعتبر فيه عدم الحكم وهو التصور الساذج وعلى الحضور الذهني مطلقا كأوقع التنبيه عليه

يظهر من كلامهم دون كلامه حيث ذكروا التصور في مقابلة التصديق وأرادوا به معنى يقابله قطعاً مع أنهم يطلقون التصور على ما كان مراداً فاعلم أن الاشتراك مطلقاً فالتصور عندهم معنيان وأما كلام المصنف فلا يقتضي الآن يكون للتصور معنى واحد متناول للتصور فقط والتصور معه الحكم وأما أن التصور يطلق على ما يقابل التصديق أي ما اعتبر فيه عدم الحكم فلا دلالة له عليه أصلاً لأنه جعل التصور فقط مقابلاً للتصديق فاعتبار عدم الحكم مستغاد من قيد فقط وليس داخل في مفهوم لفظ التصور بل هو متعلل بمعنى الاشتراك مطلقاً وقد ضم إليه قيداً زائداً وجعل القيد قسماً للتصديق فالتصور عندهم معنى واحد فاتضح عاذرك أنه أن الاشتراك في لفظ التصور إنما يظهر من كلامهم دون كلامه وبهذا الاشتراك يندفع الاعتراضان معان التفسير المشهور وأما اندفاعهما عن تقسيم المصنف فأنه هو الجواب الأول لأن المقابل للتصديق عنده كما صرح به هو التصور فقط وليس التصديق فمما نبه له هو قسم من التصور مطلقاً فاندفع الاعتراض الأول وكذا المعتبر في التصديق شرطاً وشرطاً هو التصور مطلقاً لا التصور فقط وعدم الحكم إنما اعتبر في التصور فقط لا في التصور مطلقاً فاندفع الاعتراض الثاني (أيضاً قوله وأنه محال) أقول ونفك لأنه يلزم تركب الشيء من النقيضين على مذهب الامام

أضرب عن التسوية المستفادة من قوله كأي دفع الاعتراض الثاني أي ليس هذا الجواب دفعاً عن الكلامين على السوية بل بكلامهم أنسب لاخذ الاشتراك فيه وهو أنما يظهر من كلامهم أي تقسيمهم بناء على الخلاف فهم التصور فيه على التصور الساذج مع كون الخلاف على مطلق التصور مشهوراً واحتجاج البقي تصحيح تقسيمهم لعدم دلالتهم على تعدد التصور بخلاف كلام المصنف فإنه لكونه صريحاً في مقابلة المقابل والمعتبر لا حاجة فيه إلى اعتبار إطلاق التصور عن التصور فقط ولا دلالة لكلامه عليه (قوله فالتصور عندهم معنيان) أشار بذلك إلى أن المستخدمين كلامهم مجرد استعماله في المعنيين وقيد الاشتراك في عبارة الشارح بيان للواقع بناء على استعماله فيما على السوية (قوله وبهذا الاشتراك الخ) فقول الشارح وجوابه جوابين من قبل القوم الضمير راجع إلى الاعتراض من وجهين لا إلى الوجه الثاني إذ لا دخل لإطلاق التصور على معنيين في دفعه بل يكفيه أن يقال أن المعتبر في المطلق دون القيد إنما يحتاج إلى دفع الأول (قوله وأما اندفاعها الخ) ولذا لم يتعرض الشارح لاندفاع الثاني وقد عرفت أنه لا يحتاج إلى دفعه على تقسيم المصنف (قوله لأنه يلزم تركب الشيء) أي التصديق من النقيضين أي من الحكم وعدمه أي يلزم ذلك من مجرد الاعتراض المذكور وإن كان يلزم من توقف الحكم على التصورات الثلاثة اشتراط الشيء بنقيضه أيضاً وكذا الحال في اشتراط الشيء بنقيضه فإنه يلزم من مجرد الاعتبار المذكور وإن كان يلزم من توقف تحقق المجموع على الحكم تركب من النقيضين وكلاهما محالان لاستزامهما اجتماع النقيضين في الواقع وبما جاز ذلك في المستحيلات وما نحن فيه ليس منها كذا في

الخ (أي عرفت) ما حل به جواب الشارح السابق ومن كلامه فيما كتبه على قول السيد قيل تبعه الخ أنه لا يحتاج إلى أحد من الاعتراضين على المصنف تدبر (قوله أي يلزم ذلك من مجرد الاعتبار الخ) رد لما قيل إن كلام المصنفين يلزم الامام والحكيم وحاصله أن المراد يلزم كلاماً منزه من مجرد الاعتراض فلا ينافي أنه يلزمه ما زمة الآخر ولو أسقط تدبر (قوله وبما جاز ذلك الخ) لأن الحال يجوز أن يستلزم محالاً أو سواه كان بينهما علاقة قزوم ولا على ما حققه المصنف في بعض كتبه

(قوله والمعتبر في التصديق الخ) فيه أن التصديق معتبر فيه تصور المحكوم به والمحكوم عليه وتصور النسبة وذلك تصور ساذج والمعتبر
 حينئذ الأول لا الثاني وحينئذ فرضنا على ما قلنا وأما اعتبار الشيء في نفيه أو تركب الشيء من النقيض وأوجب بأن التصور الساذج
 عبارة عن حضور ذهني موصوف بعدم الحكم والذي تركب التصديق منه هو ذات التصور الساذج يقطع النظر عن حقيقة صدق قولهم
 الحضور الذهني المطلق معتبر في التصديق فلم يلزم علم تركب الشيء من نفيه ولا اشتراط الشيء في نفيه وذلك أنهم قالوا المر كمن
 القديم والحادث حادث المراد المر كمن ذات القديم يقطع النظر عن حقيقة والاشتراط اجتماع الحادث والقديم ومن الموجود والمعدوم
 معدوم مثلا السقف من كمن الخشب والماسير والخشب والماسير موجود والوجود ليس أمرا وجودا فالسقف من كمن
 الموصوف دون صفته والألا كان عدمه بالان الوجود عدوى وأيضا السقف من كمن خشب وماسير والأول موصوف بكونه لا ماسير
 والثاني موصوف بكونه لا خشب فالسقف من كمن الموصوف دون صفته والألازم كونه معدوم والألا من كمن موجود ومعدوم فيكون
 معدوم وما وكذا يقال هنا المعتبر في التصديق هو التصور بدون صفته وهو كونه لا حكم معه وإن كانت الصفة حاصلة في الواقع (قوله ويقال له
 التصور الساذج) وهو تصور لم يوصف فيه (٨٨) عدم الحكم والمعتبر في التصديق كما تقدم هو الموصوف دون صفته وإن كانت حاصلة في

والمعتبر في التصديق ليس هو الأول بل الثاني والحاصل أن الحضور الذهني مطلقا هو العلم والتصور أما أن
 يعتبر بشرط شيء أي الحكم ويقال له التصديق أو بشرط لا شيء أي عدم الحكم ويقال له التصور الساذج
 أولا بشرط شيء وهو مطلق التصور فالقابل للتصديق هو التصور بشرط لا شيء والمعتبر في التصديق
 شرطا أو شرطاً هو التصور لا بشرط شيء فلا إشكال

واشتراط الشيء بنفيه على مذهب الحكماء (قوله والمعتبر في التصديق ليس هو الأول بل الثاني في قوله
 والمعتبر في التصديق شرطا أو شرطاً هو التصور لا بشرط شيء فلا إشكال الخ) أقول فيه بحث لأن المعتبر في
 التصديق شرطا أو شرطاً هو تصور المحكوم عليه وتصور المحكوم به وتصور النسبة المحكومية وكل واحد من هذه
 حوائج المطالع وفيه أن المجال اجتماع النقيضين في المفردات بمعنى جلها على شيء واحد لا يتوهم في الواقع
 ألا يرى أن الإنسان والألا إنسانا متفقان في الواقع ومتحان فيهما من قبيل الشافعيون الأول وأنا أقول
 لا اشتراطهما اجتماع النقيضين من القضايا أعني صدق قولنا الحكم معتبر في التصديق وقولنا الحكم ليس
 بمعتبر فيه (قوله واشتراط الشيء) أي الحكم بنفيه أي عدم الحكم المعتبر في التصور الذي هو شرط فيه
 وأما على المذهب المتقدم فلزم اشتراط الشيء بنفيه شره وإنما يتعرض له اذ لا مجال لحل عبارة القوم
 على أمر مستحدث (قوله والمعتبر في التصديق في قوله والمعتبر الخ) جعل المناط مجموع ما ذكر مع أن البحث
 وارد على الأخير إشارة إلى أن الجواب عن الوجه الثاني قوله والمعتبر في التصديق ليس هو الأول بل الثاني وإن قوله
 والحاصل الخ تفصيل لهذا الجمل ويبيانه بأن المراد به أن ليس مفهوم الأول معتبرا فيما صدق عليه التصديق

نفس الأمر كما تقدم
 (قوله بشرط لا شيء هو
 التصور الملاحظ فيه
 الساذج) قوله هو التصور
 لا بشرط شيء هو التصور
 الساذج يقطع النظر
 عن صفته أي الساذجة
 (قوله بمعنى جلها) لا بأي
 نحو كان بل بانحاء
 مخصوصة لا للمتلعبين
 أما أن يصدق على الشيء
 الثالث وحينئذ
 توافقا في نحو الصدق من
 الموافاة والاشتقاق
 فهو متفق والألا ضرورية
 حل الفصل على الإنسان

بالاشتقاق وجعل الاصل بالموافاة وأما أن يصدق أحدهما على الآخر وعلى هذا فإن صدق عليه بالاشتقاق فهو جائز قال
 ضرورة أن عدمه يحمل على الوجود ويقال الوجود معدوم وإن صدق عليه بالموافاة وجعل الموافاة ينقسم إلى قسمين حل العرضيات وحل
 الذاتيات فصدق أحدهما على الآخر يحمل العرض أيضا جائز بل متحقق كعمل المفهوم على اللازم مفهوم حيث يقال اللازم مفهوم مفهوم
 (قوله لا يتوهم في الواقع) فهو جائز واقع كنبوت الوجود وعدمه (قوله من قبيل الثاني) أي النبوت في الواقع (قوله ولك أن تقول)
 أي في حل عبارة السيد في حاشية المطالع المارة (قوله الذي هو شرط فيه) فاشتراط الشيء بنفيه بالواسطة وهو ما لا اشتراط الشيء بما
 يتوقف على نفيه الذي قاله العاصم (قوله جعل المناط) أي متعلق البحث (قوله مع أن البحث وارد على الأخير) أي مع جهة ورود
 عليه أيضا كالأول فكان الظاهر إرادته على الأخير (قوله والمعتبر في التصديق) شرطا أو جزأ كان ذلك بياناً لا جال للكثرة في قوله أولا
 والمعتبر في التصديق الخ لأن الشرط والشرط اتفاهما صدق للازم مفهوم (قوله تفصيل لهذا الجمل) إجماله من حيث أنه لم يبين أولا أنه
 معتبر على وجه الشرطية أو الشرطية حتى يعلم أن المعتبر فيه هو الماصدق

(قوله وليس الكل من كل منهما) لفظة كل للاستتراق والاستتراق قد يتعلق بالافراد وقد يتعلق بالانواع فقوله وليس الكل أي كل فرد قال عوض عن المضاف اليه وكل هنا لاستتراق الافراد وقوله من كل منهما أي من كل نوع منهما فالاستتراق الثاني متعلق بالانواع

(قوله لان الشرط أو الشرط له الخ) تعليل لكونه قصيلا وبيانا بان المعتبر فيه المفهوم هو الماصدق يعني لما ذكر الشارح فيها سيأتي قوله والمعتبر في التصديق شرطا أو جزأ كان ذلك بيانا للاجمل الكائن في قوله أولا والمعتبر في التصديق الخ لان الشرط والشرط انما هو الماصدق للمفهوم (قوله ظهر ان (٨٩) تحرير الوجه الثاني) أي تحرير الوجه

الثاني من وجهي الاعتراض
أعني قول الشارح الثاني ان
المراد الخ والمقصود بهما
التحرير صحة جواب
الشرح وعدم توجه
ما ذكره السيد من
الاعتراض عليه ببقاء
الاشكال وهذا التحرير
مبنى على فهم المفترض
الاتحاد بين مفهوم التصور
الساذج والمسلم الذي هو
المقسم وحاصل الجواب
حينئذ بيان عدم الاتحاد
وان القسم المعتبر في
التصديق هو المطلق
(قوله غير صحيح) لما
عرفت ان الشرط والشرط
لها صدق للمفهوم (قوله
وما قيل في توجيهه) أي
توجيه الجواب الذي في
الشرح مع بقاء الوجه الثاني

قال وليس الكل من كل منهما بديها

التصورات تصور خاص مستفاد من القول الشارح اذا كان نظريا فيكون كل واحد منها تصورا
ساذجا مقابلا للتصديق ومندرجا تحت مطلق التصور فقد اعتبر في التصديق شرطا أو شرطا التصور

لان الشرط أو الشرط له للمفهوم وهذا ظهر ان تحرير الوجه الثاني بان المراد ان على تقدير اعادة
التصور المقيد بدم الحكم يلزم ان لا يعتبر مفهومه في مفهوم التصديق مع انه معتبر فيه لاعتبار العالم
الذي هو المقسم المرادف للتصور فيه وحينئذ يتم الجواب المذكور بلا شبهة غير صحيح وما قيل في
توجيهه بأنه لم يرد قوله شرطا أو شرطا الاشارة الى مذهب الامام والحكيم بل الى احوال كون
مفهوم التصديق ذاتيا لما تحت فيكون التصور المعتبر في مفهومه جزءا للتصديقات وان يكون عرضيا
فيكون التصور شرطا لما فتح كونه بعيدا عن الفهم بجه عليه أنا لانسلم انه اذا كان التصديق عرضيا
لما تحت يكون التصور المعتبر في مفهومه شرطا له اذ ليس العارض شرطا للمعروض فضلا عن جزئه
بل الامر بالعكس (قوله كل واحد من هذه آه) أو كون النسبة قائمة بالطرفين متصورا من حيث
انها رابطة بينهما لا يستلزم ان يكون متقبلا وبدايتها ونظريتها تابعة للطرفين على ما هوم والالزام ان
تكون المقولات النسبية كلها كذلك وكذا كونها فردا من الوجود المطلق البديهي لا يستلزم بدايتها
لان بداهة العام اذا كان ذاتيا لا يستلزم بداهة الخاص فضلا عن ان يكون عرضيا (قوله قد اعتبر
فيه الى آخره) في فقره على ما تقدم نظر لان كون كل واحد منها تصورا ساذجا لا يقتضي اعتباره
من حيث انه تصور ساذج لم لا يجوز ان يعتبر من حيث انه تصور مع قطع النظر عن القيد بل
الحق ذلك لانا اذا رجعنا الى وجداننا فلم بالضرورة ان الحاجة اليه في التصديق تصور ذات الحكموم
عليه المتصف في نفس الامر بدم الحكم لامن حيث انصافه به فذات المقيد معتبر دون القيد فصح
ان المعتبر في التصديق شرطا أو شرطا هو التصور لا بشرط شيء وان كان موصوفا بدم الحكم
فرجع الجواب المذكور في هذا الشرح الى ما هو مذكور في شرح المطالع فتدبر فانه مما خفي على

(١٢ شروح الشمية) على ظاهره من انه لو كان التصور بمعنى التصور المقيد بدم الحكم يمكن اعتبار التصور في التصديق
مع الاتفاق على انه معتبر فيه شرطا أو شرطا واحتيج لهذا التوجيه لان الذي جعل شرطا أو شرطا للتصديق هو المقيد دون
المطلق وحاصل التوجيه انه ليس المراد الاشارة الى المذهبيين حتى يتقيد بما جمعه الامام أو الحكميم شرطا او شرطا هنا وسيأتي
للمعنى ان المعتبر في التصديق المقيد بدون القيد بشهادة الوجدان وثابت ان المعتبر هو المقيد مع القيد سواء كان عند الامام
او الحكميم مع مخالفته للوجدان دونه خرقا للقداد تدبر (قوله في توجيهه) أي توجيه الجواب ليندفع اعتراض السيد عنه
(قوله المتصف في نفس الامر الخ) لكونه فردا من أفراد ذلك المفهوم عرضيا لما صدقته لم يلزم من اعتبار ماصدقه اعتباره
كما مر (قوله فرجع الجواب الخ) لان المراد بالمطلق ما جرد عن القيد لا المطلق من اول الامر كما فهم السيد

والا جهتا شيئا ولا نظريا والادراك أو تسلسل

(قوله والادراك) أي والالو

كان الكل من كل منها
بديها لاجهتا شيئا أي
والثاني باطل فكذلك القديم
خلفه المصنف الثاني
لظهوره (قوله ولا نظريا)
أي وليس الكل من كل
منها نظريا والالو كان كل
فرد من كل منها نظريا
لهادراك أو تسلسل أي والدور
والتسلسل محال فإ
استلزمها محال خفف

(قوله سواء عني به) أي

بالتصور الواقع في التقسيم
لان المراد به المفهوم قطعا
سواء كان مقيدا أو مطلقا
وحينئذ قوله لزم امتناع
اعتبار التصور في التصديق
لا يختص بما اذا عني
بالتصور المقيد لان
الامتناع ليس من جهة
انه عني به المقيد بل من
جهة اعتبار عدم الحكم
فيه لكونه صدقا وهذا
آت على كون التصور
عني به المطلق أيضا تدبر
(قوله أي وجود تلك
القطع) هذا على نسخته
وفي بعض نسخ اليد
وليس كون تلك القطع
جزاء جز منه والمعنى مختلف

الذي اعتبر فيه عدم الحكم فالاشكال باق بحاله • والجواب ان يقال ان عدم الحكم معتبر في التصور
الساذج على أنه صفة له وقيد فيه والمعتبر في التصديق هو ذات التصور الساذج لاصفته وقيدته
فان الموصوف اذا كان جزءا من الشيء لا يلزم أن يكون صفته جزءا منه ألا ترى أن قطع الخشب
أجزاء للسرر وليس كون تلك القطع جزءا منه — وكذا الحال في الشرط فان الموصوف اذا كان
شرطا لشيء لا يجب أن يكون صفته شرطا له فاذا قات الانسان كاتب فجزءه هذا التصديق أو شرطه هو
تصور الانسان وهذا التصور في نفسه موصوف بعدم الحكم لان الحكم لم يمرض له بل انما عرض
لمجموع الادراكات الثلاث لكن هذه الصفة خارجة عن ماهية التصديق وموصوفا وهو ذات ذلك
التصور داخل فيه فلا يلزم تركب التصديق من الحكم وتقيضه بل من الحكم والموصوف بتقيضه
ولا استحالة في ذلك فان كل واحد من أجزاء اليت موصوف بتقيض الآخر — وكذا موصوفا
شرط لتحقق الحكم دون الصفة فلا يلزم اشتراط الشيء بتقيضه بل بالموصوف بتقيضه ولا استحالة
في ذلك أيضا فان شرط الصلاة كالطهارة مثلا موصوف بأنه ليس بصلاة هذا هو التحقيق الذي أفاده
الشارح قدس سره في شرحه للمطالع وأما بنى الكلام هنا على ما هو ظاهر الحال في التقيضات من
ان المعتبر في كل قسم هو مورد القسمة تحريبا الى فهم المبتدئ فن شنع عليه في أمثال هذه المواضع

الفصول (قوله فالاشكال باق الى آخره) لا ينبغي ان يبان لزوم اعتبار الحكم وعدمه في التصديق
بهذا الطريق يجعل قوله وان عني به المقيد بعدم الحكم امتنع اعتبار التصور في التصديق قضية
اتفاقية لان امتناع الاعتبار المذكور لازم على هذا البيان سواء عني به المقيد بعدم الحكم أو عني
به المطلق بل لا تعلق له بالتقسيم أصلا فضلا عن تقسيم القوم فلا يتبع فلا يثبت به فساد تقسيم القوم
الذي هو مقصود المعرض ليصير سببا للدول فلا بد أن يكون مراده امتناع اعتبار مفهوم التصور
الساذج فيه إما بناء على عدم الفرق بين اعتبار مفهومه وبين اعتبار ما يصدق عليه أو توهم كونه
ذاتيا لا محتى وحينئذ يتجه الشك بان لا يتم بطلان التالي فان المعتبر فيه مفهوم التصور مطلقا دون
مفهوم التصور الساذج (قوله وليس كون تلك القطع جزءا منه) أي وجود تلك القطع جزءا منه
والا لكان السرر مددوما لان الوجود أمر اعتباري على ما حقق في موضعه مع كون وجود
الخشب صفة وقيدا لها (قوله ولا استحالة في ذلك) لان اللازم حصول الشيء وتقيضه في الموضعين
وذا لا يستلزم اجتماع التقيضين بخلاف ما اذا كانت الصفة داخلة في ماهية التصديق فانه يستلزم
اجتماع التقيضين أعني ان الحكم معتبر في التصديق والحكم ليس بمعتبر فيه وكذا الحال اذا كان
الموصوف شرطا دون الصفة (قوله وأما بنى الكلام أه) حيث قال والمعتبر في التصديق شرطا أو
شظرا هو التصور لا بشرط شيء (قوله قريبا الى فهم المبتدئ) أي قريبا للجواب بتنع اعتبار
التصور الساذج في التصديق بتأييده بسند ان المعتبر فيه مطلق التصور كما في سائر التقيضات الى فهم
المبتدئ لا أنه معتد أنه المعتبر فيه فالتناقض في السند اذا لم يكن مساويا للنع بأنه غير صحيح غير نافية
في المقصود فاندفع ما قيل ان التقرب الى فهم المبتدئ بمقدمة باطلة وترك الجواب الحق اضلال له
وترويع للباطل فكيف يكون عذرا من قبل الشارح (قوله فن شنع عليه) اراد به سعد الله

المصنف منهما مقدمتين أي وإذا كان كل فرد منهما ليس نظريا ولا بديهيا فعين ان يكون البعض بديهيا والبعض نظريا وهو المطلوب (قوله وهو الذي لم يتوقف الخ) صادق بان لا يتوقف على شيء اسلا كما في العلم بالقضايا الاوليات وهي التي يجزم العقل فيها بالنسبة بعد تصور طرفيها كما في الواحد نصف الاثنين فانه متى تصور الواحد والصفة للاثنين جزم العقل بنبوت صفة الواحد للاثنين وصادق بان لا يتوقف على نظر واستدلال وان توقف على حدس وهو الانتقال من المبادي للمطالب بسرعة أو تجربة كالمعلم بان السقونيا مسهلة للصغراء وبان نور الشمس مستفاد من نور القمر فحينما يظهر ان البديهي مرادف للضروري وحينئذ اندفع ما يقال ان الذي يقابل النظري الضروري لا البديهي وقد يطلق البديهي على ما لا يتوقف على شيء اسلا فيكون أخص من الضروري فان قلت تعريف البديهي يقتضي انه نظري فكيف يكون ضروريا ؟ ونحصل الجواب انه تعريف لفظي أي ان الحقيقة في ذاتها معلومة ولكن استفادتها من هذا العنوان غير معلومة فأتى بهذا التعبير لاجل علمها منه أو ان قوله الذي لم يتوقف حصوله أي حصول افرادها لان الحصول (٩١) في الخارج اتف هو لافراد

البديهي للاحاطة الكلية
فالتعرف للكل ولكن
المنظور له في الحصول
الافراد بدليل قوله
كتصور الحرارة فانها
جزئي من جزئيات الكل
البديهي والتعرف للماهية
والحصول للافراد وعلى
هذا فالماهية نظرية
والحاصل ان قوله لم
يتوقف حصوله أي حصول

(قوله لما كان الخ) فيه
رد على المصام حيث قال
ان البديهي والنظري قسمان
للم لا يتصور والتصديق
حتى يكونا مشتركين بان

(أقول) العلم اما بديهي وهو الذي لم يتوقف حصوله على نظر وكسب

فذلك من جهته بلو حاله أو طبعه من الجهة اعتقاد رضة شأنه بترتيب مقاله (قوله اما بديهي
وهو الذي لا يتوقف حصوله على نظر وكسب)

والدين التفاضلي حيث شنع على الشارح في شرحه للرسالة { قال العلم اما بديهي } لما كان الدعوى
المذكورة في المتن متضمنة لكون كل واحد من البديهي والنظري موضوعا لمعنى واحد مشترك
بين التصور والتصديق ولعدم الوساطة بينهما والا لما لزم من فهمها عن الشكل الاقسام بين الشارح
ذلك { قال وهو الذي لم يتوقف } أي العلم بمعنى الصورة الحاصلة الذي لم يتوقف حصوله المختبر
في مفهومه فلا يلزم ان يكون للحصول حصول والتوقف في اللغة درك كردت تقدمته بلى
بتضمن معنى الترتيب فيقيد التوقف انه لولاه لما حصل وقيد الترتيب التقدم فيؤول الى معنى
الاحتياج ولذا وقع في بعض الكتب الذي لا يحتاج في حصوله الى النظر فالتقيد الاول دخل في
البديهي العلم الضروري الذي حصل بالنظر أيضا كالمعلم بان ليس جميع التصورات والتصديقات
بديهي ولا نظريا بالتقيد الثاني دخل العلم الضروري التابع للعلم النظري اذا قلنا انه ضروري بمعنى
البديهي كالمعلم بالعلم النظري فانه وان كان يصدق عليه انه لولا النظر لما حصل لكنه ليس مرتباً
على النظر بل على العلم المستفاد من النظر فان المتبادر من الترتيب بلا واسطة وبما ذكر
ظهر ان تعريفها بما يكون حصوله بدون نظر وكسب وبما يكون حصوله به

الذي في المتن هو الاشتراك (قوله ولمد الخ) عطف على قوله لكون كل الخ (قوله والا لما لزم الخ) لبقاء ما ليس بديهي
ولا نظريا غير منقسم (قوله ذلك) أي المعنى المشترك وعدم الوساطة بين الثاني حيث قال فيما سيأتي بل البعض نظري والبعض
الأخر ضروري فانه يفيد الحصر فيها (قوله بمعنى الصورة الحاصلة) المراد بالحصول القيام بالذنه فان الصورة باعتبار
القيام بالذهن علم وباعتبار مجرد ذاتها معلوم (قوله درك) معناه البلوغ وكردن معناه الجمل (قوله انه لولاه لما حصل) يصدق
بحصوله معه والتقدم مأخوذ من الترتيب (قوله انه لولاه ايضا لما حصل) فالمراد بالتوقف ان لا يمكن حصول الشيء الا
بعد الآخر لا ما يصح الفاء (قوله دخل العلم الضروري) فانه ليس لولاه لما حصل وانما كان ضروريا لان كل عاقل يجد من
نفسه انه يحصل له بعض التصورات والتصديقات كتصور الحرارة والبرودة والتصديق بان الشكل أعظم من الجزء من
غير نظر واكتساب ويحصل له بعض آخر منها كتصور الملك والجن والتصديق بان العالم حادث بالنظر والاكتساب ثم
ان هذا العلم حاصل من الاستدلال أيضا كما ذكره المصنف بقوله والادار أو تسلسل (قوله اذا قلنا انه ضروري) بمعنى
البديهي أي ما لا يتوقف على نظر أي بخلاف ما اذا قلنا انه ضروري بمعنى الاضطراري كما سننبه عليه فانه خارج لعدم تعلق

افراده فالتنق عليه التوقف هو الافراد لا المفهوم الكلي لان المتصف بالحصول خارجا اما هو الافراد فحقيقة البدهي نظرية وافراد ضرورية فالتعريف للماهية الكلية والحصول منوط بالافراد

الفرض به (قوله طردا وعكسا) لان طرد كل عكس للآخر فان تناقض طرد كل انتفاض لعكس الآخر (قوله على التمرين) ندخه على التعريف أى تعريف النظرى وهي ظاهرة موافقة لقوله فلا يصدق تعريف النظرى الخ وعلى هذه النسخة يزداد ويصدق عليها تعريف البدهي بذكر (قوله لولاما حصل له العلم) يريد ان المراد من الحصول الوجود الرباطي أى الحصول للعالم لاحصولة في نفسه والحاصل ان منشأ البداية والنظرية على ما اعتبره الحشى حال العلم أى التحصيل وهو يختلف باختلاف العالم بخلافه على مقابله فان المنشأ حال العلم أى الحصول في الذهن وهو لا يختلف قاته في نفسه اما يتوقف او لا يتوقف ويؤيده ان وجود (٩٢) المرض هو بينه وجوده لموضوعه بخلاف ما اذا كان التوقف بمعنى انه لولاما

أقول البدهي بهذا المعنى مرادف للضروري المقابل للنظرى وقد يطلق البدهي على المقدمات الاولى يتنحاض طردا وعكسا بالمعين المذكورين فظهر انه لا يرد على التمرين ان العلوم النظرية يمكن حصولها بطريق الحدس فلا يصدق تعريف النظرى على شيء من افراده وانما يرد لو فسر التوقف على النظر بمعنى انه لولاما لا تمتع العلم واما اذا فسر بما ذكرناه اعني لولاما حصل فلا وتقصيه ان طرق حصول العلم منحصرة بالاستقراء في البداية والاحساس والتواتر والتجربة والحدس والنظر فاذا كان حصوله بشيء سوى النظر لم يكن الظاهر محتاجا في حصوله الى النظر ولا يصدق انه لولاما حصل واذا لم يكن حصوله بما عداه كان في حصوله محتاجا اليه ويصدق انه لولاما حصل له العلم من البدهي والنظرى يختلف بالنسبة الى الاشخاص فرما يكون نظري شخص بدهي لآخر وبالعكس فقيده الحبيبة معتبر في التعريف على ما قرر من انه يتفرق لمرقات الامور الاعتبارية قيد الحبيبة وان لم يذكر واما اختلافها بالنسبة الى شخص واحد بحسب اختلاف الاوقات فعمل بحث لان الحصول معتبر في مفهومها أولا وهو اما بالنظر أو بدونه وبما حررنا لك اندفع الشكوك التي عرضت لناظرين قد تبر { قوله البدهي بهذا المعنى الى آخره } دفع توهم ان المقابل للنظرى للضروري دون البدهي يعنى ان البدهي بهذا المعنى مرادف للضروري فذكره في مقابلة النظرى كذكره فظهر قاعدة تقيده الضروري بالمقابل للنظرى وفيه اشارة الى ان الضروري قد يطلق بمعنى آخر لا بمقابل النظرى اعني مرادف البدهي بالمعنى الاخص { قوله وقد يطلق } بيان قاعدة التقيده بقوله بهذا المعنى والمراد بالمقدمات القضايا باعتبار ان من شأنها ان تصير جزء قياس وقد فسرها السيد قدس سره بها في قول المواقف المقصد السادس في المقدمات وايراد صيغة الجمع مع بطلان جمعيته بلام الجنس للاشهار ان اطلاقه عليها اطلاق الكلي على افرادها فان مفهومه ما يمكن تصور الطرفين مع ملاحظة النسبة

لا تمتع فان المراد امتناعه في نفسه (قوله والحدس) هو قوة يحصل بها سرعة الانتقال من المبادئ الى المطالب (قوله الاعتبارية) اي التي تختلف باختلاف الاعتبارات والاضافات لان اختلافها بذلك قرينة على اعتبار حبيبة موافقة للمطلوب (قوله لان الحصول معتبر في مفهومها او لا الخ) كان مراده ان المدار في النظرية والبداية على الحصول الاولى للشخص فان كان بالنظر فهو نظري والا فبدهي وان حصل ثانيا على خلاف ما حصل أولا هنا وقال الزاهد النظرى ما يتوقف مطلق

حصوله على النظر بان يتوقف فرد من حصوله عليه والبدهي ما لا يتوقف شيء من حصوله عليه وحيث ان كصور لا يختلف باعتبار الاشخاص ولا الاوقات اه وهو الموافق لتعريف النظر بما يتوقف حصوله والبدهي بما لا يتوقف حصوله فان الاولى مهمة والثانية سالية كلية اه (قوله لان الحصول معتبر في مفهومها او لا) اي قبل الاختلاف بالاوقات فلا دخل للاختلاف بها فعنى الاولى اعتبار الحصول للشخص في ذاته تأمل (قوله دفع توهم الخ) أى وحيث لا تصح مقابلة النظرى به فظهر قاعدة الخ وهي دفع عدم محتمل المقابلة (قوله وفيه اشارة) أى في التقيده بالمقابل للنظرى وقوله أعني مرادف هو المعنى الاخر الاخص المقدمات الاولى وهي التي يكون تصورات اطرافها كافية في جزم الذهن بالضرورة وبها وهو بهذا المعنى يختص بالتصديقات والمعي الاول بسما وغيرها من التصورات (قوله والمراد بالمقدمات الخ) فلا يرد ان الاوليات لا يلزم ان تكون مقدمات وقوله باعتبار بيان لوجه تسميتها مقدمات (قوله وايراد الخ) مع ان الظاهر الافراد (قوله مع بطلان جمعيته) أى المفيدة لو بقيت انها قيد

(قوله كنصور الحرارة) اعلم ان الحرارة والبرودة كل منهما ينقسم الى كلية وجزئية فحقيقتها أمر كلي ولا يسم ان تصورها بديهي وان اراد تصور الحرارة الجزئية فلا يسل ان تصورهما من العلوم لان ادراك الجزئيات بالحواس والعلم للصورة الخاصة في العقل فالخلص ان يقتصر مضاف اى كنصور حصول الحرارة اى الجزئية بناء على ان تصور حصول الحرارة الجزئية مدرك بالعقل واما لو قلنا انها مدركة بالخاصة فلا يكون ذلك من قبيل العلوم ويمكن ان يقال ان المراد تصور حصول الحرارة الكلية وذلك لان الحرارة الكلية جزء للحرارة الجزئية التي هي موجودة وجزء الموجود موجود في ضمنه والحاصل اننا اما ان نحكى على القول بان الحرارة الجزئية تدرك بالعقل (٩٣) وزيد بالحرارة الجزئية أو

زيد الكلية ونحكى على

القول بان الكلي موجود

في الجزئى

في الاطلاق فلا يكون

من الاطلاق الكلي

(قوله من غير استعانة

الح) هذا يخرج بعض

ما يقابل النظرى فلذا لم

يكن مناسباً هنا (قوله

ففي ذلك اشارة الح)

أى هي المقصودة بالتخيل

فلا يقال ان النسبة

بالتخيل مستثنى عنه بصريح

المصنف بالاقسام (قوله

لابلانات الح) فيه مخالفة

لما أسلفه سابقاً من ان

المراد التعريف بالذات

كذا قيل وفيه انه

تقرير آخر غير ماسبق

وقوله وكذا النسبة الح

كنصور الحرارة والبرودة

(قوله كنصور الحرارة) أقول مثل لكل واحد من البديهي والنظري بالتصور والتصديق تنبها على أن التصور ينقسم الى البديهي والنظري وأن التصديق أيضاً ينقسم اليهما وسأبني تحقيق ذلك بالادلة ولا اشكال في تعريف البديهي والنظري من التصور فان البديهي منه ما لا يتوقف على نظر وكسب أصلاً والنظري منه ما يتوقف عليه—وأما التصديق ففي تعريفه قسمه اشكال— وذلك لان الحكم قد يكون غير محتاج الى نظر ويكون تصور المحكوم عليه والمحكوم به محتاج اليه ومثل هذا التصديق يسمى بديهي كالحكم بان الممكن محتاج الى المؤثر لامكانه مع انه صدق عليه انه في الحكم وقد يطلق البديهي على ما يثبت العقل بمجرد ثقافته اليه من غير استعانة بحس أو غيره تصوراً كان أو تصديقاً ذكره قدس سره في شرح المواضع الا ان الاطلاق الاول شائع فلذا ذكره ولم يتعرض لثاني لعدم تعلق الفرض بضبط معانيه {قوله تنبها} آه ففي ذلك اشارة الى ان الدعوى المذكورة بديهية يكفى في التنبه عليها التخيل وان اثباته بالادلة مبنى على التزل عن ذلك {قوله ولا اشكال} آه قد استفيد من تعريف البديهي والنظري المطلقين ومن التخيل لهما بالتصور والتصديق تعريف كل واحد من البديهي والنظري من التصور والتصديق {قوله قاي البديهي} منه ما لا يتوقف على نظر وكسب أصلاً {أى لابلانات ولا بواسطة فالامور النسبية التي يكون المنسوب اليه نظرياً نظرية وان كان ادراكها في نفسها بديهي كاعدام الملكات وكذا النسبة الحسية ان كان أحد طرفيها نظرياً وما قيل ان كونها نظرية تحكم لان النظري ما يستفاد من النظر في مبادئه والنظري لم يقع في مبادئ تلك العلوم بل في مبادئ علم نظري آخر يتوقف عليه هذا العلم مدفوع بان مبادئ الموقوف عليه مبادئ للموقوف ولا يرد التصورات الضرورية التابعة للتصورات النظرية لان معنى كونها ضرورية انها اضطرارية لا انها بديهية {قوله ومثل هذا التصديق} الى آخره لا اعتبارهم في بداية التصديق ونظريته الاحتياج الى موصله {قوله كالحكم بان} الى آخره فان من تصور الممكن بنوان ماناوى وجوده وعدمه بالنظر الى ذاته ومعنى الاحتياج الى المؤثر ما يرجع أحدهما على الآخر جزم بثبوته له كمن تصور كفى الميزان بهما متساويين لارجحان لاحدهما في ذاته جزم

أى بالنسبة لتصورها فلا يثاني ما ذكره السيد آخراً تقدير (قوله نظرية) أى تكتسب من القول الشارح (قوله نظرية آخر) وهو أحد الطرفين (قوله ولا يرد الح) أى على ان مبادئ الموقوف عليه مبادئ للموقوف فانه يلزم ان هذه التصورات نظرية (قوله ولا يرد أيضاً) أى على تقرير السيد هذا وان قدم له ان ذلك قيل أنه بديهي فيدخل فيه على تقريره الاول به (قوله لا اعتبارهم الح) أى وفي مثل هذا لا يحتاج الى الحجة أصلاً وانما يحتاج الى التصورات الثلاث بخلاف ماسبق في اعدام الملكات والنسبة الحسية فانه يحتاج فيها الى الموصل للتصورين المذكورين وهو مبادئ الموقوف عليه تدبر

(قوله بأن التقي والاثبات الخ) التي هو ادراك ان النسبة غير واقعة والاثبات هو ادراك انها واقعة على طريق الجزم او الرجحان فيها
 وحينئذ فلا بد انهما لا يرتفعان بل يرتفعان في الشك في النسبة لانه ليس عنده ادراك انها واقعة ولا ادراك انها ليست بواقعة
 والجواب ان المراد بالاثبات ثبوت شيء لشيء وبالتقي انتفاضه عن شيء ولا شك ان ثبوت الشيء ونفيه عن شيء لا يجتمعان
 ولا يرتفعان فزيد مثلا لا يثبت ارتفاع القيام وثبوته ولا يرتفعان عنه (قوله وهو الذي لم يتوقف حصوله) فيه ان المراد حصول
 الصورة وعلى القول الثاني فالمراد بالحصول التحقق فكلما يقتضي ان العلم له حصولان وليس كذلك والجواب انه قد سبق
 ان المراد من قولهم حصول الصورة الموصوفة بالحصول فزيد من قوله الذي لم يتوقف حصوله الحصول الذي وقع صفة
 للصورة وليس المراد حصول آخر (قوله واما نظري) عطف على اماديهي والنظري نسبة للنظر لتوقفه عليه وهو ترتيب له
 أمور معلومة لتأدي الى مجهول (٩٤) كان المجهول تصوريا أو تصديقا والمعلوم اما الجنس والفصل أو الصنعي والكبرى

والتنظري قال الشارح
 هو الذي يتوقف حصوله
 على نظر الخ اعترض
 بان بعض الاشياء العلم به
 بديهي عند بعض الناس
 ونظري عند بعضهم وذلك
 مثل تصور العقل فهذا
 التصريف أي تعريف
 النظري المذكور يصدق
 على العقل بالنسبة لبعض
 الناس الذي هو عندهم
 بديهي لانه يصدق على
 العقل انه يتوقف حصوله

يتوقف على نظر فيدخل في تعريف النظرى ويخرج عن تعريف البديهي فيطل التعرّفان
 طردا وعكسا * والجواب ان التصديق عبارة عن الحكم فاذا كان مستتبيا في ذاته عن النظر كان
 بديهيا داخلا في تعريفه لانه لم يتوقف في ذاته على نظر وهذا هو المراد ما ذكر في تعريفه
 واما توقفه على النظر في اطرافه فذلك توقف بالواسطة واذا جعل التصديق عبارة عن المجموع
 المركب كما هو مذهب الامام فوى هذا الاشكال

بانه يحتاج الى الرجحان الى امر خارج عنه { قوله وهذا هو المراد } الى آخره لانه المتبادر الى
 الفهم عند الاطلاق وان كان التوقف في نفسه شاملا بالذات وما بالواسطة (قوله فوى هذا الاشكال)
 أي المذكور على من اعترف بكيفية التصور حيث لا يتعقّب الدفع المذكور فان التوقف حينئذ
 ليس الا باعتبار الاجزاء ولا فرق بين جزء وجزء وقوة الاشكال لا تقتضى عدم انتفاعه حتى يرد
 ان التصديق البديهي عند الامام مالا يتوقف على النظر أصلا والنظري ما يتوقف عليه في الجملة
 فالتصديق المذكور عنده نظري ولذا يستدل ببداية التصديق على بداية تصورات اطرافه هذا
 ولك ان تفرّق بان الحكم هو الجزء الاخير للتصديق كالصورة وتصورات اطراف سابقة في
 الحصول فبداية البداية والنظرية عنده أيضا هو الحكم وحينئذ لا يلزم اكتساب التصديقات من
 القول الشارح وأما استدلاله ببداية التصديق على بداية تصورات اطرافه فتصديق لا يكون
 موقوفا على النظر أصلا حاصل للبه والصبيان كالتصديق بانا موجود مثلا (قال والتصديق بان التي
 والاثبات) أي ثبوت شيء لشيء وانتفاءه سواء كان مفهوم الوجود أو غيره وليس المراد بهما

(قوله ولا فرق بين جزء وجزء الخ) أي لا فرق بين الجزء الذي هو الحكم حتى اذا كان نظريا يكون التصديق نظريا وبين كصور
 غيره حتى اذا كان نظريا لا يكون نظريا وأورد السيد في حاشية المطالع أيضا انه اذا كان الحكم محال الى النظر فاحتياج التصديق بسببه
 احتياج بالواسطة فلي قدر الحمل على مذهب الامام يلزم ان يحمل التصديق ضروريا وان توقف حصول الحكم على استدلاله كثيرة
 وذلك بما لا يقول به احد (قوله ولك ان تفرّق الخ) أي بين استلزام نظرية الحكم وبدايته نظرية التصديق وبدايته دون غيره (قوله
 بان الحكم هو الجزء الاخير للتصديق) أي فلا يتحقق التصديق الا به ولا يتوقف حصوله بد حصول باقي الاطراف الاعليه فان كان بديهيا كان
 ما يطلق عليه التصديق بديهيا لا لم يسبق الا يتحقق به التصديق وهو بديهي وان كان نظريا كان نظريا (قوله لا يلزم) اكتساب التصديق
 الخ} هذا أوردوه على الامام لان التصديق عنده مركب من التصورات والحكم والتصورات انما تكتسب من القول الشارح وهي بعض
 اجزاء التصديق فيلزم ان يكون للقول الشارح دخل في اكتسابه وحاصل الدفع ان التصديق هو المركب من التصورات والصورة

على نظر وكسب ولو باعتبار قوم آخرين فصار تعريف النظرى غير مانع وبحاجب بان قوله الذى هو يتوقف حصوله على نظر أى من حيث حصوله تخرج العقل بالنسبة لمن هو عنده بديهى فان الحصول بالنسبة له غير متوقف فلا يقال له نظري كذا قيل ويمكن ان يقال ان هذا لا يرد أصلا لان القصد تعريف الحقيقة بقطع النظر عن لافراد وهذا لا ينافي اختلاف المادة في بعض الافراد بان يكون النظرى عندهم بديهيا (قوله واما نظرى) اعلم ان تعريف البديهى والنظرى بما ذكر لا يرد عليها اشكال وأما تعريف التصديق النظرى والبديهى بما ذكر فبرهنا عليها اشكال وذلك لاننا قد وجدنا بعض الاحكام بديهية لا تحتاج الى نظر واستدلال لكن المحكوم به وعليه يحتاجان لنظر واستدلال ومثل هذا التصديق يسمى بديهيا كالحكم بان الممكن وهو ما يستوى وجوده وعدمه يحتاج الى مؤثر اى مرجح يرجع أحد طرفيه وحينئذ فقد صدق على التصديق البديهى انه يتوقف على نظر واستدلال فصار تعريف البديهى غير جامع لعدم شموله لهذه الصورة وتعريف النظرى غير مانع لصدقه على هذه الصورة والجواب ان التصديق في المثل عبارة عن الحكم باحتياج الممكن للمؤثر واذا كان مستثنيا في ذاته عن النظر كان بديهيا داخلا في تعريفه ولا يضربنا توقفه على نظري في بعض اطرافه (٩٥) فقوله في تعريف البديهى مالا يتوقف

على نظراى مالا يتوقف
باعتبار ذاته وان توقف
بالنظر لاطرافه وقوله في
النظرى ما يتوقف أى
باعتبار ذاته لا باعتبار
اطرافه لكن هذا الجواب
لا يمنع على مذهب الحكماء
من ان العلم التصديقي
عبارة عن الحكم واما لو
مشتبا على مذهب الامام
من ان التصديق مجموع
الاطراف والحكم فلا
تكون تلك الصورة داخلة
في النظرى ولا في البديهى

كصور العقل والنفس والتصدق بأن العالم حادث اذا عرفت هذا فنقول ليس كل واحد من
كل واحد من الصور والتصديق بديهيا فانه لو كان جميع التصورات والتصديقات بديهيا لما كان شيء
(قوله فنقول ليس كل واحد) أقول يريد انه ليس كل واحد من التصورات بديهيا ولا كل
ادراك الثبوت والافتناء لان بينهما تضادا باعتبار انصاف النفس بهما يرتضيان عند التردد (قال اذا
عرفت هذا) أى معنى البديهى والنظرى بحيث لا واسطة بينهما فنقول في تحرير الدعوى والاستدلال
عليها (قال ليس كل واحد من كل واحد) آه اشارة الى ان اللام في قوله الكل عوض عن المضاف
اليه المتكر والمقصود منه استتراق الافراد ومن الثاني استتراق الاتواع بقرينة قوله منها واه لو
اسقط أحدهما لم يحصل المقصود اذ لو اسقط الاول وقيل ليس كل واحد منها لا فادان ليس مفهوم
كل واحد منها بديهيا ولو اسقط الثاني وقيل ليس الكل منها لا فادان ليس كل فرد من مجموعها
(قال فانه لو كان جميع التصورات الى آخره) الموافق لما ذكره في تحرير الدعوى ان يقال فانه
لو كان كل واحد من التصورات والتصديقات لكنه اشار الى انه يجوز ان يكون المضاف اليه
المحدوف جمعا مرفقا أى ليس كل الافراد من كل واحد منها وان حكم الكل الافرادى والمجموعى
هنا واحد (قوله يريد) الخ تفصيل لقوله ليس كل واحد من كل واحد لما فيه من الاجمال وبيان

وحيث ان مقتضى الإرادة على مذهبه ويمكن ان يحاجب على مذهبه بأن المظنور له في البداية والنظرية هو ما يحصل آخره
ولما كان في تلك الصورة تمام يحصل آخره هو الحكم وهو بديهى جعل بديهيا وهذا بناء على ان هذا الحكم ضرورى عند الامام والذى
حققه بعضهم نقلا عن الامام ان التصديق لا يكون ضروريا الا اذا كان جميع الاجزاء ضرورية (قوله كمنصور العقل) أى بانه
قوة للنفس بها تستمد لاكتساب العلوم الضرورية والنظرية (قوله والنفس) أى بانها جوهر مجرد عن المادة والعرض في ذاته مقارن
للادة في فعله بمعنى ان المادة أى للجسم لا فضل فلما اذا كانت مع النفس وهذا المعنى صادق على المولى لكن لم يرد اذن في
الطلاق النفس على الله لكن النفس جوهر مجرد حادث والمولى على فرض اطلاقها عليه جوهر مجرد قديم (قوله اذا
عرفت هنا) اى ما تقدم من ان البديهى كذا والنظرى كذا (قوله ليس كل واحد) أى ليس كل فرد فرد من كل واحد
من النوعين أى الصور والتصديق فكل الاولى لاستتراق الافراد والثانية لاستتراق الاتواع واما شارح هذا الى ان أذ
في قول المصنف وليس الكل عوض عن مضاف اليه نكرة (قوله فانه لو كان الخ) هذا دليل استثنائي للدعوة المذكورة لا

التي هي الجزء الاخير فانه لم يحصل لايحصل هناك تصديق حتى يكتسب من القول الشارح (قوله أى معنى البديهى الخ) وليس المراد
اذا عرفت تحرير الدعوى كما فهم المصنف اذ لم يتقدم في الشرح الا معنى البديهى والنظرى (قوله اشارة الخ) هذا تحرير الدعوى

المدعوي نظرية ففتحناج لدليل ثم ان الشارح ذكر الشرطية وحذف الاستثنائية وهي لكن التالي باطل فبطل المقدم الذي هو قوله جميع التصورات والتصديقات بديهية واذا بطلت تلك الدعوة احتمل ان تكون كلها نظرية واحتمل ان يكون بعضها نظريا وبعضها ضروريا لكن سيأتي ابطال الاحتمال الاول قمتين ان الواقع الاحتمال الثاني ثم ان قوله لو كان جميع الخ الاولى له ان يلتفت لكل واحد على حدة لان كل واحد مقصود بالذات الاستدلال عليه فيقول لو كانت التصورات كلها بديهية لما كان شيء من التصورات مجهولا لنا لكن التالي باطل فبطل المقدم ولو كان كل واحد من التصديقات بديها لما كان شيء من التصديقات مجهولا لنا والتالي باطل فبطل المقدم لكن الشارح جمع بينهما اختصارا للعبارة اشارة الى ان الدليل فيها واحد (قوله لو كان جميع التصورات الخ) فيه ان المناسب لقوله وليس كل واحد الخ ان يقول لو كان كل واحد من التصورات الخ وأجب بأنه انما عدل اشارة الى ان كل في المتن يصح ان يراد بها الغالب في استعمالها وان يراد بها غير الغالب وذلك لان الغالب في كل ان تشمل (٩٦) في الكل الجبهي أي كل فرد فرد واستعمالها في الكل المجموعي قليل وجميع

بالمعكس فمبر الشارح بقوله ليس كل واحد اشارة الى ان كل في المتن باقية على استعمالها الغالب لان الشيء اذا اطلق ينصرف للغالب ثم عبر بجميع اشارة الى جواز جعلها الشكل المجموعي ثم ان ماعلته من ان كل الاغلب فيها استعمالها في الكل الجبهي سواء اضيفت لفرد او لجمع كما هو ظاهر كلام بعض وصرح بعض بأن هذا

من الاشياء مجهولا لنا وهو باطل وفيه نظر واحد منها نظريا حتى يلزم ان بعض التصورات بديهي وبعضها نظري—وكذلك ليس كل واحد من التصديقات بديها ولا كل واحد منها نظريا حتى يلزم ان بعضا بديهي وبعضها نظري لكنه جمع بين التصورات والتصديقات اختصارا في العبارة مع الاشتراك في الدليل والمراد ما ذكرناه فكأنه قال ليس جميع التصورات بديها والا لما احتجنا الى نظر في تحصيل شيء من التصورات وهو باطل قطا—وكذلك ليس جميع التصديقات بديها والا لما احتجنا في تحصيل شيء من التصديقات الى نظر وهو أيضا باطل قطا (قوله وفيه نظر) أقول هذا النظر وارد على ظاهر هذه العبارة لقاعدة تكرار لفظ كل واحد بان الاول لقاعدة شمول الافراد والثاني لقاعدة ان الحكم على افراد كل واحد منهما مع قطع النظر عن الآخر حتى يثبت المطلوب كما سنفسه في الحاشية المتوسطة على قوله أما ان يكون جميع التصورات آه ثم دفع التوهم الناقص من هذا البيان وهو انه لو كان المقصود ذلك لا جمع بينهما في قوله فانه لو كان جميع التصورات والتصديقات بديها بقوله لكنه جمع آه بأنه للاختصار مع الاشتراك والمقصود هو افراد كل منهما بالحكم ثم بين الاشتراك في الدليل بقوله فكأنه قال هكذا ينبغي ان يفهم هذه الحاشية لئلا يتوهم ان قوله فكأنه قال اعادة لما سبق وان مفاد

فيا اذا اضيفت لجمع فقط (قوله فانه لو كان جميع التصورات والتصديقات الخ) حاصله دليل مركب من شرطية واستثنائية ولما كانت الاستثنائية نظرية اقام عليها دليلا وأما الشرطية فهي ضرورية فلذا لم يستدل عليها (قوله وهو باطل أي وعدم جهل شيء لنا باطل وهذا اشارة للاستثنائية المحذوفة التي علمتها (قوله وفيه نظر) أي وفي هذا الدليل نظر من حيث الشرطية فهو منع للتلازم الذي بين المقدم والتالي فيها وهو قوله لو كان جميع التصورات والتصديقات بديها لما جهلنا شيئا (قوله وفيه نظر قد علمت ان هذا بحث في الشرطية) ويمكن البحث أيضا في الاستثنائية اعدال عليها قوله وهو باطل بان يقال انا نسلم الملازمة ولكن لانسلم البطلان لجواز ان يقال هي اذا كانت بديهية كانت معلومة ويكتفى علمها ولو بوجه ما والجواب ان المراد بقوله لما جهلنا شيئا أي من حيث ذاته واحواله فصحت الاستثنائية التي هي عبارة عن بطلان الملازمة

(قوله حتى يثبت) المطلوب ويندفع ما قيل على المصنف ان استدلاله لا يفيده المطلوب الذي هو بداهة البعض من كل منها ونظرية البعض بل يفيد بداهة البعض من مجموع القسمين ونظرية البعض منه وليس بمطلوب (قوله قدس سره) وارد على ظاهر هذه العبارة الخ مراده دفع مقاله السد من ان قوله لو كان كل واحد الخ بمعنى انما لم نحتاج في تحصيل شيء من التصورات والتصديقات الى نظره وحاصل الدفع ان اليراد انما هو على الظاهر ولا ينافيه قول الشارح والصواب الخ لان المراد الصواب في العبارة

(قوله لجواز ان يكون الشيء بدبياً ومجهولاً لا الخ) أي قالبةادة فجامع الجمل ولا كان يتم الدليل الاول كان لا يمكن مجامعتها للجمل (قوله أو الحدس) أي الانتقال من المبادئ للمطالب بسرعة فاستفادة نور القمر من الشمس أمر بدبى لكن متوقف على حدس (قوله أو غير ذلك) كالتجربة كما في تسهيل السقونيا للمصنف (قوله فالم ٩٧) يحصل الخ) ماصدريه نظرية

وقوله قالبةادة الخ أي وحجته فبداة الشيء لا تقتضى حصوله وعدم الجمل به (فالصواب الخ) أي وإذا كان الدليل الاول لم يتم فالصواب الخ ثم ان المراد بقوله الصواب الاولى

لجواز أن يكون الشيء بدبياً ومجهولاً ثانياً فان البدبى وإن لم يتوقف حصوله على نظر وكسب لكن يمكن أن يتوقف حصوله على شيء آخر من توجه العقل اليه أو الاحساس به أو الحدس أو التجربة أو غير ذلك فالم يحصل ذلك الشيء الموقوف عليه لم يحصل البدبى قالبةادة لاستتزام الحصول فالصواب ان يقال لو كان كل واحد من التصورات والتصديقات بدبياً لا احتياجاً في تحصيل شيء من الاشياء الى كسب ونظر وهو فاسد ضرورة احتياجنا في تحصيل بعض التصورات والتصديقات الى الفكر والنظر ولا نظرياً أي ليس كل واحد من التصورات والتصديقات نظرياً

وان كان المصنف قد فسرها في شرح الكشف بعدم الاحتياج الى النظر قال بعض الافاضل في توجيه هذا التفسير يعني لما كان شيء من الاشياء مجهولاً لا جهلاً محجواً الى نظر فكان لا يحتاج الى نظر معلوماً لنا فتأمل (قوله ولا نظرياً) أقول عطف على قوله بدبياً وقد جمع هنا أيضاً بين التصورات والتصديقات واتصود بيان حال كل واحد منهما على حدة أي ليس كل واحد من التصورات نظرياً اذ لو كان كل واحد منها نظرياً لكان تحصيل التصورات بطريق الدور أو التسلسل وكذلك ليس كل واحد من التصديقات نظرياً اذ لو كان كل واحد منها نظرياً لكان تحصيل التصديقات بطريق الدور أو التسلسل وانما جمع بينهما للاشتراك في الدليل والاختصار على قياس ما مر فان قلت جاز أن يكون جميع التصورات نظرياً وتنتهي سلسلة الاكتساب الى تصديق بدبى فلا يلزم الدور ولا التسلسل وجاز أيضاً ان يكون جميع التصديقات نظرياً وتنتهي سلسلة الاكتساب الى تصور بدبى فلا دور ولا تسلسل أيضاً قلت هذا البرهان موقوف

هذه الحاشية بينه ما ذكره في قوله أما ان يكون جميع التصورات الى آخره (قوله قد فسرها) أي العبارة المذكورة وجه التفسير ان المطلق ينصرف الى الكمال (قوله فتأمل) لعل وجه التأمل منع قوله فكان لا يحتاج الى نظر معلوم لنا لان المحتاج الى التجربة والحدس ليس أسهل حصولاً من المحتاج الى النظر (قال لما كان شيء من الاشياء مجهولاً ثانياً) لاذواتها ولا وجهها فلا يرد ان بطلان التالي ممنوع لان كل شيء معلوماً ولو بوجه (قال فالصواب) متفرع على قوله قالبةادة لاستتزام الحصول أي فالصواب في نفس الامر هذا فان حلت عبارة المتن على هذا صح والا فلا او المراد الصواب في العبارة فان التفسير المذكور تصف كما صرح به في حاشية المطالع فلا يرد ان الاتق ان يقول فالأولى كما مر من توجيه المتن (قوله عطف على قوله بدبياً) وكلة لاتا كيد الثاني ثلثا يتوهم ان التي المستفاد متوجه الى مجموع كونه بدبياً ونظرياً (قوله هذا البرهان موقوف الى آخره) قبل يمكن اتامه بدون ذلك بل يقال لو كان الكل من كل واحد منهما نظرياً لامتنع الاكتساب لتوقفه على تصور المطلوب وعلى التصديق بالفائدة ويناسبة المبادئ فيلزم الدور والتسلسل

بدبىة

عدم الاحتياج في شيء الى نظر وكسب وهذا صادق بالتوقف على توجه العقل أو الاحساس الخ (قوله ولا نظرياً) زاد لا معناه معطوف على المتن لانه ربما يتوهم ان التي متصبة على المجموع وهذا لا يتباني ان تكون كلها نظرية أو كلها بدبىة

(قوله ينصرف الى الكامل)

(١٣ شروح التسمية) فلا يقال انه دلالة للام على الخاص حتى يفسر به ووجه كماله احتياجه للنظر بخلاف غيره (قوله منع قوله) الخ لانه مبني على ان غير المحتاج الى النظر أسهل حصولاً من المحتاج اليه (قوله متفرع على قوله قالبةادة الخ) لان عدم الاستتزام واقعي فيكون المتفرع عليه كذلك وليس عطفاً على قوله توجيه نظر لادقاعاً ثانياً وأول (قوله الى مجموع كونه الخ) فيكون مصب التي الهيئة المحتملة من البداة والنظرة وهو لا يتباني كونها كلها بدبىة أو كلها نظرية (قوله ويناسبة المبادئ) فيه ان

(قوله يلزم الدور أو التسلسل) لما كانت هذه القضية الشرطية حاكمة بالتصديق والتصديق لا يحصل إلا بمقتضى الطرفين الموصلين له احتاج إلى بيان الدور والتسلسل فهي نظرية لزوم ونظرية المفردات فينبغي أن لا المفردات ثم لزوم (قوله يلزم الدور أو التسلسل) قد يقال لا يلزم اللزوم لم لا يجوز أن تكون جميع التصورات نظرية وتنتهي سلسلة الأكتساب إلى تصديق بديهي وحينئذ فلا يلزم الدور أو التسلسل إذا كانت جميع التصورات نظرية ولا نسلم أنه يلزم الدور أو التسلسل إذا كانت التصديقات كلها نظرية لم لا يجوز أن تنتهي سلسلة الأكتساب إلى تصور بديهي وحينئذ فلا يلزم الدور أو التسلسل والجواب أن هذا الدليل موقوف على امتناع اكتساب التصور من التصديق وكذا العكس فإن تم هذا الامتناع تم الدليل والا فلا على أن لا سلما أنه يجوز أن سلسلة اكتساب التصورات تنتهي إلى تصديق بديهي فلا نسلم عدم لزوم الدور أو التسلسل لأن التصديق مركب من تصورات أربع فكل من هذه التصورات إذا كان نظريا يلزم الدور أو التسلسل فإن قلت ما ذكرته من لزوم الدور أو التسلسل لكون جميع التصورات والتصديقات نظرية (٩٨) يلزم عابه فساد هذا الدليل وذلك لأنه احتوى على تصديقات وتصورات نظرية

فانه لو كان جميع التصورات والتصديقات نظريا يلزم الدور أو التسلسل

على امتناع اكتساب التصورات من التصديقات وبالعكس فإن تم تم الكلام والا فلا على أن البيان في التصورات يتم بدون ذلك أيضاً لأن التصديق البديهي الذي ينتهي إليه اكتساب التصورات موقوف على تصور المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة الحكيمية وكل ذلك نظري على ذلك التقدير فيلزم الدور أو التسلسل فإن قلت على تقدير أن يحسن جميع التصورات والتصديقات نظريا يكون قولك لو كان كلها نظريا يلزم الدور أو التسلسل تصديقا نظريا ويكون كل واحد من التصورات المذكورة فيه أيضاً نظريا ويكون أيضاً قولك واللازم بلل للزوم مثله تصديقا نظريا والتصورات المذكورة فيه أيضاً نظرية فيحتاج في تحصيل هذه التصديقات

وفيه نظر لانه إنما يلزم ذلك لو كان كل نظر صادرا منا بالقصد والاختيار لم لا يجوز أن يقع نظر منا من غير قصد فيحصل به تصور وتصديق من غير قصد شيء مما ذكر (قوله على امتناع اكتساب التصورات بناء على أن لزوم الدور والتسلسل مناه امتناع انفكاكها عنه وهو موقوف على امتناع الاكتساب إذ لو أمكن لا يمكن عدم الدور والتسلسل فاندفع ما قيل أنه موقوف على انتفاء الاكتساب المذكور لأعلى امتناعه (قوله فإن قلت على تقدير أن آخره) الظاهر أنه قضى إجمالي بغير أن ذلكم بجميع مقدماته ليس بصحيح لاستزائه الحال لانه قياس استثنائي مشتمل على مقدمتي الملازمة والاستثناء وعلى تقدير نظرية الكل يكون التصديق تلك المقدمات والتصورات التي يشتمل

فالتصديقات قولك لو كان كلها نظريا يلزم الدور أو التسلسل وكذلك قولك فاللازم بلل للزوم مثله والتصورات اطراف هاتين المقدمتين فإفادته للمطلوب متوقف على هذه الأمور النظرية وتحصيل هذه الأمور النظرية يلزمها الدور أو التسلسل فإفادته هذا الدليل المطلوب مؤدله الدور أو التسلسل وإذا كان الدليل مؤدلا للمحال فلا يكون دليلا والجواب أن مقدمات هذا الدليل وإن كانت نظرية معلومة فيتم الاستدلال لانه إنما

يتوقف على معلوميتها * والحاصل أننا لا نسلم لزوم الدور أو التسلسل على تقدير كونها نظرية لانها معلومة في نفس الأمر وهو كاف في الاستدلال

اللازم في الاكتساب نفس المناسبة لا العلم بالمناسبة (قوله عنه) أي عن كون الكل نظريا (قوله لا يمكن) أي الافتكاح (قوله قد سره) فإن قلت جاز أن يكون الخ) هذا سند متع الملازمة المدعاة بين نظرية الكل وحصول الدور أو التسلسل ولما كان السند مساويا وإبطاله نافع قال في إثبات المقدمة المتنوعة هذا البرهان الخ إشارة إلى بطلان السند المذكور وقوله مع أن الخ نيات لما مع تسليم السند المذكور (قوله قضى إجمالي) أي لا تعرض فيه مقدمة معينة بخلاف التفصيل كالذي قبله ويمكن الجواب عنه بنقض إجمالي أيضا بأن يقال ذلك هذا أيضا ليس بصحيح بجميع مقدماته لزوم الدور أو التسلسل إلا أنه غير نافع في المقصود وهو إثبات الدعوى إذ للخصم أن يرد بالنقض الإجمالي ثانياً فإن عاد المستدل عاد الخصم وهكذا فلذا احتار السبيل ما ذكره في الجواب (قوله مقدمتي الملازمة) أي الدالتان عليها والاستثناء مقدسة نائلة (قوله قضى إجمالي)

(قوله والدور هو توقف الخ) المستفاد من قوله كما يتوقف الخ ان الدور هو توقف كل من أمرين على الآخر والتفسير بخالفه لانه يقتضي انه توقف الاول على الثاني الموصوف بتوقفه على الاول فيجيب بان هنا تفسير باللازم لا بالحقيقة وعدل لللازم لان الدور انما كان محالا لانه يستلزم كون الشيء حاصل قبل حصوله وهو محال والذي يدل على ما ذكر ظهورا هو التعريف باللزوم ثم ان الدور اذا كان التوقف فيه بمرتبة يسمى دورا مصرحا والا فدور مضمرا أي مخفي لاحتياجه الى تأمل (قوله توقف الشيء على ما) أي على شيء وقوله يتوقف أي الشيء الثاني وقوله عليه أي على الشيء الاول فكأنه قال توقف شيء على شيء من صفات الشيء الثاني ان يتوقف على الشيء الاول (قوله اما بمرتبة) أي درجة كالموقف زيد متوقف على عمرو وعمرو متوقف على زيد (قوله أو بمرتبتين أي درجتين) كما لو قلت زيد متوقف على عمرو وعمرو متوقف على بكر وبكر متوقف على بكر (قوله أو بمراتب) أي درج كالموقف زيد متوقف على عمرو وعمرو متوقف على بكر وبكر متوقف على خالد وخالد على زيد قوله اما بمرتبة متعلق بالتوقف الثاني (قوله كما يتوقف) (١) على (ب) و (ب) على (ج) (الخ) مثلا زيد متوقف على عمرو وعمرو متوقف على خالد وخالد على زيد فصررو متوقف على زيد بمرتبتين أي بنسبتين من حيث كونه أثارا لخالد وخالد أثارا لزيد أو من حيث كون زيد أثارا في خالد وخالد أثارا في عمرو فاما ان يلتفت لجانب اللمة أو يلتفت الى جانب المعلولة واذا كان مؤثرا كان اذا أثر زيد في عمرو (٩٩) وعمرو في زيد فزيد متوقف

والدور هو توقف الشيء على ما يتوقف على ذلك الشيء من جهة واحدة اما بمرتبة كما يتوقف (١) على (ب) وبالعكس أو بمراتب كما يتوقف (١) على (ب) و (ب) على (ج) و (ج) على (د) و (د) على (هـ) والتسلسل هو ترتيب أمور غير متتابعة واللازم باطل فاللزوم مثله

والتصورات الى الدور أو التسلسل المحالين فيكون الاستدلال بهذه المقدمات محالا قلت هذه المقدمات وتصوراتها أمور معلومة لنا بلا شبهة في ذلك فيتم الاستدلال بها قطعا

عليها نظرية فلا بد من تحصيلها ليم الاستدلال فيحتاج الى معلومات اخر ويلزم الدور والتسلسل المحالان في قوله فيحتاج في تحصيل هذه التصورات والتصديقات الى الدور والتسلسل مساهمة والمراد الى تحصيل معلومات يلزم منه الدور والتسلسل ويمكن ان يكون مناقضة بمنع المقدمة التي يدعيها المستدل ضنا وهي ان تلك المقدمات معلومة (قوله قلت هذه المقدمات الى آخره) وكذا استلزاما للنتيجة معلوم بلا شبهة وفيه اشارة الى ان منع معلوماته مكابرة (قوله فيتم الاستدلال) لانه انما يتوقف

الاول والا لفسد في الحال الثاني في الخارج لان التوقف الذي بمرتبتين انما هو في الثاني واما الاول فتوقفه على الثاني بمرتبة دائما

هو منع مقدمة لا يبينها ولا بد لذلك من شاهد يشهده وهو اما تخلف الحكم عن الدليل في صورة . واما استلزام صحته وتامه بجميع مقدماته المحال اذ لا بد على التقديرين من احتلال مقدمة غير معينة . ولما كان الناقض مستدلا على بطلان الدليل توجه عليه التمسك كما في المناقضة . واما المناقضة فهي منع مقدمة معينة أعني طلب الدليل على صحته فلا يتجه التمسك في جوابها وانما لم يكن مانعا معارضا لانه لا يثبت به قبض الدعي أعني كسبية جميع التصورات والتصديقات كذا في حاشية السيد على شرح المطالع (قوله فيحتاج) الخ لان الاحتياج ليس للدور أو التسلسل بل لمعلومات يلزمان منها (قوله وهي ان تلك المقدمات معلومة) أي المقدمات المذكورة بقول الملل لو كان الشكل نظريا الخ . وانما قال معلومة دون بديهة لان الاستدلال والاحتجاج بها يتضمن دعوى معلوميتها والا فلا تقوم حجة على الخصم بخلاف بداهتها فان الملل لم يدعها صراحة ولا ضنا اذ مدار احتجابه على صحته دون بداهتها وما ذكره الحمصى سقط التزديد المذكور في شرح المطالع انظره (قوله الى ان منع) الخ أي ان كان السؤال مناقضة (قوله لانه انما يتوقف) على معلوميتها في نفس الامر يعني ان تلك القضايا وتصوراتها نظرية على التقدير لا في نفس الامر ولا نسلم ان يكون أصلها نظري آخر حتى يلزم الدور أو التسلسل اذ المحتاج في حصوله الى نظري ما هو غير معلوم في نفس الامر وهذه ليست كذلك

(قوله أما الملازمة) إشارة للدليل على الشرطية فهي نظرية والحاصل ان الدليل اذا ركب من مقدمتين نظريتين احتج الى اقامة الدليل على كل من المقدمتين فاشار لذلك الشارح بقوله أما الخ وقدم دليل الملازمة لان المقدمة الشرطية مقدمة في الدليل على الاستثنائية (قوله على ذلك التقدير) وهو كون الجميع نظرياً (قوله فلائذا حاولنا الخ) هنا يقتضى ان الدور أو التسلسل لازم ليكون جميع التصورات والتصدقات نظرية من حيث التحصيل لامن حيث ذاتها وهذا يخالف قوله أولاً لو كان الجميع نظرياً لزم الدور أو التسلسل فانه يقتضى انه لازم لها باعتبار ذاتها والجواب ان الدليل الذي اقامه حذف فيه بعض المقدمات وحاصله ان ما ذكره قياسان حذف منها بعض المقدمات وتركيبها لو كان الشكل نظرياً لزم عند التحصيل الدور أو التسلسل لكن لزوم الدور أو التسلسل عند التحصيل محال فاللزوم مثله وانما كان لزوم الدور أو التسلسل محالاً عند التحصيل لانه يستلزم امتناع التحصيل لكن امتناع التحصيل باطل لكونه واقعاً فاللزوم باطل فقول الشارح لزم الدور أو التسلسل اي عند التحصيل وقوله فيما يأتي واللازم باطل أي لزوم الدور أو التسلسل عند الحصول باطل وحذف الدليل على هذه الاستثنائية وقد قلناه كما علمت (قوله فلا بد ان يكون حصوله بطل آخر) اي لان العلم النظري يتوصل له بالامور المعلومه فهذه الامور المعلومه عليها أيضاً يكون نظرياً فيتوصل (١٠٠) له بالامور معلومة وعلمها المتملق بها نظري وهو جراً (قوله وهو جراً)

أما الملازمة فلائذا حاولنا تحصيل شيء منها فلا بد أن يكون حصوله بطل آخر وذلك العلم الآخر أيضاً نظري فيكون حصوله بطل آخر وهو جراً
ثم يلزم أيضاً من كونها معلومة لنا أن لا يكون جميع التصورات والتصدقات نظرية في الواقع
على معلوميتها في نفس الامر لاعلى التقدير المذكور فلا يضر عدم معلوميتها على التقدير وفي إيراد الفاء إشارة الى ان الحجة انما تقوم على من اعترف بمعلوميتها في نفس الامر لاعلى من يجحد معلوميتها في نفس الامر وعلى التقدير أيضاً لان كل ما يورد في آيات معلوميتها يتجه عليه منع المعلومة اذ لم يثبت بعد ضروري لا قبل المتع وحاصل الجواب منع قوله فيحتاج الى الدور والتسلسل على تقدير كون السؤال نقضاً باننا لانسلم انه على تقدير كونها نظرية يلزم الدور والتسلسل لانها معلومة في نفس الامر وهو كاف للاستدلال وآيات للمقدمة المنوعة على تقدير كونها مناقضة بان تلك المقدمات معلومة بلا شبهة ونظرها على التقدير لا يضرنا في الاستدلال لانه انما يقتضى المعلومة في الواقع (قوله ثم يلزم الى آخره) بناء على ان نظرية الشكل تستلزم امتناع المعلومة فلا نجاعها والاستدلال

الاولى اسقاطه لانه يومه ان الدور بعد الخ وليس كذلك (قوله وأما الملازمة الخ) صورة الاستدلال هكذا لو كان الشكل نظرياً لزم الدور أو التسلسل عند التحصيل واللازم باطل لاستلزامه امتناع التحصيل مع انه واقع فاللزوم مثله فلذا قال الشارح اذا حاولنا الخ وليس نظرية الشكل

فاما

في نفسها مستلزما للدور أو التسلسل وهو ظاهر

(قوله لاعلى التقدير المذكور) أي كون الشكل نظرياً الخ وقوله فلا يضر الخ لانه مجرد تقدير يخالف للواقع (قوله الى ان الحجة انما تقوم الخ) قال في حاشية المواظف اذا أورد السؤال المذكور بطريق التقيض يمكن التقيض عنه بلغة المذكور وأما اذا أورد بطريق المنع فلا يتم الدليل المذكور الا اذا اعترف بالمانع بمعلومية تلك القضايا في نفس الامر وأما اذا منع معلوميتها فيه وعلى ذلك التقدير فلا سبيل للاستدلال الا بالسكوت أي كل ما يورد في آيات صدق معلوميتها يتجه عليه منع المعلومة اه قوله على من اعترف الخ أي من هو معترف وهو الناقض أو اعترف بعد الانكار وهو المانع تدبر (قوله لاعلى من يجحد) الخ لو قال معلوميتها على التقدير وفي نفس الامر أيضاً لكان أقصد كما هو ظاهر (قوله اذ لم يثبت بعد) أي بعد ما مضى من الزمن وهو الآن أو بعد الاستدلال (قوله على تقدير كون السؤال نقضاً) أي لا معرفت ان الناقض مستدل على بطلان الدليل فيتوجه عليه المنع (قوله لانها معلومة في نفس الامر) وان لم تكن معلومة على ذلك التقدير (قوله وآيات للمقدمة المنوعة) أي لانمنع اذ المنع لا يتوجه على المنع لادائه الى انتشار البحث بلا فائدة مع ان المانع طالب للدليل (قوله لانه) أي الاستدلال (قوله والاستدلال الخ) اذ لو لم نجاع نظرية الشكل معلومية هذه المقدمات لما صح الاستدلال بها لا مر تدبر

(قوله فاما ان نذهب سلسة الاكتساب الى غير النهاية وهو التسلسل أو تعود الخ) قد يقال من الجائز ان هذه العلوم يجوز ان تنتهي الى علم حضوري كالعلم بنفسك أو تنتهي الى علم حصولي ولكن بفيض من المولى يصبر لك كالبديهي وحينئذ لا يلزم لادور ولا تسلسل على جعل الجميع نظرية وأجيب بان المنظور له في الدليل الامر الوقوعي وما ذكر امر جائز عقلا غير واقع فلا يضرب في الدليل (قوله وهو التسلسل الخ) انما عبر في جانب التسلسل بقوله وهو وفي جانب الدور بقوله فيلزم الدور لانه لا عبر بسلسلة والذي يكون فيه السلسلة انما هو نوع من الدور وهو المضرب بخلاف الصريح فلو عبر بقوله وهو الدور لتوهم الدور بنوعيه مع انه لا يصح (قوله وأما بطلان اللازم) اشارة للدليل على الاستثائية فيه اشارة الى انها نظرية (قوله حاصل قبل حصوله اي لانه من حيث إيجاد (١٠١) عمروزيد زيد معدوم ومن حيث

إيجاد زيد لمعدوم زيد موجود فيلزم ان يكون كل منهما موجودا معدوما في آن واحد وهو باطل بداهة لاقتزان الوجود بالعدم وبالعكس (قوله والسابق) وهو (ا) على السابق وهو (ب) على الشيء وهو الاخير مثلا زيدا وجاهده عمرو وعمرو أو جده زيد فقوله السابق مصدوقه زيد الذي اوجد عمرا وقوله على السابق وهو عمرو وقوله على الشيء وهو زيد من حيث انه او جده عمرو

(قوله على تقدير فرض الجامعة) أي تقدير الجامعة الحالية بناء على ان كسبية الجميع محال والحال

فاما ان نذهب سلسة الاكتساب الى غير النهاية وهو التسلسل أو تعود فيلزم الدور وأما بطلان اللازم فلان تحصيل التصور والتصديق لو كانت بطريق الدور أو التسلسل لانتع التحصيل والاكتساب أما بطريق الدور فلانه يفضي الى أن يكون الشيء حاصل قبل حصوله لانه اذا توقف حصول (ا) على حصول (ب) وحصول (ب) على حصول (ا) اما بمرتبة أو بمراتب كاني حصول (ب) سابقا على حصول (ا) وحصول (ا) سابقا على حصول (ب) والسابق على السابق على الشيء سابق وهذا مؤيد لمطلوبنا (قوله فلانه يفضي) أقول اذا كان الدور بمرتبة واحدة كما اذا توقف (ا) على (ب) و (ب) على (ا) يلزم أن يكون (ا) مقدما على نفسه وحاصلا قبل حصوله بمرتبتين وكذلك يكون (ب) مقدما على نفسه وحاصلا قبل حصوله بمرتبتين وذلك لان (ا) سابق على سابقه ولو كان في مرتبة سابقة لكان مقدما على نفسه بمرتبة واحدة فاذا سبق على سابقه فقد تقدم على نفسه مبني على تقدير فرض الجامعة (قوله وهذا مؤيد لمطلوبنا) لانه لما لم يجمع التقدير المذكور بما هو نفس الامر لم يكن واقعا في نفس الامر وهو المطلوب (قالوا الدور هو توقف الى آخره) حقيقة الدور توقف كل واحد من الشئين على الآخر كما يدل عليه بيانه في التمثيل وبارة الموافف نص في ذلك ويلزمه توقف الشيء على ما يتوقف عليه فهو تعريف باللازم اختاره لكونه اظهر استلزاما لتقدم الشيء على نفسه فاندفع تخالف البيان والتعريف وما قيل ان هذا التعريف يقتضي ان يستلزم كل دور دورين (قال اما بمرتبة واحدة الى آخره) متعلق بمتوقف عليه وتوقف الشيء على معناه المتبادر أعني ما يكون بلا واسطة فالمتوقف الشيء بالذات على ما يتوقف عليه توقفا بدرجة واحدة بان لا يتخلل بينهما ثالث فيكون التوقف واحدا أو بدرجتين بان يتخلل بينهما ثالث فيكون هناك توقفان والاول يسمى مصحرا والثاني مضرا فاذا توقف (ا) على (ب) و (ب) على (ج) و (ج) على (ا) يصدق عليه التعريف المذكور سواء اعتبر توقف (ا) على (ب) بلا واسطة وتوقف (ب) على (ا) بواسطة أو اعتبر توقف (ا) على (ج) بواسطة وتوقف (ج) على (ا) بلا واسطة

جاز ان يستلزم محالا آخر وان كان منافيا له على ما هو المشهور كما هنا كذا في حاشية السيد على شرح المطالع (قوله انظر استلزاما لتقدم الشيء على نفسه) اي الذي هو وجوه استحالة الدور كما في التشرح (قوله لتقدم) متعلق باستلزاما (قوله وما قيل) اي اندفع ايضا وقوله دورين لان هناك شئين كل منهما متوقف على الآخر (قوله بان لا يتخلل الخ) تصوير لدرجة الواحد لكنه باللازم لان الدرجة الواحدة هي سبق زيد فقط على عمرو فقوله توقفا بدرجة أي ملتصبا بدرجة هي ذلك السبق او بسبب درجة هي هو وعلى كل ليس المراد بالدرجة الواسطة لثلاث يخرج عن التعريف دور ولا واسطة فيه (قوله فيكون التوقف واحدا) أي التوقف الدال عليه يتوقف وتعرية كون التوقف واحدا على ملقبه فيد انه ليس معنى الدرجة الواحدة التوقف الواحد بل هو لازمها قصده الرد على المصام وغيره (قوله والاول) وهو ما لا واسطة في توقفه (قوله سواء اعتبر توقف (ا) على (ب) بلا واسطة)

(قوله فيكون ب حاصل قبل حصوله وهو محال) لان التلبية تقتضي انه معدوم وقوله حاصل يقتضي انه موجود فالألف قد اعتبرت مرتين وكذا الباء من حيث ان كلا مؤثر ومؤثر فيه (قوله فيكون ب حاصل) المناسب لتدقيق الكلام كما علمته ان يقول فيكون (أ) حاصل الخ وان كان كل من (أ) و(ب) يلزم ان يكون حاصل قبل حصوله ثم اعلم انه كما يلزم على الدور ان يكون الشيء حاصل قبل حصول نفسه يلزم أيضا ان يكون الشيء مثل زيد في المثال سابقا على نفسه من حيث كونه مغفولا بمرتبتين الأولى من حيث تأثيره في عمرو وعمره وفيه وتأخره عن نفسه من حيث كونه مغفولا على نفسه من حيث كونه فاعلا بمرتبتين من حيث كونه أثرًا (قوله فلان حصول العلم الخ) هذا دليل مركب في نفس الامر من قضائهم منها المقصود وليس دليلا استثنائيا ولا اقترانيا لكن في الكلام حذف مقدمة رابعة والاصل حصول العلم المطلوب متوقف على استحضار مالا نهاية له واستحضار مالا نهاية له محال فلوقوفه عليه وهو حصول العلم المطلوب متوقفا على استحضار مالا نهاية له محال فحصول العلم المطلوب محال فظهر لنا من هذا ان تحصيل التصور والتصديق اذا كان بطريق التسلسل يؤدي ذلك الى ضياعهما مع انهما ثابتان (١٠٢) في الواقع واذا كان التحصيل به مؤديا الى ضياعهما لا يصح ان يكون تحصيلهما

به ويصح ان يكون كمال الشارح دليلا استثنائيا والاصل لو كان حصول العلم المطلوب متوقفا على التسلسل لزم استحضار مالا نهاية له لكن استحضار مالا نهاية له محال فالمرزوم كذلك فقول الشارح على هذا والموقوف على المحال محال بمنزلة والمرزوم كذلك محال واذا كان حصول العلم المطلوب متوقفا على التسلسل محال لا يصح ان

على ذلك الشيء فيكون (ب) حاصل قبل حصوله وآه محال وأما بطريق التسلسل فلان حصول العلم المطلوب يتوقف حينئذ على استحضار مالا نهاية له واستحضار مالا نهاية له محال والموقوف على المحال محال فان قلت ان عنيتم بقولكم حصول العلم المطلوب يتوقف على ذلك التقدير على استحضار مالا نهاية له أنه يتوقف على استحضار الامور الغير المتناهية دفعة واحدة فلا نسلم أنه لو كان الاكتساب بطريق التسلسل يلزم توقف حصول العلم المطلوب على حصول أمور بمرتبتين وقس عليه حال (ب) (قوله ان عنيتم) أقول حاصل السؤال ان استحضار أمور غير متناهية في زمان واحد أو في أزمنة متناهية محال وأما استحضارها في أزمنة غير متناهية فليس بمحال فاذا فرض ان تحصيل الادراكات بطريق التسلسل فان ادعى انه يلزم حينئذ استحضار مالا نهاية له اما دفعة واحدة أو في زمان متناه من الملائمة وان ادعى انه يلزم حينئذ استحضار مالا نهاية له في أزمنة غير متناهية سلمنا الملائمة ومننا بطلان اللازم لجواز ان تكون النفس قديمة موجودة وكذا يصدق على ما كان التوقف فيه بوساطة بلان يتوقف (أ) على (ب) و (ب) على (ج) و (ج) على (د) و (د) على (أ) وان اعتبره غير كل واحد من التوقيين بواسطة بلان يعتبر توقف (أ) على (ج) وتوقف (ج) على (أ) ولخفاء ذلك التصديق على التاخرين قال بعضهم انه متعلق بكلا

يكون التسلسل طريقا للتصور والتصديق (قوله فان قلت ان عنيتم الخ) هذا وارد على المقدمة الأولى غير والثانية وحاصله انه ان اراد انه يتوقف على استحضار مالا نهاية له في زمن واحد فلا يصح فالمقدمة الأولى حينئذ باطلة وان اراد استحضار مالا نهاية له في ازمان في الزمان فالأولى مساهة والثانية باطلة (قوله على استحضار) متعلق يتوقف وقوله على ذلك التقدير اي بناء على ذلك التقدير وهو كون الكسب بطريق التسلسل (قوله دفعة واحدة) معناه في زمان واحد (قوله فلا نسلم انه لو كان الخ) حاصله ابطال المقدمة الأولى

فيكون هو المبرر عنه بالتوقف الاول وقوله وتوقف حينئذ على (أ) بلا واسطة وحينئذ يكون هو المبرر عنه بالتوقف الاول ايضا وكلاهما من الدور المضمر اعني ما كان بواسطة في أحد توقيفيه (قوله وكذا يصدق الخ) لان معنى المرتبتين تحلل الثالث وهو صادق فيها اذا كان هناك رابع وهكذا أو المراد بالثالث المتوسط (قوله وان اعتبر الخ) راجع لقوله وكذا الخ أيضا (قوله وان اعتبره فيه) خصه بذلك لا يمكن بواسطة فيه في الطرفين لكنهما بخلاف ما قبله يعني ان هذا الاعتبار لا يتنافى الصدق لانه يصدق حينئذ أيضا ان (أ) متوقف على (ب) بلا واسطة و (ب) متوقف على (أ) بواسطة (قوله ولخفاء ذلك الصدق الخ) لا اعتبارهم بلا واسطة في توقف (أ) على (ب) وبواسطة في توقف (ب) على (أ) حتى اذا توقف

(قوله فان الامور الغير المتناهية الخ) مثلا العالم متغير وكل متغير حادث يتبع العالم حادث فكل مقدمة محتوية على محمول وموضوع وادراك كل منها تصور والنتيجة العالم حادث وكل حادث له صانع يتبع العالم له صانع فانما فرض ان المطلوب ان العالم له صانع وقياسه القياس القريب ومقدمة القياس الثاني أعني الاولى نتيجة القياس الاول والمقدمة الاولى من القياس الاول على تقدير كونها نظرية نحتاج لقياس وهكذا فالمطلوب الاخير متوقف على علوم نظرية لانهاية لما فانما كانت النفس قديمة فلا مانع من كون المطلوب يحصل بعلوم نظرية لانهاية لما ولا يلزم ان تجتمع هذه العلوم في زمن واحد فصول العلم المطلوب متوقف على علوم لانهاية لما وليس بلازم اجتماعها في الوجود (قوله فان الامور أعني العلوم) التي يتوقف عليها المطلوب (قوله بمدات) بالكسر (قوله دفعة واحدة) مثل استحضار مالا نهاية له في أزمنة متناهية (قوله فان الامور الغير المتناهية بمدات الخ) اعترض بان المدد للشيء ما به استمداد الشيء واستمداد الشيء كونه حاصل بالقدرة القريبة أو البعيدة لا بالفضل فالمد ما به يكون الشيء حاصل بالقدرة القريبة أو البعيدة وتلك العلوم مجامعة للمطلوب فلا تكون مددة كيف والعم بالصغرى والكبرى بجماع النتيجة والمدد بخلاف ذلك لان المدد للشيء وجوده حاصل قبل وجود ذلك الشيء ولا بجماع وجوده وجود ذلك الشيء فالمد الذي لا بد منه لكل مطلوب الانتقالات من الصغرى الى الكبرى ومن الجنس الى الفصل ولا (١٠٣) شك انها لا بجماع المطلوب بل

غير متناهية دفعة واحدة فان الامور الغير المتناهية بمدات لحصول المطلوب والمدات ليس من لوازمها ان تجتمع في الوجود دفعة واحدة بل يكون السابق مددا لوجود اللاحق وان غنيم بأنه يتوقف على استحضارها في أزمنة غير متناهية فسلم

في أزمنة غير متناهية ماضية وحصل لما في تلك الأزمنة ادراكات غير متناهية فيحصل لما الآن الادراك المطلوب الموقوف على تلك الادراكات التي لانهاية (قوله فان الامور الغير المتناهية بمدات لحصول المطلوب) أقول قيل عليه ان الامور الغير المتناهية هنا هي العلوم والادراكات التي تقع فيها الحركات الفكرية أعني الانتقالات الذهنية الواقعة فيها عند ترتيبها فانك اذا أردت تحصيل المطلوب بالنظر فلا بد هناك من علوم سابقة عليه ومن ترتيبها والانتقال من بعضها الى بعض فالعلوم السابقة ليست بمدات لحصول المطلوب لانها مجامعة فان العلم باجزاء المعارف بجماع العلم بالمعرف والم بالمددات بجماع العلم بالنتيجة فلو كانت العلوم السابقة بمدات للمطلوب لما أمكن مجامعتها إياه لان المدد يوجب الاستمداد للشيء واستمداد الشيء هو كونه موجودا بالقدرة القريبة من الفعل أو البعيدة فيستع أن بجماع وجوده بالفضل لم الانتقالات الواقعة في تلك العلوم عند ترتيبها بمدات للمطلوب لانها مجامعة بل انما يحصل التوفيق على التنازع اذ لو تعلق باحدها يدخل الدور المضمر بواسطة في المصريح ولا ينبغي له وان

تقطع عند وجوده والجواب ان اطلاق المدد على العلوم مجاز مرسل بان اطلق اسم الحال وهو الانتقالات فانها هي المدد وأريد المحل وقياسه سمح لان الانتقالات في الحقيقة محلها النفس لا العلوم أو مجاز بالاستسار وذلك ان الانتقالات وهذه العلوم تشابهت في عدم وجوب الاجتماع وان كان في الانتقال يجب عدم فسخ العلوم

بالانتقالات واستعار اسم المشبه به للشبه على طريق الاستسار التصريحية

الشيء بمرتبتين على ما يتوقف عليه بمرتبة جملوه داخلا في تعريف المصريح مع انه مضمر ولم يعرفوا انه يصدق على هذا توقف الشيء بمرتبة على ما يتوقف عليه بمرتبتين نظرا لتوقف التوقف عليه الثاني تقدير (قوله على التنازع) اي توقف الشيء بمرتبة أو بمرتبتين على ما يتوقف عليه بمرتبة أو بمرتبتين (قوله اذ لو تعلق باحدهما الخ) لانها ان تعلقا بالتوقف الثاني يدخل في التوقف على ما يتوقف عليه بمرتبة التوقف بمراتب على ما يتوقف عليه بمرتبة وهو دور مضمر وقس عليه ما اذا تعلقا بالتوقف الاول فانه يدخل في التوقف بمرتبة على ما يتوقف عليه ما اذا كان ما يتوقف عليه متوقف بمراتب وهو دور مضمر وقد اختار الحاشي الاول لكنه حل التوقف الاول على ما هو المبادر وهو التوقف بلا واسطة مع تعميم اعتبار التوقف قاذف عنه الاشكال (قوله ولا ينبغي انه الخ) اي اذا قلنا بالتنازع فالتوقف بمرتبة على ما يتوقف بمرتبة هو المصريح والتوقف بمرتبتين على ما يتوقف بمرتبتين هو المضمر فالدور المضمر بواسطة وان خرج من التوقف بمرتبة على ما يتوقف بمرتبة الذي هو المصريح لكنه لم يدخل في المضمر الذي هو التوقف بمرتبتين على ما يتوقف بمرتبتين لان المضمر الذي كان موده

(قوله ولكن لانسلم الخ) ابطال ثانية (قوله ان يحصل لها علوم) وهي البادي اي والآن حصل المطلوب فكيف اذا كان بطريق التسلسل لا يحصل المطلوب (١٠٤) فقد كان كما علمت بطريق التسلسل وقد حصل المطلوب فبطل السؤال

ولكن لانسلم ان استحضار الامور الغير المتناهية في الازمنة الغير المتناهية محال وانما يستحيل ذلك لو كانت النفس حادثة فاما اذا كانت قديمة تكون موجودة في ازمة غير متناهية فجاز ان يحصل لها علوم غير متناهية في ازمة غير متناهية فقول هذا الدليل مبنى على حدوث النفس

المطلوب عند انقطاعها فالعلوم السابقة اما علم موجبة للمطلوب أو شروط لحصوله فلا بد أن تكون حاصلة مجتمعة بما عند حصول المطلوب وان كانت الافكار والاتصالات الواقعة فيها غير حاصلة عند حصول المطلوب فيلزم حينئذ احاطة الذهن بأمور غير متناهية دفعة واحدة وهو محال فيتم الدليل وينقطع الاعتراض وأجيب بأنه لا شك ان الحركات الفكرية معدت لحصول المطلوب بمقتضى الاجتماع معه وأما ما يقع فيه تلك المدمات أعنى العلوم والادراكات وان لم يتبع اجتماعها مع المطلوب لكنها ليست بما يجب اجتماعها بأسرها معه دفعة فانا نجد من أضفنا في القياسات المركبة الكثرة المقدمات والتأخر التي يتوصل بها الى المطلوب أنا نذهل عند حصول المطلوب عن كثير من تلك المقدمات السابقة مع الحزم بالمطلوب بل ربما نفعل بعد ما حصل لنا المطلوب عن المقدمات القريبة التي بها حصل لنا المطلوب ابتداء مع ملاحظة المطلوب وحصوله بالفعل وذلك ظاهر في المسائل الهندسية الكثيرة لمقدمات جدا فان من زاو لها علم أنه عند ما حصل له التصديق المطلوب بتلك المسائل قد دخل عن المقدمات البعيدة ذهولا تاما بلا ارتياب في ذلك التصديق وعلم أيضا انه يلاحظ تلك المسائل بعد حصولها ويجزم بها جزما يقينا مع الفلفة عن المقدمات القريبة أيضا لم يعلم اجالا أن هناك مقدمات يقينية توجب اليقين بهذا التصديق فظهر ان العلوم والادراكات السابقة لا يجب اجتماعها مع المطلوب دفعة بل يكفي حصولها متعاقبة وحينئذ كان ذلك الاعتراض متجها غير ساطع ومحتاجا الى الجواب الذي ذكره الشارح وانما حكم على تلك الامور الغير المتناهية بكونها معدت لانها محال المدمات أو في حكمها في عدم لزوم الاجتماع في الوجود وان كانت متميزة عن المدمات في جواز الاجتماع في الجملة فان قلت العلوم السابقة وان لم يجب اجتماعها مع المطلوب مفصلة أي بالفعل لكنها يجب أن نجتمع بمجمل أي بالقوة القريبة كما ذكرت في المسائل الهندسية قلت ادراك النفس دفعة لأمور غير متناهية بمجمل غير محال وانما المحال ادراكها اياها دفعة مفصلة فيجوز أن يحصل النفس أمور غير متناهية مفصلة في ازمة غير متناهية وتكون تلك الامور حاصلة لها الآن أي عند حصول المطلوب المتوقف عليها بمجمل على انا نقول كما جاز أن لا تكون تلك الامور حاصلة بالفعل عند حصول المطلوب جاز أيضا أن لا تكون حاصلة بالقوة القريبة فلا بد لثني هذا الجواز من دليل (قوله هذا الدليل مبنى على حدوث النفس) أقول قد يتوهم عدم ابقائه عليه لان الناظر لتحصيل المطلوب اذا توجه اليه فلا بد أن يحصل عنده بعد ما قصد اليه وقبل ان يحصل له جميع ما يتوقف عليه من العلوم والادراكات وذلك زمان متناه فيمتنع أن يحصل فيه أمور غير متناهية وفساده ظاهر لان حصول المطلوب بطريق التسلسل يستلزم أن تكون تلك الامور حاصلة له في نفسه ولو متعاقبة في ازمة غير متناهية وأما اذا توجه الى تحصيل المطلوب بالخطر فلا يجب عليه الا ملاحظة ما هو مباد

السؤال على هذا غير محال لجواز ان يقال النفس قديمة فيجوز ان تدرك أموراً غير متناهية يترتب عليها المطلوب والجواب ان هذا مبنى على ان النفس حادثة قادرا كما لا نهاية له محال كانت في زمن واحد أو في ازمان متعاقبة (قوله مبنى على حدوث النفس) اي لو قلنا ان النفس حادثة فلا يرد السؤال ويكون الدليل تاما لا غبار عليه فان قلت انها اذا كانت قديمة والتفت الى تحصيل المطلوب تستحصل تلك العلوم الغير المتناهية الآن لتوقف المطلوب عليها واستحضارها الغير المتناهية في الآن محال فالدليل تام سواء قلتم ان النفس قديمة أو حادثة والجواب ان تحصيل المطلوب انما يتوقف على أمور غير متناهية أي على وجود ذاتها ولا يتوقف على استحضارها • نعم يتوقف على استحضار المبادئ القريبة فمكون الدليل لا يمتد الا على كون النفس حادثة

التوقف بمراتب على ما يتوقف عليه بمرتبة أو التوقف بمرتبة على ما يتوقف عليه بمراتب كما سبق وهذا الذي قاله بعضهم قوله العصام ثم قال انه يتم تعريف المصريح لكن يتخلل تعريف المضمر اه فين الحشى وجه الاختلال وقد

(قوله وقد برهن النح) اعلم ان النفس عندهم جوهر مجرد اي لا جرم ولا عرض مدبر لا اتفاق به فلو كانت قديمة موجودة وجودا مستمرا لكانت متعقة من الازل بذاتها قبل وجود البدن وبعد وجوده لان تعلقها بالبدن لا ينافي تعلقها بذاتها لما علمت ان تعلقها تعلق تدير وحينئذ تكون متعقة بوجوداتها المتقدمة ويلزم من هذا استحضارها لوجودات واستحضارها لوجوداتها لازم لتعلقها بوجوداتها الذي هو لازم لكونها قديمة لكن استحضارها لوجوداتها باطل فبطل ملزومه وهو تعلقها بوجوداتها

(قوله وقال بعضهم) هو الصمام (قوله ان اشكال التعلق باق لانه لا بد للبحار والمجرور من متعلق) ويرد عليه ما قسم من قوله اذ لو تعلق النح (قوله كان وضعا) كالا بعدادا وعقليا اي طبيعيا كالملل والمولات (قوله كالوجود) (١٠٥) اوى كون اجزاء السلسلة

موجودة لا كراتب
الاعداد فانها وهبة محضة
والاجتماع اي اجتماع
اجزائها في الوجود حتى
لا يجري البرهان في حركات
الافلاك عندهم مع عدم
تناهيا (قوله عندهم
راجع لتعلق عليها ومختلف
فيها اما المتكلمون فيجري
عندهم في المرتبة في
الوجود (قوله مثل كونه
من جانب الملل) اي
ومثل كون الاجزاء مع
كونها موجودات معا في ترتب
لغير كل جزء من سلسلة
بازاء الآخر من الاخرى
وخالف الامام الرازي فيه
كخالف في شرط الاجتماع
(قوله من جانب الملل)
بان يكون عدم التناهي فيها
بان يكون رأس السلسلة
مطلوبا ويتصاعد الى جانب

وقد برهن عليه فن الحكمة
خرج من المصر لكنه لم يدخل في المضمر اذ ليس فيه الاثثة توقفات فلا يكون كل واحد من التوقيين
بمراتب وقال بعضهم انه ليس بيانا لتوحي الدور بل اشارة الى ان شيئا من التوقيين لا يلزم ان يكون بلا
واسطة كما يتبادر من التوقف اذا اطلق ولا ينبغي ان اشكال التعلق الذي ذكره البعض آغا بقوله اذ لو
تعلق الى آخر ما قبل لا يندفع بهذا البيان عن ان كلا التوجهين لا يرضى به الشارح فانه قال في بحث المرف
ومنها تعريف الشيء بما يتوقف عليه اما بمرتبة واحدة ويسمى دورا مصريا واما بمراتب ويسمى
دورا مضريا فانه صريح في تعلق الجار بمتوقف وانه بيان لتوحي الدور (قال والتسلسل ترتب
امور الى اخرى) سواء كان وضيا او عقليا هذا معنى التسلسل عند الحكماء ولاستحاطه شروط
متفق عليها كالوجود والاجتماع ومختلف فيها عندهم مثل كونه من جانب الملل دون المولات
والمراد من قوله واللازم التسلسل اللازم هنا لان الدليل يختص به فا قيل الاولى ترتب علل غير
متناهية ليصح قوله اللازم باطل واما ترتب مولات غير متناهية وان كان تسلسلا لكنه ليس
بباطل عند الحكميم ليس بشئ (قال واما الملازمة) صورة الاستدلال هكذا لو كان الكل نظريا
يلزم الدور والتسلسل عند التحصيل واللازم باطل لاستزامه امتناع التحصيل مع انه واقع فاللزم
منه فذا قال اذا حاولنا الى آخره وليس نظرية الكل في نفسها مستلزمة للدور او التسلسل وهو
ظاهر فا قيل نظرية الكل تستلزم الدور او التسلسل في الواقع لتحقق العلم بشئ من الاشياء
فلا حاجة الى التقييد بقوله اذا حاولنا ليس بشئ لان اعتبار تحقق العلم لايجب للدور او التسلسل
لازما لنفس نظرية الكل بل عند تحصيله (قال وذلك العلم ايضا نظري) فاما ان يكون حصوله
بالاول فيلزم الدور المصرح ولصراحة بطلانه لم يتعرض له او يكون حصوله بالملل الاخر فاما ان
تذهب السلسلة وهو التسلسل او تعود السلسلة فيلزم الدور المضمر ولذا لم يقل وهو الدور واما
منع لزوم الدور او التسلسل بمجواز الانتهاء الى نظري متمتع الاكتساب اولى علم حضوري فتع
لايضر المستدل كما لا ينبغي (قال وهم جرا) لاحاجة الى هذا بل غل لانه يوم ان لزوم الدور

(١٤) شروح الشمسية (الملل (قوله دون المولات) اي بان كانت غير متناهية وفرض البدأ علة معينة صدر عنها معلول ومن
ذلك معلول آخر وهم جرا لكن الحق عند الحاشي جبراه فيها كما بينه في حواشي المواقف قارحج اليه (قوله اللازم هنا) وهو
التسلسل في جانب الملل لاحتصاص دليل الشرح به (قوله ليس بشئ) قيام القرينة على ان المراد التسلسل في الملل مع ان تلك
الاولوية بالغة لان الفرض بيان حقيقة التسلسل المتفق عليه والمختلف فيه عند الحكماء كما قال ومختلف فيها عندهم فانكار
الطلان عند الحكميم مطلقا باطل (قوله في نفسها) أي قطع النظر عن التحصيل (قوله ولما لم يقل الخ) اي لاقصاره على
الدور المضمر لم يقل وهو الدور لكلا يتوهم منه التواطؤ بخلاف قوله وهو التسلسل تدير (قوله واما منع الخ) أي بانه يجوز ان
لا يكسب سلسلة الكسب ولا تعود بل تنهي الى نظري متمتع الكسب فانه لا يضر المستدل لان يلزم حيثك امتناع الكسب

فبطل ملزومه وهو كونها قديمة وإذا بطل قسمها ثبت حدوثها وهو المطلوب وإنما استحال استحضارها للوجودات لأن استحضار ما لا يتناهى في زمن واحد لا يتأتى هذا محصل ما يقرروه في الحكمة على حدوثها ودليل حدوثها ﷺ أهل السنة ظاهر وهو أنها من العالم والعالم حادث (قوله بل البعض الخ) حاصله ان المصنف ادعى دعوتين الأولى ان البعض نظري

الذي هو مراده وكذلك انتهى الى علم حضوري لانه يستلزم ان لا يكون الكل نظرياً وأما خص الحضوري لان التصور والتصديق قسيان للعلم بمعنى الصورة الخاصة والعلم الحضوري ليس صورة حاصلة بل نفس المعلوم كعلمنا بفضائلنا (قوله كافة) يجوز ان تكون بمعنى المرتبة (قوله الشرط مقيد) مراد بالشرط قول السيد اذا كان الدور وبالطرف قوله كما اذا الخ وقوله لا لزوم تقدم الشيء على نفسه أى معناه المذكور في قول الشرح بضئ (١٠٦) الى ان يكون الشيء حاصل الخ ثم ان قول السيد ان يكون (١) مقدماً أولى من

قال بل البعض من كل منهما بدعي والبعض الآخر نظري يحصل بالفكر وهو ترتيب أمور معلومة لتأدي الى مجهول وذلك الترتيب ليس بصواب دائماً لما تضافه بعض القلاء بضاً في مقتضى أفكارهم بل الإنسان الواحد يناقض نفسه في وقتين فست الحاجة الى قانون يفيد معرفة طرق اكتساب النظريات من الضروريات والاحاطة بالصحيح والفاسد من الفكر الواقع فيها وهو المطلق ورسومه بأنه آلة قانونية تصمم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر *

بمد الجبر وليس كذلك (قوله ١) اذا كان الدور الى آخره) دفع لما عسى ان يختلج في ذهن المتبدي انه اذا كان الدور بمرتبة يلزم تقدم الشيء على نفسه بمرتبة بل اللازم منه التقدم بمرتبتين وان كان الدور بواسطة كان التقدم بثلاث مراتب وهكذا تزيد مراتب التقدم على مراتب الدور بوحدة وما في قوله كما اذا توقف كافة (قوله يلزم ان الى آخره) الشرط مقيد بالطرف فلذا اجل الجزاء لزوم تقدم (١) على نفسه لا لزوم تقدم الشيء على نفسه (قال وانه محال) لانه لا يمكن تصور حصول الشيء قبل نفسه اذ التقدم لا يتصور الا بين الاثنين فاستحالة اجلي من ان نين بأنه يلزم وجود الشيء حال عدمه وانه اجتباع التقيضين (قال والموقوف على المحال محال) أي بالبر فلا يكون التحصيل واقعا مع انه واقع (قوله استحضار ما لا نهاية له) أي طلب حضورها في الزمن منفصلة سواء كانت مرتبة أو غير مرتبة حاصلة قبله أو حال الاستحضار لا يتصور في الآن لكونه بالقصد والطلب وان كان يمكن حضورها فيه كبرق خاطف فهو في زمان قاناً ان تكون مجتمعة فيكون في زمان واحد أو متعاقبة قاناً في أزمنة متعاقبة وكلاهما محال * اما الاول فلان النفس لا تقدر على التوجه بالقصد في زمان واحد الى شيئين وأما الثاني فلما قاته عدم تناعها أو متعاقبة في أزمنة غير متعاقبة كل أمر في زمان واستحالة غير ظاهرة (قوله دقة) أي في زمان واحد بطريق الاجتباع (قوله أو في أزمنة غير متعاقبة) بطريق التتابع والظهور بطلانه لكونه متناهي المفروض لم يترض

بالقرب في توجه امتناع الاستحضار اذ لا دخل له في الامتناع وان كان لا بد منه في الاكتساب وقوله قبله أي الطلب وقوله والشارح حال الاستحضار أي طلب الحضوري في الزمن والمراد بالاستحضار ما يمت الاستصحاب و مراده بهذا التعميم انه لا فرق في الامتناع بين الحاصل من قبل والحاصل حين الاستحضار (قوله بكونه بالقصد) أي لكونه المحصور بالقصد ولا يمكن قصد أمور منفصلة في آن لا يتجم وان كان يمكن حضورها فيه أي في الآن كبرق خاطف فانه حضور اجالي لا يمكن معه النظر والكلام في طلب المحصور لا في المحصور (قوله فهو في زمان مرتب على قوله لا يتصور في الآن أي فيكون في زمان اما واحداً أو متعدد) قوله قاناً ان تكون مجتمعة (أي حال حضورها فداركون الطلب في زمان واحد على اجتباعها حال حضورها فتنى قوله لا تدر على التوجه بالقصد في زمان واحد الخ لها لا تمتد على التوجه قصداً الى شيئين معا و مراد الخشى ان كلام السيد في الاستحضار وهو الطلب لا في المحصور (قوله بطريق الاجتباع) أي للادراكات (١) قوله (قوله اذا كان الدور الخ) القول عليه سبق في صفحة ١٠١ فليقل الباقي

قول الشرح فيكون (ب) حاصله لان أصل الكلام في توقف (١) على (ب) المتوقف على (١) ولذا فصل السيد بقوله وكذلك يكون (ب) الخ فلعلمه اشارة الى ذلك تدبر (قوله قاستحاله الخ) فذكره لفتك لان البطلان يتوقف عليه فلا يقال ان ابطال الدور لا يتوقف على ما ذكر (قوله أي بالبر يعني) انه يمكن في ذاته محال بغيره (قوله أي طلب) اشارة الى ان السين والتاء للطلب وقوله منفصلة لان الفرض النظر فيها والاتصال منها ولا يمكن الا مع تفصيلها (قوله مرتبة أو غير مرتبة) رد على السمد حيث قيد

(قوله وذكره السيد) توضيحاً وترك الاستحضار في الآتي لظهوره وقد بينه المحقق (قوله لم يترض له الشرح جل دفة على ما هو الظاهر رداً على من حملها على ما يشمل الأزمنة المتناهية لانه خلاف الظاهر) (قوله من فضول الكلام) لانه لا حاجة اليه مع منع الملازمة (قوله لا يجمع العقل) أي لا يجمع الحصول بالفعل (قوله على عدمه بعد وجوده خرج المانع فان الشيء يتوقف على عدمه سواء كان بعد وجوده أولاً (قوله فالامور الخ) خريج على قوله ما يتوقف الخ وأما قوله وقد تقرر الخ فهو بيان لتوقف عليها لان الفكر الذي هو معد لقيضان واقع في هذه العلوم كاسيائي (قوله قريبة أو بعيدة) أي قريبة ان لم يكن بينها وبين المطلوب واسطفاً وكانت قليلة وسيدفان كان بينها وبينه واسطة كثيرة (قوله والمدات لا يلزم اجتماعها) وافق الشرح في تسببها بمدات والمقصود انها شبيهة بها في عدم لزوم الاجتماع وان كان المدات يجب عدمها كما سيأتي (قوله لا يلزم اجتماعها) اقتصر على نفي اللزوم لان المقصود نفي لزوم الاستحضار في زمان واحد وهو كاف فيه (قوله كما يدل عليه آخر الكلام) وان تبادر من أوله انه كلام على السند الذي هو ان الامور الغير المتناهية بمدات حتى يرد انه أخص لجواز إثنائه على غير هذا السند كما سيأتي (١٠٧) في كلام السيد والكلام على السند

الاخص لا يغيد ولا يقبل
و محتاج للجواب بان توهم
المعرض مساواة السند كان
في قبول الاعتراض (قوله
اشار بذلك الى ان ليس
الخ) عبارة السيد في شرح
المواقف النظر مجموع
الحركتين اللتين هما من قيل
الحركة في الكيفيات النفسانية
قال المحقق بناء على اتحاد
العلم والمعلوم فلا لحظة
المعلومات ليس الا توارد
الصور والكيفيات على
النفس ولما كان فيها الانتقال
من معلوم الى معلوم وصورة
الى صورة دفعة ولم يكن
بين المبدأ والمتنهي أمر

الشارح له وذكره السيد توضيحاً للفرام (قوله من الملائمة) والسند ما ذكره في الشرح وما قيل
وبطلان اللازم مسلم وأورد عليه أنه يجوز ان يحصل لنفس أمور غير متناهية كبرق خاطف فن
فضول الكلام (قال مدات لحصول المطلوب) المد ما يوجب الاستعداد والاستعداد لا يجمع
الفعل فهو ما يتوقف الشيء على عدمه بعد وجوده وقد تقرر في الحكمة ان الفكر الصحيح مد
لقيضان المطلوب من المبدأ فالامور الغير المتناهية بمدات قريبة أو بعيدة لحصول المطلوب وكذا بعضها
بعد بعض لكون كل واحد منها مطلوباً من وجه ومباذ من وجه والمدات لا يلزم اجتماعها
في الوجود مع المطلوب ولا بعضها مع بعض كالحطرات الموصلة الى المطلوب فلا يلزم استحضارها في
زمان واحد (قوله قيل عليه اه) اثبات للملازمة المنوعة كما يدل عليه آخر الكلام (قوله أعني
الانتقالات آه) اشار بذلك الى ان ليس الحركة هنا بل هي المصطلح لانها تفتى مسافة قابلة
للانقسام الى ما لا نهاية له بل المراد مجرد الانتقال من علم الى آخر دفيها ولما قال الشيخ في أول
برهان الشفاء ان الفكر كالحركة لنفس (قوله والانتقال من بعضها الى بعض) عند الترتيب (قوله
فان العلم باجزاء المرف) لا بالمرف فانه علم تفصيلي لا يجمع العلم بالمرف الذي هو اجمالي بخلاف العلم
بالاجزاء أي بكل واحد فانه حاصل في ضمن العلم بالمرف (قوله واستعداد الشيء) أي الاستعداد
لشيء لا كون الشيء مستعداً ليصح الحمل (قوله نعم اه) بيان لمنشأ غلط السائل (قوله فالعلوم
الساغة اه) لان ما يتوقف عليه المعلوم اما ان يتوقف على وجوده وهو الملل والشروط فلا بد
من اجتماعها معه او على عدمه وهو المانع او على عدمه بعد وجوده وهو المد ولا شك ان العلوم

واحد متصل قابل للانقسام الى أمور كل منها كيفية قضائية كما في الحركة الابدية وهو لازم في الحركة عند الحكماء واللازم الجزم على
ما بين في محله زاد فقط قيل ولم يقلوها من الحركات النفسانية اه وبمبدع ما في حاشية الزاهد على التهذيب هنا تقدير اه وفي شرح
الموافق اذا قيل باستباح الجوهر القرد وترك الجسم منه فالجسم اذا اقبل من مكان الى آخر فلا بد ان يكون بينهما امتداد مسم
في جهة الحركة هو المسافة فالمكان الاول مبدأ المسافة والثاني منهاها وتلك المسافة يمكن ان يفرض فيها حدود غير منقسمة في
امتداد الحركة والمسافة لفظاً كانت أو خطوطاً او سطوحاً لا يمكن فرضها متتالية والا كانت المسافة مركبة من اجزاء لا تحجزاً اما
بالفعل او بالقوة وذلك محال بل كل اثنين مفروضين بينهما زمان يمكن ان يفرض فيه اثنان آخر (قوله أي الاستعداد للشيء) أي
الكان للشيء لان هذا هو كونه بالقوة وأما كون الشيء مستعداً الذي هو مصدر المبني للمجهول فانه قيام الاستعداد بالشيء
لا كونه موجوداً بالقوة اذ ليس هو مفهوم كون الشيء مستعداً والحاصل ان الاستعداد مأخوذ مع قطع النظر عن القيام بالشيء
في مفهومه فأمس ومراده الرد على قره داود (قوله وهو الصل) ان كان وجود ذلك الشيء وجود جميع ما يتوقف عليه

وان لم يكن وجوده وجود الجميع فهو الشرط وقوله أو على عدمه أي فقط وترك السبب لانه لا يتوقف عليه الوجود بل يكون عنده لانه (قوله توطئة الخ) وان كان ظاهرها ابطال السند (قوله وليس الفرض منه الخ) لان الكلام على السند الغير المساوي لا ينفع وانما كان غير مساو لجواز ابتناء المتبع على غير هذا السند كما يعلم من جواب هذا الاعتراض الذي ذكره السيد (قوله وان كان يلزم الخ) لانه يلزم من كونها عللا أو شروطا ان لا تكون معدات (قوله مجرد توطئة لان محصل الجواب اما معارضة أو منع (١٠٨) لوجوب حصولها مجتمعة عند حصول المطلوب ولادخل لهذه المقدمة فيه

(قوله قدس سره لمكتها ليس مما يجب الخ) هذا هو السند الآخر المبني عليه المنع (قوله لا يقتضي ان تكون عللا الخ أي ما ادعاه الممتز (قوله ليست الخ) بل يتوقف عليها بواسطة المعدات (قوله فلا يرد الخ) لانه يدفع الاستدلال اذ المستدل استدلل بانها علل أو شروط والحجيب وان وافق على ابطال كونها معدات لكنه خالف في كونها عللا أو شروطا الذي هو محل الاستدلال للمعتز (قوله من حيث وقوع الاستقلال فيها) لانها من تلك الحقيقة ترجع للحركات التي هي معدات حقيقية (قوله كما جعل البنا) أي السيد (قوله اذ لا معنى له) لان وقوع الحركات لا يمكن ان يكون دفعة حتى ينفى بذلك القول ويذكر على وجه الاحتمال فيه (قوله وقد يكون مبدأ التفصيل كما اذا شئت عن مسئلة فخطر الجواب ببالك اجمالا ثم فصلته وقوله وقد لا يكون كالعلم بالامور الغير المتناهية بمجمله فان عدم المتاهي مانع من التفصيل (قوله فالاول علوم متعددة بالفعل والثاني علوم متعددة بالقوة) يريد ان الفعل والقوة راجع للتعدد فنفى عبارة السيد مع التفسير المذكور العلوم السابقة وان لم يجب اجتماعها مع المطلوب متعددة بالفعل لكن يجب ان تجامعه متعددة بالقوة بالفعل والقوة راجع لتعدد المفهوم من العلوم لانها ذات العلوم حتى لا يكون العلم الاجمالي عللا بالفعل فيخالف ما صرح به المحقق الدواني في شرح المضنية من انه علم بالفعل لان العلم بالفعل هو ان تكون النفس اناطة مشاهدة للصورة سواء كانت اجالية أو صورا بمبدأ المعلوم فان كانت ذاتية

ليس يمانع من حصول المطلوب ولا مد لما سبق فهي اما علل موجبة أي لها دخل في إيجاب وجود المعلوم أو شروط والتقييد بالوجبة احتراز عن المدفاهة لا يوجب وجود المعلوم بل استدعاه وفي إيراد الفاء إشارة إلى ان ما ذكره سابقا من ابطال كون العلوم معدات توطئة لهذه المقدمة وليس الفرض منه ابطال السند وان كان يلزم منه ذلك ولذا قال قبل عليه (قوله أوجب بانه لاشك إلى آخره) هذه المقدمة مجرد توطئة لقوله وأما ما يقع اه لادخل لها في الجواب (قوله وأما ما يقع فيه اه) في هذا التبرير إشارة إلى ان انتفاء كونها معدات لا يقتضي ان تكون عللا موجبة أو شروطا فانها ما يقع فيه المدفاهة فهي ليست مما يتوقف عليه وجود المعلوم بلا واسطة والمتحصر في الاقسام المذكورة ما يتوقف عليه وجود المعلوم بلا واسطة فلا يرد ما قيل ان هذا البيان لا يدفع الاستدلال فانه تمسك بمصدر القوة في الاقسام المذكورة وابطال كونها معدات (قوله نعم يعلم اجمالا) أي يعلم علما بالفعل متعلقا بجميع المقدمات من حيث هي مجموعة كالرؤية الواضحة على الجملة وليس المراد به العلم بالقوة القريبة من الفعل كما توهم (قوله لانها بحال المعدات) أي كالحال لها في تعلقها بها تعلق الظرفية لان الحمل الحقيقي لها النفوس الساطفة فيكون مجازا مرسل (قوله او في حكمها) فيكون استاتارة وانما لم يعمل المعدات على مناهي الحقيقة بان يراد بالامور الغير المتناهية العلوم من حيث وقوع الاستقلال فيها كما جعل البناء من حيث صدور الحركات عنه ومداد ذاته جزاء له في حاشية المطالع لانه حينئذ يصير التردد المذكور في الشرح قبيحا اذ لا معنى لقوله ان غيتم يقولكم انه يتوقف على استحضار الامور الغير المتناهية من حيث وقوع الحركات فيها انه يتوقف على استحضارها من حيث انها كذلك دفعة واحدة (قوله في عدم لزوم الاجتماع) ولذا اكنفى الشارح بذلك (قوله مفصلة أي بالفعل اه) العلم بالتفصيل بالاشياء عبارة عن صور متعددة بسدد تلك الاشياء والعم الاجمالي عبارة عن صورة واحدة منتقلة بالكل من حيث هو كل وقد يكون مبدأ التفصيل وقد لا يكون فالاول علوم متعددة بالفعل والثاني علوم متعددة بالقوة فلذا فسر قوله مفصلة بقوله أي بالفعل وقوله بمجمله بقوله أي بالقوة والاقالم الاجمالي ايضا علم بالفعل بالكل من حيث هو كل (قوله بمجمله) أي الكل بصورة واحدة (قوله مفصلة) أي كل واحد بصورة

الحركات لا يمكن ان يكون دفعة حتى ينفى بذلك القول ويذكر على وجه الاحتمال فيه (قوله وقد يكون مبدأ التفصيل كما اذا شئت عن مسئلة فخطر الجواب ببالك اجمالا ثم فصلته وقوله وقد لا يكون كالعلم بالامور الغير المتناهية بمجمله فان عدم المتاهي مانع من التفصيل (قوله فالاول علوم متعددة بالفعل والثاني علوم متعددة بالقوة) يريد ان الفعل والقوة راجع للتعدد فنفى عبارة السيد مع التفسير المذكور العلوم السابقة وان لم يجب اجتماعها مع المطلوب متعددة بالفعل لكن يجب ان تجامعه متعددة بالقوة بالفعل والقوة راجع لتعدد المفهوم من العلوم لانها ذات العلوم حتى لا يكون العلم الاجمالي عللا بالفعل فيخالف ما صرح به المحقق الدواني في شرح المضنية من انه علم بالفعل لان العلم بالفعل هو ان تكون النفس اناطة مشاهدة للصورة سواء كانت اجالية أو صورا بمبدأ المعلوم فان كانت ذاتية

والبعض يذهبى والثانية ان البعض النظرى يحصل من البدئى بالفكر أما الدعوة الاولى فخطرة اشار لدليها بقوله اما ان يكون الخ والمقدمة الثانية ضرورة وقد فسر الشارح قول المصنف يحصل بالفكر بامكن تحصيله بالفكر لاحصوله بالفعل (قوله او يكون بعض التصورات والتصديقات بدهيا والبعض الاخر نظريا) قد جعل الشارح الاقسام ثلاثة مع انها تسعة بان تحول التصورات كلها بديهية والتصديقات بعضها بدهيى وبعضها نظري التصورات كلها نظرية والتصديقات بعضها بدهيى

عنها كانت حاصلة في خزائنها التي هي المبدأ الفياض للصور العقلية على رايهم كان العلم حينئذ بالقوة قد تدبر (قوله قدس سره جاز ان لا تكون حاصلة بالقوة) أي ان لا تكون متمدة بالقوة لعدم كون الاجالي (١٠٩) مبدأ للتفصيل وهذا جواب

بالنوع بعد التسليم (قوله لما بالغ) فالقوة القريبة ان يكون اجاليا مبدأ للتفصيل والمبعدة ان لا يكون مبدأ له كذا فسر المحشى القريبة والمبعدة بناء على رجوع القوة والفعل للتقدم كما تقدم له لا لعل كما توجه بعضهم فتكلف في معنى القرب والبعد تأمل (قوله ولا يمكن بناء على قدم النفس الخ) لانها على تقدير قدمها يتوقف كسبها على تعلقها بالبدن لان كسبها بالالة وهى الدودة التي في مقدم البطن الاوسط اعنى القوة المفكرة ولاالة لها قبل التعلق والتعلق حادث فلا يمكن اكتساب أمور غير متشابهة الاعلى القول بالتاسخ بان يحدث

(أقول) لا يخلو اما أن يكون جميع التصورات والتصديقات بدهيا أو يكون جميع التصورات والتصديقات نظريا أو يكون بعض التصورات والتصديقات بدهيا والبعض الآخر منها نظريا فالاقسام قريبة له لتسكن من النظر وأما ملاحظة المبادي البعدة فلا تم يجب أن يكون قد حصل له قبل ذلك تلك المبادي البعدة والانتظار الواقعة فيها لتصور حصول المبادي القريبة له هذا والأولى أن يقال ليس جميع التصورات والتصديقات نظريا لان بعض التصورات كتصور الحرارة والبرودة وأمثالها وبعض التصديقات كالصدق بان ثني والابيات لا يجتمان ولا يرضان وبان الشكل أعظم من الجزء ونظائرهما حاصلة لا با نظر واكتساب (قوله اما ان يكون جميع التصورات والتصديقات) (قوله جاز ان لا يكون الى آخره) لما عرفت ان العلم الاجالي لا يجب ان يكون مبدأ لتفصيل الآحاد كالأرواة على الجملة بل قد يكون مبدأ له وقد لا يكون (قال مبني على حدوث النفس) ولا يمكن بناؤها على قدم النفس وحدث البدن وطلان التاسخ لان بطلان التاسخ مبني على حدوث النفس كما قرر في الحكمة لانه ليس مذهب أحد من الحكماء فان مذهب افلاطون القدم مع التاسخ ومذهب ارسطو الحدوث مع بطلان التاسخ ولاه يستلزم ان يكون النفس عقلا لعدم احتياجه الى البدن وجودا وبقاء فان قيل لو فرضنا قدم النفس مع التاسخ يمكن ابطال نظرية الشكل بان النفس بعد انتقالها من بدن الى بدن آخر لا يبقى لها علم بشئ من الاحوال السابقة فلا يمكن تحصيل شئ قلت عدم بقاء العلوم السابقة غير معلومة يقينا أما المعلوم عدم العلم بها وهو لا يستلزم عدمها (قوله قد يتوهم الى آخره) اثبات للمقدمة المتنوعة بحيث لا يبنى على حدوث النفس بتوهم انه لا بد من استحضار المبادي كلها بعد التقصد وقبل الحصول وهو زمان محدود (قوله وقصاده) اى هذا التوهم ظاهر ومنشاؤه عدم الفرق بين الحصول والاستحضار فان الواجب استحضار المبادي القريبة لتزيتها ليحصل المطلوب وأما المبادئ البعدة فاما يجب حصولها ولو في أزمنة متعاقبة لا استحضارها لعدم وقوع النظر فيها (قوله والأولى ان يقال) اى اذا أريد ابطال نظرية الشكل استقلالاً ليرتب عليه

بدن بعد بدن من الازل وتعلق النفس بواحد بعد آخر (قوله عقلا) المقل جوهر مجرد لا يحتاج الى البدن في وجوده وبقائه بخلاف النفس (قوله غير معلوم يقينا لاحتمال بطلانها) بجهة ليست مبدأ لتفصيل لعدم تاهيها كما سبق قوله عدم العلم بها اى لا تفصيلا ولا اجالا بحيث يكون مبدأ لتفصيل بخلاف الاجال الذي هو ليس مبدأ لتفصيل فانه لا بد منه كما يفيد كلامه السابق مع كلام السيد ويمكن ان مراده انه لا يصير في العلم الاجالي بغير القوة القريبة العلم به بل المدار على حصول المبادي البعدة قبل القريبة لتصور حصول القريبة له وان غفل عنها الآن كما يفيد كلام السيد الا أن (قوله قدس سره قد يتوهم) المتوهم السمد (قوله بحيث لا يبنى أي ذلك الانبات وقوله يتوهم متعلق بابايات) قوله اذا أريد ابطال نظرية الشكل فالقول برفع الإيجاب الكلي لا يثبت بدهاة البعض حتى يلزم المصادرة على المطلوب كما فهم بعضهم (قوله يترتب عليه الخ) يعنى ان هذا هو مراده قدس سره فلا يكون دفع مؤنة ابطال الإيجاب الكلي في الثبوت اولى على الإطلاق كما فهم المعاصم

وبعضها نظري التصديقات كلها بديهية والتصورات وبعضها بديهي وبعضها نظري أو التصور كله بديهي والتصديق كله نظري أو التصديق كله بديهي والتصور كله نظري والسابع الذي في الشارح وهو البعض من التصور بديهي والبعض نظري وكما التصديق والثامن التصورات والتصديقات كلها بديهية والتاسع كلها نظرية فقول الشارح أو يكون البعض بديهيًا والبعض نظريًا صادق بسببه وإذا قد علمت أنها أكثر من ثلاثة وأن الثالث في كلامه صادق بسببه كلف يقول الشارح والأقسام منحصرة فيها أي في هذه الثلاثة وأجيب بأن احتواء القسم الثالث على السبعة إنما حصل بملاحظة الأجمال في كلامه بأن تقول بعض الهيئة المجموعة من التصورات والتصديقات ضروري والبعض نظري أما لو حل القسم الثالث في كلام الشارح على التفصيل فلا تحصل تلك الصور بأن يقال قوله أو يكون بعض التصورات الخ معناه أنه يكون بعض التصورات بديهيًا والبعض الآخر نظريًا وكذا يقال في التمديق ولا ينظر للتصور والتصديق مجتمعين وتأخذ بعض واحد مع الآخر قوله تعين القسم الثالث وهو أن يكون الخ فيه إشكال وهو أن الموجبة الكلية نقيضها سالبة جزئية فكل التصورات نظرية وكل التصورات بديهية (١١٠) كلياتان كاذبتان ونقيضهما سالتان جزئيتان صادقتان لكنذب الأصل وهما ليس

منحصرة فيها ولا يطل القسمان الأولان تعين القسم الثالث وهو أن يكون البعض من كل منها بديهيًا والبعض الآخر نظريًا والتطري يمكن تحصيله بطريق الفكر من البديهي

أقول يعني أن التصورات أمان تكون كلها بديهيًا أو كلها نظريًا أو يكون بعضها نظريًا وبعضها مع انضمامه إلى ما سبق من إبطال بداية السك انقسام كل من التصور والتصديق إلى الضروري والنظري وأما إذا أريد أثبات الأقسام ابتداءً فالأولى رفع مؤنة إبطال الإيجاب السكلي في الشقين من الين وإن يقال ويتسبان إلى الضروري والنظري بالوجدان (قال أمان أن يكون جميع التصورات الخ) لما اضرب المصنف عن إبطال بداية السك ونظرته إلى دعوى انقسام كل منهما إلى ضروري ونظري يحصل منه بالفكر من غير إقامة الدليل عليها أشار الشارح إلى أن هذا الدعوى مركبة من حكيتين أحدهما لازم مما تقدم وهو الأقسام والثاني بديهي وهو إمكان تحصيل نظري كل منهما من البديهي فلا حاجة إلى الدليل وبما حررنا لك ظهر فساد ما قيل أنه نتيجة لما تقدم وإن الظاهر إيراد الفاء إلا أنه أورد كذا الاضراب تنبيهًا على أن المقصود من الدليل النتيجة لعدم لزومها لتقدم فضلًا عن كونها نتيجة لها وأما كونه اضربًا عن الاستدلال إلى أثبات الأقسام بالوجدان فحقيق بأن يضرب عنه لأن العبارة لتأسيده (قوله يعني أن التصورات آه) خلاصته أن الشارح جمع هنا

بعض التصورات بديهيًا وليس بعض التصورات نظريًا ولا شك أن السالبة تصدق عندني موضوعها لكونها لا تقتضي وجود الموضوع فتصدق عند وجود الموضوع ويكون المحمول ملوًا وعند عدم الموضوع من أصله بخلاف الموجبة كانت محصلة المحمول أو معدولة فإنها تقتضي وجود الموضوع وإذا كانت هاتان السالبتان صادقتين لكنذب الأصل ويصدقان

عند عدم الموضوع فيقال أنه لا يلزم من صدق هاتين السالبتين وجود هذه القضية وهي قوله البعض ضروري لأن البعض نظري لأنها يصدقان عند عدم الموضوع فيصدقان بأن لا توجد بداية ولا نظر لعدم وجود ذلك البعض فمن الجائز أن هذا القسم لا ينعف بالنظري ولا بالبديهي فلا يتم قول الشارح تعين الثالث وهو أن يكون البعض بديهيًا والبعض نظريًا إلا لو كانت السالبة المحصلة في قوة الموجبة المعدولة المحمول مع أنها ليست في قوتها وإذا كان كذلك فلا يلزم من بطلان القضيتين تعين الثالث لأن السالبة المحصلة التي هي نقيض السكيتين الباطلتين التي هي صادقة أعم من المعدولة التي قالها الشارح لأن قوله بل البعض بديهي في قوة البعض لأبديهي أي نظري وكذا قوله والبعض نظري في قوة البعض لأنظري أي بل بديهي وإنما كانا أعم لصدقهما على كون البعض نظريًا والبعض بديهيًا التي هي حاصل المعدولة وعلى كون التصور غير بديهي وغير نظري وأجيب بأن هذه التصورات أمور موجودة في الخارج وحينئذ فلا يتأني أن يكون موضوع السالبة في الواقع معدومًا وحينئذ فتساوت الموجبة المعدولة فتصدق السالبة بنقي المحمول فقط لا يصدق الموضوع وإذا كانت التصورات موجودة وقد ارتفع عنها بداية السك ونظرية السك ثبت أن البعض بديهي والآخر نظري (قوله والنظري يمكن الخ) لما كان ليس بلازم أن يجعل قائمة علم

(قوله ابتداء) أي بلا ترتيب على ما ذكر (قوله فلا حاجة إلى الدليل) أي على كل من الحكيمين لأن أحدهما لازم والثاني

المطلق التحصيل لنظري بطريق الفكر بل إمكان التحصيل حول الشارح المتقن عن ظاهره (قوله لأن من علم الخ) علة لمحدوف أي وهذا الإمكان بديهي لأن من علم الخ مثلا الحدوث لازم للتغير والتغير ملازم ومتى وجد الملزوم وجد اللازم فهذا متضمن لقياس استثنائي استثنى فيه عين المقدم مثلا لو كان العالم متغيرا لكان حادثا لكنه متغير فلا استثنائية حكمت بوجود الملزوم فقوله لأن من علم الخ إشارة للشرطية وقوله ثم علم وجود الخ إشارة للاستثنائية وقوله حصل له إشارة للنتيجة

بديهي كما قال (قوله بمعنى المدول) فيكون قضي ليس الكل بديها ليس الكل هو لا بديهي وحيث يرتفع ارتفاع الموضوع وهذا هو الواسطة بخلاف ما إذا كان بمعنى السلب فانه يكون التقيض (١١١) ليس الكل ليس بديها ولا واسطة

لأن من علم لزوم أمر لا آخر ثم علم وجود الملزوم حصل له من الملين السابقين وهما العلم باللازمة

بديها وقد بطل القيدان الأولان تعين القسم الثالث وكذلك حال الصدقات لا يخلو عن هذه الأقسام الثلاثة فاندفع ما يقال من أن الأقسام تسمة حاصلة من ضرب أقسام التصورات في أقسام الصدقات ولما كان التصورات والصدقات أمورا موجودة لم يتجه أن يقال جاز أن لا يكون شيء من التصورات والصدقات بديها ولا نظريا فان النظري بمعنى اللا بديهي وجاز أن لا يكون شيء منهما بديها ولا لا بديها كزيد المدوم فانه ليس كتابا ولا لا كتابا (قوله لأن من علم لزوم أمر لا آخر) أقول أورد الدليل على اكتساب الصدقات فانه أمر محقق لا يشي لاحد ان يشك فيه

أيضا التصورات والصدقات في الحكم للاختصار والمقصود الحكم على كل منهما بالأفراد فالاحتمالات منحصرة في الثلاثة فطلان الأولين يستلزم نبوت الثالث بلا شبهة (قوله ولما كان إلى آخره) جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال لاسم ان بطلان الأولين يوجب تعين الثالث لجواز ان يكون صدق الساليتين المذكورتين بانتفاء الموضوع وخلاصة الجواب ان الموضوع موجود فلا يمكن صدق الساليتين إلا باعتبار رفع المحمول وإذا اتقى عن كل البدية والنظرة تعين الأقسام (قوله فان النظري بمعنى اللا بديهي) فهو قضيض له بمعنى المدول لا بمعنى السلب حتى لا يتصور بينهما واسطة لكون القضية سالبة المحمول وهي مساوية للسالبة البسيطة كان يقال الشيء اما بديهي أو ليس بديهي (قوله وجاز ان لا يكون إلى آخره) بان لا يكون ذلك الشيء وصدق المدول يقتضي وجوده (قال والنظري يمكن تحصيله) فسر قول المصنف يحصل بالفكر بإمكان التحصيل لأن أثبات الاحتياج إلى المنطق يكفيه إمكان التحصيل بالفكر فانه اذا أمكن ذلك مع ان الفكر ليس بصواب دائما احتج اذا أريد الاكتساب به إلى قانون يفيد العصمة عن الخطأ ولا يتوقف ذلك على تحصيل نظري به بالفعل وبما حرره الشارح من جعل قوله يحصل بالفكر مقدمة بديية غير مستفادة مما تقدم اندفع ما قيل ان الثابت مما تقدم هو ان البعض من كل منهما ضروري فيجوز ان يكون البديهي تصورا واحدا أو صدقا واحدا أو متمددا غير مناسب للمطلوب أو تصورات جزئيات وعلى جميع التقادير لا يمكن تحصيل النظري بالفكر (قوله أورد الدليل إلى آخره) يعني

بديها وليس الكل لا بديها والأول صادق بنظرية الكل والبعض والثاني وهو نقي نقي البداهة عن الكل صادق ببداهة الكل أو البعض ومجموعهما لا يخرج عن كون التصور والتصديق أما بديهي كلا أو بعضا أو ليس بديهي كذلك ولا واسطة فهو في نقي الواسطة بمنزلة الشيء أما بديهي أو ليس بديهي فتأمل (قوله وصدق المدول بان يكون الشيء) لا بديها يقتضي وجوده لانه حكم إيجابي تدير (قوله لا أثبات الخ) رد على الصام وقوله اندفع ما قيل الخ رد على علمنا (قوله مقدمة بديية) فيعلم بالبداهة ان الضروري منه يمكن منه الا اكتساب بان يكون تصورات وصدقات مناسبة للمطلوب (قوله أو تصورات جزئيات) خض التصورات بذلك لأن الصدقات تابعة لها في ذلك

(قوله العلم بوجود اللازم) وهو النتيجة فإن قات ان الانتاج لا يسم حصوله بمجرد العلمين الاولين بل لابد من ترتيب السكري
 بعد الصغرى مثلا قلت نعم و اشار له الشارح بقوله ثم علم الخ فغيرهم الموضوعه للترتيب (قوله بالضرورة) المراد بها البداهة
 لا التحتمل لانه يجمع ان يكون نظريا ومعنى كان كذلك توقف على نظر آخر وحل مجرا ولزم الدور أو التسلسل (قوله فلو لم الخ)
 أي فلو لم تصدق تلك المقدمة لم يحصل العلم الثالث لكن التالي باطل فبطل المقدم أعنى لم يكن النج ثبتت الامكان فان قلت تقدم
 ان هذه القضية بدئية ومقتضى هذا انها نظرية فالجواب ان القصد التنبيه ثم ان المراد بالنظري فيما تقدم أعم من التصور
 والتصديق فالاول يتوقف على تصورات بدئية والثاني على تصديقات كذلك وإذا كان كذلك فيقال ان هذا الدليل من
 قبيل التصديق لا التصوري والدعوى قد احتوت على أمرين فلم ترك دليل التصور والجواب ان التصورات قد وقع فيها كتبها من
 التصورات البدئية نزاع حتى قال بعضهم ان التصورات كلها بدئية فثبتت النظرية لها ليس ظاهرا نعم قد مثل فيها بأن التصور
 والتصديق (قوله أمور معلومة) (١١٢) المراد حاصلة في الذهن كانت صوابا أو غير صواب لانه صادق بترتيب

المقدمتين الكاذبتين للتأدي
 أي لقصد التأدي لان
 السابق على الترتيب انما هو
 قصد التأدي فهو حينئذ
 العلة لا التأدي بالفعل لانه
 غير سابق بل حاصل
 بعده ولذا تراهم يقولون
 اول الفكر آخر العمل
 وخرج بقوله للتأدي الخ
 الترتيب بين زيد وقائم
 لان علة تحصيل القضية
 لا التأدي الى مجهول ولم
 نقل من حيث انها مؤدية
 الى مجهول لانه يكون
 حينئذ مشعرا بان الالتفات
 انما هو للمقدمات بقطع

والعلم بوجود الملزوم العلم بوجود اللازم بالضرورة فلو لم يكن تحصيل النظري بطريق الفكر لم يحصل
 العلم الثالث من العلمين السابقين لان حصوله بطريق الفكر والفكر ترتيب أمور معلومة للتأدي الى
 المجهول كما اذا حاولنا تحصيل معرفة الانسان وقد عرفنا الحيوان والناطق رتبناهما بأن قدما للحيوان وأخرنا
 الناطق حتى يتأدى الذهن منه الى تصور الانسان وكذا اذا أردنا التصديق بأن العالم حادث ووسطا
 بخلاف التصورات فان اكتسابها لم يخل عن وصلة الشبهة كيف وقد ذهب الامام الى أن التصورات
 كلها بدئية لا يجري فيها اكتساب وفي التخييل أورد مثلا للتصور ومثالا للتصديق توضيحا
 ليس اقتصاره على دليل اكتساب التصديقات لاجل افتائه في التصورات فلا يثبت الاحتياج
 الى جزئي انشطق بل لان البيان في التصورات يحتاج الى كشف شبهة بطول الكلام بذكرها
 ولا يابق بحال المجتدي ايرادها (قوله وفي التمثيل) أي في تمثيل الفكر (قوله توضيحا) لجرى ان
 الفكر فيها (قال بالضرورة) متعلق بقوله حصل له من العلمين والمقصود منه ان كون العلم
 بوجود اللازم حاصل من العلمين معلوم لنا بالضرورة فائدة النظر بالعلم معلوم بالضرورة ولا يحتاج الى
 نظر آخر حتى يلزم الدور أو التسلسل المانعان من الاكتساب (قال والفكر هو ترتيب أمور
 الى آخره) أي الترتيب الذي يكون الباعث عليه التأدي الى مجهول قينا أو ظنا واحتمالا فخرج
 عنه المقدمة الواحدة لان الترتيب فيها ليس للتأدي بل لتحصيل المقدمة ودخل فيه ترتيب المقدمات
 المشكوكه المشكوكه لوجود غرض التأدي احتياولا وكذا التعليم لانه فكر بمجموعة الغير وكذا الرسم الكامل

النظر عن الناظر وهذا لا يكون الا في مقدمات صحيحة الصورة والمادة بخلاف قولنا للتأدي الى مجهول فانه صادق بكون المتغير
 المقدمات فاسد المادة والصورة لان الالتفات حينئذ للناظر فالثاني نحو بعض الفرس ليس بإنسان وكل انسان حيوان فائدة صحيحة
 والصورة فاسدة ومثال الاول ظاهر عليك ولا يخفى (قوله كما اذا حاولنا) ما كافه وإذا شرطية اي اردنا معرفة الانسان اي
 تصوره (قوله وعرفنا الحيوان والناطق) اي عرفنا منها (قوله ورتبناهما) كذا في بعض النسخ بالواو والاولى حذفها لان جواب
 اذا لا يخرن بلواو (قوله بن قدما النج) قيل هذا واجب فلا يحصل التعريف الا بهذا الترتيب وقيل ان تقديم الجنس اولوي

(قوله الى كشف شبهة الخ) هي ان المطلوب أما مشعور به مطلقا فلا يطلب لان تحصيل الحاصل محال أولا فلا يطلب لامتناع
 لتوجه الى المقصود عنه وأجيب بأنه مجهول من وجه معلوم من وجه آخر والمطلوب هو الاول فارجع الى شرح المواضع
 (قوله أي في تمثيل الفكر لاقوله لان من علم الخ) لانه انما أورد مثال التصديق (قوله متعلق بقوله حصل لا بالشرطية كما قاله الناصم
 (قوله قينا أو ظنا) راجع للتأدي (قوله لان الترتيب فيها) أي بين موضوعها ومحمولها انما هو لتحصيلها (قوله وكذا الرسم
 لسكمل) ولا يقال انه لا تأدي به لوجود العلم بالناقص

الحصول القائمة (قوله بأيّ الذهن منه) أي من الترتيب (قوله ووسطا المتغير الخ) فيه ان المتغير سابق لان المتغير ملزوم لحدوثه
اذ لا يسبق الحدوث الا بالمتغير بالتوسط بين الطرفين سابق على التصديق وقد يجاب بان قصد توسيط المتغير بين الطرفين
من حيث اهما طرفان فلا ينافي انه سابق على ارادة التصديق من حيث الذات ثم ان كون الفكر ترتيب أمور الخ هذا عند
التأخرين وأما عند المتقدمين فهو عبارة عن مجموع حركتين حركة من المطالب الى المبادئ والثانية من المبادئ الى المطالب
بيان ذلك انه يخطر أولا بالعقل حدوث العالم فينتقل الذهن الى المبادئ فيوقع الترتيب بينها فينتقل من المبادئ الى المطالب
(قوله وحكما بانا العالم الخ) ظاهره ان هذا امر زائد على التوسط مع ان توسيط المتغير بين طرفي المطلوب لا يكون الا بالحكم
الا ان يحتمل هذا تحسيرا للتوسط (قوله جعل كل شيء في مرتبته) أي التي عند المرتب فيه اشارة الى انه لا بد في الترتيب
من اعتبار المرتب تلك المرتبة فان وضع شيئا في مرتبته ولم يلاحظه لا يكون ترتيبا ثم ان الضمير اما ان يعود الى كل او الى شيء
وكلاهما فاسد أما الاول فلان المعنى عليه وضع كل شيء في مرتبة كل شيء (١١٣) فيكون الفرد الواحد موضوعا في

مرتبه ومرتبة غيره وأما
الثاني فلان المعنى وضع
كل شيء في مرتبة شيء
ما فيكون الجميع موضوعا
في مرتبة شيء واحد منهم
وهو باطل والجواب
أنا نختار الاول ونعني
على التحقيق من ان الضمير
الراجع لفكرة المذكورة
بحكم سابق عليه معرفة
مفيد للتمييز وللتنخيص
لصيرورته معهودا بذلك
الحكم مثلا وضعت
رجلا في مرتبة الضمير
مفيد للتمييز لان المراد
في مرتبة هذا الرجل الذي

المتغير بين طرفي المطلوب وحكما بأن العالم متغير وكل متغير حادث فحصل لنا التصديق بحدوث
العالم والترتيب في التفة جعل كل شيء في مرتبته وفي الاصطلاح جعل الاشياء المتعددة

لان المطلوب في ذلك هو الماهية على الوجه الاكل والمطلوب الواحد لا بد له من علة واحدة
على مانص عليه في شرح الاشارات فالترتيب بين جميع الذاتيات والعرضيات موصل اليها
وان كان كل واحد من الترتيبين اللذين يشملهما في نفسه فكر أحدهما موصل الى الكنه
والثاني الى الوجه وكذا قياس المساواة والاستزام بواسطة عكس التقيض داخل فيه وان أخرجهما
عن القياس لعدم لزوم لثباته وكذا النظر في الدليل الثاني لان المقصود منه العلم بوجه دلالته
وهو مجهول وانما قال للتأدي ولم يقل بحيث يؤدي ليشمل الفكر الفاسد بصورة أو مادة وترتب
عليه قوله وذلك الفكر ليس بصواب دائما فيشمل المغالطات المصادمة للبداهات كالتشكيك في
نفس الزوم لان الفرض منها التصديق بالاحكام الكاذبة وان لم يحصل ذلك هذا تعريف الفكر
عند المتأخرين وعند المتقدمين مجموع الحركتين حركة من المطلوب المشعور به الى المبادئ وحركة
منها الى المطلوب المجهول بوجه آخر (قال كما اذا حاولنا) ما كافة واذا شرطية ورتبناها جزاؤه
وهو المقصود بالاقادة وليست موصلة أو موصوفة واذا ظرفية على ما فهم ثم اعترض بان الواجب
الواو في قوله رتبناها وكذا قوله كما اذا اردنا الى آخره (قال والترتيب في التفة جعل كل شيء اه)
وفي شرح المطالع وضع كل شيء والمآل واحد والمعنى ان الترتيب

(١٥ شروح الشمسية) تعلق به الوضع فالوضع كل شيء في مرتبة كل شيء يتعلق به الوضع ولا شك ان الاوضاع متعددة
بحسب تعدد الاشياء ولكل واحد منها مرتبة مختصة به عند الواضح ليست لغيره فالنظور له كل فرد على حدة تعلق به الوضع
فهو نظير وضعت زيدا في مرتبته وعمراني مرتبته

(قوله والمطلوب الواحد الخ) هذا هو الحق الذي ذهب اليه المحقق الدواني وغيره من المحققين فان خصوصية الترتيب ملغاة في
الترتب والتوقف والموقوف عليه في الحقيقة انما هو القدر المشترك بينهما اذ للمطلوب لا يرتب الا على شيء يتمتع حصوله بدوره ونظام
الكلام في حاشية الزاهد على الدواني فارجع اليه (قوله موصل اليها) أي الى الماهية على الوجه الاكل (قوله ويترتب) عطف
على يشمل (قوله كالتشكيك في نفي الزوم) حاصله ان الزوم لا تخفى له فان الامرين اللذين بينهما تلازم اما ان يجوز اشكاك
ذلك الزوم بينهما في الواقع أم لا والاول يستلزم جواز اشكاك اللازم من الملزوم وهو بنى الزوم بينها والثاني يستلزم التسلسل
اذ ينقل الكلام الى لزومه فان جاز اشكاكه عنه في نفس الامر اتى الزوم فجاز اشكاك اللازم عن الملزوم فيها وان امتنع كان
لزوما للملزوم فيها وهكذا ولا مجال لقول بان لزوم الزوم نفس الزوم لانه نسبة بين الزوم والطرفين فيكون مغايرا لطرفه

(قوله اسم الواحد) اضافته بيانية والمراد الواحد حقيقة أو اعتبارا فالاول كقولنا حيوان ناطق حد والثاني حيوان ناطق قول شارح فانها وحدة اعتبارية لانه متمدد (قوله في مرتبه) أي التي عند المرتب فيلاحظ المهادية فلو وضع كل شيء في مرتبه من

تسلسل الزومات المتحققة في نفس الامر وأجيب بأجوبة منها منع استحالة هذا التسلسل لكونه في الأمور الاعتبارية ولا استحالة فيه اذ وجود تلك الزومات في الواقع ليس الوجود ما تنزع عن منه لا بصورة مغايرة فلم يلزم تحقق المزومات الغير المتناهية في الواقع ومنها ان ما ذكرتم ان استلزم المطلوب تحقق الزوم وهو خلاف مدعاكم وان لم يستلزم فلا محذور ومنها ما اشار اليه المحقق بقوله المقاومة للديهييات من ان هذا تشكيك في البديهييات فلا يسمع ا ه ع ط (قوله بين الاشياء الخ) افاد به ان ليس المراد ترتيب شيء على آخر بل ترتيب بين الاشياء (قوله وفيه اشارة الى انه الخ) أي في تعليق الوضع بالمرتبة لان الظاهر منه ذلك ولان الانفاظ الموضوع للاضال (١٩٤) الاختيارية تدل على صدورهما من فاعلها اختيارا (قوله ان الضمير الراجح

الخ) فالضمير راجع لكل فرد فرد على حدته فكما اذا قلت وضمت الرجل في مرتبه يمود الضمير على معنى كذلك اذا قلت وضمت كل شيء في مرتبه ولا حظت مرجع الضمير المعين فهو بمنزلة وضمت زيدا في مرتبه وعمراف مرتبه وهكذا (قوله من الاشياء الخ) اشارة الى بقاءه على تنكيره مع تعليق الحكم به اما المعرفة ضميره لموده الى مهور (قوله نهادن چیزی بکسر التون وفتح الدال الوضع وجزی منهامنه وراه تنون بس فتح الباء

بحيث يطلق عليها اسم الواحد
(قوله بحيث يطلق عليها اسم الواحد) أقول أي اسم هو الواحد فالإضافة بيانية
بين الأشياء وضع كل شيء منها في مرتبه التي عند المرتب فبشمل الفكر القاسد وفيه اشارة الى انه لا بد في الترتيب من اعتبار المرتب تلك المرتبة فلو وضع شيئا منها في مرتبه ولم يلاحظها لا يكون ترتيبا قيل ان الضمير في قوله في مرتبه اما ان يرجع الى السك ٢ أو الى شيء وعلى التقديرين يفسد المعنى اذ الترتيب ليس وضع كل شيء في مرتبه كل شيء ولا في مرتبه شيء ما وقد تغير الناظرين في حله والجواب انه ذكر الرضى في بحث المعرفة ان الضمير الراجح الى التكرار المذكورة أو لاجمك سابق عليه معرفة لصيرورته مهورا به فيختار ان الضمير راجع الى كل شيء والمعنى وضع كل شيء من الأشياء في مرتبه شيء يتعلق به الوضع ولا شك ان الأوضاع متعددة بحسب تعدد الأشياء اذ لكل واحد منها مرتبة مختصة به عند الوضع ليس لغيره فاندفع المحذور وصار المال مافي التاج الترتيب نهادن چیزی بکسر دیکری والاظهر ان يقال وضع شيء بعد شيء الا انه زاد لفظة كل اشارة الى ان الترتيب القوي اما بتحقيق اذا وضع كل شيء منها في موضعه حتى لو اتى شيء منها اتى الترتيب فاندفع ما قيل ان هذا التعريف يقتضي تعدد الترتيب بحسب تعدد الأشياء الموضوع (قال جعل الأشياء المتعددة) في التوصيف اشارة الى بقاء تعددها حال الترتيب فاذا جعل الماء الذي في الاناثين في انا واحد لا يكون ذلك ترتيبا وكذلك لا يكون التركيب من الاجزاء المحمولة عند من قال بوجود الكل في الخارج ترتيبا (قال بحيث يطلق الى آخره) أي يعتبر فيها انضمام بعضها الى بعض بحيث ينصف بالوحدة الحقيقية أو الاعتبارية فيطلق عليها لفظ الواحد (قوله «إضافة بيانية») على ما هو الشائع في اضافة

الفارسية وكسر السين بمعنى خلف وديكری بكسر الدال وفتح الكاف وكسر الزاء بمعنى آخر والمعنى وضع ويحسون شيء خلف آخره (قوله والاظهر ان يقال الخ) لان الترتيب فعل يتوقف على شيئين فلا يكون في كل شيء على انفراد (قوله اشارة الى ان الترتيب الخ) حاصله ان حقيقة الترتيب هي وضع شيء بعد شيء الا انه لا توقف على وضع كل في موضعه بحيث لو اتى اتى جملة نفس الترتيب (قوله حتى لو اتى في شيء منها الخ) وهذا الاتناء يصدق به وضع شيء بعد شيء لان الشيء لم يشترط فيه وضعه في مرتبه لان وضع كل في شيء هو تعلقه به (قوله يقتضي تعدد الترتيب) أي يقتضي تحققه بحسب تعدد الأشياء بحيث يكون عدد الترتيب كعدد تلك الأشياء وليس كذلك لانه اما يكون بين الأشياء (قوله فاذا جعل الخ) فاذا ذكر خارج هذا التوصيف لا يقول الشرح فيكون لبعضها الخ كما فعل الصام لما سألني من قول المحقق اذ لا يمكن وجود الأشياء الخ فالرد عليه (قوله وكذلك الخ) اذ لا يتعدى (قوله أي يعتبر الخ) بيان لما تضمنه الجمل دل عليه بحيث الخ فهو مرتب على هذا المحذوف (قوله بالوحدة الحقيقية) كالوحدة التي للأمور الخارجية أو الاعتبارية كالوحدة للأمور الذهنية (قوله على ما هو الشائع الخ)

غير قصد بل اتفاقي فلا يكون ترتيبا عرفا (قوله ويكون لبعضها الخ) كما افاد قلت حيوان ناطق قاه اشياء متعددة ويطلق عليها اسم الواحد بان يقال هذا احد وبعضها نسبة بالتقدم والتأخر بان يقال حيوان متقدم وناطق متأخر وقوله ويكون لبعضها الخ خاص بالترتيب ويحد لتقوم ماهيته به أخرج به التأليف قاه جعل الاشياء المتعددة بحيث يطلق عليها اسم الواحد فينبغي المصوم والخصوص المطلق فكل ترتيب تأليف ولا عكس واعتراض بانه لا يملك جعل الاشياء المتعددة بحيث يطلق عليها اسم الواحد الا وبعضها نسبة بالتقدم والتأخر حاصرا وعقلا فلا يتحقق أهمية التأليف والجواب ان المصوم من حيث المفهوم وان وجد التساوي بينهما بحسب المصادق أو يقال ان المصوم من حيث المصادق يتحقق في الحلقة المركبة من الشكل واللون وفي الامور النعنية ملحوظة دفعة (قوله والمراد الخ) فسر بذلك لاحتمال الجمع الثلاثة ولما فوقها وقوله ما فوق أي شيء فوق الواحد وهو خصوص الاثنين وقوله في هذا الفن أي في المطلق وهذا دليل على ان اطلاق الجمع على الاثنين حقيقة عرفية لانه مجاز

رد على المصام وقوله والمطابق عطف على الشائع واتما كان ذلك مطابقا لما ذكر لان الاسم لا يكون الا واحدا فلا قاعدة في التوصيف الا بيان المراد بالاسم (قوله أم منه) اذ لم يتر فيه نسبة بعض الاجزاء الى بعض بالتقدم والتأخر بل اكتفى فيه بلجزه الاول من مفهوم الترتيب والمثل اذا لاحظ المطلق جوز (١١٥) تحققت في شيء بدون القيد من غير

عكس وأما بحسب الصدق فتساويان اذ لا يمكن وجود تأليف من اشياء لها وضع أي تكون هي قابلة لان يشار الى كل واحد منها أين هو من صاحبه اما حسا أو عقلا من غير ترتيب بل كل تأليف منها يشتمل على تقدم وتأخرين الاجزاء (قوله) وقبل منه الخ أي

ويكون لبعضها نسبة الى البعض الآخر بالتقدم والتأخر والمراد بالامور

(قوله ويكون لبعضها نسبة الى بعض بالتقدم والتأخر) أقول هذا داخل في مفهوم الترتيب اصطلاحا ومناسب لمعنى النوى وأما التأليف فهو جعل الاشياء المتعددة بحيث يطلق عليها اسم الواحد

الاسم واللفظ الى ما بعدهما والمطابق لما وقع في بعض النسخ بالتوصيف ولما في شرح الاشارات وشرح المطالع بدون ذكر لفظ الاسم (قوله هذا داخل الى آخره) فذكره لتقوم ماهية الترتيب به دون التأليف للاحتراز اذ لا يمكن وجود اشياء مع بقاء تعددها بدون التقدم والتأخر فيها حسا وعقلا فالتأليف أعم منه مفهوما وأما صدقا فتساويان وقيل مناه ٢ يصح ان يقال بعد جعلها شيئا واحدا ان هذا متقدم وذلك متأخر وحيث يتحقق المصوم من حيث الصدق في الحقيقة للمركبة من الشكل واللون والحركة المدرجة المركبة من الالينية والوضعية والامور النعنية الملحوظة دفعة وأما الجسم المركب من المهيولي والصورة ففي كل منهما تقدم وتأخر

معنى ويكون الخ والفرق بين هذا وما قبله ان المتصرف في قبله اعتبار الوحدة بين الاشياء المتعددة لاجلها شيئا واحدا وما دامت الاشياء متعددة فلا بد من التقدم والتأخر بينها حسا أو عقلا وحيث لا يكون هذا القيد للاحتراز عن التأليف لعدم وجود فرد الزائد على مفهوم الترتيب حتى يميز عن دخوله في مفهوم الترتيب بهذا القيد وأما المتصرف في هذا القيد فهو الجبل وجعل الاشياء المتعددة شيئا واحدا تارة يكون مع بقاء التقدم والتأخر اذ ان يمكن ذلك الجبل امتزاجا كجمل المقدمات قياسا وحيث يكون ترتيبا وتأليفا وتارة يكون مع عدم التقدم والتأخر وذلك اذا كان الجبل امتزاجا بان لا يكون للاشياء وضع بحيث يشار الى كل منها أين هو من صاحبه كما في الحلقة وما معها وحيث يكون هذا القيد للاحتراز عن دخول هذا الفرد الزائد على مفهوم الترتيب فيه قدبر (قوله من حيث الصدق) أي كما انه متحقق من حيث المفهوم فيصدق على الحلقة بالحاله المسجدة وهي مجموع الشكل واللون المركب دون المرتب (قوله المركبة من الالينية) أي من الحركة الالينية وهي ما يخرج التحرك بها من مكان الى مكان والوضعية أي الحركة الوضعية وهي ما يتغير بها نسبة اجزاء المتحرك الى أمور خارجة عنه لانه اذا تغيرت تلك النسبة تغيرت الهيئة الحاصلة بسببها وهي الوضع فالوضعية فقط كحركة الفلك على نفسه قاه لا يخرجها من مكان الى مكان لان حركته بسيطة والالينية فقط كحركة المركبة من مكان الى مكان بلا تبدل لنسبة المتحرك (قوله في كل منهما الخ) فالهوية متقدمة لهما محل للصورة وللصورة متقدمة لان الهوي لا يتحقق الا بها

(قوله وكذا كل جمع) أي ماعدا الجملع الواقع في تصرف الجنس والنوع فإنه ليس المراد بقوله كثيرين الاثنين بل مازاد عليها بقوله كل جمع عام مخصوص (قوله وأما اعتبرنا) أي وأما اعتبرنا أمورا فوق الواحد وقوله لأن الترتيب الخ أي فذكر الأمور ليس للاحتراز عن ترتيب لآين أمور فالترتيب لا يكون إلا بين أمور فذكر الأمور في التعريف لبيان الواقع (قوله لا يمكن) أي لا اعتلا ولا عادة ولا شرطا ولا كان بديها لم يذكر له دليلا (قوله بالمعلومة) أي والمراد بالمعلومة وأما أنه بهذا ضا لم يتوهم من أن المراد بالمعلوم المدرك أدرا كما مطابقا لواقع عن دليل ويكون احتراز قوله مطابقا للواقع عن الجهل وقوله عن دليل عن التقليد فأنى هذا المراد الشامل لما (قوله) الحاصلة صورها عند العقل أي قلنا شيان صورنا أمور متصفة بالصور وهي العلوم فالترتيب ملاحظ بين الأمور وبين صورها وهي العلوم لكن الترتيب يتعلق بالأمور بالذات وصورها على سبيل التبعية إذا علمت هذا تعلم أن قول بعضهم في تعريف الفكر ترتيب علوم الخ أي ترتيبا على سبيل (١١٦) التبعية أو المراد بالعلوم المعلومات (قوله عند العقل هو جوهر مجرد عن المادة في ذاته

وأفعاله بخلاف النفس فإنها جوهر مجرد عن المادة في ذاتها لا في أفعالها

ما فوق الأمر الواحد وكذلك كل جمع يستعمل في التعريفات في هذا الفن وأما اعتبرنا الأمور لأن الترتيب لا يمكن إلا بين شيئين فصاعدا والمعلومة الأمور الحاصلة صورها عند العقل وهي تتساول ولم تعتبر في مفهومه النسبة بالتقدم والتأخر والتركيب يرادف التأليف (قوله وأما اعتبر الجهل في المطلوب)

(قوله عني) لا خارجي لوجودهما معا (قوله بنا الخ) أي وقع هذا الإطلاق ولم يقيد بالكثر بنا الخ (قوله ولعل وجهه) أي وجه كون المراد بالجمع ما فوق الواحد (قوله يقع في المعلومات) لأنها المقصود بالترتيب (قوله بالذات لأن الصورة الطليعية تعرض للمعلوم في الذهن لا في الخارج ولو كانت عينه لم تخاف فاطلاق العلم على العلوم إطلاقا للعارض على لمروض (قوله وبالأعتبار) فن حيث القيام بالذهن

عقل من وجه) قال وكذلك كل جمع آه) هذا كثر ي بناء على ما تقر من عام إلا وقد خص منه البعض فلا يرد أن الجملع المأخوذة في تعريف النوع والجنس ليست كذلك ولعل وجهه أن الأصل في الفن مباحث الموصول إلى الصور والتصديق وفي تحقيقها يمكن الأمر أن فالجمع المستعمل في تعريفها يعني ما فوق الواحد فكذلك فيما يتبعها الأنادرا (قال وأما اعتبرنا الأمور) يعني أن هذا التقيد ليس احترازا بل واقع ذكر تجمعا للترتيب (قال والمعلومة) الترتيب بالذات يقع في المعلومات والتبعية في الصور سواء قلنا بخبرة العلم للمعلوم بالذات أو بالاعتبار فن قال ترتيب علوم أراد بالعلوم المعلومات أو اعتبر الترتيب التبعي كذا أفاده السيد في حواشي شرح المطالع وما أورد عليه من الشك من عدم تمامه على القول بخادم العلم والمعلوم بالذات توهم منشأه عدم التدبر للفاخرة الاعتبارية (قال والتصديقية البيِّنات إلى آخره) ذكر الأقسام الثلاثة بطريق التثليل لكونها عمدة والأقسام تصديقية لا تخص فيها فإن الحكم بأحد الطرفين إما بامتناع الآخر أو بجويزه الثاني المظنون والأول إما أن تعتبر مطابقتها للخارج فإن كان مطابقا ثابتا فهو اليقين وإن لم يكن مطابقا فهو الجهل المركب وإن لم يكن ثابتا فهو تقييد الجهد المصيب أو لا تعتبر مطابقتها وإن كان لا يتخلو عن المطابقة أو اللامطابقة أما أن يقارن تسليما فهو السلم أو إنكارا فهو الموضوع وعليه بناء الصناعات الأربع من البرهان والخطابة والجدل والسفسطة كذا في شرح الإشارات (قال فإن الفكر كما يجري آه) الكاف لجرد قران الفعلين

علم ومن حيث مجرد الحصول فيه معلوم وتحقيق الكلام في رسالة الزاهد في العلم (قوله لكونها عمدة) لقطع التصورية بالحكم فيها أو رجحانها (قوله لكونها عمدة أيضا) لبناء الاستدلال بها على اعتقاد المطابقة أو رجحانها (قوله أما بامتناع الآخر) أي ممة (قوله أما إن يتبر مطابقتها أي يؤخذ من حيث مطابقتها (قوله ثابتا) أي لا يزول بالتشكيك (قوله أو لا يتبر مطابقتها الخ) فإن السلمات الفرض منها إلتام الخصم على أي وجه أراد فيبني الكلام معه على تسليسه تلك المقدمات طابقت أو لا والموضوعات مقدمات توضع للاستدلال عليها وهي منكدة عند الحكم وهذه الموضوعات هي المحتاجة للصناعات الأربعة ولله اراد بالإنكار مقابل التسليم فيشمل الشك وسياق إنشله الله التمييز بين الأربعة آخر الكتاب (قوله لجرد قران الفعلين) كما في قولهم ودع كما سلم (قوله الكاف لجرد الخ) دفع لما في الصلص من أن جريانه في التصديقات محقق بخلاف التصورات مع كون المقصود بيان مقتضى حل العلم على ما يتناول التصورات فيبين أن الجهل جريانه في التصديقات مشبها به

(قوله القينيات الخ) راجع للتصديقية وأما التصورات فعداها مطابقة للواقع ثم ان هذه الثلاثة متباينة واراد بالجهليات المجهولة جهلا مركبا أما البسيط فلا دخل له هنا وظاهر كلامه ان التصديق قاصر على ذلك مع ان منه التقليديات لانها لم تدخل في واحد من ذلك والقضايا المسلمات أو المفكرة وقد يقال اما آتصر على تلك الامور لان شأن الاقيسة ان تقع هذه الامور فيها بخلاف غيرها واعلم ان المراد بقولهم يقينيات ان المقدمتين يقينيتان ومتى قيل منظومات أو مجهولات ان يكون كل منهما كذلك او احدهما فقط (قوله كما يجري الخ) هذا ربما يفهم ان الجريان في التصورات أصل وفي التصديقات تبع مع ان الذي يقصد بالاقادة التصديقات الا ان يقال قدم التصورات لان الفكر يقع أولا فيها وقال بعضهم انما قدمها اهتماما بها وبوجه الاهتمام انه يتوهم من كون الاقادة والاستفادة لائقه الا في التصديقات وعدم الفكر في التصورات فينبى بذلك وقوعه فيه أو يقال الكاف لجرد قرن الفعلين في الوجود من غير تهيد أحدهما بالآخر (قوله اليقيني) صفة للتصديقات وأما التصورات فلا تكون الا مطابقة (قوله فكما ذكرنا) أي في الترتيب بين حيوان وناطق والعالم وحدث (قوله هذا الحائط ينتز الخ) هذه مقدمة يقينية دليلها المشاهدة بجملة نظريا باعتبار الثانية (قوله وأما في الجبلي) جملة جهلا باعتبار (١١٧) الأولى والا فالثانية صادقة وقوله

وكل مستثن عن المؤثر
قديم أي وكل موجود
مستثن عن المؤثر قديم
والا قلل عدم مستثن عن
المؤثر وليس قديما (قوله
لا يقال العلم أي المذكور
ضنا في قوله معلومة) (قوله
وهو أخص من الأول)
أي لان هذا من التصديق
الذي هو فرد من أفراد
الصورة الحاصلة وهذا
ليان الواقع لا دخل له في
السؤال (قوله لا تقول
الخ) حاصله أنا سلم ان

التصورات والتصديقية من القينيات والظنيات والجهليات فان الفكر كما يجري في التصورات يجري
أيضا في التصديقات وكما يكون في اليقيني يكون أيضا في الظني والجهلي أما الفكر في التصورات والتصديق
اليقيني فكما ذكرنا وأما في الظني فكقولنا هذا الحائط ينتز منه التراب وكل حائط ينتز منه التراب
ينهد فهذا الحائط ينهد وأما في الجهلي فكما اذا قيل العلم مستثن عن المؤثر وكل مستثن عن المؤثر
قديم فالعلم قديم لا يقال العلم من الالفاظ المشتركة فانه كما يطلق على الحصول العقلي كذلك يطلق
على الاعتقاد الجازم المطابق للثابت وهو أخص من الأول ومن شرائط التعريفات التحرز عن
استعمال الالفاظ المشتركة لانا نقول الالفاظ المشتركة لا تستعمل في التعريفات الا اذا قامت قرينة
تدل على تعيين المراد من معانيها وهنا قرينة دالة على ان المراد بالعلم المذكور في التعريف الحصول
الظني فانه لم يفسره في هذا الكتاب الا به وانما اعتبر الجهل في المطلوب

في الوجود على مافي ارضى وقدم الجريان في التصور اهتماما بشأنه ومن لم يفهم وقع في حيص
بص ٣ (قال وهو أخص من الأول) مجرد بيان للواقع لا دخل له في السؤال (قال فانه لم
يفسره في هذا الكتاب) يعني قبل تعريف الفكر الا به فهو السابق الى فهم التعلل فلا يرد ان تقدم
الذكر في الكتاب لا يصير قرينة لتسليم العلم تكن القرينة نصا في الدلالة على ارادة قال في شرح المطالع

الالفاظ المشتركة لا تستعمل في التعريفات لكن لا مطلقا بل عند عدم القرينة على ارادة واحد من المعاني التي وضع لها وأما
عند القرينة المعنية فلا منع وهنا قرينة معنية للمعنى المراد وقوله على الحصول العقلي اي يطلق على الصورة الحاصلة في العقل لانه
كيف على التحقيق (قوله فانه لم يفسره في هذا الكتاب الا به) اي لانه لم يفسره الخ فهو بيان للقرينة وقوله لم يفسره الخ أي
قد فسر بقوله والعلم هو الصورة الحاصلة في العقل ثم قال بعد ترتيب أمور معلومة فسبح حقيقة العلم تدل على ان المراد به
مجرد الصورة الحاصلة ثم ان هذه قرينة ظنية فلا يقال حينئذ يحتمل انه اراد بالعلم المتضمن له قوله معلومة العلم لا يلقى السابق
وحينئذ فلا يكون سبق حقيقة العلم قرينة على ان المراد به هنا الصورة الحاصلة لا علمت ان القرينة ظنية لا قطعية هذا وقد
يقال ان السؤال من أصله لا يرد لان العلم في هذا الفن عبارة عن الصورة الحاصلة وأما اخلاقه على المعنى الثاني فهو اصطلاح
أهل الكلام وحينئذ فليس العلم مشتركا في هذا الفن فلا يتأتى السؤال الا لو كان يطلق على المعنيين في هذا الفن

(قوله مجرد بيان الخ) لان التحرز لازم سواء الاخص وغيره (قوله السابق) أي المتبادر الى فهمه فتبادره بواسطة قدمه هو
القرينة لا مجرد التقدم حتى يرد ان القرينة شرطها ان تكون في التعريف وهذه خارجة متقدمة عليه (قوله ولا يمكن الخ)
فان لو كانت لا تتلقى صحة القرينة

(قوله حيث قال للتأدي الى المجهول) أي لافعال النفس الى معنى تصوري أو تصديقي كان مجهولاً لها (قوله استسلام) السين والتاء زائدتان لتأكيد الطلب والا فربد ان طلب الحال عث لالحال (قوله ونحصيل الحاصل) عطفة على معلول فكأنه قال لانه نحصيل حاصل ونحصيل الحاصل محال (قوله فاكنتابه من الامور الخ) أي انه وقع واتفق اذا كنتابه من الامور التصورية وكذا يقال فيما بعده وليس المراد ان اكتبابه من التصورية هذا بالدليل العقلي وكذا اكتبابه التصديقي من الامور التصديقية أمر اتفاقي لا أنه بالدليل العقلي لان اكتبابه التصديقي من التصورات والعكس ممكن لكن لم يقع ولو كان بالدليل العقلي لم يكن ممكناً وقد يقال على قوله فاكنتابه من الامور الخ انه مشكل لان المجهول ليس مشهوراً به فلا توجه الى النفس والجواب انه معلوم من وجه ومجهول من وجه والمستحيل انما هو توجه النفس للمجهول مطلقاً مثلاً ان تعلم ان من جهة الكلمات انسان لكن مجهول (١١٨) حقيقته فتوجه اليه من جهة كونه كلياً فقلوه وانما اعتبر الجهل أي من وجه

حيث قال للتأدي الى المجهول لاستحالة استسلام المعلوم ونحصيل الحاصل وهو أهم من أن يكون تصورياً أو تصديقياً أما المجهول التصوري فاكنتابه من الامور التصورية وأما المجهول التصديقي فاكنتابه من الامور التصديقية ومن لطائف هذا التعريف

أقول مبادي المطلوب لابد ان تكون معلومة أي حاصلة قبل حصوله ليتصور الترتيب فيها فلذلك قال ترتيب أمور معلومة وأما المطلوب فينبغي ان لا يكون معلوماً وحاصلاً من الوجه الذي يطلب من النظر تحصيله وان وجب ان يكون معلوماً بوجه آخر حتى يمكن طلبه بالاختيار (قوله وأما المجهول التصوري فاكنتابه من الامور التصورية) أقول يعني ان طريق اكتاب التصور من التصورات وطريق اكتاب التصديق من التصديقات معلومان وأما طريق اكتاب التصور من التصديقات أو بالعكس فما لم يتحقق وجوده وان لم يتم برهانه أيضاً على امتناعه

ان الحاصلة أولى من المعلومة واذا دلت القرينة على تعيين معنى العلم تعين معنى الجهل أيضاً فلذا لم يتعرض له في السؤال والجواب (قوله مبادي المطلوب آه) يعني كان اعتبار الجهل ليس للاحتراز كذلك اعتبار المعلومة (قوله وأما المطلوب آه) يعني ان المراد من الجهل الجهل من وجه فان المجهول المطلق لا يمكن طلبه (قوله طريق اكتاب الى آخره) يعني ان المراد بقوله فاكنتابه من الامور التصورية ان هذا اكتاب واقع معلوم قطعاً لانه واجب وكذا في قوله من الامور التصديقية (قال ومن لطائف آه) في ايراد كلمة من التبعية إشارة الى ان له لطائف أخرى من التبع على ان الترتيب لا يمكن الا في اثنين واشتراط المعلومية في الامور والجهل في المطلوب هذا ان اعتبر اضافة اللطائف الى هذا التعريف متقدمة على اعتبار التبعية وان اعتبر التبعية متقدمة على

لا مطلقاً (قوله ترتيب) فيه ان هذا لا يشمل التعريف بالخاصة وحدها ولا بالفصل وحده فهو مبني على اشتراط التركيب في التعريف او انه لما كان التعريف بانفراد نادراً والتادد لاحكم له لم يتعرض له (قوله ومن لطائف الخ) يقتضي ان هذا التعريف له لطائف اخر غير ما ذكر لان التبعيض المفسد من من يقتضي ذلك وهو كذلك منها اشتراط كون الامور معلومة لاستحالة معرفة المجهول بالمجهول ومن لطائفه اعتبار أمور من

حيث ان الترتيب لا يكون الا بين أمور ومن لطائفه ان المؤدي لابد ان يكون مجهولاً والا لزم تحصيل الحاصل انه

(قوله فلذا لم يتعرض له الخ) حاصل السؤال ان الجهل قسماً بسيط وهو عدم حصول الصورة في العقل ومركب وهو الصورة الحاصلة الغير المطابقة فعلى كون العلم بمعنى الحصول العقلي يخرج الجهل بالمعنى البسيط وعلى كونه بالمعنى الآخر يدخل الجهل بالمعنى المركب وحينئذ لا يعلم هل الجهل قسم من العلم او قسم له ويتعين معنى العلم تعين معنى الجهل وهو الجهل البسيط فانه الخارج دون المركب قدر (قوله ليس للاحتراز) اذ لا يمكن الترتيب لتحصيل المعلوم حتى يتميز عنه ومثله ترتيب الامور المجهولة (قوله لا يمكن طلبه) لسبقه بالقصد ولا يمكن قصده (قوله من التبع الخ) كما اشار اليه الشرح وبينه هو سابقاً (قوله وان اعتبر التبعية متقدمة الخ) عبارة غيره يجوز ان يكون البعض مضاعفاً الى اللطائف أولاً والى هذا التعريف ثانياً كما قيل في حب رمانك انت حب أضيف الى رمان أولاً فاكنتابه منه بعض التعريف ثم أضيف الى كاف الخطاب ثانياً لزيادة التعريف فعلى هذا لا يقتضي ان يكون التعريف لطائف بل يقتضي ان يكون الاشتغال على الملل الاربع لطيفة لهذا التعريف وتكون تلك اللطيفة بضاً من

(قوله أنه مشتعل على الملل الأربع) أي لان كل مركب لا يد فيه من علل أربع أي أن سبب وجوده في الخارج أربعة علة صورية و علة مادية و علة غائية و علة فاعلية و القدر المركب له علل أربع فالصورة مثلا علة للمركب لا لها تدوحدها ولا لغاية وكذا تقول في غيرها وتحقق ذلك أن الجسم عند أهل الكلام مركب من جوهرين فأكثر وأما عند الحكماء فهو متركب من الهولي والصورة والصورة عندهم هي الملازم لها تدوات والحال في الفراغ هو الهولي مثلا القطعة الخشب الحاملة في الفراغ هي الهولي والصورة الخشبية فإذا حرقت صارت الصورة الرمادية وكذا الدقيق قبل عجنه الصورة الدقيقة وبعد العجن السجينة فظهر من هذا أن الصورة عندهم موجودة يتركب منها الجسم فهي جوهر مجرد عن المادة وأنها تتوارد على المادة ولا تفارقها وأما عند أهل الكلام فهي من الأعراض فتند الحكماء هذه الصورة علة من جهة الملل الأربع في وجود السرير و العلة الثانية المادة وهي الهولي الحاصلة في الفراغ و العلة الثالثة الفاعلية وهي التجار والرابعة الغائية وهي الانخاض للجلوس لكن الداخل في ذات المركب من هذه الملل الأولتان دون الأخيرتين وقوله ومن لطائف الخ وجه لطافته بغير امتياز الشيء مادية ووجودا (قوله أنه مشتعل على الملل الأربع) أي أنه تعريف بلوازم تشير إلى تلك الملل الأربع فهو مشتعل عليها باعتبار اشتغالها على

الطوائف الكائنة للأشياء فيكون المعنى وبض الطوائف الكائنة ذلك البعض بالتحريف فتقدم البضعية على الإضافة فتعني أن البضعية من مطلق الطوائف وإن الإضافة في الحقيقة لذلك البعض لا للطوائف تدبر (١١٩) (قوله والحق الخ) يعني أن من

في مثل هذا التركيب إنما تدل على أن هذه اللطيفة

بعض الطوائف التي تنسب لهذا التركيب أما على وجه التحقق بأن يكون فيه لطائف أخرى وعلى وجه الجواز بخلاف من في نحو قولك زيد من أقوم (قول الشرح إشارة إلى العلة الصورية) العلة الصورية هي جزء الجسم

أنه مشتعل على الملل الأربع

(قوله أنه مشتعل على الملل الأربع)

الإضافة أفاد بضعية هذه اللطيفة من مطلق الطوائف لأن طوائف هذا التحريف والحق أن محبة كلة من في أمثال هذا الموضوع يكفيه كون المذكور بضاً من مدخول من ولا يقتضي وجوداً أمراً آخر بل جوازاً (قال مشتعل على الملل الأربع) أي تعريف بلازم يشير إليها وجه لطافته أنه بغير امتياز الشيء مادية ووجوداً ثم أن الأمور والهيئة الاجتماعية داخلتان في المرتبة أعنى المرفف والحجة خارجتان عن الترتيب فاطلاق المادية والصورية على التشبيه ٢ وأما القول بأن المراد بالملل الأربع الملل الأربع لا يكون لاجله النظر أعنى المرفف والحجة والملل الأربع كما تضاف إلى المركب تضاف إلى إيجاده وكما بغير اشتغال تعريف المركب عليها إضاحه كذلك بغير إضاح إيجاده وإن كان يصح إطلاق المادية والصورية على الحقيقة فع كونه تكلفاً مخالفاً لعبارة الشارح

الذي لا بد أن يكون الجسم معه بالقلل والمادية جزؤه الذي يصلح أن يكون معه بالقوة وقد يستملان بمعنى الجزء الذي يكون الشيء مع بالقلل أو بالقوة فلا يختصان بالأجسام وهو المراد هنا (قوله أي تعريف بلازم) لأن حقيقة الفكر حركتان مبدأ الأولى منهما المطلوب ومنها آخر ما يحصل من المبادي ومبدأ الثانية أول ما يوضع منها لتقريب ومنها المطلوب تعريفه بالترتيب تعريف باللازم الغير المحمول بناءً على جوازه ما توسع (قوله أي تعريف بلازم الخ) سيأتي للمعنى أن الانكسار جزئيات للحجة والمرفف فيكون المراد من الفكر هو مجموع المادة والهيئة وذلك الترتيب لازم لذلك المجموع وما ذكرناه بأعلى الهامش لا يوافق ماسياً وإن ذكره المحقق في حاشية المواظف (قوله يشير إليها) أي إلى الملل الأربع لتظهر لكن كون الهيئة علة صورية له والأمور المعلومة علة مادية له مبني على التشبيه من حيث أنه يكون مع الأولى بالقوة ومع الثانية بالقلل (قوله مادية) بسبب بيان المادة والصورة ووجودا بسبب الفاعل والغاية (قوله داخلتان في المرتبة الخ) أي والعلة المادية والصورية يجب أن يكونا جزءاً من ماله علة له (قوله على التشبيه) ووجه الشبه ماهر وحيث أن الملل الأربع علل لتظهر حقيقة في الفاعل والغاية وبماز في المادة والصورة (قوله والملل الأربع كما تضاف الخ) اعتذار عن إضافتها لتظهر أنها علل لا لاجله النظر (قوله تضاف إلى إيجاده) يقال لا بد لإيجاده من الملل الأربع (قوله كذلك بغير إضاح إيجاده) أي كذلك بغير اشتغال تعريف النظر الثاني به يحصل المركب كمال إضاحه كما في الصمام (قوله مخالفاً لعبارة الشرح) فإن كلامه في الصورة والفاعلية والغائية صريح في

القوازم المشيرة لما تم ازما ذكروه من ان فاعل النظر هو المرتب الناظر وغايته التأدي الى مجهول كلام منسوب الى التحقيق واليقين وأما جعل الأمور الملوحة مادة وان الهيئة العارضة لتلك الأمور صورة فهو على سبيل تشبيه بالمحسوس لان المادة والصورة اما يكونان للجسام (١٢٠) والنظر الذي هو الفكر من الاعراض النفسانية

أقول كل مركب صادر عن فاعل مختار لابد له من علة مادية وعلة صورية وهما داخلتان فيه ومن علة فاعلية وعلة غائية وهما خارجتان عنه وقد يعرف الشيء بالقياس الى علة واحدة أو علتين أو ثلاث وإذا عرف بالأربع كان ذلك أكل من باقي الاقسام وليس المراد من التعريف بالمثل أن تكون هي بنفسها معرفة لانها مبنية للمعول بل المراد أنه يؤخذ للمعول بالقياس الى العلة محمولا عليه فيعرف بها وما ذكروه من أن فاعل النظر هو المرتب الناظر وأن غايته هو التأدي الى مجهول فهو قول بتحقيق وأما ان الأمور الملوحة مادية وأن الهيئة العارضة لتلك الأمور صورية فهو قول على سبيل التشبيه

يستلزم ان يكون اطلاق الفاعل والغاية مجازا لان فاعل المعرفة والحجة المبدأ القياس دون المرتب والملة الغائية اما تكون للصادر بالاختيار (قوله كل مركب آه) اي موصوف بالتركيب في نفسه مع قطع النظر عن اعتبار المتبرك كما هو المتبادر سواء كان موجودا خارجيا أو ذهنيا وهو المراد بالتركيب الحقيقي الواقع في بعض تصانيفه فلا يرد كل أمرين موجودين اعتبر التركيب بينهما فانه مركب وليس له مادة ولا صورة قيد بالتركيب لان البسيط لا يكون له علة مادية ولا صورة سواء كان صادرا عن مختار أو موجب وبالصادر عن المختار لان الصادر عن الموجب لا يكون له علة غائية سواء كان مركبا أو بسيطا وادخال الفكر في هذه السكينة على التشبيه المتفرع على اثبات المادية والصورة له كما لا يخفى (قوله من علة مادية آه) لان المتصف بالتركيب في نفس الامر لابد له من الاجزاء التي هو بها بالقوة ومن الانضمام به بالفعل ولا فني للمادية والصورة الا ما به التي بالقوة وما به الشيء بالفعل بخلاف المركب الاختياري اذ لا انضمام فيه في نفس الامر بل بمجرد الاعتبار (قوله داخلتان فيه) مقومتان ماهيته ولذا نسبتا على الماهية (قوله ومن علة فاعلية) لانه ممكن والممكن لابد له من الفاعل (قوله وعلة غائية) وهي مالا حله الفصل لان الصادر بالاختيار لابد له من مرجح يرجح أحد طرفي الفصل على الآخر كيلا يلزم الترجيح بلا مرجح على ماطر في الحكمة والاشاعة ينكروه (قوله خارجتان عنه) أي عن ماهيته يتوقف وجوده عليها ولذا خصتا بطل الوجود (قوله كان ذلك اكل الى آخره) فالاختصاص المستفاد من اضافة اللطائف الى هذا التعريف ليس حقيقيا بل بالنسبة الى الاقسام الثلاثة (قوله وليس المراد آه) بيان لفائدة اعتبار قيد الاشياء وحل لما وقع في عباراتهم أنه تعريف بالمثل الاربع (قوله قول بتحقيق) من حققت الامر اذا تحققت وبقوته اي قول منسوب الى اليقين لاشبهه فيه (قوله فهو قول على التشبيه) أي تشبيه ما به الفكر بالقوة للمادية وتشبيه ما به بالفعل بالصورة وان كانا خارجين عن ماهيته ومن هذا ظهر ان كونه قولاً بالتشبيه لا يحتاج الى التليل لكونه معلوما بما ذكره سابقا من كون المادية والصورة داخلتان في المركب فالتعليل بقوله لان النظر آه على سبيل التزل اما باعتبار آه قد يطلق النظر على مجموع الأمور المرتبة المخصوصة كما وقع في عبارة الملخص واما باعتبار ان المادية قد تطلق على

اتها على الترتيب فالحمل عليه المادية (قوله لان فاعل المعرفة الخ) وليس لناظر الا الترتيب (قوله انما تكون للصادر بالاختيار أي والمعرف والحجة ضروريان بمد النظر الذي هو بالاختيار (قوله وهو المراد الخ) ويقابله الاختياري المذكور (قوله وليس له مادة الخ) اذ المادة ماقوم بها الصورة ولا قيام هنا بل مجرد اعتبار (قوله لا يكون له علة المادية) لانها ما تركب منها الشيء والملة الصورية هي الهيئة الحاصلة من اجتماع الاجزاء وهنا ليس كذلك (قوله لان الصادر عن الموجب الخ) أي مالا اختيار له أصلا (قوله المتفرع على اثبات الخ) أي ادعاء وجه الشبه (قوله بل بالنسبة الى الاقسام الثلاثة فلا ينافي ان كل تعريف اشتمل على المثل الاربع تكون تلك الطليقة من لفظه (قوله بيان لفائدة

اعتبار الخ) أي ولم يقل تعريف بالمثل الاربع كما قالوا (قوله قدس سره محمولات عليه) أي أمر واحد

يعبر الى تلك المثل يصح حمله على المعرفة اذ ليس بين المعرفة والتعرف حمل (قوله قد يطلق النظر الخ) فتكون تلك الأمور مادة له والهيئة الحاصلة لها صورة لكن على سبيل التشبيه من حيث انها لا يكونان الا للجسام

(قوله بالمطابقة) متعلق بالإشارة (قوله الخاصة لتصورات) أي الخاصة لتصورات لان الهيئة للمدركات لا لاادرا كانت وقوله الخاصة اي من حصول الحال في الحال لما علمت ان الصورة عندهم حالة في القات وان القات واحدة والصور تتوارد عليها وكذا يقال في قوله الخاصة لاجزاء السرر (قوله في اجتماعها) أي بسبب اجتماعها (قوله والى الملة الفاعلية) أي انه مكتسب له على طريق أهل السنة وموجد له على طريق أهل الاعتزال (قوله بالاتزام فيه ان الترتيب جعل كل شيء في مرتبته أو جعل الأشياء كالتيه الواحد كالصورة هي الهيئة وهي غيره على كل من التعريفين لان الهيئة معلولة للترتيب لازمة له وظاهر ان الملة غير المعلول فالترتيب يدل على الهيئة بطريق الاتزام على الفاعل كذلك فلا وجه لما ذكره من التفرقة وأوجب باه لا كان الغرور في الاول اظهر من الثاني وذلك لان دلالة الترتيب على الفاعل من دلالة (١٣١) المعلول على الملة ودلالة الترتيب

على الصورة من دلالة الملة
على المعلول ودلالة الملة
على المعلول اظهر من دلالة
المعلول على الملة جعلها
من قبيل الدلالة المطابقة
أي انها تشبه الدلالة المطابقة
في الظهور وانما كانت دلالة
الملة على المعلول اظهر من
المعكس لان الملة المعنية
تدل على معلول معين وانما
المعلول فلا يدل على ملة
معينة بل على ملة ما مثلاً
النارعة للاحراق فالاحراق
معلول فيلزم من معرفة
الملة معرفة المعلول دون
المعكس فقي عرفت النار
عرفنا الاحراق ولا يلزم
من معرفة الاحراق
معرفة النار بل هو ان يكون
من الشمس فالترتيب

فالترتيب اشارة الى الملة الصورية بالمطابقة فان صورة الفكر هي الهيئة الاجتماعية الخاصة لتصورات
والتصديقات كالملة الخاصة لاجزاء السرر في اجتماعها وترتيبها والى الملة الفاعلية بالاتزام
لان النظر من الاعراض اتفاسية والمادة والصورة اما تكونان للاجسام (قوله فالترتيب اشارت الى الملة
الصورية بالمطابقة) أقول اعترض عليه بان صورة الفكر كما اعترف به هي الهيئة الاجتماعية ولا شك انها
ليست نفس الترتيب بل هي معلولة له فيكون دلالة الترتيب عليها التزامية كدلالته على المرتب ويمكن
أن يقال ان دلالة الترتيب على الهيئة التي هي المعلولة له اظهر من دلالته على المرتب الذي هو قاعه
لان دلالة الملة على معلولها أقوى وأظهر من دلالة المعلول على علته لان الملة المعنية تدل على معلول
ما به التي بالقوة مطلقاً حيث جعلوا الموضوع داخل في المادةية كما في الحركات (قوله من الاعراض اتفاسية)
أي المختصة من بين الاجسام بذوات الاض الحيوانية سواء قلناه ان الترتيب مخصوص أو المرتب مخصوص
(قوله والمادة والصورة آه) صرح به المحقق الطوسي في شرح الاشارات حيث قال انما قال اي
الشيخ كتبها علته المادة والصورة ولم يقل ما علته لان الترتيب لا مادة له ولا صورة فانه كم والمادة
والصورة تكونان للاجسام انتهى فانه صريح في انها بمعنى المادة والصورة المختصين بالاجسام واليه
تفسير عبارة الشارح حيث قال وصورة الفكر آه بعد التبرير بالملة الصورية وهذا لا ينافي ما صرح به
السيد في شرح المواظ من ان المراد بالملة الصورية والمادة ما بين الاجسام والاعراض وكذا ما في
شرح الملخص من ان المراد بالمادة والصورة هنا أي في قسم الملة ما بين الاجسام والاعراض لان
تلك الارادة بطريق التشبيه والمجاز فاندفع الشكوك التي عرضت للتأخير (قوله بل هي معلولة
الى آخرة) قيل هذا انما يتم اذا جعل الترتيب مصدر الفاعل فدلوه نفس الهيئة الاجتماعية فدلته
عليه مطابقة وليس بشيء لان النظر صفة الناظر فكيف يصح تعريفه بما هو صفة الامور ولان
التأدي ملة فانية لنظر لا الهيئة المرتبة عليه (قوله لان دلالة الملة على معلولها) قال المحقق

(١٦ شروح الشمسية) معلول للفاعل وعلة في الهيئة لان الشيء قد يكون علة باعتبار ومعلولاً باعتبار آخر فدلالة الترتيب
على الفاعل من دلالة المعلول على الملة ودلالة الترتيب على الهيئة من دلالة الملة كما علمت

(قوله مطلقاً) أي سواء كان داخل أو خارجاً كاللوضوع للعلم فانه خارج عن العلم لكن يكون به بالقوة من حيث ان المحمولات
التي هي العلم لا تكون الاعلى موضوع ثم ان الصورة تابعة للمادة (قوله الحيوانية) أخرج الآية (قوله او المرتب) أي بناء
على التنزل (قوله في انها) أي الملة للمادة والملة الصورية (قوله بمعنى المادة والصورة الخ) المادة ماملاً فراغا والصورة
جوهر حال في المادة قطعة الخشب مادة صورها هي الخشبية فاذا احترق تبدلت الصورة الخشبية بالصورة الرمادية قوله
المختصين بالاجسام أي المركب منهما الاجسام (قوله فدلته عليه) أي على مدلوله (قوله قدس سره لان الملة المعنية تدل على
معلول معين قيل عليه ان أريد بالملة المعنية الملة التامة فسلم لكن لا يتم التعريب وان أريد بها الملة الخاصة فلا يلزم وأوجب

(قوله كالتجار) ظاهره ان التجار علة للسرى وفيه ان افعال اليد حركاته في المولوة وأما الهيئة الحاصلة للسرى فأن حركاته فالحاصل ان التجار انما هو علة لافصاله وحركاته والهيئة ناشئة عن حركاته (قوله الى العلة المادية) المادة ما يكون الشيء حاصلها بها بالقوة العلة التفاعلية ما يكون الشيء حاصلها بها بالفعل (قوله فان الفرض من ذلك الترتيب الخ) فيه ان هذا

بان المراد بها العلة التامة ولما ثبت ان نوع العلة يدل على ممول معين كان دلالة العلة أى ولو ناقصة مطلقاً أقوى من دلالة الممول أقول هذا الكلام ظاهري لا يليق بكلام الحكماء ويمكن ان يقال المراد بالعلة ما يستلزم وجوده وجود الممول ويحقق الممول عند تحققه ولا شك ان الترتيب وان لم يكن علة تامة لكن يحقق منه الممول وقيل ان العلة التامة أيضا لا يدل على ممول معين نعم وجودها يستلزم وجود الممول وأوجب عنه بان المراد بدلالة العلة التامة ان التصديق بوجود العلة التامة يستلزم التصديق بوجود الممول وقتل عن بعض الاكابر ان المراد بالتبين هنا التبين النوعي فان كل علة معينة بالتوابع كالتار تدل على ممول معين كالحرارة دون العكس لان الحرارة المينة بالتوابع لا تدل على علة معينة كالتار واعترض عليه بان هذا انما يتم اذا كانت الحرارة العارضة للشئ (١٢٢) والحرارة العارضة للتار والعارضة للحركة متحدة بالتوابع فاجاب بانه كذلك كما

اذ لا بد لكل ترتيب من مرتب وهي القوة الفاعلة كالتجار للسرى وأمور معلومة اشارة الى العلة المادية كقطع الخشب للسرى ولتأدي الى مجهول اشارة الى العلة الغائية فان الفرض من ذلك الترتيب معين والممول المين يدل على علة ما فارد التنبه على ذلك فصر بالمطابقة على معنى أن دلالة الترتيب على الهيئة كالمطابقة في الظهور

الطوسي في شرح الاشارات العلم التام بالعلة التامة لا يتم من غير علم بكونها مستلزما لجميع ما يلزمها لتاتها وهذا العلم يتضمن العلم بلوازمها التي منها مولواتها الواجبة بوجودها فالعلم التام بالعلة التامة يقتضى العلم بماحية الممول وآتيته والممول من حيث هو ممول لا يقتضى علة معينة وأما يقتضى علة ما لوجوده فالعلم للممول من حيث هو ممول يقتضى العلم بآية العلة دون ماهيتها انتهى وخلصته انه لا بد في العلة من خصوصية بها يصدر الممول المين دون غيره فاذا علم بتلك الجهة استلزم العلم بالممول بلا شبهة بخلاف الممول المين وحاصل الجواب انه لا شك في دلالة الترتيب على الهيئة والمرتب لان الذهن يتخيل منه اليها والاولى دلالة العلة التامة بمعنى الفاعل المستقل بالتأثير والثانية بالعكس فالاولى أقوى ولو قال فان الترتيب المين يدل على الهيئة المينة بلا شبهة دون المرتب فلذا عبر عنها بالمطابقة لكنني في مقصوده لكنه قصد آتياه بالقاعدة الكلية فاندفع الشكوك التي عرضت للتأثرين بتدبر (قال كالتجار) هذا بناء على بادي الرأي والا فالتجار فاعل للحركات التي هي معدت للسرى

ين في موضعه ومحصل الجواب ان دلالة الترتيب على الهيئة التي هي معلومة أيضا لا لزما لان الا للشرح عبر عنها بالمطابقة لتنبه على ان احدى الدلائلين الالتزاميتين أظهر من الأخرى وبهذا أيضا اندفع ما قيل من ان الترتيب لو كان اشارة الى العلة الصورة بالمطابقة لكان الترتيب نفس العلة فلم يصدق الترتيب على الفكر فامل اه عماد على السيد (قوله قال المحقق الطوسي الخ) من

هنا قالت الفلاسفة علمه تعالى بالسلك متطوفاً عليه بذاته (قوله فالعلم التام الخ) أما الاول فلان العلة لذاتها الترتيب متوجهة للممول فالعلم بها من حيث ايجابها له بوجوب العلم به بينه وأما الثاني فلان للممول يقتضى العلة لاقائه بل لا يمكنه والا لمكان انما يقتضى علة ما تبين العلة من قبلها (قوله وآتيته) أى وجوده وذلك لانه لا بد من وجوده عند وجوده لتأثيرها (قوله لا بد في العلة من خصوصية الخ) ضرورة ان التأثير في المعنى دون غيره أما الممول فلا خصوصية له اذ لا تأثير منه (قوله بخلاف الممول فانه انما يلزم قابلية التأثير من أى مؤثر (قوله لان الذهن يتخيل الخ) فالمراد بدلالة الالتزام ان يكون هناك علاقة مصححة للاتصال وهو اقزوم انتهى بل معنى الام لا اقزوم الين يعنى عدم الاحتكاك كما يفيد كلام الصام (قوله بمعنى الفاعل المستقل الخ) لا بمعنى مالا يتوقف تأثيره على شيء حتى يرد ان الترتيب يتوقف على الاختيار ووجود المرتب ولذا وهم بعضهم فقال انه ليس بعلة تامة كما قدم (قول الشرح اذ لا بد لكل ترتيب الخ) دليل لاستلزام الترتيب هنا لفاعل حاصله ان هذا فرد من افراد الترتيب وكل ترتيب لا بد له من مرتب فا هنا لا بد له من مرتب فاندفع مافى الصام أيضا (قوله دون المرتب) أى المين (قوله للتأثرين منهم قره ملود وعماد) (قوله فاعل للحركات) أى التي هي صنع السرى

علة للمركب أى الهيئة الاجتماعية لا لترتيب فى الحقيقة فان الملل بالملل اما هو المركب بجماله (قوله ليس الا ان يتأدى الفهم) أى الى ان تصل النفس (قوله كجلوس السلطان) ظاهره ان الجلوس علة للسرى مع ان الجلوس علة لاتخاذ السرى ويمكن ان يجاب بأن يقال هو علة له من حيث اتخاذه وتبين من هذا كله ان الفكر عبارة عن هذا المركب من المادة والصورة ومعلوم ان التعريف عين المرف وحينئذ فقول الشارح انه مشتمل على الملل الاربع الخ فيه نسمع اذ ظاهره يقتضى ان الملل الاربع داخله فى المركب لان التعريف عين المرف (قوله أى الفكر) اتافره بذلك رعاية لسوق الكلام لان الكلام أولا وآخرا فى الفكر وما قبل اما فسر له دفع توهم أن يجعل الترتيب على مجرد الهيئة الاجتماعية فتوهم لان المشار اليه الترتيب المخصوص الذى هو الفكر (قوله دائما) قيد فى التقي لاقى الثاني أى ان صوابه منفية فى جميع الاوقات والا لاقتضى ان جميع الفكر خطأ مطلقا لان المعنى عدم صوابية الفكر فى جميع الاوقات ثم ان هذه البارة محتملة لامرين الاول ان بعض الافكار صحيح فى بعض الاوقات وبعضها خطأ فى بعضها وهو الواقع الثاني ان جميعها غير صواب لان هذا الكلام من قيل سلب السوم وهو صادق بصورتين وعلى كل حال فيكون خطأ الفكر ثابتا فى بعض الاوقات فقد تحقق فكر فاسد ولم يتحقق ان كل فكر صحيح لانه من عموم السلب لانه لا يكون كذلك الا اذا جمل دائما قيما فى التقي (١٢٣) وهو يلزم عليه الخطأ (قوله فن

واحد) تفصيل متناضفة الغلاء ويتأدى أى يصل فكره وقوله الى التصديق بحدوث العالم كاهل السنة وانما زاد لفظ من وعقله بالامل الثاني بصد لاجل ان يكون اشارة الى ان القصد تفصيل متناضفة الغلاء باعتبار مقتضى افضالهم لا باعتبار ذواتهم بخلاف ما لو قال فواحد يؤدى الخ لكان مفيدا لتفصيل المتناضفة باعتبار افراد

ليس الا ان يتأدى الفهم الى المطلوب المجهول كجلوس السلطان مثلا للسرى وذلك الترتيب أى الفكر ليس بصواب دائما لان بعض الغلاء يناقض بعضا فى مقتضى افكارهم فن واحد يتأدى فكره الى التصديق بحدوث العالم ومن آخر الى التصديق بقدومه بل الانسان الواحد يناقض نفسه بحسب الوقتين فقد فكر ويؤدى فكره الى التصديق بقدوم العالم ثم فكر ويناقض فكره الى التصديق بحدوده (قوله لان بعض الغلاء يناقض بعضا) أقول دل هذا على أن الفكر قد يكون خطأ وان (قال كجلوس السلطان) أى للسرى وهو ايضا قول ظاهري والافواه غايه لايجاد السرى (قال أى افكر) فسر الترتيب بالفكر رعاية لسوق الكلام فان ما قبله وما بعده مذكور بلفظ الفكر وما قيل أنه لوهم ان يجعل الترتيب على مجرد الهيئة الاجتماعية فتوهم لان المشار اليه الترتيب المخصوص الذى هو الفكر (قال ليس بصواب دائما) أى فى جميع الاوقات قيد للسني فلا بد ان يكون خطأ فى بعض الاوقات فتتحقق فكر فاسد اما بان يظهر فساد الفكر الاول بينه أو يظهر فكر آخر يناقضه وعلى التقديرين لا يكون كل فكر صحيحا فيتلازم أول الكلام وآخره (قال فن واحد) تفصيل متناضفة الغلاء فلذا قدم الجار والمجرور على متفق وزاد من ولم يقل فواحد لان المقصود بالذات

الغلاء وهو غير المقصود (قوله بل الانسان الواحد) أضرب بهذا لكونه أظهر من الذى قبله لان الشخص أعلم بنفسه من علمه بغيره (قوله بحسب الوقتين) فيه ان شرط التناقض اتحاد الوقت ومتى احتلف لم يكن تناقض وأجيب بأنه اراد بالتناقض (قوله أى السرى) أى غاية السرى لاتخاذ لهدم مواضع كلام الشرح ولذا كان قولنا ظاهرا (قوله لايجاد السرى) لان العلة الغائية هي الحامل على الفعل ذهنا المترتب عليه خارجا (قوله أنه لوهم الخ) أى لدفع ذلك التوهم الثاني من جعل الترتيب بالاغلية بلطابقة مع ان المراد وقوع الخطأ بحسب المادة والصورة ما قبله مجرد الهيئة أى الهيئة المجردة عن المادة (قوله قبل للسني) فيكون من سلب السوم ويصدق بكون الجميع خطأ وكون البعض خطأ والبعض صوابا وعلى كل تحقيق كونه خطأ فى بعض الاوقات (قوله اما بان يظهر فساد الفكر الاول بينه) اشارة الى قول الشرح بل الانسان الخ وقوله أو يظهر فكر آخر اشارة الى قوله فن واحد الخ (قوله ولا يظهر فكر آخر) يناقضه فيكون ناقسا واحدا لابينه (قوله لا يكون كل فكر صحيحا) بان يكون الكل باطلا والبعض باطلا والبعض صحيحا (قوله فيتلازم الخ) فتزعم على قوله فلا بد الخ اذ نفي الصوابية عن الفكر الدائم اما يستلزم ان ليس كل فكر صوابا بخلافه من الراسط تدبر (قوله فلذا قدم الخ) أى لكونه تفصيلا متناضفة الغلاء قدم الجار والمجرور لانه قيد الحصر فيه (قوله ولم يقل واحد) سم انه قيد الحصر أيضا نحو رجل جلي (قوله لان المقصود بالثبات الخ) وذلك اما فهمي من زياتهم لان

الثنوي وهو المخالف أو ان الوقتين ليسا طرفين للتناقض بل للفكرين المؤديين للنتيجة فقوله بحسب الوقتين على حذف مضاف أي بحسب فكره في وقتين وأما التناقض فباعتبار النتيجة فمن التناقض واحد هو زمن وجود نتيجة الفكر الثاني مثلا الشخص تارة يفكر فيؤديه فكره الى حدوث العالم وتارة يفكر فيؤديه فكره الى قدمه فمن التناقض هو زمن وجود النتيجة الثانية لان النتيجة الاولى حاصلة عنده الى ان حصلت الثانية فاجتمع الامر ان ضد حصول الثانية يتغير في الثابت للعالم فالوقت متحد وتعدد الوقت اما هو باعتبار الفكرين (قوله لزوم اجتماع التقيضين) أي وهو محال أي فكونها صوابين محال أي وليس بمحققين أيضا والا لازم ارتفاع التقيضين (١٢٤) وارتفاعها محال كاجتماعها فثبت ان البعض صواب والبعض خطأ وهو المطلوب

فالفكر ان ليسا بصوابين والا لازم اجتماع التقيضين فلا يكون كل فكر صوابا

بداهة العقل لا تفي بتمييز الخطأ عن الصواب والا لما وقع الخطأ من الغلاء الطالين للصواب المارين عن الخطأ وانما قال بل الانسان الواحد يتناقض نفسه في وقتين لانه أظهر فان العاقل المفكر اذا قس على أحواله وجد أنه يعتقد أمورا متناقضة بحسب أوقات مختلفة أي يفكر في وقت ويستقد حكما ثم يفكر في وقت آخر ويستقد حكما آخر منافضا للحكم الاول فالوقتان انما هما لفكرين وأما التبتجان فتشتملان على اتحاد الزمان المعتر في التناقض واقتصر على بيان الخطأ في الافكار الكسبية بيان منافضة مقتضى الافكار دون تفصيل الغلاء (قال والا لازم اجتماع التقيضين) ان أدى الفكر الى التقيضين فظاهر وان أدى الى المتافين فلا يتزام كل منهما قبض الآخر (قوله وان بدية العقل آه) فلا يرد ان وقوع الخطأ لا يتزام مساس الحاجة الى القانون لجواز ان يكون تميز الخطأ عن الصواب بديهيا حاصلا بمجرد الالتفات فان قلت عدم كفاية البديهية لا يقتضي الاحتياج الى القانون لجواز ان يكون ضروريا سوى البديهي الاولى قلت معلوم بالضرورة انه ليس التميز من الحسب والتجربيات والتوارث والحسبيات فلو كان ضروريا كان بديهيا أولا أو من قضايا قياساتها وما على التقديرين تكني البديهية في ذلك ولذا لم يقل ان مجرد التوجه لا يكفي بتمييز الخطأ عن الصواب (قوله من الغلاء الطالين آه) في التوضيف اشارة الى دفع ما يترجم من انه يجوز ان يكون الخطأ لمدم طلبهم الصواب بل مجرد التشكيك والتعاطي وهذا الوصف مستفاد من لفظ الغلاء فان شأن الغلاء طلب الصواب لا التشكيك والتعطيل (قوله لانه أظهر) لان اطلاع الشخص على حال نفسه اظهر من اطلاعه على حال غيره (قوله فالوقتان الى آخره) أي في المتن والشرح فالجواب والجور متعلق يتناقض بتضمن معنى التفكير (قوله وأما التبتجان آه) فلا يرد ان شرط التناقض اتحاد الزمان فكيف يصح قوله بتناقض في وقتين (قوله واقتصر على بيان الخطأ آه) أي الشارح حيث قال فن واحد (قوله لمدم ظهور ذلك) أي الخطأ في التصورات لان كل تصور معنى من المعاني لا يتناقض ولا يتنافى فيها انما المتعلق بين الاحكام الضمنية اللازمة لها

ولا يتم الكلام الا بهذه الموعنة ثم ان استحالة اجتماع التقيضين بدئية فلا يحتاج لدليل بخلاف مخالفة اجتماع الضدين فلها انما هي من لزوم اجتماع التقيضين وذلك لان كلام الضدين أخص من قبض الآخر فساد أخص من لا ياض وياض أخص من لا سواد فلو وجد سواد وياض لازم اجتماع سواد ولا سواد وياض لا ياض وهو محال بداهة (قوله اجتماع التقيضين فيه) ان القدم والحدوث مساويان لتقيض لا أيها قبيضان لان حدوث ساو للآقدم وقد يقال ان القدم يستلزم لاحدوث والحدوث يستلزم لاقدم فلو صدق القدم والحدوث لزوم اجتماع القدم ولا قدم

الكلام معها تفصيل المتعلق اه وبهذا تدفع ما قيل للظاهر ترك لفظة من اه (قوله الى التقيض نحو الانسان حيوان فست الانسان لحيوان وقوله المتافين كالأبدلت لحيوان بمجرد اه ونحو العالم قديم والعالم حادث فان التناقض لا بد منه من الإيجاب والسلب اه (قوله من الحسب والتجربيات الخ) هذه الازمة هي البديهي الغير الاولى لتوقفا على الحس والتجربة والتوارث والحدس وهو انتقال الفهم الى المطلوب دفعة بدون الحركتين اه (قوله ولذا لم يقل آه) أي لكونه اما بديهيا أو من قضايا قياساتها مما لان القضايا التي قياساتها مما ليست معلومة بمجرد التوجه بل مع ضمنية القياس الذي معها اه (قوله أظهر من اطلاعه على حال غيرها لاحتال ان الغير لا يمتد ما يدل عليه لفظه بخلاف حال الشخص نفسه فانه لازمة فيه اه (قوله معنى من المعاني التي لا يتناقض الخ) لانه لا يتناقض في الفهم انما التناقض في الاتساق وهذا مبحث طويل في حواشيه على القائد (قوله انما المتعلق الخ)

والحدوث ولا حدوث وهو اجتماع التقيض والحاصل ان للفكر ان اذا اتجا التقيض فاجتماعها اذا صدق الفكران ظاهر وأما اذا اتجا المتخالفين فاجتماع التقيض من جهة الاستزام كل من المتخالفين لقيض الآخر (قوله فست) أى دعت الحاجة الى قانون أى أمر وضابطوساين أن المطلق مسائل كلية وكل مسألة منه توصف بكونها قانونا فاطلاق القانون على الكل أى على الهيئة الاجتماعية من تلك المسائل من اطلاق وصف الجزئيات على الكل (قوله يفيد معرفة طرق اكتساب الخ) الطرق هي القول الشارح في النظريات التصويرية والطريق في النظريات التصديقية الحجة (قوله فست الحاجة الى قانون كلي) اعترض بأنه اذا كان بعض الافكار صحيحا وبعضها فاسدا لادعوا الحاجة الا الى تفصيل أحوال الافكار الجزئية لا الى القانون الكلّي وأجيب باننا لانعلم ذلك لكن تفصيل أحوال الافكار الجزئية متعذر فلا بد من قانون يرجع اليه في معرفة أحوال أى نظر أريد من

أى فيرجع الى التناقض في التصديقات فذا اقتصر عليه (قوله أو الكسب) عطف على الخطأ (قوله فترك الترض الخ) مفرغ على الثاني (قوله ليس لمدوم وقوعه) فيها بل تقع فيها بل لا يكون مافى الذهن (١٢٥) صورة لما أريد تصويره وهو مبنى

على أنه خطأ في التصور ورد بما سر من أنه خطأ في انتساب الصورة لشيء وهو التصديق (قوله بل لاحتياجه) أى بان وقوع الخطأ فيها وقد استوفى الكلام فيه في حواشي العقائد اهـ (قوله تلك الافكار الجزئية) أى التي وقع فيها الخطأ (قوله لا الاحتياج الى القانون فان من علم ان العالم حادث وكل حادث له صانع علم بالضرورة ان العالم له صانع وان لم يعلم ان الموجبتين في الشكل الاول تتجان

فست الحاجة الى قانون يفيد معرفة طرق اكتساب النظرية التصويرية والتصديقية
لتصديقات لعدم ظهور ذلك في التصورات (قوله فست الحاجة الى قانون) أقول يريد أن المقصود وان كان معرفة تفاصيل أحوال الانظار الجزئية لكنها متعذرة فلا بد من قانون

أو الكسب في التصورات بناء على شبهة الامام فترك الترض لبيان الخطأ فيها ليس لعدم وقوعه فيها حتى لا يثبت الاحتياج الى جزئى المتعلق بل لاحتياجه الى بيان لا يلبق بهذا المختصر المدون للبندى (قوله يريد الى آخره) يريد دفع ما يرد من ان اللازم من وقوع الخطأ في الافكار وعدم كفاية البديهية في التميز الاحتياج الى معرفة أحوال تلك الافكار الجزئية لا الاحتياج الى القانون وحاصل الدفع ان هنا مقدمة مطروحة تركها الشارح لظهورها كأنه قيل فست الحاجة الى قانون لمتعذر معرفتها تفصيلا لما عرفت ان بديهية العقل لا تفي بذلك التميز فلا بد من معرفة جميع الافكار الصحيحة والفاسدة التي لا تخصر في عدد حتى يمكن الحكم بان هذا الفكر الجزئى الواقع منا صحيح أو فاسد ولا شك في تعدد تلك المعرفة وأما لم يسل بلزوم الدور أو التسلسل لانه يحتاج كل فكر الى آخر أو يلزم احاطة الذهن بامور غير متناهية لجواز الانتهاء الى فكر جزئى يكون محته وتميزه عن الخطأ بديها أولا وقد بطل بان معرفة محبة الفكر الجزئى الواقع منا معرفة جينية لا تحصل الا من القانون الكلّي الذي يندرج فيه لان الطريق المقدور لنا ليس الا استدلال بحال الكلّي على الجزئى أو بحال الجزئى على الكلّي أو بحال الجزئى على الجزئى والاخير ان لا يفيد ان

موجبة (قوله لتعذر معرفتها الخ) علة لقوله الى قانون أى تعرف به اجمالا اذ متعذر معرفتها تفصيلا وقوله لما عرفت علة لقوله مست تدبر (قوله فلا بد من معرفة جميع الافكار الخ) بان يكون بحيث كل فكر يرد عليه نمكن من معرفة محته وفاسد كما يفيد قول الشرح وأى فكر صحيح وأى فكر فاسد فقلوه حتى يمكن الحكم بان هذا الفكر الجزئى الخ أى اى رد من أفراد الافكار الجزئية التي تقع منا (قوله حتى يمكن الحكم الخ) فالاحتياج الى معرفة الجميع الذى لا يتحصر اما هو لتتمكن من هذا الحكم للاحتياج الى المطالب التي لا تنافى كثرة حتى يمنع بان مطالب كل أحد بالفصل متناهية وغير المتناهية اما هو ما يصلح ان يطلب لكنه غير محتاج اليه (قوله لم يطل) بصيغة المجهول (قوله لانه يحتاج كل فكر الى آخر) اماما توقف عليه وهو الدور أو غيره وهو التسلسل (قوله ولا يلزم احاطة الذهن الخ) فالمتعذر فيه الاحاطة بنير المتناهية لان الاحاطة تنافي عدم التام وهذا غير محذور التسلسل اذ لا يلزم فيه الاحاطة بنير المتناهية اذ لانهاية فيه (قوله لجواز الانتهاء الخ) فيفتح التسلسل والاحاطة بنير المتناهية وكذا الدور لا يحتاج توقف كل واحد على غير ما توقف عليه (قوله بحال الكلّي) لاشبهه على حال الجزئى (قوله أو بحال الجزئى على الكلّي) وذلك هو الاستقراء فانه استدلال بحال الجزئيات على حال الكلّي (قوله أو بحال

الانظار المخصوصة (قوله من ضروريتهما) متعلق باكتساب وهذا يفيد ان مقدمات القياس لابد ان تكون ضرورية ولا تكون نظرية مع انها قد تكون نظرية والجواب ان المراد من ضروريتهما أي ابتداء أو بواسطة نظر لانه اذا كانت احدهما نظرية أو كلاهما لابد من دليل على ذلك وفكر حتى ترجع النظريات للضروريات حتى يسلم من الدور أو التسلسل مثلا العالم حادث وكل حادث لابد له من صانع كل منهما نظري لكن بينهما الضرورة فيستدل على الاولى بان العالم متغير وكل متغير حادث ولا شك ان الاولى ضرورية بقوله من ضروريتهما أي ولو بواسطة (قوله والاحاطة الخ) معطوف على معرفة والاحاطة بالافكار الصحيحة والفاسدة عبارة عن العلم بهما والافكار جميع ففكر هو ترتيب المقدمات (قوله الواصفة فيها أي في تلك الطرق) اعلم ان تصانيفنا يكون من جهة المادة والصورة وتارة يكون من جهة احدهما فاذا قلت العالم قديم وكل قديم مستثن عن المؤثر فهو قاسد المادة دون الصورة واذا قلت بفس (١٢٦) الانسان ليس بجيوان قاسد المادة والصورة لان صفى الشكل الاول لابد

من ضروريتهما والاحاطة بالافكار الصحيحة والفاسدة الواصفة فيها أي في تلك الطرق حتى يعرف منه ان كل نظر بأي طريق يكتسب وأي فكر صحيح وأي فكر قاسد وذلك القانون هو المتعلق * يرجع اليه في معرفة أحوال أي نظر أريد من الانظار المخصوصة (قوله من ضروريتهما) أقول لم يرد ان اكتساب النظريات إنما يكون من الضروريات ابتداء بل اراد ان اكتسابها إنما يستدعي الضروريات اما ابتداء أو بواسطة لجواز أن يكتسب نظري من نظري آخر ويكتسب ذلك النظري الآخر من نظري ثالث وهكذا لكن لابد من الانتهاء الى الضروريات دفعا للدور أو التسلسل (قوله أي فكر صحيح وأي فكر قاسد) أقول قد عرفت أن للفكر مادة هي الامور المعلومه وصورة هي الهيئة الاجتماعية اللازمة لترتيبها فاذا سمعنا كان الفكر صحيحا أو فسادا مما أوفدت احدهما كان قاسدا فاذا أريد اكتساب تصور لم يمكن ذلك من أي تصور كان بل لابد له من تصورات

ان تكون موجبة واذا قلت بفس الحيوان ليس بانسان صحيح المادة دون الصورة لعدم الإيجاب فصحة الفكر بصحة مادته وصورة (قوله حتى يعرف منه ان كل نظري الخ) أي جواب ان كل نظري (قوله بأي طريق يكتسب) بحيث يقال اذا كان المطلوب تصوريا فطره القول الخارج واذا كان نظريا فطره الحجة (قوله ان كل نظري) بكسر ان كانت من مقول السائل والا قاتنت (قوله وأي فكر صحيح) أي جواب هذا

اليقين ضمن الاولى وعلى كلا التعليلين لا يثبت الاحتياج الى المتعلق في تحصيل نظري يكون محم فكمه بدنيا اوليا مادة وصورة ولا ضرر في ذلك تقدير قائمها زلت فيه اقدام الناظرين (قوله يرجع اليه) في معرفة محم الفكر المخصوص مادة وصورة (قوله لم يرد ان اكتساب الى آخره) حتى يرد عليه ان اللازم بما تقدم هو الاحتياج الى قانون يفيد معرفة طرق الاكتساب للمجهولات من المعلومات دون الضروريات وما قيل ان قانون اكتساب النظريات من النظريات يصدق عليه انه قانون اكتساب النظريات من الضروريات فلا حاجة الى التعميم الذي ذكره قدس سره فانه يستلزم استدراك قوله من الضروريات (قوله قد عرفت آه) يريد بيان معنى محم الفكر وفاسده (قوله فاذا أريد آه) افاد تفصيل محم المادة والصورة المذكورتين سابقا وتبين بما ذكره قدس سره ان المراد

السؤال وهو ما احتوى على محم المادة والصورة وذلك القانون هو المتعلق من تسمية الشكل بوصف جزئه قوله التطبيقية وانما أي المنسوبة الى المتعلق - واعلم ان المتعلق قسمان نطق ظاهري أعني التكلم وبالطبي أعني ادراك المقولات والنسبة هنا يصح ان تكون للنطق الظاهري لان القوة التطبيقية سببها الادراكات الصحيحة والادراكات الصحيحة سببها الادراكات الصحيحة والافكار الصحيحة سببها المتعلق فالتعلق سبب للنطق الظاهري بواسطتين فان أريد بالنطق ما يشمل النطق الظاهري وبالطبي كان المتعلق سببا للاول وباسطتين والتاني بواسطة أعني الافكار الصحيحة . فقله انما يحصل بسببه أي سببا مبدا وباسطتين أو بواسطة

الجزئي على الجزئي وذلك هو التمثيل لكن في ذكر الاستقراء شيء لان ما نحن فيه معرفة حال الجزئي لا الكلي (قوله ولا ضرر في ذلك لان الاحتياج للقانون انما هو في غير البديهي الصحة اه) (قوله محم الفكر الخ) هذه هي الاحوال (قوله يستلزم لان معرفة قانون اكتساب النظريات من الضروريات انما هو باعتبار آخره أما باعتبار أوله فلا وجه لتقييد بالضروريات بخلافه على كلام السيد فانه يعتبر السكسب الاول ويقول انه من الضروري بواسطة تدبير (قوله استدراك قوله) أي التشرح

(قوله ومعنى وقوع الافكار فيها الخ) فمضى قول الشرح والاحاطة بالافكار الصحيحة والفاسدة المستدرجة تحت مسمى افكار
 بان يكون الفاسد لفقد الشروط ومنه يعلم اطلاق الطريق على الصحيح والفاسد ووجه اخذه من كلام السيد انه متى كانت
 التصورات والتصديقات مناسبة مع وجود الطريق المخصوص كان ذلك الفكر جزئيا للطريق الصحيح المئين في المتعلق والا
 كان جزئيا للطريق الفاسد المئين فيه ويدل لما قاله المحقق قول السيد في حاشية (١٢٧) المبالغ ان الافكار الصحيحة

يجب ان تكون موافقة
 لتلك القوانين بحيث اذا
 عرضت عليها كانت هي
 مندرجة تحتها وتلك منطقة
 عليها (قوله اندراجها
 تحتها) هذا معنى على ان
 الفكر مجموع المادة والصورة
 لا مجموع الحركتين ولا
 الترتيب فهو مخالف لما مر
 الا ان يكون الملزوم فيها
 مر هو مجموع الامور
 المترتبة اه (قوله ومعنى
 افادة المتعلق ايها) عبارة
 الصام مرقتها (قوله
 وبالافكار) عطف على
 المراد بالطريق (قوله توهم)
 لعله لان مجرد المناسبة
 لا يكفي في الصحة المترتبة
 بعد (قوله وخروج من
 المعاني الخ) لان الطريق
 في الاصطلاح هو الموصل
 لا مجرد المبادئ (قوله بينا)
 أى خاصة بينة (قوله الى
 المطلوب الصحيح) ويلزم
 الاصابة الى المطلوب الفاسد
 نحو العالم قديم وكل قديم

وانما سمي به لان ظهور القوة العقلية انما يحصل بسببه *

لما مناسبة مخصوصة الى ذلك التصور المطلوب وكذا الحال في التصديقات فكل مطلوب من المطالب
 الصورة والتصديقية مباد مينة يكتسب منها ثم ان اكتسابه من تلك المبادئ لا يمكن ان يكون بأي
 طريق كان بل لابد هناك من طريق مخصوص له شرائط مخصوصة يحتاج في كل مطلوب الى شيئين
 أحدهما تميز مبادئه عن غيرها والثاني معرفة الطريق المخصوص الواقع في تلك المبادئ مع شرائطه
 فاذا حصل مبادئه وسلك فيها ذلك الطريق أصحب الى المطلوب فان وقع خطأ أما في المبادئ او في
 الطريق لم يصب والتكفل بتحصيل هذين الامرين كما ينبغي هو هذا الفن (قوله لان ظهور القوة العقلية)
 أقول المتعلق يطلق على المتعلق الظاهري وهو التكلم وعلى المتعلق الباطني وهو ادراك المقولات
 وهذا الفن بقوى الاول

بطرق اكتساب النظريات أقسام المعرفة والحجة ومعنى وقوع الافكار فيها اندراجها تحتها وكونها
 جزئيا من جزئياتها وحمل طرق الاكتساب على المواد ومعنى افادة المتعلق ايها افادة مناسبة لها والافكار
 الترتيبات الواقعة فيها توهم وخروج من المعاني الاصطلاحية من غير ضرورة (قوله لما مناسبة مخصوصة اه)
 مثل كونه ذاتيا له أو خارجا محمولا مساويا بينا (قوله وكذا الحال في التصديقات) قاله لابد فيها من
 مقدمتين مشتملتين على الحدود الثلاثة (قوله فكل مطلوب الى آخره) وهذا هو محملة المادة (قوله
 من طريق مخصوص) مثل الحدود الرسم في التصورات والقياس والتخييل والاستقراء في التصديقات (قوله
 شرائط مخصوصة) كساواة المعرفة وكونه اجلي واجبا للصفى وكيه الكبرى مثلا (قوله لم يصب)
 أي لم يلزم الاصابة الى المطلوب الصحيح وان اتفق في بعض الاحيان كما في قولنا زيد حار وكل حار
 جسم وما قيل ان اللازم ههنا هو الجسمية التي في ضمن الحار فیه اه على تقدير تسليمه لا يجري
 في نحو كل الانسان فرس ولا شيء من الفرس جماد (قوله والتكفل الى آخره) أما التكفل لتحصيل
 المبادئ التصورية فيان أقسام الكلي وبيان خواصها التي تميز بعضها عن بعض وأما للطريق فيان أقسام
 المعرفة وشرائطها. وأما للمبادئ التصديقية فيان ما يتألف منه الصناعات الحس وبيان ما يتميز به بعضها
 عن بعض وبيان القضية واقسامها وشرائطها وأما للطريق فيان أقسام الحجة وشرائطها (قوله كما ينبغي)
 انما قال ذلك لان كل علم متكفل ببيان محمليه مباديه لكن لاحق التكفل لان العلم اليقيني بالجزئي انما
 يحصل من العلم بالكلي فان التخييل والاستقراء لا يقيدان اليقين (قوله ادراك المقولات) أي الامور
 الغائبة عن الحواس (قوله بقوى الاول) لان التكلم على وفق المعاني المدبرة في النفس قلنا كان

مستقن عن الفاعل (قوله على تقدير تسليمه) اشارة الى منه باننا اذا قلنا زيد حار وكل حار جسم مطلقا كانت النتيجة زيد جسم
 مطلقا ووجه التسليم ان النتيجة حينئذ زيد جسم مطلقا حاراي غايته ان تكون اظهر كذبا (قوله لا يجري الخ) قد يقال ان
 اللازم حينئذ ايضا لا شيء من الانسان الفرسي جماد الا ان يقال ان ههنا صادق بخلاف زيد جسم حاراي تدبر (قوله لان
 العلم اليقيني الخ) وبيان محمليه مبادي بقى المعلوم ليس بطريق حمل الكلي على الجزئي فان استعمل ذلك فيها كان من الرجوع الى
 المتعلق (قوله أي الامور الغائبة عن الحواس) فادراك الصور المأخوذة عن المحسوسات لا يقال له المتعلق

(قوله ورسومه) اشارة الى انه رسم لاحد كما يأتي بيانه (قوله آله) كالجنس في الحد (قوله قانونية نسبة الى القانون) وفيه ان هذا يمارض ماقدم لانه يقتضى انه غير قانون بل منسوب له وأجيب بان النسبة جاءت على الاصل لانه غير قانون بل منسوب للقانون وما تقدم من تسميته قانونا فعل طريق التجوز سلمنا انها حقيقية فلا مانع من نسبة الشيء الى نفسه اذا أريد المبالغة كما جرى اذا أريد السكال في الطرة وواحدى اذا أريد المبالغة في الوحدة وخرج بهذا القيد الآلة الحسية لانها دائما جزئية (قوله تعصم مراعاتها) سيأتي ما فيه (قوله هي الواسطة بين الفاعل) أي فهي ليست مطلق واسطة بل واسطة مخصوصة واحتترز بعن النسبة التي بين الموضوع والمحمول فانها وان كانت واسطة لكن ليست بين الفاعل ومنفعله (قوله في وصول أثره للغير) احتترز به عن الالة المتوسطة كما يأتي (١٢٨) (وقوله اليه) أي الى المتفعل (قوله قاطبة الاخير) يقتضى ان هناك قيدا آخر وهو

ورسوم به آله قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر فالآلة هي الواسطة بين الفاعل ومنفعله في وصول أثره اليه * كاللشاح للتجار فانه واسطة بينه وبين الخشب في وصول أثره اليه قاطبة الاخير لاخراج الالة المتوسطة فانها واسطة بين فاعلها ومنفعله اذ علة الشيء علة لذلك ويسلك بالتالي مسلك السداد فهذا الفن يتقوى ويظهر كلا مضي الطلق لنفس الانسانية المسماة تدبير الملقى سديدا كان التكميل سديدا (قوله ويسلك بالتالي الى آخره) الباء للتعمية لانه يحفظه عن عروض الخطأ فيه (قوله يتقوى ويظهر) في عطف يظهر على يتقوى اشارة الى ان الظهور في الشرح بمعنى دست يافتن على ما في التاج وفي التعبير بالنفس الانسانية اشارة الى ان القوة النطقية عبارة عنها وفي التوصيف بقوله المسماة بالناطقة الى وجه التعبير بالقوة النطقية فان التسمية المذكورة تشير الى كونها مبدأ للناطق وهو معنى القوة النطقية (قال آله) اختار صيغة المفرد اشارة الى كونه علما واحدا مفردا بالتدوين (قال هي الواسطة الى آخره) هكذا فسر الامام في شرح الاشارات فالواسطة كالجنس يشمل كل ما يتوسط بين الشيئين كواسطة القلادة والنسبة المتوسطة بين الطرفين وبقوله بين الفاعل ومنفعله خرجت الوسائل المذكورة مما لا يكون طرفا معا فاعلا ومنفعلا ولظهور قاعدة هذا القيد لم تعرض له التارخ وتعرض لقاعدة القيد الاخير أي في وصول أثره اليه وما قيل انه يصدق التعريف على الشرائط وارتفاع المانع والمعد لانها وسائط بين الفاعل والمتفعل في وصول الاراذل اذ الاتحاد لا يحصل بدونها فتوهم لانها متميات الفاعلية فان الفاعل انما يصير فاعلا بالفعل بسببها لاوسائط في الفاعلية (قال اذ علة علة الشيء الى آخره) تمثيل لقوله فانها واسطة آه ان رجع ضمير منفعله الى الفاعل بتأويل العلة وان رجع الى العلة المتوسطة فهو تمثيل لمقسة مطوية أي فتكون واسطة بين فاعلها ومنفعله أيضا لان فاعل الفاعل فاعل له بالواسطة لمدخلته في الفاعلية على ما قالوا من ان مطلق العلة ينصرف الى الفاعل أو لان الشيء اذا كان محتاجا اليه لانه محتاج

كذلك وهو قوله بين الفاعل ومنفعله ولم يبين محترزه كما فعلنا لظهوره (قوله لاخراج) العلة المتوسطة (كسر و اذا فرض ان زيدا علة في عمرو وعمرو علة في بكر (قوله بين فاعلها ومنفعله) أي فصر و واسطة بين زيد وبكر وهو المتفعل لعمرو (قوله اذ علة الخ) ظاهره انه علة لقوله فانها أي العلة المتوسطة وهو عمرو وواسطة بين فاعلها ومنفعله أي منفعلة العلة المتوسطة وهو لا يصح لان العلة الاولى مصدر وقها زيد والثانية مصدر وقها بكر وهي المتفعل والشيء المتوسط هو عمرو أي فصر و توسط بين فاعله ومنفعله نفسه لان بكرا

منفعلا لعمرو وهذا حاصل الدعوى فلا تغات فيها الى كون بكر أثرأ لزيد وهذه العلة تقتضي الالتفات الى ان بكرا أثر لزيد الشيء والجواب ان المعلوم للعلة المذكورة في الحقيقة محذوف والاصل فانها واسطة بين فاعلها ومنفعله ويلزم ان يكون واسطة بين فاعلها ومنفعله أيضا (قوله اذ علة علة الشيء الخ) فاذا كان عمرو واسطة بين فاعله ومنفعله لزم انه واسطة بين زيد وبين منفعله زيد وهو بكر

(قوله دست يافتن) دست هو اليد ويافتن الوجدان أي وجدان اليد والقوة (قوله اختار صيغة المفرد) أي التي تستعمل مفردا لان آله يستعمل مفردا وجما (قوله كل ما يتوسط الخ) يشمل الواسطة في الوجود بان يكون زمان وجودها بين زمني وجود غيرها والواسطة بحسب المكان أيضا (قوله والنسبة) عطف على واسطة (قوله تمثيل لقوله فانها واسطة الخ) ومراده به تحقيق دخولها في باقي التعريف حتي يمكن اخراجها بالقيد الاخير (قوله لان فاعل الخ) أي لا تريد بالمة في كلام الشرح خصوص الفاعل بل مطلق المحتاج اليه ويكون معنى قوله اذ علة الخ لان الشيء اذا كان محتاجا اليه الخ (قوله لعل ما قالوا الخ) متعلق بقوله لان فاعل الخ

لكن بواسطة صدق على بكر أنه منفعل للأنثين مما لكن يزيد بواسطة ولمعرو بغير واسطة وهذا كله اذا جعلنا ضمير منفعلا
 مائدا على الة المتوسطة كما هو التبادر أما لو رجع للفاعل أي يتفعل للفاعل ويكون أنت باعتبار أنه علة فالامر ظاهر لاخبار
 عليه ضمرو متوسط بين زيد وبين منفعه (قوله الا أنها الخ) استدراك على مايتوهم من الواسطة في الوصول (قوله لا يصل
 الى الملول) أي مطلقا وفيه أنه اذا كان لا يصل اليه لا يكون الملول منفعلا عن الة البعيدة فلا تكون الة المتوسطة واسطة
 بين الفاعل ومنفعل ذلك الفاعل بل واسطة بين فاعله ومنفعلها هي وجبته فلا يحتاج في اخراجها عن تصرف الآلة الى التبدل
 الاخير لمروجها بقوله ومنفعله أي منفعل ذلك الفاعل والحواب أنه لما كان زيد مؤثرا في عمرو وعمرو مؤثرا في بكر فلا شك
 ان زيدا له مدخل في وجود بكر وليس ذلك الدخول الا بكونه فاعلا له لانه لا يمكن وجود بكر الا بسبب كون زيد صار فاعلا
 لعمرو لكنه فاعل بغيره لم يصل أثره الى بكر فحيث بكر منفعل لزيد بغيره فيصدق حيثن على عمرو أنه واسطة بين الفاعل وأخرى
 زيد ومنفعله وهو بكر لكن منفعله في الجملة فيحتاج الى اخراجه بالقيد الاخير والى هذا أشار الشارح بقوله اذ علة علة الشيء
 علة له بواسطة (قوله فضلا) يستعمل بمعنى نقي وبمعنى زاد وجاوز فالتنقي على الاول الوصول الى الملول منتف حلة كون
 الوصول بقية من الوصول المتوسط واذا كان هذا الوصول البقية متبعا لزم (١٣٩) منه انتفاء أصل الوصول لان

الدار اذا اهدمت وبقي منها
 شيء ثم سين انتفاء لزم
 منه انتفاء المار لانه اذا
 انتهى بقية الشيء لم ينتف
 الشيء فالتنقي جعل بقية
 الوصول المطلق لانه

الشيء بواسطة فان (ا) اذا كان علة (ب) و (ب) علة (ج) كان (ا) علة (ج) ولكن بواسطة
 (ب) الا أنها ليست بواسطة بينهما في وصول أثر الة البعيدة الى الملول لان أثر الة البعيدة
 لا يصل الى الملول فضلا عن ان يتوسط في ذلك شيء آخر

بالناطقة فاشتق له اسم من التعلق (قوله لان أثر الة البعيدة لا يصل الى الملول) أقول
 اليه لا آخر كان الشيء الاول أيضا محتاجا اليه للآخر بالضرورة فهو اثبات لكون منفعل الة
 المتوسطة منفعل فاعله باثبات الفاعلية بواسطة أو بمقدمة كلية ضرورية تشمل الفاعل وغيره
 اولى مصادر على ما توهم (قال الا أنها الى آخره) استدراك من قوله فاعله واسطة بين فاعله
 ومنفعلها (قال فضلا عن ان يتوسط آه) يعني ان المتوسط في الوصول فرع لتحقيق الوصول فاذا
 انتهى الاصل انتهى الفرع بطريق أولى فضلا مصدر فضل من حد نصر وسمع وضرب بمعنى زاد
 وبقى على ما في شمس العلوم يقع بعد بني صريح أو ضنى لكتيبة من بني الادي على بني الاعلى فلي
 الثاني مناه انتهى الوصول مطلقا حال كونه بقية عن المتوسط أي عن الوصول بالتوسط وجزأ منه
 فيكون انتفاءه اظهر وعلى الاول مناه انتهى الوصول مطلقا حال كونه زائدا ومتجاوزا عن المتوسط

بمعنى انما عبرنا عن العلة في
 قول الشرح اذ علة الشيء
 الخ بالفاعل لان المراد بها
 بناء على ما قالوا الخ وقوله أو
 لان الخ عطف على قوله لان
 فاعل الخ (قوله فهو اثبات)
 أي قوله اذ علة الشيء

(١٧ شروح الشبهة) بناء على أنه تمثيل لمقدمة مطوية اثبات للكون المذكور باثبات الفاعلية بواسطة بناء على ان المراد
 بالة خصوص الفاعل أو اثباته للكون المذكور بمقدمة كلية بناء على ان المراد بالة مطلق المحتاج اليه سواء كان فاعلا أولا وعلى
 كل لامصادرة (قوله فهو اثبات الخ) بيان لتأثير الدعوى والدليل حتى تنفي المصادرة (قوله استدراك الخ) بين به ان الفاعل
 لا يجب ان يؤثر في التفضل فقط الاعتراض به اذا لم يصل أثر الة البعيدة اليه لا يكون التفضل منفعلا لما فلا يكون داخلا
 في باقي التعريف فلا يصح الاحتراز بالقيد الاخير عنها (قوله يعني ان المتوسط الخ) بهذا اندفع ما قيل ان ما بعد فضلا أولى
 بالتني مما قبلها وليس الوصول بواسطة أبدا من الوصول بواسطة لجواز توجهه على الواسطة (قوله يقع بعد بني) أي يقع بين
 أمرين متفقين بكون الثاني منهما أخرى بالتني من الاول للدلالة على كون الثاني أخرى بالتني من الاول (قوله عن المتوسط)
 لفظ عن فيه وفيما بعده بمعنى من كما يدل عليه قوله وجزأ منه وانما عبر أولا بين لانهما الموجودة في قول الشرح فضلا عن ان
 يتوسط الخ أي واذا انتهى الجزأ انتهى الكل بالاول وهو معنى ظهور انتفاءه (قوله مطلقا) أي غير مقيد بكونه جزأ وكون
 الحال قيداً لا ينافي تسلط التني عليه مطلقا تدبر (قوله حال كونه زائدا الخ) أي حال كون انتفاء الوصول مطلقا زائدا ومتجاوزا
 عن انتفاء الوصول بالتوسط ومن المعلوم أنه يلزم من تحقق الزائد وهو انتفاء الوصول مطلقا تحقق الزيد عليه وهو انتفاء الوصول

جل بنية للوصول المتوسط وعلى الثاني فالعني انتفاء الوصول مطلقا حال كونه زائدا عن الوصول المتوسط فانتهاء الوصول المتوسط اولوي لانه اخص من انتفاء الوصول مطلقا وانتفاء الوصول مطلقا الذي هو اعم قد نفي فليزم منه نفي الاخص نظير هذا قولك زيد لا يملك الدرهم (١٣٠) فضلا عن الدينار أي انه لا يملك الدرهم حالة كون نفي الدرهم زائدا على نفي الدينار فاذ انتفى الدرهم

واما الواسل اليه أثر العلة المتوسطة لانه الصادر منها وهي من البعيدة

قبل عليه فعل هذا لا يكون الملول منفعا عن العلة البعيدة فلا تكون العلة المتوسطة واسطة بين الفاعل ومنفعل ذلك الفاعل بل تكون واسطة بين فاعله ومنفعلها كما صرح به أولا وحيتشد لا يحتاج في اخراجها عن تعريف الآلة الى التقييد الاخير بل هي خارجة بقوله ومنفعله أي منفعل ذلك الفاعل والجواب أنا اذا فرضنا أن (ا) مثلا أوجد (ب) و (ب) أوجد (ج) فلا شك أن (ا) له مدخل في وجود (ج) وليس ذلك الا لكونه فاعلا له اذ لا يمكن وجود (ج) الا بان يصير (ا) فاعلا (ب) لكنه فاعل بيد لم يصل أثره الى (ج) فيكون (ج) أيضا منفعله بيديا فيصدق على (ب) حيثذ أنه واسطة بين الفاعل ومنفعله في الجملة فيحتاج الى اخراجها بالتقييد الاخير والى ما ذكرناه مفصلا أشار اجمالا بقوله اذ علة علة التي علة له بالواسطة تأمل

أي عن انتفاء التوسط فهو منتف أول (قال اما الواسل اليه) كلمة اما لتأكيد الثاني السابق صرحا للاهتمام بشأنه (قال لانه الصادر منها آه) أي الملول معلوم الاتصاف بالصدور من المتوسطة لكونه أثرها والمتوسطة معلومة الاتصاف بالصدور عن البعيدة لكونها أثرها ومعلوم ان الشيء الواحد لا ينصف بصدورين ولا يقوم صدور واحد بصادرين ثبت ان الواسل اليه أثر المتوسط دون البعيدة فالترفع في قوله الصادر منها من قبيل وذلك البعد وخلاصة كلامه ان الملول منفعل بالبعيدة لكونها فاعلة له وليس صادرا عنها فلم يصل أثرها اليه يحقق ذلك قوله الواحد لا يصدر عنه الا الواحد مع اخذهم على ان الواجب تعالى فاعل لكل الممكنات بلا واسطة أو بواسطة ولناظرين هنا كلمات اوهن من نسج النكبتون يتكشف لك حالها ما ذكرنا لك فلا حاجة الى التصريح (قوله قبل عليه فعل هذا) أي على تقدير عدم وصول أثر العلة البعيدة الى الملول وبمضي الاعتراض على استلزام الاضلال للوصول الار فاذ انتفى الوصول انتفى الاضلال (قوله أولا) أي سابقا فلا يقتضي وجود التصريح تانيا (قوله والجواب الى آخره) خلاصته ان الاضلال لا يستلزم الوصول فالملول منفعل العلة البعيدة مع عدم وصول أثرها اليه وذلك لان البعيدة لها مدخل في وجود الملول لثوقته عليها وليس ذلك الا بالفاعلية اذ لاجبة لتوقف وجوده عليها سواها فتكون فاعلة له فيكون منفعلا لها أيضا لكون الفاعلية والمنفعية من الاضافيات لكنه فاعل بيد يتخلل بينه وبين منفعله فاعل آخر يسيبه لم يصل أثره اليه لما عرفت من انه صادر من المتوسطة دون البعيدة (قوله اشار بحمل بقوله آه) قد عرفت تفسير ذلك الجمل بما لا مزيد عليه (قوله تأمل) أمر بالتأمل لدقته وغوضه حتى يظهر لك دفع ما يوهن من ان التبادر من منفعل المتفعل القريب فلا حاجة الى التقييد الاخير فان التبادر هو المطلق ولذا قيد المحقق الطوسي التعريف بالقريب فقال ما بتوسط بين الفاعل ومنفعله القريب ولو سلم التبادر من المتفعل القريب ما لا يكون بينه وبين فاعله

نفي الدينار فاذ انتفى الدرهم لزم نفي الدينار دون العكس لان نفي الدرهم يشبه الاعم ونفي الدينار يشبه الاخص لان من يملك الدينار عنده الدرهم وليس كل من ملك الدرهم يملك الدينار فالوصول مطلقا قد انتفى حالة كونه زائدا عن الوصول المتوسط فقد انتفى التوسط وزاد

بالتوسط لانه يلزم من نفي العام نفي الخاص (قوله فهو منتف أولا) أي الوصول بالتوسط منتف أولا حتى يتحقق انتفاء الوصول مطلقا فيكون الوصول بالتوسط أولى بالانتفاء وفي كلامه رد على الصاهل بن تدير (قوله والمتوسطة معلوم الخ) اخذه من قوله وهي من البعيدة لانه جبرية ما قبله بمنزلة وهي الصادرة من البعيدة (قوله لا ينصف بالصدورين) ان قلنا ان الملول صادر عنها أي عن كل منهما (وقوله ولا يقوم الخ) ان قلنا كلا

والقانون

من المتوسطة والملول الاخير صادر عن العلة الاولى بصدور واحد ثبت ان الصدور

اما هو عن المتوسطة (قوله فالترفع الخ) أي التعريف للمعد يتامع على الاشتباه وهذا مفرع عن قوله أي الملول معلوم الاتصاف الخ (قوله لكونها فاعلة له) أي لكونها فاعلة لسته (قوله وليس صادرا عنه) أي عن المذكور وهو العلة البعيدة (قوله ولناظرين)

الامر ينفي مطلق الوصول كما انني الدينار وزاد الامر ينفي الدرهم قلنا اتني الزائد الذي شأنه الوجود دفن باب أولى غيره قلنا اتني المزيد عليه اتني الزائد (قوله امر كلي) الامر الكلي مشترك بين امرين الاول المفرد الصادق على كثيرين كالانسان يقال انه امر كلي بمعنى انه صادق على كثيرين أي صالح لان يحمل على كل منها هو وكذلك الحيوان والثاني القضية التي حكم فيها على جميع جزئيات موضوعها كالفاعل مرفوع فهي امر كلي بمعنى انها مشتقة على جزئيات كثيرة فالكلية بوصف بها المفردات والقضايا والمراد هنا الثاني (قوله على جميع جزئياته) ظاهره ان القضية لها جزئيات مع ان الجزئيات انما هي موضوعها نعم لما فروع تنفرد عنها فزيد من ضرب زيد وعمرو من ضرب عمرو وهكذا جزئيات لموضوع قولنا كل فاعل مرفوع وفروعها الاحكام الواردة على خصوصيات تلك الجزئيات كالحكم على زيد بالرفع (١٣١) من قولنا زيد من ضرب زيد

مرفوع وعلى عمرو وعلى بكر بالرفع من قولك عمرو من قام عمرو أو بكر مرفوع وأجيب بان في الكلام حذف، مضائق أي منطبق ومشتغل على جميع أحكام جزئيات موضوعها وهذا الاشتغال بالقوة القريبة من الفصل لانه بالفضل

أنظر من هم (قوله آلة الضرب لمسه الصرف بالصاد المهمة ثم الفاء أي الآلة التي تكون حائلة بين الضارب والمضروب فلا يصل اليه الاثر وتلك الآلة كالترس ونحوه وقد وجدت في نسخة هكذا آلة الصرف وهو موافق لما رتبناه له ع ط كذا نقل عن الشيخ وهو سهو تقدير (قوله حلالا) احتراز

والقانون أمر كلي ينطبق * على جميع جزئياته

(قوله والقانون أمر كلي) أقول اذا قلت مثلا كل فاعل مرفوع فالفاعل أمر كلي أي مفهوم كلي لا يمنع قس تصوره عن وقوع الشركة فيه وله جزئيات متعددة يحمل هو عليها هو هو وهذا القضية أيضا أمر كلي أي قضية كلية قد حكم فيها على جميع جزئيات موضوعها ولما فروع هي الاحكام الواردة على خصوصيات تلك الجزئيات كقولك زيد في قال زيد مرفوع وعمرو في ضرب عمرو مرفوع الى غير ذلك وهذه الفروع مندرجة تحت القضية الكلية المشتقة عليها بالقوة القريبة من الفعل والقانون والاصل والقاعدة والضايف اساء لهذه القضية الكلية بالقياس الى تلك الفروع المندرجة

واسطة أصلا لا ان يكون بينهما فاعل آخر فيخرج عن التعريف آلة الضرب الذي يكون بين الضارب والمضروب حلالا (قوله اذا قلت كل فاعل مرفوع الى آخره) تميد لتفسير المذكور بقوله قوله أمر كلي اه كما يدل عليه الفاء فتعرض أولا لما يتبادر الى الفهم من لفظ الكلي ومن انطباقه على الجزئيات ونسبة الجزئيات اليه من غير تقدير ولذا ذهب بعض القاصرين الى ان القاعدة هو المفهوم الكلي كما صرح به في حاشية المطالع وثانيا لما هو المراد وبين معنى الانطابق وان نسبة الجزئي اليه تسامح ثم اشار الى بطلان الاول بقوله والقانون والقاعدة والاصل اساءه خلاف الاصطلاح مع عدم مساعدة البارة له (قوله وهذه القضية أيضا أمر كلي) أي حكم كلي وليس مختصا بالفاعل كما سبق اليه الوهم من تذكر الكلي (قوله قد حكم الى آخره) فسير لمخى الكلية اذا وصف بها القضية (قوله هي الاحكام اه) أي المحمولات الواردة على خصوصيات الجزئيات مع تلك الجزئيات كما يدل عليه التمثيل (قوله وهذه الفروع اه) اشارة الى ان الانطابق حيث بمعنى الاشتغال لا المحل كما سبق اليه الوهم من نسبته الى الجزئيات (قوله بالقوة القريبة من الفعل) متعلق بالمشتملة والمراد بالاشتغال وجودها فيها ولا شك في كونه بالقوة اذ الحاصل بالفعل حكم واحد وليس المراد به كونها بحيث يستخرج منها حتى يرد انه بالفعل (قوله والقانون والقاعدة اه) يعني ان هذا الفاظ مترادفة

به عن الضرب باليد مثلا فانه ليس بواسطة (قوله لما يتبادر الى الفهم الخ) فان المتبادر من الكلي المفهوم الكلي ومن الانطابق المحل (قوله هو المفهوم الكلي) أي مفهوم لفظ الفاعل مثلا لا القضية الكلية (قوله مع عدم مساعدة البارة له) أي عبارة الشرح اذ لا تعرف الاحكام من مفهوم الفاعل مثلا (قوله وليس مختصا بالفاعل يعني ان مراد السيد بقوله وهذه القضية أيضا أمر كلي ان لفظ أمر كلي ليس مختصا بالفاعل من قولنا كل فاعل مرفوع بل كما يطلق عليه أمر كلي يطلق على القضية أيضا بتامها لانها حكم فيها على كلي (قوله مع تلك الجزئيات) فانها ما مندرجان في القضية الكلية (قوله كما سبق الى الوهم الخ) لان الجزئيات في الاصطلاح اسم للاثوار المتعددة التي يحمل عليها المفهوم الكلي الذي لا يمنع تصوره من وقوع الشركة فيه كقوله لفظ الفاعل وهذا هو بعض ما ذهب اليه بعض القاصرين السابق (قوله حتى يرد الخ) لان تلك الحجة ثابتة بالفعل

(قوله ليعرف) اللام الغاية والعاقبة أى ان هذا الامر الكلي مشتمل على جميع أحكام الجزئيات بالقوة ومقابلة ذلك الاشتمال تعرف أحكام جزئيات الموضوع أى التعرف بالفعل قاتل تعرف بالفعل معاقب للاشتمال بالقوة وليس المراد ان التعرف للاحكام بمجرد اشتمال الكلي على جميع الاحكام بالقوة كما هو ظاهر بل لابد من معونة أخرى وهو ان يأخذ جزئيا من جزئيات الموضوع ويحمل عليه الموضوع ويحمل قضية ضمرى ويحمل ذلك القانون الكلي كبرى فيبرز حينئذ حكم الجزئيات بالفعل بحيث تقول زيد من ضرب زيد فاعل وكل فاعل مرفوع يتبع زيد من ضرب زيد مرفوع فالحكم على زيد بالرفع تعرف لذلك الحكم بالفعل هذا ولك ان تقول لامحوج لما قررناه فيما تقدم بل المراد منطبق أى مشتمل موضوعه على جميع جزئياته او ان في البارة استخداما والمعنى (١٣٢) منطبق ذلك الامر الكلي لا بلعني المتقدم وهو القضية بل بمعنى آخر وهو

الفرق اعني الموضوع

ليعرف أحكامها منه كقول النحاة الفاعل مرفوع فانه أمر كلي منطبق على جميع جزئياته يعرف أحكام جزئياته منه

(قوله من حيث انطباقها

الخ) لان الامر الكلي من حيث انطباقه على مساوى موضوعه أو على أم منه لا يسمى قانونا مثلا كل انسان ضاحك لا يسمى قانونا بالنسبة الى انطباقه على كل ناطق ضاحك وكذلك كل انسان ناطق لا يسمى قانونا بالنسبة الى انطباقه على بعض الحيوان ناطق (قوله عدم محبة

الخ) لان الامر الكلي

من حيث انطباقه على

مساوى موضوعه أو على

أم منه لا يسمى قانونا

مثلا كل انسان ضاحك

لا يسمى قانونا بالنسبة الى

انطباقه على كل ناطق ضاحك

وكذلك كل انسان ناطق

لا يسمى قانونا بالنسبة الى

انطباقه على بعض الحيوان

ناطق (قوله عدم محبة

الخ) كاتومعه البعض

السابق (قوله وليس يعتبر

في مفهوم القاعدة الخ)

صوابه في مفهوم الامر

الكلي الا ان قال مناه

انه حينئذ يكون التقييد مستترا

في مفهوم الامر الكلي

فلا حاجة اليه لان صدقه

تطلق في الاصطلاح على هذه القضية مثلا من حيث اشتمالها على تلك الفروع وللإشارة الى الحقيقة وصف الامر الكلي بالانطباق مع انه لا يكون الا كذلك وبهذا ظهر عدم محبة حل الامر الكلي على موضوع تلك القضية لان صدقه على جزئياته لازم له فلا حاجة الى الذكر وليس يعتبر في مفهوم القاعدة حتى يقال انه ذكر للإشارة الى الحقيقة وأيضا لامعنى لاستخراج أحكام جزئياته منه الا بتقدير المضاف أي من حكمه اذا كان الاستخراج من الحكم يكون هو الاصل لا الموضوع (قوله بهذا العمل) وهو تحصيل الضمى وضما الى القاعدة (قوله وقس على ذلك) أي على استخراج الفرع المذكور من تلك القاعدة استخراج فروع اخر لهذه القاعدة وتوليفها (قوله على جميع احكام الى اخرى) بحذف المضاف بقرينة قوله يعرف احكامها والمضاف اليه بقرينة ان ليس لقضية جزئيات (قوله ليعرف اه) في بعض نسخ الشرح بدون اللام فهو جملة لاهل لها من الاعراب وفي بعضها باللام للمقابلة دون التليل وفي صيغة التفضل اشارة الى ان تلك المعرفة بالكلفة والشقة تفرج من التعرف القضية الكلية التي تكون فروعها بديهة غير محتاجة الى التفرج كقولنا الشكل الاول متبع فيكون ذكره في الفن بطريق المبدئية لمسائل أخرى قبل ما ذكره قدس سره تكلف مستغنى عنه بل قال مناه قضية كلية تشتمل على جزئيات تعتبر فيها باعتبار تحققها لا باعتبار تحققها وتسدعي تحققها فخرجت الشرطيات اذ لاجزئيات لها والسوالباد لا تشتمل على جزئياته لازم وليس يعتبر الخ تدير (قوله بقرينة ان ليس القضية

جزئيات) لان الجزئية اما تكون للمفهوم الكلي وهو موضوعا (قوله لاهل لها من الاعراب) لانها مسوقة لبيان قائمته (قوله دون التليل) لان الانطباق ليس للتعرف بل لكونه ذاتيا لا محته (قوله قبل ما ذكره السيد الخ) القائل المعاصم وما ذكره السيد هو ان معنى التعرف قضية كلية تشتمل على احكام جزئيات موضوعها (قوله تعتبر فيها باعتبار تحققها) حاصله ان الجزئيات تكون متبررة بخرج الكلي من حيث كونه (قوله وتسدعي تحققها) أي تسدعي تحقق تلك القضية وصدقها تحقق تلك الجزئيات ووجودها (قوله فخرجت الشرطيات) أي بقوله تشتمل على جزئيات وقوله والسوالباد لا يستدعي تحققها وصدقها من حيث انها قضية تحقق الجزئيات المتبررة في تحقق كونها قضية لصدق السالبة مع استثناء الموضوع

حتى

(قوله حتى يعرف الخ) أي لانه فاعل وكل فاعل مرفوع وقوله حتى يعرف الخ فريغ على قوله ليعرف منه جزئياته الخ فني يعني الفاء التفرعية (قوله وبين الطالب الكسبية) كتبوا الحدوث العلم المتج له فقلت العلم متغير وكل متغير حادث ثم ان ظاهره ان القوة العاقلة قاعة للطالب الكسبية وان الطالب المذكور منفصلة لما مع لها أي القوة العاقلة قاعة للطالب فغاية الامر ان المتعلق واسطة بين القابل والقبول فلا يكون المتعلق حينئذ آلة والحاصل انه لا يتأتى ان يكون آلة الا لو كانت القوة العاقلة قاعة للطالب فيكون المتعلق واسطة بين الفاعل والمتفعل من ان القوة العاقلة قاعة للطالب لا قاعة لها والحجاب ان جعل المتعلق آلة اما هو بنه على القول بان الحكم فل الطالب الكسبية فل لقوة العاقلة وحينئذ فالتعلق واسطة بين الفاعل والمتفعل أو قال تنمي على القول بان الحكم الذي هو الطالب كيفية لقض أي ادراكا ولكن جملة آلة اما بنه على الظاهر المتبادر الى الافهام من كون القوة العاقلة قاعة لا ادراكها لان الادراكات لما كانت ناشئة بنوسط فل صادر عن النفس أعني الاحساس والتوجه والتطير يسبق الى الفهم لها اتصال لما واما ان يجعل في الكلام مضاف محذوف والاصل واسطة (١٣٣) بين القوة العاقلة وبين مبادي

المطالب ومبادي الطالب ترتيب الصغرى والكبرى في التصديقات و ترتيب الجنس والفصل في التصورات فالتسبب ترتيب الصغرى والكبرى والجنس

حتى يتعرف منه ان زيدا مرفوع في قولنا ضرب زيد فانه فاعل وانما كان المتعلق آلة لانه واسطة بين القوة العاقلة وبين الطالب الكسبية

جزئيات موضوعه وقوله ليعرف أحكامها منه أي بالفضل على الوجه الذي قررناه (قوله لانه واسطة بين القوة العاقلة) أقول قيل عليه ان القوة العاقلة قاعة للطالب الكسبية

على الجزئيات المتغيرة في تحققها بناء على ان السالبة لا تستدعي وجود الموضوع فالتقانون لا يكون الا قضية كلية كلية موجبة وانما اضيفت الجزئيات الى الامر الكلي مع ان الواضع اضافها الى موضوعها للدلالة على ان المراد الجزئيات بحسب نفس الامر لانها جزئيات القضية بمعنى الجزئيات المتغيرة فيها دون الامر الشامل للجزئيات القضية المتغيرة في معنى الكل أقول وفيما ذكره تكلفات الاول ان يراد باشتغالها على الجزئيات ان يكون الحكم فيها على تلك الجزئيات الثاني ان يراد بميزانها الجزئيات المتغيرة في تحققها ولادلالة فقط عليه مع ان التبادر من اضافة الجزئي الى شيء ان يكون جزئيه بلقياس اليه وان يكون ذلك الشيء كليا له الثالث انه يستلزم ان لا يكون قولهم قضيض المتساويين متساويين وقضيض الامر أحسن من قضيض الاخص قانونا لاشتغالها على قاضيض الامور الشاملة نحو الانثى والا يمكن وهي من الامور القضية الرابع انه يلزم ان لا تكون المسائل التي موضوعها الكليات المتحصرة في فرد واحد كباحث الواجب والقول والافلاك قوانين لعدم الجزئيات لما في نفس الامر بل بالفرض ثم لا يخفى على الفطن ان المعنى الذي ذكره قدس سره اسقى الى الفهم بما ذكر هذا الفاضل بلا شبهة لكن المرء مشغوف بتأني فكره والظاهر ما قيل ان المراد بالجزئيات

(قوله لا يكون الا قضية) (قوله لا يكون الا قضية) خرج الكلي من حيث كليت فانه يكون مفردا وقوله كلية خرجت القضية الجزئية وقوله كلية خرجت الشرطية وقوله موجبة خرجت السالبة (قوله مسم ان الواضع اضافها الى موضوعها لانها جزئيات الموضوع لا القضية) (قوله لانها جزئيات

القضية أيضا يعني ان الجزئيات المضافة الى الكلي أهم من جزئياته بحسب نفس الامر وجزئياته القضية التي يتحقق بها كلية الكلي بخلاف الجزئيات المضافة الى القضية فان المراد بها الجزئيات بحسب نفس الامر لانها المتغيرة في القضية لا بقائه الاحكام عليها دون القضية (قوله ان يراد باشتغالها الخ) لانه متى كان المراد بالكلي القضية الكلية وبلجزئيات جزئيات الموضوع فلا معنى لاشتغال القضية على تلك الجزئيات الا اشتغالها على احكامها بالقوة (قوله ان يكون الحكم فيها الخ) لان هذا هو الذي اشتملت عليه القضية دون نفس الجزئيات فان الذي اشتمل عليها الموضوع والمراد ان الحكم فيها عليها اجلا كما سبق (قوله المتغيرة في تحققها) لا الجزئيات الفردية (قوله ان يكون جزئيه بلقياس اليه) وعلى ما ذكر جزئيه بلقياسا لا هو أحسن منه أعني القيد بما هو متحقق في نفس الامر دون ما يتناول القرض ولما قال على جزئيات تعتبر فيها لاعلى جزئياتها (قوله وان يكون ذلك الشيء كليا له) وعلى ما ذكر الكلي هو ذلك الاخص (قوله لاشتغالها الخ) فلها جزئيات محققة اما ايرادها من جهة هذا الاشتغال (قوله والقول الخ) أي سبعت كل منها (قوله لعدم الجزئيات لها) قايرادها من هذا الوجه وان كان ماله وما

واقصل والمتطرق واسطة بين العاقلة وبين مبادئ الطالب التي هي منفعة لها (قوله في الاكتساب) أي في حال الاكتساب (قوله لان مسأله قوانين الخ) فيه اشارة الى ان نسبت بالقانون تساع أي مجاز من باب نسبة الشيء بوصف اجزائه

قبله واحدا (قوله ولا يكون ذكر الخ) أي لاحتياج لتوجه لان ذكره للاشارة الى الحقيقة السابقة لانه ذكر لبيان كيفية التفرع (قوله من غير لزوم الحذف) كما مر عن السيد (قوله يحتاج الى تكلف) كان يقال أنه ظرف للملاحظة الانطباق بخلافه على التوجيه فانه ظرف للانطباق (١٣٤) (قوله حيثذ) أي حين جرينا على الاظهر (قوله ذلك الفاضل أي)

في الاكتساب وانما كان قانونا لان مسأله = قوانين

لاقطة لها وأجيب بأن الحكم ان كان ضللا فلا اشكال في التصديقات وان كان ادراكا فكونه آة اما بناء على الظاهر المتبادر الى أفهام المبتدئين من كون العاقلة قاعلة لادراكها كما ذكره واما الفروع فتشيعها لها في الادراج وباحكامها الاحكام التي تشتمل تلك الجزئيات عليها وحيثذ لاحاجة الى الحذف والاظهر عندي ان المراد قضية كلية تنطبق أي يحمل موضوعها على جزئياتها عند تعرف احكامها منها فيقتضي كون التعريف مشتملا على بيان التفرع أيضا ولا يكون ذكر الانطباق بعد ذكر الكلي محتاجا الى التوجيه وتكون الجزئيات محمولة على مناهها المتبادر من غير لزوم الحذف لان ضمير ينطبق وجزئياته راجع الى الموضوع المفهوم من الكلي اذ مناه ما يكون الحكم فيه على جميع افراد موضوعه ويؤيده ما وقع في عبارتهم عند تعرف احكامها فان تنطبق عندل على التوجيهات المذكورة يحتاج الى تكلف واللام في ليتعرف كما في أكثر النسخ حيثذ يكون للتوقيت يعني ان التصريف على التوجيهات المذكورة غير ما ذكر ذلك الفاضل يصدق على القضية السالبة مع أنهم صرحوا بان مسائل العلوم قضايا موجبة وجواب ان القضايا السالبة من القوانين اذ استقامت القروع كما يكون من الموجبات يكون من السوالب والتأويل المذكور انما ارتكبه لان البحث في العلوم لا يكون الا عن الموارض النهائية (قوله لاقطة لها) أي لاقطتها ولا لاير ينطبق بها لان الترتيب الذي هو ضلها انما ينطبق أثره لغني الهيئة المخصوصة بمبادئها فلا يكون المتطرق واسطة في وصول أثرها اليها فلا يرد ان كون الطالب الكسبية منفعة لايتوقف على كون العاقلة قاعلة لها قالت الخشب منفعل لتجار والتجار ليس قاعلا له (قوله فلا اشكال في التصديقات) لان المتطرق يكون واسطة في حصول التصديق الذي هو أثر الإقناع الذي هو فعل النفس وهذا القدر يكفي في كونه آة ولا يجب جريانه في التصورات أيضا (قوله بناء على الظاهر المتبادر) فان الادراكات لا كانت قائمة بتوسط فعل صادر عن النفس أعني الاحساس والتوجه والنظر يسبق الى الفهم انما اضال لها ولا ضمير في بناء اطلاق التفظ على شيء باعتبار ما يتبادر الى الفهم وان كان خلاف الواقع انما يضر ذلك في المطالب العملية (قوله واما بناء الى آخره) فكلما الشارح على حذف المضاف أي بين مبادئ الطالب الكسبية (قال في الاكتساب) أي في حال الاكتساب (قال لان مسأله قوانين)

العصام) قوله فضاياموجبة لآها قوانين يتبر فيها الانطباق ولا انطباق في السوالب (قوله والتأويل المذكور) أي تأويل السوالب بالموجبات لم يرتكبه لعدم الاستدلال منها بل لان البحث في العلوم انما يكون بحمل الموارض النهائية والسلب عدم شيء لا عارض ذاتي ثم يظهر ان المراد بالتأويل تأويل الاشتغال على الجزئيات في تعريف القانون بالاشتغال على احكامها سواء أريد بالجزئيات جزئيات الموضوع على ما قاله السيد والحشى أو الفروع على ما قاله صاحب القيل فان هذا الاشتغال لا يكون في السوالب تدبر (قوله فلا يرد الخ) لان أثر فعل التجار وهو الهيئة المخصوصة واصل

لخشب بخلاف أثر فعل القوة العاقلة فانه انما وصل لمبادئ المطلوب لانه (قوله في حصول التصديق) أي حقيقة للمطالب وهي التسبب الحسكية فالمتطرق آة في كون تلك النسب مصدقا بها أي موقفة في الشرح كونها مكتسبة تدبر (قوله وهذا القدر الخ) فلا يرداه حيثذ يخرج قسم التصورات من تعريف المتطرق قال قدس سره وان كان ادراكا أي فهو كيف لاضل (قوله لا كانت قائمة) فليست آثارا لفعل النفس بل هي قائمة من المبدأ القياس (قوله انما اضال) أي وآثارها المتعلقة بالمطالب كونها مدركة (قوله أي في حال الاكتساب) دفع لا يتوهم من ان قوله في الاكتساب يدل على ان الاكتساب هو الابر الواصل الى الطالب نفع انه تأثير وفعل وأثر التفاعل ما يرتب على فعله لاضله

(قوله كلفة) صفة كاشفة (قوله منطقية) أي مشتقة بالقوة القريبة من الفعل (قوله على سائر جزئياتها) أي على جميع جزئياتها (قوله عرفاته الخ) أن قولنا لاشيء الخ أي بأن قول لاشيء من الإنسان مجبر بالضرورة سالبة ضرورة وكل سالبة ضرورة تنكس سالبة دأمة ينتج لاشيء من الإنسان مجبر تنكس سالبة دأمة فإن قلت هلا عكست الضرورة ضرورة مثل نفسها إذ يصح أن يقال في عكس لاشيء من الإنسان مجبر بالضرورة لاشيء من الجبر بإنسان بالضرورة قلت أن عكس الضرورة مثل نفسها لا يطرده محته فإذا فرض أن زيدا لم يركب في عمره الحمار صدق لاشيء من مركوب زيد بفرض بالضرورة ولو انعكس ضرورة لكذبنا بأن يقال لاشيء من الفرس بمركوب زيد بالضرورة وإنما كانت هذه كاذبة لأن قضيها وهو بعض الفرس مركوب زيد بالإمكان صادق وإنما كان هذا قضيها لأن الإمكان يقابل الضرورة وإنما كان أحد التقيضين صادقا كان الآخر كاذبا وإذا كذب عكسها ضرورة تبين أن يكون عكسها دأمة وهي لاشيء من الفرس بمركوب زيد دائما وهذه صحيحة قطعا (قوله والام يمرض للمنطقي خطأ) لكن التالي باطل فبطل المقدم وهو كونه بصم (١٣٥) فإن الذي بصم إنما هو مراعاة

(قوله هذا مفهوم التعريف) أي يفهم من التعريف أن الذي يصم أمما هو المراعاة لاهو بنفسه وفي هذا إشارة إلى أنه يمكن البحث في هذا الذي يفهم بأن يقال من الجائز أن يقال أنه هو الذي يصم بشرط المراعاة بل هذا هو

كلفة منطقية على سائر جزئياتها كما إذا عرفنا أن السالبة الضرورية تنكس إلى سالبة دأمة عرفنا منه أن قولنا لاشيء من الإنسان مجبر بالضرورة ينكس إلى قولنا لاشيء من الجبر بإنسان دائما وإنما قال تصم مراعاتها الذهن لأن المتعلق ليس هو نفسه بصم بل بصم الذهن عن الخطأ والالام يمرض للمنطقي خطأ أصلا وليس كذلك فإنه ربما يخطئ لامال الآلة هذا مفهوم التعريف • وأما احترازاته فالآلة بمنزلة الجنس والقانونية بمنزلة الفصل يخرج الآلات الجزئية لأرباب الصنائع وقوله تصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر •

بناء على أنه آلة بين القوة العاقلة وبين المعلومات التي تربتها لاكتساب الجهولات فإن الار الحاصل فيها بترتيب العاقلة إيها على وجه الصواب إنما هو بواسطة هذا الفن

القريب للقول ولك أن ترجع اسم الإشارة لجميع ما قدم ويبحث في بعضه بما سمت (قوله بمنزلة الجنس) أي بمنزلة في الصدق على كثيرين وليس جنسا لأن الآلة تعرض عام فإن قلت سيأتي للشارح

يعني أن إطلاق القانون عليه كما يستفاد من قوله وهو المتعلق بإختيار أن اجزائه قوانين لا باعتبار ذاته وبهذا ظهر وجه كونه قانونية لكونه منسوبا إلى القانون نسبة الكل إلى وصف الأجزاء ووصف القانون بالصفة الكاشفة لآليات كونها قوانين لأن صدق الحد دليل على صدق الحدود ولم يذكر ليعرف أحكامها لاه خارج عن الحد بيان لقمة الإطباق ولفظ السائر بمعنى الجميع على ما في الصحاح وأن انكره الزعشمري وقال أنه في اللغة بمعنى الباقي واستعمله بمعنى الجميع وهم وأن وقع في كلام المصنفين (قال من العلوم (١) أي العلوم الكسبية كما يقتضيه السياق أو العلوم الحكيمة على ما هو الفرض من تدوينه (قال ليس بصمة (٢) أي ليس كافيا في الصمة بل لا بد من مراعاة

أنه لا يصح التعريف بالمرض العام كان مع الفصل أو الخاصة فهذا التعريف غير صحيح والجواب أن عدم الصحة طريق لبعض وسيأتي خلافه وأنه صحيح ويدل على ذلك قوله ورسومه حيث نسبته لقوم (قوله يخرج الآلات الجزئية) لأن القانونية نسبة القانون والقاعدة

(قوله يعني أن إطلاق الخ) يريد أن مراد الشرح بقوله وإنما كان قانونا الاعتذار عن إطلاق القانون عليه في كلام المصنف مع أنه قانوني أي منسوب للقانون كما هو في الرسم للذكور لانه ضمه قانون وليس مراده شرح ما في الرسم المذكور حتى يرد أن المذكور فيه أنه قانوني لا قانون (قوله كما يستفاد) أي ذلك الإطلاق (قوله وبهذا ظهر الخ) فهذا الذي ظهر هو شرح ما في الرسم المذكور وما قبله اعتذار عن المصنف يتوصل به إلى ما ظهر واستثنى بهذا الظهور عن الصريح (قوله ووصف القوانين الخ) توجيهه للإتيان بالوصف للكاشف (قوله ولم يذكر الخ) دفع لما قيل الأولى تمام الحد لأن ما ذكر فرع لما ترك وحاصله أن ما ذكر هو الحد وليس فرعا لما ترك بل الأمر بالكنس (قوله الزعشمري) ضبطه بعض حواشي الجاهلي بضم الزاي (قوله يعني الباقي) بناء على أنه من السور بمعنى البقية (قوله ليس كافيا الخ) دفع لما قيل أن لكل من المتعلق والمراعاة مدخلا في الصمة

(١) قوله قال من العلوم المقول عليه يأتي في صفحة (١٣٦) (٢) وقوله قال ليس بصمة ما وجدنا المقول عليه في الشارح تأمل

(قوله عارض من عوارضه) أي عارض مام (قوله فان الثاني للشيء الخ فالانسان مجموعه حيوان ناطق لان الحيوان ذاتي للانسان وكذا ناطق وقوله فان الثاني للشيء أي كالحيوان فانه ذاتي للانسان وقوله يكون له في نفسه فيكون له أي باعتبار ذاته أي ذات ذلك الشيء كالانسان فالحيوان ثابت للانسان باعتبار ذات الانسان (قوله بل بالقياس الى غيره) أي بل بالنظر الى غيره من العلوم وهذا يقتضي ان كل عارض للشيء يكون له باعتبار غيره وأورد عليه الضاحك بالنسبة للانسان فان الضاحكية عرضية وهي لاحقة للانسان لا باعتبار غيره وكذا الكاتب الآن قال الضاحك عارض باعتبار التعجب وفيه انه يرد التعجب فانه عارض (قوله بالفاية) حاصله انه علل كونه ربما بتعليين وتلك الآية مفسرة بالصحة في نفس الامر وان كانت بحجة بمحسب الظاهر وقوله ولانه تعريف بالفاية قليل لان كونه ربما اشارة الى انه كذلك باعتبار صدره أي ماهو كالجنس وباعتبار ماهو فيه كالنفس والحاصل انه قدم التليل الاول لكونه في الجنس وآخر هذا لكونه في الفصل (قوله مسائله) أي مسائل ذلك العلم تطلق المسئلة على القضية ككل فاعل مرفوع وتطلق على نسبة القضية أي النسبة التامة وهو المراد هنا ثم اعلم ان العلم يطلق على مسائل العلم وعلى ادراك تلك المسائل أي ادراك النسب ادراك تصديق ويطلق أيضا على المسئلة الحاصلة بجزالة القضايا وقوله حقيقة كل علم مسائله فيه انه سيأتي له ان اجزأ (١٣٦) العلوم مسائله ومبادئه وموضوعاته وحسابه نفس المسائل والجواب ان عد

الموضوعات والمبادئ من اجزاء العلوم على سنبل التسامح لان المسائل فلا وجه تشبها عنه (قوله

العلوم القانونية التي لاتنصم) أي العلوم الآلية القانونية الخ لان الاخراج اما هو بقيد الصحة مع نبوت الآلية والقانونية فقله كالعلوم الآلية زائدة من التامع فائدة أو البارة سقيمة فانظر نسخة صحيحة (قوله بل مما يضر) كلم

يخرج العلوم القانونية التي لاتنصم مراعاتها للنهن عن الضلال في الفكر بل في المقال كالعلوم العربية وانما كان هذا التعريف ربما لان كونه آلة عارض من عوارضه فان الثاني للشيء اما يكون له في نفسه والآلية المنطق ليست له في نفسه بل بالقياس الى غيره من العلوم الحكمية ولانه تعريف بالفاية ادغاة المتعلق الصحة عن الخطأ في الفكر وغاية للشيء تكون خارجة عنه والتعريف بالخارج رسم وهما فائدة جلية وهي ان حقيقة كل علم مسائله

(قوله ان حقيقة كل علم مسائل ذلك العلم) أقول أسماه العلوم المخصوصة كالمنطق والتحو والفقهاء (قال العلوم القانونية التي لاتنصم) اما بل ان تكون غايتها الصحة كالعلوم الآلية واما ان تكون غايتها الصحة لكن لاعتن الخطاء بل مما يضر أو عن الخطاء لكن لافي الفكر بل عن الخطاء في اللفظ (قال لان الثاني للشيء) مناه انه اذا لو حظ الشيء في نفسه وقطع النظر عما سواء يجب نبوت الثاني له وهو ظاهر فلا يضر ذلك كون النسبة ذاتيا لأمور التسمية كالفولان النسبية (قال حقيقة كل علم) يعني ماه الشيء هو هو ولنا ضم الماهية اليها واعتبار وضع الاسم لها لكونها حقيقة اعتبارية باعتبار وضع الاسم بإزالتها (قوله أسماه العلوم المدونة الى آخره) مقصوده دفع الدافع بين

السحر وما يبد له التحو (قوله اذا لو حظ الخ) خرج الخاصة نحو الضاحك والتعجب فانه ليس كذلك والا لما تخلف والثاني لا يكون بالقوة (قوله فلا يضر ذلك في كون النسبة الخ) لانه اذا لو حظت الأمور التسمية وقطع النظر عما سواها وجب نبوت النسبة لها وان كان لا بد من التبيين (قوله ماه الشيء هو هو) لا بد من اعتبار التاثير بين الموضوع والمحمول ليصح الحل فلما راد جو الاول ذات الشيء وبالتالي ما يلزمه وهو كونه متحصلا في نفسه بحيث يبر عنه هو والبيئة المستفاد من الباه يكفيها التاثير الاضاري ولا يتجه التقض بالفاعل اذ التسامع يحصل به وجود الشيء لا الشيء نفسه ولنا قالوا ان الفاعل يحمل الشيء موجود لا ذلك الشيء كذا قاله الحاشي في حواشي المواظ لكن الظاهر ان هذا مبني على ان الماهيات غير محمولة تدبر (قوله أيضا ماه الشيء هو هو) أي لا للمنى الوضعي الحقيقية وهو الماهية من حيث وجودها الخارجى بناء على ما اشتهر من ان الحقيقة تخص بالوجود الخارجى لان المسائل التي هي حقيقة كل علم ليست حقيقة متحصلة بل أمر اعتباري اذ الوجود كل مثله على حدة فالجميع أمر اعتباري (قوله حقيقة اعتبارية) أي لافي نفسها لا عرف (قوله أيضا حقيقة اعتبارية) أي متصفة بالوحدة في الاعتبار لافي الخارج اذ المركب التركيب الحقيقي ما يكون له وجود ووحدة غير وجودات الاجزاء ووحدةها بمحسب نفس الامر في ظرف كانت الاجزاء موجودة فيه فيكون له آثار

ولو ازم غير مجموع آثار الاجزاء ولو ازمها قاله الزاهد في حواشي المواظف اه (قوله حقيقة اعتبارية) اي لافي نفسها (قوله فان الحصر الخ) رد لما يقال ان كلامي الشرح لا يوجبان التدافع لاحتمال ان أحد الاطالقيين مجازي وحاصله انه لا حصر في الاطلاق المجازي وحينئذ يكون حصر الشرح بطلا فصحت اما تكون بالنسبة الى المعنى الحقيقي فيتدافع الحصر ان (قوله فلا يرد الخ) رد لاعتراض آخر على الشرح (قوله على الملكة الحاصلة الخ) أي ملكة الاستحضار لملك الاستحصار فان انهاء العلوم المدونة لا تنطلق عليها صرح به في الطولونس عليه الشرف في شراح (١٣٧) المفتاح وصرح به كثير من

الفضلاء قاله الحنفى في حواشي المواظف (قوله فلا يتألف الخ) قاته على غير هذا القول (قوله فان هذا الاطلاق الخ) تبلي

لظهوره بالنسبة الى الاول (قوله فان حصر السلم الخ) تبلي لكون ذلك حقيقته (قوله اذ لا يصح الحصر الخ) لان مدار الجواز على العلاقة والحصر في الثاني مستفاد من ضمير الفصل أو من تعريف الخبر والضمير لتأكيد (قوله من جملة هذه الثلاثة) يعنيه واحد منها لا أمر مرتب عليها (قوله داخلان في المبادئ) أي مبادئ نفس العلم وهي ما يتوقف عليها مسائله أما تصوره فلو وقع موضوع المسئلة وأما التصديق بوجوده فلان ما لا يعلم ثبوته كيف يطلب ثبوت

وغيرها تطلق تارة على المعلومات المخصوصة فيقال مثلا فلان يعلم النحو أى يعلم تلك المعلومات المعنية وأخرى على السلم للمعلومات المخصوصة وهو ظاهر فعل الاول حقيقة كل علم مسائله كما ذكره أولا وعلى الثاني حقيقة كل علم التصديقات بمثلته كما صرح به تأنيا واعترض عليه بن اجزاء العلوم كما سيذكر في الخاتمة ثلاثة الموضوع والمبادئ والمسائل وأجيب بن المقصود بالثبات من هذه الثلاثة هو المسائل وأما الموضوع فاما احتيج اليه

كلامي الشارح حيث ذكر اولاً ان حقيقة العلم مسائله وتأنيا ان العلم هو التصديقات فان الحصر اما يصح بالنسبة الى المعنى الحقيقي وهو الحقيقة الاسمية فلا يرد انه تطلق اسما العلوم على الملكة الحاصلة من التصديقات أيضا فلا وجه لتخصيص بهذين المعنيين (قوله أي يعلم تلك المعلومات الى آخره) اشار بالتفسير الى ان النحو الذي هو اسم العلم في هذا القول يعني المعلومات المخصوصة فلا يتألف ما وقع في كلامهم لن العلم فيه عبارة عن الملكة (قوله وهو ظاهر) فان هذا الاطلاق شائع بالتقياس الى الاول ولنا قال في تعريف كل علم حاصل وان كان الاطلاق الاول أيضا حقيقة عرفية (قوله كما صرح به تأنيا) حيث قال العلم هو التصديقات للمسائل فان حصر السلم عليها صريح في انها حقيقة اذ لا يصح الحصر على المعنى المجازي (قوله بن اجزاء العلوم الى آخره) فلا يصح ان حقيقة كل علم مسائله وكذا ان حقيقته العلم بها لانها العلم بالموضوع والمبادئ والمسائل (قوله المقصود من هذه الثلاثة) اي من جملة هذه الثلاثة لا العرض منها المسائل لان تدوين العلوم لاجل العلم بها والموضوع والمبادئ مقصودان بالعرض قال قول بان حقيقة العلم المسائل قول تحقيقي وقولهم اجزاء العلوم ثلاثة قول مبني على المساعة (قوله وأما الموضوع الى آخره) أورد عليه ان تصور الموضوع والتصديق بوجوده داخلان في المبادئ والتصديق بالموضوعية من مقدمات الشروع خارج عن العلم فلا معنى لموضوع جزء العلم والقول بن المراد نفس الموضوع كما يوجهه قوله ليرتب بسببه الخ فان الرابط وجهة الوحدة النهائية للمسائل نفسه فيه اه لا معنى لاراد نفس الموضوع في السلم والجواب اه ان اريد للبدي ما يتوقف عليه المسائل فالتصديق بالوجود داخل فيها لان ثبوت الشيء لشيء فرع ثبوت المثبت له على ما قبله وان اريد بها المقدمات التي يتركب منها ادلة المسائل فهو خارج عنها ففعل من جملة جزأ على حدة اراد بها المعنى الثاني وقيل اه وان كان داخل في

(١٨ شروح الشبهة) شيء له وما قيل ان تصور الموضوع مقدمة للشروع لتوقف التصديق بالموضوعية عليه فلا يكون من مبادئ العلم فيه ان كونه من مبادئ الشروع لا يتألف كونه من مبادئ العلوم (قوله لا معنى الخ) لاه اما من مبادئ العلم أو من مبادئ الشروع فلا معنى لعدم جزأ على حدة (قوله لا معنى لاراد نفس الموضوع الخ) اذ لا يورد الا بما يفيد تصوره (قوله ما يتوقف عليه المسائل) سواء كان من جهة كونه موضوعا لما ولا يلائمها (قوله فرع ثبوت المثبت له على ما قيل) القول بالقرينة هو المشهور واحتار الحق الدواني ان ثبوت الشيء لشيء اما يستلزم ثبوت المثبت له دون القرينة وتحققه في حواشيه على التجريد (قوله وان اريد بها المقدمات) أي اريد بالمبادئ المقدمات التي يتركب منها ادلة المسائل فالتصديق بوجود الموضوع خارج عنها فيصح جملة جزأ على حدة (قوله وقيل الخ)

ننه (قوله لانه قد حصلت تلك المسائل) أي في النهن لافي الخارج والورد ان

فيه انه لا فرق بينه وبين تصور الموضوع في ذلك (قوله وهما متاخران) فلا تكرار (قوله لنحقق الوضع) علة لني التوقف (قوله حتي لا يمكن) تفرع على التي أعني قوله يتوقف على تحصيله (قوله اذ لا اجالي

الح) علة لني امكان التحصيل الاجالي للموجود الخارجى (قوله اذ لا اجالي للموجود في الخارج) لان الاجال كتابة عن صورتواحدة تكون مبدأ التفصيل ولا يكون ذلك في الخارج (قوله بل على الخ) عطف على قوله سابقا على تحصيله (قوله لا يتوقف الخ) بل مناه ان التوقف على التحصيل في الخارج اللازم له عدم

امكان التحصيل الاجالي متف سواء كان للمائل تحصيل في الخارج أولى (قوله وان تعرض لابانه الخ) أي حيث لم يكن لها وجود خارجى (قوله فقط المعنى متكررا) فيشمل

الانقدمات للمتنات (قوله في جهة الوحدة) هي الموضوع (قوله المستخرج الخ) حصة المسائل (قوله التامسي مالا) أي مع انه لم يحصل جميع ما هو

لانه قد حصلت تلك المسائل أولا ثم وضع اسم العلم بآزائها فلا يكون له ماهية وحقيقة

ليرتب عليه بعض المسائل بعض ارتباطا بمنزلة جعل تلك المسائل الكثيرة علما واحدا وكذا الابداءى انما احتيج اليها لتوقف تلك المسائل الكثيرة عليها فالاولى والانسب أن تعتبر تلك المسائل على حدة وتسمى بسم فن جعل الموضوع والمبادئ من أجزاء العلوم فكل ذلك منه تفرع بناء على شدة احتياج العلم اليها منزلة الأجزاء مع أنه يجوز أن يعتبر المقصود بالذات أعني المسائل مع ما يحتاج اليه أعني الموضوع والمبادئ وما يسمى بسم فيكونان حيث من أجزاء العلوم لكن الاول أولى كما لا يخفى (قوله لانه قد حصلت تلك المسائل أولا ثم وضع اسم العلم بآزائها) قيل عليه ان مسائل العلوم تزايد يوما فيوما فان العلوم والصناعات انما تنكامل بتلاحق الافكار فكيف يقال ان المسائل قد حصلت أولا ثم وضع اسم العلم بآزائها وأجيب بان وضع الاسم لئلا يتوقف على تحصيله في الخارج بل في النهن فلم يرد بتحصي المسائل أولا إنما استخرجت ودونت بتأليفهم سميت بسم العلم بل أراد أن تلك المسائل لو حظت اجالا وسميت بذلك الاسم وان كان بعضها مستخرجا بالفضل

المبادئ الا انه لا اختصاص له بمبدئية لسعة دون مسعة فلكونه مبدأ لجميع المسائل عدوه جزأ برأسه (قوله ليرتب الخ) ارتباطا ذاتيا ليكون موضوعات المسائل راجعة اليه فلا يرد الناية (قوله فالاولى والانسب الى آخره) تمييزا لما هو المقصود بالذات عما هو المقصود بالعرض وحطاله عن مرتبه (قوله فن جعل الى آخره) مطوف على قوله ان المقصود بالذات مقدمة تأتية من الجواب (قوله مع انه يجوز الخ) ظرف متعلق بقوله فالاولى والانسب أي الاولى ان يعتبر تلك المسائل على حدة مع انه يجوز ان يعتبر المقصود بالذات مع ما يحتاج اليه فتكون الامور الثلاثة اجزاء العلم حقيقة ويكون القول بان حقيقة العلم المسائل مبنيا على المساعدة لقصر النظر على المقصود بالذات (قوله لكن الاول أولى) يعني جعل الموضوع والمبادئ جزأ مساعدا أولى من جعلها جزأ حقيقة فهذا الاول غير الاول السابق فانه عبارة عن ان اعتبار المسائل على حدة أولى من اعتبارها مع الموضوع والمبادئ وهما متاخران في الفهم كما يدل عليه قاء التفرع في الموضوعين وان كانا متلازمين في الوجود (قوله ان مسائل العلوم الخ) لا يخفى ان النش ادعي الوجبة الكلية فيكون في السؤال ثبوت تزايد المسائل في بعض العلوم فلا يرد ان بعض العلوم لا تزايد مسائله كعلم الجبر والمقابلة (قوله لا يتوقف على تحصيله في الخارج) لتحقق الوضع للمدومات حتي لا يمكن التحصيل الاجالي اذ لا اجالي لوجوده في الخارج بل على تحصيله في النهن وفي النهن تحصيلان تفصيلي واجمالي والمراد منها الاجالي فاندفع الاعتراض فظهر لك مما قررنا ان تقرير الجواب لا يتوقف على ان يكون للمسائل تحصيل في الخارج وان العرض لابانه بل الوجود الاصلي لها في النهن بمنزلة الوجود الخارجى للايمان في حق ترتيب الآثار التزاما لا يلزم وتذيق لاحاجة اليه يدل على ما ذكرنا ابراهه قدس سره فقط المعنى متكررا وتفرع فلم يرد على التحصيل في النهن (قوله لو حظت اجالا وسميت بذلك الاسم) فالاحظة الاجمالية باعتبار الموضوع والناية مثلا آلة للوضع والموضوع له جميع المسائل المشتركة في جهة الوحدة المستخرجة وغير المستخرجة حيث لا يكون العلم الذي تزايد مسائله متحققا بجميع اجزائه في وقت ما والعالمة به اما يسمى مالا باعتبار الملكية لا باعتبار التصديقات بالمسائل وليس من قيل

المسائل تزايد يوما فيوما لان العلوم انما تتكامل بتكامل الافكار في الخارج وهمم تتكامل في الخارج واذ كانت المحسوسات في الخارج فكيف تحصل ويوضع لها اسم العلم (قوله وراه تلك المسائل) أي غيرها (قوله فمرقة بحسب حده) لأحصل الالبالم بجميع مسائله (أي بالتصديق بجميع مسائله) أي بالتصديق بجميع مسائله (قوله وليس ذلك مقدمة التبروع فيه) لا عينه والتصديق بذات الشيء لا يكون مقدمة له

(قوله الوضع العام والموضوع له الخاص) كوضع اسم الإشارة لان اللفظ هناك موضوع لكل فرد من الافراد على حدة (قوله بل الوضع والموضوع له شخصيان) الوضع الشخصي ما كان الموضوع فيه خاصا كلفظة زيد وقابله النوعي وهو ما كان الموضوع فيه عاما ككل ما كان على هيئة قاعل والموضوع له الشخصي ما كان متينا وغيره ما ليس كذلك ككل موضوع له في وضع اسم الإشارة تدبر (قوله شخصيان) في شرح الرسالة ان ما وضع لاحد كلي باعتبار تفقه على عموميه يكون وضعه وضاما ما لموضوع له عام اذا تصورت بمعنى الحيوان التاطق ووضعت لفظه الانسان بآرائه ولا ينبغي ان التصديقات من هذا القبيل وان الاسم وضعه ما باعتبار كل منها على حدة تأمل (قوله ضرورة كون اللفظ) راجع لشخصية الوضع والمعنى راجع لشخصية الموضوع (قوله ضرورة كون اللفظ والمعنى شخصيين) اما شخصية اللفظ فظاهرة (١٣٩) واما شخصية المعنى فباعتبار

ذاته فلا ينافي تقدمه باعتبار الحال كما سيذكره . واذ اعتبر ذلك التمدد يكون من الوضع العام لموضوع له عام لان عموم الوضع كما يكون لكون آتة كلية مع خصوص الموضوع له كوضع اسم الإشارة يكون الموضوع له كليا له حيث

وراه تلك المسائل فمرقة بحسب حده وحقيقته لأحصل الالبالم بجميع مسائله وليس ذلك مقدمة

الوضع العام والموضوع له الخاص لعدم التعدد في الموضوع له بل الوضع والموضوع له شخصيان ضرورة كون اللفظ والمعنى شخصيين الا ان آتة الوضع مفهوم كلي يتدرج فيه الاجزاء المستخرجة وغير المستخرجة كما اذا قدر الرجل انما وضع له اسما ثم ان لم يتردد المسائل والتصديقات باعتبار تعدد الحال كما في العرف كان علما شخصيا وان اعتبر ذلك كان علما جنسيا فلا تنافي بين ما ذكره منا وبين ما ذكره في حواشي التشرح الضدي من ان أصول التفقه في الجنس (قال لأحصل الالبالم بجميع مسائله) اذ لا حقيقة له سواء سواء جعل أنفسها حدا له بناء على ان الواحد يكون بالاجزاء الغير المحمولة أيضا او يؤخذ منها الجنس والنصل بالتحليل أو بالاتزان على اختلاف الرأيين فلا يرد ان المحصر ممنوع لجواز ان يحصل معرفة بالجنس والفصل على ان الجنس والنصل آتاه يؤخذان من أمر مشترك ومختص

آتة وموضوعه باعتبارين فشخصية الموضوع له في ذاته لا تنافي لتدده باعتبار الحال المبني عليها كونه علم جنس لكن هذا ظاهر اذا كان العلم عبارة عن المسائل لانها لا تعدد لها في ذاتها وانما هو باعتبار الحال اما اذا كان عبارة عن التصديقات فالظاهر تعددها في نفسها ضرورة ان التصديقات القائمة بنفس زيد غير التصديقات القائمة بنفس عمرو واسم العلم موضوع لتوهم المشترك بين تلك الخصوصيات لم وضعه لكل من تلك الخصوصيات بوضع عام لا حاجة تدعو اليه اذ لا ينكر اطلاقه على ذلك النوع وحيث تكون اسماء العلوم من اعلام الاجناس فتكون من قبيل الوضع العام لموضوع له عام وقد جزم به وبخبره في كونه في شرح عنوان الزواجر وعمم المدخلة في ترتيب النفاة للحصول لشخص معين الذي اعتن به المحتسب فيما يأتي لا تقتضي كون التصديق في ذاته شخصيا تدبر (قوله ان لم يتردد الخ) لكونه طارعا على الوضع (قوله بالتحليل أو بالاتزان) اختلفوا هل الماهية مركبة من الاجزاء المحمولة في الخارج مع قابرها ما هياتها فيه أو ليس في الخارج الا الهوية البسيطة والتركيب منها في الذهن اعتباري فصل الاول أخذ الجنس والنصل بالتحليل وعلى الثاني بالاتزان والمحتسب رحمه الله جعل أولا الخلاف عاما لانه اجزاء خارجية ولنزاهة لاجل الترتي بقوله على ان الخ (قوله انما يؤخذان من أمر مشترك للخ) المشترك هو المادة والمختص هو الصورة قال الشيخ في المباني الشفاء ان الجسم قد يقال انه جنس للانسان وقد يقال انه مادة له قلنا أخذ الجسم جوهرنا طول وعرض وحق بشرط ان لا يدخل فيه معنى غير هذا مثل حس وقلة كان مادة وجزأ من الانسان وليس بمحمول عليه وان أخذ لا بشرط شيء بل يجوز ان يكون له معنى آخر وان لا يكون له فهو جنس للانسان ومحمول عليه وكذا النصل كالتاطق بالناس الى الانسان اذا أخذ

(قوله الى غير ذلك الخ) مثل وعرفوه (قوله تنبها الخ) أي فلو عبر بمجوده لم يحصل التنبه المذكور زيادة على أنه لا يمكن حمله لتقديره ولو قال وعرفوه لكان جميعا إلا أنه فوت التنبه (قوله فان قلت الخ) وارد على قوله فمرقة بحسب حده الخ أي بالتصديق بجميع مسأله

لا بشرط شيء كان فصلا ومحولا عليه وإذا أخذ بشرط لشيء كان سورة ومادة بمعنى مطلق الجزء اه وبه تمل وجه أخذ الجنس والفصل من الجزأين الخارجيين (قوله ما جزآن خارجيان) قال الشيخ في الهيات الشفاء التركيب من المادة والصورة مختص بالجواهر لاه قد يوجد فيها ما يناسب طبيعة جنسها وما يناسب طبيعة فصلها أجزاء متغايرة والاعراض لا يوجد فيها ذلك والعلوم من قبيل الاعراض (١٤٠) تدبر (قوله في الواقع) متعلق بالتنبه يعني ان التنبه ناظر للواقع لالعدم الامكان

حتى يحتاج لشيء الدور (قوله بما لا دخل له في المقصود) اذ المقصود أنه ليس مقدمة في الواقع كما تقدم (قوله لكنه استدراك لدفع توهم الخ) وإنما استدراك على الآخرين لاه اذا خلا المحتل عن التنبه فالتطوع به أولى (قوله استدراك لدفع توهم اه اذا لم يكن في نفسه الخ) يعني أنه قال أولا ولو قال ذلك لم يكن جميعا وقال ثانيا ولو قال المصنف وهو الخ لكان جميعا فربما يتوهم ان مراده التفرقة بين الصحيح وغيره بأن ترك الصحيح هو ما فيه التنبه بخلاف ترك غيره لان تركه لفساده فاستدراك على ذلك بقوله لكنه الخ ليقيد أنه لا فرق بين الفاسد

للتشروع فيه وإنما المقدمة معرفته بحسب رسمه فلهذا صرح بقوله ورسومه دون ان يقول وحدوه الى غير ذلك من عبارات تنبها على أن مقدمة التشروع في كل علم رسمه لاحده • قال قلت السلم بالمسائل هو التصديق بها لمعرفة العلم بمجده تصوره وبضما حاصلها بالقوة فلا اشكال (قوله دون أن يقول وحدوه) • أقول لاه لو قال ذلك لم يكن جميعا ولو قال وهو أي ذلك القانون أو قال وعرفوه لكان جميعا لكنه عارض التنبه المذكور ما جزآن خارجيان للتركيب وليست العلوم المدونة كذلك (قال وليس ذلك مقدمة التشروع الخ) أي ليس العلم بجميع المسائل في الواقع مقدمة التشروع إنما هي تصوره بوجه يتميز عما عداه ضد الشارع على ما مر وأما أنه لا يمكن ذلك قبل التشروع لاه يستلزم الدور أو يمكن فاشتغال بما لا دخل له في المقصود (قال فلهذا) أي لان مقدمة التشروع معرفته بالرسم (قوله لم يكن جميعا) لاه ليس مقدمة التشروع وأما ان المذكور رسم كما بينه الشارع فوجه لصحة رسمه لا لاختيار رسمه على حدوه (قوله أي ذلك القانون) اشار الى أنه لو اورد الضمير كان راجعا الى القانون دون المطلق مع قرينه لان المراد به اللفظ (قوله لكنه) استدراك لدفع توهم اه اذا لم يكن في نفسه جميعا لا يكون تركه مدخل في التنبه بان عدم صحة لا ينافي خلوها عن التنبه المذكور (قوله عارض عن التنبه المذكور) لشمولها الحد والرسم (قال العلم بالمسائل الى آخره) يعني ان ما ذكر في بيان الفائدة يدل على ان معرفته بمجده يحصل من العلم بجميع المسائل إلا أنه ليس مقدمة التشروع وليس كذلك لاه تصوره العلم بالمسائل تصديق بها والصور لا يستفاد من التصديق بالافاق إنما الاختلاف في امكانها وإنما كان العلم بالمسائل هو التصديق بها لان المسئلة من حيث أنها مسئلة مركبة تام خبري والعلم المطلق بالتركيب الخبري من حيث هو تصديق ولو تعلق التصور بها أيضا يلزم ان يكون شيء واحد معلوما تصورا وتصديقا من جهة واحدة وهو محال وما ذكرنا نظهر أنه لا يمكن ان يقال في الجواب ان المراد بالعلم بجميع المسائل تصورها ولا شك أنه ليس مقدمة التشروع أو المراد التصديق بها والمعلم ومعرفته بمجده بحقيقته لا يحصل الا بسبب التصديق بجميع المسائل لان تصور المسائل يتوقف على حصولها وحصولها

والصحيح في الخلو عن التنبه المذكور ولو لا تلك الاقادة لاقتصر على ثبوت الصحة وبهذا يظهر ما كتبه والتصوير بد على قوله عارض عن التنبه ولعل هذا أولى عما بالهامش قبل فتدبر (قوله لا يكون تركه مدخل) لان تركه جئته لعدم صحة لا لتنبه (قوله لان المراد به اللفظ) فان معنى قوله وهو المطلق أي المسمى به (قوله لا يستفاد من التصديق) أي لا يعلم استفادته منه اتفاقا لاه يعلم عدم جواز استفادته منه ولذا قال إنما الخلاف في امكانها أي تلك الاستفادة (قوله في امكانها) أي الاستفادة (قوله من حيث هو) أي من حيث هو مركب بأن يتعلق التهديق بنسبة بين طرفيه لا بذاته (قوله لا يمكن ان يقال الخ) لان مبنى الجوابين على ان المراد من العلم بالمسائل الذي هو مقدمة تصورها العلم بالتركيب الخبري تصديق لا تصور (قوله والمراد بالتصديق بها) أي المراد من قول الشرح لا يحصل الا بالعلم بجميع مسأله لا يحصل الا بالتصديق بها (قوله لان تصور المسائل)

(قوله والتصور لا يستفاد من التصديق) أي لم يقع ذلك وإن كان ممكنا (قوله فتقول) حاصل الجواب لاسم لكم إن التصور غير مكتسب من التصديق ولكن في عبارتنا حذف مضاف وإن قولنا لا يحصل إلا بالعلم بجميع مسائله أي لا يحصل إلا بتصور العلم بجميع مسائله تصور العلم بمجده تصور التصديق بمسائله فالمعرفة بحسب الحد لم تحصل من التصديق بل من تصور التصديق فليست العبارة مرادا ظاهرها والشارح قدم على هذا الجواب مقدمة فقال العلم نفس التصديق الخ وجدت التصديقات أم لا غير أن التصديقات إن وجدت وجد العلم والا فلا فيزوم من وجودها وجوده ومن انتفاءها انتفائه (قوله العلم نفس الخ) هذا إشارة لاطلاق ثاب للعلم فالعلم كما يطلق على المسائل كما قال أولا يطلق على إدراكها إدراك تصديق (قوله حتى إذا حصل الخ) فربيع على البينة أي حتى إذا حصل في الخارج فخرج على البينة ما هو لازم لها وقد حذف (١٤١) الشارح طرف الدم (قوله

لكن تصور العلم الخ) هنا هو الجواب (قوله يتوقف على تصور الخ) يشير إلى أن تصور تلك التصديقات سبب لتصور العلم بمجده إذ لا معنى لتصور العلم إلا بصورة بجميع أجزائه وأجزاءه هي المسائل فإن قلت المسبب عن السبب لان المسبب معرفة العلم بمجده والسبب كون العلم عبارة عن التصديقات وتصور العلم عين تصور التصديقات فقد أعيد السبب والمسبب على هذا ويجب احتلائهما وأوجب بينهما متعلنان حقيقة ولكنهما مختلفان بالأجمال والتفصيل فلا يلزم في السبب التفصيل والأجمال في المسبب وهذا كاف في التباين كما قلناه في التعريف

والتصور لا يستفاد من التصديق * قلت العلم بالمسائل هو التصديق بالمسائل حتى إذا حصل التصديق بجميع المسائل حصل العلم المطلوب لكن تصور العلم المطلوب بمجده يتوقف على تصور تلك (قوله العلم بالمسائل هو التصديقات بالمسائل) أقول هذا هو المعنى الثاني الذي ذكرنا أنه صرح به ثانيا (قوله لكن تصور العلم بمجده يتوقف) أقول لما كان حقيقة العلم هي التصديقات بالمسائل وأريد تصوره بمجده احتيج إلى أن يتصور تلك التصديقات التي هي أجزاؤه فإذا تصور تلك التصديقات بأسرها مجتمعة فقد حصل تصور العلم بمجده إذ لا معنى لتصور الشيء بمجده إلا تمام الأتصوره بجميع أجزائه والتصور أمر لا حرج فيه

ليس إلا التصديق بها لعدم وجودها في الخارج وعلى التفسيرين لا حاجة إلى تفسير الدليل واعتبار إطلاق العلم على التصديق بالمسائل (قال العلم هو التصديق بالمسائل) أي مع قطع النظر عن خصوصية المثل لأن أسماء العلوم المدونة لا تستعمل إلا في التصديقات بالمسائل مع قطع النظر عن خصوصية حاصلة من قيامها بذهن شخص من الأشخاص * والاختلافات الحاصلة من تعدد المثل لا تضر في تنخصها لأنها غير معتبرة في الوضع كالاختلافات الحاصلة في زيد بحسب البوارض المتبدلة بحسب الأوقات لا مدخل فيه وما قيل من أن تعريف النحو مثلا لا يصدق إلا على التصديقات الحاصلة لكل شخص دون التصديقات الكلية فوهم إذ لا مدخل في ترتيب غاية النحو على تلك التصديقات للحصول لشخص معين بل للحصول في الذهن مطلقا وهو معتبر في مفهوم التصديق أما الكلام في الحصول الشخصي (قوله هذا هو المعنى إلى آخره) بيان لما ذكره سابقا بقوله كما صرح به ثانيا (قوله فإذا تصور تلك الأجزاء إلى آخره) بنفسها أو بأخذ الأجزاء المحمولة منها بالتعليل أو الانزعاج إن أمكن (قوله إلا تصوره بجميع أجزائه) المحمولة أو غيرها كما نص عليه الشارح في شرح المطالع ناقل عن الشيخ الرئيس (قوله والتصور أمر لا حرج فيه) دفع لاستبعاد أن يتعلق التصور بالتصديق فإنه متعلق أحد الشدين بالآخر ففيه توهم اجتباغ الشدين

والعرف تصوره بمجده لا يكون مقدمة الشروع لاه متبذرة ولا غريبة في كون التصديق يتصور لأن التصور يتعلق بالتصديق

هذا محل الرد للمعنى (قوله لعدم وجودها في الخارج) علة لقوله ليس إلا التصديق بها (قوله واعتبار إطلاق العلم) أي إطلاق اسمه كالنطق على التصديق بالمسائل بعد ما قال أولا أن حقيقة كل علم مسائله المقضى أن يسمى اسم العلم هو المسائل لا التصديق بها تأمل (قوله أي مع قطع النظر عن خصوصية المثل الخ) هذا اختيار منه لأن أسماء العلوم من قبيل علم الشخص وأن سبها التصديقات لا المسائل وما عديم له قريبا كان بياناً لتوجيه القولين بقطع النظر عن المختار منهما (قوله في ترتيب غاية النحو) أي التي التعريف من جهتها (قوله إنما الكلام) أي القول بفساد الاعتبار إنما هو في الحصول الشخصي لا الحصول في الذهن مطلقا (قوله إن أمكن) بأن كان المركب جزآن خارجيان مشترك ومختص يؤخذ منهما ذلك وذلك مختص بالجواهر كما مر (قوله كما نص عليه الخ)

وبالتصور بل حتى أنه يتعلق بدمه فيصور الشخص عدم التصور (قوله الى جواب معارضة) اعلم ان انواع البحث ثلاثة معارضة وتقتض اجابتي وتقتض تفصيلي ويسمي ايضا مناقضة فان تعلق بمقدمة معينة واحدة او اثنتين على التبعين تفصيلي وان تعلق بواحدة غير معينة أو بالدليل برمته فتقتض اجابتي بان قبل هذا الدليل برمته لا يسلم وان سلم الدليل وأنى بدليل يتبع خلاف ما اتجه دليل المستدل فمعارضة مثلا كل انسان حيوان وكل حيوان جسم يتبع كل انسان جسم فان منع الجسم الصغرى سقط كلام المدعي ولا يطالب الجسم بشاهد على منه أى لا يطالب بسند للنم وقال شمع الجسم هذا منع ومناقضة وتقتض تفصيلي فان اراد المستدل ابطال كلام الجسم بين اتما بديهية أو نظرية وبأنها بدليل ثم المتع اما ان يكون مع السند أو مجردا عنه ومنع المستدل للنم لا يفيد وابطاله للسند قبل مطلقا كان أعم من المتع أو أخص أو مساويا لكن لا يفيد الا اذا كان مساويا للنم مثلا بعض الحيوان غير ناطق فاذا قال الجسم لا أسلم ذلك لم لا يجوز ان يكون انسانا فابطاله مفيد لانه مساو للنم فان كان أعم أو أخص كان قول كل انسان حيوان فيقول الجسم لا أسلم أنه حيوان لم لا يجوز ان يكون حجرا فكونه حجرا أخص من لا حيوان فلا يفيد لان ابطال الاخص لا يفيد (١٤٣) ابطال الأعم وكان يقول المستدل بعض الحيوان لا انسان فانما قال الجسم لا

الصدقات لاعل نفسها فالتصور غير مستفاد من التصديق • قال (وليس كله بديها والا لاستغنى عن تلمهولا نظريا والادار أو تسلسل بل بضه بديهي وبضه نظري مستفاد منه)

(أقول) هذا اشارة الى جواب معارضة تورد ههنا أو توجهها ان يقال المتعلق بديهي فلا

يتعلق بكل شيء حتى أنه يجوز أن يتصور التصور وأنت يتصور التصديق بل يجوز أن يتصور عدم التصور ولما كان تصور جميع تلك الصدقات أمرا متضادا لم يكن تصور العلم بمجده مقدمة للشروع فيه (قوله اشارة الى جواب معارضة) أقول اذا استدل على مطلوب بدليل

(قوله يتعلق بكل شيء) ولو بوجه ما فلا يرد كنه الواجب تعالى وفرض اشتراك الجزئي على أنه قد قرر عندهم أنه مامن عام الا وقد خص منه البعض (قوله وان يتصور الصدقات) ان كان علمها حضوريا فتصورها مجرد الاتفاقات اليها واستحصارها وان كان حصوليا فهو باعتبار الوجود الاصيل في الذهن تصديقات وباعتبار الوجود الظلي تصورات مع الانحاء بالذات واختلاف الاحكام باختلاف الوجودين كالوجودات البينية فاندفع توهم لزوم عدم اتحاد العلم والمعلوم أو لزوم كون شيء واحد تصورا وتصديقا مع ثابتيها (قوله أمر متضاد) أي قبل الشروع فيه سواء كان متضادا في نفسه أيضا كما في العلوم التي تزايد مسائلها أولا والقرينة على ذلك أنه قال لم يكن تصور العلم بمجده مقدمة للشروع فيه ولم يقل لم يكن تصور العلم بمجده (قوله اذا استدل) الاستدلال دليل كرفقن كذا في

أسلم ذلك لم لا يجوز ان يكون حيوانا فالسند أعم فاذا ابطله المستدل ضربه لانه يطل مقدمته التي ادعاها فلا يفيد منه والذي يبحث بالتفصيل الاجابتي لا قبل منه الا ان أتى بشاهد كان يقول التناقح مطعوم وكل مطعوم يحرم الرب فيه فينتج التناقح يحرم الرب فيه فيقول الجسم بذلك مجيب مقدمته ممنوع لاما وجده فالخروج كذلك وهو غير ربوي وأما المعارضة فتحتاج لترجيح أحد

الدليلين على الآخر (قوله معارضة) هي في اللغة الممانعة وفي الاصطلاح إقامة دليل يتبع خلاف ما اتجه دليل حاجة المستدل ثم ان مورد تلك المعارضة ما تقدم من دعوى المصنف ان المتعلق يحتاج له وأنهما بان النظر ليس صوابا دائما فاحتج الى قانون وذلك القانون هو المتعلق فوردت المعارضة وحاصلها ان عدنا دليلا يتبع خلاف ما اتجه دليلكم من الاحتياج للمتعلق وحاصله أنه ضروري وكل ضروري لا يحتاج له فاللهو لا يحتاج له فالدعوى نبوت البداهة له ولما كان نبوت البداهة له كسبا

رد لما قبله من يتبع التعريف بالاجزاء غير المحمولة كأجزاء البيت من السقف والجدران (قوله وفرض اشتراك الجزائي) لانه فرض محال لان تصوره يتبع من فرض التركة فيه (قوله الوجود الاصيل) هو ما يرتب عليه آثارها والظلي ما ليس كذلك بأن يكون الحاصل صورتها لانها (قوله كالوجودات البينية) كاتار لما وجود أصلي خارجي ترتب عليه الآثار كالأحراق ووجود ظلي ذهني لا ترتب عليه آثارها والحقيقة واحدة اما الاختلاف في ترتب الآثار وعنده باختلاف الوجودين (قوله على ذلك) أي ان المراد التضمن قبل الشروع لا مطلقا (قوله ولم يقل لم يكن النسخ) لان هنا خاص بمسائله مسائله اماما لا تزايد فيه فكمن (قوله صكرقتن) معناه أخذ أي أخذ الدليل

اقام المعارض عليه دليلا بقوله لو لم يكن ضروريا لكان كسيا لانه لا واسطة ولو كان كسيا لاقتصر الى قانون آخر واقتضاه الى قانون آخر باطل للزوم الدور أو التسلسل والدور والتسلسل باطل فبطل اللازم له وهو كونه مقفرا لقانون آخر واذا بطل هذا بطل لازمه وهو كونه كسيا (قوله بيان الاول) أي من القدمتين لان المعارضة كما علت المنطق ضروري وكل ما هو كذلك فلا يحتاج لتعلمه بقوله بيان الاول أي كونه ضروريا (قوله لاجال الخ) هذا منع وقض تفصيلي لانه منع مقدمة الدليل وهي قوله واقتضاه الى قانون آخر باطل للزوم الدور الخ واذا بطلت تلك المقدمة بطلت المعارضة وحاصل ذلك المنع منع صاحب السند وقد علت ان المنع لا يتوقف على ذكر السند ولكن ذكره لا يضر وهو لانسلم لزوم الدور والتسلسل له اذا توقف على قانون آخر وهم جريا لامكان ان يكون منتهيا الى قانون بديهي فلم يلزم الدور

(قوله لارجاع) علة للتجريد (قوله بزداشتن از كاري) بزداشتن مناه (١٤٣) مسك واز مناه عن وكاري أمر

والمنع المسك عن أمر (قوله لا منع واحد) أي حتى يكون قسبا (قوله والنقض باز) مناه الفتح وكرن الجمل وبنا عربي وتب لوى رسن الجبل مركان اضافيان ومعنى الاول جمل البنا مفتوحا ومعنى الثاني فتح لوى الجبل (قوله سخن) الكلام وير على وخلاف بعناه العربي ور الثاني بمعنى على تأكيد للاول وبك مناه واحد وبكر بمعنى آخر وكفتن مناه التكلم والمعنى تكلم واحد بكلام على خلاف الآخر (قوله قدس سره فالحصم

حاجة الى ثلثه • بيان الاول أنه لو لم يكن المنطق بديهيا لكان كسيا فاحتجيج في تحصيله الى قانون آخر وذلك القانون أيضاً يحتاج الى قانون آخر فاما ان يدور الاكتساب أو تسلسل وبها محالان • لاجال لا نسلم لزوم الدور أو التسلسل وانما يلزم لو لم يتنه الاكتساب الى قانون بديهي وهو فالحصم ان منع مقدمة معينة من مقدماته أو كل واحدة منها على التبيين فذلك يسمى مناه ومناقضة وقضا تفصيليا ولا يحتاج في ذلك الى شاهد فان ذكر شيء يتقوى به المنع يسمى سندا للمنع وان التاج فذكر الدليل بعده تصريح بماعلم ضمنا أو مبني على التجريد لارجاع الضمائر الآتية اليه (قوله ان منع) المنع بزداشتن از كاري والمراد هنا منها عن الثبوت بان طلب دليلا على نبوتها وأما منها بالابطال فليس يحتاج بل هو غصب لغصب المستدل (قوله او كل واحدة منها) كقوله او التحصيم يعني ان المنع ليس مختصا بمنع مقدمة واحدة فقط وليس للتبويب فلا يراد أن قوله كل واحدة منها مستدرك لانه ليس قسبا لمنع مقدمة واحدة لانه منوع متعددة لا منع واحد فيصدق على منع كل واحدة منها انه منع مقدمة معينة (قوله يسمى مناه) ودفعه بآيات المقدمة الممنوعة بالدليل أو بدعوى بدهاها وإزالة خفاها وأما مجرد دعوى بدهاها فلا تدفع المنع الا ان يكون بدهاها في غاية الظهور فيكون إشارة الى ان المنع مكابرة أو بتبوير الدليل وترك تلك المقدمة (قوله ومناقضة الى آخره) في الصراح المناقضة سخن بر خلاف بريدكيدركفتن والنقض باز كردن بنا وتاب رسن والمتاسبة ظاهرة ويسمى قضا تفصيليا لتبيين محل النقض فيه (قوله ولا يحتاج الى آخره) لان معنى طلب الدليل عليها اظهار الجمل وبنا وذلك لا يقتضي الشاهد (قوله يسمى سندا للمنع ومستدا) في الصراح سند بالتحريك آنچه پشت بوى باز نهند از بدني كوهوتكي كاهه والكلام على السند بالمنع غير مقبول

ان منع الخ) هذه مناصب الحصم بعد استدلال المستدل ولا تزيد على ذلك (قوله قدس سره) ولا يحتاج الى شاهد) أي دليل (قوله قدس سره فان ذكر شيئا) هو تجوز قبض المقدمة الممنوعة ولا يجوز له دعوى نبوت النقض لانه غصب لغصب المستدل الا ان صور المنع بصورة الدعوى مبالغة في قوته (قوله آنچه) بعد الهزة وسكون التون وكسر الجيم معناه الذي وبشت بضم الباء وسكون الشين والثاء معناه ظهر وبوى بفتح الباء والواو وسكون الياء عليه وباز نهند معناه يضع واز معناه من وبشدي ارتفاع وكوه الجبل وتكيه جاء محل الانكاه والمعنى الذي يوضع عليه الظهر من ارتفاع جبل أو محل الانكاه وهو التشكك (قوله بالمنع غير مقبول) أي مطلقا كان السند مساويا أولا لان منع المنع ومنع ما يؤيده لا يوجب آيات المقدمة الممنوعة الذي هو مطلوب منه عند منع المنع ولان المنع طلب الدليل على مقدمة دليل المستدل وهو غير مستدل حتى يلزمه آيات دليه ومن هنا قبل الابطال مطلقا لانه لا تكليف فيه للمانع بآيات شيء

(قوله لا تقول الخ) هذا دليل لتصحيح المقدمة المنوعة

(قوله مطلقاً) أي كان السند مساوياً أولاً فهو راجع لمنع والإبطال (قوله ونافع أن كان مساوياً الخ) فيه حينئذ أثبات المقدمة المنوعة كما إذا كان مقدمة الدليل هذا المعد زوج قبيل لا نسلم لم لا يجوز أن يكون فرداً فقيض المقدمة لا زوج ومساوياً فرد وإذا انتفت الفردية ثبتت الزوجية لمساواتها لقيض لا فرد (قوله بخلاف ما إذا كان أهم) هو الذي إذا تحقق المنع تحقق لكن قد يتحقق مع انتفاء المنع كأن يقول المستدل بعض الحيوان لا إنسان فقال الممتزج لا أسلم ذلك أي بل هو إنسان لم لا يجوز أن يكون حيواناً فالسند حيوان وهو أهم من المنع وهو إنسان فأبطل المستدل للسند يصدق عليه المقدمة الثالثة بعض الحيوان لا إنسان (قوله وكذا إذا كان أخص) عطف على قوله بخلاف ما إذا كان أهم المقابل لقوله ونافع أي وكذا إذا كان أخص لا ينعى مثله أن يقول المستدل كل إنسان حيوان فقال الخصم (١٤٤) لا أسلم أنه حيوان لم لا يجوز

منوع • لا تقول

منع مقدمة غير معينة بأن يقول ليس دليلك بجميع مقدماته جميعاً ومثلاً أن فيها خلافاً لذلك يسمى نقضاً إجمالياً ولا بد من ذلك من شاهد على الاحتلال وأن لم ينع شيئاً من المقدمات لامتنية ولا غير معينة بل أورد دليلاً مقابلاً لدليل المستدل الداعل لقيض مدعاه فذلك يسمى معارضة

وبالإبطال مقبول مطلقاً ونافع أن كان مساوياً لمنع أي لقيض المقدمة المنوعة لأن إبطال أحد التساوين يستلزم إبطال الآخر بخلاف ما إذا كان أهم فإن إبطاله يضر المستدل لأنه يستلزم إبطال المقدمة المنوعة وكذا إذا كان أخص لأن إبطاله لا يستلزم ثبوت المقدمة المنوعة (قوله بأن يقول ليس إلى آخره) وأما منها بمعنى طلب الدليل عليها وإظهار الجهل بها فلا معنى له (قوله نقضاً إجمالياً) لكونه نقضاً فيه إجمال لعدم تعيين متعلقه ودفعه أما بلنع أو بتبوير الدليل (قوله ولا بد هناك من شاهد الخ) لأنه لو اعتبر مجرد دعوى عدم صحة الدليل يلزم انسداد بلب المناظرة وحصرها بالشاهد في تخلف الحكم أو استزامه الحال (قوله وأن لم ينع إلى آخره) ليس مراده أن عدم المنع شرط في المعارضة حتى يرد عليه أن المعارض يجوز أن يكون مانعاً ونافضاً بل مراده أن المعارض من حيث أنه معارض لا يكون مانعاً ونافضاً (قوله مقابلاً لدليل المستدل) بأن يثبت خلاف ما أثبتته دليلاً والتفويض بالمستدل لأن الأصل في مباحث المناظرة الاستدلال ولنا قال قدس سره إذا استدلل على مطلوب بدليل والا فقد يقام بداهة الدعوى مقام الاستدلال وتعارض بالدليل (قوله على قبيض مدعاه) أما بلا واسطة أو بواسطة دلالة على ضد مدعاه (قوله فذلك) أي الإيراد المخصوص (قوله يسمى معارضة) في الصراح معارضة مكافاة كردن بداهة ديكري

أن يكون حجراً فالحجر أخص من لا حيوان الذي هو قبيض المقدمة المنوعة فالسند أخص وإذا بطل لا يبطل المنع لأنه لا يلزم من بطلان الخاص بطلان العام (قوله اما بلنع) أي منع تخلف الحكم أو استزامه الحال (قوله اما بلنع) أيضاً لأن التناقض مستدل (أو بتبوير الدليل) أي كلفه بخلاف التبوير في المناقضة فإنه يكفي فيه تغيير المقدمة المنوعة (قوله لأنه لو اعتبر مجرد دعوى الخ) فيه إشارة للفرق بين النقض حيث لازم فيه الشاهد

والمناقضة حيث لا يلزم بأن النقض عبارة عن نفي الدليل وهو دعوى بخلاف المناقضة كما سبق والتناقض حيث لا يلزم بأن يكون لشخصية استزامه للمطلوب ويكون حاصلاً طلب الدليل على الاستزام فلا يحتاج إلى شاهد فيه أن الاستزام للمطلوب مقدمة معينة تضمنها استدلال المستدل بالدليل كما نبه عليه المحقق في حواشي المطول (قوله وحصرنا المنع) إشارة إلى القدح فيه فإنه لا مانع من كون المصادرة على المطول مثلاً (قوله مانعاً ونافضاً) أي نقضاً تفصيلاً وإجمالاً (قوله من حيث أنه معارض الخ) وكذا يقال في المناقضة مع النقض فلا يمتنع على قوله قدس سره أن منع وأن منع (قوله أو بواسطة دلالة على ضد مدعاه) كان يستدل الأول على حدوث العالم ويستدل الثاني على قدمه فيدل دليل الثاني على لاحوته الذي هو قبيض حدوده بواسطة دلالة على ضد مدعي الأول وهو القدم ولعل مراده بالشد الوجودي بمعنى مالا يدخل المعدم في مفهومه يشمل الاعترافي (قوله أي الإيراد المخصوص) أي إيراد دليل مقابل لدليل المستدل فلا يرد أن التعريف يصدق على إقامة الدليل على خلاف ما أقام عليه المعارض مع أن عدم صحة معارضته المعارضة مشهورة

التطلق

(قوله مجموع قوانين الاكتساب) أي فكل القوانين من المطلق وإذا كانت كلها منه كانت نظرية وحيث قد علم يكن شيء من ضروريا تنهي القوانين اليه وإذا لم يكن شيء منها ضروريا بطل ذلك السند وإذا بطل السند بطل المنع لأن السند هنا مساو فإذا بطل بطل مساويه الذي هو المنع وحيث ثبت المقدمة المنوعة (قوله لأن المطلق مجموع قوانين الخ) أي جميع قواعد الاكتساب

(قوله والتقص) أي الاجمالي أو التفصيلي (قوله لا بالمعارضة) إلا إذا كانت المعارضة بدليل من جنس آخر غير ما وقع فيه المعارضة الأولى كأن وقعت في نصين فعارض المستدل بالقياس قال الفنازاني في شرح المختصر لأن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يرجعون عند حارص التصين الى القياس فحين اعتبروا ذلك في الاجتهاد لم يأتوا به في البحث والمناظرة لاشتراكها في قصد الى اظهار الصواب (قوله لأن الدليل الواحد الخ) يعني أنه إذا استدلل المطلق ابتداء على مطلوب بأدلة كثيرة واستدل المعارض على قبيضة بدليل واحد كانت معارضة وسقطت تلك الأدلة ولم يبق أحد بمتاع المعارضة بدليل واحد والدوام كالابتداء بلا فرق (قوله أيضا لأن الدليل الواحد الخ) كما يعارض شهادة الاثنين (١٤٥) شهادة الأربعة (قوله فلا قائدة

في المعارضة) قبل أن الدليل الثاني يجوز أن يكون أظهر مادة وصورة من الأول

أو مسلما عند المعارض أو يكون احتمال دليل المعارض مستفادا منه بلا خفاء فيعارض المعارض بسببه عن المعارضة فيها القائمة وفيه أن مثل هذه التجوزات تجري في النصب (قوله والمسئلة لا تكون الا حكما نظريا) وحيث تعلمه هو اكتسابه بالنظر (قوله فلا يتوقف الخ) أي لا يتوقف على ضم ذلك من خارج لفهمه من العبارة

المطلق مجموع قوانين الاكتساب فإذا فرضنا ان المطلق كسبي وحاولنا اكتساب قانون منها (قوله المطلق مجموع قوانين الاكتساب) أقول وذلك لأن الاكتساب اما للتصور واما للتصديق والأول اما ميكند ومقابله كردن كتاب بكتاب ودفعه بالمتع والتقص لا بالمعارضة لأن الدليل الواحد يعارض أدلة كثيرة إذ لا ترجيح بكثرة الأدلة فلا قائمة في المعارضة (قال فلا حاجة الى تعليل) لأنه عبارة عن تعليل مسأله والمسئلة لا تكون الا حكما نظريا على ما قرر عندهم فلا يتوقف هذا الحكم على كون التعليل كسبيا ولا يرد عليه أنه يجوز أن يكون محتاجا الى التعليل باعتبار اطرافه لأن ذلك ليس احتياجا الى تعليل بل الى تعليل اطرافه (قال فاحتجج في تحصيله الى قانون آخر) وذلك القانون الى قانون آخر لكونه نظريا محتاجا الى النظر والنظر مجموع الحركتين حركة تحصيل المبادي المناسبة وحركة ترتيبها ولا شك أن تحصيل المبادي وترتيبها يحتاجان الى قانون يرف به محتجها كذا ذكره الشارع في شرح المطالع ولا يمكن أن يكون ذلك القانون هو القانون الأول لامتناع تحصيل الشيء من نفسه إذ لا تآمر حتى يتصور التحصيل والسببية بينهما فاحتجج الى قانون آخر وورد عليه أنه يجوز أن يكون في مرتبة من المراتب مناسبة ضرورية وترتيبها بدعيي الإنتاج فلا يحتاج في حجة ذلك الفكر الى قانون * لم يجب أن يكون ذلك الفكر الجزئي مندرجا تحت قانون وموافقا ولا يجب استخراجه من حتى يثبت الاحتياج اليه كذا يستفاد من كلامه قدس سرفي حواشي المطالع (قوله لأن الاكتساب اما للتصور الى آخره) فإن قيل قد علم أن القانون الذي

(١٩) شروح الشمسية (قوله ولا يرد عليه الخ) حاصل الإراد أنه يجوز أن يكون المطلق نفسه بدعيا لعدم توقفه لثباته على نظر وان توقف عليه باعتبار كل جزء من أجزائه وحاصل الدفع أنه لا معنى لتعلمه الا تعليل مسأله (قوله يجوز أن يكون الخ) نفس المعلوم ضروري لا قانون ا كتسابه الذي ذكره الشارع بقوله لا يقال الخ تدير (قوله في مرتبة من المراتب) أي القانون الثاني أو الثالث أو الرابع وهكذا (قوله مناسبة ضرورية) فلا يحتاج تحصيل المبادي الى نظر وقوله ترتيبها بدعيي فلا يحتاج الترتيب الى نظر (قوله لم يجب الخ) لأن الأفكار الصحيحة يجب أن تكون موافقة لتلك القوانين بحيث إذا عرضت عليها كانت هي مندرجة عنها وتلك منطوقة عليها أما كونها مستفادة منها باستخراجها عنها فلا (قوله الجزئي) أي المتعلق بالماداة الجزئية والترتيب الجزئي والحاصل أن كل قانون قاعدة كلية لكنه جزئي من جزئيات القانون الذي توقف هو عليه فن جهة كونه جزئيا للقانون الآخر هو مستفاد منه ولكن جزئيات ذلك القانون المستفاد يجوز أن تكون بدعية المقدمات المناسبة وبدعية الترتيب وتلك البداهة لاتاني نظرية القاعدة الكلية من جهة الحكم الكلي قدرو حق التدبر فالفكر المطلق يبيض القوانين بدعيي وإن كانت قاعدة الكلية نظرية (قوله قد علم الخ) أي من قول الشرع سابقا فاحتج الى قانون الخ (قول الشرع الى قانون

وجهه ان المكسبة اما تصورية أو تصديقية واكتساب التصورات القبول الشارح واكتساب الجهولات التصديقية المحجة ولا شك ان القواعد المتعلقة بالقول الشارح الذي يكتب به التصوري والقواعد المتعلقة بالحجة التي يكتب بها الجهول التصديقي كل منها مذكور في المطلق فصح قوله المطلق مجموع قوانين أي مشتمل على قوانين الاكتساب الخ (قوله على ذلك التقدير) أي كونه كيبيا وقوله فالدور أو التسلسل لازم أي فصحت المعارضة (قوله وقررير الجواب) أي عن تلك المعارضة حتى يتم كلام المستدل وحاصله التعلق ليس كله بدييا والا لاستغنى عن تلمه لكن التالي باطل فبطل المقدم وهو كون كله بدييا وإذا بطل كون كله بدييا بطل دليل المعارض وسلم دليل المستدل (١٤٦) وفيه ان المعارض دعواه عدم الاحتياج فاستدل عليها بالبداهة وهذه الدعوى قد

أخذت في الدليل لها نفس قوله والا لاستغنى عن تلمه وأخذ دعوى المعارض في الدليل على ابطال دليله بمنزلة قول المستدل ذلك باطل لطلان دعواه وهذا الكلام لا يصح ذكره فلا يصح ذكرها حيث في الدليل والجواب ان الدعوى لما كانت لازمة

للدليل وكانت الدعوى باطلة ويلزم منه بطلان الدليل لانه متى بطل اللازم بطل المزوم صح أخذها في الدليل فكان المستدل قاله ان ذلك أي المعارض باطل فلا يفتي اقامته لكون الدعوى واضحة البطلان (قوله كالشكل الاول) ادخلت الكفاية الشرطي المتصل فان قلت الشكل

ينبغي معرفة طرق اكتساب النظريات من الضروريات هو المطلق فاما الحاجة الى اقامة الدليل على ان المطلق مجموع قوانين الاكتساب * قلت اللازم بما سبق ان المطلق جميع القوانين التي يحتاج اليها في اكتساب النظريات وأما ان القانون الذي يحتاج اليه في اكتساب المطلق داخل فيه فلا ولنا تعرض قدس سره لاثبات ان المطلق مجموع قوانين الاكتساب مطلقا (قال والتقدير ان الاكتساب الى آخره) بناء على ما مر من شرح المطالع وقد عرفت ما يرد عليه واما معارض لهذا المقدمة اذ بها ثبت المقدمة المنوعة أعني لزوم الدور أو التسلسل (قال وقررير الجواب الخ) خلاصته ان أحد المخذورين اما يلزم اذا كان كله بدييا أو نظريا لم لا يجوز ان يكون بعضه بدييا وبعضه نظريا فلا يلزم شيء من المخذورين فاللائق ان يقول حتى يلزم الاستثناء وحتى يلزم الدور والتسلسل الا انه أورد بطريق الدعوى والاستدلال للدلالة على ان الاحتمال الثالث متحقق في نفس الامر وليس مجرد احتمال عقلي (قوله فان انتاجه الخ) اشار بذلك الى ان قوله كالشكل الاول تساع والمراد قولنا الشكل الاول منتج (قوله لا يحتاج الى بيان) أي اثبات بالدليل تفسير لقوله بين (قوله بل كل من الخ) اضراب من قوله بين بانه بديي أولى يكني في الجزم تصور الطرفين الذي يكني فيه التنبيه على مفهومات اصطلاحية واثار بيان بداهة الضروب الاربعة الى ان معنى قولهم الشكل

بديي (أي غير المطلق بديي) والا فلا وجه له بعد تسليم كون المطلق كيبيا (قوله فلا) بل الظاهر عدم الدخول (قوله وقد عرفت والبعض ما يرد عليه) وهو ان كون القانون كيبيا لكونه من المطلق لا ينافي ان يكون الترتيب الجزئي والمتناسبة الجزئية في مرتبة من المراتب بدييين فلا يكون الفكر المطلق بهما محتاجا لقانون تدبر (قوله خلاصته الخ) يعني انه جواب بمنع المقدمة الاولى الثالثة لو لم يكن بدييا لكان كيبيا وسنده لم لا يجوز ان يكون بعضه بدييا وبعضه نظريا فليس قضا اجاليا وهو ظاهر ولا معارضة والا لزم استدراك قوله ولا نظريا والا لدار الخ (قوله قائلان ان يقول الخ) أي لانه مانع ليس منصبه الدعوى (قوله متحقق في نفس الامر) قاسد لانه بما ذكر اتما هو لتحقيق في نفس الامر لانه والمعارضة (قوله تساع) لان الشكل الاول ليس جزءا من المطلق بل فرد من أفراد موضوع المطلق واما المسئلة الشكل الاول منتج (قوله يكني فيه التنبيه الخ)

الأول وما بعده ليس قاعدة بل القاعدة والشكل الأول منتج والشكل الثاني منتج وهكذا فليس هو قاعدة بل موضوع القاعدة والذي يوصف بالبداهة أما هو القاعدة لا موضوعا والشارح قد وصف موضوعها بقال جواب أن قوله كالشكل الأول على حذف أي كقاعدة المتقنة بالشكل الأول وهي الشكل الأول منتج (قوله والبعض الكسبي) أما يستفاد من البعض البديهي (فيه أن استفادته إنما هي بطريق وتلك الطريق نظرية فعاد المحذور أي لزوم الدور أو التسلسل والجواب أنا لاسم أن تلك الطريق نظرية بل هي بديهية وبيان ذلك أن قوله مثلا كل إنسان حيوان ولا شيء من الحيوان بمجرى يتبع لشيء من الإنسان بمجرى من الشكل الأول ومن تصور المتقدمين والنتيجة جزم بأنها لازمة للمقدمين وعكس الكبرى (١٤٧) لازم لها ظاهرا أي قطعا بداهة

لأن كل قضية يلزمها أن تنكس بداهة وفي عكس رجح للشكل الثاني فالشكل الثاني صار لازما للأول بعكس الكبرى فيلزم من إنتاج الأول إنتاج الثاني لأن صحة المزوم تقتضي صحة اللازم والحاصل أن إنتاج الثاني نظري ولكن اكتسبنا من إنتاج الأول وهو بديهي والطريق بديهية • وأعلم أن قولهم الشكل الأول منتج قاعدة كلية وهي بديهية وفروعا أيضا كذلك وكذا يقال في قاعدة الشكل الثاني مع فروعا وإن قول في بداهة الشكل الأول أي في توجيه الشكل الأول مستلزم لإنتاج الشكل الثاني وإنتاج الأول معلوم قطعا فالتالي كذلك أو قول لو كان الشكل الأول منتجا

والبعض الكسبي إنما يستفاد من البعض البديهي فلا يلزم الدور ولا التسلسل

الموجبة الكلية التي هي نتيجة ما جزم بديهية باستزمامها إياها وهكذا حال باقي الضروب وكذلك القياس الاستثنائي المتصل فإن من علم الملازمة وعلم وجود المزوم علم وجود اللازم قطعا وعلم بديهية أن المتقدمين المذكورين أي المقدمة الدالة على الملازمة والمقدمة الدالة على وجود المزوم تستلزمان تلك النتيجة وهكذا الحال إذا استنتج قضى التالي وكذا القياس الاستثنائي المتصل بديهي الإنتاج وكثير من مباحث الكوس والتناقض بديهي أيضا • فإن قلت إذا كانت هذه المباحث بديهية فلاحاجة إلى تدوينها في الكتب • قلت في تدوينها في الكتب قائدتان أحدهما إزالة التامس أي أن يكون في بعضها من خفاء محوج إلى التنبية وتأييدها أن يتوصل بها إلى المباحث الأخرى الكسبية (قوله) إنما يستفاد من البعض البديهي (أقول) فإن قيل استفادة البعض الكسبي من البعض البديهي

الأول منتج أنت ضروره الأربعة منتجة لأن بعض ضروره عقيمة (قوله جزم بديهية إلى آخره) لأن تصور الموجبتين الكليتين على هيئة الضرب الأول يستلزم العلم باندراج كل الأصغر تحت الأوسط وكل الأوسط تحت الأكبر وذلك يستلزم العلم بالضرورة بلزوم اندراج شكل الأصغر تحت الأكبر وأشار بقوله باستزمامها إياها إلى أن المراد بقولهم أنه منتج أن النتيجة لازمة له ينتج احتكاكا عنه (قوله وهكذا حال باقي الضروب الخ) فإن تصورهما وتصور النتيجة الحاصلة منها يستلزم الجزم باستزمامها إياها (قوله علم وجود اللازم قطعا) يان للإنتاج وقوله وعلم مطوف عليه ويان لكون إنتاجه ينشأ كافي فيه تصور القياس الاستثنائي أي المتقدمين وتصور النتيجة أي وجود اللازم يعني حكم بديهية من غير احتياج إلى يان بل بمجرد تصور المتقدمين وتصور النتيجة باستزمامها لها فإقيل يستفاد من كلامه قدس سره أن الإنتاج لازم بين الشكل الأول بالمعنى الإعم والقياس الاستثنائي المتصل بالمعنى الإخص توهم (قوله وكذا القياس الاستثنائي المتصل إلى آخره) فإن الحكم فيها بعد تصور الطرفين على الوجه الذي هو مناط الحكم بديهي أولى (قوله هذه المباحث) لم يقل هذه المسائل لأن المسئلة لا تكون إلا نظريا كما صرحوا به (قوله أن يكون في بعضها الخ) إشارة إلى أن هذه القاعدة تغير مطردة بخلاف الثانية (قوله أن يتوصل بها إلى آخره)

أي فلا يحتاج إلى حدس أو تجربة أو تواتر أو حس حتى يكون غير بديهي أو لى (قوله يعني الخ) يريد أنه لا بد في اليان من تصور الطرفين ولم يذكر في كلام السيد سوى التصديقات السابقة في بيان الإنتاج فقال الخفى أن تصور الطرفين معلوم من قول السيد أن المتقدمين المذكورين فإن تعلق هذا العلم لا بد له من سبق التصور تدبر (قوله فإقيل يستفاد الخ) (لزوم بالمعنى الإعم هو ما يكون تصور المزوم واللازم والنسبة بينهما كافي في الجزم بل لزوم بينهما واللازم بالمعنى الإخص هو ما يكون تصور المزوم كافي في تصور اللازم ويكون تصورهما وتصور النسبة بينهما كافي في الجزم بل لزوم بينهما فيكون تصور المزوم كافي في الجزم بل لزوم بدون توسط أمر زائد سوى تصور النسبة قال بعض الحواشي أن قوله قدس سره بل كل من تصور الجزم على أن

لاتنتج الشكل الثاني لكن الشكل الاول منتج بديهية فيلزم منه انتاج الشكل الثاني (قوله واعلم ان هنا مقامين) أي دعوين وهما ان المستدل نتيجة دليله الاحتياج الى المنطق ونتيجة دليل المترض عدم الاحتياج الى التعلم ولا تأتي المعارضة الا اذا كانت نتيجة الثاني تنافي نتيجة الاول بحيث لا يجامعها مع ان نتيجة الثاني تنافي نتيجة الاول اذ قد يقال المنطق لسنا محتاجين لتعلمه لكونه ضروريا لجميع اجزائه لكن محتاج اليه نفسه في تحصيل العلوم بان يراعي في الاكتساب فلا يلزم من عدم الاحتياج الى التعلم عدم الاحتياج اليه فلم تكن نتيجة الثاني قبضا لنتيجة الاول ولا مستلزما لتقيضه فطلعت المعارضة لما علت من حقيقتها اذ عند الاحتياج لاعامة ولا مضافة (قوله وان فرضنا اتامها) أي بأن لم يلاحظ الجواب المتقدم (قوله وان (١٤٨) فرضنا اتامها الخ) فيه نظر اذ بعد فرض اتامها صلحت للمعارضة فرضا • وأعييب

واعلم ان هنا مقامين الاول الاحتياج الى نفس المنطق والثاني الاحتياج الى تعلمه والدليل اتما يتضح على ثبوت الاحتياج اليه لا الى تعلمه • والمعارضة المذكورة وان فرضنا اتامها لاندل الاعلى الاستثناء عن تعلم المنطق وهو لا يتناقض الاحتياج اليه فلا يبعد أن لا يحتاج الى تعلم المنطق لكونه ضروريا لجميع اجزائه أو لكونه معلوما بشي آخر وتكون الحاجة ماسة اليه نفسه في تحصيل العلوم النظرية فالذكور في معرض المعارضة لا يصلح للمعارضة

اتما يكون بطريق النظر فيحتاج في معرفة ذلك النظر الى قانون آخر فيمود المخذور قلنا ذلك النظر أيضا بديهي فالكسبي من المنطق مستفاد من البديهي منه بطريق بديهي فلا حاجة الى قانون آخر أصلا (قوله فالذكور في معرض المعارضة لا يصلح للمعارضة) أقول قبل عليه اتما يلزم ذلك اذا قرر كلام المعارض على ما وجهه به • ولنا أن نقرر هكذا لو كان المنطق محتاجا اليه لكان اما بديهيا أو كسبيا

ولم نجعل من المبادئ البينة لا يصلها الى المطالب الكسبية ايضا قريبا أو بعيدا (قوله اتما يكون بطريق النظر) اذ ليس من القضايا التي قياساتها معها ولا من الحدسيات فيكون بالنظر كأن يقال الشكل الثاني شكل أول بارد وكل شكل أول منتج فيحتاج في معرفة صحة ذلك النظر الجزئي الى قانون آخر لان التقدير ان الاكتساب لا يتم الا بالمنطق فيمود لزوم الدود أو التسلسل (قوله ذلك النظر) أي لانسلم ان ذلك النظر يحتاج الى قانون آخر اتما يلزم ذلك لو كان ذلك النظر الجزئي الواقع في البعض البديهي نظريا انتاجه بل هو بديهي الانتاج فالكسبي من المنطق يكتب من بعض البديهي بطريق جزئي بديهي الانتاج ولا يعني انه حيث يمكن الجواب اختيارا كله نظري ومنع لزوم الدور أو التسلسل لجواز ان يكون استفادته من مبادئ البديهية بطريق جزئي بديهي الا انه لما كان ذلك خلاف الواقع لم يترس له وهذا الجواب مبني على ملاحقه قدس سره من انه يمكن تحصيل نظري بطريق بديهي ولا يحتاج الى المنطق كما مر وأما على ما ذكره الشارح من ان كل نظري يحتاج في اكتسابه الى قوانين المنطق فلا يتم كما لا يعني وقد ذكره قدس سره في حواشي المطالع (قال ان هنا مقامين) أي دعوين فالقيام بفتح الميم لانه عمل قيام المدعي والحكم ومنهم من قرأ بضم الميم فاحتاج في تطبيق عبارة الشرح عليه الى تكلفات (قال وان فرضنا اتامها)

بان المقصود النظر لذات المعارضة أي المتقدمين قطع النظر عن وصفها بالمعارضة وقوله فرضنا اتامها أي بان قطع النظر عن الجواب الذي ذكر (قوله وهو لا يتناقض الاحتياج أي ولا يستلزم التقيض (قوله أول كونه معلوما) أي بطريق الكشف

انتاج الشكل الاول ين بالمعنى العام وقوله فان من علم الملازمة الخ يدل على ان انتاج القياس الاستثنائي المتصلين بالمعنى الاخص قاتشيه في الين بالمعنى المشترك والحشى جعل الغرور فيها ين بالمعنى العام حيث قال في الاول يكفي في الجزم صورا الطرفين وفي الثاني كافيا فيه تصور القياس الى قوله وتصور النتيجة وجعل قوله قدس

سره فان من علم الملازمة الى قوله علم وجود اللازم بيانا للانتاج لا لكونه بيانا وما ذكره مع انه لا دخل له في وصلاهما بداهة انتاج الاستثنائي لان العلم بالانتاج اتما يكون أو لا اذا كان مطابقا للواقع فليان تحقق الانتاج مدخل في كونه حكما أو لا (قوله ولم نجعل الخ) أي جعلت هذا المباحث من المنطق ولم نجعل من مبادئ أي مقدماته البينة لا يصلها الى مسايقه فاندفع ما قاله الصام (قوله ولا من الحدسيات) ومعلوم أنها ليست من التجريبات ولا التواترات (قوله بطريق جزئي بديهي) وان كانت القاعدة الكلية اندرج فيها هذا الطريق نظرية لانه من المنطق النظري لكونها بعض قوانين الاكتساب (قوله كما مر) أي في قوله ويرد عليه انه يجوز أن يكون الخ (قوله وقد ذكره) لعل الضمير لبيان المذكور (قوله بضم الميم) من أقام الرابي قال لانه عمل اقامة الدليل (قوله فاحتاج الخ) لانه

جملتهن يعني ينصب فيحتاج لكونه على صيغة المجهول وتأويل قول (١٤٩) التشر والمعارضة لا تعدل الخ (قوله

واذا لم يكن حاصله فيه)
لزم الدور أو التسلسل
على حصوله لبطان أنه
بدهي بضم الاستماع
تمه (قوله لا تنتج في القياس
الاستثنائي) لان انتاج
الاستثنائي مبني على ثبوت
الملازمة ولا تلازم في
الافتقادات اما غير الاستثنائي
فتنتج فيه الافتقادات لا بد من
على وضعا وحاصل القياس
هنا لو كان محتاجا اليه لكان
بدبيا أو كيبيا لكنه غير
بدهي والا لاستثنى عن
تمه وغير كيب والادار
أو تسلسل (قوله فلا ينتج
الخ) أي ليس انحصار
المنطق في البدهي والكسبي
فرما لا احتياج اليه أو عدمه
حتى يستلزم بطلانه بطلان
الاحتياج على التبيين أو
عدمه كذلك (قوله بان قال)
أي بعد ثبوت انتفائه في
نفسه (قوله وما قيل في
الجواب) أي جواب قوله
قيل ان انتفائه الخ والحب
الصام (قوله على نقي صفة
مخصوصة) متعلق بإقامة
ما يدل وما يدل على نقي
الوجود هو ابطال البداهة
والكسبية والصفة المخصوصة
هي عدم الاحتياج اليه (قوله
والمقصود بهذا الخ) أي مقصود
البيد بقوله ورد الخ ليس انتفائه

وكلاهما باطل أما الاول فلا لأنه يلزم الاستماع من تعلمه وليس كذلك وأما الثاني فللزم الدور أو التسلسل في تحصيله وعلى هذا فقد دلت المعارضة على نقي الاحتياج الى المطلق نفسه وحيث يتجرب بجانب ذلك الجواب ورد بان ابطال كونه بدبيا أو كيبيا يدل على انتفائه في نفسه ولا تعلق له بكونه محتاجا اليه أو غير محتاج اليه اذ يصح أن يقال ليس المطلق محتاجا اليه والا لكان اما بدبيا أو كيبيا وكلاهما باطل فوجب أن يكون محتاجا اليه فظهر أن هذه شبهة يتكسبها في نقي هذا المراساة احتيج اليه أولا ينتج ه ولنا أيضا ان قولنا في تقرير المعارضة التعلق كسبي فلا يحتاج اليه في اكتساب النظريات المحتاجة الى المطلق أما الاول فلا أنه لو لم يكن كيبيا لكان بدبيا وهو باطل والا لاستثنى عن تعلمه أي في نفسه بأن قطع النظر عما يرد على مقدمتها لامن حيث أنها معارضة فلا ينافي قوله لا يصلح للمعارضة (قوله يدل على انتفائه في نفسه) لان المطلق سواء كان عبارة عن المسائل أو التصديقات بها لا وجود له الا في الذهن واذا لم يكن حاصله فيه فيكون متبنا في نفسه فانهض ما قيل هذا غير سلم لجواز ان يكون ثابتا في نفسه ويكون متمتع بالحصول فلا يتصف بإحدهما أصلا (قوله ولا تعلق له بكونه محتاجا اليه) لا اثباتا ولا نفيًا فتكون قضية الملازمة أعني لو كان محتاجا اليه لكان بدبيا أو كيبيا افتاقية والافتاقية لا تنتج في القياس الاستثنائي (قوله اذ يصح الخ) دليل قوله ولا تعلق له بكونه محتاجا اليه يعني كما يصح كون المطلق غير محتاج اليه مقدما لكونه بدبيا أو نظريا يصح كون المطلق محتاجا اليه مقدما له فلا يكون كونه بدبيا أو نظريا لازما لشيء منهما بخصوصه بل لوجود المطلق في نفسه سواء كان محتاجا اليه أولا فلا ينتج استثناء قبض التالي قبض أحد القديمين على التبيين قبل ان انتفائه في نفسه يستلزم عدم الاحتياج اليه فلا يصح قوله لا تعلق له بكونه محتاجا اليه لانه حصل له التعلق بالواسطة بان يقال المطلق لا يحتاج اليه اذ لو كان محتاجا اليه لكان موجودا ولو كان موجودا لكان اما بدبيا أو كيبيا وكلاهما باطل والجواب أنا لانتم انه لو كان محتاجا اليه كان موجودا لجواز الاحتياج اليه مع انتفائه في نفسه فثبت عدم وجود ما لا وجه محتاج اليه أعني التمييز بين الافكار الصحيحة والفاسدة يدل على ذلك ما سبقه من قوله ويمكن ان يقال لما ين الى آخره حيث تردد بعد ثبوت الاحتياج اليه في كونه بدبيا أو نظريا متمتع بالتحصيل وما قيل في الجواب ان الغلاء لا يكتفون بإقامة ما يدل على نقي وجود الشيء على نقي صفة مخصوصة والمقصود بعد هذا الحمل واستبعاد قصد المعارض ذلك فليس بشيء أما اولافلان الكتب مشحونة بالاستدلال بنقي وجود الشيء على نقي صفة مخصوصة اذا كانت ذلك التي مقصودا كاستدلالهم بلزم نقي وجود الواجب على نقي زيادة وجوده واستدلالهم على عدم زيادة الوجود مطلقا بعينه كونه موجودا وأمثال ذلك كثير لمن تتبع الكتب الكلامية والحكمية وأما ثانيا فلان المقصود دفع ما ذكره الناصر من انه لا يصلح للمعارضة وكونه مستبعدا لا يضره (قوله المطلق الخ) تقريره اذا عرضت على قوانين الاستدلال انه لو افترض الى المطلق لزم الدور أو التسلسل والتالي باطل يان الملازمة انه كسبي وكل كسبي يحتاج في تحصيله الى قانون هو أيضا كسبي لكونه من المطلق فيدور أو يتسلسل يان المسمى انه لو لم يكن كيبيا لكان بدبيا وهو باطل والا لاستثنى عن تعلمه وهذا التقرير أورده العلامة التفناني في شرحه فرسالة (قوله المحتاجة الى المطلق) أي على هذا الحمل بل بعده ويكتفي فيه ان الغلاء الخ (قوله مطلقا) أي في الواجب وغيره وقوله بعدم كونه أي الوجود موجودا (قوله أورده

المحقق) أي دفا لما قاله الشرح من ان المذكور في معرض المعارضة لا يصلح لما ذكره (قوله اذ كان المناسب حينئذ أن يقدم المصنف ذكر نفي النظري) لانه (١٥٠) الأهم لما ذكره (قوله كما هو المتبادر من عبارة) أي المصنف حيث قال ولا

لأنها المقابلة على سبيل الممانعة • قال
 في البحث الثاني في موضوع التلحق • موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه التي تلحقه لما هو هو أي لذاته أو لا يساويه أو لجزئه • فموضوع التلحق المعلومات التصورية والتصديقية لان التلحق يبحث عنها من حيث أنها توصل الى مجهول تصوري أو تصديقي ومن حيث أنها يتوقف عليها الموصل الى التصور ككونها كلية وجزئية وذاتية وعرضية وجنساً وفضلاً وعرضاً وخاصة ومن حيث أنها يتوقف عليها الموصل الى التصديق اما توقفاً قريباً ككونها قضية وعكس قضية وقبض قضية وأما توقفاً بعيداً ككونها موضوعات ومحمولات •

وأما الثاني فلأنه لو احتجج إليه مع كونه كسباً لزم الدور أو التسلسل ولم يلتفت الشارح الى هذا التقرير اذ كان المناسب حينئذ أن يقدم المصنف ذكر النظري وأن يشير الى لزوم الدور أو التسلسل في اكتساب النظريات المحتاجة الى المنطق لان مقتصر على لزومها في تحصيله في نفسه • ويمكن أن يقال لما بين المصنف الاحتياج الى المنطق نفسه اراد ان يبين أن حاله ما ذاهل هو بدعي بجميع أجزائه حتى يستني عن تدوينه في الكتب أو هو كسبي بجميع أجزائه حتى يتمتع تحصيله فضلاً عن تدوينه وبين فساد القسمين فظهر أن التلحق ليس مما يستني عن تدوينه ولا مما يتمتع تحصيله وتدوينه مع كونه محتاجاً اليه فوجب ان يدون في الكتب • ولم يلتفت الشارح أيضاً الى هذا التوجيه لان المشهور في كتب الفن ابراد المعارضة في هذا الموضوع لنفي الاحتياج اليه (قوله لأنها المقابلة على سبيل الممانعة) أقول يعني ان المعارضة مقابلة الدليل بدليل آخر مانع للاول في ثبوت

زعم المستدل فإن المعارض لا يسترف بالاحتياج الى التلحق (قوله ولم يلتفت الشارح) اشار به الى أنه معلوم للشارح حيث ذكره في شرح المطالع الا أنه لم يلتفت اليه هنا لعدم المناسبة للمتن اذ كان المناسب حينئذ تقديم ذكر نفي النظري لانه الذي جعله المعارض ملزوماً للدور أو التسلسل المستلزم لعدم الاحتياج وأما نفي البداهة فالخصم معترف به لابتناء النظرية فالجواب غير محتاج اليه إنما ذكره للإشارة الى المعارضة فالتناسب تأخير قوله وان يشير الى ليكون إشارة الى التقرير المذكور (قوله لا ان يقتصر الى آخره) كما هو المتبادر من عبارته (قوله ابراد المعارضة) أي مطلقاً لا بالتقرير المستفاد من ظاهر عبارة المتن كما وهم لان التقرير المذكور في شرح المطالع لهذه المعارضة غير هذا التقرير فا قبل ان هذا اعتذار عن جميع التقارير المذكورة أيضاً وهم (قوله مقابلة الدليل بالدليل) في التاج المقابلة روى فرا روى كردن والممانعة كسى را از جيزى واداشتن والباء في بالدليل للتعدي وروى وكردن دليل مستدل را دليل ديكركه بازدارنده است دليل مستدل را از ثبوت مقتضى أو وهو بينه ما قيل المعارضة اقامة الدليل على خلاف ما اقام عليه المستدل فا توهم من اختلاف المنين وجعل احدهما تعريضاً مبنياً على المسامحة ليس شيء وكذا ما قيل المعارضة في الاصطلاح دليل يدل على قبض المدعى لان قولهم عورض ويعارض ومعارض شاهد على كونها في الاصطلاح بالمتن الصدري وان كان قد تطلق على الدليل

نظرياً والاداراً وتسلسل وغير المتبادر ان يكون مرجع الضمير الى كتاب مطلقاً (قوله لا بالتقرير المستفاد الخ) حتى يكون عذراً في تركه التقرير المستفاد من شرح المطالع (قوله عن جميع التقارير) أي عن تركها وانما العذر ما ذكره السيد بقوله ولم يلتفت الخ (قوله أيضاً) الاول تركه وليس في عبارة العصام (قوله روي) مناه الوجه فراروي الى الوجه كردن جعل والمعنى جعل الوجه الى الوجه وقوله كسى را كسى مناه أحد وياؤه للتذكير وراعاة المفعول واز مناه من وجيزي مناه شئ وياؤه للتذكير واداشتن الحجز والتمنع والمعنى منع أحد من شئ وقوله رو مناه الوجه ورو الى الوجه وكردان الجمل ورا بد قوله دليل مستدل علامة المفعول وديكر مناه آخر وكذا ليربط وبازدارنده است معناه مانع صفة ليدكر ورا بد دليل مستدل علامة المفعولية لمانع واز يعني

من وأو بعد مقتضى ضمير مرجه دليل المستدل كذا قيل فخر (قوله من اختلاف المنين) أي المقابلة على سبيل الممانعة واقامة الدليل على خلاف ما اقام عليه المستدل وقال ذلك التوهم ان المعنى الاول لازم للمعنى الثاني

(أقول)

(قوله لا يميز عند العقل) أي تميزا تاما فلا يراد أن يقال إنه يميز بالرسم وبالنفاة فكيف يقول لا يميز إلا بالموضوع والحاصل أنه متى حصل العلم بالموضوع حصل لنا العلم التام بالعلم سواء سبق ذكر النفاة أم لا علم الرسم أم لا (قوله لا يميز العلم بموضوعه) أي لا يميز التصديق بموضوعية الموضوع (قوله ولما كان الخ) حاصل ما يتبادر من كلام الشارح أنه لا يمكن تصور موضوع المتعلق إلا إذا تصورنا موضوع العلم لأن موضوع المتعلق خاص وموضوع العلم عام وتصور الخاص لا يمكن إلا بعد تصور العام واعترض عليه بأنه لا يكون تصور الخاص متوقفا على تصور العام إلا إذا كان القصد تصور الخاص بالخاص ولا بد أن يكون العلم ذاتيا للخاص كما في الإنسان والحيوان وظاهر أن ما هنا ليس كذلك (١٥٩) لأن المراد هنا تصور ما يصدر

عليه موضوع المتعلق من كونه المعلومات التصورية والتصديقية فكيف يقول أن تصور الخاص مسبق بتصور العام وأجيب بأن التصديق بموضوعية الموضوع الذي هو المقصود لما كان خاصا وهو فرع عن تصور الموضوع الذي هو عام كان لا بد من تصور مطلق الموضوع أولا فالوجوب حيث تدمن حقيقة أخرى وإذا كان كذلك فنقول الشارح والعلم بالخاص أي والتصديق بالخاص (وقوله مسبق بالعلم بالعام) أي بتصور الأمر العام

لا عنه (قوله حتى لا يصح) لحصوله بمعرفة الرسم والنفاة (قوله للعلم في نفسه) وهو التمييز بالموضوع بخلاف التمييز بالرسم

(أقول) قد سمت أن العلم لا يميز عند العقل إلا بعد العلم بموضوعه * ولما كان موضوع المتعلق أخص من مطلق الموضوع والعلم بالخاص مسبق بالعلم بالعام

مقتضاه وما ذكرتم ليس كذلك (قوله لا يميز عند العقل إلا بعد العلم بموضوعه) أي لا يميز عند العقل تميزا تاما ولا يحصل له زيادة بصيرة في الشروع في العلم إلا بعد العلم بأن موضوعه ما ذا أعني التصديق بأن الشيء الفلاني مثلا موضوع لهذا العلم كما أشرنا إليه سابقا (قوله ولما كان موضوع المتعلق أخص من مطلق الموضوع)

على المسامحة (قوله لا يميز عنده تميزا تاما الخ) أي ليس المقصود حصر مطلق التميز حتى لا يصح بل التميز التام أي التميز الذي هو العلم في نفسه واعتبر في جمعه علما على حدة منفردا عن علم آخر وكذا المراد من زيادة البصيرة زيادتها في حد ذاتها وليس المراد بالتمييز التام التميز الأول والزيادة على البصيرة السابقة إذ لا يلزم سبق شيء مما يوجب التميز على العلم بالموضوع وما قيل إنه يفيد تميزا تاما باعتبار الترتيب الذي اعتبره المصنف في مقدمات الشروع وأنه كالجزء الأخير من الملة التامة فما لا يفي به عاقل لأن الكلام في تمايز العلوم مطلقا (قوله أعني التصديق الخ) يعني أن المراد بقوله أن موضوعه ما ذا ما يقع في جواب هذا السؤال إذ ليس الاستفهام المذكور موجبا للتمييز (قوله كما أشرنا إليه) في بيان قول الشارح فلان تمايز العلوم بمحسب تمايز الموضوعات حيث قال وذلك لأن المقصود من العلوم الخ وقد حل بعض الناظرين الإشارة إلى ما ذكره قدس سره من أن التمييز يحصل بتصور العلم بنفايته ولعله كان في نسيته لما أشرنا إليه بالألم فحله تحليل لتقدير التمييز بالتام وهو سهو لأن حصول التمييز بغير الموضوع في الجملة يفتقر إلى بيان ثم اعترض بأن تصور العلم بالنفاة لا يميز به مسائله عن مسائل العلوم الأخر لجواز اشتراك العلمين في المسائل والاختلاف بحجة البحث فضاية العلم بالنفاة أن يعلم أن هذه المسئلة من علم كذا ولا يلزم أن لا يكون من علم آخر إذ لما مدخل في غاية كل منهما فنقول الشارح إذا تصور العلم برسمه وقف على جميع مسائله أجمالا الخ لا ينافي ما ذكره هنا من أن العلم لا يميز عند العقل إلا بعد العلم بموضوعه حتى يحتاج

والنفاة فانه يميز له باعتبار أمر خارج عنه (قوله باعتبار الترتيب) وهو تقدم المعرفة بالرسم ثم بالنفاة ثم بالموضوع (قوله مطلقا) أي تمايزها في ذاتها بقطع النظر عما اعتبره المصنف أو غيره لأن ما اعتبروه إنما هو في كون الشروع على بصيرة وما هنا في التمييز الراجع لذات العلم بقطع النظر عن الشروع (قوله لجواز اشتراك العلمين) في المسائل وذلك كسئلة أن الفلك كروي فإن انظر فيها في الطبيعة من جهة أنه له مبدأ الحركة والسكون بالذات وفي علم النجوم من جهة أنه له كواكبا وأحرارا لا تتعلق الكم فالاول نظره من جهة ماهو ذو طبيعة بسيطة أي لا يختلف مقتضاها وكل ما لا يختلف مقتضى طبيعته لا يكون إلا كرويا والثاني نظره من جهة ماهو كونه له أحوال تلحق لكم من الأوضاع والنسب ويستدل عليه من جهة حدوث الحالات عند الطلوع والغروب ونساي الأبعاد في كل وقت وتلك الحالة لا تصور إلا عند الكروية (قوله إذ لما مدخل في غاية كل منها) بأن يترتب عليها كل

(وقوله وجب أولاً تعريف مطلق موضوع العلم) أي تصور مطلق الموضوع (وقوله حتى يحصل معرفة موضوع علم المطلق) أي حتى يحصل التصديق بموضوعية موضوع المطلق وإذا زلت الأشار على هذا التزيل اندفع الاعتراض الذي علمت فظهر من هذا أن كلام الشارح يمكن أن ينزل على مقاله السيد من قوله والحق الخ (قوله ما بحث في ذلك العلم) إنما عدل الشارح عن عبارة المصنف وهي موضوع كل علم ما بحث فيه الخ إشارة إلى أن الضمير في قول المصنف موضوع كل علم ما بحث فيه راجع إلى كل واحد من حيث قننه لأنه راجع لكل علم لأن موضوع العلم الواحد لا يبحث عن كل علم فيه (قوله عن عوارضه الفاتية) المراد بالبحث عن العوارض الحكم على الموضوع أو على أنواعه أو على عوارضه مثلاً موضوع التحولات الكلمات العربية لأنه يحكم عليها فتقول الكلمة اسم أو فعل أو حرف وتارة يحكم على أبوابها فتقول الاسم مربب الاسم مبني الفصل مربب الخ فالمراد بالأنواع الجزئيات (٢٥٢) لذلك الموضوع وتارة يحكم على عوارضه مثل قولك الإعراب يلحق أو آخر

وجب أولاً تعريف مطلق موضوع العلم حتى يحصل معرفة موضوع علم المطلق فموضوع كل علم ما بحث في ذلك العلم عن عوارضه الفاتية كبدن الإنسان لم الطلب فانه يبحث فيه عن أحواله من حيث الصحة والمرض

الكلمة فأوآخر الكلمة عارض لها لاجزئها ولا تقسها وسبأئي الكلام في هذا آخر الكتاب (قوله كبدن الإنسان لم الطلب) أي بالنسبة لم الطلب (قوله فانه يبحث فيه عن أحواله) المراد بالبحث عن أحواله أن تحمل العوارض عليه من حيث الصحة والمرض والمراد بالبحث عن أحوال البدن حمل تلك الأحوال على البدن وقينبهذه المألوفة للاحتراز عن حالة الحدوث وعن كونه جسمًا مثلاً فإن البدن له أحوال كثيرة وظاهره أن الأحوال المحمولة على البدن غير الصحة والمرض وليس

أقول هذا كلام القوم ويتبادر منه إلى الفهم أن المقصود تصور الموضوع فذلك اعتراض عليه بأن العلم بالخاص مسبق بالعلم بالعام إذا اجتمع هناك شيئاً أحدهما أن يكون العلم بالخاص علماً به ولكنه وتأنهما أن يكون العام ذاتياً للخاص وكلاهما ممنوع في صورة التزاع • وأجيب عن ذلك بأن الخاص هنا أعني موضوع المطلق مقيد بالعام أعني موضوع العلم المطلق ولا يتصور معرفة المقيد إلا بعد معرفة المطلق وانضمامه إلى ما قيد به ورد هذا الجواب بأن المطلوب هنا ليس بتصور مفهوم إلى الاعتدال بأن زيادة التميز لا يحصل إلا بعد العلم بالموضوع (أقول) تميز العلم حاصل بالعلم بالغاية وأما تميز كل مسألة عن مسائل العلوم الأخر فلا يحصل بالعلم بالموضوع أيضاً لجواز اشتراك العليين في الموضوع والاختلاف بمجهة البحث على ما قالوا (قوله هذا كلام القوم) وليس يبرضى للشارح حيث علم في شرح المطالع تقديم تعريف الموضوع المطلق بما ذكره قدس سره بقوله بل الحق أنه لما كان المقصود إلى آخره (قوله ويتبادر منه الخ) حيث نسباً لخصوص والمعموم إلى المفهومات التصورية (قوله فذلك) أي لما يتبادر إلى الفهم (قوله علماً به بالكنه) أي بتفصيل أجزائه وأما فسرنا بذلك لأن العلم بالكنه قد يطلق على حصول الشيء في الذهن بنفسه لا بأمر سادق عليه (قوله ذاتياً للخاص) أي داخلاً في ماهيته سواء كان محمولاً أولاً (قوله وكلاهما ممنوع) أي لا نسلم أن مقدمة الشروع تصور موضوع المطلق بالكنه ولا نسلم أن مطلق الموضوع جزء منه لا بد لكل منهما من دليل (قوله بأن الخاص هنا أعني موضوع المطلق مقيد) يعني أن

كذلك ويمكن الجواب بأن قوله من حيث الصحة أي من حيث قبول الصحة الخ فالذي أخذ قيدا للقبول والمحمول على وكذلك

من الفاتيتين المختلفتين (قوله إلى الاعتدال) أي الذي ذكره السيد (قوله تميز العلم الخ) أي لعدم اشتراك عليين في غاية واحدة (وقوله أيضاً) أي كما لا يحصل بالعلم بالغاية لجواز ترتيب الفاتيتين كما سبق (قوله والاختلاف بمجهة البحث) فالمراد في تميز المسائل عن مسائل علوم آخر على تلك الجهة فتعتبر الحقيقة في كل موضوع على أنها علة للبحث عن أعراضه أو قيدا للموضوع في نظر الباحث كذا في حواشي الزاهد على دوام التهذيب (قوله إلى المفهومات التصورية) لأن مفهوم موضوع المطلق ومفهوم مطلق الموضوع تصوريان (قوله لأن العلم بالكنه قد يطلق الخ) أي وكلاهما في أن العلم بالخاص الذي هو الكسب يستلزم العلم بالعام الذي هو الجزاء والعلم بالكنه بمعنى الثاني لا يلزم منه أن يكون للمعلوم جزءاً لا حوال كونه بسيطاً (قوله سواء كان محمولاً) بأن كان جزءاً ذهبياً أولاً بأن كان خارجياً (قوله بالكنه) بل يكفي بالخاصة أو العرض العام (قوله ولا نسلم أن مطلق الموضوع جزء منه) لأن موضوع

البدن نفس الصحة فلا اشكال أو ان المحمول نفس الشئ من الصحة والمرض (١٥٣) كصحيح ومريض (قوله

وكالكلمة لم النحو

هذا هو المشهور وقيل

ان موضوعه نفس الكلمة

لاجزئيتها وهذا ثابت في

بعض النسخ بدل الكلمات

(قوله من حيث الاعراب

والبناء) فيه ما تقدم والمراد

بالبحث عن الكلمات

حمل الاخوال عليها وبأنى

أيضا الابطال والجواب

المنطق المعلومات التصورية

والتصديقية * ومطلق

الموضوع وصف لما وتلك

المعلومات موصوفة بالموضوع

والوصف خارج عن الموصوف

فلا يكون الموصوف ذاتيا

له (قوله ان الخاص هنا

مفيد) أي الواقعاته مفيد

يفصدق عليه مفهوم الخاص

والفريد (وقوله وان

المراد) أي بلفظ الخاص

(قوله تحت قوله فذلك)

فيكون الجميع مبنى

الاعتراض والمقصود من

هذا رد انه كان يكفي في

الرد نفي انه مفيد والباقي

مستدرك (قوله في البرهان)

أي على ان موضوعه

المعلومات التصورية

والتصديقية (قوله

وكالكلمة لم النحو فانه يبحث فيه عن أحوالها من حيث الاعراب والبناء * والمواضع النائية

موضوع المنطق حتى يصح توقعه على معرفة مفهوم الموضوع بل المطلوب معرفة مصادق عليه

مفهوم موضوع المنطق كالمعلومات التصورية والتصديقية وليس ذلك مقيدا فسط ما ذكرتم بل

الحق أنه لما كان المقصود التصديق بأن الشيء الفلاني موضوع للنطق وذلك لا يمكن الا بعد

معرفة مفهوم الموضوع لانه وقع محمولا في هذا التصديق فسر أولا والحاصل ان المطلوب في هذا

المقام لو كان تصور مصادق عليه مفهوم موضوع المنطق لم يحتاج الى معرفة مفهوم الموضوع أصلا

لانه ماض له لازاني له وأما اذا كان المطلوب التصديق بالموضوعية احتيج

الخاص هنا مفيد والعلم مطلق وان المراد بالخاص هنا المفيد وبالعالم المطلق على التجوز ولا شك

في ان معرفة المفيد من حيث انه مفيد مسبق بمعرفة المطلق لتحقيق الشرطين المذكورين (قوله

حتى يصح الخ) أي حتى يكون مقيدا فيصح توقعه على معرفته الخ (قوله بل المطلوب الخ)

لانها مقدمة الشروع اذ بها يتميز العلم عما عداه لا يتصور مفهوم موضوع المنطق (قوله وليس

ذلك مقيدا) بل ما يصدق عليه المفيد ولما كان بناء الاعتراض ان المراد تصور الموضوع وفي

الجواب تسليمه لكنه اراد بالخاص والعلم المفيد والمطلق وفي الرد التصريح بذلك الا ان المراد

تصور ما يصدق عليه المفيد جمل قدس سره كلها تحت قوله فذلك وعطف البعض على البعض

(قوله بل الحق) اضراب عما يفهم من قوله فسط ما ذكرتم أي فسط ما ذكرتم من جواب

الاعتراض وبقي الاعتراض فلا يكون ما يتبادر من كلام القوم حقا بل الحق ان يقال وجه إيراد

تعريف مطلق الموضوع انه لما كان المقصود من قولهم العلم بالموضوع مقدمة الشروع التصديق

بأن الشيء الفلاني الخ وهذا الحق ما يمكن حمل كلام القوم عليه بأن يكون المراد بقوله الا بعد العلم

بموضوعه التصديق به موضوع العلم فلا بد في المنطق من التصديق بأن الشيء الفلاني موضوع

المنطق ولما كان موضوع المنطق الذي هو محمول في هذا التصديق لكونه مقيدا اخص من مطلق

الموضوع والعلم بالمفيد من حيث انه مفيد مسبق بالعلم بالمطلق لانه المطلق مع التقييد وجب أولا

أي قبل الشروع في البرهان تعريف مطلق الموضوع فلاشارة الى ذلك التأويل خص قدس سره

الاعتراض بما يتبادر منه (قوله والحاصل) أي حاصل قوله بل الحق واقفا به أمرين أحدهما انه

ثبت كون المتبادر من كلامهم غير حق ليصح الاضراب فان اللازم مما سبق جاء الاعتراض على دليله

ولا يلزم من عدم تمام الدليل ان لا يكون المدعي حقا والثاني ان ما سبق من كون الموضوع محمولا

في التصديق المذكور إنما هو بطريق التمثيل ولا يتعين ذلك (قوله في هذا المقام) أي في مقام ان

العلم بموضوع المنطق مسبق بالعلم بمطلق الموضوع (قوله أصلا) سواء كان ذلك التصور بالكون

أو بالوجه (قوله لانه عارض له) اذ وصف الموضوعية إنما عرض له بعد تدوين المنطق والبحث

عن أحواله فيه

(٣٠ شروح الشمسية) فلاشارة الخ) اندفع بهذا ما اطال به قره داود فانظرو (قوله أي في مقام ان العلم الخ)

لامقام بيان مقدمات الشروع كما قيل

(قوله ما) أي لامر هو هو الضمير الأول للشيء والثاني لما ويصح العكس أي يلحق الشيء لأجل أمر ذلك الامر هو ذلك الشيء أولئك الشيء هو ذلك الامر والأقرب الأول اذ ليس فيه الاصل واحد بخلاف الثاني فيه فصلان (قوله أي لذاته) توضيح لما قبله أي لا لأجل امر آخر (قوله كالتعجب اللاحق لذات الانسان الخ) هذا مما يقوى ما تقدم من البحث من ان العوارض قد تلحق الشيء لذاته خلافا لما قدمه الشارح ثم ان التعجب يطلق على الحالة التي تحدث للانسان بسبب الامور الخفية وعلى ادراك الامور القريبة الخفية السبب وهذا هو المراد هنا (قوله كالتعجب) أي كالمشقة منه لانه هو الذي يحمل على الانسان (قوله كالحركة بالارادة الخ) ظاهر ان الحركة بالارادة تفرس بالاصالة لمحيوان وبالبيع للانسان مع ان الحيوان هو الجسم الثامي المتحرك بالارادة فظاهر هذا انها ذاتية وأجيب بان هذا بناء على قول من يقول ان الحركة بالارادة خارجة عن الحيوان فالحيوان جسم تام فقط وأما متحرك بالارادة خاصة له فقد نزع من غيره بالعوارض لا بالذاتيات لما يلزم عليه من ان الماهية لها فصلان وأجيب أيضا بان العارض الحركة بالقول والتي من الذاتيات الحركة بالقوة

(قوله أي تعريف مفهوم مطلق (١٥٤) الموضوع) أي مطلقه عن التقيد بعلوم دون علم اذ لا يدخل له في الموضوع عليه كالا يدخل لمطلق

هي التي تلحق الشيء. لانه هو أي لذاته كالتعجب اللاحق لذات الانسان أو تلحق الشيء لمجزئه (كالحركة) الى بيان مفهومه سواء جمل في التصديق موضوع • وقيل موضوع المطلق هو هذا أو جمل محمولا وقيل هذا موضوع المطلق (قوله تلحق الشيء لانه هو) أقول لفظة ما موصولة لأحد الضميرين راجع الى ما • والأخرى التي الشيء أي تلحق الشيء للامر الذي هو أي ذلك الامر هو أي ذلك الشيء وحاصله تلحق الشيء لذاته (قوله كالتعجب اللاحق لذات الانسان) أقول فان قلت العارض للشيء ما يكون (قوله الى بيان مفهومه) أي تعريف مفهوم مطلق الموضوع (قوله سواء جمل الى آخره) لكونه مأخوذا في التصديق وصفا ضوئيا أو محمولا (قال يبحث فيه عن عوارضه الثانية) أي يحمل عليه أو على أنواعه أو على أعراضه الذاتية أو على أنواعها على ما ينبغي في الخاتمة (قال عن عوارضه) أي جميع عوارضه بمعنى أي عارض له ذاتي يستخرج من القوة الى الفعل يبحث عنه فلا يرد النقص على تعريف الموضوع بالمساوي له على ما توهم (قوله موصولة) لان الشيء الذي لاجله الحقوق متعين في نفسه (قوله وأحد الضميرين الخ) من غير تعيين لان الاتحاد حاصل من الجانبين واختار في التفسير رجوع الاول الى ما قبله منه (قوله وحاصله الخ) لان المراد بالاتحاد في المفهوم فقوله لجزء عطف على ما هو • ولو أريد الاتحاد في الصدق بدخل فيه ما يلحق لجزئه أو لا يساويه فيكون حينئذ قوله أو لجزئه عطفًا على لذاته (قال فموضوع كل علم) الظاهر ان قول موضوع علم زاد لفظ كل للتعميم على ان التعريف لا احتصاص له بموضوع علم دون علم (قال

مفهوم الموضوع أي ماهية الموضوع مطلقا اذ ليست موضوعه شيء من العلوم بل ما حدثت هي عليه فلذا قال الشارح فموضوع كل علم الخ ولم يقل فموضوع العلم ما يبحث فيه الخ (قوله لكونه مأخوذا الخ) لجه في التصديق هو أخذه فيه وصفا ضوئيا أو أخذه فيه محمولا وحينئذ لا حاجة الى جمل التصديق بمعنى المصدق به كما قيل (قوله عن عوارضه) المراد بالعرض الخارج المحمول وبالذاتي ما منشا الذات على أحد الوجوه الثلاثة التي ذكرها

الشارح (قوله أي يحمل عليه) كقولهم في النحو الكلمة أما معربة أو مبنية أو على أنواعه كقولهم فيه الحروف كلها مبنية أو على أعراضه الذاتية كقولهم الاعراب أما تقديرية أو لفظية أو على أنواعها كقولهم الاعراب اللفظية رفع أو نصب كذا قيل (قوله بمعنى أي عارض) يريد ان الاضافة ابطلت معنى الجملة كاللام فلا يرد موضوع العلم الذي يبحث فيه عن عرض ذاتي واحد له فقط لو فرض وجود موضوع كذلك (قوله يستخرج من القوة الى الفعل) أي بالطريق الذي ذكره مسبقا قدس سره فلا بد ان يكون مبحوثا عنه من حيث انه عرض للموضوع العلم لا من حيث انه عرض لما يساويه فلا يرد النقص بالمساوي للموضوع بان يكون عرضا للعرض للموضوع بعد عروضة لما يساويه فان هذا العرض يعدم من أحوال الموضوع للأنباط بينهما وما يساويه فلا يبحث عنه في العلم من حيث انه عارض للمساوي لان المساوي ليس موضوعا للقاعدة الكلية المتضمنة لحكم الفرع الذي هو جزئي من جزئيات موضوعها وانما موضوعها موضوع العلم أو نوعه أو عارضه الذاتي أو نوعه فتدبر (قول الشرح من حيث الصحة) أي من حيث قبولها لان المرض هو الصحة (قوله لا الشيء الخ) رد لما قيل لا يظهر وجه اختيار الموصولة على الموصوفية (قوله متعين) وهو نفس الشيء (قوله من غير تعيين) رد لما قيل لا يقترب للتأنيب اجماعا فالتعميم أولا نظرا للإمكان (قوله فيكون حينئذ الخ) أي ويكون كله تفصيلا لما يلحق الشيء لانه هو

(قوله من حيث انطباقها لامن حيث هي في ذاتها) وهذا يقتضي ان القضية الطبيعية كالحويان جنس والانسان نوع ليست من العلم قال الزاهد. المرض الذاتي يمكن ان يختص بطبيعة الممرض من حيث هي ولا يتجاوز الى الافراد لكن هذا القسم لا يبحث عنه لان المسائل هي القضايا المتعارفة وهي التي الحكم فيها على الطبيعة من حيث انطباقها على الافراد وما ليس الحكم فيه الا على الطبيعة فقط ليس من مسائل العلم (قوله اما لذاته) بان يكون عروضا لذات بلا واسطة وقوله لجزئه الاعم كالحقوق التعبد للانسان لكونه جميا وقوله أو المساوي أي جزئه المساوي كالحقوق التكلم للانسان لكونه ناطقا وقوله أولها خارج المساوي كالحقوق التعبد للانسان بواسطة ادراك الامور المستترة . وفي الاخرى لشيء بواسطة الخارج غير المساوي وبواسطة المباني وذكرها الشرح (قوله أو من أحوال مقومه) وذلك المقوم هو الجزء المساوي كالتأطيق بالنسبة الى الانسان فاذا حمل على الانسان عرض ذاتي باعتبار الناطق كالتكلم مثلا كان التكلم محتصا بالانسان باعتباره من آثار مقومه أي ماهو داخل في قوامه وحقيقته وهو الناطق الذي هو جزء مساو بواسطة حمل التكلم على الانسان (قوله على الاطلاق) أي بدون قيد بكونه مع مقابله (قوله أومع مقابله) ظهر في حال القراءة مجعها وهو معني قول الدواني في حاشية التهذيب (١٥٥) أن المتبر في المرض الذاتي

شوله لجميع افراد الموضوع اما على الافراد أو على سبيل التقابل فكل من محمولات المسائل مع مقابلتها اعني محمولات المسائل الاخر شامل لجميع افراد موضوع العلم فيكون عرضا ذاتيا له مثال شمول المرض الذاتي على سبيل الافراد كل جسم متعبد ومثاله على سبيل التقابل كل جسم اما متعبد الحرق أو يمكن الحرق فانه مامن جسم الا وهو منتصف باحد هذين الوصفين وما

في ذلك العلم) أشار في ان الضمير في عبارة المص راجع الى علم يقتضي معلومته بانساب الموضوع اليه سابقا فلا يرد انه لا يصح ارجاع الضمير الى كل ولا الى علم كما مر في تعريف الترتيب . ولك ان ترجع الضمير الى علم وتعتبر العموم بعد ارجاع الضمير كأنه فين موضوع علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية أي علم كان (قال عن عوارضه الذاتية) تفصيل الكلام ان كمال الانسان معرفته أعيان الموجودات من تصوراتها والتصديق بأحوالها على ما هي عليه بقدر الطاقة . ولما كانت معرفتها بخصوصها متشذرة مع عدم افادتها كالا مستداه لتغيرها وتبدلها أخذوا المفهومات الكلية الصلادة عليها ذاتية كانت أو عرضية وبمخو عن أحوالها من حيث انطباقها عليها ليند عليها بوجه كلي علما بقاء أبد الدهر . ولما كانت أحوالها متكررة وضبطها منتشرة مختلطة متسرا اعتبروا الاحوال الذاتية لمفهوم مفهوم وجعلوها منفردة بالذوق وعموا الاحوال الذاتية وفسروها بما يكون محمولا على ذلك المفهوم اما لذاته أو لجزئه الاعم أو المساوي فان لما احتصاصا بالشيء من حيث كونه من أحوال نفسه أو مقومه أو للخارج المساوي له سواء كان شاملا لجميع افراد ذلك المفهوم على الاطلاق أو مع مقابله مقابلة التضاد أو المدم والمملكة دون مقابلة السلب والایجاب اذ المتقابلان قابل الايجاب والسلب لا اختصاص لهما بمفهوم دون مفهوم ضبطا للانتشار بقدر الامكان فاقبوا الاحوال الشاملة على الاطلاق لنفس الموضوع (والشاملة)

جاء هذا العموم الا من قابل امتناع الحرق لامكانه اه وبهذا ينضج كلام المحتفي قدبره وقد مثل الشيخ الرئيس في الشفاء للمرض الذاتي الشامل على سبيل التقابل بالاستقامة والانعاه والزوجية والفردية فالتقابل بين الاستقامة والانعاه من قبيل التضاد وبين الزوجية والفردية قابل الدم والمملكة والاولان يحملان على الخط وما يهدما على السدد ولا شك في شمول كلا القسمين للموضوع مع اعتبار التقابل لا أحدهما فقط قدبره لحرره ع ط (قوله دون مقابلة الخ) أي لا يستر في الشمول قابل السلب والایجاب (قوله اذ المتقابلان قابل الايجاب والسلب الخ) مثلا الضحك وعدمه يعني الايجاب والسلب لا يختصان بالحويان اذ عدم الضحك يعني السلب البسيط صادق على الحويان ايضا بخلاف عدمه عمان شأنه الضحك تدبر (قوله لا اختصاص الخ) أي فيكون من الاعراض القريبة لا يبحث عنها في العلم كما سيأتي (قوله ضبطا للانتشار) مرتبط بقوله اعتبروا الاحوال الخ (قوله أو مع مقابله عطف على الاطلاق) أي أو شاملا له مع المقابل له قابل التضاد أو قابل المدم والمملكة فالشمول

(١) قوله (قوله أو مع مقابله الخ) حقه ان يكون قبل (قوله أو دون مقابله) ولكن الاصل كان هكذا والامر في

ذلك سهل فليتب

باعتبار اختصاص مجموع المتقابلين لا احدهما قط اذ لا شمول فيه كما أوضحناه بقلامش قال ابن سينا القسمة الأولية للاعراض
 القاتية قد تكون بتقابل كقولنا كل خط اما مستقيم واما منحني وكل عهـداما زوج واما فرد وقد تكون لتغير تقابل
 كقولنا ان من الحيوان سائح ومنه ماش ومنه زاحف ومنه طائر قال الله تعالى في حاشية التهذيب موضوع العلم ما يبحث فيه
 عن اعراضه القاتية أي يرجع البحث فيه اليها وهي الخارج المحمول الذي يلحق الشيء لقائه او لا يساويه على ما ذكره
 المتأخرون وذلك البحث اما بان يجعل موضوع العلم بينه موضوع المسئلة ويثبت له ماهو عرض ذاتي له كالجسم الطبيعي
 في قولهم كل جسم فله حيز طبيعي أو بان يجعل نوعه موضوع المسئلة ويثبت له ماهو عرض ذاتي له كالحيوان في قولهم كل
 حيوان فله قوة النفس أو يثبت له مايعرض لأمر أهم منه بشرط ان لا يتجاوز في العموم عن موضوع العلم كما صرح به ناقد
 التزويل كقول الفقهاء ككل مسكر حرام أو يجصل عرضه الذاتي او نوعه موضوع المسئلة ويثبت له العرض الذاتي له
 او لا يلحق لأمر أهم بالشرط المذكور كقولهم كل متحرك بمحركين مستقيمين لابد وان يسكن بينهما قولهم ما يبحث
 عن اعراضه القاتية يحمل مفصلة مذكرناه إذ لا ريب في انه يبحث في العلوم عن الاحوال المختصة بأنواع موضوع العلم كما صرح بل
 مامن علم الا يوجد فيه ذلك كما يظهر ان تتبع وقوله بشرط ان يتجاوز في العموم عن موضع العلم أي لتلايكون المحمول بالنسبة
 الى موضوع العلم من الاعراض (١٥٦) القريبة وقوله كل مسكر حرام فان موضوع الفقه اتما هو افعال المكلفين

وتناول المسكر نوع منها والشاملة مع مقابلها لاتواعه واللاحقة للخارج المساوي لاعراضه القاتية ثم ان تلك الاعراض القاتية
 لها عوارض ذاتية شاملة لها على الاطلاق أو على التقابل فالتبوا العوارض الشاملة على الاطلاق لنفس
 الاعراض القاتية والشاملة على التقابل لانواع تلك الاعراض وكذلك عوارض تلك العوارض
 وهذه العوارض في الحقيقة قيود للامراض المثبتة للموضوع أو لاتواعه الا انها لكثرة مباحثها
 جسات بمحولات على الاعراض وهذا تفصيل ماقولنا معنى البحث عن الاعراض القاتية ان يثبت تلك
 الاعراض لنفس الموضوع أو لاتواعه أو لاعراضه القاتية أو لاتواعها أو اعراض أنواعها وبما
 ذكرنا اندفع ما قبله مامن علم الا ويبحث فيه عن الاحوال المختصة بأنواعه فيكون بحثنا عن
 الاعراض القريبة للحوقا بواسطة أمراخص كما يبحث في الطبيعي عن الاحوال المختصة بالمعادن والنبات
 والحيوان وذلك لان المبحوث عنه في الطبيعي ان الجسم اما ذو طيبة أو ذو نفس آلي أو غير آلي
 وهي من العوارض القاتية والبحث عن الاحوال المختصة بالعناصر والبلكرات الثامة وغير الثامة كلها

وكانت هي بابتة لنفس الموضوع ومنه يقال فيما بعده (قوله واللاحقة للخارج المساوي الخ) كطريقة
 أي اللاحقة للموضوع لاجل الخارج المساوي آتيها لاعراضه القاتية وهي ذلك الخارج المساوي كالضاحك العارض
 للضحك بلا واسطة وللانسان بواسطة الضحك (قوله أو لاعراض انواعها) ترك اثبات تلك الاعراض لاعراض الاعراض
 القاتية قال الزاهد ان مذكروه ليس بقيد بل المراد على ان لا يكون البحث خارجا عن موضوع العلم واعراضه
 القاتية المنسوبة اليه (قوله وذلك لأن المبحوث عنه الخ) حاصله ان المبحوث عنه في الطبيعي هو عوارض موضوعه
 الشاملة على الاطلاق أو الشاملة لافراد على التزويد فهي على التزويد مثبتة أولا للموضوع وثانيا لاتواعه مثلا الجسم أحواله
 على التزويد اما ذو طيبة أو ذو نفس ثم يخص كل قسم بنوع وقولنا اما ذو طيبة أو ذو نفس من عوارض الجسم القاتية
 فكل تقدير العرض الذاتي لموضوع العلم والمبحوث عنه في الحقيقة هو محمول العلم وهو الامر الناتج بين موضوعات
 المسائل قال الزاهد وفيه ان المفهوم المرد من الاحوال الاعتبارية وما يبحث عنه هو الاحوال الحقيقية ويلزم ان لا يكون
 محمولات المسائل مقصورة بالذات

(قوله بواسطة التعجب) أي اللاحق لذات والحق انه لا يبعد من الأعراض الذاتية الا ما خلق الذات أو العارض لها أو اللاحق لها بواسطة فلا فالصواب ابداله بالخلق الشيء. لجزءه المساوي كالتكلم فانه عارض للانسان بواسطة جزئه المساوي فانا خلق فالمرض الذاتي على كل حال ثلاثة أقسام ولكن يبدل القسم الوسط من الشارح بما قلنا

(قوله تفصيل لهذه الموارض) راجع لأحوال أنواع الموضوع وقوله وقيد لها راجع لموارض الأعراض الذاتية وعوارض أنواعها وعوارض أعراضها (قوله انه يرجع البحث فيه اليها الى قوله أو يثبت تنوع المرض الخ) فجرد كون المبتدئ له نوعا للمرض الذاتي لموضوع العلم كاف في كون ذلك الموضوع موضوعا للعلم الذي وقع فيه ذلك (١٥٧) الابواب فيلزم دخول علم كالحركة بالإرادة اللاحقة للانسان بواسطة أنه حيوان أو تلحقه بواسطة أمر خارج عنه مساو له كالضلعك المارض للانسان بواسطة التعجب والتفصيل هناك

محمولا عليه خارجا عنه والتعجب ليس محمولا على الانسان وأجيب بهم يتساحون في العبارات كثيرا فيذكرون مبدأ المحمول كالتعجب والتعاقب والضحك والكتابة وغيرها ويريدون بها المحولات المشتقة منها وأعلم ان الموارض التي تلحق الأشياء لذاتها لا يكون بينها وبين تلك الأشياء واسطة في ثبوتها لها بحسب نفس الامر وإنما العلم بثبوتها لها بحسب نفس الامر فربما يحتاج الى برهان (قوله كالحركة بالإرادة اللاحقة للانسان بواسطة أنه حيوان) أقول طريقة التأخير انهم يحولون

تفصيل لهذه الموارض وقيد لها ولاستصواب الفاضل المحقق الدواني هذا الاشكال قال منفي قولهم بحث عن عوارضه الذاتية انه يرجع البحث فيه اليها بان يثبت الأعراض الذاتية له أو يثبت تنوعه ما هو عرض ذاتي لذلك النوع أو لمرضه الذاتي ما هو عرض ذاتي لذلك أو يثبت له ما هو عرض ذاتي لذلك النوع ولا يخفى عليك انه يلزم حينئذ دخول العلم الجزئي في العلم الكلي كعلم الحركة المتحركة في علم الحركة وتوهم الحركة في علم الطبيعي لانه يبحث فيها عن الموارض الذاتية تنوع الحركة أو الجسم الطبيعي أو لمرضه الذاتي أو تنوع عرضه الذاتي (قال الشارح من حيث الصحة والمرض) قيد للعرض المستفاد من إضافة أحواله وليس بيانا للأحوال فالمراد من حيث استمداد الصحة والمرض لانه يبحث عنها في الطب وقيد الحية من تمة الموضوع لا يبحث عنه في العلم وكذا الحال في قوله من حيث الاعراب والبناء (قال كالتعجب) أي ادراك الامور القريبة الخفية السبب فانه لاحق للانسان لذاته لجزءه أعني الناطق على ما هو لان الفرية تقتضي الحدوث وهو من خواص المادة فيكون للحيوان أيضا دخل في عروضة وان أردبه الاضلال الذي يتبع ذلك الادراك فهو لاحق لمساويه فلذا وقع في الكتب مثالا لها (قوله ما يكون محمولا عليه) لان مسائل العلوم قضايا حالية ولذا فسر البحث بالحل فمضى ما يلحق الشيء ما يحمل على الشيء (قوله خارجا عنه) بناء على ان ثبوت الذاتي للشيء بعد العلم بكونه ذاتيا بين والمسئلة لا بد أن تكون نظرية (قوله يتساحون الى آخره) لتنبه على ان المراد المفهوم لا ما يصدق عليه (قوله وأعلم الخ) دفع لما يسبق الى الوهم من اما اذا كان المرض الاول

من حيث هي لا من حيث العموم ولا من حيث الخصوص فإليها من حيث العموم أو الخصوص فهو عرض ذاتي لها من حيث هي وان كان عرضا غير بامان حيث العموم أو الخصوص متلازم موضوع العلم الطبيعي هو الجسم الطبيعي من حيث هو فإليها من حيث العموم كالتجليل ومن حيث الخصوص كالقوة اللازمة أعراض ذاتية لطبيعتها من حيث هي وان كانت أعراضا غريبة لطبيعتها العامة أو الخاصة فالعارض لا مرأخص ان اعتبر اتحاد ذلك الاخص مع العروضا ولو بالمرض فهو من الأعراض الذاتية وان اعتبر خصوصيته والاحوال المارضة له من حيث الخصوصية فهو من الأعراض الغريبة اه لا يرد عليه ما أورده المحشي للاختلاف بالحقيقة قليلا مل (قوله ولذا فسر البحث بالحل) أي لكون قضايا العلوم الواقعة فيها البحث قضايا حالية فسر البحث في تعريف الموضوع بما يبحث في العلم عن عوارضه بالحل لان البحث في العلم هو البحث في قضاياها (قوله فمضى ما يلحق الشيء ما يحمل على الشيء) أي لا ما يعرض للشيء لان بين المحمول والعارض عموما وخصوصا

(قوله انهالموارض سنة) جمل (١٥٨) الموارض سنة باعتبار القسمة الثانوية لا الاولى ولا الثالثة لان الاولى قول فيها

ان الموارض ست لأن ما يمرض الشيء اما ان يكون عروضة لذاته أو لجزئته لأمر خارج عنه والأمر الخارج عن المروض اما مساو له أو أعم منه أو أخص منه أو مابين لهالثلاثة الاول وهي المارض لذات المروض والمارض لجزئته والمارض للمساوي تسمى اعراضاً ذاتية لاستدائها الى ذات المروض اما المارض للذات فظاهر واما المارض للجزء فلان الجزء داخل في الذات والمستند اليها هو في الذات مستند الى الذات في الجملة وأما المارض للامر المساوي

اللاحق بواسطة الجزء الاعم من الاعراض الذاتية التي يبحث عنها في العلوم وليست بصحيحة بل الحق ان الاعراض الذاتية ما يلحق الشيء لذاته

عارضاً للشيء لذاته يكون بين الثبوت له فلا يكون أثباته مطلوباً في العلم لوجوب كون المسائل نظرية وحاصل الدفع ان انتهاء الواسطة في الثبوت في الواقع لا يستلزم انتهاء الواسطة في الالبات أي العلم بالثبوت فيجوز ان يكون المارض لذاته غير بين الثبوت فيطلب في العلم بالبرهان • واعلم ان معنى كون الشيء واسطة لثبوت وصف لامر ان يكون ذلك الشيء علة لثبوت ذلك الوصف لذلك الامر فهو قسماً احداهما ان لا يثبت ذلك الوصف للواسطة أصلاً فيكون هناك عارض واحد وعروض واحد بالذات والاعتبار كالتقطعة المارضة للخط بواسطة التاجي وكالاعراض القائمة بالمكانات بواسطة الواجب وتأنها ان تصف الواسطة بذلك الوصف وبواسطتها يصف ذلك الامر لا بمعنى ان هناك أشخاص حقيقيين لامتناع قيام الوصف الواحد بموصوفين حقيقة بل اتصاف واحد بالحقيقة للواسطة وتبينها لذلك الامر ولا غبار على جواز تعدد الشيء بالاعتبار وهذا القسم يسمى واسطة في المروض تمييزاً لها عن القسم الاول ثم ان المتغير في المروض الاولى عدم الواسطة في المروض نص عليه قدس سره في حاشية المطالع وذلك لانه لو اعتبر عدم الواسطة في الثبوت بالمعنى الاعم يكون المتغير في المروض الذاتي الغير الاولى وجود الواسطة في الثبوت أعني الجزء أو المساوي فيلزم انحصار مسائل العلوم في القضايا الضرورية لان الاعراض الذاتية مقتضى ذات الشيء أو لجزئه أو مساويه فيمتنع انفكاكها عنه ويلزم ان لا يكون المرض الذاتي أخص من الموضوع مع انهم صرحوا بمجوازه وان لم يجوزوا كونه لاحقاً لامر أخص فالمراد بقوله لا يكون واسطة في ثبوتها القسم الثاني منه لا الاعم فلا تخالفة بين كلاميه الا انه أجل منها لان مقصوده دفع الوهم المذكور ومنشأه عدم الفرق بين الواسطة في الثبوت والواسطة في الالبات (قال كالحركة بالارادة اللاحقة الى آخره) أي المتحرك بالارادة بالقوة وعده من الاعراض بناء على ان الحساس والتحرك بالارادة لا يجوز ان يكونا فصلين للحيوان اذ الماهية الحقيقية لا يكون لها فصلان في مرتبة واحدة فهما لا زمان لفصل أقبا مقامه لجهاته (قال بواسطة التعجب) أي التعجب بالفضل فانه مساو للانسان اذ لا يوجد فرد منه لا يكون متعجباً فانه يمرض للأطفال في المهد ولذا يضحكون وكون التعجب سبباً للخوف والفرح مثلاً لا يتأني كون التعجب معروضاً للضاحك بلاء واسطة (قوله التي يبحث عنها في العلوم) التقيد للاشارة الى انه المتنازع فيه لا كونها اعراضاً ذاتية بمعنى استدائها الى الذات واحتصاصها بخومه (قوله وليست بصحيحة) لعل التأنيث بتأويل المقدمة والا فظاهر وليس أي الجمل المذكور

المرض ينقسم الى ذاتي وعرضي وان اعتبرته بالقسمة الثالثة فانه يزيد على الستة لان المرض الخارج الاعم اما ان يعتبر من جهتين أو مطلقاً الى آخر ما سيأتي (قوله لاستدائها الى علة لتسميتها

بذاتية (قوله أما المارض للذات) أي اما وجه استناد المارض للذات لها (قوله فلان الجزء داخل في الذات) أي لانه قطعة منها لتكبرها منه ومن غيره (قوله والمستند الى ما هو في الذات) أي الى الذي في الذات اي داخل فيها وقوله مستند الى الذات أي كانه مستند الى الذات ولذا قال في الجملة والحاصل ان الحيوان داخل في الذات أي الانسان والتحرك بالارادة مستند للحيوان ولما كان حيوان مستنداً للذات استناداً قوياً فكان المستند له وهو التحرك بالارادة مستنداً للانسان فقوله في الجملة أتى به للاشارة الى ان استناد المستند للجزء للذات بواسطة في نفس الامر

وجها اذ المحمول يوجد بدون المارض في الجنس

الداخل كالحيوان بالنسبة الى الانسان والمارض يوجد بدون المحمول كالحرارة فانها عارضة للماء مع انها ليست محمولة عليه فلان وجودها ما في المحمول الخارج كالضحك للانسان محمول عليه وعارض له وحيث ان يكون بين المحمل والمروض عموم وخصوص وجهي تدبر

(قوله فلان المساوي يكون الخ) وذلك كالتعجب بالنسبة للانسان لان كل انسان متعجب وكل متعجب انسان وهذا مبنى على قواعد المناطقة الذين يعرفون الانسان بهيوان ضاحك ومجملونه جامعا تامنا ومنهجه أهل السنن الجن والملائكة حيوان ضاحك وأهل الفلسفة ينكرون الجن رأساً وأما الملك فليس جمعا لعدم لاه عندهم جوهر مجرد من الهيولى والصورة بخلاف الجسم فانه متركب منها وحينئذ فلا يتصف الملك بالتعجب ولا بالضحك (قوله كالحركة اللاحقة الخ) حاصله ان الحركة في الاصل وصف للجسم وللأبيض بواسطة الجسمية (قوله للأبيض) (١٥٩) مفهومه ذات ثبت لها البيضاء

وبما صدقة زيد وعمره والورق والماود والحركة انما هي لاحقة لها صدقات لا مفهومه الكلي كما هو ظاهر التلخيص ثم ان ما صدقات الأبيض ما صدقات للجسم فالحركة حينئذ لاحقة للأبيض بدون واسطة فكلما التلخيص فيه نظرا وتنبيل به مشكل وأجيب بجواب فيه بسد بأن افرادها وان اعتدت لكن افراد الأبيض من حيث اتصالها بهذا المفهوم غير نفسها باعتبار انها ما صدقات الجسم فالحركة حينئذ لاحقة لهذه الافراد باعتبار ملاحظتها انها من افراد الأبيض فالجسمية حينئذ خارجة باعتبار انها ما صدقات الأبيض (قوله التلخيص الخ) أي أخص من وجه أو مطلقا

فلان المساوي يكون مستقداً الى ذات المروض والعارض مستقداً الى المساوي والمستقداً الى المستقداً الى الشيء مستقداً الى ذلك الشيء فيكون العارض أيضاً مستقداً الى الذات والثالثة الاخيرة وهي العارض الامر خارج أهم من المروض كالحركة اللاحقة للأبيض بواسطة أنه جسم وهو أهم من الأبيض وغيره والعارض الخارج الأخص كالضحك العارض للحيوان بواسطة أنه انسان وهو أخص

أو لما يساويه سواء كان جزءاً له أو خارجاً عنه

بصحيح • ذكر الشارح في شرح المطالع لعدم الصحة وجهين الاول ان المبحوث عنه في العلم الآثار المطلوبة له اذ المقصود معرفة حال الموضوع لا ماهو أهم منه والآثار المطلوبة هي الاعراض المبنية المختصة التي تفرضه بسبب استعداده المختص به واللاحق بواسطة الجزء الأهم منه وغيره وفيه نظر لانا لا نسلم ان الآثار المطلوبة هي الاعراض المختصة به فان ما يخص بقومه أيضاً من الآثار المطلوبة لاستداده الى ما بعد منه في الجمل والوجود بخلاف الخارج الامم قال الشيخ في الشفاء انما سببت امراضاً ذاتية لانه خاصة بذات الشيء أو جنس ذات الشيء فلا يخلو عنها ذات الشيء أو جنس ذاته اما على الاطلاق واما بحسب المقابلة ولو سلم فيجوز ان يخص بقود شخصية فيصير من الآثار المختصة بخلاف اللاحق بواسطة الخارج الامم فانه لا يجوز تخصيصه لانه مجرد تخصيص نسبة قسط والمتميز تخصيص الامر بوجوب ذلك التخصيص كالقول نعم على ذلك في الشفاء (الثاني) ان علم الحساب انما جيل على حدة لأن له موضوع على حدة وهو العدد ينظر صاحبه فيما يمرض له من جهة ما هو عديد فلو كان الحساب ينظر فيه من جهة ما هو كمكان موضوعه السكم لالعدد وفيه بحث ظاهر لان مجرد النظر فيه من جهة السكم لا يقتضي كون السكم موضوعاً له انما يلزم ذلك لو لم يبحث فيه عن الاحوال التي لحقت له كونه عدداً ولما عدل عنه السيد قدس سره الى انه يلزم اختلاط مسائل العلم الاعلى والادنى اذا كان الامر موضوعاً للعلم كما في الكرة مطلقاً والكرة المتحركة وفيه أيضاً نظر لان غاية ما يلزم مما ذكره ان لا يبحث عنه في العلم الادنى لكونها مبعوثة في العلم الاعلى وذلك لا يقتضي ان لا يكون من الآثار المطلوبة لموضوع العلم الادنى على ان لزوم الاختلاط أيضاً ممنوع لانه يعمل في العلم الادنى على الأخص وفي العلم الاعلى على الامم (قوله أو لما يساويه) أي في الوجود سواء كان محمولا عليه أو لا على ما قاله قدس سره في حاشية المطالع

(قوله كالضحك العارض الخ) ملخصه ان الانسان خارج عن الحيوان لان الحيوان جزء من الاتقان والكل خارج عن الجزء كالضحك لحق الحيوان بواسطة أمر خارج عن الحيوان وهو الانسان وهو أخص خصوصاً مطلقاً كالضحك العارض للأبيض بواسطة أنه انسان فخرج عن الانسان وهو أخص من الأبيض خصوصاً من وجهه وبأي البحث المتقسم هنا

(قوله لانه يعمل في العلم الادنى على الأخص الخ) قال الزاهد لابد في كل علم من أخذ موضوعه مع حيثية لئلا يلزم الاختلاط قال الشيخ في الشفاء موضوع العلم اما ان يكون قد أخذ على الاطلاق من حيث هو بغير مشروطة فيها زيادة معني ثم طلبت حوارته الثابتة المطلقة مثل الضحك للحساب واما ان يكون قد أخذ لا على الاطلاق ولكن من جهة اشتراط زيادة

(قوله كالحرارة الخ) ظاهره ان الحرارة القائمة بلما عين الحرارة القائمة بالبار وليس كذلك فهذا مثال مبني على التخييل والتوهم والمثال المبني على التحقيق هو اللون العارض للجسم بواسطة السطح وتوضيحه ان الخط عندهم متركب من قطعتين فالتقطعة نهاية الخط فلا وجود لها استقلالاً والسطح متركب من الخطوط فالحظ هو نهاية السطح ولذا لا وجود له الا في ضمن السطح فالسطح موجود ويتصف باللونية فاذا وضع سطح فوق آخر كان المجموع جسماً فهذا الجسم يتصف باللونية بواسطة السطح لما علمت ان اللون في الحقيقة وصف للسطح فقد اتصف الجسم باللون بواسطة السطح ثم ان المركب من السطح وحده يقال له جسم تعليمي وأما الجسم الطبيعي فهو ما تتركب من الهويولي والصورة وهذا بحسب قواعدهم (قوله لما فيها من الغرابة) اي البعد (قوله واقامة للحد) وهو قوله (١٦٠) لما هو هو وقوله مقام المحدود هو لذاته فالحدود الذات والحده ما به يكون الشيء هو

من الحيوان والعارض بسبب المباين كالحرارة العارضة للماء بسبب التاروحي مابينة للماء تسمى أعراضاً غريبة لما فيها من الغرابة بالقياس الى ذات الممرض والعلوم لا تبحث فيها الا عن الاعراض الذاتية لوضعاتها فلذا قال عن عوارضه التي تاحضه لما هو الخ اشارة الى الاعراض الذاتية واقامة للحد مقام المحدود اذا تمهد هذا فنقول موضوع المنطق المعلومات التصويرية والتصديقية

(قوله لمسا فيها من الغرابة بالقياس الى الممرض) اقول يعني ان الثلاثة الاول من الاعراض

من انه يبحث في الطبيعي عن الالوان مع انها محمولة عليه بواسطة السطح الذي يساويه في التحقيق فان الجسم أبيض بواسطة ان سطحه أبيض (قال ان العوارض الى اخرى) أي العوارض باعتبار اقسامها الى الذاتية وعندها سنة فلا يرد انها بالقسمة الاولى شأن وبالقسمة الثبر الاولى تزيد على الستة (قال لاستنادها) أي نسبتها الى الذات نسبة قوية بناء على ان الاستناد في اللغة تنكبه كرفق يعني ان لها خصوصية بالذات لازمة كانت أو مفارقة ليست لما عداها من العوارض وان كانت لازمة كالسواد للغراب وهي كونها لاحقة بلا واسطة أو بواسطة لها خصوصية بالتقويم أو بالمساواة (قال مستند الى الذات في الجملة) أي بواسطة مقومه وان لم تكن بواسطة مستندة اليه بل الامر بالعكس بخلاف الخارج المساوي فانه مستند اليه لكونه عارضاً له مساوياً ايده (قال بواسطة اه جسم) فان الحركة عارضة لذات الجسم وان كان تقتضها الطبيعة أو الإرادة أو الفاسر (قال بواسطة انه انسان) وان كان عروضة للانسان بواسطة التحجب (قال وهو أخض من الحيوان) وخارج عنه ضرورة خروج الكل عن الجزء (قال كالحرارة العارضة الى اخرى) هذا المثال تخيلي لان النار ليست بواسطة في العروض بل في الثبوت اذ الحرارة القائمة بلما غير الحرارة القائمة بالبار والمثال الصحيح كاللون العارض للجسم بواسطة السطح كما في شرح المطالع (قوله يعني ان الثلاثة الاول الى اخرى) نخص بوجود الغرابة في هذه الثلاثة بالقياس الى الثلاثة الاول حتى يصير وجها لتخصيصها بهذا الاسم

هو وقوله اشارة للاعراض الذاتية هو المناسب للمقام وأما قوله واقامة للسداد الخ لا تنطبق لما بالمقام (قوله اذا تمهد هذا) أي اذا علم وتصور هذا وهو ان تصور موضوع انطلق موقوف على تصور مطابق للموضوع وقوله فنقول أي في بيان موضوع المنطق ما هو (قوله موضوع المنطق الخ) هذه مقدمة استدلال عليها بدليل من الشكل الاول وهو قوله لان المنطقي الخ لكن في كلامه شيء وهو ان هذه المقدمة ليست نتيجة القياس وانما نتيجته عكسها لان القياس هنا المعلومات التصويرية والتصديقية يبحث عن

عوارضها في علم المنطق وكل ما كان كذلك فهو موضوع علم المنطق ينتج المعلومات التصويرية والتصديقية موضوع علم المنطق فالدعوى موضوع المنطق المعلومات التصويرية والتصديقية وموضوع المنطق وهذه نتيجة الدليل الذي ذكره والمقرر عندهم ان نتيجة الدليل تكون عين الدعوى لا عكس الدعوى فلم يتم ما قاله الشارح وجوابه ان الشارح ارتكب ما ذكره اشارة الى محبة المعنى سواء قلنا المعلومات المذكورة موضوع المنطق أو قلنا موضوع المنطق المعلومات المذكورة والشارح لم يذكر الصغرى بل ذكر ما يستلزمها والكبرى التي ذكرها الشارح اعم من الكبرى المذكورة في القياس اشارة الى ان الملتفت اليه القواعد الحقيقية سواء دومت أو لا لأنه قال لان المنطقي الخ بخلاف ما لو قال يبحث عنها في علم المنطق أي بالفصل ولكن كثير الفائدة بالنسبة للحدوث عن الكبرى حيث قال هو موضوع العلم ولم يقل موضوع علم المنطق

معنى على طبيعته من غير ان يكون فصلاً لنوعه ثم طلبت عوارضه الذاتية التي تلحقه من تلك الجهة مثل النظر في عوارض الاكر المتحركة

(قوله لأن المنطقي يبحث عن أعراضها الخ) ظاهره أنه يبحث عن جميع أحوالها وليس (١٦١) كذلك بل عن بعضها وهي

الأحوال التي يتوقف
التوصل إلى المعلوم التصوري
والتصديق عليها كما يأتي
بينه والافئ أحوالها كونها
موجودة في الذهن أو في
الخارج ولا يبحث للمنطقي
عن هذه الأحوال (قوله
للمعلومات التصورية الخ)
والتصديقية المراد بها مصادقتها
لأنها الموصلة لمفهوماتها
الكلية (قوله من حيث أنها
توصل) أي بان يحصل
الإيصال محمولا عليها أي
على المعلومات التصورية
والتصديقية والمراد بالإيصال
الذي يحصل محمولا عليها
المشتق منه وهو الموصل
ولا يقال ان مسائل هذا
الفن لم يوجد فيها المحمول
لفظ موصل بل لفظ حد
أورسم مثل الحيوان الناطق
حد والحيوان الضاحك
رسم الا ان يقال المراد
بالموصل ما صدق عليه
الموصل وحد أورسم صادق
عليه موصل والحاصل
انه لا بد من ملاحظة قيد
في الموضوع أي محبة الإيصال
واما المحمول فهو الإيصال
بالفعل فلا بد من أمور
تلاحظ في العبارة بان يراد
في الموضوع محبة الإيصال

لأن المنطقي إنما يبحث عن أعراضها الذاتية وما يبحث في العلم عن أعراضها الذاتية فهو موضوع ذلك
العلم فتكون المعلومات التصورية والتصديقية موضوع المنطق وإنما قلنا ان المنطقي يبحث عن الأعراض
الذاتية للمعلومات التصورية والتصديقية

لما استندت إلى الذات في الجملة نسبت إلى الذات وتسمى ذاتية وأما الثلاثة الأخيرة فهي وان كانت عارضة
لذات المروض إلا أنها ليست مستندة إليها وفيها غرابة بالقياس إلى ذات المروض فلم تنسب إليها بل
سميت أعراضا غريبة (قوله والعلوم لا يبحث فيها إلا عن الأعراض الذاتية لموضوعاتها) أقول مودلك
لأن المقصود في العلوم بيان أحوال موضوعها والأعراض الذاتية لشيء أحوال له في الحقيقة وأما
الأعراض الغريبة فهي في الحقيقة أحوال لأشياء أخرى فهي بالقياس إليها أعراض ذاتية فيجب ان
يبحث عنها في العلوم الباحثة عن أحوال تلك الأشياء مثلا الحركة بالقياس إلى الأيض عرض غريب
وبالقياس إلى الجسم عرض ذاتي فيبحث عن الحركة في العلم الذي موضوعه الجسم وقس عليها ماعداها
(قوله فتقول موضوع المنطق المعلومات التصورية والتصديقية)

(قوله لما استندت إلى الذات) يعني أن الثلاثة الأولى لما كانت قوية النسبة إلى الذات نسبت
إلى الذات بخلاف الثلاثة الباقية قلنا ليست بهذه المثابة وان كانت عارضة له فكان فيها غرابة بالقياس
إليه (قال لا يبحث فيها إلا عن الأعراض الذاتية) أي لأن الأعراض الغريبة كما يقتضيه السياق
فأفراد الحصر الإضافي وان كان في الواقع حقيقيا إذ لا يبحث في العلم عن الذاتيات أيضا قال الشيخ
في الشفاء ان المحمول في المسئلة لا يجوز أن يكون طبيعة جنس أو فصل أو شيئا مجتمعا منها إذا
كانت طبيعة الموضوع محصلة وقد يبرهن على وجودها بشيء ما إذا كان حرف يوارضه ولم يكن
تحقق جوهره وحينئذ لم يكن المحمول جنسا للموضوع بل كان جنسا لشيء آخر مجهول يمرض
له هذا الذي يطلب له المحمول (قوله لأن المقصود إلى آخره) أثبت للحصر المذكور بابا
جزئية وتقريره ان قوله المقصود في العلم أي ما يبحث عنه فيه لكون تعريف المسند إليه مفيدا لتقرير
يتضمن حكما في أحوال الموضوع يبحث عنه في العلم وما ليس من أحواله لا يبحث عنه فيه فيحصل
قياسان (أحدهما) الأعراض الذاتية أحوال له وأحواله يبحث عنها في العلم فالأعراض الذاتية يبحث عنها
في العلم وهو الجزء البتوني والثاني الأعراض الغريبة ليست أحوالا للموضوع وما ليس من أحواله
لا يبحث عنه في العلم فالأعراض الغريبة لا يبحث عنها فيه وهو الجزء الثاني (قوله بيان أحوال
موضوعه) أي إثباتها بالدليل الاتي ان كانت محمولة الآلية وبالدليل الثاني ان كانت معلومة الآلية
نس عليه الشيخ في الشفاء (قوله في الحقيقة) لما عرفت من استنادها إليه كما أنها أحوال في الظاهر
لكونها محمولة عليه وليس الحقيقة بمعنى نفس الأمر أو مقابل الجاز على ما توهم لأن الأعراض
الغريبة أيضا أحوال له في نفس الأمر لحملها عليه والحقيقة المقابلة للمجاز صفة اللفظ أو الأسناد
وكلاهما منتفان هنا (قوله فهي في الحقيقة أحوال إلى آخره) لاستنادها إليها وان كانت في الظاهر
أعراضا له لحملها عليه (قال إشارة) حال من فاعل قال فلا يلزم تحليل الملل ويصح عطف أقالته
عليه من غير تكلف (قال اذا تمهد هذا) أي تصوير مفهوم مطلق الموضوع (قال موضوع
المنطقي الخ) راعي مطابقة المتن فجعل موضوع المنطق موضوع المدعى وعكس في النتيجة لانه اللازم

ويراد بالإيصال في المحمول الموصل (١٦٢) ويراد ما صدق عليه الموصل لا بنوان كونه موصلاً (قوله من حيث أنها

لا يبحث عنها من حيث أنها توصل إلى مجهول تصوري أو مجهول تصديقي كما يبحث عن الجنس كالحَيوان والفصل كالناطق وهما مملومان تصوريين من حيث أنهما كيف يربكان إيصال المجموع

أقول ليس المراد أنهما مطلقاً موضوع المنطق بل هي مقيدة بصحة الإيصال موضوع له وذلك لأن المنطقي لا يبحث عن جميع أحوال المعلومات التصورية والتصديقية مطلقاً بل عن أحوالها باعتبار صحة إيصالها إلى مجهول تلك الأحوال هي الإيصال وما يتوقف عليه الإيصال وأما أحوال المعلومات لا من هذه الحية أعني صحة الإيصال ككونها موجودة في الذهن أو غير موجودة وكونها مطابقة لما هيته الأشياء في انفسها أو غير مطابقة لما إلى غير ذلك من أحوالها فلا يبحث المنطقي عنها إذ ليس غرضه متقفا بها فوَضوع المنطق مقيد بصحة الإيصال لا بنفس الإيصال والآن يصح البحث عن نفس الإيصال لا من حيث من الاعراض الذاتية بل قيد للوضوع بل الإيصال وما يتوقف عليه اعراض ذاتية له يبحث عنها في هذا العلم (قوله لا يبحث عنها من حيث أنها توصل إلى مجهول تصوري أو مجهول تصديقي)

من القياس وللإشارة إلى أنه لا فرق بين التعبيرين (قال لأن المنطق إلى آخره) كان الظاهر لا يبحث في المنطق عن عوارضها الذاتية وما يبحث فيه عن عوارضه موضوع له إلا أنه أقام القضية الأولى المستزمنة للعصري مقامها تنبها على أن عوارضها الذاتية غير محصورة فيها دونت وأقام القضية الشاملة الكبرى مقامها إلا أنها المستفادة من تعريف مطلق الموضوع وتكثر الفائدة (قوله ليس المراد الخ) تحقيق للسقام ودفع ما لا يأتى من عدم التقييد بالحية أن يكون موضوعه المعلومات التصورية والتصديقية مطلقاً لا كالمشارح إباحة المقتضى إشارته إلى أن مقدمة التبرع هو التصديق بموضوعيتها وأما تعيين جهة موضوعيتها فمرزاند لا يعلم بشارك المنطقي في الموضوع ممتازاً عنه بالحية حتى لا يتميز عند الطالب بدون العلم بالحية المتبرعة فيه وأما ما قيل من أنه أطلق الدعوى ومقدمات الدليل عن الحية فيتجه على الدعوى أنها خلاف الواقع وعلى العصري التبع إذ المنطق لا يبحث عن المعلومات مطلقاً فدفوع لأن الإطلاق عن التقييد بحية لا يقتضى الصوم بجميع الحيات (قوله بل هي مقيدة بالخ) حال من المبتدأ فإن أيت فن الضمير للمفعول للفصل المستفاد من انتساب الخبر إليه أي ينسب إليه موضوع له (قوله باعتبار الخ) متعلق بالمروض المستفاد من إضافة أحوالها (قوله وكونها مطابقة إلى آخره) أي كون المعلومات التصورية والتصديقية أموراً ثابتة في نفس الأمر مع قطع النظر عن اعتبار المتبرع وأعضائه محضة كآليات الأحوال والقضايا الذهنية وتفسيرها بكونها صادقة أو كاذبة وبكونها مطابقة لبعض الحقائق دون بعضها كالحَيوان الناطق الناطق فإنه مطابق لما هيته الإنسان دون الفرس خروج عن البارية فإن الشائع في الأول التعبير بمطابقة الواقع وعدمها والواجب في الثاني لما هيته بعض الأشياء دون بعض (قوله فلا يبحث إلى آخره) وأن كان عروضا ما يبحث المنطق عنه موقوف على بعض تلك الأحوال كالوجود الذهني لكن لا يدخل في الإيصال فإن من ينكر الوجود الذهني معترف به أيضاً (قوله فوَضوع الخ) متفرع على قوله بل عن أحوالها باعتبار صحة الإيصال وتلك الأحوال هي الإيصال الخ (قوله لا بنفس الإيصال) حق رد عليه أن قيد الموضوع من تنه لا يبحث عنه في العلم والإيصال مبسوط عنه في المنطق وهكذا الحال في كل حية وقع عنها البحث في العلم وفي حوائش المطالع أن قيد الموضوع مطلق الإيصال والمبحوث عنه الإيصال الخصوص أعني الإيصال إلى التصور أو التصديق فتكون الاعراض الذاتية أخص من الموضوع شاملة للمقابلة (قوله اعراض ذاتية إلى آخره) إيهاء لما تعين من كون الإيصال قيد الموضوع كونه عرضاً ذاتياً والتقييد من تنه الموضوع جزء منه

توصل أي لا من حيث كونها موجودة في الذهن أو في الخارج أعني غير موجودة فيها (قوله من حيث أنها توصل الخ) ظاهره أن الوصول إلى المجهول التصوري من تنه الموضوع وحيث فلا حاجة إلى المحمول لأنه نفس الإيصال مثلاً الحيوان الناطق حد قضية وقد أخذ في موضوع الفن أعني الحيوان الناطق الإيصال فلا حاجة لقولنا حد واجب بأن المأخوذ في الموضوع صحة الإيصال والذي جعل محمولا نفس الإيصال فإن قلت الإيصال بالفعل ليس هو الذي يعمل بل الموصل أعني بيان المراد المشتق من الإيصال فإن قلت مسائل هذا الفن لم نجد من جعلها كون المحمول موصلاً فالجواب أنه قد وجد لكن بابتلاك المادة بل بمضاهاتها كقولنا الحيوان الناطق حد والحيوان الضاحك رسم (قوله من حيث أنها كيف يربكان) أي من حيث جواباتها (قوله من حيث أنها كيف الخ) أي لا من حيث الوجود في الذهن أو الخارج لأن هذا يبحث عنه علم الحكمة وفي الكلام حذف أي من حيث جواب كيف يربكان والجواب بقدم الجنس ويؤخر الفصل فإن قلت ظاهر إلى

هذا الكلام ان هذا الجواب هو المجهول وليس كذلك لان المجهول حد أورسم وأجيب بأن في العبارة حذفاً أي من حيث مسبب هذا الجواب ولا شك أنه يتسبب عند الحد أو الرسم (قوله إلى مجهول تصوري) وهو يتوقف على امر توقفاً قريباً والتصديق يتوقف على امرين قريب وبعيد والاول تصديقي والثاني تصوري (قوله (١٦٣) وكذلك يبحث عنها الخ) أي يبحث عنها

من حيث محمولات آخر (قوله من حيث أنها يتوقف الخ) المجهول هو المشتق لا يتوقف ورد السؤال الثاني والجواب هنا أيضاً

وذلك بأن يقال التاطق فصل أو الحيوان جنس قد حل معنى متوقف لا متوقف والحاصل ان المحمولات التصورية كما يبحث عنها من حيث

الابصال يبحث عنها من حيث محمولات أخر كما علت (قوله ككون المعلومات التصورية كلية الخ) بأن يقال الحيوان كلي زيد جزئي ناطق ذاتي الصاحك عرضي وخاصة وظاهره ان تلك القضايا من قواعد هذا الفن مع أنها ليست منه ولا من مباديه نعم من مباديه تصور الجزئي وتصور الكلّي وتصور الفصل وتصور الجنس والحد متوقف على ذلك توقفاً قريباً وكلاهما من باب التصورات ولا شيء عندنا متوقف عليه

إلى مجهول تصوري كالإسنان وكما يبحث عن القضايا المتعددة كقولنا العالم متغير وكل متغير محدث وهما معلومان تصديقيان من حيث أنهما كيف يؤلفان فيصير الجبوع قياساً موصلاً إلى مجهول تصديقي كقولنا العالم محدث وكذلك يبحث عنهما من حيث أنها يتوقف عليها الموصل إلى التصور ككون المعلومات التصورية كلية وجزئية وذاتية وعرضية وجنساً وفصلاً وخاصة ومن حيث أنها يتوقف عليها الموصل إلى التصديق أما توقفاً قريباً

أقول أحوال المعلومات التصورية التي يبحث عنها في المطلق ثلاثة أقسام أحدها الإيصال إلى مجهول تصوري أما بالصنعة كما في الحد الثام وأما بوجه ما ذاتي أو عرضي كما في الحد الناقص والرسم الثام والرسم الناقص وذلك في باب التعريفات وثانها ما يتوقف عليه الإيصال إلى المجهول التصوري توقفاً قريباً ككون المعلومات التصورية صككية وجزئية وذاتية وعرضية وجنساً وفصلاً وخاصة فإن الموصل إلى التصور يتركب من هذه الأمور فالإيصال يتوقف على هذه

وكونه مبجوهاً عنه والتقدير يكون سلم الثبوت (قال لأنه يبحث عنها من حيث الخ) متعلق بيبعث بيان للبعثوث عنه كما يدل عليه قوله وبالجملة ان المتلقي آه (قوله أحوال المعلومات التصورية الخ) أفاد قدس سره في هذه الحاشية الأمور الثلاثة الأولى حصر أقسام الإيصال القريب وما يتوقف عليه واقتصار الفارح على الحد الثام والقياس وكونها موضوعات ومحمولات على طريق التمثيل كما يوضح عنه عبارته والثاني تعيين باب كل قسم من تلك الأقسام والثالث ان كونها موضوعات ومحمولات من أحوال المعلوم التصوري وذكره في باب الإيصال البعيد التصديقي لتوقفه عليه لامن أحوال المعلوم التصديقي كما يوم ظاهر عبارة الفارح من ذكره تحت أقسام ما يتوقف عليه الإيصال التصديقي (قوله كما في الحد الثام) في شرح المطالع كالحذ والرسم فإنه اذا حكم على المعلوم التصوري بأنه حد أو رسم كان معناه أنه موصل إلى المجهول التصوري إيصالاً بلا توسط ضمنية وهو معنى الإيصال القريب سواء كان بالكنه أو بالوجه فلهذه قدس سره أراد هنا حصول الكلّي في الجزئي (قوله توقفاً قريباً أي بلا واسطة) قوله وجنساً وفصلاً وخاصة فذكر النوع والعرض السام استطرادي اذا دخل لهما في الإيصال لم من فسر الإيصال بكونه موصلاً أو موصلاً إليه حيث يبحث في المطلق ان البسيط لا يحد ولا يرسم والمركب يحد ويرسم جعل بباحث النوع مقصوداً بالذات داخلاً في الإيصال القريب (قوله فإن الموصل إلى التصور إلى آخره) أي ماصدق عليه الموصل إلى التصور يتركب مما صدق عليه هذه الأمور من حيث أنها تصدق عليه تلك الأمور فلا بد من معرفتها وفي قوله يتركب من هذه الأمور إشارة إلى ان الفصل والخاصة من حيث يتركب الموصل منهما مما يتوقف عليه الإيصال توقفاً قريباً وأما باعتبار أنه يجوز التعريف بهما وحدهما

الجنس والفصل وغيرها بحيث يتوقف عليه الحد توقفاً بعيداً بخلاف المعلوم التصديقي (قوله ومن حيث أنها يتوقف الخ) اعلم ان القياس يتصف بكونه موصلاً إلى التصديق والقياس يتوقف على القضايا والقضايا متوقفة على محمول وموضوع فلزم ان القياس متوقف على القضايا بدون واسطة وعلى الموضوعات والمحمولات بواسطة ولا يخفى ان القضايا والقياس من باب التصديق والموضوع والمحمول من باب التصور فظهر لك من هذا ان التصديقات تنكسب من التصورات وقد تقدم خلاصه وأما لا تنكسب الا من التصديقات

وأجيب بها لا تكتسب الامن التصديقات اكتساباً قريباً، وإما التصديق بالنتيجة فتوقف على الصور بواسطتين (قوله ككون المعلومات التصديقية قضية) (١٦٤) نحو كل انسان حيوان قضية أو عكس قضية نحو بض الحيوان انسان عكس قضية

وقوله أو تقضى قضية مثل بض الانسان ليس بحيوان تقضى قضية وظاهر هذا الكلام ان تلك القضايا أعني كل انسان حيوان قضية وبض الحيوان انسان عكس قضية وبض الانسان ليس بحيوان تقضى قضية من قواعد هذا الفن والظاهر خلافه وأما هي تخيلات محمولة على التسامع (قوله ككونها موضوعات أو محمولات) بان تقول حيوان من كل انسان حيوان محمول

وانسان من كل انسان حيوان موضوع وظاهر هذا الكلام ان القاعدة حيوان من كل انسان محمول والسنان من كل انسان حيوان موضوع والظاهر ان هذا أيضاً ليس من مسائل هذا الفن (قوله فان الموصل الى التصديق أعني القياس) قوله وبالجملة أى وأقول قولاً ملتبساً بالجملة أى بالاجمال أى أقول قولاً مجملًا وحاصله ان لمعلومات التصورية والتصديقية تنصف بكونها موصلة للتصديق وبكونها يتوقف عليها الموصل وهذا التوقف اما بعيد أو قريب وقولهم

فدخالن في الايصال (قوله بلا واسطة لكون ما يصدق عليه تلك الامور جزء الموصل الى التصور بلا واسطة وان كان عروض بعض هذه الامور بنوسط بعض آخر كالجنس والفصل فانه يرض للمعلوم التصوري بنوسط الذاتي فن قال ان الذاتي والمرضى بما يتوقف عليه الموصل الى التصور توقفاً بعيداً فقد بمد عن المرام (قوله هنا) أى في بيان التوقف القريب للموصل الى التصور (على سبيل الاستطراد) أى بتبعيته ذكر الكلية اذ الجزئية ليست بكافية ولا مكتسبة (قوله أى بواسطة) فانه ما يصدق عليه الموصل الى التصديق يتركب من القضايا المركبة من الموضوعات والمحمولات فالايصال يتوقف على معرفة هذه الاحوال بواسطة توقف معرفة القضايا عليها (قوله في ضمن باب القضايا) لان الاحتياج اليها بواسطة القضايا (قوله وذلك مباحث القياس الى آخره) لم يقل باب القياس والاستقراء والتبثيل لمدم ارادها في باب واحد خطأ لمرتبها عن مرتبة القياس (قوله وذلك مباحث القضايا) لم يقل وذلك باب القضايا لاشتماله على بحث الموضوع والمحمول (قوله بالقوة القريبة) فانه يمدحذف اذا الشرط يحصل القضيتان بالفعل (قوله فهما ممدودان الى آخره) نظر الى ان حاملها بالقوة وحيداً يتحقق التوقف البعيد للموصل التصديقي بالقياس الى المعلوم التصديقي وبضمهم نظر الى حاملها بالفعل فحملها كال موضوع والمحمول من قبيل المعلومات التصورية وما قيل ان البحث عن المعلوم التصوري لا ينحصر فيها يتوقف عليه الموصل التصديقي توقفاً بعيداً بل قد يبحث عنه من حيث يتوقف عليه الموصل الى التصديق توقفاً قريباً لا بعيداً كالمبحث عن موضوع الكبرى به يجب ان يكون بينه محمول الصغرى فانه يتوقف على ذلك الاتحاد الايصال توقفاً قريباً لا بعيداً فوهم محض اذ ليس ما ذكره من مسائل المنطق أصلاً بل انه لابد من تكرار الاوسط وذلك بما يتوقف عليه الصغرى والكبرى (قوله ككون المعلومات التصديقية مقدمات وتوالي)

المعلومات التصورية موصلة أى من حيث الهيئة الاجتماعية والتوقف من حيث التفصيل فلا تنافي في هذا الكلام لانه جملها مو صلة ومتوقفاً عليها الموصل (قوله اما نفس الايصال) أى يبحث بمحل عليها وأحلل ليس من هذا الشأن كما تقدم (قوله والأحوال)

ككونها قضية وعكس قضية الى آخر مامر وقوله أو الاحوال المناسب الواو (قوله (١٦٥) وهذه الاحوال) ليس

المراد الاحوال الثابتة بل
المراد الايصال والاحوال
(قوله عارضة للمعلومات)
بحيث تحمل تلك الاحوال
وتقسم كيفية الحل •

اما الايصال منظور فيه
للهيئة الاجتماعية والذي
يتوقف عليه الايصال من

حيث التفرقة بينه اعترض
على ادخال الجزئي فانه
ليس فيه توصيل نم قد
يكون موضوعا لصري
الشكل الاول (قوله استحصال

المجهولات) أي طلب حصول
المجهول بناء على ان السين
والثاء للطلب ولكن في الحقيقة
الغرض منه تحصيل المجهولات

أي بان تصير معلومة بعد
ان كانت مجهولة فالسين
والثاء اذئان للتوكيد (قوله
والمجهول) أي الذي هو

مفرد المجهولات وقوله اما
تصوري أو تصديقي وذلك
لائهم قالوا العلم اما تصور

أو تصديق ومن لوازم
ذلك ان الذي يتصف بالعلم
يقال له معلوم اما تصوري

أو تصديقي ومقابلته وهو
الذي لا يتصف بالعلم بمجهول
اما تصوري أو تصديقي
(قوله اما في الموصلي الى
التصور) أي الموصلة القريب

كالحد والرسم والموصلة

وهذه الاحوال عارضة للمعلومات التصورية والتصديقية لقولها فهو باحث عن الاعراض الذاتية لما قال
(وقد جرت المادة بان يسمى الموصل الى التصور قولاً شارحاً والموصل الى التصديق حجة
ويجب تقديم الاول على الثاني وضماً تقدم التصور على التصديق طبعاً لان كل تصديق لا بد فيه
من تصور المحكوم عليه اما بذاته أو بامر صادق عليه والمحكوم به كذلك والحكم لامتاع
الحكم من جهل أحد هذه الامور)

(اقول) قد عرفت ان الفرض من المتعلق استحصال المجهولات والمجهول اما تصوري أو تصديقي
فقط المتعلق اما في الموصلي الى التصور واما في الموصلي الى التصديق وقد جرت المادة أي عادة

التصديقية دون التصورية بخلاف الموضوع والمحمول فانهما من قبيل التصورات (قوله وهذه
الاحوال) أقول اشارة الى الايصال والاحوال التي يتوقف عليها الايصال ط (قوله والمجهول
اما تصوري واما تصديقي) أقول لما انحصر العلم في التصور والتصديق انحصر المعلوم في التصور
والمصدق به قطعاً وانحصر المجهول أيضاً في التصوري والتصديقي لان ما كان مجهولاً اما ان يكون
بحيث اذا علم وأدرك كان ادراكه تصوراً واما ان يكون بحيث اذا علم وأدرك كان ادراكه تصديقاً

قبل لا ينحصر البحث عن المعلوم التصديقي من حيث يتوقف عليه الموصل التصديقي فيما به قضاي
تجوزاً ومساعمة بن البحث عن المعلوم التصديقي من هذه الحقيقة أكثر من ان يحصى فان مقدمتي القياس
من حيث انهما يتركب منهما القياس يتوقف عليهما الايصال توقفاً قريباً ومن حيث يتوقف عليهما
صورة القياس يتوقف عليهما الايصال توقفاً بعيداً بل المعلوم التصديقي على مذهب الحكم أي الحكم بما
يتوقف عليه الايصال توقفاً بعيداً لا لأنه ليس في القياس الاجزاء الجزئية مدفوعة اذ ليس لنا احوال للمقدمتين
بحث عنها في المتعلق من حيث يتوقف عليها صورة القياس ويتوقف صورة القياس نفسها عليها لا ينفع في ثبوت
التوقف البعيد بالقياس الى المعلوم التصديقي وكون المعلوم التصديقي عند الحكم الحكم باطل لتصرعهم بان
المصدق به عبارة عن القضية (قال من حيث انهما كيف يتركبان) متعلق يبحث والمراد ما يقع في جواب السؤال
كيف وهو الهيئة الخاصة التي بها يحصل الحد التام بالفعل وكذا في قوله من حيث انهما كيف يؤلفان ليصيرا
قياساً (قال وكذلك بحث الخ) معطوف على قوله بحث (قال لذواتها) أي لا لمرغبت عنها اذ ليس جميع
هذه المواضع مما يلحقها ما هو لولان الذاتية فرض للمعلوم التصوري بواسطة ما يساويه اعني كونه جزء
الماحة والفصلية بواسطة كونه جزءاً محتصاً بها وقس على ذلك حال الجنس والخاصة والعرض العام (قوله اشارة
الى آخره) أي ليس اشارة الى الاحوال التي يتوقف عليها الايصال كآلوهه لفظة هذه ولو ترك الشارح لفظة
الاحوال لكان أخصراً وأحسن (قوله بما انحصر الخ) قد قررناه اذ اعطف جزاء مان شرط واحد بل وواو
قد يكون كل منهما جزءاً مستقلاً وقد يكون الثاني جزءاً له بواسطة الاول وههنا من قبيل الثاني
والا لكان ذكر انحصار المعلوم في التصور والمصدق به مستدركاً ثم ان انحصار المعلوم من حيث
انه معلوم في التصور والمصدق به بسبب انحصار العلم فيها فلا ينافي ما ذكره في حواشي المطالع
من ان انحصار العلم فيها اما هو لانحصار المعلوم لانه من حيث ذاته لا باعتبار وصف المعلوماتية فانه
ان كان ادعاءً للنسبة تصديقي والا تصور (قوله اذا علم وأدرك) ذكره أولاً العلم

البعد كالجنس والكميات الجنس (قوله واما في الموصلي الى التصديق) أي الموصلة القريب كالتقريب أو البعيد بواسطة كالتقريب

أو بواسطتين كالموضوعات والمحمولات (قوله بأن يسموا الموصل الى التصور) أي الموصل القريب (قوله فلائه في الأغلب الخ) وذلك لأن الحد التام مركب وكذلك الرسم التام واما الحد الناقص والرسم الناقص فقد يكونان بالفرده • وفيه ان هذا يقتضي ان التعريف يجوز ان يكون بالفرده وهو مخالف لقولهم السابق في تعريف النظر انه ترتيب أمور معلومة الخ واجيب بان تعريف النظر بما مر تعريف للطلب منه واما تعريف مطلق النظر فهو ترتيب أمر أو أمور معلومة الخ أو انه هنا مثنى على قول من يجوز التعريف بالفرده وما مر مثنى على قول من لا يجوزوه وهو التحقيق (قوله والقول برادفه) أي يرادف المركب فعل هذا زيد وعمرو لإيقاله قول وهذا اصطلاح للنطقة والا فتند التحاة القول بيم المفرد والمركب (قوله ماهيات الاشياء) أي الماهيات الحقيقية والرسمية أو الماهيات الحقيقية والماهيات العرفية وانما عمننا لاجل ان يشمل التعريف بالرسم فان قلت قد يعرف الانسان بالحيوان الضاحك وأحد الجزئين (١٦٦) داخل والآخ خارج فكيف يجعل ماهية عرضية والجواب ان التعريف هو

المجموع المركب وهو خارج
لان التعريف هو الهيئة
الاجتماعية والمركب من
الداخل والخارج خارج
(قوله والموصل الى
التصديق الخ) اعلم ان
القياس اما استثنائي أو
اقرائي فالاقرائي تقدمه
موصل للمجهول ومتوقف
المجهول عليه توقفاً قريباً
ومتوقف على المقدمات أي
على كل واحدة توقفاً ببدءاً
بواسطة ويتوقف على
الموضوعات وعلى المحمولات
توقفاً ببدءاً بمرتين وأما
الاستثنائي مثل لو كان
انساناً لكان حيواناً
لكنه انسان فهو حيوان

المتحققين بأن يسموا الموصل الى التصور قولاً شارحاً أما كونه قولاً فلائه في الأغلب مركب والقول برادفه وأما كونه شارحاً فشرحه وايضاحه ماهيات الاشياء والموصل الى التصديق حجة لان من تمكن به استدلالاً على مطلوبه غلب على الخصم من حجج يحجج اذا غلب ويجب ان يستحسن تقديم (قوله فلائه في الأغلب مركب) أقول وذلك لان الحد التام مركب قطعاً والحد الناقص قد يكون مركباً وقد لا يكون عند من جوز الحد الناقص بالفصل وحده والرسم التام مركب قطعاً والرسم الناقص قد يكون مركباً وقد لا يكون عند من جوز الرسم الناقص بالخاصة وحدها فان قلت القول الشارح موصل الى التصور بطريق النظر وقد تقدم ان النظر ترتيب أمور معلومة فكيف يجوز أن يكون القول الشارح غير مركب قلت من جوز الحد الناقص بالفصل وحده والرسم الناقص بالخاصة وحدها قال في تعريف النظر انه تحصيل أمر أو ترتيب أمور ولكن المصنف قد تسامح فاعتبر في النظر الترتيب وجوز التعريف بالفصل وحده وبالخاصة وحدها

أي ان الغلبة لازمة للحجة حال الاستدلال بها دون حال الفهم مثلاً (قالد من حجج يحجج) أي يظهر قعره على ما قبله ثم فسره بالادراك للتصحيح على المراد (قوله تحصيل أمر) أي مناسب المطلوب فالتنظر فيه هو تحصيل مناسبه لا تحصيل نفسه فانه حينئذ يكون النظر فيما يحصل به لافيه (قوله قد تسامح في المارة) فترك ذكر أحد قسمي النظر في التعريف لكونه قليلاً ناقصاً ليس للصناعة فيه كثير مدخل (قوله فاعتبر الى آخره) الفاء تعليلية كانه قال حيث اعتبر وقد عرفت ان مباحث ما يتركان منه من تهمتها لتوقفها عليها (قال ان الفرض الخ) أي الفرض الاصلي فانه المقصود من البصية عن الخطأ في الفكر (قال عادة) في القاموس المادة الديدن وفي الصراح ديدن خوي وعادت (قال فشرحه وايضاحه ماهيات الاشياء) اما بالكنه أو بالوجه (قال استدلالاً الى آخره) فهو أيضاً موصل توسيلاً قريباً وكل مقدمة منه يتوقف عليها توقفاً ببدءاً بمرتين وكل من المتقدمين مركب تنسك من قضيتين بالقوة القريبة من الفعل فتوكل لو كان انساناً في قوة هو انسان وكذا قوله لكان حيواناً في قوة هو حيوان فيتوقف المجهول التصديقي على كل مقدمة مما احتوي عليها المقدمة الشرطية أو الاستثنائية توقفاً ببدءاً بواسطتين فصار الحاصل ان كلا من الاستثنائي والاقرائي موصل قريب وكل مقدمة من مقدمتي ذلك القياس موصل بعيد بمرتين وكل جزء من أجزاء المقدمة موصل بعيد بمرتين الا انه في الاستثنائي ذلك الجزء تصوري وفي الاقرائي تصديقي وقوله والموصل الى التصديق حجة أي الموصل القريب (قوله استدلالاً) أي في حال الاستدلال لافي حال الفهم لانه لا خصاصة حينئذ (قوله من حجج يحجج اذا غلب لامن حجج يحجج اذا قصد وقوله لان من تنسك الخ) أي فهو من تسمية السبب باسم السبب

(قوله مباحث الاول) جميع مبحث وهو محل البحث (قوله ويجب تصديق الخ) اي وجوباً صناعياً (قوله أي الموصل الى التصور) أي سواء كان قريباً أو بعيداً وكذا يقال فيما بعده ودفع بهذا التفسير ما ينوهم (١٦٧٠) ان المراد بالاول التصور

(قوله لان الموصل الى التصور على مباحث الثاني أي الموصل الى التصديق بحسب الوضع لان الموصل الى التصورات والتصورات والموصل الى التصديق التصديقات والتصوير مقدم على التصديق طبعاً فليقدم عليه وضماً ليوافق الوضع الطبع وانما قلنا التصور مقدم على التصديق طبعاً لان التقدم الطبيعي هو ان يكون المتقدم بحيث يحتاج اليه المتأخر ولا يكون علة له والتصوير كذلك بالنسبة الى التصديق اما انه ليس علة له فظاهر والا لزم من حصول التصور حصول التصديق ضرورة

(قوله لان الموصل الى التصور والتصورات والموصل الى التصديق التصديقات) أقول وذلك لان الموصل القريب الي التصور هو الحد والرسم وهما من قبيل التصورات سواء كانا مفردين أو مركبين قتيدين والموصل البعيد الي التصور هو الكليات الخمس وهي أيضاً من قبيل التصورات والموصل القريب الي التصديق هو أنواع الحجمة أعني القياس والاستقراء والتبثيل وهي مركبة من قضايا وكلها من قبيل التصديقات (قوله ولا يكون علة له) أقول أي لا يكون علة

من باب نصر لا انه مشتق منه (قال اذا غلب) لامن حج اذا قصد (قال ويجب) ان يستحسن (قوله وذلك لان الموصل القريب الخ) ليس مقصوداً قدس سره ان الموصل في عبارة الشرح مقيد بالقرب والبعد لان الموصل هنا عبارة عن القول الشارح والحجة كما يدل عليه السياق فلا معنى لتقييد (وايضاً التقييد في الموصل الى التصور لفواذ لا موصل لبعد فيه وفي الموصل الى التصديق للاحتراز عن الموصل الا بعد بحث لأن كون التصور موصلًا الى التصديق لا يضر في تقديم مباحث التصور على مباحث التصديق بل يؤكد بل مقصوده قدس سره ببيان قاعدة ايراد صيغة الجمع أعني التصورات والتصديقات وعدم الاكتفاء على ان الموصل الى التصور تصور والموصل الى التصديق تصديق وهي الإشارة الى ان الموصل الى التصور تصور بغير ذاته وباعتبار ما يتألف منه وكذا الموصل الى التصديق فغده فقه من الملهيات (قوله والموصل البعيد هو الكليات الخمس) هذا الكلام لا فائدة الحصر من الجانبين يقتضي ان لا يكون الموصل البعيد الى التصور غير الكليات وان لا يكون الكليات غير الموصل البعيد ولا يقتضي أن يكون كل واحد منها موصلًا بعيداً حتى يرد النقض بالتويع والعرض العام على ما فهم (قوله اي لا يكون علة مؤثرة ا) يعني ليس المراد نفي السلة مطلقاً والا لم يكن محتاجاً اليها بل الملة المؤثرة الكافية في حصوله فانه اذا كان فاعلاً كافياً أي مستجباً بجميع ما يحتاج اليه الملول كان التقدم بالعلية لا بالطبع فبقيد التأثير دخل ماعدا الفاعل مما يحتاج اليه وبقيد الكافية دخل الفاعل وحده فان جميعها متقدم بالطبع واما اللة التامة بمعنى جميع ما يتوقف عليه فان لم تكن الماددة والصورية معتبرة فيه فله تقدم بالمية عند الجمهور واليه تشير عبارة قدس سره حيث قال يحتاج اليه ولم يقل الفاعل * وقال في المحاكات وعندي ان المتقدم بالمية هو الفاعل المستجمع لا المجموع وان كانتا متبعتين فيه فهي متأخرة عن الملول لكونه جزءاً منها فافهم ولا تصح الى ما قاله الناطرون ففهم تحيروا في حل هذه البارة

في آيات الدعوتين وقدم الثانية على الاولى لفة الكلام عليها (قوله والا لزم من حصول الخ) لكن التالي باطل فيطل المقدم وثبت انه غير علة وهو المدعى وحذف الاستثنائية لظهورها وأقام الدليل على الظاهر لان الامور الضرورية قد ينهملها ازالة لما في بعض الاذهان القاصرة من الخفاء فبه اشارة الى انه ليس ظاهراً ظهوراً تاماً

(قوله لابد فيه من ثلاث تصورات) (١٦٨) يقتضي ان التصديق مركب (قوله اما بذاته) بان يتصور بالحدائث (قوله)

وجوب وجود المعلوم عند وجود الملة وامانه يحتاج اليه التصديق فلان كل تصديق لابد فيه من ثلاث تصورات تصور المحكوم عليه اما بذاته أو بامر صادق عليه وتصور المحكوم به كذلك وتصور الحكم للملأ الأولى بامتناع الحكم من جهل أحد هذه التصورات وفي هذا الكلام قد نبه على قائدين أحدهما ان استدعاء التصديق تصور المحكوم عليه ليس معناه انه يستدعي تصور المحكوم عليه بكنهه الحقيقة حتى لو لم يتصور حقيقة الشيء بتم الحكم عليه بل المراد به انه يستدعي تصويره بوجه ما • اما بكنهه حقيقته أو بامر صادق عليه فاما حكم على أشياء لا نعرف حقائقها كما حكم على واجب الوجود بالعلم والقدرة وعلى شبح نراه من بعد بانه شاغل للعين المعين فلو كان الحكم مستنداً لتصور المحكوم عليه بكنهه حقيقته لم يصح منا أمثال هذه الأحكام وثانيهما ان الحكم فيما بينهما مقول بالاشتراك على معنيين

مؤثرة فيه كافية في حصوله فان المحتاج اليه ان يستقل بتحصيل المحتاج كان مقدماً عليه قدماً بالعلية كقدّم حركة اليد على حركة المفتاح وان لم يستقل بذلك كان مقدماً عليه قدماً بالطبع كقدّم الواحد على الاثنين وقدّم الصور على التصديق قدّم الطبع كما بينه ولما ثبت أن لهذا النوع أعني التصورات قدماً بالطبع على اللوح الآخر أعني التصديقات كان الأولى ان تكون المباحث المتعلقة بالأول مقدمة في الوضع على المباحث المتعلقة بالثاني (قوله أحدهما ان استدعاء التصديق الخ) أقول كما أن التصديق لا يستدعي تصور المحكوم عليه بكنهه حقيقته بل يستدعي تصويره بوجه ما سواء كان بكنهه حقيقته أو بامر صادق عليه كذلك لا يستدعي تصور المحكوم به بكنهه الحقيقة بل يستدعي تصويره مطلقاً أعم من أن يكون بكنهه أو بوجه آخر وكذلك لا يستدعي تصور النسبة الحكمية الا بوجه ما سواء كان بكنهها أولاً وذلك لانا نحكم أحكاماً بقبينة نظرية أو سببية كما مثل ونسب أشياء الى أخرى ولا نعرف كنه حقائق المحكوم عليها ولا المحكوم بها (قوله فان المحتاج اليه) أي انما اعتبر عدم المؤثرة والكفاية في المتقدم بالطبع (قوله ولما ثبت الخ) دفع لما يتوهم من ان اللازم ما ذكره الشارح قدّم التصورات الثلاثة على التصديق والكلام في قدّم مباحث التصور مطلقاً على مباحث التصديق وحاصل الدفع انه ثبت مما ذكر ان لنوع التصور قدماً على نوع التصديق ولو في ضمن بعض الافراد فكأن المناسب ان قدّم مباحث النوع المتقدم على مباحث النوع المتأخر (قوله أعني التصورات) أشار بصيغة الجمع الى ان قدّم النوع باعتبار تحققه في ضمن الافراد وكذا في التصديقات (قوله كما ان التصديق الى آخره) أقاد بهذا التعميم ان تخصيص الشارح تصور المحكوم عليه بالذكر ليس لاختصاص الحكم المذكور به بل على طريقة التمثيل يدل على ذلك عبارة المتن حيث قال والمحكوم به كذلك (قوله كذلك) اعادة المبتدأ باسم الاشارة لبعد العهد والكاف في كما وكذلك لجرد القرآن في الحكم وليس للتنبيه (قوله سواء كان بكنهها أولاً) قيل تصور النسبة تابع لتصور الطرفين في كونها بالكنهه أو بالوجه وفيه بحث لان كونه النسبة قائمة بالطرفين وآلة لارتباطها لا يقتضي أن يكون تصورهما تابعاً لتصورهما فان لها حقيقة وراء الطرفين ووجوها واعتبارات صادقة عليها (قوله حقائق) جمه باعتبار تعدد المحكوم عليه المستفاد من قوله نسب أشياء الى أخرى

أو بامر صادق عليه) بان يتصور بمخاصته فانما تصور الانسان بانه ضاحك فليس يتصور بالحقيقة أي الكنهه (قوله أو بامر صادق عليه) ليس المراد ان يتصور بهذه الحالة (قوله) وتصور الحكم أي كذلك في تصور ما بذاته أو بامر صادق عليه (قوله للملأ الأولى) أي البدهي وهو الذي يتوقف على تجربة ولا حدس ولا نحو ذلك (قوله وفي هذا الكلام) من قوله لابد في التصديق من ثلاث تصورات (قوله) للملأ والقدرة أي بما هو شفق من القدرة والملم (قوله فلو كان الحكم الخ) علم الموضوع والمحمول بما يصح تصورهما بالكنهه صح تصورهما بوجه ما كما قدّم وأما النسبة فتصورها لحقيقة أي بكونها تعلّقاً حنوياً بين الموضوع المحمول ارتباطاً بالمحمول شدة ارتباطه بالموضوع ووجه ما بأن تصورهما بها شيء به الربط (قوله فيما بينهما) أي في اصطلاح الذي بينهما قوله بالاشتراك أي اللفظي وهو التبادر عند الاطلاق

(قوله الإيجابية) لم يقل النسبة الإيجابية والسلبية إشارة الى ان النسبة في القضية الموجبة والسالبة شيء واحد وهي الثبوت لكن الاختلاف إنما هو من جهة أنها في الوجهة مطابقة وفي السالبة غير مطابقة فتؤكد زيد قائم النسبة ثبوت القيام زيد وقولك ليس زيد قائم النسبة ثبوت القيام زيد لكن ذلك الثبوت غير مطابق للواقع فالتى مسلط على الثبوت (قوله إجماع تلك النسبة) أى ادراك وقوعها أى ادراك مطابقتها للواقع وقوله أو انزعائها أى ادراك انزعائها أى ادراك عدم مطابقتها للواقع لانه ليس للتفلسف فعل على التحقيق بل ادراك ينشأ من التوجيه والقاء الحواس وقوله يعني أى المصنف (قوله حيث حكم) أى حيث ذكر انه لا بد الخ حيث قال التصديق لابد فيه من تصور المحكوم عليه وبه والحكم لامتناع الحكم من جهل الخ وحاصل ما في ذلك ان الحكم الاول في المصنف يحتمل ان يراد به النسبة والثاني الإجماع (١٦٩) ويحتمل العكس ويحتمل ان يراد

بهما النسبة ويحتمل ان يراد بهما الإجماع والشارح ارتضى الاول وذكر انه المتعين لما يأتي (قوله والا فان كان الخ) أى والا بان لم يكن مقصود المصنف بالحكم الأول النسبة والثاني الإجماع بل قصد في الموضوعين العكس أو قصد فيها النسبة أو قصد فيها الإجماع (قوله لم يكن قوله لامتناع الخ) وذلك لانه قال لان كل تصديق لابد فيه من تصور المحكوم به والمحكوم عليه والحكم لان الحكم يحتمل ان يكون الحكم الاول عطفًا على المحكوم عليه أو على قوله من تصور المحكوم عليه فان كان

أحدهما النسبة الإيجابية المتصورة بين الشئين وثانيهما إجماع تلك النسبة الإيجابية أو انزعائها يعني بالحكم حيث حكم بأنه لا بد في التصديق من تصور الحكم النسبة الإيجابية أو السلبية وحيث قال لامتناع الحكم من جهل إجماع النسبة أو انزعائها تنبها على تغير معنى الحكم والا فان كان المراد به النسبة الإيجابية في الموضوعين لم يكن لقوله لامتناع الحكم من جهل أحد هذه الأمور معنى ولا النسبة التي بينهما على مالا يخفى (قوله والا) أقول أى ان لم يكن بالاول النسبة الحكيمة والثاني إجماع النسبة وانزعائها فاما ان يريد بالحكم في الموضوعين النسبة الحكيمة فيلزم ان لا يكون لقوله لامتناع الحكم من جهل أحد هذه الأمور معنى وذلك لان قوله والحكم ان كان معطوفاً على قوله المحكوم عليه كان المعنى ولا بد في التصديق من تصور الحكم أى النسبة الحكيمة لامتناع النسبة الحكيمة في الواقع بدون تصورهما وهذا المعنى باطل وان كان معطوفاً على تصور المحكوم عليه كان المعنى ولا بد (قوله ولا النسبة التي بينهما) فان الواجب في التصديق ان تصور النسبة بأنه رابط بينهما فهو أو بالاتصال أو بالاتصال واما ان حقيقتهما ماذا فلا (قوله معنى) أى معنى صحيحاً نفي افادة أصل المعنى مبالغة لظهور فسادها (قوله لامتناع النسبة الحكيمة الخ) يعني ان معنى قوله لامتناع الحكم من جهل أحد هذه الأمور انه لا بد من تصور هذه الأمور فيستفاد منه على هذا التقدير امتناع النسبة الحكيمة نفسها في الواقع بدون تصورهما وهو معنى باطل لان نسبة شئ الى شئ في نفس الامر لا يتوقف على تصور تصور لصفات الاشياء بأحوالها وان فرض عدم كل تصور حتى المبادي العالية ولذا قال به من نفي وجودها * ثم وجود النسبة موقوف عليه وفرق بين ظرفية الواقع لشئ وظرفيته لوجوده على ما بين في محله وما ذكرنا من ان معنى قوله لامتناع الحكم من جهل أحد هذه الأمور انه لا بد من تصورهما ظهر فساد ما قيل في بيان قول الشارح لم يكن لقوله لامتناع الحكم من جهل معنى وذلك لان الحكم جعل منسوباً الى من جهله باستناعه منه ونسبة أمر الى

(٢٢ شرح النسبية) الاول فلا يصح لان المعنى كل تصديق لابد فيه من تصور الحكم أى النسبة الحكيمة لامتناع الحكم أى النسبة في نفس الامر بدون تصورهما أى من جهلها ولم يتصورها بقتضي انه متى انتفى تصورهما انتفى وجودها في نفس الامر وهذا باطل لان وجودها في نفس الامر لا يتوقف على تصورهما والثاني أيضاً لا يصح لان المعنى لابد في كل تصديق من نفس النسبة لامتناع النسبة في نفس الامر من جهلها أى لامتناع النسبة في نفس الامر عدم تصورهما بل هذا أكثر فساداً من الاول لانه يقتضى ان جزء التصديق نفس النسبة لانه قال لابد في كل تصديق من نفس النسبة فيبقى منها جزء من التصديق مع ان الذى هو جزء من التصديق تصور النسبة لان النسبة أيضاً الدليل لم يطابق المدعى لان المدعى ان التصديق لابد فيه من ذاتها والملكة لامتناع النسبة في نفس الامر بدون تصورهما وهي لاتوافق المدعى لان المدعى لم ينرض فيه لتصورها أصلاً وأيضاً يلزم الفساد الاول وهو ان وجود النسبة في نفس الامر لا يتوقف على تصورهما والحاصل ان قوله الحكم الاول

يحتمل عطفه على قوله والمحكوم عليه فيكون قوله لا بد من تصور مسلطاً عليه ويحتمل ان يكون عطفاً على قوله من تصور فيكون المسلط عليه قوله لا بد من الاحتمال الاول قاصد من جهة والثاني يلزم عليه الفساد من ثلاث جهات وكل من الفسادات انما جاء من كون المراد بالحكم في الموضعين النسبة وقول الشارح لم يكن لامتناع الحكم بمن جهل معنى أي معنى صحيحاً فتنه لاصل المعنى بمبالغة في فساد ذلك المعنى وكأنه منقضى من أصله (قوله أو إيقاع النسبة فيها) أي ادراك الوقوع على التحقيق واما ان جربنا على ان الحكم من الافعال فلا يؤول بل يلاحظ انه أوقع من النفس شيء يقال له إيقاع (قوله أو إيقاع النسبة فيها) والمعنى (١٧٠) لا بد في التصديق من تصور الإيقاع لامتناع الإيقاع عن بتصوره وفيه نظر لان

أو إيقاع النسبة فيها فيلزم استدعاء التسديق تصور الإيقاع وهو باطل لانا اذا أدركنا ان النسبة واقعة أو ليست بواقعة يحصل التصديق ولا يتوقف حصوله على تصور ذلك الادراك فان قلت هذا انما يتم اذا كانت الحكم ادراكاً أما اذا كان فعلاً فالتصديق يستدعي تصور الحكم لانه من الافعال الاختيارية للنفس والافعال الاختيارية انما تصدر عنها بعد شعورها بها والقصد الى اصدارها في التصديق من النسبة الحكمية لامتناع النسبة الحكمية وهذا اظهر فساداً واما ان يريد بالحكم في الموضعين إيقاع النسبة واتزاعها فيكون المعنى ولا بد في التصديق من تصور الإيقاع والاتزاع لامتناع الإيقاع والاتزاع بدون تصورهما وعلى هذا يلزم ان يكون التصديق متوقفاً على تصور الإيقاع والاتزاع وهو باطل كما حققه فان قلت هناك وجه رابع وهو ان يراد بالاول إيقاع وبالثاني النسبة الحكمية قلت فيلزم ان يكون المعنى ولا بد في التصديق من تصور الإيقاع لامتناع النسبة الحكمية عن جهل الإيقاع وهو باطل قطعاً مع ان المقصود وهو ان الحكم يطلق على النسبة

شخص باستماعه انما يحسن اذا كان لذلك الامر تعلق بذلك الشخص بأن يكون صالحاً لان يصير وصفاً له والنسبة الحكمية ليست بهذه الحثية على ان اللازم مما ذكره عدم الحسن لا ان لا يكون له معنى (قوله وهذا اظهر فساداً) لظهور عدم وروده على المدعي لانه يدل على وجوب تصور النسبة لانها بخلافه على التقدير الاول فانه يرد على بعض المدعي وهو وجوب تصور النسبة وعلى وجوبه في التصديق بضم مقدمة كاذبة وهي ان النسبة لا بد منها في التصديق مع اشتراكهما في عدم صحة المعنى وقيل وجه الاظهرية انه يرد عليه ما يرد على الاول مع شيء آخر هو ان النسبة معتبرة في القضية لاني التصديق وفيه انه يدل على كثرة الفساد لظهوره وعلى فساد المدعي لافساد الدليل الذي هو المطلوب وقيل لانه يدل على قبض المدعي لانه اذا كانت النسبة متممة لا يمكن اعتبارها في التصديق وفيه ان الحكم هنا باستماعها بدون التصور لا باستماعها في نفسها ولعل منشأ عدم ذكره قدس سره هنا لفظ بدون تصورهما (قوله فيكون المعنى) أي على تقدير عطف الحكم على المحكوم عليه واما على تقدير عطفه على التصور ففساده ظهر مما تقدم ولما ان يتعرض له (قوله هو باطل قطعاً) لانه يلزم منه استدعاء التصديق تصور الإيقاع وانه لا معنى لامتناع النسبة

الإيقاع عبارة عن ادراك ان النسبة واقعة أو ليست بواقعة والتصديق يتحقق بدون تصور ذلك الادراك والدليل غير تام فبطل المدعي اذ لا يلزم من وجود التصديق تصور ذلك الادراك بمحذوم مع له هذا كله ان اريد بالحكم الادراك فلأقينا الإيقاع على ظاهره من كونه فعلاً لتفنى احتياطياً وكل فعل اختياري لا بد في حصوله من الشعور به فيكون الحكم حيث لا بد من تصوره فيجب ان الإيقاع لو اتى على ظاهره زادت أجزاء التصديق على اربعة تصورات المحكوم به وتصور المحكوم عليه وتصور النسبة والحكم وتصوره مع اسم قالوا أجزاء

اربعة وهذا الجواب مبني على عطف الحكم على المحكوم عليه ليكون مدخولاً لتصور فلو عطف على التصور فصول فيأتي فسلده في آخر القولة وترك الشارح احتمالاً رابعاً وهو ان يراد بالاول الإيقاع وبالثاني النسبة لكون فسادهما معلوماً مما تقدم أي من كونه يلزم ان يكون تصور الإيقاع جزءاً من الحكم فتزيد الأجزاء ومن كون المسألة لاتوافق الملل ومن كونه يقال لا سلم انه يتبع النسبة بدون تصور الإيقاع فظهر لك حيث بطلان احتمالات ثلاثة وبقي واحد وهو ان يراد بالاول النسبة وبالثاني الإيقاع (قوله لانا أدركنا ان النسبة الخ) أي الذي هو معنى الإيقاع أي قد يحكم الانسان ويدرك ويحصل التصديق ولا يتوقف على تصور هذا الادراك (قوله هذا انما يتم) أي هذا البيان المذكور لبطلان انما يتم الخ

(قوله فصول الحكم هذا قياس من الشكل الاول قدم كبراه على صفراء والاصل حصول التصديق موقوف على حصول الحكم وحصول الحكم موقوف على تصوره ينتج حصول التصديق موقوف على حصول الحكم ويدل على قلب المقدمتين النتيجة (قوله على ان المصنف الخ) دليل ثان على استدعاء التصديق لتصور الحكم أي انه اذا أريد بالإقاع الفعل فلا بد من تصوره لدليلين دليل عقلي وهو انه فصل اختياري الخ ودليل قلمي وهو تصريح المصنف بذلك أي بكونه لا بد من تصور الحكم ان كان فصلا وحيث فلا يمتنع ان يراد بالاول النسبة وبأن في الإقاع بل يصح ان يراد به الإقاع في الموضوعين وحاصل الجواب ان المصنف قال هنا لا بد في التصديق من تصور الخ وتفسيره يعني دون ان يقول التصديق (١٧١) لا بد له يقتضي ان المذكور جزء

فيلزم زيادة الاجزاء على أربعة وهو باطل فبطل كون المراد هنا في الخطين بالحكم الإقاع بمعنى الفعل فتعين ان يراد به في الاول النسبة الحكمية وفي الثاني الإقاع بمعنى الادراك وهذا دفع للدليل الاول للدليل الثاني لانه صرح فيه بالشرطية (قوله قد صرح به) أي صرح بكون التصديق متوقفا على تصور الحكم ولكن جعله شرطاً (قوله يدل الخ) أي بسبب التعبير بني (قوله وهو) أي المصنف مصرح بخلافه (قوله قال الامام في الملخص الخ) هذا تأييد لكون قول المصنف لا بد فيه دالا على الجزئية كما ادعاء الشارح في الجواب ووجه الدلالة انه لو لم تكن لفظة في

فصول الحكم موقوف على تصوره وحصول التصديق موقوف على حصول الحكم فصول التصديق موقوف على تصور الحكم على ان المصنف في شرحه للملخص صرح به وجهه شرطا لاجزء لاتصديق حتى لا يزيد اجزاء التصديق على أربعة فتقول قوله لان كل تصديق لا بد فيه من تصور الحكم يدل على ان تصور الحكم جزء من اجزاء التصديق فلو كان المراد به إقاع النسبة في الموضوعين ل زاد اجزاء التصديق على أربعة وهو مصرح بخلافه قال الامام في الملخص كل تصديق لا بد فيه الحكمية وعلى إقاعها حاصل على هذا الوجه أيضاً (قوله قال الامام في الملخص) أقول المقصود من هذا الكلام ايراد اعتراض على ما تقدم من قوله فتقول قوله لان كل تصديق لا بد فيه الخ بدون تصور الإقاع (قال هذا) أي البيان المذكور لبطلان (قال فصول التصديق الخ) أي نتيجة المقدمتين المذكورتين من الشكل الاول بجمل الاولى كبرى والثانية صغرى (قال على ان المصنف الى آخره) دليل آخر على استدعاء المذكور (قال صرح به) أي بتوقف التصديق على تصور الحكم وجعل تصوره شرطا للتصديق لاجزء منه (قال فتقول الى آخره) جواب عن سؤال باطل الاحتمال المذكور أيضاً حتى يثبت بطلان ارادة الإقاع مطلقا وليس جوابا بتفسير الدليل على ما وهم (قال يدل على ان الخ) حيث قال فيه ولم يقل له لكن الحق ان المراد لا بد في حصوله لان الدليل لا يثبت الجزئية ولیم الاستدلال على طريقة الحكم أيضاً (قال بخلافه) أي كونه جزءاً حيث قل عنه وجهه شرطاً (قال قال الامام الى آخره) تأييد لكون قول المصنف لا بد فيه دالا على جزئية تصور الحكم ووجهه ان الامام قال من ثلاثة تصورات فلو لم تدل كلمة فيه على الجزئية لقال أربعة تصورات لان الحكم عنده فعل لا بد في التصديق من تصوره فلو كان الحكم في عبارته محمولا على الإقاع زاد اجزاء التصديق كذلك في عبارة المصنف (قوله المقصود من هذا الكلام الخ) يعني ان الشارح وان ذكره بطريق التأييد لما تقدم لكن المقصود منه ومطمع نظره ايراد الاعتراض المذكور بقوله قبل فرق الخ ودفعه فهو تمهيد وتوطئة له في الحقيقة وقبل مراده قدس سره انه من الاعتراض المذكور بيان لمنشأ الغلط يعني ان الشارح لما رأى ان الحكم في قول الامام معطوف على المحكوم عليه قطعاً ظن انه كذلك في كلام المصنف رح أيضاً فقدمه

دلل على الجزئية لما اقتصر على ثلاثة لان الحكم عند الامام فعل ومتى كان فعلا لا بد من تصوره وان كان على جهة الشرطية لالجزئية فكان المناسب ان لا يقتصر على ثلاثة بل يزيد رابعاً فالتعريف بثلاثة يدل على الجزئية لا على مطلق التوقف عليه والا زاد رابعاً لان الحكم عنده فعل فلا بد من تصوره الا ان تصوره عنده شرط لا جزء فوافقت عبارة المصنف عبارة الامام في الملخص وان المراد بالحكم الاول النسبة (قال الامام الخ) قد تخدم ان هذا دليل على ان المراد الجزئية ومع ذلك هو توطئة للاعتراض الاتي بقوله قبل ولدفعه بقوله وفيه نظر (قوله وإقاع النسبة فهما) فيلزم استدعاء التصديق انما لم يقل فيلزم ان لا يكون قوله لا متناع الحكم بمن جهل الحكم معنى كما قال فيها اذا أريد بهما النسبة لانه اذا أريد بهما الإقاع وجعل عطفاً على المحكوم

لكن قوله لا متاع الخ
مضى صحيحاً لكن يكون
قاسداً من جهة أنه يلزم
عليه زيادة أجزاء التصديق
على أربعة (قوله قبل فرق
الخ) هذا منع لما تقدم
وحاصله أن كلام الامام
يتبين فيه أن لا يراد فيه
بالحكم الإيقاع والا
لزاد أجزاء التصديق
واما المصنف فلان
الحكم ليس مطوقاً على
المحكوم عليه بل على
تصور فلا يلزم من إرادتنا
بالحكم فيها الإيقاع أن
لا يكون الإيقاع متصوراً
حتى يلزم زيادة أجزاء
التصديق (قوله وفيه
نظر) أي في هذا الفرق
نظر من أوجه ثلاثة
(قوله لو كان) أي الحكم
بمعنى الإيقاع (قوله لوجب
أن يقول الخ) لأن الحكم
حيث ليس من قيل
التصورات لا مطوق
على التصور (قوله ولو
صح حمل قوله الخ) أي
لسنا بذلك ولكن يلزم
الضام من وجهين آخرين
(قوله على هذا) أي أحد
الأميرين (قوله من ذلك)
أي من كون الأمور
تعمل على اثنين

من ثلاث تصورات تصور المحكوم عليه وبه والحكم قبل فرق ما بين قوله وقول المصنف هنا لأن
الحكم فيها قاله الامام تصور لا محالة بخلاف ما قاله المصنف فانه يجوز أن يكون قوله والحكم مطوقاً على
تصور المحكوم عليه حيث لا يكون تصوراً كما قال ولا بد في التصديق من الحكم وغير لازم منه أن
يكون تصوراً وأن يكون مطوقاً على المحكوم عليه حيث لا يكون تصوراً وفيه نظر لأن قوله والحكم لو كان
مطوقاً على تصور المحكوم عليه ولا يكون الحكم تصوراً لوجب أن يقول لا متاع الحكم من جهل
أحد هذين الأمرين ولوصح حمل قوله أحد هذه الأمور على هذا لظهور الفساد من وجه آخر وهو أن
اللازم من ذلك استدعاء التصديق تصور المحكوم عليه وبه والمدعي استدعاء التصديق التصورين والحكم
فلا يكون الدليل وارداً على المدعي وأيضاً ذكر الحكم يكون حيث مستدركاً إذا المطلوب بيان تقدم
ودفع ذلك الاعتراض أما تحرير الاعتراض فهو أن يقال إن المصنف لم يقل لأن كل تصديق لا بد
فيه من تصور الحكم حتى يصح حيث ما فرعه عليه من أن الحكم لو أريد به إيقاع النسبة لكان
تصور الإيقاع داخل في ماهية التصديق ولزاد أجزاء التصديق على أربعة بل قال لأن كل تصديق
لا بد فيه من تصور المحكوم عليه والمحكوم به والحكم وهذه العبارة تحتل وجهين أحدهما أن
يجعل قوله والحكم مطوقاً على المحكوم عليه فيكون المعنى ولا بد فيه من تصور الحكم حيث لا بد
ما ذكرته والثاني أن يجعل قوله والحكم مطوقاً على تصور المحكوم عليه فيكون المعنى ولا بد فيه من
تصور الحكم فلو جعل الحكم بمعنى الإيقاع والاتزاع لم يلزم عنده أصلاً بل كان الحكم نفسه
جزأ من التصديق لا تصوره نعم ما ذكرته وهو أن تصور الحكم جزء من أجزاء التصديق تفي بعبارة
الملخص حيث صرح فيها بأن المتبر في التصديق تصور الحكم فلو كان الحكم بمعنى الإيقاع لزاد أجزاء
التصديق على أربعة لا يقال لعل الامام جعل الحكم بمعنى الإيقاع أدراكاً كما هو مذهب الأوائل وسواء
تصوراً فادعي أن كل تصديق لا بد فيه من ثلاث تصورات تصور المحكوم عليه وتصور المحكوم به والتصور
الذي هو الحكم وحيث فلا يتم ما ذكره بالشارح في عبارة الملخص أيضاً لا نقول مذهب الامام أن الإيقاع
قل لا أدرك فوجب أن يريد بالحكم في تلك العبارة النسبة الحكيمية لا الإيقاع والا لزاد أجزاء التصديق
عنده على أربعة وأما تقرير الدفع فإن يقال لا يصح أن يكون قوله والحكم مطوقاً على تصور المحكوم عليه
ليرجع خبر فرق ما بين قوله ولا يخفى عليك بشاعة تقديم منشأ الفلظ على بيان الفلظ وإن إيراد
الضمير مشروط بتقديم المرجع فكيف يكون سبباً لتدعيم (قوله تحرير ذلك الاعتراض الخ) حاصله
منع دلالة قول المصنف لا بد فيه الخ على جزئية تصور الحكم حتى يزيد أجزاء التصديق على أربعة
أما يلزم ذلك لو عطف الحكم على المحكوم عليه لم لا يجوز عطفه على التصور (قوله حتى يصح
الخ) زاد كلمة حتى لتأكيد معنى الفاية الذي يستفاد من حتى فانه قد يجيء للاستيفان (قوله لم يلزم
عنود أصلاً) الظاهر يلزم المحذور المذكور كما يدل عليه الاضراب الثلاثة أورد التكرار وتوحيماً
لكلامه ومبالغة في صحته (قوله لا يقال الخ) هذا الاعتراض مجرد قدح فيها ذكره السائل من أنه
يسمى فيها ذكره الامام لا يدخل له في دفع التبع (قوله والتصور الذي هو الحكم) إشارة إلى أن
الحكم حيث لا يكون مطوقاً على تصور المحكوم عليه والا لكانت الإضافة لامية لكونها في
المطوق عليه كذلك (قوله وأما تقرير الدفع إلى آخره) حاصله أنه وإن لم يلزم المحذور المذكور

(قوله لم يكن له دخل في ذلك) أي لم يطق حينئذ الحكم على المحكوم عليه (١٧٣) حتى يكون تصوراً ويكون ليس

مستدركاً (قوله لا شغل للنطقي) فيه إشارة إلى أن بحث الانساق ليس من المقاصد بالذات بل من مقدمات الشروع في السلم (قوله من حيث هو منطقي) وأما من حيث أنه غوي فله شغل بذلك . (قوله فانه

يجت عن القول الشارح والحجة) ظاهره أنه لا يبحث عن القضايا ولا عن الكليات الجنس وليس كذلك وأجيب بأنه أراد بالقول الشارح من حيث ذاته ومن حيث أجزاؤه وكذا يقال في الحجة (قوله وهو) أي البحث المفهوم من بحث (قوله بل منهاها) فيه أن الجنس والفصل هو السكلي المقول على الكثيرين المتغنيين بالحقيقة أو المتخافين بها وهذا غير موصل . وأجيب بأنه أراد ما صدقات ذلك (قوله إلى التصديق) أي ما صدقاته لمفهومه وقوله مفهومات القضايا أي ما صدقات مفهوماتها كالعلم متغيراته من المصادقات لا من المفهوم (قوله إقادة الماني) أي للبر وقوله واستفادتها أي من الغير وأما استفادة

التصور على التصديق طبعا والحكم إذا لم يكن تصوراً لم يكن له دخل في ذلك قال (وأما المقالات فثلاث المقالة الأولى في المفردات وفيها أربعة فصول • الفصل الأول في الالفاظ • دلالة اللفظ على المعنى بتوسط الوضع له مطابقة كدلالة الانسان على الحيوان الناطق وبتوسط ما دخل فيه ذلك المعنى تضمن كدلالته على الحيوان وعلى الناطق فقط وبتوسط ما خرج عنه التزام كدلالته على قابل العلم وصنعة الكتابة)

(أقول) لا شغل للنطقي من حيث هو منطقي بالالفاظ فانه يبحث عن القول الشارح والحجة وكيفية ترتيبها وهو لا يتوقف على الالفاظ فان ما يوصل إلى التصور ليس لفظ الجنس والفصل بل منهاها وكذلك ما يوصل إلى التصديق مفهومات القضايا لا الفاظها ولكن لما توقف إقادة الماني واستفادتها على الالفاظ

والا لوجب أن يقول لامتناع الحكم عن جهل أحد هذين الأمرين أي المحكوم عليه والمحكوم به ولو حل الأمور على معنى الأمرين كافي تعريضات هذا الفن لظهر الفساد من وجه آخر وهو عدم انطباق الدليل على المدعي لأن الدليل لا يثبت إلا أمرين والمدعي مركب من أمور ثلاثة وأيضاً يلزم أن يكون ذكر الحكم في المدعي لفوا لا مدخل له فيها هو المقصود ههنا من تقدم التصور على التصديق (قوله لا شغل للنطقي من حيث هو منطقي بالالفاظ) أقول إنما اعتبر هذه الحيثية لأن النطقي إذا كان غوياً أيضاً شغل بالالفاظ لكن لا من حيث هو منطقي بل من حيث أنه غوي (قوله ولكن لما توقف إقادة الماني واستفادتها على الالفاظ) أقول فالتنطقي إذا أراد أن يعلم غيره بمجهولاً تصورياً أو تصديقاً

على ذلك التقدير لكن يلزم محذور آخر وهو عدم ورود الدليل على المدعي والاستدراك في العبارة (قوله ولو حمل إلى آخره) إشارة إلى أن لزوم الفساد من وجه آخر لازم من الحمل لا من صحته إلا أن الشارح جعله لازماً لصحته بمبالغة (قوله لفوا) لأن الكلام على تقدير عدم كونه تصوراً كما صرح به الشارح (قال لا شغل الخ) أراد به دفع توهم أن مباحث الالفاظ مقاصد بالذات لا بإرادها في المقالة الأولى وإقادة أنها مقصودة بالعرض وإبرادها فيها لشدة الاتصال بين الالفاظ والماني (قوله وإنما اعتبر الحيثية) يريد أن التني هو الشغل بالذات بقرينة قوله سار النظر فيها مقصوداً بالعرض وإنما اعتبر الحيثية في نفي الشغل بالذات عن النطقي لأن النطقي إذا كان غوياً مثلاً لا شغل بالذات بالالفاظ فادفع ما قيل أن قيد الحيثية احتراز عن كونه مفيداً ومستفيداً كما يدل عليه عبارة الشارح لا عن كونه غوياً (قوله أيضاً) إشارة إلى أن الحيثية بيان للاطلاق أي من غير أن يعتبر شيء سوى كونه منطقياً لأنه إذا اعتبر معه كونه غوياً يمثله الخ وليس لتقييد لما تقرر أنه إذا أُميد المحيط في الحيثية كان بياناً للاطلاق (قال لما توقف إقادة الماني إلى آخره) أي الصور الذهنية لكن لا من حيث حصولها في الذهن بل من حيث مطابقتها لما في الخارج سواء كان تلك الماني من المنطق أو غيره (على الالفاظ) أي على نفسها على ما جرت به السنة الإلهية (صار النظر فيها) أي البحث عن أحوالها (قوله فالتنطقي الخ) أورد الفاء إشارة إلى أن المذكور في الشرح كلية يتفرع عليه هذه الجزئية وفي الاكتفاء بالتعليم إشارة إلى أن المراد بالنطقي العالم بالنطق وإلى أن المراد بالاستفادة استفادة غير المفيد إلى هي لازم الإقادة لا استفادة بأن يكون المفيد والمستفيد شخصاً واحداً (قوله بمجهولاً تصورياً أو تصديقاً) سواء كان من المنطق أو لا

الماني لا من الغير بل من نفسه فلا يتوقف على الفاظ وإن كان عسراً جداً وذلك لأن النفس تعودت ملاحظة الماني من

الالفاظ بحيث اذا أرادت أن (١٧٤) تتقل المعاني وتلاحظها تحيل الالفاظ وتتقل منها تلك المعاني ولو أرادت أن تتقل

صار النظر فيها مقصودا بالعرض وبالقص الثاني ولما كان النظر فيها من حيث انها دلائل للمعاني قدس الكلام في الدلالة وهي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر والشيء الاول هو الدال والثاني هو المدلول والدال ان كان لفظا فالدلالة لفظية والا فغير لفظية

بالقول الشارح أو الحاجة فلا بدله هناك من الالفاظ لممكنه ذلك وأما اذا أراد أن يحصل هو نفسه أحد الجمهورين بأحد الطريقين فليس الالفاظ هناك أمرا ضروريا إذ يمكنه تقبل المعاني مجردة عن الالفاظ ولكنه غير جدا وذلك لأن النفس قد تعودت ملاحظة المعاني من الالفاظ بحيث اذا أرادت أن تتقل المعاني وتلاحظها تحيل الالفاظ وتتقل منها الى المعاني ولو أرادت تتقل المعاني صرفه صعب عليها ذلك صعوبة تامة كما يشهد به الرجوع الى الوجدان بل قول من أراد استفادة المنطق من غيره أو افادته إياه احتياج الى الالفاظ وكذا الحال في سائر العلوم فذلك عدت مباحث الالفاظ مقدمة للشروع في العلم كما أشرنا اليه ثم ان المنطقي يبحث عن الالفاظ على الوجه الكلي المتناول لجميع اللغات لتكون هذه المباحث مناسبة للمباحث المنطقية فانها أمور قانونية متساوية لجميع المفهومات وربما يورد على الندرة أحوال مخصوصة بالغة التي دونها هذا الفن زيادة الاعتناء بها (قوله يلزم من العلم به العلم بشيء آخر) أقول يريد بالعلم الادراك أهم من أن يكون تصورا أو تصديقا يقينا أو غيره

(قوله اما اذا أراد الخ) يعني اما قال لتوقف الافادة واستفادتها ولم يقل لتوقف فهمها وتحميلها الى آخره لانه اذا أراد تحصيلها في نفسه لا يتوقف ذلك على الالفاظ (قوله تتقل المعاني) المراد بها ما يقابل الالفاظ لا الصور التحنية (قوله تحيل الالفاظ الى آخره) كلها تنائج نفسها بالفاظ مخفية (قوله صرفة) أي خالصة عن قول الالفاظ المخفية والمحققة (قوله بل قول الخ) مبني الوجه الاول على ان المراد بالمنطقي العالم به وان المراد افادة المعاني مطلقا وكون المفيد والمستفيد متساويين ومبني هذا الوجه على ان المراد بالمنطقي ماله اختصاص بالمنطق سواء كان طالبا له أو عالما به وتخصيص المعاني بالمعاني المنطقية وكون المفيد والمستفيد واحدا والترقي في هذا الوجه باعتبار شدة الاحتياج حينئذ وعمومه للعالم والتعلم (قوله وكذا الحال الخ) فان من أراد استفادة أي علم كان أو افادته يحتاج الى الالفاظ (قوله ولذلك الخ) أي لاحتياج جميع العلوم اليها عدت مباحث الالفاظ مقدمة للشروع على وجه البصيرة في كل علم كالنصور بالرسم والتصديق بالفاية وبالموضوعية (قوله ثم ان المنطقي) دفع لما يسبق الى الفهم من أنه لما توقفت افادة كل علم واستفادته على الالفاظ كانت معرفة وضع الالفاظ بمجواهرها وهيئاتها المفردة والتركيبية من كل لغة يحصل بها الافادة والاستفادة مقدمة للشروع لخصوص هذه المباحث التي أوردوها في المنطق وحاصل الدفع ان الافادة والاستفادة وان توقفت على معرفة وضع الالفاظ المخصوصة التي بها الافادة والاستفادة الا ان المنطقي يبحث عن أحوالها الشاملة لجميع اللغات رعاية للنسبة (قوله وربما يورد الى آخره) اعتذار عن وقوع البحث عن الاحوال المختصة بلغة العرب أو بلغة اليونان (قوله يريد بالعلم) أي في الموضوعين والفقرتين شيوع اطلاق الدلالة على جميع الاقسام كما خصصوا العلم بالتصديق في قرضهم الدليل بما يلزم من العلم به العلم بشيء آخر فبرينة شيوع اطلاق الدليل على الحاجة (قال كون الشيء بحالة يلزم من العلم به)

المعاني من غير الفاظ تحيلها
لصعب عليها ذلك وان
أمكن ذلك والدليل على
هذا كله الوجدان (قوله
من حيث انها دلائل
المعاني) أي لامن حيث
قيامها بالغير وامن حيث
قيامها بالذهن ولا من
حيث كونها مخلوقة فان
هذا شامل له العرض
(قوله وهي كون الشيء
الخ) شامل للمفردات
وللأقضية (قوله بحالة يلزم
الخ) أي بحالة تلك الحالة
مبينة بقولنا يلزم الخ أي
بحيث يلزم الخ وقوله العلم
بشيء شامل لليقيني والظني
لأن الشيء قد يكون يقينا
ويستحق لنا كروية مركوب
زيد وخدمنه على الباب
فكونه في البيت هذا مطلقون
وكون الخدم على الباب
يفضي لادراكه بالحاسة
فلزم من العلم بالاول العلم
بالثاني غير ان الثاني ظني
(قوله والدال الخ) اعلم
ان الدال أما لفظي أو غير
لفظي وكل منهما اما
عقل أو طبعي أو وضي
فالاتقسام ستة اما الدلالة
اللفظية باقسامها الثلاث
قد ذكرها الشارح وأما

غير اللفظية فذكر الشارح من أقسامها الوضعية وأما الطبيعية والعقلية فلا فالاول كدلالة الصفره على كدلالة
الوجل والثاني كدلالة العلم على وجود الصانع

(قوله كدلالة الخط) فانه دال على اللفاظ (قوله والنصب) جمع نصب ما ينصب للدلالة على الطريق (قوله جعل اللفظ) كان اللفظ مشخصاً أو غير مشخص وقوله على المعنى كان ذلك المعنى مشخصاً أو متعددا لوحظت بأمر كلي أو كان ذلك المعنى كلياً كأن حقيقة أو مجزأ فدخل في اللفظ الشخص أربعة ثلاثة موجودة وواحد مستحيل الاول ان يكون الموضوع له شخصاً كالوضع كوضع زيد لذاته = الثاني ان يكون الموضوع له متعددا لوحظ بأمر (١٧٥) عام واللفظ الموضوع مشخص

كدلالة الخط والقصد والاشارة والنصب والدلالة اللفظية اما بحسب جعل جاعل وهي الوضعية كدلالة الانسان على الحيوان الناطق والوضع جعل اللفظ بزاء المعنى أولا وهي لا تخلو

(قوله كدلالة الخط والمقد) أقول وكذلك دلالة النصب والاشارة وهذه الدلالات غير لفظية لكنها وضعية وقد تكون الدلالة غير اللفظية عقلية كدلالة الأثر على المؤثر (قوله والوضع جعل اللفظ بزاء المعنى)

أي في الجملة كما هو المقرر من ان الحكم اذا أطلق من الجهة يتبادر منه الإطلاق العام أعني يمدم العلم بوجه الدلالة أعني الوضع أو اقتضاء الطبع أو الملية أو المعلولة أو يمد العلم بالقرينة ليشمل دلالة اللفظ على المعنى المجازي والضرورة عبارة عن امتناع الاعتكاف بين الشئين بان لا يتخلل بينهما أمر آخر سواء كان في التحقق في وقت واحد كالانسان والضحك أو في وقتين مستقبلا له كالنظر الصحيح والعلم بالنتيجة أو في العلم بان يلا ما بان يكون أحدهما متعلقا بآخر والثاني تبعاً والأفاخصار أمرين بالبال محال كما في المتضادين والمطلوب المطلق والنسبي والالتزامي أو يكون العلم بأحدهما مستقبلا للعلم بالآخر بلا فصل كما في الدليل والمعرف واللفظ بالنسبة الى المدلول والمعرف والمعنى والمراد بالعلم هنا مجرد الالتفات والتوجه كما صرح به قدس سره في حواشي المطالع فلا بد منه بلزم ان لا يكون لللفظ دلالة عند التكرار لامتناع علم العلوم (قوله غير لفظية عقلية) نص قدس سره في حواشي المطالع ان الدلالة الطبيعية تحقق للالفاظ قطع والبقية ثم اللفظ وغيره والاكتفاء هنا على العقلية أيضاً مشير الى ذلك وقال المحقق الدواني في حاشية التهذيب وهي أي الطبيعية لا تنحصر في اللفظ فان دلالة الحبرة على الحجل والصفرة على الوجع وحركة التبع على المزاج المخصوص منها ولعله قدس سره أراد ان يحققها للفظ قطعي فان تلفظ أخ لا يصدر عن الوجود وكذا الاصوات العائدة عن الحيوانات عند مدعاه بعضها بعضاً لا تصدر عن الحالات العارضة لها بل انما تصدر عن طبيعتها بخلاف ما عدا اللفظ فانه يجوز ان تكون تلك العوارض منبعثة عن الطبيعة بواسطة الكيفيات النصائية والمزاج المخصوص فتكون الدلالة طبيعية ويجوز ان تكون آثاراً لنفس تلك الكيفيات والمزاج فلا يكون للطبيعة مدخل في تلك الدلالة فتكون عقلية وبهذا تبين الفرق بين العقلية والطبيعة فان العلاقة في الأولى التأثير وفي الثانية الإيجاب والتأثير أقوى من الإيجاب وأيضاً بين الفرق بينهما بان المدلول في العقلية هو المؤثر وفي الطبيعة الحالة العارضة للمؤثر كذا في حواشيه (قال بجعل الجاعل) لم يترس للمجول اشارت الى عموم اللفظ وغيره قوله (وهي) أي ما يجعل الجاعل (الوضعية)

علمه المطلق فلا يقال له دال فضلاً عن كونه مجازاً وكذا المعنى فانه يدل على البصر التزاماً فاذا استعمل المعنى في البصر كان مجازاً ودلالته عليه من قبيل المطابقة وهذا مجاز باق الفريقين لان هذا لازم بين المعنى الاخص والحاصل ان المطابقة يشترطون في اللازم ان يكون بينا بخلاف أهل البيان فانه أهم من ان يكون بينا أولاً قريباً أو بعيداً فكلما كان مجازاً عند المطابقة مجاز عند أهل المعاني ولا عكس وظهور لك من هذا ان المعنى مثلاً اذا استعمل في معناه الاصل كان دلالته على البصر بالالتزام واذا استعمل في البصر على طريق المجاز كانت دلالته على البصر مطابقة لما علمت من ان تعريف الوضع جعل اللفظ بزاء المعنى

ولو بواسطة قرينة والجواز (١٧٦) كذلك (قوله اما ان يكون بحسب الطبع) أى اما ان يكون المذكور بحسب

اما ان يكون بحسب اقتضاء الطبع وهي الطبيعية كدلالة أخ على الوجع فان طبع الالفاظ يقتضى التلطف به عند عروض الوجع له أولا وهي العقلية كدلالة اللفظ المسوع من وراء الجدار على وجود الالفاظ والمقصود هنا هو الدلالة اللفظية الوضعية وهي كون اللفظ

أقول هذا تعريف وضع اللفظ وأما تعريف الوضع المطلق المتناول له ولغيره فهو جعل شيء بأزاء شيء آخر بحيث اذا فهم الاول فهم الثاني (قوله كدلالة أخ) أقول هو وضع الهمزة والحاء المعجمة للحرز وأما أح فتضع الهمزة وضما والحاء المهملة فدالة على وجع الصدر يقال أح الرجل أما اذا سئل (قوله فان طبع الالفاظ يقتضى التلطف به عند عروض ذلك المعنى) أقول وبهذا الاقتضاء صار هذا اللفظ دالا على ذلك المعنى أعني الوجع فتكون الدلالة منسوبة الى الطبع كما ان صدور اللفظ منسوب الى الطبع أيضاً (قوله من وراء الجدار) أقول انما اعتبر هذا القيد ليعبر دالة اللفظ على وجود الالفاظ عقلا فان المسوع من المشاهد يعلم وجود لافظه بالمشاهدة لا بدلالة

يشمل الوضعية اللفظية وغيرها والتال المذكور مثال اللفظية الوضعية وكذا الحال في قوله وهي الطبيعية وقوله وهي العقلية (قال جعل اللفظ أخ) سواء لو حظ اللفظ والمعنى بخصوصهما فيكون الوضع شخصياً أو لو حظ اللفظ بوجه كلي والمعنى بخصوصه فيكون الوضع نوعياً كما في المشتقات أو لو حظ المعنى بوجه كلي واللفظ بخصوصه وهو الوضع العام والموضوع له الخاص كما في المضمرات والمبهيات وأما عكسه فلم يوجد وسواء كان جعل اللفظ بزاء المعنى بنفسه كما في الحقيقة أو بواسطة القرينة كما في الجواز (قوله هذا تعريف وضع اللفظ أخ) لا تعريف مطلق الوضع حتى يرد التقضى بوضع الحظ أو المقيد بدليل انه علم تعريف المطلق بما تقدم من قوله يجعل الجاعل فان قلت أى حاجة الى تعريف وضع اللفظ بمسء العلم بمطابقة قلت التصحيح على المقصود مع الإشارة الى ان التعريف المشهور أعني تخصيص شيء بشيء معناه التمين والجعل لا الحصر والا لاقتض بوضع المشترك أو المرادف (قوله واما تعريف الوضع الى آخره) تصرع لما علم من قوله اما يجعل الجاعل وهي الوضعية (قوله اذا فهم أخ) أورد اذا ميلا الى ما هو المختار عند الجمهور وان كان المناسب لاصطلاح المتلقي متى (قوله هو وضع الهمزة أخ) في حواشي المطالع هو بضم الهمزة وسكون الحاء المعجمة المشددة واذا فتحت الهمزة دل على التحسر (قوله على وجع الصدر) الظاهر على أذى الصدر كما في حواشي المطالع يدل عليه الاستشهاد (قوله أح الرجل) على وزن مد (قال فان طبع الالفاظ) في القساموس الطبع والطبيعة والطباع بالكسر السجية التي جبل عليها الانسان وفي الاصطلاح يطلق على مبدأ الآثار المختصة بالشيء سواء كان يشعر أولا وعلى الحقيقة فاذا أريد طبع الالفاظ فالمراد به المعنى الاول فان صورة التوعية أو نفسه يقتضى التلطف به عند عروض المعنى واذا أريد به طبع اللفظ أى طبع مدلوله فالمراد به المعنى الثاني وان أريد به طبع السامع فانه يتأدي اليه عند سماع اللفظ من غير احتياج الى الوضع فالمراد به مبدأ الإدراك أي النفس الناطقة أو العقل وقد ذكر الوجوه الثلاثة في حواشي المطالع واقتصر هنا على الاول لانه أظهر (قوله وبهذا الاقتضاء أخ) يعني الاقتضاء المذكور علاقة الدلالة (قوله كما ان صدور اللفظ الى آخره) فيكون اللفظ المذكور من حيث الصدور علاقة ذاتية بالطبع فدلالته عليه دالة عقلية

والتناسب ان يقول اما ان تكون اى الدلالة وقوله بحسب الطبع أى طبع الالفاظ لا اللفظ ولا طبع السامع بدليل قول الشارح فان طبع الالفاظ (قوله كدلالة أخ) أى بفتح الهمزة وتثنيدها لانه هو الدال على مطلق الوجع وأما أح بضم الهمزة أو بفتحها مع الحاء المهملة فانما يدل على وجع الصدر من السعال (قوله فان طبع الالفاظ أخ) انما كان طبع الالفاظ يقتضى التلطف بأح لان لفظة أح تذهب الوجع (قوله عند عروض ذلك المعنى) أراد بالمعنى ما يفهم من هذا اللفظ كالوجع (قوله كدلالة اللفظ المسوع أخ) لان اللفظ أثر وهو يدل على المؤثر بالغة العقلية كان اللفظ موضوعاً أو غير موضوع مستعملاً أو غير مستعمل فان قلت هو أثر مطلقاً كان مسموماً من وراء جداراً أم لا فائدة التقييد وجوابه انه حالة المشاهدة وجوده معلوم من المشاهدة وان كان لفظ دالة أيضاً لكنها

اللفظ عليه عقلا وأما المسموع من وراء الجدار فلا يعلم وجود لفظه الا بجملة اللفظ عليه مثلا وانحصار الدلالة في اللفظية وغيرها أمر محقق لاشبهه فيه واما انحصار الدلالة اللفظية في الوضعية والطبيعة والعقلية فلا استقرار لا بالحصر العقل الدائر بين الثني والاثبات فان دلالة اللفظ انما تكون مستتمة الى الوضع ولا الى الطبع لا يلزم ان تكون مستتمة الى العقل قطعا لكننا اذا استقرينا فلم نجد الا هذه الاقسام الثلاثة (قوله متى أطلق) أقول أي كلما أطلق فان الدلالة المتعبرة في هذا

دلالة الأثر على المؤثر وعلى المرض دلالة طبيعية بواسطة اقتضاء الطبع له عند عروض المعنى ولا تنافي بين اجتماع الداليتين بل الدلالات كما اذا فرض وضع لفظ أح لمعنى أيضاً (قلدهي العقبة) ودلالة اللفظ على المعنى المجازي مطابقة عند أهل العربية لأن اللفظ مع القرينة موضوع للمعنى المجازي بالوضع النوعي كما صرحوا به واما عند المنطقيين فان تحقق لزوم بينهما بحيث يتحقق الاحتكاك فهي مطابقة والا فلا دلالة على ما صرح به قدس سره في حواشي المطالع في دلالة المعيات على معانيها (قوله لا بدلالة اللفظ) أي قطب ان قلنا ان العلم بالمشاهدة بجميع العلم بدلالة اللفظ اذ لاشارة بين الطرفين فيجوز قوله يظهر من الظهور بمعنى أشكر شدة على ما في التاج فانه اذا علم وجود الالفاظ بطريق آخر كان في تحقق دلالة اللفظ عليه نوع خفاء واشتباه ويؤيد هذا التوجيه الحصر المستفاد من قوله وأما المسموع أح أو أصلا ان قلنا ان العلم بالمشاهدة لجميع العلم بدلالة اللفظ بناء على ان العلوم بالضرورة لا يستفاد من الدليل فيجوز قوله يظهر من الظهور بمعنى يبدأ شدة على ما في الصراح والحصر حينئذ بيان للواقع (قوله فلا يعلم الا بدلالة اللفظ الى آخره) فان فهم وجوده بعد صدور اللفظ منه بسبب كونه بحيث يلزم من العلم به علمه لكونه أثاره ولولا هذه الحقيقة فيه لا يعلم وان علم اللفظ فاقبل العلم بوجوده اما حصل من العلم باللفظ والدلالة فيكون سبيله فالحق ان يقال الا بالعلم باللفظ ليس بشيء (قوله وانحصار أح) الحصر اما عقل ان كان يجزم العقل به بمجرد ملاحظة القسمة مع قطع النظر عن أمر خارج عنه واما استقرائي ان لم يكن كذلك وبه نس قدس سره في حواشي الشرح الضمني ومنهم من قسم القسم الثاني الى ما يجزم به العقل بالدليل أو التنبه وسماه قطعا وإلى ما سواه وسماه استقرائيا والحصر الجسلي استقرائي في الحقيقة الا ان لجسلي الجاعل مدخلا فيه (قوله الدائر بين الثني والاثبات) بحيث لا يمتثل الثني وراء ذلك القسم فلا يرد الحصر الاستقرائي الدائر بين الثني والاثبات لضبط الانتصار لكون الثني فيه مرسلًا يمتثل عند العقل أمرا آخر وراء القسم (قوله لا يلزم ان تكون أح) وذلك لانه لا يلزم من انتفاء كون العلاقة الوضع أو الطبع ان تكون العلاقة بينهما ذاتية بان يكون أحداهما علاقة لاخر أو معلولا له أو يكونا معلولين على واحدة لجواز ان تكون أمرا آخر (قوله أي كلما) فسر متى بكلاما لانه نص في العموم بخلاف متى فانه ظاهر وكلاما من سور الإيجاب الكلي الشرطي وقد عرفت ان المراد بالعلم في الموضوعين الالتفات التقصي اذ لا يمتثل التحقن من خطوط اللفظ تبعا الى المعنى المطابق ولا من المعنى المطابق الحاصل تبعا الى المعنى الالتزامي لان اخطار اللزوم شرط للانتقال الى اللازم وان المراد باللزوم الاستغناء فلا يرد لزوم الالتفات الى شيئين في آن واحد

(قوله بحيث متى أطلق) فهم أح) كان ذلك المعنى مطابقة أو مضنا والالتزام ومن هنا فهم ان المراد باللزوم في اصطلاحهم اللزوم بالبين للمعنى الاخص بقى ان هذا الكلام يفيد شيئا مع ان قواعدهم كلية فاذ كان اللفظ يدل على المعنى في بعض الاوقات بواسطة قرينة فلا يكون ذلك دالا فضلا عن المطابقة وغيرها وأوجب بان لا نسلم أن متى تخفى الجزئية بل هي تدل على الكلية ظاهرا بخلاف كل قلها تدل عليه نصا فقله كونه اللفظ بحيث أح بميزة فوق كلما أطلق تفسر متى الظاهرة في المسموع بكلاما فيخرج من ذلك زجنا التبع فانه لا يكون دالا عندهم لعدم الفهم منه في جميع الاوقات بل عند نصب القرينة

(قوله لم يوضه) خرج (١٧٨) بذلك العقلية والطبيعة لانه لاوضح فيها ولم يقل لم يوضه لانه لا يخرج ماعدا

المطابقة في ان هذا قيد العلم بوضه وهي اما مطابقة أو تضمن أو التزام وذلك لان اللفظ اذا كان دالا بحسب الوضع على معنى فذلك المعنى الذي هو مدلول اللفظ اما أن يكون عين المعنى الموضوع له أو داخلا فيه أو خارجا عنه فالدالة اللفظ على معناه بواسطة أن اللفظ موضوع لذلك المعنى مطابقة كدلالة الانسان على الحيوان التاطق فان الانسان انما يدل على الحيوان التاطق لاجل أنه موضوع للحيوان التاطق ودلالته على معناه بواسطة ان اللفظ موضوع لمعنى داخل فيه ذلك المعنى المدلول للفظ تضمن كدلالة الانسان على الحيوان أو التاطق فان الانسان انما يدل على الحيوان أو التاطق لأجل أنه موضوع للحيوان التاطق وهو معنى دخل فيه الحيوان الذي هو مدلول اللفظ ودلالته على معناه بواسطة أن اللفظ موضوع لمعنى خرج عنه ذلك المعنى المدلول التزام كدلالة الانسان على قابل العلم وصحة الكتابة فان دلالته عليه بواسطة ان اللفظ موضوع للحيوان التاطق وقابل العلم وصحة الكتابة خارج عنه أما تسمية الدلالة الاولى بالمطابقة فلان اللفظ مطابق أي موافق لتمام ما وضع له من قولهم طابق الثعلم اذا تواءما وأما تسمية الدلالة الثانية بالتضمن فلان جزء المعنى الموضوع له داخل في ضمه فهي دلالة على ما في ضمن المعنى الموضوع له وأما تسمية الدلالة الثالثة بالالتزام فلان اللفظ لا يدل على كل أمر خارج عن معناه الموضوع له بل على الخارج اللازم له وأما قيد حدود الدلالات الثلاث بتوسط الوضع لانه لو لم يقيد به

العلم ما كانت كلية وأما اذا فهم من اللفظ معنى في بعض الاوقات بواسطة قرينة فاصحاب هذا القول لا يحكمون بان ذلك اللفظ دال على ذلك المعنى بخلاف اصحاب البرية والاصول (قوله لم يوضه) أقول احتراز عن الدلالة الطبيعية والعقلية وأما قال لم يوضه أي بوضه ذلك اللفظ ولم يقل لم يوضه له أي لمناه ثلاثا يختص بالدلالة المطابقة وانحصار الدلالة اللفظية الوضعية في أقسامها الثلاثة

ولا يصح الجواب بأنه يجوز ان يكون الالتفات الى أحدهما بالاختصار والى الآخر بالتبع وما قيل أنه يشكل بما اذا كان المعنى ملتصقا اليه لانه يلزم التفات الملتصق اليه فوهم اذا لا ينشأ أحدني أنه كلما سمع اللفظ الموضوع لمعنى يلتفت الذهن اليه والالتفات الثاني غير الاول (قوله بواسطة قرينة) أي غلبة الدلالة على تعيين المراد كما في المجازات والكنايات المبنية على العرف والمعادة والادعاء فاما قول ان اراد أنهم لا يحكمون بدلالته بدون القرينة فسلم لكن أهل البرية والاصول وواقعهم في ذلك وان اراد أنهم لا يحكمون بدلالته مع القرينة فنموع ليكون الدلالة جيتد كليتوهم (قال لم يوضه) فانما أطلق المترك يلتفت السامع العالم بوضه الى معانيه على وفق العلم بوضه ان اجبالا فاجبالا وان قصيلا فقصيلا وما قيل من عدم صدق التعريف على القهتر والمبهات فان هذا مثلا موضوع لكل مشار اليه مفرد مذكر وانما سمع هذا اللفظ من هو عالم بوضه لاضهم جميع معانيه فوهم لان هذا ليس موضوعا لكل مشار اليه مفرد مذكر مطلقا بل معين بوقوع الالهارة اليه واستعمل اللفظ فيه وذلك المعنى مفهوم عند الاطلاق فلما لم يوضه له بوضه عام (قوله أي بوضه ذلك اللفظ) مطلقا سواء كان ذلك المعنى او لما دخل فيه او لما هو ملزومه (قوله ثلاثا يختص بالدلالة المطابقة) لان فهم المعنى لم يوضه بوضه اللفظ له ليس الا في المطابقة

المطابقة في ان هذا قيد ان فهم المعنى متوقف على العلم بوضه مع ان الواضح يدرك المعنى وضه قبل الوضع ضار الوضع متوقفا على فهم المعنى كما ان فهم المعنى متوقف على الوضع وهذا دور والجواب ان فهم المعنى المتوقف على الوضع انهم من اللفظ بخلاف الوضع فانه متوقف على ملاحظة المعنى لا يكونها من اللفظ (قوله وهي اما مطابقة الخ) هذا

حصر عقل بدليل قوله وذلك لان اللفظ الخ (قوله كدلالة الانسان) أي لفظ الانسان وقوله على الحيوان التاطق أي على هذا المعنى لان الدال لفظ والمدلول معنى (قوله وقابل صنعة الكتابة) اعترض بان المتبر عديم

الزور البين للمعنى الاخص وهذا ليس كذلك لان الزور عديم اما بين المعنى الاخص او بالمعنى الاعم فكل ما توقف على شيء يقال له لازم بين المعنى الاعم كدلالة الانسان على الحدوث

لان الانسان جسم لم تفكر بالقوة ولا يلزم من ذلك تذكر صنعة الكتابة ثم قابل العلم لازم بين المعنى الاخص لا يتقضى لك من لاحظت الانسان بهذا المعنى حكم العقل بقبول العلم (قوله وأما قيد) أي المصنف

(قوله لا تنقض حد بعض الخ) أي فينقض حد المطابقة بالضمن والالتزام (١٧٩) وحده الضمن بالمطابقة والالتزام

وحده الالتزام بالضمن
والمطابقة فالاقسام ستة
ولهذا كالتالي ما يتعلق
بالثمة لم يلم يذكره
ذكره وإنما قال لا تنقض
حد الدلالات الخ ولم يقل
لا تنقض كل واحدة بما
عدها لانه لم يذكر
انتقاض الضمن بالالتزام
والعكس (قوله عن طرف
واحد) أي وهو بعض
الطرفين فصار دلالة
الامكان الخاص على
الامكان العام ضمن (قوله
ببعضها) أي ببعض
الدلالات أي ببعض
مصدق الدلالات ولك
ان قول ببعض الحدود
أي ببعض ماصدقها لأن
المتقوض الحد والمتقوض
به فرم من افراد المصدق
(قوله لجواز ان يكون
اللفظ مشتركاً الخ) أي
جوازاً واقعياً (قوله وهو
سلب الضرورتين طرف
واحد ظاهره ان هذا
جزء من سلب الضرورة
عن الطرفين وهو غير
ظاهر لان السلب الأول
مقيد بالطرفين والثاني
بأحدهما فهما متبايران
واجب بل قوله سلب
الضرورة عن الطرفين

لا تنقض حد بعض الدلالات ببعضها وذلك لجواز ان يكون اللفظ مشتركاً بين الجزء والكل
كالامكان فانه موضوع للامكان الخاص وهو سلب الضرورة عن الطرفين وللامكان العام وهو سلب
الضرورة عن أحد الطرفين وان يكون اللفظ مشتركاً بين الملزوم واللازم كالشمس فانه موضوع للحصر
المذكورة بالحصر العقل لان دلالة اللفظ بالوضع اما أن تكون على نفس المعنى الموضوع له أو على
(قوله لان دلالة اللفظ الخ) لان دلالة اللفظ اما على نفس الموضوع له وهي المطابقة أولاً وحينئذ اما
ان يكون على جزئه وهي الضمن أولاً وهي الالتزام بالعقل بحزم بالأخصار بمجرد ملاحظة القسمة وما قيل
ان حصر الدلالة في الاقسام الثلاثة المذكورة لا يقتضي انحصارها في المطابقة والضمن والالتزام لا اعتبار بقيد
الحجية فوهم لان قيد الحجية اما اعتبر لئلا يلزم تداخل الاقسام لا اخراج فرد من الدلالة العقلية
الوضعية من الاقسام الثلاثة وكذا ما قيل ان الدلالة الالتزامية مشروطة بالزوم الذهني فلم يكن الحصر
عقلياً لانه يجوز العقل ان يدل اللفظ على الخارج الغير اللازم لان ذلك شرط لتحقيق الدلالة الالتزامية
وليس بمعتبر في مفهومها واعترض على الحصر بوجوده الاول ان لفظها اذا كان راجعاً الى الآوة
والثبوت يدل على المجموع بالمطابقة وعلى أحد الجزئين بالضمن وكل جزء يستلزم الآخر لا متاع
تقبل أحدهما بدون الآخر فاللفظ يدل على كل واحد بواسطة لزوم أحدهما للآخر وهذه
الدلالة ليست مطابقة وهو ظاهر ولا تضمنية لعدم اعتبار حجية الجزئية ولا الالتزامية لعدم الخروج
أقول لا نسلم تحقق الدلالة بواسطة اللزوم بينهما لان تقبل أحد المتضامين اما يستلزم تقبل الآخر
اذا كان مغطياً بالبال واللازم تقبلات غير متناهية متعقبة بالمتضامين عند تقبل أحدهما وهما لما
كان فهم أحدهما في ضمن فهم مجموعها الذي هو مدلول مطابق لم يكن فهم أحدهما مستلزماً لفهم
الآخر فلا تحقق الدلالة فلا حاجة في جوابه الى ارتكاب تكلف بان يقال المراد بالخروج في
المدلول الالتزامي ان يصير مدلول اللفظ من حجية غير حجيته المعينة والجزئية الثاني ان لفظ ضرب
مثلاً اذا لم يذكر مع الفاعل يدل على الحدث وليست مطابقة وهو ظاهر ولا تضمنية لانه لم يفهم
في ضمن الكل ولا الالتزامية واللازم تحقق الالتزام بدون المطابقة أقول لا نسلم دلالة ضرب
بدون الفاعل على معنى اذا لا استعمال بدون الفاعل أصلاً ولولم نقول انها مطابقة لان دلالة الفعل
على الحدث بمجهره الموضوع له ودلالته على النسبة والزمان بحيث الموضوع له نوعاً الثالث انه
اذا أطلق للمشارك فهم كل واحد من معانيه عند العلم بأوضاعه وفهم جميع المعاني أيضاً مع انه
ليس هذه الدلالة شيئاً من الاقسام الثلاثة أقول لا نسلم فهم جميع المعاني من اللفظ بل ذلك لازم
لاجتماع فهم كل واحد منها منه واعلم ان ورود هذه الشكوك على الحصر المذكور لا يتفق كونه
عقلياً لان البدعي قد ينطبق اليه شبهة بواسطة عدم تحرير الطرفين كما هو مناط الحكم (قال اما
تسمية الاولى الى آخره) في التاج المطابقة باكمي موافقت كردن الضمن درميان خویش آوردن
الالتزام در بر گرفتن فلاحظ الدلالات الثلاث على المعاني الثبوتية للدلالات الثلاث سميت بتلك الالفاظ ولما
كانت هذه الدلالات أنواعاً لدلالة الوضعية العقلية جاز نسبها اليها يقال دلالة مطابقة وتضمنية
والترامية (قال لا تنقض حد بعض الدلالات الى آخره) لم يقل حد كل واحد منها بكل واحد
منها لانه لم يوجد لفظ مشترك بين الكل والجزء واللازم حتى يوجد مادة انتقاض حد الضمن

في قوة قولنا الامكان الخاص سلباً الامكان العام في قوة سلب والثاني جزء من الاول

والضوء ويتصور من ذلك صور أربع الأولى أن يطلق لفظ الامكان ويراد به الامكان العام والثانية أن يطلق ويراد به الامكان الخاص والثالثة أن يطلق لفظ الشمس ويعني به الحرم الذي هو المزموم والرابعة أن يطلق ويعني به الضوء اللازم وإذا تحققت هذه الصور فقول لم يقيد حد دلالة المطابقة قيد توسط الوضع لاتنقض بدلالة التضمن والالتزام أما الانتقاض بدلالة التضمن فلا ما إذا أطلق لفظ الامكان وأريد به الامكان الخاص كان دلالاته على الامكان الخاص مطابقة وعلى الامكان العام تضماً وصدق عليها أنها دلالة اللفظ على المعنى الموضوع له لأن الامكان العام ما وضع له أيضاً لفظ الامكان فيدخل في حد دلالة المطابقة بدلالة التضمن فلا يكون مانعاً فإذا قيدناه بتوسط الوضع خرجت تلك الدلالة عنه لأن دلالة لفظ الامكان على الامكان العام في تلك الصورة وإن كانت دلالة اللفظ على ما وضع له ولكن ليست

جزءه أو على خارجه (قوله وعلى الامكان العام تضماً) أقول يريد أن لفظ الامكان حين يطلق على الامكان الخاص يدل على الامكان العام دلالة تضمنية وذلك لإتاني دلالاته على الامكان العام أيضاً دلالة مطابقة وذلك لأنه إذا اجتمع في الامكان العام شيان أحدهما كونه جزءاً للمعنى الموضوع

للاتزام وبالمعكس ولذا لم يتعرض له الشارح رحمه الله (قال فانه موضوع الى آخره) لاشك في عموم الامكان العام من حيث الصدق لكن في جزئية مفهومه من مفهوم الامكان الخاص شبهة لأن كل واحد منهما سلب مقيد وليس أحد المقيدين جزءاً من الآخر إلا أن يقال إن سلب الضرورة عن الطرفين عبارة عن السلب الواحد جزء منهما (قال والضوء) جاء إطلاق الشمس على الضوء في مثل قولهم وقعت الشمس من السكوة ووقت العصر ما لم تنبثق الشمس والاصل في الإطلاق الحقيقة (قال ويتصور) على صيغة المعلوم أو المجهول من الصور بمعنى صورت بسنن وجيزي راصورت كردن باخوشتن (قوله يريدان الخ) لما كان عبارة الشارح يرد عليها الاعتراض من وجوه ثلثة الأولى أنه يدل على اشتراط الإرادة في الدلالة وذلك باطل وإن قلته المحقق العلوي عن الشيخ في شرح الاشارات الثاني أن قوله كان دلالاته على الامكان الخاص مطابقة لادخل له في الانتقاض الثالث أن قوله وعلى الامكان العام تضماً يشترط به لا مطابقة حينئذ حيث لم يذكره في محل البيان وجهه قدس سره بأن ذكر الإرادة بيان للواقع لا للاشتراط في الدلالة وذكر المطابقة تمهيد لكون دلالاته على الامكان العام تضماً واليهما أشار قدس سره بحذف الإرادة عن الين ويجعل دلالاته على الامكان الخاص حلاً والدلالة على الامكان العام جزءاً مقصوداً بالافادة وبأن عدم ذكر المطابقة بواسطة أنه لادخل لها في الانتقاض لانتفاءه حين الدلالة على الامكان العام تضماً إذ لا منافاة بينهما واليه أشار بقوله وذلك لا يتناقض (قوله على الامكان الخاص) أي دالاً عليه فهو ظرف مستقر إذ لا إطلاق معناه التخيلية والأرسال وهو لا يتمدى بسبب (قوله وذلك لا يتناقض الى آخره) على ما توهمه بعض شراح المطالع وقالوا في توجيه الانتقاض كان دلالاته على الامكان العام تضماً لا مطابقة وكذا في الانتقاضات الآتية وردة الشارح في شرح المطالع بما ذكره قدس سره (قوله على الامكان العام أيضاً) أي مرة ثانية باعتبار ملاحظة كونه موضوعاً له في ذكر لفظة أيضاً هنا إشارة الى أن الداليتين متفارتان بالذات لتأثير الجهتين بالذات فما قيل المناسب للسياق أن يكون قوله أيضاً متأخراً عن قوله مطابقة وهم

(قوله ويتصور من ذلك يضم اليه وقصحه) أي يمكن فهو لازم على كل (قوله ومعني به) الجرم ظاهره أن مدلول لفظ الشمس الجرم المشاهد مع انه مدلوله الامر الكلي أعني الكوكب الهادي الذي يشع ظهوره وجود البيل والحرم المشاهد جزئياً قاله الكلي من قبيل الاحوال أو الاعتبار وهو غير جرم ففي عبارة تسامح (قوله انما تحقق) بالبناء للفاعل أو المفعول (قوله لاتنقض بدلالة التضمن) أي يخرده منها (قوله فيدخل في حد دلالة المطابقة دلالة الخ) فانتقض المطابقة بحد من افراد التضمن والجواب أن المنقوض به جزء موضوع لأنه هو الموضوع له وقد قلنا بتوسط الوضع له

(قوله لتحققها) أي تلك التضمنية وإن فرضنا انتفاء الوضع بازاءه أي بازاء الامكان العام (١٨١) (قوله ويراده الامكان

العام) الارادة غير شرط لان المدار على فهم السامع في ان الاقسام ستة كما تقدم وترك التارخ قسمين منها وبيناهما ان الشمس على قدره وضع الشمس للآئين معاً وللضوء وحده وللجرم وحده باعتبار الاول صار دلالاته على الضوء تضمناً وعلى الجرم كذلك وباعتبار وضه للجرم وحده كانت دلالاته على الضوء التزاماً مع أنه يصدق عليه تعريف التضمن وأجيب بأن قد قلنا بواسطة أنه جزء الموضوع له فخرج هذا لان الدلالة عليه باعتبار اللزوم وباعتبار استعماله في الجرم دلالاته على الضوء التزاماً مع أنه يصدق عليه تعريف التضمن باعتبار الوضع لهذا فينتقض تعريف دلالة الالتزام بفرد من افراد دلالة التضمن والجواب ما تقدم وهو ان الدلالة حينئذ باعتبار أنه جرم لا باعتبار أنه جزء على الخارج عن المعنى أي على المعنى الخارج عن المعنى الموضوع له سواء كان ذلك المعنى الخارج وجودياً أو عديمياً أو اعتبارياً قديماً أو حاداً

بواسطة ان اللفظ موضوع للامكان العام لتحقيقها وإن فرضنا انتفاء وضه بازائه بل بواسطة ان اللفظ موضوع للامكان الخاص الذي يدخل فيه الامكان العام ■ وأما الانتقاض بدلالة الالتزام فلاه اذا أطلق لفظ الشمس وعنى به الجرم كان دلالاته عليه مطابقة وعلى الضوء التزاماً مع أنه يصدق عليها أنها دلالة اللفظ على ما وضع له فلم يقيد بدلالة المطابقة بتوسط الوضع دخلت فيه دلالة الالتزام ولما قيد به خرجت عنه لان تلك الدلالة وإن كانت دلالة اللفظ على ما وضع له إلا أنها ليست بواسطة ان اللفظ موضوع له لاننا لو فرضنا أنه ليس بموضوع للضوء كان دالاً عليه بتلك الدلالة بل بسبب وضع اللفظ للجرم الملزوم له وكذا لو لم يقيد حد دلالة التضمن بذلك القيد لانتقض بدلالة المطابقة قائم اذا أطلق لفظ الامكان وأريد به الامكان العام كان دلالاته عليه مطابقة وصدق عليها أنها دلالة اللفظ على ما دخل في المعنى الموضوع له لان الامكان العام دخل في الامكان الخاص وهو معنى وضع اللفظ بازائه أيضاً فإذا قيدنا الحد بتوسط الوضع خرجت عنه لاتها ليست بواسطة ان اللفظ موضوع

له أعني الامكان الخاص والثاني كونه موضوعاً له فلا بد ان يدل لفظ الامكان عليه دلالتين من تينك الجنتين وإذا اعتبرنا دلالاته التضمنية صدق عليها أنها دلالة اللفظ على تمام المعنى الموضوع له فإذا قيدنا حد المطابقة بقيد التوسط خرجت تلك الدلالة التضمنية عن حد المطابقة (قوله لتحققها) أقول أي لتحقق تلك الدلالة التضمنية قائماً ثابتة بواسطة وضع اللفظ للامكان الخاص ولا مدخل فيها لوضعه للامكان العام بل الوضع للامكان العام بسبب دلالة أخرى عليه مطابقة (قوله وعلى الضوء التزاماً) أقول لما كان الضوء مشتملاً على جهتين أحدهما كونه لازماً للمعنى الموضوع له أعني الجرم والثانية كونه موضوعاً له لفظ الشمس يدل عليه بدلتين أحدهما مطابقة والأخرى التزام وصدق على هذا الدلالة الالتزامية أنها دلالة اللفظ على المعنى الموضوع له فينتقض حد دلالة المطابقة بالالتزام فإذا اعتبر قيد التوسط لم ينتقض (قوله كان دلالاته عليه مطابقة) أقول يعني أن هناك دلالة مطابقة وإن كان هناك أيضاً تضمنية لما عرفت فكل المطابقة تدخل في حد التضمن إن لم يقيد بذلك القيد وداناً

(قوله دلالتين الخ) حاصلتين من ملاحظة الوضمين ولا شك ان استحضار الوضمين لا يكون في آن واحد فكذلك الدلالتين فما قيل يلزم الالتفات الى المعنيين في آن واحد وهم (قوله وإذا اعتبرنا الخ) كلمة اذا مجرد الظرفية لا للشرطية أي يصدق عليها أنها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له في زمان اعتبار دلالاته التضمنية وأما بقيد بذلك لانه مدار الانتقاض فلا يردان الاعتبار لادخل له في الصدق لان الصدق متحقق وإن لم يتحقق الاعتبار (قوله أي تلك الدلالة التضمنية) اشارة الى ان الدلالة المذكورة بقوله دلالة لفظ الامكان على الامكان العام في تلك الصورة حاصله الدلالة التضمنية (قوله ولا مدخل الخ) اشارة الى ان قوله وإن فرضنا انتفاء وضه كناية عن أنه لا مدخل فيها لوضعه للامكان العام وهو ظاهر فلا يرد ان فرض انتفاء وضه بازائه بعد تحقق الوضع فرض محال فجاز ان يستلزم انتفاء الدلالة فان المحال جاز ان يستلزم المحال (قوله ولما كان الخ) فلا يتوهم من الاكتفاء على كون دلالاته على الضوء التزاماً انتفاء المطابقة على ما زعم بعض الشفويين فإنه باطل لتحقق الدلالتين لاشتراكه على جهتي الدلالتين (قوله وإن كان أيضاً هناك دلالة تضمنية) فلا يتوهم من الاكتفاء على المطابقة انتفاء التضمنية فان ذلك لعدم الاحتياج إليها في

لما دخل ذلك المعنى فيه وكذلك لو لم يقيد حد دلالة الالتزام بنسب الموضوع لاستغنى بدلالة المطابقة فانه اذا اُطلق لفظ الشمس وعنى به الضوء كان دلالاته عليه مطابقة وصدق عليه انها دلالة اللفظ على ما خرج عن المعنى الموضوع له فهي داخلة في حد دلالة الالتزام لولا التقييد بنسب الموضوع فاذا قيد به خرجت عنه لانها ليست ثمة بواسطة ان اللفظ موضوع لما خرج ذلك المعنى عنه قال (ويشترط في الدلالة الالتزامية كون الخارج بمحالة يلزم من تصور المسى في الذهن تصويره والا لامتنع فهمه من اللفظ ولا يشترط فيها كونه بمحالة يلزم من تحقق المسى في الخارج تحققه فيه كدلالة لفظ المسى على البصر مع عدم الملازمة بينهما في الخارج)

(أقول) لما كانت الدلالة الالتزامية دلالة اللفظ على ما خرج عن المعنى الموضوع له ولا خفاء ان اللفظ لا يدل على كل أمر خارج عنه فلا بد لدلالته على الخارج من شرط وهو التزام الذهني أي كون الأمر الخارجى لازماً لمسى اللفظ

(قوله على كل امر خارج عنه) أي خارج عن المعنى الموضوع له سواء كان وجوديا أو عدميا ولا خفاء الواء للحال (قوله على كل أمر خارج) فيه التبيين المقسم (قوله ولا خفاء

في ان اللفظ الخ) والا للزم ان الانسان متدبر اللفظ يدرك أموراً لا نهاية لها وهو باطل فلا بد من شرط وكذلك لا يجوز أن يتقاضى (قوله وعنى به الضوء كان دلالاته عليه مطابقة) أقول وهناك أيضاً دلالة التزامية لما عرفت فتأمل (قوله ولا خفاء في ان اللفظ لا يدل على كل أمر خارج عنه) أقول أي عن المعنى الموضوع له والا لزم أن يكون كل لفظ وضع لمعنى دالا على معان غير متناهية وهو ظاهر بالبطول (قوله فلا بد لدلالة على الخارج من شرط) أقول وأما الدلالة على المعنى الموضوع له أعني المطابقة

في ان اللفظ الخ) والا للزم ان الانسان متدبر اللفظ يدرك أموراً لا نهاية لها وهو باطل فلا بد من شرط وكذلك لا يجوز أن يتقاضى

الاعتراض (قوله كما عرفت) من اشتباهه على الجهتين (قوله كما عرفت) من اشتباه الضوء على جهتين (قوله فتأمل) لانه اشارة الى سؤال وجواب ذكره الشارح رحمه الله في شرح المطالع بقوله لا يقال اللفظ اذا دل بقوى الدلائل أعني المطابقة لا يدل باضغما أعني التضمين والالتزام لا بالاسم ذلك وانما يكون كذلك لو كانت الدلالة القوية والضعيفة من جهة واحدة (قوله والا) أي وان دل اللفظ الموضوع على كل أمر خارج والحال ان جميع الالفاظ الموضوعات متساوية في كونها موضوعة لزم لئلا يكون كل لفظ دالا على معان غير متناهية لشمولها الموجودات والمعدومات تضيلا واجمالا يخرجها باعتبارن عن الموضوع له وهو ظاهر البطول لعدم الالتفات عند اطلاق لفظ منها الى المعاني الغير المتناهية لا اجمالا ولا تضيلا (قال فلا بد الى آخره) منفرع على ما تقدم باعتبار العلم كما في قوله تعالى (وما يكمن من نصرة فن الله) أي فصل انه لا بد لدلالة على الخارج من شرط أي من أمر يتعلق به وجودها على ما هو المعنى القوي للشرط لا ما يتوقف عليه وجودها اذ الدليل لا يساعده (قال الأمر الخارجى) من نسبة الفرد الى الكل والظاهر الأمر الخارجى كما في بعض النسخ) قال يلزم من تصور المسى تصويره (أي من ادراكه ادراكه سواء كان تصويرين أو تصديقين أو أحدهما تصورا والآخر تصديقا) قال فتأمل لم يتحقق هذا الشرط (كان الظاهر ان يقول فانه لو لم يتحقق القزوم الذهني فان الكلام في ان ذلك الشرط هو القزوم الذهني الا انه عبر عنه بهذا الشرط اشارة الى ان كلمة والا في المتن وان كان تقديرها وان لا يشترط لكن المراد وان لا يتحقق هذا الشرط لا وان لا يجعل ذلك شرطا لأن عدم جبهه شرطا لا يستلزم امتناع فهم الأمر الخارجى بل عدم تحققه في الواقع فالمراد بقوله ويشترط في الدلالة الالتزامية الى آخر

ان يوضع اللفظ لمعنى واحد مركب من أمور لا نهاية لها ولا يجوز ان يوضع اللفظ لخواص متعددة لا نهاية لها لئلا تكون متعددة لا نهاية للمعنيين ما تقدم (قوله الذهني) صفة للزوم اشتقته الى ان القزوم يقسم قسمين (قوله أي كونه الامرا الخ) وليس المراد ما تصوره الفهم كان بواسطة أولا

بحيث يلزم من تصور المسمى قصوره فانه لو لم يتحقق هذا الشرط لامتنع فهم الامر الخارجي من اللفظ فلم يكن دالا عليه وذلك لان دلالة اللفظ على المعنى بحسب الوضع لاحد الامرين اما لاجل انه

فيكون فيها العلم بالوضع فان السامع اذا علم ان اللفظ المسموع موضوع لمعنى فلا بد ان يتقبل ذهنه من سماع اللفظ الى ملاحظة ذلك المعنى وهذا هو الدلالة المطابقة وكذا اذا علم ان ذلك اللفظ موضوع لمعان متعددة فانه عند سماعه يتقبل ذهنه الى ملاحظة تلك المعاني بمرورها فيكون دالا على كل واحد منها مطابقة وان لم يعلم ان مراد المتكلم ماذا من بين تلك المعاني فان كون المعنى مرادا للمتكلم ليس معتبرا في دلالة اللفظ عليه اذ هي اعني دلالة اللفظ على المعنى عبارة من كونه مفهوما من اللفظ سواء كان مرادا للمتكلم أولا . وأما الدلالة التضيقية فلا تحتاج ايضا الى اشتراط لان اللفظ اذا وضع لمعنى مركب كان دالا على كل واحد من أجزائه دلالة تضيقية لان فهم الجزء لازم لفهم الكل ولا يمكن أن يكون اللفظ موضوعا

(قوله بحيث يلزم)
قوة الكلية أي يلزم من
ادراك المسمى ادراكه كان
ذلك الادراك تصديقا أو

تصورا بحيث يلزم من
التصديق بهذا التصديق
يهذا أو من تصور هذا
تصوره ~~هكذا~~ أو من
التصديق بهذا تصور هذا
أو بالعكس (قوله فلم يكن
دالا عليه) والا لفهم
والفرض ان الفهم متف
(قوله وفلك أي وبيان
امتاع الفهم والدلالة
اذا لم يلزم من تصور
المسمى تصوره

انها مشروطة به في الواقع لانه يجعل شرطا لها (قوله فيكون فيها) اي اذا أطلق اللفظ الموضوع اطلاقا صحيحا على ما هو المراد في تعريف الدلالة فلا يرد انه اذا أطلق الحرف بدون المتعلق والفعل بدون الفاعل لا يكون العلم بالوضع في فهم معناها المطابق والمشتقات موضوعة بإشارة الهمزة وضما نوعيا ولبتعار المادة وضما شخصيا والعلم بالوضعين كاف في فهم معانيها (قوله من سماع اللفظ) أي لاجل سماعه أو من اللفظ المسموع (قوله وهذا هو الدلالة المطابقة) أي الانتقال المذكور قال قدس سره في حواشي المطالع واما تعريف الدلالة بالفهم مضاعفا الى الفاعل أو المفعول أعني السامع أو المعنى أو بانتقال الفهم من اللفظ الى المعنى فمن المسامحات التي لا يثبت بها المقصود اذ لا يشبهه في ان الدلالة صفة اللفظ بخلاف الفهم والانتقال ولا في ان الفهم والانتقال من اللفظ اما هو بسبب حالة فيه فكاه قيل هي حالة لفظ بسببها فهم المعنى منه أو يتقبل منه اليه فكأنهم نهوا بالتسامع على ان الثمرة المقصودة من تلك الحالة هي الفهم والانتقال انتهى كلامه فالمراد بالدلالة في قوله واما الدلالة على المعنى الموضوع له الخ ثمرتها بناء على المسامحة المشهورة والافاضل الدلالة يمكن فيها الوضع ولا تعلق له بالعلم بالوضع أصلا (قوله وكذا اذا علم الخ) لما كان في كفاية العلم بالوضع في فهم المعنى المطابق عن اللفظ المشترك خفاء عديم الفرق بين الإرادة والدلالة حتى قال من شرط الإرادة في الدلالة ان اللفظ المشترك مالم يوجد قرينة إرادة أحد معانيه لا فهم منه معني تعرض لبيان حاله بان الدلالة بالنسبة الى جميع معانيه متحققة انما المحتجج الى القرينة الإرادة (قوله لمعنى مركب) أي ذي اجزاء من حيث انه مركب فالمراد به ما يقابل البسيط لاما يقابل المفرد فان التركيب المقابل للأفراد يوصف به المعنى بعد الوضع وانما اعتبر الحقيقة لانه اذا وضع لمعنى مركب من حيث انه واحد لا يدل على أجزائه دلالة تضيقية (قوله ولا يمكن الى آخره) دفع لان يقال الدلالة للتضيقية والمطابقة لا يكون فيها العلم بالوضع بل لابد من شرط وهو ان لا يكون موضوعا لمعنى مركب من اجزاء غير متناهية ولا يكون موضوعا لمعان غير متناهية باوضاع غير متناهية قوله لا يمكن الاول متعلق بالتضمن والثاني بالمطابقة ونفي الامكان باعتبار عدم ترتب الثمرة المقصودة من وضع الالفاظ وهي افادة ماني الضمير واستفادتها سواء كان الواضع هو الله تعالى

(قوله أو لاجل أنه يلزم من (١٨٤) فهم الخ) أراد بالزوم عدم الاشكال كان خارجاً أو جزءاً فيشمل دلالة التضن

موضوع بزمه أولاً لجل أنه يلزم من فهم معنى الموضوع له ففهمه واللفظ ليس بموضوع للامر الخارجي فلم يكن بحيث يلزم من تصور المسمى تصويره لم يكن الامر الثاني أيضاً متحققاً فلم يكن اللفظ الدال عليه ولا يشترط فيها الزوم الخارجي وهو كون الامر الخارجي بحيث يلزم من تحقق المسمى في الخارج تحققه في الخارج كما ان لزوم التقضي هو كون الامر الخارجي بحيث يلزم من تحقق المسمى في الذهن تحققه في الذهن لانه لو كان الزوم الخارجي شرطاً لم يتحقق دلالة الالتزام بدونه والزام باطل فالزوم مثله أما الملازمة فلا متاع تحقق المشروط بدون الشرط وأما بطلان اللازم فلان السدم كالسمى يدل على الملكية كالبصر دلالة التزامية لانه عدم البصر عما من شأنه أن يكون بصيراً مع المائدة بينهما في الخارج

فان قلت هذا يقتضي تقدم فهم الشكل على الجزء وهو كذلك لان فهم الجزء باعتبار كونه من اللفظ بمد فهم الشكل واما باعتبار ذاته فتقدم وكذا يقال في اللازم فان البصر لازم للسمى وفهمه في ذاته سابق لانه يتصور ثم يضاف له السدم واما من اللفظ فلا (قوله لم يكن الامر الثاني أيضاً) متحققا الامر الثاني هو الفهم والامر الثاني مغاير للاول لان الاول منظور فيه للعقل بدون اللفظ والثاني منظور فيه للفهم من اللفظ (قوله فلم يكن اللفظ دالاً) لانتفاء الدلالة بواسطة انتفاء الفهم (قوله لانه لو كان الزوم الخارجي الخ) اشارة بقياس استثنائي (قوله عما من شأنه الخ) خرج به الحائط وسواء كان باعتبار شخصه كزيد الاممي أو باعتبار نوعه كما في الاكه أو باعتبار جنسه كالفرب قلها هي اولكن شأن جنسه ان يكون بصيراً كذا قيل ولا حاجة لهذا لان التعبير بالشأنية يصدق على الاكه والقرب ولو نظر

لخصوصية معنى مركب من أجزاء غير متناهية حتى يلزم دلالة اللفظ الواحد على أمور غير متناهية دلالة تضمنية ولا يمكن أيضاً أن يوضع لفظ واحد بأزاء كل واحد من مائة غير متناهية وأوضاع غير متناهية حتى يلزم كونه دالاً بالباطل على ما لا يتأهل (قوله أولاً لجل أنه يلزم من فهم المعنى الموضوع له ففهمه)

أو غيره فلا يرد ان نفى الامكانين غير مسلم اذا كان الواضع هو الله سبحانه وتعالى (قوله لخصوصية الخ) أي لمعنى مركب من أجزاء غير متناهية ملحوظة بخصوصيتها فاما وضحه لمعنى مركب من أجزاء غير متناهية ملحوظة لا بخصوصيتها بل اجمالاً فواقع كلفظ الجملة والجميع ونحوهما (قوله ان يوضع لفظ واحد الخ) قيد بالواحد لان الالفاظ الكثيرة المستمدة في كل لغة موضوعة لمائة غير متناهية وضماً شخصياً أو نوعياً أفراداً أو تركيباً يمكن تأدية أى معنى يراد بها اما حقيقة او مجازاً وقيد بالأوضاع لان وضع اللفظ الواحد لما بالوضع الواحد العام متحقق ولما كان محرم الجمل المتكرر الموصوف بمعنى كل فرد افاد الكلام كونه موضوعاً لكل معنى يوضع لا بأوضاع متعددة كما توهم فقيل الواجب ان يقول بوضع واضح من أوضاع غير متناهية (قال ولا يشترط فيها الزوم الخ) عطف على قوله وهو الزوم الذهني ولا حاجة الى تأويله بقولنا ويشترط فيها الزوم الذهني لان عطف الفضية على الاسمية وعلى المكس جازول الى تكلفه انه عطف على ما قبله من عبارة المتن من قوله ويشترط في الدلالة الالتزامية (قال يلزم من تحقق المسمى في الخارج) ظرف للتحقق في الموضوعين والمراد بالتحقق الخارجي التحقق الاصل لاما هو في خارج الذهن ليشمل لزوم الصفات الثنائية بعضها لبعض كالحيوة للمسلم أهم من ان يكون في نفسه او في شيء فيشمل لزوم الجوهر للجوهر كزوم الميولي للصورة والجوهر للعرض والعرض للجوهر كزوم التحيز للجسم وبالعكس وزوم الامور الاعتبارية معاملة كزوم القيام بالذات للجسم وزوم بعضها لبعض كالاوبة والنبوة وزوم السلبية كزوم عدم الفرية للانسان (قال بحيث يلزم من تحقق المسمى الى آخره) أي من وجوده الظلي وجوده الظلي واما استنزاه الوجود الاصيل لشيء للوجود الظلي لا آخر وعكسه فتحت لان ظرف هذا الزوم لا يجوز ان يكون الخارج ولا الذهن لاستنزاه النسبة فيما فيه وجود الطرفين فيه ثم ناقض آخر من الزوم وهو لزوم شيء لشيء في نفسه مع قطع النظر عن التحقق وان كان ظرف الانصاف الذهني كزوم عدم الملول لعدم الملة قاته ليس باعتبار تحققها في الخارج وهو ظاهر ولا في الذهن للمعنى المذكور بل بين أنفسهما وان كان ظرف الزوم بينهما الذهن

(قوله فان قلت الخ) هذا بعيداً أن كل ما كان جزءاً من المفهوم كان جزءاً من الحقيقة وهذا إحدى طريقتين والطريقة الأخرى اعتبار لان المفهوم ما فهم من اللفظ وان لم يكن جزءاً من الحقيقة فان البصر مفهوم من (١٨٥)

ان بين اللازم الذهني والخارجي عمومًا وخصوصًا من وجه فالامكان امر اعتباري متحقق في الذهن وفي خارجه وكونه عام بجملة متحقق في الذهن بحيث يتصور لا في الخارج والزوجة للارادة لازمة ذهنا وخارجا والحدوث للعالم لازم في الخارج لان الزوم الفهمي هو الذي نقي تصور المعلوم تصور ذلك اللازم كزوم البصر للفهم والحاصل ان الزوم اما ذهني أو خارجي والذهني اما بين أو غير بين والين اما بين باللفظ الاخص واما بين باللفظ العام فالخارجي هو الذي يلزم من وجود ملزومه في الخارج وجوده واللازم الذهني هو ما ليس كذلك لكن ان توقف الزوم على وسائط كان غير بين والا فان كان يلزم من تصور المعلوم تصور البصر باللفظ الاخص وان كان تصور اللازم والمزوم كافيا في الجزم بالزوم كان الين باللفظ العام (قوله فتقول العمى الخ) حاصله

فان قلت البصر جزء مفهوم العمى فلا يكون دلالة عليه بالالتزام بل بالتضمن فتقول العمى عدم البصر لا البصر والمضم والمضاف الى البصر يكون البصر خارجا عنه والا لاجتمع في العمى البصر وعدمه قال (والمطابقة لا تستلزم التضمن كما في البساطه وأما استلزامها الالتزام فغير متيقن لان وجود لازم ذهني لكل ماعية يلزم من تصورها تصور غير معلوم وما قيل ان تصور كل ماعية يستلزم تصور انها ليست غير ماعية فمنوع ومن هذا تبيين عدم استلزام التضمن بالالتزام واما ما فلا يوجد ان الامع المطابقة لاستحالة وجود التابع من حيث انه تابع بدون المتبوع (أقول) أراد المصنف بيان نسب الدلالات الثلاثة بعضها مع بعض بالاستلزام وعدمه فالمطابقة

أقول الدلالة التضمنية داخلة في هذا القسم لان المعنى التضمني وان لم يوضع له اللفظ لكنه يلزم من فهم المعنى الموضوع له ففهم قطعاً (قوله والمضم والمضاف الى البصر يكون البصر خارجا عنه) أقول المضاف اذا أخذ من حيث هو مضاف كانت الاضافة داخلة فيه والمضاف اليه خارجا عنه واذا أخذ من حيث ذاته كانت الاضافة أيضاً خارجة عنه ومفهوم العمى هو المضم والمضاف الى البصر من حيث هو مضاف فتكون الاضافة الى البصر داخلة في مفهوم العمى ويكون البصر خارجا عنه وزوم الكلية للصورة العقلية والمطوية للمعلوم من هذا القبيل وكذا جميع المقولات الثانية اللازمة للاولي واما لزوم وجود العلم الاسلي لوجود المعلوم في التصور فوهم لان ههنا وجودا واحداً للعلم اصالة والمعلوم ضمنا كوجود الكلي في الخارج في ضمن فردة تقدير ولا تعلق واما تعرضا لعدم اشتراط الزوم الخارجي لأن أكثر الاحكام باعتبار الخارج (قوله الدلالة التضمنية الخ) لما كان استعمال الزوم شاملاً في الخارج تعرض لدخول الدلالة التضمنية ليصح الحصر المذكور (قوله يلزم من فهم المعنى الى آخره) يعني انه ناشئ من فهم الموضوع له فانه سبب لفهمه من اللفظ وحاصله يتبعه ولا ينافي ذلك تقدم فهم الجزء في نفسه على فهم الكل فان فهم الجزء من اللفظ غير فهمه في نفسه (قوله المضاف الخ) مقصوده قدس سره دفع ما ينساق الى الوهم من انه اذا كان البصر خارجا عن مفهومه كان مفهومه عدم المطلق فيصح اطلاقه على كل عدم وحاصله ان التقييد داخل والتقييد خارج فان العمى المضم والمضاف الى البصر من حيث انه مضاف لا لعدم من حيث ذاته (قوله ومفهوم العمى هو عدم الخ) في شرح المطالع في أوائل بحث القضاء فرق بين جزء التي هي جزء مفهومه فان البصر ليس جزءاً من العمى والا لم يحقق الا بعد تحققه بل هو جزء مفهومه حيث لم يكن تنفذه الا مضافا اليه ولا يجد الا بان يقرن البصر بالعدم فيكون احد جزأي البيان انتهى وهو مخالف لما صرح به ههنا أقول ترك ذكر البصر معه في نحو قوله تعالى (سم بكم عمى) وقوله تعالى (بل هم قوم عمون) يدل على دخول البصر في مفهومه وذكره معه في قوله تعالى (فانها لا تسمى الابصار) يدل على خروجه عنه كيلا يحتاج الى التجريد فلعل الشارح يني كلامه في الموضعين على الاحتمالين الذين يؤيدها الاستعمال واما استدلاله على الجزئية فغير تام لجواز ان يكون توقف العقل ووجوب الذكر في الحد لأجل دخول الاضافة في مفهومه هكذا ينبغي ان يفهم هذا الكلام دفع

(٢٤ . شرح التسمية) ان البصر ليس جزءاً من المفهوم فالعمى بسيط وهو مركب من جزأين مادي وهو عدم وصوت وهو الاضافة (قوله بالاستلزام) متعلق بالنسب لالبيان قاليان وان كان حاصله الا انه غير مقصود واما لم يجعل متعلقاً

بالبين لان البيان كما يكون بالاستزام يكون بالتوقف كالتضمن فانه متوقف على المطابقة (قوله اي ليس متى الخ) فخير لعدم الاستزام وحاصله ان قوله ليس الخ رفع للايجاب الكلي المقاد يقي وهو كما تحققت المطابقة تحقق التضمن فادخل على تلك القضية اداة السلب اشارة (١٨٦) الى ان المرفوع الايجاب الكلي وهذا لا يتنافى وجود اليجاد الجزئي لانه لو كان

لاستزام التضمن اي ليس متى تحققت المطابقة تحقق التضمن لجواز ان يكون اللفظ موضوعا لمعنى بسيط فيكون دلالة عليه مطابقة ولا تضمن هنا لان المعنى البسيط لاجزله واما استزام المطابقة الالتزام فغير متيقن لان الالتزام يتوقف على ان يكون المعنى اللفظ لازم بحيث يلزم من تصور المعنى

(قوله لجواز أن يكون اللفظ موضوعا لمعنى بسيط) اقول وبهذا الدليل أيضاً يعرف ان الالتزام بالاستزام انضمن فان المعنى البسيط اذا كان له لازم ذهني كان هناك التزام بلا تضمن (قوله فغير متيقن) اقول

عنك خرافات الاوهام (قال أراد بيان الخ) فهو من جهة التمرغبات موجبة لذ بانكشاف الدلالات فلا يرد ان بيان الاستزام لادخله في الافادة والاستفادة (قال بالاستزام) متعلق بالنسب بالبيان فدخل فيه البيان بالتوقف (قال أي ليس متى تحققت الخ) يعني ان المراد بسم الاستزام رفع الايجاب الكلي فان متى من سور الايجاب الكلي وذلك لان الاستزام عبارة عن امتناع الافتنكاف في جميع الاوقات والاضاع ومعنى قولنا متى تحققت تحقق الزوم في جميع الاوقات لادوام الاتصال على ما فهم لانه المتبادر من الشرطية ولانه قصير لئني الزوم والقول بانه قصير باعتبار نفي الكلية لا باعتبار الزوم تكلف مستغنى عنه (قال لجواز ان يكون الى آخره) الجواز هنا بالنظر الى الوضع كما هو اعتبار من دخوله على النسبة التي بين اسم كان وخبرها وانما اكنى على الجواز لكفائته في المقصود ولتردد في تحقق الوضع للباطن بخصوصها لعدم تعلق العلم بها كذلك الا ان يقال يكون الواضع هو الله تعالى أو بالوضع العام وكلاهما مختلف فيه واما المعنى البسيط فلا شبهة في تحققه كالنقطة والوحدة والمجردات فاذا وضع أحدهما لفظاً لذلك تحقق المطابقة بلا تضمن بخلاف الجواز الذي في قوله لجواز ان يكون من الماهيات ما لا يستلزم شيئاً كذلك فانه جواز بالنظر الى وجود اللازم فيفيد ذلك عدم العلم بالاستزام لا العلم بدمه وقيل ان الجواز الاول امكان وقوعي او امكان في نفس الامر ولا شك في منافاتها للاستزام لانه عبارة عن امتناع الافتنكاف والثاني امكان عقل أي لا يحكم العقل باستناعها وذلك لا يكتفي في نفي الاستزام لان عدم حكم العقل بالاستناع لا يستلزم عدم الامتناع (قوله وبهذا الدليل أيضاً الى آخره) اعذار من عدم الترض لبيان عدم استلزام الالتزام للتضمن ووجه كونه معلوماً من هذا الدليل انه قال لمعنى بسيط واثركه الموصوفة ثم يفيد جواز الوضع لكل معنى بسيط سواء كان له لازم ذهني أولاً فبما اذا كان له لازم ذهني يحقق الالتزام بدون التضمن وأورد قدس سره كلمة انا وكان الدالين على التحقق اشارة الى تحقق اللازم له فان عدم الانضمام خارج عن ماهية النقطة والا لكانت هي معدومة ولازم بين لما بالمعنى الاخص ولما أخذوه في ترضها وكذا كونها ذا وضع وكذا في الوجود نحو ما قبل ان امكان معنى بسيط كذلك كاف في عدم الاستزام فبما انه ان أراد الامكان في نفس الامر فنوع وان أراد المعنى فسلم لكنه لا يستلزم عدم الاستزام بل عدم العلم به (قال فغير متيقن) لم يقل غير

المتني الايجاب الجزئي لاقتضي ان المطابقة لا يجمع التضمن وهو باطل فصح جئذ الايجاب الجزئي وهو بض ما يتحقق فيه المطابقة تحقق فيه التضمن والحاصل ان متى قيد الايجاب الكلي وليس قيد التني فأتى بمتي اشارة الى ان التني منصب على الايجاب الكلي (قوله لجواز أن) واتي بهذا اشارة الى ان كون اللفظ موضوعا لمعنى بسيط موجود ذلك المعنى في الخارج غير محقق بل هذا أمر جائز فقط والحاصل ان لفظ قطعة هل هو موضوع للامر الكلي الذي هو نهاية الخط أو هو موضوع للجزئيات المستحضرة بالامر الكلي وهل الواضع هو الله أو غيره خلاف قبل ان الواضع هو الله وجئذ فقطعة قطعة انما هو موضوع للامر الكلي لا غير وقيل انه موضوع للامر الكلي والواضع غيره وقيل ان

الموضوع له الجزئيات والواضع غيره فلا يتنافى ان يوجد موجود في الخارج وهو غير مركب ودل عليه باللفظ الا تصوره على القول الاخير واما على القولين قبله فليس لنا حجتاً معني جزئي موجود خارجاً وضع له اللفظ فأتى بالجواز اشارة الى ان هذا أمر غير محقق بل محل نزاع (قوله فغير متيقن) انما لم يقل غير معلوم لان العلم هنا يطلق على الصور فيقتضي انه لا يستلزم

اصلا مع انه يتصور قطعاً غاية الامر أنه لا يجزم به (قوله كذلك) اذ كل ماهية يلزم (١٨٧) من تصور هاتصور لازمها

(قوله انا لانسل ان تصور كل ماهية يستلزم الخ) أى لان المتبر عند أهل هذا الفن الزود البين بالمعنى الاخص وما ذكر ليس كذلك بقوله لانسل انه يستلزم اى استلزاما بينا خاصا والا فهو لازم الا انه ليس بهذا المعنى والحاصل انه ظهر مما ذكره من الدليل القيد ان المطابقة لانستلزم التضمن وانها لانستلزم الالتزام عدم تين الاستلزام للتضمن وهل ذلك موجود في الواقع أم لاينى آخر ولا يقال انه غير موجود في الواقع لانه لو كان لكل ماهية لازم لازم التسلسل لان الماهية اذا قصورت بتصور لازمها ويلزم من تصور لازمها تصور لازم لازمها وهكذا فيلزم ادراك أمور لا نهاية لها في آن واحد وهو باطل فلا بد ان ينتمى الأمر الى ماهية لا لازم لها بالمعنى المتقدم فقد وجدت المطابقة بدون الالتزام لانا نقول من الجائز ان يكون هناك متينان كل منهما مستلزم لصاحبه بالمعنى الاخص فقد وجد لكل ماهية لها لازم

تصوره وكون كل ماهية بحيث يوجد لها لازم كذلك غير معلوم لجواز أن يكون من الماهيات ما لا يستلزم شيئا كذلك فإذا كان اللفظ موضوعا لتلك الماهية كان دلالة اللفظ مطابقة ولا التزام لاستتاه شرطه وهو الزود الفعني وزعم الامام ان المطابقة مستلزما للالتزام لان تصور كل ماهية يستلزم تصور لازم من لوازمها وأقوله أنها ليست غير هاتوا لفظ اذا دل على المزود بالمطابقة دل على الالتزام في التصور بالالتزام وجوابا انا لانسل ان قد يقال عدم استلزام المطابقة للالتزام متيقن ويستدل عليه به لا يجوز أن يكون لكل معنى لازم ذهني والالزم من تصور معنى واحد تصور لازم له ومن تصور لازم تصور لازم لازمه وهكذا الى غير النهاية فيلزم من تصور معنى واحد تصور أمور غير متناهية دفعة واحدة وهو محال فلا بد أن يكون هناك معنى لا يكون له لازم ذهني فإذا وضع اللفظ لبراء ذلك المعنى دل عليه مطابقة ولا التزام ورد ذلك لجواز أن يكون بين المعنيين تلازم متسا كس فيكون كل منهما لازما ذهنيا للأخر ولا استحالة في ذلك كالمضامين مثل الآبوة والبنوة وذلك لان التلازم من الطرفين لا يستلزم توقف كل منهما على الآخر حتى يكون دورا محالا ومنهم من استدعى عدم الاستلزام بانماجزم قطعاً بجواز تفعل بضم المعاني مع الذهول عن جميع ما عداه فيتحقق هناك المطابقة بدون الالتزام فان صح ذلك تقدمت ما لدعاء من عدم الاستلزام (قوله وزعم الامام) اقول مبناه معلوم لان العلم شائع عندهم في مطلق الادراك ولا شبهة في تصور الالتزام ولان المقصود في العلم اليقيني آياتا ونقيا سواء كان مشكوكا أو منظورا وان أدى الدليل الى الشك (قوله دفعة) أى في زمان متناه لان الدلالة هي الانتقال من اللفظ الى المعنى الموضوع له ومنه الى الالتزام فترتب الاستقالات فلا تكون في زمان واحد (قوله وهو محال) لان ملاحظة الأمور الغير المتناهية والانتقال من كل منها الى الآخر في زمان متناه محال بالضرورة فاقيل يمنع استحالة تفعل ما لا يتأخر دفعة لانه لا يضيئ زمان عن تفعل المعاني الخاصة بما وان كثرت ليس بشيء (قوله ورد ذلك) منع لقوله وهكذا الى غير النهاية بسند جواز التلازم بين متينين وما قيل ان مجموع المتينين أيضا معنى فيكون له لازم ذهني فيلزم التسلسل وانه يلزم في صورة التما كس أن لا يسكن النفس من الانتقال من أحد المتلازمين الى الآخر بل ينتقل من أحدها الى الآخر دائما والوجدان يكذب فدفوع لان تحقق مجموع المتينين لا يستلزم تصوره حتى يكون لازما ذهنيا لاحد المتينين وقرق بين تفعل المتينين ما وتفعل المجموع وان الالتزام في صورة التما كس تفعل المتينين مما كما بينه قدس سره بقوله ولا استحالة الخ لا الانتقال من أحدها الى الآخر (قوله لان التلازم من الطرفين) ذكر الطرفين للتصيص على المقصود فان التلازم لا يكون الا من الطرفين (قوله دورا محالا) اي دور قدس فانه يستلزم تقدم الشيء على نفسه وحصوله قبل حصوله وفيما نحن فيه دور مية وهو لا يقتضى الا حصولها معا في الخارج او الذهن وأجاب قدس سره في حواشي المطالع عن أصل الاستدلال بان المستلزم لتصور الالتزام تصور المزود بالاخطار فلا يلزم من تصور المزود بالاخطار تصور لازم كذلك حتى يلزم تصور لازم الالتزام وأورد عليه أن هذا الجواب يقتضى خروج الدلالة الاتزامية من تعريف الدلالة لانها كون اللفظ بحيث متى أطلق فهم منه المعنى للمعنى بوضه والاتزامية ليست كذلك بل متى أطلق تفعل المسى بالاخطار وليس بشيء لان الدلالة مشروطة بالتوجه الى اللفظ والتجرد عن الشواغل كما صرح به المحقق التفتازاني في شرحه للرسالة (قوله فان صح الى آخره) يعني ان هذا استدلال بالوجدان

بين بالمعنى الاخص ولا تسلسل فان قلت اذا كان هذا لازما لهذا وهذا لازم لهذا لزم الدور وهو محال والجواب ان الدور اتما

تصور كل ماهية يستلزم تصور أنها ليست غيرها فكثيراً ما تصور ماهيات الأشياء ولم يخطر ببالنا غيرها فضلاً عن أنها ليست غيرها ومن هذا نين عدم استلزام التضمن الالتزام لأنه كما لم يسلّم وجود لازم ذهني لكل ماهية بسيطة لم يعلم أيضاً وجود لازم ذهني لكل ماهية مركبة لجواز أن يكون من الماهيات المركبة ما لا يكون له لازم ذهني فاللفظ الموضوع بآزاه دال على أجزائه بالتضمن دون الالتزام وفي عبارة المصنف تسامح فإن الالتزام مما ذكره ليس نين عدم استلزام التضمن الالتزام بل عدم نين استلزام التضمن الالتزام والفرق بينهما ظاهر وأما ما أي

يوجد عند التوقف بحيث أن هذا يؤثر في هذا وهذا يؤثر في هذا وهذا غير موجود بل الموجود الاستلزام تحصل أن كون المطابقة لاستلزام الالتزام غير محقق (قوله وفي عبارة المصنف تسامح) أي يهدف مضاف بقول

على أن سلب الغير لازم ذهني لكل معنى من المعاني بحيث يلزم من حصوله في الذهن حصوله فيه وليس بصحيح فالتصور كثيراً من المعاني مع الفلفة عن سلب غيرها عنها ولو صح لاستلزام كل تصور تصديقاً وهو باطل قطعاً نعم سلب الغير لازم بين المعاني الأعم وهو أن يكون تصور المزموم مع تصور الالتزام كافياً في الجزم بينهما باللزوم والتزوم المعترف بالالتزام هو الالتزام بين المعاني الأخص وهو أن يكون تصور المزموم مستلزماً لتصور الالتزام (قوله لم يعلم أيضاً وجود لازم ذهني لكل ماهية مركبة) أقول قد يتوهم أن مفهوم الكلية والجزئية بل مفهوم التركيب لازم ذهني لكل معنى مركب فيكون التضمن مستلزماً للالتزام وهو باطل لأننا قد تصور معنى مركباً مع الذهول عن كونه مركباً وعن مفهوم

المصنف ومن هنا نين عدم استلزام التضمن الالتزام أي نين عدم نين الاستلزام (قوله بل عدم نين الاستلزام) والفرق بينهما ظاهر لأن الثاني صادق بالوجود في نفس الأمر بخلاف الأول فإنه غير مجامع للوجود في نفس الأمر

فالمصنف يترقبه إذا رجع إلى وجدته والمكار ينكره ويقول لأن لم تحقق الذهول عن سائر الأعيان إنما التحقق الذهول عن الشعور وهو لا يستلزم عدم الشعور فقد رده قدس سره هنا في تماميته والجزم بعدم الاستلزام في بعض تصانيفه مبني على الخللين من الأضاف والمكابرة وقد يستدل على عدم الاستلزام بأن جميع المفهومات إذا أخذت بحيث لا يشذ عنها شيء فهي مطابقة وليس له لازم ذهني والا لزم خلاف المفروض وفيه أن تلك الجملة موصوفة بعدم التام وبأنه لا يشذ عنها شيء وكل واحد منها خارج عنها لآضافها به فدلالة اللفظ الموضوع لها عليه التزامة ولا ينافي دخوله فيها باعتبار أنه مفهوم من المفهومات فتدبر (قوله أن سلب الغير إلى آخره) السلب يطلق على ما يقابل الإيجاب أعني ادراك لا وقوع النسبة وعلى ما يقابل الثبوت أعني الاستثناء والا لوقوع الذي هو المعلوم وكذلك المعنى يطلق على الصورة الذهنية التي هي العلم وعلى ذي الصورة الذي هو المعلوم فعلى الأول المراد بالحصول في الموضعين حصول نفسه وعلى الثاني حصول صورته (قوله وليس صحيح الخ) أورد المتع في صورة الدعوى والسند في صورة الدليل مبالغة (قوله ولو صح الخ) قضى بعدم المتع (قوله نعم الخ) بيان لمنشأ غلط الزاعم (قوله وهو باطل) والا لزم من ادراك أمر ادراك أمور غير متماثلة ولأن الوجدان يكذبه (قوله لازم بين المعاني الأعم الخ) المراد هنا باللازم ما يمتنع اعتكافه عن الشيء محملاً كان أولاً (قوله قد يتوهم الخ) منشأ هذه الشبهة أيضاً اشتباه لازم بين المعاني الأعم باللازم بين المعاني الأخص وحاصل الجواب منع كونه ينسب بالمعنى الأخص وهو المعترف بالالتزام وكلفة بل للاضراب أو الترقى بانضمام التركيب إلى الأمرين وقد يتوهم أيضاً أن التضمن فهم الجزء من حيث كونه جزءاً والجزئية مفهوم خارج عن ذات الجزء فيكون التضمن مستلزماً للالتزام والجواب أن التضمن فهم الجزء بسبب كونه جزءاً لا بوصف كونه جزءاً فالجزئية تمليلية لا قيدية

(قوله لانها لا يوجدان الا معها) لما كانت هذه الملة خفية أقام عليها دليلا بقوله لانها تابعان وحاصله انها تابعان لها والتابع لا يوجد بدون المتبوع ينتج انها لا يوجدان الا معها واذا كانا لا يوجدان الا مع المطابقة صح قولنا في الدعوى انها مستلزمان للمطابقة ثم انه لاشك ان مفهوم الدعوى وهو يلزم من وجودها وجود المطابقة غير مفهوم الملة وهو انها لا يوجدان الا اذا وجدت المطابقة فصح الدليل حينئذ (قوله وفي هذا البيان) اي الدليل (١٨٩) نظر (قوله لان التابع في

الضمن) اي الذي وقع عمولا في الصغرى (قوله منضاها) اي الصغرى فيكون نقضاً تفصيلاً ثم ان الجنية تارة تكون جنية تهيد وتارة تكون جنية اطلاقاً نحو الانسان من حيث هو حادث ومثال الاول بدن الانسان من حيث الصحة والمرض موضوع علم الطب وتارة تكون للتعاين نحو النار من حيث هي مسخنة حارة والجنية اذا كانت عين المحي كانت للتقيد قالوا قلنا التضمن تابع فضاه ان التبعية تصدق على التضمن لا ان مفهوم التضمن هو عين مفهوم التابع كقولك زيد انسان فان المتكلم لم يقصد ان مفهوم هذا هو مفهوم هذا وانما قصد ان زيد من افراد الانسان والا كان كذباً فبني ما نحن فيه ان التابع يحد على التضمن فالمراد من التضمن الذات

التضمن والالتزام فيستلزمان المطابقة لانها لا يوجدان الا معها لانها تابعان لها والتابع من حيث انه تابع لا يوجد بدون المتبوع وانما قيد بالجنية احترازاً عن التابع الاشم كالحرارة للنار فانها تابعة للنار وقد توجد بدونها كما في الشمس والحركة وأما من حيث انها تابعة للنار فلا توجد الا معها وفي هذا البيان نظر لان التابع في الصغرى ان قيد بالجنية منضاها وان لم يقيد بها الكلية والجسمية فليس شيء منها لازماً ذهنياً يلزم من تصور الملزوم تصوره وقد يدعي هنا أيضاً اننا نجزم بمجاوز أن يتصل بعض المعاني المركبة مع الفظة عن جميع المفهومات الخارجة على قياس ما قيل في المطابقة فلا يكون التضمن مستلزماً للالتزام (قوله لان التابع في الصغرى ان قيد بالجنية منضاها) (قوله أيضاً) أي كما يدعي في عدم استلزام المطابقة للالتزام (قوله اننا نجزم بمجاوز الخ) فهو امكان وقوي أو في نفس الامر لدخول الجزم عليه فيفيد عدم الاستلزام (قوله على قياس الخ) حال من قائل نجزم أي قائلين على قياس ما قيل في المطابقة فهذا في الدليل وقوله أيضاً في المديعي فلا تكرر (قال وفي عبارة المصنف تساع) حيث حذف المضاف اعتياداً على فهم المتكلم أي تبين عدم تبين استلزام في التابع التساع آسان كرفن بأكبر ويستعملونه فيما يكون في العبارة تجوز والقرينة ظاهرة للدلالة عليه (قال لان التضمن والالتزام تابعان) لان فهم الجزء واللازم من اللفظ بتوسط فهم الكل منه وان كان فهم الجزء مطلقاً متقدماً على فهم الكل وفهم بعض اللوازم أعني الملكات متقدماً على ملزوماتها أعني الاعداد وامامنا ما قيل بنسبة التضمن والالتزام للمطابقة من حيث ان ما يقتضي الدلالات الثلاث أعني الوضع يقتضي المطابقة أولاً وبالذات والتضمن والالتزام ثانياً وبالمعرض فيكونان تابعين لهذا الوجه مستلزمين لها ولا ينافي ذلك كون المطابقة تابعة للتضمن بوجه آخر فستط ما أورده الشارح في شرح المطالع من ان الامر في التبعية بالمعكس ضرورة ان فهم الجزء سابق على فهم الكل ففيه بحث لان ما له التبعية في القصد وقد منع السيد قدس سره عدم وجدان التابع في القصد بدون المتبوع في القصد كما سافر للحج وكذا ما قيل ان الواضع جعل بالوضع اللفظ بحيث يلزم من العلم به العلم بالمدلول المطابق واستبح هذه الحجية كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى التضمني والالتزامي بواسطة ان فهم الكل متأخر عن فهم الجزء وفهم الملزوم يتمتع بدون فهم اللازم فالامر في الدلائل على عكس تحقق المدلولين فالاعتراض ناشئ عن عدم الفرق بين الدلالة والمدلول وفيه بحث لانه ان أراد الاستتباع في القصد فهم لكن لا يبعد المطلوب كما عرفت وان أراد الاستتباع في التحقق فنوع لا بد له من دليل (قال احترازاً عن التابع الاعم) من متبوعه الخاص في التحقق سواء كان معلولاً له أو معلولاً لملة أخرى وسواء قلنا ان الواحد النوعي معلول لملة أو ما معلول لملة معينة والجنية تهيد الاحتراز عن دخوله في

ومن التابع المفهوم قل قيدنا التابع المحمول في الصغرى بالجنية فتشأ الى الاتحاد في المفهوم لانه لو كان المتصور له الصدق لما احتيج للعينية لانه حاصل بدونها فلا تفرق لها لو زيدت الا النظر للعينية لان الجنية قد قصد بها المفهوم ولو أريد الاتحاد لم يصح حينئذ فتح الصغرى حينئذ لا نعلم ان ذات التضمن ذات التابع (قوله منضاها) اي فيكون القياس صحيحاً من حيث الصورة باطلاً من حيث المادة

(قوله لم يتكرر الحد الوسط) أي فيكون القياس قاسد الصورة صحيح المادة فلا يصح الدليل فلا يكون من النقص التفصيلي أو الاجمالي أو المعارضة لأن هذه إما تكون بمسحة صورة الدليل (قوله ويمكن أن يجاب الخ) حاصله أنا لا نجعله قيداً للصغرى ولا للكبرى والأصل ضمن تابع والتابع لا يوجد بدون المتبوع في حالة كونه تابعاً ينتج التضمن لا يوجد بدون المطابقة في حالة كونه تابعاً فتم الدليل بجمله قيداً للحكم أي المحكوم به في الكبرى لكن فيه شيء وذلك أن النتيجة خلاف المقصود لأن المقصود أن التضمن لا يوجد (١٩٠) بدون المطابقة مطلقاً وهذا الاعتراض أشار له الشارح بقوله نعم اللازم الخ (قوله

لم يتكرر الحد الاوسط فلا ينتج المطلوب ويمكن أن يجاب عنه بأن الحيثية في الكبرى ليست قيداً للاوسط بل للحكم فيها فيفكر الحد الاوسط نعم اللازم من المقدمتين أن التضمن من حيث أنه تابع لا يوجد بدون المطابقة وهو غير المطلوب والمطلوب أن التضمن مطلقاً لا يوجد بدون المطابقة وهو غير أقول وذلك لأنك إذا قلت التضمن تابع من حيث هو تابع فإن أردت أن التضمن نفس مفهوم التابع كما يفهم من هذه العبارة كان كافياً قطعاً لأن التضمن فرد من أفراد التابع لأن نفس مفهومه وإن أردت معنى آخر فلا بد من تصويره حتى يتشكل عليه (قوله ويمكن أن يجاب عنه بأن الحيثية في الكبرى ليست قيداً للاوسط بل للحكم فيها) أقول يعني إن قولنا من حيث هو تابع في قولنا والتابع من حيث هو تابع لا يوجد بدون المتبوع متعلق بالمحكوم به أعني لا يوجد لا بالمحكوم عليه الذي هو التابع حتى يلزم عدم تكرار الاوسط فيصير الكلام حينئذ هكذا التضمن تابع للمطابقة وكل تابع لا يوجد بدون متبوعه من حيث هو تابع ينتج أن التضمن لا يوجد بدون متبوعه الذي هو المطابقة من حيث هو تابع ولا يخفى عليك أن قيد الحيثية في الكبرى لا يجوز أن يكون من تمة المحكوم عليه لأنك إذا قلت التابع من حيث هو تابع لا يوجد بدون متبوعه وجعلت قولك من حيث هو تابع متعلقاً بالتابع فإن أردت بالتابع من حيث هو تابع مفهوم التابع كان المعنى أن

موضوع الكبرى إذا كانت قيداً له وعن دخوله في الحكم إذا كانت قيداً للمحكوم به (قوله فإن أردت الخ) يعني إن الحيثية إذا كانت عين المحبت كان معناه الإطلاق وأنه لا قيد هناك حتى قيد الأخلاق أيضاً ولا شك أن ثبوت التضمن مقيداً بهذا الاعتبار يستفاد منه أمحاده به في المفهوم إذ الاتحاد في الصدق حاصل بدون اعتبار الحيثية فادفع ما توهم من أن اللازم أن التضمن ثابت له مفهوم التابع لا أنه عنه (قوله يعني الخ) حاصله اختيار الشق الثاني وثابت تكرار الاوسط بجمله متعلقاً بالمحكوم به ولما كان الجيب موجهاً لكلامه بكنهه الاحتمال فقدما يتعرض الشارح لاثباته وتعرض قدس سره لذلك بقوله ولا يخفى الخ تقريباً في الجواب (قوله فإن أردت بالتابع) يعني أن أردت بالموضوع مفهوم التابع يلزم أمران أحدهما بالنسبة إلى نفس الموضوع وهو كون القضية طبيعية والثاني بالنسبة إلى الحيثية وهو أن لا يكون للقضية مفهوم محصل عند العقل لأنه حينئذ يكون معناه مفهوم التابع من حيث أنه مفهومه لا يلاحظ معه شيء آخر لا يوجد بدون المتبوع فإنه إذا قيد لا يوجد بدون المتبوع أيضاً وما قيل في بيانه من أنه لا يوجد

من حيث أنه تابع) الأولى تأخير هذه الحيثية إلا أن يقال أنه قدما نظراً لحكاية ما قدم في القياس (قوله أن التضمن مطلقاً) أي من غير التقيد بالحيثية (قوله وهو غير لازم) أوجب بأن الحيثية لازمة للتضمن والالتزام بالقضية المقيدة لازمة للقضية المطلقة فكانت النتيجة قول التضمن لا يوجد بدون المطابقة فاطلاقها مساو لتقيدها وهو عين المدعى فقله وهو غير لازم فيه نظر بل هو لازم باعتبار ما قلنا من أن المقيد مساو للمطلق وبهذا فاقدم بشرح صفة جعل الحيثية قيداً في موضوع الكبرى لأنه قال أن بجمله قيداً في محمول الصغرى لم يتكرر الحد الوسط فظاهره أن الفساد إنما نشأ من عدم التكرار ولو لم يفتت

للتكرار لصح التقيد مع أنه لا يصح جعلها من تمة موضوع الكبرى كانت للإطلاق أو لتقيده لأنه إذا جعلت قيداً لازم من الموضوع وكانت للإطلاق وأريد بالتابع المفهوم يصير المعنى والمفهوم التابع من حيث هو تابع لا يوجد الخ وهو غير صحيح لأن الكبرى حينئذ تكون طبيعية وشرط إنتاج الأول أن تكون الكبرى كلية بل يلزم عليه فساد آخر لأن المعنى حينئذ التابع من حيث ذاته لا يوجد بدون المتبوع وهو باطل لأنه قد يوجد بدون المتبوع إذا كان أمراً فإن كانت لتقيده أو لتبطل لزم تقيده الشيء بنفسه أو تبطل الشيء بنفسه فتبين جملته قيداً للحكم في الكبرى والقضية المطلقة مساوية للمقيدة

(قوله والدال بالمطابقة) اعلم ان اللفظ الدال بالمطابقة ثلثة يشلق به وضع واحد (١٩١) كالاسان للحيوان الناطق وثارة

يتعلق به وضمان كرامي
الحجارة فانه لفظ دال
بالمطابقة على المعنى المركب
وقد تعلق به وضمان وضع
باعتبار راي ووضع باعتبار
الحجارة وأما الهيئة
الاجنبية فلم يتعلق بها وضع
أصلاً وما قالوه من
الوضع النوعي ففني
المركبات الاسنادية (قوله
ان قصد بجزئته منه) أي
قصداً جارياً على قانون
الوضع احترازاً عما اذا
قصد من زاي زيد رأسه
ومن الياء يده (قوله
كرامي الحجارة) أي ان
لم يجعل علماً وكذا غلام
زيد وعبد الله وعبد الرحمن
(قوله فان الرامي) أي
ونحوه من اسم الفاعل
المراد به الحدث ولا بد
من التقيد بهذا التقيد
احترازاً من لابن وتامر
فان المقصود منه الذات
لا الحدث اذ المقصود
ذات قام بها ذلك الشيء
(قوله على رمي منسوب
الح) فيه ان اسم الفاعل
المحوظ منه أولاً الذات
وأما الفعل فان المحفوظ
منه أولاً النسبة كما قرر
في رسالة الوضع وكلام
الشارح هنا يقتضي ان

لازم من المتقدمين قال (والدال بالمطابقة ان قصد بجزئته الدلالة على جزء منضاه فهو المركب
كرامي الحجارة والافوالمقرد) (أقول) اللفظ الدال على المعنى بالمطابقة اما ان قصد بجزء منه
الدلالة على جزء منضاه أو لا قصد فان قصد بجزء منه الدلالة على جزء منضاه فهو المركب كرامي
الحجارة فان الرامي مقصود منه الدلالة على رمي منسوب الى موضوع ما والحجارة مقصود منه

مفهوم التابع لا يوجد بدون المتبوع فلا تكون القضية كلية بل طبيعية فلا تصلح كبرى للشكل الاول
بل لا يكون لها معنى محصل وان أردت به تحليل انصاف ذات التابع بوصف التبعية بهذه الهيئة
أو تقيد بها كان تحليلاً أو قيداً لشيء بنفسه وهو قاسد أيضاً فتعين ان الهيئة متعلقة بالمحكوم
وهو يكون المعنى ان كل تابع لا يوجد بدون متبوعه موصوفاً بالتبعية لذلك المتبوع فلا يرد التابع
لاعم فانه لا يوجد بدون متبوعه موصوفاً بالتبعية له لكن يجبه حينئذ ما ذكره الشرح من ان
اللازم من الدليل حينئذ ان التضامن والالتزام لا يوجدان بدون المطابقة موصوفين بصفة التبعية
بالمطابقة والمقصود انها لا يوجدان بدونها مطلقاً ومنهم من قال صفة التبعية لازمة للماهية التضامن
لمفهوم التابع أصلاً فلا محصل لتقيد سلب وجوده بقوله بدون المتبوع ففيه انه يقتضي ان لا يكون
لفظنا لا توجد الأوبة بدون النبوة معنى محصل وكذا ما قيل من انه وان كان له معنى محصل لان
أحد المتضامين لا يوجد بدون الآخر الا انه لا يدخل له فيما نحن فيه لانه لا إجمال فيها لا دخل له في
المقام انه ليس معنى محصلاً (قوله وان أردت الى آخره) أي ان أردت به ذات التابع وما يصدق
عليه حينئذ تكون الهيئة غير المبحث والقرض انها قيد للموضوع فهي اما تحليل انصاف الذات
بالتضامن فيكون المعنى كل ذات موصوفاً بالتبعية لأجل انه موصوف بها فلزم تحليل الشيء بنفسه
أنه تحليل الانصاف بالتبعية بالانصاف بالتبعية * واما تقيد انصاف الذات بالتضامن فانه كل
ذات موصوفاً بالتبعية قيداً بكونه موصوفاً بالتبعية فلزم تقيد الشيء بنفسه (قوله فتعين الى
آخره) أي اذا بطل تعليقاً بالمحكوم عليه تعين تعليقاً بالمحكوم به اذ لا ثالث بأن يكون حالاً
من ضمير لا يوجد مقدماً عليه للتوسع في الظرف وتخصيل هذا الكلام ما ذكره قدس سره في
حواشي المطالع ان قولك من حيث كذا قد يراد به بيان الاطلاق وأنه لا قيد هناك كما في قولك
الانسان من حيث هو انسان وقد يراد به التقيد كما في قولك الانسان من حيث انه يصح وعرض
موضوع الطب وقد يراد به التحليل كما في قولك النار من حيث انها حارة تسخن (قوله لكن
يجبه حينئذ الح) أي حين اذ جعل الهيئة قيداً للمحكوم به قيل لتقيد المحكوم به بالهيئة اعتباراً ان
أحدها ان يكون قيداً للحدث حينئذ تعد النتيجة مقيدة والثاني ان يكون قيداً لانتساب الحدث
الى الفاعل فيقول حينئذ الى المشروطة أو العرفية العامين كأنه قيل وكل تابع مادام تائماً لا يوجد
بدون المتبوع والصعري دائماً والدائمة مع احدي العامين نتج دائماً كما هو المذكور في الموجبات
فيتبع التضامن والالتزام لا يوجدان بدون المتبوع دائماً وهو المطلوب أقول القضية حينئذ تكون
منقوضة بالتابع الاعم لانه بشرط كونه موصوفاً بالتبعية يوجد بدون المتبوع الخاص كالحرارة
فانها بشرط انصافها بصفة التبعية توجد بدون النار في الشمس نعم انها لا توجد مقيدة بصفة التبعية
له بدون تدبر (قوله ومنهم من قال الى آخره) أراد به المحقق التفاضل ورد قدس سره في

المحفوظ من اسم الفاعل أولاً الحدث وأجيب بأن المقام مقامان مقام ملحوظية ومقام مقصودية والكلام الآن في المقام الثاني لا

الدلالة على الجسم المعين ومجموع المعنيين معنى رامي الحجارة فلا بد ان يكون اللفظ جزءه وان يكون
جزءه دلالة على معنى وان يكون ذلك المعنى جزءاً للمعنى المقصود من اللفظ وان يكون دلالة جزء
اللفظ على جزء المعنى المقصود مقصودة فيخرج عن الحد ما لا يكون له جزء أصلاً كهمزة الاستفهام وما
والالتزام قائماً لم يوجد بدون هذه الصفة لم يوجد مطلقاً فهذه القضية المقيدة ملزمة للقضية
المطلقة والاولى في بيان استلزامها للمطابقة أن يقال ما يستلزم من الوضع المستلزم للمطابقة
فيستلزمها قطعاً (قوله ومجموع المعنيين معنى رامي الحجارة)

حواشي المطالع بأنه ان أراد به التأخر في الوجود فقد بان بطلانه وان أراد انها مقصودان تبعاً
ضرورة ان المقصود الاصيل من وضع اللفظ لمعني دلالاته عليه واما دلالاته على جزءه أو على لازمه
فمقصودة بالتبع ورد عليه ان المقصود بالتبع قد يوجد بدون المقصود بالذات كما في قطع المسافة
للعج انتهى ولعله ترك هذا لان فهم الجزء من اللفظ متأخر في الوجود عن فهم الكل وان كان
فهمه في ذاته متقدماً عليه سواء قلنا ان فهم الكل عين فهم الجزء بالذات مغاير له بالاعتبار كما ذكر في
شرح مختصر الأصول للضدي أو قلنا بتأخيرها بالذات (قال الدال بالمطابقة) لم يقل الدال على
المعنى المطابق ليكون صريحاً في ان المقسم هو اللفظ الموضوع باعتبار الدلالة المطابقة بخلاف الدال
على المعنى المطابق فإنه يشمل الدال على المعنى التضمني والالتزامي أيضاً فلا بد من اعتبار قيد الحقيقة
لاخراج الدال عليها (قال ان قصد مجزئه الى آخره) لاشك في ان اللفظ انما عرض له التركيب
حين الاستعمال وقصد افادة المعاني الكثيرة فان الواضع ابداه انما وضع الالفاظ لمعانيها متفرقة
والمركب من حيث انه مركب انما صار موضوعاً بوضع الاجزاء كما صرح به السيد قدس سره
والاستعمال عبارة عن ذكر اللفظ وارادة المعنى فهم ان القصد معتبر في التركيب ولما كان الافراد
عبارة عن عدم التركيب كان معناه عدم القصد وان التركيب والافراد لا يجتمعان في اللفظ في حالة
واحدة فلذا اعتبر المتأخرون القصد في ترميزها وليس مبناه على ان الارادة معتبرة في الدلالة على
ما وهم اذ لو كان كذلك لما احتجج الى اعتبارها واما الاكتفاء على اعتبار الدلالة وعدمها كما وقع
في عبارة المتقدمين فغير صحيح لانه يستلزم اجتماع الافراد والتركيب في مثل عبد الله وتأبط شراً
وذلك يستلزم ان يجري احكام الافراد والتركيب المعنوية من كونه كلياً ومجزئاً وقضية وجزءه
قضية وافادة القائمة الثابتة وعدمها واللفظية من الاعراب والبناء وصحة كونه مستنداً اليه وعدمه
في حالة واحدة وذلك بين البطلان واعتبار قيد الحقيقة لا يدفع ذلك لان الحيتين حاصلتان فيه
معاً انما يدفع ذلك انتفاض تعريف أحدهما بالآخر قدبر ولا تصح الى ما قيل ان قيد الحقيقة مغن
عن اعتبار القصد ولا الى ما قيل ان اعتبار القصد يوجب خروج المركب عن ترميزه حين انتفاء
القصد ولا الى ما يجب به عنه من ان المعتبر تقدير القصد فان كل ذلك من المفوتات (قال فان
قصد مجزئه منه الى آخره) قصداً جارياً على قانون الوضع كما صرح به الشارح في شرح المطالع
فلا يرد نحو زيد اذا قصد مجزئه منه الدلالة على جزءه معناه على خلاف قانون الوضع والمراد من
قصد الدلالة ان يعتبر تلك الدلالة في افادة المعنى المقصود من اللفظ سواء كان المقادير صحيحاً أو باطلاً
فيشمل المركبات البديهية بطلان مدلولها والمركبات المجازية نحو رمي بدر وما قيل ان التعريف

الاول ولما قال الشارح
مقصود منه الدلالة الخ (قوله على
الجسم المعين) ان ارد بالتعيين
الشخصي فغير مسلم وان
أريد النوعي فالنوعى غير
سروى وأجيب بان مختار
الشفق الثاني والكلبي
موجود في ضمن الجزئي
قائداً طرح الجزئي طرح
الكلبي (قوله ومجموع
المعنيين الخ) فيه ان عدنا
معنى ثالثاً وهو النسبة
وأجيب بان القصد هنا
المركب وهو ماد جزؤه
على جزء معناه والنسبة
الدال عليها الهيئة (قوله
كرامى الحجارة) من
المعلوم ان الذي قصد من
اللفظ معناه والدال غير
معنى اللفظ فكيف قوله
فان قصد مجزئه منه الدلالة
الخ الى ان قال كرامى
الحجارة فالاولى ان يقول
فان قصد مجزئه منه معناه
(قوله وان يكون لجزءه دلالة
على معنى) وسواء كان هذا
المعنى ثابتاً لهذا اللفظ أو لا
أي سواء كان صحيحاً أو
فاسداً كان يتوهم ان مدلول
رامى الحجارة الذهب

يكون له جزء لكن لا دلالة له على معنى كزبد وما يكون له جزء دال على المعنى لكن ذلك المعنى لا يكون جزء المعنى المقصود كعبد الله علما فان له جزءاً كعبد دالا على معنى

أقول يعني أن هذا المجموع معني مطابق لهذا اللفظ يدل عليه مطابقة وذلك لأن المطابقة دلالة اللفظ على المعنى الموضوع له سواء كان هناك ضم واحد كدلالة الإنسان على الحيوان التام أو أوضاع متعددة بحسب أجزاء اللفظ والمعنى كرمي الحجارة مثلا فإن الجزء الأول منه موضوع لمعنى والجزء الثاني لمعنى آخر فإذا أخذ مجموع المعنيين مما كان مجموع اللفظ موضوعا لمجموع المعنى لأوضح عين اللفظ لبيان المعنى

منقضى بلفظ الانسان اذا ضم اليه مهمل فلا بد ان يقال بكل جزء منه قدفوع لانه خارج عن المقسم لانه الدال بالمطابقة أو الدال بالوضع والمجموع ليس بموضوع لا بوضع العين ولا بوضع الاجزاء وما قيل انه يصدق التعريف على نحو ضرب والتقييد بالاجزاء المرتبة في السمع مالا دليل عليه قدفوع بان المقصود من نحو ضرب دلالة مجموع المادة والصورة على مجموع المعنى لادالة الجزء على الجزء. (قوله يعني ان هذا المجموع الخ) لما كان المقسم الدال بالمطابقة فلا بد من تحقق الوضع في المركب من حيث انه مركب وكان فيه خفاء ازاله قدس سره ببيان ان له من حيث التركيب وضاً باعتبار ما يدخل في الدال وهو وضع اجزائه لاجزاء متناه وانما قيدها بالحيثية لان للمركب وضاً نوعياً باعتبار هيئته لكن لا مدخل له في التركيب والافراد فان المعبر فيها الاجزاء المرتبة في السمع كما سبق. (قال فان الراي مقصود الدلالة) أي الغرض منه تلك الدلالة وان

(قوله على المعنى) أي على
جزء المعنى كما في نسخة
(قوله كعبه اقتضاه) وأما
لو كان غير علم فهو من قيل
راس الحمار

(قوله شخص انساني) لم يقل فرد انساني لان ملاحظة الشخصية عبارة عن ملاحظة الماهية مع تشخصها بخلاف ما لو قال فرد فان هذه اللفظة لا تعني التشخص فانه يقال زيد فرد من افراد الكاتب (قوله الماهية الانسانية الخ) حاصل الفرق بين عبد الله والحيوان التاطق حين (١٩٤) جعلهما علما عليين ان اجزاء عبد الله تدل على معنى خارجي بخلاف

والحيوان التاطق فانه اجزائه دالة على معنى فان قيل اذا كان الفرض انها علما فلا معنى للدلالة للاجزاء على معنى اذ ظاهرا ان اجزائها كاجزاء زيد واحرف زيد لا تدل على معنى أصلا حين الملية وأجيب بان الدلالة تلك الالفاظ داخل بالنظر لذاتها لا بالنظر لكونها اعلاما في حالة كونها اعلاما ملاحظ كونها غير اعلام فتكون دالة (قوله والا فهو المفرد) أي والا يوجد ما ذكره وعدم وجود ما ذكره صادق بانشاء الجزئية وبانضمام الدلالة وبانضمام المعنى المقصود بانشاء القصد (قوله سواء لم يكن له جزء) أخذ هذا من تسلط النبي على قوله بجزئه وقوله او كان له جزء ولم يدل الخ - أخذ هذا من تسلط النبي على معنى دالة وقوله أو هذا من تسلط النبي على قوله لا يكون الخ أخذ

وهو العبودية لكنه ليس جزء المعنى المقصود أي الذات المشخصة وما يكون له جزء دال على جزء المعنى المقصود ولكن لا يكون دلالة مقصودة كالحيوان التاطق اذا سمي به شخص انساني فان معناه حينئذ الماهية الانسانية مع التشخص والماهية الانسانية مجموع مفهومي الحيوان والتاطق فالحيوان مثلا الذي هو جزء اللفظ دال على جزء المعنى المقصود الذي هو الشخص الانساني لانه دال على مفهوم الحيوان ومفهومه جزء الماهية الانسانية وهي جزء المعنى المقصود لكن دلالة الحيوان على مفهومه ليست بمقصودة في حال الملية بل ليس المقصود من الحيوان التاطق الا الذات المشخصة والا يأنم بقصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه فهو المفرد سواء لم يكن له جزء أو كان له جزء ولم يدل على معنى أو كان له جزء دال على معنى ولا يكون ذلك المعنى جزء المعنى المقصود من اللفظ كعبده أو كان له جزء دال على جزء المعنى المقصود لكن لم يكن دلالة مقصودة فالدلالة على الالفاظ الاربعة فان قلت المفرد مقدم على المركب طبعاً فام آخره وضما ومخالفة الوضع الطبع في قوة الخطأ عند المحصلين فقول للمفرد والمركب اعتباران • أحدهما بحسب الذات

بل وضع أجزائه لاجزائه والمطابقة تم القليلين بما (قوله وهو العبودية لكنها ليست جزء المعنى المقصود أي الذات المشخصة) أقول وذلك لان العبودية صفة للذات المشخصة وليست داخلية فيها بل خارجة عنها وكذلك لفظ الله يدل على معنى لكن ليس ذلك المعنى أيضاً جزءاً للذات المشخصة وهو ظاهر وانما قال كعبده علماً لانه اذا لم يكن علماً كان مركباً اضافياً كرامي الحجارة وكذا الحيوان التاطق اذا لم يكن علماً كان مركباً حقيقياً من الموصوف والصفة (قوله وهي جزء معنى اللفظ المقصود) أقول أي الماهية الانسانية جزء المعنى المقصود فيكون مفهوم الحيوان أيضاً جزء

للذات المشخصة والقوازم تشبه بالذاتيات أزال الحقايق قوله وذلك الخ (قوله وهو ظاهر) ولذا لم يتعرض له الشارح (قال شخص الانساني) انما لم يقل فرد لان الشخص قال بالنسبة الى الذاتيات بخلاف الفرد فانه أعم فمعنى انساني ان الانسان ذاتي له فيترتب عليه قوله فان معناه حينئذ الخ بلا مرية (قوله فيكون مفهوم الخ) تميم لكلام الشارح بضم مقدمة مطوية في كلامه تركه لظهوره (قال سواء لم يكن الخ) يعني ان النبي داخل على القصد المفيد والتي متوجه الى القيد لا الى أصل القصد ولما كانت القيود متعددة كان النبي القصد المفيد بها صور متعددة فاقيل ان عبارة التعريف محمولة على خلاف ما يتبادر في استعمال المحاورات من توجه النبي الى القيد مع بقاء الاصل توهم على ان رجوع النبي الى القيد والاصل شائع في استعمالات الفصحاء والكلام المجيد (قال ومخالفة الوضع الطبع) أي من غير داع في الصراع القوة تواني أي ليس بخطأ لكنه في قوة في التبصير (قال للمفرد والمركب اعتباران) أي لفظهما اعتباران عم الاعتبارين لهما أولاً ثم خص البيان باعتبار المفرد اشارة الى ان مدار الجواب يحقق اعتباري المفرد اذ حاصله ان مفهوم المفرد مؤخر عن

كان له جزء دال على جزء المعنى المقصود ولم يكن الخ) أخذ من تسلط النبي على القصد فالقيود المشبهة في المركب أربعة من فتلاحظ في مفهوم المفرد تسلط النبي على كل واحد منها (قوله يتناول الالفاظ الخ) أي بسبب اعتبار تسلط النبي على القصد وعلى كل قيد من القيود التي قيد بها (قوله للمفرد والمركب اعتباران) أي لذين اللفظين اعتباران أي لكل واحد من هذين

الفتن اعتباران (قوله وهو ماصدق عليه الفرد) أي لفظ مفرد (قوله من زيد وعمرو) بيان لما صدقات المفرد (قوله كالكتاب مثلا الخ) ان قلت لاى شيء عم الشارح أولا حيث قال للمفرد والركب اعتباران أحدهما الخ ثم خص الكلام ثانياً بالمفرد قلت انما خصه ثانياً بالمفرد اكتفاء بذكره كذا قرر بعض الاشياخ والاولى ان يقال انه انما خصه ثانياً بالمفرد لان المتطور له في السؤال والجواب الآتي الاعتباران في المفرد وذكر المركب اولاً لقادة ان الاعتبارين المذكورين ليسا قاصرين على المفرد وقوله اعتباران أشار بهذا الى ان ذلك كاف وان لم يكن ذلك ثابتاً في الواقع (قوله فسلم) أي لان زيدا موجود قبل وجود قولك زيد قائم (قوله م والتعريف ليس بحسب الذات) أي ليس ملحوظاً ومنظوراً فيه الذات وقوله بل بحسب المفهوم أي بل المتطور فيه للمفهوم (قوله فان القيود في مفهوم المركب وجودية) (١٩٥) فيه ان المركب أمر اعتباري وانا كان كذلك فكيف

وهو ما صدق عليه المفرد من زيد وعمرو وغيرها وثانيها بحسب المفهوم وهو ما وضع اللفظ بازائه كالكتاب مثلا قاله مفهومنا هو شيء له الكتابة وذاتاً هو ماصدق عليه الكتاب من أفراد الانسان فان عني بقولكم المفرد مقدم على المركب طبعاً أن ذات المفرد مقدم على ذات المركب فسلم ولكن تأخير ههنا في التعريف والتعريف ليس بحسب الذات بل بحسب المفهوم وان عني به أن مفهوم المفرد مقدم على مفهوم المركب فهو ممنوع فان القيود في مفهوم المركب وجودية وفي مفهوم المفرد عدمية والوجود في التصور سابق على عدم فلذا أخر المفرد في التعريف وقدمه في الاقسام والاحكام لانها بحسب الذات وانما اعتبر في القسم دلالة المطابقة لا التضمن ولا الالتزام لان المتبر في تركيب اللفظ وافراده ذلك المعنى المقصود لان جزء الجزء جزء (قوله وانما اعتبر في المقسم) أقول أي انما اعتبر في المقسم المطابقة وحدها ولم يعتبر الدلالة مطلقاً بحيث يندرج فيها التضمن والالتزام أيضاً وانما اعتبار التضمن

المركب وان كان ما يصدق عليه مقدماً والتعريف بحسب المفهوم ولم يقل لكل من المفرد والمركب مفهوم وما صدق عليه على طبق ما ذكر في الكتاب إشارة الى ان التقديم والتأخير دأر على اعتبار ذينك الحالين لاعل تحقيقهما في نفسها (قال فان القيود الى آخره) المراد بالوجودي ما لا يدخل السلب في مفهومه والمعدي بخلافه (قال فلذا) أي لتحقيق الاعتبارين في المفرد (قال لانها بحسب الذات) أي المقصود منه تحصيل للاقسام وان كان فيه ضم القيود الى مفهوم مشترك (قوله اي انما اعتبر في المقسم الخ) لما كانت عبارة الشارح تحتمل معنيين اعتبار المطابقة وعدم اعتبار التضمن والالتزام بدلهما كما هو الظاهر واعتبار المطابقة وحدها وعدم اعتبارها معها وذلك بأن يكون الاطلاق في قوله دلالة المطابقة قرينة للتقييد بقيد فقط ويستفاد بمجونه ذلك التقييد قيد معها في قوله لا التضمن والالتزام خصه قدس سره بالأحتمال الثاني بقرينة ان الاحتمال الاول يبيد لا يذهب اليه الوهم وان كان ظاهر البارة موهم له لانه لا يسبق الوهم الى ترك ما هو مقصود بالذات واعتبار ما هو مقصود بالتبع (قوله ولم يعتبر الدلالة مطلقاً) أي معنى قوله لا التضمن والالتزام لم يعتبر التضمن والالتزام

التقسيم ضم قيود متبينة الى المفهوم في التقسيم الحقيقي أَوْضَحَ قيود متخالفة في الاعتباري فالتقسيم حينئذ انما هو للمفهوم لا للأفراد وأوجب بان قوله لانها بحسب الذات أي لان المقصود من التقسيم الذات أي الماصدقات أي المقصود من التقسيم تحصيل الماصدقات لذلك الامر الكلي مثلا القصد من ضم ناطق وصاحل للحيوان تحصيل ماصدقاته وهي الانسان والفرس ولا يضرنا في كون هذه ماصدقات للحيوان كونها في نفسها مفهومات وقوله والاحكام أي وفي الكلام على بيان صحة الحكم وعدم الصحة أعنى من قوله ان لم يصلح للحكم به وعليه فائدة وان صلح للحكم به وعليه فالاسم وان صلح للحكم به فقط فالنقل وهذا في المعنى تقسيم لكن لاحظ قوله حكم عليه حكم به فجل ذلك كلاما عليه من جهة الاحكام أي الحكم قوله والاقسام والاحكام أي في التقسيم وفي بيان الكلام على صحة الحكم ثم ان كون الحكم بحسب الذات ظاهر لان المراد من الموضوع الافراد (قوله وانما اعتبر الخ) حاصله

ان المراد بلغي في تعريف المركب كما قال المصنف المعنى المطابق فقط لاما هو أعم ولا الالتزامي والتضمني دون المطابقة
فالقاسم ثلاثة والمعتبر الاول (١٩٦) (قوله على جزء مناه المطابقي) هذا في المركب وقوله وعدم دلالة في المفرد

قوله لادلالة جزئه على
جزءه (الح) أي لا يستبر
ذلك مع المطابقة وليس
المسرد اعشبر التضمن
والالتزام دون المطابقة
وان كان ظاهره ذلك
لان هذا لم يذهب اليه
وهم واهم فلاسر دائر
ين ضرورين حينئذ
هذا الثاني أعني اعتبار التركيب
والافراد باعتبار الثلاثة

يحتمل ان المراد منه ان
اللفظ لا يقلل له مركب الا
اذا دل اللفظ على جزء
المعنى المطابقي والتضمني
والالتزامي ويحتمل ان
التركيب يحقق بدلالة جزء
اللفظ على جزء المعنى مطلقا
أي جزء كان الاول مسبباً

معها بان يجعل المقسم ما يشملها لا بان يجعل المقسم الدال المقيد بثلاثة والا لخرج الدال باحدها عن
المفرد والمركب (قال لان المعتبر) أي في نفس الامر كما هو المتبادر الى الفهم عند اطلاق الحكم
ومن اقامة الدليل عليه ومن قال ان المراد ان المعتبر ذلك عند القوم وذلك ليس صريحاً منهم بل
فهم بسبب أنه لو اعتبر غيرها لزم المحال فقد ركب شططاً (قوله ثم اذا اعتبر الح) يريد به بعد اعتبار
المقسم الدال مطلقاً تحقيق احتمالات أربعة أحدها ان يشترط في التركيب دلالة الجزء على جزء جميع
المعاني الثلاثة وفي الافراد انتفاء هذه الدلالة سواء كان باعتبار جميع المعاني أو باعتبار بعضها وحينئذ
لا يجتمع الافراد والتركيب والثاني ان يشترط فيه وجود الدلالة المذكورة باعتبار أي معنى كان
وفي الافراد عدمها باعتبار أي معنى كان وحينئذ يجتمع الافراد والتركيب في لفظ واحد والثالث ان يشترط
في التركيب وجودها باعتبار جميع المعاني وفي الافراد انتفاؤها باعتبار الجميع أيضاً والرابع ان يشترط
في التركيب وجودها باعتبار واحد منها وفي الافراد انتفاؤها باعتبار الجميع وهذا ان الوجوه ان باطلان
لانه يستلزم ان تحقق الواسطة بين المفرد والمركب وان لا يكون الافراد عبارة عن عدم التركيب
والاحتمال الاول بعيد جداً لانه يستلزم خروج أكثر الالفاظ المركبة من المركب ودخوله في المفرد
لان وجود الدلالة المذكورة بالقياس الى جميع المعاني قليلة جداً فبقى الاحتمال الثاني فعرض له
الشارح وبين انه يستلزم اجتماع الافراد والتركيب في لفظ واحد نظراً الى الداليتين واعترض عليه
بانه لا يحذور في اجتماعهما نظراً الى الداليتين هذا خلاصة كلامه قدس سره وهو مبني على ان
وجه النظر منع لبطان التالي أعني لزوم اجتماع الافراد والتركيب فمضى قوله لا دلالة جزئه على
جزء مناه الى آخره ليس المعتبر في التركيب تلك الدلالة على افرادها بان تكون موجبة لحصوله

والالتزام بدون المطابقة فما لا يذهب اليه وهم ثم اذا اعتبر مطلق الدلالة قلنا ان يشترط في التركيب
دلالة جزء اللفظ على جزء مناه المطابقي وجزء مناه التضمني وجزء مناه الالتزامي جميعاً حتى
اذا قصد بجزء اللفظ الدلالة على أجزاء مناهية الثلاثة كان مركباً واذا اتفقت الدلالات الثلاث بالقياس
الى أجزاء جميع هذه المعاني أو بالقياس الى بعضها كان مفرداً واما أن يكتفي في التركيب بالدلالة
على جزء من أجزاء هذه المعاني وحينئذ يتحقق التركيب بالنظر الى المطابقة وحدها وبالنظر الى

باطل فكذلك اللزوم فبطل اعتبار التضمن وقوله وان يكون اللفظ الح ابطال لاعتبار الالتزام فبين ان
المعتبر دلالة المطابقة (قوله وفيه نظر الح) لان حاصل ما تقدم لزوم كون اللفظ مفرداً ومركباً وهو غير محال لانه مفرد من
جهة ومركب من جهة ولا مانع من كافي عبد الله

يكون

يكون اللفظ باعتبار معنيين مطابقين مفرداً ومركباً كما في عبد الله لأن مدلوله المطابق قبل العلية يكون مركباً وبمدها يكون مفرداً فلم لا يجوز ذلك باعتبار المعنى المطابق والمعنى التضني أو الاتزامي

غيرها أيضاً وكذلك يتحقق الافراد بالنظر الى كل واحدة من الدلالات الثلاث لانه عدم التركيب فاذا انتفى التركيب نظرنا الى التضمين مثلاً كان هناك افراد نظراً اليه والاول مستبعد جداً فذلك لم يتعرض له وبين ان الثاني يستلزم كون اللفظ مفرداً مركباً مما نظرنا الى دلالتين واعترض عليه بأنه لا محذور في ذلك بل هذا أولى بالجواز مما جوزوه من تركيب اللفظ وافراده نظراً الى

معنيين مطابقين وقد يتذر عن ذلك بان التركيب والافراد في عبد الله انما كانا في حالتين وبحسب وضمين مختلفين فليس هناك زيادة التباس بين الاقسام بخلاف ما نحن فيه فان التركيب والافراد فيه

ومعنى قوله لزم ان يكون المركب من لفظين موضوعين لمنين بسيطين مفرداً انه يلزم ان يكون في حال تركيه مفرداً ولك ان نجعل النظر مردداً بين منع الملازمة المشار اليها بقوله غاية ما في الباب

وبين منع بطلان التالي بان تقول ان أردت بقوله لزم ان يكون اللفظ المركب الخ انه يلزم دخول ذلك المركب في المفرد تنفع الملازمة انما يلزم ذلك لو اعتبر في التركيب وجود الدلالة المذكورة باعتبار جميع المعاني لا يجوز ان

يستبر وجودها باعتبار واحد منها وان أردت انه يلزم ان يكون المركب حالة تركبه مفرداً أيضاً يمنع بطلان التالي اذا لا محذور في ذلك فيكون معنى قوله لا دلالة لجزءه على جزء مناه التضني أو الاتزامي

ليس المتبر تلك الدلالة مع المطابقة بان يكون المتبر وجود الدالتين ولا بافرادها بان يكون كل واحد منها موجبا لتركيب ومعنى قوله لزم ان يكون اللفظ المركب الى آخره لزم دخول المركب في المفرد أو

كونه مفرداً حال تركيه فضلاً عن هذا التوجيه يكون الاحتمال مذكورين في التشرح بلا ريبه تقدير (قوله لا عدم الى آخره) لا عدم جميع افراد المركب فلا يمكن ان يكون الافراد عبارة عن انتفاء

التركيب باعتبار جميع المعاني وما قيل ان المتبر في التركيب دلالة الجزء على جزء واحد من تلك المعاني وهو ايجاب جزئي ويكون عدمه سلباً كلياً فيكون الافراد عبارة عن عدم التركيب باعتبار

جميع المعاني فوهم لان الثاني في تعريف المفرد ليس متوجها الى أحد والا فاد التعريف تحقق الافراد اذا كان لفظ جزءه دال على جزء المعنى ولا يكون ذلك المعنى واحداً من المعاني الثلاثة وذلك

باطل (قوله فلذلك الى آخره) تقديم الجار والمجرور لجرد الاعتناء بشأن التحليل وحصول الحكم مطلقاً لا للحصر على ما وهم بقوله وبين عطف على لم يتعرض مع متعلقه فلم يلزم كون استبعاد

الوجه الاول على لسان بطلان الثاني أيضاً على انه لو أريد بيان فساد الثاني فقط صح التحليل أيضاً (قوله بل أولى الى آخره) اضراب من السيد قدس سره استظهرها لورود النظر وذلك لانه اذا

جوز اجتماع التركيب والافراد باعتبار الدالتين الغير المجتمعين كان اعتبار اجتماعهما باعتبار الدالتين المجتمعين أولى (قوله انما كان في الحالتين) أي حالة قصد المعنى العلمي وحالة قصد المعنى الاضافي

(قوله زيادة التباس بين الاقسام) بمجهت تغيير في اجراء أحكام الافراد والتركيب عليه اذا لا يستعمل الا في معنى واحد قوله لكنهما في حالة واحدة وهي حالة قصد المعنى المطابق وبحسب وضع

واحد وهو الوضع الذي يدل بإفراده على المعنى المطابق

(قوله كما في عبد الله) أي باعتبار علمية وغيرها وفيه نظر لان التركيب والافراد في عبد الله انما هو باعتبار وضمين وحالتين بخلاف ما نحن فيه فان الافراد والتركيب وان كان باعتبار دلالاته فبحسب حالة واحدة وهي حالة قصد المعنى المطابق وباعتبار وضع واحد وهو الوضع الذي دل باعتباره على المعنى المطابق فبها يتبين

(قوله والاولى ان يقال الخ) لما تم الدليل الاول في عدم اعتبار التضمن والالتزام شرع في دليل آخر يتبع المطلوب (قوله) لا يتحقق الا اذا تحقق الخ) حاصله ان المعنى المطابق اعم فهو انفع في الاعتبار فلذا نظر له وقطع النظر عما عداه (قوله اما في التضمن فانه اذا الخ) هذا لا يظهر الا باعتبار التركيب اما باعتبار الافراد فهو العكس لانه كما تحقق الافراد باعتبار المطابقة تحقق باعتبار التضمن والالتزام ولا يلزم (١٩٨) من تحققه باعتبار التضمن والالتزام تحققه بلتبار المطابقة كما هو ظاهر فان

فالاولى أن يقال الافراد والتركيب بالنسبة الى المعنى التضمني أو الالتزامي لا يتحقق الا اذا تحقق بالنسبة الى المعنى المطابق اما في التضمني فانه متى دل جزء اللفظ على جزء المعنى التضمني دل على جزء معناه المطابق لان المعنى التضمني جزء المعنى المطابق

وان كانا باعتبار داليتين لكنهما في حالة واحدة وبحسب وضع واحد فلتبس الاقسام زيادة التباس (قوله والاولى ان يقال الافراد والتركيب بالنسبة الى آخره) أقول ذكر الافراد هنا على ما في بعض النسخ استطراداً والصحيح تركه اذ المقصود ان التركيب باعتبار المعنى التضمني والالتزامي لا يتحقق الا اذا تحقق باعتبار المعنى المطابق واما الافراد فبالعكس فانه اذا تحقق باعتبار المعنى المطابق تحقق باعتبار المعنى التضمني والالتزامي من غير عكس لجواز تحقق الافراد نظراً الى التضمن والالتزام لا الى المطابقة كما في المثالين المذكورين لكن التركيب هو المفهوم الوجودي واعتباره

(قوله فلتبس الاقسام زيادة التباس) يوجب التحير في اجراء الاحكام لانه يتحقق التركيب والافراد في استعمال واحد (قال فالاولى الخ) في بيان اعتبار المصنف المطابقة وحدها في المقسم وعدم اعتبارها مطلقاً (قوله ذكر الافراد استطراداً) في التاج الاستطراد خوياً شق را ايشيش دشمن بهزيمت دادن براي فرفقت ورا * ويسمى بالام والمراد هنا ذكره لاعتقاد بل بتسمية التركيب (قوله فانه اذا تحقق الى آخره) لان قولنا كما تحقق التركيب باعتبارها تحقق التركيب باعتبار المعنى المطابق ينسلك الى قولنا كما لم يتحقق التركيب باعتباره لم يتحقق باعتبارها وهو ملزوم لقولنا كما تحقق الافراد باعتبارها تحقق الافراد باعتبارها وما قيل انه يتحقق الافراد في اللفظ الموضوع لمعنى بسيط غير ملزوم لشيء بالنسبة الى المعنى المطابق دون التضمني والالتزامي فوهم مني على ان تحقق الافراد بالنسبة اليهما يقتضي وجودها كافي لتحقيقه بالنسبة الى المعنى المطابق وليس كذلك (قوله لكن التركيب الى آخره) دفع التوهم الناشئ من كون الافراد بعكس التركيب فانه يستلزم ان يجوز الاكتفاء في المقسم على اعتبار دلالة التضمن والالتزام بناء على انه اعم تحقفاً لان الافراد باعتبارها يتسزم الافراد باعتبارها (قوله هو المفهوم الوجودي) ولان المقصود بالافادة المعاني التركيبية ولان المعنى المطابق اصل فاعتبار التركيب والافراد ينظر اليه اولى (قوله واعتباره الخ) أي التركيب باعتبار المعنى المطابق يعني عن اعتباره بحسب المعنى التضمني والالتزامي اذ لا يخرج فرد من افراد المركب بترك اعتبار التركيب بحسبها وليس للمركب باعتبار التركيب بحسبها احكام تخصه فاعتبار التركيب بحسبها بعد اعتبار التركيب بحسب المعنى المطابق مستغنى عنه واعتبار التركيبين في المركب بلا حاجة فاندفع ما قيل ان ما ذكره يدل على ان لا يكون لنا فرد من المركب بالنسبة الى المعنى التضمني والالتزامي لم يكن مركباً بالنسبة الى المعنى المطابق وهذا لا يقتضي ان

قلت اذا كان اللفظ موضوعاً لمعنى بسيط ففرد باعتبار المطابقة فليس هناك معنى تضمني حتى يقال ان الافراد قد وجد باعتبار التضمن ومن الجائز ان يكون معنى اللفظ لا لازم له بالمعنى الاخص وقد وجد الافراد باعتبار المطابقة دون الالتزام والتضمن فقولك في سند المنع لانه كما تحقق الافراد باعتبار المطابقة تحقق باعتبار الالتزام والتضمن لا يصح وأجيب بان السالبة تصدق بنسب الموضوع فقولهم المفرد مالا يدل جزؤه على جزء معناه صادق بعدم الجزء بالكليّة وبان يكون له جزء ولا يدل على جزء المعنى فقط نقطة مفرد باعتبار المعنى المطابق وهو ظاهر وباعتبار التضمني أيضاً تصدق التعريف عليه لان السالبة تصدق بنسب الموضوع وكذا يقال بالنسبة للافراد باعتبار المعنى الالتزامي فانه صادق

بعدم الجزء بالكليّة ومنشأ هذا الاعتراض ذكر الشارح لفظ الافراد ولو اقتصر على المركب لما ورد شيء ولذا قيل واما الصواب ان يقول والاولى ان يقال التركيب بالنسبة للمعنى الخ (قوله فانه متى دل الخ) وذلك كيوناً ناطقاً فان له لازماً مركباً من متبئين كضاحك وماش لكن ضاحك لازم لناطق وماش لازم لحيوان فكما ان المجموع لازم للمجموع فكل واحد لازم لكل واحد فيلزم من تركيب المعنى الالتزامي تركيب المعنى المطابق

(قوله جزء اللفظ) أعمى حيواناً في المثال المذكور أو ناطقاً (قوله لا متاع محقق الخ) أي لان المجموع لازم للمجموع وكل واحد لازم لكل واحد وأورد على ذلك بما لا سلم أنه يلزم من تركب المعنى الاتزامي تركب المطابق لجواز أن يكون اللفظ موضوعاً لمعنى بسيط وله لازم مركب فقد تحقق التركيب باعتبار دالة الاتزام دون المطابقة فالجواب أن النرض أن اللفظ مركب من لفظين كما هو الموضوع فاحد اللفظان موضوع للمعنى المطابق وهو البسيط ولا نزاع والثاني إما أن يكون مهملًا أو موضوعاً لمعنى فإن كان الأول كان اللفظ غير مركب والفرض أنه مركب وإن كان الثاني فلا يخولنا أن يكون هذا المعنى عين الموضوع له اللفظ الآخر أم لا فإن كان الأول كان مترادفاً وهو غير مركب بل مفرد والفرض أنه مركب فتعين الثاني وهو أن ذلك اللفظ لابد أن يكون دالاً على معنى غير المعنى الذي وضع له اللفظ الآخر وإذا تعين ذلك (١٩٩) ثبت المطلوب وهو أنه يلزم من

تركب اللازم تركب المعنى المطابق قول المسترض يجوز أن يكون اللفظ مركباً باعتبار الاتزام دون المطابق لا يعقل مع فرض أن اللفظ مركب من لفظين فإن قلت بعد دفع هذا السؤال يرد أشكال على قوله فلهذا إذا دل جزء اللفظ على جزء المعنى بالاتزام وحاصله أنه ادعى التركيب بالنسبة للاتزامي إلا إذا تحقق بالمطابقة فتوجد التركيب باعتبار المعنى الاتزامي وجداً باعتبار المعنى المطابق وأقام على ذلك دليلاً وهو لأنه إذا دل جزء اللفظ أي لأنه متى دل

وجزه الجزء جزء وأما في الاتزامي فلا معنى دل جزء اللفظ على جزء معناه الاتزامي بالاتزام فقد دل على جزء المعنى المطابق بالمطابقة لا متاع محقق الاتزام بدون المطابقة وقد تحقق الأفراد والتركيب بالنسبة إلى المعنى المطابق بالنسبة إلى المعنى التضمني والاتزامي كما في المثالين المذكورين فلهذا خصص القصة إلى بحسب المعنى المطابق يعني عن اعتباره بحسب المعنيين الآخرين فذلك اعتبر المطابقة وحدها ولم يلتفت إلى ما يقتضيه الأفراد من الاكتفاء بغير المطابقة (قوله) وأما في الاتزام فلهذا إذا دل جزء اللفظ على جزء المعنى الاتزامي الخ أقول واعترض عليه بأن الدلالة الاتزامية وإن استلزمت المطابقة إلا أن تركيب اللفظ بحسب الاتزام لا يستلزم تركيبه بحسب المطابقة لجواز أن يكون المعنى الاتزامي مركباً يدل جزء اللفظ على جزئه ولا يكون المعنى المطابق كذلك ولا محذور في ذلك إذ لم يلزم حينئذ بخصوص تعريف المركب والمفرد في مقام بيان الاصطلاح بالدال بالمطابقة كيف واه يشعر بأن التركيب والأفراد لا يتحقق بالنسبة إلى المعنى التضمني والاتزامي وظهر أن ما قيل أن ملخصه أنه قبيح بحسب الظاهر لا بحسب الحقيقة لأن التركيب بحسبها أيضاً مندرج فيه لأنه أخس من التركيب بحسب الدلول المطابق وهم محض بنادي على فساد قوله يعني عن اعتباره بحسب المعنيين الآخرين (قوله فذلك) أي لكون التركيب وجودياً وكون اعتباره بحسب المعنى المطابق معنياً اعتبر المطابقة وحدها دون مطلق الدلالة التي يندرج فيها التضمن والاتزام لأنه يلزم اعتبار أمر مستغنى عنه ولم يلتفت إلى ما يقتضيه الأفراد لكونه عدياً (قوله من الاكتفاء) بيان ما يقتضيه (قال) وجزء الجزء جزء) هذه المقدمة بدئية فالعرض لبيان اشتغال بما لا يعني فدلالته على جزء المعنى التضمني دلالة على جزء المعنى المطابق بلا خفاء وظهور هذا البيان لم يبين الاستزام هنا باستماع محقق التضمن بدون المطابقة وإن كان تاماً لأنه إذا دل جزء اللفظ على جزء المعنى التضمني فلا بد لهذا الجزء من اللفظ من معنى مطابق والجزء الآخر لا يكون مهملًا ولا مرادفاً فله أيضاً معنى مطابق

جزء اللفظ على جزء المعنى الاتزامي بالاتزام دل ذلك اللفظ على جزء المعنى المطابق للزوم المطابق للاتزام فورد اعتراض بجمع المقدم وحاصله أنه إذا دل جزء اللفظ على جزء المعنى الاتزامي لا يلزم أن تكون تلك الدلالة بالاتزام لجواز أن يكون جزء الاتزامي تضميناً لمعنى ذلك اللفظ فمن الجائز أن يكون اللفظ المركب دالاً على المعنى الاتزامي المركب ولا يدل جزء ذلك اللفظ على جزء من ذلك اللازم المركب بالاتزام بل التضمن مثلاً الحيوان الناطق لازمه الضاحك الحساس فالضاحك خارج عن الناطق وحساس داخل في الحيوان فلا يدل عليه بالاتزام بل بالتضمن ومجموع اللازم خارج عن معنى اللفظ لأن المركب من الخارج والداخل خارج وإذا كان دلالة اللفظ على جزء المعنى الاتزامي قد يكون بغير الاتزام بل بالتضمن للأنهم ما قلتم من لزوم تركيب المطابقة لتركيب الاتزام لانا قد وجدنا لازماً مركباً ولم توجد المطابقة مركبة لأن الدلالة على اللازم بالتضمن لا بالاتزام وحاصل الجواب أن دلالة اللفظ على جزء اللازم بالتضمن لا يضرنا لأن التضمنية تلزمها المطابقة

الأفراد والتركيب للمطابقة إلا أن هذا الوجه يفيد أولوية اعتبار المطابقة في القسمة والوجه الأول أن تم
يفيد وجوب اعتبار المطابقة في القسمة قال (وهو أن لم يصلح لأن يجبر به وحده فهو الأداة كفي ولا
وإن صلح لذلك فإن دل بهيته على زمان معين من الأزمنة الثلاثة فهو الكلمة وإن لم يدل فهو
الاسم) (أقول) اللفظ المفرد إما أداة أو كلمة أو اسم لانه أن يصلح لأن يجبر به وحده أولاً يصلح

دلالة الالتزام بلا مطابقة بل يلزم تركيب المدلول الالتزامي دون المدلول المطائقي ولا دليل يدل
على استحالة ذلك ورد هذا الاعتراض بأن جزء اللفظ إذا دل على جزء معناه الالتزامي بالالتزام
فلا بد أن يكون لهذا الجزء من اللفظ مدلول مطائقي والالزم ثبوت الالتزام بدون المطابقة والجزء
الآخر من اللفظ لا يكون مهملاً والا لم يكن هناك تركيب بل ضم مهمل إلى مستعمل وإذا لم يكن
مهملاً بل موضوعاً لمعنى فذلك المعنى لا يكون عين المدلول المطائقي للجزء الأول والا لكنا لفظين
مترادفين يدل كل منهما على ما يدل عليه الآخر فلا تركيب هناك أيضاً بل يكون معنى متافراً لمعنى
الجزء الأول فقد حصل لجزأى اللفظ مدلولان مطابقان قطعاً ولزم التركيب باعتبار المطابقة أيضاً
فإن قلت إذا دل جزء اللفظ على جزء المعنى الالتزامي لا يلزم أن تكون تلك الدلالة بالالتزام
لأن المعنى الالتزامي وإن كان خارجاً عن المعنى المطائقي إلا أنه لا يلزم أن تكون أجزائه المعنى

فيتحقق التركيب بالقياس إلى المعنى المطائقي (قوله بل يلزم تركيب إلى آخره) أي تركيب اللفظ
باعتبار المدلول الالتزامي دون تركيبه باعتبار المدلول المطائقي (قوله ولا دليل الخ) فانه أول المسئلة
(قوله والا لم يكن هناك تركيب) أي تركيب بين اللفظين من حيث الدلالة على المعنى فلا يكون
داخلاً في القسم لانه الدال على معنى بالوضع ولا وضع في هذا المجموع لمعنى لانيه ولا بوضع
الأجزاء فادفع ما قيل أن قولك حسي مهمل مركب خبري مع كون الجزء الأول مهملاً لأن
ذلك التركيب من حيث دلالته على نفسه لامن حيث الدلالة على المعنى قبل الاظهار أن قال ولا
يجوز أن يكون الجزء الآخر مهملاً والا لم يكن المجموع دالاً بالمطابقة فلا يكون دالاً بالالتزام فلا
يكون مركباً بحسب المعنى الالتزامي وهو المفروض ولا ريب في أنه يتم بهذا القدر الملازمة ولا حاجة
إلى نفي جواز كون الآخر مرادفاً للاول وفيه بحث لانا لانسالم الملازمة الاستفادة من قوله والا لم
يكن المجموع دالاً بالمطابقة لأن تمام الموضوع له لذلك المجموع هو المعنى المطائقي لجزءه الموضوع
ولم يثبت بعد أن المدلول المطائقي للمجموع لابد أن يكون مركباً من مدلولي الجزئين (قوله فلا
تركيب هناك) أي من حيث المعنى إذ لاوضع للمجموع هناك لمعنى فلا يرد أنه قد يحصل التركيب
من المرادفين كطلف البيان مع معطوفه بل من ضم اللفظ إلى نفسه نحو جاءني زيد زيد وقرأت
الكتاب باباً بل لا انتفاء التركيب بينهما من حيث المعنى إنما التركيب من حيث اللفظ لقاعدة التأكيد

أو التفصيل أو الايضاح (قوله ولزم التركيب الخ) أي لزم من تحقق التركيب باعتبار المعنى الالتزامي
التركيب باعتبار المعنى المطائقي والا لزم ما تحقق الالتزام بدون المطابقة أو انتفاء التركيب بين اللفظين
من حيث المعنى (قوله فإن قلت إلى آخره) منع تحقق المقدم المشار إليه بقوله أنه إذا دل جزء اللفظ
على جزء المعنى الالتزامي بالالتزام فلا بد أن يكون لهذا الجزء معنى مطابقاً بأن المفروض دلالة الجزء
على جزء المعنى الالتزامي مطلقاً لا دلالته عليه بالالتزام حتى يتحقق له معنى مطابقاً فيلزم التركيب

تركيب المطابقة: حاصل
سواء كان الدلالة على جزء
الالزم بالتضمن أو الالتزام
(قوله لانه أما أن يصلح
الخ) هذا يفيد أن التقسيم
لفظاً إنما هو بالنظر لعماده
لا لفظه فتقولك من حرف
جر بهذا الاعتبار ليست
حرفاً ولا أداة وإنما يلاحظ
منها الابتدائي الجزئي (قوله
أما أن يصلح) هذا
وجودي وقوله أولاً يصلح
هو عديم قد قسم الوجودي
على العدمي وهو موافق
لقاعدة وقوله بعد فإن لم
يصلح الخ يخالف لهذه
لانه قدم العدمي

(قوله هو الاداة) يراد عليه الاسم الموصول فانه لا يصح ان يجبر به وحده بل لا يجبر به الا مع صفة فدخل في تعريف الاداة فيكون غير مانع ويجزى في تعريف الاسم فيكون غير جامع وأجيب بأن الموصول حال على ذات والاخبار به صحيح لكن فيه لبهام فالأليات بالصلة لا لصحة الاخبار بل لتوضيح الذات (قوله فهو الاداة) أرود عليه ألف ضربا وواو ضربوا فانها لا تصلحان للاخبار بهما ومع ذلك غير أدوات وأجيب بان الاداة لا تصلح للاخبار بها ولا برادفها واللف ضربا مرادفها ها وواو ضربوا مرادفها هم وكل منهما صالح للاخبار به فان قلت من يرادفها الابتدائي ويرادفها الظرفية فيقتضي انها غير اداتين للاخبار بمرادفها وأجيب بأن من وفي ماضيها الابتدائي الجزئي والظرفية الجزئية وها اختلاف مطلق الابتداء والظرفية لانهما كليان فكذا كانت من وفي حرفا والابتداء والظرفية اسمان وليس مرادفين لها

فان لم يصلح لان يجبر به وحده فهو الاداة كنى ولا * وانما ذكر مثالين لان لا يصلح لان يجبر به وحده اما ان لا يصلح للاخبار به أصلا كنى فان الخبر به في قولنا زيد في الدار هو حصل أو حاصل الاتزامي خارجة عن المعنى المطابق وذلك لان المركب من الداخل والخارج خارج * قلت دلالة على جزء المعنى الاتزامي اما ان تكون التزامية أو تضمنية أو مطابقة وعلى التقادير الثلاث ثبتت لذلك الجزء من اللفظ مدلول مطابق ولا بد أيضا أن يكون للجزء الآخر من اللفظ مدلول مطابق آخر كما يبينه فيلزم التركيب بحسب المطابقة قطعاً (قوله فان لم يصلح لان يجبر به وحده فهو الاداة) أقول يشكل هذا بمثل الضائر المتصلة كالالف في ضربا والواو في ضربوا والكاف في ضربك والياء في غلامي فان شيئاً من هذه الضائر لا يصلح لان يجبر به وحده وربما يجاب عنه بأن المراد من عدم صلاحية باعتبار المعنى المطابق لم لا يجوز ان يكون مدلولاً تضمنياً أو مطابقاً له ومن هذا تبيين ان ما قيل ان الأولى قديم هذا السؤال على السؤال السابق وهم وما قيل ان هذا السؤال غير متجه ادليس المقصود ان جزء اللفظ اذا دل على جزء المعنى الاتزامي لم ان تكون تلك دلالة التزامية بل المقصود ان لا بد في التركيب باعتبار المعنى الاتزامي من ان يكون دلالة أحد الجزئين من اللفظ من غير تعيين على ما فهم منه دلالة التزامية والا لم يكن لمجموع المعنيين مدلولاً التزامياً فيه انا لاسم الملازمة المذكورة بقوله واللام يكن مجموع المعنيين مدلولاً التزامياً لحوالان يكون لا حد جزئي اللفظ دلالة على أحد جزئي المعنى الاتزامي بالتضمن أو المطابقة ولا يكون للجزء الثاني من اللفظ دلالة على الجزء الثاني منه أصلاً ويكون مجموع المعنيين لازماً يتلخه مجموع معنى اللفظ المركب كالجسم الماشي فانه مدلول التزامي للحيوان الناطق والجزء الاول منه يدل على الجسم تضمناً ولا دلالة للناطق على الماشي أصلاً ومجموع المعنيين مدلول التزامي لكونه خارجاً عن المعنى المطابق للحيوان الناطق (قوله لان المركب من الداخل والخارج خارج) بمعنى انه ليس نفسه ولا جزؤه (قوله قلت الى آخره) جواب بتشير الدليل بحيث لا يراد عليه المتع المذكور (قوله اما ان يكون التزامية الى آخره) وذلك لانه دلالة اللفظ بالوضع وهي منحصرة في الاقسام الثلاثة فاقيل انها ليست شيئاً منها لانه لا من حيث انه جزء المعنى الاتزامي لا من حيث انه لازم الموضوع له أو جزؤه أو نفسه ليس بشيء لان الكلام في دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى وكونه جزء المعنى الاتزامي بالنسبة الى المركب لا يكفي في دلالة الجزء عليه كالايجزى (قال اللفظ المفرد) بانظر الى المعنى استعمل فيه فلا يراد قولنا بعض الحروف وفي الظرفية المخصوصة معني في فان المراد بكلمة في فيها نفسها لامتناها سواء كان حقيقياً أو مجازياً بالدخول في الاداة لفظه هو الذي في قولنا زيد هو قائم فانه أداتني قالب الاسم مستعار منه وتقصيده في السددة فاقيل انه قسم اللفظ المفرد باعتبار معناه المطابق اذ لا يسمى اللفظ باعتبار معناه المجازي بهذا الاسم من بدائع الاوهام لان بدائع الالهام (قوله يشكل هذا بمثل الضائر المتصلة الخ) يعني ان جعل عدم صحة الاخبار صفة اللفظ مع ان منشأها المعنى يدل على ان المتبر عدم صلاحية المعنى له من حيث انه في قالب ذلك اللفظ فتح رد الاشكال بالضائر المرفوعة المتصلة فانها لكونها قاعة أبدأ لا تصلح للاخبار بها والضائر المتصوطة بالفصل والمجرورة فانها لكونها فضة أبدأ لا تصلح لذلك أيضاً وانما قال بمثل الخ لانه يشكل بالاسماء اللازمة الظرفية أيضاً فانها لا تقع الا مفعولاً فيه واما ما قيل لانه يشكل بالاعلام الشخصية فبني على ان يراد بالاخبار به الحل إيجاباً والظاهر شموله للساب أيضاً وعلى ان الجزئي لا يصح حله وسيصرح الشارح بخلافه في تعريفه الجنبس

ولا مدخل لني في الاخبار به واما ان يصلح للاخبار به لكن لا يصلح لان يخبر به وحده كلا فان

الاداة لان يخبر بها وحدها انها تصلح لذلك لا بنفسها ولا بما يراد بها وتلك الضائر تصلح لان يخبر بما يراد بها فان الالف في ضربا يعني هما والواو في ضربا يعني هم والكاف في ضربك يعني أنت والياء في غلامي يعني أنا وهذه المراتفات تصلح لان يخبر بها وحدها وليس لفظه في مرادفة للظرفية حتى يراد انها لا تكون اداة أيضاً وذلك لان لفظ الظرفية منها مطلق الظرفية ولفظة في معناها ظرفية خصوصاً معتبرة بين حصول زيد وبين الفاعل وهذه الظرفية المخصوصة المعتبرة على هذا الوجه لا تصلح لان يخبر بها أو غيرها بخلاف معنى انظرية المطلقة فانه صالح لها وقس على ذلك معنى لفظه من ومعنى لفظه الابتداء ولو قيل الاداة لا يصلح لان يخبر بها أو يخبر عنهما لم ترد الضائر التي وقعت خبراً عنها كالف والواو والياء في ضربت ثم يحتاج في ضربك وغلامي الى التأويل المذكور ولو قيل اللفظ المفرد اما أن لا يصلح معناه لان يخبر به وعنه وحده فهو الاداة لم يمتح الى تأويل فان الضائر المتصلة المذكورة بما يصلح معناه لان يخبر به وحده وان تصلح نفسها للاخبارية (قوله ولا مدخل لني في الاخبار به) إقول قيل عليه ليس المقصود من زيد في الدار الاخبار عنه

(قوله انها لا تصلح الى آخره) بناء على انها في مقابلة قولنا وان صلح لذلك والمتبادر منه صلاحية الاخبار به في الجملة ولو بمرادفه (قوله وهذه الخ) بخلاف الاداة فانه لا مرادف لها (قوله) وليست لفظه في الخ) دفع توهم ان الحروف لها مرادفات أيضاً بغير عنها بما عند تفسير معانيها كما يقال في للظرفية ومن للابتداء والى للانتهاء (قوله مطلق الظرفية) فلا تكون مرأة للملاحظة الطرفين متخلة بنفسها وان كان مستلزماً لتفصلها اجبالاً (قوله ظرفية مخصوصة الخ) أي النسبة الى الطرفين مأخوذة فيها وهذا القيد بيان للواقع ومناط الفرق قوله معتبرة الخ أي معتبرة من حيث انها رابطة بينهما مرأة للملاحظة أحدهما بالقياس الى الآخر فلا تكون مستقلة بالمفهومية سالحة لتحكم عليه وبه قان دفع ما قيل ان كلامه قدس سره يدل على ان مناط الفرق الاطلاق والمخصوصية وليس كذلك بل مناطه الاستقلال بالمفهومية وعدمه وكيف يتوهم ذلك وان قوله وهذا للظرفية المخصوصة المعتبرة على هذا الوجه ينادي بان مناطه الاعتبار المذكور (قوله لم يحتاج الى آخره) قبل الظاهر انه لا احتياج فيها أيضاً الى التأويل لوقوعها خبراً عنها في قولك انك عالم وضربي زيداً وليس بشيء لان الضائر المخصوصة المتصلة بالفعل قسم الضائر المخصوصة المتصلة بالحرف على ما في الكافية فصلاحيه أحدها للاخبارية لا يستلزم صلاحية الآخر والضمير في ضربي محمور ليس خبراً عنه ثم انه خبر عنه من حيث المعنى والكلام في صحة الاخبار باللفظ وكذا الجواب في قولك علمني مطلقاً واما ما قيل من انه يصلح للاخبار بالكاف في علمتني أي علمتني نفسك من غاية الاعتماد بين وبينك فوقوق على صحة هذا القول والظاهر عدماً اذ مفعولي افعال القلوب في الحقيقة مفعول واحد وهو المصدر المأخوذ من المفعول الثاني مضافاً الى الاول لان معنى علمت زيداً قائماً أو انساناً علمت قيامه أو انسانيته وفي المثال المذكور لا يمكن ذلك (قوله اما ان لا يصلح معناه) يعني لو زيد لفظ المعنى في التعريف لم يمتح الى التأويل لانه يكون التعريف صريحاً في ان ذلك صفة المعنى في نفسه لا مدخل لفظ فيه ولا شك في ان معاني الضائر المذكورة لاستقلالها بالمفهومية تصلح لذلك بخلاف الاداة (قوله لم يحتاج الى تأويل) لادخال الضائر المذكورة لانه

(قوله ولا مدخل لني في الاخبار به) فيه ان الخبر به ليس مطلق الحصول بل الحصول المقيد بالظرف في لها دخل في الاخبار كلا الا ان يقال من أحكام الخبر الرفع في آخره والرفع سابق على في فلم يكن جزءاً من الخبر بخلاف لا حجب فان الرفع واقع بعدها وهذا الجواب منظور فيه لجانب اللفظ لا لجانب المعنى والا قللني باق على أشكاله لان الخبر به الحصول المقيد بالظرف (قوله لا يصلح لان يخبر بها) نحو زيد كان غائباً وفي هذا اشارة الى ان تعريف الحرف غير مانع وتعريف الفعل غير جامع

الخبر به في قولنا زيد لا حجر هو لا حجر فلا بد من مدخل في الاخبار به ولعل قول الافعال الناقصة لا تصلح لأن خبر بها وحدها فيلزم أن تكون أدوات فقول لا بد في ذلك حتى أنهم قسموا الأدوات الى زمانية وغير زمانية والزمانية هي الافعال الناقصة وغاية ما في الباب ان اصطلاحهم لا يطابق اصطلاح النحاة وذلك غير لازم لأن ظرهم في الالفاظ من حيث المعنى

(قوله فقول لا بعد الخ)

أي فدخلوها في تعريف

الأداة لا يصير غير مانع

بل صيره جامعا (قوله

حتى أنهم قسموا الأداة

الخ) فيه ان التقسيم اتما

هو في الرابطة وسوا

الرابطة أداة فالرابطة هي

المسمى والأداة اسم فالنصير

واقع في المسمى لا في الاسم

وأجيب بن المراد بالأداة

معناها لا لفظها لأن الرابطة

وقست مسمى (قوله وذلك)

أي ما ذكر من الموافقة

والمطابقة أي مطابقة المذهبين

غير لازم وهذا صادق

بوجودها لكن المراد

عدم وجودها قاصدا ان

الخالفه فرع عن عدم الزوم

وعدم الزوم أصل فالتفت

لهذا الأصل (قوله لأن

نظرم في الالفاظ الخ)

خاصه ان نظرم للمعاني

بحسب القاد ونظرم

للالفاظ لا بلفظ بل

لأجل اقادة المعاني

بالحصول مطلقا بل بالحصول في الدار فلا بد أن يكون لفظة في جزء من الخبر به في المعنى كما أن كلمة لا في زيد لا حجر جزء من أجزاء الخبر به فلا فرق بينهما وهذا كلام حق لكن الشارح نظر الى جانب اللفظ فوجد الرفع الذي هو حق الخبر به في هذا التركيب حاصل في الجزء الآخر القدر قبل كلمة في فحكم بان الخبر به قد تم قبلها ووجد الرفع في لا حجر حاصل لا بد لا لفظه جزء من الخبر به (قوله حتى أنهم قسموا الأدوات الى زمانية وغير زمانية) أقول يعني أن القوم في أول باب التضايك كروا أن الرابطين الموضوع والمحمول أداة وقسموا الرابطة الى غير زمانية وهي ما لا يدل على زمان أصلا كـ هو في قولك زيد هو قائم وإلى زمانية وهي ما يدل عليه كـ كان في زيد كان قائما فدل ذلك على أنهم عدوا

لا يحتاج الى تأويل أصلا فانه يحتاج الى تأويل الاخبار بالاسناد لدخول أضرب ولا تضرب بل قول لا تأويل لها لأن الاخبار معناه في اللغة الاعلام ولا شك ان الانشآت يصح ان يعلم بها النسبة التخصيصية (قال لأن ما لا يصلح الخ) يعني ان الإراد لتبيينه على ان الأداة قسيان (قوله فلا بد ان يكون في جزء الى آخره) وذلك لأن التقييد جزء من مفهوم التقييد وان كان خارجا عما يصدق عليه (قوله كما ان لا جزء عن الخبر به) وما قيل من ان معنى لا خبر مستقل وضم النصير المستقل الى المستقل لا يوجب الاستقلال فلا يصح الاخبار بلا حجر وإنما وقع هنا جزء باعتبار قوله الى التي المطلق الذي هو مستقل الا يرى ان المعنى المطابق للقول غير مستقل لعدم استقلال النسبة التي هي جزء منه فليس بشيء لأن المعنى النصير المستقل اذا ضم الى أمر يحتاج اليه في الاستقلال يصير المجموع مستقلا في المفهومية يعني أنه لا يحتاج في نقله الى ضمنية * نعم ضمه الى غير ما يحتاج اليه لا يوجب كضم النسبة التي في الفعل الى الحدث والزمان بخلاف ما لو ضم الى الفاعل فانه يصير مستقلا كما لا يخفى (قال لا تصلح لأن خبر بها) لأنها موضوعة لتقرير الفاعل على صفة فالخبر بها هو الصفة ومملوؤها لتقرير وخص النقص بالأفعال لأن مشتقاتها ومصادرهما تقع خبراً بها وخبراً عنها كما لا يخفى (قال فيلزم ان تكون أدوات) مع أنها أفعال (قال لا بد في ذلك) أي في دخولها في الأدوات مع كونها أفعالا غاية ما يلزم ان تكون أدوات عديمه أفعالا عند النحاة (قوله يعني ان القوم الى آخره) أي ليس مراد الشارح أنهم قسموا الأدوات صريحا الى التسمين فانه خلاف الواقع بل أراد أنه لزم ذلك من كلامهم لزوما لا خفاء فيه لأنهم سوا الرابطة أداة وقسموا الرابطة الى التسمين وطم منه ان الأداة منقسمة عديمه الى قسمين بلا خفاء (قوله وقسموا الرابطة) أي الرابطة التي هي اللفظ كما صرح * في السجدة حيث قال اللفظ الدال على النسبة الحكيمة يسمى رابطة رابطة المحصول بالموضوع وزعموا أنها أداة لدالاتها على معنى غير مستقل فاندفع ما قيل أنهم جعلوا الرابطة أداة بمعنى عدم الاستقلال بالمفهومية لا بمعنى أنه لفظ مفرد يدل على معنى لا يصلح لأن خبر به بدليل أنهم جعلوا الحركة رابطة وما قيل لهم لم يصرحوا بان الأداة قد تكون اسما وقد تكون كلمة بل

(قوله من حيث اللفظ نفسه) (٢٠٤) ظاهره أن النحاة لا يلتفتون للمعاني مطلقاً لا بالذات ولا بالاتباع فذلك لم يعبر

ونظر النحاة فيها من حيث اللفظ نفسه وعند تغاير جهتي البحثين لا يلزم تطابق الاصطلاحين
وان صلح لان يجبر به وحده

الافعال الناقصة أدوات (قوله ونظر النحاة فيها من حيث اللفظ نفسه) أقول لان مقصودهم
تصحيح الالفاظ فلما وجدوا الافعال الناقصة أنها تشارك ما عداها من الافعال المبهة بالتامة لتماها
مع قاعها كلاماً في كثير من العلامات والاحوال اللفظية جملوها افعالاً واما القوم فقد وجدوها
أن معانيها توافق معاني الأدوات في عدم صلاحية الاخبار بها وحدها ادرجوها في الأدوات وان
كانت متميزة عن سائر الأدوات بالدلالة على الزمان ولذلك سبها بعضهم كالت وجودية لانها تدل
على الثبوت ومن ثم قيل الاولى أن تربع القسمة ويقال اللفظ المفرد اما أن يكون معناه غير تام
أي لا يصلح لأن يجبر به وحده ولا عنه واما ان يكون معناه تاماً أي يصلح لاحدها أو كلها معاً
والاول اعني الغير التام اما ان لا يدل على زمان أصلاً فهو الاداة واما ان يدل عليه فهو الافعال
الناقصة * والثاني أيضاً أنه يدل على زمان بيئته فهو الاسم وان دل فهو الكلمة وقد يقال أيضاً
الاسماء الموسولة لا تصلح لان يجبر بها وحدها بل تحتاج الى الصلة في ذاتها فيجب أن تكون أدوات
ويجاء بها صالحة لذلك لكنها لا يهاهما تحتاج الى صلة بينها فالحكوم به وعليه هو الوصول والصلة
خارجة عنه مينة له (قوله وان صلح لان يجبر به وحده الخ)

أنها قد تكون في قالب الاسم وقد تكون في قالب الكلمة وبون بعيد بين المعنيين وعلى تقدير
التسليم يلزم ان يكون هو اداة فوهم لانه لا يمكن تقسيم الاداء الى الاسم والكلمة بل الي ما يكون
في قالبها وفي صورتها وباعتبار المعنى اداة (قال وذلك غير لازم) فيجوز تركه الا ان التطابق
أولي وأحسن ولا يبعد في ترك الاولى (قال لان نظرهم في الالفاظ من حيث المعنى) أي ينظرون
الى المعنى بالذات والى اللفظ بواسطته ولاجله والنحاة بالمعنى يعني ان المتطابقين يبحثون عن أحوال
تعرض للفظ من جانب المعنى والنحاة يبحثون عن أحوال تعرض للفظ نفسه فلا يرد ما قيل أنهم
قالوا في وجه حصر الكلمة الى أقسامها لانها اما ان تدل على معنى الى آخره لان الدلالة المذكورة
حال تعرض للفظ نفسه لا حال تعرض له من جانب المعنى كالكلمة والحرفية (قوله لتماها) تعميل
للمبهة بالتامة والمراد بالكلام ما تضمن كتيبن بالاسناد (قوله في كثير من العلامات الخ) متعلق
بشاركوهي دخول قد والسين وسوف والتوابس والجوازم ولحق الضائر وتاء التأنيث الساكنة
والاقتسام الى الماضي والمضارع والامر والهي وغير ذلك (قوله ولذلك) أي لدالتها على الزمان
كالكلمات التامة سموها كالت ولعدم صلاحيتها للاخبار ضموا اليها وجودية أي دالة على ثبوت
اخبارها لاسمائها (قوله ومن ثم الخ) أي لاجل كونها ذات جهتين لا يحسن ادرجها في شيء
منها (قوله اما ان يكون معناه) أهم من المطابق والتضمني وكذا في مقابله (قوله وقد يقال أيضاً)
أي كما يقال أنه يلزم ان يكون الافعال الناقصة أدوات وتعلقه بقوله يشكل بامثال الضائر المتصلة
وهم (قوله لاهماهما يحتاج الخ) فالاحتياج الى الصلة لازالة الابهام والاقادة التامة لا لصلة

بهذه الحثية في جانب
المعنى وهو مشكل الآتري
لقولهم اللفظ الدال على
معنى اما أن يدل على معنى
في نفسه واما أن يدل
على معنى في غيره الخ
قد التفتوا للمعنى وأوجب
بان دلالة اللفظ على المعنى
راجحة لفظ من حيث
ذاته لا من حيث المعنى
فهذا التعميم لا يقتضى
التفاهم للمعنى بخلاف
وصف اللفظ بالكلمة
والحرفية فانه من حيث
المعنى (قوله وان صلح
لان يجبر الخ) قد تقدم
أنه قدم الوجودي
على العدمي ثم بعد ذلك
عكس ونكتة ذلك ان
لو قدم الوجودي فلا
يخلو حاله اما ان يذكر
ما يتعلق به بنهاية من
القسامين ثم يذكر العدمي
أولاً بأن يتوسط العدمي
بين قسمي الوجودي فان
كان الاول لزم التباين بين
القسامين فيؤدي الى
الانتشار وان كان الثاني
لزم تفرقه والتكرار في
القسم الوجودي والحاصل
أنه لو قدم الوجودي

(قوله وصيته) عطف مرادف (قوله معين) سواء كان ذلك المعين واحدا كضرب أو غير واحد كما في يضرب فانه دال على متعدد وهو الحال والاستقبال بناء على القول بأنه يدل على الأمرين حقيقة ولكن التحقيق أنه إنما يدل على الزمان المستقبل بطريق الوضع (قوله أو لا يدل) صادق بعدم الدلالة أصلا وبالدلالة على الزمان بالجهر (قوله كزيد وعمرو) مثل مثاليين إشارة لما كان مدلوله ذاتا ومعنى وكان الأولى أن يزيد ومعنى وزمانا لجل أن يكون مثلا لجميع ما دخل تحت إلا (قوله والمراد بالهيئة والصيغة) إنما عبر بالمراد ولم يقل والهيئة كدلالة الانسان (٢٠٥) والصيغة يطلقان على الهيئة

الحاصلة للحروف والحروف خارجة ويطلقان على الهيئة الإيجابية من حروف وسكنات وجمع بين الهيئة والصيغة أولا ثم اقتصر بذلك على الهيئة للإشارة للترادف (قوله وحركاتها وسكناتها) ليس المراد أن المعنى الحركات والسكنات بل الواو لطلق الجمع بمعنى أن الحركات قد مجتمع وقد تفرد والا لخرج ضرب وخرج *

واعلم أن الهيئة تطلق على الهيئة الشخصية وهي الحاصلة من اضلاع الحروف. أصلية أو زائدة باعتبار الحركات كانت الحركات اعرابية أو غيرها كضرب ويضرب فان هيئة ضرب مع يضرب متخالفان وعلى التوعية اقتصر على الهيئة الحاصلة من الحروف الأصول وهذه هي التي تدل على الزمان فان هيئة يضرب

قاما ان يدل بهيته وصيته على زمان معين من الأزمنة الثلاثة كضرب ويضرب فهو الكلمة أو لا يدل فهو الاسم كزيد وعمرو * والمراد بالهيئة والصيغة الهيئة الحاصلة للحروف باعتبار تقديمها وتأخيرها وحركاتها وسكناتها وهي صورة الكلمة والحروف مادتها * وإنما قيد حد الكلمة بها لإخراج ما يدل على الزمان لابهية

أقول هذا القسم لكون مفهومه وجوديا كان أولى بالتقديم من القسم الذي قدمه لكون مفهومه عديا لكن هذا القسم الوجودي ينقسم إلى قسمين فلو قدم قاما ان ينقسم إلى قسميه أولا * ثم يذكر ما هو قسميه فيلزم تباعد القسمين وذلك يوجب الانتشار في الفهم واما ان يذكر ما هو قسميه في عقبه ثم يعاد إلى قسميه ثانيا وذلك يوجب تكرارا في ذكر القسم الوجودي كما في عبارة الكافية في تقسيم الكلمة إلى أقسامها فاختير هنا تقديم العدمي احترازاً عن المحذورين * واما في قسم القسم الثاني اعني قسم ما يصلح لأن يجز به وحده إلى قسميه فقد روي تقديم الوجودي أعني الكلمة على العدمي أعني الاسم إذ لا عدور هنا (قوله كضرب ويضرب) أقول والأول مثال لما يدل بهيته على الزمان الماضي والثاني لما يدل بهيته على الحاضر وعلى الزمان المستقبل أيضاً لكونه مشتركاً بينهما

الأخبار (قوله لكون مفهومه وجوديا) أي مفهومه المختص به وهو الذي به يتماز عن قسميه والا فالفرد الذي هو القسم متبني في مفهومه وهو عديمي (قوله لكن هذا القسم إلى آخره) يعني تقديم الوجودي أولى إذا لم يبارضه مانع كلزوم الانتشار أو التكرار فيما نحن فيه واما اذا عارضه مانع فلك الحيار في رعاية المانع وفي رعاية الوجودي فان في كل منهما ترك ما هو اللائق في باب التعليم من وجه وثباته من وجه (قوله احترازاً عن المحذورين) أي كليهما أي بخلاف ما اذا اخر العدمي فانه يحصل الاحتراز عن أحدهما (قوله مثال لما يدل بهيته على الزمان الحاضر الخ) دفع توهم ان يضرب مثال على تقدير كونه حقيقة في أحد الزمانين مجازاً في الآخر بناء على ما سبق إلى الوهم من ان الدلالة على أحد الأزمنة عدم الدلالة على الآخر (قال قاما ان يدل بهيته الخ) أي بشرط أن يكون في مادة موضوعة متصرف فيها فلا يرد نحو خبق وحجر فانها على هيئة ضرب مع عدم دلالتها على الزمان ولتنبيه على ذلك قال بهيته ولم يقل هيته (قال بهيته وصيته الخ) الهيئة في الفسة يكرر ونهاد وفي الرف الصفة والصيغة اسم للهيئة الحاصلة من الصوغ بمعنى در كالبريختن كداختهرا أو بمعنى آماده كردن أو بمعنى ييدا كردن وفي الرف اسم للهيئة المخصوصة

وتضرب متحدة اذا علت هذا فقول هل أراد بالهيئة الشخصية التي لم يعتبر دلالتها على الزمان أو التوعية وكلامه الآتي يدل على الثاني حيث جعل اختلاف الهيئة لازماً لاختلاف الزمان ولو أراد بالهيئة الشخصية لوردتها لا يكون معها اختلاف الزمن والمراد بالحركات الحركات الأصول لا العارضة لحدوث اعراب أوبتاء أو اعلال فلا مدخل لحركة الياء من ضرب ولا يرد سكون الياء من ضربت وكسر القاف في قيل لانها نشأت من الاعلال والحاصل ان الملتفت له الهيئة التي لها دخل في اختلاف الزمان وهي التوعية لا الشخصية والمراد بالامانة مادة الأصول

بل بحسب جوهره وماده كالزمان والامس واليوم والصبح والنوب فان دلالتها على الزمان
بجودها وجواهرها لا يبيها بخلاف الكلمات فان دلالتها على الزمان بحسب هيأتها

(قوله بل بحسب جوهره وماده كالزمان الخ) أقول لم يرد بذلك ان الجوهر وحده دال على تلك الأزمنة
حتى يرد أنه يلزم من ذلك أن يكون تعاليل الزمان بسررها دالة على ما يدل عليه لفظ الزمان وهو باطل
قطعا بل أراد ان الجوهر له مدخل مافي الدلالة على الزمان بخلاف الكلمة فان الهيئة هناك مستقرة بالدلالة

(قوله كالزمان والامس الخ) يقتضي كون حروف
زمان تدل على زمن ولا
دخل للهيئة ان تكون تلك
الدلالة موجودة مطلقاً
ولو تقدم بعض الحروف
على الآخر وأجيب بأن
الجوهر له دخل فلا يتأني
ان الهيئة كذلك (قوله
الصبح شرب اللبن صباحاً
والنوب شرب اللبن ليلاً)
فيها يدلان على الزمان مع
غيره والامس يدل على
الزمان المعين القيد بالضي
واليوم يدل على زمان معين
مطلقاً لكنه تعدد الامثلة
الاشارت لذلك (قوله بحسب
هيأتها) أي فقط

للحروف وعطف الصيغة على الهيئة للتفسير لشهرته في المعنى المراد (قال زمان معين الى آخره)
قيد التمين بين الواقع لا احتراز اذ لا يدل بيئته على الزمان الغير المعين (قال والمراد الى آخره)
لم يقل بالهيئة والصيغة الهيئة الحاصلة الخ لان الهيئة يطلق بمعنى الصفة مطلقاً والصيغة قد
تطلق على مجموع الهيئة المخصوصة والمادة (قال الهيئة الحاصلة الخ) تحقيقه ان الصيغة الشخصية
عبارة عن الهيئة الشخصية الحاصلة للحروف المعينة الاصلية والزائدة بالاعتبار المذكور والصيغة
الصفية عن الهيئة الحاصلة بالاعتبار المذكور للحروف الاصلية والزائدة من حيث انها اصلية وزائدة
مع قطع النظر عن خصوصها والصيغة النوعية عن الهيئة الحاصلة بالاعتبار المذكور للحروف الاصلية
فن حيث انها كذلك وهي الدال على الزمان فاهيئة الحاصلة للحروف الاصلية لاسالتها ماهية
الصفة والاختلاف فيها موجب لتووعها وما يحمل بالحروف الزائدة أو بخصوصية الحروف الاصلية
خارج عن ثابته والاختلاف فيها موجب لاختلافها اصنافاً واشخاصاً اذا عرفت هذا فتقول
المراد بالهيئة الصفة والحروف أهم من أن يكون في الحال أو في الاصل كفي وفيه اشارة الى
ان هيئة اللفظ الذي على حرف واحد كهيئة الاستهتام لا يطلق عليه الصيغة والى ان الهيئة الحاصلة
للكلمات باعتبار التقديم والتأخير كيد الله وتأنيب شرا علي بن ابي طالب صيغة ثم ان جعل تعريفاً
لمطلق الصيغة فالحروف على اطلاقها وان جعل تعريفاً للصيغة الدالة على الزمان فالمراد بها الحروف
الاصلية وذكر التقديم والتأخير كليهما للتنبيه على ان لكل منهما مدخلا في حصول الهيئة كانه
قبل باعتبار ترتيبها في اللفظ وازداده الحركات والسكنات الى الضمير لجرد الارتباط على التقدير الاول
وحركة الحرف الاخير داخلة فيها ضرورتها موجبة لاختلاف الشخص وعلى التقدير الثاني للاختصاص
أي التي لها اختصاص بتلك الحروف بان لا تكون لمروض عارض كحركة آخر الكلمة وسكونه
لكونها بسبب عارض البناء أو الاعراب والتغيرات الحاصلة في الصيغة باعتبار الاعلال كما في قيل
وباعتبار المجاوزة كما في استفضل حيث سكن الفاء لزوم توالي اربع تحتات وباعتبار الواحق كما في
ضرباً وضربوا فان شيئاً منها لا يوجب اختلاف الصيغة نوماً ثم ان اعتبار الحركات والسكنات في الصيغة
لا يقتضي اعتبارها ما حتى يخرج نحو ضرب فان الواو لمطلق الجمع لا للجمعية وبما ذكرنا ان دفع
التوكيد التي حرضت لبعض القائلين فانهج بها * لكن يجي بحث ذكر مقدس سره في حواشي المطالع
وهو انه يلزم ان تكون صيغة نحو تكلم وتكلم واحدة بالرفع لعدم اختلاف بينهما الا باعتبار
حركة الاخر وهو غير متغير والجواب ان الاصل في قاء المضارع السكون نص عليه الشيخ الرضي
في شرح الشافية في بحث كسر حروف المضارعة (قوله فان الهيئة هناك الى آخره) يعني ان
المراد بقوله فان دلالتها على الزمان بحسب هيأتها استقلالها بالدلالة بشهادة الدليل فيكون المراد بقوله

(الح) فصار اختلاف الهيئة مستلزما لاختلاف الزمان وهذا اشار على ان المراد بالهيئة الهيئة النوعية فلا يرد ضرب بالبناء للفاعل البناء للمفعول ولا يرد ضرب وضربت وما مضرب ولم تضرب قد انحدا زمنا مع اختلاف الهيئة النوعية وأجيب بأن المراد اختلاف الزمان عند اختلاف الهيئة في الكلمات وأما لم يضرب فركب أو ان المراد الكلمات بقطع النظر عن المقيدات وحيث قد فلم يضرب وضرب قد اختلاف زمانا والجواب الثاني أحسن لان الدال على المعنى يضرب وفي قرينة على ذلك (قوله وان انحدت المادة) أي هذا اذا اختلفت المادة بل وان انحدت فالاول كضرب وبأكل فقامتا بغير اختلاف زمانا وحيث

بشهادة اختلاف الزمان عند اختلاف الهيئة وان انحدت المادة كضرب ويضرب فأنحدا الزمان عند انحدا الهيئة وان اختلفت المادة كضرب وطلب فان قلت فلي هذا يلزم أن تكون الكلمة مركبة لدلالة أصلها ومادتها على الحدث وهيئتها وصورتها على الزمان فيكون جزؤها دالا على جزء معناها على الزمان كما سيذكره. واعترض عليه بان دلالة الكلمة على الزمان بالصيغة ان محتم فالتامع في لغة العرب دون لغة الصجم فان قولك آمد وأيد متحدا في الصيغة ومختلفان في الزمان وقد تقدم ان نظر الفن في اللفاظ على وجه كلي غير مخصوص بصفة دون أخرى وأجيب بأن الإيهام باللغة العربية التي دون بها الفن غالبا في زماننا أكثر فلا يمد في اختصاص بعض الاحوال بهذه اللغة كما مررت اليه الاشارة (قوله بشهادة اختلاف الزمان عند اختلاف الهيئة وان انحدت المادة كضرب ويضرب) أقول رد عليه بان صيغ الماضي في التكلم والحطاب والنية مختلفة قطعا ولا اختلاف في الزمان بل قول صيغة المجهول من الماضي مخالفة لصيغة المعلوم وصيغته من الثلاثي المجرد والمزيد والرامي مختلفة بلا اشتباه وليس هناك اختلاف زمان فليس اختلاف الصيغة مستلزما لاختلاف الزمان حتى يتم شهادته على ان الدال على الزمان هو الصيغة (قوله وأنحدا الزمان عند انحدا الصيغة) أقول رد عليه أيضا بان صيغة المضارع تدل على الحال

فان دلالتها على الزمان بموادها لا يثبتها ان للعادة مدخلا فيها بقرينة الملقاب والمقصود نصب القرينة على ارادة الظاهر (قوله كما سيذكره) بقوله بشهادة اختلاف الزمان الى آخره (قوله فان قولك أيد وأمد متحدا) فلا يصح كما انحدت الصيغة عند الزمان وان اختلفت المادة وأما التقصير فكيف ورفت وناسخ ضمير وارد حيث اختلفت الصيغة مع عدم اختلاف الزمان فلا يصح قولكم كما اختلفت الصيغة اختلف الزمان وان انحدت المادة لاختلاف المادة فيها (قال بشهادة اختلاف الزمان عند اختلفت الهيئة) أي في الكلمات فلا يرد انه ليس اختلاف الزمان بين المصدر والماضي مع وجود اختلاف الهيئة وكذا لا يرد ان نحو لم يضرب وضرب مختلفان في الهيئة مع عدم اختلاف الزمان لان لم يضرب ليس بكلمة بل هو مركب من الاداة والكلمة وكذا الحال في قوله وانحدا الزمان عند انحدا الصيغة فلا يرد ان لم يضرب ولا يضرب متحدا في الصيغة مع عدم انحدا الزمان لان كليهما من المركبات قد يرد فانه من المراتق (قال وان انحدت المادة) الظاهر مع انحدا المادة اذ لا يمكن فرض انحدا المادة في الشهادة وليس يتعيضه أعني عدم الانحدا شهادة فضلا عن ان يكون أولى بها وكذا الحال في قوله وان اختلفت المادة (قوله رد عليه الح) قد ظهر لك بما ذكرنا في تحقيق معني الصيغة اندفاعه لانه اختلاف سنن اذ هو باعتبار حال الفاعل أو بعض الحروف الزائدة وأما اختلاف الثلاثي والرامي المجردين فهو من حيث المادة والصيغة والكلام في اختلاف الزمان عند اختلاف الصيغة مع انحدا المادة وما قيل في الجواب انه لا اختلاف في صيغ الماضي الا باعتبار آخر الماضي ولا اعتداد به في الصيغة أصلا فان أراد انه لا اعتداد به في الصيغة أصلا فاطل لتحقق الاعتداد به حيث قالوا صيغ الماضي يلفظ الجمع وان أراد انه لا اعتداد به في الصيغة الصالة على الزمان فلا بد من بيان يظهر به الفرق بين الصيغ الدالة وغيرها حتى يتم الجواب والفرق ما حققناه وكذا الجواب بان المراد باختلاف الصيغة ان يتبدل ما عين الماضي بما عين المستقبل اجمال لا يوجب

فقول المعنى من التركيب ان يكون هناك أجزاء مرتبة مسموعة

والاستقبال على الاصح وليس هناك اختلاف صيغة فالاولى أن يقال ما يصلح لان يجبر به وحده اما ان يصلح لان يجبر عنه أيضاً أولاً والاول الاسم والثاني الكلمة فان قلت يلزم من ذلك أن يكون اسما الاضمار كلات قلت لا بعد في ذلك لأن هيات اذا كان بمعنى بعد ينبغي ان تكون كلمة مثله واما عند النحاة ايها اسما فلامور لفظة وبالجملة كل مالا يصلح منه حقيقة لان يجبر به وحده فهو عند القوم أداة سواء كان عند النحاة فعلا كالاضمار الناقصة أو اسما كاذ واذا ونظارهما وكل ما يصلح لان يجبر به وحده ولا يصلح لان يجبر عنه فهو عندهم كلمة وان كان عند النحاة من الاسماء فعل هذا يكون امتياز الاداة عن أخوها بقيد عديم وامتياز الكلمة عنها بقيد وجودي وعن الاسم بقيد عديم وامتياز الاسم عنها بقيد وجوديين (قوله مسموعة) أقول أي مرتبة في السمع

اللتقي (قوله وليس هناك اختلاف الصيغة) لم يقل مع اتحاد الصيغة كما هو الظاهر اشارة الى ان الشهادة المذكورة شهادة بالدورات وجودا وعدما فمعنى قول الشارح واتحاد الزمان عند اتحاد الصيغة أنه كلما لم تختلف الصيغة لم يختلف الزمان فبرد عليه المضارع حيث تحقق فيه عدم اختلاف الصيغة مع اختلاف الزمان وأما الجواب بان لم يختلف الزمان فيه لان الدلالة على الزمانين معا ليس باختلاف في الزمان فهي على ان يراد بقوله واتحاد الزمان عند اتحاد الصيغة عدم تبدل الزمان عند عدم تبدل الصيغة فيكون المراد باختلاف الزمان عند اختلاف الصيغة تبدل عند تبدل وليس كذلك بل المراد منه تعدده عند تعدده كما في ضرب وضرب فيكون المراد بعدم اختلاف عدم تعدده ولذا عبر الشارح عنه بالاتحاد وذلك لان المعلوم تعدد الصيغة مع وحدة المادة واما تبدل صيغة الماضي بالمضارع أو بالعكس فغير معلوم من اللغة وأما هو مجرد اعتبار صرفي (قوله فالاولى الخ) أي اذا بطل شهادة الدليل المذكور على دلالة الكلمة بالهيئة فالاولى ترك القسمة المبنية عليها وان يقال في وجه القسمة الخ ولم يقل فالصواب لان بطلان الدليل لا يستلزم بطلان المدعي (قوله يلزم من ذلك) أي من التقسيم المذكور واما على تقسيم المصنف فهي داخلة في الاسم لعدم دلالتها بالهيئة على الزمان بل مجموع المادة والهيئة فيها موضوعة للحدث والزمان (قوله ان يكون الى آخره) لعدم صلاحيتها للاخبار عنها لان النسبة التامة الى الفاعل مأخوذة في مفهومها لكونها بمعنى الماضي والامر (قوله ينبغي ان يكون كلمة) أي عند التلقي لان نظره في الالفاظ من حيث المعنى (قوله فلامور لفظة) من كون صيغتها مخالفة لصيغ الافعال وعدم التصرف فيها ودخول اللام في بعضها والتونين في بعضها وكون بعضها مركبة من الجار والجرور واستعمالها مصدرا (قوله وبالجملة) أي جهة التقسيم ونعامة بخلاف ما قسم فانه كان قسمة تقسم منه (قوله حقيقة) أي من غير تأويل بمعنى اسما فان الاداة يصلح اذا أول بمعنى اسما بان عبر عنه بالاسم كان يقال الطريقة المخصوصة معني في كاسيحي (قوله كاذ ونظارهما) بما هو لازم الطريقة (قوله فعلي هذا الخ) لم يظهر لي فائدة هذا التفريع الايضاح الواضح (قوله وعن الاسم الخ) بخلاف قسم المصنف فان امتياز الكلمة عن الاسم فيه بقيد وجودي وهو الدلالة بهيئة على الزمان وامتياز الاسم عنها بقيد عديم وعن الاداة بقيد وجودي (قوله أي مرتبة في السمع) أشار بذلك الى ان قوله مسموعة حال

(قوله هي الفاعل) أي مركبة من حروف بدليل قوله أو حروف في البارة حذف فالاول كزبد قائم والثاني بكك فان الباء ليست مركبة من حرف وكذا السكاف وهما أجزاء (قوله فلانها آلة الضمير راجع للاداة لا بمعنى انفظ بل بمعنى الكلمة وقوله اما الاداة أي لفظ أداة في الكلام استخدام (قوله واما بالكلمة) أي (٢٠٩) بانفظ الكلمة وقوله فلانها أي

الكلمة بمعنى المدلول لا بالمعنى السابق وقوله من الكلم أي مأخوذة من الكلم باعتبار دالها وقوله تكلم الحاطر أي تخرجه (قوله هذا اشارة الى قسمة الاسم بالقياس الى معناه) أي وهو انة إما كلي أو جزئي فوصف اللفظ بهذين تابع لوصف المعنى بهما فاذا كان المعنى كلياً كان داله متصفاً بالكلمة وان كان المعنى جزئياً كان داله متصفاً بذلك وقوله الى قسمة الاسم أي لا الحرف ولا الفصل وذلك لان الحرف

معناه غير مستقل بالمفهومية لانه ربط جزئي لم يقصد لذاته بل يعرف حال الغير ويجئ فلا يصلح لان يحكم عليه واذا كان كذلك فلا يصح اتصافه أي الحكم عليه بالكلمة ولا الجزئية وكذلك الفصل جزء معناه وهو النسبة غيره مستقل بالمفهومية وهي النسبة اذ لم تقصد لذاتها وانما قصدت لتعرف حال

وهي الالفاظ والحروف والمبته مع المادة ليست بهذه المثابة خلا يلزم التركيب والتقييد بالمعين من الازمنة الثلاثة لادخل له في الاحتراز لانه قيد حسن لأن الكلمة لا تكون الا كذلك ففيه مزيد ايضاح ووجه التسمية اما بالاداة فلانها آلة في تركيب الالفاظ بعضها مع بعض واما بالكلمة فلانها من الكلم وهو الجرح كانها لما دلت على الزمان وهو متجدد ومتصرم تكلم الحاطر بتفسير معناه • واما بالاسم فلانه أعلى مرتبة من سائر انواع الالفاظ فيكون مشتملاً على معنى السمو وهو العلو قال (وحينئذ اما ان يكون معناه واحداً أو كثيراً فان كان الاول فان تشخص ذلك المعنى سمي علماً والافئاطاً ان استوت افراده الذخية والحارجية فيه كالانسان والشمس ومشتككا ان كان حصوله في البعض أولى واقدم وأحد من الاخر كالوجود بالنسبة الى الواجب والممكن وان كان الثاني فان كان وضع تلك المعاني على السوية فهو المشترك كالعين وان لم يكن كذلك بل وضع لاحدهما أولاً ثم نقل الى الثاني وحينئذ ان ترك موضوعه الاول يسمى لفظاً متقولاً عرفياً ان كان التأمل هو العرف العام كالعادة وشريعاً ان كان التأمل هو الشرع كالصلاة والصوم واسطلاحياً ان كان هو العرف الخاص كاصطلاح النحاة والنظار وان لم يترك موضوعه الاول يسمى بالنسبة الى المتقول عنه حقيقة والنسبة الى المتقول اليه مجازاً كالاسد بالنسبة الى الحيوان المفترس والرجل الشجاع) (أقول) هذا اشارة الى قسمة الاسم بالقياس الى معناه فالاسم اما ان يكون معناه واحداً أو كثيراً فان كان الاول أي ان كان معناه واحداً فاما أن يتشخص ذلك المعنى

بان يسمع بعضها قبل وبعضها بعد (قوله وهي الفاعل أو حروف) أقول أراد بالالفاظ ما يتركب من الحروف كزبد قائم وبالحروف ما يقابلها كقنوك بك فانه مركب من اداء واسم وكل واحد منهما حرف واحد ولو اكني بالالفاظ لكفاه لتاوهو للحروف أيضاً (قوله ليست بهذه المثابة) أقول وذلك لان المادة والمبته مسموعتان ما (قوله هذا اشارة الى قسمة الاسم بالقياس الى معناه) قول جعل هذه القسمة مخصوصة بالاسم

من ضمير مرتبة فان كونها مرتبة حال السمع هو ترتيبها في السمع وفائدة الاعتراض عن الحركة الاخرية فانها دالة على الفاعلية أو المفعولية أو الاضافة مرتبة في الوجود على الحرف الذي لفته لكونها صفة له لكنها ليست مرتبة في السمع لان سماع الحركة والحرف معاً (قوله بان يسمع الخ) لا بان تكون مرتبة في القوة السامعة اذ لا ترتب هناك (قوله أراد الخ) لا ما يلفظ به كيلا يلزم استدراك أو حروف وفي تمثيله في المركب من القسمين اشارة الى ان قاعدة قوله أو حروف التثنية على تحقيق القسمين (قوله لكفاه الخ) لكنه محط عن التثنية المذكور (قوله مسموعتان معاً) لكن الهيئة تتبع الالفاظ فتكون ملفوظة بتمتة أيضاً (قوله جعل الخ) حيث قال وحينئذ اما الخ

(٢٧ شروح التسمية) الحدث وحال الفاعل واذا كان كذلك فهي غير مستقلة بالمفهومية واما جزء مدلوله الثاني وهو الحدث فهو مستقل والمركب من المستقل وغير المستقل غير مستقل واذا كان مجموع مدلوله غير مستقل فلا يصلح لان يحكم عليه بالكلمة ولا الجزئية واما لو حكم بالفعل فهو على ارادة الحذف فقط بالنسبة لمجموع الهيئة الاجتماعية فلما كان معنى الحرف والفصل غير مستقل قصر هذا التقسيم على الاسم فان قلناه يصح ان يقال من معناه جزئي قلت قد رجع الامر حينئذ للاسمية لان المراد لفظه

(قوله أي لم يصلح الخ) هذا وما بعده (٢١٠) تفسير باللازم للتشخص ولعدمه وأما معنى التشخص الحقيقي فهو التبين

أي لم يصلح لأن يكون مقولاً على كثيرين أو لم يتشخص أي يصلح لأن يقال على كثيرين فإن تشخص ذلك المعنى ولم يصلح لأن يقال على كثيرين كزيد يسمى علماً في عرف النحاة لأنه علامة دالة على شخص معين وجزئياً حقيقياً في عرف المتطقيين وإن لم يتشخص وصلح لأن يقال على كثيرين فهو الكلي والكثيرون أفراد فلا يحلو إما أن يكون حصوله في أفراد الذهنية والخارجية على السوية

لأن أقسام اللفظ إلى الجزئي والكلي إنما هو بحسب انصاف معناه الجزئية والكلية ومعنى الاسم من حيث هو معناه معنى مستقل صالح للانصاف بهما فإن معنى زيد من حيث هو معناه معنى مستقل يصلح لأن يوصف بالجزئية وبحكم بها عليه وكذا معنى الإنسان يصلح لأن يحكم عليه بالكلية وأما الحرف فإن معناه من حيث هو معناه ليس معنى مستقلاً صالحاً لأن يكون محكوماً عليه أصلاً وذلك

(قوله لأن أقسام اللفظ الخ) أي أقسام اللفظ الهمما ليس باعتبار ذاته فتكون جميع أقسامه متساوية في ذلك الانقسام على ما سيظهر بقوله والسرف في ذلك بل هو وصف له باعتبار متعلقة أعني معناه فإنه المتصف بالجزئية والكلية إذا حصل في العقل وأما قبل الحصول فلا يصف بشيء منهما لانهما من الموارض الذهنية ولذا زاد قيد الصلاح في قوله ومعنى الاسم الخ والأقلام تناسب للشوق أن يقول ومعنى الاسم من حيث هو معناه متصف بهما وخلاصة كلامه قدس سره أن معنى الاسم من حيث أنه يعبر به صالح للانصاف بهما فإذا لوحظ ذلك المعنى في قالب الاسم يصح قسمة الاسم باعتباره الهمما ومعنى الاداة والكلمة من حيث التعبير بهما ليصلح للانصاف بهما فإذا لوحظ معناه في قالبها لا يمكن للعقل قسمتها باعتبار ذلك المعنى الهمما بل لابد في القسمة من ملاحظة معناه في قالب الاسم فيكون المقسم أي الوصف العنوان في القسمة الاسم بحيث يتناول الأقسام الثلاثة ولتنبيه على هذا غير الأسلوب المشهور في القسمة فقال وحينئذ الخ ولم يقل وهو أو الاسم وليس مقصوده قدس سره أن الاداة والكلمة لا يتقيدان الهمما أصلاً حتى يرد أنه خلاف الواقع كيف وقدس الشيع في الشفاء بأن الاسم المتقسم إلى الكلي والجزئي بمعنى اللفظ المفرد الشامل للأقسام الثلاثة وأنه لا يلزم من عدم أقسام معناه من حيث التعبير بهما عدم أقسامه مطلقاً فيجوز أن يكون ذلك بملاحظته في قالب الاسم كما في الحكم عليه بعدم الاستقلال وإن اختصص بعض الأقسام لا يوجب التخصيص إذ لا شك في أن الأقسام الباقية تشارك فيها الأقسام الثلاثة (قوله صالح للانصاف بهما الخ) انصاف المعنى بالكلية والجزئية في الذهن انصاف انترامي ينزوع العقل منه هذين الوصفين بعد ملاحظته بالقياس إلى كثيرين ولا شك أن انتراع شيء من شيء يلزمه العلم بكونه منتزعا منه وبالعكس وكذا صلاحته لكل منهما تستلزم صلاحته للآخر فينبغي أن لازم تماكب فلذا استدل قدس سره بتحقيق صلاحية الحكم بهما على صلاحية الانصاف في معنى الاسم وإنشاء صلاحية الحكم على انتفاء صلاحية الانصاف في معنى الاداة والكلمة فلا يرد أن صلاحية معنى الاسم للحكم بالانصاف لا يستلزم الانصاف في نفسه ولو أريد الحكم المطابق للواقع تمنع ذلك لأنه موقوف على صلاحية انصافه في نفسه ولو سلم فلا نعلم أن انتفاء صلاحية الحكم بالانصاف يستلزم انتفاء صلاحية الانصاف لأن انتفاء الملزوم لا يستلزم انتفاء السبب (قوله فإن معناه من حيث هو معناه) أي من حيث أنه يعبر به في قالبه ليس مستقلاً أي لا يحصل ذهنه ولا خارجاً إلا بالمتعلق والحكم عليه من حيث يعبر به بقولنا

(قوله ولم يصلح) لأن يقال عطف تفسير بدليل ما قبله وإنه عطف سبب على مسبب لأن التشخص أي التبين يتسبب عنه أنه لم يصلح لأن يقال على كثيرين (قوله سمي علماً في عرف النحاة) أي ولا يسمى عندهم جزئياً (قوله لأنه علامة علة) لكونه سمي علماً أي فالعلم مأخوذ من العلامة ويحتمل أنه مأخوذ من العلم وحينئذ قسمتهم له علامة لكونه يعلم به شيء معين (قوله وجزئياً حقيقياً في عرف الخ) أي ولا يسمى عندهم علماً وقد علم من هذا أن كل ما كان علماً عند النحاة كان جزئياً حقيقياً عند المناطقة وهل يلزم العكس أي هل يلزم من كونه جزئياً حقيقياً عند المناطقة أن يكون علماً عند النحاة أولاً قال بعضهم لا يلزم لأنك إذا قلت هذا حيوان أو قلت الحيوان وأشرت إلى معين كان هذا جزئياً حقيقياً ولم يكن علماً ورد بأن المراد التبين من ذات الوضع لا من الال ولا من اسم الإشارة ومعنى التفت

إلى التبين بالوضع لزم أن ما كان جزئياً حقيقياً علماً عند النحاة (قوله فهو الكلي) تسببه بذلك من نسبة الدال باسم أولاً

المدلول فهو مجاز وكذا قولني قوله جزئياً (قوله يسمى متواطئاً) أى متوافقاً وهذا من وصف الشيء بوصف أفراده لان الذي يصف بالتوافق الافراد بديل قوله بعد لان أفراد متوافقة (قوله من التواطىء) أى مأخوذة من التواطىء والاسباب ان يقدم قوله من التواطىء على قوله لان أفراده فيؤخر العلة على المعلول (قوله فان الانسان متوافق) أى لان الانسان الحيوان التاطق وكل فرد من أفراده استوي في الحيوانية والتاطقية أي لا يزيد (٢١١) واحد على آخر بشيء منها

(قوله له أفراد في الخارج) كريد وعمرو وخالد (قوله وصدقه عليها بالسوية) أى ولا يصح ان تقول زيد أقدم أو أشد في الإنسانية من عمرو فالمراد بصدقه عليها حمله عليها (قوله بالسوية) أى متبسي بالسوية (قوله وصدقه عليها أيضاً بالسوية) أى فليست الشمس متعققة في فرد أكثر من فرد آخر وقول الشارح فان الانسان له أفراد في الخارج والشمس لها أفراد في الذهن الخ هذا يقتضي انما نوزع في قوله أولاً اما ان يكون حصوله في أفراده الذهنية والخارجية أى بالاعتبار في بعض الكليات والخارجية في بعضها وفيه ان الانسان له أفراد أيضاً ذهنية وأوجب بان المراد بالافراد الخارجية ما يشمل الذهنية والخارجية والمراد بالذهنية القرينية وابن زيد الذي لم يكن خارجاً هذا

أولاً فان تساوت الافراد الذهنية والخارجية في حصوله وصدقه عليها يسمى متواطئاً لان أفراد متوافقة في معناه من التواطىء وهو التوافق كالانسان والشمس فان الانسان له افراد في الخارج وصدقه عليها بالسوية والشمس لها افراد في الذهن وصدقه عليها أيضاً بالسوية وان لم تساو الافراد بل كان حصوله في بعضها أولى أو أقدم أو أشد من البعض الآخر يسمى متشككاً والتشكك على ثلاثة أوجه التشكك * بالاولوية وهو اختلاف الافراد في الاولوية وعدمها كالوجود

لان معنى من مثلاً هو ابتداء مخصوص ملحوظ بين السبر والبصرة مثلاً على وجهه يكون هو آلة للملاحظة ومرة لا تعرف حالها فلا يكون بهذا الاعتبار ملحوظاً قصداً فلا يصلح لان يكون محكوماً به فضلاً عن ان يكون محكوماً عليه وكذا الفصل الثام كضرب مثلاً يشتمل على حدث كالضرب وعلى نسبة مخصوصة بينه وبين قاعله وتلك النسبة ملحوظة بينهما على انها آلة للملاحظة على فاس معنى الحرف وهذا المجموع أعني الحدث

معنى الحرف بعدم الاستقلال لا باعتبار تمييزه بنفسه فلا تناقض واذا لم يكن صالحاً للحكم أصلاً لا يكون متصفاً بشيء في نفسه كما عرفت (قوله ابتداء مخصوص الخ) باعتبار الخصوصية بيان للواقع لا دخل له في عدم الاستقلال بالمفهومية بل المدار كونه ملحوظاً شيئاً فان الابتداء المخصوص يصح الحكم به وعليه لانه ابتداء ملحوظ قصداً قيد لمتعلق مخصوص وليس مرة لا تعرف حال الشيء ومعنى كونه مخصوصاً انه اعتبر فيه خصوصية الطرفين سواء كان جزئياً حقيقياً كما طرفاه جزئيان حقيقيان أو كلياً كما طرفاه كليان (قوله على وجهه يكون آلة للملاحظة) أى للملاحظة السبر بالنسبة الى البصرة لا ملاحظة مجموعها وكذا قوله تعرف حالها وإطلاق الآلة والمرأة عليه باعتبار التشابه بينهما في كون كل منهما غير ملحوظ قصداً (قوله فلا يصلح الى آخره) لان النفس مجبولة على انه يتمتع الحكم منها ما لم تلاحظ قصداً (قوله فضلاً الخ) هذا بناء على ان بعض الآلة لا يصلح لكونه محكوماً به لا لكونه محكوماً عليه ولا فيها مساويان في اقتضاء الاستقلال من غير تفاوت (قوله وكذا الفصل الثام) احتراز عن الفصل الناقص فانه داخل في الاداة في عدم صحة الحكم عليه وبه (قوله على حدث) قال الرضى يعني بالحدث معنى قائماً بغيره سواء صدر عنه كالضرب أولاً كالطول (قوله وعلى نسبة مخصوصة) وهي النسبة الحكمية التي لا تحصل ذهناً ولا خارجاً الا بذكر الفاعل المعين بخلاف النسبة المطلقة والمخصوصة الملحوظة بالذات فانها تصح محكوماً عليها وبها لانها لا تكون نسبة حكمية بهذا الاعتبار ومرة للملاحظة حال الحدث بالقياس الى الفاعل (قوله على انها آلة للملاحظة) هذا

موجود في الذهن تحقياً بخلاف أفراد الشمس فانها على سبيل الفرض * فان قات ان الانسان أيضاً له أفراد فرضية فلم ينظر اليها قلت لان الكثرة حاصلة بسبب الوجود في الخارج فلم يحتج لتلك الافراد في حصول الكثرة (قوله أشد من البعض) أى أشد من حصوله في البعض الآخر (قوله بالأولوية) أى بسبب الأولوية (قوله وهو اختلاف الافراد) لا يصح رجوع الضمير لتشكك لانه ليس اختلاف الافراد في الاولوية ولا يصح رجوعه للأولوية خلافاً لما قاله بعض الحواري لان المعنى حينئذ الاولوية اختلاف الافراد في الاولوية اذ هذا نهافت والمخلص ان يجعل راجعاً لتشكك ويكون في الكلام حذف أى

وموجب التشكيك اختلاف الافراد الخ (قوله فانه في الواجب) أي فان الوجود في الواجب أتم اما كان أتم في الواجب من الممكن لأن وجود الواجب ذاتي (٢١٢) يعني أنه لم يسبقه عدم ولم تؤثر فيه ذات قايمة من حيث أنه لم يقع بتأثير الغير

واتما كان أثبت لاستماع لحوق المدمه فانه لزوال لا يلحقه فهذا إشارة لصفة البقاوما كما كان الوجود في الواجب أقوى منه في الممكن لأن وجود الواجب عين ذاته على كلام بعضهم من أن الوجود عين الموجود أي حيثئذ يمتنع الانفكاك بخلاف وجود الممكن فانه غير ذاته فيمكن انتفاؤه عن ذاته فهذه اللفاظ الثلاثة متلازمة والمغايرة بينهما إنما هو بحسب المفهوم (قوله حصول معناه) أي معنى الكلي قبل حصوله في الممكن أي وكذلك حصوله في الوجود قبل حصوله في الوجود (قوله أشد من الممكن) أي أشد من حصوله في الممكن (قوله لأن آثار الوجود) من وجود الواجب المراد بالآثار النظر للوجود الحاصل في الواجب الافصال أي كون افصال الله أكثر من افصاها كما أن أثر اليباض التفرق بقي أنه هل يلزم من التشكيك بالتقدم والتأخر أن يكون تشكيك بالندية والضعف

الممكن لأن وجود الواجب عين ذاته على كلام بعضهم من أن الوجود عين الموجود أي حيثئذ يمتنع الانفكاك بخلاف وجود الممكن فانه غير ذاته فيمكن انتفاؤه عن ذاته فهذه اللفاظ الثلاثة متلازمة والمغايرة بينهما إنما هو بحسب المفهوم (قوله حصول معناه) أي معنى الكلي قبل حصوله في الممكن أي وكذلك حصوله في الوجود قبل حصوله في الوجود (قوله أشد من الممكن) أي أشد من حصوله في الممكن (قوله لأن آثار الوجود) من وجود الواجب المراد بالآثار النظر للوجود الحاصل في الواجب الافصال أي كون افصال الله أكثر من افصاها كما أن أثر اليباض التفرق بقي أنه هل يلزم من التشكيك بالتقدم والتأخر أن يكون تشكيك بالندية والضعف

مع النسبة الملحوظة بذلك الاعتبار معنى غير مستقل بالمفهومية فلا يصلح لأن يحكم عليه بشيء من جزؤه أعني الحدث وحده مأخوذ في مفهوم الفعل على أنه مسند إلى شيء آخر ضار الفعل باعتبار جزء معناه محكوماً به وأما باعتبار مجموع معناه فلا يكون محكوماً عليه ولا محكوماً به أصلاً فالفعل إنما استأثر عن الحرف باعتبار اشتغال معناه على ما هو مسند إلى غيره بخلاف الحرف إذ ليس له معنى ولا جزء معنى يصلح لأن يكون مسنداً به أو مسنداً إليه وإن شئت انضاح هذه المعاني عندك فبصر عن معنى من بلفظه ثم انظر هل تقدر أن تحكم عليه أو لا ولا تظن أنك تكون في مرة من ذلك وكذا عبر عن معنى ضرب بلفظه ثم تأمل فيه فإني نجد أنك جعلت الضرب مسنداً إلى شيء وربما صرح به أو أومأت إليه وأما مجموع الضرب والنسبة المتبرة بينه وبين غيره فلا يصير محكوماً عليه ولا به وكذا عبر عن مفهوم الإنسان بلفظه فإني نجد صالحاً لأن يحكم عليه وبه صلوحاً لاشبهه فيه قطعاً فظهر أن معنى الاسم من حيث هو معناه يصلح للانصاف بالكلية والحزبية والحكم بهما عليه وأما معنى الكلمة والأداة من حيث هو معناها فلا يصلح لشيء من ذلك أصلاً لكن إذا عبر عن معناها بالاسم كأن يقال معنى من أو معنى ضرب صح أن يحكم عليها بالكلية أو الحزبية وبهذا الاعتبار لا يكون معنى الكلمة والأداة بل معنى الاسم قاضح بذلك أن الاسم صالح لأن لا يتأني ما وقع في مختصر الأصول من أن الجملة موضوعة لإفادة النسبة إذ يجوز أن يكون الأمر الملحوظ لأجل الغير مقصوداً بإفادة من اللفظ (قوله مع النسبة الملحوظة بهذا الاعتبار) أي باعتبار أنها آلة للملاحظة مرآة لتعرف حالها (قوله غير مستقل بالمفهومية) لأنه لا يتحصل معناها ذهنياً إلا بالفاعل المعين الذي هو خارج عن ذلك المجموع بخلاف الصفات فإن النسبة التقيدية المعتبرة فيها من جانب الذات المبهمة إلى الحدث وإن كانت آلة للملاحظة إلا أن الذات المبهمة والحدث داخلان في مدلولها فيكون المجموع مستقلاً بالمفهومية منها فيصلح لأن يحكم عليه وبه وكذا مدلول هذا والرجل فإن ما يحتاج إليه التنيه والتعريف مأخوذ منه فيكون مستقلاً بالمفهومية (قوله فلا يصلح لأن يحكم إلى آخره) قبل اعتبار الفاعل لعدم استقلاله بالمفهومية وكذا بعد اعتباره منه لأن تلك النسبة تامة مقصودة بالإفادة لا يرتبط بشيء إلا بعد جعلها غير مقصودة (قوله محكوماً به) ولا يصح كونه محكوماً عليه لاستماع كون المسند من حيث أنه مسند مسنداً إليه (قوله لا تظن أنك إلى آخره) كما لا مبره في عدم صحة جعل كلمة من مسنداً إليه أو مسنداً (قوله فلا يصلح لشيء من ذلك) أي الانصاف بالكلية والحزبية والحكم بهما عليه (قوله أن الاسم) أي من حيث أنه اسم

أولاً مثال الشارح يفيد الأول ويمكن التمثيل الثاني بحركة الفلك فإن حركة الفلك موجودة وذات زيد موجودة أصح من وجود حركة الفلك سابقة على ذات زيد ووجود زيد أقوى من وجود حركة الفلك لأنها قارة ووجود حركة الفلك غير قارة

(قوله أكثر مما هو في بياض العاج) حاصله أنه إنما كان بياض الثلج أشد من بياض العاج لأن تأثيره تفرق البصر الحاصل من بياض الثلج أشد من البياض الحاصل في العاج فالاشدية إنما هي من أثره هذا حاصل كلامه وفيه أن ظاهر كلامه أولاً وأن الاشدية إنما هي منظور لها في ذاته لا باعتبار أثره وأجيب بأن الاشدية السائدة بالذات لما كانت (٢١٣) حقيقة نظر لها في أثره أي

وإذا كان أثر الموجود في الثلج أشد فليكن ذات الموجود في الثلج أشد من الحاصل في العاج بالطريق الأول (قوله خيله) أنه متواطئ الضمير

أكثر مما هو في بياض العاج وإنما سمي مشتركاً لأن أفراده مشتركة في أصل معناه ومختلفة بإحدى الوجوه الثلاثة فالناظر إليه أنظر إلى جهة الاشتراك خيله أنه متواطئ لتوافق الأفراد فيه وإن نظر إلى جهة الاختلاف أومه أنه مشترك لأنه لفظ له معان مختلفة كالذين فالناظر فيه يشكك هل هو متواطئ أو مشترك فلهذا سمي بهذا الاسم وإن كان الثاني أي أن كان المعنى كثيراً فاما أن يحلل بين تلك المعاني فنحل

في خيله يشتمل رجوعه للنظر المفهوم من الناظر ويحتمل رجوعه للاشتراك (قوله أومه) أي أوقع من وهمه وفي الضمير ما قدم وعبر هنا بأومه وفيها سر بجعله إشارة إلى أن التواطئ أقوى من الاشتراك لأن الهيئة أقوى من الواهمة فكان ذلك أمراً ثابتاً في الحال وحكم الوهم ضعيف (قوله فهذا) أي فلاجل أن الناظر يشكك سمي مشتركاً

ينقسم إلى الجزئي والكلي فنقسم إلى المتواطئ والمشتكك بخلاف الكلمة والأداة وأما الانقسام إلى المشترك والمنفصل بقسامه وإلى الحقيقة والمجاز فليس مما يختص بالاسم وحده قالت الفيلسوف قد يكون مشتركاً تخلفي بمعنى أوجد واقتضى وعصم بمجيء قبل وادبر وقد يكون منقولاً كصل وصام وقد يكون حقيقة كقتل إذا استعمل في معناه وقد يكون مجازاً كقتل بمعنى ضرب ضرباً شديداً وكذا الحرف أيضاً قد يكون مشتركاً كمن بين الابتداء والتبعض وقد يكون حقيقة كني إذا استعمل بمعنى الظرفية وقد يكون مجازاً كني إذا استعمل بمعنى على والسر في جريان هذه الانقسامات في الالفاظ كلها إن الاشتراك والنقل والحقيقة والمجاز كلها صفات الالفاظ بالقياس إلى معانيها وجميع الالفاظ متساوية الاقدام في محبة الحكم عليها وبها • وأما الكلية والجزئية المعبرتان في التقسيم الأول فهما بالحقيقة من صفات معاني الالفاظ كما سيأتي وقد عرفت أن معنى الأداة والكلمة لا يصلحان لأن يوصفا بشيء منهما فأنكلا المشترك ونظائره وإن كانت من صفات الالفاظ حقيقة لكنها تتضمن صفات أخرى للمعاني فإن اللفظ إذا كان مشتركاً بين المعاني كانت تلك المعاني مشتركة فيه قطعاً فيلزم من جريان هذه الانقسام في الكلمة والأداة انقسام معنيهما بتلك الصفات الضمنية وقد بين بطلان ذلك قلت التقسيم يستلزم اعتبار الصفات الصريحة واعتبار الحكم بها على موصوفاتها وأما

الناظر يشكك سمي مشتركاً على طريق المجاز فإن قيل البياض في الواقع موضوع للكلي أي اللون المعروف والاختلاف خارج عن الموضوع له فهو في الواقع من المتواطئ فلا معنى لعمده قسماً مستقلاً لأن الواضع إنما وضعه للامر الكلي وهذا عين المتواطئ

(قوله بخلاف الكلمة والأداة) أي من حيث إنهما كذلك (قوله فليس مما يختص بالاسم) بل يجري في الكلمة والأداة أيضاً فتخصيص القسمة بالاسم لثم القسمة الأولى والثانية (قوله قد يكون مشتركاً) الاشتراك والنقل والحقيقة والمجاز في الفعل قد يكون باعتبار المادة كالأشياء المذكورة وقد يكون باعتبار الهيئة كالضارع المشترك بين الحال والاستقبال وصيغ المقود المتقولة من الماضي إلى الانشاء وصيغ الماضي المستعملة في المستقبل للدلالة على تحقق وقوعه فالعبر في الاشتراك والنقل والحقيقة والمجاز تعدد الوضع أعم من الوضع الشخصي كوضع المادة ومن الوضع النوعي كما في الهيئة والالفاظ الموضوعية بالوضع العام ليس فيها تعدد الوضع أصلاً لا شخصياً ولا نوعياً فلا يدخل في المشترك على ما فهم (قوله متساوية الاقدام) لتساويها في كونها الفاظاً موضوعات للمعاني فإن جميعها مستقلة في احصاء أنفسها لا يحتاج إلى اعتبار ضمنية فيصلح الحكم عليها وبها (قوله وقد عرفت أن معنى الأداة والكلمة) أي من حيث أنه مضاه (قوله التقسيم يستلزم إلى آخره) لانه عبارة عن ضم قيود مختلفة أو متباينة

والجواب إن هذا الاختلاف لما التفت له في الحل والصدق وفي النظر عد قسماً مستقلاً وقوله فهذا سمي الخ فيه إشارة إلى أن تسميته مشتركاً من باب تسمية الشيء باسم متعلقة (قوله أي أن كان المعنى كثيراً) المراد بالكثير ما زاد على الواحد وأراد بالعمى ما يشمل الكلي والجزئي

بان كان موضوعا لمعنى أولا ثم لوحظ ذلك المعنى ووضع لمعنى آخر لمناسبة بينهما أو لم يتخلل

الصفات الضمنية فربما لا يلتفت اليها حال التقسيم وإذا أريد الالتفات اليها والحكم بها على معنى الكلمة

الى أمر مشترك فلا بد من اعتبار الصفات المرتبطة التي تضم الى المقسم ومن اعتبار الحكم من حيث الصورة وان كان في الحقيقة تصوير الاقسام وتقسيمها في الذهن على ما ذكره قدس سره في خواص شرح التجريد من ان المعبر في التقسيم انضمام أمر الى المفهوم ليحصل به قسم فلا يكون قضية في الحقيقة بل في الصورة وانما قصد به الحكم قد خرج عن حقيقة التقسيم وصار قضية طبيعية (قوله فرمى لا يلتفت اليها) حال التقسيم فضلا عن موصوفتها فيجوز في قسم اللفظ الى أقسام القسم الثانية ان لا يلتفت الى صفات المعاني ولا الى المعاني فلا انصاف لمعنى الاداة والكلمة بتلك الصفات نعم فيه صلاحية انه اذا التفت اليه لللفظ ولا حظ تلك الصفات وجده متصفا بهما وهذا لا يتوقف على ملاحظته في قالبها فيجوز ان لا يلاحظ حينئذ في قالب الاسم (قال اما ان يكون معناه) أي الموضوع له بالمعنى الباطن للوضع ليشمل الحقيقة والمجاز أيضا (قال ان كان معناه واحدا) ولا يكون ذلك الا معنى حقيقيا اذ لو كان مجازيا لكان معناه كثيرا لا امتناع تحقق المعنى المجازي بدون المعنى الحقيقي فلا يرد ما قيل ان أريد بالمعنى المطابق فلا يصح جعل المجاز داخل في الاقسام وان أريد اهم لا يصح قوله يسمى علما اذ اللفظ المستعمل في مشخص مجوزا لا يسيى علما ثم ان هذا التقسيم مبنى على رأي الفاتنين بان المضمرات واسماء الاشارات والحروف موضوعة للمعاني الكلية الا انه شرط استعمالها في الجزئيات فهي داخلة في الكلي واما على رأي من قال بانها موضوعة بالوضع العام للمعاني الجزئية فهي خارجة عن أقسام القسم الاولى لعدم كون معناه واحدا وعن أقسام القسم الثانية وهو ظاهر ومن قال انها موضوعة لمعان مشخصة فقد سهلها لموضوع لمعان جزئية داخلة تحت المفهوم الكلي الذي هو آلة لوضوحها سواء كان مشخصة أولا (قال في عرف الحاشية) لانهم يبحثون عن أقسام المعرفة وعلمية علم الجنس تقديرية فلا ينافي خروجها عن تعريف العلم واما البانيون فوطبقتهم البحث عن متضمنات العلمية (قال في عرف المتضمنين) تسمية الدال باسم المدلول واشتهر ذلك بينهم حتى ظن الظاهريون ان الكلية والجزئية من صفات اللفظ حقيقة واللفظ المستعمل في الجزء الحقيقي مجوزا كالانسان في زيد لا يسيى جزئيا في عرفهم (قال فهو الكلي) تسمية الدال باسم المدلول أيضا كما سيصرح به الشارح وجعل الكلي مقابلا للجزئي الحقيقي دليل على ان تسمية اللفظ به فرع تسمية المفهوم بالكلي الحقيقي لا فرع تسميته بالكلي الاضافي والقول بان لا يسيى لفظ الاشياء كليا وان المعبر في التواطع والتشكيك هو الصدق في نفس الامر والكليات الفرضية خارجة عن القسمين بما لا شاهد عليه من كلامهم ولا قائمة الى ذلك كيف وقد قال الشيخ في الشفاء الكلي انما يصير كليا بان له نسبة ما اما بالوجود واما بصحة التوهم الى جزئيات يحمل عليها (قال في أفرادها الذهنية) أي الفرضية وان كان يتمتع بذلك بسبب خارج من مفهوم اللفظ كالشمس كذا في الشفاء فلانها خارجة بمقابلتها سواء كانت في الاعيان أو في الذهن قاضح ان للانسان أفرادا خارجية لاذنية ولشمس أفرادا ذهنية واندفع التحير الذي عرض لبعض الناظرين (قال وصدقها عليها بالسوية) اذ لا يصح ان يقال ان زيدا أشد وأقدم

(قوله بان كان موضوعا لمعنى) هذا تفسير لتقل وقوله لمناسبة على قوله ثم لوحظ ذلك المعنى والمراد للملاحظة مناسبة أي ان الحاصل على ملاحظة ذلك المعنى ملاحظة المناسبة بينهما فلو لم توجد مناسبة أو وجدت ولم تحصل ملاحظة قائم لا يلاحظ المعنى الاول (قوله بان كان موضوعا لمعنى الخ) الباء للتصوير أي تصوير ما وقع فيه التخلل

(قوله فان لم تغل الخ) انما قدم هذا على ما فيه التخلل لانه يلزم عليه فصل بين كل واحد وبين ما يرجع اليه ولو قدم ذلك لكان هناك فصلان بين كل واحد وما يرجع اليه من غير نظر الى المعنى الاول (٢١٥) خرج بذلك المقول ثم ان ظاهر

فان لم تغل الخ بل كان وضه لتلك المعاني على الدوية أي كما كان موضوعا لهذا المعنى يكون موضوعا لتلك المعنى من غير نظر الى المعنى الاول فهو المشترك لاشتراكه بين تلك المعاني كالمعين قلها موضوعا والاداة عبر عنها بل بلفظها بل بلفظ آخر كما أشرنا اليه فلا عذور (قوله من غير نظر الى المعنى الاول)

وأولى بالإنسانية من عرو على ما نقل من بهنبار ان معيار التشكيك استعمال صيغة التفضيل ولا يتوقف ذلك الحكم على كونه تمام حقيقة أفرادها وعلى كون حقيقته الحيوان الناطق أو غيرها على ما فهم (قال صدقه عليها أيضاً على السوية الى آخره) لان الافراد التي يفرضها العقل متفقة مع الفرد الموجود في جميع ماعدا الشخص اذ لا يبدأ لاتزاع أمر آخر مقوم لتلك الافراد بخلاف لمقوم الفرد الموجود (قال أولى) أي أحق واليق وأقدم أي بالذات اذ لا اعتبار للتقدم الزماني في التشكيك أو أشد بان ينزع العقل بمجوعة الوهم أمثال البعض الآخر (قال التشكيك بالاولوية) أي بسبب الاولوية والتشكيك بالمعنى القوي على ما سيجي في وجه النسبة والاحمل على الاصطلاح وهم لعدم الاصطلاح على معنى التشكيك انما الاصطلاح على بيان أسبابها (قال وهو) أي الاولوية والتذكير باعتبار الخبر وارجاع الضمير الى التشكيك وهم (قال فانه في الواجب) أي حصوله فيه على طبق نظريه ان لم يدم سبق الدم عليه لا ذاتا ولا زمانا وأثبت لامتاع زواله واقرى لامتاع تصور افتكاكه عنه لانه عين ذاته فذاته تالمى أحق من الممكن وهو معنى الاولوية (قال متقدما) أي بالذات قبل حصوله في الممكن لكونه على جميع ماسواه (قال فلهذا) أي لاجل انه يشكك التاخر فيه يسمى متشككا على سبيل الاستناد المجازي (قال أولا) أي غير مسبوق بوضع آخر مثلا تنكر لفظه ثم (قال ثم لوحظ ذلك المعنى) أهم من ان يكون تلك الملاحظة من الواضع الاول أو من غيره ليدخل فيه الحقيقة الطارئة كلفظ الايمان فانه في الاصل بمعنى جعل الغير آمنا ثم استعمل بمعنى التصديق مطلقاً (قال وضع لمعنى آخر) بواسطة أو بلا واسطة فيدخل فيه المجاز الذي اتسع فيه بان يستعمل في معنى مجازي لمناسبة بمعنى مجازي كلفظ دون فانه في الاصل لادنى مكافئ في الشيء فاقع فيه فاستعمل بمعنى عند ثم اتسع فاستعمل بمعنى تجاوز حد (قال بل كان وضه الخ) اضرب عن نفسي تخال التفل اشارة الى ان انتفاء التفل ليس باعتبار انتفاء الوضع لمعين اذ المقسم اللفظ اذا كان معناه كثيراً ولا باعتبار انتفاء التأخر في الملاحظة بان يشترط في المشترك ملاحظة المعنيين مما لان اعتبار الملاحظة في التفل ليتوسل به الى الوضع لمعنى آخر وليس قيدها متبعا فيه برأسه فانتفاؤه باعتبار انتفاء الوضع لها لمناسبة سواء كان الوضمان من واضعين أو من واضع واحد في زمان واحد أو في زمانين وسواء وجدت المناسبة أولا فالمرجع داخل في المشترك وبضمهم أدرجوه فيها تخال التفل واسقطوا قيد المناسبة منه وقالوا ان تخال التفل فاما لمناسبة فهو المقول أولا فهو المرجل والمصنف رحمه الله لما لم يقسم اليها اعتبر الشارع قيد المناسبة فيه لينصرف القسمة (قال من غير نظر الى المعنى الاول) أي المعنى السابق على أحد المعنيين سواء كان منهما أو غيرهما فلا يشكل على معرفت المشترك باللفظ المقيس الى معنى حقيقي ومجازي ليس الوضع له مناسبة بذلك

العبارة بفيدان المشترك فيه معنى أول وثان مع ان المشترك ما وضع بوضعين سواء كان الواضع فيها واحداً أو لا كان بينهما مناسبة أولا فالمناسبة لا تلا حظ في المشترك لا عند الاستعمال ولا عند الوضع ففعل تقدير وجود المناسبة بين المعاني تلك حاصلة غير مقصودة وانما تشترط في التفل وفي الحقيقة والمجاز كان أحدهما مقدما على الآخر أم لا كان المعنيان كليين كالمعين أو جزئيين كزيد أو أحدهما كلياً والاخر جزئياً كالنسان علما لشخص فانه جزئي بهذا الاعتبار وكلي باعتبار وضه للحيوان الناطق كان أحد المعنيين من لفظة والاخر من لفظة أو كانا من لفظة واحدة وأوجب بأن قوله من غير نظر الى المعنى الاول في قوة السالبة وهي تصدق بنفي الموضوع فهو صادق بان لا يكون معنى أول بان وضع الواضع لفظا لمعنيين في أن واحد وبان يكون هناك أول أي بان وضع

اللفظ لمعنى ثم وضه لمعنى آخر وقوله فهو المشترك أي المشترك فيه فهو من الحذف والإبصار قد حذف الحرف وأوصل الضمير بالتفل وقوله لاشتراكه بين تلك المعاني الاولى لان المعاني مشتركة فيه لان الاشتراك انما يستند للمعتمد

(قوله والماء) أي عين الماء لاذات الماء (قوله والذهب) إنما لم يقل والفضة لأنه وقع خلاف في إطلاق العين على الفضة وفي بعض النسخ بمد الذهب والركبة أي العضو المعلوم فكل ركبة فيها عين فضوله والركبة أي وعن الركبة وفي بعض النسخ والركبة أي الركوة وفي بعض النسخ عدم الزيادة كما ذكر (قوله قما أن يترك استعماله في الأول الخ) ظاهره أن أهل الشرع لا يستعملون لفظ صلاة في الدعاء وليس كذلك لأنهم يستعملونها في الدعاء أيضاً وأجيب بأن ترك الاستعمال على طريقة الحنفية وإن كانوا يستعملونها على طريقة المجاز (قوله فإن ترك سى الخ) مثلاً الفرجة اسم لأول ما يستبسط من الماء ثم قل لأول ما يستبسط من العلم ثم قل للعقل على طريقة المجاز (٢١٦) فقلها من أول ما يستبسط من الماء لأول ما يستبسط من العلم يقال له قل للملاحظة

المعنى الأول وهو أول المستبسط وتركوا ما اتفق من الثاني لثالث فهو مجاز والعلاقة معتبرة بين المعنى الثاني والثالث لا بين الأول والثالث خلافاً لما هو ظاهر كلام بعضهم المراد بالأول في كلام الشارح ولو نسبنا (قوله سى لفظاً) منقولاً المتبادر منه أن الاسم هو المركب من قولك لفظاً منقولاً مع أن الاسم هو منقول (قوله والتاقل اما الشرع) حاصله أنك إذا تأملت نعت الأقسام ستة عشر لأن الأقسام لسة وعرف عام وعرف خاص وشرع والتقل اما من نفسها لنفسها أو لغيرها والحاصل من ضرب أربعة في أربعة ستة عشر وذكر

الباصرة والماء والركبة والذهب على السواء وإن تخلل بين تلك المعاني نقل قما أن يترك استعماله في المعنى الأول أولاً فإن ترك يسمى لفظاً منقولاً لتقله من المعنى الأول والتاقل اما الشرع فيكون منقولاً شرعياً كالمصلاة والصوم فإنها في الأصل للدعاء ومطابق الاسم كما ثم قلها الشرع إلى الأركان المخصوصة والاسماك المخصوص مع التية واما غير الشرع وهو اما العرف العام فهو المقول العرفي أقول يعني أن المتبر في الاشتراك أن لا يلاحظ في أحد الوضعين الوضع الآخر سواء كان في زمان واحد أولاً وسواء كان بينهما مناسبة أولاً

المعنى القيس إليه الحقيقي بل بمعنى حقيقي آخر لهذا اللفظ واما اللفظ المستعمل في حقيقي وغير حقيقي لأناسبه بل بمعنى حقيقي ويسمى خطأ بالنسبة إلى غير الحقيقي فأخرج عن المقسم (قوله يعني أن المتبر إلى آخره) أفاد قدس سره أن قوله من غير نظر إلى المعنى الأول فغير لقوله على السوية وإن المراد بالاستواء بين الوضعين عدم ملاحظة الأول في الثاني لا للمية الزمانية كما يتبادر من عبارة المصنف حيث جعل قوله ثم قل في مقابلة قوله على السوية والمراد بقوله الوضع الآخر أعم من أن يكون منهما أو غيرهما ما عرفت (قال لاشتراكه بين المعاني الخ) الاشتراك في اللغة بمعنى المشاركة فالظاهر لاشتراك تلك المعاني فيه فالاشتراك فيه على الحذف والايصال إلا أنه استعمل الاشتراك بمعنى التخصيص نحو (قال قما أن يترك إلى آخره) أي لا يستعمل فيه بدون القرينة لا أنه لا يستعمل فيه أصلاً وحينئذ يجوز أن يكون متروكاً عند قوم دون قوم فلذا جامع المنقول المجاز والحقيقة (قال والتاقل الخ) الأقسام المحتملة باعتبار التاقل والمنقول عنه ستة عشر إلا أن الموجود منها هي الأقسام الثلاثة وهي النقل من اللغة إلى الشرع أو العرف العام أو الخاص والبواقي غير متحققة كذا قالوا وفيه أن الحقيقة الطارئة كافظ الإيمان في التصديق ليست مجازاً وهو ظاهر ولا داخلية في المشترك للملاحظة الوضع الأول فيها فلم يدخل في المنقول بطل الأنحصار فتحقق النقل من اللغة إلى اللغة (قال اما العرف العام) أي مالا يتعين نقله (قال لكل ما يدب إلى آخره) الدبيب نرم رفق وكل ما مشى على الأرض فهو دابة كذا في المصراع (قال من الخيل) تخصيص لذات القوائم بما يركب على

الشارح أن الموجود منها ثلاثة ونفي واحداً وهو النقل من اللغة لغة كالإيمان فإنه في الأصل جعل الشخص أننا ثم كلاً بآية نقل لطلقي التصديق وكلاهما لغوي (قوله اما الشرع) أي الشارح كما هو في بعض النسخ فيكون منقولاً يقتضي أن الاسم هو منقول لا لفظ منقول ثم قلها المصراع الخ لا يخفى أن المنقول منه والمنقول إليه كلاهما كلي وقد يكونان جزئيين كما إذا قل لفظ زيد من ذات ووضع لذات أخرى للملاحظة مناسبة بينهما وترك الاستعمال في الأول وقد يكون أحدهما كلياً والآخر جزئياً كما إذا سببت ولدك بإنسان للملاحظة أنه فرد من أفراد هجر المعنى الأول وتبين من هذا أن بين المشترك والمنقول التباين إذ في الثاني يلاحظ المعنى الأول عند الوضع والمشارك خال من ذلك (قوله اما العرف العام) وهو الذي لم يتبين نقله

(قوله فانها في أصل اللغة الخ) الظاهر ان عرف اللغة من جهة العرف العام فهذا المعنى لم ينتج (قوله من الخيل) بيان لما هو المقصود فلا ينافي ان ذوات الاربعة قد تكون لغير ذلك فليس المراد مطلق ذوات الاربعة بل المراد هذه الثلاثة بالخصوص والبر ليس من هذا القبيل (قوله أو العرف الخاص) قد يقال ان من جملة العرف (٢١٧) الشرعي فلم أفرد الشرعي

كلا دابة فانها في أصل اللغة لكل ما يدب على الارض ثم نقله العرف العام الى ذوات القوائم الاربعة من الخيل والبغال والحمير أو العرف الخاص يسمي مقولاً اصطلاحياً كاصطلاح النحاة والنظار اما اصطلاح النحاة فكالمفعل فانه كان اسماً لما صدر عن الفاعل كالاكل والشرب والضرب ثم نقله النحاة الى كلمة دلت على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة • واما اصطلاح النظار

(قوله الى ذات القوائم الاربعة) أقول وقيل الى الفرس خاصة واعلم ان الجزئي يقابل الكل فلا يجامع شيئاً من أقسامه وان المتواطئ هو المشترك يتقابلان فلا يجتمعان في شيء واما المشترك فقد يكون جزئياً بحسب كلا معنييه كزبد اذا سمي به شخصان وقد يكون كلياً بحسبهما كالعين وقد يكون كلياً بحسب أحد معنييه وجزئياً بحسب الآخر كلفظ الانسان اذا جعل دل على شخص أيضاً اذا اعتبر مضاه الكلّي فاما ان يكون متواطئاً أو مشتركاً وقس على ذلك حال المتقول فانه يجوز جريان هذه الاقسام فيه فيجوز ان يكون المعنيان المتقول عنه والمتقول اليه جزئيين أو كليين أو أحدهما جزئياً والآخر كلياً نعم المتقول والمشارك يتقابلان فلا يجتمعان وكذا الحال بين الحقيقة والمجاز

ما في القاموس انها غابت على كل ما يربك وتقع على المذكر (قوله وقيل الى الفرس خاصة) ذكره الامام في التفسير الكبير والعلامة التبريزي وبعبارة الفتح مشعرة بأنها لفرس والبغل والخمار ماذكره الشارح (قوله واعلم الخ) يريد ان اللفظ اذا لوحظ بالقياس الى معنى معين فاقسم القسمة الاولى متباينة وكذا اقسام القسمة الثانية واما اقسام القسمة الاولى مع اقسام القسمة الثانية فهي متغايرة بالاعتبار فلا بد من اعتبار قيد الحيثية في قوله فان كان مضاه واحداً وان كان كثيراً (قوله يقابل الكلّي) تقابل الایجاب والسلب اذ لم يعتبروا في مفهوم الكلّي القابلية للوجودي وليس مفهوم خارجاً عنهما وسبب في كلامه قدس سره انه تقابل الدم والمذكرة (قوله وقس على ذلك حال المتقول) لم يتعرض لبيان الحقيقة والمجاز لان المتقول حقيقة من وجه مجاز من وجه فبانها بينهما (قوله وكذا الحال بين الحقيقة والمجاز) في انهما لا يجتمعان وفي الاكتفاء اشارة الى ان ماعدا ما ذكر لا يتقابلان فالمتقول يجامع الحقيقة والمجاز وكذا المشترك كلفظ الشمس بالنسبة الى الضوء ان اعتبر العلاقة يكون مجازاً وان اعتبر الوضع له كان مشتركاً وكذا المتقول مع المشترك بان توجد المناسبة بين المعنيين ويكون مهجوراً أحدهما عند قوم دون قوم (قال والعرف الخاص) أي ما يتعين نطقه والشرع وان كان داخل فيه الا انه أخرج منه لشرافته (قال كاصطلاح النحاة) جمع ناس بمعنى التحوي على ما في القاموس والنظار فانه جمع ناظر بمعنى المنسوب الى علم المتناظر لكن لم يستعمل مفردهما بهذا المعنى أصلاً (قال لما صدر عن الفاعل) في الصراح فعل بالفتح كردن وبالكسر كردار فهو في الأصل لما صدر عن الفاعل استعمل لما قام بالشيء مجوزاً والتعريفات اللغوية تعريفات لفظة

(٢٨) (شروح الشمسية) هذا الاستعمال قليلاً فهو كالمدم (قوله في نفسه) أي في نفس المعنى أي باعتبار نفسه

أي ملاحظ باعتبار نفسه لانه آلة للغير وفي نسخة في نفسه أي في نفس الكلمة أي انها دالة على المعنى بذاتها من غير توقف على شيء آخر (قوله مقترن بأحد الأزمنة الخ) المضارع قيل حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وقيل بالعكس وقيل مشترك بينهما وهو الراجح وكلام الشارح انما يظهر على القولين الاولين

(قوله فكالدوران) مصدر دار (قوله للحركة في السكك) أي التي في الطرق ومن جعلته الطواف حول البيت يقال له دوران (قوله ثم قلته النظر الى ترتيب الازخ) أي الى ترتيب الارض على شيء صالح لان يكون مؤثراً في ذلك الازخ وذلك كترتيب الحرمه على الاسكار فانه متى وجد الحرمه فالاسكار صالح لان يكون علة فهو مؤثر في الحرمه على طريق المنزلة أو باعث على طريق غيرهم أي باعث للسكك (٢١٨) على الامتثال وسواء كان ذلك الارض عدماً أو وجوداً أو عدماً ووجوداً فالسبب

فكالدوران فانه كان في الاصل للحركة في السكك ثم قلته النظر الى ترتيب الارض على ماله صلوح العلية وان لم يترك معناه الاول بل يستعمل فيه أيضاً يسمى حقيقة ان استعمال في الاول وهو المقول عنه وبجاء ان استعمال في الثاني وهو المقول اليه كالاسد فانه وضع أولاً للحيوان المفترس ثم نقل الى الرجل الشجاع لملاقاة بينهما وهي الشجاعة فاستعمله في الاول بطريق الحقيقة وفي الثاني بطريق المجاز أما الحقيقة فلانها من حق فلان الامر أي ابنته

(قوله فانه اسم للحركة في السكك) أقول والاولى ان يقال للحركة حول الشيء (قوله الى ترتيب الارض على ماله صلوح العلية) أقول كترتيب الاسهال على شرب السقمونيا وترتيب الحرمه على الاسكار (قوله وأما الحقيقة فلانها) أقول جمل لفظ الحقيقة فضيلة بمعنى المقول مأخوذاً من حق التمدى

فلأنس في أخذ الفاعل في تعريف الفعل (قال فكالدوران) يفتح الواو مصدر دار ويدور والسكك كسب جمع سكة بالكسر كوجه خورده كذا في الصراح (قوله الاول ان يقال) في الصراح والتأج وغيرها الدوران كريدن فعل هذا هو موضوع للقدر المشترك بين الحركتين فيكون حقيقة فهما وفي بعض حواشي شرح الاداب السمودي انه في اللفظ الطواف وقيل الحركة في السكك فانتقل على الاول للنسبة بين فرد المعنى القوي وبين المعنى الاصطلاحي وعلى الثاني للنسبة بين نفسها وعلى أي تقدير الاول ان يعتبر المقول عنه الحركة حول الشيء لشدة مناسبه بالمعنى الاصطلاحي (قال ثم قلته) أي اصطلاح الناظرين أفرد الضمير رعاية للسياق حيث جعل الناقل العرف الخاص (قال الى ترتيب الارض) أي ما هو أثر في نفسه وجوداً أو عدماً أو معا على ماله صلاح العلية أي يصح ان ينسب اليه ويقال انه مؤثر فيه (قال وان لم يترك المعنى الاول) أي غير المسبوق بمعنى آخر وهو المعنى الحقيقي ومعنى أيضاً انه يستعمل فيه بعد النقل كما يستعمل فيه قبل النقل أي بلا قرينة (قال يسمى حقيقة الى آخره) أي يسمى ذلك اللفظ المقول بالاسمين الحقيقة والمجاز باعتبارين فلا يرد ان الحقيقة لا يلزم ان يكون منها كثيرة (قال ان استعمال) فيه اشارة الى انه لا بد من قيد الاستعمال في المتن فان اللفظ قبل الاستعمال لا يسمى حقيقة ولا مجازاً لكن لما كان هذا القسم ساقطاً عن درجة الاعتبار لان المقصود من وضع الالفاظ الافادة والاستفادة من يعتبر هذا القيد لاجراجه ولذا أسقطوه عن التقسيم (قال وهو المقول عنه) فسر الاول والثاني بالمقول عنه والمقول اليه اشارة الى انه ليس المراد بالاول والثاني ما يتبادر منها أعني المعنيين الذين بينهما تقدم وتأخر بمرتبة بل مالا يتقدم عليه معنى آخر وما يتقدم عليه فيدخل فيه اللفظ المتبني الى معنيين نقل من أحدهما الى الآخر وكلاهما مجازيان

حكم وحد الى حد فانتقل اليه قد تعدد (قوله بطريق الحقيقة) اتما لم يقل فاستعمله في الاول حقيقة اشارة الى أو ان الحقيقة في الاصل اسم للكلمة المستعملة فيها وضمت له وليست في الاصل اسماً للاستعمال نعم هو سمي بذلك على طريق التبع وقوله بطريق الحقيقة اليه للملازمة أي ان الاستعمال متابيض بطريق هي الحقيقة (قوله أي ابنته فيه) اشارة الى انه مأخوذ من التمدى لامن حق بمعنى ثبت

متى وجد وجد المسبب ومتى عدم عدم المسبب والشرط متى عدم عدم المشروط والممانع متى عدم وجد الشيء ومتى وجد عدم الشيء وقوله في السكك الاولى حول الشيء لثم المناسبة بين المقول والمقول اليه فان الدوران رجوع هذا لهذا وهذا لهذا أي متى وجد هذا وجد ذلك بخلاف الحركة في السكك فانه يصدق بحركة واحدة (قوله بل يستعمل فيه أيضاً) أي كما يستعمل في الثاني (قوله وهو المقول اليه) أي سواء كان متحداً أو متعدداً فالاول كما في الاسد فانه وضع أولاً للحيوان ثم نقل للرجل الشجاع والثاني كما قالوا في دون فانه في الاصل اسم لادنى مكان من الشيء ثم تجاوز بها في الاحوال والرتب ثم تجاوز بها من تعدى حكم الى

(قوله أو من حقيقته الخ) فيه إشارة أيضاً الى أنه مأخوذ من التمدى (قوله فهو شيء مثبت) راجع للاول وقوله معلوم الدلالة الخ راجع للثاني وعلى كل حال هذا الكلام متنج إن حقيقة قضية بمعنى مقبولة * وإعلم أن قبلاً بمعنى مفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث وحينئذ يقال لا موجب للآتيان بآله والجواب أن التاء ليست لتأنيث بل لتقل من الوصفية الى الاسمية أو أن قولهم قبيل بمعنى مفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث فلا يؤتى فيه بآله مالم يكن وصفاً لمؤنث محذوف قول رأيت قضية بني فلان وهنا كذلك فيحتمل أن حقيقة صفة لمؤنث محذوف في الاصل أى كلمة حقيقة ويحتمل أن تكون حقيقة من حق بمعنى ثبت فتكون بمعنى ثابتة فالواجب الآتيان بآله لأن قبلاً اذا كان بمعنى فاعل يجب الآتيان فيه بآله فان قلت ما وجه اختيار الاخذ الاول الذى ذكره مع أن فيه اشكالا قد علمت والجواب أن هذا فيه إشارة (٢١٩) الى أنه لا يقال لها حقيقة الا اذا

استعملها التكلم في معناها الحقيقى (قوله واذا استعمل الخ) فيه إشارة الى أن المجاز في الأصل مصدر بمعنى اسم الفاعل ثم قل للكلمة المستعملة في غير ما وضعت له ويصح أن يكون اسم مكان لأن التكلم جازى في هذا اللفظ عن معناه الأصلي

أو غيره (قوله من قسم اللفظ) أى من قسميه لانه قد حتم قسمات قد قسم اللفظ أولاً الى اداة وكلمة واسم ثم قسم الاسم الى كلمي وجزئي ثم قسمه الى مشترك ومتواطيء (قوله كان بالقياس الى نفسه) أى لا بالقياس الى لفظ آخر (قوله وبال نظر الى نفس معناه) أى لا الى حال المعنى بخلاف هذا

أو من حقيقته اذا كنت منه على يقين واذا كان اللفظ مستعملاً في موضوعه الأصلي فهو شيء مثبت في مقامه معلوم الدلالة واما المجاز فلأنه من جاز الشيء يجوزُهُ اذا تعدها واذا استعمل اللفظ في المعنى المجازي فقد جاز مكانه الاول وموضوعه الأصلي قال

(وكل لفظ فهو بالنسبة الى لفظ آخر مرادف له ان توافقا في المعنى ومباين له ان اختلفا فيه) (أقول) ماسر من قسم اللفظ كان بالقياس الى نفسه وبالنظر الى نفس معناه وهذا قسم اللفظ بالقياس الى غيره من الالفاظ فاللفظ اذا نسبنا الى لفظ آخر فلا يخلو اما أن يتوافقا في المعنى أي يكون معناه واحداً أو يختلفا في المعنى أي يكون لاحدهما معنى وللآخر معنى آخر فإن كانا متوافقين فهو مرادف له والفظان مترادقان

بأحد المعنيين وحينئذ يجب أن نجعل التاء لتقل من الوصفية الى الاسمية كما في الذبجة ولظايرها أو يجعل لفظ الحقيقة في الأصل جارية على موصوف مؤنث غير مذكور كما في قولك مررت بقبيلة بني فلان وجاز أن يؤخذ من حق اللازم بمعنى الثابتة فلا اشكال في التاء (قوله فهو شيء مثبت) في مقامه (أقول هذا إشارة الى المعنى الاول وقوله معلوم الدلالة إشارة الى المعنى الثاني (قوله قد جاز مكانه) أقول فلي هذا

(قوله وحينئذ) يعني أن قبلاً بمعنى مفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث لا اذا كان موصوفه غير مذكور فانه تدخل التاء للمؤنث دعماً للآتيان نحو مررت بقبيلة بني فلان فاذا كانت الحقيقة بمعنى مفعول يجب أن يقال ان التاء فيه ليست لتأنيث بل لتقل بملاقاة كون كل من النقل والتأنيث فرعاً أو يقال ان التاء كانت فيه قبل النقل بان اعتبر صفة لمؤنث غير مذكور ثم قل منه (قوله فلا اشكال في التاء) لأن قبلاً بمعنى فاعل لا يستوي فيه المذكر والمؤنث والحقيقة ههنا صفة للكلمة فدخلة التاء وانما لم يثبتوا هذا الوجه لأن اللفظ انما يصير حقيقة بالاستعمال فعلى أنسب بالمثبتة والمعروفة (قال فهو مثبت في مقامه) فهو ان ثبت الكامل بخلاف المجاز فانه مثبت في غير مقامه فكانه غير مثبت وكذا في معلوم الدلالة (قال من جاز) أي مصدر منه

المشروع فيه فانه قسم بالنظر الى لفظ آخر والى حال المعنى من أعماد أو تخالف ولما كان الثاني لازماً للاول اقتصر الشارح على الاول في قوله وهذا قسم اللفظ الخ (قوله أي يكون معناه) واحداً دفع به ما يتوهم من التوافق في المعنى أن يكون بينهما بعض تخالف في المعنى وذلك كإنسان وبشر فانهما موضوعان للحيوان الناطق ولا تفل أن بشر موضوع لبشري البشر (قوله أن يكون لاحدهما الخ) دفع ما قد يتوهم انها متفقان معني مع نوع تخالف (قوله فهو مرادف له) أي فكل واحد من اللفظين مرادف لصاحبه أي راك على خاف وناحية على ما يأتي والمراد أن معنى هذا هو معنى هذا (قوله فهو مرادف له) أي فاللفظ مرادف للآخر واذا كان كذلك فاللفظان مترادقان فقله فهو مرادف ناظر للمفرد وقوله فاللفظان ناظر لهما وانما لم يقل فاللفظان مرادقان لئلا يقتضي انها مرادقان لفظ آخر غيرها

(قوله أخذنا من الترادف) راجع لقوله مترادفان (قوله الذي هو الركوب) ظاهرة أن الترادف والمرادف معناهما واحد مع أن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى (٢٢٠) فالترادف ركوب بتركاز بخلاف المرادف فإنه الركاب لكن لا بتركاز هذا

أخذنا من الترادف الذي هو ركوب أحد خلف آخر كانت المعنى مركوب والفظان راكبان عليه فيكونان مترادفين كاللث والاسد وأن كانا مختلفين فهو مبين له والفظان متباينان لأن المبينة للمفارقة ومعنى اختلف المعنى لم يكن المركوب واحداً فيتحقق للمفارقة بين اللفظين للترادفين المركوبين كالإنسان والفرس

يكون الحجاز مصدراً ميباً استعمل بمعنى اسم الفاعل ثم نقل إلى اللفظ المذكور وقد يوجه بأن التكلم جاز في هذا اللفظ عن معناه الأصلي إلى معني آخر فهو محل الجواز

(قوله فهو محل الجواز) فيكون لفظ الحجاز ظرف مكان وقال صاحب الإيضاح أنه من جاز المكان سلكه فإن الحجاز طريق إلى تصور معناه (قال مامر من قسم اللفظ الخ) أي مامر قسم اللفظ المفرد إلى الإرادة والكلمة والاسم وتقسيمه إلى الجزئي والسكلي والمتركز والمنتقل والخفية والحجاز والقصير إلى الأخير قصير فلا تكن من القصرين فهذا التقسيم مقابل للتقسيمين السابقين ونالهما على ما في المطالع وقول المنصف وكل لفظ الخ معطوف على قوله وهو أن لم يصلح إلى آخره والمراد بكل لفظ كل لفظ مفرد بقرينة تقديمه على قسم المركب وإيراد لفظة كل مع أن المناسب للتقسيم تركه للتصنيف على شذوذه بمجيب الأقسام وإدخال الفاء في خبره بناء على جواز دخوله في خبر كل مضاف إلى نكرة غير موصوفة نحو كل رجل فله درهم وإس المقصود منه الفرق بين هذا التقسيم والتقسيم السابق حتى يردان الفرق ظاهر لأن ذلك القسم الاسم وهذا قسم لفظي الشامل للأقسام الثلاثة على أنك قد عرفت أن التقسيم السابق أيضاً أطلق اللفظ إلا أن عنوانه الاسم (قال كان بالقياس إلى نفسه) أي لا بالقياس إلى لفظ آخر وبالنظر إلى نفس معناه لا إلى حال معناه بخلاف هذا التقسيم فإنه بالقياس إلى لفظ آخر وبالنظر إلى حال معناه من الاتحاد والتخالف بمعنى لفظ آخر (قال قسم اللفظ) وضع المظهر موضع المضمحل لا يظهر وجهه (قال أي يكون إلى آخره) فخرج التأكيد المنفوي والمؤكد وكذا الحد والمحدود وأن لم يعتبر قيد الأفراد وكذا التابع والمتبوع نحو عطشان عطشان لأن الاتحاد في المعنى فرع وجودي المعنى لها ولا معنى لعطشان على الأفراد والمراد بالمعنى الموضوع له فخرج اللفظان التحدان في المعنى الحجازي وبالأول واحد ما يقابل المتشدد كما هو الظاهر واللفظان اللذان يكون معناه اثنين وأما فيه مترادفان من وجه متخالفان من وجه فهمما اجتماع القسمين (قال مرادف له) أي موصوف بالترادفة له وفيه إشارة إلى أن إطلاق المرادف ليس من قبيل التسمية بل على سبيل الاستعارة كإطلاق المترادفين والمتخالفين (قال أخذنا) أي أخذ هذا اللفظ أخذنا من الترادف متعلق بقوله واللفظان مترادفان وإذا كانا مترادفين كان كل واحد مرادفاً للآخر قلنا لم يتعرض له وعكس في المتخالفين حيث يفرض للبابنة دون التباين تنبهاً على أن كلا منهما يستلزم الآخر (قال من الترادف الذي هو الركوب إلى آخره) لم يوجد الترادف بهذا المعنى في كتب اللغة المشهورة والمذكور فيها التابع وعلى هذا الحاجة إلى اعتبار مؤنة الركوب فإن

الموجود في اللغة أن الترادف هو التابع ولم يوجد الترادف في اللغة بمعنى الركوب فلا داعي لما قاله من الكلفة بقوله كان المعنى مركوب الخ (قوله واللفظان راكبان) أي على طريق البدلية وأما قلنا ذلك ليناسب (قوله واللفظان مترادفان) أي كل واحد مرادف للآخر أي راكب خلفه والافكون اللفظين الراكبين عليه لا يقتضى أن كلا خلف الآخر (قوله فيكونان مترادفين) أي كل منهما خلف الآخر ومعنى مرادف راكب (قوله فهو مبين له) أي فأحد اللفظين مبين لللفظ الآخر وهذا يصدق بالتساويين لأن المعنى مختلف وإن اتحد ماصداً فالمتساويان متباينان على هذا الاصطلاح (قوله فهو مبين له) هنا في مقابلة قوله سابقاً فهو مرادف له وقوله واللفظان متباينان مقابل لقوله سابقاً واللفظان مترادفان ولم يأت بمقابل

قوله أخذنا من الترادف الخ بأن يقول أخذنا من التباين الذي هو التماثل كما أنه لم يذكر فيما مرادفة التي هي ومن نظير ما ذكره من المبينة للإشارة إلى أنه يلزم من التباين التباين ومن الترادف المرادفة وهذا شبه احتباك فاللفظ يقال له مرادف ومترادف ومباين ومتباين لكن المترادف والتباين يشعران بالتركاز ولا تكرر هنا إلا أن يقال التكرار بحسب توارد اللفظين على المعنى

(قوله ومن الناس الخ) في هذا تحقير لشأنهم وذلك لأن المقصود من هذه (٢٢١) الجملة ليس مجرد الاخبار لانه

لا يفيد بل التنبيه على امتيازهم من جنس سائر الناس بهذه الصفات أي أنهم امتازوا عن سائر الناس بهذا الحكم فإذا كانت الصفة صفة كمال أفاد تعظيمهم ومدحهم كما في قوله تعالى من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه وإذا كان صفة نقصان أفاد تحقيرهم وذمهم كقوله تعالى ومنهم الذين يؤذون النبي وما نحن فيه من هذا القبيل (قوله لأن الترادف هو الاتحاد الخ) حاصله أنه قلنا لا مصادقات الأولى منها أكثر من مصادقات الثاني فهم مختلفان ما صدقا فليس بينهما ترادف لسلنا الاتحاد في الماصدق الترادف مداره على الاتحاد في المفهوم ومفهوم ناطق غير مفهوم فصيح لأن مفهوم الأول ذات ثبت لها النطق ومفهوم الثاني ذات ثبت لها الفصاحة وكذا نقول في السيف والصارم فقول لأن الترادف هو الاتحاد الخ هذا رد بعد تسليم الاتحاد في الماصدق وإذا ثبت الاختلاف في المفهوم ثبت التباين وأيضا

ومن الناس من ظن أن مثل الناطق والفصيح ومثل السيف والصارم من الالفاظ المترادفة لصدقها على ذات واحدة وهو فاسد لأن الترادف هو الاتحاد في المقوم لا الاتحاد في الذات نعم الاتحاد في الذات من لوازم الاتحاد في المقوم بدون العكس • قال (واما المركب فهو اما تام وهو الذي يصح السكوت عليه أو غير تام • والثامن احتمال الصدق والكذب فهو الخبر والقضية وإن لم يحتمل فهو الانشاء فان دل على طلب الفعل دلالة أولية أي وضعية فهو مع الاستعمال أمر كقولنا اضرب أنت ومع الحضور سؤال ودعاء ومع تساوي التماس وإن لم يدل فهو تنبيه يندرج فيه التخييل والتعجب والقسم والتداء وأما غير التام فهو ما تعدي كالحيوان الناطق واما غير تعدي كالركب من اسم وأداة وكلمة وأداة)

(قوله ومن الناس) أقول فيه تحقير لهم بناء على ظهور فساد ظنهم فان الناطق موصوف بالفصيح فالفصاحة صفة للناطق فهم مختلفان في المعنى وإن صدقا على ذات واحدة مع صدق الناطق على ذات أخرى بدون الفصيح وكذا السيف فانه موصوف بالصارم والصارم بمعنى القاطع صفة له مع أن السيف أهم منه فيمد ظن الترادف في هذين المثالين وأبعد منها ظن الترادف فيما بين شيئين بينهما عموم وخصوص من وجه كالحيوان والابيض وأما ظن الترادف بين الموصوف والصفة المساوية له كالانسان

المترادفين متباينان في الاستعمال والمختلفين متفارقان فيه والمراد ركب أحدهما خالف الآخر على التناوب لتحقق الترادف ويجوز أن يكون بمعنى أصل الفعل (قال ومتى اختلف إلى آخره) كانا نظائر ان يقول ومتى اختلف المعنى تحققت المفارقة إلا أنه راعى المناسبة للترادف فلذا تعرض لنفي وحدة المركب (قوله فيه تحقير لشأنهم) أي في هذا التعبير تحقير لشأن الطائفتين وذلك لأن المقصود من هذا الجملة ليس مجرد الاخبار لانه لا يفيد بل التنبيه على امتيازهم من جنس سائر الناس بهذه الصفات وتقديم الخبر لجرد التشويق كما يقال من المتكلمين من يقول صفاته عين ذاته أي امتازوا عن سائرهم بهذا الحكم فإذا كانت الصفة صفة كمال أفاد تعظيمهم ومدحهم كقوله تعالى (من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه) وإذا كانت صفة نقصان أفاد تحقيرهم وذمهم كقوله تعالى (ومنهم الذين يؤذون النبي) وفيما نحن فيه من هذا القبيل بناء على ظهور فساد ظنهم وما قيل في وجه استفادة تحقيرهم أما أن التعبير بالجنس المهم قد يكون للتحقير كما ذكرنا أو للتعبير عنهم ببعض الناس دون بعض الفضلاء أو العلماء واما التعبير عن اعتقادهم بالظن إشارة إلى قوله تعالى (إن بعض الظن أثم) واما التعبير عن جزمهم بالظن لضعف جزمهم مع عدم الاطراد في جميع نظائر هذا الكلام لا يخرجهم عن عدم الافادة فضلا عن افادة التحقير (قوله موصوف بالفصيح) ولا يوصف أحد المترادفين بالآخر في الصراح الفصاحة كشادة سخن ودرست مخارج شدن وهو المراد هنا دون مصطلح أهل المعاني على ما هو في صفة النطق وأجزاء على الناطق من قبيل متحرك مسرع (قوله والفصاحة صفة النطق) ابتداء لفارق بين ناطق فصيح وبين سيف صارم من أن الأول صفة الصفة والثاني صفة الموصوف كما صرح به في حاشية شرح مختصر الأصول (قوله مع صدق الناطق على ذات أخرى) وهو الذي في لفته لكثرة ولا يصح مخارج الحروف (قوله وأبعد منها إلى آخره) لصدق كل واحد منهما بدون الآخر

وجه آخر لفساد وهو أن النطق يوصف بالفصاحة والسيف يوصف بالصارم والوصف غير الموصوف (قوله نعم الاتحاد في الذات) أي الماصدق وهذا استدراك على قوله لا الاتحاد في الذات إذ ربما يفيد أنه ليس له جهة قرب من الترادف

(قوله لما فرغ من المفرد) أي من قسميه وقوله وأقسامه أي وبيان أقسامه (قوله شرع في المركب) أي قسميه وفي الكلام حذف أي شرع في المركب وأقسامه وحذفه لدلالة قوله (قوله أي يفيد الخطاب إلخ) جملته الشارح تفسيراً لقوله يصح السكوت إلخ والانسب العكس (٢٢٢) بأن يقول لأنه إما أن يفيد الخطاب فائدة تامة أي يصح إلخ وذلك لأن المنفرد

(أقول) لما فرغ من المفرد وأقسامه شرع في المركب وأقسامه وهو إما تام أو غير تام لأنه إما أن يصح السكوت عليه أي يفيد الخطاب فائدة تامة ولا يكون حينئذ مستتباً للفظ آخر ينتظره الخطاب والكتاب بالإمكان فهو وإن كان باطلاً أيضاً إلا أنه ليس بذلك البدل الكلية وكان منشأ الظن في المتساويين يوم انعكاس الموجبة كلية كنفسيها فلما وجدوا أن كل مترادفين متعديان في الذات تخيلوا أن كل متعديين في الذات مترادفان وإذا بطل الظن في المتساويين كان بطلانه في غيره أظهر (قوله لأنه إما أن يصح السكوت عليه) أي يفيد الخطاب فائدة تامة أقول الأظهر أن يقال لأنه إما أن يفيد الخطاب فائدة تامة أي يصح السكوت عليه فيجعل صحة السكوت عليه تفسيراً للفائدة التامة حتى لا يتوهم أن المراد بالفائدة التامة الفائدة الجديدة التي تحصل للخطاب من المركب التام فيلزم أن لا يكون مثل الدماء فوقاً وغيره من الأخبار الدلومة للخطاب مركباً تاماً إذا لا يحصل منه للخطاب فائدة جديدة (قوله ولا يكون مستتباً) أقول هذا تفسير أيضاً لصحة السكوت إذ فيه نوع إبهام أيضاً كأنه قال المراد بصحة سكوت المتكلم على المركب أن لا يكون ذلك المركب مستدياً للفظ آخر استدعاء المحكوم عليه للمحكوم به أو بالعكس فلا يكون الخطاب حينئذ منتظراً للفظ آخر كاستنظاره للمحكوم به عند ذكر المحكوم عليه وانتظار المحكوم عليه عند ذكر المحكوم به وقد أشار إلى

فائدة يطلق على ما يفيد فائدة جديدة أي لم تكن عند السامع كما لو كان يجهل قيام زيد وقت قام زيد ويطلق على ما يصح السكوت عليه أي سواء كان مفيداً لفائدة جديدة أم لا كما في السماء فوقنا والأرض تحثا ويطلق على الموضوع أي ما قابل المهمل كما في زيد وزيد قائم فيكون قوله إما أن يصح السكوت إلخ تفسيراً للمراد من المنفرد ثم إنه لما كان صحة السكوت فيه إبهاماً لأنه صادق باستدعاء المحكوم عليه المحكوم به فقط وباستدعاء الفضلات منه الشارح بقوله أي لا يكون اللفظ مستتباً أي مستدياً للفظ آخر كاستدعاء زيد وقوله للفظ آخر أي ما يحصل به أصل الكلام سواء كان محكوماً عليه أو به لا يزيد بأن يكون ظرف زمان أو مكان أو تمييزاً أو حالاً أو جاراً أو مجروراً فإذا قيل زيد

(قوله إلا أنه ليس بذلك البدل) لتساويهما في الصدق فيمكن أن يتوهم من ذلك الأخادفي المفهوم (قوله وكان منشأ إلخ) كأشارته الشارح بقوله نعم إلخ (قوله كل مترادفين إلخ) أخادفي الذات بمعنى حليها على ذات واحدة (قال الفرع عن المفرد إلى آخره) أي عن قسم المفرد وبيان أقسامه شرع في قسم المركب وبيان أقسامه وهذه الطريقة لزومية نظراً إلى الترتيب الذي التزمه المصنف وفائدتها التنبيه من أول الأمر على أن هذا ابتداء بحث آخر وليس تامة لما قبله (قوله الأظهر أن يقال إلخ) يعني إذا جمع بين الباريين كما فعله الشارح فالأظهر أن تقدم البارة الثانية لإجمالها وتجهل الأولى تفسيراً لها لكلا يتوهم خلاف المراد وأما على ما فعله المصنف من الاكتفاء على صحة السكوت فالأظهر عدم ذكر البارة الثانية والاكتفاء بعدم الاستيعاب المذكور وأما قال الأظهر لأن الظاهر أن الشارح فسر عبارة المتن بالبارة المشهورة بين القوم في المركب التام ثم عطف عليها ما هو المقصود منها تنبيهاً على اتحاد مؤدي الباريين والموجب عن فسر الفائدة التامة بما لا يفهم منه ثم قال فلا يرد قوله والأظهر أن يقال (قوله الفائدة الجديدة) إذ الفائدة الحاصلة إنما يستفاد من أخبارها بذكرها فهي ناضجة في كونها فائدة (قوله هذا تفسير لصحة السكوت إلى آخره) يعني قوله ولا يكون عطف على قوله يفيد وتفسير لصحة السكوت بعد تفسيره بالبارة المشهورة (قوله إذ فيه نوع إبهام) لأن المفهوم منه أن لا ينتظر الخطاب بعده أصلاً وليس بمراد (قوله أيضاً) أي كما كان فيه نوع تفسير

ضرب حصلت الفائدة لأن الخطاب إنما ينتظر الخبر ولا يحتاج لقولك أمس ولا في السوق (قوله ولا يكون) أي اللفظ مستتباً كما أي مستدياً للفظ آخر وليس المراد حقيقة الاستيعاب بحيث يكون اللفظ مذكوراً أي كونه يطلب لفظاً تاماً له والا لا تنقض بقولك قائم من زيد قائم فان قائم تابع * وأما زيد فهو مستدع وطالب للخبر ولا يقال إنه مستتب للخبر فعدم الاستدعاء المذكور تفسير لصحة السكوت بعد أن جتاهنا تفسيراً لفائدة الخطاب

(قوله كما اذا قيل) أي مثل الاستدعاء في زيد والذي يستدعيه زيد استدعاء مخصوص وهو قائم * والحاصل ان التثنية في كون الاستدعاء استدعاء مخصوص لامطلق استدعاء (قوله والا فهو المركب الناقص وغير التام) أي والمركب غير التام وأني بهذا اشارة الى انه يسمى باسمين كل منهما مركب وقدم الاول للاشارة الى ان الغير التام (٢٢٣) تفسير للناقص والتفسير متأخر

عن المفسر (قوله امان ان لا يصح السكوت عليه فان صح السكوت عليه فهو المركب التام والا فهو المركب الناقص وغير التام والمركب التام اما ان يحتمل الصدق والكذب وهو الخبر والقضية او لا يحتمل وهو الإنشاء فان قيل الخبر اما ان يكون مطابقاً لواقع أولاً فان كان مطابقاً لواقع لم يحتمل الكذب وان لم يكن مطابقاً لم يحتمل الصدق فلا خبر داخل في الحد فقد يجاب عنه بأن المراد بالواو الواصلة أو الفاصلة بمعنى ان الخبر هو الذي يحتمل الصدق والكذب بكل خبر صادق يحتمل الصدق وكل خبر كاذب يحتمل الكذب فجميع الاخبار داخلة في الحد وهذا الجواب غير مرضي لان الاحتمال لامعني له حينئذ بل يجب أن يقال ماصدق أو كذب والحق في الجواب ان المركب احتمال الصدق والكذب بمجرد النظر الى مفهوم الخبر ولا شك ان قولنا السماء فوقنا اذا جردنا النظر الى مفهوم اللفظ ولم نمسح الخارج احتمل عند

ان المراد بالاستدعاء أي الاستدعاء بالانتظار المتعين ما ذكره بقوله كما اذا قيل زيد الخ وحينئذ لا يجزى ان يقال يلزم ان لا يكون مثل ضرب زيد مركباً تاماً لان الخطاب منتظر الى ان يبين المضروب ويقال عمرا الى غير ذلك من القيود كالزمان والمكان (قوله بمجرد النظر الى مفهوم اللفظ) أقول يعني اذا جرد النظر الى مفهوم المركب ويقطع النظر عن خصوصية المتكلم بل عن

بالنسبة الى الفائدة التامة أو كما ان في الفائدة التامة نوع اجهام (قوله أي الاستدعاء) أي ليس المراد بالاستدعاء انه يستدعي ذكره على وجه التبعة اذ كل من السند والمسند اليه ركنان من المركب التام ليس أحدهما تاماً الاخر بل بمجرد الاستدعاء (قوله بقوله) متعلق بأشار يعني أشار الشارع بقوله كما اذا قيل الخ فانه مفقود مطلق لقوله مستتباً أي استدعاء وانتظاراً مثل ما اذا قيل (قوله لان الخطاب ينتظر الخ) اما لسكوته سائلاً منه كما اذا قال من ضرب زيداً ولان الفعل في تعقله ووجوده يحتاج اليه (قال ولا يكون مستتباً الى آخره) قيل يلزم ان يكون زيد عمرو في مقام التعداد مركباً تاماً لأنه بعيد الخطاب قائمة لا ينتظر معها لفظ آخر والجواب اننا لانسلم كون الاسماء المدودة مركبة ولو سلم فالمراد نفي الانتظار بقياس الى المعنى ولا شك انها من حيث المعنى مستتبة لفظ آخر وان كانت من حيث الفرض غير مستتبة (قال الخبر اما ان يكون الى آخره) مبنى الاعتراض على ان الاحتمال في اللغة برداشتن والمتبادر من قولنا يحتمل الصدق والكذب ان يكون ذلك الاحتمال في نفس الامر ولا خبر يحتملها في نفس الامر وقد صرح بذلك في الجواب حيث قال كل خبر صادق يحتمل الصدق الى آخره وحمل الاحتمال على معني الامكان العام والحاصل تدقيق لافائدة فيه سوى تعقيد التعريف وحمله على ما لا ينساق اليه الذهن (قال لانه لامعني للاحتمال) يعني ان لفظ الاحتمال حينئذ مستدرك يجب حذفه ولذا قال غير مرضي ولم يقل غير

هذه الكلمة فهو من الكلام المحض الساقط عن الاعتبار وكان لم يكن مذكورا وكان التعريف الخبر ما كان صادقا أو كاذبا فلو كان قصده ان الحد قاسد لكان يقول وهذا غير مرضي لفساد التعريف مع ذكر الاحتمال وحينئذ بقوله بل يجب اي غير شرط بمعنى انه مستحسن ولو كان واجب شرط لقال وهذا غير مرضي لفساد التعريف مع ذكر الاحتمال والواجب ان يقال الخ

(قوله الى مفهوم) اى مفهوم (٢٢٤) الخبر وهو ثبوت شيء لشيء ونفي شيء عن شيء بقطع النظر عن القائل وعن الخارح

العقل الكذب وقولنا اجتماع التقيضين موجود يحتمل الصدق بمجرد النظر الى مفهومه فحصل التقسيم أن المركبات اثنان ان احتمل الصدق والكذب بحسب مفهومه فهو الخبر والا فهو الانشاء وهو اما ان يدل على طلب الفعل دلالة أولية أى وضعية أولا يدل فان دل على طاب الفعل دلالة خصوصية ذلك المفهوم وينظر الى محصل مفهومه وماهية كان عند العقل محتملا للصدق والكذب فلا يردان خبر الله تعالى وكذا خبر رسوله لا يحتمل الكذب لأننا اذا قطعنا النظر عن خصوصية التكلم ولا حظنا محصل مفهوم ذلك الخبر وجدناه اما ثبوت شيء لشيء أو سلبه عنه وذلك يحتمل الصدق والكذب عند العقل وكذا لا يردان مثل قولنا الكل أعظم من الجزء وغيره من البديهيات التي يحزم العقل بها عند تصور طرفيها مع النسبة لا يحتمل عنده الكذب أصلا بل هو جازم بصدقه وحاكم بامتناع كذبه قطعاً لأننا اذا قطعنا النظر عن خصوصية مفهوم تلك البديهيات ونظرنا الى محصل مفهوماتها وماهياتها وجدناه اما ثبوت شيء لشيء أو سلبه عنه وذلك يحتمل الصدق والكذب عند العقل بلا اشتباه والحاصل أن الخبر ما يحتمل الصدق والكذب عند العقل نظراً الى ماهية مفهومه مع قطع النظر عما عداها حتى عن خصوصية مفهوم ذلك الخبر وحينئذ فلا إشكال في أن الأخبار بأسرها محتملة للصدق والكذب وهما سؤال مشهور وهو أن تعريف الخبر باحتمال الصدق والكذب يستلزم الدور لأن الصدق مطابقة الخبر للواقع والكذب عدم مطابقة الخبر للواقع والجواب ان ذلك انما يرد على من فسر الصدق والكذب بما ذكرتم وأما اذا فسر الصدق

وعن خصوصية الخبر فاذا قطع النظر عن الواقع دخل قولك الله واحد ويقطع النظر عن القائل دخل قولناي اعمال بالنيات ويقطع النظر عن خصوصية الخبر يدخل الباطن فوقنا واما لو نظر لخصوصية هذا الخبر يمكن الاصدقا ولا شك انه اذا نظر للمفهوم ولم ينظر لواحد من هذه الامور الثلاثة بل جرد المفهوم عنها كان محتملا للصدق والكذب وخصوصية الخبر كونه بديهيا أو نظريا (قوله فان دل على طلب الفعل دلالة وضعية) أي أولية فحينئذ يخرج دلالة الالتزام والضمنية لان مقاله قاصر على المطابقة (قوله ان احقل الصدق والكذب) بحسب مفهومه فهو الخبر اعترض بان الصدق مطابقة الخبر للواقع فقد أخذ المعرف في التعريف وهذا دور ورد بان لا يفسر الصدق بمطابقة الخبر بل بمطابقة النسبة الإيقاعية للواقع أي مطابقة النسبة الكلامية أي موافقتها لما في الواقع فلا يتأني الاعتراض الا لو فسرنا

بمحيط لان اشتغال التعريف على لفظ زائد لا يتأني محتمل ولنا لم يترس له في شرح المطالع وبضمهم أطال الكلام يزعم انه تحقيق وهو بالترك حقيق (قالوا الحق في الجواب ان المراد بالحق خلاصته تسليم ان المراد من الاحتمال المعنى القوي المتبادر كما ذكره المترس لكن المراد ان المركب التام ما يحتمل الصدق والكذب في نفسه كما هو المتبادر أي من غير نظر الى خصوصية زائدة على كونه مركبا تاما بل بالنظر الى ماهية الكلية وهو كون ثبوت شيء لشيء أو انتفاءه عنه فيدخل فيه جميع الاخبار الصادقة أو الكاذبة التي منشأ صدقها أو كذبها أمر خارج عن ماهيتها سواء كانت خصوصية التكلم أو خصوصية الطرفين أو أمراً آخر وظهر لك بما ذكرنا انه محل للتعريف على المعنى المتبادر فن قال بعد ملاحظة الاطباء والحاصل الذي ذكره قدس سره انه افساد عبارة التعريف بالتأويل وحمل الاحتمال على الامكان الذهني وادعي انه مناه عندهم فقد افسد الكلام عن نفسه فدفع عنك خرافات الأوهام (قوله وكذا لا يردان مثل قولنا الخ) أي الاخبار البديهية التي منشأ صدقها أو كذبها خصوصية الطرفين لانها محتملها عند قطع النظر عن تلك الخصوصية فن قال ان قطع النظر عن الخارج كاف في محبة التعريف فقد سها (قوله الى محصل) زاد المحصل وعطف عليه وماهية تنصيصاً على ان المراد مفهومه الكلي فان الماهية تدل على الكلية كما سيحى (قوله اما ثبوت شيء لشيء الى آخره) أو اتصال شيء بشيء أو انفصال شيء عن شيء فهو مذکور بطريق التمثيل (قوله فلا إشكال الخ) ومن قال ان الاخبار المحصورة من حيث انها مخصوصة فرد الخبر خارجة عن تعريفه فقد سها لظهور صدق التعريف عليها حال كونها مأخوذة بتلك الحيثية (قوله والجواب الى آخره) لم يرض قدس سره بان الصدق المأخوذ في تعريف

الصدق بمطابقة الخبر ونحن لا نفسره بذلك وأجيب أيضاً باننا لانسلم لزوم الدور حتى على ما ذكره من تعريف الخبر لان وضعية

قوله الخبر ما احتل مطابقة الخبر للواقع المراد من الخبر المعرفة الملاحظة كونها مبنية عليها بهذا اللفظ وقوله ما احتل مطابقة الخبر أي مطابقة الماهية في حد ذاتها بقطع النظر عن العنوان عنها بهذا اللفظ فصار الحاصل ان المراد من الخبر المعرفة الماهية المنون عنها والخبر الواقع في تعريف الصدق ماهية الخبر بقطع النظر عن العنوان عنها بلفظ الحياء والباء والراء بل الماهية في حد ذاتها فقد اختلف الخبران وحينئذ فلا دور وقرر بعض الحواشي (٢٢٥) ان المراد بالخبر المعرفة الماهية

بقطع النظر عن العنوان والمراد بالخبر الواقع في تعريف الصدق الماهية المنون عنها ولكن ما قلناه أولى لان المعرفة عند الماهية المنون عنها فاذا قات في تعريف الانسان (الانسان حيوان ناطق) كان تعريفاً للماهية المنون عنها بالانسان لا للماهية في حد ذاتها (قوله فلما ان يقارن الخ) حاصل ما ذكره أقسام ثلاثة وبقي رابع وهو ما اذا دل الفعل على الطلب ولم يلاحظ الملو ولا التساوي ولا الخوض اذ ظاهر الشارح ان هذا لا يقال له واحد بما ذكره وأجيب بأن قوله وان قارن التساوي مراده بالتساوي عدم ملاحظة الملو والتفاوت في حد ذاته ملاحظة شيء ما ذكر من الالتباس فظهر ان غرضه صوراً ان لكن قاله الاولى

وضعية فاما ان يقارن الاستعلاء أو يقارن التساوي أو يقارن الخضوع فان قارن الاستعلاء فهو أمر وان قارن التساوي فهو التماس وان قارن الخضوع فهو سؤال أو دعاء وانما قيد الدلالة بالوضع احترازاً عن الاخبار الدالة على طلب الفعل لا بالوضع * فان قولنا كتب عليكم الصلاة أو أطلب منكم الفعل دال على طلب الفعل لكنه ليس بموضوع لطلب الفعل بل للاخبار عن طلب الفعل بمطابقة النسبة الإيجابية والانتزاعية للواقع والكذب يعدم مطابقتها للواقع فلا ورود له أصلاً (قوله احترازاً عن الاخبار الدالة على طلب الفعل) أقول اعترض عليه بأن الكلام في تقسيم الانشاء الخبر صفة المتكلم وهو الاعلام عن الشيء على ما هو به اعدم محتمة على التحقيق الذي ذكره في احتماله الصدق والكذب ولا بان هذين التعريفين لفظيان اذ الخبر والصدق والكذب أمور معلومة فاشتمالها على الدور لا يضر لان الاصل في التعريف ان يكون حقيقياً مع ان ادعاء معلومية حقيقة الخبر والصدق والكذب مما ينطرق اليه المنع (قوله مطابقة النسبة الإيجابية الخ) أي النسبة التي تتفق بها ادراك انها واقعة أو ليست بواقعة للنسبة التي بين الشئ وبين حد ذاتها وحاصله مطابقة النسبة من حيث انها مدركة لنفسها من حيث انها واقعة بين الطرفين (قال ولم نصبر الخارج) أي الخارج عن مفهوم المركب وما هيته (قال وهو اما الى آخره) ابتداء كلام لتقسيم الانشاء وليس داخل تحت المحصل لان المراد منه يحصل تقسيم المركب التام الى قسميه اذ الكلام السابق كان فيه (قال دلالة وضعية) أسقط لفظ أولية الواقع في المتن لتنبه على انه لا يدخل له في التقسيم وانما زاده المصنف متابعة عبارة القوم فيه فسرناه بما هو المراد يعني ليس المراد بالاولوية القصدية حتى يخرج عن القسم الاول انتهى المتكلم في التي يحجزاً فانه لا يدل على طلب الفعل دلالة قصدية بل ما يكون لا بواسطة بان يكون موضوعاً له فالمراد بقوله وضعية ان تكون دلالة بتوسط الوضع له بقرينة وقوعها تحير الأولية ولانه انتباد وما قيل ان دلالة الامر على طلب الفعل دلالة تضمنية لان الطلب مدلول هيئة الفعل فدفع بان الطلب وان كان مدلول الهيئة لكن طلب الفعل مدلول الهيئة والجوهر وهو تمام الموضوع له (قال فلما ان يقارن الاستعلاء الخ) أي يفهم معه عدم المتكلم نفسه عالياً شريفاً سواء كان عالياً أولاً أو يقارن التساوي أي لا يفهم معه الاستعلاء والخضوع لا انه يفهم التساوي حتى يرد بانه بقي قسم وهو ان لا يقارن شيئاً منها (قوله اعترض عليه الخ) هذا الاعتراض ذكره الشارح في شرح المطالع وقال والاولى ان التقيد للفرقة بين الأول والأمر وتلك الاخبار في دلالتها على طلب الفعل أو انه لاخراج نحو لبت زيداً بضرب فانه يدل على طلب الفعل لكن لا بالذات بل بواسطة تنبيه فلي هذا يجوز ان يكون اعترض على صيغة

(٢٩ شروح الشمية) حينئذ لا شارب ان يؤخر الالتباس عن الخضوع لانه قد جعل الالتباس عبارة عن نفي الملو والخضوع ونفي الشيء انما يكون بعد وجوده (قوله بل للاخبار) اعترض بان الكلام في الانشاء وهذه من جملة الاخبار فدل في القسم حتى يخرجها بقوله وضعية وأجيب بان المراد بقوله والا فانشاء أي ولو بطريق التجاز وهذه من الاشياء لا بالخبر واستعملت في طلب الفعل على انه ليس بلازم ان يكون ما خرج بقيد داخل في القسم لجواز الاخراج بقيد ما ليس داخلًا

(قوله وان لم يدل على طلب الفعل) أي دالة أولية أي وضعية فلا يثاني أنه يدل دالة ثانوية أي التزامية (قوله لأنه فيه) أي السامع والمراد بضيق المتكلم قلبه والذي فيه هو مقصوده (قوله التخي) هو اظهار طلب عجة الشيء الممكن المتباعد المحصول أو المستحيل كما في ليت الشاب يموت يوما وهذا وان لم يدل على الطلب ابتداء أي وضعا لكن يدل عليه التزاما لأن قولك ليت الشاب يموت يستلزم ليد الشاب (قوله والترجي) وهو اظهار عجة الشيء المستقر المحصول غير بعيد كما في ليت الحبيب قادم وهذا يدل على الطلب التزاما لانه (٢٢٦) يستلزم قولك أقدم يا حبيب (قوله والندا) هو طلب الاقبال بحرف مخصوص

وان لم يدل على طلب الفعل فهو تنبيه لانه فيه على ما في ضمير المتكلم وسندرج فيه التخي والترجي والندا والتعجب والقسم • ولغافل أن يقول الاستفهام والهي خارجا عن القصة • أما الاستفهام فلا لا يليق حمله من التنبيه لانه استعمال ما في ضمير مخاطب لتنبيه على ما في ضمير المتكلم • وأما التخي فلم يدم دخوله تحت الامر لأنه دال على طلب الترك لا على طلب الفعل لكن المصنف أدرج الاستفهام تحت التنبيه

ولا تكون تلك الاخبار داخلة في مورد القصة فكيف يخرج بتقييد الدلالة بالوضع ويمكن أن يجاب عنه بان المراد الاحتراز عن تلك الاخبار اذا استعملت في طلب الفعل بطريق الانشاء على سبيل المجاز فتكون داخلة في الانشاء لكن دلالتها على المعنى الانشائي مجازية فلا تعد أمرا لأن ألفاظها في الاصل اخبار وان كان معانها في هذا الاستعمال طلبا (قوله لكن المصنف أدرج الاستفهام تحت التنبيه)

المعلوم ويكون في قوله والاولى اشارة الى محبة الاحتراز ولعل وجهه ما ذكره قدس سره بقوله ويمكن أن يجاب (قوله فكيف يخرج الخ) لانه يلزم اخراج الخارج (قوله بان المراد الاحتراز الى آخره) بل قد ظهر كما ذكرنا من معنى قوله وضعية خروج تلك الاخبار لعدم دلالتها على طلب الفعل بتوسط الوضع له وما قيل انها خارجة عن المقسم لانه الدال بالمطالبة قد دفع بما عرفت من بيان الشارح أن قيد بالمطابقة قيد من حيث اللفظ دون المعنى وانه في الحقيقة قسمة الدال بالوضع مطلقا فتلك الاخبار داخلة في المقسم لكونها دالة على الطلب دالة التزامية (قوله فتكون داخلة في الانشاء) قيل دخولها فيه فرع كونها داخلة في المركب التام الذي هو قسم الدال بالمطابقة ودلالتها على طلب الفعل تضمنية اذ لا مدخل للسند اليه في تلك الدلالة والجواب لو صح هذا لزم ان لا يكون الامر أيضا قسما منه وحده ان المراد بطلب الفعل هنا طلب الفعل من فاعل معين الا انه لا كان حصول الانشاء باعتبار الدلالة على طلب الفعل وعدمها ولا مدخل فيه للفاعل استقطوعه عن الذكر (قوله لكن دلالتها على الانشاء الخ) دفع للتوهم الثاني عن دخولها تحت الانشاء وهو انه اذا كانت داخلة فيه لا يصح اخراجها عن الامر لانه يبطل انحصار الانشاء في اقسامه ضرورة عدم دخولها في باقي الاقسام وحاصل الدفع ان دلالتها على طلب الفعل مجازية لان

نحو يازيد أي ادعوه زيدا وهو يستلزم اقبل يا زيد (قوله والقسم) نحو والله أن زيد أقام وهذا يستلزم ان المتكلم قول للمخاطب صدقي (قوله خارجا عن القصة) أي لا يدخلان في شيء من الاقسام التي ذكرتها للانشاء مع انها من الانشاءات فالتقسيم غير حاصر للاقسام (قوله استعمال) أي طلب علم ما في ضمير المخاطب ولا شك ان هذا غير التنبيه بما في ضمير المتكلم لانه اعلام المتكلم السامع بما في ضميره والحاصل ان الاستفهام طلب المتكلم علم ما في ضمير المخاطب والتنبيه اعلام المتكلم السامع بما في ضميره فها غير ان فلا يكون التنبيه داخلا في الاستفهام (قوله لا على طلب الفعل) أي

والامر يدل على طلب الفعل فن لوازم الاول طلب الترك ومن لوازم الثاني ترك الفعل والالزامان متباينان تحت ومن تنافي اللوازم يلزم تنافي اللزومات ولك ان تقول التخي دال على طلب الترك والامر ليس له دالة على طلب الترك ينتج ان التخي ليس باسم (قوله قلنا ادرج الخ) حاصله اما لانهم ان تقسم للمصنف غير حاصرين هو حصر لانه ادرج الاستفهام تحت التنبيه وادرج النهي تحت الامر (قوله ادرج الاستفهام تحت التنبيه الخ) فيه ان الاستفهام يدل على الطلب والتنبيه لا يدل على الطلب فكيف الادراج مع انها متباينان على ان الاستفهام طلب التهم أو التهم الاول فعل قطعا والثاني فعل لغة وان كان من قبيل الكيف أو الاضمار على الخلاف فيبعد الادراج فالتباين ادرجه في الامر لان كلا منهما طلب فعل

أقول قبل عليه كيف يصح ادراجه في التنبيه مع أن الاستفهام دال على طلب الفعل دلالة وضعية
والتنبيه مالا يدل على طلب الفعل دلالة وضعية وأجيب بأن الاستفهام وإن دل بالوضع على طلب
الفهم لكنه لا يدل بالوضع على طلب الفعل فلا يندرج في القسم الأول الذي هو الدال بالوضع
على طلب الفعل بل يندرج في التنبيه الذي هو مالا يدل على طلب الفعل دلالة وضعية ولقائل
أن يقول القسم وإن لم يكن فعلا بحسب الحقيقة بل هو أفعال أو كيف ولكنه يصدق عرف
أهل اللغة من الأفعال الصادرة عن القلب والتبادر من الألفاظ معانيها المفهومة عنها بحسب اللغة
فيصدق على الاستفهام أنه يدل بالوضع على طلب الفعل فلا يندرج في التنبيه وأيضاً المطلوب

الأخبار عن طلب الفعل يستلزم طلب الفعل فإذا كانت تلك الأخبار مستعملة فيه بالقرينة المبينة
للرأى يكون لازماً يناله بالعمى الأخص فتتحقق الدلالة الالتزامية فلا تعد أمراً بل خبراً لأنها في
أصل الوضع أخبار والمعتبر في القسمة حال الأصل وفيه إشارة إلى أن عدم عدها أمراً ليس لخالفها
صريح الأمر فإن أساءه الأفعال الدالة بالوضع على طلب الفعل عندهم أمر وأما قال أمراً منع أن
الظاهر فلا تعد من القسم الأول لأن عدها منه يستلزم عدها أمراً أو يقال المراد من الأمر مطلق
الدال على طلب الفعل (قال بل للأخبار) أما أطلب منك الفعل فظاهر وأما كتب عليك الصلوة
فإن معنى كتب أوجب فيكون أخباراً عن إيجاب الصلوة الذي هو عبارة عن طلب الفعل لزوماً
(قال خارجان عن القسمة) أي ليسا داخلين في شيء من أقسامها فانه معنى الخروج عن القسمة
(قال أما الاستفهام الخ) لم يتعرض لعدم دخوله تحت الأقسام الباقية مع أن الخروج عن القسمة
يتضمن ذلك لظهوره إنما الاشتباه في دخوله تحت التنبيه وكذا في قوله وأما التي فلم يدخله
تحت الأمر (قال ويندرج إلى آخره) أي يندرج فيه المركب التام الذي دخل عليه حرف النفي
وحرف الترجي وحرف القسم وحرف النداء فإن كلها انشأت تنبيه على مافي ضمير التكلم من نفي
مضمون الجملة وترجيح القسم فإن معنى بالله أقسمت بالله والنداء أعني (أوازدا دن) على مافي الصراح
وتعريف المتأدي بالمطلوب إقباله لا يستلزم كون معنى النداء طلب الأقبال حتى رد عليه أنه لطلب الفعل
من مخاطب فانه تعريف باللازم (قوله قيل عليه إلى آخره) مبني على الاعتراض توهم أن النفي في
القسم الثاني متوجه إلى نفس الطلب بناء على انتفاءه في الأقسام المذكورة من النفي والترجي والقسم
والنداء وبني الجواب أن النفي متوجه إلى الطلب والتقدير مما وفي الاستفهام يتحقق انتفاء الطلب
بالنظر إلى التقيد (قوله لكنه لا يدل الخ) لأن الفهم ليس بفعل (قوله بحسب الحقيقة) أي باعتبار
حقيقته وماهية (قوله بل هو أفعال الخ) لأنه نفس العلم وهو أما الحصول فيكون أفعالاً أو الصورة
الحاصلة فيكون كيفاً (قوله لكنه يد إلى آخره) ولذا قال إن أفهم وأعلم أمر والسر في ذلك أن
المطلوب بالأمر ما يكون مقدوراً تحصيله سواء كان من مقولة الفعل أو لا (قوله والتبادر الخ) أن
لم يستعملها أهل الاصطلاح والأقائيد عند أهل الاصطلاح المعنى المصطلح لكونه حقيقة وما
عدها مجازياً (قوله على الاستفهام) أي الجملة الاستفهامية (قوله فلا يندرج في التنبيه) والجواب
بأن المراد بالفعل ماهو معنى مأخذ اشتقاق اللفظ المستعمل ولا شبهة في أنه ليس للاستفهام في مثل
أزيد قائم مأخذ الاشتقاق سواء كان اللفظ المستعمل أولاً ليس بشيء * أما أولاً فلا نه لا دلالة للفظ

(قوله ولم يتر النسبة القوية) لما علمت من المبينة بين الحقيقتين وأذا كان كذلك فإن النسبة وفيه نظر لان هذا من المقولات والمنقول لا بد فيه من (٢٢٨) النسبة كما مر فكيف عدم اعتبارها وأيضاً هذا اصطلاح وخلو الاصطلاح

ولم يتر النسبة القوية والتمى تحت الامر بناء على أن الترك هو كلف النفس لاعدم الفصل عما من شأنه أن يكون فاعلاً

بالاستفهام من المخاطب هو تفهيم المخاطب للتكلم لا التفهيم الذي هو فصل التكلم والتفهيم فعل لا اشتباه فيه فيلزم ما ذكرناه فان قلت التفهيم ليس فعلاً من أفعال الجوارح والتبادر من لفظ الفصل اذا أطلق هو الافعال الصادرة عن الجوارح قلت فعل هذا يلزم أن لا يكون قوفاً ففهمي وعلني وما أشبههما أمراً وهو باطل قطعاً (قوله ولم يتر النسبة القوية) أقول وقد يقال الاستفهام تنبيه للمخاطب على ما في ضمير التكلم من الاستسلام فالتسوية القوية مرعية ويرد بان المقصود الاصل من الاستفهام فهم التكلم ما في ضمير المخاطب لاتنبه على ما في ضمير التكلم من الاستسلام فاذا لوحظ المقصود الاصل لم تكن تلك النسبة مرعية والامر في ذلك سهل (قوله والتمى تحت الامر بناء على أن الترك هو كلف النفس) أقول ذهب جماعة من المتكلمين الى أن المطلوب بالهي ليس هو عدم الفعل كما هو المتبادر الى الفهم لان عدمه مستمر من الازل الى الابد فلا يكون مقدوراً لعبد ولا حاصلًا بحصوله بل المطلوب به هو كلف النفس عن الفعل وحينئذ يشارك الهي الامر في أن المطلوب بهما هو الفعل الا أن المطلوب بالهي فعل مخصوص هو الكلف عن فعل آخر وحينئذ

الفعل على ذلك واما تأنيلاً فلا يخرج عن الامر نحو وروده (قوله لا التفهيم الذي هو فصل التكلم) اذا لامعني لطلبه فعل نفسه من غيره (قوله والتفهيم) فعل بحسب الحقيقة (قوله فيلزم ما ذكرناه) من عدم ادراجها في التنبيه (قوله فان قلت التفهيم الخ) اثبات المقدمة المنوعة أعني لكنه لا يدل على طاب الفعل بالوضع بمد تسام ان المراد بالفعل ما يد عرفاً بان المتبادر من لفظ الفصل فعل الجوارح والتفهيم ليس منه فيصدق عليه أنه لا يدل على طاب الفعل فيندرج في التنبيه (قوله فان قلت الخ) قض اجابني أي ما ذكرت ليس بصحيح لاستزامه ان لا يكون مثل فهمي وعلني من الاوامر المشتقة من التفهيم والتعالم وما يرادفه أمراً وهو باطل قطعاً ويمكن ان يقال انه منع المتبادر المذكور بسند لزوم خروج مثل فهمي وعلني (قوله بان المقصود الاصل) أي الفرض الاصل فلا يتأني ما سبق من ان المطلوب بالاستفهام تفهيم المخاطب لان ذلك مطلوب من الصيغة ومعلومه وانما قال الاصل لان الاستسلام أيضاً غرض لكنه بالتبع (قوله والامر في ذلك سهل) لان النسبة مرعية بالنظر الى المقصود بالتبع وغير مرعية بالنظر الى المقصود الاصل ولا يتعلق بذلك غرض علمي (قوله كما هو المتبادر الى الفهم) من كون كلمة السلب (قوله فلا يكون مقدوراً لعبد) لان متعلق قدرته حادث والمكلف به لا بد ان يكون مقدوراً (قوله ولا حاصلًا بحصوله) لامتناع تحصيل الحاصل والمكلف به لا بد ان يكون حاصلًا بحصول العبد لتحقق فائدة التكليف (قوله كلف النفس الخ) في الصراح الكلف باز استادن وباز استاندين لازم ومتعد فهو فعل من أفعال النفس يصدر عنها بالاختيار بعد الميل الى الشيء (قوله هو الكلف عن فعل آخر) أي الكلف عن فعل غير الكلف المطلوب سواء كان كفاً أو غيره فيدخل فيه لا تكلف لان المطلوب

عن النسبة مهمل فالصواب ان التسمية مناسبة للغة في الجملة وذلك لان الاستفهام عبارة عن تنبيه المخاطب على ما في ضمير التكلم من طلب وان كان المقصود الاستفهام والشارح التفت للنسبة باعتبار المقصود وعن قول لا يشترط ذلك لقولهم الفعل لا بد فيه من مناسبة ليس المقصد فيه مناسبة من كل وجه بل المدار على مطلق المناسبة وكذا في فصل الاصطلاح ببناء على ان الترك هو كلف النفس أي وهو التحقيق عندهم لان المكلف به انما هو الامر الاختياري والكلف من هذا القليل وعدم الفصل ليس من المقدورات لانه أزلي فلا يكلف به الشخص فان كان كذلك فكيف صحة هذا القول الثاقب انه عدم الفعل الا ان يقال عدم الفعل وان كان ليس من مقدورات الشخص ابتداء لكن له قوة فيه باعتبار الانتهاء اذ في قدرة العبد ابدال هذا العدم بحصول الفصل ثم

ان عبارة الشارح فيما تقدم اعني قوله لانه دال على طلب الترك الخ تقتضي ان الترك ليس فعلاً أصلاً لانه قابل للفعل ولو حيث قال والامر دال على طلب الفعل وعبارة هنا تقتضي أنه يصلح ان يكون فعلاً وان يكون غيره فوقع في كلامه تناقض

(قوله إرادها) أي الاستفهام والتي (قوله المطلوب الفهم) فهو الاستفهام لا يخفى أن المطلوب لتسليم أتمهم الفهم لا الفهم نعم
القصود من الطلب الفهم فالصواب إبدال الفهم بالفهم على أن المقابلة لفهم بالفعل (٢٢٩) تقتضي أن الفهم غير فعل وقد

ولو أردنا إيرادها في القصة قلنا الانشاء أما أن لا يدل على طلب شيء بالوضع فهو التنبيه أو يدل
فلا يحل ما أن يكون المطلوب الفهم فهو الاستفهام أو غيره فاما أن يكون مع الاستفهام فهو أمران
كان المطلوب للفعل ونهى أن كان المطلوب الترتك أي عدم الفعل أو يكون مع التساوي فهو التماس
يمكن إدراجها في الأمر كما ذكره ويمكن إخراجها عنه بأن يقيد الأمر بأنه طلب فعل غير كلف كما
فعله بعضهم وذهب جماعة أخرى منهم إلى أن المطلوب بالنهي هو عدم الفعل وهو مقدور للبعد
بإيجاب استمراره أذله أن يفعل الفعل فزول استمرار عدمه وله أن لا يفعله فيستر (قوله ولو
أردنا) أقول جعل الشارع طلب شيء أعم من طلب الفعل لانه جعله متاولا لمطلب الفهم وطلب
غيره أعني طلب الفعل وطلب تركه وقد عرفت أن الاستفهام أيضاً يدل على طلب الفعل
وكيف لا والمطلوب من النسيب أما فعله فقط على رأي وأما فعله مع عدمه على رأي آخر
وليس المطلوب بالاستفهام هو العلم فتبين أن يكون هو الفعل أذلا مقدور غيرهما اتفاقاً فالاولى

هو الكلف عن الكلف غير الكلف المطلوب ولا يدخل فيه أكفف لأن المطلوب به هو الكلف
لا الكلف عن شيء وكذا أكفف عن الزنا مثلاً لأن المطلوب بالصيغة هو الكلف وأما كونه
عن الزنا فهو مستفاد عن تعليل (قوله كما ذكره) حيث أطلق الفعل (قوله طلب الفعل غير كلف)
أي غير كلف عن فعل آخر بقرينة السابق سواء كان طلب فعل غير الكلف نحو اضرب أو طلب
الكلف لكن لا يكون عن فعل آخر بأن يكون مطلق الكلف نحو أكفف أو تكون الخصوصية
مستفادة عن ذكر التعلق نحو أكفف عن الزنا تقدير قاته دقيق (قوله وهو مقدور إلى آخره)
يعني أن عدم الفعل وإن لم يكن مقدوراً باعتبار نفسه لكونه أزلياً وحاصلاً مقدوراً باعتبار الاستمرار
في الاستقبال واستمراره حاصل بتحصيل المبدأ باعتبار أن لا يشغل ذلك الفعل فالمطلوب بالأمراحدات
الفعل والمطلوب بالنهي استقرار عدم (قوله جعل الشارع إلى آخره) فإن قلت طلب الشيء أعم
من طلب الفعل في نفسه لا يتعلق له بجعل جاعل قلت مراده قدس سره أن الشارع جعله أعم منه
من حيث الصدق حيث أدخل تحت طلب الفهم مع أنه غير متاول له كما سيجيء لا أنه جعله أعم
منه من حيث القبول (قوله وقد عرفت) بقوله وأيضاً المطلوب بالاستفهام فهم المخاطب لتسليم
لا الفهم الذي هو فعل المتكلم (قوله وكيف لا) أي لا يدل على طلب الفعل (قوله والمطلوب من
الغير) سواء سكتان متغيراً بالذات كما في أمر المخاطب والثابت أو باعتبار كما في أمر المتكلم نفسه
وكذا في النهي (قوله على رأي) أي على رأي من يقول أن العلم ليس مقدوراً والمطلوب بالنهي
الكلف (قوله وأما فعله مع عدمه) أراد مقارنته به في مجرد كونه مطلوباً لا في كونه مطلوبين
من صفة واحدة ولو قال وعنده لكان أظهر إلا أنه راعى مقابلة لفعله فقط (قوله على رأي)
أي رأي من يقول أن العلم مقدور باعتبار استمراره والمطلوب بالنهي عدم الفعل (قوله اتفاقاً)
أي بين الفريقين (قوله فالاولى إلخ) إنما قال فالاولى لأنه يمكن أن يقال معنى كلام الشارع على

قولهم الأمر ما دل على طلب حصول شيء في الخارج أي قطع النظر عن المادة وأما قيدنا بقولنا من حيث حصوله في الذهن
لاخراج علمي وفهمي كذا قال السيد وفيه نظر لانه إذا كان المقصود من علمي حصول شيء في الخارج وإن كان خصوص
المادة يقتضي حصول شيء في الذهن فعلمي ونحوه خارج بقولنا في الاستفهام حصول شيء في الذهن فهو خارج بنظر الحاشية

(قوله وهو التقيدي)

اعلم انه ينقسم قسمين الاول

مركب توصيفي وهو ما كان

الجزء الثاني قيداً للاول

على طريق الوصفية كالحجوان

الناطق والثاني المركب

الاضافي وهو ما كان الجزء

الثاني مضافاً للاول نحو عبد

الله وقد قصر الشارح

التقيدي على الاول بدليل

المثال وأجيب بأنه إنما

اقصر على الاول لانه الذي

يضع فيه البحث من جهة

كونه معرفة وقولاً هارحاً

بمخلاف الاضافي فليس

بذلك المثابة وأيضاً التركيب

الاضافي يرجع للتوصيفي

في المعنى لان قولك غلام

زيد يرجع في المعنى الى

غلام منسوب لزيد (قوله

في المعاني المفردة) أي في

تصويرها وتبينها بخلاف

الفصل الآتي فانه في

أحوال تلك المعاني

أو مع الخشوع فهو السؤال والهاء واما المركب الغير التام فلما أن يكون الجزء الثاني منه قيداً للاول وهو التقيدي كالحجوان الناطق أولاً يكون وهو غير التقيدي كالمركب من اسه أداة أو كلمة وأداة قال (الفصل الثاني في المعاني المفردة * كل مفهوم فهو جزئي ان منع نفس تصوره من وقوع الشراكة فيه وكل ان لم يمنع واللفظ الدال عليها يسمى كلياً وجزئياً بالعرض)

ان يقال الانشاء اذا دل على طلب الفعل دلالة وضعية فلما ان يكون المقصود حصول شيء في الفهم من حيث هو حصول شيء فيه فهو الاستفهام واما ان يكون المقصود حصول شيء في الخارج أو عدم حصوله فيه فالاول مع الاستلاء أمر الخ والثاني مع الاستملاء نهي الخ وأما قيدنا الاستفهام بالحجية لثلاث بقرى نحو علمي وفهمي فان المقصود منهما حصول التعليم والتفهم في الخارج لكن خصوصية الفعل اقتضت حصول أثره في الذهن وهذا الفرق دقيق يحتاج الى تأمل صادق مع

ما هو المشهور من ان المطلوب في الاستفهام هو فهم المتكلم لاضمحلال الخطاب كما يدل عليه لفظ الاستفهام وان كان كلامهم مبني على التسامع بناء على ان الفهم أثر التفهم فطابه طلبه وأراد بالفعل فعل الخطاب وما قيل انه يلزم حينئذ خروج لا علم لان المطلوب فيه فعل المتكلم فتدفع بما عرفت من ان الخطاب فيه معنى على التفسير الاعتباري فيكون المطلوب فيه علم الغير وفهمه (قوله ان يقال) أي اذا أريد ابرازها في القسمة (قوله فلما ان يكون المقصود الخ) أي الفرض من طلب الفعل حصول شيء في الذهن أي وجوده بوجود ظلي (قوله من حيث الخ) أي من حيث ذاته مع قطع النظر عما سواء فالحجية للاطلاق (قوله واما حصول شيء في الخارج) أي وجوده بوجود أصلي سواء كان في الذهن أو في الاعيان وما قيل ان المراد بالخارج خارج ذهن المتكلم لثلاث يتقضى بتل اعلم وافهم فقيه انه رد عليه حينئذ لا علم ولا فهم فان الفرض منهما حصول شيء في ذهن المتكلم فيخرجان عن الامر ويدخلان في الاستفهام (قوله فان المقصود منهما الخ) رد عليه انه ان أراد بالمقصود المدلول فالاستفهام أيضاً كذلك كما اعترف من انه موضوع لتفهم الخطاب وان أراد به الفرض فلا نسلم ان الفرض من علمي وفهمي حصول التعليم والتفهم في الخارج بل غرضه حصول الفهم والعلم في ذاته وأما بطلب التفهم والتعليم لكونهما وسيلة اليهما فظهر ان الفرق دقيق وما قيل ان المقصود من علمي وفهمي حصول شيء في الخارج وحصول شيء في الذهن لازم له وفي الاستفهام بالعكس لا يجدي بطلان وتحقيق الفرق يحتاج الى تعمد مقدمة وهو ان حصول شيء في الذهن على نحو حصول اضافي أصلي يترتب عليه الآثار وحصول ظرفي ظلي لا يترتب عليه الآثار مثلاً اذا تصور كسر الكافر حصل في ذهنك صورة كفره الذي هو العلم وصرت بقيامها بذهنك عالماً به ويترتب عليه آثار العلم به والما كان العلم عين المعلوم كان كفره أيضاً حاصل في ذهنك تلك الصورة حصولاً ظرفياً غير موجب للاتصاف بالكفر وهو الوجود الظلي للمعلوم الذي لا يترتب عليه آثار ذلك المعلوم وهذا على قياس حصول الماهية في ذهن الفرد في الخارج اذا عرفت هذا فالفرض في الاستفهام وجود النسبة المستفهمة بوجود ظلي وان كان ذلك مستلزماً للاتصاف به ورتباً وذلك لان المستفهم ليس غرضه من جهة الاستفهامية الا ان يحصل الخطاب في ذهنه تلك النسبة أحياناً أو نقيضاً والفرض في الامر هو اتصاف الفاعل بالحدث المستفاد من جوهره ووقوعه على المفعول لا حصول

(قوله الصور الذهنية) اعلم ان الموجود في الذهن اما موجود بالوجود الاصلى واما بالوجود الظلي فلان تصور كثر الكافر كانت تلك الصورة موجودة في العقل وجوداً أصلياً وكان هذا الكفر موجوداً وجوداً ظلياً ويقال له وجود ذهني فالوجود الاصلى هو الذي يرتب عليه الآثار بخلاف الثاني فملي بكفر الكافر يقال له موجود في ذهني وكفر الكافر موجود أيضاً في ذهني لكن عيني يقال له موجود وجوداً أصلياً ويرتب على هذا العلم الآثار أي بان يقال لي أنت عالم بكفر الكافر وكفر الكافر هذا موجود في ذهني وجوداً ظلياً ولا يرتب على هذا أثر فلا يقال لي أنت كافر وكذا تصديقاً بنبوة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم موجود وجوداً أصلياً فلذا يقال لي أنت مصدق فلا آثار المترتبة (٢٣١) هي كون الشخص يوصف بكونه

مؤمناً أو كافراً نقول الشارح الصور للذهنية ليس المراد أهم من أن تكون موجودة بالوجود الاصلى مثل ادراك نسبة القيام زيد أو الظلي مثل القيام زيد بل المراد الثاني بدليل قوله بعد بان عبر الخ لان التمييز إنما هو عن النسبة الموجودة في الذهن بالوجود الظلي (قوله المعاني هو الصور الذهنية) المعاني جمع معني على وزن مفعول فهو اسم مكان من عني يعني اذا قصد أو اصله معني أي مقصود فهو اسم مفعول بعد التحقيق (قوله من حيث انها الخ) أي لامن حيث هي وقوله من

(أقول) المعاني هي الصور الذهنية من حيث انها وضع بازائها الالفاظ توفيق المهي واهه الموفق (قوله المعاني هي الصور الذهنية من حيث وضع بازائها الالفاظ) أقول المعني شيء في الذهن وان كاستلزمه في بعض الاوامر بواسطة كونه أثراً لذلك الحدث لا من حيث انه حصول شيء في الذهن كما في فهمي فان مناه اطلب منك قهراً واقصاً على كما ان معني اضربني اطلب منك ضرباً واقصاً على الا ان التفهم لما لم يحقق الا بمحصل شيء في الذهن اقتضاه لامن حيث انه حصول شيء في الذهن بل من حيث انه أثر التفهم كما ان حصول الضرب اقتضى حصول أثره في الخارج وهو الا لم يحصل شيء في ذهن مقصود المتكلم وغرضه لكن لامن حيث ذاته بل من حيث انه أثر التفهم فظهر لك بما ذكرنا ان الفرق دقيق محتاج الى تأمل صادق فخل عنه التاخر ووزن وحسبوه هينا وان الاحتياج الى قيد الحيثية إنما هو في الاستغناء لان الحصول في الذهن على نحوين لا في الامر والشي وان اعلم وافهم داخلان لان المألوف بهما اتصاف الماخطب بالقرم والعلم ووجودهما بوجود اصلي يرتب عليه الآثار وان كان يستلزم حصول شيء في الذهن بوجود ظلي قال المصنف الفصل الثاني في المعاني المفردة بك أي تصوير مفهوماتها وتقسيمها والمذكور في الفصل الثالث أحوال المعاني المفردة فانها احوال الشكل ولذا زاد فصل المباحث وقد طول الماخطرون في وجه الافراد والامر حين اذ لا يتعلق به غرض على (قال المعاني هي الصور الذهنية) يعني المعاني اذا وقعت في مقابلة الالفاظ كما في اثنتين حيث جعل الفصل الاول في الالفاظ والثاني في المعاني يراد بها الصور الذهنية وليس المقصود تعريف المعاني فانه معلوم انه عبارة عما يقصد من اللفظ والصورة الذهنية تطلق على العلم وعلى المعلوم لحصول كل منهما في الذهن الاول بوجود اصلي والثاني بوجود ظلي فصارته منطبعة على المذهبن مع ان النزاع بين الفريقين لفظي كما بين في موضعه ومن لم يفرق بين العلم والمعلوم فغير في فهم الاختلاف بين المذهبين وأطال الكلام (قال من حيث انها وضع بازائها الى آخره) لم يقل من حيث وضع لها الالفاظ ليشمل المعاني التضمنية والالتزامية حيث يطلق عليها المعني لان كون المعني بازاء اللفظ يتم ان يكون موضوعاً له وان يكون لازماً لما وضع له وما قيل ان

حيث وضع بازائها أي بمقابلتها واما لم يقل من حيث وضع لها الالفاظ لاجل أن يكون شاملاً للعلم المطابق والتضمني والالتزامي لان قوله بازائها يتم الثلاثة بخلاف لو قال من حيث وضع لها اللفظ فانه يكون قاصراً على المطابقة كذا قال عبد الحكيم وفيه ان قوله فان عبر عنها بالفاظ الخ هذا إنما يدل على المطابقة لان الافراد والتركيب إنما هو بلباطر المعاني المطابقة وأيضاً قوله بازائها معناه في مقابلتها والمقابلة لا تكون الا في المطابقة فقله ان قوله من حيث وضع الالفاظ بازائها يتم الثلاث لا يتم وكذا قوله لو قال انه لو قال من حيث وضع لها اللفظ لا يصدق الا بالمطابقة لا يتم خلق السؤال حينئذ ان قال ان الاول ان يقول من حيث وضع اللفظ لما لاجل ان يشمل المعاني الثلاثة بخلاف قوله من حيث انها وضع بازائها فانه لا يصدق الا بالمطابقة وقد يجاب به انما عبر بازائها لان المعاني الالتزامية والتضمنية معاني متعاقبة لالفاظ آخر غير التي تدل عليها بالمطابقة

فان عبر عنها بالفاظ مفردة فهي المعاني المفردة والا فالمركية والكلام هنا انما هو في المعاني المفردة كما ستعرف

اما مفعل كما هو الظاهر من عني يعني اذا قصد أي المقصد واما مخفف معنى بالتشديد اسم مفعول منه أي المقصود واما ما كان فهو لا يطلق على الصورة الذهنية من حيث هي بل من حيث انها قصد من اللفظ وذلك انما يكون بالوضع لان الدلالة اللفظية العقلية أو الطبيعية ليست بمنجزة كما مرت اليه الاشارة فذلك قال من حيث انها وضع بازائها الالفاظ وقد يكتفي في اطلاق المعنى على الصورة الذهنية بمجرد صلاحيتها لان قصد باللفظ سواء وضع لها لفظ أم لا والمناسب بهذا المقام هو الاول لان المعنى باعتباره يتصف بالافراد والتركيب بالفعل وعلى الثاني صلاحية الافراد والتركيب (قوله فان عبر عنها بال) أقول يعني ليس المراد ههنا من المعنى المفرد ما يكون بسيطاً لاجزءه ومن المعنى المركب ما يكون مركباً وله جزء بل المراد من المعنى المفرد ما يكون لفظه مفرداً ومن المعنى المركب ما يكون لفظه مركباً فالافراد والتركيب صفتان للالفاظ اصالة ويوصف المعاني بهما تبعاً فيقال المعنى المفرد ما يستفاد

تلك المعاني معاني مطابقة لالفاظ آخر فيه انه لا يجدي في دخولها من حيث انها معاني تضمنية أو التزامية (قوله كما هو الظاهر) لعدم الاحتياج الى الاعلال (قوله من عني الخ) اما مصدر مبني منه أو اسم مكان وكذا لفظ التامد ولا حاجة حين كونه مصدراً الى جعله مبني المقصود نصي عليه قدس سره في تحقيق لفظ المحاز في حواشي شرح مختصر الاصول واما كونه اسم مكان فبني على تشبيه ما وقع عليه القصد بما وقع فيه (قوله أي المقصد) هذا الوجه أقرب من حيث المعنى والاول من حيث اللفظ (قوله بل من حيث الخ) اشارة الى ان الميضية قيدية وان المتر فيه تعلق قصد المتكلم به من اللفظ في وقت المالكون مأخوذاً في مفهومه ولا يكتفي بمجرد الوضع (قوله غير منجزة) في الافادة والاستفادة فلا يقصد المعنى من اللفظ بسببها (قوله كما مرت الخ) من عدم انضباطها (قوله فذلك) أي لاجل ان لا يكون قصد المعنى من اللفظ الا بالوضع (قال من حيث الخ) تنبيها على اعتبار الوضع واما عدم ذكر القصد فلدلالة لفظ المعنى عليه لكونه معتبراً في مفهومه وقبل منتهى أي لاجل كون الوضع سبباً للقصد قال من حيث وضع الخ اقامة لسبب

مقام السبب تنبيها على ان المراد القصد الجاري على قانون الوضع ويرد عليه ان الوضع ليس سبباً للقصد (قوله بمجرد صلاحيتها الخ) سواء تعلق بها القصد في وقت أولاً فيشمل جميع المفاهيم الموضوعية لما الالفاظ وغيرها (قوله سواء وضع الخ) لم يقل سواء قصد اولاً تنبيها على انه لا يلزم في هذا الاطلاق الوضع كما يلزم القصد وان المراد بالصلاحية اعم من القرينة والبيدة (قوله يتصف بالافراد الخ) حيث يتخذ يكون قيد المفردة لاجل اخراج المعاني المركبة (قوله وعلى الثاني بصلاحية الافراد الخ) فان أريد بالمفردة ما يصلح ان يكون مفردة يكون القيد لنوا لصلاحته جميع المعاني للافراد والتركيب بحسب وضع الالفاظ وان أريد المفردة بالفصل كان اعتبار الصلاحية في المعنى لنوا (قوله ليس المراد الخ) أي وصف المعنى بالافراد باعتبار نفسه كما في قولهم الجسم اما مفرد أو مركب على ماهو الظاهر المتبادر من اجراءه عليه (قوله بل المراد الخ) هذه العبارة ظاهرة في انه وصف للمعنى بحال متعلقه نحو زيد قام الأب وقوله فيقال المعنى المفرد الى آخره

(قوله بالفاظ مفردة) في هذا اشارة الى انه ليس المراد بكونها مفردة انها بسيطة لاتقسم بل المراد بأفرادها كون اللفظ الدال عليها مفرداً وان كانت مركبة وذلك كالانسان فانه لفظ مفرد ومدلوله مركب (قوله والا فالمركية) التي منسوبة على القيد وهو مفرد لا على قوله عبر اي وان لم يبر عنها بالفاظ مفردة بل عبر عنها بالفاظ مركبة الخ وفي هذا اشارت الى ان المتصف بالافراد والتركيب اصالة الالفاظ ووصف المعنى بذلك تبعاً

فكل مفهوم وهو الحاصل في العقل اما جزئي او كلي لانه اما ان يكون نفس تصويره أي من حيث انه متصور مانعاً من وقوع الشراكة فيه أي من اشتراكه بين كثيرين وصدقه عليها أولاً يكون من اللفظ المفرد والمعنى المركب ما يستفاد من اللفظ المركب وبعبارة أخرى المعنى المركب ما يستفاد جزءه من حزه لفظه والمعنى المفرد مالا يستفاد جزءه من حزه لفظه سواء كان هناك للمعنى واللفظ جزء أولاً يكون لشيء منهما جزء أو يكون لاحدهما جزء دون الآخر (قوله فكل مفهوم الخ) أقول ملخص الكلام ان ما حصل في العقل فهو بمجرد حصوله فيه ان امتنع في العقل فرض صدقه على كثيرين فهو الجزئي كذا قد زيد قائله اذا حصل عند العقل استحالة ان يفرض صدقه على كثيرين والا أي وان لم يتمتع بمجرد حصوله فيه فرض صدقه على كثيرين فهو الكلي فالكليّة امكان فرض الاشتراك والجزئية استحالة (قوله أي من حيث انه متصور)

(قوله فكل مفهوم) أي لفظ مفرد لا مطلقاً ولا للمفهوم المركب (قوله وهو الحاصل في العقل) أي عنده تصير للمفهوم لا باعتبار ما صرف في قوله عبر عنه بلفظ مفهوم والا لقول فهو المفهوم من اللفظ وانما لم يقل وكل معنى مع انه المناسب لصدر العبارة نظراً الى ان التقسيم في كلامهم انما وقع في المفهوم وعبر بعنوان للمعاني فيها تقدم نظراً الى ان هذا الفصل وقع في مقابلة بحث الانفاظ فيها مر (قوله وصدقه عليها) أي حله عليها حل ايجاب

يفيد انه وصف له بحال نفسه الا انه وصف حصل له بسبب وصف اللفظ وقوله فالافراد والتزكيب الى آخره بمحتمل المعنيين بل ان يراد بالمتع بمحصل بسبب الغير وان يراد به ما يكون وصفاً له بحال متعلقه وكذا قول الشارح فان عبر عنها بالفاظ مفردة الى آخره لكن قوله في المعاني المفردة يدل على انه وصف له بحال نفسه لان الوصف بحال المتعلق لا يذكر بدون المتعلق فإلحاقاً في زيد قائم الاب زيد قائم * وعلى أي تقدير لا بد من صرف احدي الساترين عن الظاهر وحده على انه بيان للافراد بلازمة قدر (قوله وبعبارة أخرى) مقابلة للاولى بالاجمال والتفصيل (قوله مالا يستفاد جزءه الى آخره) هذا بناء على عدم اعتبار القصد في تعريف المفرد كما وقع في عبارة المتقدمين أو قال ان الاستفادة تدل على انفصالها مطاوع الافادة (قال والا فالركبة) التي متوجه الى قيد الافراد كما هو السابق الى الفهم والاصل ان يحط القائمة القيد الاخير (قال والكلام هنا) أي في هذا الفصل في المعاني المفردة دون المركبة فلذا خص العنوان بها (قال كما ستعرفه) من انه لو لم يحض الكلام بالمعاني المفردة يبطل انحصار جزء الماهية في الجنس والفصل بمثل الجواهر الناطق (قال فكل مفهوم مفرد كما يقتضيه العنوان وقد نص في الشفاء على ان المقسم للكلي والجزئي والمفرد والمعنى والمفهوم متحدان بالذات مختلفان بالاعتبار فمن حيث فهمه من اللفظ يسمى مفهوماً ومن حيث قصده منه يسمى معنى عبر بالمعنى في العنوان رعاية لمقابلة الفصل الاول حيث جعل عنوانه الانفاظ المفردة وفي القصة بالمفهوم لانها باعتبار حصوله في الذهن ولو بوجه ما ان أريد الحصول باللفظ وبوجه خاص ان أريد ما يمكن ان يحصل (قوله ملخص الكلام) في التاج للتلخيص (هويدا كردن) أي ما أظهر وحصل بسبب التفتيش والتفتيح من الكلام في تعريف الكل والجزئي هنا المذكور (قوله في العقل) أي عند العقل أو في المدرك ليشمل الجزئي (قوله بمجرد حصوله) أي مع قطع النظر عن ماهو خارج عنه (قوله فرض صدقه) أي تجوز حله ايجاباً دون التقدير والاعتبار كما في تعريف المتصلة حيث قالوا صدق التالي على فرض صدق المتقدم فان للعقل تقدير كل شيء ولو لم يمكن له تقدير الصدق في الجزئي وتصوره كيف يحكم بسلبه عنه (قوله استحالة الخ) لان الهدية والهوية الشخصية مانعة له عن تجوز ذلك (قوله فالكليّة امكان الخ) أي كونه بحيث يمكن فرض الاشتراك فلا يرد ان الامكان وصف الفرض والكليّة

(قوله فان منع نفس تصوره الخ) هذا يفيد ان المانع ليس هو المفهوم بل نفس التصور وليس كذلك ولما قال الشارح من حيث انه متصور دفعا لما يتوهم كاعتلت واتما زاد لفظ تصور ونفس لانه لو حذف لفظ تصور لاقتضى ان المتع لشركة من حيث ما ثبت له في نفس الامر لان حيث ذاته يقتضي ان واجب الوجود جزئي لا كلي لانه مانع من حيث ذاته لا من حيث تصوره ولو حذف لفظ نفس واقتصر على التصور لوقع في الوهم ان التصور مانع ولومع الانضمام فيقتضي ان واجب الوجود جزئي لان التصور مع انضمامه للبرهان يمتنع (٢٣٤) الشركة فافاد ان المانع هو المفهوم المتصور بالاستقلال (قوله ان منع نفس تصوره

فان منع نفس تصوره عن الشركة فهو الجزئي كهذا الانسان فان الهاذية اذا حصل مفهومها عند العقل امتنع العقل بمجرد تصوره عن صدقه على امتداد وان لم يمتنع الشركة من حيث انه متصور فهو الكلي كالانسان فان مفهومه اذا حصل عند العقل لم يمتنع من صدقه على كثيرين وقد وقع في بعض النسخ نفس ب تصور مضاف وهو سهو والا لكان للمعنى معنى لان المفهوم هو المعنى واتما قيد بنفس التصور لان أقول لما كان ظاهر العبارة يدل على ان المانع من الشركة هو نفس تصوره نه على ان المراد منع ذلك المفهوم من حيث انه متصور (قوله وقد وقع في بعض النسخ الخ) أقول منشأ هذا السهو ان القوم قد يصفون اللفظ بالكلي والجزئي وان كان بالعرض فيقولون ان اللفظ اما ان يمتنع نفس تصور مضاف من وقوع الشركة فيه فهو الجزئي أولا يمتنع فهو الكلي (قوله واتما قيد بنفس التصور) أقول يريد انه لو حصة المعنى فكيف يصح حمل أحدهما على الآخر * والحاصل ان الكلية لا تقتضي الاشتراك في نفس الامر ولا فرضه بالفضل بل يكفي فيها إمكان الفرض والجزئية تقتضي امتناعه واستحالة (قوله لما كان ظاهر العبارة يدل الى آخره) أي اسناد المتع الى نفس التصور يدل على ان المانع هو نفس التصور وليس كذلك اذ المانع من حمل المفهوم على كثيرين ليس صورة الحاصلة في العقل بل ذاته لكن باعتبار حصوله فيه (قال والا لكان للمعنى معنى) لان المفهوم هو المعنى فيصير التقدير كل معنى جزئي ان منع نفس تصور مضاف فيكون للمعنى معنى (قوله فيقولون الخ) والمصنف غير المضمع وسها عن تغيير التعريف (قوله يريد انه لو قيل الخ) ظاهر عبارة الشارح يدل على ان المقصود بيان فائدة قيد النفس حيث زاد في الموضعين لفظ مجرد والسيد قدس سره تعرض لبيان فائدة قيد التصور أيضاً فكيف يصح قوله يريد قيل انه يريد ببيانها الا انه ترك بيان فائدة قيد التصور لظهورها ولا يخفى انه مجرد دعوي لا شاهد عليه وعندي ان مقصوده قدس سره ان ظاهر العبارة وان كان دالا على انه بيان لفائدة قيد النفس لكن مراده بيان فائدة التبيين لان معنى قوله ما يمتنع الاشتراك الخ ما يمتنع الاشتراك في نفس الامر كما هو المتبادر ولو بالنظر الى الامر الخارج عن نفس التصور أي عن المفهوم من حيث انه متصور كمفهوم الواجب فان الشركة فيه متممة في نفس الامر بالدليل الذي هو خارج عن مفهومه من حيث انه متصور فلو لم يذكر القيدين دخل مفهوم الواجب في الجزئي ان قيل ما يمتنع عن الاشتراك واذا لوحظ البرهان ان قيل ما يمتنع تصوره عن الشركة وفي توصيف الدليل الخارجى إشارة الى ان مراده بالخارج ما ذكرناه لا ما يقال

الخ) استشكل بان التصور الصورة الحاصلة وهي نفس المفهوم فحصل للصورة صورة وهذا نظير قولهم تصور المحكوم به وتصور المحكوم عليه فان التصور الصورة الحاصلة وهي نفس المحكوم عليه وبه وأثبت صورة للصورة لا يصح فكيف هذا الكلام وأجيب بلهما متحدان ذاتا مختلفان اعتبارا لان المعلوم من حيث كونه مفهوما من اللفظ لا يقال له علم ثبوت القيام تزيد من حيث دلالة زيد قائم عليه لا يقال له علم بل معلوم ولا يقال له علم الا من حيث ملاحظته بالفضل فرادنا بالمفهوم من حيث دلالة اللفظ والمراد بالتصور ملاحظة العقل وادراكه لذلك المفهوم من اللفظ (قوله فان الهاذية) أي فان تلك اللفظة التي فيها

لفظ هذا فيشمل جميع قولنا هذا انسان (قوله امتنع العقل) أي الامتناع انما هو للصدق في العبارة قلب اي من امتنع الصدق عند العقل (قوله أي من حيث انه متصور) تغيير لنفس التصور فهو تفسير لفظين معا (قوله كالانسان) أي كمفهوم الانسان فالكلام انما هو في المفهوم وحينئذ فقولنا فان مفهومه الخ فيه شيء لان الاولى الاخبار ولولا ان تجعل في العبارة استخداما فتريد من الانسان المفهوم وبالصغير في مفهومه لفظ الانسان (قوله وهو سهو) منشأه ان هذا التقسيم وقع عند بعضهم في اللفظ لاق المعنى فاللفظ يتقسم قسمين اما ان يمتنع نفس تصور مضاف أولا يمتنع الخ (قوله والا لكان للمعنى معنى) لان المفهوم معنى

(قوله وكالكليات الفرضية مثل اللاشيء الخ) فلا شيء لا فرد له أصلا (٢٣٥) لاذها ولا خارجا لان ما كان في

الذهن يصدق عليه شيء
ولا يصدق عليه لاشيء
وكذا الموجود في الخارج
وكذا اللاوجود لا فرد له
أصلا لاذها ولا خارجا لان

ما كان في الذهن موجود
فيه وكذا ما كان في
الخارج فلا يقال لشيء
منها الا موجود وكذا
لا يمكن أي بالامموم لا فرد
له أصلا مطلقا لأن ما
كان في الذهن موجود
في الذهن يقال له يمكن
بالامكان العام أو في
الخارج يمكن بالامكان العام

وحينئذ فلا يصدق عليه
لا إمكان حينئذ شريك
الباري ممنوع باعتبار وجوده
في الذهن ولا شيء أعم
من لا إمكان لان قبض
لا إمكان وهو ممكن
أعم من قبض لاشيء
وهو شيء وقبض الاخص
أعم من قبض الأعم
هذا ان أريد بالشيء

الموجود لكن هذه الكليات
الفرضية مع امتناع صدقها
على شيء لا تنفع العقل
بمجرد حصولها فيه عن
فرض الاشتراك بل يمكنه
فرض اشتراكها بمجرد
حصولها فيه ومن هنا

من الكليات ما يمتنع الشركة بالنظر الى الخارج كواجب الوجود فان الشركة فيه متممة بالدليل
الخارجي لكن اذا جرد العقل النظر الى مفهومه لم يمتنع من صدقه على كثيرين فان مجرد تصور
لو كان مانعا من الشركة لم يعترف في آليات الوحدة الى دليل آخر وكالكليات الفرضية مثل اللاشيء
واللامكان واللاوجود فانها يمتنع ان تصدق على شيء من الاشياء في الخارج لكن لا بالنظر الى
مجرد تصورهما (ومن هنا)

قيل كل مفهوم اما ان يمتنع من الشركة لفهم منه ان المقصود منه من اشتراكه بين كثيرين في نفس
الامر أي امتناع اشتراكه بين كثيرين في نفس الامر فيلزم أن يكون مفهوم واجب الوجود داخلا
في حد الجزئي فلما قيد بالتصور علم ان المراد منه في العقل من الاشتراك أي يمتنع العقل من ان
يجمعه مشتركا ويمتنع منه ذلك فلا يمكن للعقل لفرض اشتراكه فلا يلزم دخول مفهوم واجب
الوجود في حد الجزئي واما التقيد بالنفس فثلاثا بتوهم دخول مفهوم واجب الوجود فيه اذا
لاحظه العقل مع ملاحظة برهان التوحيد قاتل العقل حينئذ لا يمكنه فرض اشتراكه لكن
هذا الامتناع لم يحصل بمجرد تصور حصوله في العقل بل به وبملاحظة ذلك البرهان واما
بمجرد تصور حصوله في العقل فيمكن للعقل لفرض اشتراكه (قوله وكالكليات الفرضية)
أقول هي التي لا يمكن صدقها في نفس الامر على شيء من الاشياء الخارجية والذهنية كاللاشيء فان
كل ما يفرض في الخارج فهو شيء في الخارج ضرورة وكل ما يفرض في الذهن فهو شيء في الذهن

الذهن أو ما يرادف نفس الامر ثم انه قدس سره ذكر في حواشي المطالع ان الاحتياج الى زيادة
قيد النفس بناء على ان يراد بمتصوره عن الشركة ان يكون له مدخل فيه ولو أريد به ما يكون
مستقلا فيه فلا حاجة الى ذلك القيد قيد النفس احتياطي لدفع توهم الخروج (قوله لفهم منه الخ)
أورد ان لام الابتداء لعلالة على تأكيد هذا الفهم لكونه متبادرا على ما صرح به في حواشي المطالع
قيد التصور ضروري (قوله في نفس الأمر) ظرف لمتنه يدل عليه قوله منه في العقل (قوله أي
امتناع الخ) يعني اسناد المتع الى المفهوم مجازي فانه موصوف بامتناع الاشتراك الا انه صور الامتناع
بصورة المتع وأسند اليه بمالفة في الامتناع كما في أقدمي بذلك حق لي على فلان (قوله منه أي
المفهوم (قوله ويمتنع منه) أي يمتنع من الاشتراك ذلك المفهوم عطفت قصيري لقوله يمتنع العقل كما
عرفت (قوله فثلاثا بتوهم) فيه إشارة الى ما افتقاه هنا في حواشي المطالع فان اسناد المتع الى المفهوم
ظاهر في استقلاله بذلك (قوله مع ملاحظة برهان التوحيد) أي برهان يدل على انحصاره في فرد
واحد ولا يمكن وجود فرد آخر (قوله لا يمكن) لانه مع حصول البقيين بالوحدة كيف يجوز
التمدد (قوله صدقها في نفس الأمر) أي حملها في حد ذاتها من غير اعتبار معتبر وفرض قارض
(قوله على شيء من اشياء الخارجية) أي الاشياء التي يكون الخارج ظرفا لذاتها سواء كان ظرفا
لوجودها أولا فيشمل النسب التي يتصف بها الاشياء في الخارج وان لم تكن موجودة في الخارج
وكذلك الذهنية فيشمل النسب التي تتصف بها الاشياء في الذهن وان لم تكن موجودة في الذهن
أي متصورة (قوله فان كل ما يفرض في الخارج الخ) أي كل ما يفرض ظرفية الخارج لنفسه فهو متصف
بالشيئية في الخارج لانصافه بصحة العلم والاخبار ولو بكونه مظهر في الخارج وكذا في قوله كل

أي من كون مفهوم واجب الوجود والامكان واللاوجود كلي لاجزئي

ضرورة فلا يصدق في نفس الامر على شيء منها انه لاشيء وكالا يمكن بالامكان العام فان كل مفهوم يصدق عليه في نفس الامر انه يمكن عام فيمتنع صدق قضيته في نفس الامر على مفهوم من المفهومات وكالاموجود فان كل ماهو في الخارج يصدق عليه انه موجود فيه وكل ماهو في الذهن يصدق عليه انه موجود في الذهن فلا يمكن صدق قضيته في نفس الامر على شيء أصلاً لكن هذه الكليات الفرضية مع امتناع صدقها على شيء لا يمتنع العقل بمجرد حصولها فيه عن فرض الاشتراك بل يمكنه فرض اشتراكها بمجرد حصولها فيه مع قطع النظر عن شمول تناقضها لجميع الاشياء. واتما اعتبر القوم في التقسيم الى الكلّي والحزبي حال المفهومات في العقل أعني امتناعها عن فرض العقل لاشتراكها وعدم امتناعها عنه فجلوا أمثال مفهوم الواجب وتناقض المفهومات الشاملة لجميع الاشياء

ما يفرض في الذهن واتما زاد قيد الفرض بناء على ماهو التحقيق من مذهب الشيخ ان المتبر في القضية المحصورة في جانب الموضوع اتصاف ذات الموضوع بالوصف العنقائي بالفعل بمحسب الفرض تنصباً على المراد لينتفع عدم امكان صدق اللاشيء على شيء من الاشياء بخلاف ما اذا قيل كل ماهو في الخارج شيء في الخارج فانه ينجبه عليه نظراً الى الظاهر ان اللازم من كون كل ماهو بالفعل في الخارج أو في الذهن شيئاً ان لا يكون اللاشيء صادقاً بالفعل على شيء من الاشياء لاعدام امكان صدقه عليه فان قيل انما لم يمكن صدق اللاشيء على شيء من الاشياء فكيف يصدق لعريف الكلّي عليه والحال انه قسم من المفهوم وكل مفهوم شيء وانما اعتبر في مفهومه التصور والتصوير حصول صورة الشيء في العقل قلت مفهوم اللاشيء فرد للشيء ولا استحالة في كون الشيء فرداً لقضيته والكلام في انه لا يصدق ذلك المفهوم على شيء من الاشياء في نفس الامر فتدبر فانه مما غير الناظرين في فهمه وأوردوا شكوكاً زاعمين انهم على شيء (قوله فلا يصدق الخ) أي فلا يمكن صدقه كما يدل عليه السوق اذ لا فرد لنفس الامر سوى الخارج والذهن وقد عرفت ان ما يفرض فيها فهو شيء فلو أمكن صدق اللاشيء لزم امكان اجتماع التقيضين (قوله وكالا يمكن بالامكان العام) بمعنى سلب الضرورة عن أحد الطرفين لا بمعنى سلب الضرورة عن جانب المخالف لانه غير شامل للاقسام الثلاثة (قوله فان كل مفهوم) أي ما يفرض اتصافه بالمفهومية بالفعل لما مر (قوله يصدق الخ) فانه اما واجب أو ممتنع أو ممكن خاص بالمحصّر العقلي وكل منهما ممكن عام (قوله فيمتنع الخ) لا امتناع صدق التقيضين على شيء واحد واما صدق الشيء والمفهوم على اللاشيء واللامفهوم فهو صدق أحد التقيضين على الآخر فهو جائز (قوله فان كل ماهو في الخارج) أي ما يفرض طرفية الخارج له فهو موجود في الخارج اما في نفسه أو في غيره كالتسبب والامور الاعتبارية فلا يرد ان طرفية الخارج للشيء لا تقتضي وجوده انما يقتضيه كون الخارج طرفاً لوجوده وكذا الحال في قوله وكل ماهو في الذهن (قوله لا يمتنع العقل الخ) اذ ليس في مفهومها ما يقتضي امتناع الاشتراك بخلاف الحزبي فان هذبت وتخصه المتبر في مفهومه يقتضي ذلك ففي الحزبي الفرض يمتنع وفي الكليات الفرضية فرض يمتنع بالاضافة (قوله لجميع الاشياء الذهنية والخارجية الخ) أي ما يكون الذهن أو الخارج طرفاً لنفسها سواء كان طرفاً لوجوده فيكون محققاً أي متصفاً بالوجود بالفعل اما في الذهن أو في الخارج أو طرفاً لنفسه فيكون مقدر الوجود فيه فالحققة والمقدرة صفتان للاشياء

(قوله لا يجب ان يكون)

صادقا عليها) أي محولا

عليها حمل ايجاب ولما كان

عدم الوجوب صادقا بالجواز

والاستناع مع ان الصدق

يبدو كونه كليا اضرب على

الاستناع وقال بل من

أفراده أي أفراد الكلي

(قوله ما يتبع) أي فرد

يتبع ان يصدق ذلك الكلي

عليه أي على ذلك الفرد

باعتبار الخارج وقوله اذا

لم يتبع العقل من صدقه

أي من صدق الكلي عليه

أي على ذلك الفرد يعني

ان بعض افراد الكلي اذا

تصور نجه الكلي يحمل

عليه وذلك كشرط

الباري فانه اذا تصور

لا يتبع ما يحمل عليه كلي

وهو في الخارج جزئي

وقوله هو ما يتبع مبتدا

مؤخر ومن افراده خبر

مقدم والاصل الذي يتبع

ان يصدق عليه كائن من

افراده اذا لم يتبع العقل

فشرط الباري اذا نظر

له في الخارج يتبع حمل

الكلي عليه واذا نظر له

من حيث صورته صح حمل

الكلي عليه (قوله فلو

لم يتبع نفس التصور)

صادق بثلاث صور

لان عدم الاعتبار فيهما

الاثنتين معا أو في احدهما

ومن هنا يعلم ان أفراد الكلي لا يجب ان يكون الكلي صادقا عليها بل من أفراده ما يتبع ان يصدق الكلي عليه في الخارج اذ لم يتبع العقل عن صدقه عليه بمجرد تصوره فلو لم يتبع نفس التصور

الذهنية والخارجية المحققة والمقدرة داخله في الكليات دون الجزئيات ولم يعتبر واحال المفهومات في انفسها أعني استناعها عن الاشتراك في نفس الامر وعدم استناعها عنه فيكون يحملها تلك المذكورات داخله في الجزئيات بناء على ان مقصودهم هو التوصل ببعض المفهومات الى بعض وذلك أعني هو باعتبار حصولها في الذهن فاعتبار أحوالها الذهنية هو المناسب لما هو غرضهم (قوله ومن هنا يعلم) أقول اي ومن أجل ان مفهوم الواجب الوجود ومفهومات اللا شيء واللا يمكن واللا موجود كليات يعلم ان أفراد الكلي التي يتحقق بها كليتة لا يجب ان يصدق الكلي عليها في نفس الامر بل من افراده ما يتبع صدقه عليها في نفس الامر فان مفهوم الواجب الوجود يتبع صدقه في نفس الامر على أكثر من واحد والكليات الفرضية يتبع صدقها في نفس الامر على شيء واحد فضلا عما هو أكثر منه فالمتبر في أفراد الكلي امكان فرض صدقه عليها اذ بهذا المقدار يتحقق كليتة وكون تلك الافراد أفرادا له محققة في نفس الامر غير لازم لكليتة نعم ما كان فردا لكلي في نفس الامر

مطلقا لا للخارجية يدل على ما قلنا ماسبق من قوله فان ما يفرض في الخارج شيء في الخارج وما يفرض في الذهن شيء في الذهن (قوله داخله في الكليات) أي في عداها ومن جعلها ولم يقل في الكلي دون الجزئي لان الاعتبار المذكور اعني اعتبار استناع فرض العقل لاشراكها وعدمه ليس منابرا لجعلها داخله في مفهومه فكيف يترتب عليه بقاء (قوله التوصل ببعض المفهومات الى بعض) أي من حيث الفهم يشعر به لفظ المفهومات (قوله وذلك أعني هو باعتبار حصولها في الذهن الخ) أي لحصول الوجود الذهني مدخل فيه وليس ذلك باعتبار الوجود الخارجي أو الوجود مطلقا (قوله فاعتبار أحوالها الذهنية الخ) أي أحوالها التي تفرض للمفهومات انفسها من حيث حصولها في الذهن من غير نظر الى حالها في الخارج أو في نفس الامر أو الامر الخارج من التصور فيكون الكلي عبارة عما لا يتبع نفس تصوره عن الشرط والجزئي ما يتبع نفس تصوره عنه وهو معنى امكان فرض الاشتراك وعدمه (قوله ان أفراد الكلي التي يتحقق الخ) إشارة الى ان الافراد التي بها يتحقق كونه عنوانا للمحصورات الاربع يجب ان يصدق الكلي عليها في نفس الامر (قوله وكون تلك الافراد محققة لكليتة نعم الخ) عطفت على كليتة ولفظة محققة حيث تدل على بناء اسم الفاعل وفي بعض النسخ وكون تلك الافراد محققة غير لازم فالجمله حيث تدل على قوله اذ بهذا التقدير ولفظة محققة على بناء اسم المفعول (قال اذا لم يتبع العقل الخ) ظرف لمتعلق الجار والمجرور الواقع خبرا أعني من أفراد الكلي (قال فلو لم يتبع نفس التصور) وفي بعض النسخ فلو لم يعتبر التصور وقد عرفت ان قيد النفس احتياطي قال النسختين واحد والمقصود انه لو ترك قيد التصور فيهما وقال ما لا يتبع عن الشركة وما يتبع عنه لزم الدخول والخروج معا ولو ترك في أحدهما لزم الدخول فقط والخروج فقط فقول الشارح دخل وخارج أهم من أن يكون على سبيل الاجتماع أولا لان الواو لمطلق الجمع على ان اعتبار القيد في أحدهما دون الآخر عما لا يذهب اليه الوهم فلا حاجة الى

شامل لعدم اعتباره في

(قوله فلا يكون مانعاً) أي كان الثاني مانعاً أولاً وقوله فلا يكون جامعاً أي كان تعريف الآخر جامعاً أولاً فكلامه أعم من الاجتماع أو الانفراد فكلامه صادق بثلاث صور فإن قيد إذا حذف منها ما كان تعريف الكلّي غير جامع والجزئي غير مانع وإذا حذف من الأول (٢٣٨) كان غير جامع وتعريف الجزئي مانعاً وبالعكس كان الكلّي جامعاً وتعريف

الجزئي غير مانع فقد احتوى كلامه على الصور الثلاث المشار إليها بقوله فلو لم يعتبر الخ فإنه أعبر من عدم الاعتبار فيها أو في أحدها (قوله غالباً) الغلبة نوعية الكلّي فإن الإنسان جزئيّ لزيد والحيوان وكذا الناطق كلّ منهما جزء للإنسان وأما الضاحك والمائي فخارجان فالسكيات خسة وقد وجدنا ثلاثة منها وهي الجنس والنوع والفصل أجزاء فظهر أن الكلّي جزء الجزئي في الغالب أي في الكثير فإن الثلاثة أكثر من الاثنين فالغلبة باعتبار أنواع الكلّي (قوله فيكون الجزئي كلاله) فالحيوان منسوب للإنسان

فلا بد أن يصدق عليه ذلك الكلّي في نفس الأمر أو أمكن صدقه عليه فيها وستظهر فائدة هذه النكتة التي علمت هنا من قوله في مباحث تحقيق مفهومات القضايا المحصورة (قوله فلو لم تعتبر نفس التصور) أقول متعلق بقوله لأن من السكيات ما يمنع الشركة الخ (قوله غالباً) أقول إشارة إلى أن بعض السكيات ليس جزءاً لجزئياته كالخاصة والعرض العام وأما الثلاثة الباقية فهي أجزاء لجزئياتها فإن الجنس والفصل جزآن لماهية النوع والنوع جزء للشخص من حيث هو شخص وإن كان تام ماهيته (قوله وكلية الشيء) إنما تكون بالنسبة إلى الجزئية الخ (أقول لا ينبغي

فيه) (قوله فلا بد أن يصدق الخ) أي لا بد من الصدق في نفس الأمر بالقل على رأي الشيخ أو بالإمكان على رأي الفارابي (قوله وستظهر الخ) وهي أن ما وقع عليه الحكم في القضية المحصورة هو ما يكون فرداً في نفس الأمر محققاً أو مقدراً لا ما لا يكون كليته باعتباره وإن اعتبر ذلك وجب التقييد بالأفراد الممكنة لصدق السكلية الموجبة (قوله متعلق بقوله الخ) يعني أنه متفرع ومرتّب عليه وليس له تعلق بقوله ومن هنا يعلم بل هو جملة معترضة لبيان فائدة (قوله إشارته الخ) فالمراد بقوله غالباً الغلبة باعتبار أنواع الكلّي لا باعتبار الأشخاص إذ لا يلزم أن تكون أفراد الثلاثة أكثر من أفراد الاثنين (قوله كالخاصة والعرض العام) من حيث إنها كذلك وكذا في الجنس والفصل والنوع لما قرر من أن السكيات الجنس تختلف باختلاف الاعتبار (قوله فإن الجنس والفصل الخ) فيبين الشارح لجزئية النوع للشخص ببيان لجزئيتها له لأن جزء الجزء جزء وأما ذكر جزئية الحيوان للإنسان والجسم الثامي للحيوان فلتبيينه على أن كون الكلّي جزءاً للجزئيّ إنما هو بالقياس إلى الجزئي الإضافي (قال فيكون الجزئي كلاً) ولا شك أن أضافتهما يهاتين الإضافتين أعني الجزئية والكلية التوحيشتين لا يكتفي في نسبة أحدهما إلى الآخر لأن الكلّي معناه شيء منسوب إلى أمر متصف بكونه كلاً فلا بد من نسبة أخرى وكذا الجزئيّ فلذا تعرض بعد بيان كونهما كلاً وجزأً لبيان أنه قد عرض للجزء بالقياس إلى الكل إضافة أخرى وهو معنى السكاية المصطلحة فصدق عليه أنه منسوب إلى كلاً وللشكل معنى وهو معنى الجزئية المصطلحة فصدق عليه أنه منسوب إلى جزءه وقال وكلية الشيء إنما تكون الخ هذا تحقيق المقام فدع عنك ما قيل أو يقال

إذا كان تحت جزئيات فالنسبة إلى الكل لا تصح إلا بعد ملاحظة أن
تحت جزئيات ولا تعتبر عند تحقق الجزء والكل والحاصل أن الشارح أثبت للحيوان كونه جزءاً وللإنسان كونه كلاً وهذا لا يكتفي في النسبة لأن المراد بالكلّي هنا ما صدق على كثيرين فلا تحقق النسبة إلا بعد ملاحظة هذه الجزئيات والألا ما صح فغيره بما صدق على كثيرين فلا بد في التسمية مع التقسيم من مقدمتين قوله وبيان التسمية بالكلّي أي المفسر بما صدق الخ

وصكذلك

(قوله وكذلك جزئية الشيء) أي كونه جزئياً أي فلا يقال للشيء جزئي إلا بملاحظة اندراجة تحت كلي ولا يكتفي في النسبة للجزء كون الكلي جزءاً له فالجزئي عبارة عما انصف بصفتين وهما كونه مندرجاً تحت كلي وكون الكلي جزءاً له كما قلنا في الكلي وقد ظهر من هذا أن الكلي والجزئي أمران نسيان يتوقف تعقل أحدهما (٢٣٩) على الآخر فلا تعقل كلية إلا

وكذلك جزئية الشيء إنما هي بالنسبة إلى الكلي فيكون منسوباً إلى الجزء والنسب إلى الجزء جزئي واعلم أن الكلية والجزئية إنما تمبرن بالذات في المعاني وأما في الالفاظ فقد تسمى كلية وجزئية بالعرض تسمية الدال باسم المدلول قال في والكلي أما أن يكون تمام ملهية ما تحت من الجزئيات وادخلا فيها أو خارجاً عنها والاول هو النوع الحقيقي سواء كان متعدد الاشخاص وهو المقول في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية مما كالانسان أو غير متعدد الاشخاص وهو المقول في جواب ما هو بحسب الخصوصية المحضة كالشمس فهو اذن كلي مقول على واحد أو على كثيرين متفقين بالحقائق في جواب ما هو

ان هذا المعنى إنما يظهر في الكلي بالقياس إلى الجزئي الإضافي فإن كل واحد منهما متضايّف للآخر اذ معنى الجزئي الإضافي هو التدرج تحت شيء وذلك الشيء يكون متوالياً لذلك الجزئي ولغيره فالكلية والجزئية الإضافية مفهومان متضايّفان لا يتعقل أحدهما إلا مع الآخر كالابوة والبنوة وأما الجزئية الحقيقية فهي قابل الكلية قابل الملكة والعدم فإن الجزئية منع فرض الاشتراك بأن يصدق على كثيرين والكلية عدم المنع فالاولى ان يذكر وجه التسمية في الكلي والجزئي الإضافي ثم يقال وأما سمي الجزئي الحقيقي أيضاً جزئياً لأنه أخص من الجزئي الإضافي فاطلق اسم العام على الخاص

(قوله هذا) أي كون كليته بالقياس إلى الجزئي وجزئيه بالقياس إلى الكلي فيكونان متضايّفين (قوله) إنما يظهر في الكلي (الخ) هذا مبني على ما ذكره في حواشي المطالع من أن المشهور أن الكلي له مفهوم واحد يقابل الجزئي الحقيقي قابل الدم والملكية وقابل الجزئي الإضافي قابل التضايّف وفي بعض النسخ في الكلي الإضافي وهو مبني على ما حققه قدس سره من أن الكلي له أيضاً معنيان كما سيحى (قوله قابل الدم والملكية) نس قدس سره في حواشي المطالع على أن مفهوم الجزئي ملكة ومفهوم الكلي عدم وفيه اشكال اذ اعتبار عما من شأنه في مفهوم الكلية لا قاعدة فيه لأنه إنما اعتبر في اعدام الملكات لاخراج الاعداد التي ليست من شأن محلها قابلية الملكة وفما نحن فيه ليس كذلك وإرادة الإعجاب والسلب من الدم والملكية هنا كما يتوهم من عدم ذكر عما من شأنه في مفهوم الكلي تكلف لذكره مع التضايّف المصطلح وإن حمل على أن مفهوم الجزئي عدم ومفهوم الكلي ملكة لأن معنى يجمع فرض الاشتراك لا يمكن فرض الاشتراك وعدم المنع إمكان فرضه فلا بد من اعتبار قيد عما من شأنه في الجزئي لاخراج الهويات الخارجية والمفهومات التصديقية عنه فإنها لا تصف بالجزئية مع امتناع فرض اشتراكها (قوله فالاولى) أي إذا كان التضايّف إنما يظهر بالقياس إلى الجزئي الإضافي فالاولى من ذكرها هنا أن يذكر إلى آخره (قوله فاطلق اسم العام الخ) لم يرد أنه أطلق بطريق الثقل عن العام أو بملاحة الموم والخصوص عن الخاص فيكون في الخاص منقولاً أو مجازاً

الكلية والجزئية قد تكون لا بهذه الجهة كما في الحقيقيين فلو حذف الحصر لكان أولى تأمل (قوله) إنما هي بالنسبة إلى كلي لا بمعنى على مثلك ان هذا صريح في الجزئي الإضافي لأنه هو الذي يلاحظ فيه اندراج تحت كلي وأما الجزئي الحقيقي فهو ما يمنع تصور صدقه على كثيرين فلم يلاحظ فيه الاندراج (قوله أو داخلا فيها) أي سواء كان مساوياً لها أو أعم وقوله أو خارجاً أي كذلك مساوياً لها أو أعم

(قوله اقتصاص المجهولات) أي تحصيلها على وجه فيه صوبة بدليل التمييز بالاقتصاص ويستلزم ذلك أن يكون هذا التحصيل بالنظر
لا بالحواس الباطنة أو الظاهرة وفي الكلام استتارة تصريحه حيث شبه تحصيل المجهولات باقتصاص الصيد بمجامع الصوبة واستعار
اسم المشبه به للمشبه أو استتارة (٢٤٠) مكنية بأن شبه المجهولات بالصيد تشبيها مضراً في النفس وآثبات الاقتصاص

(أقول) أنك قد عرفت أن الفرض من وضع هذه المقالة معرفة كيفية اقتصاص المجهولات التصورية
من المعلومات التصورية وهي لا تقتص الجزئيات بل لا يبحث عنها في العلوم لتغيرها وعدم انضباطها
وقيد بالحقائق لما سيذكره (قوله وهي لا تقتص الجزئيات) (أقول) وذلك لأن الجزئيات إنما
تدرك بالاحساسات أما بالحواس الظاهرة أو الباطنة وليس الاحساس مما يؤدي بالنظر إلى
احساس آخر بأن يحس بمحسوسات متعددة وتترتب على وجه يؤدي إلى الاحساس بمحسوس
آخر بل لا بد لتلك المحسوس الآخر من احساس آخر ابتداءً وذلك ظاهر لمن يراجع وجداده
لكونه منافياً لما سيحكي من أن الجزئي يقال بالاشتراك على مضمين ولأنه يرد عليه أن المجرى شرط
في النقل ولا مخرج هنا بل أراد أنه أطلق لفظ الجزئي المقول إلى العام على الخاص بطريق النقل
من القوم إليه بمناسبة للمعنى العام المناسب للمعنى التقوي فيكون حقيقة اصطلاحية مشتركة بينهما ومستعملاً
فيهما (قال واعلم أن الكلية والجزئية الخ) قيل إن حصر التسمية الحقيقية في المعاني لا يصح
لأن الألفاظ جزئيات حقيقية لدلالاتها والجواب أنه مالم يترتب حصولها في العقل ووضع اللفظ بلائها
ليست بمجزئيات لأن القسم المعنى المفرد على ماهر والأفراد لا يفتحق إلا ببدل الوضع وبعد الاعتبار
تصير معاني (قال هذه المقالة) أي المقالة الأولى (وقال اقتصاص المجهولات إلى آخره) (الاقتصاص
الاصطلاح) وفيه إشارة إلى أن المراد تحصيلها بالنظر (قوله لأن الجزئيات الخ) أي الجزئيات من
حيث أنها جزئيات لا تدرك أي ليس أدراكها على الوجه الجزئي واقعاً إلا بأحد الأنواع الثلاثة من
الاحساس والتخييل والتوهم سعى أنكل احساساً لحصولها باستعمال الحواس وتنتهي على ذلك
أو رد صيغة الجمع وضم إليه قوله أما بأحدى الحواس الظاهرة أو الباطنة لأنه لا يمكن أدراكها
بدونها لعدم توقف المقصود أعني عدم اقتصاص المجهولات التصورية بالجزئيات على ذلك وأما
الجزئيات المجردة فلا تدرك إلا بمفاهيم كلية قابس أدراكها على الوجه الجزئي وكذا جزئيات
الأدور العامة كجزئيات الامكان إلا إذا انزعجت من جزئي مادي وجنبت يكون أدراكها بالتوهم
(قوله بأن يحس الخ) بيان لكيفية تأدية الاحساس إلى احساس آخر بالنظر بمعنى الترتيب يعني
ليس الاحساس بالمحسوسات المتعددة وترتيبها بالقصد ترتيباً مخصوصاً بحيث يصير ذلك المرتب المحسوس
باعتبار قياسه بلذهن احساساً بمحسوس آخر ومراً لمشاهدة محسوس آخر كما أن التأدية بالنظر
في الأمور المعقولة عبارة عن ترتيبها على وجه يكون ذلك المرتب باعتبار قيامه بلذهن مراً لمشاهدة
مجهول بل لا بد من احساس آخر وذلك لأن الاحساس عبارة عن حصول صورة جزئية متشككة
بالموارض للمادية منزعة عن محسوس معين ولا شك في أن الصورة الجزئية متشككة بالموارض
المشخصة المنزعة عن محسوس معين لا يمكن أن تصير صورة جزئية كذلك محسوس آخر وبهذا

تخييل وهو إما بقى على
حاله أو مستعار للتحصيل
(قوله وهي لا تقتص
الجزئيات) لأنها إذا لوحظ
منها أي من تلك الأفراد
جهة ورتبتها لا يحصل منها
احساس بتغيرها إذ لا بد
في احساس غيرها من
حاسة مثلاً إذا لوحظ
زيد وعمر وبكر وخالد
فترتب فلا يحصل بعد
الترتيب شخص آخر لأنه
يتوقف على حاسة وكذلك
لا تحصل أمراً كلياً بل
هو أولى مما قبله فتمين
أنها لا تقتص إلا بالكليات
فإن قلت أنك إذا قلت
زيد انسان وكل انسان
ناطق ينتج زيد ناطق
فزيد شخص وقد تحصل
منه مجهول أصلي فالجواب
أن المراد لا يحصل من
الجزئيات بالاستقلال وزيد
ندفع جزءه (قوله)
بل لا يبحث عنها في العلوم)
أعني علوم الحكمة وهي
علوم تحصل منها معرفة
حقائق الأشياء على ما هي

عليه وهي مفقودة الآن في مصر أي لا يتكلمون في آيات أحوال تلك الجزئيات في علوم الحكمة لأن القصد
من هذه العلوم كمال النفس الإنسانية كما لا يبقى ببقائها بحيث تكون النفس الإنسانية مشابهة للقولى جل وعلا في الجملة من حيث
طلاعها على حقيقة الأشياء على ما هي عليه وهذه الجزئيات متغيرة غير مضطبة ومنحصرة فتعجز النفس الإنسانية عن قضيلها
(قوله وعدم انضباطها) أي حصرها فالمعطف مغاير

فلهذا صار نظر المنطقي مقصوراً على بيان الكليات وضبط أقسامها فالكلبي إذا نسب إلى ماغته من الجزئيات فاما أن يكون نفس ماهيتها وداخلها فيها أو خارجاً عنها والدخل يسمى ذاتياً وكذلك ليس ترتيب المحسوسات مؤدياً إلى ادراك الكلبي وذلك أظهر فلجزئيات مما لا يقع فيها نظر ولا فكر أصلاً ولا هي مما يحصل بفكر ونظر فليست كاسبة ولا مكتسبة فلا غرض للمنطقي متعلق بالجزئيات فلا بحث له عنها

ظهر أن لا يكون الاحساس مؤدياً إلى احساس آخر بالنظر بمعنى تحصيل أمر للتأدي إلى محمول إلا أنه قدس سره لم يتعرض له لقلته وعدم تعلق الفن به كثير فعلق والحاصل أن الأمور العقلية لكونها منزعة عن أمر واحد بعد حذف الشخصيات يجوز أن يكون صورة بعض مرآة لمشاهدة بعض آخر لتصادق بينهما بخلاف الأمور المحسوسة فانها متباينة فلا يجوز أن تكون الصورة الجزئية لواحد منها مرآة لمشاهدة محسوس آخر بل يحتاج إلى احساس آخر نعم احساس محسوس يوجب التخيل والتوهم أي حصول صورة في الخيال وحصول صورة جزئية متعلقة بذلك المحسوس في الوهم وليس هذا تحصيلاً بالنظر بل إيجاب احساس لاحساس آخر وبما حررنا اندفع ما قيل أن التأدية متحققة في الاحساسات كالاحساس بالمرآة المؤدى إلى الاحساس بالوجه ولا انتقال من احساس صورة حاصلة إلى تخيل انسان مخصوص ومن علم شيء إلى تخيله فإن في هذه الصور إيجاب احساس لاحساس آخر ولا كلام فيه وإنما الكلام في التحصيل بالنظر بأن يكون الاحساس بالترتيب والتحصيل مرآة لمشاهدة محسوس آخر وكذا ما قيل إذا كان مركب خارجي من محسوسات مستورا بشيء وأزيل الست من أحد الأجزاء ثم من الآخر إلى آخر الأجزاء يحصل من الاحساس بتلك المحسوسات الاحساس بذلك المركب على وجه الترتيب كما في الحد التام وذلك لأن احساس كل جزء منها يصير سبباً لاجتماع الصور الجزئية للأجزاء في الحس المشترك والخيال فتحصل صورة الكل فيها فالاحساسان متبايران يوجب أحدهما الآخر وكذا الحال في الكلمة المسبوقة بسماع حروفها المرتبة وغير ذلك مما يتخيل فيه تأدية الاحساس إلى الاحساس (قوله وذلك أظهر) لأن الاحساس إذا لم يكن مؤدياً إلى الاحساس مع التسلسل بين المحسوسات في كونها مدركة للحس فكيف تكون الصورة المثكيفة بالمعروض المرآة لمشاهدة أمر مجرد وما يتوهم من كون احساس البقعة الجزئية مؤدياً إلى ادراك البقعة الكلية فلي قدر تحققة الاحساس موجب لحصول الصورة الكلية على ما قالوا من أن الاحساس بالجزئيات موجب لأن تستمد النفس لفيضان صور كلية عليها لا أن الاحساس بها ادراك الأمر الكلبي وإنما اطمئننا في الكلام لأنه زل فيه الاقدام (قوله فلجزئيات مما لا يقع فيه إلى آخره) وأما أنه لا يمكن وقوعه فيها ولا يمكن تحصيلها به فذلك أمر آخر لا يتوقف المدهي أعني عدم اشتغال المنطقي بها على ذلك فاقبل الكليات تستفاد من الجزئيات بطريق الاتزان فلم لا يجوز أن يكون بطريق النظر أيضاً وهم (قوله ولا هي مما يحصل بفكر) لما عرفت أن طريق تحصيلها الاحساس (قوله فلا غرض للمنطقي إلى آخره) لأن غرضه عصمة الذهن عن الخطأ في الفكر وإذا لا تعلق لفكر بالجزئيات فلا يتأتى الفرض بها أيضاً (قوله فلا بحث له عنها) لا بل يحصل الجزئيات موضوعات للمسائل ولأن يحمل المقهور الكلبي عنواناً لما يبحث يسري الحكم إلى الجزئيات

(قوله فلهذا صار نظر المنطقي مقصوراً إلخ) فيه أنهم قد يمتن الجزئي الحقيقي والاضافي والنسبة بينهما وحينئذ فلا يصح قولك فلهذا صار إلخ وأجيب بأن ذكر الجزئي الحقيقي ليس لذاته بل لتوضيح مفهوم الكلبي وأما ذكر النسبة فلا تضمن معرفتها معرفة تامة والجزئي الاضافي أن كان كلياً فليبحث عنه لكونه كلياً وإن كان جزئياً فلا بحث لهم عنه فإن قلت قد صوروا الجزئي الاضافي وهو شامل للحقيقي وهو يقتضي الائتلاف للحقيقي فالجواب أن هذا لا يمد بمننا عنه لأن البحث عن الشيء ببيان أحواله لا ببيان ذاته (قوله على بيان الكليات) أي تصور مفهوماتها وبيان أقسامها (قوله إذا نسب إلى ماغته) أي إلى ما يحصل عليه (قوله يسمى ذاتياً) نسبة لذات لكونه جزءاً منها

والخارج عرضياً

بل لا بحث عن الجزئيات في العلوم الحسكية أصلاً وذلك لأن المقصود من تلك العلوم تحصيل كمال لنفس الإنسانية يبقى ببقائها والجزئيات متغيرة متبدلة فلا يحصل لها من أدراكها كمال يبقى ببقاء النفس وأيضاً الجزئيات غير منضبطة لكثرة انحمارها في عدد ثقي قوة الإنسان بتفاصيله فلا بحث إلا عن الكلليات *
فإن قلت قد ذكر هنا الجزئي الحقيقي وسيدكر الجزئي الإضافي والنسبة بينهما وذلك بحث عن الجزئي الحقيقي قلت
إما ذكره هنا فتصوير لمفهوم الجزئي الحقيقي ليتضح به مفهوم الكلّي وإما بيان النسبة بين المصنوعين فمن تمام التصوير

(قوله بل لا بحث عن الجزئيات إلى آخره) أي من حيث أنها جزئيات بأن يحصل تلك موضوعات المسائل (قوله في العلوم الحسكية) إشارة إلى أن المراد بالعلوم العلوم الحسكية (قوله تحصيل كمال) وهو التشبه بالواجب علماً (قوله يبقى ببقائها) أي لا يزول عنها أصلاً كما في علم الواجب تعالى (قوله والجزئيات متغيرة إلخ) أي الجزئيات المادية متغيرة أن كانت معروضات متبدلة أن كانت عوارض وذلك لأن من لوازم المادة الاستعداد وعدم حصول جميع الكمالات بالفعل ففروجهما إليها دفعة أو تدريجاً يستلزم التغير والتبدل (قوله فلا يحصل لها من أدراكها إلخ) لأنه حين التفسير أنت لم تتغير العلم لم يكن كلاً لكونه جهلاً وأن تغير لم يبق بقاء النفس وأما أدراكها بالاطلاق الصام غير مقيد بزمان وقوع التغير كدراكك المتجم الكسوف المخصوص بجميع خصوصياته قبل الوقوع فهو أدراكك تعقّل كلّي منحصر في شخص واحد لعدم الاتّباع عن المادة المخصوصة والكلام في أدراك الجزئيات المادية من حيث أنها جزئيات (قوله وأيضاً الجزئيات إلخ) ما مر كان خاصاً بالجزئيات المتغيرة مفيداً لعدم البحث عن جميعها وعن بعضها المشخصة وهذا يعم المادية والمجردة مفيداً لعدم البحث عن جميعها والعلم ببعض الجزئيات لا يوجب لنفس كما لا يمتد به لعدم حصول التشبه بالبدأ بذلك لمشاركته في ذلك الحيوانات المعجم فيه فلا يرد ما قيل أن ما لا يدرك كله لا يترك كله فهذا الوجه لا يفيد عدم البحث عن الجزئيات مطلقاً (قوله فلا بحث إلا عن الكلليات) أي لا بحث في العلوم الحسكية إلا عن الكلليات بأن يحصل المفهومات الكلية عنواناً للمسائل بحيث يسرى الحكم منها إلى الجزئيات حتى يحصل العلم بها على الوجه الكلّي الباقي أبداً فلا يرد أن الكلليات أيضاً غير منضبطة فلا بحث عنها أيضاً (قوله فإن قلت قد ذكر الجزئي الحقيقي إلخ) إيراد على قوله فلا بحث له عنها يعني ذكر الجزئي الحقيقي بمجمله قسماً عن المفهوم وبشرطه ولنا لم يقل عرف وكل واحد منهما يستلزم حكماً على الجزئيات الحقيقية فقد وقع البحث عنها بمجمل مفهوم الجزئي الحقيقي عنواناً لها فاندفع ما قيل أن البحث عن مفهوم الجزئي الحقيقي ليس بحثاً عن الجزئي الحقيقي لكونه كلياً (قوله وسيدكر الجزئي الإضافي) بأنه كل أخص تحت الأعم وذلك حكم عليه ظاهراً ويتضمن تعريفه ولنا لم يقل وسيعرف (قوله وذلك) أي المذكور بحث عن الجزئي الحقيقي أي يتضمن البحث عنه أما الأول والثالث فظاهر وأما الثاني فشمول الجزئي الإضافي للحقيقي فيسرى الحكم عنه إلى أفراد الجزئي الحقيقي أيضاً (قوله أما ذكره هنا إلخ) أي ذكره وإن كان يتضمن حكماً على أفرادها لكن ليس المقصود تصوير مفهومه منه ذلك بل المقصود تصوير مفهومه ليتضح به مفهوم الكلّي فإن معرفة الشيء تكمل بمعرفة مقابله

(قوله يسمى عرضياً)
نسبة للعرض أي الخارج
لكونه جزئياً من جزئيات
الخروج فالأول من نسبة
الجزء للكل والثاني من
نسبة الجزئي للكلّي

وربما يقال الثاني على ما ليس بخارج وهذا أم من الاول والاوّل أي الكلّي الذي يكون نفس ماهية ما منته من الجزئيات هو النوع كالانسان فانه نفس ماهية زيد وعمرو وبكر وغيرها اذ معرفة النسبة بين معنيين بتكشاف زيادة انكشاف واما الجزئي الاضافي فان كان كلياً فالبحث عنه لكونه كلياً وان كان جزئياً حقيقياً فلا بحث عنه واما تصوير مفهومه الشامل لقسمه فليس بحثاً عنه لان البحث بيان أحوال الشيء وأحكامه لا بيان مفهومه (قوله وربما يقال الثاني على ما ليس بخارج) أقول أي عن المساهية فيتناول الثاني بهذا المعنى الماهية لانها ليست خارجة عن نفسها ويتناول أجزائها المنقسمة الى الجنس والفصل واما الثاني بالمعنى الاول أي الداخل في الماهية (قوله واما الجزئي الاضافي) أي الحكم عليه بأنه كل أخص تحت العام وان كان يتضمن البحث عن الكلّي والجزئي لكن البحث عن الاول مقصود دون الثاني (قوله لان البحث) أي في الاصطلاح (قال فالكلّي اذا نسب الى ما منته) أي الى ما يحصل هو عليه لان نسبته الى المباين غير معتبرة فانه بالنسبة اليه ليس شيئاً من الاقسام الثلاثة ثم قيده بكونه من الجزئيات سواء كانت من تبعية أو ابتدائية أي حال كونه بعضاً منها أو ناشئاً منها للإشارة الى ان المتبر النسبة الى جزئي واحد أي جزئي كان لا الى مجموع الجزئيات لانه يبطل الحصر اذ هنالك أقسام أربعة أخرى هي ان يجمع في الكلّي تلك الاقسام الثلاثة ثناء أو ثلاث ولا الى جزئي واحد معين لانه حينئذ تصير الاقسام متباينة وقد اعتبر تصادقها حيث ذكر الجنس في تمام الماهية وجزئها بل هو معتبر على اختلافه فتكون الاقسام متخالفة للاختراع على ما صرحوا به من جواز اجتماع الحقبة في كل واحد * ثم الجزئي الواحد لا يجوز ان يراد به الحقيقي والاخرجت الاجناس والفصول العالية والمتوسطة وخواصها واعراضها مقببة الى الماهيات التي هي اجناس متوسطة أو ساقفة بل الاضافي وللإشارة الى ذلك عبر عنه بقوله ما منته هذا لكن بردنا لاطلاق مقببة الى الحيوان فانه خاصة له مع عدم دخوله في الكل المنسوب الى ما منته من جزئياته الا ان يقال ان ما يحمل عليه شيء فهو جزئي اضافي له ثم الظاهر ان الكليات الفرضية داخلة في هذه الاقسام الثلاثة كما يظهر في الحاشية الموثقة على قوله بل لفظ الكلّي أيضاً وذلك لان امكان فرض صدقها على كثيرين نظراً الى مجرد مفهومها يستدعي امكان فرض الاقسام الثلاثة فيها وان لم تكن شيئاً منها في نفس الامر فاندفع ما قيل ان فرض صدقها في نفس الامر محال فيجوز ان يستلزم المحال بان لا يكون شيئاً من الاقسام الثلاثة فانه يجوز فرض صدقها نفاً وجزراً وخارجاً بالنسبة الى امر واحد فيلزم صدق الكليات الخمسة عليها بالنسبة الى ذلك الامر لان الفرض والمفروض كليهما عمتان اذ لا يمكن للعقل تجاوز كونه نفاً وجزراً وخارجاً بالنسبة الى امر واحد ويجوز ان يخرج الكليات الفرضية وتعتبر النسبة الى ما يحمل عليه في نفس الامر بناء على عدم تعلق الفرض بالحكمي باحوال الكليات الفرضية ويكون ادخالها في التعريف بتبع ادخال مثل مفهوم الواجب فيه وهذا على طبق مناقروا في النسب بين الكليات فان بعضهم خصصها بما سوى الامور الشاملة ونقصها وبضمم بعضها (قوله أي عن المساهية) لاعن التخصيص (قوله أجزائها المنقسمة) يريد اقسام الكل الى أجزائه فان كل تقسيم بالنظر الى مفهوم المقسم قسمة الكلّي الى الجزئيات وبالنظر الى الحاصل من القسمة قسمة الكل الى الاجزاء

(قوله على ما ليس بخارج)

أي يشمل الجنس والفصل

والنوع والنسبة في الاولين

ظاهرة وأما في الثالث فلا

تظهر لانه من نسبة الشيء

الى نفسه وأوجب بان هذه

نسبة اصطلاحية فلا يلتفت

الى المنسوب ولا الى

المنسوب اليه وأولان القات

كما تطلق على الحقيقة

تطلق على ما صدقتها

قائبة للصادقات فتأمر

المنسوب والمنسوب اليه

بذلك الاعتبار وأتى وربما

إشارة لفق هذا الاستعمال

(قوله الا بعارض) كالسواد (٢٤٤) واليباض والطول والعرض فزيد عبارة عن الحيوانية والناطقة والتشخص

من جزئياته وهي لا تزيد على الانسان الا بعارض مشخصة خارجة عنه بها يمتاز شخص عن شخص آخر ثم النوع لا يخلو اما أن يكون متعدد الاشخاص في الخارج أولا يكون فان كان متعدد الاشخاص في الخارج فهو المقول في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية مما لان السؤال بما هو عن الشيء انما هو لطلب تمام ماهيته وحقيقته فان كان السؤال سؤالا عن شيء واحد كان طالبا لتمام الماهية المختصة به وان جمع بين شيئين أو أشياء في السؤال كان طالبا لتمام ماهيتها وتمام ماهية الاشياء انما يكون بتمام الماهية المشتركة بينها * ولما كان النوع متعدد الاشخاص كالانسان كان هو تمام ماهية كل واحد من أفرادها فاذنا سئل عن زيد مثلا بما هو كان المقول في الجواب هو الانسان فيختص بالايضاء وفي قوله وربما اشارة الى أن اطلاق الثاني على المعنى الاول أشهر (قوله الا بعارض مشخصة خارجة عنها بهذا يمتاز شخص عن شخص الخ) أقول يعني ان افراد الانسان لا تتفصل الا عن الانسانية وعارض مشخصة موجبة للنفع عن قبول فرض الاشتراك وليست تلك العوارض معتبرة في ماهية تلك الافراد بل في كونها اشخاصا معينة متميزة بعضها عن بعض

(قوله اشارة الخ) سواء كان للتكثير على ما هو الشائع في الاستعمال أو للتقليل على ما هو أصل الوضع لان التقيد ببعض الاوقات يدل على ان الاستعمال الاول مطرد (قوله يعني ان افراد الانسان الى آخره) لما كانت عبارة الشارح توهم ان أفراد الانسان لا تزيد على مفهومه الا بلحوق العوارض المشخصة من السكم والكيف والوضع وغير ذلك فيكون زيد مثلا عبارة عن الانسان الملحق بالعوارض وذلك بخلاف لما قرر في الحكمة من ان الشخص عبارة عن الماهية والتشخص وهو أمر وجودي داخل في قوامها دفعه السيد قدس سره بان المراد بدم الزيادة أنها داخلة فيه وبالعوارض المشخصة التشخيصات لها الموجبة لنوع فرض الاشتراك لا الاعراض اللاحقة لها فانها ليست بمشخصة وانما قال لها مشخصات مجوزا باعتبار زومها للشخص وكون التشخص قاضيا من المبدأ عند عرضها لما بينه في المحاكات (قال ثم النوع لا يخلو اما ان يكون متعدد الاشخاص) قيل ان النوع لا يخصص في القسمين لجواز ان لا يكون تحت أشخاص كقوله النوع قاته نوع للكل ولا تزيد أفراد بعارض مشخصة والا لكانت أشخاصا لا أنواعا والجواب ان أفراد المفاهيم من حيث هي هي أشخاص وان كانت باعتبار الصدق أنواعا ولذا أدرج بعضهم الطيبة في الشخصية (قال بحسب الشركة والخصوصية الخ) في القاموس هذا بحسب ذا أي بصدده وقدره أي ان كان السؤال بالشركة يكون مقولا في جوابه وان كان بالخصوصية يكون مقولا في جوابه وما انتصابه على الحالة أي بجمعين والفرق بين فصلنا وما وضنا جميعا ان ما يفيد الاجتماع في حال الفصل وجميعا بمعنى كلنا سواء اجتمعوا أولا كذا في الرضي قلنا في حال كون الشركة والخصوصية مجتمعين في المقولية في جواب ما هو ولا يقتضي ذلك ان تكون المقولية في زمان واحد (قال لتمام الماهية المختصة به) أي المختصة في السؤال وهذا لا يقتضي عدم اشتراكها في نفس الامر فلا يرد ان النوع المتعدد الافراد لا يمكن ان تكون ماهية مختصة بشخص ولا يحتاج الى تكلفات باردة ارتكبتها المتأخرون (قال كان طالبا لتمام ماهيتها) بضمير الواحد المؤنث وهو راجع الى الجملة المدلول عليها بقوله وان جمع كما في قوله تعالى

والماهية انما هي الاولان ودون الثالث والا لما كان بين زيد وعمرو تباين بل تماثل فهذه العوارض بها تمتاز الافراد لا أنها تحت بها الماهية لما علت (قوله فهو المقول) أي المحسول (قوله بحسب الشركة والخصوصية مما) المعنية في محبة الحل لان الحل عليها في زمن واحد بحيث يحمل الانسان على الافراد وعلى فرد في آن واحد وقوله بحسب الشركة اذا كان المسئول عنه افراداً متعمدة وقوله والخصوصية أي اذا كان المسئول عنه فرداً واحداً والمعية محمولة على ما علت (قوله انما يطلب به تمام ماهيته وحقيقته) الماهية تطلق على ما يقع في جوابها كان موجوداً أو غير موجود كشرىك الباري وعلى الحقيقة التي هي الأمر الموجود بوجود افراده لان حقيقة الشيء ماهية الشيء وهو قائلهاية أهم من الحقيقة وحيث قلصت تفسيرى اشارة الى ان المراد بالماهية المعنى الثاني (قوله كان طالبا لتمام ماهيتها) أي ماهية

هذه الحصة ويرتكب التوزيع فيما بعد في قوله وتمام ماهية الاشياء أي الحصة أي الشئين والاشياء وقوله بينها لا أي بين الشئين في القول عليها وفي الاشياء في القول عليها

(قوله كان الجواب) الانسان فلا يصح الجواب بالنطق لانه غير تمام الماهية ولا بالضاحك لانه خارج عن الماهية (قوله ما بالصب على الحال أي حال كونها أي الشركة والخصوصية مجتمعين في محبة الحل ما (قوله المحضة) أي الخالصة من محبة مشاركة الحل لغيرها (قوله اذ لا فرد آخر له في الخارج) وان كان في الذهن له افراد آخر (قوله ان تعددت اشخاصه في الخارج) اعلم ان الموجود اما ان يكون موجوداً في الذهن واما ان يكون موجوداً في الخارج أي خارج الاعيان واما ان يكون في نفس الامر وبين الاولين المصوم والخصوص الوجعي فيجتمعان في زيد وينفرد الاول في الصفات مثلاً والثاني في صفات الله السكالية التي لم يطلع عليها فليس لنا شعور بها في موجودة في خارج الاعيان لا مكالفة رؤيتها لاني الذهن وبين الوجود في الذهن والوجود في نفس الامر أيضاً المصوم والخصوص الوجعي مجتمعان في زيد فانه موجود في نفس الامر يعني انه لا تحقق له في ذاته بقطع النظر عن اعتبار المتعبر وفرض الفرض وينفرد (٢٤٥) الاول في شرك الباري والثاني

في صفات افعالي لم يطلع عليها وأما النسبة بين الاخبر والثاني وهو الوجود في نفس الامر والوجود في خارج الاعيان فالمصوم المطلق فذات زيد موجودة في خارج الاعيان وفي نفس الامر يعني ان لها تحقفا في ذاتها بقطع النظر عن اعتبار المتعبر وينفرد الوجود في نفس الامر في مكانه فانه لا تحقق في نفس الامر أي تحقق في ذاته وليس موجوداً في الخارج أي خارج الاعيان لانه من الأمور الاعتبارية فكل ما كان موجوداً في الخارج كان موجوداً في نفس الامر ولا عكس *

لانه تمام الماهية المختصة به وان سئل عن زيد وعمر وبما كان الجواب الانسان أيضاً لانه كمال ماهيتها المشتركة بينهما فلا جرم ان يكون مقولاً في جواب ماهو بحسب الخصوصية والشركة ما وان لم يكن متعدد الاشخاص بل بمحصور نوعه في شخص واحد كالشمس كان مقولاً في جواب ماهو بحسب الخصوصية المحضة لان السائل بما هو عن ذلك الشخص لا يطلب الاتمام الماهية المختصة به اذ لا فرد آخر له في الخارج حتى يجمع بينه وبين ذلك الشخص في السؤال حتى يكون طالباً لتمام الماهية المشتركة واذا علمت ان النوع ان تعددت اشخاصه في الخارج كان مقولاً على كثيرين في جواب ماهو كالانسان وان لم تعدد كان مقولاً على واحد في جواب ماهو فهو اذن كلي مقول على (واذا رأوا نجارة أو لموا أفضوا إليها) أي الى الرؤية أو بضمير التثنية على مافي بعض النسخ في الرضى لا يستكر عود ضمير الاثنين الى المطفوف باو مع المطفوف عليه وان كان المراد أحدهما لانه لما استعمل أو كثيراً في الإباحة صار كالواو وفي القرآن (ان يكن غنياً أو فقيراً قاله أولى بها) وعلى هذا يجوز ارجاع ضمير الواحد المؤنث أيضاً الى شيئين أو أشياء باعتبار كثرتها في أنفسها وان كانا اثنين من حيث العطف وقد تغير الظاهرون في الارجاع (قال وتام ماهية الاشياء) لم يقل شيئين اقتصاراً على المقابلة وحمل الجمع هنا على مافوق الواحد خروج عن السابق (قال لان السائل الخ) يعني ان كونه مقولاً في جواب ماهو بحسب الخصوصية فقط انما هو بالنظر الى الخارج لعدم وجود فرد آخر لا بالنظر الى ذات النوع فانه صالح للجواب بحسب الشركة أيضاً فلا يرد ان هذا انما يتم لو لم يصح السؤال عن الفرد المقدر الوجود (قال فهو اذن كلي مقول الخ) أي فهو اذا كان منقسماً الى قسمين كلي مقول الى آخره وليس مناه اذا علمت ما ذكر لان كونه معرفاً بهذا التعريف منوط باضمامه اليهما لا بالمع بالشرطية المذكورة فلا يرد ما قيل ان في محبة كتابته بالثبوت

ثم اعلم ان من جملة افراد الموجود في نفس الامر الامور الاعتبارية والامور الاعتبارية منها ماله تحقق في نفسه وثبوت في نفسه ولكن لا وجود له خارجاً بقطع النظر عن اعتبار المتعبر وفرض الفرض سواء لاحظناه العقل أم لا كالامكان * ويطلق الامكان على ملاحظه العقل كان لا تحقق في نفسه أولاً وبين المعنيين عموم وخصوص وجعي مجتمعان في الامكان فيقال لانه امر اعتباري يعني انه لا وجود له متارجاً وان كان له ثبوت في نفسه وهذا يصدق عليه المعنى الاول من حيث ان له ثبوتاً في نفسه ويصدق عليه المعنى الثاني من حيث ان العقل يلاحظه وينفرد المعنى الثاني في كون زيد كرمياً فان الكون لاثبوت له في ذاته ولكن يلاحظه العقل وينفرد الاول في الاعتبارية المتعلقة بالامور الملية عنا ككون أمور في الارض موجودة بقول الشارح اشخاصه في الخارج أي خارج الاعيان ثم ان كثيراً ما يقول العلماء انه موجود خارج الأذهان ويريدون الوجود في نفس الامر (قوله كان مقولاً على كثيرين) أي أو على واحد كما قسم لانه اذا كان له افراد في الخارج اما مقول على كثيرين أو على واحد

(قوله أو على كثيرين) متفقين بالحقائق وذلك كالإنسان فإنه يقال على زيد وعلى عمرو وبكر وهي متفقة بالحقائق فإن قلت أنها متفقة في الحقيقة فهلا قال بالحقيقة وأجيب بأنه أجمع نظراً لتعدد الحقائق فالتنوع ليس قاصراً على الإنسان فالإنسان مقول على أفراده التي هي متفقة بالحقيقة وكذلك الفرس والمار فجميعه للحقائق نظراً لكثرة مواد الكثيرين المتفقين ثم إن ارادة صيغة الجمع المذكور السالم أعني (قوله متفقين) ولم يقل متفقات لتتأنيب العقلاء على غيرهم (قوله ليخرج الجنس) فإنه مقول على كثيرين عتافين بالحقائق وذلك كحيوان فإنه مقول على الإنسان وعلى الفرس وعلى المار وهي عتافئة الحقائق وفيه إن الجنس كما يقال على المختلف الحقائق قد يقال على الكثيرين المتفقين بالحقيقة كما في ما زيد وعمرو وبكر والضاك ف يقال حيوان حيوان قيل على المتفقين بالحقيقة بالنظر لزيد (٢٤٦) وعمرو وبكر وأجيب بأن تعلق الحكم على مشتق وهو متفقين يؤذن ببلية مامنه

واحد أو على كثيرين متفقين بالحقائق في جواب ماهو فالكلبي جنس وقولنا مقول على واحد ليدخل في الحد النوع الغير المتعدد الاشخاص وقولنا أو على كثيرين ليدخل في الحد النوع المتعدد الاشخاص وقولنا متفقين بالحقائق ليخرج الجنس فإنه مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق فيكون الانسانية تمام ماهية كل فرد من تلك الافراد (قوله وقولنا متفقين بالحقائق ليخرج الجنس)

هنا نظر لان اتقدير اذا علمت وكأنه اذبالكسر لا بالفتح والا لكان التقدير اذا علمت (قال مقول على واحد أو على كثيرين الخ) ولا يمكن الا كتفاء على أحدها لما عرفت ان المقول على واحد لا يمكن ان يكون مقولا على كثيرين لان المراد به ما يكون مقولا بحسب الخصوصية المحضة فلو لم يذكر أو على كثيرين لم يكن التعريف جامعا (قال متفقين بالحقائق) أورد صيغة الجمع تنبيها على كثرة مواد الكثيرين المتفقين والا لكان الظاهر بالحقيقة (قال ليدخل في الماد الخ) يعني لو لم يقل على واحد بل اكتفى بصلى كثيرين لم يدخل النوع المذكور فاذا قيل دخل فيه فدخله في الحد بالنظر الى الاكتفاء بصلى كثيرين وكذا دخول النوع المتعدد الاشخاص بالنظر الى الاكتفاء بصلى واحد ومن لم يتبه أول الدخول في الاول بوضوح الدخول لكونه داخلا في كلي وفي الثاني ببقاء الدخول لكونه داخلا في كلي مقول على واحد (قال متفقين بالحقائق) اراد صيغة الجمع المذكور السالم لتتأنيب العقلاء على غيرهم والمراد بكونهم متفقين بالحقيقة على ماشر به تعليق الحكم بالمشق وما سبق من كونه جوابا بحسب الشركة والخصوصية مما فلا يردان الجنس أيضا قد يقال على متفقين في الحقائق نحو زيد وعمرو وبكر حيوان وفي جواب ماهو أيضا يقال ما زيد وبكر وعمرو وهذا الفرس وبجاب بالحيوان والحيوان مقول على زيد وعمرو وبكر كما أنه مقول عليهم وعلى هذا الفرس لان مقولية الحيوان عليهم لكونه من أفراده لا لاتفاقهم في الحقيقة أو اختلافهم فيها وما قيل ان قيد فقط مراد في التعريف فساد لانه يخرج الجنس بالقياس الى حصصه عن التعريف

الاشتقاق وحينئذ فالمراد المقول على كثيرين متفقين بالحقيقة من أجل كونهم متفقين أي ومقولية الحيوان على زيد وعمرو لا من أجل الاتفاق بل من أجل كونهم افراده أو قال ان زيدا وعمرا بمنزلة الانسان فيثبت صدق ان الحيوان تماثيل على المختلفين بالحقيقة واما الجنس فهو مقول على المتفقين فهو لا من تلك الجهة بل من جهة انها افراد له وقوله يخرج الجنس فيه انه كما يخرج به الجنس يخرج به أيضا المرض العام سواء كان غرضاً عاما للتوع أو للجنس لان مقولته على الكثيرين لكونهم من

افراده لالاتفاقهم في الحقيقة أو اختلافهم ويخرج الفصول البعده كالحساس والنامي وقابل الابداء أي العلول والمرض لان وقولنا قولها على الكثيرين لكونهم من افراده ويخرج أيضا خواص الاجناس كالانسان لان قولها على الكثيرين لكونهم من افرادها لاتفاقهم في الحقيقة واذا كان كذلك فلا ي شي جعلها خارجة بالقيد الثاني دون الاول والجواب ان القيد الثاني لما كان مخرجاً للفصول مطلقاً قريبة أو بعيدة لكونها قال في جواب أي شيء هو في ذاته أو عرضه ومخرجاً للخواص مطلقاً كانت خواص أجناس أو أنواع كان اسناد اخراج الفصول والخواص الى القيد الأخير أولى لثلاث يتشوش ذهن المسلم باخراج بعضها بقيد والبعض الباقي بقيد آخر فالفصول البعيدة وخواص الاجناس وان خرجت بقيد متفقين في الحقائق الا ان ذلك ليس مقصوداً وأما المرض العام فهو وان كان اخراجه بالاول أولى لخروجه به مطلقاً لكن جعله خارجاً بالثاني رعاية لادراجه مع الخاصة المشتركة له في المرضية فلما كانا متساينين أخرجهما الشارح بقيد واحد

(قوله فانها لا تقال) في جواب ماهو وذلك لان المرض العام لا يقال في جواب ماهو لانه ليس تمام ماهية لما هو عام له ولا في جواب أي شيء لانه ليس بمميزاً لما هو عرض عام له ثم يقع في مطلق (٢٤٧) الجواب كما في أزيد ماش ثم واقف

فيقال ماش لكن في الحقيقة لا يقال لهذا عند الناطقة سؤال لانه لا يقال عندهم سؤال الا اذا كان عن الميزلشي في عرضه أو ذاته أو كان عن تمام المعنى ومثل هذا يقال له

وقولنا في جواب ماهو يخرج الثلاثة الباقية أعني الفصل والخاصة والمرض العام لانها لا تقال في جواب ماهو وهناك نظر وهو أن أحد الأمرين لازم اما اشتغال التعريف على أمر مستدرج • واما أن لا يكون التعريف جامعاً لان المراد بالكثيرين أن كان مطلقاً سواء كانوا موجودين في الخارج أو لم يكونوا فيلزم أن يكون قوله المقول على واحد زائداً حشواً لان النوع الغير المتعدد الاشخاص في الخارج مقول على كثيرين موجودين في الذهن وان كان المراد بالكثيرين الموجودين في الخارج فيخرج عن التعريف الانواع التي لا وجود لها في الخارج أصلاً كالنساء فلا يكون جامعاً والصواب أن يحذف من التعريف قوله على واحد

استفهام عن الحكم وحينئذ فلا تمارض بين قولنا ثم انه يقع في مطلق الجواب وبين قول الناطقة ان المرض العام لا يقع في الجواب أصلاً لان المراد لا يقع جواباً عن السؤال الممودع عندهم تأمل (كتابه) وأما الفصل والخاصة فلا

أقول هذا القيد يخرج الجنس مطلقاً كما ذكره ويخرج المرض العام أيضاً مطلقاً ويخرج الفصول البعيدة كالخماس والثاني وقابل الابداء ويخرج أيضاً خواص الاجناس كالماشي فانه وان كان عرضاً عاماً بالقياس الى الانسان مثلاً لكنه خاصة بالقياس الى الحيوان واما القيد الاخير أعني في جواب ماهو فانه يخرج الفصول مطلقاً قريبة كانت أو بعيدة ويخرج الخواص أيضاً مطلقاً سواء كانت خواص الانواع أو الاجناس فكان اسناد اخراج الفصول والخواص الى القيد الاخير أولى واما اخراج المرض العام فقد قيل اسناده الى الاول أولى وانما اسند الى الثاني رعاية لادراجه مع الخاصة المشاركة اياه في المرضية في سلك الاخراج بقيد واحد (قوله لانها لا تقال في جواب ماهو) أقول اما المرض العام فلا يقال في جواب ماهو لانه ليس تمام ماهية لما هو عرض عام له ولا في جواب أي شيء هو لانه ليس بمميزاً لما هو عرض عام له • واما الفصل والخاصة فلا يقالان في جواب

يقالان في جواب ماهو لانها ليس تمام ماهية لما كانا فصلاً أو خاصة له ويقالان في جواب أي شيء هو في جوهره والخاصة في جواب أي شيء هو في عرضه وأما النوع والجنس فيقالان في جواب ماهو لكن النوع تمام ماهية الافراد المتفقة الحقيقة وأما الجنس فلانه تمام الماهية المشتركة بين افراد مختلفة الحقيقة (قوله حشواً)

(قوله مطلقاً) أي قريباً كان أو بعيداً لما عرفت في الحاشية السابقة (قوله ويخرج المرض العام مطلقاً) أي سواء كان عرضاً عاماً للنوع أو للجنس مفارقاً أو لازماً وذلك لان مقوله لكون الكثيرين من افراده لا لافاقهم في الحقيقة أو اختلافهم وكذا الحال في الفصول البعيدة وخواص الاجناس (قوله فانه وان كان الخ) علة لاجراج الماشي مع كونه من افراد المرض العام يعني ان المقصود اخراجه عن النوع بالاعتبارين (قوله يخرج الفصول مطلقاً الخ) لكونها مقولة في جواب أي شيء في ذاته أو في عرضه (قوله فكان اسناد الخ) لئلا يتشوش ذهن المتعلم باخراج بعضها بقيد والبعض الباقي بقيد آخر ويحتاج الى ملاحظة التفصيل فيها يعني ان الفصول البعيدة وخواص الاجناس وان خرجت عن قوله متفتين في الحقيقة لكن ليس ذلك مقصوداً منه (قوله أولى) لخروجه به مطلقاً مع مناسبتها للجنس في العموم (قوله وانما أسند الخ) يعني ان الشارح راعى المناسبة بين المرض العام والخاصة فاخرجها بقيد واحد (قوله لا تقال في جواب ماهو) وان كان يقع في مطلق الجواب نحو ماش أزيد ثم واقف (قوله لانه ليس تمام ماهية لما هو عرض عام له) وان كان ماهية لمصلحة وبهذا الاعتبار نوع (قوله ليس بمميزاً لما هو عرض عام وان كان مميزاً لما هو خاصة له كالماشي فانه من حيث انه عرض عام للانسان ليس بمميزاً

الحشو الزائد الثمين زائداً كما في قوله والاسم قبله وأما الزائد زليدة غير متمنية فانه يكون تطويلاً كما في قوله والناس قولها كتبنا وميناً (قوله ان أحد الأمرين) أي الخلقين ففي الكلام حذف الصفة (قوله والصواب ان يحذف الخ) فيه إشارة الى ان اشتغال التعريف على الزائد الثمين خطأ لان المقصود منه تعيين المجهول وتصويره

(قوله بل لفظ الكلي الخ) ترق بالنسبة الى مفاد لفظة أيضاً أي انه حكم بان لفظ الكلي زائد مع ان التكرار حاصل بمحول على كثيرين (قوله بتني عنه) أي لان مفهوم الكلي هو مفهوم المقول على كثيرين بينه لاتباير بينهما الا بالاجال والتفصيل فكانها مترادقان وفيه ان الكلي (٢٤٨) مفهومه الصالح للحدل على كثيرين ومفهوم المقول على كثيرين المقول

بل لفظ الكلي أيضاً فان المقول على كثيرين بتني عنه ويقال النوع هو المقول على كثيرين متفقين

ماحولاتها ليسا تمام ماهيتين لما كانا فصلا وخاصة له ويقالان في جواب أي شيء هو لاهما يميزانه فالفصل يقال في جواب أي شيء هو في جوهره والخاصة في جواب أي شيء هو في عرضه واما النوع والجنس فيقالان في جواب ماهو اما النوع فلانه تمام الماهية المشتركة بين الافراد المتفقة الحقيقة واما الجنس فلانه تمام الماهية المشتركة بين الافراد المختلفة الحقيقة وسرد عايبك تفاصيل هذه المعاني (قوله بل لفظ الكلي أيضاً فان المقول على كثيرين يعني عنه) أقول وذلك لان مفهوم الكلي هو مفهوم المقول على كثيرين بينه الا ان لفظ الكلي يدل عليه اجبالا ولفظ المقول على كثيرين تفصيلا لا يقال مفهوم الكلي هو الصالح لان يقال بالفرض على كثيرين ومفهوم المقول على كثيرين ما كان مقولا على كثيرين بالفصل فلا يعني عنه لان دلالة المقول بالفصل على الصالح لان يقال على كثيرين الزام ودلالة الالتزام ليست معتبرة في التريعات لانا نقول لم يرد بالمقول على كثيرين في تريف الكلمات الا الصالح لان يقال على كثيرين اذ لو أريد به المتول بالفصل

له أصلا لا عن جميع ماعده ولا عن بعضه وانما يميزه باعتباره كونه خاصة للحيوان (قوله لما كان فصلا أو خاصة له) وقد عرفت قاعدة التقيد غير مرة قوله واما النوع الى آخره اشارة الى ان هذا القيد بالنسبة الى متفقين بالحقائق أهم من وجهه وليس أخص منه مطلقا كما هو الشائع فانهما يجتمعان في النوع ويتحقق الثاني في الجنس دون الاول (قوله هذه المعاني) أي المعاني التي بها تمايزت الكليّة الحتمية (قال على واحد زائدا حشوا) الحشو ما يمتين زيادته فيه اشارة الى تبيينه قيل فيه نظر لأنه كما يصدق مقول على كثيرين مطلقا على النوع الغير المتعدد الاشخاص يصدق مقول على واحد على النوع المتعدد الاشخاص فصيح التعريف بان يقال مقول على واحد في جواب ماهو والجواب انه كيف يمكن اسقاطه وهو بمعنى الكلي كما سيجي نعم لو كان المراد بالمقول على كثيرين بالفعل يصح اسقاطه والاكتفاء على المقول على واحد في الخارج أو في الذهن (قال والصواب الخ) لان اشغال الكلام على المستدرك خطأ سيما في التريعات فان المقصود منها تغيش الجهول في الذهن وتصويره (قال وان كان المراد الخ) واما ارادة الكثيرين في الذهن فقط فهو نظام البطلان اذ لا معنى للتريد ويلزم خروج الاتواع الموجودة في الخارج (قال بل لفظ الكلي أيضاً) الترفي بالنسبة الى مفاد لفظة أيضاً حكم باستدراك لفظ الكلي مع ان التكرار حاصل بمحول على كثيرين بناء على وجوب ذكره بواسطة تعلق متفقين وفي جواب ماهو (قوله بينه) لاتباير بينهما الا بالاجال والتفصيل فكانها مترادقان (قوله ومفهوم المقول الخ) بناء على ان التبادر الى الفهم الاطلاق العام (قوله الزام) ان سلم دلالة عليه اذ يمكن منع كونه لازما بينا بلعني الاخص (قوله الا الصالح لان يقال) أي بالفرض كما مر بالقرينة العاقية وهو ما افاده بقوله اذ لو أريد به

بالتفصيل على المعنى أعني المقولية ولاجل الوصف بقوله متفقين بالحقيقة (قوله ويقال النوع المقول بالحقيقة على كثيرين الخ) قد قال المقولية من العرض العام فكيف نجعل جنساً لتعريف بمختلف الكليّة فانهما جنس ورد فان معنى الكلي هو المقول الخ فانخذ معنى كل منهما فكل منهما من العرض العام

(قوله وجبتذ يكون كل نوع مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معا) لا يقال ان هذا ظاهر في النوع الذي له أفراد خارجية وأما مثل النضاء فلا يأتى فيها القول لا بحسب الشركة ولا (٢٤٩) الخصوصية ومثل شمس لا يقال الا

بالحقيقة في جواب ماهو وحينئذ يكون كل نوع مقولا في جواب ماهو بحسب الشركة والخصوصية
 مما والمصنف لما اعتبر النوع في قوله في جواب ماهو بحسب الخارج قسمه الى ما يقال بحسب
 للشركة والخصوصية مما والى مايقال بحسب الخصوصية المحضة وهو خروج عن هذا الفن من
 وجهين اما أولا فلان نظر الفن عام يشمل المواد كلها فالتمييز بالنوع الخارجى يتناقض ذلك
 وأما ثانيا فلان المقول في جواب ماهو بحسب الخصوصية المحضة عندهم هو الحد بالنسبة الى المحدود
 وقد جله من أقسام النوع قال

خرج عن تعريف الكلبيات مفهومات كلية ليس لها افراد موجودة في الخارج ولا في الذهن
قائما لا تكون مقولة بالذات بل بالصلاحيه فيكون القول على كثيرين بمعنى الكلبي فبني عليه
(قوله بالتخصيص بالنوع الخارجي ينافي ذلك) اقول فان قلت ما هو سؤال عن الحقيقة

المقول بالفعل (قوله ليس لها أفراد الخ) سواء لم يكن لها فرداً أصلاً كالكيكيات القرصية أو كان لها فرد واحد في الخارج والذهن فكثيرهم الواجب بناء على رهان استماع تعدد الواجب خارجاً وذهناً وما قاله المحقق الدواني فيه بحث إما أولاً فلا نية يلزم حينئذ أن يدخل فيه الكيكيات القرصية بالنسبة الى الحقائق الموجودة اذ يمكن فرض مقوليتها عليها بل الكيكيات المباشرة بالنسبة الى المباشرة مطلقاً واما ثانياً فلا نية الكيكيات التي ليست لها أفراد ليست أجناساً ثلثية فلا بأس بخروجها والجواب عن الاول ان أراد انه يدخل فيها من حيث انها حقائق موجودة ومباشرة فنسحق اذ لا يمكن حينئذ فرض صدقها عليها وان أراد انه أن يدخل فيها مع قطع النظر عن صدق الموجود عليها وكونها مباشرة فسلم ولا ضير في ذلك وعن الثاني بان مقصود السيد قدس سره انه يلزم خروجها عن الكيكيات المحس لا خروجها عن الجنس فقط ولا شك أن القول بان مفهوم الواجب ليس شيئاً منها باطل على ان عدم الافراد في نفس الامر لا ينافي كونها أجناساً لبطار امكان الفرض وليت شمرى انها اذا لم تكن داخلة في الكيكيات المحس فما قائمة ادراجها في تعريف الكلي (قال وحينئذ يكون كل نوع الى آخره) أي حين اذ حرف بهذا التعريف يكون مفاداً لتعريف ذلك كما هو في نفس الامر بخلاف تعريف المصنف فان مفاده اقسام النوع الى القسمين (قال والمصنف رحمة الله عليه لما اعتبر الى آخره) بيان لثبات غلظه أي المصنف اعتبر في النوع مقولته في جواب ما هو بحسب الخارج وفي بعض النسخ لما اعتبر النوع في قوله في جواب ما هو بحسب الخارج فحينئذ بحسب الخارج متعلق باعتبار المال والاصل (قال نظر الفن) سواء كان في المبادئ أو في المسائل والتعريفات من المبادئ التصورية (قال يشمل المواد كلها) سواء كانت من الموجودات الخارجية أو الذهنية قالاراد بالمواد الامور الجزئية التي يوجد فيها الامر الكلي لانها اصول الكيكيات في الوجود والانواع منها (قال فلا نية المقول الى آخره) يعني انهم اصطالحوا على ان المقول بحسب الخصوصية الحقة مالا يكون مقولاً بحسب الشركة أصلاً وهو الحد التام بالنسبة الى الحدود والخروج عن اصطلاح

(٢٢ شروح الشمسية) الخارجية متوقفة عليها كالحديث فانه امر اعتبارى وقد يقصد معرفته في قولنا العالم حادث وبشكل حادث له محدث فلا بد من معرفة الحديث وهو الوجود بعد عدم لان معرفة أحوال العالم متوقفة عليها فالأصل أن النظر في الفن عام والمقصود فيه خاص (قوله هو الحد) كان قاله بالانسان فيجيب بأنه حيوان ناطق قد يعرف

والحقيقة الا للموجودات الخارجية فيلزم حينئذ التخصيص بالنوع الخارجي قطعاً فقلت ماهو سؤال عن الماهية وهي أعم من ان تكون موجودة في الخارج أم لا وكيف يجوز التخصيص بالنوع الخارجي مع وجوب انحصار الكلّي في الحصة فان المفهومات التي لم يوجد شيء من افرادها التي هي من تمام ماهيتها كالنقاء مثلا لا يندرج في غير النوع قطعاً فلو اخرج عنه لم يعمّر الكلّي في الاقسام الخمسة ولا يجوز ان يقال المتبرّ في الكلّي ان يكون موجوداً في الخارج ولو في ضمن فرد واحد لان ما سبق من مفهوم الكلّي يتناول الموجود والمعدوم والممكن والمستمم وسيأتي تقسيم الكلّي بحسب الوجود في الخارج الى هذه الاقسام لم المقصود الاصل معرفة أحوال الموجودات اذ لا مجال يمتد به في معرفة أحوال المعدومات الا ان قواعد الفن شاملة لجميع المفهومات معدومة كانت أو موجودة ممكنة كانت أو متممة والمقصود الاصل من هذا الفن أن تستعمل في معرفة أحوال الموجودات الحقيقية وقد تستعمل في معرفة المفهومات الاعتبارية وبيان أحوالها واحكامها فان هذه

أن ما يقال في جانب
الخصوصية انما هو الحد
وقصر الجواب بالتوسع
على الخصوصية خطأ

القوم من غير داع في قوة الخطأ بقي هنا بحث ذكره بعض الفضلاء وهو أنه يعرف المقول في جواب ماهو بالتوسع والجنس اذ ما لم يعرف أن نوع زيد مثلاً ماذا لم يعرف أن أي شيء مقول في جواب السؤال عنه وعن زيد واذا لم يعرف جنسه لم يعلم أن أي شيء مقول في الجواب عنه وعن الفرس وأنهم عرفتم الجنس والتوسع بالمقول في جواب ماهو فيلزم الدور والجواب منع توقف معرفة المقول في جواب على معرفة النوع والجنس اذ يحصن تلك بمعرفة كونه تمام الماهية المختصة والماهية المشتركة نعم تلك المعرفة في الماهيات الحقيقة غير جداً على ما قالوا (قوله ولا حقيقة الا للموجودات) لانها عبارة عن الماهية الموجودة في الخارج (قوله فيلزم التخصيص بالتوسع الخارجي قطعاً) سواء اعتبر المتولية فيه بحسب الخارج أولاً (قوله سؤال عن الماهية) ولذا فسروا بما يجاب به عن السؤال بما هو ونسبوه اليه (قوله لم ينحصر الكلّي الى آخره) وما قيل أن الكليات القرضية ترد قضاءً على المحصر لان المحل على الجزئي معتبر في جميع الاقسام ولا محل فيها ولا امكان حل فهو لاه لو لم يكن فيها امكان حل لما صدق عليها تعريف الكلّي (قوله المتبر في الكلّي) أي الكلّي الذي هو مقسم الاقسام الخمسة هو الموجودة في الخارج فقل النقاء خارج عن المقسم فلا يرد قضاءً على المحصر (قوله ولو في ضمن فرد واحد) ليدخل مفهوم الواحد والشئ في الاقسام الخمسة (قوله لان ما سبق الخ) تعليل لني الجواز يعني أن ما ذكره في السابق واللاحق فلا اعتداد به (قوله نعم الى آخره) تقرير لما سبق من أن التخصيص يتأني نظر الفن وبيان لمنشأ التخصيص وهو كون المقصود الاصل عن الحكمة التي دون المنطق لاجلها معرفة أحوال الموجودات وانما قيد المقصود الاصل لان معرفة أحوال المعدومات أيضاً مقصودة في الحكمة لكن بالتابع ويكونها وسيلة الى تلك المعرفة (قوله الا أن قواعد الخ) دفع لتوهم الناشئ عن السابق وهو أنه اذا كان المقصود الاصل ذلك المعرفة فيجوز التخصيص المذكور نظراً الى المقصود الاصل (قوله قواعد الفن الخ) فيجب أن تكون موضوعات تلك القواعد شاملة لجميع المفهومات حتى تكون القواعد شاملة (قوله والمقصود الاصل الخ) عطف على قواعد الفن الخ يعني قواعد الفن شاملة والمقصود الاصل منها استعمالها في اكتساب معرفة الموجودات وقد تستعمل في

(قوله بينها وبين نوع آخر) أى فدار الجنسية على كون الجزء تمام المشترك بين الماهية وبين نوع آخر سواء كان تمام المشترك أيضاً لكل مشاركة في ذلك الجنس أم لا وذلك لأن النوع الآخر شامل للفرس (٢٥١) اذا لوحظ مع الانسان فالحيوان

تمام المشترك بين ماهية الانسان والفرس ومع ذلك هو تمام المشترك بين الانسان وكل مشاركة في ذلك الجنس أى في الحيوانية

(وان كان الثاني فان كان تمام الجزء المشترك بينها وبين نوع آخر فهو المقول في جواب ماهو بحسب الشركة المحضة ويسمى جنساً ورسموه بأنه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالخطائق في جواب ماهو) (أقول) الكلي الذي هو جزء الماهية منحصر في جنس الماهية وفصلها لانه اما أن يكون تمام الجزء المشترك بين الماهية وبين نوع آخر أو لا يكون

المعرفة تحتاج اليها في معرفة أحوال الموجودات الحقيقية ولذلك قيل لولا الاعتبارات لبطلت الحكمة (قوله وبين نوع آخر) أقول هذا القدر أعني كون الجزء تمام المشترك بين الماهية وبين نوع آخر فقط كاف في كونه جنساً فإنه اذا كان الجزء مشتركاً بين الماهية وبين نوع آخر فقط وكان تمام المشترك بينهما كان جنساً قريباً لها واذا كان الجزء مشتركاً بين الماهية وبين النوعين الآخرين أو الانواع الاخرى وكان تمام المشترك بين الماهية وبين النوعين الآخرين أو الانواع الاخرى كان أيضاً جنساً قريباً للماهية وان كان تمام المشترك بينهما وبين أحد النوعين أو الانواع كان جنساً بعيداً لها فالمعتبر في مطلق الجنس ان يكون تمام المشترك بين الماهية وبين نوع آخر سواء كان تمام المشترك بين الماهية وبين نوع آخر فكم ان معرفة الامور الاضائية في الحكمة مقصودة تبعاً كذلك شمول قواعد هذا الفن لها مقصود تبعاً (قوله لولا الاعتبارات الخ) أى لولا معرفة الامور الاعتبارية لبطلت معرفة الموجودات العينية لانها مباد لها ومن معرفتها يكتب معرفتها (قال وبين نوع آخر) أى حقيقى ولا يلزم أن لا يكون الجسم من حيث أنه تمام المشترك بين الحيوان والجماد جنساً على ما هو لانه يصدق عليه في هذه الحالة انه تمام المشترك بين الماهية وبين نوع حقيقى وان لم يصدق من هذه الحيثية قدبر (قال جزء الماهية) الماهية في اصطلاح المتطيقين بما يجاب به عن السؤال بما هو وهو لا يكون الا كلياً فلا يرد منع الحصر بالتميز وعند أهل الحكمة ما به الشيء وهو هو وبين المتين عموم من وجه كما يظهر بالتأمل (قوله هذا القدر الى آخره) يعنى ليس اعتبار وحدة النوع الاخر لاجل انها متيرة في الجنس حتى يلزم أن يكون تمام المشترك بين النوعين أو الانواع داخلياً في أو لا يكون بل لاجل أن هذا القدر كاف في تحقق الجنسية سواء كان تمام المشترك بالنسبة الى النوعين أو الانواع أولاً فيكون معنى قوله أولاً يكون أولاً يكون تمام المشترك بين الماهية وبين نوع من الانواع (قوله فانه اذا كان الجزء الى آخره) اعتبر في الشرط أمرين كون الجزء مشتركاً وكونه تمام المشترك ولم يقتصر على الثاني مع أنه كاف في ترتيب الجنسية القرية اشارة الى أن كلا الأمرين متيران في الجنس قصداً ومحط الفائدة فالتى في قوله أولاً يكون راجع الى كلامها لانها يفهم من الظاهر أن المقصود كونه تمام المشترك وعدم كونه تمام المشترك وان الاشتراك أمر مسلم مفروغ عنه على ما قالوا من أن محط الفائدة التقيد (قوله وبين النوعين الآخرين الى آخره) لم يقل وبين كل نوع يشارك الماهية في ذلك الجزء مع أنه أخصر مثابة للشارح فانه لم يقيد قوله وبين نوع آخر بالمشارك لها في ذلك الجزء

كالتور فهو جنس قريب وشامل للجسم التامى لانه تمام المشترك بين الماهية وبين نوع آخر كالشجر والبات فهنا أى كونه تمام المشترك يحقق كونه جنساً ولكنه ليس تمام المشترك بين الماهية وكل ما يشاركها في ذلك الجنس أى الجسم التامى اذ من جهة ما يشاركها فيه الفرس والجسم التامى ليس تمام المشترك بين الانسان والفرس ولهذا جعل جنساً بعيداً وشامل لمطلق جسم فهو مشترك بين ماهية الانسان وبين نوع آخر كالحمار فهو تمام المشترك بينها وهذا يحقق كونه جنساً وليس هو تمام المشترك بين ماهية الانسان وبين ما يشاركها في ذلك الجنس اذ من جهة المشارك لها فيه الفرس والجسم المطلق ليس تمام المشترك بينهما وشامل للجسم فانه تمام المشترك بين ماهية الانسان وبين العقول العشرة وليس هو تمام المشترك بين الماهية وكل ما يشاركها في الجورم فان من جهة المشارك للانسان فيه الفرس فالاول يحقق كونه جنساً والثاني ينفي كونه جنساً قريباً فقول الشارح ونوع آخر شامل لجميع الانواع المذكورة لاجل أن يشمل جميع الاجناس بعيداً أو قريباً

في الجورم فان من جهة المشارك للانسان فيه الفرس فالاول يحقق كونه جنساً والثاني ينفي كونه جنساً قريباً فقول الشارح ونوع آخر شامل لجميع الانواع المذكورة لاجل أن يشمل جميع الاجناس بعيداً أو قريباً

(قوله والمراد بتمام المشترك الخ) أي ليس المراد بتمام الخ أنه محتو على أجزاء بل المراد ما قاله سواء كان بسيطاً كالجواهر أو مركباً كالحيوان والجسم (قوله بل كل جزء) كل لمعنى فليس المراد أفراداً متعددة (قوله اما أن يكون نفس الخ) فالانسان والفرس قد اشتركا في الحيوان (٢٥٢) وفي الجسم التام وفي مطلق جسم وفي الجوهر والاول هو تمام المشترك (قوله

اما نفس ذلك الجزء) والمراد بتمام الجزء المشترك بين الماهية وبين نوع آخر الجزء المشترك الذي لا يكون وراهم جزء مشترك بينهما أي جزء مشترك لا يكون جزء مشترك خارجا عنه بل كل جزء مشترك بينهما اما ان يكون نفس ذلك الجزء أو جزءاً منه كالحيوان فإنه تمام الجزء المشترك بين الانسان والفرس اذ لا جزء مشترك بينهما الا وهو اما نفس الحيوان أو جزء منه كالجواهر والجسم التام والحساس والمتحرك بالارادة وكل منها وان كان مشتركاً بين الانسان والفرس الا انه ليس تمام المشترك بينهما بل بعضه وانما يكون تمام المشترك هو الحيوان المشتمل على الكل وربما يقال المراد بتمام المشترك مجموع الاجزاء المشتركة بينهما كالحيوان فإنه مجموع الجوهر والجسم التام والحساس والمتحرك بالارادة وهي أجزاء مشتركة بين الانسان والفرس وهو منقوض بالاجناس البسيطة كالجواهر لانه جنس عال قال ولا يكون له جزء حتى يصح انه مجموع الاجزاء المشتركة فبارئنا أسد وهذا الكلام وقع في الين فلنرجع الى ما كنا فيه فقول جزء الماهية ان كان تمام الجزء المشترك بين الماهية وبين نوع

بالقياس الى كل ما يشارك الماهية في ذلك الجنس أولاً وستطلع عن قريب على هذا المعنى قوله أولاً لا يكون مضافاً أن الجزء لا يكون تمام المشترك بين الماهية وبين نوع مامن الانواع أصلاً (قوله أي جزء مشترك لا يكون جزء مشترك خارجا عنه) أقول تفسير لقوله الجزء المشترك الذي لا يكون وراهم جزء مشترك بينهما (قوله وهذا الكلام وقع في الين) أقول يعني قوله وربما يقال واما

(قوله وستطلع عن قريب الى آخره) أي في قوله وهو قريب ان كان الى آخره ولا ينبغي لطف قوله عن قريب (قال لا يكون وراهم الى آخره) الوراها في الاصل مصدر بمعنى السراستعمل بمعنى السار وهو التقدم وبمعنى المستور وهو الخلف ولذلك صارت من الاضداد والمراد هنا الخلف أي لا يكون خلفه أي يده جزء آخر مشترك فيجوز أن يكون قبله جزء مشترك وهو جزؤه وانما لم يقل أولاً لا يكون جزء مشترك خارجا عنه رعاية لمعنى التمام فان التمامية تدل على أنه لا ياتي بعده شيء وحله على معنى الغير توهم لعدم الشاهد له مع ان التفسير بلفظ الوراها ثم حله على معنى الغير ثم تفسير الغير بالخارج اشتغال بالماضي (قوله تفسير الخ) أي ليس تفسير أقوله جزء مشترك كما يوهم القرب والتشكيك لفساد المعنى اذ يصير الكلام الجزء المشترك الذي لا يكون غيره جزءاً مشتركاً لا يكون جزء مشترك خارجا عنه فيفيد جواز كون غيره جزءاً مشتركاً يكون جزء مشترك خارجا عنه ولانه لا معنى لذكره مطلقاً ثم تفسيره بالمقيد ولا قاعدة في اعادة جزء مشترك بل تفسير لتمام التبريد بيان للمعنى المستفاد من لفظ وراهم بلفظ اسرح قاذف ماقيل أن التخصيص بعيد عن العبارة فكون هذه العبارة أسد محل نظر (قوله يعني قوله وربما يقال الى آخره) كما يشعر به لفظ هذا الموضوع للقريب ولفظ الين فإنه في الاصل مصدر بان بمعنى الفرق استعمل ظرفاً للمكان الفاصل

ولا جسم تامي ولا حاس ولا متحرك بالارادة بل حيوان لانه تمام المشترك بينهما (قوله وربما يقال الخ) هذه طريقة آخر للامام وجهها ان التبادر من التمام ما ذكره وان كان ما ذكره قاصراً (قوله وهذا الكلام) أعني قوله وربما يقال الخ لا يبان الجزء الذي هو تمام اذ هو يجب بياحه (قوله في الين) الين في الاصل مصدر بان بمعنى افترق استعمل هنا ظرفاً للمكان الفاصل بين الشئين الحاصل بينهما فيكون ذكره استطراداً

أي كما في الحيوان والجواهر فان الاول تمام المشترك بين الانسان والفرس والثاني تمام المشترك بين الانسان والفرس العشرة وقوله أو جزء منه أي فيها اذا كان مركباً وذلك كالحيوان فانك لا تجد جزءاً تمام مشترك الا وهو نفس ذلك الحيوان أو جزء منه (قوله كالحيوان تمثيل لما تحقق فيه الامران مما (قوله كالجواهر) هذا هو الجنس العالي وقوله والجسم التام الخ اجزاء للحيوان وكان الاولى ان يزيد مطلق جسم قبل الجسم التام لان الاجناس مرتبة كما علت (قوله بل بعضه الخ) أي لم يتحقق فيه ضابط الجنس القريب فاذا اعتبر الانسان والفرس فلا يكون جنسهما الجوهر لعدم صدق الضابط عليه فلو قيل ما الانسان والفرس فلا يقال جوهر

(قوله والا فهو الفصل) داخل تحت الامرين أي والا يكن تمام المشترك بل منه (٢٥٣) أصل الاشتراك أولم يكن مشتركاً

آخر فهو الجنس والا فهو الفصل اما الاول فلأن جزء الماهية اذا كان تمام الجزء المشترك بينها وبين نوع آخر يكون مقولاً في جواب ماهو بحسب الشركة المحضة لانه اذا سئل عن الماهية وذلك النوع كان المطلوب تمام الماهية المشتركة بينهما وهو ذلك الجزء. واذا أفرد الماهية بالسؤال لم يصلح ذلك الجزء لأن يكون مقولاً في الجواب لأن المطلوب حينئذ هو تمام الماهية المحضة بالجزء والجزء لا يكون تمام الماهية المحضة اذ هو ما يتركب الشيء عنه وعن غيره فذلك الجزء انما يكون مقولاً في جواب ماهو بحسب الشركة فقط ولا نفي بالجنس الا هذا كالحیوان فانه كمال الجزء المشترك بين ماهية الانسان ونوع آخر كالفرس ملاحظاً اذا سئل عن الانسان والفرس بعلمهما كان الجواب الحيوان وان أفرد الانسان بالسؤال لم يصلح للجواب الحيوان لأن تمام ماهيته الحيوان الناطق لا الحيوان فقط ورسومه بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ماهو فقط الكلي مستدرك والمقول على كثيرين جنس للخصه ويخرج بالكثيرين الجزئي لانه مقول على واحد فيقال هذا زيد وقولنا مختلفين بالحقائق

تفسير تمام المشترك بما ذكره أولاً فلما لا بد منه قطعاً (قوله لانه مقول على واحد فيقال هذا زيد) أقول كون الجزئي الحقيقي مقولاً على واحد انما هو بحسب الظاهر واما بحسب الحقيقة فلجزئي الحقيقي لا يكون مقولاً ومحمولاً على شيء أصلاً بل يقال ويحمل عليه المفاهيم الكلية فهو مقول عليه لا مقول به وكيف لا وحمله على نفسه لا يتصور قطعاً اذ لا بد في الحمل الذي هو النسبة ان يكون بين امرين متباينين وحمله على غيره ايجاباً يمتنع ايضاً واما قولك هذا زيد فلا بد فيه من التأويل

بين الشئين الحاصرينهما فيكون ذكره اسطرادياً وليس التفسير الاول اسطرادياً لانه يان لفظ المأخوذ في المقدمة الاولى لدليل الانحصار والقول بانه يجوز الحمل على مجموع التفسيرين اذ لا يلزم من كون الشيء ضرورياً ان يكون مقصوداً أصلاً لجواز أن يكون موقوفاً عليه والمراد بقوله ما كنا فيه هو المقصود الاصل صرف عن الظاهر من غير ضرورة ويستلزم أن يكون تفرقات أطراف المسائل ومقدمات الدلائل كلها واقعة في الين (قوله لا يكون مقولاً ومحمولاً على شيء الى آخره) لأن مناط الحمل الاتحاد في الوجود وليس مناه أن وجوداً واحداً قائم بهما لامتناع قيام العرض الواحد بمحايين بل مناه أن الوجود لاحداً بالاصالة والاخر بالتبع بان يكون مترتفاً عنه ولا شك أن الجزئي هو الموجود اصالة والامور الكلية سواء كانت ذاتية أو عرضية مترتبة عنه على ما هو تحقيق التأخرين فالحكم باتحاد الامور الكلية مع الجزئي صحيح دون العكس فان وقع محمولاً كما في بعض الانسان زيد فهو محمول على العكس أو على التأويل فاندفع ما قيل انه يجوز أن يقال زيد انسان فليجز الانسان زيد لان الاتحاد من الجنبين فظهر انه لا يمكن حمله على الكلي وأما على الجزئي فلانه اما نفسه بحيث لا تافير بينهما أصلاً بالملاحظة والانتفاات على ما قال بعض المحققين انه اذا لوحظ شخص مرتين وقيل زيد زيد كان مغايراً بحسب الملاحظة والاعتبار قطعاً ويكنى هذا القدر من التباين في الحمل فلا يمكن تصور الحمل بينهما فضلاً عن امكانه وأما جزئياً آخر مغايرته ولو بالملاحظة والانتفاات فاحتمل وان كان يتحقق ظاهر الكنه في الحقيقة حكم بتصادق الاعتبارين على ذات واحدة فان معنى المثال المذكور أن زيداً المدرك أولاً هو زيد المدرك ثانياً والمقصود

الجزئي لا يفيد وأجيب بان قولهم الجزئي محمول أي بحسب الظاهر وفي الحقيقة المحمول كلي فقولك هذا زيد أي هذا مسمى زيد ومسمى كلي وان انحصر في الخارج في فرد

(قوله يخرج النوع) أي وكذا فصله وخاصة أي لأن مقولتيهما مساواتهما النوع لا للاتفاق والاختلاف وأما لم يخرجهما به لأن القيد الأخير وهو قوله في جواب مالم كان غرضاً للخواص والفصول مطلقاً أي سواء كانت للانواع أو للاجناس أسند اخراجهما إليه تسهيلاً (٢٥٤) على التعمق والحصول له تنبئت في ذهنه فبقى عليه المرض العام وهو خارج بقوله

يخرج النوع لانه مقول على كثيرين متفقين بالحقائق في جواب مالم هو ويجواب مالم يخرج الكليات البواتي أعني الخاصة والفصل والمرض العام * قال (وهو قريب ان كان الجواب عن الماهية وعن بعض ما يشاركها فيه عين الجواب عنها وعن كل ما يشاركها فيه كالحويان بالنسبة الى الانسان وبميدان كان الجواب عنها وعن بعض ما يشاركها فيه غير الجواب عنها وعن بعض آخر ويكون هناك جوابان ان كان بميدان مرتبة واحدة كالجسم النامي بالنسبة الى الانسان وثلاثة أجوبة ان كان بميدان مرتبتين كالجسم وأربع أجوبة ان كان بميدان ثلاث مراتب كالجوهر وعلى هذا القياس (أقول) القوم قد رتبوا الكليات

لأن هذا اشار الى الشخص المعين فلا يراد بذلك الشخص والافلا حمل من حيث المعنى كما عرفت بل يراد به مفهوم مسمى بزيد أو صاحب اسم زيد وهذا المفهوم كلي وان فرض انحصاره في شخص واحد فالمحمول أعني المقول على غيره لا يكون الأكلياً (قوله) وقولنا مختلفين بالحقائق يخرج النوع (أقول) ويخرج به أيضاً فصول الأنواع وخواصها لكن القيد الأخير أعني في جواب مالم يخرج الفصول والخواص مطلقاً فذلك أسند اخراجها إليه واما المرض العام فلا يخرج الا بالقيد الأخير (قوله القوم رتبوا الكليات) أقول لا يخفى عليك أن القواعد الكلية لا تنصع عند المبتدئ الا بالامثلة

منه تصادق الاعتارين عليه وكذا في قولك هذا الضاحك هذا الكتاب المقصود اجتماع الوصفين فيه ففي الحقيقة الجزئي مقول عليه للاعتارين ثم على القول بوجود الكلي الطبيعي في الخارج حقيقة كما هو رأي الاقدمين والوجود الواحد أتما قام بالأمور المتعددة من حيث الوحدة لامن حيث التمدد يصح حله على الكلي لاستوائهما في الوجود والأنعام من البعدين ولعل هذا مبني على ما نقل عن الفارابي والشيخ من محبة حمل الجزئي هذا ما عدي في هذا البحث التامض والله المأمم للصواب (قوله فلا يراد به ذلك الشخص) بحيث لا ينافره بوجه من الوجوه ولو بالاتفات (قال) وقولنا مختلفين بالحقائق يخرج النوع (أي مطلقاً لأن مقولته على كثيرين لا غافقهم في الحقيقة لا اختلافهم فتخرج الكليات الجنس بالقياس الى حصصها أيضاً فا قبل الجنس والمرض العام نوعان بالقياس الى حصصها ولا يخرجان بقوله مختلفين بالحقيقة توهم (قوله) ويخرج أيضاً فصول (أخره)

لأن مقولتيهما مساواتهما النوع لا للاتفاق والاختلاف ولذا لم يتعرض الشارح لخراجهما (قوله) مطلقاً) سواء كان للانواع أو للاجناس (قوله) أسند اخراجها إليه (تسهيلاً على التعمق) قوله فلا يخرج الى آخره (لكنه مقولاً على كثيرين لاجل اختلافهم حتى لو فرض اتفاقهم في الحقيقة لا يكون مرضاً عاماً بقى ان الجنس يصدق عليه حين كونه مقولاً على مختلفين انه مقول على متفقين أعني الجنس فلا بد من قيد الحيثية ليخرج عنه بهذا الاعتبار تقدير فانه من المزايا (قال القوم رتبوا الكليات) أي الكليات المحصورة كإينه بقوله فوضوا والتفسير بالكليات الطبيعية أو مروض الكليات العقلية هنا تفسير بالجهول (قوله) لا يخفى عليك الى آخره (لما لم يصرح في كتب

في جواب مالم لانه لا يقال في الجواب أصلاً (قوله) القوم قد رتبوا الخ) اعلم ان العلم عبارة عن الملصكات أو عن الادراكات التصويرية والتصديقية أو عن القواعد والضوابط الكلية ومعلوم ان الامور الكلية لا تنصع الا بالامثلة مثلاً قولك كل قاعل مرفوع قاعدة كلية لا تنصع الا بالمثل كقولك زيد قاعل في قام زيد وكذلك هنا الكليات الجنس والخص والمرض العام والنوع وهذه قاعدة كلية فتوضح قولك كحيوان وانسان وضاحك وماش وتطلق (قوله قد رتبوا) أي يبنوا ترتيبها اذ ترتيبها حاصل بطبعها وقوله حتى تياً أي لأجل ان يتيسر لهم التمثيل بها وقوله تسهيلاً علة لتسهيل أي وانما مثلوا لاجل التسهيل الخ لما علمت ان القواعد الكلية لا تنصع عند المتعلمين الا بالامثلة الجزئية فلذا ترى

كتب القوم مشحونة بالامثلة تسهيلاً على المبتدئ وأما هذا الفن سلخوا تلك الطريقة في فهم ومن جلته حتى مباحث تلك الكليات فاورود له أمثلة كما قلنا ومن جلته ترتيب الانواع والاجناس من العالي والسافل والمتوسط والمنفرد فنلوا لها بكليات مخصوصة مرتبة بعضها فوق بعض ترتيباً يبينه الشارح بقوله فوضوا الخ * ثم ان هذا الترتيب غير واجب

لجواز وجود ماهية ولها
جنس قريب وليس فوقه
جنس ولا تحته جنس
والجواز القلي صحيح
في هذا الفن وهو المسمى
بالجواز الامكاني وأما كون
هذا من الجواز الوقوعي
فلا اذ لم يقع هذا الامر
(قوله فوضوا الانسان
فيه) اشارة الى ان المراد
كليات مخصوصة لا مطلق
كليات الفن (قوله ثم
الجواهر) قضيتها ان لا جنس
فوق الجوهر وسأني آخر
العبارة بما عارضه في قوله
وعلى هذا القياس وسأني
هناك الجواب (قوله
والحيوان جنس) أي
قريب ولكن القصد
تحقيق الاول ولذلك اقتصر
في اللمة على ما يفيد ذلك
(قوله اذا انتش هذا)
أي اذا علمت هذا أي
تعدد تمام الجزء المشترك
وقوله على صحيفة الخطر
أراد بالخطر القلب مجازا
مرسلا لا ما يحمل فيه
والاضافة من اضافة المشبه
به الى المشبه (قوله فقول
الح) شروع في بحث آخر

حتى نبدأ لهم التمثيل بها تسبيلا على التعلل المبتيه فوضوا الانسان ثم الحيوان ثم الجسم التام ثم
الجسم المطلق ثم الجوهر فالانسان نوع كما عرفت والحيوان جنس له لانه تمام الماهية المشتركة
بين الانسان والفرس وكذلك الجسم التام جنس للانسان والنباتات لانه كمال الجزء المشترك
بين الانسان والنباتات حتى اذا سئل عنها بما هما كان الجواب الجسم التام وكذلك الجسم
المطلق جنس له لانه تمام الجزء المشترك بينه وبين الحجر مثلا وكذلك الجوهر جنس له لانه
تمام الماهية المشتركة بينه وبين العقل فقد ظهر انه يجوز أن يكون ماهية واحدة أجناس مختلفة
بعضها فوق بعض واذا انتش هذا على صحيفة الخطر فقول الجنس اما قريب أو بعيد لانه

الجزئية فلذلك تري كتب القوم مشحونة بالامثلة تسبيلا على التعلل المبتيه فاصحاب هذا الفن ذكروا
في مباحثه أمثلة جزئية تسبيلا فأوردوا في مباحث الكليات أمثلة من الكليات المخصوصة وفي
ترتيب الانواع والاجناس كليات مخصوصة مرتبة كما بينه (قوله فقول الجنس اما قريب أو بعيد)
أقول قد عرفت ان الجنس يجب ان يكون تمام المشترك بين الماهية وبين غيرها قاما ان يكون تمام
المشترك بالقياس الى كل ما يشارك الماهية فيه أولا والاول لا بد ان يكون جوابا عن الماهية وعن

القوم بالترتيب المذكور بقوله فوضوا الى آخره ولم يثل تلك الكليات المرتبة في موضع ازال قدس
سره الخلفاء بقوله لا يخفى عليك الى آخره وحاصله ان ايراد الامثلة لوضوح القواعد طريقة مسلوكة
بين العلماء فاصحاب هذا الفن ايضا سلكوا تلك الطريقة في فهم ومن جعلها مباحث الكليات
فأوردوا لها أمثلة ومن جعلها ترتيب الانواع والاجناس من المالى والسافل والمتوسط والفرد
فقلوا لها بكليات مخصوصة مرتبة بعضها فوق بعض ترتيبا بينه الشارح بقوله فوضوا الى آخره
فالترتيب الضمني الذي راعوه في تلك الكليات المخصوصة لتمثيل الانواع والاجناس المرتبة هو
المراد بقوله رتبوا الكليات حتى تبدأ لهم التمثيل لا التصريح بالترتيب المذكور والتمثيل بها مجتمعة
مرتبة والفرض من ذلك تسهيل فهم تلك الانواع والاجناس على المبتيه كما ان المقصود من
تمثيلات جميع مباحث هذا الفن بل جميع الفنون ذلك وما قبل ان الترتيب بين تلك الكليات
ليس بوضع القوم بل هو حاصل بين طبائرها فليس بشيء لان كون الانسان تمام ماهية افراده
وكون الحيوان جزءا وتام المشترك بين انواعه وكذا ما فوفه موقوف على الاطلاق على ذاتيات
الخطائق وعلى ترتيبها في التقوم وذلك متندر فهو مجرد اعتبار للتمثيل (قوله ان القواعد الكلية
الح) وصف القواعد بالكلية والامثلة بالجزئية للتنبيه على علة عدم امتثالها لاجلها فان النفس
لا تلتزم بالمحسوسات في بدء الفطرة تفعل الكلبي في ضمن الجزئي اسهل لها من تفعل اصالة (قوله
فاصحاب الى آخره) تفريع الحكم الجزئي على الكلبي وكذا قوله فأوردوا الح (قوله كما بينه بقوله
فوضوا الى آخره) متعلق بقوله مرتبة (قال اذا انتش الى آخره) أي اذا علمت تعدد تمام المشترك
فاعلم انحصار الجنس في القسمين فانه موقوف على ذلك (قوله بالقياس الى كل ما يشاركها فيه الح)
كلمة ما سواء كانت موصولة أو موصوفة تشتمل جميع المشاركات وكل واحد منها اما اذا كانت
موصوفة فظاهر لان المجموع من حيث انه مجموع ايضا ما يشاركها فيه كما ان كل واحد كذلك وأما اذا
كانت موصولة فلا بد ان يرد بها الجميع بوصف الاجتماع بل أهم من أن تكون مجتمعة أو منفردة

ان كان الجواب عن الماهية وعن بعض ما يشاركها في ذلك الجنس عين الجواب عنها وعن جميع مشاركتها فيه فهو القريب كالحيوان فانه جواب عن السؤال عن الانسان والفرس بما هما وهو الجواب بعينه عنه وعن جميع الانواع المشتركة للانسان في الحيوانية وان كان الجواب عن الماهية وعن بعض مشاركتها في ذلك الجنس غير الجواب عنها وعن بعض الآخر فهو البعد كالجسم التام فان النباتات والحيوانات تشارك الانسان فيه وهو الجواب عنه وعن المشاركات النباتية للمشاركات الحيوانية الحيوان ويكون هناك جوابان ان كان الجنس يبدأ بمرتبة واحدة كالجسم التام بالنسبة الى الانسان فان الحيوان جواب وهو جواب آخر وثلاث اجوبة ان كان بعيداً بمرتبتين كالجسم المطلق بالقياس اليه فان الحيوان والجسم التام جوابان وهو جواب ثالث وأربعة اجوبة ان كان بعيداً

(قوله فهو القريب كالحيوان) قلت
الحيوان جزء الانسان وهو مقدم على الانسان لان الجزء مقدم على الكل وقضية الحمل آتية متأخر عنه لان الحمل صفة له والصفة متأخرة عن الموصوف وأجيب بأن الحيوان يعتبر تارة بقيد انضمام الناطقية له وهو النوع وتارة يلاحظ من حيث آتية جزء وتارة يلاحظ قطع النظر عما ذكر فلتوافع محمولا هو الحيوان المطلق (قوله لا المشاركات الحيوانية)

اي ولا يكون الجواب عن الانسان والفرس بالجسم التام لانه ليس تمام المشترك وهو الجواب أى لانه تمام المشترك

جميع مشاركتها فيه فيكون الجواب عن الماهية وعن بعض مشاركتها فيه هو الجواب عنها وعن جميع مشاركتها فيه وهذا يسمى جنساً قريباً والثاني أعني مالا يكون تمام المشترك الا بالقياس الى بعض ما يشاركها فيه يقع جوابا عن الماهية وعن بعض مشاركتها فيه دون بعض آخر فيكون الجواب عن الماهية وعن بعض ما يشاركها فيه غير الجواب عنها وعن البعض الآخر وهذا يسمى جنساً بعيداً والضابط في معرفة مراتب البعد أن يتعدد الاجوبة الشاملة لجميع المشاركات ويتقص منه واحداً فابقي فهو مرتبة البعد واعلم أن الجسم التام جنس بعيد للانسان بمرتبة واحدة وجنس قريب للحيوان فانه نوع اضافي مركب من الجنس القريب الذي هو الجسم التام ومن فصلة الذي هو الحساس المتحرك بالارادة وان الجسم المطلق جنس للانسان بعيد بمرتبتين وللحيوان بمرتبة واحدة وجنس قريب للجسم التام وان الجوهر جنس للانسان بعيد بثلاث مراتب وللحيوان بمرتبتين وللجسم التام بمرتبة واحدة وجنس قريب للجسم كل ذلك ظاهر بالتأمل الصادق واعلم أيضاً أن ترتيب الاجناس ملائجه بل يجوز أن تترك ماهية من جنس قريب لا يكون فوقه

وكذا الحال في لفظ الجميع فلذا سوي قدس سره بين العبارتين فقال أولاً كل ما يشاركها كما في المتن وثانياً جميع ما يشاركها كما في الشرح فالفرق بين العبارتين والقض بالجسم التام على تقدير ارادة الجميع توهم ولا حاجة في دفعه الى حل البعض على العموم (قوله وعن جميع ما يشاركها فيه) مجتمعة أو متفرقة (قوله وهذا يسمى جنساً قريباً) لم يكتفوا في الجنس القريب بان يكون تمام المشترك بالنسبة الى كل ما يشاركها فيه او بان يكون جوابا عن الماهية وعن كل ما يشاركها فيه ليظهر وجه القرب فانه بعدم توسط جنس آخر بينه وبين الماهية وذلك انما يظهر بعدم تعدد الجواب (قوله وهذا يسمى جنساً بعيداً الخ) لتوسط جنس آخر وذلك لان الجوابين لا يكونان في مرتبة واحدة اذ لا يمكن أن يكون للماهية تمام مشترك في مرتبة واحدة فلا بد بينهما من الترتيب (قوله والضابط الخ) يريد أن تعدد الاجوبة معلول البعد كما فصله الشارح بقوله ويكون هناك جوابان الخ والعلم بالمعلول يوجب العلم بالعلة (قوله واعلم الخ) يريد أن القريب والبعيد ليسا قسمين متباينين بل مختلفين بالاعتبار (قوله وكل ذلك ظاهر بالتأمل الصادق) في كون كل منهما تمام المشترك بالنسبة الى بعض ما يشاركها فيه وبعض تمام المشترك بالنسبة الى بعض آخر (قوله واعلم أيضاً الخ) يعني لا توهم من تصور الشارح القريب والبعيد في الاجناس المترتبة ومن كون القرب والبعيد من الاضافات

بثلاث مراتب كالجموم فان الحيوان والجسم النامي والجسم المطلق أجوبة ثلاثة وهو جوابا رباع وعلى هذا القياس فكلما زيد البد يزد عدد الاجوبة ويكون عدد الاجوبة زائدا على عدد مراتب البد الواحد لان الجنس القرب جواب ولكل مرتبة من مراتب البد جواب آخر * قال (وان لم يكن تمام المشترك بينها وبين نوع آخر فلا بد اما أن لا يكون مشتركا بين الماهية وبين نوع آخر أصلا كالناطق بالنسبة الى الانسان أو يكون بضا من تمام المشترك مساويا له كالحاسس والا لكان مشتركا بين الماهية وبين نوع آخر ولا يجوز ان يكون تمام المشترك بالنسبة الى ذلك النوع لان القدر خلافه بل بعضه ولا يتسلل بل ينتهي الى ما يساويه فيكون فصل جنس وكيفما كان يميز الماهية عن مشاركيها في جنس أو في وجود فكان فصلا)

جنس ولا تحته جنس كما سيأتي عن قرب هذه المعاني مفصلة

انه لا يتحقق القرب بدون البعد فيكون ترتيب الاجناس واجبا (قوله ولا تحته جنس) بان يكون تحته نوع فيكون جنسا قريبا لكونه جوابا عن كل المشاركات له ومفردا فا قيل ان قوله من جنس قريب ممن عن قوله ولا تحته جنس توهم (قال هذا بيان للشق الثاني الى آخره) أي اثبات لحكم الشق الثاني من الترديد الذي اعتبره المصنف وترك التصريح به للاختصار اعتيادا على دلالة الشرطين الدائرين بين النفي والاثبات عليه أي الحكم عليه لكونه فصلا بالدليل بقوله وهو راجع الى الشق الثاني بناء على حذف المضاف منه وقوله وذلك اشارة الى البيان (قال اما أن لا يكون الخ) أي لا يكون ذاتيا لنوع آخر وذلك بان لا يوجد في نوع آخر أو يوجد ويكون عرضيا له أو جزأ غير محمول عليه فانه في مقابلة كونه ذاتيا مشتركا بين الماهية وبين نوع آخر ليكون جنسا في جميع هذه الاحتمالات يكون ممزا للماهية اما على الاول فظاهر وأما على الثاني والثالث فلانه اذا اعتبر ذلك النوع باعتبار ذاته مع قطع النظر عن الموارض ومع قطع النظر عن تركبه من الاجزاء الغير المحمولة يكون ممزا لها عنه لعدم وجوده فيها بهذا الاعتبار ولا خفاء في أنه لا يجب في الفصلة التمييز عن جميع المشاركات فصلا عن التمييز بجميع الاعتبارات فاندفع ما قال قدس سره في حاشية المطالع من أن مجرد الثاني غير مميز للماهية لوجوده فيها يابها من الماهيات ولو بالعرض وان اعتبر بوصف كونه ذاتيا فهو بهذه الحيثية خارج عن الماهيات فلا يكون فصلا لها وكذا اندفع ما قيل أن الماهية اذا كانت من الامور الشاملة لجميع الاشياء الفعنية والخارجية الحقيقية والمقدرة لا يكون جزؤها المنخص بها ممزا لها عن غيرها أصلا لشموله للجميع كالماهية لانه على تقدير تسليم جواز الجزء لها لابتداءه على جواز تركب الماهية من أمرين متساويين يكون ممزا لها عن سائر المفهومات من حيث ذاتها وان لم يكن ممزا لها عنه من حيث اعتبار صدقها واندفع الاشكال أيضا بان المفهومات العرضية المنخصة بها ليست عرضا عاما لعدم شمولها لماهية أخرى ولا خاصة لعدم التميز لها عن شيء تمزا عرضيا فلا يصح حصر الخارج في القسمين ولا القول بان الخاصة مقولة في جواب أي شيء هو في مرضه (قال مساويا له) اما احتيج الى اثبات المساواة اذ على سائر التدبريات لا يكون فصلا لان البيان لا يفيده تميز الماهية والاخص يكون ممزا لبعض أفراد الماهية عما لا يوجد فيه للماهية والعام يجوز أن يكون ذاتيا لجميع المفهومات فلا يفيده للماهية تمزا

(قوله كالجموم) أي المطلق لا الجرد ولا الفرد لاجل ان يكون جوابا عن الانسان والعقل (قوله وعلى هذا القياس) أي لاجل هذا القياس وفيه انه لا شيء فوق الجموم كما مر الا ان يقال ان هذا على سبيل الفرض والتقدير (قوله فكل ما يزيد البعد) الصابط في معرفة البعدان تنبهر عدد الاجوبة الشاملة لجميع المشاركات وتنقص منها جوابا واحدا فابقي فهو مرتبة البد فالجسم المطلق جوابا ثالث فتقص منها واحدا فيكون مراتب بعده من الانسان مرتبتين والاجوبة ثلاثة ولذا قال الشارح ويكون عدد الاجوبة زائدا الخ

(قوله يكون فصلا) أي أنه يلزم من عدم كونه تمام المشترك أن يكون فصلا (قوله وذلك) أي بيان كونه يلزم من كونه غير تمام المشترك أن يكون فصلا (قوله على ذلك التقدير) وهو كونه يلزم مما تقدم ما ذكر (قوله أما أن لا يكون مشتركا الخ) كالناطق وقوله وبين نوع آخر وذلك (٢٥٨) كالفرس والحمار ونحوهما من أفراد أنواع الحيوان أو كان من أفراد الجسم الثامي

(أقول) هذا بيان للشق الثاني من التزديد وهو أن جزء الماهية إن لم يكن تمام الجزء المشترك بينها وبين نوع آخر يكون فصلا وذلك لأن أحد الأمرين لازم على ذلك التقدير وهو أن ذلك الجزء إما أن لا يكون مشتركا أصلا بين الماهية ونوع آخر أو يكون بعضا من تمام المشترك مساويا له وأيا ما كان يكون فصلا إما لزوم أحد الأمرين فلأن الجزء إن لم يكن تمام المشترك فالما أن لا يكون مشتركا أصلا كالناطق وهو الأمر الأول أو يكون مشتركا ولا يكون تمام المشترك بل بعضه وهو الأمر الثاني فذلك البعض إما أن يكون مباينا لتمام المشترك أو أخص منه أو أعم منه أو مساويا له لا جائز أن يكون مباينا له لأن الكلام في الأجزاء المحمولة ومن المحال أن يكون المحمول على الشيء مباينا له

أصلا (قال فما أن لا يكون مشتركا) أي ذاتيا مشتركا لأن الكلام في الجزء المحمول وهو شامل للإحتمالات الثلاثة التي مرّت وكذا قوله أو يكون مشتركا معناه أو يكون ذاتيا مشتركا (قال أما أن يكون مباينا إلى آخره) هذه النسب معلومة للتعلم مكررة مما سبق في بيان قيود التعريفات المذكورة سابقا فلا يريد ما قيل الأنسب تأخير انحصار الكلّي في الحسنة عن مبحث النسب والمراد النسب الأربع من حيث الصدق في نفس الأمر فالما المتعتر في المفردات لا من حيث المفهوم فالما لا تكون بين الكليات إلا بالعموم المطلق أو من وجهه ولا من حيث الوجود فالما في القضايا (قال في الأجزاء المحمولة) أي على الماهية فلا بد أن يكون البعض وتمام المشترك محمولين على الماهية والأمر الصادقة على شيء واحد متصادقة (قال مباينا له) أي مباينة كلية لاهتا المتبادر عند الإطلاق ولاها انفاية للحمل دون الجزئية ولذا جوزوا تركب الماهية عن الجنس والفصل اللذين بينهما عموم وخصوص من وجه كالحيوان والناطق عند البعض (قال لوجود الأعم بدون الأخص) ليس المراد منه الوجود في الخارج إذ لا يجب وجود الماهية في الخارج فصلا عن أجزائها ولا الصدق لأنه لا يستلزم وجود الكل بدون الجزء بل صدقه بدونه بل الوجود في الذهن وتصوره أي لجواز تصور الأعم بدون الأخص أي لا يكون الأخص معه فيلزم جواز وجود الكل في الذهن بدون الجزء وإنه محال بالبداهة وقد نص عليه الشيخ في الإشارات حيث قال جميع مقومات الماهية داخلة مع الماهية في التصور وإن لم يحظر بالبال مفصلة وهذا الوجه يجري في نفي المباينة أيضاً كما لا يخفى إلا أن ما ذكره أظهر وبما ذكرنا ظهر لك قائدة اعتباره قدس سره قيد الجواز حيث قال والجواز وجود تمام المشترك الخ لأن اللازم من كونه أخص هو جواز تصور الأعم بدونه لا تصوره بالفعل ومن لم يقبّه لهذه الدققة قال المراد بقوله ولا أخص لا جائز أن يكون أخص فيلزم من جواز كونه أخص جواز وجود الكل بدون الجزء لا وجود الكل ثم أشكل عليه في قوله ولا أعم الخ لأن جواز كونه أعم لا يستلزم وجوده في نوع آخر بل جواز وجوده صرف العبارة إلى اعتبار مقدمة أخرى وهي أنه لو كان جائزا لما لزم من فرض وقوعه محال لكنه يلزم من وقوعه التسلسل

كالشجر أو كان من أفراد مطلق جسم كالخمر أو كان من أفراد مطلق الجوهر كالقول (قوله) أما أن لا يكون مشتركا (الخ) هذه دعوى أولى وقوله وإيا كان الخ دعوى ثانية وأقام الناصر لكل واحد دليل (قوله مساويا له) أي لتمام المشترك وذلك كحساس فقه بعض من الحيوان وهو مساو له في الوجود فقي وجد الأول وجد الثاني وبالعكس (قوله إن لم يكن تمام المشترك) نفي هذا صادق بصورتين لأن الكلام المقيد بقيد إذا دخل عليه ناف كان صادقا بصورتين وذلك من جهة أن الثاني إما منصب على القيد أو على المقيد وحينئذ يفني القيد لانتفاء المقيد (قوله فما أن لا يكون مشتركا أصلا) أي بالاشتراك العام ولا التامس وذلك كالناطق (قوله بل بعضه) وذلك كحساس (قوله أو أعم أو أخص الخ) نفي العموم

والخصوص الوجهي إذ حينئذ لا يقال أعم منه ولا أخص وأجيب بأن قوله ولا أخص صادق بالخصوص المطلق ولا الوجهي ولك ادخاله في قوله ولا أعم أي عموما مطلقا أو من جهة (قوله في الأجزاء المحمولة) أي المحمولة على تمام المشترك (قوله مباينا له) أي مباينة كلية والا فاللذان بينهما عموم وخصوص مطلق أو من وجه متباينان لكن تبانيا جزئيا

(قوله ولا أخس لوجود) أي لزوم كون الكل أمم وهو باطل بالضرورة (قوله لأن بعض تمام المشترك بين الماهية الخ) وذلك كالحساس فانه لو فرض انه أمم من الحيوان لكان موجوداني الشجر مثلاً تحقيقاً لمعنى الصوم فيكون الحساس مشتركاً بين الانسان والشجر الذي بإزاء تمام المشترك أعني الشجر مقابل للحيوان لأن الحساس موجود في الحيوان والشجر والفرض أن الشجر مباين للحيوان بقوله بإزاء أي بمقابلة تمام المشترك أي أنه مباين له (قوله فاما أن يكون تمام الخ) أي فاما أن يقال أن الحساس تمام المشترك بين الانسان والشجر أولاً الاول محال لأن الجزء ليس (٢٥٩) تمام المشترك بين الماهية ونوع ما

والمراد بالجزء الحسية وإذا بطل الاول والحال أن الحسية موجودة في الانسان والشجر *
والشجر مباين للحيوان
لزم أن يكون هناك تمام مشترك آخر بين الانسان والشجر والحسية بعض هذا التمام قالنا أنه لا تمام مشترك بينه وبين الفرس والحمار هو حيوان وبينه وبين المشترك تمام مشترك آخر والحسية بعض

هذا الآخر وبعض الاول أيضاً ثم قول لا جائز أن يكون الحساس أمم من تمام المشترك الذي بين الانسان والشجر إذ لو كان أمم لوجد في نوع آخر غير الشجر كالحجر تحقيقاً لمعنى الصوم والفرض أن الحجر مباين لتتمام

ولا أخس لوجود الأمم بدون الاخص فيلزم وجود الكل بدون الجزء وأنه محال ولا أمم لأن بعض تمام المشترك بين الماهية وبين نوع آخر لو كان أمم من تمام المشترك لكان موجوداً في نوع آخر بدون تمام المشترك تحقيقاً لمعنى الصوم فيكون مشتركاً بين الماهية وذلك النوع الذي هو بإزاء تمام المشترك لوجوده فيها فاما أن يكون تمام المشترك بينهما وهو محال لأن المقداران الجزء ليس تمام المشترك بين الماهية ونوع ما من الاواع واما أن لا يكون تمام المشترك بل بعضاً منه فيكون الماهية تماماً مشتركاً أحدهما تمام المشترك بين الماهية وبين النوع الذي هو بإزائها والثاني تمام المشترك (قوله ولا أخس) أقول أي لا أخس مطلقاً ولا من وجه والالفاظ حينئذ وجود تمام المشترك الذي هو الكل بدون جزءه الذي هو أخس منه مطلقاً أو من وجه وإذا لم يكن أخس من وجه لم يكن أمم من وجه أيضاً وذلك أن قول ولا أخس أي مطلقاً ونجمل ولا أمم متشابه لا للامم مطلقاً ومن وجه أيضاً والحاصل أن الاخض من وجه له خصوص باعتبار وعموم باعتبار فان شئت لاحظت خصوصه وأدرجته فيها لزم من الاخض مطلقاً وهو جواز وجود الكل بدون الجزء وان شئت اعتبرت عمومته وجعلته مشاركاً للاعم مطلقاً فيها لزمه من وجوده بدون تمام المشترك

فتوسع دائرة البحث لانه انما يتم اذا ثبت انه يلزم من فرض وقوعه بالنظر الى ذاته المحال ولم لا يجوز أن يكون بالنظر الى امتناعه بالغير وقال في بيان لزوم وجود الكل بدون الجزء انه اذا صدق الكل ولم يصدق الجزء فقد وجد الكل بوجود الجزئي دون الجزء وهو مستحيل أو أن المراد بوجود الكل بدون الجزء صدق الكل بدون الجزء المحمول عليه إذ الكلام في الاجزاء المحمولة وهو محال إذ لا معنى لصدق الكل الا صدق كل جزء محمول له وأنت خير بان هذين الوجهين مع عدم تأنيتهما على ما بينه بعض المتصدين لجمع مباحث تمام المشترك بعيد عن العبارة بحيث لا يرضى به الطبع السليم (قوله ولا أخس) مطلقاً ولا من وجه كما هو الظاهر من المطلق الاخض (قوله لم يكن أمم من وجه) لتلازم الصوم من وجه مع الخصوص من وجه (قوله أي مطلقاً) بناء على له المتبادر من الاطلاق (قوله ونجمل ولا أمم الخ) ليطلق جميع النسب التي سوى المساواة (قوله والحاصل الخ) يعني أحد التبيينين لازم في اثبات المساواة وليس مقصوده قدس سره انه لا يجوز

المشترك بين الانسان والشجر ولا جائز أن يكون الحساس تمام المشترك بين الانسان والحجر إذ هو خلاف الفرض فحين أن يكون بعض تمام المشترك بين الانسان والحجر فيقتضي أن يكون هناك تمام مشترك بين الانسان والحجر والحسية بعض من هذا التمام الثالث وهكذا فاما أن يستمر الحال بان يكون كل تمام مشترك الحسية أمم منه أولاً يستمر بان تنتهي تلك التمامات الى كون الحساس ليس أمم منها بل مساو لها فان كان الاول فباطل لانه يلزم عليه أن الماهية لها تمامات مشتركة لا نهاية لها وهذا مؤد الى كون الماهية لا تنفصل والفرض انها متصلة وإن كان الثاني فهو المطلوب لانه مؤد الى تميز الماهية (قوله وبين النوع الذي بإزائها) وهو الفرس كما مثلاً

بينها وبين النوع الثاني الذي هو بإزاء تمام المشترك الاول وحينئذ لو كان بعض تمام المشترك بين الماهية والنوع الثاني أهم منه لكان موجوداً في نوع آخر بدون تمام المشترك الثاني فيكون مشتركا بين الماهية وذلك النوع الثالث الذي هو بإزاء تمام المشترك الثاني وليس تمام المشترك بينهما بل بضه (قوله لكان موجوداً في نوع آخر بدون تمام المشترك تحقيقاً لمعنى العموم) أقول قيل عليه تحقيق معنى العموم لا يتوقف على أن لا يكون تمام المشترك موجوداً في النوع الآخر الذي هو بإزاءه ليجوز أن يكون تمام المشترك موجوداً أيضاً في هذا النوع ويكون بعض تمام المشترك أهم منه لصدقه على تمام المشترك وعلى هذا النوع فيكون له فردان وأما تمام المشترك فلا يصدق على نفسه اذ لا يكون الشيء فرداً لنفسه بل يصدق على هذا النوع فيكون له فرد واحد فيكون أخص وأجيب

الجمع بينهما على ما فهم (قوله لكان موجوداً في نوع آخر) وما قيل الاعمية لا تقتضي إلا أن يكون موجوداً في نوع آخر بالاطلاق العام فيجوز أن لا يكون ذلك النوع موجوداً في وقت وجود بعض تمام المشترك فإذا وجد هذا النوع وجد تمام مشترك يكون ذلك البعض أهم منه أيضاً على الوجه المذكور وهكذا فاللازم أن تكون الماهية مركبة من تمام مشتركات لا تنهى عند حد فلا تكون مركبة من الاجزاء الغير المتشابهة بالفعل ففهم لانه يستلزم ازدياد ذاتيات الماهية عند وجود الانواع وهذا أخص من كون الاجزاء غير متشابهة بالفعل (قوله في النوع الذي هو بإزائه) أي يوجد فيه البعض بدون تمام المشترك (قوله موجوداً أيضاً في هذا النوع) فلا يتحقق نوع بإزاء تمام المشترك أصلاً وليس المراد أنه يجوز أن يكون تمام المشترك موجوداً في هذا النوع الذي فرض كونه بإزاء تمام المشترك فانه محال لكونه فرض التافين قاذفهم ما قيل ان تحقيق العموم لا يتوقف على اعتبار جواز وجود تمام المشترك في النوع الثاني بل يكفيه وجوده في النوع الذي بإزاء الماهية فانه يتحقق لبعض فردان تمام المشترك والنوع الذي بإزاء الماهية وتام المشترك ليس له الا فرد واحد وهو النوع (قوله لصدقه على تمام المشترك) لفرض عموم (قوله وعلى هذا النوع) لصدق تمام المشترك عليه وصدق الخاص على شيء يستلزم صدق العام عليه (قوله فيكون له) أي لبعض تمام المشترك فردان ليسكون صدقه الكلي على جزئياته لاصدق أحد المتساويين على الآخر وأما احتياج الى اعتبار الفردية لان العموم والخصوص مرجعها الى الموجبة الكلية والسالبة الجزئية فلا بد من صدق أحدهما على كل أفراد الآخر وعدم صدق الآخر على بعض أفرادها قاذفهم ما قيل يكفي في ثبات الاعمية صدقه على تمام المشترك وعدم صدق تمام المشترك على نفسه ولا احتياج في ثبات الفرد لاحتياجها والفردين للآخر (قوله فيكون له فردان) أي البعض من حيث أنه بعض مشترك فلا يرد ان له فرداً ثالثاً وهو الماهية لان ذلك الفرد من حيث أنه ذاتي لها لامن حيث الاشتراك وقس على ذلك قوله فيكون له فرد (قوله فلا يصدق على نفسه) أي صدق الكلي على الجزئي فلا يرد ان عدم الفردية لا يقتضي عدم الصدق لان أحد المتساويين ليس بفرد للآخر (قوله اذ لا يكون الشيء) أي الشيء الذي اذا لوحظ ذاته من غير اعتبار خصوصية لا يكون فرداً لنفسه لان الفردية تستدعي الخصوصية فلا يرد مثل قولنا المفهوم مفهوم ولا يحتاج في دفعه الى ان المراد لا يلزم ان يكون فرداً لنفسه ولا ان تنفي الفردية وتنفي الصدق متساويان في الجلاء والحفاء فلا يناسب الاستدلال باحدهما

(قوله وبين النوع الثاني) وهو الشجر الذي بإزاء تمام المشترك الاول أي مبين له (قوله وحينئذ لو كان بعض الخ) وهو الخاص أي وحين اذ كان تمام المشترك المبين هو تمام المشترك بين الماهية والشجر لو كان الخاص أهم من تمام المشترك الثاني (قوله لكان موجوداً في نوع آخر كالشجر تحقيقاً لمعنى العموم بدون تمام المشترك المبين أي المفروض بين الانسان والشجر) قوله وذلك النوع الثالث (وهو الحجر الذي بإزاء تمام المشترك الثاني أي المقابل له وهو الذي بين الانسان والحجر مبين لتام المشترك بين الانسان والشجر) قوله (وليس هو) أي ذلك البعض وهو الخاص تمام المشترك بينهما أي بين الانسان والحجر فيحصل تمام مشترك ثالث بين الانسان والحجر

وأجيب بما قرر الكلام هكذا جزء المساهية اما ان يكون تمام المشترك بينها وبين نوع ما من
 الانواع المبينة لها أولا والاوول هو الجنس والثاني اما أن لا يكون مشتركا أصلا بينها وبين نوع
 آخر مابين لها فيكون فصلا للماهية بمزاها عن جميع المايئات واما أن يكون مشتركا بينها وبين
 نوع آخر مابين لها وحينئذ لا يجوز أن يكون تمام المشترك بينهما لانه خلاف المقدر بل لابد أن
 يكون بعضاً من تمام المشترك بينهما فهناك تمام المشترك هو بعضه وجزءه فهذا البعض اما ان لا يكون
 مشتركا بين تمام المشترك وبين نوع ما مابين له أو يكون مشتركا فالاول يكون بمزاً لتمام المشترك
 عن جميع الماهيات المبينة له فيكون فصلا لجنس الماهية الذي هو تمام المشترك فيكون فصلا للماهية
 في الجملة والثاني أعني ما يكون مشتركا بين تمام المشترك وبين نوع ما مابين له لا يجوز أن يكون تمام
 المشترك بين الماهية وذلك النوع المابين لتمام المشترك والا لكان جنساً داخلاً في القسم الاول لان
 ذلك النوع مابين للماهية أيضا فلا بد أن يكون بعضاً من تمام المشترك بينهما فهناك تمام مشترك ثان
 ولا يجوز أن يكون هو تمام المشترك الاول لان هذا النوع الذي هو بزاء تمام المشترك مابين له
 فلو وجد فيه لكان محمولا عليه لان الكلام في الاجزاء المحمولة فلا يكون مابين له فاندفع بذلك
 كون تمام المشترك الثاني مبني هو تمام المشترك الاول لكن اذا قبل أن بعض تمام المشترك الذي

على الآخر واما ما قيل النبي لابد ان يكون صادقا على نفسه اذا اعتبر مغايرة باعتباره فقام المشترك
 يصدق على نفسه اذا اعتبر بين جملة موضوعا ومحمولا مغايرة بالاعتبار غايته انه لا فائدة في هذا الحل
 ثم انه لو صح ما ذكره يلزم ان يكون كل واحد من المتساويين أعم من الآخر من وجه وكذا
 الاخص مطلقا لصدق على الاعم وهو لا يصدق على نفسه وانه لا يصح الانتهاء الى بعض تمام مشترك
 مساو لان ذلك البعض المنتهي اليه صادق على تمام المشترك وهو ليس صادقا على نفسه والحل ان
 قوله ان تمام المشترك لا يصدق على نفسه ان أراد انه لا يصدق بالحل الطبيعي بدون اعتبار التغاير
 فلم لان الحل يستدعي الاتينية لكنه غير نافع لانه يصدق على نفسه مع اعتبار التغاير وان أراد
 انه لا يصدق على نفسه بالحل المتعارف فهو غير مسلم فانه اذا أريد بالحيوان الافراد وقيل الحيوان
 حيوان لا شك في صحة هذا الحل فاقوام ناشئة من عدم الفرق بين الصدق والفردية وبينهما بون
 بيد فان الصدق يقتضي الاعتماد في الوجود والفردية تقتضي اعتبار خصوصية زائدها بصير حزياً
 للمحمول ومدار النسب الاربع على الفردية دون مجرد الصدق فان مفهومي المتساويين متصادقان
 ولا يلزم ان يكون أحدهما فردا للآخر ولعمري ان مفارقة التأمل أكثر من ان يحصي (قوله
 وأجيب الخ) خلاصة الجواب حنف النسب وتقييد النوع بالمبينة ومدار الدفع على اعتبار المبينة
 فيجوز ان يكون جوابا بالتفسير وان يكون بالتحوير (قوله اما ان لا يكون مشتركا أصلا) أي ذاتيا
 مشتركا كما عرفت (قوله عن جميع المايئات) نظرا الى ذاتها كما عرفت (قوله في الجملة) أي عن
 بعض المشاركات لان مشاركات الجنس بعض مشاركات الماهية (قوله لان ذلك النوع مابين للماهية
 أيضا) لان مابين تمام المشترك مابين لها فلو كان ذلك البعض تمام المشترك بين تمام المشترك وبين نوع
 مابين لها لصدق عليه انه تمام المشترك بين الماهية وبين نوع مابين لها فيكون جنساً داخلاً في القسم
 الاول وهو خلاف المفروض (قوله لكن الى آخره) استدراك لدفع توهم غامضة الاستدلال

كلامنا فيه اما أن يكون مشتركا بين تمام المشترك الثاني وبين نوع ما مبين له أولا قالاني يكون فصلا للجنس الذي هو تمام المشترك الثاني والاول اما أن يكون تمام للمشارك بين الماهيتين هذا النوع الذي هو بزاء تمام المشترك الثاني وهو خلاف المفروض كما هرفت واما أن يكون بضاً من تمام المشترك فهناك تمام مشترك ثالث اجه أن يقال لم لا يجوز أن يكون هذا الثالث بينه هو الاول بان يكون بزاء الماهية نوعان متباينان ومباينان للماهية أيضا بإشارتها كل منهما في تمام المشترك بين الماهية وذلك النوع ولا يوجد ذلك أي تمام المشترك المذكور في النوع الآخر ويكون الجزء الذي هو بض تمام المشترك موجوداً في كل نوع من النوعين وأعم من كل واحد من تمام المشترك فلا يكون فصلاً للجنس وهذا الاعتراض مما لا مدفع له الا اذا ثبت أنه لا يجوز أن يكون لماهية واحدة

الثاني من قوله قان دفع بذلك الخ (قوله أجه ان يقال الخ) جواب لقوله اذا قيل (قوله بان يكون الخ) مثلاً بزاء الانسان الفرس والشجر ويشارك الفرس الانسان في تمام مشترك هو الحيوان ويشارك الشجر له في تمام مشترك هو الجسم النامي المنتصب القائمة ولا يوجد الحيوان في الشجر ولا الجسم النامي المنتصب القائمة في الفرس والجزء أعني النامي أعم من الحيوان لوجوده في الشجر المبين له (قوله بزاء الماهية) أي اعتبر اشتراكه في الثاني بالقياس اليه فلا يلزم استدراك قوله متباينان للماهية (قوله متباينان) ليكون لكل منهما تمام مشترك مبين للآخر كما هو المفروض اذ صدق أحدهما على الآخر يستلزم صدق تمام مشترك عليه (قوله متباينان للماهية) ليكون تمام المشترك بين الماهية وبين كل واحد منهما جنساً اذ لا بد للجنس أن يكون نقولاً على نوعين متصلين متبذين بضمين متباينين (قوله فلا يكون فصلاً للجنس) لعدم المساواة (قوله مما لا مدفع له الخ) أي عن الدليل المذكور من غير تغيير وهذا الحصر ادعائي للتنبيه على قوة الاعتراض فلا يرد من أين علم انحصار الدفع في الثبوت المذكور قال الفاضل القوشجي يمكن دفع الاعتراض من غير بناء الى تلك القاعدة بان يقال هذا الجزء الذي هو بض تمام المشترك يكون مشتركاً بين الماهية وكلا النوعين المذكورين فاما أن يكون تمام المشترك بين تلك الانواع الثلاثة أو بعضه لا سبيل الى الاول لانه خلاف المقدور ولا الى الثاني لانه يلزم أن يكون هناك تمام مشترك ثالث بين تلك الماهية وذاك النوعين المذكورين ويكون ذلك الجزء المذكور بعضاً منه ويتقل الكلام اليه فيلزم أن يكون هناك تمام المشتركات غير متناهية يكون كل منها أعم مطلقاً من الآخر انتهى أقول فيه بحث لانه ان أراد من كلا النوعين مجموعهما فلا نسلم انه لو كان ذلك الجزء تمام المشترك بين الانواع الثلاثة يلزم خلاف المقدور لان المقدور عدم كونه تمام المشترك بين الماهية ونوع يحصل لاه في مقابلة ان يكون تمام المشترك بين الماهية ونوع من الانواع المحصلة واحداً كان أو كثيراً ليكون جنساً ومجموع النوعين ليس نوعاً محصلاً وان أراد كل واحد منهما فلا نسلم لزوم تمام مشترك ثالث (قوله الا اذا ثبت الخ) في شرح الجديد للتجريد قالوا لو أمكن جنسان في مرتبة واحدة لم يحصل كل منهما بالفصل وحده والا لكان النوع متحصلاً بدون الجنس الآخر فلا يكون الآخر جنساً له والتقدير بخلافه بل كل منهما يحصل بالفصل والجنس الآخر فصلة يحصل كل منهما هو المجموع الحاصل من الجنس الآخر والفصل فيكون كل منهما علة ناصية لتحصل الآخر فيكون يحصل كل منهما موقوفاً على

جنان لا يكون أحدهما جزءاً للآخر ولم يثبت هنا فلا بد من ترك هذا الدليل والنسك بدليل آخر وهو أن يقال جزء الماهية إذا لم يكن تمام المشترك بينها وبين نوع مامن الأنواع المباشرة لها فاما أن لا يكون مشتركا بينها وبين نوعها مابين لها كان ممزاً لها عن جميع المباشرات واما أن يكون مشتركاً بينها وبين غيرها لكن لا يكون تمام المشترك بينهما فهذا الجزء لا يمكن أن يكون مشتركاً بين الماهية وبين جميع ماعداها إذ من جهة الماهيات ماهية بسيطة لاجزاء لها فيكون هذا الجزء ممزاً لماهية عن الماهيات التي لا تشاركها في هذا الجزء فيكون فضلاً لماهية فان قلت فلي هذا ينحصر أجزاء الماهية

الآخر فيلزم الدور انتهى ويرد عليه اعتراضات يحتاج في دفعها الى الطنب لا يحل المقام إيرادها (قوله ولم يثبت هنا) من الإثبات أى في مقام انحصار جزء الماهية في الجنس والفصل والدليل المذكور هنا ناقص والحوالة الى العلم الالهي وتسلية هنا لا يفيد اطمئنان قلب المتعلم فالمتحسن ترك هذا الدليل والنسك بدليل آخر لاحتياج الى الحوالة (قوله ماهية بسيطة) إذ المركب لا بد أن ينتهي بالتحليل الى البسيطة لأن كل كثرة وإن كانت غير متناهية لا بد فيها من الواحد لانه مبدأها فلو اتسق الواحد اتسق الكثير لانقضاء مبدأه ولنا قال في التجريد وجود البسيط والمركب معلوم بالضرورة (قوله عن الماهيات التي لا تشاركها الخ) لاشك في ثبوت الماهيات المركبة المباشرة وكل مركب لا بد من انتهائه الى البسيط لما عرفت فيلزم ثبوت الماهيات البسيطة (قال وهو غير لازم)

قيل يمكن أن يقرر الدليل على وجه يلزم أن يكون تمام المشترك الثاني جزءاً من الاول وهكذا بل يقول بعض تمام المشترك لو كان أهم لا بد أن يوجد في نوع بدونه فهو مشترك بين الماهية وبين تمام المشترك وذلك النوع ولا يجوز أن يكون تمام المشترك بل بضه فهناك تمام مشترك بين هذه الثلاثة فلا بد أن يكون الثاني جزءاً من الاول والا لم يكن تمام المشترك الاول تمام مشترك وهكذا وفيه بحث لانا نقول انه بعض تمام المشترك بالقياس الى النوع وتمام المشترك بالقياس الى تمام المشترك الاول ولا يلزم خلاف المقدور لأن تمام المشترك الاول ليس نوعاً محصلاً بل ماهية جنسية فلا يثبت الجزئية (قال وتمام يلزم ذلك) أى يلزم الترتيب من الدليل المذكور وكلمة إنما لحد التأكد أو للحصر والمراد انه يلزم ذلك على هذا التقدير لا على تقدير كون تمام المشترك الاول جزءاً من الثاني فانه باطل فضلاً عن لزوم الترتيب لانه حينئذ لا يكون تمام المشترك الاول تمام مشترك (قال وأراد بالتسلسل وجود أمور غير متناهية على القول بوجود السكبي الطبيعي يلزم وجود الأمور الغير المتناهية بالفعل وعلى القول بعدم وجوده وبين الأجزاء الذهبية أمور انتزاعية من الهوية البسيطة يلزم وجود الأمور الغير المتناهية بالعرض بمعنى لو قدر وجودها كانت غير متناهية وعلى كلا التقديرين لا يجري برهان التطبيق والتضام فيه اما على الاول فلعدم تميز الآحاد بحسب الوجود واما على الثاني فلكونها متناهية بالفعل وبما ذكرنا ظهر فساد ما قاله المحقق التفتازاني من انه يستلزم حصر مالا يتأهى بين حاصرين واستدل الشارح في شرح المطالع بأنه يستلزم امتناع تمثيل الماهيات بالكنه والكلام في الماهيات المعقولة أو ما يمكن تمثيلها وفيه أن ثبوت تمثيل ماهية بالكنه بمعنى الاطلاق على الذاتيات مما لم يعم عليه دليل إنما التابث التمثل بالكنه بمعنى تمثيل الشيء بذاته لا بأمر صادق عليه كيلا يلزم تسلسل الوجود

(قوله أو ينتهي الى بعض الخ) أي فيكون ممزاً تاماً أو غير تام فإن الناطق يميز للماهية ممزاً تاماً وأما الحساس فانه يميزها ممزاً في الجملة لانه اتمام جيبها وبفرضها فلها تقدم مباينة النوع الآخر لتام المشترك يندفع اغتراف السيد الذي قاله وحاصله ان قوله كان موجوداً في نوع آخر بدون تام المشترك حقيقة لمعنى العموم يقال عليه ان تحقيق معنى العموم لا يتوقف على أن لا يكون تام المشترك أي الحيوان موجوداً في النوع الآخر الذي هو بانه أي كالشجر كما قلنا لجواز أن يكون الحيوان موجوداً في الشجر أيضاً كانه (٢٦٤) موجود في الإنسان ويكون بعض تام المشترك الذي هو الحساس أعم منه لصدقه

فيحصل تام مشترك ثالث وهم جرا قاما ان يوجد تام المشتركات الى غير النهاية أو ينتهي الى بعض تام مشترك مساو له والاول حال والا لتركبت الماهية من اجزاء غير متماهية قوله ولا يتسلسل ليس على ما ينبغي لان التسلسل هو ترتيب أمور غير متماهية ولم يلزم من الدليل ترتيب اجزاء الماهية وانما يلزم ان لو كان تام المشترك الثاني جزءاً من تام المشترك الاول وهو غير لازم ولعله

في الفصل وحده لان جزء الماهية لا يجوز أن يكون جزءاً لجميع ماعداها لما ذكرتم فيكون ممزاً للماهية عما لا يشاركها فيه فيكون فصلاً لها قلت لا يكفي في كون الجزء فصلاً للماهية مجرد تميزه لها في الجملة بل لا بد أن يكون تام المشترك بينها وبين نوع آخر (قوله أو ينتهي الى بعض تام المشترك مساو له) أقول الظاهر في البارة أن يقال أو ينتهي الى تمام المشترك يساويه بعض تام المشترك

(قوله لما ذكرتم) من ثبوت الماهيات البسيطة (قوله مجرد تميزه لها) أي تميزاً ذاتياً (قوله في الجملة) أي عن كل المشاركات أو بعضها (قوله الظاهر من البارة الخ) لان التسلسل انما هو من تمام المشتركات فالظاهر اعتبار الانتهاء الى واحد منها لا يوجد بعده آخر وانما بعض تام المشترك فهو أمر واحد الا ان وجود وصف المساواة فيه لما كان موجبا لاضطراح السلسلة نسب الانتهاء اليه تسامحا وانما ما قيل ان المراد من بعض تام المشترك فرده وضعفه له راجع الى البعض الذي هو جزء تام المشترك نفروج عن سوق الكلام مع استدراك لفظ البعض (قال ولا نفي بالفصل الخ) أي بعد كونه جزءاً غير تام المشترك ولظهوره لم يترض له (قال والى هنا) أي ما ذكرنا من الاستدلال (قال أي سواء الخ) تفسير من الفارح للعموم المستفاد من كيف كان فخلل بين الشرط والجزء أعني يميز الماهية فهو من كلام المصنف داخل تحت قوله بقوله وفي بعض النسخ فهو يميز الماهية فهو فاسد اذ لا يمكن جملة من كلام المصنف وجمعه من كلام الشارح مع انه لا فائدة فيه واحتياج الغاء الى تقدير الشرط بيجل قوله كيف كان ناقصا عن بيان المشار اليه اللهم الا ان أراد كيف ما كان الى آخره (قال من الدليل) أي من الدليل الذي مر وهو انه اذا لم يكن تام المشترك يكون مختصاً بها أو بعضها منه مساوياً له وكما كان كذلك يكون ممزاً لها في الجملة فانما لم يكن تام المشترك يكون ممزاً لها في الجملة وكونه نتيجة لهذا الدليل لا يتأني كونه مقدمة لدليل حصر الجزء في الجنس والفصل (قال كان فصلاً) أي الفصل الذي انضم الى الجنس كما هو المتبادر من مقابلة بجنس الماهية فلا يرد ان الجوهر اذا تركب من أمرين متساويين لصدق على كل منهما انه

على تمام المشترك وهو الحيوان وعلى هذا النوع الآخر فيكون له فردان النوع الآخر وتام المشترك وأما تام المشترك فليس له الافرد واحد وهو هذا النوع فيكون أخص أو انه يجب بجواب آخر بان يراد بالعمية اعتبار الوجود لا باعتبار الافراد لا يوجد حساس بدون حيوان فيها متساويين (قوله أو ينتهي الى بعض الخ) الاولى أن يقول أو ينتهي الى تام مشترك بضه مساو له لان الكلام في تمام المشترك لانه الذي ينتهي الى تام المشترك وأوجب بل انتهاء تام المشترك الذي بضه مساو له يستلزم انتهاء البعض فقد استدلت بآيات اللازم على إثبات المزوم وهذا أبلغ فكله قيل أو ينتهي الى تام مشترك بضه مساو لان بعض

ذلك انما انتهى الى المساوي (قوله مساو له) أي لتام المشترك الأخير (قوله والا لتركبت الخ) أي وهو محال لانه اراد يلزم عدم تعقلا والفرض انها متعقبة (قوله ليس على ما ينبغي) الذي ظهر عما تقدم انه عند عدم الانتهاء الى مساو يلزم اجتماع تملكات مشتركة لنهاية لها وهذا لا يقال له لتسلسل لان التسلسل ترتيب أمور لنهاية لها لكن ان كان ترتيبها باعتبار الماضي كان ذلك التسلسل مستحيلا وان كان باعتبار المستقبل كان ذلك التسلسل غير محال (قوله وانما يلزم ذلك ان لو كان الخ) لان الجزء علة في السكل فلا يكون مستحيلاً الا اذا كان تام المشترك الثاني جزءاً من تمام المشترك الاول والثالث جزءاً من تام

المشترك الثاني والرابع جزءاً من تمام المشترك الثالث. وهكذا لان تمام المشترك الاخير الذي وصل اليه وهو الحيوان صار معلولاً لما قبله لانه مركب من الثاني والثاني من الثالث وهكذا الى ما لا نهاية له في الماضي فالاول اعني الحيوان معلول لثاني والثاني معلول لثالث وهكذا وهو المستحيل واما ما نحن فيه من ان المشترك الاول بين الانسان والفرس والثاني بين الانسان والشجر وبين الاول والثاني تبان وهكذا كما علمت واذا كان واحد مبانياً للآخر فلا يقل حيث يكون تمام الماهية الثاني معلولاً للاولاد بينهما التبان وحيث فلا سلسله بينهما لا تمتثل السلسله الا اذا كان الثاني جزءاً للاول وهكذا والفرض ان الجزئية متفية لاشتراط المبانية (قوله ولعله أراد الخ) لا يقال يمكن أن يكون حيوان جزءاً من الذي والثاني جزءاً من الاول لانا نقول هذا تسلسل حيث باعتبار المستقبل ولا ضرر فيه والكلام في اثبات ما فيه الضرر (قوله ولعله أراد بالتسلسل وجود أمور الخ) هذا بناء على ان تمام المشترك لها وجود في الخارج اما لو جرينا على ان الامور الكلية لا وجود لها في الخارج وانما هي أمور اعتبارية فلا ننظر لوجود فان قلت الامور الاعتبارية (٢٦٥) لا تسلسل فيها تاتسلسل في الامور

الموجودة فاجوب ان التسلسل متعين ان يكون بعض تمام المشترك مساوياً له وهو الامر الثاني واما ان الجزء فصل على تقدير كل واحد من الامرين فانه ان لم يكن مشتركاً أصلاً يكون مختصاً بها فيكون مميزاً للماهية عن غيرها وان كان بعض تمام المشترك مساوياً له يكون فصلاً لتمام المشترك لاختصاصه به وتمام المشترك جنس فيكون فصل جنس فيكون فصلاً للماهية لانه لا يميز الجنس عن جميع اغياره وجميع اغيار الجنس بعض اغيار الماهية فيكون مميزاً للماهية عن بعض اغيارها ولا نفي بالفصل الا يميز الماهية في الجملة والى هذا أشار بقوله وكيف كان أي سواء لم يكن الجزء مشتركاً أصلاً أو يكون بعضاً من تمام المشترك مساوياً له فهو مميز للماهية عن مشاركتها في جنسها أو وجود فيكون فصلاً واما قال في جنس أو وجود لان اللازم من الدليل ليس الا ان الجزء اذا لم يكن تمام المشترك يكون مميزاً لطاني الجملة وهو الفصل واما انه يكون مميزاً عن المشاركات الجنسية حتى اذا كان للماهية فصل وجب ان يكون لها جنس فلا يلزم من الدليل ظاهراً ان كان لها جنس كان فصلها مميزاً لها عن المشاركات الجنسية وان لم يكن لها جنس فلا أقل من ان يكون لها مشاركات في الوجود والشيئية

أراد بالتسلسل وجود أمور غير متناهية في الماهية ولكنه خلاف المتعارف واذا بطلت الاقسام الثلاثة تبين ان يكون بعض تمام المشترك مساوياً له وهو الامر الثاني واما ان الجزء فصل على تقدير كل واحد من الامرين فانه ان لم يكن مشتركاً أصلاً يكون مختصاً بها فيكون مميزاً للماهية عن غيرها وان كان بعض تمام المشترك مساوياً له يكون فصلاً لتمام المشترك لاختصاصه به وتمام المشترك جنس فيكون فصل جنس فيكون فصلاً للماهية لانه لا يميز الجنس عن جميع اغياره وجميع اغيار الجنس بعض اغيار الماهية فيكون مميزاً للماهية عن بعض اغيارها ولا نفي بالفصل الا يميز الماهية في الجملة والى هذا أشار بقوله وكيف كان أي سواء لم يكن الجزء مشتركاً أصلاً أو يكون بعضاً من تمام المشترك مساوياً له فهو مميز للماهية عن مشاركتها في جنسها أو وجود فيكون فصلاً واما قال في جنس أو وجود لان اللازم من الدليل ليس الا ان الجزء اذا لم يكن تمام المشترك يكون مميزاً لطاني الجملة وهو الفصل واما انه يكون مميزاً عن المشاركات الجنسية حتى اذا كان للماهية فصل وجب ان يكون لها جنس فلا يلزم من الدليل ظاهراً ان كان لها جنس كان فصلها مميزاً لها عن المشاركات الجنسية وان لم يكن لها جنس فلا أقل من ان يكون لها مشاركات في الوجود والشيئية

(قوله وان لم يكن لها جنس) أقول وذلك بان تركب الماهية مثلاً من أمرين متساويين ومساوئين للماهية فصل الماهية الانسان مع انه ليس مميزاً لها عن المشاركات الجنسية واما تفيد الفصل بالقسمة أو القرب فتقيد لا دليل عليه وأحالة للتمتع الي ما ليس معلوماً له

(٣٤ شروح الشمنية) كان بعض الخ) وذلك ككس (قوله يكون فصلاً الخ) وذلك كحيوان (قوله فيكون فصلاً للماهية) وهي الانسان (قوله وجميع اغيار الجنس الخ) أي لأن تقضي الامر أخص من قبض الاخص (قوله في الجملة) أي يميز ولو في الجملة قوله أو يقال ان المناطق لا يمولون على المفهوم أي في الجملة والمميز لها عن جميع ما عداها (قوله والى هذا) أي الى ما مر من الاستدلال (قوله لان اللازم من الدليل الخ) أي غاية ما يبيد الدليل التميز للماهية فقط ولم يبدل لتمييز جنسها دائماً مثلاً اذا فرض ماهية مركبة من فصلين كناطق قاته لاشراك تلك الماهية في ناطق فليس مميزاً لها عن الجنس اذ الفرض ان الماهية لا جنس لها لانها مركبة من فصلين فقط بدون جنس فليميز انما هو عن الموجود فقط فالمشارك انما هو في الوجود فقط فالتمييز انما هو في الرض العام فقط وهو الوجود لان هته الماهية المركبة من فصلين لم يشاركها الفرس ونحوه الا في الوجود ولاجل هذا زاد قوله او وجود (قوله واما انه يكون مميزاً عن المشاركات الجنسية) أي دائماً أبداً (قوله فلا يلزم) أي حكم يلزم من الدليل (قوله ان كان لها جنس) كالانسان (قوله وان لم يكن لها جنس) أي كالماهية المركبة من فصلين كناطق وناطق بناء على ان الماهية يجوز ان تركب من المتساويين

(قوله وحينئذ يكون فصلا) أي أحد الفصلين (قوله بحذف النسب) أي المتقدم ذكرها من التباين والصوم والخصوص
(قوله بعض تمام المشترك) أي كحساس (قوله ان لم يكن مشتركين تمام المشترك الخ) أي ان لم يكن الحساس مشتركا بين الحيوان
والشجر يكون مختصا بحيوان ومتى كان كذلك كان فصلا لهاية وان كان مشتركا بين الحيوان والشجر لم يكن حاسا تمام
المشترك بين الانسان وماهية الشجر بل تمام المشترك شيء آخر الحساس بعض منه وهكذا فيزم التسلسل وهو محال فلا بد من
انقطاع التسلسل يكون الحساس (٣٦٦) بعض المشترك الثاني وهي مساوية له فتكون مميزة له فيكون فصلا (قوله جزء

وحينئذ يكون فصلها ميمزاً لها عنها ويمكن اختصار الدليل بحذف النسب الأربع بان يقال بعض تمام
المشترك ان لم يكن مشتركين تمام المشترك وبين نوع آخر يكون مختصا بتمام المشترك فيكون فصلا له
فيكون فصلا لهاية وان كان مشتركا بينهما يكون مشتركا بين الماهية وذلك النوع فلم يكن تمام
المشترك بينهما فيكون بعضاً تمام المشترك بين الماهية والنوع الثاني وهكذا لا يقال حصر جزء الماهية
في الجنس والفصل باطل لان الجواهر التاطق والجواهر الحساس مثلا جزء لماهية الانسان مع انه
ليس بجنس ولا فصل لانا نقول الكلام في الاجزاء المفردة لاقى مطلق الاجزاء وهذا ما وعدناه
في صدر البحث قال

(ورسومه بأنه كلي يحمل على الشيء في جواب أي شيء هو في جوهره فلي هذا لو تركبت حقيقة
من أمرين متساويين أو أمور متساوية كان كل منها فصلا لما لا يميزها عن مشاركتها في الوجود)
(أقول) رسموا الفصل بأنه كلي يحمل على الشيء في جواب أي شيء هو في جوهره كالناطق

فيكون كل واحد منهما فصلا لها فانحصر أجزاها المساهية في الجنس والفصل بان يكون بعضها
جنسا وبعضها فصلا أو يكون كلها فصولا وسأني ذكر هذه الماهية (قوله الكلام في الاجزاء
المفردة) أقول قد يناقش حينئذ في أنه كيف يعد الجسم التام من الاجزاء المفردة مع كونه مركبا

(قال فيكون فصلا) اذ لا يمتنع بالفصل الا الذاتي المميز وهو كذلك وتوهم كونه أخص أو مباحنا
باطل لان الجزئية تنافي بخصوص والحل ينافي بالمباينة (قوله فيكون كل واحد منهما فصلا) ولا يلزم توارد
العلتين على ملول واحد لان التميز الحاصل باحدهما غير التميز الحاصل بالآخر (قوله بعضها جنسا
وبعضها فصلا) اما مطلقا أو من وجه كما اذا كان بينهما عموم وخصوص من وجه كالحیوان والتاطق
عند البعض (قوله أو يكون كلها فصولا) ولا يجوز ان يكون كلها أجناسا لأنه ان لم يحصل منهما ماهية
فظاهر وان حصلت كان كل واحد منهما ميمزا لها عما يشاركها في الاخر فيكون فصلا وجنسا بالتقاس
الى الآخر (قوله قد يناقش الى آخره) والجواب بان عدم ذلك من الجنس المتوسط باعتبار التعبير
عنه بمفرد لا يحسم مادة الشبهة لأنه يرد على الحصر حينئذ الجواهر التاطق باعتبار التعبير عنه بمفرد
والحق انه لا وجه لجعل الجنسية والفصلية دائرة على الالفاظ (قال ورسوموا الفصل بأنه كلي الخ) أي
بهذا الطريق أو بهذا الرسم فلا يلزم أخذ المرسوم في الرسم (قال في جوهره) في موضع الحال
عن هو اما على التأويل أو بدونه ومناه أي شيء هو كائن في ذاته أي مع قطع النظر عن عوارضه

الماهية) أي ملاحظا أن
مجموع الجواهر التاطق
فصل وحكذا الجواهر
الحساس (قوله لانا نقول
الكلام في الاجزاء المفردة
الخ) قد يقال عليه ان
جسم لهم من جهة الاجزاء
لاهم جنس والاجزاء هي
الجنس والفصل مع انه
مركب فالجواب بان قصد
حصر الاجزاء المفردة في
الجنس والفصل لا حصر
الجنس والفصل في
الاجزاء المفردة فلا يتنافى
ان بعض الاجناس قد
يكون مركبا كذا أجاب
الشيخ وهو بعيد من
كلام الشارح اذ قول
الشارح الكلام في الاجزاء
المفردة صريح في ان المراد
حصر الجنس والفصل في
الاجزاء المفردة لا كإقال
وحينئذ فلا إشكال الذي
قاله السيد وهو ورود جم

نام على جواب الشارح وارد لاهالة تأمل (كانه) (قوله يحمل على الشيء) انما لم يقل المصنف يقال مع والحساس
ان المعنى واحد وقد عبر في غير هذا الكلي دفعا من أول الامر لما يتوهم ان الفصل لما كان علة لتويع يقع في الوهم ان الله
لا يعمل على الملول (قوله أي شيء) خير مقدم وهو مبتدأ مؤخر وقوله في جوهره حال أي الانسان حال كونه في جوهره فالضمير
بمعنى الانسان الذي قلناه في التقدير ثم ان الكلام على حذف مضاف أي ما يميز الانسان حال كونه المميز في جوهره أي جوهره أي
قطعة من ذاته المراد ما يوجب تميز الانسان حال كونه المميز من ذاته فيجب بالفصل (قوله كالناطق والحساس) مثل يمثالن لا هو ظاهر

(قوله فانه اذا سئل عن الانسان أو عن زيد) فيه اشارة الى انه يجب بالفصل عن السؤال عن النوع وعن جزئياته (قوله لانت السؤال الخ) علة عامة في الجملة أي كان المميز جزءاً من الفئات أو عرضاً من الاعراض مميزاً تميزاً تاماً لا (قوله الجوهري) أي الذاتي (قوله المرضي) أي المنسوب للعرض (قوله لا يقال في (٢٦٧) الجواب أصلاً) أي لا في

جواب ما ولا في جواب

أي (قوله فتقول لا يكتفى

الخ) حاصله انا نختار

النسق الثاني وزيد في

الكلام شيئاً يخرج الجنس

الفصل ماميز الانسان في

الجملة وليس تمام المشترك

وفيه نظر فان العرض العام

كلاشي يميز الانسان من

الشجر والحجر وليس

تمام المشترك قوله فالجنس

خارج عن التعريف لا

يفيد شيئاً لأنه وان خرج

الجنس لكن دخل العرض

العام وأوجب بان المرض

العام كلاشي له اعتباران

فانه عام باعتبار افراد

الحوان ولا يخص بالانسان

وخاص باعتبار الانسان

أي خصوصية اضافية أي

بالنسبة للشجر والحجر

فيصلح للجواب باعتبار

خصوصيته لا باعتبار عمومته

على ان الجنس على تقدير

التمييز له ميز باعتبار انه

جنس بل من حيث فصله

الخاص به وخاصته صار

الحاصل ان الجنس

والمرض العام لا يفيدان

والحاس فانه اذا سئل عن الانسان أو عن زيد بأي شيء هو في جوهره فالجواب انه ناطق أو
حاس لان السؤال بأي شيء هو انما يطلب به ما يميز الشيء في الجملة فكل ما يميزه يصلح للجواب
ثم ان طاب المميز الجوهري يكون الجواب بالفصل وان طلب المميز المرضي يكون الجواب بالخاصة
فالكلبي جنس يشمل سائر الكليات وقولنا يحمل على الشيء في جواب أي شيء هو يخرج النوع
والجنس والمرض العام لان النوع والجنس يقالان في جواب ما هو لا في جواب أي شيء هو
والمرض العام لا يقال في الجواب أصلاً وقولنا في جوهره يخرج الخاصة لانها وان كانت مميزة
لشيء لكن لا في جوهره وذاته بل في عرضه فان قلت السائل بأي شيء هو ان طلب يميز الشيء
عن جميع الاغيار لا يكون مثل الحاس فضلاً للانسان لانه لا يميزه عن جميع الاغيار وان طلب
المميز في الجملة سواء كان عن جميع الاغيار أو عن بعضها فالجنس يميز الشيء عن بعضها فيجب ان
يكون صالحاً للجواب فلا يخرج عن الحد فتقول لا يكتفى في جواب أي شيء هو في جوهره بالتمييز
في الجملة بل لا بد منه ان لا يكون تمام المشترك بين الشيء ونوع آخر فالجنس خارج عن
التعريف ولما كان محصلاً ان الفصل كماي ذاتي لا يكون مقولاً في جواب ما هو ويكون مميزاً لشيء

(قوله لان السؤال بأي شيء هو انما يطلب به ما يميز الشيء في الجملة) أقول اذا سئل عن الانسان بأي
شيء هو كان المطلوب ما يميزه في الجملة سواء كان يميزه عن جميع ماعداه أو عن بعضه وسواء يميزه تميزاً
ذاتياً أو عرضياً فيصح ان يجاب بأي فصل أريد قريباً كان أو بعيداً كالناطق والحاس والثاني
وقابل الابداد وأن يجاب عنه بالخاصة أيضاً واذا قيل أي شيء هو في جوهره لم يصح الجواب

(قال وذاته) أي نفسه عطف تفسير لجوهره فانه يطلق على الفئات وعلى ما يقابل العرض (قال فانه
اذا سئل الى آخره) دليل لصحة التمثيل بالناطق والحاس (قال انما يتم الخ) (١) أي لا بما ليس ذاتياً يميزه
فلا يرد انه يتم الجواب بتمام وقابل الابداد أيضاً (قوله اذا سئل عن الانسان الخ) مقصود السيد السند
قدس سره بتحقيق المقام وتفصيل جميع ما وقع في جواب أي شيء مع الاشارة الى تفسير بعض الالفاظ
الجملة من لفظ في الجملة ولفظ في جواب أي شيء هو بل ان ليس المراد اختصاصه بكونه جواباً لهذا السؤال
حق لو سئل بأي جوهر أو جسم أو حيوان مثلاً لا يكون الواقع في جوابه فضلاً بل المراد به أي
شيء وأمثلة الا انهم اختاروا هذا اللفظ لشعوله جميع الفصول فان كلها تميز الماهية عن المشاركات
في الشيعة (قوله ما يميزه) أي عن المشاركات في الشيعة والضايط ان السؤال بأي يكون عما يميز
المسئول عنه عما يشترك فيها أخف إليه أي (قوله سواء كان الخ) وما قيل تفسير في الجملة بما ذكره
يجعل التزديد في السؤال الآتي في التشرح قبيحاً فليقتصر على التعميم الثاني ليس بشيء لان مقصوده
قدس سره بتحقيق مطالب أي وتفسيره فكيف يصح الاقتصار ولا نسلم لزوم قبح التزديد اذ يكفي
تحمل العبارة له في نفسها وان تعين المراد منه على ان القصر المستفاد من انما في قوله انما يطلب

التمييز من حيث ذاتها اما من حيث فصل الجنس أو خصوصية العرض فيفتقان في الجواب أي جواب ان نظر لفصلهما
كذا قرر الشيخ ولكن الانصاف ان الاعتراض لا يرد أصلاً لان التعريف متحرز ذلك لذكره فيه قوله من جوهره (قوله
ولما كان محصلاً) أي محصل ما تقدم (١) (قوله قال انما يتم لم نجد المكتوب عليه في التشرح فليحذر

في الجملة فلو فرضنا ماهية مركبة من أمرين متساويين أو أمور متساوية كماهية الجنس العالي والفصل الأخير كالتألق كان كل منهما فصلا لها لانه يميز الماهية تمييزاً جوهرياً ياماً يشاركها في

بالخاصة وبصح بالفصول المذكورة كلها وكذا اذا قيل أي جوهري في ذاته صح الجواب بجميع تلك الفصول واما اذا قيل أي جسم هو في ذاته لم يصح الجواب الا بما عدا الفاعل للإمامة لا لأنه اذا قيل أي جسم تام هو في ذاته لم يصح الجواب بالفاعل للإمامة والباقي ايضا واذا قيل أي حيوان هو في ذاته تبين التألق للجواب (قوله كماهية الجنس العالي والفصل الأخير) اقول انما تبين بهما لامتثال تركيبيهما من

والتميم المستفاد من قوله فكل ما يميزه في الجملة ينادى على التعميم الذي ذكره قدس سره (قوله بالخاصة) مطامعة كانت أو مضافة (قوله لم يصح الخ) لعدم كونها ميمزاً ذاتياً أي بالنظر الى ذاته (قوله وصح بالفصول المذكورة) لكون كل واحد منها ميمزاً ذاتياً عن كل المشاركات في الشيئية أو بعضها (قوله لا بما عدا الفاعل) لانه ليس ميمزاً عن المشاركات في الجسمية وقس على ذلك ما سياتي (قال ثم ان طلب المميز الجوهري الخ) بان ضم اليه في جوهريه أو في عرضيه (قال وبقولنا) يحمل على الشيء الخ اذ مجموع الفصل ومتصفاته عبارة عن مفهوم فصل واحد ولم يقل محمول في جواب أي شيء أو كلي هو جواب لأي شيء هو في ذاته كيلا يتوهم لزوم وقوعه في الجواب بالفصل فان المترى مجرد صلاحته له وانما لم يقل يقال كما في سائر السكليات لانهم ذكروا ان الفصل علة لحصة النوع من الجنس فكان مظنة ان يتوهم ان الفصل لا يحمل عليه لامتثال حمل العلة على الملول فصرح بلفظ الحمل ازالة لهذا التوهم (قال يخرج النوع الى آخره) أي من حيث انها كذلك (قال في الجواب أصلاً) أي لا في جواب ماهو ولا في جواب أي شيء فانه يقال في جواب كيف هو كما اذا قيل كيف زيد يقال صحيح أو مريض (قال فان قلت الخ) اما ايراد على التعريف بانه اما غير جامع أو غير مانع فيكون نقضاً أو على قوله يخرج الجنس فيكون منقوضاً وعلى الاول الجواب منع وعلى الثاني اثبات للمقدمة المتنوعة وما قيل ان ورود السؤال بالنوع اشد لو روده على شق التزديد والجواب عنه بانه اعتبر في أي شيء ان يكون جزء الماهية فوهم اما ايراد فلان الطالب بأي شيء انما يطلب ما يميز الماهية المشتمل على ما يشاركه في الشيئية والنوع نفس الماهية لا يميزه واما الجواب فلانه حيث لا يكون النوع خارجاً بقوله في جواب أي شيء هو وقد يجاب عن السؤال بان الجنس من حيث هو جنس ليس ميمزاً لان الحقيقة من حيث الاشتراك والتمييز باعتبار الاختصاص وفيه بحث لان الحقيقة ان كانت تهديمية يلزم ان لا يكون الجنس ذاتياً لعدم دخول الحقيقة في الماهية وان كانت تميلية فلا يبعد لان كون ذات الجنس ميمزاً كاف في النقض وان كانت علة التمييز الاختصاص (قال لا يكتفى الى الخ) ظاهر كلامه يدل على ان عدم كونه تمام المشترك مترى في جواب أي شيء لكن المذكور في كتب العربية ان أي شيء يطلب به المميز مطلقاً كالمصرح به الشارح سابقاً الا ان يقال هذا مترى فيه اصطلاحاً وما قيل ان المراد ان قيد عدم كونه تمام المشترك مترى في التعريف بقرينة مقابله تمام المشترك فيه فع عدم مساعدة عبارة الشارح وعدم جواز اعتبار مثل هذه القرينة في التعريفات يرد عليه انه حيث يكون الجنس خارجاً بهذا القيد لا بقوله في جواب أي شيء هو (قال محصله) أي محصل قوله انه كلي يحمل الى آخره لا محصل

(قوله من أمرين متساويين الخ) فعل تقدير كونه مركباً لا يكون مركباً الا من أمرين متساويين لانه لو تركب من أمر عام وخاص لكان ذلك العام فوقه فلا يكون غالباً والفرض انه العالي وكذلك الفصل الأخير لو كان مركباً من أمرين عام وخاص لم يكن فصلاً أخيراً بل الفصل الأخير فضله وذلك كناطق فاته المتفكر بالقوة فلو فرض ان القوة فصل أخير وفست القوة بيشة راسخة وفرض ان راسخة فصل لحيته لم تكن القوة فصلاً أخيراً بل الأخير هو الراسخة فتبين ان الفصل الأخير لم يكن مركباً على تقدير كونه مركباً الا من أمرين متساويين وفيه نظر بل ولو فرض ان الفصل الأخير مركب من أمرين متساويين لم يكن فصلاً أخيراً بل الفصل الأخير هو أحد الفصلين لأن الفصل الأخير اذا حلل بفصلين فالفصل الأخير هو أحدهما المحلل له ذلك الفصل

(قوله وحد الفصل الح) غذف لفظ ما يميزه في الوجود لان الفصل عنه لا يميز الا ما يشارك في الجنس وذلك لان الفصل موجود وحينئذ فيحتاج لفصل يميزه عما شاركه في الوجود والفصل يحتاج كذلك فيؤدي للتسلسل (قوله من جنسه) متعلق بمحذوف أي يميزه لا من جنسه أي من افراد جنسه (قوله اذ لم يساعده البرهان على ذلك) (٢٦٩) أي على ما قدم من ان الفصل

لا يكون يميزا الا ما يشارك في الجنس ويحمل عليها في جواب أي موجود هو واعلم ان قدماء المتكلمين زعموا ان كل ماهية لها فصل وجب ان يكون لها جنس حتى ان الشيخ تبعهم في الشفاء وحد الفصل بأنه كلي مقول على الشيء في جواب أي شيء هو في جوهره من جنسه واذنا لم يساعده البرهان على ذلك تبه المصنف الجنس والفصل معا والام لم يكن الجنس العالي جنسا عاليا ولا الفصل الاخير فصلا أخيرا اما اذا فرض

التعريف ثلثا يكون قوله ان الفصل لنوا (قوله لم يكن الجنس العالي عاليا) لوجود جنس فوقه (قوله ولا الفصل الاخير فصلا أخيرا) لان هذا الفصل سيكون مركبا من الجنس والفصل يكون نوعا محصلا في نفسه وكان فصله يميزه عما يشاركه في جنسه ويكون جنسه مشتركا بين الماهية وهذا الفصل لدخوله فيها اما تمام المشترك أو بعضه فيكون للماهية جنسان في مرتبة واحدة اذ لا يجوز كون أحدهما جزءا للآخر لزوم تكرار الذاتي والمميز للماهية من هذا الفصل فصل الفصل لانه هذا الفصل فلا يكون هذا الفصل فصلا أخيرا لانه المميز عن كل المشاركات وبما ذكرنا ظهر وجه تخصيص امتناع التركيب منهما بالفصل الاخير اذ تركيب الفصل المتوسط والعالي لا يستلزم عدم كونهما متوسطا أو عاليا اذ لا يكونان يميزين للماهية عن كل المشاركات وقيل المراد من الفصل الاخير القريب ووجه النزوم انه اذا كان للفصل القريب جنس يكون تمام المشترك بين هذا الفصل والتوابع المباني له فيكون مشتركا بين الماهية وذلك النوع المباني اما تمام المشترك او بعضا منه وعلى التقديرين يكون هذا الجنس جزءا من جنس الماهية لا العكس والام لم يكن الجنس القريب للماهية جنسا قريبا فلا يكون له دخل في التحصيل والتجزيل بل هو غير منقسم الى الجنس في الحقيقة ويكون المحصل والمميز لتوابع في الحقيقة هو الجزء الاخير فلا يكون الفصل الاخير فصلا أخيرا اذ لا بد للفصل الاخير ان يكون محصلا ويميزه وفيه بحث اما أولا فلازم لا يلزم من انتفاء العكس سكوت جنس الفصل جزءا لجنس الماهية لجواز عدم دخول واحد منهما في الآخر واما ثانيا فلجبراته في جميع الفصول ولا اختصاص له بالآخر واما ثالثا فلان اللازم على تقدير تمامه ان لا يكون الفصل بتمامه فصلا بل جزؤه والمتبادر من العبارة ان لا يبقى الفصل موصوفا بصفة التأخر وقيل ان العقل اذا حلل الماهية الى الاجزاء الى ان يتم تحليلها يعتبر الاعمال في جانبها الجنس ويعتبر الاخص فصلا لان المحصل للعام الماهية هو هذا الخاص ولذا يعتبر الحيوان جنسا ولا يعتبر الجنس مجردا لجزوه وقابل الابداد والخاص والناتق فصلا بان يكون مجموع هذه الامور فصلا فاذا تركيب الفصل الاخير من عام وخاص ينبغي ان يجعل العام داخلا في جنس الماهية ويجعل مجردا لخاص فصلا أخيرا فلا يكون الفصل الاخير فصلا أخيرا بل يكون الفصل الاخير بعضه وفيه بحث اما أولا فلان العقل اما يعتبر الاعمال في جانب الجنس اذا كان محصلا ويميزه في الجملة ويجوز ان يكون جنس الفصل

لزم الدور الذي علمته وحينئذ فكلام القائل الثاني بأنه يميز المشارك فيها لا يتم وأجاب القائل الثاني بأننا لانعلم انه اذا ميز المشارك له ولو في الجملة يحصل التسلسل لان وجود الفصل بوجود الماهية في التفت لوجوده التفت لوجودها وفي الماهية ما يميزها عن غيرها وهو ذلك الفصل فيميز نفسه تبعا ولا تسلسل فقول الشارح اذ لم يساعده الح صادق بعدم الدليل من أصله وبوجوده مع عدم تمامه وهو المراد كما علمت

على ضعفه بالمشاركة في الوجود أولاً وبإيراد هنا الاحتمال ثانياً قال
(والفصل المميز للتوحد عن مشاركة في الجنس قريبان ميزه عنه في جنس قريب كالتألق للإنسان
وبعيدان ميزه عنه في جنس بعيد كالحساس للإنسان)

(أقول) الفصل اما يميز عن المشارك الجنسي أو عن المشارك الوجودي فان كان يميزاً عن المشارك
الجنسي فهو اما قريب أو بعيد لانه ان يميزه عن مشاركته في الجنس القريب فهو فصل قريب
كالتألق للإنسان فانه يميزه عن مشاركته في الحيوان وان يميزه عن مشاركته في الجنس البعيد
فهو فصل بعيد كالحساس للإنسان فانه يميزه عن مشاركته في الجسم النامي وانما اعتبر القريب والبعيد

تركيبهما من اجزاء وجبان تكون تلك الاجزاء متساوية (قوله وانما اعتبر القريب والبعيد) اقول اعترض
عليه بان قواعد الفن عامة شاملة لجميع المفومات سواء كانت محقة الوجود في الخارج او لا فلا يكون تحقق
الوجود فيه مقتضياً لتخصيص البحث به فالصواب ان يقال اعتبار الاقسام الى القريب والبعيد لا يتصور
في الفصول المميزه عن المشاركات الوجودية فان انما هي اذا تركبت من امور متساوية كان تميز كل واحد
منها للماهية كتمييز الآخرها فلا يمكن عد بعضها يميزاً قريباً وبعضها يميزاً بعيداً والا يلزم الترجيح
بلا مرجح فذلك خص اعتبار الاقسام الى القريب والبعيد بالفصول المميزه عن المشاركات الجنسية
ويرد عليه ان الاقسام اليها يتصور في تلك الفصول ايضاً فانما اذا فرضنا ماهية مركبة من جنس
وفصل وفرضنا ذلك الجنس مركباً من امرين متساويين كان كل واحد من الامرين المتساويين
فصلاً يميزاً لذلك الجنس عن جميع المشاركات الوجودية ويميزاً لتلك الماهية عن بعض المشاركات
الوجودية فقد وجدنا احوال الفصول المميزه عن المشاركات الوجودية مختلفة في التميز حينئذ يمكن

أعم من جنس تلك الماهية أو مساوية له أو ما يناله والجموع المركب محمولاً عليه واما ثانياً فلان
اللازم منه عدم الابتداء لا الانتاع واما ثانياً فلي تهدبر تمامه فيعدم كون الجموع فصلاً لعدم
كونه اخيراً (قوله ان تكون الاجزاء متساوية) لا انتاع كونها متباينة (قال كل منها) أي مثلاً
فلا حاجة الى تهدبر أو كل منها (قال في الشفاء) واما في الاشارات فقال في جنس او وجود
(قال فان كان يميزاً عن المشارك الجنسي الخ) لم يخل يميز النوع اشارة الى ان التقيد في المقارن حيث
قال والفصل المميز للتوحد بطريق التثنية اذ لا يختص القريب والبعيد بالوحد الحقيقي واما محله على
النوع الاضافي فيبعد اذ لم يعرف فيما سبق معناه (قال وان يميزه عن مشاركته في الجنس البعيد)
أي قطع بقرينة المقابلة لئلا ينتقض التعريف بالفصل القريب فانه يميزه عن مشاركته في الجنس البعيد
ايضاً (قال وانما اعتبر الى آخره) أي انما فسروا القريب والبعيد بحيث يختص بالفصل الجنسي ولم
يفسروا بما يميز الفصل الوجودي فلا يرد ان أراد بالقريب والبعيد الاصطلاحين فلا يمكن
اعتبارهما الا في الفصل الجنسي وان أراد سني آخر فليبين أولاً حتى نتكلم فيه (قوله فلا يمكن عد
بعضها الى آخره) فيه اشارة الى انه لا يمكن محقق القريب بدون البعيد وبالعكس لانهما من الاضافات
فلا يصح كون الفصول الوجودية كلها قرينة فاندفع ما قيل ان عدم تفاوت الفصول الوجودية في
التمييز انما يفيد عدم محبة قسميه الى القريب والبعيد لاعداد محبة اقسام مطلق الفصل اليها بان
يكون الفصول الوجودية داخلة في القريب دون البعيد (قوله فقد وجد الى آخره) كما وجدت

(قوله على ضعفه) أي
الزعم وقوله أولاً أي
حيث قال في جنس أو
وجود وقوله وبإيراد هذا
الاحتمال أي في قوله فصل
هذا لو تركت حقيقة الى
ان قال لانه يميزها عما
شاركها في الوجود (قوله
أو عن المشارك الوجودي)
الذي يميز عن المشارك
الوجودي عبارة عن أمر
من أحد امرين متساويين
بحيث لا يكون للماهية
جنس فلو مائة خلو وجمع

(قوله على احتمال يذكر) أي يذكره الجواز لكون الفصل قد يميز ما شارك في الوجود وهو أى الاحتمال الذي يذكر جواز تركيب الماهية من أمرين متساويين أو أمور كذلك بقي أن قواعدهم عامة متكلم فيها على الموجود وعلى جاز الوجود وحينئذ فالواجب التعرض للفصل مطلقا سواء كان يميزاً عن المشارك الجنسى أو الوجودي لقوله ليس يحققي الوجود لا ينهض علة في عدم جعل الفصل قريباً وبعداً بالنظر لازم عن المشاركات الوجودية فالاولى أن يقول وإنما اعتبر قرب الفصل وبعدة في الفصل المميز في الجنس لأن الفصل المميز عن المشاركات الوجودية لا يفتل فيه قرب ولا بعد لان الماهية اذا تركبت من أمرين متساويين فكل واحد منهما يميز ل ماهية عما عداها فلا يفتل قرب ولا بعد ورد ذلك بأنه اذا فرض أن ماهية مركبة من جنس وفصل وأن ذلك الجنس مركب من أمرين متساويين كان كل واحد من هذين الأمرين (٢٧١) يميزاً للجنس عن جميع مشاركاها

في الوجود كما أن فصل الماهية كذلك وكان كل واحد من هذين الأمرين يميزاً لها عن بعض المشاركات في الوجود وحينئذ تصور أن يكون الفصل المميز عن المشارك الوجودي قريباً وبعدة أفا ميزها عن جميع المشارك كان قريباً وأن ميزها عن بعض المشارك كان بعيداً مثلاً اذا فرض أن ماهية الانسان مركبة من الحيوان والناطق وفرض أن الحيوان مركب من أمرين متساويين ليس فوقه جنس فأحد الفصلين يميز للحيوان عن جميع ما عداها في الوجود لافي الجنس ويميز ل ماهية الانسان عن بعض ما عداها لآعن جميع ما عداها لآه

في الفصل المميز للجنس لأن الفصل المميز في الوجود ليس بتحقيق الوجود بل هو مبني على احتمال يذكر وربما يمكن أن يستدل على بطلانه بأن يقال لو تركبت ماهية حقيقية من أمرين متساويين فاما أن لا يحتاج أحدهما الى الآخر وهو محال ضرورة وجوب احتياج بعض أجزاء الماهية الحقيقية الى البعض أو يحتاج فإن احتياج كل منهما الى الآخر يلزم الدور ولا يلزم الترجيح بلا مرجح لانها ذاتيان متساويان فاحتياج أحدهما الى الآخر ليس أولى من احتياج الآخر إليه أو يقال لو تركب جنس عال كالجوهر مثلاً من أمرين متساويين

أن يقال الفصل المميز ل ماهية عما يشاركها في الوجود أن ميزها عن جميع المشاركات فهو فصل قريب لها وأن ميزها عن بعضها فهو فصل بعيد لها فالاولى للاقتصار على ما ذكره الشارح قالت تحقق الوجود يقتضي زيادة الاعتناء به فربما يقتصر في بعض المباحث على ما ذكره ويحال معرفة ما عداها على المقايسة به وأما التعريفات فالاولى بها شمولها لكل

أحوال الفصول الجنسية مختلفة في التمييز فإن فصلاً واحداً يكون قريباً بالنسبة الى ماهية بعيدة بالنسبة الى آخر كالحساس فصل قريب للحيوان بعيد للانسان فلا يرد أن الكلام في الفصول المختلفة في التمييز بالقياس الى ماهية واحدة دون الاختلاف في التمييز بفصل واحد بالقياس الى ماهيتين (قوله واما التعريفات الخ) اعتذار عن عدم تخصيص التعريف بالفصل الجنسى ودفع لما يقال أن الشارح اعترض سابقاً على المصنف بتخصيص تعريف النوع بالحارجي وههنا جواز التخصيص ووجه الاولوية أن التعريف ل ماهية من حيث هي دون الافراد فاللائق به الشمول للموجود والمعدوم (قال ليس يحققي الوجود) بخلاف الفصل الجنسى فإنه ثبت تركيب الجسم من المادة والصورة وكل منهما اذا أخذ لا بشرط شيء كان جنساً وفصلاً على ما حقق في موضعه (قال كالجوهر مثلاً) تقرير الدليل في شرح التجريد أن كل ماهية إما جوهر أو عرض فإن كان جوهرًا كان الجوهر جنساً لها وإن كان عرضاً كان أحد التسمية أو الثلاثة على اختلاف المذهبين جنساً لها فلا يكون تركيبها من

لم يميز الانسان عن الفرس والحمار واذا قد تصور كون الفصل المميز عن المشاركات الوجودية يكون قريباً وبعيداً وأن كان باعتبار ماهيتين فالاحسن ما التفت له الشارح في التاميل ولا يقال أنه قد مر الاعتراض على تخصيص النوع بالصفات الموجودة وأن الصواب التعميم لآنا نقول أن مامر بالنسبة للتعريف وهي تكون للماهيات مطلقاً (قوله يمكن أن يستدل على بطلانه) أي بطلان ذلك الاحتمال أي وحينئذ فيكون تركيب الماهية من أمرين متساويين مستحيل (قوله ماهية حقيقية) أي موجودة في الخارج (قوله ضرورة وجوب الخ) أي لما تقرر في الحكمة أن الأمرين اذا لم يمتزج أحدهما الى الآخر فلا يجوز تركيب الماهية منهما (قوله والا يلزم الخ) وأن لم يمتزج أصلاً أو البعض فدخل تحت الاصورتان لكن أولاهما قد تقدمت فالحاصل أنه لو تركبت الماهية من أمرين متساويين لزم الحال من جميع الوجوه وما أدى الى الحال محال

(قوله تقوم الجواهر بالعرض) أي فيلزم تركب الجواهر من جوهر و عرض فالجواهر صار مفترقا للعرض مع ان العرض مفترق للجواهر وهذا دور وأيضا فالسلك في الاجزاء المحولة فيلزم حمل العرض على الجواهر وهو باطل (قوله وهو محال) أي للزوم التناقض أو احتياج كل منهما للآخر أو للزوم الحمل عليه (قوله قاما ان يكون الجواهر) أي الجواهر الدال على نفسه أي عين الجواهر الجزء (قوله وأنه محال) أي لأن من لوازم السلك ان يتركب من غيره والجزء ما يتركب منه غيره فيلزم ان لا يكون السلك كلا والجزء جزءا (قوله أو داخلا) أي وأما ان يكون الجنس العالي داخلا في أحد الجزئين فنصار الجزء شاملا للجنس العالي ولنبره ومن المعلوم ان بعض (٢٧٢) السلك هو نفس الجزء فيلزم تركب الشيء من نفسه ومن غيره أي الشيء الآخر

(قوله أو خارجا عنه) فأحدهما ان كان عرضا فيلزم تقوم الجواهر بالعرض وهو محال وان كان جوهر قاما ان يكون الجواهر نفسه فيلزم ان يكون السلك نفس جزئه وأنه محال أو داخلا فيه وهو أيضا محال لامتناع تركب الشيء من نفسه ومن غيره أو خارجا عنه فيكون عارضا له لكن ذلك الجزء ليس عارضا لنفسه بل يكون الدارضا بالحقيقة هو الجزء الآخر فلا يكون العارض بتمامه عارضا وأنه محال فلينظر في هذا المقام فانه من مطارح الاذكياء قال (وأما الثالث فأن امتنع اعتكاه عن الماهية فهو اللازم والا فهو العرض) (قوله فانه من مطارح الاذكياء) أقول يعني ان الاستدلال على امتناع وجود الماهية المركبة من أمرين متساويين وان فرضت تلك الماهية جنسا من الاجناس العالية فالجواهر مثلا لو تركب الى آخره ففي هذا قوله مثلا متعلق بقوله كالجواهر مفعول مطلق لتأكيد معنى التمثيل المستفاد من الكفاية فانه قد يجهل التمثيل بما يحصر فيه المثل ويحتمل كونه متعلقا بالجنس العالي فيكون اشارة الى حريته في الفصل الأخير والجنس المفرد أيضا (قال ان كان عرضا) التزديد بين مفهوم العرض والجواهر غير حاصر فالمراد التزديد بين ماصدق عليه المرض وبين ما يصدق عليه الجواهر (قال لزم تقوم الجواهر) أي يكون المرض محمولا عليه مواعاة وذلك محال لاستلزامه اتحادهما فلا يرد تقوم السرير بالهيئة القائمة بالخشب على ان في كون السرير بمعنى المركب من الخشب والهيئة جوهرا مناقشة (قال فاما ان يكون الجواهر نفسه) أي يكون الجواهر المطلق نفس ذلك الجزء الذي فرض جوهرا ففرضه منصوب على الحرية وداخلا وخارجا معطوفاً عليه (قال وأنه محال) لانه لا يبقى السلك كلا ولا الجزء جزءا (قال لامتناع تركب الشيء من نفسه وغيره) لاستلزام كون السلك نفس الجزء واحتياج الشيء في تقوم نفسه الى خارج عنه وتقدم الشيء على نفسه الى غير ذلك (قال فلا يكون العارض الخ) مثلا لو تركب الجواهر من (ا) و (ب) (ف) شيء عرض له الجواهر الذي حقيقته (أوب) ويمتص ان يكون (ا) عارضا لنفسه فتبين ان يكون العارض (ب) (قوله يعني ان استدلال الخ) مبنى التوجيهين ان المطارح جمع مطرأخ ظرف مكان من المصدر المبني للفاعل على التوجه الاول نحو المكتوب ومن المصدر المبني للمفعول نحو انقضى على التوجيه

قوله فاما ان لا يحتاج أحدهما الى الآخر وهو محال ممنوع لان الحالية انما هي مسلة في الماهية الموجودة في الخارج افارق المتميزة اجزاؤها خارجا كالسرير وما هنا ليس من الماهية الموجودة خارجا بل من الامور الذهنية ولا تميز لبعض اجزائها عن بعض في الخارج وقوله يلزم الدور ممنوع اذ من الحائر ان أحدهما يحتاج الى الآخر بجهتين مختلفتين وذلك كالجواهر والمرض فكل كلا منهما متوقف على الآخر لكن بجهتين مختلفتين فالجواهر متوقف على المرض من حيث بقاؤه ذلك الجواهر فان الله اذا أراد اعدام الجواهر امسك تلك الاعراض عنه فيقدم الجواهر لوقته ولا يتوقف على تعلق الموت به والمرض متوقف على الجواهر من حيث الحلول لا من حيث البقاء وقوله والا يلزم الترجيح بلا مرجح ممنوع ألا ترى ان الانسان والناطق متساويان ولا يلزم من تساويهما في الصدق الترجيح بلا مرجح فاطلق لا يتوقف على انسان بخلاف العكس فهذا أمران متساويان في الصدق لا في الحقيقة وأحدهما محتاج الى الآخر دون

العكس فن الجائز تركب ماهية من أمرين متساوين وأحدهما محتاج الى الآخر (٢٧٣) هذا ما يرد على الدليل الاول
وأما الدليل الثاني فطرافه
مسئلة ولكن مختار طرفة
الاخير وقول يطلق
العارض على القائم بالشيء
وعلى الخارج عن الشيء
وقوله ولا يكون العارض
(أقول) الثالث من أقسام السلكي ما يكون خارجا عن الماهية

أمرين متساوين مما يليقه الأذكاه فيأتيهم وبطرحون عليه افكارهم أي هو من المباحث الدقيقة
التي يفتني بها الأذكاه ويتعرضون لتقويتها أو دفعها أو يعني أنه ما يطرح فيه الأذكاه وتوقع
في الفلظ كأنه مزلفة يتلقى فيها اقدام اذهانهم والمقصود منه الإشارة الى ما في الدليلين من النظائر أما
في الاول فإن يقال لانسلم وجوب احتياج بعض أجزاء الماهية الحقيقية الى البعض مطلقاً بل
أما يجب ذلك في الأجزاء الخارجية للمباينة في الوجود المعيني وأما في الأجزاء الذهنية المحمولة فلا لها
أجزاء ذهنية لاتمايز بينها في الوجود الخارجي قطعاً وإن يقال جاز احتياج كل منها الى الآخر
من جهتين مختلفتين فلا يلزم الدور وراز ان يحتاج أحدهما الى الآخر دون العكس ولا يحذور اذ
لا يلزم من التساوي في الصدق التساوي في الحقيقة فلما كان يكون متخالفين بالماهية فلا يلزم من الاحتياج
من أحد الطرفين من دون الآخر ترجيح من غير مرجح وأما في الدليل الثاني فإن يقال انما مختار ان
أحد الجزأين يصدق عليه الجوهر وأن الجوهر خارج عنه ما فوقك فلا يكون العارض بتمامه عارضاً وأنه
الثاني (قوله أي هو من المباحث الخ) يعني انه كتابة عن دقة والاعتناء بشأنه لانه مزوم لطرح
الافكار (قوله كأنه مزلفة الخ) فيكون استدارة مبنية على تشبيهه بالزلفة (قوله والمقصود الخ)
أي من الأمر بالنظر بالإشارة الى استخراج ما في الدليلين من النظائر (قوله الماهية الحقيقية)
أي الموصوفة بالوحدة في الخارج احتراز عن الماهية الاعتبارية كالشرة فانه لا يلزم فيه احتياج بعض
أجزائه الى البعض (قوله للمباينة في الوجود المعيني) صفة كاشفة للخارجية قالوا لو لم يحتج بعضها
الى بعض لم يحصل منهما ماهية حقيقية ويكون كالحجر الموضوع في جنب الانسان وادعو بداهة
ذلك الحكم (قوله جاز احتياج كل منها الى الآخر من جهتين) كما قالوا في الهوى والصورة
(قوله فلا يلزم دور) قال بعض التأملين ان المراد بقوله فان احتياج كل منها الى الآخر الاحتياج
من جهة واحدة فيلزم الدور حيثن قطعاً والاحتياج من الطرفين باختلاف الجهة داخل في لزوم
الترجيح بلا مرجح ولا ينبغي أنه خلاف ظاهر السيرة لاقائمة فيه الاقل النظر من موضع الى
آخر (قوله متخالفين في الماهية) اكتفى بمجاوز التخالف بناء على مقتضى منصب المتع والاقالتخالف
واجب والا لم يحصل التركيب (قوله وأما في الدليل الثاني الى آخره) ونقض هذا الدليل بأنه لو
تم لدل على امتناع تركيب الماهية من الأجزاء المحمولة متساوية كانت أولاً وفتن التركيب عن
الأجزاء الخارجية أيضاً كما لا ينبغي ولم يذكره قدس سره لان المقصود بيان النظائر الواردة على
مقدمته (قال خارجا عن الماهية) أي ماهية الأفراد على ما هو الخارج من قسمة السلكي بالنسبة
الى ماهية مانعته فالخارج عن الحقيقة الشخصية كالواجب بالنسبة الى ذاته تعالى ومطلق الشخص

ليس فيه لانه خارج عن الذات المعنية لا عن الماهية

(٣٥) شروح التهية)

(قوله اما ان يتبع افشاكه (٢٧٤) عن الماهية) معنى ان الماهية لا قبل انتفاء بمعنى انه لا يجوز وجود الماهية بدونها

وان وجد اللازم بدونها
كالفرديّة فان ماهية الثلاثة
لا توجد بدونها مع ان
الفرديّة اعمّ قوله كالفرديّة
لثلاث فهي لازمة لثلاث
بمعنى ان الثلاثة لا تنفصل
بدونها وان وجدت
الفرديّة في غيرها (قوله
كالفرديّة لثلاثة الخ) فيه
نسخ لان الكلام في
الكلّي المحمول والمحمول
الفردي وادخلت الكاف
الزوجيّة باعتبار الاربعه
ويصح ملاحظة الكاف
في المضاف ليدخل الحسنة
(قوله كالكتابة بالفعل)
واما الكتابة بالمكان فن
اللازم وسيأتي ان ما يمكن
اتفكاكه اعم من اللازم
(قوله واللازم اما الخ)
ال بعد (قوله كالسواد
للجبنّي) فيه تنبّاه لان
الكلام في اللازم المحمول
وقد يقال قوله ولللازم
الخ أراد به اللازم من
حيث هو هو كان عرضاً
أو غيره لان مرادهم
بالعرض في هذا المقام
المحمول فالسواد غير
مرض عندهم في هذا
المقام بل الاسود (قوله
وتشخصه) هذا يفيد انه

وهو اما ان يتبع افشاكه عن الماهية أو يمكن افشاكه والاول المرض اللازم كالفرديّة لثلاثة والثاني
المرض الفارق كالكتابة بالفعل للانسان واللازم اما لازم للوجود كالسواد للجبنّي فانه لازم لوجوده
وتشخصه لماهية لان ماهية الانسان قد يوجد بغير السواد ولو كان السواد لازماً للانسان لكان كل

محل وقتاً استحالته متنوعة فان المرض للشيء بمعنى الخارج عنه لا يجب ان يكون خارجاً عنه بجميع
أجزائه فان الانسان اذا قيس الى التاطق لم يكن عينه ولا جزءاً بل خارجاً عنه وليس بتمامه خارجاً
عنه ثم المرض للشيء بمعنى القاسم به لا يجوز ان لا يكون بتمامه عارضاً له وبين المنين بون بيد (قوله
كالفرديّة لثلاثة الخ) وقوله كالكتابة بالفعل للانسان وقوله كالسواد للزنجي أقول هذه من المسامحات

الى أفراد خارج عن المقسم وحمل الماهية بمعنى ماه الشيء هو هو الشامل للحقيقة الشخصية على
ما فهم خروج عن القسمة السابعة (قال اما ان يتبع افشاكه عن الماهية) أي لا يجوز ان يفارقه وان وجد
في غيرها فلا يراد اللازم الاعم وذلك الامتناع اما لذات الملزوم وأوقات اللازم أو لامر منفصل كالسواد
للجبنّي (قوله وقوله كالسواد) هذا على تقدير كونه مثلاً للعرض اللازم للوجود واما على تقدير كونه
مثلاً لللازم الوجود فلا حاجة الى القول بالسابعة لان اللازم اعم من المرض اللازم لجواز ان
لا يكون محمولا (قال واللازم) ذكر بلفظ المظهر للإشارة الى انه قسم اللازم مطلقاً لا المرض
اللازم فانه يختص بالكلّي الخارج عن الماهية بخلاف اللازم المطلق فانه ما يتبع افشاكه عن
الشيء كلياً كان أجزائياً وليس للازم معنيان على ما فهم (قل اما لازم للوجود) أي لازم للماهية
باعتبار وجودها الخارجي اما مطلقاً كالتحيز للجمع أو مأخوذاً بمرض كالسواد للجبنّي فانه لازم
لماهية الانسان باعتباره وجوده وتشخصه الصنفي لماهية من حيث هي ولا من حيث الوجود مطلقاً
واللسان جميع أفراد اسود أو باعتبار وجوده الذهني بان يكون ادراكاً مستلزماً لادراكه على ما سيحكي
اما مطلقاً أو مأخوذاً بما هو حاصل ان اللازم اما لازم للماهية من حيث هي مع قطع النظر عن خصوصية
احد الوجودين او لازم باعتبار خصوصية أحد الوجودين اما مطلقاً أو مأخوذاً مع عارض خارج عن
الماهية وانما لم يشرع لاستيفاء اقسام لازم الوجود بل اكتفى بإيراد مثال اللازم الوجود الخارجي
المخصوص الذي هو أخفى لان ذلك وظيفة حكمية لا يتعلق غرض المنطق أعني الاكتساب به فان
الكسب لازم للماهية اذ هو المستعمل في الحدود وانما ذكر لازم الوجود استطراداً وبما ذكرنا اندفع
إيراد المحقق الدواني من ان السواد كلاً يلزم ماهية الانسان لا يلزم وجوده أيضاً لان الانسان
الابيض كثير بل انما يلزم للماهية الصنفيّة أعني الجبنّي بحسب وجودها في الخارج فيصير كلامه بحسب
الظاهر في قوة ان السواد ليس لازماً لماهية الانسان بل هو لازم لوجود الصنف الذي تحته ولا
يجب عدم انتظامه وفوات المقابلة المطلوبة بين لازم الماهية ولازم الوجود واما ما قال في توجيه
عبارة الشارح من انه أراد بيلازم الماهية ما يلزم النوع وبلازم الوجود ما يلزم الشخص كما يشر به
قوله وتشخصه فهذا تقسيم آخر سوى التقسيم المشهور وهما متفاران الا ان القسم الاول منهما واحد
فرد عليه ان المقسم لازم للماهية فكيف يندرج فيه لازم الشخص وان التقسيم المشهور غير حاصر
لان اللازم باعتبار الوجودين ليس لازماً للتوابع ولا للشخص

لازم لوجوده من حيث تشخصه الصنفي فهو غير لازم للماهية باعتبار الوجود مطلقاً والا لزم ان يكون موجود انسان
اسود وليس لازماً للماهية من حيث هي كما قال الشارح

(قوله لا ماهية) أي ولا لوجوده من حيث هو هو ولذلك أضاف الوجود للضمير لان الكون موجوداً موجود في الرومي (قوله وليس كذلك) جملة حالية (قوله كالزوجية للاربية) يعني ان الاربية لا تنفك عن الزوجية وان وجدت الزوجية في غيرها (قوله متى تحققت) في الذهن أو في الخارج وعبر بذلك إشارة الى ان هذا اللازم لا يجب وجوده في الخارج بل المدار على أنه متى تحققت الماهية تحققت هذا اللازم بقى ان الاربية من الأمور الاعتبارية فلا يعقل التحقق في الخارج الا ان يقال هذا على الفرض والتحقيق في الخارج والاربية ليست هي صفه الاثنين ولا انتقم بتساويين بل هي عبارة عن الوحدات المقسمة في العقل والزوجية عبارة عن الانقسام بتساويين (٢٧٥) والقرينة عبارة عن عدم الانقسام

بمداوين (قوله هذا انفساك الزوجية عنها لا يقال هذا قسم الشيء الى نفسه والى غيره لان اللازم على ما عرفت ما ينتج انفصاكه عن الماهية وقد قدمه الى ما لا ينتج انفصاكه عن الماهية وهو لازم الازدواج والى ما ينتج وهو لازم الماهية لا نقول لا نسلم ان لازم الوجود لا ينتج انفصاكه عن الماهية غاية ما في الباب أنه لا ينتج انفصاكه عن الماهية من حيث هي لكن لا يلزم منه أنه لا ينتج انفصاكه عن الماهية في الجملة فإنه ينتج الانفصاكه عن الماهية الموجودة وما ينتج انفصاكه عن الماهية الموجودة فهو منتج الانفصاكه عن الماهية في الجملة فان ما ينتج انفصاكه عن الماهية في الجملة اما ان ينتج انفصاكه

انسان أسود وليس كذلك واما لازم الماهية كالزوجية للاربية فإنه متى تحققت ماهية الاربية امتنع انفصاكه الزوجية عنها لا يقال هذا قسم الشيء الى نفسه والى غيره لان اللازم على ما عرفت ما ينتج انفصاكه عن الماهية وقد قدمه الى ما لا ينتج انفصاكه عن الماهية وهو لازم الازدواج والى ما ينتج وهو لازم الماهية لا نقول لا نسلم ان لازم الوجود لا ينتج انفصاكه عن الماهية غاية ما في الباب أنه لا ينتج انفصاكه عن الماهية من حيث هي لكن لا يلزم منه أنه لا ينتج انفصاكه عن الماهية في الجملة فإنه ينتج الانفصاكه عن الماهية الموجودة وما ينتج انفصاكه عن الماهية الموجودة فهو منتج الانفصاكه عن الماهية في الجملة فان ما ينتج انفصاكه عن الماهية في الجملة اما ان ينتج انفصاكه

لانا قولنا (قوله لانفساك الزوجية عنها لا يقال هذا قسم الشيء الى نفسه والى غيره لان اللازم على ما عرفت ما ينتج انفصاكه عن الماهية وقد قدمه الى ما لا ينتج انفصاكه عن الماهية وهو لازم الازدواج والى ما ينتج وهو لازم الماهية لا نقول لا نسلم ان لازم الوجود لا ينتج انفصاكه عن الماهية غاية ما في الباب أنه لا ينتج انفصاكه عن الماهية من حيث هي لكن لا يلزم منه أنه لا ينتج انفصاكه عن الماهية في الجملة فإنه ينتج الانفصاكه عن الماهية الموجودة وما ينتج انفصاكه عن الماهية الموجودة فهو منتج الانفصاكه عن الماهية في الجملة فان ما ينتج انفصاكه عن الماهية في الجملة اما ان ينتج انفصاكه

المشهور في عباراتهم والامثلة المطابقة هي الفرد والكتاب بالفعل والاسود لان الكلام في السكبي الخارج عن ماهية افراده فلا بد ان يكون محمولا على تلك الماهية وافرادها لكنهم تراخوا عند كروا مبدا المحمول بدله اعتماداً على فهم انتهم من سياق الكلام ما هو المقصود منه وقس على ما ذكرنا سائر ما تراخوا فيها من أمثلة الكلليات (قوله فأن ما ينتج انفصاكه عن الماهية في الجملة الخ) أقول

الماهية من حيث هي هي والفنانين متبيلين بها داخلاً في القسم (قوله لا نسلم ان لازم الوجود لا ينتج الخ) أي بل ينتج (قوله غاية ما في الباب أنه لا ينتج الخ) أي الذي هو القسم الثاني (قوله لكن لا يلزم منه ان لا ينتج الخ) أي بل يلزم

(قوله اعتماداً الخ) نكتة مصححه والمرجحة مجرد التوسعة في التعبير كما يدل عليه لفظ التسامح (قال فإنه متى تحققت) أي في الخارج والذهن وفيه إشارة الى ان امكان الوجود كاف في لازم الماهية ولا يجب وجوده بالفعل في الخارج أوفى الذهن (قال كالسواد للخبثي) المراد به المترجج بالزواج الصغرى الخصوص سواء كان بخرشة أو غيرها فيخرج من ليس له هذا الزواج وان قوله بالخرشة والمراد بالواد كونه أسود بعليةته والتخلف ارض لا يتنافى ذلك على ان المريض لا يبقى له ذلك الزواج كذا أفاده المحقق الدواني (قال فإنه منتج الانفصاكه الخ) اما كان اسئالاً بطلاناً لتبنيه باستزمام المحل كان منع لزوم المحال كافياً لدفع السؤال فلذا قال أولاً لا نسلم ان لازم الوجود الخ لكن ذلك غير كاف في صحة القسم فلذا تصدى لاثباته بقوله فإنه منتج الانفصاكه الخ وهو استدلال بالشكل الاول ينتج ان لازم الوجود منتج انفصاكه عن الماهية (قال فما ان ينتج انفصاكه الى آخره) دليل على الكبرى يعني انه يصح قسمته اليها واذا صح قسمته اليها كان صادقاً عليها

الخ فخاصه انه انفك عن قسمه ولا يلزم من ذلك انفصاكه عن القسم (قوله في الجملة) اما ان يتناقض بالمتبع وهو غير ظاهر لشموله للمعارض المفارق كسفرة الوجوه فإنه لازم منه وجود سببه ومع ذلك يتفك واما ان يتعلق بالماهية ولا معنى له الا ان يقال من حيث هو هو وهو قاصر على أحد القسمين وأوجب بإختيار الثاني ومعنى في الجملة الماهية المطابقة أي التي لا تقيد بقيد من حيث هي أو من حيث الوجود فشمع القسمين (قوله فإنه منتج الخ) دليل على ان لازم الوجود منتج انفصاكه عن القسم وخاصة انا نقول لازم الوجود منتج الانفصاكه عن الماهية الموجودة وما ينتج انفصاكه عنها فهو منتج الانفصاكه عن الماهية في الجملة ينتج لازم الوجود منتج الانفصاكه عن الماهية في الجملة خفف النتيجة لظهورها والصغرى ظاهرة والكبرى خفية فأقام عليها دليلاً بقوله فان ما ينتج الخ وحاصله ان منتج الانفصاكه في الجملة قسمان أحدهما القسم والاخر المدعى

عن الماهية من حيث أنها موجودة أو يتبع انفكاكها عن الماهية من حيث هي هي والثاني لازم
الماهية والاول لازم الوجود فورد القسمة متناول لقسيمه ولو قال لازم ما يتبع انفكاكها عن
الشيء لم يرد السؤال ثم لازم الماهية اما بين أو غير بين أما اللازم البين •

قيل عليه ان قوله في الجملة ان كان متعلقا بقوله يتبع كان المعنى ان اللازم ما يتبع في الجملة انفكاكها
عن الماهية وحيث دخل في اللازم كل عرض مفارق اذ لا بد لثبوته للماهية من علة فاذا اعتبرت
تلك العلة كان ذلك المرض يتبع الانفكاك عن الماهية في تلك الحالة وان كان متعلقا بالماهية على
ما توهم لم يكن له معنى أصلاً الا أن يقال المراد به الماهية من غير قيد بشيء فورد ان الماهية من
غير قيد بشيء هي الماهية من حيث هي هي فكيف تنقسم الى الماهية الموجودة والى الماهية من
حيث هي هي فالاولى أن يقال المراد بالماهية في تعريف اللازم الماهية الموجودة فاللازم ما يتبع
انفكاكها عن الماهية الموجودة وما يتبع انفكاكها عن الماهية الموجودة اما أن يتبع انفكاكها عن
الماهية من حيث هي هي أولاً فالاول لازم الماهية وهو الذي يلزمها مطلقاً أي في الذهن والخارج
معاً والثاني لازم الوجود أي لازم الماهية الموجودة أي في الخارج أو في الذهن محققاً أو مقدراً
(قوله ولو قال اللازم ما يتبع انفكاكها عن الشيء الخ) أقول انما لم يقل المصنف ذلك لانه قسم الكلي

(قوله لم يرد السؤال)

لان الشيء شامل للماهية
ولوجوده ان الكلام

في قسم الكلي باعتبار الماهية
فلو قال ما ذكر لخرج عن

السياق (قوله ثم لازم

الماهية) الا ان بين إشارة

لتقسيم آخر غير ما قسم

(قوله اما بين أو غير بين)

أي لا غير فلا ينقسم الى

غيرهما فاحقيقة لامة

جمع أو خلو هذا قصد

(قوله كان المعنى الى آخره) وكذا اذا كان متعلقاً بالانفكاك كما لا يخفى (قوله ما يتبع في الجملة)
أي بوجه من الوجوه (قوله فاذا اعتبرت الى آخره) واما اذا لم يعتبر العلة بل نظر الى نفس
الماهية لا يتبع انفكاكها عنها وان كانت العلة متحققة فتدبر فانه زل فيه اقدام بعض الناظرين
(قوله لم يكن له معنى أصلاً) اذ التبادر منه ما يكون ماهية بوجه من الوجوه ولا معنى له (قوله
الا ان يقال الى آخره) بان يكون في الجملة عبارة عن الاطلاق وما قيل ان المراد بالماهية في الجملة
ما يطلق عليه لفظ الماهية سواء كانت مطلقة أو مقيدة فوهم لان ما يطلق عليه لفظ الماهية مفهوم
الماهية والمراد ما يصدق عليه مفهوم الماهية وقال المحقق التفتازاني أخذنا الماهية في تفسير اللازم
أعم من المجردة والمخلوطة ليصح جعل لازم الوجود قسماً منه وهو عجيب اذ ليس المراد بالماهية
من حيث هي هي الماهية المجردة لامتناع عروض شيء لها فضلاً عن الزموم (قوله فالاولى الى
آخره) انما قال ذلك لانه يمكن ان يراد بالماهية في الجملة مطلق الماهية الشاملة للعلقة أي من غير
تقييد بشيء وللمأخوذة مع الوجود لكن التقديم حيث لا يكون مفيداً للاقسام المحصلة بل مجرد
الاعتبارات المتعددة على ما قلنا في اعتبار الماهية بشرط شيء وبشرط لا شيء ولا بشرط شيء
(قوله الماهية الموجودة) قال قدس سره التبادر من الوجود هو الوجود الخارجي وحيث يعلم
اللازم بشرط الوجود الذهني بطريق القياسة ولك ان تحمله على ما يتناولها مع وقوله فيما سيأتي
أي في الخارج يشير الى الوجه الاول وما قيل انه يلزم حيث خرج السلوب اللازمة للماهية
المعدومة فليس بشيء لان المعدوم المطلق لا عرض له فضلاً عن اللازم وكذا المعدوم في الخارج
من حيث انه معدوم ومن حيث انه موجود مقدراً داخل في الماهية الموجودة (قوله أو مقدراً)
كالثناء فانه يلزم كونه طائراً على تقدير وجوده (قوله انما لم يقل ذلك الخ) قال قدس سره في
حواشي المطالع لو قيل ما يتبع عن الشيء لا يحصر في لازم الماهية ولازم الوجود انتهى وذلك

فهو الذي يكفي تصويره مع تصور ملزومه في جزم العقل بالزوم بينهما كالاتصاف بمساويين للاربعة فان من تصور الاربعة وتصور الاتصاف بمساويين جزم بمجرد تصورهما بان الاربعة منقسمة بمساويين. وأما اللازم الغير الين فهو الذي يفترق في جزم النهن بالزوم بينهما الى وسط كمتساوي الزوايا الثلاث لثلاثين

بالقياس الى ماهية افراده ثلاثة أقسام أحدها ان يكون الكلّي نفس تلك الماهية وثانيها ما يكون جزءاً لها وثالثها ما يكون خارجاً عنها فلما قسم جزء الماهية بالنسبة اليها الى جنس ونصل الى أراد ان يقسم الكلّي الخارج عنها بالقياس اليها الى لازم وغير لازم لان ذلك هو مقتضى سوق الكلام (قوله) فهو الذي يكفي تصويره مع تصور ملزومه في جزم العقل بالزوم بينهما (أقول لابد في الجزم من تصور النسبة قطعاً فاما ان يقال المراد ان تصويره مع تصور ملزومه وتصور النسبة بينهما كاف في الجزم واما ان يقل تصورهما يقتضي تصور النسبة والجزم مما (قوله) كمتساوي الزوايا (أقول اذا وقع خط مستقيم على منه بحيث يحدث عن جنبه زاويتان متساويتان فكل واحدة منهما تسمى قائمة وهما قائمتان هكذا قائمة قائمة | واذا وقع بحيث يحدث هناك زاويتان مختلفتان في الصغر والكبر فالصغرى تسمى حادة والكبرى منفرجة هكذا حادة / منفرجة




مثال



وأما المثلث فهو الذي يحيط به ثلاث خطوط مستقيمة هكذا وقد دل البرهان الهندسي على ان الزوايا الثلاث التي في المثلث

هي مساوية لزاويتين قائمتين كمتساوي الزوايا الثلاث في المثلث للقائمتين لازم ماهية المثلث سواء وجدت في ذهنه لجواز كونه لازماً لشخص وقد عرفت فيما سبق دخوله في لازم الوجود (قوله) فاما ان يقل الى آخره (يعني ان تصور النسبة مراد الا انه ترك ذكره لعدم التفاوت فيه بين الين وغير الين ومدار الاختلاف بينهما هو تصور الطرفين بل تصور النسبة على نهج واحد في جميع التصديقات (قوله) واما ان يقال الخ (يعني ان اللازم الين هو الذي يكون تصور الطرفين مقتضياً لتصور النسبة بحيث يتبع انفسا كما عنه فانه حينئذ يكون تصور الطرفين كافياً في الجزم كقولنا الاثنان ضعف الواحد وما ليس كذلك فهو ليس بين والمتأقصة بان المثل الذي ذكره الشارح ليس من هذا القبيل سهل فيمكن فرضياً واما ما قيل ان مراده ان تصور اللازم من حيث انه لازم مع الملزوم من حيث انه ملزوم يستلزم تصور النسبة على وجه الضرورة فليس بشئ لانه يصدق حينئذ على اللازم الغير الين ان تصور اللازم والملزوم من حيث اتها كذلك يستلزم الجزم بالزوم ولان المراد منهما في اللازم الين بالقياس الى احصى قائمتها اذ لا يمكن تصور الملزوم من حيث انه ملزوم قبل تصور اللازم (قال في جزم العقل) فلو كان كافياً في الظن بالزوم لم يكن بين الزوم (قال بان الاربعة منقسمة بمساويين) أي بالضرورة ليحصل الجزم بالزوم (قال فهو الذي يفترق الخ) والافتقار الى الوسط لا يقتضي ان يكون ممكن الحصول فاللازم الذي يتم حصول الجزم بالزوم اما باستتاع التصديق بالزوم أو بامتناع الجزم بل غايته الظن داخل في غير الين لانه يصدق عليه انه لو وجد الوسط حصل الزوم (قوله) اذا وقع خط مستقيم على منه (بخلاف ما اذا وقع خط مستقيم على قوس فانه يحدث حادثان في الداخل ومنفرجتان في الخارج (قال كمتساوي الزوايا الثلاث لقائمتين) متعلق بالتساوي والمثلث متعلق بالزوايا حال عنها (قوله) واما المثلث (أي الذي يلزمه التساوي

(قوله) فهو الذي يكفي الخ) هذا تصور لا تصور فلا يريد ان الحكم على الشيء أو بالشيء فرع تصوره فهذا تصور لا تصور (قوله) مع تصور ملزومه فيه اشارة الى ان الملزوم متصور أولاً ثم اللازم وهذا غير واجب بل الاصح (قوله) في جزم العقل الخ (قضيتنه انه لو سكن في الظن بالزوم لا يكون شئ وهو كذلك بقي ان الجزم بالزوم موقوف أيضاً على تصور النسبة فلم تركوها والجواب بان تصور الملزوم وتصور اللازم مستلزم لتصور النسبة بينهما فاستغنى عن تصورهما (قوله) جزم بمجرد الخ (مفاده ان الجزم بان الاربعة منقسمة ضروري لا يتوقف على دليل آخر (قوله) كمتساوي الزوايا اثلاث لقائمتين متعلق بالتساوي

(قوله للمثلث متعلق بالزوايا) أي ك تساوي الزوايا السكائة للمثلث وهي ثلاثة اشان حادان وواحدة قائمة لزاويتي قائمتين أي من دائرة المثلث ولا بد من اعتبار المثلث والعائتين في دائرة واحدة والحاصل ان المثلث ماله ثلاثة اضلاع هكذا  فله ثلاث زوايا واحدة قائمة واثنين حادان والحادان بمنزلة قائمة أي مساويان لها وبين ذلك ان في الشكل المربع اربع زوايا قائمة هكذا  فاذا وضع خط في الوسط هكذا  صار متناهي احدى القوائم الاربع وفيه زاويتان حادتان هما بمنزلة قائمة واحدة وأخرى قائمة واذا كان الحادان مساويين لقائمة ظهر ان المثلث مساوي لقائمتين و اعلم انه اذا وضع خط على آخر قال كان الحاصل من هذه الجهة مساويا لتلك الجهة كان كل جهة زاوية قائمة هكذا قائمة قائمة وان لم يتساوا الجهتان قيل للواسعة ومنفرجة ولضيقة حادة هكذا حاد / منفرجة (قوله بل يحتاج) الى وسط وهوان الزوايا الثلاث في المثلث مساوية لحادة ومنفرجة والحادة والمنفرجة مساويان لقائمتين فيلزم تساوي الزوايا الثلاث لقائمتين لان مساوي المساوي مساوي (١) قال السمرقدي في اختصار (اشكال التأسيس مقدمة تحريراً قايدس) المشرون كل منك أخرج أحد اضلاعه فزاويته الخارجة مساوية بمقابلتيها الداخلتين وزواياه الثلاث مساوية له ثنتين ولكن المثلث ا ب ح والضلع الخارج ج ح الى د ولتغرض عنه موازيا (٢٧٨) ل ب ا فزاوية ا ح د مساوية لزاوية ا ك ه وهما متبادلتين وزاوية ه د د مساوية لزاوية


ب لكونهما خارجة وداخلة فاذا جميع زاوية ا ح د الخارجة من المثلث مساوية لزاويتي ا ب الداخلتين وزاوية ا ح د مع زاوية ا ح ب مساوية لقائمتين كما مر في الاول فاذا الثلاث الداخلة مساوية لقائمتين كما مر في الاول ا ه

للمثلث فان مجرد تصور المثلث وتصور تساوي الزوايا للقائمتين للمثلث لا يكفي في جزم الزهن بان المثلث متساوي الزوايا لقائمتين بل يحتاج الى وسط وهما نظر وهو أن الوسط على ماسره القوم ما يقرن بقولنا لانه حين يقال لانه كذلك مثلاً اذا قلنا الصام يحدث لانه متغير فالمتغير لقولنا لانه وهو المتغير وسط وليس يلزم من عدم افتقار المثلث الى وسط أنه يكفي فيه مجرد تصور الازم والمزوم أو في الخارج لكن حزم العقل بالزوم بينهما لا يحصل بمجرد تصور المثلث وتصور تساوي الزوايا للقائمتين بل لابد هناك من برهان هندسي (قوله وهما نظر) أقول حاصله ان التضمين الى البين وغير البين على ما ذكره ايس بمحاصر مع ان المتبادر من كلامهم ان لازمه الماهية منحصرة فهما ومن زعم ان مقصودهم منع الجمع لا الانفصال الحقيقي لم يأت بما يعتد به لقوات الانضباط حينئذ فان مطلق المثلث قد يكون اضلاعه قسبا (قوله ان مقصودهم منع الجمع) فلا ينافي الحل وتحقق قسم ثالث لا يصدق على واحد منهما (قوله لقوات الانضباط) ان المقصود انضباط اقسام الازم

وقال قبله التاسع عشر اذا وقع خط مستقيم على مستقيمين متوازيين كانت المتبادلتان متساويتين (الجواز) والخارجة كالدخلة فليقع على خطي ا ب ح د خط رح فقول زاويتا ا ر ح د ح التبادلتان متساويتان لان مجموع زاويتي كلتا الجهتين كقائمتين والالكان في احدى الجهتين أقل من قائمتين وهو محال فزاويتا ب ر ح د ر كقائمتين وزاويتا ا ر ح د ر كقائمتين لما مر في الاول فيتساوى المتبادلتان باسقاط المشترك وزاوية ر ب الخارجة كزاوية ا ر ح لكونهما متباثلتين فيكون كزاوية د ح ر الداخلة فالخارجة كالدخلة ا ه

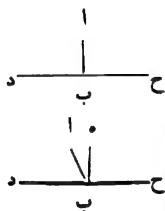
وقال في المتباثلتين الحادي عشر الزاويتان المتباثلتان الحادتان عن تقاطع كل خطين متساويان مثلاً كزاويتي ه د ب د ه الحادتين عن تقاطع خطي ا ب ح د وذلك لان مجموع زاويتي ب د ه د ا يساوي مجموع زاويتي ا د ه د ا لكون كل واحد من المجموعين مادلًا لقائمتين فيبقى

سقاط زاوية د ه ا المشتركة زاويتا ه د ب ا د متساويتين

(١) الى هنا انتهت عبارة الحاشي بالهلب ووجد بخطه ورقة مفردة مشروكة بإصل التسخة بعد قوله ب -  ك تساوي الزوايا الخ فكتبناها في الهلب هكذا وهي منه قوله قال السمرقدي الى آخر القول ه

وقال في الاول اذا قام خط مستقيم على آخر مستقيم فالزاويتان الحادتان عن جنبه اما قائمتان أو مساويتان لقائمتين كخط
 ا ب قام على خط ح د وحددت زاوية ا ب ح ا ب د فان كان ا ب عموداً كانت قائمتين لتساوي الزاويتين حينئذ وان لم يكن
 عموداً فلا بد من مجاز العمود فليتهم انه خط ه ب فكان كل من زاويتي (٢٧٩) ح ب ه د ب قائمة وهما مساويتان

للاولين لانطباقهما عليهما
 فالاوليان كقائمتين



بمجموع ما عرفت فصل
 قولهم زوايا الثلث كقائمتين
 تحقيقاً لا تهيداً وتهرباً
 (قوله من حدس الخ)

كقولهم نور القمر مستفاد
 من نور الشمس فان ذلك
 متوقف على حدس وهو
 ان القمر ان قابل الشمس
 بذاته كلها كان نوراً وان
 قابلاً ببعضه كان ذلك
 البعض نورانياً والآخر
 مظلم وان لم يقابلها أصلاً
 فلا ينور لان ذاته مظلمة
 فالحكم على استفادة نور
 القمر من الشمس متوقف
 على حدس أي تخمين

لجواز توقفه على شيء آخر من حدس أو تجربة أو احساس أو غير ذلك فلو اعتبرنا الافتقار الى الوسط
 في مفهوم غير الين لم ينحصر لازم الماهية في الين وغيره لوجود قسم ثالث وقد يقال الين على اللازم
 الذي يلزم من تصور ملزومه محوره ككون الاثنين ضمناً للواحد فان من تصور الاثنين أدرك
 انه نصف الواحد

(قوله لجواز توقفه على شيء آخر) أقول يعني ان لازم الماهية اذا لم يكن تصورهما كافياً في الجزم باللزوم
 بينهما وجب ان يتوقف الجزم به على أمر مغاير لتصورهما ولا يجب أن يكون ذلك الأمر الموقوف عليه
 هو الوسط بل يجوز ان يكون شيئاً آخر كالحدس واخواته وتوضيحه ان المحتاج الى الوسط للمعنى
 المذكور يكون قضية نظرية والذي يكفي تصور طرفيه في الجزم به يكون قضية أولية فكانه
 قال للزوم الذي بين الماهية ولازمها اما بديهي أولي واما كفي نظري فورد انه يجوز ان لا يكون
 نظرياً ولا أولياً بل يكون بديهيّاً مغايراً للاولى كالحدس والتجربة والحسي فن أراد حصراً لازم
 الماهية في الين وغيره وجب ان لا يعتبر في مفهوم غير الين الاحتياج الى الوسط بل يكفي بدم
 كون تصور اللازم مع تصور الملزوم كافياً في الجزم باللزوم وحينئذ يظهر الانحصار ويكون غير
 الين منقسماً الى نظري يقتصر الى الوسط والى بديهي يقتصر الى أمر آخر سوى تصور الطرفين
 والوسط (قوله وقد يقال الين على اللازم) أقول هذا هو اللازم الذهني المتبني في الدلالة الاتزامية

وهو يفوت حين اذا أريد منع الجمع (قوله وتوضيحه الخ) لما كان في جواز احتياج اللازم الى
 شيء سوى الوسط خفاء أوضحه بارجاعهما الى القضية الاولى والنظرية ولا شك في ثبوت الواسطة
 بينهما (قوله فن أراد حصراً الخ) واما تفسير الكفاية في الين بمعنى عدم الاحتياج الى الوسط
 فبدخل ما يحتاج الى أمر آخر سوى الوسط فيه كما اختارنا المحقق التفاضلي فيبعد عن لفظ الكفاية
 ولفظ الين الدال على كمال الظهور وكذا حمل الوسط على المعنى القوي لان اطلاق الوسط على
 الخدس وامثاله تكلف لعدم كونها واسطة بين الشئين ولذا لم يترس لها السيد قدس سره (قال
 ما يقترب بولنا لانه) أي ما يعمل محولاً للموضوع الذي هو اسم ان الداخل عليها لام الاستدلال
 على ثبوت شيء لشيء أو نفيه عنه كما قال العالم حادث لانه متغير كذا أقام المحقق التفاضلي فيختص
 بالشكل الاول وان دخل الاشكال الثلاثة باختيار رجوعها اليه لا يدخل القياس الاستثنائي ولو أريد
 به ما مضى بعد قولنا لانه سواء كان حداً أو وسطاً أولاً فيكون الوسط أعم من الحد الاوسط يدخل
 الجميع (قوله هذا هو اللازم الذهني المتبني الخ) وان كان المرض اللازم الذي هو قسم الكلبي
 الخارج عنه أخص ضرورة وجوب كونه كلياً محولاً على الماهية وشيء منها لا يعتبر في اللازم فانه
 يجوز ان يكون جزئياً وان لا يكون محولاً بالواطأة وان يكون لازماً للشخص فاللازم قيد القسم أعم

(قوله أو تجربة كالحكم) على السقونية بأنها سهلة لا صغراء فهو متوقف على تجربة وليس أولياً (قوله أو احساس) أي كالحكم
 بحسن زيد مثلاً فانه موقوف على مشاهدة ذاته (قوله فلو اعتبرنا الخ) وأجب بان ما توقف على غير الوسط داخل في الين
 بان يراد قوله هو الذي يكفي تصوره مع تصور ملزومه أي بدون توقف على وسط فقط فيصدق بما توقف على تجربة وغيرها
 وبالتوقف على الوسط

فان لزوم شيء لشيء اما ان يكون بحسب الوجود الخارجي على معنى انه يتم وجود الشيء الثاني في الخارج منفكا عن الشيء الاول كالحديث للجسم فان وجود الجسم يتم بدون الحدوث فالحديث لازم خارجي للجسم ويسمى لزوما خارجيا واما ان يكون بحسب الوجود الذهني على معنى انه يتم حصول الشيء الثاني في الذهن منفكا عن حصول الشيء الاول فيه وحاصله انه يتم ادراك الثاني بدون ادراك الاول ويسمى لزوما ذهنيا واما ان يكون بالنظر الى الماهية من حيث هي على معنى انها يتم ان توجد باحد الوجودين منفكة عن ذلك اللازم بل انها وجدت

من القسم (قوله فان لزوم شيء) سواء كان وجوديا أو عديا محولا بالمواطأة أو بالاشتقاق أولا نحو المسمى والبصر (قوله بحسب الوجود الخارجي) أي باعتباره بخصوصه (قوله على معنى انه يتم الخ) أي لاي معنى انه يتم وجود الشيء الثاني بدون وجود الشيء الاول بل على معنى انه يتم وجوده في نفسه أو في شيء في الخارج أي بلوجود الأصلي سواء كان في الاعيان أو في الازدعان منفكا عن الشيء الاول أي في نفسه كما في المدييات أو عن حصوله اما في نفسه كالمعرض بالنسبة الى المحل أو في شيء غير المزموم كالاوبة والبنوة أو المزموم كالصفات اللازمة فهذه كلها أقسام اللازم الخارجي والقصر على البعض قصير فلا تكن من القاصرين (قوله لازما خارجيا) لكون لزومه اياه في الخارج وذلك لا يستدعي وجود المزموم أو اللازم في الخارج بل وجود المزموم فيه على ماين في محله (قوله بحسب الوجود الذهني) أي باعتبار الوجود الظلي بخصوصه وهو وجود المعلوم في ضمن صورته الموجودة في الذهن اسالة (قوله على معنى انه يتم الخ) أي لاي معنى انه يتم وجوده الظلي بدون حصول الشيء الاول اسالة فانه باطل اذ الوجود الظلي لا يتبع اياه أخرجي بل على معنى انه يتم الوجود الظلي لثاني بدون الوجود الظلي للاول (قوله وحاصله الخ) يعني ان المراد بالحصول في الذهن الوجود الظلي الذي هو عبارة عن الادراك المطابق لا الحصول الاصل فيه فاللزوم بين علمي الشيعين اللذين بينهما لزوم ذهني خارجي لكون العلمين من الموجودات الاصلية (قوله على معنى الخ) أي على معنى ان الماهية من حيث هي مجردة عن الوجود يتم ان تنفك عنه فان الماهية من حيث هي ليست الا الماهية منفكة عن كل مايرضاها بل على معنى انها يتم ان توجد باحد الوجودين أي وجود كان منفكة عنه فلا مدخل في الإمتناع لخصوصية شيء منها (قوله منفكة عن ذلك) أي عن الاتصاف به بقرينة قوله موصوفة به لانه حصوله في الخارج أو في الذهن والا لكان الزوم خارجيا او ذهنيا (قوله بل انما وجدت الخ) أي في الخارج أو في الذهن كانت معه فامتناع الاتصاف بالظن الى الماهية نفسها واحد الوجودين أيها كان طرقا للاتصاف به بناء على ان ثبوت شيء لشيء فرع لثبوت التثبت له في ظرف الثبوت سواء كان للماهية وجودا كالارادة حيث يلزمها الزوجة فيها أو وجود في الخارج فقط كذاته تعالى وقدره فانه لا يوجد في الخارج منفكا عما يلزمه لكنه بحيث لو حصل في الذهن يتم اتصافه به أيضا أو وجود في الذهن فقط كالطباع فانها يتم ان توجد منفكة عما يلزمها من الكلية والقائية وسائر المقولات الثانية لكنها بحيث لو وجدت في الخارج كانت متصفة بها ولذا من قال بوجود الطباع في الخارج قال باتصافها بها فيه أيضا على ما في شرح التجريد قال قدس سره في حواشي التجريد المقولات

والمعنى الاول اهم لانه متى يكنى تصور الملزوم في اللزوم يكنى تصور اللازم مع تصور الملزوم وليس
كلما يكنى التصور ان يكنى تصور واحد * والمرض المفارق اما سريع الزوال كحمرة الخجل وصفرة

كانت منه موصوفة به ويسى هذا اللازم لازم الماهية فان قلت لازم الماهية من حيث هي يجب
ان يكون لازماً ذهنياً لان الماهية اذا وجدت في الذهن وجب ان يوجد ذلك اللازم فيه ايضاً
فيكون لازم الماهية لازماً ذهنياً قطعاً فيكون بينا بالمعنى الاخص فلا يجوز اتصافه الى اللازم الين
بالمعنى الاعم وغير الين قلت الواجب في لازم الماهية ان يكون بحيث اذا وجدت الماهية في الذهن كانت
متصفة به ولا يلزم من ذلك ان يكون اللازم مدركاً مشعوراً به فان ماهية التثا اذا وجدت في
الذهن كانت موصوفة بكون زواياها الثلاث مساوية لثلاثين ومع ذلك يمكن ان لا يكون للذهن شعور
بمفهوم المساواة المذكورة فضلاً عن الجزم بثبوتها ماهية التثا فليس كل ما كان حاصل الماهية
المدركة في الذهن يجب ان يكون مدركاً فان كون الماهية مدركة صفة حاصله هناك مع انه لا يجب
الشعور به والا لزم من ادراك امر واحد ادراك امور غير متناهية بل يجوز ان يكون لازم الماهية
بحيث يلزم من تصورهما الجزم باللزوم بينهما وان لا يكون كذلك فصح الاقسام الى الين بالمعنى
الاعم وغير الين * ويجوز ان يكون بحيث يلزم من تصور الملزوم أى الماهية تصوره فيكون بينا بالمعنى
الاخص وان لا يكون بهذه الحيلة (قوله والمعنى الاول اهم) أقول اعترض عليه بان الاعتبار

(قوله اما سريع الزوال)
أي مع سهولة أو مع صعوبة
قوله كحمرة الخجل مثال
للاول ومثال الثاني المشق
القائم بالمشق فزواله

صحب

الاولي طابع المفومات المتصورة من حيث هي وما يمرض للسقولات الاولى في الذهن ولا يوجد
في الخارج امر يطابقه كالكلية والذاتية ونظيرهما يسمى مقولات ثانية فان قلت قد صرح قدس سره
في حواشي المطالع وشرح المواقيت بالمقولات الثانية عوارض ذهنية لا تعرض للمقولات الاولى في الذهن
قلت كونها عوارض ذهنية بمعنى ان عروضها لها ليس الاعتبار الوجود الذهني لا ينافي ان يكون امتناع
اتصافها بنظرها الى ذاتها بمعنى انه لو وجدت في الخارج كانت متصفة بها كالكلية عارضة للحيوان مثلاً في
الذهن ومن لوازم الماهية بمعنى اتصافها كما عرفت انما وجدت ثم اعلم ان هذه الاقسام للازم باعتبار اقسام
اللزوم فالواجب ان لا يصدق اقسام اللزوم بعضها على بعض واما اقسام اللازم فالخارجي ولازم الماهية
يكون لازماً ذهنياً واللازم الخارجي لا يكون لازماً الماهية فتدبر فان هذا المقام من المزال كما زلت فيه
أقدام الناظرين (قوله موصوفة به) اشار بذلك الى ان امتناع اتصافها لوازم الماهية باعتبار الانصاف بها
اتصافاً انتزاعياً لا باعتبار حصولها في نفسها أو في غيرها كما في اللوازم الخارجية (قوله فان قلت الخ)
مورد هذا السؤال عدم محبة قسمة لازم الماهية الى القسمين على تفسير لازم الماهية بما ذكره ومنشأ عدم
الفرق بين حصول الشيء في الذهن بالوجود النظمي الذي هو الادراك وبين الانصاف فيه فيكون اشار الى سابقاً
بقوله وحاصله انه يتبع ادراك الشيء الثاني بدون ادراك الاول وحاصل الجواب ابداء الفرق بينهما كما فصله
بما لا مر بعده (قوله والا لازم الى آخره) أى ان كان حصول صفته موجباً لشعوره بما يلزم من ادراك الأمر
ادراك امور غير متناهية لان ادراك الأمر يستلزم حصول صفة في الذهن وهو كونه مدركاً فيلزم الشعور به بناء
على ذلك فيلزم ادراك كونه مدركاً وذلك يستلزم حصول صفة للادراك في الذهن وهو كونه مدركاً فيلزم
ادراك الادراك وهو يستلزم حصول صفة للادراك الادراك وهو كونه مدركاً وهكذا فتدبر فانه مما خفي
على من يدعي الاطلاق على الدقائق (قوله بل يجوز الى آخره) عطف على قوله يجب واضراب عن

(قوله كالشيب) فيه ان الشيب (٢٨٢) لا يزول اذا أريد به الزمان أو الشعر الأبيض الا ان يراد بالشيب الكهولة فانها

الوجل واما بطيء الزوال كالشيب والشباب وهذا التقسيم ليس بمحاصر لان العرض المفاقر هو ما لا يمتنع انفكاكه عن الشيء وما لا يمتنع انفكاكه لا يلزم ان يكون منفكاً حتى يغصم في سريع الانفكاك وبطيء لجواز ان لا يمتنع انفكاكه عن الشيء ويدوم له كحركات الافلاك قال (وكل واحد من اللازم والمفاقر ان اختص بافراد حقيقة واحدة فهو الخاصة كالضاحك والافهوا العرض العام كالثاني وترسم الخاصة بأنها كلية مقولة على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولاً عرضياً والعرض العام بأنه كلي مقول على افراد حقيقة واحدة وغيرها قولاً عرضياً فالكليات اذن خمس نوع وجنس وفصل وخاصة وعرض عام)

(أقول) الكلبي الخارج عن الماهية سواء كان لازماً أو مفارقاً اما خاصة أو عرض عام لانه ان اختص بافراد حقيقة واحدة فهو الخاصة كالضاحك

في الاول هو كون تصورهما كافيين في الجزم بالزوم والمعتبر في الثاني هو كون تصور الملزوم كافياً في تصور اللازم وهذا المقصود لم يبين كون الاول أهم اذ ربما كان تصور الملزوم كافياً في تصور اللازم ولا يكون التصوران معاً كافيين في الجزم بالزوم فلا بد لشيء ذلك من دليل نم لو فسر البين بالمعنى الثاني بما يكون تصور الملزوم كافياً في تصور اللازم مع الجزم بالزوم كان المعنى الثاني

نفي الوجوب (قال كالشيب والشباب) أكتفى في شرح المطالع على الشباب وهو الظاهر واما الشيب فهو بياض الشعر أو السن الذي تضف فيه الحرارة الفريزية ففي كونه بطيء الزوال خفاء الا ان يراد به الشيب الغير الطبيعي فانه يزول بالادوية بمدة مديدة وسعت انهم يعالجون بلعاجين مدة مديدة فيصير الشعر الأبيض اسود وتعود القوة التي كانت في الشباب وكبونها في كتهيم ورأيت شيخاً بلغ عمره مائة وستة عشرة سنة قد صار شعر لحية البيضاء من اصله اسود وبقي بياض في أعلاه يتبدل يوماً فيوماً بالسواد (قال وهذا التقسيم ليس بمحاصر) ولنا قسم في شرح المطالع الى المفاقر بالقوة وإلى المفاقر بالفعل وقسمه الى سريع الزوال وبطيء وما قيل ان التقسيم بمد ذلك غير حاصر لجواز ان يكون العرض المفاقر مما يمكن اتصافه به ومفارقاً عنه ابدأ كالابيض للحبشي ففيه ان القسم الكلبي بالقياس الى ماهية ما تحت من الافراد وهو لابد أن يكون محمولاً عليها فكيف يكون مفارقاً ابدأ (قال الكلبي الخارج الى آخره) جعل القسم الكلبي الخارج وعمره اشارة الى أن اللائق باصنافه بتدقيقه الى اللازم والمفاقر ان يجعل القسم الخارج وبسمه ليحصل مقصوده من قسمه كل من اللازم والمفاقر الى الخاصة والعرض العام ويصح ترتيب انحصار الكليات في الجنس من غير تكلف لا تقسم كل واحد منهما اليهما وان كان ذلك جميعاً بناء على ان الخاصة قيد القسم لانفسه فانه يبطل الانحصار ظاهراً ويحتاج الى الاعتذار (قال ان اختص الى آخره) على صيغة المجهول يقال خصة بكذا اذا اختص به في الصراح خصوص وخصوصية بالضم والفتح خضيصي والفتح اصح خاصة (كردن) يقال خصة بكذا واختص به وكان المناسب لما سبق ان اختص بماهية واحدة الا انه اختار لفظة الحقيقة اذ لا خاصة وكذا العرض العام للماهية المدومة لان المدوم مطلوب في نفسه فكيف يصح بشيء وزاد لفظ الافراد لان كلية الكلبي

تزول بالشيوخة او يقال انه أراد الشعر الأبيض ويقال انه نظر في زواله لما اتفق لبض الناس من زوال الشعر الأبيض ونبت غيره اسود بعد ان عاش من العمر نحو خمس مائة سنة (قوله وهذا التقسيم الخ) أوجب عنه بان المراد بقوله ما لا يمتنع انفكاكه عن الشيء أي مع كونه يتفك بالفعل فلا يرد ما أورده (قوله لجواز ان لا يمتنع انفكاكه عن الشيء ويدوم له) وذلك كحركة الفلك فانه يمكن انفكاكه ولا يتفك أبداً (قوله الكلبي الخارج عن الماهية سواء كان لازماً أو مفارقاً اما خاصة الخ) جعل الشارح التقسيم ابتداء للخاصة وللعرض العام وحينئذ فلا يرد عليه الاعتراض الوارد على كلام المتن الآتي بقوله واعلم الخ لان المتن جعل التقسيم في الخارج اللازم والمفاقر فجعل كل واحد منهما اثنين ففي أربعة اذا ضمت الثلاثة التي مرت تكون سبعة فلا يصح قوله فالكليات اذا ضمت قوله

لانه ان اختص بافراد الخ) اختص بالبناء للمفعول لا للفاعل لان اختص منته قول اختصه بكذا بقي ان الضاحك فانه اما هو خاصة للانسان للافراد خلافاً لما قال وأوجب بانه اما ذكر الافراد اشارة الى ان كلية الانسان اتمامها باعتبار الافراد

(قوله فانه مختص الخ) تخصيصه الانسان أي الحقيقة النوعية واما الحقيقة الجنسية فكلائهي فانه خاصة باعتبار الحيوان وان كان عرضا عاما باعتبار الحقيقة النوعية وذكر الحقيقة دون الماهية لان الماهية تشمل الموجود والممدوم بخلاف الحقيقة فانها قاصرة على الموجود والمراد باختصاصها بالافراد ان لا توجد في غيرها وليس المراد (٢٨٣) الوجود في جميع الافراد لان الصاحك

ان أريد به الصاحك بالقوة كان من المرض اللازم والا فبن العارض المفارق وحذف الافراد هنا إشارة الى ان المجهود والمتعارف هوان قال الصاحك خاصة

للانسان (قوله كلائهي) أي بالفعل فيكون خاصة مفارقة أو بالقوة فيكون خاصة لازمة (قوله فانه شامل للانسان الخ)

اشارت الى ان كونه عرضا عاما انما هو باعتبار الانسان لا باعتبار الحيوان والافهه خاصة (قوله مقولة) أي محمولة (قوله مستدركة الخ) أي لا حاجة اليها لان قوله مقولة يعني عنه (قوله يخرج الجنس والمرض العام) أي ويخرج فصول الاجناس أيضاً وانما سكت عنها لان الشارح أراد اخراجها بالقييد الاخير فان قلت المرض العام لا يقال في الجواب أصلاً فامعنى قوله لانهما مقولان على حقائق مختلفة

فانه مختص بحقيقة الانسان وان لم يختص بها بل بسمها وغيرها فهو المرض العام كلائهي فانه شامل للانسان وغيره ورسم الخاصة بانها كلية مقولة على افراد حقيقة واحدة فقط قولاً عرضياً فالكلية مستدركة على ما مر غير مرة وقولنا فقط يخرج الجنس والمرض العام لانهما مقولان على حقائق مختلفة وقولنا قولاً عرضياً يخرج النوع والفصل لان قولها على ما تخمها ذاتي لا عرضي ويرسم المرض العام بانه كلي مقول على افراد حقيقة واحدة وغيرها قولاً عرضياً فقولنا وغيره يخرج النوع والفصل والخاصة لانها لا تفصل الا على افراد حقيقة واحدة فقط وقولنا قولاً عرضياً

أخص من الاول بلا شبهة لكن لم يثبت هذا التفسير في كلامهم (قوله فقولنا فقط يخرج الجنس والمرض العام) أقول وكذا يخرج فصول الاجناس كالحساس وما فوقه لكن القيد الاخير يخرج الفصول مطلقاً أعني فصول الانواع والاجناس فلذلك اسند اخراج الفصول اليه (قوله وغيرها يخرج النوع الخ) أقول خروج النوع بهذا القيد مما لا شبهة فيه وكذا خروج فصل

بالنظر الى الافراد واختار صيغة الجمع إشارة الى ان المختص بفرد واحد سواء كان له حقيقة تكونوا الاشخاص التي لها ماهية كلية أولاً كخواصه تعالى وخواص التشخيصات لا يتعاقب غرضنا به اذ لا بحث للفظي عن احوال الجزئيات وأراد بها ما فوق الواحد فيدخل في التعريف الخاصة الشاملة وغير الشاملة وبالحقيقة أهم من النوعية والجنسية ليم خواص الاجناس أيضاً ولا بد من اعتبار قيد الحقيقة لان خواص الاجناس اعراض عامة بالقياس الى أنواعها والمراد باختصاصها بأفراد حقيقة واحدة ان لا توجد في غيرها لانها المقابلة للعرض العام والخاصة الاضافية ليست خاصة مطلقة والمطلق الخاصة عليهما بالاشتراك اللفظي على ما في الشفاء (قوله وكنا يخرج فصول الاجناس) أي بالقياس الى أنواعها واما بالقياس الى الاجناس فهي مقولة على افراد حقيقة واحدة فقط ويخرج بقوله قولاً عرضياً وما قيل ان المقول على افراد حقيقة واحدة فقط يصدق على الجنس من حيث انه يصدق على افراد حقيقة واحدة كما يصدق على خاصة الجنس فلا يخرج الجنس بهذا الاعتبار الا بقوله قولاً عرضياً فمدفوع بان المتبادر من التعريف ان يكون المقول غير الحقيقة والجنس من حيث انه يصدق على افراد حقيقة واحدة ليس غير الحقيقة الواحدة (قوله أعني الفصول الخ) يعني ان فصول الاجناس بالقياس الى الانواع خارجة لقيد الاخير واما بالقياس الى الاجناس فخارجة بقوله وغيرها كما لا يخفى فافهم فانه قد خفي على بعض الناظرين وذكر أوهاما ظنهما نزع مراتب المتعل بنية على ان الجنس أيضاً خارج بقوله وغيرها بناء على انه يقال على افراد حقيقة واحدة جنسية لانه كفصل الجنس والخاصة له وذلك لبلل لانك قد عرفت ان التعريف يقتضي مقابلة المقول للحقيقة ولا يتحقق ذلك في الجنس بالقياس الى افراد حقيقة الجنسية ويتحقق في الفصل والخاصة

قلت ان معنى كلامه مقول اي محمول والحمل لا يقتضي وقوعه في الجواب أصلاً فهو محمول في غير الجواب لاني الجواب حتى يتأتى الاعتراض كان قول الحار والفرس ماش (قوله لانهما مقولان على حقائق) لا ينافي الحمل على حقيقة واحدة كان قولنا الفرس ماش (قوله يخرج النوع والفصل) سواء كان فصل نوع أو جنس كان قريباً أو بعيداً وان كان فصل الجنس مطلقاً خرج عما قبله (قوله يخرج النوع والفصل الخ) أراد بالفصل فصل النوع واما فصل الجنس فداخل لانه يقال على افراد حقائق مختلفة

(قوله يخرج الجنس الخ) أي وفصل الجنس لانه يصدق عليه انه مقول على حقائق ولكن ليس قولاً عرضياً (قوله وانما كانت هذه التعريفات الخ) اعلم ان الشيء (٢٨٤) اما حقيقة موجودة في الخارج أو أمر اعتباري فإين تلك الحقيقة من

الداخل يقال له حقيقي والا بان كان خارجاً عنها فرسم حقيقي والثاني كالابوة والبنوة فإين ماهية الابوة من الداخل فحداسي وماين خارجها يقال له رسم اسمي (قوله رسوما الخ) حيث عبر المصنف بالرسم دون الحد

بقياس اليه وهو ظاهر (قوله أي موجودة في الاعيان الخ) أي موجودة بوجود أصلي ليشمل الصفات القائمة بالنفس الناطقة (قوله واما اعتبارية) يعتبرها العقل اما بان يتزعمها من أمور موجودة في الخارج كالوجوب والامكان والامتاع وسائر أمور الاصطلاحية فانها مفهومات انتزعا عن العقل من الموجودات البينية وليس لها وجود أصلي ومعنى تزعمها في نفس الامر ومطابقة أحكامها إياها ان مبدأ انتزاعها أمر في الخارج وأنه بحيث يمكن ان يتزعم العقل تلك الأمور منه ويصفه بها أو يجتزعا من عند نفسه كالالسان ذى رأسين وآتياب الانغوال وقد ظهر لك ما ذكرنا فساد ما قبل ان الاعتبارية التي وقعت في مقابلة الموجودة قسماً أحدهما ما لا يكون له تحقق في نفس الامر الا باعتبار الاعتبار كالمفاهيم الاصطلاحية والثاني مفهوم له تحقق في نفس الامر بدون اعتباره وان لم يكن موجوداً كالوجوب والامكان والحدوث وغيرها من الأمور المتممة الوجود في الخارج ولا شك ان التميز بين ذاتياتها وعرضياتها في غاية الاشكال فان ماهياتها متحققة في نفس الامر بدون اعتبار المعبر (قوله المسماة بالحدود والرسوم الحقيقية) وهي التي تشرع ماهياتها الموجودة في الخارج بخلاف التميز بين حدودها ورسومها المسماة بالاسمية أعني ما يشرح لمفهوم وضع الاسم بإزائه فانه لا يصر (قوله لان كل ماهو داخل الخ) أي لأنها مفهومات اعتبرها المقدس سواء كان مبدأ انتزاعها في الخارج أولاً وكل ماهو داخل في مفهوماتها من حيث الاعتبار فهو ذاتي لما ان كان محمولا عليها وفي حكم الذاتي ان كان غير محمول اما جنس أو في حكم الجنس أو فصل أو في حكم الفصل (قوله اما جنس أو فصل الخ) أي لا يخلو عنهما فيجوز ان يكون كل واحد منهما جنساً وفصلاً بان يكون بينهما عموم وخصوص من وجه وان يكون بعضهما جنساً وبعضها فصلاً وان يكون كل واحد منهما فصلاً بان يتركب من أمرين متساويين (قال وراه تلك المفهومات) أي قدام تلك المفهومات أي مقدمة عليها بالذات فيكون تلك المفهومات خارجة عنها سواء كانت مشتملة عليها أولاً فيكون التعريف بهارساً (قال حيث لم يتحقق ذلك) على صيغة المجهول أي لم يتبين ذلك من قولهم تحققة أي يتبينه فلا يرد ان اطلاق الرسم مبنى على تحقق هذا الاحتمال لاعلى عدم تحققة والحل على ان المراد لم يتحقق

الداخل يقال له حقيقي والا بان كان خارجاً عنها فرسم حقيقي والثاني كالابوة والبنوة فإين ماهية الابوة من الداخل فحداسي وماين خارجها يقال له رسم اسمي (قوله رسوما الخ) حيث عبر المصنف بالرسم دون الحد (قوله وراه تلك المفهومات الخ) أي أمامها لان المقدم في الملاحظة الحقيقة لا العارض فالمقدم في الاعتبار حيوان ناطق لا ضاحك فالحقائق مقدمة على تلك المفهومات بالذات فتكون تلك المفهومات خارجة عنها سواء كانت مشتملة عليها أم لا فيكون التعريف بها رسماً (قوله لها) تنزاع فيه ملزومات ومساوية واحترز بالمساوية عن كونها أخص أو أعم لان تلك الملزومات لو كانت أخص لما صح التعريف بها وكذا لو كانت أعم (قوله حيث لم يتحقق ذلك) بالبناء للفاعل (أي حيث لم يتبين ان لها مفهومات في نفس الامر ويصح ان يكون

البناء للمجهول ولا يترض عليه بان عدم التحقق صادق بالجزء بالثاني وبالشك مع انه اذا حزم بعدم المفهومات فالذي عن يطلق حينئذ حدود لا رسوم فلا يصح تزعم قوله بعد اطلاق عليها الرسم لانا نقول ان معنى لم يتحقق على جملة البناء للمفهوم لم يتبين ذلك من قولهم تحققة أي يتبينه فهو قاصر على صورة الشك بعدم المفهوم

(قوله حصلت مفهوماتها) أي مفهومات تلك الكليات ثم ان الاضافة لليان لان (٢٨٥) المفومات هي الكليات وانما

يفترقان بالاجمال والتفصيل
ثم ان المراد حصلت في
العقل كما يدل عليه لفظ
مفهوم لافي الخارج (قوله
فتكون هي حدودا) أي فلا
يصح التعبير بالرسوم (قوله
على ان عدم الخ) جواب
بالقسيم أي لسنا الجواب
المذكور ولكن عدم العلم
بان لها حقائق لا يوجب
الخ (قوله لا يوجب العلم
بها رسوم) أي وقوله
فيا قدم ويرسم الخ يدل
على ان الواجب اعتقاده
رسميتها (قوله فكان
الناسب الخ) لم يصبر
بالصواب اشارة الى انه
يمكن الجواب عن قول
المصنف ويرسم الخ بان
يقال معنى قوله ويرسم أي
ويرسم اشارة الى ما ذهب
اليه بعضهم من ان الاسم
يطلق على التعريف مطلقا
كما انه قيل ان الحد يطلق
على التعريف مطلقا كان
بالرسم أو الحد (قوله لا
بالنطق الخ) أي كما عبر
به القوم (قوله التي هي
مبادئها) أي مبدأ أنواعها
فكان الجنس والفصل
مبدؤا المادة والصورة
كذلك الرضيات المحمولة

عن التحقيق لان الكليات أمور اعتبارية حصلت مفهوماتها أولا ووضعت أسماؤها بازائها فليس
لها معان غير تلك المفومات فتكون هي حدودا لها على ان عدم العلم بها حدود لا يوجب العلم بها
رسوم فكان المناسب ذكر التعريف الذي هو أعم من الحد والرسم وفي تمثيل الكليات بالناطق
والضاحك والمثني لا بالناطق والضحك والمثني التي هي مبادئها قائمة وهي ان المعتبر في حمل الكلي
على جزئياته حمل المواطة وهو حمل هو هو لاهل الاشتقاق وهو حمل هو ذو هو والناطق
والضحك والمثني لا يصدق على افراد الانسان بالواطئة فلا يقال زيد نطق بل ذو نطق أو ناطق
عرضي لها فلا اشتباه بين حدودها ورسومها المسماة بالحدود والرسوم الاسمية (قوله حصلت
مفوماتها أولا ووضعت أسماؤها بازائها) أقول كما صرح بذلك الشيخ الرئيس في مباحث الجنس
من كتاب الشفاء (قوله فتكون هي حدودا) أقول أي هذه التعريفات التي هي تفاصيل لتلك
المفومات التي وضعت الاسماء بازائها حدودا اسمية للكليات لا رسوما اسمية لها نعم لو كانت تلك
الاسماء موضوعة لمفومات أخر ملزومة مساوية لهذه المفومات المذكورة في هذه التعريفات لكانت
رسوما اسمية لها (قوله وفي تمثيل الكليات) أقول قد سبق انهم قد يسامحون فيذكرون النطق
مثلا ويريدون به الناطق والمصنف ترك المسامحة تنبيها على تلك الفائدة (قوله والناطق والضحك
والمثني لا يصدق على افراد الانسان بالمواطئة) أقول بل النطق يصدق على افراده أعني نطق زيد

انتفاء ذلك بعيد كل البعد (قوله فلا اشتباه الخ) لان ما اعتبره داخلا فهو داخل وما اعتبره
خارجا فهو خارج (قال حصلت مفوماتها) أي الكليات فالاضافة من قيل مفهوم الانسان
بالفرق بالاجمال والتفصيل وزاد لفظ المفهوم اشارة الى ان هذا التحصيل في العقل دون الخارج
(قوله صرح بذلك) أي المذكور من التحصيل والوضع ولما كان ذلك يحتاج الى العقل صححه
قدس سره بتصريح رئيس أهل هذا الفن به فان دفع بذلك ما قيل من انه يحصل من التقسيم المذكور
مفومات للاقسام الخمسة سوى ما فهم من التعريفات فالظاهر ان تلك المفومات ماهيات وضع الاسماء
بازائها (قوله أي هذه التعريفات) يعني ان ضمير هي راجع الى التعريفات لا الى المفومات ولذا
أبرزه (قوله ملزومة) اعتبار اللزوم بناء على ما هو المشهور من ان الرسم لا يكون الا بالخاصة اللازمة وان
جوز التنازع في شرح المطالع بالخاصة بالمقارنة واما المساواة فتكون التعريفات بها جامعا ومائنا
لكون هذه المفومات كذلك (قوله والمصنف ترك المسامحة الخ) يعني في ترك المسامحة اللازمة
من التمثيل المذكور في مقام تسامح فيه القوم تنبيه على تلك الفائدة فلا تنبيه على ذلك في مثال
الوع والجنس لاختاقه مع القوم فيه وعدي لعبارة التنازع معنى آخر وهو ان في تمثيل الكليات
الثلاث بالمتنوعات لا بالمبادئ مع ان الاختلاف بين الكليات ليس الا باختيار المبادئ اذ الذات المهمة
مشتركة بين الكل تنبها على تلك الفائدة فحينئذ لا حاجة الى اعتبار ترك المسامحة في مقام المسامحة
(قال هي مبادئها) أراد به مبدأ أنواعها على ما بين في محله من ان الجنس والفصل مبدؤا المادة
والصورة فكذا الرضيات المحمولة مبدؤا الموارض الغير المحمولة وقيل فيه مسامحة اذ لفظ النطق
مبدأ لفظ الناطق واما مفهوم النطق فليس مبدأ لقوم الناطق (قوله بل النطق الخ) دفع لما

مبدؤا الموارض الغير المحمولة (قوله وهو حمل هو هو) أي حمل يكون الموضوع مع هو أي المحمول (قوله حمل هو) أي
الموضوع ذو هو أي النطق وهو المحمول وقوله حمل ذو هو باضافة حمل لما يسدده أو بالتكوين

واذا قد سمعت ماتلوناً عليك تظهر لك ان السكليات منحصرة في خمس (نوع وجنس وفصل وخاصة وعرض عام) لان السكلي اما ان يكون نفس ماهية مانعته من الجزئيات أو داخلا فيها أو خارجا عنها فان كان نفس ماهية مانعته من الجزئيات فهو النوع وان كان داخلا فيها قلنا ان يكون تمام المشترك بين الماهية ونوع آخر فهو الجنس أولا يكون فهو الفصل وان كان خارجا عنها فان اختص بحقيقة واحدة فهو الخاصة والا فهو المرض العام واعلم ان المصنف قسم السكلي الخارج عن الماهية الى اللازم والمفارق وقسم كلا منهما الى الخاصة والمرض العام فيكون الخارج عن الماهية مقسما الى اربعة اقسام فيكون اقسام السكلي اذن سبعة على مقتضى تقسيمه لاحقة فلا يصح قوله بعد ذلك قال السكليات اذن خمس * قال

(قوله فيكون اقسام السكلي اذن

ونطق عمرو ونطق خالد بالمواطاة فيكون سكليا بالقياس اليها واما بالقياس الى افراد الانسان فلا * نعم اذا اشتق منه التاطق أو ركب مع ذو كان ذلك المشتق أو المركب سكليا بالقياس الى افراد الانسان لحله عليها بالمواطاة وقس عليه الضحك والشي ونظارهما وبعضهم جعل الحمل ثلاثة اقسام حمل المواطاة وحمل الاشتقاق وحمل التركيب ولما كان مؤدي الاخيرين واحداً كان جعلهما قسما واحداً أولى (قوله فيكون اقسام السكلي اذن سبعة على مقتضى تقسيمه لاحقة) أقول هذا في غاية الظهور لان المقسم يجب ان يكون متبعا في كل واحد من اقسامه فاللازم اذا قسم الى الخاصة وعرض عام فالقياسان هما اللازم الذي هو خاصة واللازم الذي هو عرض عام * والمفارق اذا قسم اليهما كان القيسان المفارق الذي هو خاصة والمفارق الذي هو عرض عام فالخاصة والمرض العام اللذان وقما قسمين لللازم غير الخاصة والمرض العام اللذين وقما قسمين للمفارق فالقسام السكلي الخارج اربعة على مقتضى تقسيمه ومن أراد حصره في قسمين وجب عليه ان يقسمه أولا الى الخاصة والمرض العام ثم يقسم كل واحد منهما الى اللازم والمفارق فيلزم انحصار السكلي في خمسة اقسام وقد يعتذر للمصنف بان اللازم انقسم الى الخاصة والمرض العام باعتبار الاختصاص بماهية واحدة وعدم الاختصاص بها والمفارق انقسم اليهما بهذا

سبعة) لان الخاصة والمرض العام اللازمان غير الخاصة والمرض العام المفارقان فلا يصح التفريع وأجيب بأنها سبعة باعتبار الظاهر وخصة باعتبار الواقع لان مال الخاصة ما اختص بماهية واحدة والمرض العام ما كان غير محتمل كان مفارقا أو لازما

يتراعى من ظاهر العبارة ان هذه المفهومات لمدم كونها محمولة على افراد الانسان لا تكون سكليات بان المقصود نفي كونها سكليات بالقياس الى افراد الانسان لا بالقياس الى حصصها (قوله ولما كان مؤدي الاخيرين) وهو الانصاف لا الاتحاد كما في حمل المواطاة (قوله كان جعلهما الخ) تقليلا للانتشار بقدر الامكان والحاصل ان البعض نظر الى جانب اللفظ والشارح الى جانب المعنى (قوله معتبرا في اقسامه) والام لا يمكن تقسيما بل ترديدا لانه ضم قيود متخالفة أو متباينة الى مفهوم كلي ليحصل منه أمور متخالفة أو متباينة (قال فيكون اقسام السكلي الخ) أي اقسامه المحصلة الاولى المتبادرة من اطلاق الاقسام وادخالها الى السكلي فلا يردان الاقسام الاولى ثلاثة والاقسام المطلقة تسعة لاقسام كل من الجنس والفصل الى القريب والبعيد لان الاقسام الثلاثة وان كانت اولية ليست محصلة فان الجزء والخارج مهمان واقسام الجنس والفصل اقسام ثانوية وفي عطف قوله لا خمسة اشارة الى ان كونه سبعة منافي لكونه خمسة لما ان اسم المدد نص في مدلوله لا يحتمل الزيادة والتقصان الامحازا على ما بين في الاصول فلا يتجه في جوابه ان يقال كونها سبعة لابتنافي كونها خمسة (قوله وقد يعتذر) في الصراح عذر (بهاه) اعتذار (عذر خواستن) وفيه اشارة الى

(الفصل الثالث في مباحث الكلّي والجزئي وهي خمسة • الأول الكلّي قد يكون مجتمع الوجود في الخارج لا لنفس مفهوم التفظ كثير كتركيب البارّي عزاسمه وقد يكون ممكن الوجود لكن لا يوجد كالتفاهة وقد يكون الموجود منه واحداً فقط مع امتناع غيره كالبارّي عز اسمه أو مع امكانه كالشمس وقد يكون الموجود منه كثيراً • اما متاهياً كالكوكب السبعة السيارة أو غير متاه كالنفوس الناطقة عند بعضهم)

(أقول) قد عرفت في أول الفصل الثاني ان ما حصل في العقل فهو من حيث انه حاصل في العقل ان لم يكن مانعاً من اشتراكه بين كثيرين فهو الكلّي وان كان مانعاً من الاشتراك فهو الجزئي ففناط الكلّيّة والجزئيّة انما هو الوجود العقلي واما كون الكلّي مجتمع الوجود في الخارج أو الاعتبار أيضاً فلم ان مفهوم الخاصة في اللازم والمفارق ما يختص بمادة واحدة وان مفهوم العرض العام فيها ما لا يختص بها بل يعدها وغيرها فقد رجع محصول الاقسام الاربعة الى مئينين متعلقين يوجد كل منهما في اللازم والمفارق فصار الكلّي الخارج عن الماهية منحصراً فيها فان لوحظ ظاهر التقسيم كان الاقسام اربعة وان لوحظ محصل تلك الاقسام رجعت الى اثنين فالشارح نظر الى الظاهر فحكم بعدم صحة التفرير والمصنف كانه نظر الى زبدة الاقسام في المال فذلك فرع على تقسيمه الانحصار في الحصة (قوله في مباحث الكلّي والجزئي) أقول ذكر الجزئي هنا على سبيل التبعة اذ قد سبق ان ليس لصاحب هذا الفن غرض متعلق بالجزئيات فلا بحث له عن احوال الجزئي لكنه تصور مفهومه أعني الحقيقي الذي مضى والاخافي الذي سذكّره وبين النسبة بين

ضفه لانه حينئذ لا يكون لتقسيم الخارج الى اللازم والمفارق مدخل في التفرير أصلاً مع انه المذكور أولاً (قوله على تقسيمه) أي المصنف وليس الضمير راجعاً الى الخارج لان التفرير على تقسيم الكلّي الى الاقسام المذكورة (قوله هنا) أي في العنوان والمعنون على ما ينساق اليه الدليل فانه بعيد انه لا شغل للمنطق بذلك أصلاً لعدم نوط غرضه به ومن هذا ظهر سباجة ما قبل ان ذكر الجزئي هنا للتنبية على ان له حظاً من بعض هذه المباحث اذ البحث عن امتناع الوجود وامكانه يرجع الى البحث عن الجزئيات الحقيقية والبحث عن الماهي الثلاثة للكلّي لا يخصه بل الجزئي أيضاً فانا اذا قلنا زيد جزئي فهناك أمور ثلاثة وانما قال هنا لان ذكره في قسمة القضية الى الشخصية والمسورة ليس باستطراذي لتعلق الفرض به من حيث انه موضوع الشبهة لوقوعها كبرى الشكل الاول (قوله لكنه الخ) استدراك لدفع التوهم الناشئ من نفي البحث عنه على سبيل العموم وقد بينه قدس سره فيما سبق بالتفصيل فاعادته هنا تذكيراً لما سبق (قال ففناط الكلّيّة الخ) أي الملحوظ في الكلّيّة والجزئيّة الوجود العقلي ولا يلاحظ في ذلك الوجود الخارج فيجوز ان يكون ما يصدق عليه الكلّي ممكن الوجود ومجتمع الوجود وكون الالاتع والامكان أيضاً مناطه الوجود العقلي لا يضرنا فاقول ان المراد ان الوجود العقلي المنفصل سابقاً من ان مجرد العقل النظر الى مفهوم الكلّي فلا يرد ان امكان الكلّي وامتناعه أيضاً مناطه الوجود العقلي مما لا حاجة اليه (قال واما ان يكون الكلّي مجتمع الوجود الخ) أي ما يصدق عليه الكلّي لان مفهومه مجتمع الوجود في الخارج لكونه من المقولات الثانية قلنا زاد لفظ المفهوم في قوله فامر خارج عن مفهومه ومن

(قوله الفصل الثالث في

مباحث الكلّي) المباحث

جمع مبحث وهو محل

البحث وهو لغة التفتيش

واصطلاحاً آيات المهمولات

للموضوعات (قوله والجزئي)

البحث عن الجزئي غير

مقصود بالذات بل لاجل

ان يتضح مفهوم الكلّي

فذلك عرفتوا الجزئي

الحقيقي والاخافي وذكرنا

النسبة بينهما (قوله من

حيث انه حاصل في العقل)

أي لا من حيث وجوده

في الخارج فانه قد يتجمع

من هذه الجينية

(قوله فهو الكلّي الخ)

فالكلّيّة والجزئيّة لازمان

للكلّي والجزئي فها أي

الكلّي والجزئي ملزمان

بالمعنى الاعم فاحصل في

العقل ملزوم (قوله واما

ان كون الكلّي مجتمع الوجود)

أي متمم وجوده أفراده

فالامكان والامتناع متان

للافراد لذاته لا سببي

انه مجتمع الخارج واما الكلّيّة

والجزئيّة فمتان للمفهوم

(قوله لا يقتضيه) أى لاستزامه نفس مفهوم الكلّي لا بالمتنّى العام ولا بالمتنّى الخاص بخلاف الكلية والجزئية فانها لازمان له بالمتنّى العام (قوله اذا نسبناه (٢٨٨) لوجود) أى باعتبار الافراد (قوله والاول كالباري) فقتضيه ان البارى يمكن

الممكن الوجود فيه فأمر خارج عن مفهومه والى هذا اشار بقوله والكلّي قد يكون متمتع الوجود في الخارج لا لنفس مفهوم التفظ بمعنى امتناع وجود الكلّي أو امكان وجوده شيء لا يقتضيه نفس مفهوم الكلّي بل اذا جرد الفلّ النظر اليه احتمل عنده أن يكون متمتع الوجود في الخارج وان يكون ممكن الوجود فيه فالكلّ اذا نسبناه الى الوجود الحارسي اما ان يكون ممكن الوجود في الخارج أو متمتع الوجود فيه * الثاني كشرىك البارى عزاسمه والاول اما ان يكون موجوداً في الخارج أولاً والثاني كالمستفاد والاول اما ان يكون متمتداً لافراد في الخارج أولاً يكون متمتداً لافراد فيه فان لم يكن متمتداً لافراد في الخارج بل يكون منحصراً في فرد واحد فلا يخلو اما ان يكون مع امتناع غيره من الافراد في الخارج أو يكون مع امكان غيره * فلالول كالبارى عز اسمه والثاني كالمستفاد وان كان له افراد متمتدة موجودة في الخارج فاما ان يكون

مفهومه تحمياً للتصوير وما بين النسبة بين الاضافى والكلّي أيضاً توضيحاً لتصويره (قوله واما أن يكون متمتع الوجود في الخارج أو ممكن الوجود فيه) أقول هذا الامكان هو الامكان العام بقيد مجانب الوجود فيقابل المتمتع كما ذكره ويتناول الواجب كما سيذكره أعني قوله والاول كالبارى فلا يجبه ان يقال ان أراد بالامكان الامكان العام كان متناولاً للمتمتع لا مقابلاً له وان أراد بالامكان الامكان الخاص فلا يندرج تحته الواجب والحاصل ان الكلّي اما ممدوم في الخارج وهو قسمان متمتع الوجود فيه

لم يثبت قال الاظهر خارج عنه اذ الكلّي هو المفهوم لا ماله مفهوم (قال خارج عن مفهومه) أى ليس مستتراً منه لا شرطاً ولا بدلاً عليه قوله لا يقتضيه نفس مفهوم الكلّي وخص المصنف البيان بامتناع الوجود لانه اذا لم يكن امتناع الوجود مقتضى نفس مفهومه جازان يكون ممكن الوجود فيلزم جواز جميع الاقسام (قال احفل عنده) احتمالاً مطابقاً لنفس الامر كما يشهد به الوجدان فلا يرد ان الاحتمال عند العقل لعدم العلم باللزوم لكونه نظرياً ويكون في الواقع مقتضياً لاحدهما (قال كشرىك البارى) أى ما يشارك ذاته تعالى في صفاته فانه متمتع الوجود في الخارج لما دل عليه برهان توحيد الواجب وكذلك في الذهن اذ ما حصل في الذهن لا يكون موصوفاً بصفاته (قوله مقيداً بمجانب الوجود) الامكان العام من جانب الوجود متناه سلب ضرورة عدم فهو يم الوجود دون الامتناع كما ان الامكان العام من جانب عدمه متناه سلب ضرورة الوجود ويم الامتناع واما الذى يم الجميع فهو مطلق الامكان يعنى سلب الضرورة عن أحد الطرفين الوجود وعدمه كذا أقاد المحقق الفنازاني (قوله فلا يجبه الخ) لان المراد بالامكان العام المقيد بمجانب الوجود لا مطلقاً (قوله فلا يندرج تحته الواجب) لانه عبارة عن سلب الضرورة عن الطرفين والواجب ضروري الوجود (قوله والحاصل) أى حاصل هذا البحث وفي جبل الاقسام الاولى الممدوم والموجود ترميزاً للمصنف بان اللائق ان يقسمه هكذا لان هذا قسم الكلّي باعتبار الوجود في الخارج فانظر اليه في التقسيم اولى من النظر الى احواله

الوجود لانه جملة مثالا لبعض أقسام الممكن وفيه أنه ان أراد الامكان الخاص فلا يصح وان أراد الامكان العام دخل المتمتع فلا تصح المفاضة أو يجب بان الامكان العام تارة يلاحظ من جانب الوجود وتارة يلاحظ من جانب عدمه وتارة يلاحظ من جانب أحدهما فإذا قيل البارى يمكن فان لوحظ الامكان من جانب الوجود لم يكن كفراً وان لوحظ من جانب عدمه كان كفراً وكذا ان لوحظ من جانب أحدهما لا يبينه وذلك لانه ان لوحظ من جانب الوجود كان المعنى عدمه ليس بواجب وهو صادق بالجواز والمستحيل واذا كان مستحيلاً كان الوجود واجباً وهو المتقد وان كان من طرف عدمه كان المعنى الوجود ليس بواجب فيصدق بوجود المدم أو بجوازه وهو

كفر وان لوحظ واحداً لا يبينه فيتحقق بهذا وبهذا فيصدق بالكفر اذا علمت هذا قال شارح أضاف الامكان للوجود فدخل فيه الواجب وقابل حيث المستحيل (قوله والاول كالبارى) أراد به واجب الوجود حتى يكون كلياً

(قوله أو غير متاهية) عدم التماهي يصدق بصورتين أحدهما عدم الوقوف على حد (٢٨٩) وإن كان الموقوف عليه متاهيا

كنتم الجنة والثاني يطلق
على أمور موجودة بالفعل
لا تقف على حد وكلاهما
مراد هنا صفة البارئ
الموجودة كلية وتدخل
تحتها أفراد لا تماهي بالحق
الثاني والعالم عند الفلاسفة
قديم فما مررت نفس الا
وقبلها نفس وهي غير
متاهية بالحق الاول وهذا
كله على القول بعدم التماهي
أما ان قلنا بالتماهي فاذا
خرجت الروح من جسد
انتقلت لجسم آخر فهي
موجودة بالفعل وتمثيل
الشارح انما هو بالنظر لثاني
(قوله كالكوكب السيار)
هذا تمثيل للكلي وأما
قول المصنف كالكوكب
السيارة فهو مثال لأفراد
الكلي لا نفس الكلي
(قوله اذا قلنا للحيوان
مثلا الخ) ظاهره ان
الحيوان مقول له
وليس كذلك بل هو مقول
عليه ولذلك عدله الشارح
عن ذلك الى قوله اذا قلنا
الحيوان النحر) قوله هناك
أمور ثلاثة) فيه ان هنا
أيضاً نسبة وحكما
والحيوان من حيث أنه
معرض للكلية والكلي

أفراده متاهية أو غير متاهية والاول كالكوكب السيار فانه كلي له افراد منحصرة في الكوكب
السمة السياره والثاني كالنفس الناطقة فان افرادها غير متاهية على مذهب بعض الفلاسفة * قال
(الثاني اذا قلنا للحيوان مثلا بأنه كلي فهناك أمور ثلاثة الحيوان من حيث هو هو وكونه كلياً
والركب منهما والاول يسمى كلياً طبيعياً والثاني يسمى كلياً منطقياً والثالث يسمى كلياً عقلياً والكلي
الطبيعي موجود في الخارج لانه جزء من هذا الحيوان الموجود في الخارج وجزء الموجود موجود
في الخارج واما الكليان الآخران ففي وجودهما في الخارج خلاف النظر فيه خارج عن المنطق)
(أقول) اذا قلنا للحيوان مثلاً كلي فهناك أمور ثلاثة الحيوان من حيث هو هو ومفهوم الكلي
من غير اشارة الى مادة من المواد والحيوان الكلي وهو المجموع المركب منهما أي من الحيوان
ويمكن الوجود فيه واما موجود في الخارج غير متعدد الافراد وهو أيضاً قسبان واما موجود متعدد الافراد
وهو أيضاً قسبان فانه يخصص أقسام الكلي في ستة (قوله كالكوكب السيار وقوله كالنفس الناطقة)
أقول هذان مثالان للكلي التماهي الافراد وغير التماهي الافراد وما وقع في المتن من الكوكب
السمة السياره والنفس الناطقة مثالان لافراد الكليين المذكورين (قوله على مذهب بعض) أقول
يعني على مذهب من قال بعدم العالم فان النفوس المجردة عن الابدان غير متاهية المدد عنه

(قوله وهو أيضاً قسبان) أي مع امكان غيره أو مع امتناعه (قوله وهو أيضاً قسبان) تماهي الافراد
وغير متاهية (قوله فانه يخصص أقسام الكلي) أي أقسامه المتحققة في نفس الامر ولذا مثل لكل قسم بمثل
فلا يرد ان الكلي المدوم الممكن يجوز ان يكون منحصراً في فرد مع امتناع غيره أولا وان يكون متعدد
الافراد المتماهية وغير المتماهية فانه مجرد احتمال عقلي (قوله وما وقع الخ) وانما غير الاسلوب اعتناء
ببيان التماهي وعدم التماهي (قوله من قال بعدم العالم) وعدم التماهي أيضاً كارتطافه اذا كان نوع
الانسان قديماً ويكون اسكل بدن نفس يلزم ان يكون النفوس الناطقة المارقة عن الابدان غير
متاهية واما عند افلاطون القائل بعدم العالم مع التماهي فانه عنده متاهية فيانه قدس سره قاصر
(قال اذا قلنا للحيوان مثلاً كلي) أشار بذلك الى ان في المتن استدراكاً حيث قال اذا قلنا للحيوان
بأنه كلي وإن صح ذلك باعتبار ان اللام كاللام في قوله تعالى وقال أخرجهما لأولهم ربنا هؤلاء
أصلنا بك أي عنهم وليست داخلة على المقول له كما في قلت لزيد كذا وإن دخول الباء في مقول
القول لكونه بمعنى التكلم على ماقى القاموس عن ابن الاباري أنه يحكي بمعنى التكلم (قال فهناك
أمور ثلاثة) أي في ما يتعلق به فرضنا فلا يرد ان هناك أموراً آخر كالحياوان المقيد والعارض المقيد
والحكم والنسبة بينهما (قال ومفهوم الكلي) أي مفهوم الكلي الصادق على الحيوان صدق
العارض على المروض على ما ينبه عليه قولهم اذا قلنا للحيوان كلي ويرشد اليه ما سيحي في كلامه
قدس سره بقوله والخاص الخ وهذا المفهوم من حيث هو هو أو من حيث أنه يعرض له الكلية
أي من حيث اشتراكه بين الكلي العارض للانسان والكلي العارض للفرس الى غير ذلك على
ما اختاره الشارح كلي طبيعي والكلي العارض له كلي منطقي ففي قولنا الكلي كلي أيضاً أمور
ثلاثة مفهوم الكلي من حيث هو هو والكلي العارض المحمول عليه والمجموع المركب منهما وكذا

(٢٧ شروح المسئلة) من حيث انه عارض وأجيب بأن المراد ما قلناه به الفرض ثلاثة فلا ينافي ان هنا اكثر (قوله
ومفهوم الكلي من غير اشتراك الخ) أي كانت جنساً أو فصلاً أو نوعاً أو عرضاً ما (قوله وهو المجموع) أي الهيئة الاجتماعية

(قوله ظاهر) أي لانه نظري فتوله فانه الحثية لا دليل (قوله فانه لو كان الح) وذلك لان مفهوم الانسان حيوان ناطق كمنهوم البشر فتقل أحدهما (٢٩٠) فتقل الآخر ولا كذلك الحيوان والكلبي لا سيأتي له بيانه (قوله لو كان

المفهوم من أحدهما) أي الحيوان أو الكلبي وهذا يدل على ان المراد لفظ الحيوان ولتقل الكلبي

فحينئذ يقدر في در العبارة مفهوم فتوله أو دور ثلاثة الحيوان أي مفهوم الحيوان (قوله فانه لو كان المفهوم الح) أثبت للمفارقة بين اثنين فقط وبقي المفارقة بين المجموع وأحدهما وسكت عنه فتزومه لتناير الافراد (قوله لزم من فتقل أحدهما) أي من فتقل مدلول أحدهما لان

الحديث عنه المفهوم كما علمت ولك ان لا تقدر شيئاً لكن نجعل الضمير ليس جارياً على الواحد السابق بل على مدلوله فان قامت المفهوم شيء واحد وهو ما يعني من اللفظ ليعلم فا معنى التميز بأحدهما وبالاخر الا ان يقال المفارقة باعتبار المفهوم من اللفظين (قوله وليس كذلك) هذا بمنزلة استنباط وحذف النتيجة فكانه قال لكن اللازم وهو لزوم فتقل أحدهما

لتقل الآخر باطل فبطل المقدم وهو كون مفهوم أحدهما عين مفهوم الآخر الذي هو التساوي (قوله مالا يتبع فالاول الح) أي شيء اعتباري لا يتبع نفس تصور مفهومه أي تصور ماصدقات مفهومه لان مفهوم الكلبي يدخل تحته الاستثناء وغيره من الكليات فتقسم منع التصور اما هو ماصدقاته

قالوا يسمى كل ما طبيعياً لانه طبيعة من الطائعات أو لانه موجود في الطبيعة أي في الخارج والثاني
كل ما منطقياً لان المنطق إنما يبحث عنه وما قاله المصنف ان الكلبي المنطقي كونه كلياً فيه مساهمة

يحمل على الحيوان وعلى غيره من المفهومات التي تعرضها الكلية في العقل (قوله قالوا له)
أقول يعني مفهوم الحيوان من حيث هو هو كلي طبيعي قيل عليه اذا كان مفهوم الحيوان من حيث هو
كلياً طبيعياً فعلى هذا القياس اذا قلت الحيوان جنس كان مفهوم الحيوان من حيث هو جنساً طبيعياً
فلا فرق اذن بين مفهوم الكلبي الطبيعي ومفهوم الجنس الطبيعي فالصواب ان مفهوم الحيوان من
حيث هو معرض لمفهوم الكلبي أو صالح لكونه معرضاً له كلياً طبيعياً ومن حيث هو معرض
لمفهوم الجنس أو صالح لكونه معرضاً له جنساً طبيعياً فقد اعتبر في الطبيعي صلاحية المعارض
مع المعرض فلا اشكال حينئذ اذا اعتبر المعارض مع طريق القيد دون الجزئية كافي العقل فلا يلزم
اتحاد الطبيعي والعقل أيضاً (قوله لان المنطقي إنما يبحث عنه) أقول يعني انه يأخذ مفهوم الكلبي
من حيث هو هو بلا إشارة الى مادة مخصوصة ويورد عليه أحكاماً لتكون تلك الأحكام عامة شاملة

(قال قالوا له) تجميع على تصور المفهومات الثلاثة في مادة معينة بحكم كلي يعني المفهوم
الذي يصدق عليه مفهوم الكلبي يسمى كلياً طبيعياً ومفهوم الكلبي المعارض له يسمى كلياً منطقياً
والجموع المركب من المعرض والمعارض يسمى كلياً عقلياً فحصل لكل واحد منها معنى محصلاً
متنازعا عن الآخر ولان المعرض الوهم المعارض لبعض الناظرين من ان الفرق بين مفهوم الحيوان ومفهوم
الكلبي لا يفيد ما هو المطلوب أعني تحصيل مفهوم الكلبي الطبيعي الصادق على الحيوان وغيره (قوله
فلا فرق اذن له) أي اذا كان الحيوان من حيث هو كلياً طبيعياً وجزئياً منطقياً أيضاً كان مفهومها
الطبيعية من حيث هي فيلزم عدم الفرق بينهما من حيث المفهوم بخلاف ما اذا اعتبر بشرط معرض
الكلية والجنسية فا قيل كون الحيوان فرداً له لا يوجب اتحادها بل بينهما فرق بالمعوم والمخصوص
وهم (قوله فالصواب ان مفهوم له) هذا ما ذكره الشارح في شرح المطالع وقال انه منصوص في
الشفاء وقال المحقق التفتازاني وهذا صرح به في كلام المتقدمين والمتأخرين الا ان بعضهم صرحوا
بالقيد وبعضهم تركوه وقال معنى قولهم الحيوان من حيث هو كلياً طبيعياً انه مع قطع النظر عن
عوارض سوى الكلية وكذا الحال في الجنس الطبيعي وغيرها ومعنى قولهم الكلبي الطبيعي موجود
في الخارج ان الطبيعية التي يمرض لها الاشتراك في العقل موجودة في الخارج لانها مع اتصافها
بالكلية موجودة فيه لكن كلام المحقق الطوسي في شرح الاشارات صريح فيها هو المشهور حيث
قال المعاني التي لا يمنع مفهوماتها عن وقوع الشركة قد تؤخذ من حيث هي لا من حيث اتصافها
واحدة أو كثيرة أو كلية أو جزئية أو موجودة أو معدومة الى قوله قلنا من حيث هي كذلك
تسمى طائعات أعيان الموجودات وحقائقها وهي التي تسمى بالكلبي الطبيعي الى آخره (قوله أو
صالح له) كلمة أو للتخيير يعني أنت مخير في اعتبار أحد القيدتين لتحصيل الفرق بين مفهوم الكلبي
الطبيعي ومفهوم الجنس الطبيعي وليست للتزديد أو التعميم (قال لانه طبيعة من الطائعات) أي حقيقة
من حقائق أعيان الموجودات في الجملة ووجه التسمية لا يجب اطراده (قوله يعني انه يأخذ له)
فليس معنى النص انه يبحث عن مفهوم الكلبي نفسه حتى تكون السمة طبيعية بل معناه انه يبحث

(قوله لانه طبيعة) أي

حقيقة من الحقائق أي

موجود في الخارج أي

في الطبيعة أي موجود

في خارج الاعيان ولا

يقل خارج الذهن وهذا

أحد قولين وهذا ضعيف

ومع ذلك وجوده في

الخارج إنما هو في بعض

افراد الكلبي لان من

الكلبي ما يستحيل وجوده

كشريك الباري أو جائز

ولم يوجد كالتفاهة وستعلم

التحقيق (قوله لان المنطقي

إنما يبحث عنه) أي لانه

إنما يبحث عن الشيء والصادق

على كثيرين كان جنساً أو

نوعاً أو عرضاً عاماً أو

خاصة أو فصلاً والكلبي

المنطقي كما تقدم أمر يعتبره

العقل لا يثبت له في

الخارج (قوله وما قال المصنف

ان الكلبي له) أي ما قاله

المصنف في تفسير الكلبي

المنطقي انه الكون كلياً

فيه مساهمة بخلاف ما قلناه

في تفسيره من انه لا يمنع

نفس تصور له قاله خال

(قوله اذ الكلية) أي وهي الكون كلياً (قوله انما هي مبدؤه) أي أصله الذي اشتق منه وأوجب بأنه أي هذا التفسير للاشارة الى ان منشأ الوصف انما أنت من مبدئه فهو تفسير لفرض التسمية وان كان فيه مساهمة (قوله لعدم تحققه) الا في العقل لان المركب من الموجود في الخارج والممدوم فيه ممدوم فيه (قوله وانما قال الحيوان الخ) اعلم ان الموضوع اما حيوان أو انسان أو ناطق أو غير ذلك من باقي الكليات والمحمول اما كلي أو جنسي أو فصل أو نوع أو عرض عام أو خاصة بقول المصنف مثلا ليدخل ما كان من جانب الموضوع مثل حيوان كناطق وضاحك ومائث وانسان وما كان من جانب المحمول مثل كلي كبشر وفصل وعرض عام وخادمه ونوع اذا علمت هذا فكان للشارح ان يقول وانما قال الحيوان الكلي مثلا لان التصور لازم على الاختصار على الحيوان (٢٩٢) والكلي وكان الاولى للمصنف تأخير لفظة مثلا (قوله لا يختص بالحيوان) هذا

اذ الكلية انما هي مبدؤه والثالث كلياً عقلياً لعدم تحققه الا في العقل وانما قال الحيوان مثلا لان اعتبار هذه الامور الثلاثة لا يختص بالحيوان ولا بمفهوم الكلي بل يتناول سائر الماهيات ومفهومات الكليات حتى اذا قلنا الانسان نوع حصل عندنا نوع طبيعي ونوع منطقي ونوع عقلي وكذلك في الجنس والفصل وغيرها والكلي الطبيعي موجود في الخارج

لجميع ما يصدق عليه مفهوم الكلي (قوله اذ الكلية انما هي مبدؤه) أقول أي مبدأ الكلي وأراد بالبدأ المشتق منه فان نسبة الكلية الى الكلي كنسبة الضرب والضاربة الى الضارب (قوله والكل الطبيعي موجود في الخارج) أقول أي قد يكون موجودا فيه لا انت كل كلي طبيعي موجود في الخارج اذ من الكليات الطبيعية ما هو يتمتع الوجود كشمس البراري وما هو ممدوم يمكن كالعنقاء

عنه من غير ان ينسب الى مادة من المواد (قوله أراد بالبدأ المشتق منه) لا العلة بان يراد ان الانصاف بالكلية علة لحل الكل عليه لان الكلام في مفهوم الكلي لا في الحل والانصاف (قوله فان نسبة الكلية الخ) لا كان في كون الكلية مشتقا منه والكلي مشتقا خفاء ازاله بها بمنزلة المشتق منه والمشتق لكونهما بمعنى المصدر واسم الفاعل (قال لعدم تحققه) أي هذا المفهوم الا في العقل لان التركيب من المعروض والعارض عقل صرف سواء قلنا بوجود ما يصدق عليه في الخارج لكون المعروض والعارض موجودين في الخارج كالابيض أو قلنا بعدمه لعدم كون العارض موجودا (قال ولا بمفهوم الكلي) هذا بيان زائد على ما يستفاد من المتن فان لفظ مثلا فيه متعلق بالحيوان فقط لا بمجموع الحيوان كلي لان الفصل منقسم في مباحث الكلي ولذا قدم اظ مثلا على انه كلي (قوله أي قد يكون موجودا فيه) وهو اذا كان ذاتيا لما تحته وما تحته موجودا فيه (قال والكلي الطبيعي موجود في الخارج) أي حقيقة لا نجوزا بمعنى ان فردا موجودا فيه على ما ذهب اليه المتأخرون كالشارح ومن تبعه

ناظر للموضوع والمفهوم الكلي ناظر للمحمول (قوله بل يتناول سائر الماهيات) ناظر لجانب الموضوع (قوله ومفهومات الكليات) ناظر لجانب المحمول (قوله حتى اذا قلنا الخ) الاوضح ان يورد الكلي على جميع الكليات والجنس على ما يليق به وكذا الفصل وغيره لان المقام مقامان فيورد الكلي على جميع الجنس والجنس والفصل وغيرها والشارح لفق لان الانسان من جانب الموضوع ونوع من جهة المحمول ثم ان المتحصل من كلامه ان الحيوان

يحمل عليه الكلي والجنس فيقتضي اتحاد الكلية والجنسية وان الكلي هو الجنس والجنس هو الكلي وهو الحيوان من حيث هو وليس كذلك لان الحيوان من حيث هو هو كلي طبيعي وهو الجنس والكلي كلي منطقي فالصواب ان يلاحظ ان الحيوان من حيث انه تعرض له الكلية كلي ومن حيث انه تعرض له الجنسية جنسي فتبايرا فان قلت يلزم عليه اتحاد الطبيعي مع العقلي فالجواب ان الكلية في الطبيعي قيد وفي العقلي جزء (قوله والكلي الطبيعي موجود في الخارج) أي حقيقة لا نجوزا بمعنى ان فردا موجودا فيه على ما ذهب اليه المتأخرون كالشارح ومن تبعه قاله عبد الحكيم (قوله موجود في الخارج) أي خارج الاعيان وليس هذا في جميع الكلي الطبيعي لان منه ما هو يتمتع وما هو ممكن غير موجود كالعنقاء

(قوله لان هذا الحيوان) أي الجزئي المشار اليه بالإشارة الحسية ثم ان طريق الاستدلال على وجود الكلبي الطبيعي ان يؤتى بالحيوان الكلبي ويجعل موضوعا ويحمل عليه قولنا جزء من هذا الحيوان الموجود (٢٩٣) ويؤتى بكبرى وهي وجزء

الموجود موجود كما قل
الشارح لكن الكبرى
فيه متنوعة لان قولنا جزء

الموجود موجود فرع
عن ثبوت الوجود له وهو
عين الدعوى وأخذ
الدعوى في الدليل مصادرة
وكذلك الصغرى متنوعة

لانه لو كان جزءا له لزم

ان يحمل الشخص الواحد

في أمكنة متعددة لان

الفرض ان الكلبي شخص

موجود في الخارج ج راي

بالبصر وهو موجود في

زيد وعمر والمختلف المكان

والاوصاف فيلزم انه

موجود في الشرق وفي

الغرب وانه أبيض وأسود

وانه طويل وقصير وهذا

باطل فلذا كان التحقيق

ان الكلبي الطبيعي أمر

اعتباري لا وجود له في

الخارج وأما قولهم في

تعريف زيد مثلا انه حيوان

ناطق فهو تسمية لماهية

الاعتبارية لا لماهية الحقيقية

لان الماهية الحقيقية التي

لها أفراد خارجية ولا

أفراد لاهية في الخارج

واذا علمت ان كلا من

لان هذا الحيوان موجود والحيوان جزء من هذا الحيوان الموجود وجزء الموجود موجود
فالحيوان موجود وهو الكلبي الطبيعي وأما الكلبيان الآخران أي الكلبي المنطقي والكلبي العقلي

(قال لان هذا الحيوان) أي الحيوان الجزئي المحسوس مع قطع النظر عن كونه عبارة عن الحيوان
المعرض للشخص أو عن مجموعها (قال والحيوان جزء منه) لانا قلنا بالضرورة ان اطلاق الحيوان
على أشخاصه ليس كاطلاق لفظ العين على معانيه ولا كاطلاق الأبيض على الجسم حيث يحتاج الى ملاحظة
أمر خارج عنه بل يغزى به متقوم به ولا نفي بالجزء الا ما يتقوم به الشيء ولا يمكن تحصيل ماهيته بدون
كاملت قاته لا يتقوم ولا يحصل بدون الخط والسطح مع قطع النظر عن وجوده وعدمه ولا شك ان
ما يتقوم به الموجود يجب ان يكون موجودا وخلاصته أنه لا شك ان بعض الأشخاص يشارك بعضا آخر
دون بعض في أمر مع قطع النظر عن الوجود وما يتيمه من الموارض فذلك الأمر المشترك يتقوم به ذلك
الأشخاص في أحد ذاتها ولا بد من وجوده أيضا وجدت والا لم تكن متقومة به فادفع الاعتراض
الذي تلقته الفصول بأنه يقول هو أنه ان أراد أحدنا جزءه في الخارج فنقول له هو أول المسئلة وان أراد أنه
جزء له في الفهم فلا نعلم ان الجزء الذهني للموجود الخارجي يجب ان يكون موجودا في الخارج وذلك
لان الجزء ما يتقوم به الشيء ولا تعلق له بالخارج والفهم بل يتقوم به الماهية مع قطع النظر عن
الوجود والعدم لم أنه ينقسم الى خارجي أي غير محمول عليه وذهني أي محمول عليه بحسب اختلاف
اعتباره بشرط لاشي ولا بشرط شيء على ما حقق في موضعه ولو كان بينهما اختلاف بالذات لزم
ان يكون لشي واحد ماهيتان أو يكون اطلاق الجزء على أحدهما مجرد اصطلاح كما قال المتأخرون
من ان الأشخاص هويات بسيطة في الخارج ينتزع العقل منها بحسب تبه المشاركات والبيانات أمورا
كلية الا ان ما ينتزع من ذواتها يسمى جزءا وذاتيا وما ينتزع منه بملاحظة أمر خارج عنه يسمى
معرضيا كالوجود قاته ينتزع بملاحظة ترتب الآثار المطلوبة عن الشيء ويشهد على وجوده ما اتفقوا
عليه من ان الماهيات اذا لم يكن تشخصا نفسها لابلده من علة اما نفسها فينحصر نوعها في فرد أو لا
فيملل بموادها واعراضا تكتشف بها فان الاحتياج في الانصاف بالشخص الى العلة يقتضي ان
يكون الانصاف به خارجا فهو يقتضي وجود الموصوف في الخارج ولا غبار على هذا المطلب الا
ما قالوا من انه لو كان موجودا قاتا بوجود الفرد فيلزم قيام وجود واحد باهرين وما يوجد مغاير
له فلا يصح الحمل وان كل موجود في الخارج فهو متشخص بالبداهة وهذا هو الذي قادم الى الحكم
بامتناع وجوده وقد أجيب عن الاول بما لا يجعل المقام ايراده وتحقيقه والثاني حكم وهو كيف لا
والفتيش المذكور ساق الى وجود أمر مشترك والى ما ذكرنا من التحقيق أشار الشيخ الرئيس
في الاشارات بقوله تنبيه قد يلبس على أوهام الناس ان الموجود هو المحسوس وان ما لا يتاله الحس
بجوهره ففرض وجوده محال الخ (قال واما الكلبيان) لا ينبغي ان مفهوم الكلبي قدر مشترك بين
المفهومات الثلاثة عارض لها كما تدل عليه أمثلة فاقيل ان تنبيه من قيل تنبيه اللفظ المشترك ودم

حيوان وناطق لا وجود له خارجا وانه باين لزيد لكون حمله على زيد مثل حمل قائم عليه ولا مناقاة أصلا ومما يدل على
ان الكلبي الطبيعي لا وجود له انه من ما صدقات الكلبي المنطقي وقد قلنا بدم وجوده في الخارج الأعلى قول الفلاسفة
التكليل بوجود الامور الاعتبارية في الخارج كالابوة والبنوة

(قوله فني وجودها في الخارج خلاف) مبنى ذلك الخلاف ههنا الامور الاعتبارية موجودة في الخارج أم لا ثم ان ظاهر كلام الشارح كالمصنف عدم وجود الخلاف في وجود الكلّي الطبيعي مع ان الحق كما علمت عدم وجوده ككثيره من الكلّيين الا ان يقال ان القول بوجوده معتدّ فجلّ غيره كالمصنف (قوله والنظر في ذلك) أي البحث عنه وهذا سؤال حاصله ان البحث عن وجود الكلّي الطبيعي خارج عن الصناعة مثل الكلّي المنطقي والفني فلا وجه لذكره وقوله وهذا مشترك أي والنظر في الوجود والبحث عنه مشترك وقوله فلا وجه لاراده أي لاراد الكلّي الطبيعي أي لاراد كونه موجوداً في الخارج (قوله عن الصناعة) أي الصناعة المنطقية لا يبحث عن أحوال الموجودات (قوله من حيث أنه موجود) أي لا من حيث صدقه على كثيرين وعدم صدقه (٢٩٤) (قوله فلا وجه لاراده الخ) أجيب بان وجود الطبيعي متوقف على أدنى إشارة وهو

فني وجودها في الخارج خلاف والنظر في ذلك خارج عن الصناعة لانه من مسائل الحكمة الالهية الباحثة عن أحوال الموجود من حيث أنه موجود وهذا مشترك بينهما وبين الكلّي الطبيعي فلا وجه لاراده ههنا واحاطهما على علم آخر قال (الثالث الكلّيان متساويان ان صدق كل واحد منهما على كل ما يصدق عليه الآخر كالانسان والناطق وبيهما عموم وخصوص مطلق ان صدق أحدهما على كل ما يصدق عليه الآخر من غير عكس كالحيوان والانسان وبيهما عموم وخصوص من وجه ان صدق كل منهما على بعض ما يصدق عليه الآخر فقط كالحيوان والابيض ومتباينان ان لم يصدق شيء منهما على شيء مما يصدق عليه الآخر كالانسان والفرس)

(أقول) النسب بين الكلّيين منحصر في أربعة • التساوي والعموم والخصوص المطلق والعموم

(قوله وهذا مشترك) أقول يريد به ان البحث عن وجود الكلّي الطبيعي أيضاً خارج عن الفن بل هو من مسائل الحكمة الالهية (قوله فلا وجه) أقول قيل عليه الوجه ان بيان وجود الكلّي الطبيعي يكفيه أدنى إشارة مع ان معرفة وجوده ناضية في الاشئلة الموضحة لقواعد الفن بخلاف الباقيين اذ هناك يطول الكلام ولا تقع فلذلك استحسّن إيراد الاول وترك الاخيرين

(قال خارج عن الصناعة) لانها باحثة عماله دخل في الاصل (قال من حيث أنه موجود) أي مع قطع النظر عن خصوصية زائدة على كونه موجوداً (قوله يريد) يعني ان المثار اليه بقوله هذا مجموع ما فهم من الكلام السابق من خروجه عن الصناعة وكونه وظيفة الحكمة الالهية (قال النسب بين الكلّيين الخ) هذه النسب من مقولة الأضافة وحقيقتها النسبة المتكررة أي نسبة تغفل بالقياس الى نسبة أخرى معقولة بالقياس الى الاولى فاذا اعتبرت من حيث أنها رابطة بين الطرفين من غير اعتبار لحوقها باحدهما وتخصيلها به يقال النسبة بين الشيئين كذا وبهذا الاعتبار واحدة اما بالتوابع

أخص فهذان نسبتان والمتساويان يقال فيها الناطق مساو للانسان والانسان مساو للناطق وهكذا فتكون النسب والخصوص ثمانية لا أربعة ثم ان هذه النسب الاربعة تارة تكون النسبة منها المتشعبة في الين واحدة بالتوابع وهو ما عبر عنها بلفظ واحد كالنساوي بمعنى ان تحتها افراد أو تارة تكون واحدة بالجنس بمعنى ان تحتها أنواع وهي ما عبر عنها بلفظين كالعموم والخصوص فنكل من العموم والخصوص نوع داخل تحتها (قوله المطلق) راجع لسلك من العموم والخصوص أي أعم في جميع الحالات وأخص في جميع الحالات وكذا قوله من وجه راجع للطرفين أي أعم من جهة وأخص من جهة فان قلت الا امکان واللاشيء ليس بينهما التساوي ولا العموم والخصوص الوجبي ولا المطلق اذ لا يصدقان على شيء في الذهن ولا في الخارج ولا يصدق عليهما الا تعريف المتباينين والمتباينين ين قبضتهما التباين الجزئي واللاشيء والا امکان ين قبضتهما التساوي فقد انتقض تعريف المتباينين وأجيب بان هذه النسب الاربعة انما هي بين الكلّيات الصادقة في نفس الامر لا في الامور الفرضية ولا شيء ولا امکان

ما قسم بخلاف غيره فانه يتوقف على أمور كثيرة وأيضاً الطبيعي له نفع كبير في قواعد الفن فاذا قيل الجنس يقدم على الفصل فيمثل لذلك بالحيوان الناطق (قوله النسب بين الكلّيين الخ) ليس المراد ان كل كليين بينهما نسب أربع لان ذلك مستحيل وكذا لا يقدّر ذلك بين كلي أصل وأثنى بالطرف وهو ين إشارة الى ذلك أي انحصار النسب في الاربعة انما هو باعتبار البنية لا بالنظر للاطراف والا قد تزيد مثلا اللذان بينهما عموم وخصوص من وجه • أحدهما أعم والآخر

والخصوص من وجه والتباين • وذلك لان الكلي اذا نسب الى كلي آخر قلنا ان يصدق على شيء واحد أو لم يصدق فان لم يصدق على شيء أصلاً فهنا متباينان كالإنسان والفرس فانه لا يصدق الإنسان على شيء من أفراد الفرس وبالعكس وان صدق على شيء فلا يحلوا اما ان يصدق كل منهما

بالامكان العام لا يصدقان

على شيء في نفس الامر

فقوله فرج التباين أي

من الطرفين (قوله فاما

ان يصدق الخ) ظاهره

ان الصدق على شيء

لا يتحقق الا عند وجود

النسبة وليس كذلك لان

الصدق وجود مطلقا

وجدت نسبة أم لا واجب

بان المراد قلنا ان يحكم

بالصدق الخ فالوجود عند

النسبة انما هو الحكم

لا الصدق بالفعل (قوله

فان لم يصدق على شيء

الخ) أي بان لم يجتمعا

فيه كالإنسان والفرس

(قوله اما ان يصدق كل

منهما) أي بان يحمل

وقوله أولا يصدق صادق

بصورتين انتفاء الصدق

من الطرفين أو من أحدهما

والاولى العموم والخصوص

الوجعي والثانية المطلق

(قوله فان لم يصدق على شيء أصلاً فهنا متباينان) أقول اعترض عليه بان اللاشيء واللايمكن بالامكان العام لا يصدقان على شيء أصلاً لا في الخارج ولا في الذهن فان جملا متباينين وجب ان يكون بين تقيضهما تباين جزئي على ماساوي وهو باطل لان الشيء والمكن العام متساويان وان لم يجعلنا من المتباينين قد دخل في تعريفها ما ليس منها وأجيب بتخصيص الدعوى بالكليات

ويعبر عنها بلفظ واحد كالأخوة والحوار والتساوي والتباين واما بالجنس فيعبر عنها بجموع المقتضين كالأبوة والبنوة والقرب واليد والعموم والخصوص وعلى كلا التقديرين توجب أضاف كل من الطرفين بفرد منها موافق للآخر أو تخالف فالنسب بين الكليين الواحد متباين كالنساوي والتباين أو بالجنس كالعموم والخصوص مطلقاً أو من وجه أربع وباعتبار قياما بالطرفين ثمان فاقم ولا تصح الى قول من قال العموم والخصوص المطلق نسبتان عدنا واحدة لعدم احتكاك احدهما عن الاخرى فانه وهم لا طراده في جميع الإضافات فيجوز ان يعد الأبوة والبنوة نسبة واحدة وبما حردنا لك اندفع ما تدين ان العموم والخصوص اما صفة لجموع الطرفين فينبى ان يصح اطلاق اسم العام والخاص على المجموع واما صفة لاحد الطرفين فينبى ان يطلق عليه اسم الخاص والعام (قال اذا نسب) ظرف للحكم باحد الامرين أعني الصدق وعدم الصدق لا نفسها فلا يرد ان أضاف الكليين بالنسب ثابت سواء نسب الكلي الى كلي آخر أو لا (قوله بان اللاشيء واللايمكن) واما اذا كان أحدهما من الكليات الفرضية نحو اللاشيء والانسان فهما داخلان في المتباينين وبين تقيضهما أعني الشيء والانسان عموم وخصوص من وجه لصدق الشيء بدونه في الانسان والانسان بدونه في اللاشيء واجتماعهما في الفرس وقس على ذلك اللاشيء والبارى فلذا خص مادة النقض بالكليات الفرضية (قوله وأجيب الخ) قال المحقق الثغزاني لا يقبل المعتر في مفهوم النسب الصدق بحسب امكان الفرض والتقدير والتقيضان لكونهما كليين يمكن للعقل ان يفرض كلا منهما صادقا على كل ما يصدق عليه الاخر فيكونان متساويين لا نأقول لو لم يكن المعتر في مفهوم النسب الصدق في نفس الامر لم يضبط لانه يمكن للعقل ان يفرض صدق أحد المتباينين على عين الاخر وصدق أحد المتساويين على غير الاخر وصدق الخاص على غير أفراد العام وان كان ذلك المفروض محالاً بل الجواب ان التقيضين لكونهما كليين لا بد لهما من صورة حاصلة في العقل وهي لاشيء بلذات وشيء من حيث انه صورة حاصلة في العقل فيصدق عليه الامر ان المتناقضان حتى ان اللايمكن التصور صادق على شيء في الذهن ولا تناقض لتأثير جهتي الإيجاب والسلب والصدق ههنا لا يكون كما في القضايا حتى لا يتبر في الموضوع نفس المفهوم انتهى وحاصله ادخالهما في المتساويين لكن انما يتم لو فسر التساوي بصدق كل منهما على الآخر واما على ما فسر من صدق كل منهما على كل ما يصدق عليه الآخر فلا كما لا يخفى على ان قوله وهي لاشيء بلذات متنوعة لان مفهوم اللاشيء شيء واما اللاشيء ما يفرض صدقه عليه فتدبر (قوله بتخصيص الدعوى) لم يرش بارجاع

على كل ما يصدق عليه الآخر أولاً يصدق فإن صدقاً فيها متساويان كالإنسان والناطق فإن كل ما يصدق عليه الإنسان يصدق عليه الناطق وبالعكس وإن لم يصدق فاما ان يصدق أحدهما على كل ما صدق عليه الآخر من غير عكس أولاً يصدق فإن صدق كان بينهما عموم وخصوص مطلق والصادق على كل ما صدق عليه الآخر أعم مطلقاً والآخر أخص مطلقاً كالإنسان والحيوان فإن كل إنسان حيوان وليس كل حيوان إنساناً وإن لم يصدق كان بينهما عموم وخصوص من وجه وكل واحد منهما أعم من الآخر من وجه وأخص من وجه فأنهما لما صدقا على شيء ولم يصدق أحدهما على كل ما صدق عليه الآخر كان هناك ثلاث صور أحدها ما يجتمعان فيها على الصدق والثانية ما يصدق فيها هذا دون ذلك والثالثة ما يصدق فيها ذلك دون هذا كالحَيوان والابيض فأنهما يصدقان معاً على الحيوان الابيض ويصدق الحيوان دون الابيض على الحيوان الاسود وبالعكس في الجماد الابيض فيكون كل واحد منهما شاملاً للآخر وغيره فالحيوان شامل للابيض وغير الابيض والابيض شامل

(قوله كالإنسان والناطق)

سمة الحمل في هذا باعتبار

اختلاف المفهوم

الصادقة في نفس الامر على شيء أو أشياء أو التي يمكن صدقها كذلك فيخرج الكليات الفرضية التي يتبع صدقها في نفس الامر على شيء من الأشياء خارجاً وهذا فكاه قيل الكليات الذان يصدق كل منهما على شيء بحسب نفس الامر ينحصران في الاقسام الاربعة وتقدم القواعد انما يجب بحسب الطاقة البشرية وبحسب الاغراض المطلوبة من الفن ولا غرض للمنطقي في الكليات الفرضية بل في الكليات الموجودة أصالة أو الصادقة في نفس الامر على شيء تباً ولا يمكن أيضاً إدراجها في هذه الاقسام مع رعاية تلك الأحكام (قوله فإن صدقاً فيها متساويان) أقول المتبرع فيها صدق كل منهما على جميع افراد الآخر ولا يلزم من ذلك ان يصدقاً معاً في زمان واحد فإن التام والمستيقظ متساويان مع امتناع اجتماعهما في زمان واحد وربما يقال التساوي انما هو بين التام في الجملة

التي في قوله لم يصدق على شيء واحد الى قيد الوحدة مع بقا الصدق واخراجهما عن تعريف المتباينين لانه يحل بانحصار النسب في الاربعة (قوله أو التي يمكن صدقها الى آخره) كلمة أو للتخيير لا للترديد أو التعميم (قوله بل في الكليات الى آخره) أي بل غرضهم أصالة في الكليات الموجودة تباً في الامور الصادقة على شيء لان المطلق آلة دون للحكمة الباشئة عن أحوال الالعيان الخارجية على وجه كلي فوضوعات مسائلها ومحوالاتها اما ذاتيات الالعيان فهو كليات موجودة أو عوارض صادقة عليها في نفس الامر كالامور العامة وما ليس شيئاً منهما فلا غرض للمنطقي في البحث عن أحواله فتقوله أصالة تباً متعلق بالفرض ومن لم يفهم وقع في حيص بيص (قوله ولا يمكن الى آخره) يعني لو أمكن إدراجها لعدم كعم تعريف الكلي وادرجت فيه وإن لم يتعلق الفرض بها (قوله مع رعاية تلك الأحكام) أي الاحكام الآتية للتقيضين (قوله في زمان واحد) ضمير للعبة لدفعان يحمل على مجرد الاجتماع في الصدق (قوله فإن التام والمستيقظ متساويان) في الصراح الاستيقاظ بيدار شدن از خواب فاقيل يجوز ان يتولد على الاستيقاظ ولا يصير تامة بل يموت مع عدم الانصاف بالتوم فلا يصدق كل مستيقظ تامة وهم منشأ عدم اطلاع على معنى الاستيقاظ (قوله انما هو بين التام في الجملة) أي في وقت ما (قال أعم مطلقاً) أي عموماً مطلقاً غير مقيد بوجه دون وجه

(قوله فرجع التباين الخ)

بأن يقال لاشئ من الانسان
يُفرس ولا شئ من
الفرس إنسان بقوله فرجع
التباين أي من الطرفين
(قوله والتساوي الخ)
بأن يقال كل إنسان ناطق
وكل ناطق إنسان فهذان
قضيةان والثانية ضرورة
ويلزم أنها قضية وأما
الاولى فإن لو حظ الفعل
فهي فطنة عامة وإن
لو حظ التثبت بالقوة كانت
ضرورة ويلزم أنها قضية
والامكان الصادق بعدم
الوجوب ليس مراداً هنا
قوله التساويان يرجعان
الى كليتين أي مطلقتين
حائتين وهما بمجاها
الضرورة وقد ينفراد كما
يأتي توضيحه (قوله الى
سالبين جزئيين وموجة
جزئية بأن يقال بعض
الابيض حيوان وبعض
الحيوان ابيض في الحقيقة
يرجعان الى موجبتين
جزئيتين وقول في الاول
بعض الحيوان ليس ابيض
وبعض الابيض ليس حيوان
ولا نكتة للأفراد بالنسبة
للموجة الجزئية دون
السلب الجزئي ولذا نأخذ
في بعض النسخ وموجبتين
جزئيتين

للحيوان وغير الحيوان باعتبار أن كل واحد منهما شامل للآخر وغيره يكون أهمته وباعتبار أنه
مشمول له يكون أخص منه فرجع التباين الى سالبين كليتين من الطرفين كقولنا لاشئ مما هو
إنسان فهو فرس ولا شئ مما هو فرس فهو إنسان والتساوي الى موجبتين كليتين كقولنا كل ماهو
إنسان فهو ناطق وكل ماهو ناطق فهو إنسان والصوم المطلق الى موجبة كلية من أحد الطرفين
وسالبة جزئية من الطرف الآخر كقولنا ماهو إنسان فهو حيوان وليس بعض ماهو حيوان فهو
إنسان والصوم من وجه الى سالبين جزئيتين وموجبة جزئية كقولنا بعض ماهو حيوان هو
ابيض وليس بعض ماهو حيوان هو ابيض وليس بعض ماهو ابيض هو حيوان وإنما اعتبرت
النسب بين الكليتين دون المفهومين لأن المفهومين إما كليان أو جزئيان أو كلي وجزئي والنسب

والمستيقظ في الجملة فالتأم في حال نومه يصدق عليه أنه مستيقظ في الجملة وإن لم يصدق عليه أنه
مستيقظ في حال النوم وكذا المستيقظ يصدق عليه في حال بقلته أنه نائم في الجملة فالتساويان
يصدق كل منهما على جميع أفراد الآخر في زمان صدق الآخر عليه وقس على ذلك الصدق المتبصر
في الصوم مطلقاً والصوم من وجه (قوله وإنما اعتبرت النسب بين الكليتين) أقول يعني أن
الكليتين يحقق بينهما النسب الأربع على معنى أنه يوجد كليان مخصوصان بينهما تباين وكليان آخران
بينهما تساوي وهذا قد تحقق في الكليتين مطلقاً الاتصاف الأربعة وأما الكل والجزئي

(قوله وفس على ذلك الخ) فلا بد أن يصدق العام على جميع أفراد الخاص بالأطلاق العام وجبئذ
لا يكون تحقق العام نفسه لازماً لخاص بل صدقه بالأطلاق لازم لتحقيقه ولا يكون في العام مستلزماً
لتي الخاص بل في صدقه بالأطلاق مستلزماً لتي الخاص وإعرا أن المراد بقولهم في تعريف التساويين
أن يصدق كل منهما على كل ما يصدق عليه الآخران لا يخرج ما يصدق عليه أحدهما عن الآخر كما في قولهم
اللة التامة جميع ما يتوقف عليه الشيء سواء تعدد ما صدق عليه أولاً فدخل فيها الكليتان المحصران
في فرد واحد كالواجب بالذات والتقديم بالذات وكذا الحال في الصوم فيدخل في العام والخاص الواجب
بالذات والتقديم بالذات والتقديم بالزمان (قال فرجع التباين الى آخره) مصدر مبني بمنا ما يرجع
إليه أي ما يجب أن يحقق حتى يحقق التباين على ما فهم لكونه مستملاً بالي ولعدم كونه بما يتوقف
عليه التباين ثم رجوع التباين في الكليتين الى السالبين كليتين لا يقتضي أن لا يتحقق التباين بدونهما فلا
ينفي ذلك ما سبق من تحقق التباين بين الجزئيين وبين الجزئي والكللي الغير الصادق عليه كما يترك
السالبان من المفهومين اللذين لم يصدق شيء منهما أو واحد منهما فقط على أمر مع عدم التباين بينهما
لأن الصدق على أمر متبصر في النسب كما مر (قال الى سالبين كليتين من الطرفين) دائماً لا الى
ضرورتين ومن الطرفين ينطلق بالسالبين معناه حاصلتين من سلب الطرفين أي كل واحد من
الآخر على حذف المضاف وكذا قوله من أحد الطرفين أي إيجاب أحد الطرفين وقوله من
الآخر أي من سلب الآخر فالما ما قيل من أن قوله من الطرفين بمعنى الثالثتين من الطرفين
لأن منشأ القضية للموضوع والقضية لبيان فكذلك كما أن تفسيره بالركبتين من الطرفين غير جلي
في قوله من أحد الطرفين (قال الى موجبتين كليتين) أي مطلقتين حائتين كما عرفت في التام
والمستيقظ (قوله على معنى الى آخره) لا على معنى أن كل كليتين تحقق النسب الأربع بينهما

الاربع لأحق في القسمين الآخرين * اما الجزئان فلاهما لا يكونان الا متباينين واما الجزئي
والكلي فلان الجزئي ان كان جزئيا لذلك الكلي يكون أخص منه مطلقا وان لم يكن جزئيه
يكون مبينا له * قال

(وقبضا المتساويين متساويان والصدق أحدهما على ما بعض ما كذب عليه الآخر فيصدق أحدا المتساويين
على ما كذب عليه الآخر وهو محال وقبض الاعم من شيء مطلقا أخص من قبض الاخص
مطلقا لصدق قبض الاخص على كل ما يصدق عليه قبض الاعم من غير عكس اما الاول فلاه
لولا ذلك لصدق عين الاخص على بعض ما صدق عليه قبض الاعم وذلك مستلزم لصدق الاخص
بدون الاعم وانه محال واما الثاني فلاه لولا ذلك لصدق قبض الاعم على كل ما يصدق عليه قبض
الاخص وذلك مستلزم لصدق الاخص على كل الاعم وهو محال والاعم من شيء من وجه
ليس بين قبضيهما عموم أصلا لتحقق مثل هذا الصدوم بين الاعم مطلقا وقبض الاخص مع التباين
الكلي بين قبض الاعم مطلقا وعين الاخص وقبضا المتباينين متباينان تبايناً جزئياً لانهما ان لم
يصدقاً معاً أصلاً على شيء كاللا وجود والا عدم كان بينهما تباين كلي وان صدقا معاً كاللا انسان
واللا فرس كان بينهما تباين جزئي ضرورة صدق أحد المتباينين مع قبض الآخر فقط فالتباين
الجزئي لازم جزماً)

فلا يوجد فيها الا قسمان قط وفي الجزئين الا قسم واحد فلو قال المفهومان المتساويان الى آخر
التقسيم لربما توهم جريان جميع هذه الاقسام الاربعة في كل واحد من الاقسام الثلاثة فلما قال الكليان
علم ان ليس حال القسمين الآخرين كذلك والا لكان التخصيص لفسوا فان قلت قد علمنا ذكر
عدم جريان النسب الاربعة فيها لكن لم يعلم ماذا فهما من تلك النسب قلت يعلم ذلك لمقابلة
بأدنى الثفات على أن المقصود الاصلي معرفة أحوال النسب الكليات بعضها الى بعض (قوله
فلاهما لا يكونان الا متباينين) أقول فان قلت هذا الضاحك وهذا الكاتب جزئيان متصادقان
فلا يكونان متباينين قلت ان كان المشار اليه بهذا الضاحك زيدا مثلاً وبهذا الكاتب عمراً فهناك
جزئيان متباينان وان كان المشار اليه بهما زيدا مثلاً فليس هناك الا جزئي حقيقي واحد هو ذات

(قوله فلا يوجد فيها الا قسمان الى آخره) هنا مبني على ان الجزئي الحقيقي مقول على واحدكما اختاره
الشارح اما على تحقيقه قدس سره فلا متنازع حله لا يحق شيء من النسب الاربعة في الصدوتين (قوله
فلو قال المفهومان الى آخره) فترفيه قدس سره هذا التوهم على وجود النسب الاربعة بين
الكليين يدل على ان منشأ التوهم خصوص هذا التقسيم بناء على ان بعض ما منحه كذلك فلا
يرد ان هذا التوهم ضعيف لان تقسيم الشيء لا يكون لجزئيه في كل ما منحه وليس أكثر من بل لا يكاد
يوجد منه (قوله لكان التخصيص لفسوا) وكون البحث عن الكلي مقصوداً بالذات لا يقتضي
التخصيص لان الاصل في القواعد العموم (قوله بأدنى الثفات) أي بمسائل بحقيقة الاقسام الاربعة
يسلم النسبة بينهما بأدنى الثفات (قوله على ان المقصود الى آخره) يعني لو لم يعلم ماذا فهما فلا
ضرر (قوله قلت الى آخره) خلاصته منع تصادقهما على تقدير تعدد المشار اليه ومنع كونهما
جزئيين على تقدير وحدته والظاهر ان ذكر الشق الاول لجرد الاستظهار اذ لا يذهب الوهم الى

(قوله فلاهما لا يكونان
الا متباينين) سواء اتحدتا
توفاً كزيد وبكر واختلفتا
كهذا الانسان وهذا الحمار
قان قلت هذا الضاحك
وهذا الكاتب جزئيان
ولا يتأني بينهما تباين
فالجواب انه ان كان القصد
الاشارة الى زيد وعمرو
فتبليان وان كان القصد
الى شيء واحد فلا يعقل
تباين اذ موضوعه في
شيئين قان قلت الاشارة
اليه باعتبار الكاتب غيرها
باعتبار الضاحك قلت ان
التعدد الاعتباري لا يلتصق

(قوله وتقيضا للتساوين متساويان) أي فتوكل لا تطلق مساوئ الانسان (قوله أي (٢٩٩)) يصدق كل الخ) أي بحيث

تقول كل لا انسان هو
لا تطلق أي كل فرد فرد
اتفت عنه الانسانية
موصوف بعدم التلق
والدليل على ذلك ان تقول
لوم يصدق ما قلنا لصدق
التقيض والتقيض مستلزم
لقضية أخرى وتلك القضية
مستزمنة لاخرى وهي
بديهية البطلان فبطل
ملزومها فبطل ملزوم الملزوم
وهو التقيض ثبت حينئذ
المدعي مغلل لا انسان
لا تطلق موجبة كلية
فتقيضها سالبة جزئية
وهي بعض اللانسان ليس
بلا ناطق فلو لم يصدق
الاصل لصدق هذا التقيض
وهو السالبة الجزئية وهذه
السالبة الجزئية مستزمنة
لموجبة جزئية وهي بعض
الانسان ناطق لان نفى
النفي اثبات وهذه الموجبة
الجزئية من لوازمها عكسها
وهي بعض الناطق لا انسان
وهو كذب لما قلناه لقطعية
الصدق وهو كل ناطق
انسان فكذب الملزوم
اللازم للتقيض واذا كذب
كذب التقيض وثبت

(أقول) لما فرغ من بيان النسب الاربع بين البينين شرع في بيان النسب بين التقيضين فتقيضا
التساوين متساويان أي يصدق كل واحد من تقيض التساوين على كل ما يصدق عليه تقيض
زيد لكنه اعتبر معه تارة اتصافه بالضحك وأخرى اتصافه بالكتابة وبذلك لم يتعدد الجزئي
الحقيقي تعدداً حقيقياً ولم يتساوى تقيضاً حقيقياً بل هناك تعدد وتدابير بحسب الاعتبار والكلام
في الجزئين المتباينين تقيضاً حقيقياً كما هو المتبادر من البارة لاني جزئي واحد له اعتبارات
متعددة ولوعد جزئي واحد بحسب الجهات والاعتبارات جزئيات متعددة لزم ان يكون الجزئي
الحقيقي كلياً قائماً اذا أشرفنا الى زيد بهذا الكاتب وبهذا الضاحك وهذا الطويل وهذا القاعد كان
هناك على ذلك التقدير جزئيات متعددة يصدق كل واحد منها على ما عداها من الجزئيات المتكثرة
فلا يكون مانساً من فرض اشتراكه بين كثيرين فيكون كلياً قطعاً ومثال هذه الاسئلة تحيلات
تصادقها على تقدير التعدد (قوله وبذلك لم يتعدد الى آخره) أي بسبب مقارنته باوصاف متعددة
لا مدخل لها في تشخصه لم يتعدد الجزئي تعدداً حقيقياً أي كائناً في نفس الامر بل هناك تعدد
بمجرد الفرض والاعتبار كما ان مقارنة زيد بازمة متعددة لا يوجب تعدده تعدداً حقيقياً بل فرضياً
(قوله كما هو المتبادر من البارة) أي من صبغة الثبته قائم يستفاد منه التعدد في نفس الامر
لا بمجرد الفرض (قوله ولوعد جزئي الى آخره) أي لوعد جزئي واحد بمجرد مقارنة الاعتبارات
التي لا مدخل لها في تشخصه جزئيات متعددة بحسب نفس الامر لزم ان يكون الجزئي مقولاً على
كثيرين لانه يقارن بالاوصاف المتعددة الموجبة لتكثرها في نفس الامر فهو جزئيات متعددة
يصدق كل واحد منها على ما عداها قان دفع ما قاله الحق الدواني وما ذكره من لزوم كون الجزئيات
كلية ممنوع لان الكلية تجوز صدقه على ذوات متكثرة لا صدقه مع مفهومات آخر على ذات
واحدة والمتحقق هناك هو الثاني دون الاول وهكذا ما قيل انهم قالوا ان الحدائث مغايرة لحدود
بالاعتبار مع انهم اعتبروا التساوي بينهما فلم أهم لا يشترطون في التساوي كون الطرفين متباينين
بالذات لان الكلام في ان تعدد الاعتبارات لا يوجب التعدد فيها اعتبرت فيه لان تعدد الاعتبارات
لا يعتبر وفي الحد مع الحدود اعتبر التباين بالأجل والتفصيل حيث جعل أحدهما وصلاً الى الآخر
ولم يعتبر ذلك التباين موجبا لتعدد الماهية كما في ما نحن فيه تقدير (قال بين البينين) أي بين نفس
الكليين وذاتهما أي كونها صادقين على ما نحن من غير اعتبار عروض وصف كونها تقيضين
لمفهومين آخرين سواء كانا وجوديين كالانسان والفرس أو عديمين كالالا انسان والا فرس ولذا
اعترض قدس سره فيما سبق على تعريف المتباينين باللا يمكن والا موجود (قال في بيان النسب
بين التقيضين) أي في بيان النسب بالصادق والنفارق بين الكليين من حيث عروض هذا
الوصف أعني كونها تقيضين لمفهومين آخرين باعتبار عروض تلك النسب الاربع لها لا باعتبار
ذاتهما فالبجوت عنه مثلاً النسبة بين الا انسان والا تطلق من حيث كونها تقيضين لامرئ
متساويين لامن حيث كونها تقيضين لخصوص الانسان والناطق والنسبة بين الكليين بهذا
الاعتبار قد تختلف فان الامرئ الذين بينهما عموم من وجه أو مباينة باعتبارهما في نفسها تكون
النسبة بينهما باعتبار كونها تقيضين التباين الجزئي تقدير قائم بما خفي على من يدعي فهم الدقائق

حينئذ المدعي وهو ان كل لا انسان لا تطلق

(قوله والا لكذب أحد التقيضين الخ) أي لان القضية ليس بعض الا انسان ليس بلناطق فلا ناطق ارتفع ثبت ناطق وهو يرجع للموجة الجزئية اللازمة فيلزم ثبوت ناطق للانسان قال الكاذب لناطق (قوله والا لكذب أحد التقيضين الخ) هذا بمنزلة قولنا فيما تقدم ان لم يصدق الاصل وهو قولنا كل لا انسان لا ناطق لصدق قبحه وهو السالبة الجزئية أعني قولنا فيما مر بعض الانسان ليس بل ناطق فقد ارتفع أحد التقيضين وهو لا ناطق لان لا ناطق قد نفي بليس عن بعض التقيض الآخر وهو لا انسان (قوله ولكن ما يكذب عليه الخ) فإذا كاذب لناطق أي ارتفع ثبت ناطق الذي هو عين التقيض وهو يرجع للموجة الجزئية (قوله ولكن ما يكذب عليه أحد التقيضين الخ) لانه اذا صدق بعض الا انسان ليس بل ناطق فقد صدق بعض الانسان لناطق والا لكذب التقيضان لان لا ناطق قد ارتفع كناطق وهو باطل وهذا اشارة الى ما قلناه أولا من ان السالبة الجزئية تستلزم موجبة جزئية (قوله والا ليكذب الخ) جواب عما يقال يجوز ان يرتفع لا ناطق ولا يثبت ناطق (قوله فيصدق عين أحد المتساويين) وهو ناطق وهو يرجع حينئذ للموجة الجزئية اللازمة (قوله فيصدق عين أحد المتساويين الخ) مفرغ على قوله لكن ما يكذب عليه الخ فهو تصريح بما علم (قوله وهو يستلزم صدق أحد المتساويين) هذا يرجع للمكس المتقدم وهو باطل فبطل للمكس فبطل التقيض ثبت للمدعي فلم يمت الدليل الا لكون هذا التقيض مستلزما للموجة الجزئية المستلزمة لمكسها الباطل بداهة (قوله وهو يستلزم صدق أحد الخ) هذا اشارة لمكس الموجبة الجزئية بان تقولون بعض الناطق لا انسان وهو باطل قطعاً لما قلناه قطعي الصدق أعني (٣٠٠) الاصل الاصيل فبطل الملزوم أعني الموجبة الجزئية فبطل ملزوم الموجبة وهو

الآخر والا لكذب أحد التقيضين على بعض ما صدق عليه تقيض الآخر لكن ما يكذب عليه أحد التقيضين يصدق عليه عنه والا لكذب التقيضان فيصدق عين أحد المتساويين على بعض ما يصدق عليه تقيض الآخر وهو يستلزم صدق أحد المتساويين بدون الآخر وهذا خلف مثلاً بنظم بما عند السامة ويتضح بما عند الخاصة لمؤد باقة من شرور أفضنا ومن سيئات أعمالنا (قال والا لكذب) أي ان لم يصدق كل واحد منهما على كل ما يصدق عليه الآخر لانتفي صدق أحدهما على بعض ما يصدق عليه الآخر لان رفع الإيجاب الكلي يستلزم سلب الجزئي فكلمة على صلة الصدق الذي يتضمنه الكذب فانه عبارة عن عدم الصدق بأي تقيير فسر الصدق من الحل والتحقيق ومطابقة الواقع (قال والا لكذب التقيضان) أي لم يصدق شيء منهما على ذلك

التقيض ثبت الاصل والبطلان وان كان يظهر من مجرد الموجبة الجزئية لكن البطلان أظهر في المكس فلذا أحتج للمكس اذا علمت ما ذكره البطلان لا يظهر ولا يمت الا اذا كانت السالبة الجزئية تستلزم موجبة جزئية بان

كان موضوعها موجوداً كما في مثال الشارح اما اذا كان موضوعها ليس موجوداً فلا يمت البرهان مثلاً كل شيء يمكن تقيضها يجب كل لا شيء لا يمكن شيء ويمكن متساويين وأما تقيضها أعني قوله كل لا شيء لا يمكن فليساً بمتساويين اذ لا شيء يصدقان عليه حتى يستلزم تقيض كل لا شيء لا يمكن وهو بعض لا شيء ليس بل يمكن موجبة جزئية أي بعض لا شيء يمكن بالامكان العام وحينئذ فيكون السالبة الجزئية تستلزم موجبة جزئية ممنوع وحينئذ فلم يمت الدليل على ان تقيض المتساويين متساويان اذ لا يمت الاولويات مستلزماً لها على الدوام ورد بان لا نسلم عدم استلزام بعض لا شيء ليس بل يمكن بعض لا شيء يمكن ضرورة انه اذا ارتفع لا يمكن ثبت يمكن لانه تقيضه والا لزم ارتفاع التقيضين وهو محال ومنع التناقض بين يمكن ولا يمكن مكابرة وأوجب بان التناقض بين يمكن ولا يمكن انما يظهر اذا لم يعتبر حملهما على شيء بأن نظر لمفهوماً واما اذا اعتبر حملهما على شيء كقولك زيد يمكن زيد غير يمكن فلا نسلم اتهم متناقضان لأن تقيض حمل يمكن على زيد سلب هذا الحل لاهل السلب ونحن قد حملنا السلب واتما كان حمل السلب ليس تقيضاً لان زيد يمكن وزيد لا يمكن كل منهما يقتضي وجود الموضوع فلو انتفى ذلك الموضوع وهو زيد ارتفع يمكن ولا يمكن باقواع الموضوع وهو زيد بان لا يوجد والتقيضان لا يرتضان تقيض ان يكون تقيض تقيض زيد يمكن سلب الحل أعني زيد ليس هو يمكن لان السالبة تصدق بنفي الموضوع والمتساويان لا يد من اعتبار صدقهما على شيء اذ يرجع التساوي الى موجبتين كلتيني واذا كان لا بد من صدقهما على شيء فيكون تقيض كل لا شيء لا يمكن سلب صدق لا يمكن على بعض شيء وسلب صدق لا يمكن يجامع عدم يمكن فارتفع يمكن ولا يمكن فلا تصح الموجبة القائمة ببعض لا شيء يمكن فبقي الاعتراض الاول

ولكن هذا انما جاء من اعتبار ان القضية التي هي قبض المتساوين معدولة فيكون (٣٠١) قبضها سلب صدق المدول

والخلاص من ذلك الاعتراض
انما لتبر قبض المتساوين
الصادقين على شيء موجبة
سالية الطرفين فاصل كل
شيء يمكن فتأتي بقبضه
سالبين هكذا كل ما ليس
بشيء فهو ليس يمكن
وكل ما ليس يمكن فهو
ليس شيء وكل من
هذين موجبة سالية
الطرفين والقاعدة ان
الموجة سالية الطرفين
لاقتضى وجود الموضوع
فصدقا حاصل ولو كان
الموضوع منتفيا فكذبها
لا يكون لعدم الموضوع
ولعدم استدلالها وجوده
واتمها هو لصدق قبض
المحول عليه فيصدق عين
أحد المتساوين مع قبض
الأخر فإذا قلت كل ما ليس
يمكن ليس يتلقى قبضها
بأنصاب السلب الاول على
السلب الثاني بحيث قول
بعض ما ليس شيء ليس
ليس يمكن وإذا استني
ليس يمكن ثبت يمكن
فيصدق الموجبة الثالثة
بعض ما ليس شيء يمكن
وعكسه بعض الممكن لشيء
فيؤدي الى وجود أحد
المتساوين بدون الآخر
وتم الدليل لافضاء الموجبة

يجب ان يصدق كل لا انسان لا ناطق وكل لا ناطق لا انسان والالكان بعض الا انسان ليس
بلا ناطق فيكون بعض الانسان ناطقا وبعض الناطق لا انسانا وهو محال

(قوله والا لكان بعض الا انسان ليس بلا ناطق فيكون بعض الا انسان ناطقا) أقول أورد
عليه أن صدق بعض الا انسان ليس بلا ناطق لا يستلزم صدق بعض الا انسان ناطق لما سيأتي
من ان السالبة للمدولة المحمول أعم من الموجبة المحصلة المحمول ألا ترى ان صدق قولك ليس زيد بلا
كاتب لا يستلزم صدق قولك زيد كاتب لجواز أن يكون زيد معدوما فلا يكون كاتباً ولا لا كاتباً
والسر في ذلك ان الإيجاب يستلزم وجود المحكوم عليه ضرورة ان ثبوت مفهوم وجودي أو عديم
البعض وهو محال لانه ارتفاع التقيض (قال يجب الى آخره) فقوله كل لا انسان لا ناطق وكل
لا ناطق لا انسان مثال لقوله أي يصدق كل واحد من قبض المتساوين على كل ما يصدق عليه
التقيض الآخر وقوله والا لكان بعض الانسان ليس بلا ناطق مثال لقوله والا لكذب أحد
التقيضين على بعض ما يصدق عليه الآخر أي وان لم يصدق الكيان لصدق قبض أحدهما فكان
بعض ان لا انسان ليس بلا ناطق مثلاً فهو مذكور بطريق التثليل ولا حاجة الى تقدير أو بعض
الا ناطق ليس بلا انسان وقوله فيكون بعض الانسان ناطقا مثال لقوله فيصدق عين أحد المتساوين
على بعض ما يصدق عليه قبض الآخر وليس مثلاً لقوله لكن ما يكذب عليه أحد التقيضين يصدق
عليه عنه على ما وقع لانه حكم كلي شامل لمصورة قبض المتساوين وغيرها مبرهن بقوله والا
لارتفاع التقيضان أورد دليلاً لقوله فيصدق عين أحد المتساوين على بعض ما يصدق عليه قبض
الأخر فهو المحتاج الى المثال وقوله بعض الناطق لا انسان عكس لقوله بعض الانسان ناطق ومثال
لقوله فيلزم صدق أحد المتساوين بدون الآخر وأما احتيج اليه لان معنى صدق أحد المتساوين
بدون الآخر ان لا يصدق عليه الآخر بل بخلافه قبضه وهو غير لازم من قوله فيكون بعض
الانسان ناطقا فاندفع ما قيل ان قوله بعض الناطق لا انسان مستدرك لاحتياج اليه في معاذة
ما ذكره سابقا عن التثليل (قوله أورد عليه الى آخره) لا يخفى ان الاراد على المثال بعد الاستدلال
على المدعى لا معنى له الا أنه أورد هنا لوضوح وروده منه فهو في الحقيقة راجع الى قوله فيصدق
عين أحد المتساوين على بعض ما يصدق عليه قبض الآخر ثم ان هذه المقدمة أيضاً مدعاه بقوله
لكن ما يكذب عليه أحد التقيضين يصدق عليه عنه قاطع عليها راجع الى منع قوله والا لكذب
التقيضان فإذا اعترض آخر بان هذا المتع كناية لان ارتفاع التقيضين محال بديهية وأجاب بان
التقيضين بمعنى المدول برضان وأما لا يرتضان بمعنى السلب وقد اشتبه على المستدل أحدهما بالآخر
هكذا ينبغي ان يفهم هذا الكلام لا كما قيل ان كلام المستدل ظاهر في دعوى استلزام السالبة
للمعدولة المحمول للموجة المحصلة فأورد عليه بجمع الاستلزام قانه لا اشارة في كلام المستدل الى ذلك
(قوله ان السالبة للمدولة المحمول) أي القضية السالبة التي يكون السلب جزءاً من محمولها أعم
من القضية الموجبة التي لا يكون السلب جزءاً من محمولها (قوله ان الإيجاب يستلزم) أي صدق
الإيجاب يستلزم وجود المحكوم عليه في طرف الإيجاب ان خارجاً غارجاً وان ذهناً فذهناً (قوله
ان ثبوت مفهوم وجودي) أي موجود في نفسه أو معدوم أو لا يكون السلب جزءاً مفهوم أو

السالبة المحمول حيث لا للموجة المحصلة لوجود الموضوع أو بحجاب بان الدليل المتقدم خاص بما اذا وجد موضوع المتساوين

وقبض الاعم من شيء مطلقاً أخص من قبض الاخص مطلقاً

لشيء يستلزم وجود ذلك الشيء بخلاف السلب فإن قلت اذا كان الموضوع موجوداً قالسالة المدولة والموجبة المحصلة متلازمان كإسباني والحال فيها نحن فيه كذلك لأن الإنسان صادق على موجودات محققة كالفرس وغيره قلت ذلك لا يعجيبك نعم إذ ليس الكلام في خصوص هذا المثال بل في قبض المتساويين مطلقاً فإذا لم يصدق قبضهما على شيء أصلاً فهناك لا يتم البرهان قطعاً كقبض الشيء والممكن العام فإن الشيء والممكن العام لا يجب صدقهما على كل مفهوم بحسب نفس الأمر امتنع صدق اللان شيء واللا يمكن بحسبها على مفهوم من المفومات فإذا قلت لو لم يصدق كل لاني لا يمكن لصدق قبضه وهو بعض اللان شيء ليس بلا يمكن فيكون بعض اللان شيء يمكناً نجه المنع المذكور فإن قلت مفهوم الممكن قبض لمفهوم اللان يمكن فإذا لم يصدق أحدهما على شيء وجب أن يصدق عليه الآخر والا لارتفع التقيضان مما وهو محال بدهاة فإن أورد عليه المتع كان مكررة غير مسوعة قلت هذان المفومان متافضان إذا اعتبرنا في أنفسهما هكذا منفردين من غير اعتبار صدقهما على شيء ومأماً إذا اعتبر صدقهما على شيء حصل هناك قضيتان موجبتان أحدهما مدولة والآخرى محصية كقولك زيد يمكن وزيد لا يمكن ولا تناقض بينهما لأن قبض صدق الممكن على شيء سلب صدقه عليه لاصدق سلبه عليه ولا شك أن المتساويين اعتبر صدقهما على شيء إذ مرجع التساوي الى موجبتين كليتين وأطراف القضايا اعتبر فيها الصدق على ذات الموضوع فإذا قلت كل إنسان ناطق وكل ناطق إنسان فقد اعتبرت صدقهما على أفرادهما وكذلك إذا قلت كل إنسان لا ناطق فقد اعتبرت صدق اللان ناطق على ذات الإنسان فإذا أخذت قبضه بهذا الاعتبار كان هو سلب صدق اللان ناطق عليه وهو معنى قولنا بعض الإنسان ليس بلا ناطق لاصدق الناطق عليه لأن الناطق قبض اللان ناطق في حالة

(قوله وقبض الاعم من شيء) حاصله أن كل ما صدق عليه الاعم يصدق عليه الأخص وهذه دعوى أولى والثانية ليس كل ما يصدق عليه قبض الأخص يصدق عليه قبض الاعم مثلاً كل إنسان حيوان دون العكس فإذا أخذت القبض وجدت الأمر بالعكس (قوله مطلقاً) راجع لقوله أخص من قبض الخ

يكون جزءاً منه يستلزم وجود ذلك الشيء المثبت له في طرف ذلك الثبوت لا تتاح أنصاف المدوم بصفة (قوله نجه المنع المذكور) وهو أنه يجوز أن يصدق الأول لعدم موضوعها فلا يصدق الثانية لأنها يقتضي وجود الموضوع (قوله فإن قلت) أثبات للقدمة المنوعة يسمى استلزام قولنا بعض اللان شيء ليس بلا يمكن لقولنا بعض اللان شيء يمكن وليس ابتداء استدلال على أن قبض المتساويين متساويان على ما وهم (قوله متافضان إذا اعتبرنا في أنفسهما) أي إذا اعتبر مفهوم في نفسه وادخل عليه السلب حصل هناك مفومان متافضان بمعنى أنهما متباعدان غاية التباعد ليس بينهما واسطة ويسمى هذا القبض بمعنى العدول (قوله وأما إذا اعتبر صدقهما) أي صدق ذينك المفهومين المتباعدتين في أنفسهما (قوله لأن قبض الخ) بناء على أن قبض كل شيء رفقه (قوله ولا شك الى آخره) يعني فيما نحن فيه اعتبر صدق المفهومين سواء كانا وجوديين أو عدييين على شيء بناء على أن وجوع المساواة الى الموجبتين السكيتين وكذا فيما ذكر في أسبانه لأنه قضاياء والمعتبر في أطراف القضايا أي في جانب الموضوع والمحمول صدق مفهوم الموضوع ومفهوم المحمول على ذات واحدة فإذا أخذ القبض لشيء منهما كان سلب صدقه على شيء لاما هو قبضه في نفسه (قال وقبض الاعم من شيء مطلقاً الخ) الثاني متعلق بالأخص الاول ولا حاجة الى تهديد الاخص الثاني لأن كونه مطلقاً فهم من تهديد الاعم مطلقاً

أي يصدق قبيض الاخص على كل ما يصدق عليه قبيض الاعم وليس كل ما صدق عليه قبيض
الاخص يصدق عليه قبيض الاعم

الافراد من غير اعتبار الصدق على شيء لا في حالة اعتبار صدقه عليه فقد اشتبه عليك قبيضه باعتبار
الصدق بقبيضه لا باعتبار الصدق فوضت أحدهما مكان الآخر فانتج بلا مكرارة والحاصل أن
يقال أنا أخذ قبيض المتساويين باعتبار الصدق على شيء فيكون قبيضاها سلبين هكذا كل ما ليس
بالناس فهو ليس بناطق وكل ما ليس بناطق فهو ليس بالناس فيحصل قضيتان موجبتان سالتا الطرفين
والموجبة السالبة الطرفين لا تقتضي وجود الموضوع الموجبة بخلاف المدولة الطرفين وقد حقق ذلك
في موضعه ولنا أيضاً أن محض البحث بما إذا لم يكن المتساويان شاملين لجميع الأشياء ذهنا وخارجا فان قبيضهما
حينئذ يصدقان على موجود اما خارجي أو ذهني فيتم البرهان بلا اشتباه لا يقال يلزم تخصيص القواعد
لأننا نقول تبسيما أنما هو بحسب المقاصد وليس لنا زيادة غرض في معرفة أحوال قاض الأمور العامة
أذ ليس في العلوم الحسكية قضية موضوعها أو مجموعها قبيض الأمور الشاملة وهذا الفن آلة لتلك العلوم
فلا بأس بإخراجها عن قواعده بل اعتبارها بوجوب احتلالا في حصر النسب كما مر وفي تساوي

(قوله أي يصدق الخ)

هنا تفسير لقوله وقبيض

الاعم الخ وهنا التفسير

يدخل تحته دموثان

(قال أي يصدق قبيض الاخص الخ) بيان امي العموم المطلق بينهما فالقبيض كل فرد يصدق عليه كلي
هو قبيض الاعم يصدق عليه كلي هو قبيض الاخص ولا غبار على هذا وان تردد فيه بعض الناظرين
(قوله فوضت أحدهما مقام الآخر) حيث قالت ان اللاممكن قبيض للممكن فإذا لم يصدق اللاممكن
يصدق الممكن والا ارتفع التقيضان قلنا قبيضان باعتبارهما في أنفسهما وقد اعتبرتهما قبيضين
باعتبار الصدق (قوله والحاصل الى آخره) أي الحلاص أو ما يوجب الحلاص من الاشكال
المذكور (قوله باعتبار الصدق) أي صدق المتساويين على شيء بناء على رجوع المساواة الى
الكليتين الموجبتين فيكون قبيضاها سلبين أي سلب صدق المتساويين على شيء لا سلبها في
أنفسهما (قوله فيحصل قضيتان موجبتان سالتا الطرفين) أي حكم فيها بإيجاب سلب المحمول
لما سلب عنه الموضوع (قوله فالوجبة السالبة الطرفين الى آخره) ذكر الطرفين بناء على ان
ما نحن فيه كذلك والمتصود ان الموجبة السالبة المحمول لا تقتضي وجود الموضوع لأن الإيجاب
اعتباري صرف اعتبر العقل ان سلب شيء عن شيء إيجاب لتلك السالبة له وصورة كذلك ولا
إيجاب في الحقيقة بخلاف المدولة فان الاتصاف به حقيق وان كان الصفة سلباً وإذا تمهد هاتان
المقدمتان فقول لو كذبت إحدى هاتين القضيتين فكذبها اما لعدم الموضوع وهو باطل لعدم
استدامتها وجوده واما لصدق قبيض المحمول عليه فيصدق عين أحد المتساويين مع قبيض الآخر
مثلا اذا كذب كل ما ليس بالناس ليس بناطق كان كذبه لصدق قبيض ليس بناطق على ما ليس
بالناس وهو صدق الناطق عليه (قوله فتم البرهان بلا اشتباه) لاستلزام الموجبة السالبة المحمول
حينئذ للموجبة المحصلة لوجود الموضوع (قوله وهذا الفن الى آخره) يعني ان المتعلق أنما دون
لاجل ان لا يعرض الفلظ في الحكمة ولا قضية حكمية لامن المسائل ولا من المبادئ التصديقية
اطرافها من قاض الأمور الشاملة فلا حاجة الى معرفتها فلا بأس بإخراجها عن القواعد المنطقية
(قوله كما مر) بقوله واعترض عليه بان اللانفي واللاممكن بالمكان العام الى آخره

(قوله اما الاول الخ) وهو كل (٣٠٤) لا حيوان لانسان وهذه موجبة كلية فلو لم تصدق لصدق التقيض وهو سالبة

اما الاول فانه لو لم يصدق تقيض الاخص على كل ما يصدق عليه تقيض الاعم لصدق عين الاخص على بعض ما صدق عليه تقيض الاعم فيصدق الاخص بدون الاعم وهو محال كما نقول يصدق كل لا حيوان لا انسان والا لكان بعض اللا حيوان انسانا فبعض الانسان لا حيوان

تقيض المتساوين كما ذكرنا آتفا وفي كون تقيض الاخص اعم من تقيض الاعم الى غير ذلك واصلاح هذا الاختلال بوجوب تكلفات بيده (قوله اما الاول فانه لو لم يصدق تقيض الاخص على كل ما يصدق عليه تقيض الاعم لصدق عين الاخص على بعض ما يصدق عليه تقيض الاعم فيصدق الاخص بدون الاعم) أقول رد عليه الاعتراض المورد على تقيضي المتساوين كما أشرنا اليه فاذا قلت لو لم يصدق كل لا شيء لا انسان لصدق بعض اللا شيء ليس بلا انسان فيلزم صدق بعض اللا شيء انسان انه ان يقال السالبة المدولة المحمول اعم من الموجبة المحصلة المحمول فلا تستلزمها كما وان تمسكت بان الانسان مثلا تقيض الانسان فاذا لم يصدق أحدهما على شيء صدق الاخر عليه والا ارفع التقيضان رد بما عرفت من أن تقيض مفهوم في نفسه يفساير تقيضه باعتبار صدقه والمخلص ما مر فاقبل

(قوله الى غير ذلك) من كون الموجبة الكلية متمسكة كنفسها بعكس التقيض ومن كون تقيضي المتباينين متباينين تباينا جزئيا فان بين المدعوم في الخارج وبين الممكن العام بمعنى سلب الضرورة عن أحد الطرفين مطلقا خصوصا وعموما مطلقا لصدق الممكن العام على الواجب فيكون بين المدعوم والا يمكن العام مبينة كلية لما مر من ان بين عين الخاص وتقيض العام تباينا كلياً فيكون بين تقيضهما أعني الالامدوم والممكن العام تباين جزئي مع تحقق العموم المطلق بينهما لصدق الممكن العام بدون الالامدوم في المتع وشموله جميع افراد الالامدوم لانه اما واجب أو ممكن خاص وهذا الاشكال لا يمكن التفتي عنه الا بالتخصيص (قوله بوجوب تكلفات بيده) ذكره الشارح في شرح المطالع وبين وجه عدم تماميتها وان شئت فارجع اليه وفيه اشارة الى ان ما ذكره أولاً أيضاً تكلف بيد لان القضية السالبة المحمول اخترعه المتأخرون مع ان الباحث هذه النسب مذكورة في كلام المتقدمين والقول بعدم استدعائه وجود الموضوع مما توشق فيمان حكم العقل بان الإيجاب يستدعي وجود الموضوع لا يفرق بين إيجاب وإيجاب فخرج الموجبة السالبة المحمول تخصيص في الاحكام العقلية (قوله كما أشرنا اليه) بقوله وفي كون تقيض الاخص اعم من تقيض الاعم (قوله والمخلص ما مر) باننا نأخذ تقيض الاعم والاخص باعتبار الصدق لكون مرجعها الى قضيتين فاذا لم يصدق كل ما ليس بممكن عام ليس بانسان فكذب ليس باعتبار عدم الموضوع لعدم استدعائه ذلك بل باعتبار صدق تقيض المحمول فيصدق بعض ما ليس بممكن عام انسان فيلزم صدق الخاص بدون العام أو نحسن البحث بما اذا لم يكن العام من قاض الامور الشاملة فقضا العام والخاص حينئذ يصدقان على شيء خارجي أو ذهني فيتلزم الموجبة المدولة والحصول (قال فانه لو لم يصدق تقيض الاخص الخ) أي لو لم يصدق تقيض الاخص على كل ما يصدق عليه تقيض الاعم يصدق عين ذلك الاخص عليه لا عين اخص ما على ما وهم

جزئية وهو ليس كل لاجيوان لا انسان وهذا التقيض مستلزم لموجبة جزئية قائمة بعض اللا حيوان انسان وهذه مستلزمية للمعكس أعني بعض اللا انسان لاجيوان فقد وجد الاخص بدون الاعم وهو مانع لقطي الصدق فبطل المزوم أعني الموجبة الجزئية اللازمة للسالبة المزومة لتقيض فطل المزوم أعني التقيض ثبت المدعي وهو كل لا حيوان لا انسان (قوله فانه لو لم يصدق الخ) أي لو لم يصدق كل لا حيوان لا انسان (قوله لصدق عين الاخص الخ) فيه اختصار لانه حذف التقيض وأثبت الموجبة اللازمة لتقيض وعكس اللازم وهذا هو المشار اليه بقوله بعض اللا حيوان انسان وهو لازم التقيض الذي هو بعض اللا حيوان ليس بلا انسان (قوله فيصدق الاخص الخ) اشارة لمعكس لازم التقيض (قوله والا لكان بعض اللا حيوان الخ) هذا اشارة لازمة للتقيض وكان الاولى ان يقول وهو

(قوله هذا خلف) أي المكس باطل فبطل حينئذ الملزوم فبطل التقيض وبطل المدعي وأورد على ذلك شيء وإنسان فإن بينهما العموم والخصوص المطلق فكل إنسان شيء وكل ما صدق عليه تقيض الآخر يصدق عليه تقيض الآخر لكن لا يتأتى أن يقام على ذلك الدليل الذي أقيم فبما مر إن يقال كل ما صدق لاشيء صدق لا إنسان لأنه لو لم يصدق لصدق قضيه وهو بعض اللاشيء ليس للانسان وهذه مستلزمة لتقيض اللاشيء إنسان لأن الاستلزام غير مـ لأن التقيض سالب جزئية والسالبة تصدق بشي الموضوع لأن سلب لا إنسان يصدق بسلب إنسان لأن الموضوع متفق لأن عدم الشيء غير متحقق أي لا أفراد له فليس سلبت صدق لا إنسان وهو يجمع صدق سلب إنسان فقد أتتني عن الموضوع لا إنسان وإنسان فلم تصدق الموجبة المتقدمة وأوجب بأن اعتبر الأصل أي التقيض وهو كل لاشيء لا إنسان موجبة سالبة الطرفين لا ممدولة كما توهم المعترض وحينئذ قلنا كل شيء سلبت عنه الشبهة سلبت عنه الانسانية والموجبة السالبة الطرفين تصدق عند عدم الموضوع (٣٠٥) فلا يكون كذبها أي تقيضا

سبب الموضوع بل بالنسب
سبب التقيض على التقيض
إنساني بأن تقول بعض
ما ليس بشيء ليس ليس
إنساناً سبب السلب إيجاب
فحصل الاستلزام فحينئذ
يقال في الدليل هكذا كل
لا شيء لا إنسان إذ لو لم
يصدق لصدق تقيضه وهو

هذا خاف وأما الثاني فلا يلزم صدق قولنا ليس كل ما صدق عليه تقيض الآخر يصدق عليه تقيض الآخر
لصدق تقيض الآخر على كل ما يصدق عليه تقيض الآخر فصدق عين الآخر على كل الآخر بمكس التقيض
وهو محال فليس كل لا إنسان لا حيوان والا لكان كل لا إنسان لا حيوان ويستمكن إلى كل حيوان إنسان
(قوله يصدق الآخر على كل الآخر بمكس التقيض) أقول يعني على طريقة القدماء وهي أن يجعل
تقيض المحمول موضوعاً وتقيض الموضوع محمولاً فإن الموجبة الكلية تنكس كتنكسها على هذه الطريقة
والاشكال المذكور متوجه عليه أيضاً فنقول كل شيء يمكن بالامكان المأمور موجبة كلية ولا يصدق
عكسها موجبة لا كلية ولا جزئية لعدم الموضوع ويورد في دفعه ما مر فإن قلت عكس التقيض على هذا
الطريق مما لم يقل به المصنف كما سيأتي فكيف يستدل به على إثبات ما ادعاه وأيضاً الاستدلال به
بأن بما لم يبين بعد وأوجب بأن الشارح نظر إلى الواقع وهو تلك الطريقة

بعض ما ليس بشيء ليس
ليس إنساناً وهذه مستلزمة
قولك اللاشيء إنسان
وعكسها بعض الإنسان
لا شيء وهو باطل فبطل
اللازم فبطل التقيض ثبت
الأصل وهو قولك كل
لا شيء لا إنسان (قوله

(قوله ولدفعه ما مر) من إعتار قضية موجبة سالبة المحمول أو التخصيص بما عدا القضايا التي موضوعها
الأمور الشاملة (قوله فكيف يستدل به) أي الشارح على إثبات ما ادعاه كما يدل عليه الجواب
وفيه إشارة إلى أن ما ذكره الشارح ليس تفسيراً لما في المتن فإنه طريقة على حدة تركها الشارح
لظهورها وهو أنه إذا صدق تقيض العام على كل ما صدق عليه تقيض الخاص لم يبق للعام فرد سوى
الخاص وذلك يستلزم صدق الخاص على كل أفراد العام وبما حررنا ما دفع ما قيل أن المقصود
أنه كيف يمكن تفسير كلام المصنف في الاستدلال بما لا يرضى به فالجواب بأن الشارح نظر إلى
الواقع لا يتفع في دفعه (قوله بما لم يبين بعد) أي بعد هذا البحث حتى يكون حوالته على ذلك بل
إنما يبين فيما بعد عكس التقيض على طريقة الآخرين (قوله نظراً إلى الواقع) وإن لم يكن مرضياً للمصنف

(٢٩ شروح التسمية) وأما الثاني (وهي ليس كل إنسان لا حيوان الخ) حاصله أنها سالبة جزئية فلم تصدق لصدق تقيضا
وهو موجبة كلية قلته كل لا إنسان لا حيوان والتقيض مستلزم لكنه بمكس الموافق بأن يؤخذ تقيض الثاني ويجعل موضوعاً
وتقيض الأول ويجعل محمولاً بحيث يقال هنا كل حيوان إنسان وهو باطل فبطل التقيض المستلزم لبطان ثبت المدعي وهو
السالبة الجزئية (قوله فليس كل لا إنسان الخ) هذا إشارة للدعوى وقوله والا لكان الخ هذا هو التقيض (قوله ويستمكن إلى
كل حيوان إنسان) وهو باطل فبطل الملزوم فإن قلت عكس التقيض غير مطرد فلا يتم الاستدلال على الدعوى مثلاً بشيء ويمكن بالامكان العام
متساويين فكل شيء يمكن وكل شيء لا شيء فلو عكس ذلك بمكس التقيض إلى كل لاشيء لا يمكن كان باطلاً لأن المدوم الممكن لاشيء وهو ممكن فلا
يصح كل لاشيء لا يمكن وحينئذ فلا يتم ما ذكرتهم من الاستدلال بمكس التقيض إذ لا يستدل بالإلشياء المطردة وأوجب بأن محل
كونه لا يطرده في القضايا العامة الصادرة موضوعاً بالوجود والمدموم كشيء ويمكن وأما في غير القضايا العامة فهو مطرد فيها مثل
كل إنسان حيوان والبحث بخصوص بغير القضايا العامة فإن قلت إن المصنف غير مرضى لمكس التقيض الموافق ولا يقول به

وحينئذ فلا يصح الاستدلال به حتى يصح كلام المصنف من ان قبض الاعم أخص من قبض الاخص والجواب ان الشارح نظر الى الواقع وهو صحة تلك الطريقة على أنه لم يكتف بمكس القبض في الاستدلال بل استدل بما يصح التمسك به عند المصنف (قوله أو قول أيضاً قد ثبت الخ) لما كان الدليل الاول غير متفق عليه لان الملتب لمكس القبض انما هو التقدم أي الشارح بذلك الدليل المرضي عند الجميع وحاصله ان الدعوى كل لا انسان لحيوان فلو لم تصدق هذه الدعوى لصدق قبضها موجبة كلية وصدق القبض (٣٠٦) اذا أخذتم الاول آل الامر الى كل لا حيوان لا انسان وكل لا انسان لا حيوان وهذا

أو قول أيضاً قد ثبت ان كل قبض الاعم قبض الاخص فلو صحت كل قبض الاخص قبض الاعم لكان القبضان متساويين فيكون المتيان متساويين هذا خلف أو قول أيضاً العام صادق على بعض قبض الاخص تحقيقاً للمعوم فليس بعض قبض الاخص قبض الاعم بل عينه وفي قوله لصدق قبض الاخص على كل ما يصدق عليه قبض الاعم من غير عكس تسامح لجعل الدعوى جزءاً من الدليل وهو مصادرة على المطلوب والامر ان المتيان بينهما عموم من وجه ليس ولم يكتف أيضاً بمكس القبض في الاستدلال بل استدل بما يصح التمسك به عند المصنف أيضاً وأما قوله هذا بيان بما لم يبين بدفعه ان المكس المذكور قريب من الطبع يكفيه أدنى تيه (قوله تسامح) أقول أوجب بأن المدعي كون قبض الاعم مطلقاً أخص مطلقاً من قبض الاخص وما جعله جزءاً من الدليل هو تفسير وتبريد للمدعي لاعتنه فهو بالحقيقة استدلال بثبوت الحد على ثبوت المحدود وما بعده استدلال على ثبوت الحد ولا يخفى عليك

(قوله ولم يكتف) أي لم يكتف في إثبات الجزء الثاني أعني ليس كل ما يصدق عليه قبض الاخص يصدق عليه قبض الاعم بمكس القبض حتى يرد عليه ما ذكر بل استدل بما صح التمسك به عند المصنف أيضاً أعني قوله أو قول الى آخره وما قيل ان للمصنف مدعين أحدها قوله ليس كل قبض الاخص قبض الاعم والثاني وهو مستلزم لصدق الاخص على كل الاعم والذي بينه الشارح بمكس القبض هو الثاني وما يصح به التمسك عند المصنف فهو استدلال على الاول فيلزم الاكتفاء فليس بشيء لان معنى قول الشارح بمكس قبض بسبب كونه عكس القبض أي مدلوله لانه لازم بتوسط عكس القبض اذ لا مفايزة بينهما يدل على ذلك قوله فليس كل لا انسان لا حيوان الخ حيث اكتفى بمكس القبض (قوله قريب من الطبع) لان المعمول في القضية الموجبة الكلية امامساو للموضوع أو أعم منه ولا شك في ان انتفاء كل منهما يستلزم انتفاء الموضوع واما نزاع المتأخرين قائما هو في عموميه وجريانه في نحو كل يمكن شيء فانه لا يصدق كل لا شيء لا يمكن لعدم وجود الموضوع الذي يستدعيه الموجبة (قوله جزءاً من الدليل) أي صغرى القياس والكبرى مطوية أي كما كانا كذلك كان قبض الاخص أعم من قبض الاعم (قوله فهو بالحقيقة) أي اذا كان الصغرى قسماً للمدعي فهو بالحقيقة استدلال بثبوت الحد على ثبوت المحدود فلا مصادرة (قوله وما بعده) أعني

بقوله لصدق قبض الاخص على كل ما يصدق عليه قبض الاعم من غير عكس ولا شك ان هذا الدليل عين الدعوى وقد ذكرنا ان أخذ الدعوى جزءاً من الدليل مصادرة وهي ممنوعة لكن الاولى للشارح ان يقول لجعل الدليل نفس الدعوى كما طلت الا ان يقال ان الشارح لاحظ ان الدليل هو قوله لصدق قبض الاخص على كل ما يصدق عليه قبض الاعم من غير عكس اما الاول فانه كذا الخ بقوله اما الاول الخ من جهة الدليل فصح كون الدعوى جزءاً من الدليل (قوله تسامح) أوجبته بأن هذا ليس دليلاً على مدلول بل هو استدلال بالحد على المحدود فالحدود مجهول ولما كان هذا الحد خفياً يحتاج لبيان يثبت به الاول الخ وما الثاني الخ وبهذا كله فيمكن ان المراد يكون بالتسامح التسهيل في التعبير حيث وضع لأم التعليل موضع أي التفسيرية فجعل الدعوى جزءاً من الدليل بحسب

يرجع لتساوي البين والفرض اختلافهما بالعموم والخصوص فهذا التساوي باطل فبطلت الموجبة التي هي قبض الدعوى (قوله أو قول العام صادق الخ) حاصله ان أصل الدعوى ان الحيوان أعم من الانسان فيصدق حيوان مع قبض انسان وهو لا انسان وحيث كان كذلك فلا يصح كل لا انسان لا حيوان لانه يبطل العموم وبطلان العموم باطل (قوله فليس بعض قبض الاخص) وهو فرس قبض الاعم وهو حيوان بل هو فرد من أفراد (قوله وفي قوله لصدق قبض الخ) حاصله ان المصنف ادعى ان قبض الاعم من شيء مطلقاً أخص من قبض الاخص مطلقاً من غير عكس وأقام على ذلك دليلاً

الظاهر وفي الحقيقة لاجل لانه أراد باللام أي التفسيرية (قوله لان التباين) الكلي يصدق عليه بالمعنى الوجهي لان معنى قوله في الجملة أي في بعض الاوقات وهذا أعم من كون البعض الآخر ملوب الصدق في جميع الاوقات والتباين الكلي كما يصدق عليه السالبان الجزئيان يصدق فيه السالبان الكليتان نحو كل انسان ليس فرس و لكل فرس ليس بانسان ونحوه. بعض الانسان ليس فرس وبعض الفرس ليس بانسان (قوله في الجملة) زاد ذلك لاجل صدقه (٣٠٧) (قوله كما ان مرجع التباين السطحي

بين قضيتهما عموم أصلاً أي لا مطلقاً ولا من وجه لان هذا المعوم أي المعوم من وجه متحقق بين عين الاعم مطلقاً وقضي الاخص وليس بين قضيتهما عموم لا مطلقاً ولا من وجه اما تحقق المعوم من وجه بينهما فلا بينهما تصادقاً في أخص آخر ويصدق الاعم بدون قبض الاخص في ذلك الاخص وبالعكس في قبض الاعم كالحيوان والا انسان فانهما يجتمعان في الفرس والحيوان يصدق بدون اللانسان في الانسان واللانسان بدون الحيوان في الجماد واما أنه لا يكون بين قضيتهما عموم أصلاً فالتباين الكلي بين قبض الاعم وعين الاخص لا يتصادقهما على شيء فلا يكون بينهما عموم أصلاً واما قيد التباين بالكلي لان التباين قد يكون جزئياً وهو صدق كل واحد من المفهومين بدون الآخر في الجملة فرجه الى سالتين جزئيتين كما ان مرجع التباين الكلي سالتان كليتان والتباين الجزئي اما عموم من وجه أو تباين كلي لان المفهومين اذا لم يتصادقا في بعض الصور فاذ لم يتصادقا في صورة أصلاً فهو التباين الكلي والا فالمدوم من وجه فاما صدق التباين الجزئي على المعوم من وجه وعلى التباين الكلي لا يلزم من تحقق التباين الجزئي أن لا يكون بينهما عموم أصلاً فان قلت الحكم بان الاعم من شيء من وجه ليس بين قضيتهما عموم أصلاً باطل لان الحيوان أعم من الابيض من وجه وبين قضيتهما عموم من وجه فتقول

ان المقصود تفصيل المدعي الى جزأين يستدل على كل واحد منهما على حدة فتأولي أن يجعل تفسيراً له ويقال أي يصدق قبض الاخص على كل ما يصدق عليه قبض الاعم من غير عكس ففي الكلام نساع يجعل التفسير بمنزلة جزء الدليل صورة (قوله واما قيد التباين بالكلي) أقول

قوله أما الاول الخ (وأما الثاني الخ) (قوله ان المقصود) أي ليس ان المقصود اثبات الحد للمحدود لانه انما يصح لو كان المحدود معلوماً بغير الحد وفيما نحن فيه قد علم الحدود بهذا الحد بل المقصود تفصيل المدعي على جزئين يستدل على كل واحد منهما على أفراد اذ لا دليل يثبت المدعي بجماله (قوله ويقال أي يصدق) عطف تفسيره لقوله يجعل أي المراد بجماله تفسيراً له ان يورد بعده بحرف التفسير ليستفاد منه التفصيل لان يكون الفرض من التعليل التفسير (قوله ففي الكلام نساع) أي تساهل في اللفظ حيث أورد لام التعليل مقام حرف التفسير يجعل التفسير أي ما هو تفسير في الحقيقة بمنزلة جزء الدليل بحسب الصورة بادخال لام التعليل عليه ففي قولنا شارح وهو صادرة على المطلوب انه صادرة صورة وما ذكره قدس سره ظاهر كونه تساهلاً حقيقة ولا حاجة الى ان القول بالتساع نساع لانه خطأ ولا الى ما قيل ان التساع اللفظي رعا يفضي الى الفساد كما يفضي الى فوت الاولى فانه خلاف المتعارف بينهم

الامر ان الذين بينهما عموم من وجه ليس بين قضيتهما عموم أصلاً وأقام على ذلك دليلاً فذكر الشارح دليلاً يتبع قبض المدعي وهو ما أشار له بقوله فان قلت الخ فهو إشارة لمعارضة (قوله لان الحيوان الخ) فيجتمعا في الملوك وينفرد الحيوان في البعد الاسود والثاني في الورق وكذا يقال في لا حيوان ولا أبيض فيجتمعا في الثوب الاسود والاول في الورق والثاني في البعد الاسود فكيف فقولك انها المصنف ان الامر ان الثوبان بينهما عموم من وجه ليس بين قضيتهما عموم أصلاً وحاصل الجواب ان الاعتراض منشأه عدم فهم الدعوى

(قوله المراد أنه ليس يلزم الخ) (٣٠٨) فلا يتأني قد يكون بينهما عموم وخصوص وجهي فتلخص أن بين قضيي الأمرين

الذين بينهما عموم المراد منه أنه ليس يلزم أن يكون بين قضييها عموم من وجه فيندفع الاشكال أو قول لوقال بين قضييها عموم لا فاد العموم في جميع الصور لأن الاحكام الموردة في هذا الفن إنما هي كليات فإذا قال ليس بين قضييها عموم أصلاً كان رفضاً للإيجاب الكلي وتحقق العموم في بعض الصور لا يتأني • ثم لم يتبين بما ذكره النسبة بين قضيي أمرين بينهما عموم من وجه بل تبين عدم النسبة بالعموم وهو بصدق ذلك • فاعلم أن النسبة بينهما المباشرة الجزئية لأن المتبينين إذا كان كل واحد منهما بحيث يصدق بدون الآخر كان التقضيان أيضاً كذلك ولا نفي بالمباشرة الجزئية

حاصله أنه لو أطلق التباين ولم يقيد بالكلي لم يلزم من ثبوت التباين بين قضيي أمرين بينهما عموم من وجه ثبوت المدعي وهو أن ليس بين ذينك التقضيين عموم أصلاً لا مطلقاً ولا من وجه لاحتمال أن يكون ذلك التباين الثابت بينهما تبايناً جزئياً وأنه يجامع العموم من وجه لانه أحد فرديه (قوله فيندفع الاشكال) أقول لأن المدعي انتفاء لزوم العموم وثبوت العموم في محل واحد لا يتأني انتفاء اللزوم لجواز أن لا يثبت العموم في محل آخر فلا يكون العموم لازماً لتقضيي المذكورين مطلقاً (قوله أو قول) أقول يعني ادعوى نسبة العموم بين قضييها دعوى موجبة كلية فإذا أورد السلب هنا كان رفضاً للإيجاب الكلي فيكون سالبة جزئية وصدقها لا يتأني صدق الموجبة الجزئية

(قال مصادرة على المطلوب) في الصراح مصادرة خون كمي را بمال أو خريدن وفي التاموس صادرة على كذا طالبت به والمناسبة ظاهرة (قوله حاصله الى آخره) لما كان في كلام الشارح اطناب بين حاصله ودفع به ما قيل أن التباين الجزئي أيضاً يثبت المدعي لانه لا يقال بدون التباين الكلي ولا يستعمل في مجرد العموم من وجه لأن ذلك إنما هو في لفظ التباين الجزئي ومقصود الشارح أنه لو أطلق التباين لاحتمال أن يكون ذلك ثابتاً في أحد نوعيه أعني التباين الجزئي الجامع للعموم من وجه فلا يثبت نفي العموم بينهما (قال اذا لم يتصادقا الى آخره) أي لم يجعل كل واحد منهما على الآخر باعتبار بعض الافراد لكون مرجعه الى سائتين جزئيتين فما قيل أنه يدخل فيه العموم المطلق فلا يصح قوله فإن لم يتصادقا الى آخره وهم لانه إنما يلزم ذلك اذا كان معنى لم يتصادقا مع اجتماع في بعض الصور (قل فان قلت الخ) معارضة منشأ توهيم كون الدعوى سالبة كلية كما هو المتبادر من وقوع التكرار في سياق النفي وعدم التقييد بمادة من المواد (قال المراد منه أنه ليس يلزم الى آخره) بقرينة أن جميع القضايا التي أثبت النسبة فيها ضرورية مع أن الشيخ قال أن قضايا العلوم كليات أكثرها ضرورية ولذا قدم هذا الجواب (قال لا فاد العموم) بناء على أن مهمالات العلوم كليات (قوله فيكون سالبة جزئية) وليست من المسائل إذ المقصود منها دفع توهيم العموم بينهما بناء على أن أكثر الصور كذلك على أن ما ذكر عام بخصوص البعض (١) (قوله كان حاصله الى آخره) لكلا يكون التمرض اللهم مع تحقق خصوصية أحد الفردين إيهاماً في بيان النسبة (قال ولا نفي بالمباشرة الجزئية الا هذا القدر) يعني في كلامه قدس سره أن هذا القدر غير كاف لأن الإدعاء بالمباشرة مجرداً عن خصوصية فردية فلا بد من وجود فردية

الذين بينهما عموم وخصوص وجهي قد يكون التباين وقد يكون العموم الوجهي وحاشا قول المنصف ليس بين قضييها أي ليس يلزم أن يكون بين قضييها عموم وخصوص أصلاً مناه مطلق أو وجهي وليس المراد أن كون قضييها متنى عنه العموم في جميع الاوقات كما هو فهم المترض (قوله أو قول الخ) حاصله أن العبارة في حد ذاتها قيد ما تقدم لانه لو قال بين قضييها العموم لا فاد العموم في جميع الاوقات لان المهمة في قوة الكلية في العلوم فإذا أدخل النفي على هذا الكلي نفي الدوام والأمر الكلي فيصدق حينئذ بصورتين أي ليس بينهما العموم الدائم (قوله لا فاد العموم الخ) لان مهمالات العلوم كلية (قوله لا يتأني الخ) أي لا يتأني رفع الإيجاب الكلي (قوله لم يتبين الخ) لانه إنما ذكر عدم العموم الدائم وهو يصدق بصورتين (قوله فاعلم أن النسبة الخ) أي إذا علمت أن

المنصف لم يبين النسبة فتقول لك في بيانها اعلم أن النسبة الخ (١) قوله (قوله كان حاصله الخ) كذا بالاصول فليحذر وقد

(قوله الا هذا القدر) وهو صدق كل واحد منهما بدون الآخر المباشرة الجزئية أي وهي تصدق التباين السكلي والعموم الوجهي فان قلت المباشرة الجزئية لم تقدم في السلب الاربع والجواب ان المباشرة الجزئية (٣٠٩) لا تخرج عما تقدم (قوله وقبضا

الا هذا القدر وقبضا التباين متباينان تباينا جزئيا لانهما اما ان يصدق معا على شيء كالانسان والافرس الصادقين على الجماد أو لا يصدقا كاللاوجود واللاعدم فلا شيء مما يصدق عليه اللاوجود يصدق عليه اللاعدم وبالعكس وأيا ما كان يتحقق التباين الجزئي بينهما اما اذا لم يصدق على شيء أصلا كان بينهما تباين كلي فيتحقق التباين الجزئي بينهما قطعاً واما اذا صدق على شيء كان بينهما تباين جزئي لان كل واحد من التباينين يصدق مع قبض الآخر فيصدق كل واحد من قبضهما بدون قبض الآخر فالتباين الجزئي لازم جزماً

(قوله فاعلم ان النسبة بينهما المباشرة الجزئية) أقول لا يقال يلزم من ذلك أن لا تنحصر النسبة بين السكليات في الاربع لانا قول المباشرة الجزئية منحصرة في المباشرة السكلية والعموم من وجه فاذا قيل ان النسبة هناك هي المباشرة الجزئية كان حاصله ان النسبة في بعض الصور مباشرة كلية وفي بعضها عموم من وجه فلم يوجد كليان بينهما نسبة خارجة عن الاربع (قوله فلان قيد فقط لا طائل تحته) أقول أجيب عن بيان معنى كلام المصنف ان أحد التباينين يصدق مع قبض الآخر فقط أي لا يصدق مع عين الآخر فيصدق أحد التباينين مع قبض الآخر ظهر صدق أحد التقيضين بدون التقيض الآخر وبعدم صدق أحد التباينين مع عين الآخر ظهر صدق قبضه مع عين الآخر فن مجموع كلام المصنف ظهر صدق كل من يقضي التباينين بدون الآخر قيد فقط لا بد منه وليس معناه المباشرة لا يصدق مع قبض الاول والالكان قادراً لاخائياً عن الفائدة فقط ولا يخفى عليك ان هذا الترجيح وان كان دقيقاً مصححاً للمطلوب اذ حاصله ان قيد فقط منضاً الى ما تقدم يفيد معنى صدق كل من التباينين مع قبض الآخر الا ان ترك لفظ كل مع كونه مفيداً للمعنى

(قال كاللاوجود واللاعدم) أي اللاوجود واللاعدم فأن كل واحد منهما يصدق على قبض الآخر ولا يصدقان على شيء واحد فاقبلناه من السكليات الفرضية فلا يتم بياضه على تقدير تخصيص النسبة بالسكليات الصادقة في نفس الامر وهم (قال تباين جزئي) بمعنى صدق كل منهما بدون الآخر في بعض الصور فقط بقرينة جعله في مقابلة التباين السكلي وهذا كما يطلق السلب الجزئي في مقابلة السلب السكلي ويراد به اثني عن البعض مع الالبيات للبعض فكأنه قال وان صدقاً كان بينهما عموم من وجه الا أنه عبر عنه بالتباين الجزئي ليرتب عليه قوله فالتباين الجزئي أي بالمعنى الاعم لازم جزماً (قال لان كل واحد من التباينين يصدق مع قبض الآخر) بناء على ان الكلام في السكليات الصادقة في نفس الامر على ما مر بياضه في قوله وتقيض المتساويين متساويان (قوله أجيب الى آخره) خلاصته ان قيد فقط متعلق بقوله مع قبض الآخر لا بقوله أحد التباينين ومحط الفائدة اضافة أحد الى التباينين أي يصدق أحد التباينين لا أحد التقيضين مع قبض الآخر لا مع عينه فيفيد الاول صدق أحد التقيضين بدون قبض الآخر والثاني صدق قبض ذلك الآخر مع عين الآخر مثلاً يصدق الفرس مع الا انسان ويصدق الافرس مع الانسان فيكون مفاد هذه العبارة مفاداً لصدق كل واحد من التقيضين بدون الآخر (قوله وليس معناه الى آخره) أي ليس قيد فقط متعلقاً بقوله

لا انسان ووجد لا انسان بدون لا فرس فتحقق كل من التقيضين بدون الآخر وهذا أمر لازم للتباين الجزئي وقوله لان كل واحد يصدق الخ علة لتباين الجزئي

(قوله وقد ذكر في المتن الخ) حاصل هذا اعتراض على المتن من حيثين اما الاولى فظاهرة واما الثانية فحاصلها ان المدعي كلي ولا بد ان يكون دليله كليا وهو قد جعل الدليل غير كلي وأجيب بان قيد قط ليس راجعا لقوله أحد المتباينين كما توهم الممتزج بل هو مرتبط بقوله مع تقيض الآخر ومعتزله صدق أحد المتباينين مع عين الآخر فالتقيض حينئذ أنه يصدق أحد المتباينين كالانسان مع تقيض الآخر وهو فرس وتبعض هو لافرس فقد وجد انسان الذي هو أحد المتباينين مع تقيض الآخر وهو لافرس لأمع المتباين الآخر وهو فرس وإذا كان انسان لا يصدق ولا يوجد مع فرس لزم منه صدق تقيضه مع فرس فكلام المصنف بهذا الاعتبار بمنزلة قولك ضرورة صدق كل واحد من المتباينين مع تقيض الآخر ويجعل القيد أعني فطر راجعا لقوله مع تقيض الآخر يكون المصنف في غية عن زيادة لفظ كل في الدليل كما هو حاصل الاعتراض الثاني والحاصل انه على هذا التوجيه يكون الدليل متبعا لكون (٣١٠) كل واحد من المتباينين يوجد مع تقيض الآخر لكن يدل على وجود واحد مع

وقد ذكر في المتن هنا ما لا يحتاج اليه وترك ما يحتاج اليه اما الاول فلأن قيد فقط بعد قوله ضرورة صدق أحد المتباينين مع تقيض الآخر زائد لا طائل تحته وأما الثاني فلأنه وجب ان يقول ضرورة صدق كل واحد من المتباينين مع تقيض الآخر لان التباين الجزئي بين التقيضين صدق كل واحد منهما بدون الآخر لصدق واحد منهما بدون الآخر وليس يلزم من صدق أحد التقيضين مع تقيض الآخر صدق كل واحد من التقيضين بدون الآخر فترك لفظ كل ولا بد منه وأنت تعلم المقصود أفادة ظاهرة والدول الى هذا التبدل المحوج الى تدقيق النظر وحمل اللفظ على خلاف التبادر تكلف ظاهر لكن الخلل حينئذ متعلق بالمباراة دون المعنى (قوله وأنت تعلم ان الدعوى الخ) أقول أجيب عن ذلك بان معنى قولهم تقيضا المتباينين متباينان تبايناً جزئياً ان النسبة بين هذين أحد المتباينين فيكون محط الفائدة لفظ أحد فيكون مضاه ما ذكره (قوله لا خالفا عن الفائدة فقط) لا يخفى عليك حسن المبراة (قوله الى هذا القيد) متعلق بترك تقيضين معنى الرجوع (قوله وحمل اللفظ الى آخره) لان التبادر ان يكون محط الفائدة لفظ أحد لاضافته الى المتباينين (قوله لكن الخلل الى آخره) لا بالمعنى فالخلل عليه أولى (قال وأنت تعلم الى آخره) يريد أنه لو لم يعتبر المصنف في قوله أحد المتباينين في تم التقرير وان اعتبر المصنف اما بتقدير لفظه كل أو بجمع الاضافة للمصنف ثبت الدعوى بمجرد تلك المنسبة فيلزم استدراك باقي المقدمات من قوله لانهما ان لم يصدق الى قوله ضرورة صدق الخ فاستدراك باقي المقدمات غير متعين بخلاف استدراك قيد فقط فلذا اقتصر في بيان ذكر ما لا يحتاج اليه على استدراك قيد فقط وبما حررنا لك اندفع ما قبل أن المصنف لم يذكر قيد لفظ كل فكل ما ذكره المصنف مستدرك

تقيض الآخر بالنطوق وعلى وجود الآخر مع تقيض الاول بالضرورة فاذا وجد انسان مع لافرس فقد وجد أحد التقيضين بدون التقيض الآخر ويلزم من ذلك وجود انسان مع فرس (قوله وليس يلزم الخ) مثلا حيوان يوجد مع لانسان دون العكس فالتقيضان لحيوان ولا انسان اذا وجد واحد منهما لا يلزم منه عدم الآخر لان لحيوان يوجد مع لانسان فاحد التقيضين وهو لحيوان يوجد مع الآخر نعم لانسان قد يوجد مع حيوان والحاصل أنه لم يلزم من صدق حيوان مع لانسان صدق حيوان مع لانسان بجماع لانسان بجماع لانسان (قوله وأنت تعلم الخ) اعتراض على المتن حاصله ان قوله ان لم يصدق على شيء أصلا الخ وان صدق على شيء الخ الاولى حذف هاتين المقدمتين لان الدعوى وهي قوله وتقيضا المتباينين متباينان تبايناً جزئياً ثبت بمجرد قوله ضرورة ان كل واحد من المتباينين يصدق مع تقيض الآخر بقول الشارح باقي المقدمات مستدرك مراده بذلك الباقي المقدمتان الاولتان التان عرفت هما وأجيب بأنه اذا ذكر هاتين المقدمتين لان النسبة بين التقيضين لما كانت التباين الجزئي من غير ان يلاحظ فيه خصوصية ولا شيء فكان محتمل فردان فلذا احتيج الى ان يبين هذين الفردين وذلك انما يكون بهذين المقدمتين فذكرهما انما هو لبيان فردي هذا العام أعني التباين الجزئي وقولنا من غير ان يلاحظ فيه خصوصية احترازاً عما لوحظ في التباين الجزئي خصوصية كافي الانسان والفرس فان بينهما تبايناً جزئياً لكن مع الخصوصية وهو التباين السكلي وكما في الحيوان والابيض فان بينهما عموماً وخصوصاً وجباً ويلزم منه التباين الجزئي لكن قيد كونه في المصنف الوجهي

حيوان والحاصل أنه لم يلزم من صدق حيوان مع لانسان صدق حيوان مع لانسان بجماع لانسان بجماع لانسان (قوله وأنت تعلم الخ) اعتراض على المتن حاصله ان قوله ان لم يصدق على شيء أصلا الخ وان صدق على شيء الخ الاولى حذف هاتين المقدمتين لان الدعوى وهي قوله وتقيضا المتباينين متباينان تبايناً جزئياً ثبت بمجرد قوله ضرورة ان كل واحد من المتباينين يصدق مع تقيض الآخر بقول الشارح باقي المقدمات مستدرك مراده بذلك الباقي المقدمتان الاولتان التان عرفت هما وأجيب بأنه اذا ذكر هاتين المقدمتين لان النسبة بين التقيضين لما كانت التباين الجزئي من غير ان يلاحظ فيه خصوصية ولا شيء فكان محتمل فردان فلذا احتيج الى ان يبين هذين الفردين وذلك انما يكون بهذين المقدمتين فذكرهما انما هو لبيان فردي هذا العام أعني التباين الجزئي وقولنا من غير ان يلاحظ فيه خصوصية احترازاً عما لوحظ في التباين الجزئي خصوصية كافي الانسان والفرس فان بينهما تبايناً جزئياً لكن مع الخصوصية وهو التباين السكلي وكما في الحيوان والابيض فان بينهما عموماً وخصوصاً وجباً ويلزم منه التباين الجزئي لكن قيد كونه في المصنف الوجهي

أن الدعوى ثبت بمجرد المقدمة الثالثة كل واحد من المتباينين يصدق مع نقيض الآخر
لا يصدق كل واحد من النقيضين بدون الآخر حينئذ وهو المبينة الجزئية فبقي المقدمات
مستدرك قال

(الرابع الجزئي كما يقال على المعنى المذكور المسمى بالحقيقي فكذلك يقال على كل أخص تحت
الاعم ويسمى الجزئي الإضافي وهو أعم من الأول لأن كل جزئي حقيقي فهو جزئي إضافي دون
العكس أما الأول فلاندراج كل شخص تحت الماهيات المرأة عن الشخصات وأما الثاني فلجواز
كون الجزئي الإضافي كلياً واستناع كون الجزئي الحقيقي كذلك)

(أقول) الجزئي مقول بالاشتراك على المعنى المذكور ويسمى جزئياً حقيقياً لأن جزئيته بالنظر

التقيضين هي التباين الجزئي مجرداً عن خصوصية كل واحد من فرديه أعني التباين الكلي والعموم
من وجه اذ لو كان التباين الجزئي بينهما في جميع الصور في ضمن إحدى الخصوصيتين كالتباين
الكلي مثلاً لكان النسبة بينهما هي تلك الخصوصية اذ لا يقال ان النسبة بين الفرس والانسان
أو بين الحيوان والابيض هي التباين الجزئي مع ثبوته هناك قطعاً بل يقال ان النسبة بين الأولين هو
التباين الكلي وبين الآخرين هو العموم من وجه ويلم من ذلك ثبوت التباين الجزئي في الموضوعين
ولا شك ان للدعي بهذا المعنى لا يعم الا بالان بين أن نقيض التباينين قد لا يتصادقان أصلاً وقد
يتصادقان فلا يكون التباين الجزئي بينهما مقيداً بخصوص التباين الكلي في جميع الصور ولا
بخصوص العموم من وجه في جميعها بل يثبت في بعضها في ضمن المبينة الكلية وفي بعضها في
ضمن العموم من وجه فالنسبة بين نقيض المتباينين هي التباين الجزئي مجرداً عن خصوصية كل
واحد من فرديه وهو المطلوب وهذا الكلام لا شبهة فيه قبل ان المصنفين ان نقيض الأمرين
الذين بينهما عموم من وجه قد يتباينان في بعض الصور تبايناً كلياً وظاهران بينهما قد يكون عموم
من وجه كالألحاحيان والألأبيض فإذا ضم ذلك الى ما ذكره في نقيض المتباينين من صدق عين
كل واحد منهما مع نقيض الآخر

(قوله اذ لا يقال الى آخره) لما مر النسبة ان الاكتفاء على المبهم مع تحققه في جميع الصور في
ضمن أحد الفردين بخصوصه ضروري في بيان النسبة (قوله ويلزم من ذلك الى آخره) عطف على قوله
بل يقال ان النسبة الى آخره أي يلزم من ذلك القول ثبوت التباين الجزئي في الموضوعين
أي في المتألفين المذكورين من غير حاجة الى التصريح بخلاف ما اذا قيل النسبة بينهما التباين
الجزئي فانه لا يفيهم منه أحدهما بينه فيكون التباين قاصراً (قوله ولا شك الى آخره) عطف
على قوله بان معنى قولهم الخ مقدمة ثانية من الجواب (قوله وهذا الكلام الى آخره) يحتمل
ان يكون من جهة كلام الجيب ويحتمل ان يكون من كلامه قدس سره نحننا للجواب (قوله
قيل الى آخره) جواب عن اعتراض ذكره الشارح بقوله نعم لم يتبين مما ذكره المصنف
النسبة بين نقيض الأمرين بينهما عموم من وجه كما سيصرح به آخره * أخره ههنا لتوقفه على
قوله لصدق أحد المتباينين مع نقيض الآخر (قوله في بعض الصور) وهو عين الاخص
مع نقيض الاعم (قوله فإذا ضم الى آخره) انما احتج الى العم لا ان اللازم مما ذكره

(قوله على المعنى المذكور)

وهو الذي يمنع العقل

صدقه على كثيرين وقوله

مقول بالاشتراك أي

الاشتراك اللفظي وهو كما

مران يكون اللفظ الواحد

الموضوع لمان عدة باوضاع

عدة وأما المنوي فهو ان

يكون اللفظ موضوعاً لمعنى

كلى ونعته أفراد اذا

أطلق الاشتراك انما يصرف

لفظي (قوله ويسمى جزئياً

حقيقياً) ظاهراً ان الاسم هو

لفظ حقيقي (قوله لان جزئيته

بالنظر الخ) علة للتسمية

ولا ضرر فيه وقولهم

التسمية لا تنحل المثني

وجوبها لا جوازها وقوله

بالنظر أي بالإضافة الى

حقيقته

(قوله وبازائه) أي ويطلق بازائه أي في مقابله أي ان الجزئي الحقيقي يقابله الجزئي الإضافي تقابل المسم والمملكة لان الاول مايتعم نفس صورته من وقوع الشركة فيه والثاني مالا يمنع الخ لا تعادل التضاد (قوله كالانسان بالنسبة الى الحيوان) أي واما بالنسبة الى حقيقته فهو كلي (٣١٢) (قوله لان جزئيته بالاضافة الى شيء آخر) أي واما بالنظر الى حقيقته

الى حقيقته المائعة من الشركة وبازائه الكلي الحقيقي وعلى كل أخص تحت الاعم كالانسان بالنسبة الى الحيوان ويسمى جزئيا اضافيا لان جزئيته بالاضافة الى شيء آخر وبازائه الكلي الإضافي وهو الاعم من شيء آخر وفي تعريف الجزئي الإضافي نظر لانه والكلي الإضافي متضادان لان معنى الجزئي الإضافي الخاص ومعنى الكلي الإضافي العام وكما ان الخاص خاص بالنسبة الى العام كذلك العام عام بالنسبة الى الخاص واحد المتضادين لا يجوز ان يذكر في تعريف المتضاد الآخر والا

فهو كلي (قوله وهو الاعم من شيء) أي بحسب الفعل ونفس الامر لا بالمكان وللغرض وإذا كان الكلي الإضافي ذلك كان الجزئي الإضافي ما ادرج تحت شيء بالفعل فهما متضادان أي لا يقل تعقل هذا بدون الآخر واما الكلي الحقيقي فهو صالح لفرض الادرج أمكن الادرج فيه أولا كالاشياء وعلى تقدير الامكان حصل الادرج بالفعل لا كالتقاء فهو أخفض من الإضافي بمرتبتين ولو فسر الكلي الإضافي بما أمكن الادرج تحته كان الكلي الحقيقي أنزل منه بمرتبة وحيث يكون الجزئي الإضافي بما أمكن ادرجه تحته غيره ولو فسر الكلي الإضافي بما أمكن ادرج تحته غيره بالفرض والجزئي الإضافي بما أمكن ادرجه تحته غيره بالفرض لكان مساويا للكلي الحقيقي (قوله لاه والكلي الإضافي

فانه جار فيها أيضا ظهر أن النسبة بينهما التباين الجزئي مجردا عن خصوصية كل من فرديه أو قول نبي أولا أن يكون النسبة بينهما هي الموم من وجه لان الوهم يقادير الى ان النسبة بين التقيضين هي الموم من وجه أيضا فبالغ في فيه حيث ضم اليه نبي الموم مطلقا ولم يتعرض للنسبة بينهما هناك لانها تعلم مما ذكره في قبضي المتباينين بينه لان قبضهما ان لم يتصادقا على شيء أصلا كنقيض الاعم وعين الأخص كان بينهما مباينة كلية وان تصادقا كان بينهما عموم من وجه ضرورة صدق كل واحد من المتين مع قبض الآخر وأما كان كان التباين الجزئي فلا يلزم ان المصنف أهل النسبة بينهما وهو بصدد بيانه (قوله وبازائه الكلي الحقيقي وقوله وبازائه الكلي الإضافي الخ) أقول فان قلت المتبادر مما ذكره ان الكلي أيضا له معنيان مختلفان أحدهما حقيقي والآخر اضافي على قياس الجزئي وفيه بحث لان الامتياز بين معني الجزئي وكون أحدهما حقيقيا والآخر اضافيا أمر مكتشف على ما بينه وأما الكلي فليس يظهر له معنيان

نبوت التباين الكلي في بعض الصور ونبوت الموم من وجه في بعض آخر واما النسبة التي هي شاملة لجميع الصور فلا يعلم ما هي فاذا ضم ذلك الى ما يستفاد مما ذكره في قبضي المتباينين من صدق عين كل واحد مع قبض الآخر ظهر ذلك (قوله فانه جار فيها) أي ما ذكره في قبضي المتباينين جار في قبضي الاسمين اللذين بينهما عموم من وجه (قوله فبالغ) جملة ترضى من قوله نبي أولا وبين المطوف عليه أعني قوله ولم يتعرض لدفع توهم انه اذا كان المقصود نبي ما يقادير اليه الوهم فلم نبي الموم مطلقا حيث قال ليس بينهما عموم أصلا أي لامطلقا ولا من وجه بله لاجل البالغة في النفي (قوله ولم يتعرض للنسبة) أي تأييدا (قوله المتبادر الى آخره) انما قال ذلك لاحتمال ان يجعل ذلك على ان لكلي مفهوم واحد يسمى باعتبار مقابله للجزئي الحقيقي حقيقيا وباعتباره امر نسي لا يعقل عروضة للشيء الا بالقياس الى كثيرين اضافيا كما يشير اليه كلامه قدس سره (قوله لان التمايز بين الى آخره) فان عدم صلاحية فرض الاشتراك وان كان متوقفا بالقياس الى كثيرين لكن عروضة للشيء بحسب نفس تصور مفهومه ولا يحتاج الى وجود كثيرين فالجزئية بهذا المعنى ثابتة للشيء بالنظر الى نفس مفهومه وكونه أخص أمر عارض له بالقياس الى

لكن

متضادان) أي لان الجزئي الإضافي خاص والكلي الإضافي عام والخاص اضافيان كما بينه

التأخر بقوله وكما ان الخاص خاص الخ ولا يقل تعقل خاص بدون عام ولا الممكن والمصنف قد أخذ العام في تعريف الخاص فتضاء ان تعقل العام سابق على تعقل الخاص لان أجزاء المعرفة سابقة في التعقل على المعرفة وكون تعقل العام سابقا على تعقل الخاص باطل بالضرورة اذ هاتما متضادان ومقتضى ذلك انها متساويان في التعقل

(قوله لامه) أي فتنى كونها متضاهين أنه ومعنى أخذه العام في التعريف (٢١٣) أنه سابق وحيد في تعريف

المصنف غير صحيح فان قلت في الجواب ان المذكور في المتن الاعم لا العام والمتضاهيان الخاص والعام لا الاعم والاخص فنقول المعارض واحد المتضاهين لا يجوز ان يذكر في تعريف المتضاهي الاخر نقول ذلك مسلم لكن هنا ليس كذلك فكلام المصنف لا اعتراض عليه فنقول ذلك مردود لأن الاعم متوقفي في تصوره على العام فكأنه ذكر العام ضمناً أو يقال ان مراد المصنف بالأعم العام كما ان مراده بالأخص الخاص وحيداً فالعام مذكور صراحة لاستزاما غاية الامر انه عبر عنه بغير لفظه فالاشكال بل في محله فكان الاولى له ان يقول ما كان مندرجا تحت شيء باسقاط الأعم ثم ان الشارح انما لفظ لفظ الأعم فاعترض بما علمت ولم ينظر لفظ الأخص وأنت لو نظرت له لوجدت وارداً عليه اشكال أقوى مما أورده الشارح على الاعم وحاصلها ان الأخص والاعم اما ان يبقيا على حقيقتها أو يفسرا بالعام

لكن تعمله قبل تعمله لامه وأيضاً لفظه كل ما هي للانفراد والتعريف بالافراد ليس بجائز فالاولي متباينان كذلك فان معناه المتقدم الذي سماه هنا كلياً حقيقة هو الصالح لفرض الاشتراك بين كثيرين ولا شك انه أمر نسبي لا يعقل لشيء الا بالقياس إلى كثيرين فان أراد بالكلية الاضافي هذا المعنى فليس للكلية اذن معنيان وان أراد به معنى آخر فلم يبينه قلت أراد به معنى آخر وقد بينه بقوله وهو الاعم من شيء ومعناه انه الذي يتدرج تحته شيء آخر ولا ينبغي بالاندراج ما يكون مندرجا بمجرد الفرض حتى يرجع الى المعنى الاول بينه بل ما يكون بحسب نفس الامر فالكلية الحقيقية ما صلح لان يتدرج تحته شيء آخر بحسب فرض العقل سواء أمكن الاندراج في نفس الامر أولاً والكلية الاضافي ما اندرج تحته شيء آخر في نفس الامر فيكون أخص من الكلية الحقيقية قطعاً بدرجتين الاولى ان الكلية الحقيقية قد لا يمكن اندراج شيء تحته كما في الكلبيات الفرضية ولا يتصور ذلك في الاضافي والثانية ان الكلية الحقيقية ربما أمكن اندراج شيء تحته وان لم يتدرج بالفعل لا ذهنياً ولا خارجياً ولا بد في الاضافي من الاندراج بالفعل وأما خص هذا المعنى بالاضافي لان الاضافة فيه أظهر من الاضافة في المعنى الاول وسعى الاول بالحقيقي لكونه مقابلاً للجزيئي الحقيقي على ان صلاحية فرض الاشتراك بين كثيرين قد يناقش في كونها اضافية وان كان تعمله

ما هو أهم منه فهو معنى اضافي لا يمكن عروضه لشيء الا بالقياس الى عروضه الصوم لشيء آخر (قوله متباينان كذلك) أي يكون أحدهما حقيقة والآخر اضافياً بل معنى واحد اضافي (قوله ولا شك انه أمر نسبي) أي النسبة داخلية في مفهومه اذ النسبة الى كثيرين لا يعقل عروضه لشيء واتصافه به بالاقياس الى ذات كثيرين ويستلزم نسبة أخرى عارضة لكثيرين وهو كونهم معرضين للاشتراك فيه (قوله هذا المعنى) ويكون التعبير بقوله وهو الاعم من شيء تغييراً منه أوضح من كونه اضافياً كما يشير اليه قدس سره في رسالته الفارسية ان كل واحد من الكثيرين يسمى فرداً للكلية وجزئياً اضافياً له (قوله وان أراد معنى آخر) أي مغايراً لذلك المعنى المتقدم فلم يبينه ومنذا السؤال عدم الفرق بين صلاحية للاشتراك بين كثيرين وبين الاعم من شيء الامن حيث التميز والتميز لو ترك السؤال والجواب واكتفى بقوله ومعناه انه الذي يتدرج الخ لكان أحسن وأخصر اذ التزديد في السؤال والقول بأنه لم يبينه بعد ان فسر الشارح الكلبي الاضافي بقوله وهو الاعم من شيء ثم الجواب بأنه أراد معنى آخر وقد بينه الخ مستبشع جداً الا ان الشارح في شرح المطالع صرح بان هناك مفهومات ثلاثة الجزئيين والكلية فذلك تردد قدس سره وتشكك في كون المفهومات أربعة أو ثلاثة عند الشارح ولذلك قال سابقاً المتبادر (قوله حتى يرجع الى المعنى الى آخره) فيه إشارة الى ان منشأ السؤال عدم الفرق بين المتبينين (قوله لا ذهنياً ولا خارجاً) كالكلبيات المدومة اذ لم يفرض لها فرد في ذهنه سواء كان المفروض ممكناً كما في النقاء أو متمماً كما في شريك الباري (قوله لان الاضافة فيه أظهر) لان كون الاندراج فيه من الاضافة أمر ظاهر في بادي الرأي بخلاف صلاحية لفرض الاشتراك بين كثيرين ولهذا يناقش فيها (قوله لكونه مقابلاً الخ) فهو توصيف لشيء بوصف مقابله باجراء التقابل مجرى التناصب (قوله في كونها اضافية) أي

(* شرح النسخة) والخاص على ما مر فان أريد الثاني فالخاص هو نفس الجزئي الاضافي وحيد يلزم انه معرف

التي بنفسه وبما يتوقف عليه وهو المأمور وهذا فاسد لانه يقتضي معرفة الشيء قبل معرفة نفسه وذلك لا يقبل وان أريد الاول فيلزم ان يكون عرف الشيء (٣١٤) بما يتوقف عليه وبما يتوقف عليه مضايغه فهذا الاعتراض وارد على المصنف سواء

ان يقال هو الاخص من شيء وهو أي الجزئي الإضافي أعم من الجزئي الحقيقي يعني أن كل جزئي حقيقي موقوف على تعقل الغير كما ان تعقل المتع من فرض الاشتراكين كثيرين موقوف على تعقل الغير مع انه ليس اضافيا لان تحققه لا يتوقف على تحقق الغير وحيد يكون تسببه بالحقيقي ظاهرة وعلى هذا الجزئي الإضافي ما اندرج بالفعل تحت غيره ولو قلنا الجزئي الإضافي ما أمكن اندراجه تحت شيء كان الكل الإضافي ما أمكن اندراجه تحت شيء فبكون أيضا أخص من الكل الحقيقي لكن بدرجة واحدة ولا يصح أن يقال الجزئي الإضافي ما أمكن فرض اندراجه تحت شيء آخر حتى يلزم ان الكل الإضافي ما أمكن فرض اندراجه تحت شيء فندرجه الى المعنى الحقيقي كما مر وانما لم يصبح تفسير الجزئي الإضافي بما ذكرنا لانه لا يقال للفرس انه جزئي اضافي للانسان مع امكان فرض الاندراج فاقابل لنضج لك ان الحق ان الكل أيضا له مفهومان أحدهما حقيقي يقابل مفهوم الجزئي الحقيقي يقابل الدم للملكة وليس توقف تعقله على تعقل الغير مستلزما لكونه اضافيا كما في الجزئي الحقيقي بعينه على ما عرفت وثانيهما اضافي يقابل الجزئي الإضافي يقابل التضاييف وان الحال بين الكلين في النسبة عكس ما بين الجزئين فالكل الإضافي أخص من الحقيقي كما مر والجزئي الإضافي أعم من الحقيقي كما سنبينه (قوله وفي تعريف الجزئي الإضافي نظر لانه أي الجزئي الإضافي والكل الإضافي متضايغان لان معنى الجزئي الإضافي الخاص ومعنى الكل الإضافي العام) أقول وذلك لما عرفت ان معنى الجزئي الإضافي هو المدرج تحت غيره

منسوبة الى الاضافة نسبة الفرد الى الكل (قوله موقوفا على تعقل الغير) أعني الكثيرين لكونه داخلا في مفهومهما (قوله كما ان تعقل المتع الى آخره) أي تعقل مفهوم الجزئي الحقيقي موقوف على تعقل الغير أعني كثيرين لدخوله في مفهومه أيضا (قوله لان تحققه) في شيء وعروضه له لا يتوقف على تحقق الغير وكذلك مفهوم الكل وعروضه شيء لا يتوقف على تحقق الكثيرين فالتوقف في كلامه قدس سره في جميع الموارد على معناه الحقيقي لا بمعنى الاستلزام على ما وهم (قوله تقابل الدم والملكة) هكذا صرح في حاشية شرح المطالع واحال بيانه على ما ذكره سابقا في القسمة حيث قال المفهوم أي مامن شأنه ان يحصل في العقل سواء حصل بالفعل أولا ان منع هومن حيث انه متصور من وقوع الشركة فيه بالحد على كثيرين ايجابا فهو الجزئي وان لم يمنع فهو الكل انتهى وبهم منه ان الذي ليس من شأنه الحصول في العقل واسطة بينهما ففي مفهوم الكل قيد عما من شأنه ان يمنع أي من شأنه وهو المفهوم مطلقا متبر والظاهر الإعجاب والسلب اذ تحقق شيء ليس من شأنه الحصول في العقل أصلا محل تردد ثم المراد ان التقابل بين الكلية والجزئية أعني المتع وعدم المتع كذلك لا بين الكل والجزئي لانهما مفهومان من صفاتها المتع وعدمه فليس أحدهما عدما للآخر حتى يكون بينهما تقابل العدم والملكة أو الإيجاب والسلب نعم متضادان (قوله تقابل التضاييف) فانكسكية والجزئية من المضاف الحقيقي والجزئي والكل من المضاف المشهور (قوله كما مر) من ان المتبر في الكل الإضافي الاندراج بالفعل وفي الحقيقي امكان فرض الاندراج وهو

يقوم على حاله أو أريد من العام والأخص العام والخاص وقد يجاب عن هذا بما تركب التجريد في الأخص والأعم بان يزيد منهما شيء اندرج تحت شيء آخر ونجدهما عن وصف الخصوص والعموم وحينئذ يدفع الاعتراضان أو يقال ان المصنف لم يقصد ما ذكره التصريف بل قصده الاشارة الى قاعدة كلية تضمن تعرضا خاليا عن الموانع بأن يقال انه شيء اندرج تحت شيء هذا وقد أجاب بعض عن اشكال الشارح بان المصنف ذكر المتضاييف لا أحدهما يقول الشارح واحد المتضاييف لا يجوز الخ سبل لكن المصنف لم يذكر أحدهما حتى يتأتى الاعتراض ورد ذلك الجواب بان أحد موجود في ذكر الاثنين فلا يقع في هذا المقام خصوصا مع لزوم تعريف الشيء بنفسه فالاولى ما قفاه من الجواب ثم اعلم ان

الاضافة انما تعتبر اذا كانت بحسب العقل ونفس الامر وما والكل الحقيقي لا يقال له اضافي لان الاضافة الكائنة فيه أعني صدقه على كثيرين انما تعتبر فيه بحسب التقدير لا بحسب نفس الامر (قوله يعني أن كل جزئي حقيقي الخ) أي بالناية لنفع المصادرة الواقعة في المصنف وحاصل ذلك الدفع انه من باب الاستدلال بالحد على المحدود وهو يرجع لتفسير

جزئي اضافي بدون العكس اما الاول فلان كل جزئي حقيقي فهو مندرج تحت ماهيته المعرأة
عن الشخصيات كما اذا جردنا زيدا عن الشخصيات التي بها صار شخصا معينا بقيت ماهية الانسانية

وهذا هو معنى الخاص بينه ومعنى الكلي الاضافي هو المندرج تحت شيء آخر وهذا هو معنى العام
بينه فالخاص والجزئي الاضافي بمعنى واحد وكذلك العام والكلي الاضافي بمعنى واحد ولا شك
ان الخاص والعام متضايقان مشهوران كلاب والابن وان الخصوص والعموم متضايقان حقيقيان
كلا بوجه والنوع والمتضايقان لا ينفلان الا بما فلا يجوز ان يذكر أحدهما في تعريف الآخر والا
لكان تعقله قبل تعقله ضرورة ان تعقل المعرفة وأجزائه مقدم على تعقل المعرفة قالت
المذكور في تعريف الجزئي الاضافي هو العام لا العام الذي هو بمعنى الكلي الاضافي حتى يلزم
ذكر أحد المتضايقين في تعريف الآخر قلت تعقل العام يتوقف على تعقل العام الذي هو الاضافي
مع ان المقصود بالاعم والخاص هنا هو العام والخاص لامتني التفضيل والزيادة في العموم والخصوص
لكن على هذا يلزم تعريف الجزئي الاضافي بالخاص الذي هو بمعنى فلزم تعريف الشيء بنفسه
وبعضائه مما وعلى الاول يلزم تعريفه بالخاص الذي يتوقف تعقله على تعقل الخاص فيلزم تعريف
الشيء بما يتوقف معرفته على معرفته وبما يتوقف على معرفة مضايقه فالخلل في التعريف من وجوب
أحدهما تعريف الشيء بنفسه أو بما يتوقف على معرفته والثاني تعريفه بمضايقه أو بما يتوقف على
معرفة مضايقه ولا شك ان الخلل الاول أقوى من الثاني فالاولى ان يقتصر على الثاني وحده

أخص منه بدرجتين (قوله وهذا هو معنى الخاص بينه) واما ما قيل ان معناه ان يقع موضوعا في
القضية الموجبة الكلية حتى أن أحد المتساوين عد جزئيا اضافيا للأخر فينتد كونه خلاف المتبادر
يستلزم ان لا يكون تعريف المصنف جامعا (قوله فلا يجوز ان يذكر أحدهما الى آخره) فيه اشارة
الى ان تعرض الشارع لبيان ان الكلي الاضافي معناه العام ليس لاجل ان اتمام النظر في تعريف
المصنف موقوف عليه لانه ما أخذ الكلي الاضافي في التعريف بل لفظ الاعم فكيف في اتمامه ان
الجزئي الاضافي معناه الخاص فكما ان الخاص خاص بالنسبة الى بل لتعريف الفائدة وهي انه لا يجوز
ان يذكر في تعريف الكلي الاضافي الجزئي الاضافي والخاص (قوله مقدم على معرفة المعرفة)
لكون معرفته سببا لمعرفة فلو أخذ أحد المتضايقين في تعريف الآخر لزم تقدم الشيء على نفسه
بمرتبتين (قوله تعقل الاعم الى آخره) يعني ان الاعم من حيث انه دال على زيادة العموم مأخوذ
في التعريف وهو متوقف على تعقل زيادة العموم على علم آخر فيلزم أخذ المضاف في التعريف
بالواسطة فيلزم تقدم الشيء على نفسه بثلاث مراتب (قوله مع ان المقصود الى آخره) وان
كان اللفظ مستملا في المعنى التفضيلي كما يقال السبل أحلى من الحل أي على تقدير فرض الخلاوة
فيه فيرجع الى معنى أصل الفعل فلا يرد انه لا يمكن الارادة هذا المعنى في عبارة المتن لان صيغة
التفضيل اذا استعمل بمن يكون نصا في الزيادة (قوله لا بمعنى التفضيل والزيادة) والا لزم ان
لا يكون الشخص جزئيا اضافيا بالنسبة الى ما فوقه ولا ما فوقه كليا اضافيا بالنسبة اليه (قوله أقوى
من الثاني) لان امتناع تعقل الشيء قبل نفسه اظهر من امتناع تعقل أحد المتضايقين قبل الآخر
(قوله فالاولى ان يقتصر الى آخره) المقصود منه ان في كلام الشارع قصاصا كما في ابطال السند

(قوله وهذا منقوض) قد تقدم ان النقض يرد على الدليل يرمته وعلى مقدمة الدليل والشارح لا لم يفتقد مقدمة معينة لذلك على ان المراد نقض اجمالي (قوله فانه شخص) أي ذات معينة في الخارج (قوله والا فهو) أي الذات المعنية أي والا قل بالاستماع فان قلنا ان له ماهية فذلك الذات المعنية ان كانت مجرد تلك الماهية الخ (قوله وهو محال) أي لان بين الجزئي والسكلي قابل الدم والملكة وهما متافيان (٣١٦) (قوله وان كانت) أي الذات المعنية التي نبدها (قوله يلزم ان يكون واجب

الوجود داخ) وذلك كزيد
 فانه معين بتخصصاته
 لا بذاته فالتشخص غير عين
 زيد وواجب الوجود
 متعين بذاته لا بتخصصاته اذ لا

تخصصاته فان قلت ان
 مناط الجزئية والسكلية
 الوجود الذهني والذات
 العلية يستحيل وجودها
 في الذهن فلا يرد الاشكال
 من أصله والجواب ان
 الجزئي والسكلي ليس
 معناه ما حصل في الذهن
 ولم يصدق على كثيرين
 بل هو ما لو حصل في
 الذهن لم يصدق على
 كثيرين وحينئذ فالذات
 العلية لو حصلت في العقل
 لم تصدق على كثيرين فهو
 جزئي أو انه ليس المراد
 بالوجود في الذهن تمقل
 الشيء بكنهه بل ولو
 بالاوصاف التي تقتضي تميزه
 كالحلق مثلاً وان كانت

وهي أهم منه فيكون كل جزئي حقيق متدرجا تحتهم فيكون جزئيا اضافيا وهما منقوض واجب الوجود فانه شخص معين ويتبع ان يكون له ماهية كلية والا فهو ان كان مجرد تلك الماهية الكلية يلزم ان يكون أمر واحد كلياً وجزئياً وهو محال وان كانت تلك الماهية مع شيء آخر يلزم ان يكون واجب الوجود معروضا للشخص وهو محال لا تقرر في فن المحكمة ان تشخص واجب الوجود عنه وأما الثاني فليجوز ان يكون الجزئي الاضافي كلياً لانه الاخص من شيء والاخص من شيء وأيضاً يلزم ان لا يكون تعريفه بالاخص من شيء كما ذكره الشارح جميعاً لاشغاله على الحقل الاول قطعا هذا وقد قيل في جواب النظر ان المصنف ذكر المتضامين مما أعني الاخص والاعم في تعريف شيء واحد هو الجزئي الاضافي ولا عذوره في ذلك وليس بشيء لان هذا القائل ان سلم ان معنى الجزئي الاضافي هو الخاص ومعنى السكلي الاضافي هو العام كما ذكره الشارح فالنظر واراد مع زيادة كما عرفت وان لم يعلم فالجواب هو ذلك لا ما ذكره ومنهم من قال لم يرد المصنف بما ذكره تعريف الجزئي الاضافي بل أراد ذكر حكم من أحكامه يمكن ان يستنبط منه له تعريف وحينئذ يندفع الاشكالان مما الا ان المقام يدل على قصد التعريف ظاهراً (قوله وهذا منقوض واجب الوجود) أقول أي بذاته المخصوصة المقدسة لا بمفهومه فانه كلي كما مر وأجيب عن هذا النقض بان مناط الاخص فلا يرد انه ليس من المناصب الثلاثة فلا وجه لاراده انما قال فالاولى لانه غير لازم على المفترض ايراد جميع الاعتراضات (قوله تعريفه) أي الشارح وما قيل ان التعريف هو الاخص ومن شيء خارج عنه ففيه ان نسبة المخصوص الى شيء آخر معتبرة في مفهومه (قوله مع زيادة) وهو تعريف الشيء بنفسه أو بما يتوقف عليه (قوله وان لم يعلم) بان يقول معنى الاندراج الدخول تحته ومعنى المخصوص عدم الشمول لما يشمله الآخر وهما متبايران وان استلزم أحدهما الآخر (قوله يندفع الاشكالان) الذان ذكرهما الشارح وهما لزوم تعريف الشيء بما يضاهيه وعدم جواز ذكر لفظ كل واما لزوم تعريف الشيء بنفسه وبما يتوقف عليه وان اندفع أيضاً لكنه اشكال اوردته قدس سره (قوله الا ان المقام) أي المقام مقام بيان معنى آخر للجزئي ولذا شبهه بالمعنى الاول فهو يقتضي اعتباره فيكون التصديق بالتعريف (قال وهذا منقوض) أي دليلكم على ان كل جزئي حقيق جزئي اضافي ليس بجميع مقدماته جميعاً لاستلزامه المحال وهو ان يكون لذاته تعالى ماهية كلية وقد تقرر في المحكمة بطلانه وما قيل انه نقض تفصيل المقدمة الثالثة بان

تلك الاوصاف كلية وحينئذ فالذات العلية لا يستحيل وجودها في الذهن (قوله ان تشخص الواجب عنه) أي شخصه في يجوز الخارج وتمينه خارجا بينه وذاته لا بمشخصات خارجية (قوله فليجوز ان يكون الخ) حاصله ان الجزئي الحقيق أخص والجزئي الاضافي أعم ويتقلب الأمر في السكلي الاضافي والحقيق فكل كلي اضافي كلي حقيق ولا عكس كما في النقاء وأما الجزئي الحقيق مع السكلي الحقيق فالتباين وكذا الجزئي الحقيق والسكلي الاضافي وأما الجزئي الاضافي والسكلي الحقيق أو الاضافي فالعدم والمخصوص من وجه فالانسان جزئي اضافي وكلي حقيق واسمائي وزيد جزئي حقيق وليس كلياً حقيقاً ولا اضافياً

يجوز أن يكون كلياً تحت وكلّ آخر بخلاف الجزئي الحقيقي

الكليّة والجزئية هو الوجود الذهني كما صرح به وليس من شأن الموجود المعين الذي هو الواجب الوجود لذاته أن يحصل في الذهن حتى يتصف بالجزئية بل لا يقلّ الا بوجوده ففرض كية منحصرة في شخص ورد بان معنى الجزئي هو ما كان

كل جزئي حقيقي داخل تحت ماهيته المرادة فهو لان المانع سائل لا يبطل وكذا ما قيل انه قض اجبالي تلك المقدمة بناء على كونها مدركة بزعم المستدل وتوجيه ان أي دليل أورد عليها ليس بصحيح اذ لو كان صحيحاً يلزم منه محال لانه يلزم من صحته صحة تلك المقدمة مع انها باطلة لان المقصود من بيان عدم صحة الدليل بيان عدم ثبوت تلك المقدمة فلا معنى للاستدلال بعدم صحتها على عدم صحة أي دليل أورد عليها (قوله كما صرح به) أي الشارح حيث قال المفهوم أي ما حصل في العقل اما جزئي أو كلي (قوله وليس من شأن الخ) ان كان المقسم بمعنى الحاصل في العقل بالفعل فالتعرض لثنى الشأن للبالغة كانه قيل ليس شأنه تعالى الحصول في العقل فضلاً عن حصوله فيه بالفعل وان كان بمعنى ما من شأنه الحصول فيه فالامر ظاهر (قوله حتى يتصف بالجزئية) فهو واسطة بين الجزئي والكلي وكذا الحال في التخصّصات الجزئية فانها كذاته تعالى في كونها منتمية بنفسها لا بأس زائد عليها والا لزم التسلسل ومن هذا ظهر كون التقابل بينهما تقابل الدم والمملكة (قوله بل لا يقل الخ) أي فيما اذا أريد تفعله بالوجه المختص به فالعلوم بها كلي بناء على اتحاد العلم والمعلوم بالذات وان العلم بالشيء بلوجه نفس العلم بالوجه على ماهو التحقيق فلا يرد ان كون الوجود الكليّة مرآة لمشاهدته لا يستلزم كون المعلوم كلياً (قوله ورد بان معنى الجزئي الى آخره) لثلاث مخرج منها شيء من المفهومات على ماهو والاتفاق بمصوم قواعد الفن فعلى هذا الكليّة والجزئية من عوارض الماهية لان هذه الحيثية ثابتة للاشياء أيما وجدت ويكون التقابل بينهما تقابل السلب والایجاب وما قالوا ان مناط الكليّة والجزئية هو الوجود الذهني وآنها من المقولات الثانية فبني على ان اوصاف المفهوم بهذه الحيثية دائر على اوصاف صورته بالتح عن الشركة فيه وعدمه والماتية وعدمها انما يتصف بهما الشيء بعد حصوله في الذهن سواء فسر الشركة بالمطابقة فيكون المتصاف الصورة بها بالذات وذوي الصورة بالتبع فان مطابقة صورته لكثيرين صفة له وان كانت المطابقة صفة للصورة أو فسر بالنسبة للمصححة للحمل فان الصورة الحاصلة مانعة عن شركة ذي الصورة ين كثيرين أي حله عليها وسواء قلنا ان العلم نفس المعلوم أو شيع ومثال ختد بقراته دقيق وبالأنامل حقيق ولا تفتت الى ما قيل انه يفهم ما ذكره قدس سره في حواشي المطالع ان للكلي والجزئي معاني أربعة الاول الشركة الحقيقية وثانيها الشركة بمعنى المطابقة وثالثها النسبة المصححة للحمل ورابعها كون الشيء بحيث اذا حصل في الذهن عرض له الشركة والمعنى الاول لا يمرض لشيء لا في الخارج ولا في الذهن والثاني والثالث يمرض في الذهن والرابع يمرض لشيء في الخارج ولا الى ما وقع في المواضع من ان الكليّة والجزئية صفة الصورة على رأي من قال ب اتحاد العلم والمعلوم وصفة المعلوم على رأي من ذهب الى القول بالشيع والمثال ولا الى ما وقع في شرح التجريد الجديد انه لا يصح فسر الشركة بالمطابقة لان الكليّة والجزئية صفة المعلوم على مانع عليه المتطبّقون

ومطلق شيء ويمكن
كليان حقيقيان واثنيان
وليسا جزئيين اضافيين
لعدم ادراجهما تحت شيء

فانه يمتنع ان يكون كلياً قال

(الحاسس النوع كما يقال على ما ذكرناه ويقال له النوع الحقيقي فكذلك يقال على كل ماهية يقال عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ماهو قولاً أولياً وبسبب النوع الإضافي)
(أقول) النوع كما يطلق على ما ذكرناه وهو المقول على كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب ماهو

بحيث لو حصل في الذهن لمتن وهذا معنى قولهم كل مفهوم اما ان يتسع الخ اذ لم يريدوا به كونه مفهوماً بالفعل وذلك لا يتوقف على الحصول بالفعل في الذهن ولا على امكان حصوله فيه والجزئي الحقيقي بهذا المعنى يصدق على الواجب كما لا يخفى وأيضاً الممتنع الحصول في الذهن هو كونه ذاته لا ذاته على وجه مخصوص تعرض له الجزئية (قوله فانه يمتنع ان يكون كلياً) أقول قد ظهر بما ذكره النسبة بين الجزئيين وبما ذكرت النسبة بين الكلين وأما النسبة بين الجزئي الحقيقي وبين كل واحد من الكلين فالباينة لان الجزئي يمتنع والكل لا يمتنع وأما النسبة بين الجزئي الإضافي

(قوله وهو المقول) أي الحصول لان نوعيته الخ
تليل للوصف بالحقيقة
والنوعية نسبة اضافية بين
الانسان وافراده

والمطابقة وعدمها صفة الصورة على ما حققه السيد قدس سره (قوله بحيث لو حصل الخ) أورد كلاً لو اشارة الى ان فرض الحصول كاف في الجزئية والكلية وان كان المفروض محالاً ولا ينافي ذلك استلزامه على تقدير حصوله لمتن الشركة أو عدمها لملاقة عقلية بينهما والاراد عليه بأنه على تقدير فرض الحصول يجوز ان لا يكون مستلزماً لشيء منها أو مستلزماً لكلهما لان المحال يجوز ان يستلزم المحال مدفوع بأنه لا بد لزوم من العلاقة ولا تصور لشيء علاقة بالتضيق كما يشهد به البديهية وقولهم المحال يجوز ان يستلزم المحال مخصوص بما اذا كان بينهما علاقة عقلية على ماهو التحقيق (قوله اذ لم يريدوا به كونه مفهوماً بالفعل) ولا كونه من شأنه ذلك والا تخرج الامور الغير الحاصلة بالفعل وما ليس من شأنها ذلك عنها واكتفى بنبي الأول لانه التبادر الى الفهم (قوله وذلك) أي المذكور من معنى الجزئي الحقيقي (قوله يصدق على الواجب تعالى) أي على ذاته المقدسة لانه على تقدير الحصول في العقل مانع عن وقوع الشركة فيه والا لم يكن شخصاً (قوله وأيضاً الممتنع الى آخره) بناء على انه لا طريق مقدوراً لنا للحصول كنه الشيء الا التعديد والبسط يمتنع تحديده (قوله لا ذاته على وجه مخصوص يرضى له الجزئية) اذ يجوز ان يحصل من اجتماع الوجوه الكلية وجه جزئي يكون امرأة لمشاهدة ذاتها المخصوصة وما قيل ان ضم الكل الى الكل لا يبعد الجزئية فليس بكل على ما بين في محله كيف لا وقد صرحوا بان لفظة الله تعالى علم لذاته تعالى ولتتريف بالملية لحضاري شيء بينه في ذهن السامع فلم يكن احضاره بوجه جزئي لم يحصل الفرض من وضع العلم وأجاب العلامة التفتازاني عن النقض بان تشخصه تعالى عين ذاته في الخارج فلا ينافي ذلك بحمله الى ماهية وتشخص في الذهن فيكون داخلاً تحت ماهية المرأة ولم يرد ان هذا مصداق ما قيل ان لكل عالم حقوة لانه مصرح في كتب الحكمة بان تشخصه عين ذاته بحيث لا يتصور الانفكاك وهذا غاية مرتبة التوحيد وان ذاته تعالى فرد لا وجود والتشخص ولسائر الصفات مع كونه قائماً بذاته وما قيل ان نسبة التشخص الى الماهية كنسبة الفصل الى الجنس في كون كل واحد منها داخلاً للاهم فلي قدر بحته انما هي في الماهيات الممكنة (قوله وبما ذكرت) من معنى الكل الحقيقي والكل الإضافي (قوله النسبة بين الكلين) وهي ان الكل الإضافي أخص من الكل

(قوله الى حقيقته الواحدة) أي الحقيقة المتحدة فظهر ان الحقيقي نسبة الى الحقيقة (قوله في افراده ظرف مستقر) أي الحقيقة الواحدة الكائنة في افراده يعني ان ظاهره ان النوع الحقيقي هو لفظ (٣١٩) الانسان وأنه غير الحقيقة حتى تدب

وبدل له النوع الحقيقي لان نوعيته انما هي بالنظر الى حقيقته الواحدة الحاصلة في أفرادها كذلك يطلق بالاشتراك على كل ماهية يقال عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو قولاً أولاً أي بلا واسطة كالانسان بالقياس الى الحيوان فانه ماهية يقال عليها وعلى غيرها كالفرس والجنس وهو الحيوان حتى اذا قيل ما الانسان والفرس فاطوب انه حيوان ولهذا المعنى يسمى نوعاً اضافياً لان نوعيته بالاضافة الى ما فوقه فالماهية منزلة عن الجنس ولا بد من ترك لفظ شكل لما سمعت في وجه

وبين كل واحد من بينهما قدموم من وجه اصدق الجزئي الإضافي على الجزئي الحقيقي بدونهما وصدهما بدونه في المقومات الشاملة وتصادق الكل على الكلبات المتوسطة (قوله لان نوعيته انما هي بالنظر الى حقيقته الواحدة) أقول نوعية هذا النوع نسبة واصله بينه وبين أفرادها فليس يعتبر فيها الا حقيقة أفرادها ومنشأها اتحاد الحقيقة في تلك الافراد فذلك سمي بالحقيقي وأما النوع الآخر أعني الاضافي فلا بد في نوعيته من اندراجه مع نوع آخر تحت جنس فيكون متصافاً به وبيان ذلك ان الجنس لما كان تمام الماهية المشتركة بين ماهيتين مختلفتين في الحقيقة ومقولا عليهما في جواب ما هو فلا شك ان كل واحدة من تلك الماهيتين المدرجتين عنه موصوفة بان يقال عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو وهذه الصفة ثابتة لها بالقياس الى الجنس الذي اندرجت فيه

الحقيقي بدرجتين أو بدرجة (قوله وصدهما بدونه الى آخره) قيل فيه بحث اذ كل مفهوم شامل يشدرج تحت الآخر والا لم يكن شيء منهما شاملاً بل يشدرج تحت نفسه والجواب انه ان أراد بالاندراج كون كل منهما موضوعاً للآخر فلا ينفع في كونه جزئياً اضافياً عند الجمهور وان أراد به كون كل واحد منهما أخص من الآخر فنوع لان الصوم والمخصوص باعتبار الصديق ومرجعهما الى موجبة كلية وسالبة جزئية ولا سالبة جزئية فيها (قوله فليس يعتبر الخ أي فليس فيها اضافة زائدة على ما اشترى في مفهوم الكلبي الا انه عرض لما الخصوصية وهو كونه متفقين فيها بخلاف النوع الاضافي وانما لم يقل هنا ما قال في الجزئي الحقيقي والكلبي الحقيقي من ان تمثله وان كان موقوفاً على تمثيل الغير الا ان تحققه لا يتوقف على تحقق الغير لان تحقق النوع الحقيقي واتصاف شيء به يتوقف على تحقق الافراد ان هذا فذهنا وان خارجاً غافراً والسر في ذلك ان في مفهوم الكلبي والجزئي اشترى امكان فرض الاشتراك وفي النوع الحقيقي كونه مقولاً بالفعل على كثيرين متفقين بالحقيقة (قوله فلا بد في نوعيته) أي مع ما اعتبر في النوع الحقيقي (قوله فيكون متصافاً به) أي يكون النوع الاضافي متصافاً بالجنس وبهذا ظهر انه لا يجوز اخذ أحدهما في تعريف الآخر الا انه لم يترسض له هنا الظهور مما تقدم (قوله وبيان ذلك) أي التضاييف بينهما (قوله ان الجنس الى آخره) بيان لسبب التضاييف بينهما كالولد بسبب تضاييف الابن والاب (قوله فلا شك الى آخره) بيان لترتب الاضافة الحاصلة بذلك السبب للنوع الاضافي

لذلك الجنس فزلت منزلة الجنس في التعريف في قوله على كل ماهية فان قلت انا كانت النوع والجنس متضاييفين فها لا يفلان الا ما وذكر أحدهما في التعريف يقتضى سبقه تمثله على تمثله الاحد المرف وهذا تناقض وأجيب بان هذا ليس بتعريف بل هو ضابط وتفسير يؤخذ منه الحد والتعريف

(قوله لا يتم حدودها الخ) هذا صريح في أنه حد اسمي لا أنه رسم واحد حقيقي بقى أنه إذا كان النوع الإضافي يقال فيه كلمي مقول عليه وعلى غيره (٣٢٠) الجنس لزم أن النوع الإضافي احتوى على اضافتين الأولى باعتبار ذكر الكلّي فانه

الجزئي الإضافي من أن كل للأفراد والتعريف للأفراد لا يجوز ذكر الكلّي لأنه جنس الكليات ولا يتم حدودها بدون ذكره فان قلت الماهية هي الصورة المقولة من الشيء والصورة الخلية كليات فذكرها يفتي عن ذكر الكلّي فقول الماهية ليس مفهومها مفهوم الكلّي غاية ما في الباب أنه من لوازمها فتكون دلالة الماهية على الكلّي دلالة المزوم على اللازم يعني دلالة الالتزام لكن دلالة الالتزام مهجورة في التعريفات وقوله في جواب ماهو يخرج الفصل والحاسة والمرض العام فان الجنس لا يقال عليها وعلى غيرها في جواب ماهو وأما قيد القول بالأولى فاعلم أولاً أن سلسلة الكليات انما تنتهي بالأشخاص

كما أن صفة الجنسية ثابتة للجنس بالقياس الى ما تدرج تحته من الماهيات التي هي أنواع له فالجنس والنوع المدرج تحته متضايضان كالأب والابن (قوله لأنه جنس الكليات فلا يتم حدودها الا بذلك) أقول هذا إشارة الى ما سبق من أن المذكور في تعريفات الكليات حدود اسمية لها لا رسوم كما توهم واذ كانت حدودها كانت تامة كما هو الظاهر فلا بد حينئذ من ذكر الجنس أعني الكلّي هنا رعاية لطريقة القوم في تعريف الكليات وإذا اعتبر الكلّي في مفهوم النوع الإضافي كان فيه اضافتان أحدهما بالقياس الى ما تحته من أفرادها لكونه كلياً والأخرى بالقياس الى الجنس الذي فوقه كما بينا والنوع الحقيقي فيه إضافة واحدة بالقياس الى ما تحته فقط كما عرفت (قوله فان الجنس لا يقال عليها وعلى غيرها في جواب ماهو) أقول الجنس كالحَيوان مثلاً وان كان مقولاً ومحمولاً على الفصل كالناطق وعلى الحاسة كالضاحك وعلى المرض العام كالناسي

أعني مقولة الجنس عليها في جواب ماهو (قوله كما أن صفة الجنسية) وهي كونه مقولاً على مختلفتين في جواب ماهو (قوله متضايضان) مشهوران عرض لما المضافان الحقيقيان وهو كون الجنس مقولاً عليه في جواب ماهو وكونه مقولاً عليه الجنس في جواب ماهو وانما لم يكف في بيان تضاديهما بكونهما مندرجا ومندرجا فيه لأن ذلك ثبت كونه جزئياً اضافياً له لأنواعاً اضافياً (قوله إشارة) يعني أنه مؤاخذه على المصنف بناء على ما هو الحق لا على ما اختاره من كون تعريفات الكليات رسوماً حتى يرد أنه لا يلزم ذكر الجنس في الرسم (قوله كما هو الظاهر) مما قالوا أنه لأحققة لها سوى تلك المفومات (قوله رعاية لطريقة القوم الى آخره) لتبليغ لقوله لا بد الخ فلا يرد أنه على تقدير كون المذكور في التعريفات حدوداً اسمية تامة يجوز أن يكون ما ذكره المصنف حداً ناقصاً (قوله وإذا اعتبر الخ) بيان لوجه تسمية أخرى بالنوع الإضافي وهو اشتراكه على إضافة أخرى سوى ما اعتبر في الحقيقي على نحو ما قبل في تسمية القمر بالحقيقي والإضافي (قال هي الصورة المقولة من الشيء) أي المأخوذة من شيء بمخالف الأشخاص لانها عبارة عما يجاب بها عن السؤال بمماهو وهو لا يكون الاكلية والصورة كما عرفت تطابق على العلم والمعلوم ولكل منهما سلب ههنا (قال والصور العقلية) أي المأخوذة عن الشيء فلا يرد صور المجرّدات على تقدير حصولها وجزئيات الأمور العامة قلنا عقلية وليست بكليات (قال غاية ما في الباب) فيه إشارة الى منع كونه لازماً ذهناً (قال ينهى بالأشخاص) هذا مثل قولهم سلسلة الممكنات تنتهي بالأوجب

إضافي باعتبار ما تحته من الأفراد والثانية باعتبار كون الكلّي مندرجاً تحته فذلك سمي إضافياً لتقوى الإضافة فيه (قوله هو الصورة المقولة من الشيء) وذلك لأنه إذا جرد زيد عن مشخصاته بقيت الماهية فأراد بالصورة صاحب الصورة (قوله غاية ما في الباب) أنه من لوازمها هذا لا يظهر الا في ذات الشيء بعد الشخصات كما في زيد اما من ليس له مشخصات كواجب الوجود فانه لا تشخصات له اذ الواجب تشخصه بيته وفاته لا يوارض خارجية يمكن أن يحد فالكلية غير لازمة لذلك المفهوم (قوله فان الجنس لا يقال الخ) محط الإخراج على (قوله في جواب ماهو) فلا يفتي أنه يحمل في غير الجواب بأن قال الناطق حيوان والضحك حيوان بقى أنه لا يقال عليه الجنس من حيث أنه فصل اما من حيث أنه ناطق نوع من الأنواع وفوقه جنس فانه يقال عليه الجنس

(قوله انما تنتهي بالأشخاص) بأن قول جوهر ثم جسم ثم تنم ثم حيوان ثم انسان ثم تركب ثم زيد والمرتبة الأخيرة وهو خارجة من السلسلة كما يدل عليه قول الشارح انما تنتهي سلسلة الكليات بالأشخاص

وهو النوع المقيد بالتشخص وفوقها الاصناف وهو النوع المقيد بصفات عرضية كلية كالرومي والتركى وفوقها الانواع وفوقها الاجناس واذا حمل كليات مترتبة على شيء واحد يكون حمل العالى عليه بواسطة حمل السافل عليه فان الحيوان اما يصدق على زيد وعلى التركى بواسطة حمل الانسان عليهما وحمل الحيوان على الانسان أولى بقوله قولاً أولاً احتراز عن الصنف فانه كلى يقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو حتى اذا سئل عن التركى والفرس بما هما كان الجواب

لكن لافى جواب ما هو اذ ليس الحيوان تمام المشترك ولا ذاتياً لهذه الثلاثة وكل واحد منها وان كان ماهية وكلياً يقال عليه وعلى غيره الجنس لكن لافى جواب ما هو فيخرج عن حد النوع الاضافى بهذا القيد (قوله وهو النوع المقيد بالتشخص) أقول أي الشخص هو النوع الحقيقي المقيد بما يتبع من وقوع الشركة فيه ففي زيد مثلاً المساحة الانسانية وأمر آخر به صار زيد مانعاً عن وقوع الشركة فيه وذلك الامر يسمى تعيناً وتخصيصاً (قوله يكون حمل العالى عليه بواسطة حمل السافل عليه فان الحيوان اما يصدق على زيد أو على التركى بواسطة حمل الانسان عليهما) أقول وذلك لان الحيوان ما لم يعبر انساناً لم يكن محمولاً على زيد فان الحيوان الذي ليس

فالطرف خارج عن السلسلة (قوله لكن لافى جواب ما هو) أي من حيث انها فصل وخاصة وعرض عام فضلاً برأه قد يقال عليها الجنس في جواب ما هو اذا كانت داخلة تحته لانها بهذا الاعتبار أنواع اضافية (قوله النوع الحقيقي المقيد الى آخره) فالتشخص عارض للنوع نسبتاً اليه نسبة الفصل الى الجنس جزء للتشخص كما يدل عليه قوله ففي زيد مثلاً فاقبل ان أول كلامه يدل على المروض وآخره يدل على الجزئية وهم هذا تعريف الشخص الذي تنتهي اليه سلسلة الكليات فلا يرد انه منقوض بذاته تعالى والمراد بالنوع ما يصدق عليه النوع كالانسان مثلاً لا مفهومه فاقبل انه لو صدق عليه النوع المقيد لصدق عليه النوع المطلق لكنه ليس كذلك وهم (قال وهو النوع المقيد بصفات عرضية كلية) وهذه الصفات قيود للنوع جزء للصنف فالصنف مركب من الداخلة والخارج داخل في الخاصة كما صرح به بعضهم وفي اختيار لفظ المقيد على المتصف اشارة الى ان النوع المتصف بصفات عرضية مساوية له كالانسان الضاحك خارج عن السلسلة وكذا الجنس المتصف بصفة مساوية له كالحيوان الماشي (قال واذا حمل كليات) أي ذاتيات مترتبة فلا يرد ان حمل الانسان على زيد ليس بواسطة حمل التركى عليه (قال فان الحيوان الخ) تصوير للحكم الكلي بصورة جزئية لبقاس عليه غيرها وليس اثباتاً له بها حتى يرد ان المثال الجزئي لا يثبت القاعدة أي الحيوان مثلاً اما يتحد مع زيد في الوجود بواسطة اتحاد الانسان معه ولذا يستدل بثبوت الاخص على ثبوت العام استدلالاً لم يقل زيد انسان وكل انسان حيوان فزيد حيوان (قوله لان الحيوان الخ) أي الحيوان المطلق أعني لا بشرط شيء الذي هو الجنس لكونه أمراً مبهماً محتملاً لأنواع كثيرة ما لم يعبر انساناً أي نوعاً محصلاً بضم الفصل فيه لم يكن محمولاً على زيد أي متحداً مع فرد من أفراد أنواعه لانه يلزم منه تحققه في الخارج قبل تحضه فيلزم منه جواز كون زيد حيواناً من غير ان يكون نوعاً من أنواعه وذلك باطل (قوله فان الحيوان) أي لو كان الحيوان المطلق محمولاً على زيد من غير تحضه انساناً أي نوعاً معيناً لجاز حله عليه باعتبار تحققه في نوع آخر أعني

(قوله المقيد بالتشخص)

صفة لتوقع القيد والمقيد

عبارة عن التشخص وليس

القيد للتشخص وكذا يقال

في الصنف والتركى هو

الانسان مع كذا فالصفات

العرضية جزء للصنف

كالمهية ولم يقل الشارع

المتصف بكذا لتلايدخل

الانسان الضاحك وهو

ليس من جملة السلسلة

(قوله يكون حمل العالى

الخ) فان قلت الصنف

من الكليات كما تقدم

فظاهره ان حمل الانسان

على زيد بواسطة الصنف

مع انه محمول بدون النظر

لهذا فالجواب ان المراد

بالكليات الكليات الذاتية

وأما الصنف فهو يتركب

من خارج وداخلة فهو

خارج لا ذاتي

(قوله بخرج الصنف الخ) فان قلت الصنف خاصة من الخواص لانه خارج كما تقدم فلا يحتاج لاخرجه بما ذكر بل هو خارج بقوله في جواب ماهو (٣٣٢) فالجواب ان الخاصة خاستان خاصة قال عليه وعلى غيره الجنس في جواب ماهو

وخاصة ليست كذلك فالاول الصنف وأما الضاحك فلا يقال عليه وعلى غيره الجنس فلا يقال الضاحك والفرس حيوان فان قلت الانسان نوع وفوقه حيوان وفوقه جسم تام وفوقه مطلق جسم وفوقه جوهر وحل مطلق جسم وجسم نامي ونحوها اتما هو بواسطة الانسان فلا يقال قولاً أولياً انما يقال قولاً أولياً باعتبار الحيوان فالانسان ليس نوعاً اضافياً للجسم المطلق ونحوه وقد تقدم ان بين النوع الاضافي والجنس قابل التضايك فما يوجد في تعريف أحدهما يوجد في تعريف الآخر فنلوازم ذلك ان الجنس يقال على كثيرين قولاً أولياً فلا يكون الجسم التامى جنساً للانسان لانه لا يقال قولاً أولياً لانه قول بواسطة حيوان ففسد الكلام من وجهين فلا يكون الانسان نوعاً للجنس العالي ولا العالي جنساً له باعتبار أخذ قيد الاولى

الحيوان لكن قول الجنس على الصنف ليس باولى بل بواسطة حل النوع عليه باعتبار الاولى في القول بخرج الصنف عن الحد لانه يسمى نوعاً اضافياً قال (ومراتبه أربع لانه اما أعم الانواع وهو النوع العالي كالجسم أو أخصها وهو النوع السافل كالانسان ويسمى نوع الانواع أو أعم من السافل وأخص من العالي وهو النوع المتوسط كالحيوان والجسم التامى أو مبين للسلك وهو النوع المفرد كالقفل ان قلنا ان الجواهر جنس له)

بانسان لا يحمل عليه أصلاً (قوله باعتبار الاولى في القول بخرج الصنف عن الحد) أقول هذا القيد وان أخرج الصنف عن الحد أخرج النوع عنه أيضاً بالقياس الى الاجناس البعيدة فيلزم ان لا يكون الانسان نوعاً للجسم التامى ولا للجسم ولا للجوهر مع انه يسمى نوع الانواع لكونه نوعاً لسلك واحد من الانواع التي فوقه وأيضاً النوع لما كان مضاعفاً للجنس فاذا اعتبر في النوع القول الاول فلا بد من اعتباره في الجنس أيضاً والا لم يكن مضاعفاً له فيلزم ان لا تكون الاجناس البعيدة أجناساً للماهية التي هي بعيدة بالقياس اليها فالاولى ان يترك قيد الاولى ويخرج الصنف بقيد آخر ويقال النوع الاضافي كلي مقول في جواب ماهو يقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب ماهو

ماليس بانسان مثلاً لكن الحيوان الذي ليس بانسان يسلب عنه فدل ذلك على ان حمله عليه بعد محصله انساناً وبما ذكرنا اندفع ما توهم من ان عدم محبة حل الحيوان الذي ليس بانسان لا يثبت عدم محبة حمله عليه مالم يصر انساناً لجواز ان يكون المحمول عليه الحيوان مطلقاً فان قيل الحيوان جزء للانسان مقدم عليه فلا يكون معلولاً له قلنا لاتزاع في ذلك لكن لا استماع في ان يكون المتأخر في الوجود علة لثبوت المتقدم لشيء آخر كذا في حواشي المطالع وهو مأخوذ من كلام الشيخ في الشفاء حيث قال فليكن الجسم المحمول على الانسان علة لوجود الحيوان وليس ذلك مانداً ان يكون الحيوان علة لوجود الجسم الانسان قريباً وصل المعلول الى الشيء قبل علة بالذات فكان سبباً لثبته عنده اذا لم يكن وجود العلة في نفسها ووجودها لذلك الشيء واحداً مثل وجود المرض في نفسه ووجوده في موضوعه فان العلة فيها واحدة وليس كذلك حال الجسم والانسان فانه ليس وجود الجسم هو وجوده للانسان انتهى كلامه لكن لاحاجة اليه لان الجزء هو الجسم بشرط لاثنى. أعني المادة والمحمول لا بشرط شيء فالحمول غير المتقدم (قوله انما يسمى نوع الانواع الخ) فيه انه لم لا يجوز ان يكون تنسيبه بذلك لسكونه نوعاً تحت جميع الانواع المرتبة (قوله لما كان مضاعفاً للجنس) أي لمطلق الجنس كما عرفت ذلك من قوله قدس سره وبين ذلك الى آخره فاندفع ما قيل من انه اذا اعتبر قيد الاول في تعريف الجنس كان المضايك للنوع الجنس القريب لامطلق الجنس فلا يلزم ان لا تكون الاجناس البعيدة أجناساً للماهية التي هي بعيدة بالقياس اليها بل ان لا تكون مضاعفاً بالقياس اليها ولا استعالة فيه (قوله ويقال النوع الاضافي الخ) قوله كلي جنس وقوله مقول في جواب ماهو يخرج الصنف والخاصة والعرض المأم والفصل وقوله ويقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب ماهو يخرج الجنس العالي

في التعريف مع انه نوع لما وهي أجناس له فالتناسب ان يقول كلي مقول في جواب ماهو يقال عليه وعلى غيره (أقول)

الجنس فيقولنا الجنس مقول خرج الصنف ولا يحتاج لزيادة قيد الاولى

(قوله والا لكان النوع الحقيقي جنساً) أي والاولوكان لا يستحيل ان تترتب الانواع الحقيقية لكان النوع الحقيقي الثاني الذي فوق الاول جنساً وكون النوع جنساً محال لانه يؤدي الى اجتماع التقيضين اذ مقتضى كونه نوعاً انه ليس جنساً ومقتضى كونه جنساً انه ليس نوعاً فيلزم اجتماع نوع لا نوع وجنس لا جنس واجتماع التقيضين محال فاما أدى الى ذلك وهو كون الانواع الحقيقية ترتب محال وبيان ذلك الزوم أي لزوم كون النوع الثاني يكون جنساً على تقدير ترتب الانواع الحقيقية ان الانسان نوع حقيقي قطعاً ولو كان الحيوان أيضاً كذلك أي نوعاً فاما ان يكون تمام ماهية افراد الانسان كما ان الانسان كذلك أي تمام ماخذه من الافراد أولاً فان كان الاول وهو انه تمام ماهية افراد الانسان (٣٣٣) فهو باطل لان تمام الماهية

(أقول) أراد ان يشير الى مراتب النوع الاضافي دون الحقيقي لان الانواع الحقيقية يستحيل ان ترتب حتى يكون نوع حقيقي فوقه نوع آخر حقيقي والا لكان النوع الحقيقي جنساً وانه محال

(قوله والا لكان النوع الحقيقي جنساً) أقول وذلك لان النوع الحقيقي لما كان تمام ماهية جميع أفرادها فلو فرضنا ان فوقه كلياً آخر هو أيضاً تمام ماهية جميع أفرادها لم يمكن ان يكون تمام الماهية بالقياس الى كل فرد من أفرادها والا لكان الكلي الذي تحته المشغل عليه مع زيادة مشغلا على

(قال دون الحقيقي) حال من مراتب النوع لامن فاعل أراد ويشير على ما هو محال فاعترض بأنه لاجابة اليه لعدم سبق الفهم الى ذلك أي أراد ان يشير الى مراتب النوع الاضافي حال كونها متجاوزة عن النوع الحقيقي غير موجودة فيه واستفيد ذلك التجاوز من ايراد ضمير المفرد الراجع الى النوع الاضافي ولذا قال يشير دون بين لان ذلك مستفاد بطريق الإشارة حيث لم يتعرض له مع ان المقام مقام البيان وأما قال مراتب النوع الاضافي دون اقسامه خصوصاً بوقوع تحت نوع آخر أو فوقه لا بحسب اقسامه اليها في نفسه (قال لان الانواع الى آخره) دليل لقوله دون الحقيقي كما هو الظاهر لا لوجودها في النوع الاضافي وعدمها في الحقيقي بان يجعل قوله وأما النوع الاضافي تمة الدليل لان كلمة اما في قوله وأما النوع الاضافي يمنع العطف على اسم ان ولان ذلك المدمي ليس منذ كورا صريحاً (قوله وذلك الى آخره) اثبات للملازمة وحاصله ان مقصود الشارح لزوم كونه جنساً على تقدير الترتيب حال كونها نوعين حقيقيين فلا يرد منع الملازمة بان اللازم اما تعدد الماهية لشيء واحد أو خلاف المفروض بان لا يبقى الفوقاني نوعاً حقيقياً لصبرونه جنساً أو عرضاً أو فصل جنس أو ان لا يبقى التحتاني نوعاً حقيقياً لصبرونه صفناً (قوله تمام ماهية افرادها) لم يقل جميع افرادها لان هذا القدر كاف في النوعية ألا ترى ان الحيوان نوع حقيقي بالنسبة الى حصصه مع عدم كونه تمام الماهية بالنسبة الى جميع افرادها (قوله بالقياس الى كل فرد من افرادها) حتى يكون تمام الماهية بالنسبة الى افراد النوع التحتاني أيضاً لانها أيضاً من افرادها على تقدير كونه فوقه (قوله والا لكان الكلي الذي الى آخره) أي لكان التحتاني مشغلا على الفوقاني الذي هو تمام ماهية افرادها وعلى

الانسان صفناً لان الصنف هو ما اشتمل على تمام الماهية وزيادة وانسان هذه المثابة اذ هو محتمل على تمام الماهية أعني الحيوان وزيادة النطق فهو مثل تركي وكون الانسان صفناً باطل وان كان الانسان كان باطلاً أيضاً لانه يلزم ان يكون الحيوان جنساً وقد فرضنا انه نوع حقيقي وكون النوع جنساً باطل لما علمت من لزوم اجتماع التقيضين فمن ان يكون الحيوان تمام الماهية المشتركة لا المختصة فهو جنس لا نوع ولا ترتب في الانواع ثم ان كلام الشارح أعني قوله والا لكان النوع جنساً بناء على فرض ان تمام المشترك واحد من النوعين وذلك الاحد هو الانسان كما علمت وأما لو فرضنا انه الانسان للزم ان الانسان صنف ولو فرضنا ان كلا منهما تمام الماهية المختصة للزم تعدد تمام الماهية فالحاصل ان اللازم على ترتب الانواع الحقيقية واحد من ثلاثة أمور وحينئذ فاقصر الشارح على أحدها بناء على ما سمعت والوزايم الثلاثة باطلة فبطل المقدم

(قوله فوق نوع آخر) أي (٣٢٤) بان يكون أعم مما تحته كالحيوان والانسان (قوله أو مباينا للسلك) فيه انه لا دخل

واما الانواع الاضافية فقد ترتب لجواز أن يكون نوع اضافي فوق نوع آخر اضافي كالانسان فانه نوع اضافي للحيوان وهو نوع اضافي للجسم الثاني وهو نوع اضافي للجسم المطلق وهو نوع اضافي للجوهر باعتبار ذلك صار مراتبه أربعا لانه اما أن يكون أعم الانواع أو أخصها أو أعم من بعضها وأخص من البعض أو مباينا للسلك والاول هو النوع السالي كالجسم فانه أعم من الجسم الثاني والحيوان والانسان والثاني النوع السافل كالانسان فانه أخص من سائر الانواع والثالث النوع المتوسط كالحيوان فانه أخص من الجسم الثاني وأعم من الانسان والجسم الثاني فانه أخص من الجسم وأعم

أمر زائد على حقيقة أفرادها فلا يكون نوعا حقيقيا بل منفاهذا خلف ثمين أن يكون القويقي تمام الماهية المشتركة لا المختصة فيكون جنسا وقد فرضناه نوعا حقيقيا وأنه محال وتوضيحه ان الانسان لما كان تمام ماهية كل فرد من أفرادها فلو فرضنا ان الحيوان مثلا كذلك لوجب ان يكون الحيوان تمام ماهية كل فرد من أفراد الانسان فيلزم أن يكون لكل فرد ماهيتان مختلفتان كل واحدة منهما تمام الماهية المختصة به وذلك محال لان تمام ماهية شيء واحد لا يتصور فيه تعدد لانه ان لم يكن احدهما جزءا للآخرى لم يكن شيء منهما تمام ماهية بل جزءا منها وان كانت احدهما جزءا للآخرى لم يكن الجزء تمام الماهية وحينئذ ان كان الحيوان وحده تمام الماهية كان الانسان المشغل على الحيوان وازيادة

أمر خارج عنها كلي فيكون التحتاني صفا أو في حكمه فلا يرد ما قيل لا يلزم من كون الشيء مشتملا على تمام الماهية وكليا أن يكون صفا فان المركب من الانسان والباحك كذلك مع انه ليس بصنف (قوله أمر زائد) أي خارج لامتناع ان يكون لشيء واحد حقيقتان (قوله وهذا خلف) أي خلاف المفروض وهو كونه نوعا حقيقيا (قوله قسمين الى آخره) أي انا لم يمكن أن يكون الفوقاني تمام الماهية بالقياس الى كل فرد من أفرادها يكون بالنسبة الى التحتاني بعض تمام الماهية حتى لا ينافي نوعية التحتاني فيكون تمام المشترك بين افراد التحتاني وبين افراد آخر فرض كونه تمام الماهية بالقياس اليها فيكون جنسا بالقياس الى التحتاني وقد فرضناه نوعا حقيقيا بالنسبة اليه حيث فرض كونه حقيقيا حال كونه فوق التحتاني فيلزم كون الكلبي الواحد بالقياس الى افراد معينة نوعا حقيقيا وجنسا وأنه محال قدبر فانه من المداخل قد تغير فيه الناظرين فبعضهم أنكروه رجاء باليب وببعضهم قابله بالشبهة والريب (قوله وتوضيحه) زاد في التوضيح لزوم تعدد الماهية وبيان فساد وتركه في الجمل لظهور فساد (قوله فلو فرضنا ان الحيوان مثلا كذلك) أي تمام ماهية كل فرد من أفرادها اعتبر فيها سبق نوعية الفوقاني في نفسه فاكنتي على كونه تمام الماهية بالنسبة الى افرادها مطلقا ثم أبطل بأنه لا يمكن ان يكون تمام ماهية كل فرد من أفرادها وهنا اعتبر نوعيته بالقياس الى افراد التحتاني ولذا رتب عليه قوله لوجب ان يكون الحيوان تمام ماهية كل فرد من أفراد الانسان (قوله لم يكن شيء منهما تمام ماهية) ضرورة احتياجه في تقومه الى كل واحد منهما (قوله بل جزء منها) لعدم كونها خارجين عن الماهية (قوله وحينئذ) أي حين اذا ثبت ان تعدد الماهية المختصة محال فلا يكون تمام الماهية الا أحدهما فان كان الفوقاني وحده تمام الماهية يلزم كون التحتاني صفا وان كان وحده تمام الماهية يكون الفوقاني بالنسبة الى افراد

للبيان في الترتيب الا ان يلاحظ في الترتيب حيثة الوجود والمهم فالمباينة بالنظر لثاني ثم اعلم ان النوع اما حقيقي أو اضافي وكل منهما اما ان ينسب الى الحقيقي أو الاضافي فالأقسام أربعة فالذائب نوع حقيقي الى نوع حقيقي فلا يكون بينهما الا نسبة الأفراد لأن أحدهما ليس فوق الآخر ولا تحته وذلك كالانسان فالذائب الى نوع حقيقي فلا نجده فوقه ولا تحته فم تحته منفردا عنه مباينا له كالفرس واذا نسب حقيقي الى الاضافي كان اما مقابلا له أو تحته لا فوقه وذلك كالانسان اذا نسب للمقل فانه نسب الى الاضافي وهو مباين له لان الذي فوقه جنس وتحتة أشخاص وكالانسان فانه اذا نسب الى الاضافي أعني العقل كان تحت الاضافي فان الانسان تحت الحيوان واذا نسب الاضافي الى الحقيقي كان مفردا أو عاليا وذلك كالانسان فانه اذا لوحظ فيه انه نوع اضافي ونسب

الى الحقيقي فلا يجمع معه أبدا فهو مفرد لا فوقه ولا تحته وكالحيوان فانه اذا نسب الى الحقيقي كان الحيوان عاليا من واذا نسب الاضافي الى الامثلة فهو ما ذكره الشارح بأنواعه الاربعة

(قوله كالعقل) مذهب أهل السنة ان الفاعل للاشياء كلها هو الفاعل المختار وهو الله تعالى على الإطلاق ومذهب الحكماء ان الفاعل مختار لما كان واحداً من كل وجه كان لا يصدر عنه الا شيء واحد وهذا الصادر يسمونه بالعقل الاول لكن صدور ذلك العقل عن المولى بطريق الملة لان الاتحاد بالاختيار ينفونه فالمولى فاعل بالاجاب (٣٢٥) وقد أثر في العقل الاول

تأثير الملة في المعلول فاته من الحيوان والاربع النوع المفرد ولم يوجد له مثال في لوجود وقد يقال في تمثيله انه كالعقل ان قلنا ان الجوهر جنس له فان العقل تحت العقول العشرة وهي كلها في حقيقة العقل متفقة فهو لا يكون أهم من نوع آخر اذ ليس تحت نوع بل أشخاص ولا أخص اذ ليس فوقه نوع بل الجنس وهو الجوهر فلي ذلك التقدير فهو نوع مفرد وربما يقرر التقسيم على وجه آخر وهو ان النوع اما أن يكون فوقه نوع وتحت نوع أو لا يكون فوقه نوع ولا تحت نوع أو يكون فوقه نوع ولا يكون تحت نوع أو يكون تحت نوع ولا يكون فوقه نوع كالجسم المطلق وذلك ظاهر قال

(ومراتب الاجناس أيضاً هذه الاربعة لسر العالي كالجوهر في مراتب الاجناس يسمى جنس الاجناس لا السافل كالحيوان ومثال المتوسط فيها الجسم الثامي ومثال المفرد العقل ان ذلك الجوهر ليس بجنس له)

صفا لاشتماله على أمر كلي زائد على ماهية أفرادها وان كان الانسان وحده تمام الماهية المختصة لم يكن الحيوان الا تمام الماهية المشتركة فيكون جنساً وقد فرضناه نوعاً حقيقياً فظهر أن النوع الحقيقي لا يكون فوقه نوع حقيقي ولا تحت نوع حقيقي وأما النوع الحقيقي بالقياس الى الإضافي فيجوز ان يكون تحت كالانسان تحت الحيوان ولا يجوز ان يكون فوق لان النوع الإضافي اما نوع حقيقي واما جنس والنوع الحقيقي لا يجوز ان يكون فوق شيء منها لما مر ويجوز أيضاً ان لا يكون النوع الحقيقي تحت نوع اضافي أصلاً كالعقل على ما سألنا في النوع الحقيقي مقيماً الى النوع الحقيقي لا يكون الا مفرداً ومقيماً الى النوع الإضافي اما مفرد واما سافل وإضافي مقيماً الى الحقيقي اما مفرد ان لم يكن تحت نوع حقيقي أيضاً كالانسان واما عال كالجوهر واما الإضافي مقيماً الى الإضافي فراتبه أربع وأما جعل المفرد من المراتب وان لم يكن وأما في الرتبة نظراً الى ان الأفراد باعتبار عدم الترتيب فيه ملاحظة الترتيب عدماً كما ان في غيره ملاحظة الترتيب وجوداً (قوله ان قلنا ان الجوهر جنس) أقول هذا المثال انما يتم بشيئين أحدهما ان العقول العشرة متفقة بالحقيقة وتأتيها ان الجوهر جنس

التحتاني تمام الماهية المشتركة فيكون جنساً (قوله لما مر) من استلزامه جنسية النوع الفوقاني أو صفة ما تحت أو تعدد الماهية المختصة (قوله الا مفرداً) لما عرفت من امتناع الترتيب بين الانواع الحقيقية (قوله اما مفرد الى آخره) لانه لا يكون تحت نوع بل أشخاص فان لم يكن فوقه نوع يكون مفرداً والا فاسفلاً (قوله اما مفرد الخ) أي لا يجوز ان يكون متوسطاً ولا سافلاً والا لزم النوع الحقيقي تحت حقيقي وقد سبق بطلانه (قوله أيضاً) متعلق بقوله تحت أي كما ان ليس فوقه نوع حقيقي بل جنس (قوله نظراً الى ملاحظة الى آخره) فكأنه قيل ومراتبه باعتبار وجود الترتيب وعدمه أربع يدل على ذلك قول الشارع قد يترتب فان لفظ قد يدل على ملاحظة عدم الترتيب وليس هذا من قبيل نسبة الجاهل علماً باعتبار عدم العلم على ما وهم بل من قبيل جدل الانسان قسین باعتبار وجود العلم وعدمه (قوله هذا المثال الى آخره) فريض

يقال له العقل الفياض وهو العقل العاشر وسمى بذلك لاقاضته على كل ما في الارض ثم ان كل عقل من هذه العشرة مدبر لما نشأ عنه فالعقل الاول النائي عن واجب الوجود مدبر لفلک التاسع وللعقل الثاني وهكذا والعقل العاشر مدبر لفلک التاسع وجميع من في الارض (قوله وهي كلها في حقيقة العقل متفقة) وانما هي مختلفة بالثبوت فان افراد النوع مختلفة بالاشخاص

أني قد للاشارة الى انها
قد لا ترتب ولا ينظر لملة
ولا لعمدها وعدم الترتب
بالنظر للجنس المفرد
هذا ان لم يلاحظ الترتيب
من حيث الوجود والعلم
والافلا معنى للملاحظة قد
(قوله فكذلك مراتب
الخ) المقام معنا مقامان
مقام من حيث الترتب
ومقام من حيث العدد
وقوله وكذلك مرتب
على محذوف وهو المقام
الثاني والاصل وكما ان
مراتب الانواع الاضافية
أربعة فكذلك (قوله
فكذلك مراتب الخ)
لا يخفى ان كونها أربعة
انما هو باعتبار الجنس
المفرد فهو يشير الى ان
الترتب ملاحظ فيه جنية
العدم والوجود وحينئذ
فلا معنى لذكر قد (قوله
الا ان العالي الخ) لما
كان قد يتوهم ان العالي
في الاجناس كالعالي في
الانواع بين اراد بما
ذكر ولكن المناسب
لكلامه ان تكون صورة
السؤال هكذا قد عرفنا
ان الانواع أربعة
والاجناس أربعة وما
العالي منها وما السافل
فاجهول كل منهما

(أقول) كما ان الانواع الاضافية قد ترتب متازلة كذلك الاجناس أيضاً قد ترتب متصاعدة حتى
يكون جنس فوقه جنس آخر وكما ان مراتب الانواع أربع فكذلك مراتب الاجناس أيضاً تلك
الأربع لانه ان كان أهم الاجناس فهو الجنس العالي كالجمهر وان كان أخصها فهو الجنس السافل
كالحيوان أو أهم وأخص فهو الجنس المتوسط كالجمع النامي والجسم أو مبايناً للكل فهو الجنس
المفرد الا ان العالي في مراتب الاجناس يسمى جنس الاجناس لا السافل والسافل في مراتب
لها (قوله كذلك الاجناس قد ترتب متصاعدة) أقول أشار بلفظة قد الى ان الترتب في الاجناس
عما لا يجب كما لا يجب في الانواع أيضاً فكما يكون نوع اضافي لانوع اضافي فوقه ولا نوع تحته فيكون نوعاً
مفرداً غير واقع في سلسلة الترتب كذلك يكون جنس لاجنس فوقه ولا تحته فيكون جنساً مفرداً
وليس واقعاً في سلسلة الترتب فكل هذا ينبغي ان لا يبد من المراتب ويجعل المراتب منحصرة في ثلاثة
كما فعله بعضهم الا أنهم تسامحوا فعدوه من المراتب نظراً الى ما ذكرنا من ان اعتبار افرادهم مجموع
الى ملاحظة الترتيب عدماً وانما قال في الانواع متازلة وفي الاجناس متصاعدة لان ترتب الانواع
هو ان يكون هناك نوع ونوع نوع ونوع نوع ولا شك ان نوع النوع يكون تحته لانوعية
الشيء بالقياس الى ما فوقه فالشيء انما يكون نوع نوع اذا كان تحت ذلك النوع وهكذا فيكون الترتيب
على سبيل التنازل من عام الى خاص وترتب الاجناس هو ان يثبت جنس وجنس جنس وجنس
جنس الجنس ولا شك ان جنس الجنس يكون فوقه لان جنسية الشيء انما هو بالقياس الى ما تحته فالشيء
انما يكون جنس جنس اذا كان فوق ذلك الجنس وهكذا فيكون الترتب على سبيل التصاعد من
خاص الى عام ثم اعلم ان النوع السافل من مراتب الانواع مباين جميع مراتب الاجناس قاله لا يكون
الا نوعاً حقيقياً فيستحيل ان يكون جنساً وان الجنس العالي يباين جميع مراتب الانواع لانه لا يكون
فوقه جنس فيستحيل ان يكون نوعاً وبين كل واحد من النوع العالي والمتوسط وبين كل واحد
من الجنس المتوسط والسافل عموم من وجه وعليك باستخراج الامثلة

للمصنف بأنه ترك أحد الأمرين اللذين لا بد منهما في محبة التمثيل للنوع المفرد بالمفرد واللام في
قوله متفقة الحقيقة للعهد أو عوض عن المضاف اليه أي حقيقة العقل فلا يرد ان مطلق الاتفاق
في الحقيقة لا يمكن في التمثيل وكذا ما أورد على الشارح من ان كون العقول العشرة متفقة في
حقيقة الشيء لا يمكن في محبة التمثيل بل لا بد مع ذلك من كونه تمام الحقيقة فان الاتفاق في الحقيقة
لا يطابق الا اذا كان تمام المنهية ولذا اكتفوا في تعريف النوع الحقيقي بذلك المفرد (قوله هو
ان يكون هناك نوع) يعني ان الترتيب سواء كان في الانواع أو الاجناس بصحة الاضافة بينهما
ولما كانت النوعية الاضافية باعتبار الاندراج تحت الجنس كان معنى نوع النوع نوعاً تحت نوع آخر
فيكون أخص منه وهكذا فيكون الترتيب من عام الى خاص ومن خاص الى أخص وهكذا فيكون
بطريق التنازل ولما كانت الجنسية بالنسبة الى ما تحته كان معنى جنس الجنس جنساً فوق جنس
آخر فيكون أهم منه فيكون الترتيب من خاص الى عام ومن عام الى أهم وهكذا فيكون بطريق
التصاعد (قوله ان النوع السافل الخ) وكذا النوع المفرد ولظهوره مما سبق لم يتعرض له (قوله
وعليك باستخراج الامثلة) قال في شرح المطالع اما بين الجنس السافل والنوع العالي فتصادقهما

(قوله لان جنسية الشيء الخ) بيان لكفة الفرق وحاصله ان الجنس انما سمي بذلك باعتبار ما تحته ثم علم ان النوع العالي أو المتوسط أو السافل اذا أخذ مع جميع الاجناس وهي الاربعة تحقق بينها اثنا عشر نسبة لكن يتكرر واحدة منها فاذا أخذ السافل مع جميع الاجناس الاربعة تحقق بينهما التباين لان الانسان جنس قطعاً فيبين الحقيقتين التباين فاذا أخذ الجنس العالي مع جميع الانواع فالتباين أيضاً ويتكرر في النوع السافل لانه أخذ في الاربعة الاول (٣٢٧) فبقي الجنس المتوسط

والسافل والنوع العالي والمتوسط فاذا أخذ النوع العالي مع الجنس المتوسط والسافل فاقصوم والخصوص الوجهي فيجتمع النوع العالي مع الجنس المتوسط في الجسم وينفرد الاول أعني النوع العالي في اللون فانه نوع عالمي اضافي فوفه جنس فقط وهو الكيف ونحته أنواع وهي الحضرة والحرة ضرورة ان تحها أشخاص أو لو كانت أجناساً لكن تحها أنواع فهو ليس نوعاً متوسطاً وينفرد الثاني في الجسم التام فانه متوسط وليس بنوع عالمي فاذا أخذ النوع العالي مع الجنس السافل فمقوم وخصوص وجهي فيجتمعان في اللون فانه نوع عالمي ليس تحته أجناس بل هو جنس سافل وينفرد النوع العالي في الجسم فانه نوع عالمي وليس جنساً سافلاً

الانواع يسمى نوع الانواع لا العالي وذلك لان جنسية الشيء انما هي بالقياس الى ما تحته فهو انما يكون جنس الاجناس اذا كان فوق جميع الاجناس ونوعية الشيء انما تكون بالقياس الى ما فوقه فهو انما يكون نوع الانواع اذا كان تحت جميع الانواع والجنس المفرد يمثل بالمثل على تقدير أن لا يكون الجوهر جنساً له فانه ليس أهم من جنس اذ ليس تحته الا العقول العشرة وهي أنواع لا أجناس ولا أخص اذ ليس فوقه الا الجوهر وقد فرض أنه ليس بجنس له لا يقال أحد التمثيلين فانه اما تمثيل النوع المفرد بالمثل على تقدير جنسية الجوهر واما تمثيل الجنس المفرد بالمثل على تقدير عرضية الجوهر لان المثل ان كان جنسياً يكون تحته أنواع فلا يكون نوعاً مفرداً بل كان عالمياً فلا يصح التمثيل الاول وان لم يكن جنساً لم يصح التمثيل الثاني ضرورة ان ما لا يكون جنساً لا يكون جنساً مفرداً لانا نقول التمثيل الاول على تقدير ان العقول العشرة متفقة بالنوع والثاني على تقدير انها مختلفة فيه والتمثيل بمجمل مجرد الفرض سواء طابق الواقع أو يعاقله قل

(والنوع الاضافي موجود بدون الحقيقي كالانواع المتوسطة والحقيقي موجود بدون الاضافي كالحقائق البسيطة فليس بينهما عموم وخصوص مطلق بل كل منهما أهم من الآخر من وجهه لصدقيهما على النوع السافل)

(قوله لا يقال) أقول قد عرفت ان التمثيل الاول مبني على اتفاق العقول العشرة في الحقيقة وكون الجوهر جنساً لها والتمثيل الثاني موقوف على اختلافها في الحقيقة وكون الجوهر ليس جنساً لها فيستحيل معهما مما والجواب ان اقصود من التمثيل هو التعميم فان طابق الواقع فذاك والا لم يضر اذ يكفي مجرد الفرض خصوصاً

فما اذا ترتب جنسان فقط كاللون تحت الكيف وصدق أحدهما بدون الآخر في الجسم والحيوان وأما بين الجنس السافل والنوع المتوسط فتحققهما في الحيوان وافتراقهما في اللون والجسم التام وأما بين الجنس المتوسط والنوع العالي فتصادقهما في الجسم وافتراقهما في الجسم التام واللون وأما بين الجنس والنوع المتوسطين فتصادقهما في الجسم التام وافتراقهما في الجسم والحيوان (قوله قد عرفت الخ) تمرى لشارح بأن تخصيص فساد أحد التمثيلين بالتدريج ان تكون العقول العشرة متفقة في الحقيقة أو مختلفتها ليس على ما ينبغي لان مهمة التمثيل الاول يتوقف على كون الجوهر جنساً لها والتمثيل الثاني على عدم كونه جنساً ولا يخفى ان هذين التقديرين أيضاً لا يجتمعان ككتقدير الاتفاق والاختلاف في الحقيقة وأحد التمثيلين فانه نظراً الى هذين التقديرين أيضاً (قوله اذ يكفي مجرد الفرض الى آخره) لكن بقي وجه تخصيص هذا المثل بالفرض بناء على كل واحد

وينفرد الجنس السافل في الحيوان وفي النوع المتوسط والجنس المتوسط فيجتمعان في جسم تام وينفرد الاول في الحيوان وليس جنساً متوسطاً بل هو سافل وينفرد الثاني في الجسم فانه جنس متوسط لا نوع متوسط وأما النوع المتوسط مع الجنس السافل فيجتمعان في الحيوان فانه نوع متوسط وينفرد الاول في الجسم التام فانه نوع متوسط لا جنس سافل وينفرد الثاني في اللون فانه جنس سافل فهذه أربعة تضم لبعة باسقاط المكرر تكون النسب أحد عشر (قوله ضرورة ان ما لا يكون الخ) لان نفي الاعم يستلزم نفي الاخص

(قوله أراد ان بين النسبة بينهما) أي لان يذكره المعنيين تشوف النفس الى النسبة بينهما هل هي الثابتان أو غيره (قوله أعم مطلقا) أي فكل نوع انصف بكونه حقيقيا باعتبار صح ان ينصف بكونه نوعا اضافيا باعتبار آخر فالعموم من حيث الصلاحية لامن حيث المفهوم (قوله ورد (٣٢٨) ذلك في صورة الخ) اعلم ان العبارة الصادرة من القدماء ان بينهما العموم المطلق

(أقول) لانه على ان النوع معنيين أراد ان بين النسبة بينهما وقد ذهب قدماء المتطيقين حتى الشيخ في كتاب الشفاء الى ان النوع الاضافي أعم مطلقا من الحقيقي ورد ذلك في صورة دعوى أعم وهي ان ليس بينهما عموم وخصوص مطلقا فان كلا منهما موجود بدون الآخر اما وجود النوع الاضافي بدون الحقيقي فكما في الانواع المتوسطة فانها أنواع اضافية وليست أنواعا حقيقية لأنها

في ما لم يوجد له مثال في الوجود ظاهرا (قوله لانه على ان النوع معنيين) أقول حاصله ان المصنف أراد ان بين ان النسبة بين المعنيين هي العموم من وجه لكن لما كان القدماء يوهمون ان الاضافي أعم مطلقا من الحقيقي رد أولا قولهم في صورة دعوى أعم من قولهم ثم بين ان النسبة بينهما هي العموم من وجه فهنا ثلاثة أشياء أحدها بيان ان النسبة بينهما هي العموم من وجه وهذا هو المقصود الأصلي وثانيها رد قولهم صريحا وذلك للاهتمام بهذا الرد وللبالغة فيه حتى لا يتوهم كون قولهم صحيحا ولو اكني بيان ان النسبة بينهما هي العموم من وجه لكان يفهم من ذلك رد قولهم ولكن ضدا لاصريحا وثالثها رد قولهم في صورة دعوى أعم من قولهم م وذلك لانهم زعموا ان الاضافي أعم مطلقا فرد هذا القول هو ان يقال ليس الاضافي أعم مطلقا لوجود الحقيقي بدونها كما في الحقائق البسيطة والمصنف رد ما هو أعم من قولهم وهو ان النسبة بينهما العموم مطلقا فقال ليس بينهما عموم وخصوص مطلق واذا بطل ما هو أعم من قولهم بطل قولهم لان الاعم لازم للاخص وبطلان اللازم مستلزم لبطلان الملزوم وانما اختار المصنف في رد قولهم هذه الطريقة مبالغة في الرد كأنه قال ليس شيء منهما أعم من الآخر فضلا عن أن يكون الاضافي أعم فقوله

من التدبيرين المتأخفين مع كونه موهما لفساد أحد التخييلين (قال لانه الخ) اما قال به لان معنى النوع الحقيقي قد علم من تعريف النوع ومعنى النوع الاضافي من تعريف الجنس الا انه لم يعلم مما تقدم تسبتهما بذبذب الاسمين (قوله حاصله الى آخره) دفع لما يترأى من ان الشرطية المذكورة بقوله لانه مستدركة اذ يكفي قوله قد ذهب قدماء المتطيقين الى آخر الكلام في شرح عبارة المتن وحاصل الدفع ان المقصود منها انتبيه على ان المقصود الأصلي من قول المصنف والنوع الاضافي الى آخره بيان النسبة والتعرض لثني العموم المطلق استطرادي لتحقيق النسبة بالعموم من وجه (قوله لكن لما كان الى آخره) في إيراد كلة لكن الاستدراكية إشارة الى ان قول الشارح وقد ذهب الخ استتافية جواب سؤال كأنه قيل فلم تعرض لثني العموم المطلق (قوله أولا) نصريح لما علم من كلة ثم في قوله ثم بين (قوله أعم من قولهم) أي من حيث الحقيقي (قوله وهو) أي ما هو أعم (قوله فقال) تفسير لقوله رد (قوله فقوله الخ) تريع على البيان السابق أي ظهر منه ان لفظ ذلك إشارة الى مذهب القدماء وان قوله أعم صفة لدعوى وان قوله وهي راجع الى الدعوى وان الاعم هو التي دون التي فانه رد له

والاضافي أعم وهذه دعوى وقولنا بينهما العموم المطلق دعوة أخرى والثانية أعم من الاولى لانها تصدق بكون الحقيقي أعم والاضافي اخس وبالعكس والدعوة الاولى اخس ومن المعلوم ان الاخس مستلزم للاعم فالأخص ملزوم والاعم لازم له والمصنف نفى اللازم وهو الدعوة الثانية واذا اتنى اللازم اتنى الملزوم وهو الدعوة الاولى التي قالوها القدماء التي هي اخس من الثانية ومن قولهم ان بينهما العموم والاضافي أعم فقوله الشارح في صورة دعوى الاضافة بيانية والكلام على حذف مضاف أي ورد المصنف ذلك بسبب ردله دعوى موصوفة بكونها أعم من دعواهم وقوله وهي أي تلك الدعوى الموصوفة بكونها أعم من دعواهم وقوله ان ليس بينهما عموم الخ على حذف مضاف أي مني ان ليس بينهما الخ لما علت ان الدعوة العامة هي المنجية لا التي

والحاصل ان المصنف لم يرد نفس دعواهم بل رد ما هو أعم من دعواهم ويلزم منه رد دعواهم وقوله فان اجناس كلا منهما عامة لا تنفي والحاصل ان المقصود ببيان ان النسبة بينهما العموم والخصوص الوجهي وهو مستلزم لرد دعواهم لكن ردنا غير صريح فلذا لم يكتب به فلذا رد أولا قولهم ردا صريحا (قوله فكما في الانواع المتوسطة) أي كما في الجسم الثامي

(قوله والا لكانت مركبة) لكن التالي باطل لفرض البساطة فبطل المقدم (٣٢٩) وأجيب بان كون ذلك يستلزم

أجناس وأما وجود النوع الحقيقي بدون الإضافي فكما في الحقائق البسيطة كالعقل والنفس والنقطة والوحدة فانها أنواع حقيقية وليست أنواعا اضافية والا لكانت مركبة لوجب اندراج النوع الإضافي تحت جنس فيكون مركبا من الجنس والفصل ثم بين ماهو الحق عده وهوان بينهما عوما وخصوصا من وجه لانه قد ثبت وجود كل منهما بدون الآخر وهما متصادقان على النوع السافل لانه نوع حقيقي من حيث انه مقول على أفراد. فحقبة الحقيقة ونوع اضافي من حيث انه مقول عليه وعلى غيره الجنس في جواب ماهو قال

(وجزء المقول في جواب ماهو ان كان مذكورا بالمطابقة يسمى واقما في طريق ماهو كالجوان والناطق بالنسبة الى الحيوان الناطق المقول في جواب السؤال بما هو عن الانسان وان كانت مذكورا بالضمن يسمى داخلا في جواب ماهو كالجسم والنامي والحساس والمتحرك بالارادة الدال عليها الحيوان بالضمن)

ورد ذلك أي مذهب القدماء وقوله أعم صفة لدعوى أي تلك الدعوى التي هي أعم من منفعهم وقوله وهي أي تلك الصورة بل الدعوى التي هي أعم وقوله ان ليس أي هذا المتيقن لالتفاني فانه رد تلك الدعوى لاعتبارها (قوله كما في الحقائق البسيطة) أقول يسمى الحقائق البسيطة التي هي عام ماهية افرادها (قوله كالعقل والنفس) أقول هذا اتما يصح اذا لم يكن الجوهر جنسا لما حتى يتصور كونها بسيطين ومع ذلك فلا بد ان يكون كل منهما عام ماهية افراده حتى يكون نوعا حقيقيا غير مندرج تحت جنس فلا يكون نوعا اضافيا وقد يناقش في كلا الكلامين يكون الجوهر جنسا لما تحته وبكونها مختلفي الافراد في الحقيقة (قوله والنقطة والوحدة) أقول هذا أيضا اتما يصح اذا

(قال وليست أنواعا حقيقية) أي بالقياس الى افرادها الحقيقية والا فهي أنواع حقيقية بالنسبة الى حصصها الا انها افراد اعتبارية اذ ليس الفرق بين الحصة والماهية الا باعتبار ملاحظة التقييد بأمر خارج وعدمه (قوله أي تلك الدعوى) فسر التركيب الوصفي بالمعنى الخبري بناء على ان الاوصاف في الاصل اخبار للتصحيح على ان السموم صفة التثني دون التثني فتصح ان الحمل في قوله وهي ان ليس بينهما عموم مطلقا باعتبار التثني دون التثني وقيل ان الضمير راجع الى الراد للملوك عليه قوله ردو التثني باعتبار تأويل الخبر بالقيضية وفيه انه لا شاعده وقيل ان الضمير راجع الى الصورة واضافتها الى الدعوى ليست بيانية بل لامية بادنى ملازمة والمراد منها الرد قصح العبارة من غير تكلف ولا يخفى انه على جميع التوجهات لا يظهر لفظ الصورة قائدة ولا لتتميم عن ذلك الحكم العام بلفظ الدعوى وجه قاته ليس دعوى القدماء ولا دعوى المصنف والوجه عندي ان المراد من الدعوى هي التثني ومعنى كونه أعم انه أعم من رد قولهم وزاد لفظ الصورة لان المصنف أوردته في صورة الدعوى حيث جعلها نتيجة لادليل وليست دعوا حقيقة لان المقصود الاصيل الرد (قوله يسمى الحقائق الى آخره) تكون انواعا حقيقة (قوله يكون الجوهر جنسا لما تحته) من العقل والنفس والهوى والصورة والجسم فتكون انواعا اضافية (قوله وبكونها مختلفي الافراد الى آخره) اما العقل فلان تحته العقول العشر التي هي انواع حقيقية كل نوع منحصر في فرد وأما النفس فلان النفس الفلكي والانسان نوعان اما حقيقيان أو اضافيان داخلا تحتهما

من الجواهر والنقطة والوحدة من الامراض

(٤٢) شروح النصيحة)

(أقول) المقول في جواب ماهو هو الدال على الماهية المسئول عنها بالمطابقة كما اذا سئل عن الانسان بما هو فاجيب بالحيوان الناطق فانه يدل على ماهية الانسان مطابقة واما جزؤه فان كان مذكورا في جواب ماهو بالمطابقة أي بلفظ يدل عليه بالمطابقة يسمى واقفا في طريق ماهو كالحويان أو الناطق فان معنى الحيوان جزء لمجموع معنى الحيوان والناطق المقول في جواب السؤال بما هو عن الانسان

كان كل منهما تمام ماهية افرادها ولم يتدرجا تحت جنس أصلا وقد يناقش في الموضوعين أيضا (قوله المقول في جواب ماهو هو الدال على الماهية المسئول عنها بالمطابقة) أقول يعني اذا سئل عن الماهية بما هي يجب بلفظ دال عليها مطابقة ولا يجوز ان يجاب بما يدل عليها تضمننا فلا يقال الهندي في جواب ما زيد ولا بما يدل عليها التزاما فلا يقال الكاتب مشلا في جواب ما زيد كل ذلك للاحتياط في الجواب عن السؤال بما هو اذ ربما انتقل الذهن من الدال بالتضمن على الماهية الى الجزء الآخر من مفهوم ذلك الدال فيفوت المقصود وكذا ربما انتقل الذهن من الدال بالالتزام عليها الى لازم آخر له فيفوت المقصود ولا يعتمد في فهم المقصود على القرينة لجواز خفائها على السامع وهذا المقدار كمن باعنا على الاصطلاح على ان لا تذكر الماهية في جواب ماهو الا بلفظ دال عليها مطابقة واما جزء المقول في جواب ماهو فذلك لا يتصور الا اذا كانت الماهية المسئول عنها مرتبة

(قوله بالمطابقة) متعلق بالدال واحترز بذلك عن ان تقول التركي في الجواب عن ما للانسان لان التركي وان دل على الانسانية بالتضمن لكن يدل على الماهية وعلى التركي فلا يجاب به اذ ربما ينوهم ان الماهية هي مجموع الامرين وليس كذلك ولا يجاب أيضا بضاحك

(قوله وقد يناقش الخ) اما في الموضوع الاول فلان النقطة تنحى النقطة التي هي طرف الخط والنقطة التي هي طرف سطح الخروط والنقطة التي تفرض في وسط الخط وقطة المركز فيجوز ان يكون كل منها نوعا متدرجا تحت جنس النقطة وكذا الوحدة فان تحتها الوحدة الشخصية والتوعية والجنسية والعرضية والاتصالية والاجتماعية والاعتبارية واما في الموضوع الثاني فاتها متدرجان تحت جنس الكيف عند البعض فيكونان نوعين اضافيين وخلاصة المناقشة في الموضوعين ان الثابت انما هو بساطة افرادها في الخارج وهو لا يستلزم البساطة في الذهن فيجوز ان يكون لها ماهيات كلية مركبة من الجنس والفصل داخلة تحت احدى المقولات المشرة ولا ينوهم تصدد المناقشات باختلاف البسارات (قوله يعني اذا سئل الخ) يعني يريد ان تعرف المسند اليه والمسند وان افاد قصر كل منهما على الآخر الا ان المقصود هنا هو قصر المقول في جواب ماهو على الدال لا العكس وان محط القصر هو القيد الاخير أعني بالمطابقة لا نفس الدال فيفيد ان الدال بالتضمن والالتزام لا يقتل ان في جواب ماهو (قوله اذ ربما انتقل الخ) يعني استعمال اللفظ في جزء ما وضع له أو لازمه مجاز والمجاز مشروط بالقرينة المانعة عن ارادة الموضوع له فالهندي والكاتب اذا استعملا استعمالا صحيحا في المعنى الضمني أو الاتزامي لا بد ان يكون معهما قرينة مانعة عن ارادة معناها المطابق فلا يتقبل اليه أصلا لكن يجوز ان ينتقل الى جزء آخر أو لازم آخر اذ القرينة المانعة للمراد لا يجب ان تكون قطعية الدلالة على تبيينه اذ يجوز ان يكون للعرف أو العادة أو الخصوصية المقام أو اعتبار خطابي مدخل فيه فلا يرد ما ينوهم ان الظاهر ان يقال اذ ربما انتقل الذهن الى معناها المطابق ولا يعتمد في فهم المقصود على القرينة لجواز خفائها ولا حاجة الى ما اعتبر قدس سره من الانتقال الى الجزء الآخر أو اللازم الآخر

من حيث الالتزام اذ ربما يقع في الوهم ان حقيقة الضاحك هي ماهية الانسان أو لازم آخر فان قلت القرينة تدفع هذا الوهم قلت ان القرينة قد تكون خفية (قوله أي بلفظ الخ) فيه اشارة الى ان المقول في الحقيقة هو المعنى والمطابقة صفة لفظ فقول بالمطابقة أي بلفظ يدل بالمطابقة عليه (قوله المقول أي المحمول)

(قوله وإنما سمي الخ) حاصله ان الطريق هو المحمول لانه موصل للماهية والجزء (٣٣١) واقع في الطريق ومظروف

فيها من ظرفية الجزء في الكل (قوله هو طريق ماهو) أي طريق المشلول عنه بمأهو (قوله يسمى داخلا) وجه التسمية ان الدخول يقتضي الاستتار كما هو ظاهر في

الدلالة التضمنية فان الجسم مستر في معنى الحيوان وأما الوقوع فلا يقتضي الاستتار (قوله لان دلالة

الانضمام الخ) وذلك كالضاحك فانه يدل على الحيوان الناطق التزاما فلا يقال ضاحك في ما للانسان والحال ان المراد الماهية بتمامها وكذا اذا أريد جزؤها فان قلت يظهر

المراد بالقرينة قلت ان القرينة قد تكون خفية فتلخص ان المطابقة معتبرة كلا وجزأ والتضمن معتبر في الجزء فقط والالتزام مهجور فيها لاحتمال ان يقع في الوهم انه مدلول الضاحك المطابق أو التضميني أو لازم آخر غير الماهية الانسانية هو الماهية (قوله والجنس العالي جاز ان يكون الخ) لما تقدم ان الماهية يجوز تركبها من أمرين

وهو مذكور بلفظ الحيوان الدال عليه مطابقة وأما سمي وأما في طريق ماهو لان المنول في جواب ما هو طريق ماهو وهو واقع فيه وان كان مذكورا في جواب ماهو بالتضمن أي بلفظ يدل عليه بالتضمن يسمى داخلا في جواب ماهو كقوله الجسم أو الثاني أو الحساس أو المتحرك بالارادة فانه جزء معنى الحيوان الناطق المنول في جواب ما هو وهو مذكور فيه بلفظ الحيوان الدال عليه بالتضمن وأما انحصر جزء المنول في جواب ماهو في التسمين لان دلالة الالتزام مهجورة في جواب ماهو بمعنى انه لا يذكر في جواب ماهو لفظ يدل على الماهية المشلول عنها أو على أجزائها بالالتزام اصطلاحا قال

(والجنس العالي جاز ان يكون له فصل يقوم له جزأ تركبه من أمرين متساويين أو أمور متساوية ويجب ان يكون له فصل يقسمه والتوابع السافل يجب ان يكون له فصل يقوم ويتمم أن يكون له فصل بقسمه والمتوسطات يجب ان يكون لها فصول تقسمها وفصول تقومها وكل فصل يقوم العالي فهو يقوم السافل من غير عكس كلي وكل فصل يقوم السافل فهو يقسم العالي من غير عكس)

فيجوز ان يدل عليه مطابقة وهو ظاهر وان يدل عليه تضنا ولا محذور فيه لان جميع الاجزاء مقصودة ولا يجوز ان يدل عليه التزاما اجزاء الانتقال من ذلك الدال على الجزء بالالتزام الى لازم آخر له ولا يعتمد على القرينة لما عرفت فظهر ان المطابقة معتبرة في جواب ما هو كلا وجزأ وان التضمن مهجور كلا ومعتبر جزأ وان الالتزام مهجور كلا وجزأ وهذا في جواب ماهو وأما التبرعات فقد قيل ان الالتزام مهجور فيها أيضا كما في جواب ما هو وذلك أيضا للاحتياط فيها والاولى جوازها فيها مع ظهور القرينة المعنية للمقصود (قوله وإنما سمي وأما) أقول تخصيص الواقع في الطريق بالجزء المدلول عليه مطابقة وتخصيص الداخل في الجواب بالجزء

(قوله فيجوز ان يدل عليه مطابقة) كما يقال في جواب ما زيد حيوان ناطق وحينئذ لا يكون التفصيل المستفاد منه مقصودا لان المشلول عنه تمام الماهية لا ما يجب تصورها وهو باعتبار الانفصال حد موجب لتصور المحدود وتفصيله في حوائش المطالع (قوله وان يدل عليه تضنا) كان يقال في جوابه انسان (قوله لان جميع الاجزاء مقصودة) فلا ينتقل الذهن الى غير المقصود (قوله معتبرة كلا وجزأ) أي معتبرة في كل الجواب وجزئه وقس على ذلك (قوله هنا) أي الحكم المذكور من غير التضمن كلا لا بضما وهجر الالتزام ما هنا (قوله فقد قيل الخ) لم يتعرض للتضمن لكونه معتبرا فيها جزأ وهو ظاهر لكونها مركبة وكلا أيضا لان الرسم الاكل يدل على ماهية المحدود تضنا (قوله ان الالتزام مهجور) يعني لا يجوز ان يذكر لفظ يدل بالالتزام على مفهوم معتبر في التعريف وحاصله عدم جواز ذكر الالفاظ المجازية ولا يتوهم من ذلك هجر الرسوم فانها لمفهوماتها المطابقة موجبة لمعرفة المرف (قوله والاولى جوازها الخ) لما ستعرف من جواز استمال الالفاظ المجازية في التبرعات مع القرينة المعنية للمقصود وذلك لكثرة الاحتياج الى التبريعات ولكونها مشروطة بالالزام البينة المساوية للمحدود وقلنا توجد لوازم شي واحد كذلك ولو وجد فكل واحد منها موجب لمعرفة المحدود فلا يضر الانتقال الى غير مقصده صاحب التعريف (قال أي بلفظ) تابس جزء المنول باللفظ المذكور من قبيل تلبس السكلي الجزئي لا من قبيل تلبس

متساويين وأراد بالعالي العالي الحقيقي كالجوهر لا النسبي

(قوله أي جنس ذلك النوع) أي لاجنس آخر (قوله في قوامه) أي في ذاته فهو جزء من ذات النوع كالناطق (قوله فانه مقسم) أي لداخل في ذاته وظهر هذا ان الناطق يقسم الحيوان قسمين لان معنى مقسم يحصل قسمين مع ان المحصل للقسمين الناطق والصال لا الناطق فقط ولذلك دفع الشارح هذا بقوله أي يحصل قسم له (قوله صار حيوانا ناطقا) الاولى صار انسانا لانه هو القسم (قوله ٢٢٢) في الوجود (أي لافي الجسم والا لم يكن عالياً والفرض انه عالي (قوله عن ذلك)

(أقول) الفصل له نسبة الى النوع ونسبة الى الجنس أي جنس ذلك النوع فاما نسبته الى النوع فإنه مقوم له أي داخل في قوامه وجزء له واما نسبته الى الجنس فانه مقسم له أي يحصل قسم له فانه اذا انضم الى الجنس صار المجموع قسما من الجنس ونوعا له مثلاً الناطق اذا نسب الى الانسان فهو داخل في قوامه وماهيته واذا نسب الى الحيوان صار حيوانا ناطقا وهو قسم من الحيوان اذا تصورت هذا فقول الجنس العالي جاز ان يكون له فصل يقومه لجواز ان يتركب من أمرين متساويين يساويه ويميزانه عن مشاركته في الوجود وقد امتنع القدماء عن ذلك بناء على ان كل مادية لها فصل يقومها لا بد ان يكون لها جنس وقد سلف ذلك ويجب أن يكون له أي للجنس العالي فصل يقسمه لوجب ان يكون تحت أنواع وفصول الانواع بالقياس الى الجنس مقسمات له والنوع السافل يجب أن يكون له فصل مقوم ويتمتع ان يكون له فصل مقسم اما الاول فلوجب ان يكون فوقه جنس وماله جنس لا بد ان يكون له فصل يميزه عن مشاركته في ذلك الجنس واما الثاني فلا متاع أن يكون تحت أنواع والا لم يكن سافلا بل متوسطاً

المدلول عليه قضنا اصطلاح والمثابة في التسمية مرعية فان الواقع انسب بالمدلول مطابقة والداخل أنسب بالمدلول تضاماً وان كان لكل منهما مناسبة مع كل من الجزأين (قوله فإنه مقسم له أي يحصل قسم له) أقول قد يتوهم ان الناطق مثلاً يقسم الحيوان الى قسمين ناطق وغير ناطق والتحقيق انه مقسم له بمعنى انه يحصل قسم له لا يحصل قسمين فان غير الناطق قسم من الحيوان حاصل من انضمام عدم التعلق اليه كما ان الناطق قسم منه حاصل بانضمام التعلق اليه فاذا قسم الحيوان الى هذين القسمين كان هناك أمران مقسمان له كل واحد منهما يحصل قسم واحد له وكان من قال ان الناطق يقسم الحيوان الى قسمين نظر الى ان الحيوان اذا قيس الى الناطق وجوداً وعندما حصل له قسمان كما ان من عد المفرد من الانواع والاجناس في المراتب نظر الى مثل ذلك

المدلول بالداخل فلا يرد ان المقول وجزئه من قبل اللفظ فلا يمكن ان يكون مدلولاً عليه بالمطابقة ولا يحتاج الى ان يقال المراد جزء مفهومه (قوله أنسب بالمدلول مطابقة) لظهور الوقوع فيه كما ان الدخول في الثاني أظهر (قوله وان كان لكل منهما) أي من الواقع والداخل مناسبة مع كل من الجزئين أي المدلول بالمطابقة والمدلول بالتضمن لاستزمام كل من الوقوع والدخول للاخر (قوله نظر الى ان الحيوان الخ) فان قيل فلم جعل قوله توهماً دون عد المفرد من المراتب قلت لان معنى تحصيل الفصل لقسم من الجنس تحصيل قسم له في نفس الامر لا في مجرد اعتبار العقل ولذا لا يكون الفصل أمراً عديماً

أي عن القول بالجواز المذكور (قوله لا بد ان يكون لها جنس) أي فلا يكون عالياً (قوله أي للجنس العالي) أي الحقيقي وعبرها بلوجوب اشارة لوقوع ذلك فالقصل المقسم واجب بخلاف المقوم فانه جائز ولما كان هذا غير واقع عبر بالجواز (قوله فلوجب ان يكون فوقه جنس) أي لان الفرض انه سافل (قوله وماله جنس لا بد ان يكون له فصل يميزه) أي ومتى كان ذلك الفصل مميزاً كان مقوماً فلا يرد ان المسمى أمران ثبت فصل له وانه مقوم فتي انه التفت للجنس العالي وسكت عن السافل وعكس في النوع وتكلم على المتوسطات أنواعاً وأجناساً وأجيب بأنه سكت عن النوع العالي لانه

مندرج في الجنس المتوسط وعن الجنس السافل لانه مندرج في النوع المتوسط فقد احتوى هلامه على الاقسام والمتوسطات الستة وهي النوع العالي والسافل والمتوسط والجنس كذلك فان قلت ان النسبة بين النوع العالي والجنس المتوسط العموم والخصوص ومن لوازم ذلك الانفراد فإن الاندرج واجب بان المراد الاندرج من حيث الحكم أي ان الحكم واحد أي ان ما حكم عليه به نوع عالي يحكم عليه بأنه جنس وان كان قد ينفرد بالنظر لا اعتبار

(قوله والمتوسطات الخ) أي فالجسم مقوم له قبول الأبعاد ومقسم له نامي والجسم التامى مقوم له نامي ومقسم له الحيوان والحيوان مقوم له حساس ومقسم له ناطق (قوله بقوم النوع العالي) أراد به ولونسياً لاجل أن يشمل حيواناً باعتبار أنسان والجسم التامى باعتبار الحيوان وكذلك في الجنس لاجل أن يشمل الجواهر ونحوه (قوله أي ليس الخ) فإن ناطقاً قوم الإنسان ولو قوم الجسم التامى لزم أنه مساو للإنسان فلا يكون عالياً وهو باطل ضرورة أنه مخالف للفرض (قوله لأن بعض مقوم الخ) وذلك كنامى فانه مقوم للإنسان ومع ذلك هو مقوم للحيوان وهو عالي بالنسبة (٣٣٣) للإنسان وسواء كان السافل

والتوسطات سواء كانت أنواعاً أو أجناساً يجب أن يكون لها فصول مقومات لأن فوقها أجناساً وفصول مقومات لأن تحتها أنواعاً فكل فصل يقوم النوع العالي أو الجنس العالي فهو يقوم السافل لأن العالي مقوم السافل ومقوم المقوم مقوم من غير عكس كلي أي ليس كل مقوم للسافل فهو مقوم للعالي لأنه قد ثبت أن جميع مقومات العالي مقومات السافل فلو كان جميع مقومات السافل مقومات العالي لم يكن بين السافل والعالي فرق وإنما قال من غير عكس كلي لأن بعض مقوم السافل مقوم للعالي فهو مقوم للعالي وكل فصل يقسم الجنس السافل فهو يقسم العالي لأن معنى تقسيم السافل تحصيله في نوع وكل ما يحصل السافل في نوع يحصل العالي فيه فيكون العالي حاصل أيضاً في ذلك النوع وهو معنى تقسيمه للعالي ولا يتسكن كلياً أي ليس كل مقسم العالي يقسم السافل لأن فصل السافل (قوله والمتوسطات سواء كانت أنواعاً أو أجناساً) أقول لم يذكر النوع العالي لاندراجة في الجنس المتوسط ولا الجنس السافل لاندراجة في النوع المتوسط (قوله وكل فصل يقوم النوع العالي أو الجنس العالي) أقول أراد بالعالي هنا التوافق وبالسافل التختاني لا ما مر من أن العالي ماهو فوق الجسيم والسافل ماهو تحت الجميع (قوله لأنه قد ثبت أن جميع مقومات العالي مقومات السافل) أقول وذلك لأن العالي لما كان مقوماً للسافل كان جميع مقوماته فصولاً كانت أو أجناساً مقومات للسافل قطعاً (قوله فلو كانت جميع مقومات السافل) أقول أي جميع الفصول المقومة له

(قوله لاندراجة في الجنس المتوسط) أي في حكمه لاشتراكهما في أن فوقهما جنساً وتحتهما نوعاً وكذا قوله لاندراجة في النوع المتوسط أي في حكمه فلا يرد أن النوع العالي لا يجب أن يكون جنساً متوسطاً ولا الجنس السافل نوعاً متوسطاً كاللون فانه نوع عال لدخوله تحت الكيف وجنس سافل لأن تحته الأنواع الحقيقية وكذا الحال في النوع المفرد فانه في حكم النوع السافل في وجوب المقوم له لدخوله تحت الجنس دون المقسم لعدم نوع تحت وفي الجنس المفرد فانه في حكم الجنس العالي في وجوب المقسم له لسكونه جنساً دون المقوم لجواز بساطته ولم يتعرض قدس سره لبيانها لأن الكلام في بيان النسبة بين الفصول التي للاجناس والأنواع الواقعة في الترتيب والمفرد ليس منها (قوله أراد بالعالي الخ) ليكون الحكم شاملاً للمتوسطات أيضاً (قال أن جميع مقومات العالي الخ) أي على تقدير وجودها له فيشمل المتوسطات والعالي بان يرتب من أمرين متساويين وإنما لم يقل لأن العالي مقوم للسافل لأن الكلام في الفصول المقومة والمقسمة (قوله كان جميع مقوماته الخ) لأن جزء الجزء جزء

الجسم التامى في الإنسان فالتحصيل من صفات الفصل والحصول لازم له فالتقسيم يحصل التحصيل الذي هو من أوصاف الفصل (قوله وهو معنى تقسيمه الخ) المتبادر أن الضمير راجع للحصول وليس كذلك لأن التقسيم هو التحصيل لا الحصول (قوله أي ليس كل مقسم العالي) أي سواء كان جنساً أو فصلاً وكذا يقال فيما بعده وذلك كما طلق فانه قسم العالي أعني الحيوان دون السافل وهو الإنسان والألم يكن سافلاً (قوله لأن فصل السافل الخ) أي سواء كان السافل نوعاً أو جنساً وذلك كحساس فانه مقسم للجسم دون الحيوان والألم لكان الحيوان حساساً وغير حساس

(قوله في التعريفات) جمع تعريف بمعنى معرف (قوله أما في القول الشارح) أي المصحح له وكذا يقال فيما بعده (قوله أن نشرع فيه) أي في القول (٣٣٤) الشارح (قوله فاقول القول الشارح الخ) (قوله وهو ما يستلزم

قسم العالي وهو لا يقسم السافل بل يقومه ولكنه يعكس جزئياً فإن بعض مقسم العالي مقسم للسافل وهو مقسم السافل قال

(الفصل الرابع في التعريفات المعرف للشيء وهو الذي يستلزم تصوره تصور ذلك الشيء وامتيازُه عن كل ماعداً وهو لا يجوز أن يكون نفس الماهية لأن المرف معلوم قبل المرف والشيء لا يعلم قبل نفسه ولا أعم لقصوره عن إفادة التعريف ولا أخص لكونه أخفى فهو مساو لها في العموم والخصوص) (أقول) قد سلف لك أن نظر المنطقي أما في القول الشارح أو في الحجة ولكل منهما مقدمات يتوقف معرفته عليها ولما وقع الفراغ من بيان مقدمات القول الشارح قد حان أن نشرع فيه فاقول الشارح هو المرف وهو ما يستلزم تصوره تصور الشيء أو امتيازُه عن كل ماعداً

لأن الكلام فيها فإن قلت فعل هذا لا يلزم عدم الفرق بين السافل والعالي لجواز أن يكون في السافل سوى الفصول المقومة المشتركة بينه وبين العالي فرضاً أمر آخر يمتاز به عن العالي قلت ليس في السافل وراء ماهية العالي إلا الفصول المقومة للسافل فإن فرضت مشتركة أحمد السافل والعالي ماهية مثلاً ليس في الإنسان وراء الجوهر إلا فصول مقومة للإنسان ومقسمة للجوهر وهي قابل الأبعاد الثلاثة والثاني والحاس والتحرك بالارادة والناطق وكذا ليس في الإنسان وراء الجسم إلا فصول مقومة للإنسان ومقسمة للجسم هي الثلاثة الأخيرة وليس فيه أيضاً وراء الجسم الثاني إلا فصلان متومان له ومقسمان للجسم الثاني هما الأخيران وليس فيه أيضاً وراء الحيوان إلا فصل واحد هو الناطق فإنه إذا تربت الإحساس كان الذي تحت الجنس العالي مركباً منه ومن فصل وهكذا فلا يتميز السافل عن الذي فوقه إلا بما هو فصل مقوم له فإذا فرض كونه مشتركاً لم يبق بينهما فرق أصلاً (قوله فاقول الشارح هو المرف وهو ما يستلزم الخ) أقول أعني ما يكون تصوره

(قوله لأن الكلام فيها) يعني أن المذكور وإن كان صحيحاً في نفسه لكنه خروج عن البحث لأن المراد بقولنا كل مقوم للعالي فهو مقوم للسافل الفصل المقوم ففي العكس أيضاً يجب إرادته (قوله فرضاً) متعاقباً بالمشاركة (قوله أحمد العالي والسافل ماهية) لاشتراك كل منهما على ماهية العالي والفصول المقومة للسافل (قوله فإنه إذا ترتب الخ) لتلحق قوله ليس في السافل أمرودها ماهية العالي إلا الفصول المقومة الخ وهو مختص بالسافل إذا قيس إلى ما يكون عالياً بلا واسطة إذ السافل بالقياس إلى العالي الذي فوقه بلا واسطة يمتاز بفصل واحد لا بفصول وهذا بيان بحال السافل بالقياس إلى العالي الذي فوقه بلا واسطة فلا يكون قوله فإذا فرض كونه مشتركاً لم يبق بينهما إعادة لقوله فإذا فرضت مشتركة أحمد السافل والعالي وحاصل التبدل أن كل سافل بالقياس إلى العالي الذي فوقه بلا واسطة لا يمتاز إلا بفصل واحد مقوم له فلو فرض الاشتراك فيه بينهما لم يمتاز السافل بالقياس إلى العالي الذي فوقه بلا واسطة الواحدة لا يمتاز عنه إلا بفصلين وهكذا لو فرض الاشتراك فيهما لم يتميز عنه أيضاً (قال ما يستلزم تصوره الخ) أي بالذات كما هو التبادر فلا يرد القضي بالجزء الأخير من الحد التام لأن استلزامه

(أي شيء يستلزم الخ) تصور الحيوان الناطق وإدراكه يستلزم تصور الإنسان لأن المعرف والمعرف شيء واحد وإنما يختلفان بالأجل والتفصيل وأورد على هذا التعريف بأنه غير مانع لشموله للوالم بالتسبب للمزومات والمعرف بالتسبب بالمعرف فإنه يصدق عليهما هذا التعريف وأجيب بأن المراد ما يستلزم تصوره تصور الشيء بطريق النظر والترتيب والمعرف بالفتح وإن كان يلزم من تصوره تصور المعرف لكن لا بطريق النظر والترتيب وكذا يقال في اللزوم فإنه شيء يلزم من تصوره تصور اللزوم لكن من غير انتقال من جنس إلى فصل ثم منها إلى شيء آخر فإن قلت انت التعريف بالمفرد جائز فتوكل بطريق النظر والترتيب تنوع قلت أن التعريف بالمفرد فيه خلاف على أن فيه أيضاً ترتيباً لأن ناطقاً متناه ذات ثبت

لها النطق فقد وجد الترتيب حتى في المفرد (قوله أو امتيازُه عن كل ماعداً) فيه أنه يلزم من الأول الثاني إذ متى كان تصور وليس شيء يستلزم تصور شيء آخر كان تصور انتهى الأول عجزاً للثاني عن كل ماعداً وحينئذ فلامتنق للثاني أو واجباً بأن المقصود من الأول الإطلاح على السكينة ومن الثاني خلاف ذلك فتقاربا من جهة المقصود من كل وإن كان الثاني أعم من الأول

وليس المراد بتصور الشيء تصويره بوجه ما والا لكان الاعم من الشيء أو الاخص منه معرفة له بطريق النظر موصلا الى تصور الشيء أو امتياز به عن جميع ماعداه وهذا التقيد فيهم اعتباره مما هدم من ان الموصل بالنظر الى التصور يسمى قولاً شارحاً وكيف لا يكون معتبراً والمقصود من الفن بيان طرق اكتساب التصورات والتصديقات ومع هذا التقيد لا نقض بان تصور المعرفة يستلزم أيضاً تصور معرفته فينتقض حد المعرفة ولا بان تصور الماهيات يستلزم تصور لوازمها البينة المتبعية في دلالة الالتزام اذ ليس شيء من هذين الاستلزامين بطريق النظر والاكتساب (قوله وليس المراد بتصور الشيء الخ) أقول قد نئين ان تصور الشيء المكتسب من القول الشارح قد يكون بالكنه كما في الحد الثام وقد يكون بغير الكنه كما في غير الحد الثام واما تصور المعرفة المكتسب فان كان حداً تاماً فلا بد ان يكون بالكنه لان تصور الماهية بالكنه لا يحصل الا من تصور جميع اجزائها بالكنه وان كان غير الحد الثام فجاز ان يكون بالكنه وان لا يكون ومنهم من توهم ان الحد الثام قد يحصل بغير تصورات الاجزاء بالكنه فانه يمكن فيه تصورات الاجزاء منفصلة اما بالكنه أو بغيره وليس بشيء فانه اذا لم يكن بعض الاجزاء معلوماً بالكنه لم تكن الماهية معلومة بالكنه قطعاً (قوله والا لكان الاعم من الشيء أو الاخص منه معرفة) أقول اعلم ان المتأخرين اعتبروا في

(قوله والا لكان الاعم من الشيء أو الاخص منه معرفة) أي واللازم باطل وهو التالي فبطل اللزوم وهو المقدم وصح حينئذ تقبضه

بواسطة استلزامه لتمام الحد (قوله بطريق النظر الخ) هذا التقيد أولى مما قيل ان المراد بالاستلزام بطريق السببية أو الاستلزام بطريق الاستقاب فانه لا قرينة على هذا التخصيص مع ان الانتقاض بالمزومات بالنسبة الى اللوازم لا يندفع (قوله بما تقدم الخ) ليس المراد انه مذكور فيها تقدم صريحاً بل انه مستفاد منه على ما ذكره قدس سره في حواشي المطالع وذلك انهم قسموا العلم الى التصور والتصديق وبينوا ان كل واحد منهما يتقدم الى ضروري ونظري وانه يمكن اكتساب النظري من الضروري بطريق النظر وان الموصل الى التصور النظري يسمى قولاً شارحاً فن تأمل في مقالاتهم هذه علم ان مرادهم بما ذكره هنا هو ان معرفة الشيء ما يكون تصويره مستلزماً بطريق النظر لتصور الكسبي لذلك الشيء (قوله وكيف الخ) نصب قرينة أخرى على التقيد (قوله بيان طرق اكتساب الخ) والاكتساب لا يكون الا بالنظر (قوله بان تصور المعرفة الخ) وذلك لان معنى الاستلزام امتناع الاتصاف بين التصورين فكما ان تصور الحد بالكنه مستلزم لتصور المحدود بالكنه كذلك العكس ضرورة اتحادها بالذات الا ان الاستلزام من جانب الحد استلزام السبب للسبب ومن جانب المحدود استلزام السبب فالسبب فاقيل ان تصور المحدود بمجمل غير مستلزم لتصور حده ومفصلاً عين الحد فلا استلزام أصلاً وهم منشأ عدم الفرق بين الاستلزام والسببية (قوله تصور لوازمها الخ) بالكنه أو بوجه يمتاز عما عداها (قوله اذ ليس شيء من هذين الى آخره) وكذا اندفع ان تصور الجسم الناطق أو الجسم الكاتب مثلاً من غير ان ينسب الى ما يطلب تميزه لا يستلزم حضور الانسان في الذهن فكيف يستلزم تصويره في الذهن بكنه الحقيقة أو امتياز عما عداها (قوله لا يحصل الا من تصور جميع اجزائها الخ) فانه اذا تصور بعض الاجزاء بوجه عرضي كان ذلك تصوراً للشيء بالرسم واذا تصور بوجه ذاتي كان ذلك تصوراً له بلحد الناقص بناء على ان تصور الشيء بالوجه تصور لذلك الوجه من حيث اتحاده بذلك الشيء

لانه قد يستلزم تصوره تصور ذلالتشيء بوجه ما ولكن قوله أو امتيازته عن كل ماعداه مستدركا لان كل معرف فهو مفيد لتصور ذلك الشيء بوجه ما بل المراد التصور بكنهه الحقيقية وهو الحد التام كالحجوان التاطق فان تصوره مستلزم لتصور حقيقة الانسان واتما قال أو امتيازته عن كل ماعداه ليقول الحد الناقص والرسوم فان تصوراتهما لا تستلزم تصور حقيقة الشيء بل امتيازته عن جميع اغيابه ثم المعرفة اما ان يكون نفس المعرفة أو غيره لا جائز ان يكون نفس المعرفة

المعرفة ان يكون موصلا الى كنهه المعرفة او يكون ممزا للمعرفة عن جميع ماعداه من غير ان يوصل الى كنهه ولهذا حكموا بان الاعم والاخص لا يصلحان للتعريف اصلا والصواب ان الاعتبار في المعرفة كونه موصلا الى تصور الشيء اما بالكنهه أو بوجه ما سواء كان مع التصور بالوجه تميزه عن جميع ماعداه أو عن بعض ماعداه اذ لا يمكن ان يكون الشيء متصورا مع عدم امتيازته عن بعض ماعداه واما الامتياز عن الكل فلا يجب ولا شك انه كما يكون تصور الشيء بالكنهه كينيا محتاجا الى معرف كذلك تصوره بوجه ما سواء كان مع تميزه عن جميع ماعداه أو عن بعضه يكون كينيا قصوره بوجه اعم أو أخص اذا كان كينيا لا يكتسب الا بالاعم أو الاخص فهما يصلحان للتعريف في الجملة (قوله أو امتيازته عن جميع ماعداه) اقول قد عرفت ان ذلك غير

فكان الحد مركبا من ذلك المرضي أو الذاتي مع ذاتي آخر قسدير (قال لانه قد يستلزم الخ) وذلك اذا كان بينهما علاقة موجبة لامتناع الاحتكاك في التصور (قال ولكن قوله أو امتيازته الخ) حكم باستدراكه بناء على تأخيريه في الذكر والا فاللازم استدراك أحدهما (قوله من غير ان يوصل الى آخره) بناء على ان العام اذا قوبل بالخاص كان المراد منه ماعدا الخاص فكلية أو للانفصال الحقيقي فالرسم الاكل خارج عن الاقسام المتباعدة عندهم كالركب من المرض العام والفصل أو الخاصة أو منهما وان كان معرفا لصديق تعرف المعرفة عليه وبعض الناظرين قال أى من غير اشتراط ان يوصل الى كنهه فهو داخل في الرسم ويكون كلمة أو لمنع الخلو وفيه انه لا حاجة الى هذا التقييد فان الاطلاق أظهر فيما قصد منه (قوله ولهذا حكموا) فيه ان الاخص يوجب الامتياز عن كل ماعدا المعرفة ضرورة عدم وجوده في اغيابه ولذا علموا عدم صلاحته للتعريف بكونه أخص وغاية ما يقال ان الاخص انما يكون الة ومرة لمشاهدة نفسه لكن من حيث اتحاده بالاعم فلا يكون ممزا للاعم من حيث عمومته واليه يشير قوله قدس سره اشتراط المساواة مماذهب اليه المتأخرون اذ حينئذ يحصل التميز التام بحيث يمتاز جميع افراد المعرفة من جميع ماعداه (قوله مع التصور بالوجه) قيد بذلك لان التصور بالكنهه لا يكون معه الا التميز التام (قوله اذ لا يمكن الخ) لان التميز لازم للتصور وما قيل انه يجوز ان يتصور الشيء بأمر شامل لجميع المفهومات فلا يفيد التميز أصلا فوه لانه يوجب التميز عن نفسه وان كان ذلك التقييد فردا باعتبار آخر (قوله فهما يصلحان الخ) فلا بد من ادخالهما في المعرفة والا لم يكن المتعلق بجميع قوانين الاكتساب (قال ثم المعرفة الخ) فان قلت بعد ما عرفت المعرفة بما يمر يستفاد مغايرة للمعرف فالترديد المذكور قبيح قلت للالزام منه ان يكون بينهما مغايرة بوجه ولا يلزم ان يكون ذلك من حيث انه معرف فالمراد ثم المعرفة اما ان يكون نفس المعرفة من حيث انه معرف أو غيره (قال لا جائز ان يكون) أى من حيث انه معرف نفس

(قوله لانه قد يستلزم الخ) بيان لوجه الملازمة وقد لتقليل والقصد من ذلك انه لا يلزم من تصور الاعم تصور الاخص بنفسه تمريضا بل اعتبار أوقات الاستلزام (قوله ولكن كان قوله أو امتيازته عن كل ماعداه مستدركا) أى والتالي باطل لان الائمة قد تلقت هذا التصرف بالتبول فبطل المقدم (قوله مستدركا) أى لان المراد حينئذ من الاول الامتياز مطلقا فالتالي على هذا من افراد الاول (قوله بكنهه الحقيقة) الاضافة بيانية

(قوله لوجوب ان يكون الخ) لان المعرفة في المرف والعلة سابقة في التعلل على المعلول (قوله والثي لا يعلم قبل نفسه) أي والا لكان معلوما غير معلوم في آن واحد من جهة واحدة وهذا باطل لادائه لاجتماع التقيضين (قوله فتعين ان يكون غير المرف) ظاهر كلامه ان هذا لم يعلم مما تقدم وليس كذلك اذ التمييز في تعريفه بالاستنزام يقتضي الغيرية وأجيب بأن الغيرية المعلومة مما تقدم مطلقة وبينها يعلم من هنا فأقار هنا ان الغيرية من حيث أنه مرف (٣٣٧) لا مطلقا وجاز ان يكون نفس

المرف أي من حيث أنه مرف بالكسر فلا يتأني أنه عنه من جهة المعنى (قوله اما ان يكون مساويا له) أي في الوجود للما صدقات لاني المعرفة اذ قد علم انتفاءها بالدليل السابق (قوله والاعم من التي لا يزيد) أي لان الاعم بعض كنهه الاخص وبعض الكنه لا يزيد التمييز عن جميع ما عداه (قوله ولا الى أنه أخص) أي فلا يصح تعريف الحيوان بالانسان لان وجود الخاص دليل بالنسبة للعام لانه قد يوجد العام في العقل ولا يوجد الخاص واذا كان العام أكثر

لوجوب ان يكون المرف معلوما قبل المرف والثي لا يعلم قبل نفسه فتعين ان يكون غير المرف ولا يلحق اما ان يكون مساويا له أو أعم منه أو أخص منه أو مابينا له لا سبيل الى انه أعم من المرف لانه قاصر عن افادة التعريف فان القصور من التعريف اما تصور حقيقة المرف أو امتنازه عن جميع ما عداه والاعم من التي لا يزيد شيئا منها ولا الى انه أخص لكونه أخفى لانه أقل وجودا في العقل فان وجود الخاص في العقل مستلزم لوجود العام فيه وربما يوجد العام في العقل بدون الخاص وأيضاً شروط تحقق الخاص ومصاداته أكثر فان كل شرط ومصاد للمام فهو شرط ومصاد للخاص ولا يتمكن وما يكون شروطه ومصاداته أكثر يكون وقوعه في العقل أقل وما هو أقل وجوداً في العقل فهو أخفى عند العقل والمرف لا بد ان يكون أجلى من المرف

واجب الا ان التأخر ليس رأوا ان التصور الذي يمتاز معه التصور عن بعض ما عداه في غاية التفصان لم يفتتوا اليه وشروطا المساواة بين المرف والمرف واخرجوا الاعم والاخص عن صلاحية التعريف بهما واما الثاني فلما كان أبعد من الاعم والاخص كان أولى بان لا يزيد تمزاً تاماً مع ان الظاهر أنه لا يزيد تمزاً أصلاً وان احتدل احتمالاً مرجوحاً بعيداً ان يكون تمزاً في الجهة وأبعد منه افادة تمزاً تاماً بان يكون بين المتباينين خصوصية تقتضي الانتقال من أحدهما الى الآخر (قوله ولا الى أنه أخص لكونه أخفى لانه أقل وجوداً في العقل فان وجود الخاص في العقل مستلزم لوجود العام) أقول هذا موقوف على ان يكون العام ذاتياً للخاص ويكون الخاص معقولاً بالكنه واما اذا لم يكن ذاتياً أو كان ذاتياً ولم يكن الخاص معقولاً بالكنه لم يلزم من وجوده في العقل وجود العام فيه (قوله وأيضاً شروط تحقق الخاص) أقول هذا بحسب الوجود الخارجي مسلم فانه كما تحقق الخاص في الخارج تحقق العام فيه واما بحسب الوجود الذهني فلا ادجازان بعقل الخاص

المرف بحيث لا ينفرد بوجه من الوجوه (قوله هذا موقوف) أي هذا الحكم السكلي كما هو المطلوب وموقوف على ذينك الامرين فلا يتأني كون وجود الخاص مستلزماً لوجود العام في بعض الصور بأن يكون العام لازماً بينا للخاص (قوله معقولاً بالكنه) أي الانفصلي لا الاجمالي فانه لا يستلزم تصور العام (قوله لم يلزم الخ) والسرفيه ان العموم والمحصص ليس بينهما بحسب التحمل بل بحسب الصدق والحمل في نفس الامر (قوله اذ جاز الخ) اذ ليس العموم والمخصوص بينهما في العقل ووجود القزوم اللين بينهما ليس بلازم فيجوز حصول الخاص في العقل بدون حصول العام فيه (قال والمرف لا بد وان يكون أجلى من المرف) أي المرف من حيث الوجه الذي هو مرف لا بد ان يكون أكثر ظهوراً من المرف من حيث أنه مرف بالنسبة الى السامع

(شروح التسمية ٤٣) بالكنه والا فلا يتم اذ يمكن تصور الانسان مع النفقة عن كونه شيئاً وان كان ماش عاياً الا أنه غير ذاتي للانسان فلا يلزم من تصور الخاص تصور العام (قوله وأيضاً شروط الخ) مثلاً الحيوان جسم ويشترط فيه القووالحسابية والانسان يشترط فيه ذكاء مع زيادة انه متفكر بالقوة والحيوان يعاند ويصاد الشجرة والجمادية ولا يصاد الغريبة والانسان يعاند الشجرة والجمادية والغريبة فظهر ان شروط الخاص وهو الانسان أكثر من شروط العام وهو الحيوان وكذا مصاداته أكثر

(قوله لانه في غاية البعد) وحيث فلو جعل أحد التباينين كالطائر قربةً للبائين الآخر كالإنسان لازم التزجيج من غير مرجح (قوله وبالعكس) أي كل ماصدق عليه المرفع بالفتح صدق عليه المرفع بالكسر فهما قضيتان موجبتان (قوله أو مطردا) منسكا الاول من هذين النقطتين بدل مانع والثاني بدل جامع (قوله راجع الى ذلك) أي الى الفئتين الموجبتين (قوله فان معنى الجمع ان يكون الخ) كما اذا عرف الانسان بالحيوان الناطق لا بالكاتب بالفتح (قوله وهذا المعنى) ملازما للكلمة الثانية أعني كل ماصدق عليه (٣٣٨) المرفع بالفتح صدق عليه المرفع بالكسر واذا عرف الانسان بالكاتب بالفعل لم

ولا الى أنه ما بين لان الاعم والاخص لما يصلح للتعريف مع قرهها الى الشيء فالبائين بالعارق الاولى لانه في غاية البعد عنه فوجب ان يكون المرفع مساويا للمرفع في العموم أو الخصوص فكل ماصدق عليه المرفع صدق عليه المرفع وبالعكس وما وقع في عبارة القوم من انه لا بد ان يكون جامعا ومانعا ومطردا ومنسكا راجع الى ذلك فان معنى الجمع ان يكون المرفع متناولا لكل واحد من أفراد المرفع بحيث لا يشذ منه فرد وهذا المعنى ملازم للكلمة الثانية القائلة كل ماصدق عليه المرفع صدق عليه المرفع ومعنى المنع ان يكون بحيث لا يدخل فيه شيء من أغير المرفع وهو ملازم للكلمة الاولى والاطراد التلازم في الثبوت أي متى وجد المرفع وجد المرفع وهو عين الكلمة الاولى والانعكاس التلازم في الانتفاء أي متى انتفى المرفع انتفى المرفع وهو ملازم للكلمة الثانية فانه اذا صدق قولنا كل ماصدق عليه المرفع صدق عليه المرفع وكل ماصدق عليه المرفع لم يصدق عليه المرفع وبالعكس قال

تصدق هذه الكلمة وقوله ملازم الكلمة أي لانه عينها كما هو ظاهر لان معنى الجمع ان يكون المرفع بالكسر متناولا لافراد المرفع والنقطة الكلمة خلاف ذلك في المفهوم (قوله وهو ملازم للكلمة الاولى) أعني كل ماصدق عليه المرفع بالكسر صدق

ولا يقل العام كما مر آخراً (قوله فانه اذا صدق قولنا كل ماصدق عليه المرفع صدق عليه المرفع وكل ماصدق عليه المرفع لم يصدق عليه المرفع) أقول وذلك لان الموجبة الكلمة الثانية عكس نقض الموجبة الكلمة الاولى على طريق المتقدمين (قوله وبالعكس) أقول وذلك لان الاولى أيضاً عكس نقض الثانية على طريقهم فكل واحدة منهما مستلزمة للآخرى وقاعدة قوله وبالعكس اثبات

لوجوب تقدم معرفته لسكونه سببا والسبق في الحصول يستلزم زيادة ظهوره عند العقل وانما يقيد بالنسبة الى السامع لان الشيء قد يكون أجلى بالنسبة الى قوم بحسب علمهم ومنهزم ولا يكون كذلك بالنسبة الى قوم آخر وهكذا أفاده قدس سره في حواشي شرح المطالع وأما قال أجلى لان للمعرف ظهوراً في الجملة بلوجه الذي هو آلة الطلب وهذا الشرط شامل للعهد والرسم كما لا يخفى فاندفعت الشبهة الذي هرضت لبعض الناظرين وطول الكلام فيه (قال فكل ماصدق عليه المرفع الخ) الاول بكسر الراء والثاني بفتحها (قال ان يكون المرفع متناولا الخ) الاول بكسر الراء والثاني بفتحها وكذا في تفسير المنع (قال وهو ملازم للكلمة الثانية الخ) الصواب انه عينها كما نص عليه السيد في حواشي المطالع اللهم الا ان يعتبر التناوب الاعتباري (قال وهو ملازم للكلمة الاولى) لكونه عكس نقض لما أي كل ماصدق عليه المرفع بفتح الراء لم يصدق عليه المرفع بكسرها (قال متى وجد المرفع الى آخره) الاول بكسر الراء والثاني بفتحها وكذا في

عليه المرفع بالفتح الذي هو النقطة الاولى يلزمه المنع المتقدم تفسيره فهما مختلفان مفهوما دون الماصدق والحاصل ان ما قاله الاصوليون من انه لا بد ان يكون جامعاً مانعاً يرجع الى ما قاله الشارح في القضيتين من رجوع السلازم الي ملزومه (قوله وهو عين الكلمة الاولى) وهو لازم لعين الكلمة الاولى ولا بد من هذا لانها

مختلفان مفهوما (قوله وهو ملازم) أي متى انتفى الخ أي في لم يكن حيواناً ناطقاً لم يكن انساناً هذا هو الانعكاس (ويسمى) وهو ملازم للكلمة الثانية وحاصل ذلك ان كل قضية من لوازمها عكسها بالعكس المستوي أو بعكس النقض الموافق أو المخالف والنقطة الثانية قائلة كل ماصدق عليه المرفع بالفتح صدق عليه المرفع بالكسر واذا عكسها بعكس النقض الموافق بان جعلت نقض المحمول موضوعاً ونقض الموضوع محمولا قلت كل ماصدق عليه المرفع بالكسر لم يصدق عليه المرفع بالفتح وهذا عين الانعكاس فاللزوم الكلمة الثانية واللازم العكس ثم ان اللازم قد يكون أعم وقد يكون مساوياً واللزوم هنا أي لزوم

الانكاس للكلية الثانية من قبل المساوي وذلك لان عكس القضية اذا عكس رجع لعين القضية الكلية فالحتاج له في هذا المقام انما هو كون الانكاس لازما للكلية الثانية فقول الشارح فانه اذا صدق الخ هذا هو الكلية الثانية وقوله فكلمنا الخ هذا هو عكسها وهو المحتاج له في هذا المقام لان به يظهر لزوم الانكاس للقضية الثانية وأما قوله وبالعكس أي لكل ماصدق المعروف بالفتح صدق المعروف بالكسر فلا حاجة له في هذا المقام لكن أتى الشارح به لدفع (٣٣٩) ما يتوهم أن لزوم التسع

للكلية الثانية لازم أهم (ويسمى حدا تاما ان كان بالجنس والفصل القريين وحدا ناقصا ان كان بالفصل القريب وحده أو به وبالجنس البعيد ورسمها تاما ان كان بالجنس القريب والخاصة ورسمها ناقصا ان كان بالخاصة وحدها أو بها وبالجنس البعيد)

(أقول) المرفأ حد أو رسم وكل منهما اما تام أو ناقص فهذه أقسام أربعة فالحد التام ما يتركب من الجنس والفصل القريين كتحريف الانسان الحيوان الناطق اما نسميته حدا فلأنه في الافة المتع وهو لاشتتاله على الذاتيات مانع عن دخول الاغيار الاجنبية فيه وأما تسميته تاما فلذكر الذاتيات فيه بتمامها والحد الناقص ما يكون بالفصل القريب وحده أو به وبالجنس البعيد كتحريف الانسان الناطق أو بالجسم الناطق اما أنه حد فلما ذكرنا وأما أنه ناقص فلخروج بعض الذاتيات عنه والرسم

اللزوم من الطرف الآخر ثبت الملازمة الكلية التي ادعاها بقوله وهو ملازم للكلية الثانية (قوله وهو لاشتتاله على الذاتيات مانع عن دخول الاغيار الاجنبية فيه) أقول وذلك لان في ذاتيات كل شيء ما يخصه ويميزه عن جميع ماعدها فيكون الحد التام بواسطة اشتتاله على الذاتيات المميزة تاما عن دخول اغيار الحدود فيه وكذا الحد الناقص يذكر فيه الذاتي المميز فيكون تاما عن دخول الاغيار فيه والمقصود بيان المناسبة بين المعنى الاصطلاحي واللفظي فلا يرد ان الرسم ايضا فيه منع

تضيق الانكاس (قوله لثبت الملازمة) أي اللزوم من الطرفين التي ادعاها وان لم يكن لها مدخل في المقصود أني استلزام القضية الثانية الانكاس (قوله والمقصود ببيان الخ) يعني ان مصحح الاطلاق في المتقول هو النقل لانه وضع ثان والمناسبة بين المعنيين لجرد ترجيع هذا النقل على غيره من الالفاظ ووجود المرجح لا يكفي في الاطلاق بخلاف الجواز فان المصحح فيه وجود الملاقة والمناسبة فكما يوجد فيه يصح الاطلاق (قال ما يتركب من الجنس الخ) أو ما في حكمهما بان يقام تحريف الجنس والفصل متامعا والمراد الجنس والفصل الحاصلان باضهما سواء كانا حاصلين بالكنة

التفصيلي أولا ذلوا كانا حاصلين بالوجه كان المرفأ هو ذلك الوجه وهو وجه للمعرف ايضا فيورد ذلك للوجه في التعريف لالجنس والفصل وأما المركب من الفصول المتساوية وان كان حدا ايضا الا أنه لم يثبت وجوده في الحقائق أسقطوه عن درجة الاعتبار وأما التحديد بالاجزاء الخارجية فان شرطنا في المرفأ كونه محمولا على ما في التهذيب فلا يمكن التحديد بها الا بأخذ لازم بالقياس اليها كما يقال البيت ذو سقف وجدران فيكون رسما لحد أو ان لم يشترط ذلك فالتحديد يحصل بتلك الاجزاء الا أنه لندرة أسقطوه عن الاقسام كما أسقطوا البحث عن نفس تلك الاجزاء وكذا المركب من أمرين بينهما عموم وخصوص من وجه سائط عن درجة الاعتبار لامتثاله على

المانع (قوله وهو لاشتتاله الخ) من المعلوم ان الحد كما أنه يجب ان يكون تاما يجب ان يكون جامعا فوجه الانقاص على الاول وأجب بان الحد منع من دخول الغير كما أنه منع من خروج بعض الافراد فالنوع متحقق في الجمع والمنع (قوله الاجبية) صفة كاشفة ويحتمل أنه احتراز عن الاهراض فلها اغيار ولكن ليست أجنبية ويحتمل أنه عن افراد الحدود فلها اغيار للماهية لكن ليست أجنبية بقی ان هذا مجرد تسمية ومناسبة لانه على موجبة للتسمية فليراد ان مقتضى هذا ان الرسم فيه ما ذكر

(قوله فيكون تمرطاً بالآثر) (٣٤٠) أي والتعريف بالآثر رسم وكان الانسب أن يقول بدل هذا فلذلك سمى رسماً (قوله

فلشابهته) ظاهره أن وجه التسمية في الرسم إنما هو المشابهة ولم ينظر لتمام فيه بنفسه (قوله لان الغرض الخ) قد يقال لا نسلم أن الغرض محصور في ذلك وما للمانع من أن يكون الغرض أيضاً الاطلاع على بعض العوارض الخاصة كالشيء فانه خاصة بالنسبة للحيوان (قوله فلا حاجة الى ضم) قوله فلا حاجة الى ضم الخاصة اليه وان كانت مفيدة للتمييز لان الفصل أفاده مع شيء آخر وطريق المحصر في الاقسام الأربعة ان يقال التعريف اما بمجرد الذاتيات أولاً فان كان بمجرد الذاتيات فاما ان يكون بجميع الذاتيات وهو الحد التام أو ببعضها وهو الحد الناقص وان لم يكن بمجرد الذاتيات فاما ان يكون بالجنس القريب وبالخاصة وهو الرسم التام أو بغير ذلك وهو الرسم الناقص قال

عن دخول الأغيار فيه فينبغي أن يسمى حداً * واعلم أن أرباب العربية والاصول يستعملون الحد بمعنى المرفوع وكثيراً ما يقع الغلط بسبب الغفلة عن اختلاف الاصطلاحين * واعلم أيضاً أن الحقائق الموجودة تسمى بالاطلاع على ذاتياتها والتمييز بينها وبين عرضياتها تسمى تارة واصلاً الى حد التذرع فان الجنس يشبه بالعرض العام والفصل بالخاصة فلذلك ترى رئيس القوم يستعجب بتعديد الاشياء وأما المفهومات القوية والاصطلاحية فأمرها سهل فان اللفظ اذا وضع في اللغة أو الاصطلاح لمفهوم مركب فما كان داخلها فيه كان ذاتياً له وما كان خارجاً عنه كان عرضياً له فتعديد المفهومات في غاية السهولة وحدودها ورسومها تسمى حدوداً ورسومها بحسب الاسم وتعديد الحقائق في غاية الصعوبة وحدودها ورسومها تسمى حدوداً ورسومها بحسب الحقيقة (قوله لان الغرض من التعريف اما التمييز أو الاطلاع على الذاتيات) أقول أي المقصود من التعريف اما تمييز المرفوع عما عداه فالغرض

للمباحث الحقيقية (قال انما لم يتبروا الخ) فيه إشارة الى أنها داخلية في المرفوع الا أنهم لم يعتبروها في الاقسام فلا يردان تعريف المرفوع منتزعي بها بل في الرسم الاكمل من الحد التام كالحیوان الناطق الصالح فاما لم يعتبروه في الاقسام لانه في الحقيقة اجتناع القسمين (قوله وكثيراً الخ) فيعترض على إطلاقهم بأن لا نسلم كونه حداً لعدم اشتراكه على الذاتيات (قوله واعلم أيضاً ان الحقائق الموجودة الخ) ذكر الموجود مع ان الحقيقة تعال للماهية الموجودة تنصباً للراد ودفعاً للحمل على الماهية مطلقاً والمراد الموجودة في نفس الامر سواء كانت في الایمان أو في الازهان كالامكان والوجوب (قوله تسمى تارة واصلاً الى حد التذرع) لانه لا يقدر على ذلك الا صاحب النفس القدسية الذي ليس عليه كسب (قوله رئيس القوم) أي الشيخ أباً علي ابن سينا (قوله فتعديد المفهومات) أي من حيث انها مفهومات وضع اللفظ بازائها في اللغة أو الاصطلاح (قوله تسمى حدوداً ورسومها بحسب الاسم) لانها شارحة لمفهوم الاسم اما بذاتياتها أو بعرضياتها (قوله بحسب الحقيقة) لسكونها

فلشابهته) ظاهره أن وجه التسمية في الرسم إنما هو المشابهة ولم ينظر لتمام فيه بنفسه (قوله لان الغرض الخ) قد يقال لا نسلم أن الغرض محصور في ذلك وما للمانع من أن يكون الغرض أيضاً الاطلاع على بعض العوارض الخاصة كالشيء فانه خاصة بالنسبة للحيوان (قوله فلا حاجة الى ضم) قوله فلا حاجة الى ضم الخاصة اليه وان كانت مفيدة للتمييز لان الفصل أفاده مع شيء آخر وطريق المحصر في الاقسام الأربعة ان يقال التعريف اما بمجرد الذاتيات أولاً فان كان بمجرد الذاتيات فاما ان يكون بجميع الذاتيات وهو الحد التام أو ببعضها وهو الحد الناقص وان لم يكن بمجرد الذاتيات فاما ان يكون بالجنس القريب وبالخاصة وهو الرسم التام أو بغير ذلك وهو الرسم الناقص قال

لا يصلح رجوعه له من هذه الاحتمالات بدليل كلامه الاول

(ويجب الاحتراز عن تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة كتعريف الحركة بما ليس بسكون والزوج بما ليس بفرء وعن تعريف الشيء بما لا يعرف الا به سواء كان بمرتبة واحدة كما يقال الكيفية ما بها يقع التشابه ثم يقال التشابه اتفاق في الكيفية أو بمراتب كما يقال الانسان زوج أول ثم يقال الزوج الاول هو المتقسم بمساويين ثم يقال المتساويان هما الشيان اللذان لا يضل أحدهما على الآخر ثم يقال الشيان هما الانسان ويجب ان يحتز عن استعمال ألفاظ غريبة وحشية غير ظلمة الدلالة بالقياس الى السامع لكونه مفوتاً للفرض)

(أقول) أخذ أن بين وجوه اختلال التعريف ليحتز عنها وهي اما ممنوعة أولفظية أما المنوعة ففها تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة أي يكون العلم بأحدهما مع العلم بالآخر والجهل بأحدهما مع الجهل بالآخر

العام لا مدخل له في التميز فلا يصلح معرفة ولا جزء معرف لهذا الفرض وأما الاطلاع عليه بما هو ذاتي له أي معرفته بما هو ذاتي له سواء كان بجميع الذاتيات أو بعضها والعرض العام لا مدخل له في معرفة الشيء بما هو ذاتي له فلا يصلح معرفة ولا جزء معرف لهذا الفرض الآخر فيسقط الفرض العام عن الاعتبار في باب التعريفات وأما ذكر في باب الكليات لاستيفاء أقسام الكلّي وأما الجنس فهو وإن لم يكن له مدخل في التميز لكن له مدخل في الاطلاع على الماهية بما هو ذاتي لها فذلك اعتبر مع الفصل والخاصة ههنا بحث وهو ان تميز الشيء قد يكون عن جميع ماعده وقد يكون عن بعضه والعرض العام قائم بغير التميز الثاني فينبغي أن يمتد في التعريف فان قلت المتعبر هو التميز الاول بناء على اشتراط المساواة قلت قد عرفت ان الكلام على ذلك الاشتراط ان اللازم حينئذ أن لا يكون العرض العام معرفة لا ان لا يكون جزءاً من المعرفة وأيضاً قد يكون الاطلاع على الشيء بما هو مرضي له مطلوباً وان كان هذا الاطلاع عليه دون الاطلاع عليه بما هو ذاتي له فان تصور الشيء قد يكون بوجوده متفاوتة بعضها أكل من بعض فالصواب ان المركب من العرض العام والخاصة رسم ناقص لكنه أقوى من الخاصة وحدها وان المركب منه ومن الفصل حد ناقص لكنه أكل من الفصل وحده وكذلك المركب من الفصل والخاصة حد ناقص وهو أكل من المركب من العرض العام والفصل وأما قوله فلا حاجة الى الضميمة الخاصة اليه فنُدفع بان التميز الحاصل منها أقوى من التميز الحاصل بالفصل وحده فاذاً أريد هذا التميز الاقوى احتج الى ضم

شارحة للماهية الموجودة في نفس الامر بالذاتيات أو العرضيات (قوله وأما الاطلاع عليه) فيه اشارة الى ان في عبارة الشارح تصاع اذ ليس المقصود من التحديد الاطلاع على الذاتيات بل الاطلاع على المحدود بالذاتيات أو العرضيات (قوله لهذا الفرض الآخر) حكماً في أكثر النسخ ولا قاعدة في لفظ الآخر والظاهر لهذا الفرض أيضاً (قوله والعرض العام قد يميز التميز الثاني) وهو ما اذا جعل آلة لمعرفة شيء (قوله لا ان يكون جزءاً من المعرفة) لجواز ان المركب من العرضين الماهيين خاصة مساوية كالطائر المولود (قوله فالصواب الخ) وللإشارة الى هذا الرسم الناقص في وجه الحصر لم يقد بغيره بما ذكره أولاً لكن على ما ذكره الشارح المركب من العرض العام والفصل مع الخاصة داخل في الرسم الناقص بخلاف ما ذكره قدس سره

(قوله بما يساويه) أي
شيء يساوي ذلك الشيء
والشيء فالضمير البارز
مائد على ما والمستتر مائد
على الشيء

(قوله فانهما) أي الحركة وما ليس بسكون ولام السبد حيث رجع الضمير على الحركة والسكون غير ظاهر وبدل لما قلنا قوله بعد فتي علم أحدهما الخ أي فيها مصطلجان في العلم والجهل إذ لا يلزم من العلم بالحركة العلم بالسكون بل العلم بما ليس بسكون إلا أن يقال العلم بالحركة يلزمه العلم بما ليس بسكون ويلزم من العلم بما ليس بسكون العلم بالسكون فهو لازم بالواسطة لكن هذا تكلف ثم أن كون الحركة وما ليس بسكون في مرتبة واحدة أي كونهما متساويين في العلم والجهل إنما يتم لو قلنا التقابل بين الحركة والسكون تقابل التضاد وعليه فالحركة الحصول في آيتين في مكانين والسكون الحصول في مكان في آيتين لا تقابل المدم والمملكة بحيث تقسم الحركة بالخروج من القوة إلى الفعل والسكون عدم ذلك والاك من التعريف بالأخص لأن الإعدام إنما تعرف بعد معرفة ملكاتها والممتلكات سابقة وجنثه تعريف الحركة بما ليس بسكون تعريف بالأخص لا بالمساوي فإن قلت أن سبقة التعريف للمعرف سبقة في الوجود والزمن وتقدم العلة على المولود في الثقل دون الوجود فلا معنى لجلب ما ذكر من قيل العلة والمعلول وأجيب بأن محل كون تقدم العلة على المولود في الثقل وأز اصطلحنا في الوجود في العلة الموجبة وأما غير الموجبة (٣٤٢) فلا ينبغي اصطلاحها مع المولود ألا ترى أن الماء علة في النبات غير موجبة له ومع

كتعريف الحركة بما ليس بسكون فانهما في المرتبة الواحدة من العلم والجهل فن علم أحدهما علم الآخر ومن جهل أحدهما جهل الآخر والمعرف يجب أن يكون أقدم معرفة لأن معرفة المرء علة لمرفة المرء والعلة مقدمة على المعلول ومنها تعريف الشيء بما يتوقف معرفته عليه إما بمرتبة واحدة ويسمى دورا صريحا أو بمراتب ويسمى دورا مضرا ومثالهما في الكتاب ظاهر وأما الأغايط اللفظية فاقسمت دورا إذا حاول الإنسان التعرف لغيره وذلك بأن يستعمل في التعرف ألفاظا غير ظاهرة الدلالة بالنسبة إلى ذلك الغير فيفتقر عرض التعريف كاستعمال الألفاظ الغريبة الوحشية مثل أن يقال النار اسطئ فوق الاسطئقات الخاصة إلى الفصل (قوله كتعريف الحركة بما ليس بسكون فانهما في مرتبة واحدة من العلم والجهل) أقول أي الحركة والسكون في مرتبة واحدة فن عرف الحركة عرف السكون وبالعكس وهذا إنما يصح إذا لم يجعل السكون عبارة عن عدم الحركة والا لكان السكون أخفى من الحركة لا مساويا لها فإذا امتنع تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة كان امتناع تعريفه بما هو أخفى منه أولى (قوله ويسمى دورا صريحا) أقول وذلك لظهور الدور فيه وإذا زادت المرتبة على واحدة استمر الدور هناك فذلك يسمى دورا مضرا وفساد الدور المضرا أكثر إذ في الدور المهرج يلزم تقدم الشيء على نفسه بمرتبتين وفي المضمر بمراتب فكان الخش (قوله اسطئ فوق الاسطئقات) أقول هو أصل المركبات وانما يسمى

ذلك الماء سابق عليه والتعريف من قيل العلة الغير الموجبة والألفاظ الكلام مشكل وما ذكرناه من أن العلة موجبة وغير موجبة هو ما يشير له كلام بعض ولكن الذي ذكره الصمام أن العلة عندهم لا تكون الاموجبة وإن سبقة التعريف في الثقل فقط لا في الزمن فتوهم يجب في التعريف السبقة أي في الثقل لا في الزمن وعلى هذا الكلام

فلا اعتراض مدفوع (قوله بما) أي بتعريف يتوقف معرفة ذلك التعريف على ذلك الشيء المرء (قوله دورا مضرا) وكاستعمال من الضمور (هو الحذف) لسكون ذلك الدور خفيا لكثرة المراتب بخلاف المهرج فإنه لا كان قليل المراتب كان صريحا وظاهرا ليس فيه الارتفاع ويلزم على وجود المهرج أن يكون الشيء مقدما على نفسه بمرتبتين ومتأخرا عنها بمرتبتين وأما في المضمر فيلزم أن يكون الشيء مقدما على نفسه بمراتب ومتأخرا بمراتب كما مر بيانه أول الكتاب وإنما منع الدور في التعريف لانه يؤول الأمر إلى تعريف الشيء بنفسه لا فيه من توقف الشيء على نفسه والمتوقف على المتوقف على الشيء يتوقف على ذلك الشيء وما تقدم من منع المعية أخف من هذا التبجح (قوله وأما الأغايط اللفظية) (الكتاب لا تقدم في قوله وجوه الاختلال معنوية ولفظية أن يقولوا بالاختلالات اللفظية إلا أن يقال أنه عدل عن ذلك للإشارة إلى أنها توقع السامع في اللط (قوله الوحشية) هي عين الغريبة وليس المراد ما عارض البيانيين من تفايرهما (قوله اسطئ فوق الاسطئقات) أي أصل فوق الأصول وبيان ذلك أن العناصر أربعة أي الأصول للحوانات والنباتات والمعادن أربعة تركبها منها التراب والماء والهواء والنار وكل واحد من هذه كرة محيطة بالآخرى فلا كبره محيطة بالأرض إلا أنها كرة غير تامة الاستدارة لعارض في كرة الأرض من الوحد والجبال والهواء يحيط بكرة الماء والنار يحيط بكرة الهواء فهي أصل فوق أصل

وكاستعمال الألفاظ المجازية فإن الغالب مبادرة المعاني الحقيقية الى انهم وكاستعمال الالفاظ المشتركة فإن الاشتراك محل فهم المعنى المقصود نعم لو كان للسامع علم بالالفاظ الوحشية أو كان هناك قرينة دالة على المراد جاز استعمالها فيه

الناصر الاربعة اسطغسات لاتها أصول المركبات من الحيوانات والنباتات والمادن واعلم ان استعمال الالفاظ المجازية أردأ من استعمال الالفاظ المشتركة لتبادر الذهن منها الى غير المعاني المقصودة لولا القرينة وفي الاشتراك تردد بين المقصود وبين ما ليس بمقصود لكن يحتمل أن يحمل اللفظ على غير المقصود فيكون أردأ من استعمال الالفاظ الغريبة اذ لا فهم هناك شيء أصلاً فالخلل فيه هو الاحتياج الى الاستفسار فتطول المسافة بلا طائل

قد تم بحمد الله تعالى طبع المجلد الاول من حواشي شرح التسمية المتعاقبة بمباحث التصورات بمطبعة (كردستان العلمية) لصاحبها الفقير اليه (فرج الله زكي الكردى) باعتناء العلماء الاعلام بالتصحيح التام ومراجعة الفصول والمباحث على حسب المرام بعد ان انطبع منها احدى عشرة ملزمة بمطبعة بولاق وذلك في شهر ذى القعدة الحرام سنة ١٣٢٧ هجرية على صاحبها افضل الصلاة وأزكى التحية

وباية في الجزء الثاني بقية الحواشي المتعلقة بمباحث التصديقات (واوله المقالة الثانية في القضايا واحكامها) وبلي هذا أيضا شرح السعد وحاشية الجلال

﴿ فهرست الجزء الاول من شرح القطب على التسمية ﴾

مصحفة

٢ خطبة الكتاب

١٧ أما المقدمة ففيها عذران الاول في ماهية المنطق وبيان الحاجة اليه الخ

١٥٠ انبعت اثناى في موضوعه

١٧٣ المقالة الاولى في المفردات وفيها أربعة فصول * الفصل الاول في الالفاظ

٢٣٠ الفصل الثانى في المعاني المفردة

٢٨٧ الفصل الثالث في مباحث الكل والجزئى (وهى حصة)

٣٣٤ الفصل الرابع في التعريفات (تم فهرست الجزء الاول)

(قوله وكاستعمال الالفاظ)

المجازية كتعريف الشجاع

بالاسد الرامي في الحروب

(قوله فان الاشتراك محل

فهم المعنى المقصود) اراد

بالاخلال ما لا يفيد المقصود

فان المشترك يقف العقل

عنده ولا يجزم بشيء من

هذا فظهر ان المجاز أضر

من المشترك لان المشترك

لا يجزم العقل معه الى

ضد المقصود بخلاف المجاز

(قوله أو كان هناك قرينة

على المراد الخ) نوقش

بأن المجاز لا يقل بدون

قرينة وهذا الكلام

يقضى أنه يتحقق بدونها

وأجيب بأنه أراد بالقرينة

القرينة المينة ورد بأن

قوله فيها مر فان الغالب

مبادرة المعاني الحقيقية

يتم ذلك اذ هذا يقتضى

عدم القرينة المانعة وأجيب

بأن المجاز يتحقق بالقرينة

المانعة ولو كانت خفية

فيحصل حينئذ مبادرة

للمعاني الحقيقية وأراد

حينئذ بالقرينة هنا المينة

الموضحة المانعة